

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم

۷۵۹۰

التفسیرات الاحمدیہ

تفہیم

برقہ بنیاد

• تفسيرات الاحمدية •

• في بيان الايات الشريفة مع تفرعات المعاني البهيمة •

• قد جمعها •

ملا احمد

الشهيد ملا جون جولفوري قدس الله سره

قد اتم بطبعها

قادم العلماء

عبد الماجد

ابن حكيم مولوي عبد البجير مرحوم

وعبد الحميد

شكر الله تعالى معانها واحسن عاقبتها ورجعها

بإعانة العلماء الاعلام والفضلاء الكرام حفظهم الملك العلام

العادي القضاة مولوي فضل الرحمان والحافظ الميرزا احمد كبير المولوي

والمولوي علام هسي والمولوي حراحت الله

ثلاثة الاول في المطبع الطبى والثلاثان الاخرى مطبع اخو الصفا

في بنار كلكتة محممة مصري كنج

في شهر شعبان يوم الجمعة سنة ١٢٦٣

مصري دحي مطابق لسنة ١٢٣٧ ع



الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب مفصلة تفصيلا ، وأراده لطائف وأسرار وآيات وآثاراً
لاولى الألباب ومنيرة لمن أراد تكميلة وجعله أحل الكتب قدرا وأعزها علما وأصلها
والفيا في الخطاب واحسبها تفسيرا وتأويلا وقراءة عربية غير ذي مخرج تعلم يتفنون وقرانا
هدي وبشرى للمؤمنين نزل به لسان الروح الأمين تنزيلا ليطالعوا على سرائر الأولين والآخرين
ويقفوا على فيجوب السموات والأرضين ويحتسبوا العلوم الشرعية كلها أصولها وفروعها يرجوا
الغنون الأدبية والصامات العربية نابوها وما أوتىها من العلم الا قليلا وفقر يقامد فرغها حق
علمهم الضلالة فمن يلهو بالمعادة ويبدد الهداية ثم من ما قوله وعمله بأحكامه وبنية جل طوبى له
ومن رزق الشاة وصحى عند الصلاة فليستعذ من الله ولا يصيقول يا ليتني أدت مع الرسول
سبيلا صارت بالجلال وذا العرواحمال وذا المسجل والمعال صلى عليه صلوة دائمة لا ينقطع
لندها ولا يمسي لأمدها صلى على من أمانه وشيخ بنيانه وذيل أركانه قد بوارض ارواحهم
المقدسة العزيزة صابو نلهم تحية وسلاما واصل بركاتهم اليانعة فتوحهم علينا ككرة واسيلة
وبعد فان اجمع المطالب حالا ومآلا وارضع المآرب منقبة وكالا هو المعارف بنية والمعلم اليقينيه
وعلم القرآن من بينها املها ما باء واقواما بهما ولقد بذل السلف في جهرا وفروا في ذلك وسعهم

حيث وضعوا التحقيق علوما وجعلوا لها فروعا واصولا فسمعوا فيها شعبا ونحوها جزاء و دوا كتبها
 ووضعوا فيها فصولا وابوابا فقوم مضبطون مخارج حروفه ويقصدون رماية وقوفه فسموه بعلم
 القراءة وقوم مضبطون لغاته حركة وسكونا فليكون فاضلا وعينها محقوظا ومصنوعا فسموه بعلم اللغة وقوم
 ينظرون الى كون لفظه مثلا مستعملا في الاستقبال او مفعولا للحال فسموه بعلم الصرف وقوم
 ينظرون الى تحقيق امرا به وبناؤه واحوال كلماته فيما بين كلامه فسموه بعلم النحو وقوم ينظرون
 الى فصاحته وبلاغته ووجوه اعجازه وتحسينه فسموه بعلم البيان وقوم ينظرون الى تحقيق معانيه
 وتدقيق معانيه فسموه بعلم التفسير وقوم ينظرون الى ادلته العقلية وشواهد الاصلية فاستنبطوا
 منها عللا على وحدانية الله تعالى وقد رتبه فسموه بعلم الكلام وقوم يتأملون معاني خطاياه
 ليرجوا بعضها يقتضي العزوم وبعضها الخصوص وبعضها محروفا فيه وبعضها غير مصوق فيه فسموه
 بعلم الاصول ثم تفكروا فيها بصدق النظر وصحیح الفكر فظهر منها حل شرع وحكمة شرع آخر فسموه
 بعلم الفقه شمع هذا كله لم يطلعوا على سرائره وخفائمه وان علموا ظواهره وبداياه اذ هو بصير مد يد
 لا يعلمها الله و رواد عظيم لا يقتص شوارده وكيف لا وقد قال الله تعالى ما ترطما في الكتاب من شيء فقولوا لا رطب
 ولا يابس الا في كتاب مبين وقال نزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء فاما من شيء الا ويمكن استنساخه
 من القرآن حتى احتنيط بعضهم علم الهيئة والهندسة والنجوم والطب واكثر العلوم العربية منه
 وبعضهم علم النبي عليه السلام ثلاثا وستين من قوله تعالى في سورة المنافقين ولئن يؤخر الله نفسا
 اذا جاء اجلها راعى ثلث وستين سورة وقد عقبها الله بسورة التغابن مكانه ظهر التغابن في فقه
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا بلغكم مني حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فان وافقه فاقبلوه
 والا فردوه ففى القرآن تصديق كل حديث ورد عن النبي عليه السلام وقال القاضي ابو بكر العربي
 في فائزنا لتأويل علوم القرآن خمسون علما واربع مائة علم وصبغة آفاق علم وصيرون الف علم على
 هذا دكلم القرآن مضبوطة في اربعة اذ كل كلمة منها ظهر وبعث وحده ومقطع وهذا مطلق دون
 اعتبار تركيب وما بينها من رواط وهذا لا يحصى ولا يعلمه الا الله واما جملة ما يشمله القرآن
 بظاهر عباراته وبادي اظهراته فعلى ما ذكره الفقيه ابو الليث مبعبة القصص المأضية والاخبار
 الآتية من الوعد والوعيد والامثال والمواعظ والاحكام الشرعية من الامور التي اما القصص

المآل منه فمن بد خلق الملائكة والجن والارض وما تسمى الارض ومن خلق الانبياء
 والجنات ثم تفرغهم الى المل والاديات ومن خلق آدم الى ما قبل الانبياء بعد
 ابي ادريس ونوح ومود والحي ولوط وابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب ويوسف
 واخوته وذو الكفل ابي برزخ شعب وموسى ومارون واليعقوب والياس وذو النون
 ابي يونس ومزينة وداود سليمان وايوب وزكريا يحيى وعيسى ومحمد عليه السلام
 والاسماء واسماعيل وداود وعمره وحزقيل وغير اسمائهم ومن غير الانبياء ايضا
 كاصحاب الليل واصحاب الف والاصحاب الرمن وقوم تبع وبأجوج وبأجوج
 واصحاب الاخدود وعمره من القبائل ومريم وزليخا وبلقيس وامرأة
 فرعون وامرأة نوح امرأة لوط من النساء ونمرود وشداد وجالوت
 بنت نصر وفرعون بن وقارون وآزر وعمران وبشرى ومارون
 باعور ومايل وده ولقمان الكبير وذو القرنين من الرجال وجبرئيل
 نيل وماروت وده والرد والبرق ومالك خازن جهنم والسجل
 من الملائكة وزيد بن لب واکثر الصابئة والكفارة والمنافقين والمجاهدين
 مع النبي عليه السلام وداحواله ومعزاته من زمن النبي عليه السلام ما يحتاج
 الى مزيد تفصيل واما الآيات فمن موت بني آدم وكيفيته وما يفعل بعد
 واحوال القبور وما فيه واب والعباد وعلامات القيمة الكبرى من الدجال
 وبأجوج وبأجوج وذو النجفات الثلثة والصابئة والجنة والنار وما فيها
 من النعم والعذاب والهموزان والشفاعة والصراط والانهار وغيرها
 واما الامثال فمنها ما هو كالمثل فيه مثل قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
 احتوقد ناراً ومنها ما كان لا ذكر للمثل، قوله غير الامور واساطيرهم من قوله تعالى لا فارغ ولا بكر
 مؤان بين ذلك وقوله تعالى وانفقوا لم يحرفوا ولم يقتروا وقوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة
 الى عنقك ولا تبسطها كل اية تعالى ولا تبهر بصلانك ولا تخاف بها وامثالها واما المواعظ فترجع
 الى الامور المذكورة في كثير من اذكار القرآن بل جمعه معوق لاجلها مشتمل عليها واما

الأحكام الشرعية في معظم علوم القرآن ، وعلى معلومات القرآن ، وهي مع كتبهم
 هل تتهنط منها المشرعات كلها لا يكاد يطلع عليها الا واحد بعد واحد من العلماء بقولنا بعين ، وورد بعدوا
 من الفقهاء والمجتهدين ، وقد كنت قديما اسمع من افواه الرجال ان الكراهة ان الامام الغزالي الذي
 من اجلة علماء الاحكام ، قد جمع آيات الاحكام بحسب الطاقة والامكان ، حتى بلغت خمصا
 بلا زيادة ولا نقصان ، وكنت على ذلك برفعة من الزمان ، وقد امكنه الاكوان ، حتى وقفت على كتب
 الاصول ، للعلماء الفصول ، ذكرها فيها تلك القصة البديعة وورد لنا ما نال الحكاية العجيبة
 علما زدت ايمانا وكملت ايقانا طفت انفخص تلك الآيات والجسماني القيد والقيادات ، فلم اجد
 عليها ظفرا ، ولم اقف منها اثر ، فامرت بلحان الالهام ، لا كورهم من الامام لمبسا متنبطيا بعونهم
 الله تعالى وتوفيقه واستخرجها بهذا طريقة فاعلث اجمع الآيات التي امتنعت منها الاحكام
 الفقهية والقواعد اصولية ، والمعامل الكلامية بالترتيب القرآنية ثم فترتها باحسن وجه من الفا
 وشرحتها باكمل جهة من التحرير ، اخلت من الكتب المخذولة لفحول العلماء والزمان المتعاصرة بين الائمة وال
 وما ذلك من فن وشعب بل من فنون مختلفة وشعب كثيرة فمن كتب النفا سير ابوار التنزيل ومدى
 انما ويل وكذا الكتاب الجليل الشان بامر البرهان ، الموهوم بالانقار في علوم القرآن وتفسيره
 الرئيس الوالي المعروف بظهير الشريعة الغوري وتفسير الشيخ الكبير العلمي الحصين الرباط الكاشفي
 وتفسير الشيخ الاجل الزاهد الفهامة وكذا الثقة المعروف بجار الله العلامة ، ومن كتب الفقه شرح
 وقاية الرواية بحواشيها وكتاب الهداية بشروحها وكذا الفتاوى الصمادية ، في المسائل الفقهية
 ومن كتب الاصول للامام الاجل فخر الاحلام العلي البزدوي مع الكشف وشرح الفهم الهداد
 البهاري ، وفروعه من كلام الشيخ الحسام وتصنيف الامام الفهم حافظ الدين البهاري ، وكتاب
 التوضيح مع شرحه التلويح ، وكذا المختصر اصول ابن الحاجب مع شرحه المشتهر في المشرق والمغرب ،
 ومن كتب الكلام شرح العقائد لصعد الدين التفتازاني مع حاشيته للفاضل المولى البهائي ، وكذا
 شرح الشريف الحيد السند ، على المواقف المشهور للقاضي العبد ، وقد الفت اليها بعض ما ذكر
 في كتب السيرة المحدثين فضلا على ما اورد بعض المفسرين وسميت اليها من الابحاث الشريفة ،
 وانكت اللطيفة ما لم اظفر في كلامهم بالنصريح بهاء ، ولم اجد الاشارة اليها واخترت من الآيات

كبري المصالح التي لا يمكن أن تكون إلا في الدنيا والآخرة والآن لا بد من العلم
 فيها من صفته الرجال كمن لا يمكن ذلك إلا باستيفاء التمهيد لاكثر القرآن وقد عرفت
 البيان ولعل ما قاله الغزالي راجع الى هذه المثابة والافصاح به صاحب الاتفاق من قول البعد
 ليس بذلك الطريقة وموان المصلحة فيها المائل مائة وخمسون قد رُمي في غورهم يلعنون
 ومن اكله من نعماء الملك الحق المبين والآلاء ذى القوة المتين حيث وفقنا لحفظ القرآن المجيد
 وذكر الغرقان الحميد في مدة العرا لقليل المجهن اذ كان غايته صبح منبه بعض تصور
 من غير الهجاء والاعراب وهذا بلا مزية ولا رتبة ثم وفقنا لتحصيل العلوم الدينية وتكملة
 الفنون الشرعية حتى اذا بلغت سبع عشرة اربان الانعام وعرضت قراءة اصول الشيخ الحسا
 وفقت بتصوره هذه الصحائف واليهيت بتزيين تلك اللطائف مع جمود القرينة بصرا الصقرا
 وخمود القنينة بصرا الصقرا وكنت في زمان صار علم العقول مشهورا وعلم المنقول والاملام كأن لربك
 شيئا مذكورا فلما ان شرعت شرح مطالع الانوار ومطلعها هاتيه من الامرار اوان اذ بلغت احدى وعشرين
 بمعرفة اللسان سنة الف وثمعتين من هجرة صاحب الزمان ختمت الكتاب بعون الله العلامة وقضض
 منه ختامه بالاختتام وحديثه بالتفسيرات الاحمدية في بيان الآيات الشرعية وعيننا
 ظل ظل الملك مدداده وصار لواء الشرع بالعز معقودا وغلبت علوم الشرائع وطهارة الاحكام وهذه
 رمومات الكفر ونجاسة الآثام وظهرت اقامة الحد ودوانشرا للجمع والاعيان في اطراف الشرا
 واقطار الغرب وحائر البلاد وكل ذلك بهما من دولة سلطان المؤمنين مالك زمام العالمين ناه
 الشريعة القويمة مالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف مهدام اساس الجور والاعتصاف
 مروج الشريعة الغراء مؤسس الملة الحنفية ابيضاء صاحب المفاخر والمآثر جامع المراتب والمناقب
 بحر الدرر ابي الطوفان ذي الفضل الصغير والكبير محيى الدين محمد اورنگ زيب ما تركبه لا زال ملي
 الافاضل والانام وما اذا لهم من حوادث الايام وما برح حصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم
 السلام وليس هذا المدح منا طمعنا لئلا نطلب الامنان والشمين بل حسبة لله وحرسا لزيادة الدين
 اذ لم اكن من اهل هذا الشأن ولما من فرسان هذا الميدان ولكن حصنني منه ما شاء من اعلا
 الدين ويكفيني ما ريت منه في كل حين فبحبائك اللهم انت العالم بصورتنا وانت الصائر ككبارنا

ولست ألتزم علينا وأستأكرم بنا لتقبل منّا تصديقه وروح في العالمين تأليفه وهدت قلوب أولادنا على الإشفاق
 والخلق العظيم وقلب قلوبنا هذا إلى الإلحاف والكرم العميم أنت أعلم الحكم والوقوف
 الرحيم وما أباشر في الأمر وحسن توفيقه أقول وهذا نهر من الكتاب سورة الفائدة خالية من
 تعيين المعاني وبعد ما حورة البقرة وفيها آيات كثيرة من المسائل الأولى في إن الإباحة أصل في الأشياء
 ثم في فرضية الصلوة والزكاة والركوع في الصلوة وجوب الجماعة ثم في جواز نسخ القرآن ثم في حرمة
 هدم المساجد ثم فيما نصحت في القبلة ثم في إن الولد يعتق على الوالد ثم في مصمة الأبناء وعدم إمامة
 الكافر ثم في أحكام بيع الله تعالى وكونه آسناً ثم في كون الإجماع حجة ثم في فرضية التوجه إلى الكعبة
 ثم في فضائل الشهداء وإثبات القنعم في القبر ثم في الصعي بين الصغار والمروءة ثم في بعض ما حرم أكله
 ثم في الآيات المفصلة وأحكام الأحلام ثم في وجوب القصاص والعفو عنه ثم في الوصية ثم في وجوب الصوم
 وكيفيته وصغره من الشيخ الغاني بالفائدة ومن المروءة والمسا في القضاء وإجابة الدعاء وحد الصوم
 وحرمة الوطئ في الأمكان فليما آيات كثيرة متوالية ثم في حرمة أخذ مال الحرم وأكله ثم في نسخ بعض ما دلت
 الجمالية في الحج ثم في بعض مسائل القتال لآيات كثيرة متوالية ثم في الحج والعمرة وبيان الأحكام منها
 ثم في بيان أحكام القنعت ثم في بيان وقت الحج وشرائعه والوقوف بعرفة والمزدلفة ثم في تكثير التشريق ورمي
 الجمار ثم في حرمة الخمر والميسر وبيان نفقة الزكاة وإصلاح الميثاق ثم في حرمة نكاح المؤمنين والمؤمنات
 مع المشركين والمشرقات ثم في حرمة القربان حالة الحيض ثم في عدم الحلف بمصيبة وعدم تكثير الحلف
 وتقصير الأيمان والمراخلة فيما وعد بها ثم في بيان الإبلاء ثم في مدة المطلقين الرجعة فيها والطلاق
 الرجعي والخلع والغليظة وبيان انقضاء العدة والنكاح بعد آيات كثيرة متوالية ثم في بيان الرضاع ومدته
 وجوب النفقة والحكماء للسرعة والوالدة ثم في مدة المتوفى عنها زوجها ثم في حوا زرع بعض
 المعتدة باللعطة ومنع نكاحها قبل انقضاء العدة ثم في وجوب المهر والتمتع وعدمه في طلاق غير
 المدخول بها ثم في فرضية الصلوات الخمس وفرضية القيام فيها وعقود التوجه إلى القبلة وقت العرف
 فيما ثم في نفقة المعتدات وسكنها من ثم في عدم الفراق من الوفاء والطاهون ثم في التوحيد والصفات
 ثم في زكاة التجارة والعشر ثم في فضائل النفقة وإن العمل داخل في النفقة وإدائها
 وانقضائها ثم في حرمة الربوا وإدائه ثم في الربوا في الدين وتأجيل الدين من المعسر ثم في بيان بيع

تعليمه عليه السلام في الصلاة والاعطاء عليه وكيفية الاعتناء به والقضاء له من البيع ثم جرت الرواية
عن ممد بن عتبة عن أبي بصير أنهما طويلا ثم قال في ان مزج التوب غير مغفور ثم قال في عدم التكليف
بها لا يطلق وعدم لزوم اعادة في العطا والنسوان وبعد ما حورة آل عمران وفيها آيات المسائل الأولى
في بيان الحكم والمنشأه ثم في تفصيل البشر على الملائكة ونكاح الكفار فيما ينصهر ثم في تفصيل بيتنا
عليه السلام على مائتين الانبياء ثم في كون الهيت آمنا وبيان فريضة الحج على المستطيع ثم في فريضة الامور
المعروف والنهي من المنكر ثم في كون الاجماع حجة ثم في حرمة الربوات وان لا يخرج المؤمن من الايمان
بالذي يوجب العقاب ثم في تعليم العلم وان خبر الواحد حجة وبعد ما سورة النساء وفيها آيات المسائل
الأولى في بيان نكاح الاربعة والواحدة من الازواج والعدل بينهما ثم في اعطاء المهور للزوج وعبة
المرأة ايها ما للزوج ثم في اعطاء الولي المال لابنه وعدم اعطائه لغيره والصغار ثم في بيع بعض
ما كان في التجارة من مسائل الميراث وبيان شرعيته ثم في بيان ما يصح من اعطاء شريك من الشركة ليشترك
والمالكين وادنى القريب الغير الوارثين ثم في قصة النوكة بين اصحاب الغنائم آياتان طويلتان متصلتان
ثم فيها سمعت من حدود الزنا ثم في قول امان البأس وتوبته ثم في بيع بعض عادات التجارة في النكاح
آياتان متصلتان ثم في المحرمات نكاحا آياتان ونصف ثم في المحلات نكاحا وجوب المهور والازد باد
عليه بعد نصف آية اخرى ثم في جواز نكاح الامة منذ عدم طول الحرية وقوفه على اذن المولي وبيان
حد زنا من ثم في جواز البيع بالتعاطي ثم في ولاء المولاة ثم في بيان صحة الرجل مع المرأة والعشرة معها
ثم في بيان الحقوق ثم في حرمة الصلوة حال السكر وحال الجنابة وبيان الخمر ثم في بيان ان الشرف
ظهير مغفور ثم في اداء الامانات على الوجه الحق ثم في بيان ان طاعة اولي الامر واجبة ثم في الخروج الى الجهاد
متفرقة وصحة ثم في ان رد السلام فرض ثم في بيان القتل خطأ وجوب الصفارة والدية فيه ثم في
عدم الكفارة في العبد ثم في حرمة القتل بمجرد كلمة الشهادة ثم في وجوب الهجرة ثم في فضائلها ثم في
قصر الصلوة للمسافر ثم في بيان صلوة الخوف ثم في بيان صلوة المريض ثم في ان الاجتماع جائز للنهي
عليه السلام وان الكلام السفلي حق ثم في ان الاحماء حجة قطعية ثم في عبة الزوجة لو يتما لغيرها
ثم في بيان العدل بين النساء ثم في اداء الشهادة على الوجه الحق وجوازها على الاقارب والوالدين ثم في
ان انكار الادلة لهم على المؤمنين ثم في ان الرذوا حرام في جميع الاديان ثم في بيان قصة الفرائض

آية وبعد ما حورة السائدة وفيها آيات المسائل الأولى في حل الانعام وحرمة الاصطياد حالة الاحرام وحرمة شعائر الله والهدي والغلات ونحوه ثم في بيان ما حرم اكله ثم في بيان محقة الاصطياد ثم في بيان حال الذابح وجواز نكاح المؤمنة والكتيبة ثم في فرائض الرضوخ والفعل والعيص ثم في قطع الطريق ثم في الصرقة ثم في الفصا في النفس وما لها ثم في ان العمل القليل لا يفسد الصلوة ثم في شرمية الاذا ن ثم في كفارة اليمين ثم في حرمة الخمر والميسر ثم في حرمة الصيد حال الاحرام وبيان كفارته ثم في جواز صيد الصر حال الاحرام ثم في شرمية الهدي والغلات ثم في ان حمل المطلق على المقيد لا يجوز ثم في نصح بعض ما حرم في الجمالية من السميرة والسائمة والوصيلة والسام ثم في بيان الاشهاد والدعوة وتحليف الشاهد والمدعي والمدعى عليه وغير ذلك ثلث آيات متصلة وبعد ما حورة الانعام وفيها آيات المسائل الأولى في عدم حضور مجلس البدية ثم في اكل المذبح ثم في ذكر اسم الله عند الذبح ثم في نصح روم الجمالية في القحمة ثم في نصح روم أخرايا ثم في ان الجنين الميتة حرام ثم في بيان زكوة الزروع ونحوها ثم في بيان بعض المسطلات والسمرات ثم في بيان المحرم اكلها ثم في بيان آيات احده من ثلث وصبعين فرقة ناجية والبواقي مأكلة ثم في بيان علامات القيمة وان طلوع الشمس من مغربها من العلامات وبعد ما حورة الامراف وفيها آيات المسائل الأولى في القيام الى الصلوة والتوجه فيها الى القبلة وادائها في المسجد ثم في ان صغر العورة فرض في الصلوة ثم في احوال الامراف وحقيقته ثم في حرمة اللواطة ثم في ان الامن من مذاب الله كفر ثم في تحريم الجباث ووضع الاصرو الاغلال منها ثم في ان المتناقض حق ثم في ان المؤمن لا يقرأ خلف الامام وبعد ما حورة الانفال وفيها آيات المسائل الأولى في حكم الانفال ثم في ان الماء مطهر بطبعه ثم في عدم الغار من الزحف وان خدع العرب ليس بمنوع ثم في عدم الجيانة في الامانة وعدم الغلول في المغنم ثم في ان المرتدا اذا اسلم سقط عنه قضاء العبادات ثم في قصة الغنائم ثم في نقض الذمي العهد ثم في الجهاد بالخيال والرمي والصلح في الحرب ثم في ان الكفار يجب قتلهم ماداموا اضعاف المؤمنين ثم في بيان الاصرق والقتل ثم فيما نصح من التوارث بالهجرة وبعد ما حورة براءة وفيها آيات المسائل الأولى في حروب القتل كافة الى التوبة واقامة الصلوة واثاء الزكوة ثم في محقة الامتيازات ثم في نقض الذمي العهد ثم في ان ليس للكافر تعمير المساجد وانما هو للمؤمنين ثم في انه لا يجوز للكافر دخول المسجد الحرام للحج والعمرة ثم في شرمية الجزية ثم في

زَكَاةً الَّذِي هُنَا وَالْفَقْرَةُ تَمَرُّ فِي الْكُنْفَةِ الْفَرَسِيَّةِ بِأَلَا مَلَّةٌ تَمَرُّ فِي هَرَبَةِ الْغَالِ عَلَى جَمِيعِ الشُّكْلِ تَمَرُّ فِي بَيَانِ
 مَضَارِفِ الزَّكَاةِ تَمَرُّ فِي أَنْ لَا يَحْضُرَ فِي الْبُشْرَةِ كَفَرٌ تَمَرُّ فِي أَنْ الصَّلَاةَ عَلَى الْكَاثِرِ لَا يَحْضُرُ نَحَالٌ تَمَرُّ فِي مَلِكٍ
 الْقَتْلَ عَلَى الْمُضْعَفِ تَمَرُّ فِي اخْتِلَافِ الزَّكَاةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْإِنْفَاءِ لَهُمْ تَمَرُّ فِي مَجْدِ الضَّرَارِ وَالنَّفَقَةِ وَغَضَبِهَا
 الْأَمْتِنَاءِ بِالْمَاءِ وَلَنْ مَحْضِ الذِّكْرِ لَا يَنْقُصُ الْوُضُوءَ تَمَرُّ فِي أَنْ الْمُدَّكَ لِمَا تَلِي فِي احْتِسَابِ الْغَنَمَةِ تَمَرُّ فِي أَنْ
 حَبْرَ الْوَاحِدِ يَوْجِبُ الْعَمَلَ وَأَنْ الْقَتْلَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُضْعَفِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةٌ بِوَلَسَ وَفِيهَا آيَةٌ فِي فَضِيلَةِ مَجْدِ
 الْبَيْتِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةٌ مَوْدٌ وَفِيهَا آيَةٌ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةٌ بِوَصْفِ وَفِيهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ
 مِنَ الْمَسَائِلِ الْأُولَى فِي أَنْ يَبْعَ الْعَرَبُ بِاللَّحْلِ تَمَرُّ فِي أَنْ تَعْلِيْقَ الْكِفَالَةِ بِالْشُرُوطِ جَائِزٌ وَأَنَّهَا تَنْعَقِدُ بِالْفَقْرِ الزَّهْبِ
 تَمَرُّ فِي جَوَازِ بَيْعِ الطَّعَامِ مَكَايِلَهُ وَجَوَازِ الْبَضَاعَةِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةٌ وَمِنْ حَالِيَةِ مَنَاهِجِ بَعْدَهَا مَوْرَةٌ إِبْرَاهِيمُ وَفِيهَا
 آيَةٌ فِي آيَاتِ مَدَائِدِ الْقَبْرِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةٌ اسْتَحْرَ حَالِيَةِ عَنْهَا وَبَعْدَهَا مَوْرَةٌ لِسَمَلِ وَفِيهَا آيَاتُ الْمَسَائِلِ الْأُولَى
 فِي مَنَافِعِ الْأَنْعَامِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا تَمَرُّ فِي حُرْمَةِ الْخَيْلِ وَالْبَقَالِ وَالْحَبِيرِ تَمَرُّ فِي أَنْ لَيْسَ الْحَكْمُ حَلَالٌ وَأَنْ الْحَبِيرَ
 يَطْلُقُ عَلَى الْفُلْكِ تَمَرُّ فِي بَيَانِ شَرْبِ الْكَوْثَرِ فِي بَيَانِ الْمُرْتَقِ تَمَرُّ فِي طَهَارَةِ الصَّوْفِ وَالشَّعْرِ وَالْوَبَرِ تَمَرُّ فِي احْتِمَائِهِ
 الْأَمْتِنَاءِ فِي تَمَرُّ فِي جَوَازِ الْكُفْرِ حَالَ الْأَكْرَاءِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةٌ بِبَنِي إِسْرَافِيلَ وَفِيهَا آيَاتُ الْمَسَائِلِ الْأُولَى فِي الْمَرَاجِ
 تَمَرُّ فِي شَوْهَةِ الْقَصَاصِ تَمَرُّ فِي حَدِّ اللَّوْعِ تَمَرُّ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَفَضِيلَةِ التَّحَصُّصِ تَمَرُّ فِي الْجَهْرِ وَالْإِغْفَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ
 تَمَرُّ فِي تَكْبِيرِ الشَّعْرِ بِمَعْنَى وَبَعْدَهَا مَوْرَةُ الْكَيْفِ وَفِيهَا آيَاتُ الْأَوَّلَى فِي مَشْرُوعَةِ الْوَاكَلَةِ تَمَرُّ فِي أَنْ يَخْرُجَ
 بِأُحْجُوجٍ وَمَأْجُوجٍ مِنْ عِلَامَاتِ الْقِيَمَةِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةٌ مَرَسَرٌ وَفِيهَا آيَةٌ فِي بَيَانِ أَنَّ الصَّرَاطَ حَقٌّ وَبَعْدَهَا
 مَوْرَةٌ وَفِيهَا آيَاتُ الْأَوَّلَى فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ تَمَرُّ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَفِيهَا ثَلَاثُ آيَاتٍ
 مِنَ الْمَسَائِلِ الْأُولَى فِي بَيَانِ التَّوْحِيدِ تَمَرُّ فِي مَصْنَعَةِ الْمَلَائِكَةِ تَمَرُّ فِي أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ وَبَعْدَهَا
 مَوْرَةُ السَّحَابِ وَفِيهَا آيَاتُ الْمَسَائِلِ الْأُولَى فِي بَيَانِ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُ بَيْعُ دُورٍ مَكَّةَ تَمَرُّ فِي بَيَانِ السَّحَابِ وَذَيْبِ الْهَدَايَا
 وَالْأَسْلَمِ مِنْهَا وَالسَّلَاقِ وَأَيَّافِ النَّذْرِ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ تَمَرُّ فِي أَنَّ الْهَدَايَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ سَلِيمَةً مِنَ الْعَجَبِ
 ثُمَّ فِي ذَيْبِ الْبَدَنِ وَالْأَسْلَمِ مِنْهَا : بَعْدَهَا مَوْرَةُ الْمُؤْمِنِينَ وَفِيهَا آيَةٌ فِي بَيَانِ أَنَّ خَاصِمَ الْبَيْضَةِ يَضْمَنُهَا مَقَامًا
 وَأَنَّ فَرْخَتَ فِي يَدِهِ وَبَعْدَهَا مَوْرَةُ السُّورِ وَفِيهَا آيَاتُ الْمَسَائِلِ الْأُولَى فِي حَدِّ الزَّيْمِ تَمَرُّ فِي حُرْمَةِ نِكَاحِ الزَّوْنِ
 مَعَ الصَّامِتَةِ وَبِالْعَكْسِ تَمَرُّ فِي حَدِّ الْخُلْفِ تَمَرُّ فِي حَدِّ اللَّعْنِ تَمَرُّ فِي الْأَمْتِيلِ أَنْ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي بَيْتِ الْغَيْرِ تَمَرُّ فِي
 مَوْرَةِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنَ الْأَجَانِبِ وَالْحَارِمِ ثُمَّ فِي نِكَاحِ الرِّقِيقِ تَمَرُّ فِي الْمَحَاثِبِ تَمَرُّ فِي حُرْمَةِ الْأَكْرَاءِ عَلَى الزَّيْمِ

للماء ثم في الاستبذان عند دخول الموائي والاطفال ثم في حرمة اغتسال الزينة للنساء الضعيفات ثم في بعض مسائل الشراب والطعام ثم في ان الامر للرجوب بعد ما حورة العرقان وفيها آيتان الاولى في كون الماء مطهرا ثم في قضاء الورد وبعد ما سورة الشعراء وفيها آيتان الاولى في جواز القراءة بالفارسية في الصلوة ثم في جواز الشعر وعدمه وبعد ما حورة الفل وفيها آية في ان خروج الدابة من علامات القيمة وبعد ما حورة القصص وفيها آية في ان المهر يجوز ان يكون برعي الغنم وبعد ما حورة العنكبوت خالية منها وبعد ما حورة الروم وفيها ثلث آيات من المسائل الاولى في مشروعية العقود الفاسدة بين المسلم والعربي ثم في الصلوات الخمس ثم في بقعة المحارم وبعد ما حورة لقمان وفيها ثلث آيات من المسائل الاولى في حرمة التفتي ثم في ان اطاعة الوالد من حق الكفر والمعاصي لا يجوز ثم في ان خمسا من الغيب لا يعلمه الا الله وبعد ما حورة السراحة وفيها آية في ان الاصليح ليس بواجب على الله تعالى وان الشريعة لله تعالى وبعد ما حورة الاحزاب وفيها آيات من المسائل الاولى في ان الظاهرة بالام لا يصح بام والمنتبى ليس باين ثم في ان اولي الارحام يستحقون الزكاة ثم في ان الخيرة اذا اختارت زوجها لم تطلق ثم في تفصيل احوال النبي عليه السلام ثم في ان الامر للرجوب وثبوت الاختيار ومتى العبد وحل حليلة المنتبى ثم في ان بيننا عليه السلام خاتم الانبياء ثم في ان غير المدخول بها اذا طلقت لعدة ما يها ثم في حل الازواج بالمهور وحل بنات العمر والعمة والخال والخالة وانعقاد النكاح بالخطوبة وكون المهر مقدرا شرعا ثم في احتجاب النساء من الاجانب وعدمه من المحارم ثم في ان الصلوة على النبي عليه السلام واجبة على المؤمنين وبعد ما حورة جافا فاطر خاليتان عنها وبعد ما حورة يس وفيها آية في بيان العشر على طريق ملء السلام وبعد ما حورة والصلوات وفيها آية في ان من نذر بذبح الولد يلزم ذبح الشاة وبعد ما حورة ص وفيها آية في ان الركوع يقوم مقام سجدة التلاوة وبعد ما حورة زمر وفيها آيتان من المسائل الاولى في ان الخير مرضى لله تعالى والشر فمرضيه تعالى ثم في تخفيف الصور وحقيقة البعث ووزن الاعمال ونحوه وبعد ما حورة المؤمن وفيها آية في ان نبات هذا القبر وبعد ما حورة حمرا لسجدة خالية عنها وبعد ما حورة غور وفيها آيتان من المسائل الاولى في ضمان الجنائز ثم في انصاف الوحي وبعد ما حورة زخرف وفيها آية في ان لزول معنى عليه السلام من علامات القيمة وآية في بيان ان ركن الشهادة العلوي وبعد ما حورة الدخان وفيها آية في ان الدخان من علامات القيمة وبعد ما حورة الجنائز خالية منها وبعد ما حورة الاحقاف وفيها آيتان من المسائل الاولى في ان

مدة الرضاع حول ثلثي ان يقع ايمان الجن هو المغفرة من الذنوب لادخول الجنة وبعد ما
سورة عمن صلى الله عليه وآله وسلم وفيها آية في باب القتال منسوخة متقدما وبعد ما سورة الفتح وفيها
آيات من المعامل الأولى في انه لا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام او الهدي ثم في انه لا يجب القتال على
الضعفاء ثم في ان مكة فتحت منوة لاصلاح ثم في ان مدح مدني المحصر العزم ثم في ان العمرة يشترط فيه الحلق ثم
في بيان فضائل الصلابة وبعد ما سورة النجرات وفيها آيات من المعامل الأولى في نهي الازمجة قبل
الصلوة ونهي صوم يوم السبت ثم في ان خير الناس من واجب التوقف ثم في ان قتل الهامجي واجب وبعد ما سورة ق
خالية عنها وبعد ما سورة الداربات وفيها آية في اتحاد الايمان والاسلام وبعد ما سورة الطور وفيها
آية في ان اطفال المؤمنين تتبع آباءهم وبعد ما سورة القمر وفيها آية في جواز المهاديات وبعد ما سورة
الرحمن وفيها آية في ان النخل والزمان ايسر من الغاكهة وبعد ما سورة الواقعة وفيها آية في تسبيح الركوع
والحيود وعدم جواز مس المصحف للجنب وغيره وبعد ما سورة الحديد خالية عنها وبعد ما سورة المجادلة
وفيها ثلث آيات في كفارة الظهار وبعد ما سورة الشرح وفيها آيات من المعامل الأولى في ان القياس حجة
ثم في ان عدم ديار التمار وقطع اشجار امر جائز ثم في قصة الفج وبعد ما سورة المسحنة وفيها آيات الأولى
في جواز الوصية للذمي دون العربي ثم في حجة ازواج الكافرين الى المؤمنين وبالعكس اثبات منسوختان
ثم في بيعه النساء آية وبعد ما سورة الصف خالية عنها وبعد ما سورة الجمعة وفيها آية في اثبات
صلوة الجمعة وحرمة البيع وقت النداء وبعد ما سورة المنافقون وفيها آية في ان اشهد من صيغ الايمان
وبعد ما سورة التغابن خالية عنها وبعد ما سورة الطلاق وفيها آيات الأولى في الطلاق البدعي وعدم
خروج المطلقة من بيت الزوج ووجوب العدالة في الأشهاد ثم في مدة الصغيرة والأيسة والسائلة ثم في
سكنى المطلقات ونفقتها وارضاعها ولد ما وبعد ما سورة النحر ثم وفيها آية في ان تحرير الحلال يمين و
بعد ما سورة الممت والنون والحائنة والمعارض خالية عنها وبعد ما سورة النوح وفيها آية في كيفية صلوة
الاستسقاء وبعد ما سورة الجن وفيها آية في انه لا يجوز كلام الدنيا في المسجد وحسرة الزمزل وفيها آيات
في قيام الليل ثابتهما نسخة للدولى وبعد ما سورة المدثر وفيها آيات الأولى في تكبير التضرع وطهارة الثوب
في الصلوة ثم في ان الشفاعة جائزة للمؤمنين وبعد ما سورة القلمة وفيها آيات الأولى في جواز تأخير
البيان ثم وجوب الرقية للمؤمنين وبعد ما كثير من السور الى آخر القرآن خالية عنها الامورة اشقت

فان فيها آية في وجوب عبادة الثلاثة وسورة الاعلى فان فيها آية في ان التعرمة خارجة عن الصلوة
وسورة انكروث فانها تدل على حقيقة الحوض الكوثر وعلى وجوب التعرمة والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والآباب **سورة الفاتحة** ام القرآن واسله ورفعه تشتمل اجمالا على جملة ما في القرآن تفصيلا عجب
لا والكتاب يعرف بعنوانه وديباجته ففيها شائبة من احكام الفقه وقواعد الاصول ومنازل الكلام وهي
اثبات الواجب وتوحيد اختصاص المحامد به وكونه خالقا لافعال العباد كلها وكون الصوامر زقا لخلل
وتنظيم اهل الطاعة وتعليل انكار وحقية يوم السحر وجميع ما فيه اداء العباد بالاخلاص وكونه تعالى
مخصوصا بها واعمالها وكون الهداية والضلالة من جانبته تعالى خاصة وكون شريعة نبينا عليه السلام
مراثة لبعض شرائع اليهود والنصارى دون بعض وجوب الاتباع لتبديل المؤمنين فيها اهل الجنة
والجماعة وحجية اجماعهم وامثال ذلك والكل يظهر بالتأمل ولما كانت كل ما ذكرها ميانا مفصلا ولم يكن
ايضا ظاهرا منها لراشتغل بتعيين شرح منها وطويت منها كشرح المقال فشرعت بعده في سورة البقرة ففي
مسئلة ان الاباحة اصل في الاشياء قوله تعالى **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَالِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ**
إِلَى السَّمَاءِ فَمَنْ لَّهُنَّ سَبْعُ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ هذه آية نعمة تعاطف بها الكفار
او المؤمنون وكلاهما واللام في السمر للارتفاع والمعنى خلق جميع ما في الارض لانتفاعكم في دنياكم
بما ستنتفعون مكرها مبالغ ابداعا لكم وفي دينكم بالاستدلال والاعتبار والتعرف لما يلا بها من لذات الآخرة
والآمال كلها قالوا فيمكن ان يستدل بها على ان الاصل في الاشياء الاباحة كما هو من عب طائفة بخلاف
الجسور فان عند مر الاصل هو الحرمة ولا يظهر جوده الا في قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام الا سواء بصواء
فان هذا الاصل هو اباحة الربوا حتى يعفون عن عدم القدر والجنس وانما تثبت الحرمة اذا وجد جميع
الشروط وعند الشافعي الاصل هو الحرمة في كل حال والمعاداة مخلص منها كما ذكر في الهداية في باب الربوا
لان ذلك مبني على اصل آخر مختلف فيه معروف وبالجمل في الآية دليل على كون الاباحة اصلا في الاشياء
صرح به صاحب الكشف حيث قال قد استدل بقوله تعالى خلق لكم على ان الاشياء التي يصلح ان ينتفع
بها ولم تحرر من المسطورات في العقل خلقت في الاصل مباحة مطلقا لكل احداث يتنازلها وينتفع بها
وقد صرح به صاحب المدارك ايضا حيث قال وقد استدل انكرخي وابوبكر الرازي والمعتزلة بقوله تعالى
يُخَلِّقُ لَكُمْ عَلَى الْأَشْيَاءِ التي يصلح ان ينتفع بها خلقت مباحة في الاصل وذكر الامام فخر الاسلام في بحث

المعارضة انه اذا تعارض المبيح والمحرم ترجع المحرم لتأخره دلالة فان الاباحه لما كانت اصلية في الاشياء كان المحرم لتأخره ناسخا للمبيح واما اذا جعلنا بالمبيح وجعلناه مؤخرًا نكسر النص لان الاباحه لما كانت اصلية في كل شيء كان المحرم ناسخا له فمركان للمبيح العارضي ناسخا للمحرم ثم قال وهذا بناء على قول من جعل الاباحه اصلا ولسنا نقول بهذا في اصل الوضع لان البشر لم يتركوا احدي في شيء من الزمان وانما هذا بناء على زمان الفترة قبل شر يعتنا يعني ان جعل المحرم ناسخا بناء على قول من جعل الاباحه اصلا في الاشياء كالكراهي واي بكون الرازي وعاطفة من الفقهاء العنقية والشافعية وجعلوا المعتزلة ولسنا نقول بتكون الاباحه اصلا في الوضع لان عباد الله تعالى لم يتركوا مهلا في شيء من الزمان وتكون الاباحه اصلا لكانوا مسلمين غير مكلفين وانما جعلنا المبيح اصلا والمحرم ناسخا بناء على زمان الفترة بين هينين وعليهما السلام قبل شر يعتنا فانه كان الاباحه اصلا حينئذ ثم بحث نبينا عليه السلام بين الاشياء المحرمة وبقي ما سواها حلالا مباحا مكلًا في حواشيه فمركون الاصل عندنا الاباحه لا ينافي ان يكون الشيء حراما لعينه كالزنا والهمز والغمره كآكل مال الغير ومكروها كرامة تنزيه او تحريم كآكل الفرس ادمور البره لان ذلك ثبت بالدلة القاطعة او الظنية وانما السلام فيما لم يوجد فيه دليل اصلا واما ما تضمنه به المباحون من ان مال المسلمين مباح لكل واحد من باء ما شاء لا يمنع احد احد وان الله تعالى اذا احب عبدا لم يضره ذنب ومبشرة حرام كما صرح به الامام الزاهد نعماد الله منه وابن هذا من ذلك ولهذا قال القاضي البيضاوي في جوابه وهو يقتضي اباحه الاشياء النافعة ولا يمنع اختصاص بعضها ببعض لاصحاب عارضة فانه يدل على ان الكل المكل لا ان كل واحد لكا واحد وصيأتي بعض هذا من قوله تعالى ثم استوفى الى السماء اي قصد اليها باردته واستوفى عليها ومرفى اللغة طلب السواء وهو لا يليق في حقه تعالى فحمل على ما ذكرنا من المعنيين او جعل من التشابهات فلا تمسك به للكرامية في اثبات العلو والمكان له تعالى كما صرح به الامام الزاهد والمعنى الاول اوفق للغاء في فصوص اذ على المعنى الثاني كانت العبارة محمولة على القلب لا يقال ان الآية تدل على تقديم خلق الارض على السماء وأنه يناقض قوله تعالى والارض بعد ذلك دحها لان كلمة ثمر للتراخي في الفصل دون الوقت في هذه الآية او كلمة بعد منه بمعنى مع او خلفه الارض مقدمة على السماء ودحها مؤخر منها او بعد ذلك والضمير في فصوص مبهم بغيره قوله تعالى صنع سموات وما في الارض ان اريد بها جهات الصلقتنا ول نفس الارض ايضا كما ان السماء بعد زمان

مراد بها جهات العلوان اربع بها الاجرام المخصوصة تكون الارض صبعة يعلم من آية واحدة اعني قوله تعالى الله
 الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن بخلاف كون السماء صبعة فانه مما اتوا ثرى القرآن مراد بالحكام
 في تعداد مما قول تعالى ونفلا وتفصيله لا يليق بهذا في مسئلة فرضية الصلوة والزكوة والركوع
 وجوب الجماعة قوله تعالى **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ** * اعلم ان
 هذا الخطاب لامل الكتاب باقامة الصلوة واجتياز الزكوة والركوع في الصلوة فقد دل بكونه امر اطلاق وجوبها
 وحاصل الخطاب امرهم بالتابع للمصلين باداء صلوة المصلين اي الى التبعة وزكوةهم وركوعهم في الصلوة
 كركوع المصلين لان اليهود لم يكن لهم ركوع ومجود بل مجرد القيام وكان على ذلك نبينا عليه السلام
 حين تراءى الركوع والسجود بقوله تعالى في سورة الحج **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا لِلَّهِ** والى
 ما يأتيك في سورة المزمل ان شاء الله تعالى ومثله فرضية الصلوة والزكوة في ديننا من اجلي الهدى بهيات
 لا ابتعا الى دليل وقد كرم الله تعالى في كتابه بغير نهاية واما الصلوات الخمس المعهودة فقد ذكرها في عدة
 مواضع يأتي عليك وبها ان اركانها وشراطينها وكل اركوة الذمب والغشة وبها ان مصارفها ايضا يعلم
 مما هي في الصلوة في اللغة الدماء ونقل في الشرع الى اركان معلومة هي حقيقة لغوية في الدماء مجاز
 في الاركان وحقيقة شريعة في الاركان مجاز في الدماء كما تقرر في كتب الاصول والزكوة في اللغة الطهارة
 او الغاء ونقل في الشرع الى ايتاء جزء مقد من النصاب بشرط الفراغ والحول والركوع في اللغة الانحناء كما ان
 السجود وضع السجدة على الارض وهذا القدر هو المفروض عندنا واما التعليل فواجب ثبت بخبر الواحد
 فيما هي منزلته لان يجعل فرضا كما ذهب اليه الشافعي رح وغيره وقيل هذا امر بالجماعة عبر بالركوع
 عن الصلوة اي صلوا مع المصلين بالجماعة واختاره البيضاوي وبشكل الامر حينئذ على من هذا لان الجماعة
 عندنا سنة مؤكدة ليست بواجبة ولا مندوبة ولا مباحة الا ان يقال انها قريبة من الواجب كما صرح به
 في الفقه او يقال الندب لا يدل على نفي ما نفيه فيجعل السنة فردا من ايراد او يقال ان الآية وان
 دلت على فرضية الجماعة لكنها قدرة بالغير لتوقفها على الامام والمقتدي والقدره بالغير لا يعتبر ولا
 يكلف بها المرء فترك به ظاهر الكتاب ولكن ينقض بالجمعة فان الجماعة فيها فرضية مع توقفها على الغير
 واجيب بان انعقاد الجمعة بعد وجود الجماعة وحينئذ لاقدرة بالغير وفيه كلام ذكره طهير الشريعة
 وقال الامام الزاهد قبل انهم كانوا يصلون فردا فامروا بان يصلوا مع المؤمنين بالجماعة عدلت الآية

على وجوب الجماعة حيث قال مع الركعتين دون كلاً ركعتين ومثله قوله تعالى تَقْلِبْكَ فِي السَّجْدِ مِنَ
 فَالْجَمَاعَةِ فِي الصَّلَاةِ الْخَمْسِ وَاجِبَةٌ بِهَذِهِ آيَةٌ فِي الْجَمْعَةِ نَوَيْضَةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَمِينِ
 الْجَمْعَةِ آيَةٌ مَذْمُومَةٌ فِيهِ وَمَلِكٌ بِالنَّامِلِ لِيُظْهِرَ الْفَرْقَ وَقِيلَ مَعْنَى رَاكِعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ وَانْقَادُوا لَهُمْ
 وَخَضَعُوا صَرَحَ بِهِ صَاحِبُ الْإِنْكَشَافِ وَالْقَاضِي ثُمَّ أَهْمَكَ الْقَاضِي بِهَذِهِ آيَةٌ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ يُخَاطَبُونَ
 بِالْعِبَادَاتِ أَيَّ بِأَدَائِهَا كَمَا هُوَ مَذْمُومٌ فِي الشَّافِعِيِّ وَمِمَّنْ يَقُولُ أَنَّ الْكَافِرَ يُخَاطَبُونَ بِالْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ وَالْمَعَامَلَاتِ
 وَالْعَقُوبَاتِ وَبِالْعِبَادَاتِ فِي حُكْمِ الْمُؤْخَلَةِ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي حَقِّ الْأَدَاءِ فِي الدُّنْيَا وَأَمَّا آيَةُ فَقَدْ أُشَارَ إِلَى
 حَوَائِجِهَا صَاحِبُ الْمَدَائِدِ وَكَهَيْتُ قَالَ أَيُّ اسْلَمُوا وَأَمَّا أَصْلُ أَهْلِ الْأَسْلَامِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِيمَانَ أَصْلُ الْعِبَادَاتِ
 فَكَيْفَ يَجْعَلُ مُتَقَضِي تَعَالُيْهَا لِأَنَّ الْإِيمَانَ مَذْكُورٌ وَنُصِّحَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَأَمْنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ فِي
 سَمِئَةِ أَنْ لَسَّخَ الْقُرْآنَ جَائِزٌ قَوْلُهُ تَعَالَى مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ
 أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ رَوَى أَنَّ الْكَافِرَ كَانَ يُطْعَمُونَ فِي النَّصْحِ وَيَقُولُونَ الْإِنْتَرُونَ إِلَى هَيْه
 بِأَمْرِ أَصْحَابِهِ بِأَمْرِهِمْ بِهَا مِمَّنْهُ وَأَمْرُهُمْ بِخِلَافِهِ وَيُظَنُّونَ أَنَّهُ مِنْ آيَةِ التَّدْلِيلِ وَيُلْزَمُ مِنْهُ مَعَانِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا
 يَعْلَمُونَ أَعْرَازَهُ فَذَرَاتُ هَذِهِ آيَةٍ يَعْنِي أَنَّ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ يُوَافِقُ مَصَالِحَ الْخَلْقِ وَمُقْتَضَى الزَّمَانِ
 أَوْ لَوْسُخًا مِنْ قَلْبِكَ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَيُّ بِمَا هُوَ خَيْرٌ لِلْعِبَادِ فِي النِّفْعِ وَالشَّرَابِ أَوْ مِثْلِهِ فِي النِّفْعِ وَالشَّرَابِ الْمِ
 تَعْلَمُ بِأَيِّهَا الْمَكْرَانُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فَقَدْ رُغِيَ النَّصْحُ وَالْإِيمَانُ بِمِثْلِ الْمَنْصُوعِ وَبِمَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَ
 هَذَا الْمَضْمُونُ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَةِ الْخَيْلِ حَيْثُ قَالَ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا نُنْزِلُ قَالُوا
 إِنَّا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُكُمْ لَا يَعْلَمُونَ غَايَتَهُ أَنْذَرْتَهُمْ بِلُغْظِ التَّجْدِيلِ وَمَعْنَاهُ بِلُغْظِ النَّصْحِ وَالْإِنْسَاءِ وَقَدْ
 أَشَارَ اللَّهُ بِقَوْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ وَبِقَوْلِهِ بَلْ أَكْثَرُكُمْ لَا يَعْلَمُونَ إِلَى أَعْرَازِ النَّصْحِ كَمَا أَشَارَ مِنْهُ بِقَوْلِهِ أَلَمْ
 تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ إِلَى ذَلِكَ وَبِالْجَمْلَةِ فَلَا يَدْرِي مِنْ بَيَانِ النَّصْحِ وَالْإِنْسَاءِ فَتَقُولُ النَّصْحُ
 فِي اللُّغَةِ التَّجْدِيلُ وَفِي الشَّرِيعَةِ مَبَارَاةٌ عَنْ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْمَطْلُوقِ الَّذِي كَانَ فِي تَقْرِيرِ أَدْوَانِهَا مِنْهَا اسْتِقْرَافُهُ
 فَهُوَ تَجْدِيلٌ فِي حَقِّهَا وَبَيَانٌ مَحْضٌ فِي حَقِّ صَاحِبِ الشَّرْعِ كَمَا فِي الْمَقْتُولِ فَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ مَعْنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَسَمِعْتُ
 النَّصْحَ حُكْمًا يَحْتَلُّ الرُّجُودَ وَالْعَدَمَ فِي نَفْسِهِ بَأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا لِدَائِهِ كَوُجُوبِ الْإِيمَانِ وَلَا مَحْتَمَلًا لِدَائِهِ
 كَحَرْمَةِ الْكَفْرِ وَلَمْ يَلْتَحِقْ بِهِ مَا يَنْفِي فِي النَّصْحِ مِنْ تَوْقِيتٍ أَوْ تَأْيِيدٍ فِيمَتِ نَصَاؤُ الدَّلَالَةِ فَالْتَوْقِيتُ لَا يُظْهِرُ فِي الشَّرْعِ
 وَالتَّأْيِيدُ الَّذِي فِيمَتِ نَصَاؤُ قَوْلِهِ تَعَالَى خَالِدٌ مِنْ بَيْنِهَا أَيْدَاؤُهَا بِإِلَهِ الَّذِي فِيمَتِ دَلَالَتُهُ مِثْلُ مَا قَرَأَ

الشرع الذي قبض عليها ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم بشرطه التمكن من عقد القلب يعني يكون زمان الفصل من المنعرج والناسخ قد رما يتمكن فيه من الاعتقاد على المنعرج ثم ينزل الناسخ ولا يشترط زمان التمكن من فعل المنعرج خلافا للمعتزلة ثم أنه قد تقرر ان القياس لا يصلح ناسخا وكذا الاجماع عند الاكثر وأنه يجوز نسخ الكتاب بالكتاب وبالسنة وكذا يجوز نسخ السنة بالسنة وبالكتاب عندنا وعند الشافعي وجب للأجور نسخ الكتاب إلا بالكتاب ولا السنة إلا بالسنة تمسكا بأنه لو جاز نسخ الكتاب بالسنة ليقول المتكرون المجادلون ان الرسول اول ما كذب الله تعالى فكيف نؤمن بالله بسبب تبليغه وكذا لو جاز نسخ السنة بالكتاب ليقول الطاهنون ان الله كذب رسول الله ولا فكيف نؤمن به في دعوى النبوة ونحن نقول ان النسخ ليس بتبدل في الواقع بل هو بيان من بعض فجاز ان يبين الله مدة انتهاء كلامه رسول الله أو مدة انتهاء كلامه رسول الله فلا مفر منه في المنطق ايضا عليه ما عرفت هكذا في الاصول ولا يقال ان قوله نأت بغير منها او مثلها يقتضي عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة اذ السنة ليس بمثل الكتاب ولا بغير منه لأننا نقول ليس المراد بالغير والمثل ما يكون كذلك في اللفظ بل في النفع والشراب ويجوز ان يكون السنة خيرا من الكتاب او مثلا له فيها وموسما يأتي به الله بدل من الكتاب وعليه هذا يبطل ايضا ما تمسك به الآفة من انه لا يجوز النسخ بلا بدل وبديل اقل اذا لنص يقتضي ان يأتي بديل موسما واهوا وخف منه وذلك لانه يجوز ان يكون عدم الحكم او الحكم الاقل خيرا او صالحا في النفع والشراب والنسخ قد يعرف بغير الناسخ ايضا كذا ذكره القاضي البيضاوي وتكون هنا قصص ما نقلنا من مذاهب الشافعي والناسخ بغير كنسح الصلوات الخمسين بالخمسين ونسخ الميراث بالحجرة بالميراث بالقراءة ونسخ الصوم من الليل بالصوم من اليوم ونسخ قتل الواحد للآخر في الجهاد بمقتل الواحد للآخرين وانا مع المثل كنسح بيت المقدس بالكعبة صرح به الامام الزاهد والنسخ بلا بدل كما في حورة المجادلة من قوله تعالى فَقَدْ مَوَّاهَنَ دَنَى نَجْوَاهُمْ صَدَقَ وفي حورة البقرة من قوله تعالى اِحْلَ لَكَرَّ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الْآيَةَ صرح بذلك مضملا والملة والنهن والناسخ الاقل كنسح التغيير في شهر رمضان بعزيمة الصيام ونسخ الصغى والعفو يقتال الذنوب بمقتلهم ثم نسخهم بقتالهم كافة صرح به فقهاء الاسلام وسيأتي بيان كل ذلك ثم المنعرج من الكتاب انواع اربعة منوع التلاوة والحكم جميعا كاري من ما يشترطه الله منها عشرة رضى مع معلومات يعرف من نسخها وروي ان حورة الاحزاب كانت ما تاتي آية او نلتها في الآيات بقي على ما في المصاحف

ومرفئة ومبعون آية وكذا سورة الطلاق كانت أطول من سورة البقرة ومنعوخ التلاوة دون الحكم
كقوله تعالى الشيع والشيعة اذا زنيا فارجموهما كالأمن الله والله مزيحكيم حتى قال مصر رضى الله عنه
كنا نتلوه على عهد رسول الله ونسخه الآن ولولا ان الناس يقولون ان سورة في كتاب الله لاحتته
المصحف بيدي ومنعوخ الحكم دون التلاوة كمسورة الكافرون وامثالها ومنعوخ الوصف الذي في الحكم
وذلك كما لطفى اذا قيل كما ان النص يقتضي فصل الرجلين مطلقا والعديث المشهور في باب المص على الخفين
يقتضي مسحهما حين لبس الخفين وذلك تقييد للمطلق وزيادة على النص وهو نص عندنا خلافا للشافعي
رحمه الله تعالى فانه عنه بيان وذكر صاحب المدارك بعد هذه الانقسام الاربع معنى الانشاء ان يدعيب
يحفظها من الغلوب وهكذا قال القاضي البيضاوي بعد بيان الانقسام الثلاثة الاول ويظهر منهما ان الانشاء
يشترط فيه نسيان المنعوخ والنسخ لم يشترط فيه ذلك وبعضهم حملوا النسخ على ازالة الحكم من غير اللفظ
او الحكم مع اللفظ والانشاء ازالة اللفظ فقط ثبت الحكم ولم يثبت وبعضهم على ان النسخ لا يكون الا
في الامر والسمي دون المحذور والانشاء يكون في الاخبار وفي الامر والسمي جميعا لكن معناه في الخبر لا يزول
وان زال اللفظ مكذا انا بعض محشي البيضاوي وقد اجمل في ذلك صاحب الكشاف حيث قال اولا
ونسخ الآية اذا انتهت بما بدال اخرى مكانها ثم قال والانشاء ان يدعيب يحفظها من الغلوب والمعنى ان كل آية
ندعيب بها على ما توجه المصلحة من ازالة لفظها وحكمها معا ومن ازالة احدهما الى بدل او غير بدل
فان آية خير منها المعبادي بآية العمل بها اكثر للثواب ومثل في ذلك بعض كلامه ونحن نقول ان اهل الاصول لم
يلكروا المنسوخ اصلا وان منعوخ التلاوة والحكم جميعا لم يجعل له مثالا لم يذكره فيمكن ان يكون ذلك مما يدعيب
من الغلوب فيدل على ان المنسوخ فيكون المراد من قوله منسوخ منعوخ احدهما فقط ومن قوله او نسخها منعوخ
التلاوة والحكم جميعا وانما اعاد مع دخوله في المنعوخ اظهار انكما له في المنسوخ حيث لا يبقى منه اثر
لا في اللفظ ولا في المعنى وما تفرد به خاطري والله الحمد على ان جعله موافقا لنظام الامم الزاهل في ترجمة
الآية ثم انه لا يتعلق لتعارض تفاسيل القصص اعني منعوخ التلاوة والحكم جميعا ومنعوخ التلاوة
دون الحكم اذ ليس من ذلك في القرآن شرعا وانما يتعلق ذلك بمنسوخ الحكم دون التلاوة اذ لا بد من
العلم به لكل من يعمل بالقرآن ويستنبط منه ما نل ليعمل على التعارض بالآخر دون الاول وهذا
موقوف على معرفة ان اي سورة واي آية من القرآن نزل اولوا منها نزل ثانيا وان ايمانها مكى وايمانها

مدني حتى يكرت المقدم منصوراً والمؤمنون ما كانوا في سورة تشمل المنسوخ والناسخ جميعاً بها تشتمل
 للمنسوخ والناسخ فقط وإنما تخلو منهما جميعاً وأنه أي فرق بين التخصيص والنسخ وأي آية لتشتمل النسخ
 ولا وقد بين على ذلك صاحب الاتفاق بالأبصار والمزيد عليه ومما نأهل عليك تفصيل آيات منسوخة
 الحكم بدون التلاوة وقفت عليها بماستفهام المكنب فاعلم أولاً أن الآيات التي ذكر فيها العفو والصريح مثل قوله
 وما عليك إلا الملاح وتوله لعمركم ولي دين أو أغني عن القتال ابتداء مثل قوله ولا تمتدوا إن الله
 لا يحب المعتدين أي لا تبكوا بالقتال كلها منسوخة بالآيات التي أمرنا فيها بالقتال مثل قوله وقاتلوا المشركين
 كافة كما يقاتلونكم كافة وقوله فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وكلاهما غير
 مقصور في القرآن وقال الامام الرازي إن قريداً من سبعين آية نسخت بآيات القتال وقال صاحب الاتفاق إن
 مائة وأربعة وعشرين آية نسخت بقوله فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم إن عليه
 الآية تدل على حرمه القتال في الأشهر الحرم ومثلها قوله بسألونك من الشهر الحرام فتألف فيه قل فيه كبير وقوله
 ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القتال ولا ذلك منسوخ بالآيات المطلقة وكذلك تدل هذه الآية على جواز
 في المسجد الحرام ابتداء وانتهاء وليس كذلك فهي محصورة بقوله ولا تقاتلوا من عند المسجد الحرام حتى
 يقاتلوك فيه فان قاتلوك فقتلواهم صريح به صاحب المدارك وإن قوله وقاتلوا المشركين كافة وامثاله يدل
 على وجوب القتل للذمي أيضاً لا يبري فهو منسوخ بقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا
 يعززون ما حرّم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية من
 يد وهم صاهرون وهذه واحدة في القرآن وكذلك يدل امثاله على وجوب القتل على المعلن دينا أيضاً مما قول
 تعالى انفر واخفافا وثقالا فانه قيل معناه انفر وألّ القتال صحاحاً ومراداً به منسوخ بقوله وما كان المؤمنون
 لينفروا كافة وقوله ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا انصرفوا لله ورسوله
 وقوله ليس على الأممي حرج ولا على الأمر حرج ولا على المريض حرج وأما حاصل القتال فيجب ابتداء
 في غير المسجد الحرام وانتهاء فيه على المؤمنين الغير المعلنين للبرية دون النقي مواء كان في الشهر الحرام
 لو في غيره وإذا علمت من أنما علم من ما هو من المنسوخات معدودة فمن سورة البقرة قوله تعالى فانيما تولوا
 فتمروجه الله قال ابن عباس أنها تدل على أن التوجه إلى الكعبة ليس بشرط فهي منسوخة بآية القبلة وهي قوله تعالى
 قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وقيل إنها محمولة على ما إذا كانت القبلة

هي معلومة في ليلة عظيمة وهي مسئلة الصبر وعلى صلوة النفل على الراحلة حيث يجوز الصلاة أي في جنة
توجهت الراحلة وفي الآية توجيهات أخر أيضا كما ستعرف وقوله يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام في القليل
الصبر بالصبر العبد بالعبد والأنبياء بالأنبياء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيها تدل على أنه لا يجوز قتل الصبر
بالعبد ولا الذكرا بالأنثى في منسوخة بآية المائدة وهي قوله تعالى وكتبنا عليه فيها أن النفس بالنفس
وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز قتل الصبر بالعبد ولا الذكرا بالأنثى فهي غير منسوخة عند وقوله
تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين والمعروف وقال أكثر
الفقهاء أنه يدل على فرضية الوصية للوالدين والأقربين والرجال أنه لا يجوز لهم سوى الميراث فهو منسوخ بآية
الميراث أو بصديقه الآل وصية لوارث أو بالاجماع وقال بعضهم إنهم ليس بمنسوخ ولكنهم مجمل وآية الميراث بيان
له وأما قبله فهو محمول على ما إذا كان الولدان كذا يبين أو عبد بن أو كان الأقرب محسوبا بغيره فيكونوا
غير وارثين فيجوز لهم الوصية على ما قال الإمام الزاهد فضعيف إذا يلزم حينئذ من جواز الوصية فرضيتها إلا
أن يكون معناه كتب على من سبيل الاستعداد كما هو رأي صاحب الهداية والمدارك وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم منكم تتقون قال صاحب الآيات أن هذا يدل على تشبيهها منا
بصيامهم والرجال أن صومنا من الصبح إلى المغرب صومهم من العشاء إلى المغرب فهي منسوخة بقوله أحل لكم ليلة
الصيام الرخاء أي ما لكم الآية وقيل أن هذا التشبيه في حق وجوب الصوم فقط وأن قوله أحل لكم الآية
ناصب لما كان في السنة لا لقوله كما كتب على الذين من قبلكم فهي باقية وقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية طه لم يسكن قالوا أنها تدل على أن من أطاع أداء الصوم بجوزله أن يطره ويطعم كل يوم مسكينا وليس
كذلك فهي منسوخة بالآية التي بعد ما وهي قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه فإنه أمر بوجوب الصوم
لكل من شهد الشهر وقيل أن هذه الآية محكمة وكلمة لا مقدرة بمعنى من لم يطلق أداء الصوم يطره
يطعم لكل يوم مسكينا فيثبت منه مسئلة الشيخ الفاني وقوله تعالى وبأولئك ماذا ينفعون قل
العفو قال صاحب الحسيني والمدارك والإمام الزاهد العفو هو الفضل فهو يدل على وجوب صرف كل
المال الفاضل من الحاجة ولا يفرص الصبر إلا بقدر ربيع العشرة ومنسوخ بآية الزكاة وقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير أخراج قالوا أن هذه
الآية تدل على وجوب الوصية للمساكوات حين الموت والسكنى ووجوب العدة حولها كما لا فلا فوجوب

الرخصة منسوخ بآية الميراث الذبي هو الربع والثلث والسكنى منسوخ عندنا بحديث نسكنى ثابت
عند الشافعي رح وجوب العدة إلى الحول منسوخ بآية قبله وهي قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر ومشراً وامن بالصح في القرائن الا وهو متأخر من منسوخه بآية كما به
مؤخر منه بزوال الآية موضعين احدهما وهذا الثاني هو ما يأتي في الاحزاب صرح به في الاتقان ومنه
انه في اكثر من موضعين كما يكشف عليك ترجمته الآية النسخة تدل على ان مدة متوفى الزوج اربعة اشهر و
مشراسها كانت حاملاً ولاوليس كذلك بل مدة الحامل وضع الحمل فهي فيما اجتمع متوفى الزوج والحاملة
منسوخة بآية الطلاق وهي قوله واللات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وهذا عندنا وعند
الشافعي رح وقبل هذه الآية النسخة غير منسوخة بل تعتد الحاملة المتوفى عنها زوجها باحد الاجلين
وقوله تعالى ولا يأت كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وقوله ولا يأت الشهود اذا مادهم فالاول يدل
على ان الكاتب يجب عليه كتاب الدين في بيع السلم والذبي على وجوب تحمل الشهادة على الشاهد وقيل
مما منسوخ ان بقوله فيما بعد ولا يشار كاتب ولا شهيد على ان يكون لا يشار مجتنباً للمفعول وقيل انها
محمولان على الدب و باقيا على وجوبهما وان الثاني محمول على اداء الشهادة بعد التحمل والاول
على رقت الصق فقط وقوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم اوتخفوه بحاكمكم به الله قيل انه يدل على ان
المرد مؤاخذ بكل ما حط به قلبه من الذنوب وايس كذلك اذ هو تكليف بما لا يطاق فتصح بالآية التي بعده
وهي قوله لا يكلف الله معاً الاوجها والمحققون على انه غير منسوخ اذ الصريح انما يكون في الاحكام دون
الاخبار فحمل على كسب النفس دون السطور المحض وعلى خطرة الكفر دون ما اثر الذنوب ومن
صورة آل عمران قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته يدل على وجوب حق التقوى وهو
خارج عن طوق البشر والتكليف به محال فهو منسوخ بآية التفاضل وهي قوله فاتقوا الله ما استطعتم
والأكثرون على انه مجمل والثاني بيان له ومن سورة النساء قوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى
واليتامى ولما كان فارز قوم منه قيل يدل على وجوب اعطاء شيء من التركة للمذكورين حين القسمة
فهو منسوخ بآية الميراث وقيل انه ليس منسوخ تمامه وان الساس في العمل به كما في الاستيذان والتقوى
وقيل انه امر نذري فهو باق البتة وقوله تعالى واللاتي يا تين الفاحشة من مساكنكم فاستشعروا عليها
اربعة منكم وان شهدوا ما معكم من في البيوت حتى يترفعهن الموت او يجعل الله لهن سبيلاً واللذان

وَالْيَا أَيُّهَا مَنْكُمْ فَادْعُوا نَاثِقًا يَا وَيْلَهُمَا فَأَمْرُوهَا أَنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَابًا وَرَحِيمًا فَأَمَّا نَاثِقَانِ إِلَّا يَتَانِ
 فِي بَابِ حَدِّ الزَّانَا الْوَلَّى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَدَّ الزَّانَا السَّبْعُ فِي الْبَيْتِ إِلَى جِهَةِ الْمَوْتِ أَوْ جَعَلَ سَبْعَ مَبُولٍ آخِرَ وَان
 هَذَا الزَّانَاءُ لَا يَدَانِ يَكُونُ أَرْبَعَةً وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ حَدَّ الْإِثْمِ نَقَطُ مَقَالَتِهِ كَانَ فِي بَدْءِ الْأَمَلِ
 الْعَمَلُ بِالثَّانِيَةِ ثُمَّ نَصَحَ بِالْآيَةِ الْأُولَى فَيَكُونُ حَدُّ السَّبْعِ قِمَ الْآيَةِ الْأُولَى فِي حَقِّ السَّبْعِ مَنَعُوهُ
 بِآيَةِ النُّورِ وَمِنْ قَوْلِهِ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَفِي حَقِّ زُجُوبِ الشَّهَادَةِ
 الْأَرْبَعَةِ بَاقِيَةٌ وَقِيلَ أَنَّ الْأُولَى فِي بَابِ السَّعَاتِ وَالثَّانِيَةِ فِي بَابِ اللَّوَالِي كُلُّ مِنْهُمَا بَاقٍ عَلَى حَالِهِ وَقَوْلُهُ
 قِيلَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً قِيلَ أَنَّهُ كَانَ فِي شَأْنِ الْمُتَعَةِ وَكَانَ مَشْرُوعًا فِي
 أَوَّلِ الْأَحْلَامِ ثُمَّ نَصَحَ بِالسَّنَةِ وَقِيلَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ اسْتَمْتَعْتُمْ تَكْتُمُهُ وَمِنْ أُجُورَهُنَّ مَهْوَرُهُنَّ فَيُؤْتَى
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ فَإِنَّهُمْ لَكَ الْمَلِكُ لَا تُنْفِرُ عَنْهُمْ فِي الشَّانِ الشَّانِي
 خَاصَّةً وَبَاقِيَةٌ مِنْهُ إِذَا مَقِلَ الْوَلَاءُ فَابْتَغُوا مِنْهُ مَا يُغْنِي عَنْهُ مِنْ حُورٍ الْمَأْنَدَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ
 جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ قَالُوا أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ كَانَ مَخْصَرًا إِذَا
 تَحَاكَمَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْكِتَابِ بَيْنَ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَحْكُمَ فَيُؤْتَى بِحَالِهِ كَذَلِكَ الشَّانِي رَحِمَهُ اللَّهُ
 قِيلَ أَوْ مَنَعُوهُ يَقُولُهُ وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَسَّانٍ وَابْنِ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَحُجْرَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَكَلَامُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَعْرِضُوا أَعْيُنُكُمْ
 قَالِ صَاحِبِ الْإِتْقَانِ أَنْ أَوَّلَهُ يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ فَهُوَ مَنَعُوهُ بِأُخْرَى وَهُوَ قَوْلُهُ إِذَا أَهْتَلَيْتُمْ
 لِأَنْ مَعْنَاهُ إِذَا أَهْتَلَيْتُمْ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ مِنَ الْمَكْرُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ
 إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَفْنَانُ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأُخْرَانُ مِنْ شِعْرِكُمْ أَنْ تَعْرِضُوا فِي الْأَرْضِ
 فَاصْبِرْكُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ تَجْعَلُوهَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْصُرُ عَنْهُ بِاللَّهِ هَذِهِ الْآيَةُ مَعَ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا طَوِيلَةٌ
 تَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الذِّمِّيِّ جَائِزَةٌ لِقَوْلِهِ أَوْ أُخْرَانُ مِنْ شِعْرِكُمْ فَهُوَ مَنَعُوهُ بِآيَةِ الطَّلَاقِ وَمِنْ تَوَابِهِ وَأَشْهَدُوا
 ذَوِي مِلَّةٍ مِنْكُمْ وَعَلَى أَنَّ تَحْلِيلَ الشَّامِدِ جَائِزٌ بِقَوْلِهِ فَيَقْصُرُ عَنْهُ بِاللَّهِ فَهُوَ مَنَعُوهُ بِالْعَنْتَةِ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ
 بِقَوْلِهِ مِنْ شِعْرِكُمْ مِنْ أَجْلِ نَبِيِّكُمْ وَبِالشَّامِدِ مِنَ الْوَصِيِّينَ لَمْ يَكُنْ مَنَعُوهُ وَمِنْ حُورٍ الْأَعْيَانِ قَوْلُهُ وَأَمَّا يَنْصِبُكَ
 الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ يَدُكَ إِلَى كَرِيهِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ أَيْ يَنْصِبُكَ الشَّيْطَانُ إِلَيْهِ مِنْ مَجَالِئِهِمْ فَلَا تَقْعُدْ
 مَعَهُمْ بَعْدَ أَنْ تَقْرَأَ النَّهْيَ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى حُرْمَةِ الْقَعُودِ مَعَ الظَّالِمِينَ ثُمَّ نَصَحَ بِالْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا وَمِنْ قَوْلِهِ

وما على الذنوب يتقون من حجابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون فأرجع الذكر ورخص في القعود
على ما في الزامه وبمعهم من الهداية انه محكم وظالمين المبتدئين وقوله تعالى ولا تصبروا الذين يدعون
من دون الله فليسوا الله وما يغفلون قال الامام الزاهد انه منوع بقوله تعالى انكم وما تعبدون
من دون الله حصب جهنم انتم لها واردون ويقولوا اموات غير احياء وبقوله ضعف الطالب والمطلوب
وفي الصنعي والكشاف مكس ذلك وهو انه لما نزل قوله انكم وما تعبدون الآية قالوا العجوة الهنكم كما
تصرون الهنما فنزل قوله ولا تصبروا الذين الآية وقوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده
فيل ان المراد بالحق ما كانت ابتأؤه واجبا في اول الاحلام ثم نسخ بالزكوة والاصح ان المراد زكوة الثمار
وهو العشر ونصفه فهو غير منوع وقوله تعالى قل لا تجد فيما ارحي الي محرما على طامر يطعمه الا ان
يكون ميقنا رد ما مسفوحا ولم غنير فانه رجس او ممسا اهل لغير الله به فانه يدل على عدم حرمة
اشياء اخرج منها حرام وقال ضد الملة والدين انه قيل هو منوع بما روي انه عليه السلام نهى عن
اكل كل ذي عنب من الصواع وهو غير واحد فبراطال الكلام في جوابه على ما يأتي ومن سورة الامرات قراه
تعالى خذ المعزوا من المعروف واعرض عن المعلن قال صاحب الامانات قيل انه من معيب الآية اذ اوله
منوع وآخوه منوع وادخله محكم بعنى وامر بالمعروف فانه يدل على فرضية الامر بالمعروف واحذ العسل
من المال والامراض من الكفار ومن سورة الاعمال قوله تعالى بما لو لم يفسد الاغفال قل الاتعال لله والرسول
فانه ان كان المراد بالافعال الغنائم ويكون اللام في الله والرسول للمصلحة فهو منوع بقوله تعالى واملوا
اما فخرتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وان السبيل على
ما نص به الامام الزاهد وان كان المراد بالافعال ما يشترط الامام زيادة على سهم او يكون معنى لله والرسول
ان قسمته لهما فهو باق وقوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة
يغلبوا العاص الذين تكبروا بانهم قوم لا يعقبون فانه يدل على ان الكفار وان كانوا ماضيا عفين من المصلحين
عشر درحات نصرم المراروا بما نصرم اذا كانوا ماضيا عفين منهم بدرجة واحدة فهو منوع بالآية المتصلة
به ومضى قراء الآن غلب الله محكم وعلما ان يكبر ضعفاء فان يكن منك مائة صابرة يغلبوا مائتين وان
يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
في سبيل الله والذين آووا ونصرنا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما تكبر من

ولا يتعمد من قريح حتى يماجدوا فإنه يدل على أن المبراة بالعبادة دون الغزاة فهو مجتنب بقوله
 وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ومن سورة النور الزاني لا ينكح إلا ذواته
 مشرعة الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على اللئيمين المشركين على أنه لم يبي من
 نكاح الزاني مع الصالحة وبالعكس وليس كذلك فهو ممنوع بقوله تعالى وانكحوا الأيامى منكم
 والصالحين من مباديكم وإيمانكم فإنه امر للزانية بالنكاح الصالحين من العبيد والاماء سواء كان مع
 الصالحين منهما ولا قيل أنه منفي وأخبارهما كان نهي بآيات الاحتيل ان ومي قوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا لا تدخلوا بيوتنا غير مهتزين حتى تحسبوا تعلموا على أمها الآية وقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا ليستأذنكم الذين بين يديكم ولما كنتم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر
 وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء الآية ما في الأولى دليل على أنه لا يجوز دخول
 الأجنبية في بيت الغير بلا إذنه أو الثانية دليل على أنه لا يجوز دخول المالك والأطفال في الأوقات
 الثلاثة فعيل أيهما منسوختان والصحيح من مذمبا ومذمب انشائي أيها باقتان ولكن يارون الناصي
 في العمل بهما ومن سورة القصص قوله تعالى على من تأجرني ثملي حجج فانه في قصة إنكاح شعيب عليه السلام
 بنته موسى عليه السلام على أن يرمي فنه ما ن أو مشركين فيدل على أن مهر السات يأخذها الآباء دون
 أنفسهم فسبح بقوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن لحلة لأنه يدل على ابتاء المهر للنساء دون الآباء
 نص به في الصحيحين ومن سورة الأحزاب قوله تعالى لا يعمل لك النساء من بعد فانه ذكر في كتب التفسير
 أنه يدل على عدم حوا النساء للمبي عليه السلام بعد التسع وليس كذلك لقول عائشة رضي الله عنها لا تهرم
 امرأة على النبي عليه السلام حتى تبص وهو مسوخ بالآية التي قبله وهي قوله يا أيها النبي ما أجلنا
 لك أروا جلك اللاتي أتمت أجورهن الآية وقوله ترجي من تشاء ونزوي اليك من تشاء الآية
 وهذا أيضا ما صحه مقدم ثلاثة مؤخرين ولا ومن سورة الاحقاف قوله تعالى قل ما كنت بد ما
 من الرجل وما ادري ما يفعل بي ولا بكم أي من المضرورة والعذاب قال صاحب الانفا ان أنه مكث ستة عشر
 سنة ثم سمع يوم الفتح عام البعث به يعني بقوله ليعرفك الله ما تقدم من ذلك وما تأخر على ما نص به
 في انكشاف ومن سورة صحن عليه السلام قوله تعالى حتى إذا انصهرهم فضل والرباق نامسا بعد واما مدله
 قالت الحنفية أنه لا يجوز زلن والقتاء صلبا واما يجوز القتل والاسترقاق فقط وهو منسوخ بآية البراءة وعق

انشاء يعي رحمه الله واحمد بن حنبل انه باق اذا الامام صغير بين القتل والامعراق والمن بالاملاق
 والغداء بالمال ادبا صارى المجلدين ومن سورة السجرات قوله تعالى ان اكرمكم عند الله اقربكم قيل انه
 منسوخ والصحيح انه باق لكن تهاون الناس بالعمل به ومن سورة الجاثية قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اذا ناجيتم الرسول فكم مراقبين يعني تحرككم صدقة فانه يدل على انه يجب الصدقة حين دوال النجوى من
سورة النور فهو منسوخ بالآية المتصلة به وعلى قوله ذلكم خيركم والمهر فان لم تجدوا فان الله عفو رحيم
 ومن سورة المحتسنة قوله تعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فاستننوهن وقوله تعالى واتوهم ما انفكوا
 وقوله واحلوا ما انفقتم وليسألوا ما انفقوا واتوه الله تعالى فأتوا الذين ذممت ازواجهم مثل ما انفقوا هذه
 الاقوال في اثنين متصلتين فهو معها انه اذا ذممت امرأة المهاجرات الى المؤمنين يجب عليها امتحان
 ايها نهار وان يحل زوجها القدير الكافر قد وما انفق عليها من المهر وفي حكمه يجب عليها طلبه من الكفار
 والافلهم قدر ذلك من الغنمة ثم نرجع بآية السيف والغنمة او بالصنعة والامر الاخير للكتاب ومن سورة
 المزمل قوله تعالى في الليل الا قليلا الآية يدل على فرضية القيام والقراءة في اكثر الليل ثم نرجع بآخر
 السورة وهو قوله فاقروا ما تحرم من القرآن ففرض ذلك عند رما يصح ثم نرجع بآخر ايضا بالصلح العيس
 ومن سورة الدار قوله تعالى ويطلعون الطعام على حبه مسكينا ويتهاوا سيرا قيل المراد بالامير الامير
 المشرك ولا يورد الاحسان اليه الا ان هو منسوخ على ما في الانفاق وعند عامة العلماء يجوز الاحسان
 الى الكفار في دار الاسلام ولا يصرف اليهم الواجب كذا في الكشف هذه آيات منسوخة واضحة وردتها
 عنها مجمل وسنتين كثيرا منها في مسائلها مفصلا انشاء الله تعالى وان عدت الايات التي ترجع
 ما كان في الجاهلية او في اول الاسلام او في شرائع من قبلها ولم يكن في القرآن شيء يوافقه ناسخه كقوله تعالى
 وليس البربان تأتوا البيوت من ظهورها ونحوه ليزاد تعداد الناسخ منه على المنسوخ منه ويكون اكثره
 ناسخا في مسألة ان مدام المساجد والمنع عن الصلح بين مله ارم قوله تعالى ومن اعظمكم ممن صنع مما جدد
 الله ان يدكر فيها اسمه وسمى في حرايتها اوليك ما كان لهم ان يدخلوها الا
 حائضين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم اعلم ان موضع من رفع على الابتداء وهو
 احتفانهم ولطيف خبره ومما جدد الله مفعول اول لقوله منع وان يدكر مفعوله الثاني ومعني مطلق على
 منع واراد الله بهند او ما كان مع ما في جهز ما خبر والاحاقين ان احتفانها في موضع الحال من الضمير في

يدخلونا وتلقى أي أحد أظلم أي ليس أحد الظلم من ضمن منع مساجد الله من ذكرهم وبال و معنى
 في خراب تلك المساجد اولئك الما تعرف ما كان ينبغي لهم ان يدخلوا تلك المساجد الا لشئ من الضرورة
 فبلا ان تجترؤا على تعريضها وما كان الحق لهم ان يدخلوها الا عائلين على انفسهم من المؤمنين ان يوطئواهم
 او ما كان لهم في سلم الله وقضا له ذلك او موثقي من تكبيرهم من الدخول فيها لئلا في الدخول اي قتل وصبي
 للعربي وذلة وجزية للدمى ولهم في الآخرة مذاب عظيم اي بالنار على ما صرح به القاضي اولهم غرض في الدنيا
 بفتح مد ايهم تصطنعينية ورومية ومودية على ما ذكره صاحب الكشاف وهكذا قال الامام الزاهد
 ثم انه نقل الامام المالك في قصة الآية وثا بهه الحسيني انها في حق ملك اسمه ططوس من ملوك
 نصارى ما عر خبروا بيت المقدس مدادة لليهود وحرقوا التوراة والقوة في القدرات وقتلوا اليهود
 وصاروا لهم وذرا ر بهم او في حق بيت نصريانه كان ملكا مجوسيا وغرب المسجد اعاة للنصارى
 للعدوة التي كانت بينهم وبين اليهود والقصة طويلة مذكورة في سورة بني اسرائيل وبالجملة فالمراد بالمساجد
 بيت المقدس جمعها تعظيما ولان كل موضع منه مسجد اي موضع محدد وقيل لزلت الآية في حق
 مشركي مكة لما منعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وحلم من دخول مكة عام الحديبية وسعوا في
 خراب المسجد اي منعوا من العبادة والصلوة في مسجد مكة وحينئذ المراد بالمساجد المساجد السرام جمعها
 لما مراد لان الحكم ورد عام وان كان الحب خاصا والمقصود من ذكر الآية انها تدل على ان مدم
 المساجد وتخربها ممنوع وكذا المنع عن الصلوة والعبادة وان كان ملوكا للمانع وقد اوعده الله تعالى
 عليه وشع عليه الفهاه وتمسكوا بهذه الآية حتى قال في الفتاوى الحمادنة من التفسير البستي احتم بعض
 اصحابنا هذه الآية في مسئلة نصب الساجدة وذلك انه اذا نصب الرجل ساجدة وادخلها في بناءه بنقطع حق
 صاحبها منها ويضمن ذمة الساجدة لصاحبها وعند زفرح لا ينقطع ولما يهدم بناءه وبأخذ صاحبه ولا يرق
 بين ان يكون البناء في مسجد او داره لا يعرب المسجد عند ما وعده لا تحرب وهو قول الشافعي وجملة الله
 عليه ويشترط الكلام فيما لو نفي على الساجدة مسجدا فان الله تعالى ذم من صعد في خراب المسجد ومن الجاهلي
 وسئل ابو القاسم عن اراد ان ينقض مسجد او يبنيه احكم من بناءه قال لا يميل له الى ذلك الا ان يخاف هدمه
 وفي المبدأ اي وتاويل هذه المسئلة اذا لم يكن من الرجل من اهل هذه الساجدة ومن جامع المتأويل مسيحا صا
 به لا يمكنهم ان يزينوا وقال رجل اعطوني المسجد حتى ادخل في داري واعطى مكانا من داري في الجباب

الآخر يسعكم وهو غير لكم لا ينبغي ان يعطوه حتى يبنوا مسجد فيحتفوا من هذا المسجد فحينئذ لا بأس به
ومن القبة والمسيح اذا استغنى عنه المسلمون ولا يصلون فيه وغرب ماحوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان
حبا والى وارثه ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف بقي مسجدا ابدا هذا
كاه احكام الحراب والتعريب واما احكام التصوير ولو احقه وكونه قنعا ولا نحوه فهو باب طويل مذكور
في كتب الفقه وميتاتي تعمير المشركين المسجد ودخولهم فيه وبيان المسجد الضار في حوزة براءة نسائه
تمسك الامام الزاهد بقوله ان يذكر فيها اسمه على ان الامر والمسمى واحد لانه لو كان مغايرا له لحصل
الذكر بغير الله تعالى فيبطل ما زعم المعتزلة من عدم اتحاد الامم والمسمى ونقل ايضا عن الشافعي
ابي منصور الماتريدي ان الآية في حق جميع الكفار لانهم الممانعون من العبادة والصلاة بالاشتغال بالقتال
وان المراد بالمساجد الارض كلها وان معنى ما كان لهم ان يدخلوها الا انها قد كان لهم ان يدخلوا
دار الاسلام الا بما مان وان العزى هو الامان او قتل بني قريظة واجلاء بني النضير هذا ما فيه في مسئلة
ما سمعت من القبة قوله تعالى وَلِلَّهِ الْمَقَرُّقُ وَالْمَقَرُّقُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ
عَلِيمٌ فقد ذكرت مما سبق ان هذه الآية منسوخة او ماثلة والجمهور على انها باقية والوجه فيه انها ان كان
مفعولا به اتولوا وكان المعنى والله بلاد المشرق والمغرب فالى اي مكان وجهه تولوا وجوهكم منبر
وجه الله فلا بأس به عليكم فلا شك انها منعوخة او ماحولة على صلاة النقل على الرحلة واشتغال القبة
او غير ذلك وان كان ابنا على اصله اعني مفعولا به لتولوا وكان المعنى في اي مكان تولوا وجوهكم نحو القبة
فتم وجه الله فلا شك انها حينئذ غير منعوخة ولا ماثلة بل ثابت في باب القبة وذا مررت هذا فاسلم
انه قال ابن عباس رضي نزلت الآية في باب تصويل القبلة من الكعبة الى بيت المقدس حيث كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يصلي الى الكعبة في مكة ثم امر بالنوحه الى بيت المقدس فهناك طعن الكفار فنزل قوله
تعالى ما يخالوا ثم وحاه الله بمعنى لا تختص القبلة بالكعبة بل الى حيث توجهتم ونشروجه الله نزعهم
بالكسفة لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام وهذا اول آية نزلت في القرآن ذكره الامام الرازي واليه مال
صاحب الاتفاق وبدا اشار القاضي البيضاوي حيث قال هو توطئة لنسج القبلة وتنزيه للمعبود ان يكون كذلك
في حيز وجهه والجمهور على ان المعنى والله بلاد المشرق والمغرب فان منعتهم ان تصلوا الى المسجد الحرام وبيت
المقدس ففي اي مكان صلتم نحو القبلة فتم جهة التي امرت بها ومن ابن عمر نزلت في صلاة المعابر على

والمشهور في ذلك بين المفتهاء قوله عليه السلام من ملك ذارحمر محرّم متقى عليه واختلف في
 علة العتق هي الملك مع القرابة المحرمة للنكاح وانما اضيف العتق الى الملك لانه آخرهما وجور
 يد ارضى آخر جزء من اجزاء العلة وهذا اذا كان القرابة مؤخره يضاف اليهما كما اذا اشترى بامداح
 النصب ثم ادعى احد ما انه ابنه يعتق ويغرم لشريكه قيمة نصيبه وبالجملة فيخرج المحرم الغير القريب
 كالرضا مي والقريب الغير المحرم كما بن العم وبقي قرابة الولادة والاخوة والعمومة على حالها وعند الشافعي
 العلة هي الجزئية يعتق الولد على والده وبالعكس ولا يعتق الاخ على اخيه الا بالجزئية لمدونتنا صيل هذه
 الاحكام في الكتب المبسوطة في مسئلة عصمة الانبياء عليهم السلام وان كان لا يصح الامامة قوله تعالى
 وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ
 ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَمُنُّ إِلَّا بِعَهْدِي الْأُمِّيِّينَ معنى الآية اذكر يا محمد وقتنا امثنا ابراهيم ربه بكلمات
 بان امره بعهدة منها فامر ابراهيم تلك الكلمات بان جعل بها قال الرب يا ابراهيم اني جاعلك للناس اماما
 قال ابراهيم ومن ذريتي امي واجعل من بعض ذريتي اوكله ايضا اماما قال الرب في جوابه لا ينال عهدى الظالمين امي
 لا تجعل اماما من كان من ذريتك ظالما واجعل من هو اماما هذا مضمون الآية والآية هو التكليف بالامور
 الخافعة من الامور السواء لا الاختيار لان ذلك انما يكون بالنسبة الى من يجبل العواقب والله تعالى
 منزه عن ذلك وره فاعل ابتلى والضمير راجع الى ابراهيم كما ان المستكن في آتمهن كذلك وقري ابراهيم
 وبه بالعكس فالابتلاء هو الدعاء المستكن في آتمهن الله وانما ما اعطوه والامام امر لمن يؤتمره واما ما
 ابراهيم عليه السلام عامة مؤيدة اذ لم يبعث نبي بعده الا كان من ذريته مأمورا باتباعه هكذا قالوا وقد
 تكلموا في بيات معنى الكلمات فقال اكثر مشرقات تلك الكلمات عشرة وخمسة منها في الراس وهي خلق الراس ونقصه
 وقص الشارب والمضضة والامتنشاق والحواء وخمسة منها في البدن وهي نصف الاعيان وقص
 الاظفار وخلق العانة والاستنجاء بالماء والختنة وهذه العشرة كانت فرضا على ابراهيم عليه السلام ومن
 هذه لخافص به الامام الزاهد في تقصيره فخلق الراس وقصره مسنون للرحل على سبيل التخيير والمراد
 لا يجوز لها الا القص في ايام الحج خاصة وقص الشارب مسنون على محاراة الشفة العليا وفي تركه فوق
 ذلك باس شديد والمضضة والامتنشاق والصواك مسنون للحل في كل وضوء والمسنون في الاط
 النبت وفي العانة الخلق ويكره ذلك بعد اربعين يوما وفي الاظفار القلم ويحجب في الجمعة او في اي يوم

من الامموج والآهتجاء بالماء منه اذا لم يتجا وز النجس المخرج قد رال د ومبر واذا جازوه
يجب ذلك والآهتجئة منه مؤكدة للرجال وتوقف ابو حنيفة رحمه الله في مدتها وقيل اكثر ما الى اثني
مشرخنة والمرأة لا باس بها وقد فسرت الكلمات بالمعاني الاخر ايضا ولا غرض منها والقصود من ذكر
الآية ان قوله لا يقال مهدى الظالمين هو الذي تمسك به المعتزلة ان امامة الفاسق لا يجوز ولا نه ظا لم
والظالم ممنوع امامته بهذا النص والمراد بالامام مالا ملة لكونه دل عليه ما قال في الكشف وقالوا في هذا
دليل على ان الفاسق لا يصلح للامامة وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا يجوز ظاهته
ولا يقل خبره ولا يقدر المصلحة ومثله اذكروا الاعلام الى آخره وحاصل ما جاء به اهل السنة ان
الامام ان كان على معناه المتعارف كان المراد بالظالم الظاهر اذا هو الظالم المطلق وان اريد به
ذو النبوة كان الظالم على معناه كما نقل ان ابراهيم عليه السلام انا حال ان يكون بعض اولاده نبيا
كما كان هو فاعلم ان الظالم لا يكون نبيا فكذلك في المدارك واقول فكل من التقلير الاول يكون اما راد
بالظالم الظاهر وهو لا يصلح لامامة المسلم على ما في الزائد في وعلى فقد يوانامي يكون الآية بحيث
يمثل بها على الانبياء مصومون من الذنوب والكتب اذ يفهم عصمتهم من الظلمة وكل ذنب
ظالم لا نه تجاوز من الحق وتعد عليه وكثير من الذنوب يحس ظلمنا في القرآن كما يدل عليه قوله ولا
تقرءوا من السجدة فتكونا من الظالمين وعلى الذي في نسخة عنكوت في طبري والله اعلم على ان هذه
ماسبها لما ذكره القاضي البيضاوي حيث قال وفي الآية دليل على عصمة الانبياء من تعدد انكبا ثم قبل الدعوى
وان العاصق لا يصلح الامامة ثم اعطاه ونحن اتا مل ان يقول لا وجه لحمل الظالم بمعنى الكافر حين
يراد بالامامة المتعارف وحمله على معناه حين يراد بها النبوة حتى جواز امامة الفاسق والظالم
ولم يحوز صدور الذنوب عن الانبياء بل ان كنت قائل بان الظالم على معناه وان منع الامامة
بمعنى النبوة من الظالم فيوجب عصمة الامام فكذلك لان الامامة للفاسق لا يجوز كما قاله القاضي وبان
الامامة يشترط فيها العصمة كما ذهب اليه الشيعة فمن ان الامام يجب ان يكون معصوما لقوله تعالى لا ينال عهدى
الظالمين اذ كل ذنب ظلمة بعين الدليل الذي ذكرت في عصمة الانبياء على ما نقل به الانفتار زاني في شرح
العقائد وايضا قد ذكر التنازاني في حوا به ما لا نسلم ان عدم كون الامام ظالما يوجب عصمته وهذا
يخالف ما ذكرت من المقدسات في عصمة الانبياء وانصاف ذكر الافتقاراني في عصمة الانبياء وما قبله من

فلذلك قيل على امتناع صدور الكبيرة وذمب المعتزلة إلى امتناعها إلى آخره فجعل هذا امتناعا للمعتزلة دون
اعتقادنا فيينا لف ما نقلت من البيضاوي صريحا فكيف التوفيق بينهما ويمكن أن تعجب عنه بان كلام
على مبني على طبق مذهبه فان مذهبنا ان الفاسق وكذا الظالم الجائر يجوز ما مته للاسلطنة ويجوز بتلبد
القضاء منه اذا كان يمكن الحكم بحق وكذا يجوز تضاده وشهادته وامته للصلاة مع الكرامة كما صرح
به في الهداية وان لا يشترط في الامام ان يكون معصوما لعدم قطعية عصمة ابي بكر مع الاجماع على
حقيقة خلافه وان الانبياء يجب ان يكونوا معصومين من الذنوب والتكذيب بكمال مرتبةهم
وجلال شانهم وانما جئنا بكلام صاحب البيضاوي تحكما على مجرد ان عصمة الانبياء يمكن ان
يثبت من القرآن مع قطع النظر من قبل الوحي وبعده وهو انما يجري من الالهلام على طبق مذهبه
ومذهبنا ما ذكره التفنازي على ان عدم وجدانه الدليل على عصمته قبل الوحي لا يوجب
عدم الدليل في الواقع ثم في هذا الشأن تفصيل واقرال ذكر ما التفنازي في شرح العقائد تحت قوله
وكلمهم كانوا مخبرين مبلغين من الله تعالى صادقين ناصحين حيث قال وفي هذا اشارة إلى ان الانبياء
معصومون من التكذيب خصوصا فيما يتعلق بامرا الشرائع وتبليغ الاحكام وارشاد الانام اما عدم
عصمته بالاجماع وامامهم فعند الاكثرين وفي عصمته من ان الذنوب تفصيل وهو انهم معصومون
من الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع وكذا من تعدد انبئائهم عند الجمهور خلافا للشوئية وانما التلبد
في ان امتناعه بدليل السمع والعقل وامامهم فتدويرة الاكثرين وامام الصغار فيجوز هذا القول
الجمهور خلافا للجهاني واتساعه ويجوز صحتها بالاتفاق الا ما يدل على خصه كمرقة لقمة والطفيف بعده
لكن المحققين اشتروا ان نبهوا عليه فيتنهوا عنه من اكله بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع
صدور الكبيرة وذمب المعتزلة إلى امتناعها لانهما توجب النفرة لما نعت عن انبياءهم فبقت وصليته
والحق منع ما يوجب النفرة كعبر الالهيات والعبود والصفات الدالة على النجاسة ومع الشيعة من
الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم جوزوا اظهار كفر ثنية واذا نزل هذا فادله عن الانبياء
يشعر بكذب اومه صية كما كان منقول بطريق الاحاد فمردود ما كان منقول بطريق التواتر وهو
ظاهرة ان امكن والافصح على ترك الاولى او كونه قبل المعصية وتفصيل ذلك في اكتب المبررة من
كلامه وفيه اشارة إلى ما صح من آدم من قرب الشجرة المنهي عنها وعن ابراهيم من صدر الكذب عنه

قال هذا رأي وقال بل فعله كبيرهم وقال آلي عقيرها لتواتروا حين قال لزوجه انما اخننه بالاحاد ومن موسى من قتل القبطي بفروخ ومن داؤده من النظر بامرأة او بالواحدة مع انه كان له سبع وتسعون امرأة وعن سليمان من من الاشتغال بالصا ففانح الجياد وفوت الصلوة بسببه وعن يونس من الاباق الى الفلك والمغاضبة على الله وعن نبينا عليه السلام من قصة زيد وزينب وامثاله واسارة الى حواءا بها وهي من آدم بانها فهم النهي فهي عفتة لا هي تحريرا ويكون مهواا وقيل البعثة وعن ابراهيم بنع القصة المروية بالاحاد وصرف قوله هذا رأي وقوله كبيرهم واني عقير من ظاهرا وحمله على كونه قبل البعثة كما يحاسب عن موسى بكونه قبل البعثة وعن داؤد بكونه اقل اما على الفعل الم شروع وهو كاح المخطوبة لاو وبالاطر مكبوته وعن سليمان بعد موت الهلوة او عن مكرند ذبا للنسيان وعن يونس بكون المغاضبة على قومه او نفسه وعن نبينا عليه السلام بما ياتي ان ميل القلب غير مقدور وقد ذكر في شرح المواقف في حق نبينا وسانر الانبياء امكات المخلصين باجوبتها بوجوه شتى وطرق كثيرة فليطالع به فانتهى انه لا خلاف لاحد في ان نبيا عليه السلام امر كعب صبرة ولا كبيرة عارفة من قبل الوحى وبعد كما ذكره ابو حنيفة رحمه الله في الفقه الاكبر وفي ان الانبياء كهم ليسوا بمعصومين من الزلة وهي ما يقع من هي آدم من غير ان يكون قصده على ذلك وبعد الوقوع امر يكن معتقرا على ذلك كمثل من اغتمى في طريق فخر فاما لم يكن من قصده ان يغروبه ما خرما اعتقرا كما صرح به اهل الاصول وهذا باب طويل المذكور في المطولات نرد ذكر الله تعالى عقيب هذه الايات بيان تعظيم مكته وكونه آمنا فقال وَادْجَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْثَلًا وَاتَّخِذُوا مِنَّا مِثْلًا وَابْرَاهِيمَ مُصَلِّيًا وَعَفَّيْنَا عَنِ الْإِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ إِنَّ طَهْرًا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ . وقوله واذ جعلنا البيت مثابة بمعنى اذكره اي محله وقتا جعلنا البيت اي الكعبة فيه صابة اي موضع نواف او رجوع للناس وامنا اي جعلناه امنا بحيث حرما قبل والفاة في حرمة كما دل عليه قوله اولم يروا اما جعلنا حرما آمنا بتخطف الناس من حواصيرهم ويملأ من الحمون والحدام والبرص وتبل اما من ايدي الحبابة مرة فانه ما قصد قوم تخريبه الا وقد ملكوا كما صاحب القيل وقيل امنا للميرد حتى ان الاسد والذئب يتبع الطي فيدخل الطي الحرم فيرجع الذئب والاسد عن ان ينص بكه الام انهم ازالوا وقيل امنا لان اخله من ذاب الله تعالى في النار كما ذكره الفاضل البيهاري وصاحب المحمدي وينبغي ان يعلم ان الله تعالى قد ذكره

العبادات تارة بلفظ البيت والكعبة وتارة بلفظ المسجد الحرام وتارة بلفظ الحرم والمراد من الحرم واحد وهو حرمة الحرم وإنما يسمى حرماً لحرمة القتل والظلم والصيد وقطع الشوك والشجر وغير ذلك مما صرف في كتب الفقه وقد ذكر في كتب المحققين باب حرم مكة وباب حرم مدينته وفي الأحاديث دلالة على حرمة حرمين جميعاً على الهواء ولم يعهد في كتب الفقه ذلك ولكن قد ذكر السيد الشربيني في شرح المشكوك أنه قال الشيخ التوريشي أراد بذلك التحريم والتعظيم دون ما عداه من الأحكام وإن عند مالك والشافعي رحمهما الله تعالى لأضمان في صيد المدينة وقطع شجرها بل هو حرام بلا ضمان وقيل مع ضمان وإما حد الحرمين فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حق المدينة المدينتين حرمان ما بين ميما إلى ثور السد يث وفي شرح السيد الشريف أن مير وثور جبلان بالمدينة على منهما في طرف منها وقيل جبلان بمكة والمراد أن حرم المدينة قدر ما بين مير وثور من مكة وإما حد وحرم مكة فلم يذكر في كتب المشاهير إلا أنه قد نقل في بعض حواشي كتب الفقه أن الحرم حوا في مكة فمن قبل المشرق ستة أميال ومن قبل المغرب أربعة وعشرون ميلاً وقبل ثلاثة أميال وهو الأصح ومن قبل الشمال ثمانية عشر ميلاً ومن قبل الجنوب أربعة وعشرون ميلاً ومجيء بيان الأمن في حوالة آل عمران أن شاء الله تعالى قوله واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى اتخذوا من مقام موضع قيام إبراهيم وهو المصلى الذي فيه أثر قدميه وقصته طويلة يعرف في آل عمران ومصلى موضع الصلوة وهذا الأمر الذي لا للوجوب لأن الصلوة في حواشي الكعبة جائزة في أية جهة من الجهات الأربعة شأ لا تخصيص له بمقام إبراهيم وروى في نزوله أنه عليه السلام أخذ بيلعمر فقال هذا مقام إبراهيم فقال عمر له يا نبي الله مصلى فقال عليه السلام له أومر بذلك فلم تغب الشمس حتى نزلت مكة وذكر جمهور المعصومين قد أخذوا به صاحب الكشف والبيضاوي أيضاً ثم قالوا قبل مواضع تركتني التواضع لما روى جابر بن عبد الله أنه عليه السلام حمل إلى مقام إبراهيم صلى خلفه ركعتين وقرأوا اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وأقول لا يخفى أن الأمر أيضاً لا صاحباً وما ما يتوهم من أن المراد به هذا الأمر تركتني ركعتين بعد الطواف وهما واجبتان عند أبي حنيفة فيكون الأمر للوجوب عند من يرى وجوب الركعتين المذكورتين وإن كانتا واجبتين عندنا بكل أصبوح لكنهما غير واجبتين في مقام إبراهيم خاصة غاية الأمر أنهما تحتجبان به فليس هذا الأمر المقيّد إلا للاستحباب ولعله بهذا المعنى يستدل

صاحب الهداية اوجوب ما بين الركعتين بهذه الآية بل الحديث وهو قوله عليه السلام ولصل الطائف بعد كل اجموع ركعتين حيث قال ثرياً في بالمقام فصلي ركعتين عندك او حيث شاء من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا نعلم اهل الروجوب ولنا قوله عليه السلام وايصل الطائف الخ وهذا كلامه فاستدل صاحب الهداية بالحديث وترك الآية دليلاً على ما قلنا ومنهم من قال مصلي موضع الدعاء ومنهم من ذهب الى ان مقام ابراهيم الحرم كله ومنهم الى انه مواضع المناسك ومنهم الى انه هو مكة والمجدي والبيت وبه هم يقررون واتخذوا بصيغة الماضي اي اتخذ الذين كانوا من قبلكم مقام ابراهيم مصلي خاصة وقوله تعالى ان طهراً بيتي الآية معناه ان طهراً بيني عن الانجاس والافات والنجاس والمعاصي لظنهم اي الزايرين حوله والعاكفين اي المقيمين والمعتكفين فيه والاربع السجود اي المصلين ركعة وسجدتك في المذارك وقال في الكشف قبل والعاكفين اي القائمين في الصلوة لقوله تعالى في سورة الحج لا طائفتين والقائمين والركع السجود كما هيجه ثم ان شاء الله تعالى وقال الامام الزاهد في قوله ان طهراً من تلطخ جدرانها بالدم كما في الجاهلية وفي قوله تعالى للطائفين قيل الطواف للغبراء والاهتلاف لاهل مكة والركع السجود لجميع الخلق ثم انه لما اوتعت الطهارة قبل البيت دون المذكورين فلا يرد ما يتوهم انه يدل على ان الطهارة شرط للطواف كما مر في الشافعي وذلك ظاهر في مسنده التوجه الى الكعبة آيات كثيرة متوالية قد روتها ورقتين لاختار منها آية الا وفي هي مدح امة نبينا عليه السلام وحجة اجمعهم وهي قوله تعالى وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا فقوله هكذا اشارة الى مفهوم الآية المتقدمة يعني كاجعلناكم ممة بين الى الصراط المستقيم واجعلنا قبلكم افضل القبل جعلناكم امة خبارة اي غير الامراء ولا مزكينة بالعلم والعمل وكما جعلنا قبلكم متوحدة بين المشرق والمغرب جعلناكم متوطينين بين الفلوات منقصورين وقوله لتكونوا شهداء علة لجعل اي جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء يوم القيمة على الناس اي على امرائهم الانبياء بالتبليغ ويكون الرسول عليكم اي على من اتبعكم شهوداً كما روي ان الامم يوم القيمة يحسدون تبليغ الانبياء فقال بهر الله بينة التبليغ وهو اعلم منهم اقامة للحجة على المتكبرين فيوتى بامة يحسدون صلى الله عليه وآله وسلم فيشهدون به فيقول الامم من اين عرفتم فيقولون علمنا ذلك باخبار الله تعالى في كتابه الفاطمي على امان بيبه الصادق

فيوتني صلى الله عليه وآله وسلم فيشهد بعد التهور ذلك قوله تعالى تكيف اذا جلسنا من كل امة
 بشهيد وجئنا بك على مؤثلا شهيدا وهذه الشهادة وان كانت لهم لا عليهم لكن لما كان الرسول كالرفيق
 المهيمن عليهم مدي بعلى هكذا ذكرروا والفصود من الآية في هذا المقام انه قد استدل الشيخ ابو منصور
 الماتريدي بالآية على ان الاجماع حجة لان الله تعالى وصف هذه الامة بالعدل والعدل هو المستقيم بقبول
 قوله فاذا اجمعوا على شئ وشهدوا به لزم قبوله فكذلك ذكر في المداد وهو انه مال التقاضي البيضاوي وتمسك
 الشيخ الامام فخر الامام البزدي ايضا به وبآيتين اخريين قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وقوله تعالى ومن
 يشاقق الرسول الآية كلها تيان في موضعها ان شاء الله تعالى والآية الثانية في بيان ان التوجه الى الكعبة فرض
 وهي قوله تعالى قَدْ تَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَبْتَ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجْوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الْأَذِينَ أَتَوْا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ
 أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَائِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ * اعلم ان اقبله قبلتنا احد نهما بيت المقدس
 الذي يسمى بالمسجد الاقصى وانيهما الكعبة التي تسمى بالمسجد الحرام وكان ابراهيم عليه السلام هني الكعبة
 ويصلي الى جهنم ولما مات امر الله تعالى موسى وداود وغيرهما عليهم السلام ان يصلوا الى بيت المقدس
 فلما ان نبعت نبينا عليه السلام بالوحي وقام بعد الوحي بمكة ثلث عشرة سنة كان يصلي الى الكعبة فلما جاز الى
 المدينة وامر بالتوجه الى بيت المقدس كان امل الكتاب يبدون بالضحك والطعن ويقولون ان قبلتنا لم تسمع
 بل يتبعها حين عليه السلام وكان يقول بسماع هذا الكلام ذاغم وكرية ويتوجه الى الله تعالى ان يكتب
 علينا قبلته كننت عليها وانتظر الى السماء ليأتي الحكم به وهذا معنى قوله قد ترى تقليب وجهك في السماء
 وقيل كانت قبلته بمكة ايضا اياه بيت المقدس الا انه يجعل الكعبة بينه وبينه كما روي عن ابن عباس وهو مذهب
 وباجملة فاذا هو يوسف في المد ينفذ في مسجد بني سلمة بعد ان مضى حنة عشرين سنة من الهجرة في يوم الاثنين
 من نصف رجب صلى ركعتين من الظهر الى بيت المقدس جاء جبرئيل بهذه الآية والآيات التي قبلها
 وبعد ما نتوجه صلى الله عليه وآله وسلم الى الكعبة واتم بقية صلواته جانيها فسمى ذلك بتجمع القبليين
 وحديث الخطاب في هذه الآية اولا بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم بقوله قول وجهك ثم عمر بن م
 لسائر الامة تأكيد او عمر المكان ايضا بقوله وحيث ما كنتم تنبئها على انه لا بد ان يستقبل المصلي
 الكعبة سواء كان في الكعبة او في بيت المقدس وفي الحضرة وفي الصغر ثم بين ان امل الكتاب ايضا يعلمون

حقيقة ذلك لما عرفوه في كتبهم وان انكروا عنادا بقوله وان الذي من اوتوا الكتاب الآية مكل انالوا وقيل
الامام الزمان ان تغلب الوجه من صلى على الله عليه وآله وسلم كان في هذه الصلوة وكان ذلك جائزا فيها
ولم يتعرض فيه وفي هذا المقام فائدة وهي انه قال صاحب الهداية وان لم ذلك في الصلوة اعتدال
الى القبلة لان اهل قبا لما صعدوا بتحويل القبلة اعتدالوا واكبتهم واستحسن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك منهم
يعني ان تحرى فصلح الى غير القبلة ثم علم خطأه في الصلوة استدار الى القبلة بقصة اهل قبا وما
استدل بتحويل اهل قبا ولم يستدل بتحويل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلواته لانه في حقه عليه
السلام نزل الخطاب بتحويل القبلة وقبل نزوله لم يكن القبلة الا على خطأ اسلا وفي حقهم ظهر الخطاب
فكان ابتداء صلواتهم خطأ في الواقع وان كان صوابا لم يضرهم فاصحح حكما على ان من علم خطأه في الصلوة
استدار الى القبلة ثاملا ونصف ثم ان بهذه القصة تمسك الامام فخر الاسلام البردعي ان نسخ الكتاب
بالسنة ومكمله جائزا لان الترجمة الى الكعبة في الابتداء وان ثبت بالكتاب فقد نسخ بالسنة المراجعة
للنحوه الى بيت المقدس من ثمر الثابت بالسنة وهو الترجمة الى بيت المقدس من نسخ بالكتاب وهو قوله تعالى قول
وجهك لشار المسجد الحرام هذا حاصل كلامه وقال صاحب الاتفاق وغيره ان هذه الآية ناسخة لقوله تعالى
فاذا تولوا فثم وجه الله على قول ابن عباس واما على قول غيره فهو باق على ما مر ثم قال المنسرون ذكر المسجد
الحرام ولم يذكر الكعبة ليكون دليلا على ان المصلي ان كان مائلا من الكعبة بكفيه مجرد التوجه الى جانب
الكعبة لا الى هبتها لان نزول الآية في المدينة فخر وطب بحسبها هذا اذا كان المراد من المسجد الحرام هو الحرم
وقد مر في الزاوي ان الصحيح ان المراد منه الكعبة ولكن للشاهد بين عينها وللغائبين جبهتها ثم القبلة
عند الفقهاء هي هواء الكعبة المخصوصة وعرضها لا جدارها بل ابل انه اذا ابدت الكعبة والعياذ بالله
يجوز الصلوة الى جانبها ويدل عليه ما قال صاحب الهداية ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلواته خلافا
لشافعي رح لان الكعبة هي العروة والهواء التي عنان السماء عند دار البناء لانه ينقل الاثر في انه
لو صلى على جبل ابي قبيس جاز ولا بناء بين يديه الا انه يكره لما فيه من ترك التعظيم هذا القطع وجهة تلك
الهواء في بلاد الهند ما بين المغربين ابي مابين مغربي الشمس من الشتاء والصيف هكذا اقره شهاب الملة
والدين في بعض رسائله في مسئلة ان الشهادتين احياء عند الله قوله تعالى وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ اي لا تقولوا يا ايها الناس لمن يقتل

في سبيل الله هم اموات بل احياء ولكن لا تشعرون كيف حالهم في ذلك ونزلت هذه الآية في شهداء بدر و
كانوا اربعة عشر رجلا ومن الحسن ان الشهداء احياء عند الله يعرض ارزاقهم على ارواحهم فيصل اليهم
الروح والفرح كما يعرض النار على ارواح آل فرعون غدوا وعشيا فيصل اليهم الوجع ومن مجاهد يرفقون
بهم الجنة ويحذرون رنجها وليسوا فيها كذا في المذاريك وبالجملة فحيوة الشهداء قد رمايت وق
النعيم معلومة بالنص القطعي ولكن ميلان القاضي اليضاوي اني ان الآية قد دل على ان الارواح
جوارها قائمة بانفعها تبقى بعد الموت ذراطة وان تخصيص الشهداء لاختصاصهم بالقرب من الله
تعالى ومزيد البهجة والكرامة والمذكور في كلام الامام الزاهدان للشهداء لذة الترتيب في ليل
قوله تعالى يرفقون فرحين بما آتاهم الله من فضله وان ارواحهم في اجسام ظهور ترمض في الجنة الى
يوم القيامة وانما نزلت حين طعن انكفار على الصابة رضوان الله تعالى عليهم لاجمحين بانهم ماتوا ولم ينالوا
لذة الدنيا فقال لهم الله انهم احياء ولهموا بهمتين وان الآية رد على المعتزلة حيث زعموا ان الميت جماد
الحيوة له فتدليه محال وانما صام احياء ما فيها والمآل اعني يوم القيامة ونحن نقول ان تخصيصه
بالشهداء يعني ذلك لان الحيوة باعتبار المال يعم العقل ويثبت ان تعظيم الميت الذي عوميت في حقها
غير مستحيل اذ يجوز ان يكون حيا في حق الله تعالى هذا حاصل كلامه ولكن لا ينبغي ان صاحب الكشاف
مع تفسره في مذمب الاعتزال قد اعترف بتنعيم الشهداء وحيوتهم حيث نقل الآثار المذكورة فتر قال
وقالوا يجوز ان يجمع الله من اجزاء الشهداء جملة ونجى بها ويوصل اليها النعيم وان كانت في حجم الذرة
وهذا كلامه في صورة المؤمن عاين ما ينبغي دامل على حقيقة مذاب القبر منك وحاصل الكلام في هذا
المقام ان الآية ان اجريت على ظاهرها في حق الشهداء خاصة كانت دليلا واضحا على كونهم احياء
خالفين لذة التنعيم واما غيرهم من المسلمين والكافرين فيعلم تنعيمهم وقد يهيم وحيوتهم على قدر
ذلك منصوص اخر وان اعتبر العموم في الآية وجعل تخصيص الشهداء لشرفهم كان الآية دليلا
على تنعيم كل مؤمن صالح وحيوته ويقاس عليه الكافر ولا يخفى على ذي عقل فضل حيوة الشهداء
على حيوة ما نر المسلمين حتى ان الشافعي رحمة الله عليه لم يجوز الصلاة على الشهداء واجمها على
غيرهم الا ان الحيوة قدر التنعيم ثابت في العقل والمذكور في بعض كتب اصولنا في بحث اشارة النص ان اشارة
النص يكون عاما يخص كمال الشافعي لا يعم على شهيد لانه حي حكما ثبت ذلك بامارة النص وهو قولنا تعالى

فَقَالُ بَلْ أَخْبَاهُ هُنْدَرُ بِهِرٍ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ لِمَعْرُوفٍ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَى جِبْرِائِيلَ صَبَّحَ
 صَلَوةً فَاجَابَ بِأَنَّ تِلْكَ آيَةٌ خَصَّتْ فِي هَذِهِ أَوْعَسَ مَوْمِنٌ مَوْمِنٌ تِلْكَ الْإِشَارَةُ لِمَقَامِهِ فِي حَقِّ عَيْنٍ عَلَى التَّسْوِيمِ
 وَمَذَاهِبِهِ عَلَى أَنَّ إِشَارَةَ النَّصِّ تَكُونُ عَامًّا بِمَنْشَأِ الشَّهَادَةِ فِي الْحَقِيقَةِ مَنْ يَكُونُ كَذَلِكَ فِي حَقِّ أَحْكَامِ
 الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَنْ يَكُونُ مُسْلِمًا مَرًّا بِأَلْفَا قَتْلَ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَجِبْ بِهِ مَالٌ أَوْ وَجَدَ مِثْلَ جَرِّهَا
 فِي الْمَعْرُوفَةِ وَلَمْ يَرْتَفَعْ فَانَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الدُّنْيَا حَيْثُ لَا يَفْعَلُ وَلَا يَكْفُرُ وَيَصِلُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمُرْتَبَةُ الْعَالِيَةُ
 فِي الْآخِرَةِ عَلَى مَا نَطَلَّتْ بِهِ الْآفَاقُ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الدُّنْيَا وَيَكُونُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ تَعْلِيلُ مَرْتَبَةِ كَالْفَرَقِ
 وَالْمَعْرُوفِ وَالْهَدْيِ وَالْقَتْلِ فِي الشَّهَادَةِ وَمَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ اللَّهِ مِثْلَ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَالْحَجِّ وَمَنْ مَاتَ مِنْ نَفْسِهِ
 وَمَنْ مَاتَ مِنْ اسْتِغْلَاقِ الْبَطْنِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الشَّهَادَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الدُّنْيَا دُونَ الْآخِرَةِ
 كَالْمَقْتُولِينَ مِنْ هَيْبَةِ سَالِحَةٍ بَلْ لَاجِرَةٍ أَوْ لَظْهَارِ شَجَاعَةٍ أَوْ جَلَادَةٍ أَوْ لِحْزَانٍ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ
 الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ كَالْبَاطِنِ وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ فَانَّهُ لَا يَفْعَلُ وَلَا يَكْفُرُ وَلَا يَصِلُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَلَا يَنْتَوِي
 دَرَجَةُ الشَّهَادَةِ فِي الْآخِرَةِ مَذَاهِبُ مَاتَ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْمَقَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي مِثْلَةِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَرِ وَالْمُرُورِ
 فِي السَّجِّ وَالْعَمُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ الصَّفَا وَالْمُرُورَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حُجَّ الْبَيْتَ أَوْ امْتَرَ فَلْجَنَاحَ
 عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ نَطَّوعَ حَيْمَرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ۝ أَعْلَمُ أَنَّ الصَّفَا وَالْمُرُورَةَ
 صُلَاةٌ جَمْعِيَّةٌ فِي مَكَّةَ الْأُولَى وَالْحَجَرِ الصَّلْبِ الْأَمْلَسِ وَتَأْتِي فِي هَذَا الْحَجَرِ الْأَبَدِيِّ عَلَى مَا فِي الزَّامِدِيِّ وَكَانَ
 أَهْلُ الْجَمَاعَةِ يَسْعَوْنَ بِهِمَا وَيَحْمِلُونَ أَصَابَ وَمَا بَلَهُ وَمَا صَنَعُوا وَهَذَا عَلَى الصَّفَا وَالثَّانِي عَلَى الْمُرُورَةِ
 فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ وَخَسِرَ الْأَصْنَافُ مَحْرُجَ الْمَصْلُوحَاتِ أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا وَتَرَكُوا السَّعْيَ بِهِمَا فَصَلَّ الْمَخَالِئَةَ
 الْكُفَّارُونَ وَمَا مِنْهُمْ أَنَّهُ مِنْ كِبَارِ الْجَنَاحِ فَخَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ فَمَنْ حُجَّ الْبَيْتَ أَوْ امْتَرَ فَلْجَنَاحَ عَلَيْهِ
 أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا فَظَاهَرَ هَذَا الصَّكْلُ وَأَنَّ كَاتِبَ الرِّسْمَةِ وَتَابِتَاتِ الْإِبَاحَةِ الَّتِي يَسْتَوِي طَرَفَاهَا مِنْ فِعْلِ
 تَرْجِيحِ جَانِبِ الدَّعْوَى وَلَكِنَّهُ فَوْقَ الْإِبَاحَةِ وَأَمَّا الْجَرِي هَذَا الْحَاذِمُ بِحَسَبِ اعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِينَ
 الْمُعْتَقَدِينَ مِنْ حَرَمَتِهِ فَقَدْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَّاهُ وَبَدَّاهُ النَّسَبُ مِنْ مَالِكٍ وَأَبْنُ عِيَّاسٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى
 مَا نَصَّ بِهِ الْقَاضِي الْبَيْهَقِيُّ بِرِوَايَةِ الْكُشَّافِ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْإِبَاحَةِ وَأَمَّا تَرْجِيحُ جَانِبِ الْوُقُوفِ بِفِعْلِ الرُّسُولِ
 مَرُّوا لِمَا فِي تَفْكِيرِ سَنَةِ وَعِنْدَ مَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ وَحَمَّادُ اللَّهِ رُكْنَ لِقَوْلِهِ عَمَّا مَعْرُوفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى
 كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ وَعِنْدَنَا وَاجِبٌ لِدَوَامِ الرُّسُولِ عَلَى ذَلِكَ وَالصَّحَابِيُّ مِنْ غَيْرِ تَرْكِهِ أَحْيَانًا فَكَانَ وَاجِبًا

يحب بتركه الدم على ما عرف في العفة ومعني كنب كنب ا متعجبا بالان في الهداية وصرح صاحب الهدى ان
 بان في قوله تعالى لا جناح ومن تطوع دليلا على رد قول مالك والشافعي روح وقيل حرف للاضمار يعني فلا
 جناح عليه ان لا يطوف بهما اي لترك الصعي بينهما لا بفصل جهة احسن يقتض ويحجز ذلك التفصيل بالدم
 كذا في الزامدي وآ ما ماتوا من ان قوله فلا جناح كلام منقطع مما بعك وقوله عليه متعلق بما بعك
 اي وجب عليه ان يطوف بهما فيكون دليلا على وجوب الصعي بقريضة انه لو كان عليه متعلقا بما قبله لكان
 اصرا لا مشيها بالمضاف فينبغي ان ينصب لان يفتح فكلام فاسد فانه مع عدم الوقف على قوله تعالى ولا جناح
 وعدم تفرعه على ما سبق يقتضي مخاطبا يعتقد جنحية الصعي والعورة وليس كذلك وتعاق قوله عليه لا يقتضي
 كونه متعجبا بالمضاف لانه من قبيل العائد وان يطوف خبر لا تدرى الصعي هو انه اذا فرغ من طواف
 البهت خرج وصلى الصفا واستقبل البيت وكهروا ملل وصلى على النبي عليه السلام ورفع يديه ودعا بما شاء
 ثم مشى نحو الرقة سامعا بين الميئين الاخضرين وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا فعل مكررا بهما بين
 بالصفا ويحضر بالروقة هكذا في كتب الفقه واختلفوا في دليل وجوب ابتداء الصفا على المروة قالوا نعم يقول
 بوجوبه ملا يمشون الروايات الواردة بوجوب الترتيب عنك وذلك لان النبي عليه السلام يدعي في
 الصعي بالصفا وقال نعم يبدء بما يد الله تعالى في فهم الترتيب لان النبي عليه السلام احاله على الآية ونحن
 نقول ايضا بوجوبه لكن بفعل النبي عليه السلام لا بالروايات والمراد بقوله تعالى ان الصفا والمروة
 من شعائر الله انبات انهما من الشعائر والناحية ولا تصور فيه الترتيب وانما تمت الصعي بقولته ان
 ان يطوف بهما ولا والله غير ان الصعي لا يمنعك من الترتيب والتقدم في الذكر يدل على الامتناع
 وهو يصلح للترتيب فكل في البزدوي في بحث حروف المعاني في بيان الواو ومعنى قوله ومن تطوع
 خيرا من يطوف بهما في الصبح والعرة او من حج او اعتمر من غير ان يكون فرضا عليه فان الله
 شاكر متبيل على الطاعة يحزه الجراء الحس عليم بافعاله وديا تلافى في قوله شيء مسئلة بعض
 ما حرم الله عليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله
 انكسما يا نعبدون انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به اغير الله
 فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم اعلم ان الله تعالى امرنا باهل
 الطيبات ووجب علينا الشكر على اعمامه ونهاها عن اهل الحرمات فالطيبات منها الحلال مطلقا وقد نهرنا

يحتسبهم باليهود والصابئة والرجيلة والعاصي يعني كلوا البهائم وأخواتها ولا تأكلوا الميتة وتأكلوا
وبعضهم باليهود الأبل والخطاب حينئذ لعبد الله بن سلام وأصحابه أي لا تحرموا الصوم إلا بالظن
أنفسكم كما حرم اليهود على أنفسهم من البهائم وأخواتها هكذا في الذم الذي ويمكن أن يستدل بقوله
تعالى من طيبات ما رزقناكم على أن الحرام أيضا رزق كاللحم لا نه امر بأكل طيبات المرزوقاته
فعلم أن الرزق أهم من أن يكون طيبا ولا فيكون حجة لنا على المعتزلة وقد إذا كان الطيب هو الحلال
لا أن النزاع بينهما وبين المعتزلة في لفظ الحلال والحرام دون الطيب والخبيث وقيل الحلال
ما يغنيه المعتزلة والطيب ما يشهد به القلب كقوله عليه السلام دعه ما يريبك إلى ما لا يريبك وقيل
الحلال الطيب ما جاء بك بلا شبهة في الدنيا وبلا مذاب في الآخرة وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى
في عدة مواضع متفرقة قال يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا نعم الخطاب للكل كما قرأ
أرمؤ منا ونارة قال يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم فخص الخطاب للذين آمنوا
ونارة قال يا أيها الرحل كلوا من الطيبات وأصلوا صالحا فخص الرحل وفي الزاهد في تحريمه مثل
هذه الآيات على أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل الحرمة وذلك ظاهر وقد سبق عطف
منه فيها قبل هذا والمحرمات جبلتها كثير من كورة في اللغة وقد ذكرها الله تعالى في آيات معدودة
أذكرها في مواضعها أن شاء الله تعالى وبعضها في هذه الآية المذكورة كما ترى فالميتة ما مات من
المخلوقات بغير ذبح وفي حكمها العضو المات من الحي بالجد يث المعروف على ما في البصائر
إنما يحرم منها أكلها فقط لا الانتفاع بحلها بعد الذبح خلافا لما لك رحمه الله في ذلك ولا الانتفاع بشعرها
وقرنها وصلحها وعصبها وحرما لأن الآية في بيان حرمة الأكل كأي دل عليه صياغتها وإن ينسب الحرمة
إلى الأيمان مجازا لخلاف الشامي روح في جميع ذلك وتقدر النذول أولى من تقدير الأكل ليتناول أكلها
وشرب لبنها ومن لم يجوز ذبحها قدر الانتفاع بها لم يعرف الكل وفي البصائر أن الحرمة المصافة إلى العين
تغير عرفا حرمة أنصرف فيها مطلقا إلا ما خصه الدليل كالتصرف في المدبرع والدم حرام أن كان محفوظا
من أي حيوان كان لغواه تعالى أودما مسفوحا وقد ذكر في شرح الوفاة أحكام المسفوح وفيه التفصيل
وفي المدارك واكتشاف لعل الميتتان والدمان بالجد يث انتهى الجراد والسمك والطحال والكبد لقوله
عليه السلام أحلت لنا الميتتان والدمان لما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال

ومكلا في الهداية والخنزير حرام مطلقا ولا يجوز الانتماع به سوى شعره للفرز غرورة وانما هي
 اللحم بالذكرا له المقصود بالاسل وما امل به لغير الله معناه ذبحه لا هم غير الله مثل لا ترمي
 واسماء الانبياء وغير ذلك فان افرد باسم غير الله او ذكر مع اسم الله معلما بان يقول باسم الله وصح رسول الله
 بالبحر حرم الذبحة وان ذكر معه موصولا لا معطوفا ان يقول باسم الله صح رسول الله كره ولا يحرم وان ذكر
 مفصولا بان يقول قبل التسمية وقبل ان يصفح الذبحة او بعد لا بأس به مكلا في الهداية ومن هذا علم
 ان البقرة المذبوحة للولياء كما هو المرمي في زمانا حلال طيب لانه لم يذكر اسم غير الله عليها وقت الذبح
 وان كانوا يحذرونه لانه من المحرمات انما حرم اكلها اذا كان في حالة الاختيار واما في حالة الاضطرار
 فتحكمها الرخصة على ما صرح به في قوله من اضطر الاية يعني من اضطر من جوع او شرب بحيث يخاف تلف
 النفس وهو غير موقت بخلاف ايام في الصحيح من المكلا لاختلاف طبائع الناس خلافا للبعض على ما صرح
 به في الرامدي ومعنى قوله غير باع ولا عاد حال كونه غير باع للذة وشهوة ولا مادي متعد مقدار الحاجة
 على ما في المدارك او غير باع بان يورث نفسه على للضرر الا حرمات بنعردتنا ولها فيه ملك الآخرة ولا مادي
 على ما احتاره البصاري والكشاف وكل من التنازلين يوافق من مكلا بصحيفة رحمه الله لان ملكه يجوز ان
 يرخس بهذه الرخصة وان كان ماصيا في غيره كما في خطر المسافر في رمضان ولما اصل الشافعي رحمه الله واحمد
 رحمه الله فلا يباح للماصي والمعنى عند ما غير باع بالخروج على الامام ومير ماد يقطع الطريق ثم اختلف
 العلماء فيها ينصرون في ان هذه الرخصة من اي قسم من الاقسام الاربعة لاحد قول الشافعي وهو رواية
 من ابني يوسف ايضا انها من احد نوعي الحقيقة يعني يرخس في الاسل في حالة الاضطرار ولا يرتفع الحرمة
 كما في الاكراه على الكفر وانما مال الغير فان صبر ولم ياكل حتى ملت لم يمت آثما يدل عليه قوله تعالى ان الله
 مفور ورحيم لان اطلاق المعصية يدل على تمام الحرمة ودب اكثرا احصا بما الى انها من فائده نوعي النجاس
 يعني يرتفع الحرمة اصلا حتى لو صبر ومات بموت آثما يدل عليه قوله تعالى وقد فعل تكبر ملحوم عليكم الا
 ما اضطررتم اليه امتنهي حالة الاضطرار والاعلام للقيود بالاحتشاء يكون مارة عما وراء المستثنى
 فيثبت في حالة الاختيار وقد كانت مباحة قبل التحريم بقيت في حالة الاضطرار على ما كانت فلا تنفي
 الحرمة واما اطلاق المعصية مع الاباحة باعتبار الاضطرار للتملوك يكون بالاجتهاد وعصيان يقع التناول
 زيدا على قد وما يحصل به من الرمي اذ مثل من ابتلى بهذه الخصة يحرم عليه رماية هذا الاضطرار

المرخص والمثار ولم يقدّر الحاجة فأنه ذكر البقرة لهذا أن الموت مكلل في حراشي الوردة كما في ~~القرآن~~ من
 سموات الاختلاف بين الفريقين أنه إذا حاولوا تناول اليوم حراما وأكروه عليه حرب الصمراء والشمس اليه
 لعنت بشره عند أبي يوسف رحمه الله لأنه حرام حينئذ ولا تصح عند آخرين لارتفاع العزمة وأنه
 إذا لم يهرب وقت الأعراء يقتل لا يصير ضربك دمه عند أبي يوسف كما في الأعراء على كلمة الكفر ويصير
 ضربك عند آخرين كما في الأعراء على ضرب الماء بالليل هل أحاصل كلامه وأما جريح السعلام
 يحصر كلمة إنما مع أن المحرمات كثيرة لأن الحصر لما في بالنسبة إلى ما حرموه كالبراءة مثلا أي إنما
 حرمنا عليكم هذه المذكورات لا البقرة ونحو ما دلل أن في كرامة أي ما ينقض عند قوله فس اضطرنا على
 قوله الميتة فكان للعنى إما حرم عليكم هذه المذكورات ما لم تضطروا أي في حالة الإكراه كما في اضطر
 منكم أحد طلبا كلها دفعا للهلاك كل في السبواوي وفي مسألة الأيمان أنه هل أحكام الألام والهرآيه
 طويمة وهي قوله تعالى نَسْأَلُكَ إِن تَرَوْا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْ تَرَوْا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ
 بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ وَالْكِتَابِ وَالْإِيمَانِ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَ
 الْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنُ السَّبِيلِ وَالَّذِينَ يَدِينُونَ فِي الْقَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ
 يَعْتَدُونَ هُمْ إِذَا هَدَوْا أَصَابُوا مِنْ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْقُرْآنِ وَحِينَ النَّبِيِّ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَسُوا
 وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاقُونَ ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩}

ا و لكن ذا البر من آمن على حذف الفاء ثم قرأ البر بوجوه الأول بالياء والثاني ببناء المال والثالث
 باقاة الصلوة والرابع ببناء الزكاة والخامس ببناء العهد والسادس بالصبر وبين الايمان
 بضممة بالله اي بوحداً اي بقط لا كما قالت اليهود مزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله
 وباليوم الآخر اي بالحق صاحب الناس فيه فيجزون باعمالهم ويتضمن ايمان الجنة والنار
 والصراط والعروس والشفاعة وغير ذلك وبالملائكة بان جميعهم مخلوقات الله تعالى ما ملون
 بها من لا يوصفون بمذكورة ولا انوثة لا كما ان الكفار جعلوا من بناء الله تعالى ولا كما ان اليهود
 يهودون جميع الملائكة ويعدون جبرئيل وجملتهم بغير مقصورة في آية ولا مقصورة في حديث
 لا ملر لها بها ولكن للقرين منها أربعة جبرئيل وميكائيل وجرائيل وعزرائيل على ما نطق
 به الآيات الكثيرة والاحاديث المسندة وبأكتساب اي بالقرآن او بان جميعها كتب منزلة على الانبياء
 حقاً وبها وهي اربعة كتب توراة على موسى والجيل على عيسى وزبور على داود وفرقان على يحيى
 عليهم السلام ومائة صحيفة لشمعون على هيس وثلاثون على ادريس وعشر على آدم وعشر على
 ابراهيم وفي رواية اخرى مشرون على ابراهيم ودون آدم ذكر الفقيه ابو الليث وبالنبيين اي بان
 جميعهم رسل من الله لا كما ان اليهود يؤمنون بموسى والنصارى بعيسى فقط وقد روي بيان عدد هم
 في بعض الاحاديث بانهم مائة الف واربعة ومشرون الف وفي رواية ما تالف واربعة ومشرون
 الف والاولى ان لا يقتصر على بيان عددهم بل يعتقد ان جميع من بعث الى الخلق لتبليغ الاحكام حق
 يهتق والرمول منهم ثلث مائة وثلاث عشر على ما ورد به الاحاديث وانما ذكر لفظ النبي دون الرسول
 لان النبي اعم منه عند الجمهور ومراد له عند بعض بخلاف الرسول لانه على تفسير الجمهور من كان ذا كتاب
 وشريعة والنبي لا يلزمه هذا المعنى ففي ذكره اجماع بالجميع والمقام مقام التعميم فكان اولي وآول في
 ذكر النبيين بصيغة جمع المذكور العالم اشارة الى ان النبي ما كان اثنين على كلهم كما بدأ ذكر اهل بيته
 المذكور بالصحيح فيكون حجة على من قال اربعة نسخ كانت انبياء هو اسائر وام موسى وام عيسى وقد بما
 كان يختلف هذا الاستدلال في صدري ولكن لما اعتنت المنظر وجدت فيه بحثاً لانه يستدل ان يكون صفة
 جمع للذكر السالم باعتبار التغليب كما في قوله تعالى حكايته عن رؤياه وصفهم اني رأيت احد مشركوكم
 والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فان الشمس لم تكن مذكرة اما سماعا فظاهر واما تاء ولام

فَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَائِبِينَ وَاعْلَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا فِي الْغَيْبِ مُرْسَلِينَ فَأَلَّاوِي أَنْ يَسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا رَمَلْنَا مِنْ قَبْلِهِ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ أَنْ سَوِّقَ الْقَهْلَامُ وَأَنْ يَكُنْ لَاجِلٌ أَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مُلْكٌ لَكِنْ يَهْمُ مِنْهُ إِخَارَةٌ أَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَمْراً أَيْ بَشَاءً وَمِنْ أَمْوَالِ الْإِيمَانِ الْمَصْلُوحِ وَأَعَانِدْ مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ لَمْ يَكُنْ أَبْعَدَ نَظَرًا كَانِ الْإِيمَانُ بِهِ مِمَّا دَانَا قَدِمَ الْمَلَأُ تَكَّةً عَلَى الْكِتَابِ ثُمَّ مَوَّلَى النَّبِيَّ لِأَنَّ الْمَغْزُولَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَهُوَ الْخُصَابُ أَيْ مَا مَوَّاهُ حَلَّةُ الْمَلَأُ تَكَّةً فَنَاسِبٌ ذِكْرُ مَا بِالْغَرِيبِ وَالْإِيمَانِ الْمَجْمَلُ أَنْ يَقُولَ آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِهِمْ مَجَاءُ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَدْ إِيْتَاءَ الْمَالُ يَقُولُهُ عَلَى حَبَّةٍ أَيْ حَبِّ الْمَالِ وَحَبُّ اللَّهِ أَوْ حَبُّ الْإِيمَانِ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ زِيَادَةَ النِّعَةِ وَالْثَرَابِ وَاللَّذَّةِ وَبَيْنَ مَصَارِفِهِ بِحَقِّهِ ذَوِي الْقَرْبَى وَمِمَّا أَمَرَ مِنْ أَنْ تَكُونَ قِرَابَةٌ مُؤَدَّةٌ أَوْ قِرَابَةٌ رَحِمَةً وَالْإِيمَانُ بِهِ وَهُوَ الَّذِينَ قَدْ مَاتَ آبَاؤُهُمْ وَكَانُوا فِيهَا لَفِينًا وَالْمُكَايِنُ وَهُوَ مَحْتَا جُونَ لِأَشْيَءٍ لَمْ وَآبِ السَّبِيلِ وَهُوَ الْغَيْفُ أَوْ كَلَّ مِنَ السَّبِيلِ وَالْمُكَايِنُ مَحْتَا جُونَ أَوْ لَا يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَاثِلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْ جَاءَ عَلَى قَوْمٍ وَبِى الرِّقَابِ أَيْ فِي مَعَانِيهِ الْمَكَايِنُ أَوْ فِي تِلْكَ الْأَمَارَةِ أَوْ إِيْتَاءَ الرِّقَابِ لِعَقْدِهَا وَهَذَا الْإِيمَانُ مُسْتَحِبٌّ لِأَرْجَبٍ وَلِغَرِيبٍ أَمَامَ الصَّلَوحِ وَإِيْتَاءَ الذِّكْرِ بِلِاجِلِهَا وَالتَّحْقِيقُ فَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْلُهُ بَيَانُهُ وَهَذَا الْإِيمَانُ وَاجِبٌ وَتَحَقُّقُهُ أَنْ يَكُونَ الْمَوَادُّ مِنَ الْأَوَّلِ مَصَارِفَ هَذَا الثَّانِي وَقَدْ إِيْتَاءَ الْعَهْدِ فِي قَوْلِهِ وَالْمُؤَفَّقُونَ بِهِمْ يَقُولُهُ إِذَا مَا مَدَّ وَالزِّيَادَةُ أَظْهَرَ وَهُوَ أَمْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَامِدٌ وَاللَّعْنُ وَالنَّاسُ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ آمَنْ بِمَخْلَافِ الْمَوَاقِفِ فَانْهَاهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ آمَنْ دُونَ مَنْ وَقَدْ الصَّبْرُ بِهَا لَهَا سَاءَ أَيْ الْفَقْرُ وَالشَّقُّ وَالضَّرَاءُ أَيْ الْمَرَضُ وَالزَّمَانَةُ وَحِينَ الْبَاسِ أَيْ وَفَتْ الْقِتَالُ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ وَالصَّابِرِينَ غَيْرَ مَعْطُوفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ بَلْ مَوْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ أَظْهَرَ وَالْفَضْلُ الصَّرْحُ عَلَى مَا تَرَاكَ الْأَعْمَالُ وَقَوْمٌ وَالصَّابِرُونَ أَيْضًا كَقَوْمٍ وَالْمُؤْمِنِينَ أَيْضًا وَقَالَ الْأَمَامُ الزَّاهِدُ قِيلَ نَزَلَتْ الْآيَةُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حِينَ أَشَدَّ الْأَمْرُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَكَانَتْ فِي الْمَدِينَةِ قَحْطَةٌ مِنْ الزَّمَانِ وَزَمَانُ الْحَرِّ وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَكُنْ أَوْجَعًا مِنْهُ إِسْبُوعٌ وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الْأَحْزَابُ عَلَى بَابِ الْمَدِينَةِ هَذَا لَفْظُهُ فِي مَسْئَلَةٍ وَحُورُ الْقِصَاصِ مِنَ الْقَوَاعِنِ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَكْتُبْ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصَ فِي الْقَتْلِ أَلْحَرُّ بِالْحَرِّ وَتَعَبُّدٌ بِالْعَبْدِ وَالْأَتَى بِالْأَتَى فَمَنْ هَفِي لَهْ مِنْ أَخْبِيَةِ شَيْءٍ قَاتِبًا عَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ لِيَهْ بِأَحْمَانَ ذَاكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَهْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ

فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٌ وَأَنْكُمْ فِي الْأَصْحَابِ حَيَوَةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ • اعلم ان الله تعالى ذكر مسئلة القصاص في آيات متعددة وهي في بيانها في حورة الثالثة وبني اسرائيل ان شاء الله تعالى • وهذه الآية جامعة لبيان مسئلة القصاص ومسئلة العفو عنه وبيان المنية على العباد بالتخيير بينه وبين العفو عنه وبكونه مشروعا • اما مسئلة القصاص ففي أول الآية وهي عبارة في وجوب القصاص اى المساواة رشارة في شرعية القصاص لى قتل القاتل بعوف قتل المقتول • ومن اوان لم يصرح به احد لكن فهمته ما ذكره الامام الزاهد وموان في الجاهلية لما وقع الحرب بين القبيلتين يقتل اهل القبيلة الاعلى اعني بني النضير من اهل القبيلة الادنى اعني بني قريظة موسى الحر حرمين منهم موسى العبد حر امنهم وموسى الانثى ذكر امنهم • غيرم الله تعالى من الحكم والنزل هذه الآية • وكل ذكره جماعة من غير تفصيل للقبيلتين قال اعني لما سب لهذا الما طلب وهو انه باليهما الذين امنوا كتب عليكم القصاص فى القتل اى المساواة فيهم لا الزيادة وانما ذكر بعد الحرب بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى اى يقتل الحر الواحد بالحر لا الحران ويقتل العبد بالعبد لا الحر بالعبد ويقتل الانثى بالانثى لا الذكر بالانثى وذكر في الصحيفى ان الشافعى وما لكالم يجوز قتل الحر بالعبد نظرا الى هذه الآية • ابو حنيفة يجوز ذلك نظرا الى ان حكم هذه الآية منصوص بانه الماثة • وهي قوله ان النفس بالنفس • ولم يجوزوا ايضا قتل الذكر بالانثى نظرا الى هذه الآية • ابو حنيفة يجوز ذلك تحكما بقوله عليه السلام المسلمون تنكأ فؤد ماء مبرودا شى عجيبة لانه يكفى لكتفا المسلمون القمك بقوله تعالى ان النفس بالنفس فما الاحتياج في مسك الثانية بعد بحث النبي عليه السلام • لى لك اغنا • صاحب الكشاف ان الآية منصوصة بقوله النفس بالنفس من غير فصل • ايد ذلك بقوله عليه السلام المسلمون تنكأ فؤد ماء مبرودا • ايضا لم يعهد في كتب الفقه لاحيا بنا وكذا في تفسير الشافعية وكتبهم خلا ف بيننا وبين الشافعى في جواز قتل الذكر بالانثى • وكذلك لم يتعرض له صاحب البيضاوى • وتمسك في عدم جواز قتل الحر بالعبد بالحننة والقياس وايضا دعوى النسخ بقوله النفس بالنفس ضعف • انطبقهما من غير نسخ • وللك جعل صاحب المدا رك قوله النفس بالنفس وقوله عليه السلام 'اسلمون تنكأ فؤد ماء م دليلين لجواز قتل الحر بالعبد من غير نسخ وجعل جواز قتل الذكر بالانثى مقبىسا على الاول • ومن ثم قال في شرح الرقاية ولنا قوله النفس بالنفس وقوله الحر بالحر لا يدل على النفي مما عداه على اصلنا على انه ان دل يجب ان لا يقتل العبد بالحر اقول العبد باللعبد هذا كالمه • وايضا انه لا يصح

بما سخا كما ميأ في المأثرة ولهذا لم يتعرض له صاحب الهداية وأورد في الجواب أدلة عقلية ولي في
 هذا المقام جوابهم ومنه لما كان مفاد القصاص على المساواة ينبغي أن من يقتل يقتل ذكرا كان أو أنثى
 حرا كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا صحيحا كان أو مريضا وانما نص الله الحر بالسر لا بهم كانوا
 لم يقتلوا القاتل ولم يقتصروا عليه بل يقتلون الحر بالعبد والحر من بالحر والذكري بالأنثى ولللعن اقتلوا
 الحر الواحد إذا كان هو القاتل والأنثى إذا كانت هي القاتلة فيكون الآية حجة على ما لله والشايعي
 من غير أن تكون منصوغة تامل وانصف ثم الحكم عام على المحل والذمي جميعا لان العقار
 أيضا طبرن بالعدو ود القصاص فيقتل الذمي بالمسلم وبالعكس وفيه خلاف الشافعي وانما خص الخطاب
 بالمؤمنين موافقة لخطاب العبادات ومضى الواقعة وفيه دليل على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من
 الأيمان لان القتل من امطر انكبا ثم ومع ذلك يطلق عليه اسم المؤمن فيكون رداعلى المعتزلة فيما ذهبوا
 اليه وهذا أيضا دليل على أن القود واجب في العدو متعينات فيه رد على الشافعي رضى التخيير بينه وبين الذية
 لانه لا يقال كتب الشرع المدين عند التخيير على ما لا يفتى وأما مسألة العفو عنه ففي قوله فمن عفي له من
 أخيه شيء فاتباع المعروف وإداء اليه باحسان فمسير له وأخيه راجع إلى من أتباع غير الجنداء
 محذوف وهو الواجب والآية عند الجمهور في العفو وحينئذ معنى قوله تعالى شيء شيء من العفو والضمير في اليه
 راجع إلى الأخ وإلى المتبع الدال عليه قوله تعالى أتباع ومن هو القاتل وأخيه هو ولي المقتول وقوله له أما
 على معناه وترك المفعول الآخر كانه قيل من عفي له من جناية أو أقيم له مقامه من عدلان عفا إذا تعدى
 إلى الجاني في قضاة والجنابة فقط يتعدى وعن وإذا اجتمع أمدي إلى الأول باللام والثاني بعن ومعنى الآية فمن
 عفي له وهو القاتل من جهة أخيه أي ولي المقتول شيء من العفو أي عفي عنه بعض الدم أو عفي عنه
 بعض الورثة فالواجب إتباع الطالب للقاتل بالمعروف بان يطالب المال مطالبة جميلة وإدائه لقاتل
 بدل الدم إلى الأخ إداء باحسان بان لا يطله ولا يبخسه وبعضهم فمر عفي بترك وبعضهم باعطي ومعنى
 شيء حينئذ شيء من المال ومن هو ولي المقتول والأخ هو القاتل والضمير في اليه راجع إلى من لا إلى الأخ
 المذكور والآية حينئذ لبيان الصلح على مال والمعني من اعطي له وهو ولي المقتول شيء من مال أخيه
 أعني القاتل بطريق الصلح فالواجب أخذه بعروفه من غير تكلف وإدائه القاتل إليه بلا تسويق هكذا
 في الدار مع حسن تقرير مني وزيادة تفصيل في البيان ثم الذي ذهب عنه ناه أن عفي القصاص

اولياء القتل سقط من غير شيء وان صالحوا على مال سقط القصاص ووجب اداء المال وان غني بعضهم
 او صالح بعضهم على مال سقط القصاص وكان للباقيين نصيبهم من الدية والمصالح ما صالح عليه
 وليس للعاني شيء من المال لانه اسقط حقه بفعله ورضا هكذا في كتب الفقه ومنه ان الشافعي ان ولي
 اذا غنى عن القصاص كله او بعضه كان له ان يتبع القاتل بالدية سواء شاء او ابى وقد شنع عليه الامام
 الزاهد بان اخذ الدية مع ترك القتل لا يسمى عفوا لان حق ولي المقتول على من هب شيئا من اموال القتل
 واما المال فكما لا يسمى مباشرة القتل مع ترك المال عفوا كذلك لا يسمى فدايا ايضا عفوا وصرح
 بان من هب ابي حنيفة رح ان قوله غني بمعنى اعطي واليه ذهب ابن عباس والسنن والمجاهد
 والشافعي وان جعله بمعنى العفو المحض راي الشافعي وسكت عن معنى الترك ومن ههنا يعلم ان عند
 ابي حنيفة الآية محمولة على الصلح على مال فقط والعفو المجرد ليس مراد منها واليه يشير كلام صاحب
 التمهيد اية حيث قال في باب الصلح ويصح الصلح من جنابة العمل والخطأ اما الاول فلقوله تعالى فمن غني
 من اخيه شيء الآية قال ابن عباس انها نزلت في الصلح من الخطأ فلعله انما يقب بقوله ابن عباس لانه على
 من هب غير غني ليس مما نحن فيه ولان الاختيار منك هو هذا المذهب لا غير فالعفو من صاحب اكشف كيف
 سكت عن معنى الاعطاء وانكر معنى الترك مع انه حنفى الفروع وانما لم يذكر معنى العطاء فاضى ابضا
 وما ية لذ هب ونفي ان الآية بحكم المعاني يوافق من هب ابي حنيفة لا نه ان جعل العفو بمعنى الاعطاء
 وحمل على الصلح فظاهر ويريد تنكير شيء وان جعل بمعنى العفو المحض كذلك لان الحق هو مبتدئ شيء
 من الذم وهو يوجب المال للبقية اتفاقا بخلاف ما اذا كان العفو من الذم فان العفو انما لا يوجب
 المال عندنا اصلا وان جعل بمعنى الترك كذلك لانه راجع الي احد الوحدين واما بيان المذهب ففي
 قوله تعالى ذلك تخفيف من بكرم ورحمة فان فيه بيان ان التخفيف بين القصاص وبين العفو منه او الصلح
 على مال رحمة وسهولة لهم من بكرم خاصة لا يكون لمن قبلكم بهذه المثابة فان في التوراة ان القصاص
 واجبا فقط وفي الانجيل كان العفو واجبا فقط والتخفيف بينهما لامة يحى عليه السلام من تخفيفه ورحمته
 فمن اعتدى بعد ذلك اي اعتدى القاتل بعد العفو يقتل آخر واعتدى اولياء المقتول يقتل غير انما بل
 اربط القصاص بعد الدية فلهذا اب الير في الدنيا والآخرة وفي قوله تعالى ولكم في القصاص حكمة فان فيه
 بيان وجه وجوب القصاص وشريعته بان فيه حكمة عظيمة للعالم اذ لو لا ذلك لما خاف احد من قتل بغير حق

قبيحاً يقتل نفساً فم يقتل أولياء المقتول بدله جماعة ثم وثرائان يكون العباد شائعا والقتال ضائعا
 ولما رجب القصاص لمقتل واحد من انه ان بدأ بالقتال ليقتل مواضيا فيكون ذلك سببا لمنعه من
 القتل ويكون فيه حيوة من هذا المعنى وان كان فيه مائة ظاهرا ولذا قال يا أولي الألباب ويجوز ان
 يكون المعنى ولكم في استيفاء القصاص حيوة لأولياء القتل لأن من قتل شخصا قتل أولياءه أيضا ففعالهم
 من نفسه نص به الإمام الزاهد ومن اطلع على علم البيان اطلع على خزان الرحمن مما اودع في هذه
 الآية من البلاغة التي يحجز عنها اللسان في مسئلة الوصية قوله تعالى كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ
 الْمَوْتَ أَنْ تَرَكَ خَيْرَانَ الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ يَذْكُرْهُ
 بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّمَا أَلَمَى الْأَذِينَ يُبْذَلُونَ أَنَّ اللَّهَ سَمِعَ عَلَيْهِمْ فَسَنَ حَافٍ مِنْ مَوْصٍ حَقًّا
 أَوْ إِنَّمَا فَاصِلٌ بَيْنَهُمْ فَلَا تُنَمُّ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ شَفِيعٌ جَبِيمٌ اعلم ان في الجاهلية كان انوار يومسون
 بأموالهم للأغنياء وللأجانب بالرياء والمحبة ويحرمون الوالد بين والأقربين ولا يتركون لهم أموالا
 فمنهم من الله به وفرض علينا الوصية للوالدين والأقربين بهذه الآية قوله تعالى الوصية مفعول ما ليس
 فاعله لكتب واذا حضر أحدكم الموت فذر فله وان تركه خيرا شرط له يعني فرض عليكم يا أيها المؤمنون
 اذا قرب أحدكم الموت ان ترك خيرا أي مالا كثير الوصية للوالدين والأقربين دون الأجانب
 بالمعروف أي بالتعدي فلا يوصى للأغنياء ولا بتجاوز الثلث حق ذلك حقا على المتقين ثم هذه الوصية
 كانت فرضا في أول الاسلام فنسخت فرضيتها قيل بآية الميراث وقيل بحديث لا وصية لوارث وقيل
 بالأجماع على ما مر فيهما النسخ وندبت بأقل من الثلث للأجانب عند غنا الوارثة في الحال وعند
 كون التركة بحيث يصيرون بها أغنياء وعند عدم الشرطين تركها أفضل لما روي عن علي رضي الله عنه
 ان مولاه اراد ان يوصي وله سبعة دهم فمنعه وقال الله تعالى ان ترك خيرا والخيروا المال ان كثير
 ومن عايشه رضى ان رجلا اراد ان يوصي فسالته كم مالك فقال ثلثة الاف فقالت كم عبالك فقال اربعة فالت
 انها قاله تعالى ان ترك خيرا وان هذا الشيء يسر ما تركه لعيا لك ويجوز الى الثلث لقوله عليه السلام
 الثلث والثلث كثير ولا يجوز ما زاد على الثلث ولا ينفذ ولا للوارث ان اوصى له الا ان يجيز بقية الورثة ذلك
 علي ما عرف في الفقه وقال الامام الزاهد ان هذه الآية معمولة على ما اذا كان الوالد ابن عبد بن او
 كتابيين اركان الاقرب محجوبا بغيره فيكونوا غير وارثين فيجوز لهم الوصية من غير نسخ هذا ما

ولكن يكون قوله كتب على ميل الاستعجاب دون الواجب على ما صرح به صاحب المذاهب حيث قال وقيل هي عبر منسوخة لأنها نزلت في حق من ليس بها رث لانهم كانوا واحد بمقتضى هذا السلام يسلم الرجل ولا يسلم ابواه وقرايته والاسلام قطع الارث فشرعت الوصية فجاء بينهما تضاد الحق الواردة على ما روي على هذا الايراد بكتب فرض انتهى كلامه وهو المختار لصاحب الهداية صرح به في كتاب الحج وقد شد بالكبر الامام فخر الاسلام البزدوي في بحث النسخ على من قال ان الآية منسوخة بالسنّة وبين له وجهين وصرح ان آية الميراث بيان لتلك الوصية وتقرين على ما ذكر ان الله تعالى فرض الوصية للوالدين والاذنين ولا سيما ثملا لم يدان الانسان لم يدان النافع من الضار ولا الجيب من العد وفري بموصي حال قليل للاقرب لغوا حال كثير للاقرب ضررا كما ينبغي منه قوله تعالى لان دون ابصر اقرب ففعا بينهما بآية الميراث وقد رساهم كل واحد بنفسه ولم يفرض الى راء الوصي فيكون آية الميراث بيانا للوصية المفروضة وما ذكر بعد تمام الميراث من قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فذلك وصية أخرى مندوبة باقل من الثلث معروفة في الفقه لانها من الوصية الاولى بدليل ان المعرفة اذا عرفت كره كانت غير الاولى وهذا ترجيه حسن بدفع ذكره صاحب الكشف والبيضاء وهي أيضا ذكر في الكشف وجه آخر ايضا وهو انه قيل لم ينسخ والوارث يجمع له بين الوصية والميراث بحكم الآيتين وقوله تعالى فمن بدل يعلم ما سمعه اي فمن بدل الايصاء بعد السماع بحيث لم يخط للوصي له او يعطي باقل مما اوصى به فاذا ائتم على الذين يبدلون وهو الوصي دون الموصي والموصي له ان الله سمع باقواله عليهم بنياته فان قيل ائتم القيد بل لا يحتمل ان يكون غير البدل فما وجه الحصر قيل انها هما بمعنى ان لا يحتمل ان يكون الحصر حقيقيا لاشافيا كذا في الغوري ثم انه حين نزل هذه الآية تميزت الارصاء من التغيير والتبدل مطلقا وتسكروا بماي ما امر الموصي تميزت عن الوصي فنزل قوله تعالى فمن خاف من موصي الوصية ومعناه بل من خاف سواء كان وارثا او وصيا واماسا او فاضيا من موص حيفا اي ميلا عن الحق سهوا او اغماي خلاف الحق عمل افاصل بينهما اي بين الموصي لهم ووالداين والاذنين والوصي لهم والورثة على نهج الشريعة ورعاية الحق فلا اثر عليه لانه يدل الباطل بالحق لا الحق بالباطل وكلام صاحب السمعيني يدل على ان الحيف هو العدول عن القريب والميل الى الاجانب والاذن هو الوصية بالزيادة على الثلث وقال صاحب الهداية في باب الوصايا في قوله عليه السلام الحيف في الوصية

من أكبر التكاليف ضرورة بالزمان على الثالث وبالوصية للوارث وبين التكاليف الثلاث الأول أقرب لسوق الآية لأنه لما كتب الوصية للأقرباء كان الحيف هو العدل ول منه لا الوصية للوارث ولكن يروى الحيف في العدل يروى بين مالهاء المصلحة والياء أي الحيف والجيم المعجمة والنون أي الجنف فليكن الرواية الأولى في العدل هي الأصح وأعله لهذا المعنى لم يتعرض صاحب الهداية للآية الأولى وإنما لم يرد على كون الجنف جناحا بل على عدم الأثر على المبدل وفي أكثر التفاسير وقيل هذا الآية في حال حيوة الموصي أي نفس حاضرة وصيه فإثباته على خلاف الشرع فيها عن ذلك وحمله على الصلاح فلا أثر على هذا الموصي بما قاله الأول ومعنى قوله تعالى إن الله غفور رحيم يجعل هذا التنبؤ بل غيرائهم لا بالعفو من هذا الأمر لأنه لا أثر حيثئذ أو المعنى لا أثر عليه بحيث يعاقب به بل هو معفو مغفور والله أعلم في مسئلة كيفية الصوم وأحكامه وحدوده

آيات كثيرة متوالية بعضها مقبب بعض أو أبلغها قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَ تَكُونُوا يَوْمًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعْمُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ هـ الآية ليبين فرضية الصوم وبين أن صوم المريض والمأخوذ وبين أن صوم الشيخ الفاني أما بيان فرضية الصوم ففي قوله تعالى كتب عليكم الصيام والصيام مصدر صام الرجل صرح به في المدارك وإنما يدل عليها لأن خبر الشارع أكد من أمره ونهيه والمراد بها صيام شهر رمضان قال صاحب الهداية أعلم أن صوم رمضان فرض بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام والتشبيه في قوله تعالى كتب على الذين من قبلكم في حق مجرد فرضية الصوم يعني لا يخلو شرايع من قبلكم من فرض الصوم عليهم لا يخصص بكم به وإنما قال هذا التسلية خاطرهم لأن الصوم عبادة بنية أشق على النفس بسبب الجوع لا في حق الأيام المعينة لأن الأمر السابقة فرض عليهم صوم غير رمضان مثل صوم أيام البيض لأدم وصوم عاشوراء لقوم موسي كما هو المروي في رواية ولا في حق الكيفية لتقييد صوم مرتين بعدم التكلم وصوم يوم آخرين بعدم الأكل من العشاء لأمين الصبح وأمثاله وهذا أعني تشبيه الذات بالذات فقط لا في حق الأصل والتكثير والوصف جميعا كقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك وسلم كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم الدعاء وكقوله تعالى فاذكروا الله كذكري إمامكم وكقوله تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم وكقوله

عليه السلام انكم سترون ويكره كما ترون القمر ليلة البدر وهذا كله على تقدير ان يكون المراد بما ما معدودات هي الايام المعدودة المفسرة بقوله تعالى فيما بعد شهر رمضان الذي انزل فيه القوآن ويكون انتصابه بالصيام كاهوراي انكشاف والنداء اوباضا وصوموا اربا نه مفعول ثان لكتب عليكم على السعة كما ذكر البياض وي جعل قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث فاصحا للمنة لا لهذه الآية واما ان كان المراد بالايام المعدودات صوما شورا واما يوم البيض كما نقل في انكشاف ان الله تعالى كتب صياها عليه ﷺ صلى الله عليه واله وسلم حين هاجر ثم لم تحت بشهر رمضان وجعل انتصاب ايام معدودات بقوله كما كتب على الظرفية كما في البياض وي ايضا بناء عليه ما قيل ان رمضان كان فرضا على النصارى واليه زادوه في مدده فبحملون خمسين مكان ثلثين وغيره ومن محله فصاموا في اقصر ايام السنة واطيبها وقيل زادوا ذلك لموتان اصابهم كان التشبيه على التقديرين في حق الايام ايضا وكل ان جعل قوله احل لكم فاصحا لقوله تعالى كما كتب على الذين من قبلكم كان التشبيه في حق الكيفية ايضا على ما سيبيح هذا خلص ما في التماسين مع نوع تغيير وقد بل مني وان اردت زيادة توضيح للمقام فاسمع لما ذكر الامام الزاهد حيث قال وقد كان فرض الصوم في السنة في يوم واحد وهو يوم عاشوراء ثم نسخ فرضيته بصوم ثلثة ايام البيض في كل شهر ثم نسخ فرضيته بصوم شهر رمضان لكن مع اختيار الصائرين اشاء صاموا نشاء افطروا وعلى لكل يوم نصف صاع من حنطه مسكينا كما قال الله تعالى وعلى الذين يطيقونه ابي يطيقون الصيام ولا يصومون فدية طعام مسكين ثم اخبر ان الصوم خير من الاطعام كما قال الله تعالى وان تصوموا خير لكم ثم نسخ الاختيار وشرع صوم النها مع صوم الليل وكانت الرجل يفطر بعد غروب الشمس الى ان يصلي العشاء ثم حرم عليه الاكل والشرب والجماع الى ما بعد غروب الشمس من الغد ثم نسخ صوم الليل بقوله تعالى علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم صوم الليل وصار الصوم من طلوع الفجر الثاني الى وقت غروب الشمس فرضا واستقر الامر على هذا اقلها البياض يدل على ان صوم رمضان لم يفرض بالمرة الواحدة بل فرض درجة بعد درجة تبسرا وتسهيلا على عباده ليتعودوا بهذه العبادة هذا كلامه ولكن بخلاف بعض ما ذكر الامام الزاهد من ان فرض الصوم في ابتداء الاسلام هو يوم عاشوراء ثم نسخ فرضيته بصوم ايام البيض ثم نسخ فرضيته بصوم رمضان لكلام صاحب انكشاف لان صوم عاشوراء كان منسوخا بصوم ايام البيض لا يصح ان يكون نسخ شهر رمضان الا بواسطة وايضا ذكر بعضهم ان صوم عاشوراء

كانت فرضا لموسى عليه السلام واما يوم البهس لادم فكيف يصح نسخ الاول بالثاني الا ان يقال شرايع
من قبلنا انما يلزمنا اذا قص الله ورسوله ويجوز ان يكون صوم ما شورا مما قص الله ورسوله ولا يلزم علمنا
نقص صوم ليام البهس فيلزم علمنا فيصح نسخ صوم يوم عاشورا بابالم البهس كذا في الغوري واما بيان المرض
والمسافر ففي قوله تعالى فمن كان مكرما يضا اعطى سفرا الآية فقد رخص الله بافطار الصوم للمريض والمسافر
اذا لعني فصرمه عنه من ايام اخر غير رمضان ان اضر في رمضان وجعل ماسوي رمضان كله محلا للقضاء
وقد خص من هذا النص عيد الفطر والضحى واما التشريق بقوله عليه السلام الا تصوموا في هذه الايام
فانها ايام اكل وشرب وبغال فان قيل العام الذي خص منه البعض ظني فينبغي ان لا يكون صوم القضاء فرضا
لدخول الشبهة فيه قيل انه من قبيل التقييد دون التخصيص والنص للمطلق بعد التقييد يبقى قطعيا
ولا يصبر ظنيا فلا يحمل بالفرضية ثم انه مطلق من التتابع فيجوز قضاء رمضان وصلا وفلا وقال بعضهم
لا يجوز فصلا للقرآءة اي فعلة من ايام اخر متتابعات وعندنا هو غير واحد لا يجوز الزيادة به على الكتاب
وتحقيقه في اصول الفقه والمراد من المريض مريض يخاف به زيادة المرض بالصوم كمرض يكون بوجع
العين وحصى البرد وامثالها واما اذا كان مريضا لم يخف زيادة المرض وبضرة الاكل كمرض يكون
بسبب امتلاء البطن بالطعام فلا رخصة له بالا فطار وهذا عندنا واما عند مالك فاي مرض كان
يفيد الرخصة ومنه الشافعي مرض يخاف منه الهلاك فطعا غير محتمل كما يعلم من انكشاف العجة على الكلى
ما سياتي والمراد من المسافر من قصد سير ثلاثة ايام ولياليها سيرا وسطا وفارق بيوت بلده اعتبر
بعضهم الجبل فقيل خمسة واربعون وقيل اربعة وخمسون وقيل ثلث وستون وخيرا لا وراسطها
كل اذكره شهاب الملق والدين في بعض رسايله واما رخص له الاططار بسبب كثرة مشقة قطع المسافة
ولكن حكم الرخصة باق اكل مسافر سواء وجد فيه العلة او لا حتى يرخص به الباقي وقاطع الطريق
ايضا وان كان ماصيا في سفره وكذا الحال في قصر الصلوة وقال بعضهم واما قال اعطى سفر ولم يقل
او مسافرا كما قال مريض لان استعمال على التي هي الاستعلاء يدل على ان السفر امر اختياري بخلاف المرض
ولهذا لو اضر المقيم ثم ما فرلا يسقط عنه الكفارة بخلاف المريض فانه اذا فطر حال الصحة فمرض في
ذلك اليوم يسقط عنه الكفارة واما مسئلة الشيخ الفاني ففي قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
وهو محتمل معنيين احدهما ان يكون المعطوف او اشترط محذوفنا يعني على الذين يطيقونه ولا يصومونه او على

الذي يطبقونه ان لم يصوموا في طعام مسكين وكان في هذا الاسلام فرض عليهم الصوم ولم ينعو دونه فخص
 لهم في الانظار والغنية ثم نسخ التخيير بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه لان من يطبقون الصيام
 ولا يصومون فصل انما يجب عليهم انكسار القلب والغنى للذكورة والغنى ان يكون لا صحت وفاء هو
 واقع في كثير من استعمال الفصحاء كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا وكان المعنى وعلى الذين
 لا يطبقونه في قطع طعام مسكين وقد قرأ به حفص ايضا فكان هذه الآية في حق الشيخ الغالي وفي حق الحامل
 والمرضع ايضا عند الشافعي على ما مر عليه وقد صرح به صاحب المدارك والامام الزاهد وكثير من اهل الفقه
 والاصول ولم يتعرض لاحكام ولا قرأه صاحب انكشاف البيضاوي اما لضعفه او لانهما ذكر اقرأة
 آخر يهودي معني مدم الطائفة مثل يطبقونه ويتطقونه يطبقونه وامثال ذلك مما فيه معنى التكليف او بكلفونه
 على جهد ومصرولا بتطبيقونه باليسر والسهولة وهر الشيخ الغالي والعياييز وقد اول به القرأة
 المشهورة اي يصومونه جهدا ورويا تقيم وروي من شمس الآية ان قوله تعالى يطبقونه من الاطاعة
 وما فيه اطاق والهمة فيه للسلبي الذين ازالهم الطائفة كما في اشكي اي ازال منه الشكوة ولا حاجة
 الى حذف لا واستحسن هذا التوجيه بعضهم وذكر عليه اسولة واجوبة لا تليق ايرادها هنا وبالجملة
 فلا ية محال تاويلات كثيرة واماما ذكره الشيخ الامام فخر الاسلام البرزوي من ان قوله تعالى تطبقونه
 مختصر بالاجماع فقيل معناه بدليل الاجماع فان حكم الشيخ الغالي مجموع عليه وهو مستفاد من الكتاب
 ولا يستفاد منه بدون حرف لا فيكون لا اصل ولا امالة فيكون مختصرا بدلالة الاجماع لا بالاجماع
 نفسه لانه لما كان محقلا للمعاني فلا اجماع وقيل المراد منه اجماع المتأخرين كذا في حواشيه ثم افد به
 ان يطعم لكل يوم مسكين واحد نصف صاع من برودقيقة ارماعا من تمر او شعير عند اهل العراق ومد عند اهل
 الحجاز وهو ربع الصاع وهذا هو المقدار الواجب فمن تطوع غير ابي اعطي زيادة من هذا الصدقة المذكورة فهو
 خير له فان تطوع غير له او الخير غير له اي احتسابا بفضيله لا واجب واماعلى قراءة من قرأ مساكين مكان قوله مسكين
 فمعنى الآية على ذلك التقدير فقد ية طعام مسكين في صياماتهم والجمع اذا قرأ بالجمع انقسم الاحاد
 فيكون بمقابلته كل صوم طعام مسكين ويسمى هذا المعنى قضاء الصوم بالقدية في عرف الاصول قضاء بمثل غير معقول
 لانهم يعقل المماثلة بين الصوم والغنية وانما ثبت بالنص على خلاف القياس فان قيل كلما ثبت على خلاف
 انقياس يقتصر على مورد فلم اوجبه الغنى في الصلوة بل انص فيما اذا مات وعليه قضاء الصلوة

ارضى لو اراد بها على ما صح عندكم ان قد يترك صلوكم الصوم يوم ولم جوزتم بالفدية فيمن عليه قضاء صوم رمضان ورضي بها في غير الشيخ القائل قيل اما الاول فقد ذكر اية الاصول ان النص يستعمل ان يكون معلولا والصلو بطريق الصوم بل احر منه فامرنا به بالفدية احتياطا ورجونا القبول من الله تعالى فضلا فقال هي في الزيادة ان تجزيه ان شاء الله تعالى فليقل بمشية الله تعالى ولم يجزم به قطعاً فصار كما اذا تطوع به الوارث في الصوم واما الثاني فبدلالة النص لا بالقياص ايضا كما علم انما وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم خطاب للمطيعين بالمعنى الاول اي صومكم باليهما المطيعون خير لكم من الفدية وتطوع الخير فهو منسوخ بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه على ما مر من الزايف اي ومعنى العاجز عن الصوم وهو الشيخ العاني ولكل من له الرخصة اي صومكم باليهما المريض والمساقر والشيخ العاني خير لكم انكنتم تعلمون فضيلة الصوم ونوابه وحينئذ فيه دليل صريح على ان العزيمة في حق المسافر والمريض هو الصوم والاطار رخصة وان العمل على العزيمة او على من الرخصة فيكون حجة على الشافعي فيما ذهب اليه ان هذا الرخصة متعينة في هذا الباب كونها رخصة اسقاط وصحبه لبدو زيادة تفسير انشاء الله تعالى ثم ذكر الله بهى هذه الآية قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من ايام آخر يصوم الله بكم البصرو لا يريد بكم العسر ولا يكفيرا العدة ولا تكبرا والله على ما هد بكم ولعلكم تشكرونة بقوله تعالى شهر رمضان مرفوع في قراءة العامة اما مبتداء خبر والذي ارجح مبتداء محذوف اي وتلك الايام المعدودة شهر رمضان والذي صفة ا وغير ذلك وفيه اشارة الى ان الصوم والفطر يعتبر بروية الهلال وهو الذي يطلق عليه اسم الشهر سواء كان تسعة وعشرين يوما او ثلثين كاملة وكذا قوله تعالى اياما معدودا اشارة الى ما ذكرناه وشهر رمضان مع الاضافة علم منع من الصرف للعلمية والالف والنون وحيث ما جاء بغير الاضافة فعلى حذف المضاف ومعنى قوله تعالى الذي انزل فيه القرآن انزل في شأنه القرآن فهو قوله تعالى كتب عليكم الصيام وانزل فيه القرآن من السماء الى الدنيا ولا وابتداء وانزل فيه جملة من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا ثم نزل نجما ونجما وآية وآنة وسورة وسورة الى الارض بحسب الجواب فقيه دليل واضح على ان ليلة القدر يكون في رمضان لانه يفهم من ههنا ان القرآن نزل في رمضان وقال في موضع آخر اننا انزلنا في ليلة القدر فوجب

انقطع بقية بينهما بان يكون نزل في شهر رمضان ولكن في ليلة معينة مشتهرة بليلة القدر فعلم ان ليلة
 القدر يكون في رمضان كما هو الاصح من المذهب لاني الشهر الآخر لانه مرجوح وانكسبهم اختلغوا كثيرا في
 انها اي ليلة من رمضان وبين كل واحد عليه البرهان والصحيح المعتمد انها سابع وعشرون من رمضان
 حيث قال الامام ابو اسحاق الرازي حروف ليلة القدر تسعة احرف وقد ذكر الله تعالى تلك الليلة في سورة
 القدر وثلاث مائة فاضرب تسعة في ثلث فيكون سبعة وعشرين وفي الاحاديث اختلافا وروايات
 في هذا الباب وكثرت فيه اقوال المشايخين ايضا وقد ذكرت نبذ لمنه في كتابنا المحامي بالاداب الاحمدية
 في ايراد الصوفية وقوله تعالى هذه للناس وبينات لاهل اي انزل حال كونه هداية للناس وآيات واضحات
 مكشوفات من الهدي والغرفان اي ما يهدي الى الحق ويفرق بين الحق والباطل وقوله تعالى فمن شهد
 منكم الشهر فليصمه الى اخر فيه توجيهان الاول ما قال صاحب المدارك وفيه من ان معنى الآية من كان
 شاهدا اي حاضر امقيا غير مصاف في الشهر فليصمه فيه ولا يفطروا شهر منصوب على الظرف وكل الالهام
 في فليصمه ولا يكون مفعولا به لان المقيم والمسا فركلاهما شاهدان الشهر الى هذا كلامهم ولا ينبغي ان الآية
 بهذا المعنى لا يتناول المريض والمسافر فاما دعاهما بعد ما ليس من قبيل الساق التخصيص للعالم لان
 الكل خاص متقابل بل لانه لما كانت هذه الآية ناسخة لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه وكان المريض والمسافر
 من كورا معه ذكر مع الناصح ايضا لكن بشكل عليه بان اظهاري في المفعول فيه المصروف واجب فكيف يستقيم قوله
 تعالى فليصمه بدون اظهاري الان يقال جعل مفعولا على الاتصاف كما قيل والثاني ان معناه من ادرك منكم الشهر
 فليصمه فيكون عاما للمريض والمسافر ثم لحق بعده التخصيص بقوله تعالى ومن كان مريضا الآية ولهذا العاد حكمهما
 لا نولد لم يعد لا يحتمل ان الرخصة التي كانت في حقهما صارت منسوخة بهذا العام واليه مال ائمة الاصول
 وهكذا اذكر في شرح المنار في بحث الرخصة والعزيمة وفي الكافي كذلك ويتفرع عليه فوايد منها ان سبب
 وجوب الصوم وهو شهود الشهر موجود في حق المريض والمسافر لان يقال الحكم هو وجوب الاداء متراخ
 بينهما ولهذا تسلك السبب الامام فخر الاسلام البرزدي في بحث الواجب بالامر بقوله تعالى فليصم من ايام اخر
 على ان القضاء يجب بالسبب الذي يجب به الاداء كما هو الاصح عندنا لان سبب وجوب الصوم وهو شهود
 الشهر موجود في حق المريض والمسافر لكن وجوب الاداء متراخ عنهما الى الصحة والاقامة ولهذا يجب
 عليهما القضاء بذلك السبب فلو كان القضاء واجبا بالسبب لاجدب الاحتجاج الى شهود رمضان اخر

فإن قلت أذا كان وجوب القضاء بذلك السبب فما الاحتياج إلى هذه الآية قلت للتنبيه على أن تلك الفريضة
 باقية عليكم لم يسقط بالتأخير وتحقيقه في كتب الأصول وعلى هذا سقط ما اعترض عليه بأنه إن أريد
 بالسبب سبب نفس الوجوب فهو حكمه كلاهما موجودان في الحال وإن أريد سبب وجوب الأداء
 وهو الخطاب فهو حكمه كلاهما متراخيان فلا يستقيم تراخي الحكم من السبب بكل حال وذلك لأن قوله تعالى
 فمن شهد مكر الشهر فليصمه لما كان عاماً للمسانرة والمرضى كان الخطاب في حقهما موجوداً وحكمه متراخ
 عنه ثم اختلفوا فيما بينهم بأن سبب وجوب صوم رمضان هو مطلق شهود الشهر أعني الأيام بلما ليها أو الأيام
 فقط ثم اختلفوا في الشهر أو بعضه كأن ذهب شمس الأئمة إلى أن السبب هو مطلق شهود الشهر أعني الأيام بلما ليها
 لأن الشهر اسم للمجموع ولعل الزم القضاء على من كان أهلاً في الليل ثم جن وافاق بعد مضي الشهر
 وصح أيضاً الأداء بعد تحقق جزء من الليل ولم يصبح قبله وذهب الأكثرون إلى أن كل يوم سبب لصومه بمعنى
 أن أول جزء كل يوم سبب لصومه لأن صوم كل يوم عبادة على حدة متعلق بسبب عاحدة وقيل السبب هو
 الجزء الآخر من الليل لقطع بانه يخاطب بالصوم في الجزء الأول ولا خطاب قبل الوجوب فلو كان السبب
 هو الجزء الأول لكان الوجوب بعينه أو مقارناً له فلا يستقيم الخطاب ثم اختلفوا أن السبب هو شهود
 بعض الشهر الأثرى أن من كان مفقداً في أول ليلة من رمضان ثم جن جنونا مستوعباً بقية رمضان فعليه
 صوم رمضان وعلى كل من هذه الأقاويل أشكال لها دوافع أيضاً فمن أراد الإطلاع عليها فليرجع إلى
 كتب الأصول المبسوطة ومعنى قوله تعالى يريد الله بكم اليسر لا الرخصة بالانطافا فلا تريد بكم اليسر أي
 وجوب الصوم فهذا الآية حجة على من فرض الفطر على المريض والمساقر حتى لو ما يجب عليهما إلا عاقبة على
 ما صرح به صاحب المدارك ثم العزيمة الأولى عندنا والرخصة عند السأفي وكلام أهل الأصول
 يدل على أن هذا الاختلاف في المرض والمساقر جميعاً وفي الهداية أنه في المسافر فقط وأنه شرط
 في المريض للرخصة عند خوف التلف وتحقيقه أنه رخصة استعاط عند التناهي أي من ثاني نوعي الحازم
 قبيل سقوط حرمة الخمر والميتة في حالة الاضطراب فلا يحسن الصوم عند المسافر بظاير قوله تعالى
 يريد الله بكم اليسر ولا أن النبي عليه السلام قال لمن لم ينطروا في سفره بنته إلى مكة ولثك العصاة
 ولثك العصاة ولنا في هذا الموضع قول حسن وهو أن هذه الرخصة من ثاني نوعي الحقيقة والعزيمة
 هو الصوم لقوله تعالى وإن تصوموا خيراً لكم كما مرّ آنفاً ولأن اليسر في الانطافا وهو دفع المشقة فقط والصوم

مزينة يودي معنى الرخصة ايضا اذ فيه يصير كامل وهو موافقة المسلمين لان الصوم وحده في غير رمضان اشق
 على النفس من الصوم فيه مع المسلمين مسا فرائض الصوما والى لاجل المعنيين ولما قوله عليه السلام اولئك العصاة
 اولئك العصاة فانما هو فيها كان بسبب الصوم ضعف كلمة الله تعالى وتهاون الجهاد خاصة دون الامر
 وهكذا قوله عليه السلام ليس من لم ياصيام في امسفر وكذا القول في المريض اذا كان مراد الله تعالى
 منه البصر ينفي ان لا يشترط فيه خوف التلف الحقيقي لانه ليس من البصر في شرع وان لا يرخص لكل
 مريض لان في عدم موافقة للمسلمين مع القدرة عصر اعظيا وقد ذكر الامام الزاهد في هذا المقام كلاما طويلا
 حاصله ان صفات الافعال عندنا قد يمتد كصفات الذات وعند المعتزلة والاشعرية صفات الافعال حادثه
 بهلاك صفات الذات فعند الاشعرية كل ما يلزم من نفيه نقص غير صفات الذات والافعال صفات الفعل
 وعند المعتزلة ما ينفي ويثبت فهو صفات الفعل وان لم ينصف فهو صفات الذات فالارادة عند مفسدة الفعل
 لانه يثبت في قوله تعالى يريد الله بكم اليسر وينفي في قوله ولا يريد بكم العسر وعندنا لا شيء لا يتصور بدون
 الارادة ولا ينفي صفة الله اصلا وانما النفي باعتبار القيد فالمراد ههنا نفي العسر لا نفي الارادة وقوله تعالى اتمكلموا
 العدة مع اخويكم عطف على قوله اليسر من قبيل قوله تعالى يريدون ليطفروا ربهم الله بانوا هم اي يريد الله ان تكلموا
 ههنا رمضان من الهلال الى الهلال كما مله اذا كان خطأ لكل من عليه الصوم او تكلموا علة قضائه اذا كان
 خطأ بالمسافر والمريض خاصة ويريد الله ان تكبروه وتعظموه على ما هل يكبرون تشكروا والمعنى بالتكبير تعظيم
 الله تعالى بالحمد والثناء عليه وقيل التكبير يرمي الفطرة وقيل التكبير عند الاهلال كذا في البيضاوي ويجوز
 ان يكون معطوفا على ان تكبرن علة مقدرة مثل ليسهل عليكم تعلموا ما تعلمون واتكلموا ويجوز ان يكون
 مطلا لافعال كل بفعله والتوجيه المختار عند الكل ان يكون متعلقه محذوفاً تقديره ولتكموا العدة ولتتكبروا
 الله على ما هل تكبر ولتكن تشكرون ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص
 له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في ابلحة الفطر فقوله تعالى لتكموا اهلته الامر بمراعاة العدة
 ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والترويح من عهدة الفطر ولعلكم تشكرون علة الترخيص وهذا
 نوع من اللطف لطيف للملك وهذه بعينها عبارة الكشاف وللدارك وقد نقلها سعد الملة والدين في الفن
 الثالث لشرح التلخيص وورد عليها ما لا وجوباً فليطالع فيه ثم ذكر الله تعالى بعد هذه الآية مسئلة
 لجا به الدماء في قوله تعالى وَاذْأَلْكَ حَبِإِدْنِي عَنِّي فَأَنبِي قَرِيبٌ أَحْبَبْتُ دَهْوَةً إِذْأَعِذَا

ذَهَانٍ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ • يعني اذا سألك يا محمد مبادي من دعوتهما لياي نقل
 ليد موني لاكي قريب مجيب وروي ان امرا بما قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقريب ربنا فنلججه
 ام يبعد فننا ديه فنزلت وفي الزاهد ي انه انما لم يقل قل له فاني قريب تنجها على ان العبد اذا سأله
 من غيري فانت مأمور بالجواب كما في قوله تعالى يسئلوك من لا هل ذل في موافيت الآيۃ وامثالها من سال من
 ذلك فانا حاضر بالجواب وذكره في رجه نزول هذه الآيۃ ما ذكره في وجه نزول قوله تعالى احمل كمالا في آخره من
 مباشر الصاب في لياي الصيام على ما ياتي وقال انه اجابة لدعوى استغفارهم من تلك المعصية وبه ينتظم الآيۃ مع ما
 قبلها وما بعدهما وربما يقتضيه بطل هذه الآيۃ على ان العبد اذا دعا الله تعالى لاجل قضاء الحوائج اورد البلايا
 يستجاب له فيكون للدعوات تاثير بليغ وقد ينفيها اصحاب البدع واغلل ومم العتزل قالوا ان الدعاء
 لا يعلو اما ان يكون موافقا للتقديرا ولا والثاني باطل لانه قل جف القلم باهركاثر وما يبدل القول
 السابق ولا يقع في الاول بان ينصب الى الدعاء دون التقدير ولكننا نقول ان التقدير نوعان مبرم
 وهو لا يتبدل اصلا وموقت وهو ما كان معلقا باله ان يدع العبد مثلا يشفي والاموت فللدعوات تاثير
 بليغ حيث ماض الشفاء بها فلولم يدع لهلك البتة وهكذا الحد في الصدقة والدعاء للموات وهذا اصل
 شامخ لا يدرك كل واحد من العوام والقرب المذكور في الآيۃ ليس بكافي معاذ الله من ذلك بل قرب الرحمة
 اوهومشابهة بعبقريان مراده حق ولا يشتغل ببيان وكيفية او مجاز من عليه باحوال الداعي واجابة دعوته
 ولعله لما حرم بقله تعالى اذا دعاهم مع انغير مستجاب اليه تنبيه على ان الدعاء يستجاب بالتعجيل حين الدعاء
 فان قيل قد تحقق التأخير في اجابة الدعوات بل لم يجب اكراهها صلاحك ما الكافر وبعض المؤمنين فكيف
 يصح التعجيل في اجابة كل ما يدعوه به الناس وايضا دعوى الداع امر جنس وفرده الذيق في غير مراد
 لعدم اقتضاء المقام ذلك وكل الحكيم وهو جميع الاخر اذ لا نه خلاف الواقع وكذا قد روي الاشد والتخللة
 بين الحد من لان امر الجنس لا يجعله قيل المراد باجابة الدعوات ان يقول ' لرب ليبت عبد ي و
 ذلك يكون في اول الوقت حين الدعوى وهو موجود لكل مومن لان المراد اعطاء النية وقضاء
 الحاجة اذ ليس ذلك ولا هو الله مذكور في الآيۃ الا تري ان العشاق الذين لا يريدون ديننا ولا دنيا
 يدعون الله تعالى لا مقطوعة ولا ممنوعة ولا يطلبون منه شيئا سواء ولو سلم ذلك فنقول انما هو
 احتجابه لانه ربما يحبه فيؤخر اعطاء مراده ليد من فيسمع صوته كما روي عن يحيى بن سعيد انه قال رايت

رب العز في المنام قلقت يا رب كبراد موك ظير تستجب دعائي فقال يا يحيى انا احب اسع صرورك وربما
 يكون يفقد شرايط القبول وهي اكل الحلال وصديق الخصال وغير ذلك من الشرايط المتبعة المذكورة
 في الاخبار والآثار والآله فضل الفضل مقيد بالمشقة على ما قيل ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والآله
 انما يدوموا هو خير له ويجوز ان يكون خيره منه عند الله تعالى في عدم احتجابه دعائه وان احتجابه الى ما
 قد يكون يقبل ذلك الدعاء معه وقد يكون يرد عليه كانت عليه في الدنيا عوضه وقد يكون يرفع درجته
 في الآخرة عوضه كما جاء في الخبر الصحيح ولان كلمة اذلاله مال وهو يلزم الجزئية فكذلك ذكره والما دعاء
الكاره فقد اختلفوا في اجابته فقال بعضهم يستجاب لان دعوى الداع مطلق وام من ان يكون الداعي
مضلما او كافرا ولان ايلس عليه اللعنة دعا الله تعالى وقال رب انظرني الى يوم يبعثون لي اهلني في العسر
الى يوم القيمة فاجاب الله تعالى وقال فانك من المنظرين الى يوم الوقت للعلوم وهل هذا الاجابة وبه
 انتهى البعض وقال بعضهم لا يستجاب وهو الاصح لقوله تعالى وما دام الماء الكافرين الا في خلال ودعوى
 الداع ليس بمطلق للقيمة الساق والسباق والىس لا يستجاب دهرته لان طلب الصبيح الى وقت
 نفخة البعث وكان مطلوبه ان لا يدور الرالموت وشك هذا به فرد الله تعالى وقال بل انك من المنظرين
 الى يوم الوقت المعلوم وهو النفخة الاولى اي نفخة الفزع دون ما طلبت من عدم الموت اصلا فكان
 مهتا الى اربعين سنة من اكله في كتب الكلام والتفسير وقد ذكر الله تعالى هذه المسئلة في آيات متعددة
 ونحن نقصر بهذا نقدا ونذكر هاهنا بين مسائل الصيام لانه لما امرهم بصوم الشهر ومراعاة العلة و
 حثهم على القيام بوظائف الشكر عقبه بهذه الآية الى الله تعالى انه خير بما حوالهم سميع لانوا الهام مجيب
 لدعائهم مجاز لهم على اصالهم ناكيد انه وحشا عليه على ما في البياض او ليكن دله على ان له ماء
 الصائم يرجى له من القبول ما لا يرجى لغيره كما في الحسيني ونطقت به الاحاديث ايضا وكتب الاراد
 مشجونة بتفصيل اوقات اجابة الدعوى وشرايطها واحكامها تركها مخالفة الاطبات ثم ذكر الله تعالى
بعله بقيه مسايل الصيام فقال اُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْعِيَامِ الرِّقْتُ اِلَى نِعَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَ
اَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ مِلِمَ اللّٰهُ اَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْنَنُونَ اَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ
بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللّٰهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَشَرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْاَبْيَضُ
مِنَ الْخَيْطِ الْاَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ اِنَّمُوعِيَامٌ اِلَى اللَّيْلِ وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَاَنْتُمْ عَاكِفُونَ

فِي الْمَسَاجِدِ لِتِلْكَ حُدُودِ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ •
 املرنا في الشرايع السابقة اعامل الفطرات اعني الاصل والشرب والوطي من المغرب الى لعشاء وحرمه
 من بعد ما و كان ذلك الحكم باقيا الى زمان نبينا عليه السلام حتى ان عمر رضى الله عنه وكثير من
 من الصحابة قد ارتكبوا سلطة غلبة الشهوات بما لما شرع بعد العشاء في ليالي رمضان ثم نكحوا من فعله الحرام
 وعرضه هذا الى محمد صلى الله عليه وآله وسلم نزل الله تعالى هذه الآية وعرف ذنبهم وبين اهل الحلال الوطي
 والاصل والشرب الى وقت الفجر ورخص امرئيه ومنع الوطي في الاعتكاف واما احلال الوطي ففي قوله تعالى احل
 لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الافصاح مما يجب ان يكتفى عنه والمراد ههنا الجماع وانما عدي
 بالي لنفسه معني الانقضاء او جعل الى معنى مع اي الجماع مع نسائك احل لكم في تمام الليلة الى وقت الفجر
 وانما ذكر ههنا لفظ الرفث الدال على القبح والفضيحة بخلاف قول تعالى وقد انقضى بعضكم الى بعض وقوله تعالى
 فلما تشبهوا قوله تعالى باشر ومن امثال ذلك احتجوا لما وجد منهم قبل الاباحة كما سماه اختيارنا لانفسهم
 كذا في الكشف وقوله تعالى هان لباسكم واتمروا لباسا لشبهه في كمال الاخلال وغاية الانقضاء مع النساء
 بحيث يكون الرجل حريصا كاللباس مع الملبس وبالعكس ففيه بيان وجه الاحلال وقته صبر هرا في ان
 اللباس كما يكون ساترا لصاحبه من العورة فكذلك النكاح ايضا ساترا للرجال والرجال لهم من سوء الفعل و
 ارتكاب القواحش وانما قوله تعالى علم الله مع الجملة المذكورة بين بعك فيه تسلي خاطرهم بعفو الذنب
 الصادر منه وقوله تعالى ما لان باشر وهن وابتغوا ما كتب الله لكم معناه باشروا النساء واطلبوا المباشرة لاجل
 ما كتب لكم وهو التوالد والتناهل اي لاجل ان يتولد منه ولد يقول لاله الا الله حتى يتقوى الاحلام
 اعضاها مشاعفة فانه عليه السلام قال تزوجوا تناكحوا توالدوا تناسلوا تا ابا هي بكنى امتي ولو كان
 سقطا لا لاجل مجر قضاء الشهوة مثل البهائم كما علمت البارحة ويكون المعنى وابتغوا ما كتب الله لكم اي الانبياء
 في الطهر اوفي موضع القبيل الذي هو موضع الحرث والتوالد والتناسل لا في السبيض اوفي الدبر الذي هو مجر
 موضع الشهوة والمعنى انقصر وانحى ازرلكم وملك بينكم ولا تبتغوا غيرهن وقيل هراهي من العزل
 لانه ممنوع في العراير والآية نزلت فيهن وفيه توجيهات اخر ايضا واما الاصل والشرب ففي قوله تعالى
 وكلاوا واشربوا الى آخره وقيل نزلت هذه الآية في حق صرمة بن انس الغنوي كان رجلا فريعا يعيش مع
 الامل بان ياجر نفسه وباعل من اجرتها فاذ هو في رمضان كان كهلان فقام في ليلة وامر به بسله الا ان

ومع ذلك صام فلان في ^{الليلة} وجهه متغير اضيق فافسا الحسن حاله نقص القصة فنزلت الآية وصار الامم
والشرب مباحا بسببه كما صارت للاماسة مباحة بسبب عمر رضي الله عنه وبركة ثوبته فكان في الزمان
والعنى ابيح كسر الامم والشرب من وقت المغرب الى ان تهين لصحراي يتنازل الخيط الاسود شبه بالخيط
الاحمر دسواد الليل وبالخيط الابيض الاسفار وبينه بالخمر اكتفى به من بيان الخيط الاسود بالليل
ويخرج من الاستعارة الى التشبيه على ما عرف ان المشبه اذا كانت مذكورا او مقنونا لا يحصى استعارة
وتجوز ان يكون من للتبعية لانه بعض العجز وآوانه ومن يدعي بين حاتم قال عدلت الى عقابك ابيض
واحد فجعلتهما نعت وسادتي فظهرت اليهما ظريفتين الى الابيض من الاسود فاجبرته النبي عليه
السلام بذلك فقال انك لعريض الغفاهي سليم القلب لانه مما يحتدل به على بلاد الرجل وقلة فطنه
واما ذلك بياض النهار وسواد الليل فكان في المدارك تبالل كور في الكشف او لا ذكر الامم الزمان
ينوع تغير واختلاف المذكور في الكشف اخر او هو المذكور في الحسني من الحسنيين انه قبل كان بعض
الصباة لما نزلت الآية يحدون على الرجل الخيط الابيض والخيط الاسود ما يكون ويشربون ويصامون
حتى يفرق بين تلك الخيطين فلما نزل قوله من العجز بها بالخيط الابيض علموا ان المراد بالخيط الابيض
هو الاسفار والنور وبالخيط الاسود هو ظلمات الليل واختلغا في جوازنا غير البيان بجوز البعض
واكثر الفقهاء والمتكلمين وهو مذهب ابي علي وابي حنيفة على انه لا يصح فله يصح وجه قوله تعالى من العجز وعلى
هذا قال صاحب البيناري ان هذا التوجيه لا يصح الا ان يكون ذلك قبل دخول رمضان لانه في كونه في رمضان
يلزم تلخيص البيان من وقت الاحتياج وذلك لا يصح ثم كلمة حتى في هذه الآية للحاية بمعنى الى دون
السببية بمعنى لام كي ولا تدخل تحت المغيالة الاصل في حتى الدخلة على الاعمال والانتفاة على واحد من الى
وحتى ان قامت قرينة على دخولها او عدم دخولها فراجع انه يعمل به والانتفاة اربعة اقوال على
ما ذكر صاحب الانتفاة فيها فاستقرينة على عدم دخولها اذا ظهر الخيط الابيض حرم الامم والشرب
وكلمة الى في قوله تعالى ثم اعوا الصيام الى الليل لا تدخل غايته تحت الغي ايضا فان الصوم هو الاسفار
لغة ولو ساءت فلولم يذكر الغاية لا طلق على الصامة فكان ذكر الغاية لا متداد الحكر الى هذا الصنف بقي
ما مره على اصله وهو الخروج مما قبله نص بذلك اهل الاصول بما جمعهم وذكر واني تحققة كلاما
طويلا لا يلحق بهذا العلم وقال الشيخ الامام فخر الاسلام البزجوني في بحث اشارت اليه في ابحاث

أخواب الجنابة أمتى الجماع إلى الفجر إشارة إلى أن الجنابة لا بنا في الصوم فمن أصبح جنباً فأن من
 جاء مع آخر الليل لا شك يقع الفحل في النهار ثم جوز الصوم قبل أن يأتى به إشارة النص فيكون
 رداً لما ذهب إليه بعض أصحاب الحديث أن الجنابة يمنع صحة الصوم مع أنه من ما يحد من الحيض
 من أصبح جنباً فلا صوم له قاله محمد وروى الكعبة وأيضاً قال وفي قوله تعالى ثم اتوا الصيام إلى الليل إشارة
 إلى وجوب الكفارة في الأكل والشرب وذلك لأنه تعالى أباح لهذه الأمة ما كان محرراً ما سبق
 فذكروا ولا الجماع ثم الأكل والشرب ثم قال بطلان ثم اتوا الصيام إلى الليل فعلم أن الصوم هو الكف من هذه
 الثلث فوجب الكفارة بالأكل والشرب كما وجب في الجماع لا كما قال الشافعي رحمه الله أن الكفارة يجب
 بالجماع فقط تمسكاً بحدِيث الامراءى بان ذلك بالجماع خاصة وإيضاً به إشارة إلى أن النية ينبغي
 أن يكون في النهار وذلك لأنه لما أباح هذا الأمر إلى الفجر ثم قال بعد عاتم اتوا الصيام إلى الليل تعرف
 ثم وهو للراعي فيصير العزيمة بعد الفجر لاصالة لأن الليل لا ينقض إلا بجزء من النهار إلا أنجزوا
 فقد يم النية على الفجر بالسنة فاما أن يكون الليل أصلاً للنية ويكون مسطوراً في النهار كما زعم الشافعي
 فلا هذا كله مدفوع في التلويح قال الشيخ أبو المعين أن أبا جعفر المحمدي الصمقندي هو الذي استدل
 بالآية على الوجه المذكور أمتى جواز النية في النهار لكن المصنف ان يقول أمراً لله تعالى بالصيام
 بعد الانقياد وهو أسهل للركن للشرط وإيضاً ينبغي أن يوجد الامساك الذي هو الصوم الشرعي مقبب
 آخر جزء من الليل متصلاً بصوم المأمور وممتلاً ولن يكون الامساك صوماً شرعياً بدون النية فلا بد منها
 في أول جزء من أجزاء النهار حقيقة بان يتصل به أو حكماً بان يحصل في الليل ويجعل باقية إلى الآن
 هذا لفظه وإيضاً في قوله تعالى ثم اتوا الصيام إلى الليل دليل على حرمه صوم الرمال صرح به في الكشف
 والمدارك ثم إن الآية تدل على تمام حد الصوم أي الامساك عن الأكل والشرب والوطي بها راع
 النية وبها احتج صاحب الهداية على حد الصوم ومقدرة الامساك عن المخطرات لما كان حده تكون
 المخطرات الثلث نقيض الصوم فيجب الكفارة بارتكاب أيها كانت لا كما قيل أن الجماع مسطور الصوم
 والآخران نقيضه فوقع الجنابة على الأول في نفس الصوم فيجب الكفارة ولم يبق الصوم على الآخرين
 فلم يجب الكفارة وهذه مدونة في التلويح ولعله أدخل هذا المذهب من تغير الأسلوب في النص حيث
 ذكر في بيان الوطى في بيان الآخر من لفظ الأمر ولكن ليس كذلك لأن الوطى في الياضي قد وقع من إجلاد

النصا به قبل الا باحة ذلك بلفظ الاحلال والاكل والشرب قد صبر عنه صرمة من انص الغنوي فامر
 بلاطلاق ترسعة وشققة على الناس هكذا ينظر ببالي ثم قد ذكرت في بيان النسخ نافلا من الاتقان
 وغيره من قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الى آخذن ناصح البتة ولكن لما لقوله تعالى ما كتب على الذين من
 قبلكم ان جعل التشبيه في حق بيان الحيفية واما لما في السنة من حرمة المعطرات بعد العشاء ان جعل
 التشبيه في حق مجرد فرضية الصوم ليعتد فيه دليل على جواز نصح الحنة بالكتاب كما صرح به في البيضاوي
 واما منع الوطي في الامتكان ففي قوله تعالى ولا تبأثروا من انتم ما كنون في المعاجد وجملة ما سبق له
 هذا القول هو ان المباشرة في لياالي ومضات انما جعل ليعلم اذالم تكثرنا معتكفي في المساجد واما اذا
 كنتم ما كنون في المساجد فيحرم المباشرة في لياالي ايضا هذا هو مضمون الآية نزلت في قوم معتكفي
 اذا دخلوا بيوتهم للطهارة بما معون ثما ثم افتتحوا فخرجوا الى المعاجد فيها همرالله من ذلك
 وقال صاحب الكشاف وفي هذه الآية دليل على ان الامتكان لا يكون الا في المسجد وانه لا يختص بمسجد
 دون مسجد وقيل لا يجوز الا في مسجد من اي مسجد بيت المقدس والمدينة والمسجد الحرام وقيل
 مسجد الجامع والامة على انه مسجد جماعة هذا اللفظ وتفسيره قول ابي الآراء ومباراة اهل الفضل في وجه
 اعتد لاله وتوجيه كلامه فقال الاتحاد العلامة الشيخ الهاد وجه الدلالة ان قوله تعالى وانتم
 ما كنون وقع حالان كان من قبيل قوله ادالي الغا وانص حرمتان معنا على القلب وهو كن حرا وانت
 مورد لالف على مائن به في الاصول فكذلك معنى هذا القول اعتكفوا الى المساجد وانتم فيه مباشرة وهو
 يقتضي وجوب الامتكان والسمال انه ليس بواجب بالاجماع فيصرف الوجوب الى رعاية القيد وهو ان يكون
 في المسجد تحقيا لموجب الامر بقدر الامكان من قبيل قوله من يبعوا الحنطة بالحنطة مثلا بمثل فان البيع
 غير واجب فيصرف الوجوب الى قيد الماثة وهذا التوجيه لا يصلح جوابا لانه لما كان معناه اعتكفا في المساجد
 وانتم لتباشروا من الظاهر ان الوجوب يصرف الى قوله تعالى وانتم لتباشروا من من قبيل كن حرا وانت مورد
 للالف الا ان يقال صرف الوجوب الى قيد من اولي من صرقة الى الاخير فقط وقال البعض في توجيهه ان الامتكان
 هو اللبث ولا يعقل جهة العبادة في اللبث فيكون هذا النص غير معتول المعنى والنص ورد مقيدا بقيد المعاجد
 فيقتصر على مورد النص فلا يصح الاعتكان في غير المسجد وهذا التوجيه ايضا لا يضمن اذ لا يفهم من النص
 كون اللبث عبادة وغير عبادة وانما المقصود هو النهي عن المباشرة في الان يقال اباحة المباشرة في حائر الياالي

وحرمها في هذه الجملة يقتضي ان هذا اعظم درجة منه وما ذ لك الا كونه مباحة وقال الآخرون في
 توجيهه ان قوله تعالى في المساجد محل الامتكان فلا يصح في غير هذا المحل وذلك لان التخصيص على
 نوعين تخصيص الحكم ببعض المحكوم عليه وهذا ما قلنا وتخصيص الحكم بجميع المحكوم عليه وهو صحيح
 فيصح ان يكون وانتزعا يكون في المساجد من قبيل الثاني فيلزم اختصاص الامتكان بالمسجد واعتراض
 عليه بان هذه الفاظه اذا عرج الكلام مخرج المدح والآية ليس من هذا القبيل ووجه الآخرون
 بان امتناع المباشرة في حق الامتكان ثبت بالاجماع فنشاء منه مقدمة وهي ان كل امتكان ينهي فيه
 عن المباشرة وينهي عن النص مقدمة أخرى وهي كل ما ينهي فيه عن المباشرة من الامتكان يكون في
 المساجد فاذا انتقمنا المقدمتين بصورة الشك الاول فقلنا كل امتكان ينهي فيه عن المباشرة بالاجماع وكل
 ما ينهي فيه عن المباشرة من الامتكان يكون في المساجد بالنص فينتج كل امتكان يكون في المسجد
 وينعكس بعكس النقيض اي قولنا كما لا يكون في المسجد لا يكون امتكافا وهو المطلوب واعتراض عليه بان المقدمة
 الاجماعية معلومة ضرورة انها بالاجماع ويمنع فهم المقدمة الثانية من النص اذ لا يفهم منه الاحزمة
 المباشرة حين الامتكان في المسجد وبالجمله الكلام مهننا محل نظر ثم انه قال الامام الزاهد في هذه الآية دليل على
 ان الامتكان لا يجوز بدون الصوم حيث قرن ذكره بذكر الصوم واعتراض عليه بان القران في النظم لا يوجب
 القران في الحكم عندنا على ما ذكره في الاصول فلا يكون الآية دليلا عليه ويرد ايضا ان آية الامتكان
 في المعنى بمنزلة الاستثناء يعني اجتمعت المباشرة في ليالي رمضان سوى الليالي التي يعتكف فيها في
 المسجد ولا يسمى من ابقرا وبالجمله الكلام مهننا ايضا محل نظر فالمتاصل ان الامتكان في اللغة
 هو اللبث فقط وعند الفقهاء هو لبث صائت في مسجد جماعة بنية وكلام صاحب الكشف صريح في ان قيد
 المسجد مفهوم من الكتاب وكذا كلام الامام صريح في ان قيد الصائم مفهوم منه وقد مضى بيان ما
 فيهما وما هما والحق ان كلا الشرطين يفهم من الكتاب بمقتضى الذوق السليم ثم انه قال الفقهاء ان
 الوطى في غير الفرج وكذا القبلة واللمس لا يبطل الامتكان بغير ازالة وان حرم وان المرأة تعتكف
 في بيتها وانها تجوز للعتكف الاكل والشرب والنوم والبيع والشراء بلا احضار مبيع في المسجد و
 أقول يمكن ان تثبت هذه المسألة كلها من الآية وذلك لان المذهبي منه في الآية وهو المباشرة المقصودة
 التي اجتمعت في غير الامتكان للصياغة وما ير المسلمون بعد الحرمة والوطى في غير الفرج ليس كذلك

وكل القبلة والممس لانها ليست بما شرة بالمعنى المذكور في النص فيه يتميز بمبطلا بشرط الازال اعتبارا
 لمعنى الوطني في الفروع ولما كان في الحاجد مذكورا بعد امتكاف الرجل كان امتكاف المرأة باقيا على
 حاله فتعكتف في بيتها ولا كانت الاكل والشرب والوطي كلها حلالا لا في وقت الفجر لم تمنع المباشرة
 خاصة في الامتكاف بقى سائرهما على حالهما فيباح له الاكل والشرب والنوم وامثالها في الحاجد و
 سوى ذلك احكم كثيرة تركتها مخافة الاطنا وبقرام تعالى تلك حد ود الله فلا تقربوها اشارة الى جميع
 ما ذكر من مسائل الصيام ونيل هذا انصب الظاهر مشكل لان المطلوب هو النهي من تجاوز ذلك الحدود
 لا النهي من قربها فيجب بان في الكلام حلها اي لا تقربوها بالمخالفة والتغيير وبان فيه معيار وذلك
 لان عدم القرب ابلغ في النهي من التجاوز اذ بنفى القرب يلزم نفى التجاوز بالطريق الاول وهذا
 احسن ويجوز ان يراد بعمل والله محاربه ومناهية فلا اشكال في قوله تعالى فلا تقربوها عندا في التقارب
 وهذه ثمة مسائل الصيام ثم في حرمة اخذ مال الغير واكله قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
 بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَقَدْ نَؤُوهَا إِلَى الْحُكْمِ لَنَا كَلُوهَا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
 معنى الآية لا تأكلوا أموالكم انفسكم بالباطل اي بالوجه الذي لم يجوز الشرع كشرب الخمر والزنا
 وانواع الفاسد على ما في المحيني والمغني لا تأكلوا بعضكم أموال بعض بالباطل كالسرقة والغصب والعار
 والعقد الفاسد ونحوها ويناسب هذا المعنى مطلق قوله تعالى وتدلوا علي تأكلوا فهو داخل تحت النهي
 ويؤلف قراءة اي لا تدلوا بها يعني لا تدلوا بذلك الاموال الى الحكم ولا تقربوها بها اليهم لتأكلوا مصابيتهم
 طائفة من اموال الناس وتجعلوها حبالا لثلاف اموال المسلمين بالافساده الزور واليمين الكاذبة
 او بالصالح مع العلم بان القاضي له ظاهره وحينئذ فالمراد من الحكم حكام الشريعة كالقاضي والمفتي
 والحكم والسلطان وحاصلها انكم اكلتم تعلمون انكم باطلون في الحقيقة في الدعوى والشهاد واليمين
 والصالح ومصدقون باعتبار ظاهر التزوير فلا تأكلوه ولا تأكلوه وان ثبت حكمكم بحسب الظاهر كادوي
 ان ميدان الحضرمي ادعي على امره القيس الكندي قطعة ارض ولم يكن له بينة فحكمه بقتلها بان
 يحلف امره القيس مهم به فقرر **قوله** ان الذين يشقون بهم الله واما فهم غنا قليلا الآية فارتد عن
 الجين وسلم الارض الى عبدا فنزلت هذه الآية هذا ما في رواية الميضاوي ويعلم من الزاهد في
 انه حلف امره القيس فنزلت من الآية فورد الارض الاخرى معها فبشره النبي عليه السلام بالجنة

وتجملته فلا يقدّر دالة على حرمة هذه الأشياء وفيها دليل أيضا على ان القاضي اذا قضى بشهادة الزور ينفق ظاهرا لا باطنا كما هو مذموم في اليهودية والشايع في ربح خلا فلا يصحفة فمكة ينفق ظاهرا وباطنا جميعا وروي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال للخصمين انما انا بشر وانتم تفتشون اني ولعل بهضمكم الحسن بحجة من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه فمن قضيت له بشيء من حق اخيه فلا ياخذن منه شيئا فان ما اتقى له قطعة من النار فيكيا وقال كل واحد منهما حقيا لصاحبي فقال اذهبما فتوخيا نيرانهما ثم ليهل كل واحد منكما صاحبه ففي اول الحديث ايضا دليل على مذهب الشافعي كما صرح في البيضاوي وقيل المراد من الحكم حكم الظلم ومعناه وتدلوا بها اني تلقوا بعضها الى حكم سوء على وجه الرشوة لتاكلوا بها يتهم طائفة من اموال الناس بالعماد والنماطة والغيبة والتجسس كما يفعل جليس الحكم على ما هو شائع في بلادنا وكثير في زماننا وهو حرام بالنص نعوذ بالله منه لان فيه ضرر للمسلمين وقد لعن الله تعالى من ضر مسلما اذفين هذا هو مضمون الآية ولكن ملزم من بعض الفتاوى ان يكون رجل جالس الحكم او انيصهم وبأخذ من آخر شيئا ويقير في مصالحه من غير ان يكون ضرر المحل آخر جا ذلك عند البعض لانه ليس فيه ضرر لاحد بل نفع وفي الهداية واعطاء الرشوة لدفع الظلم امر جائز وقد ذكر الله تعالى هذه المسئلة عقب مسئلة الصيام لان الصوم يتعلق به الا فطار فيلق بعك بيان ما احل منه وما حرم كذا في حواشي البيضاوي والله اعلم في مسئلة تصح بعض عادات الجاهلية قوله تعالى **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** * المقصود من الآية وان كان قوله وليس البر ولكن لا بد من بيان قوله تعالى يستلوا نكاحهم الا لهله وانه كان معاذ بن جبل سئل **عَنِ النَّبِيِّ** انما الحبب في حصان الهلال اول اظهر وما مثل الخيط الابيض ثم ترابله كل يوم حتى يكون كاملا ليلة البدن ثم نقصا نه كل ذلك حتى يغرب ايام المحاق وكان الله تعالى عالما انهم لا بد ركوب سبب نقصا نه وكنه كاله لانه موقوف على علم الميتة فترك بيان سببه واجاب عنه بان موات الميت للناس ليعلم به مدة النساء ومدة الحمل ومدة الرضاع والفصال ويعلم به اوقات الحج لانه لما ظهر ناقصا ولا علم انه تاريخ اول واذا كمل بما معلوم انه التاريخ الرابع عشر واذا غرب علم انه انما الشهر وعلق هذا القياس فكان في علم المعاني والتفسير الحسيني ولم يزل كرم صاحب الكشف والمذاكر حتى حدث الصب

والفائدة بل اوص الى ان العوال والجواب من الحكمة وفي ابضادي تصريح بانهم سالوا عن الحكمة
فاجيبوا بالحكمة وفي الزايد انهم سألوا من خلقته فاجيبوا ببيان حكمته ولا ثم خلقه بقوله تعالى وجعلنا
الليل والنهار آيتين فمحور آية الليل الآفة فقي الآفة دليل على ان من حال عالما مسئلة ولحواله جواب
آخر والسائل اخرج اليه من الذي الحق فللعالم ان يشتغل اولا بها ما هو انفع له ثم يحواله كافي
يوصف عليه السلام حين سئل في السجن من الرويان قال احد هما اني اراني اعصر خمر الآفة فتره
يوصف عليه السلام جواب تعبيره واشتغل اولا بالآفة وهو ان يروح الى الاحلام فقال لا بما ليكما طعام
ترزقانه الآفة هذا حاصل كلامه وبالجملة لم يتعلق ببيان غرضه وانما انفرغ منها من قوله تعالى وليس البر
الآفة وتصته للخزعة ما في السمنى وهو ان في الجاهلية كانوا اذا حرموا بالحق لآفات من ابواب
البهوت ويسمون فاعله فاجرا بل ياتون من ظهورها ان كانوا من اهل اللذو ومن خلف الجباب ان كانوا
من اهل الوبر وكان ذلك الحكم لما لكل من الابواب هو الشمس الذي هو قبيلة بني قريش وبني خزاعة
وبني ماز وبني ثقيف فاذا خرج من صلى الله عليه وآله وسلم من الباب محرم ورافعة الانصارى
ايضا خرج من الباب محرم فاستأثره الحرب جميعا باسم الفاجر فقال ~~فخرج~~ لرافعة مالك خرجت
من الباب ونست من الشمس وانما خرجت منها لاني من الشمس فقال رافعة اني ايضا منهم لان ديني هو
دينك الحق فانزل الله تعالى قوله وليس البراني آخره اي ما كبر تقرر من هذه القاملة الشنيعة اي يجوز
الاثنيان من ابواب الشمس ويحرم للبائين وتعلو انهم من البر وليس بشيء منه فاتقوا الله من هذه الاموال و
اتوا البيوت جميعا من الابواب فنسج ما في الجاهلية وهو المقصود فان قيل ما وجه اتصال قوله تعالى وليس البر
ببيان الاهلية في آية واحدة من غير متسلسلة ظاهرة قلت وجه اتصالهما نرا لما ذكرناه من اقيت للحق وهذا ايضا
من افعالهم في الحج ذكره للاستطراد والتبعية او انهم سألوا عن الامر من جميعا فاجاب منها ما سألوا
عما لا يعنونه ولا يتعلق بعلم النبوة وتركوا السؤال عما يعنونه ويختص بعلم النبوة عقب بذكره جوابه بما سألوا
تنبيهها على ان اللائق بهم ان يستلوا امثال ذلك ويعتوا بالعلم بها او ان المراد التنبيه على تعكسهم العوال
وتشمير حال من ترك باب البيت ودخل من وراءه هذا كلف في البضادي ولم يذكر صاحب الكشاف والمذاكر
الثاني وابدل الثالث بقوله فكانه قيل لهم عند سؤالهم عن الاهلة معلوم ان كل ما يفعله الله لا يحسن الاحكمة
فقد عوا السؤال عنه وانظروا في واحد تفعلونه مما ليس من البر في شيء وانتم تصنعونها برا وقيل اثنيان البيوت

من الظهور كتابة من اتى المرأة في دبرها واتيانها من الابواب كناية من اتيانها في قعر جهاد لعل المراد من
 البهوت حينئذ اهل البهوت فيكون رد على الروافض فيما ذهبوا اليه في ثواب قوله تعالى فأتوا نكرا ليه
 شعير على ما سيجي انشاء الله تعالى وحليكم بالاعتبار والتاويل في وجه الاتصال بما قبله حينئذ ثم شرع بعده
 في مسائل القتال وفيها آيات متصلة او يابها قوله تعالى وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَكْفِرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَكْتُمُونَ
 أَنْ اللَّهَ لَا يُضِيبُ الْمُعْتَدِينَ * وَاتْلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ وَالْفِتْنَةُ
 أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوا فِي الْحَرَامِ حَتَّى يَكْفُلَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلْتُمْ عَنْهُمْ فَاتْلُوهُمْ كَمَا تَقَاتِلُونَ
 كَذَا الْكِتَابِ * فَإِنْ أَنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ هَمُورٌ جَبَّ * اعلم ان في مسائل القتال
 والجهاد آيات كثيرة مشهورة في القرآن بها بعضها منصوص وبعضها مأمور او ورد كلاً منها وانما اورد
 ما يتعلق بمسئلة على حدة ومطلوب لغير بعض منها ما هو مذكور في هذه السورة وبعض منها ما هو مذكور
 في سورة الانفال والتوبة فشرحت في بيان ما هو في هذه السورة فنقول قد روي ان المشركين صلوا
 في حجة من دخول مكة اذ جاء من المدينة قصد العرة في العام الحديبية وما لحوا على ان يرجع
 سنة آتية فمغلوا له مكة ثلثة ايام فرجع صلى الله عليه وسلم في السنة الآتية لعمره القضاء وخاف المسلمون ان لا يوفوا
 لهم ويقا تلهم في الحرم في الشهر الحرام اعني في مكة في ذي القعدة ويتفكرون في انه ملحق هذا القتال بغير
 عند الله ام يحرم ولعلم انما يتفكرون في ذلك لان القتال في الشهر الحرام في الحرم كان حراما في الجمالية
 وبقي ذلك الى بدء الاسلام فلم يدركه عليه السلام يكون حينئذ مأمورا بالقتال لقرع الاسلام ولا فانزل الله
 تعالى الآيات المذكورة المتصلة في سورة البقرة فارلها قوله تعالى وقاتلوا الآية فمعنى قوله تعالى قاتلوا في
 سهل الله الذين يقا تلونكم ولا تعتدوا قاتلوا يا ايها الذين آمنوا الكفار الذين يقا تلونكم ولا تعتدوا اي
 لا تبدوا بالقتال قبل ان يقا تلونكم وكان هذا الحكم في اول الاسلام ثم نسخ فالان يجب القتال على
 الكافر بن حواء بدوا بالقتال ولا يؤيد ما نقل من الربيع بن انس في اول آية نزلت في القتال بالمدينة وكان
صلى الله عليه وسلم وآله وحله يقا تل من قاتل ويكف عن كف على ما في الكشف ارنقول المعني لقوله تعالى الذين
 يقا تلونكم الكفرة كلهم لانهم جميعا يضا دون للمسلمين قاصدون للقتال فهم في حكم المقاتلة سواء قاتلوا ولا
 او معناه الذين يناصرون بكم القتال ويمتدح ذلك منهم فيخرج منه الشيخ الغاني والصبيان والمجانين والزمن
 والاعمى والمرضى والمرأة وغير ذلك فانهم يحرم قتالهم لانهم لا يقدر ون على المناصبة والمقاتلة فلا تعتدوا

بقتل من يهيم منه من الذكور ومن اولا تخذوا بالمثلثة فانها حرمت في واخر الاسلام اولا تعتد وابتقال
من عاهدت عنه اولا تعتد وابتقال من غير دعوة فان الطريق ان تد مومرا ولا الى الاسلام فان ابا
قائى الجزية فان ابا فالتقال فعلى هذه المعاني كان حكر هذه الآية باقيا ولا يكون منصرفا هذا كله في البيضاوي
مع زيادة تكرمني واطالة تقرير ومعنى قوله تعالى فاقتلوهم حيث تفقحوا حيث وجدتموه في اهل
الحرم واخرجوه من ديارهم الا ان حيث اخرجوكم من دياركم في السنة الماضية وقد فعل ذلك الله
صلى الله عليه وآله وسلم من لم يهلم يوم الفتح والفننة اشد من القتل اي المحنة التي يقع بها الانسان
كأخراجه من الديار اشد من ما يهلم من قتلهم لان في الاخراج من الوطن دوام تعبها وقالم النفس بها
او الفتنه هو الشرك اي شركهم في الحرم وسد مياكر منه اشد من فتكرها بهم او من قتلهم اياكم ان تتركهم
فلا تبالوا بقتالهم او الفتنه مذاب الآخرة وكل ذلك في الكشف ومعنى قوله تعالى فلا تقاتلوهم عند المسجد
الحرام لا تقاتلوهم بالقتل عند المسجد الحرام حتى يقالوا كره فيه اولا لان فيه حدك حرمة فان قاتلوكم اي
يدواكم بالقتل فيه فاقتلوهم لانهم الذين همكوا حرمة اولا وحينئذ فلا تشرب عليكم ومثل ذلك جزاء الكافرين
دا لما قتلا قالوا وقال صاحب المدارك فعندنا يقتلون في الاشهر الحرم لاني الحرم الا ان يبدوا بالقتال معنا
حينئذ تقتلهم وان ظاهره قوله تعالى واقتلوهم حيث تفقحوا يبيح القتل في الامكنة كلها في قوله تعالى ولا
تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقالوا كره فيه خص الحرم عند البداية منهم كل في شرحنا وبلاست انتهى
كلامه ولم يتعرض له صاحب البيضاوي ولعل عنده كاجاز القتل في الشهر الحرام جاز في الحرم ايضا ولو كان
اجتداء ومعنى قوله تعالى فان انتهوا فان الله غفور رحيم فان انتهوا من القتال والشرك فان الله يغفر لهم
ما قد سلف من ذنوبهم كقوله تعالى في سورة الانفال قل الذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
ومعني تحقيقه انه ان شاء الله تعالى ثم قال الله تعالى بعد متصلة وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ
وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انتهوا فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ الطَّالِمِينَ * الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ
وَالْحَرُمَاتِ قِسَصٌ قَدْ احْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمَنْلٍ مَا احْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ
وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ * وَأَنِفَعُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ * فقولته تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة آية محكمة ناصحة للآيات المقيدة
بحرمة القتال في الشهر الحرام اي قاتلوهم حتى لا يكون شرك ويكون الدين لله خالصا ليس للشيطان فيه

يصيب اي لا يعيد ونه بشرح ان انتصروا اي امتنعوا من الشرك فلا تقتلوهم لانه لامد وان الا على الظالمين ولا يقتلوا ظالمين حينئذ اولا تظلموا الا الظالمين غير المنتهين صمى جزاء الظالمين ظلما للمشاكلة كما يأتي في قوله تعالى فمن اعتنق عليه مكنا في المذارك وبهذا المصنوع ايضا ذكر الله تعالى في سورة الانفال مع تفاوت في النظر فان قيل يفهم منه قتل الذمي والبحري جميعا فان الله تعالى جعل انتهاء القتال هو انتفاء الفتنة اي الشرك وهو موجود في كل منهما قبل اجاب عنه بعض الفضلاء بان المراد بانتفاء الفتنة انتقاء سلطانها بحيث لا يجري اهل الشرك لحكام دينهم واهل الجزية سلب عنهم لحكام دينهم وانقادوا لحكام الاسلام اربابا الظالمين حتى همنا ليست للغاية بمعنى الى وانما هي بمعنى لام كي كما هو مختار في الاسلام وان هذه الفتنة هي المعاربة والذمي ليس من اهل المعاربة ارباب الآيات منسوخة او مخصصة بآية البراءة اي بقوله تعالى حتى يعطوا الجزية وقوله تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام والعمرات قصاص معنا ذوالقعدة عامكم هذا موضح من ذي القعدة عامهم الماضية اي لما قاتلوكم في ذي القعدة الماضية فاقتلوه في ذي القعدة الحاضرة ولا تباؤا بحرمته والعمرات قصاص واماواة بينكم في العام الماضية والحاضرة فلمسلمون لما كرموا شيئين القتال في المسجد الحرام والشهر الحرام خاطبه في شأن المسجد الحرام بقوله تعالى ولا تقتلوه عند المسجد الحرام حتى يتأكلوا كرمه وفي شأن الشهر الحرام بقوله تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام والعمرات قصاص هذا امر حاصل ما سبق له هذه الآيات في هذه المواضع وكفاك هذا وخلص ما وقفت عليه من كتب الفقه والثقات في آيات القتال هوان في بدء الاسلام لضعفه كان الرسول عليه السلام ما مورا بالتبليغ فقط كما يشير اليه قوله تعالى وما عليك الا الملاغ ولربكن ما مورا بالمقاتلة والجهاد بل كان العفو حينئذ فقط كما يدل عليه قوله تعالى فاصفروا وصبغوا ويحمي هذه آيات العفو والصنع وكلها غير مقصورة وفي الزاهدية انها قريبة من صحتها في الاتقان انها مائة واربع ومثرون آية نضحت بقوله تعالى فاذا انسلخ الشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموه وبالجملة فوجب القتال في غير الاشهر الحرم وبقي في الاشهر الحرم ممنوعا كما يدل عليه قوله تعالى قل قل فيه كبير وقوله تعالى ولا الشرب والحرام ووجب ايضا في الحل والحرم جميعا نرسخ حرمة الشهر الحرام بقوله تعالى فاقتلوا المشركين كافة ونسخ ممنوع الحل والحرم ايضا اخص بقوله تعالى ولا تقتلوه عند المسجد الحرام حتى يتأكلوا كرمه ثم آيات القتال المذكور فيها وجوب القتال مطلقا منسوخة في حق ممنوع المفعول او مخصصة بآية البراءة يعني بقوله تعالى حتى يعطوا

الجزية وفي حق إطلاق الفاعل بقوله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج وقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا انصبروا لله ورسوله وقوله تعالى وما كان للمتقون لهفوا وكافة ولا بأس أن يكون الآفة ماحضة لآفة في معنى ومنسوخة بأخرى في معنى آخر فاحفظه فان العلماء منه غافلون وقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم رواه كان نصافي باب القتال خاصة حيث كان ثقة له ولكنه عام بعبارة لكل عدوان وظلوا بهذا تمسك به صاحب الهداية في أول باب الغصب في أن من غصب ذوات الأمان لم يملكه يجب عليه رد مثله حيث قال ومن غصب شئاً مثل كالحبل والوزون فعليه في يده فعله مثله وفي بعض النسخ فعله ضمان مثله ولا تفاوت بينهما وهذا لأن الواجب هو المثل بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولأن المثل أصل لما فيه من مراعات الجنس والمالية فيكون ادفع للضرر هذا كلامه وأنا قال الله تعالى فاعتدوا وان كان جزاء الظلم من العدل للمشاكله طي ما تقر في مله البديع كقوله تعالى صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة وامثاله في هذا المعنى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها على ما صحح تحقيقه في سورة شوري وصبر به أن غصب الشيء ومنافعه وزوايد في سرقة قصص تقر بها أن شاء الله تعالى وقوله تعالى وانفقوا في سبيل الله الآية خطاب للأغنياء وقوله بآبى بكر يعني انفسكم والباء زائدة أي لا تلقوا انفسكم أو المفعول محذوف أي لا تلقوا بآبى بكر انفسكم والتهلكة والهلاك واحد ووجه اتصاله بما قبله أنه لما عزم بأن يقاتل لعمركم القصاص إلى مكة عرض جمع من الصحابة لضيق زادهم وقلة صبرهم بشكوة من الأغنياء لعدم إعطائهم المال فانزل الله تعالى خطا بالهم أي انفقوا بأياها الأغنياء لعارضهم الحج لا تلقوا بآبى بكر إلى التهلكة بالبخل وعدم إعطائهم واحسنوا إليهم أن الله يحب المحسنين قال عليه السلام البخيل يعبد من الله تعالى ويعبد من الجنة وقرب إلى المار هذا كله في الحسيني وهذا المعنى يناسب مطلق قوله تعالى ولا تلقوا وقوله تعالى احسنوا على قوله تعالى انفقوا بانتظام التثنية تحت مخاطبة واحد ومما عني قوله تعالى لا تلقوا أي من الأسراف في النفقة ومن الإحطاء بالنقص أو من ترك النذر الذي هو تقوية للعد وعلي ما هو المروي عن أبي أيوب الأنصاري فكان ذكره جماعة من المفسرين أو هو بي من الذهاب في الحرب بغير سلاح وثياب كما هو المذكور في الزاهد والمشهور بين العلماء أن قوله تعالى ولا تلقوا بآبى بكر إلى التهلكة نهي عام بظاهر العبارة من القاء المرء بنفسه بالهلاكة أي هلك كان كالفرق في الماء تصدأ

والجرح في النار ممدداً وأكله مما قتل به بالحد يد وأمره به هرة وأمثال ذلك بخلافه شرايع من قبلنا
 لا في شريعة موسى عليه السلام لست تقبل ثوبه أمتة إلا بقتلها نفساً بعد ما كما يشير إليه قوله تعالى
 فتوبوا إلى بارئكم فاقبلوا أنفسكم ذلكم خير لكم من بارئكم ومن هذا تمسك بهذه الآية أنه إذا دخل في بركة
 رياء وطامون ينهي أن لا يدخله المرء لأن فيه القاء نفسه بين أي الهلاكه وإن امتنع القرار أيضاً من
 بلد كان فيه ووقع فيه ذلك على ما نطق به الآيات الكثيرة والأحاديث الصحاح كما سنبين في هذه السورة
 إن شاء الله تعالى وهذه ثمة مسائل القتال من حورة البقرة يتروفيق الله تعالى في مسئلة بيان إتمام الحج
 والعمره والأحسا ومن الحج والعمره قوله تعالى **وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ**
مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا
أَوْ بِهِ آذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدَفْنَاهُ مِنْ مِثَامٍ أَوْ صَدَقَهُ أَوُكُسِكُمْ هذه الآية في بيان إتمام الحج والعمره
 والأحسا منها أما الأول ففي قوله تعالى **وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** فالله تعالى أمرنا بإتمام الحج والعمره أي
 أداءهما على وجه القيام والكمال وأتم فرضه الأحرام والوقوف بعرفة وطواف الزبارة وواجبه وقوف
 المزدلفة والمعني بين الصفا والرداء ورمى الجمار وطواف الرجوع للآفاقي والعلق وغيرهما سنن لأدواب
 وأتمرك ركنها الطواف والسعي وشرطها الأحرام والعلق وهذا باب طويل مذكور في الفقه فإن قيل البض
 منكم أن الحج فرض والعمره سنة فكيف يستقيم قوله تعالى **وَأَتِمُوا** لأنه إذا كان للوجوب ينبغي أن يكون
 العمره كالسعي ولجبة كما هو مذموب إشتاعي وإذا كان للندب ينبغي أن يكون الحج كالعمره سنة ومخلاف
 المذاهب قلت يمكن أن نجاب منه أنه للندب على أن الحج والعمره كما ما مندوبين في بدء الإسلام ثم ثبت
 فرضية الحج بقوله تعالى **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** من استطاع إليه سبيلا وبقيت العمره على حالها كما هو
 المذكور في الراعي أو على أن الأمر منصرف إلى معنى أو الجمع ويكون الكلام في نوع اجمعوا بين الغرض
 والندب فيكون للندب ولعله هو المختار لصاحب الهداية والتمام مفسر حينئذ بالأحرام من دويره أهم
 فيكون الآية في باب القرآن أي فاربوا الحج والعمره جميعاً من دويره أفكرك كما صرح به في باب القرآن
 في رد ما ذهب إليه مالك من أنه لا ذكر للقرآن في القرآن ويستمد منه أن تقديم الأحرام على المواقيت
 أفضل صرح هو به أيضاً في فصل المواقيت أو على أن معنى قوله تعالى **وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ** أدوا الحج والعمره
 لله مزدوجاً حالها من الكمال وعارياً من الخيال برأياً من الفتور والنقصان جامع الشرايع والأركان

فما لو سلمنا النية وإخلاص الطوبى أو بدون أن يكون مع قصد التجارة وطلب الزوجة وغير ذلك أو بان يكون الزاد والراحلة من الوجه الحلال ويمكن أن يجاب بأنه للجواب على أن يكون معنى قوله تعالى وأتوا أئمه ما بعد أن يكونا مبتدئين مشروعين ببعض الأفعال ولا شك أن العمرة بل جميع النوازل يصير بعد الشروع فرضا كما هو مذكور في الزاهدي والمدارك وأعلى أن المراد الأمر بإداء الحج والعمرة بهما أو الشرط للمفروضة والأحكام المكتوبة فيهما لأن نفس العمرة سنة والأحكام فيها مفروضة كما أن القراءة مفروضة في صلوة التطوع ويمكن أن يجاب أن حقيقة الأمر الطلب والطلب يتناول النذوب والوجوب والكل يتناول الجزئيات على هبيل الحقيقة وإن كان الجواب موجه والنذب غير موجه ولهذا يحتاج الأول إلى التبرئة دون الثاني فإذا تعلق بالحج يكون للجواب وإذا تعلق بالعمره يكون للنذب ولا يكون الأمر باعتبار المتعلقين جميعا بين الحقيقة والجواز من هذه الوجهات في القوري وهذا كله إذا قرء العمرة بالنصب كما هو المعروف وقد صرح في الكشف بأنه قرأ على وابن مسعود والشعبي والعمره بالرفع كأنهم قصدوا بذلك إخراجها من حكم الحج وهو الجواب هذا لفظه وأما الثاني أي بيان الأحكام وهو المقصود في قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ومعناه أن تبدأ ثم بالحج والعمره وأخر جئتم من البيت محرمين ثم أحصرتم يجب أي مرض أو خوف عدو أو دثر أن يخرجوا من الأحكام فوجب عليكم ما استيسر لكم من الهدي من أهل أو يقرأ أو شاة فالأحصر عندنا أمر من أن يكون يجب مرض أو خوف عدو أو نحو ذلك وعند الشافعي وهو قول مالك لغرض الخوف العدو وتقول ابن عباس رضي الله عنهما لا يحصر إلا حصر العدو والقرينة قوله تعالى فإذا أمنتم بعد ذلك ولما قوله عليه السلام من كسروا عرج فقد حل فعليه الحج من قابل وما تمسك به من قوله تعالى فإذا أمنتم ضعيف لأنه أيضا أمرا أي كنتم في حال أمن من المرض أو خوف العدو وقد ذكر صاحب الهدى أن الأحصر في المرض والحصر في العدو والآية نزلت في المرض بإجماع أهل اللغة ففيه دليل على الشافعي وفرد عليه أن الأحكام حصر العدو حينئذ لا يثبت من الآية والحجقات الأحصارا عرفيا إذا كان المانع من خوف أو مرض أو عجز وإن الحصر خاص بها إذا حبسه العدو وعن المصنف أرحم وقد يستعملان بمعنى المنع في كل شيء كما أوصى إليه كلام صاحب الكشف ثم الأحصار عندنا يتحقق في العمرة أيضا وعند مالك لا يتحقق لأنها لا يثبت ولنا أن النبي عليه السلام وأصحابه أحصروا بالعدو بيبة وكانوا عمارا هكذا في الهداية وقال صاحب المدارك وهذا النص يدل على أن الأحصار يتحقق في العمرة أيضا لأنه ذكر مقبيهما قوله ولا

تصلوا رؤسكم كنيه من الاحلال لان الحلق يقع بالعلق فمعناه لا تغزوا من الاحرام حال الاحصار
حتى يبلغ الهدي محله اي حتى تعلموا ان الهدي المبعوث بلغ موضعه الذي ينصرفه وهو منا وقيل مكة
واجبها لا نه قالتم مسلها الى البيت العتيق على ما في الزايد اي يعني تعين يوم الذبح في منا وتخرج
عن الاحرام في ذلك اليوم فهذا الهدي يتوقت بالمكان دون الزمان وهو يوم النحر وعند ما ان كان محصرا
بالحج يتوقت بيوم النحر وان كان ميسرا بالعمرة لا يتوقت عند ما ايضا بالزمان وهذا عندنا وقال
الشافعي يلبي الهدي حيث احصر ولا يتوقت بالمكان ايضا لان النبي عليه السلام نزل في الهدى بنية قاصدا
للعمره فاخصر بمحب العك ولو لم يبعث هدا الى مكة بل ذبح في الحرم بنية والآن حجة عليه كالاخصي
على العاقل سوفها ونا ويلها عند ان محله هو الذي يلبي فيه حلا واحرا مانص بذلك في البضاوي
ثم اذ زال الاحصار عندنا نجيب الحج والعمرة قضاء للحج ولا دلالة للآية على النفي خلافا للشافعي
جرى على قاعدته والتفصيل في انه بعد زوال الاحصار امان يلبي فيه الحج والهدي جميعا او لا يلبي
شيئا منها او يدرك احد هادون الآخر من كور في الهداية ثم انه ذكر ما حب الهداية ان الآية
تدل على ان الحلق من محظورات الاحرام فينبغي ان يتقي فيه عنه وهو ظاهر وقوله فمن كان منكم مريضا
الآية معناه من كان منكم مريضا مرضا يحوجه الى الحلق ما جلا او كان به اذي من راحه كجراحه
او قمل فيحتاج الى حلق في حلق الرأس الى بلوغه هناك رخص له الحلق للضرورة ولكن
تجب عليه قدية ان حلق ولما كانت الغدقة مجعلة محتاجة الى البيان فسر ما يقوله من صيام او صدقة
او نسك وقد ثبت بعد يث كعب بن جبر ان الصوم ثلثة ايام والصدقة هي الاطعام بثلثة اصوع لسته
مساكين والنسك هو ذبح الشاة هذا هو تفسير الآية بحسب ما ذكره المفسرون وبه تمسك صاحب الهداية
على التفصيل وصرح ان النسك يختص بالحرم بخلاف الاولين وان الصدقة تجري فيه الاماحة عند ابي
يوسف كما في كفارة اليمين عملا بلفظ الصدقة وفي الحسيني انه لما نزل قوله تعالى في ذمة امرئ عليه السلام
للكعب بالاشاة فناء ذلك نزل قوله تعالى من صيام الآية فهذا من قبل قوله تعالى من الغيرة وقد مر ما فيه
وجوب هذه الاشياء الثلاثة على التخيير بخلاف الحلق بغيره ولا نه يجب فيه الدم ان حلق ربع الرأس
والصدقة ان حلق اقل من ربه عرف ذلك في الفقه وما ذكر في الحسيني شرح البزدي انه يجب
ار لا الهدي ونحوه ثم الصدقة ثم الصوم على الترتيب في الحلق بغيره ولا يعلم وجهه وما في احكام الهدي

وَحُجَّوْهُ سَيَانِي مَقْصِدَانِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَلَمِهِ أَنَّ أَحْكَامَ الْقَتْعِ فَقَالَ فَإِذَا أَمَرْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ
 بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ نَمَا سَتَمَرُ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصَبًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ سَبْعَةً
 إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَأَمَلَةٍ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمُسْتَجِدِّ الْحَرَامِ اتَّقُوا اللَّهَ
 وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ * أَعْلَمُ أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ أَمَا أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ الْإِفْرَادِ وَبِطَرِيقِ
 الْقِرَانِ أَوْ بِطَرِيقِ الْقَتْعِ بِطَرِيقِ الْإِفْرَادِ هُوَ أَنْ يَحْرِمَ لِلْحَجِّ وَيُودِيَ أَعْمَالَهُ وَافْعَالَهُ وَكَذَا إِذَا أَرَادَ
 لِعَمْرَةٍ يَحْرِمُ لَهَا وَيُودِيَ أَعْمَالَهَا كَذَلِكَ وَطَرِيقُ الْقِرَانِ أَنْ يَحْرِمَ أَحْرَامَ الْحَجِّ وَالْعَمْرِ بِحَيْثُ يَقُولُ لِحُجَّةٍ بِحُجَّةٍ
 وَعَمْرَةٍ وَيَقْتَصِرُ عَلَى أَعْمَالِ الْحَجِّ فَقَطْ وَيَكُونُ الْعَمْرَةُ مِنْ رَجْعَةٍ فِيهِ كَأَوْضَعُهُ فِي الْفِعْلِ قِيلَ هَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 وَعِنْدَنَا يَحْرِمُ لَهَا مَعَ تَمَرِيدٍ بِالْعَمَلِ الْعَمْرِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْرَاطٍ وَيَسْعَى بَعْدَ مَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
 تَمَرِيدًا بِأَعْمَالِ الْحَجِّ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْقَدَمِ وَمِ سَبْعَةَ أَشْرَاطٍ وَيَسْعَى بَعْدَ مَا إِلَى آخِرِ مَا كَانَ فِي الْحَجِّ كَأَمْرٍ
 فِي الْفَقْهِ وَطَرِيقُ التَّمَتُّعِ أَنْ يَحْرِمَ أَوَّلًا بِالْعُمْرَةِ وَيَدْخُلُ فِي مَكَّةَ وَيَقْرَعُ عَنْ أَعْمَالِهَا ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ الْأَحْرَامِ
 وَيَتَمَتَّعُ بِالْمَحْظُورَاتِ ثُمَّ يَحْرِمُ فِي مَكَّةَ لِلْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ وَيُودِيَ أَعْمَالَهُ وَهَذَا فِي مَقْتَعٍ
 لَمْ يَحْسُ الْهَدْيَ فَإِنْ كَانَ سَاقِ الْهَدْيِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْأَحْرَامِ ثُمَّ يَحْرِمُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ كَأَحْرَامِ أَهْلِ مَكَّةَ
 فَالْأَفْرَادُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّافِعِيِّ مُطْلَقًا وَالْقَتْعُ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ وَالْقِرَانُ مِنْ الْإِفْرَادِ عِنْدَ مَالِكٍ وَالْقِرَانُ أَفْضَلُ
 مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْقَتْعُ مِنَ الْإِفْرَادِ عِنْدَنَا هَكَذَا فِي الْهَدْيِ أَيْ مَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْعُمْرَةَ يُنْذَرُ فِي الْحَجِّ فِي الْقِرَانِ
 مُطْلَقًا وَأَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَالْقَتْعُ أَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَيَخْرُجُ فِيهِ عَنِ الْأَحْرَامِ الْبَيْتَةُ
 فَكَلَامُ مُخَالَفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَحْكَامَ الْقَتْعِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى فَإِذَا أَمَرْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِذَا
 أَمَرْتُمْ مِنَ الْأَحْصَارِ الَّذِي كُنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ فَمَنْ تَمَتَّعَ أَذِلَّ لَيْسَ الْقَتْعُ مَوْثِقًا بِهِ بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُرْ وَأَوْكُنْتُمْ
 فِي حَالٍ مِنْ وَسْعَةٍ فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَيْ تَمَتَّعَ بِالتَّقَرُّبِ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ يَنْتَفِعَ
 بِالتَّقَرُّبِ إِلَى الْحَجِّ أَوْ تَمَتَّعَ بِسَبَبِ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ بِاسْتِبْلَاحِ الْمَحْظُورَاتِ إِلَى أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ كَأَنَّ فِي مَقْتَعٍ لَا يَسْرُقُ
 الْهَدْيَ وَعَلَى كُلِّ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ أَدَّى الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ بِالْقَتْعِ حَالُ كَوْنِهِ أَمَّا نَحْبُ عَلَيْهِ مَا
 يَحْتَسِرُ مِنَ الْهَدْيِ مِنْ أَيْلٍ أَوْ عَمْرَةٍ أَوْ شَاةٍ أَدَامَ الْحَقَّ شُكْرًا لِمَنْ تَمَتَّعَ وَالتَّوْفِيقَ بِاجْتِمَاعِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَهَذَا
 الْهَدْيُ يَدْمُ نَسْكَهُ يَوْمَ مِنْهُ وَيَذْبَحُ يَوْمَ النَّحْرِ كَالضَّحِيَّةِ وَلَمْ يَنْبَغِ الْأَضْحِيَّةُ عَنْهُ وَعَنْ اللَّهِ نَحْيٌ لَمْ يَوْكُلْ مِنْهُ
 لِأَنَّهُ دَمٌ جَرِمَتْ عَنْهُ وَيَذْبَحُ إِذَا حَرَّمَ بِالْحَجِّ كَذَا يَعْلَمُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْكَشَافِ وَهَذَا أَكَلُهُ إِذَا وَجَدَ الْهَدْيَ

فمن لم يجد الهدي فعجب عليه صوم عشرة ايام ثلثة ايام في ايام الحج وهي اشهر ما بين الاحرامين و
سبعة ايام اذا رجعت اى اذا فرغ من افعال الحج وفر عنه هذا عندنا وعند الشافعي معناه ثلثة ايام
في الحج اى في ايام الاشتغال به بعد الاحرام وقبل التحلل وسبعة اذا رجعت اى رجعت الى اهلككم الصوم
الثلثة منه يصح قبل اشهر الحج اذ الحرام قبلها ولا يصح عندنا الا في اشهر الحج والاحب ان يصوم سابع
ذي الحجة وثا منه وثا سعه وان فاتت هذه الثلثة تعين الدم عندنا وعند الشافعي يقضي كصوم رمضان
وعند مالك يصح في يوم النحر وايام التشريق لا طلاق قوله تعالى في الحج ولنا انه منهي ناقص
فلا ينادي به انكامل ولا يودي لان الابدال لا تنصب الا شرعا ولا شرع بعك وصوم السبعة يجوز عندنا
في مكة ايضا بعد فراقه من الحج لان معنى قوله اذا رجعت اذا فرغت وعند الشافعي لا يجوز الا في وطنه
لظاهر قوله تعالى اذا رجعت فالتخلاف بيننا وبينه في شتمين في معنى قوله في الحج وفي قوله اذا رجعت هكذا
مرف في انقه وانما قال تلك عشرة كاملة لئلا يتره مران الواو في وسبعة بمعنى او ليعلم العدد جملة
كما لم تفصيله فان انكر العرب لم يحسنوا الحساب وان للرا د بالسبعة العدد دون العشرة فانه يطلق
عليها ايضا وتوصيف العشرة بالكمال لزبادا تأكيد ومبالغة في محافظة العدد وقيل المعنى كاملة في
وقوعها بدلا من الهدي على ما في الكشاف فان قلت فقد ظهر مما ذكر ان يكون صوم ثلثة ايام في الحج
قبل يوم النحر فكيف يصح قرب الشروط والجزاء لان المفروض ان تدبج الهدي يوم النحر فاما معنى فمن
لم يجد الهدي فعليه صوم ثلثة ايام قبل ايام النحر فالت الذي نسجه منكوبات خاطري ان معنى فمن لم
يجد فمن يعلم من سابق انه لم يجد الهدي يوم النحر للذي به فعلية صوم ثلثة ايام قبل يوم النحر لهذا
ان فاتت الصيام الثلثة المذكورة تعين عليه الهدي جبر او كرها من الشارع ثم اوجبه حنفية اجروا احكام
التمتع في القران ايضا حيث ذكر في الوفاية قد سمع للقرآن في يوم النحر فان عجز صام ثلثة آخرها عرفة
وسبعة بعد حجة ابن شاء فان فاتت الثلثة تعين الدم الى هنا كلامه واليه يشير كلام صاحب الهداية حيث
قال مرتين والقران في معنى التمتع وان ورد النص في التمتع والوجه عندي ان نقول ان القران لما كان
افضل منه فاولى ان يجري فيه احكام ما ورد منه وقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اشارة الى التمتع اى التمتع لمن
يكن اهله حاضري المسجد الحرام ومعناه لم يكن مكيا فما فوقه الى الميقات بل كان مسكنه وراء الميقات فلا يمنع
من له مسكنه دونه لانه يتصور العدة في غير اشهر الحج فيجوز له الاثر لدفعه بخلاف الافاق فانه لا يتصور

له الاقامة مدة طويلة فالافضل له القران والتمتع ليكون مشرفا لكثا انعمتين واذا لم يجز له التمتع بالنس
 لم يجزه القران بالطريق الاولى لانه افضل منه هذا عندنا وقال الساجي ذلك اشارة الى وجوب
 الهدي والصيام للتمتع يعني ان الهدي والصيام انما وجدت فيما اذا لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام
 ومعناه كان من الحرام على مسافة القصر فيجوز له عند التمتع ولكن لا يجب عليه الهدي والصيام باختلاف
 ههنا في شيئين في المشار اليه بذلك وفي معنى غيرهما ضرى المسجد الحرام كعلقت آتفا وفي حواشي الهداية
 ان قولنا في تفسير ذلك احق اذ لو كان كذلك لقل على من لم يكن دون اللام وعند مالك المراد
 من الاخير غير المحكي قطعاً وعند طائفة المراءى منه اهل الحل كذا ذكر القاضي البيضاوي ولم اجد
 نصاً في ذلك مما لك وطائفة من في المشار اليه بذلك ما هو والله اعلم ثم ذكر الله تعالى ذلك بيان وقت
 الحج وشرايطه والوقوف بعرفة والمزدلفة في قوله تعالى الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ
 الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا تَمْشِقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزُودُوا قَارَنَ
 خَيْرِ الزَّادِ الطَّيِّبِ وَاتَّقُوا يَأْ أُولَى الْأَلْيَابِ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا
 أَقْتَضْتُمْ مِنْ مَرَاتٍ فَإِذْ ذُكِّرُوا لِلَّهِ عِنْدَ الْأَشْعَرِ الْحَرَامِ وَإِذْ ذُكِّرُوا كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ
 مِنْ قَبْلِهِ لَكِنَّ الْأَشْأَسَ ثُمَّ أَفْضُومِنْ حَبَّتْ أَفَاضَ النَّاسَ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ
 هذه الآية لبيان وقت الحج ولبیان ما ينبغي منتهي الحج بيان الوقوف بعرفة والمزدلفة وغيرها اما الاول
 ففي قوله تعالى الحج أشهر معلومات وبيانه ان مضافه محذوف اي زمان الحج ووقته أشهر معلومات
 معروفة لم يستكن على احد ومي شال وذلك والقول وعنه ذي الحجة عندنا وعند الساجي تسعة ذي الحجة مع
 الليل العاشرة فلا يدخل يوم الضحى فيه وعند مالك ذوالحجة كله ونساء الخلاف على ان المراد بالوقت
 عند الساجي وقت احرامه ولا يصح في يوم النحر وعند مالك وقت ما لا يحسن فيه غير من المناسك
 فلا يصح العمرة منه في بقية ذي الحجة وعندنا وقت اعماله ومناسكه وذلك فيما قلنا كذا في البيضاوي
 فان قلت ما الغاية في توقيت الحج بهذين وعشرة ذي الحجة والحالات له شرطاً اعني الاحرام وحاز
 فقد يمه على شهرين وركنين اعني الوقوف بعرفة وهو موقت بتاسع ذي الحجة وطواف الزيارة وهو
 يجوز بعد يوم العيد ايضاً قبل فليدته ان لا يجوز شيء من افعاله قبله فالاحرام وان حاز بعد ما قبله
 لكنه كن على الاصح ولعله انما يجوز ذلك لان الاحرام في الحج كالتنية في الصلوة فيكون خارجاً عنه واما المانع

من افعاله الداخلة فيه تعبير دطواف الزبارة وكذا ارمى الجمار لانه قد يردع بعد العشرة عندنا
 في الحصر ثامل وآما قيل اشهر ولم يقل شهران وعشرة اقامة للبعض مقام الكل والاعلان للجميع على
 ما فوق الواحد وذلك على ما يقال ان الجمع ليس بنصف في الثلث فمجرد فيه ما دون الثلثة كما في قوله تعالى
 فقد صغت قلوبكما بخلاف ما لو قيل لثثة اشهر فانه نص في مدلوله لانه اسم من ذلك يجوز فيه ما دونه
 كما سيأتي في قوله تعالى لثثة قروء وفي الهداية واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة كذا روي من
 الهبادة الثلثة وعبد الله بن الزبير ولات الحج بقوت هضي جزء عاشور من ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق
 الغوات وهذا يدل على ان المراد من قوله تعالى اشهر معلومات شهران وبعض الثالث لانه فان قدم الاحرام
 بالحج عليها جازا حرمانه وانعقد حجاجا خلافا لما نفي وكذلك رد الكلام ان آخره ثم روت الحج على اصطلاح
 الأصوليين يدعي مشكلا يشبه المعيار من حيث انه لا يردع افعال الحج خارجا وشبه الطرف من حيث انه
 لا يستوي ذلك الوقت لتلك الاعمال بل نفي زائدا منها اولانه ان عاش الى السنة الآتية كان متوسعا والا
 مضيقا ويتعين هذه الاشهر من العلم الاول عند أبي يوسف خلافا لما عندنا من الاختلاف ليس بخاف من
 حابطة مشهورة مختلفة فيها وهي ان الامم اطلق للفرق عند الكرخي خلافا لغيره لما له خلافا به
 أبي يوسف ويحيى في انه على التراخي فانما خالف فيه الكرخي فقط بل لان الحج اشق العبادات على النفس من
 حيث المسافة فيجب عند أبي يوسف تعجيله احتياطا احتراز من القوات فاذا لم يود بقي الاثر ثم وتمر
 الى آخر العمر وعند يحيى انما ينتهي الى ثم يثبت في آخر العمر نص بذلك في البزدي وشروحه وآما الثاني
 فبما انه في قوله تعالى فمن فرض بين الحج ذر وفس ولا تسرق ولا جدال في الحج يعني من الزم على نفسه في
 ذلك الاشهر الحرام بالاحرام والتلبية او بصرف الهدى عند ما بالاحرام فقط عند الشافعي
 فلا رقت اي لا يرفقوا ولا يفسقوا ولا يجادلوا في الحج فمراد في صورة وهي معنى وهو المذكور في الهداية
 والمختار في التفسير وانما يجب به لان خبر الشارع آكله من امره وبيده على ما عرف في الاصول او نفي مسرور
 على ظاهره ولكن في الكلام قد يراى فعله ان يمنع من الرقت والفرق والجدال لانه لا رقت ولا فرق
 ولا جدال في الحج بمرضى الله تعالى يعلم ذلك؛ عادة قرئت في الحج لومع المظهر موضع المضمر وان لم يضره
 وعلى كل تقدير الرقت هي الجماع وذكره عند النساء او الكلام العاشر ولا يدخل فيه النكاح ولهذا جاز نكاح المحرم
 وأهله دون جماعهما والغصق هو الخروج من حدود انشروع بارتكاب المحظورات والمدهمي والميثاق والتنازع

بالا لقاب والجدال هو المجادلة مع الرقي والخدع وغير ذلك أو مجادلة المشركين في نقدهم وقت الحج وتأخيرهم فان المشركين كانوا يخالفون سائر العرب فيقفون بالمشعر الحرام وسائر الناس يقفون بعرفة وكانوا يقفون الحج سنة ويؤخرونه سنة وهو النسئ فردائي وقت واحد ورد الوقوف إلى عرفة هذا اذا كان معطوفا على ما قبله واما اذا كان غير معطوف عليه كما يعلم ذلك من قراءة ابن كثير وابن جرير فلا رقت ولا نسوق بالرفع ولا جدال بالفتح فحينئذ تعين الوجه الاخير على معنى الاخبار بانقضاء الجدال فهذا ايضا وجه لامادة قوله في الحج كما لا يخفى وكلام صاحب الهداية صريح في ان كلاما معنى الجدال على نقد يركون النفي بمعنى النهي وكلام صاحب الكشف وغيره يدل على ان المعنى الاول على نقد برانهي وانهائي على كون النفي معناه وايضا كلام المفسرين يدل على ان كلاما من الثلاثة في حالة الاحرام اشد حرمة منها في غيرها وكلام صاحب الهداية على ان ذلك في حق الفسوق فقط ثم انجماع انها محل اذا فرغ من طواف الزيارة يوما من ايام النحر وما هو من المظورات لا احتياج في احلاله الى طواف الزيارة بل محل بعد ما ذبح الاضحية سواء طاف للزيارة او لا وقوله تعالى وما تفعلوا من غير علمه الله حدث على الخير فقيب النهي من الشريعة استعملوا مكان القبيح من الكلام الحسن ومكان الفسوق البر والتقوى ومكان الجدال الوفاق والاعلاق الجميلة وفي الزاهد ان ما عند بشر طيبة لا خبرية بل ليل جزم جوابه وفي المدارك انه رد لقول من ينفي علمه تعالى بالجزئيات ولما كان اهل الجمن قصدوا الحج بلا زاد وراحلة ثم اشد عليهم الاحتياج واشتغلوا بالسؤال من اهل مكة فيكونون كلاما على الناس فنزل فيهم وترودوا فان خيرا الزاد التقوى يعني تزودوا من يؤمنوا وتقوا الا استطعام وابرام الناس فان خيرا الزاد الاتقاء من الابرام او تزودوا للعبادة ببقاء المظورات فان خيرا الزاد اتقاء ما وقع انسب بما قبله ولما كان قوم زعموا ان لاجل لجمال وتاجروا لاولاهم ليعبروا بالحاج فنزل في حقهم ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم اي ليس عليكم يا ايها الحاج ان تطلبوا عطاء من ربكم وهو النفع والربح بالتجارة فدل على انه يجوز التجارة في طريق الحج ايضا وفي الكشف وانما يباح ما لم يشغل من العبادة وسماوي هذا في سورة الحج ايضا ان شاء الله تعالى واما الثالث والرابع ففي قوله تعالى فاذا قضيت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام فالافاضة هو الدفع بكثرة من افاض الماء اي صببه بكثرة واصله افضتم انفسكم فتذكروا المفعول فالعرفات جمع عرفة سميت بذلك

لأنها وضعت لأبراهيم عليه السلام فلما أبصر ما عرفها ولأنه التقى آدم وجوا فتعارفا ولأن الناس يتعارفون فيها وهو منصرف مع العلية والتأنيث إذ التاء المذكورة ليست للتأنيث وتقدم ما لا يصح لأجل التكرار والشعر السرا مجمل يقف عليه الإمام وهذا هو الصحيح وقيل هو ما بين ما زعم مرة وادي محسور وهو خلاف الحكمي والشعر المعلن لأنه معلم العبادة ووصف بالحرام لعمرته ومعنى عند المشعر الحرام مما يليه ويقرب منه لأنه أفضل والأنا لمزدلفة كلها موقف الأوادي محسور وقيل وسيت المزدلفة جميعا لأن آدم عليه السلام اجتمع فيها مع جوا وأزلف إليها أي دنا منها ولأنه يجتمع فيها بين الصلوة ولأن الناس يزددون إلى الله تعالى أي يتقربون إليه بالوقوف فيها فله تعالى أمرنا بذكره عند المشعر الحرام بعد الأفاضة من عرفات أي بعد الدفوع منها وسوقه يدل على فرضية الوقوف بعرفة لأن الأفاضة لا يكون إلا بعد الوقوف وذكره عند المشعر الحرام للتعبير والتسهيل والتلبية والتناء والدورات أو صلح المغرب والعشاء وفي الزاوي أن هذا أقرب إلى الذكر باللسان من كونه فيها بعد أعني قوله تعالى وذكره كما قد نكح على الأول هو كناية عن الوقوف بالمزدلفة وهو واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغيره لم يلزمه الدم وقال الشافعي أنه ركن صلا بقوله تعالى فاذكروا الله إذا فعله يثبت الركنية ولأن المذكور في الآية المذكور هو ليس بركن بالاجتماع بل الركن لو كان مكان الوقوف وأنا مرفقا وجوب الوقوف لقوله عليه السلام من وقف معنا هذا الموقف وقد كانت أفاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجه علق به تمام الحج وهذا يصلح للوجوب هكذا في الهداية وطريق ذلك كله أن يخرجنا من ذي الحجة من مكة وقت الغداة إلى مناهمكت بها إلى فجر عرفة أي التامع من ذي الحجة ويجي منها في ذلك اليوم أي عرفات وإذا زالت الشمس خطب الإمام خطبتين ويصلون فيها الظهر والعصر في وقت الظهر ثم يقف عليها إلى الغروب وكلها موقف الأبطان عرفة ثم يعود منها إلى مزدلفة فينزل عند جبل قزح ويصلي فيها المغرب والعشاء في وقت العشاء ويصلي الفجر بغلس ثم يقف عليها وكلها موقف الأوادي محسور فإذا أصفرا نبي بني يوم النحر ورعى جمرة العقبة من بطن الوادي صعبا وكبر كل منها ثم ذبح ابن شاء ثم حلق أو قصر ثم طاف للزيارة يوما أيام النحر ثم أتى مناهم ويقف فيها لثلاث أيام وبعد زوال ثاني النحر رعى الجمار الثالث بيداه ما يلي المحجل ثم ما يليه ثم ربا لعقبة سبعا صعبا ثم غل أكل ذلك ثم غدا ذلك ثم راح إلى مكة والتفصيل المذكور في علم الفقه وهنا يكفي هذا القول وقوله تعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس خطاب

لغير شيء أي ان يضروا من المعرفة لا من المزدلفة وإنما قال ذلك لأن قريشا كانوا يرايون المزدلفة وسائر الناس يعرفون وبهذا السبب يترفعون انفسهم عن سائر الناس ثم يعودون من المزدلفة وكلمة ثم حينئذ لتفاوت ما بين الافاضتين وقيل انه في حق العود من المزدلفة إلى مسالان الافاضة من عرفات كما نت مذكورة من قبل يعني وفيضوا من حيث افاض منه الشمس وهو المزدلفة واذا منه إلى ما ليكون خطابا للمؤمنين بآجمعهم لا لغير شيء خاصة وكلمة ثم حينئذ ظاهرة وقراء الناس بالكسر أي الناسي وهو آدم لقوله تعالى فنحي ولم نجعله ذرا وما يعني ان الافاضة من عرفات شرع في يوم فلان فلما فيه كذا فكذلك المفسرون في قوله تعالى الله تعالى بعد آية فاصلة وأذكروا لله في الأيام معدودة ان تصنع تعجيل في يومين لئلا اثم عليه ومن فآخر فلا اثم عليه لمن اتقى واقتوا اللهوا هلموا انكم إلى تحذرون وذكر ما بين المادارة وغيره الايام المعدودات هي ايام التشريق وفي الزاوي انها يوم النحر واما التشريق والايام المعلومات مشقة ذي الحجة فأخرها اول ايام المعدودات وبالجملة ذكر الله فيها هو التكبير في اذ بار الصلح وعند الجاهل ما قالوا ولما نزل ان كان ذكر الله فيها هو التكبير في اذ بار الصلح وذلك واجب على من صلى جماعة من فجر من ذاك وهو العبد لله والى عصر آخر ايام التشريق مند ما به يعمل فيكون الامر للوجوب وان كان في وقت رمي جمرة العقبة من يطن الوادي يوم النحر ورمي الجمار الثلث بمكة ليلة ايام نحر وان كانت واجبة ولحقن الكبيرو عند كل رمي حنة فيكون الامر للاصحاب وكان في الجاهلية لما تمسك احد ائمة بنبته ولم يحكم الى اليوم الثالث بعد أخرها هنا في العرب بالانحراد منهم من جعل المتأخر من يومين وإنما فقال انه تعالى في حجة ومن تعجل ليلة ائمة في تعجل في يومين من هذه الايام فامسك الى رمي اليوم الثالث واكتفى برمي الجمار في يومين من النحر والامر عليه ومن تأخر من يومين حتى رمي في يوم الثالث بعد النحر ايضا فلا اثم عليه في اتفق من الرضا والفريق والجدال فانما اجرى هذا الكلام على حسب زعم الجاهل والناقلة من منسوب بالانفاق والاضلال وان يتح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالفضل والافضل كما خير المانعين الصوم والنظر روايتان في الصوم في هذا الآية تتصلك صاحب الهداية حيث قال روايتان في ان احتمال الصغر نفرا إلى مكة وان اراد ان يقيم رمي الجمار الثلث في اليوم الرابع وتلاه تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن انتهى ولا فصل ان يقر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الرابع هذا الفصل وذكر ان

منذ ا يحنيفه جازله ان ينفر في اليوم الرابع من الرمي قبل طلوع الفجر واد اطلع الفجر لم ينفر المبرم
ومنذ الشافعي يجوز ذلك وان قدم الرمي في اليوم الرابع على الزوال جاز عند أبي حنيفة لانه لما جاز تركه فقد جاز
تقديمه ومنذ هما لا يجوز الا بعد الزوال وهذا يقتضيه مسائل الحج في مسئلة حرمه الخمر والميسر وهو ما قوله تعالى
وَبِمَا لَوْكَ مِنَ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَا لَوْكَ
مَا ذُو يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ذَلِكَ بِمَنَ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ۝ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَا لَوْكَ
مِنَ الْبَنَاءِ مَا قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَاطَبُوا فَاخْذُوا لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ
وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَمْنْتُمْ إِنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝ في هذه الآية عدة مسائل الأولى بيان الخمر والميسر وهو في
قوله تعالى يا لوالدك من الخمر والميسر والمعنى يالولدك عما في تعاطيهما اما الخمر فقصتها انه لما نزل قوله تعالى
ومن ذرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكر اوزنا حسنا كان المسلمون يشربون الخمر وهي لهم حلال
ثم بعد مضي الزمان قال عمر وجماعة من الصحابة يا رسول الله افتنا في الخمر فها مملوكة العقل ومنقصة المال
فنزلت هذه الآية يعني قوله تعالى قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس فشر بها قوم وتركها آخرون ومضى
عليه زمان ثم شرب عبد الرحمن بن عوف وجماعة من الصحابة فشرع في الصلوة فحرقه قل يا ايها الكافرون
اعبدوا ما تعبدون يعني بحذف لا فنزل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او اثم سكارى ثم دعا متبان بن مالك
جماعة وثقوا وشربوا الخمر فلما سكر واتخاصموا وتصارفوا فقال عمر للصديقين لنا في الخمر بيان شافيا فنزل قوله
تعالى يا ايها الخمر والميسر الى قوله تعالى نهل انتم منتهون فاطعوا صرمتها في سورة المائدة هكذا قالوا فصح ان الله
ما اطلب بعباده حيث لم يحرم الخمر بمرة ولكن حرم درجة درجة حتى لا يشق عليه الانقلاع عنها ابواحد
فانهم اعتادوا شربها واعتقدوا انها فحرم عليها حال حتى يجر عليهم الاتمار فلا يابون فالتمسوا
ان الخمر كانت حلالا اولها ثم جعلها الله انما جعلها حراما وقت الصلوة ثم جعلها حراما مطلقا فلا يثبت من هذه
الآية الا كونها اثم والحكمة ثابتة الآية المائدة ولكن قيل ان يقول انها اذا كانت اثم فكل اثم حرام فما احتياج
الى آية المائدة ويكن ان يقال انها كانت حينئذ حلالا بنفسها ولا باس بان يكون اثميتها عارضية لاجل معنى وهو
اضاع الوقت والمال وقويت الصلوة وكون شر بها جبال الزوال والعلل وبهذا يندفع ما قيل ان الله تعالى قال
ومنافع للناس ۝ من منافع الخمر شفاء المرضى والحال ان لا يشفى قال ان الله لم يجعل شفاء كرم فيما حرم عليكم
فكيف الترفيق بينهما لانه انما قال ذلك حين كانت اثمها يمرض ولم يكن حراما محضا ولما نزل في

آية المائدة حرمتها انتفى كونها نفعا للناس والحديث المروي امارت فيها بكون حراما فلم يخالف القرآن ثم
 الخمر هو النبي من ماء العنب اذا علا واشتد وقذف بالزبد وعند الشافعي كل ما اسكر من عصير العنب او التمر
 فهو خمر لانه يضر العقل وهذا باب طويل صيأتي في المائدة بل صحيح آيات الثلاثة كلها في مواضعها ان شاء الله
 تعالى واما الميسر فصفته انه كانت لهم عشرة اقداح سبعة منها عليها خطوط وهو القدر له سهرز النوام وله
 صمان والرقيب وله ثلاثة اسهرز الجليس وله اربعة والنافس وله خمسة والمسبل وله ستة والمعلّى وله سبعة
 وثلاثة منها اغفال لانصيب لها وهي منبج والصفح والوفد فيجعلون الاقداح في خروطة ويضعونها على بدن عدل ثم
 يلججها ويدخل يد فيخرج باهر رجل رجل قد حامنها فمن خرج لم يقدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب
 المرسوم به ذلك القدر ومن خرج له قدح مما لانصيب له لم يأخذ شيئا وغرم ثمن الخمر وركله وكانوا يدعون
 تلك الانصباء الى الفقراء ولا ياكلون منها ويغتفرون بذلك ويدعون من لم يدخل فيه هذه مباراة الدار
 بعينها اخذ ذلك من الكساف وهذا القمار طريقة العرب وفي حكمة الترد والشرطي وبحرهما مائة مقامرة
 واما رخص اذا كان من جانب واحد والميسر فيه مقامرة فنه ما هو حرام لهما كالنرد ومنه ما به خلاف
 كالشرطي وسيأتي تفصيله في المائدة ومعنى قوله تعالى قل فيها اثم كبير في كل منهما اثم كبير ومنافع
 للناس فالآثم في الميسر تقويت الصلوة واعانة المال والوقت وفي الخمر زوال العقل وبه شرف الانسان و
 نقل عن جعفر الطيار في اثم شرب الخمر زوال العقل وما بهدت الصنم لانه لا يضر ولا ينفع وما زينت لغيري
 على امرأتى وما كذبت لاني رأيت الكاذب ذليلا ومنافع الخمر ما به لية كهضم الطعام او خلقية كالترافع
 والسمامة واما مالية كالربح في البيع والشراء وانتجارة وتوفر المروءة وتقوية الطبيعة ومنافع الميسر التوسعة
 على الغرباء والفقراء وبيل المال بلاكد وصحة وتعبد على ما عرفته في بيان صفته فهو له وان كانت منافعها
 ولكن اثمها اكبر من نفعها لان الاضاعة والفواحش اكثر فيها وتيل معنى الآية فيها اي في مجموعها
 شيكان اثم كبير ومنافع للناس فالآثم في تعاطيها والمنافع في تركها ولكنها ضعيف لا ينفخ في الثانية بيان
 ما نصح في النفقة وهو نيا قال بعد ما ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو وبما انه لما حال عمر بن الخطاب ولا
 ما اذا ينفقون اي اي شيء ينفقون نزل في جوابه بيان مصرف الصدقة تصرفا وبيان النفاق صنف في قوله
 تعلى قل ما انفقتم من غير ظلال بين والاقر بين واليتامى والمحاكين وابن السبيل تنبيه على ان المهم
 في المال ان من مازال ينفق او سال عنه ما اذا ينفقون قل العفو وبما انه لما حال عمر بن الخطاب ولا

ثانيا ما اذا يتفقون اي اي قدر يتفقونه فنزل في جوابه بيان قدر النطق وهو قوله تعالى قل الصواب الفضل
يعني انفقوا اما فضل من قدر الحاجة ولا تنفقوا ما تحتاجون اليه ولا تسكوا سوى قدر في البيوت شيئا
فاذا كان الرجل صاحب ذرع امسك قوت سنة واذا كان صانعا امسك قوة يومه و تصدق بالفضل وكان
النصدق بالفضل من القوة في اول الاحلام فرضا لم يصح بآية الزكوة وتقرر ربع العشر في المال كذا
في الحسيني والزاهدي والمدارك وقد فسر صاحب الكشف والغاضي البيضاوي العفو بنقيض الجهد
اي ما سهل تكرا نفاقه وتيسر تكر بذ له وما له الى معنى الفضل وليرتفع لبيان النصح وعد مه
ولكن ذكر ابي بيا له حديثا بويده فقال ومن النبي ﷺ ان رجلا اتى النبي ﷺ ببينة من
ذهب اصا بها في بعض المغا ثم فقال خذها مني صدقة فامرض منه حتى كرر مرارا فقال هاتها مفضيا
فاخذها فصدم بها صد ما لو صا به لشجرة ثم قال يا بني احذكم بما له كله يتصدق ويجلس يتكف
الناس انما الصدقة من ظهر عني هذا ما فيه ولعلهم من هذا قالوا في مسئلة النذر بالمال فيمن قال مالي
في المساكين صدقة او مال صدقة في المساكين انه يقع على مال الزكوة فان كان له مال سوى مال الزكوة تصدق
بكل مال الزكوة وان لم يكن مال مواء امسك من قوته فالتحرف بمسك قوت يوم وصاحب المحتفل
الى شهر وصاحب الفياض الى سنة وصاحب التجارة الى وصول مال التجارة فان ملك بعد ذلك فلينصدق
به مثل ما امسك وقوله تعالى كذلك بين الله اي مثل ما بين ان العفو صالح من الجهد وما ذكره من الاحكام
بين الله تكريم الاحكام لعلمكم تتفكرون في الدنيا والآخرة اي تتفكرون في اموال دارين فتاغلون بالاصح
والانفع فيهما وتجتنبون مما يضركم منها وبين تكريم الآيات في الدنيا والآخرة لعلمكم تتفكرون فاعلموا
او بين الآيات في الدنيا لعلمكم تتفكرون في الآخرة والثالثة بيان حفظ اموال اليتامي وهو فيها قال بعد ما
وبالزكوة من اليتامي وبيانه انه لما نزل قوله تعالى ولا تقر بوا مال اليتيم وقوله تعالى ان الذين ياكلون
اموال اليتامي ظلما اعتزلوا ولياؤهم الذين قيموا اموالهم وتركوا محافظتهم والقيام باموالهم وسألوا عن
ﷺ ما فعلوا بهم واحترزوا من اهل طعامهم وجلسوا فراشهم وتعمبوا في ذلك كل التعصب فنزل
في حقهم قل اصلاح امر خير يعني اصلاح اموالهم ومحافظة امتاعهم خير من ترك الاختلاط بهم ومن لم يمد
محافظتها وان تغالطوهم وتعاشرهم ولم تبوا نبوهم فهم اخوانكم في الدين ومن حق الاغ ان يغالطواهم ويقيم
محالهم ويحفظ اموالهم وامتاعه والبراد بالخلافة المصاهرة اي ان تصاهر وهو تزوجوا بفاتكم فيم اخوانكم والله

بعدم المفسد من المصلح أي يعلم الفرق بين من يخالط بهم فساد باء والمهم وبين من يخالط بهم صلاحاً وهم محافظة
 لأموالهم فاختلطوا بهم للصلاح والاحتفظ ولا تختلطوا للفساد ولو شاء الله لانتقم منكم أي لا ملككم ولا تملككم بالبلايا
 والآفات على حسب ثبوتكم وفسادكم كذا ذكرنا والحاصل أن اليتامي إذا كان له أموال لم يقترض على أربابهم
 محافظتها وإن تركوا المحافظة أمروا ولي أن يختلطوا بها كمال الاحتياط بحيث ياتكون منها ولا يميزون
 طعماً به ولا يتحيزون من قواشهم أموالاً أيضاً وإن اختلطوا على وجه صلاح وانفع بدون خيانة ومن غير
 إفراط وتفریط جاز وفي الزاهد أي قال ابن عباس رضي الله عنه المخالطة أن تأكل من ثمره وأبنته وقصعته وهو
 يأكل من ثمرتك وأبنتك وقصعتك والآية تدل على جواز المخالطة في السفر والحضر يجعلون النفقة على السواء
 ثم لا يكره أن يأكل أحد مما أكثر لانه لما جاز في أموال الغار فجاز في أموال التكبير أو في هذا اللفظ فاحفظ فاند باع
 جلد أو حجة على كثير من المشايخ المنهيين في زماننا برون القسمة بالعدل واجبة في كل شيء فمر اليتيم هو
 من مات أبوه وهو غير بالغ وقد شدد الله تعالى الوعيد على من أكل من أموالهم حتى بلغوا في مواضع لا تخصي
 ومحافظة أموالهم على الأوصياء أن كان أبوهما أرحم من أوصي إلى أحد والألفاظ هي أن ينصب وصياً والأعلى
 الأولياء حفظه وأحكامه المذكورة في كتب الفقه في مواضع شتى فإن وهب له أحد يقبضه وسي أحد ما دام
 هو معهما أو ينمي به به ويجوز إجازته لانه فقط ونفقته في ماله وحوز بيع الأوصى وشراءه في ماله بما لا يتناهن
 ويدفع ماله مضاربة وشركة وبضاعة وله الصلح من دم صديق فقط وليس له ولاية العفو والقود وهذا ما بطول
 تعداده ونسب بقدر هذا لنذكر فقطاً وصذكر مسألة اليتيم الصغير في أول سورة النساء إن شاء الله تعالى
 في مسألة عدم جواز نكاح المشركين والمشركات مع المؤمنين والمؤمنات قوله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ
 حَتَّى يُوَفَّى دِيْنُهُمْ مَوْفُوعاً خَيْرٌ مِنْ مَّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُوَفَّى دِيْنُهُمْ
 وَلَعِدَّ اللَّهُ لَهُمْ فِيْ خَيْرٍ مِنْ مَّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى الْبَارِ وَاللَّهُ دَعَا إِلَى آجِسَةٍ
 وَالْمَغْفِرَةُ بِإِذْنِهِ وَيَسْأَلُ الَّذِينَ لِلَّاسِ لَمْ يَلْهَمْ يَدَّ كُفْرُونَ هَذِهِ الآية تدل على عدم جواز نكاح المذمومين
 مع المشركات والمؤمنات مع المشركين إما عدم جواز نكاح المؤمنين مع المشركات ففي قول تعالى وَلَا تَنْكِحُوا
 الْمُشْرِكِينَ وقيل في نزوله أن مراد الغنم الذي كان رجلاً شجاعاً أرسله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ليخرج قوماً من
 الملحدين الذين كانوا فيها خفية من القرآن فلما وصل إليها عرضت المشركة التي اسمها عاتكة نفسها عليه
 وكانت صاحبة الجبال والول وموئساة له في السالمية فاعرض عنها خوفاً من الله ثم أقبلت عليه بالنكاح فوقعه

على اجازة النبي عليه السلام فلما عاد المرتل الغنوي الى قول الله هو من حاله بقصة ما مضى من قبله واستباز منه في حقه فنزل ولا تنكحوا المشركات الآية دفعة واحدة وقرأ بالفتح والضرب لا تنكحوا ايها المؤمنون للمشركات حتى يؤمن اذا كان بالفتح اولاً تزوجوا بالمؤمنين للمشركات حتى يؤمن اذا كان بالضرب هكذا ذكر أكثر المفسرين وقال في الحسيني في نزول قوله تعالى ولا مئة مؤمنة ان عبد الله بن ربيعة ضرب يوماً جارية له للنشوز فاشتكت الى رسول الله فاستغفر منه حالها وقال انها تعلمي وتصوم وتؤمن بالله ورسوله ولكن لا تطيعني فقال رسول الله ايها مؤمنة فاحسن منها فاعتقها ثم نكحها فبذلت الكفار يطعنون ويقولون ان ابن ربيعة قد نكح جاريته السوداء مع ان المرأة المشركة الجيلة الغلانية تحتل فيه بهذا الشأن نزل قوله تعالى ولا مئة مؤمنة غير من مشركة على حدة مما قبله بالانفراد اي المرأة المؤمنة حرة كانت او امينة غير من الامراة المشركة ولو اصبحت تلك المشركتك بصورتها وجسمها فانه اصل ان نكاح المؤمنين للمشركات ثبت حرمة بالنسب موقفاً الى وقت ايمانهم ولكن بشكل بان الفقهاء قد جوزوا نكاح الكتابية لانه كانت احررة فاعلم من البيضاوي هوان هذه الحرمة وان كانت تتناول الكتابية المشركة الغائلة بان مزير ابن الله ولكنها خصت بقوله والمحصنات من الدين او قول الكتاب في سورة المائدة فيجوز نكاحها في الكشاف انها منصوغة بآية المائدة وفي الزاهد اي انها منصوغة في البعض ثابتة في البعض المال من العسل واحد وهو جواز نكاح الكتابية وحرمة نكاح غيرهما من المشركات وقيل المراد بهما الحريات فقط والآية غير منصوغة ولا محصورة كالاعتارة صاحب الكشاف اولاً وما نفرد به خاطري هوان معنى قوله تعالى حتى يؤمن حتى يصديق بنبي ويقرب بكتاب والكتابية المشركة كذلك قرأ الآية وان كانت تهم الوثنية والمجوسية جميعاً لكنه جعلها صاحب الهداية في شان الوثنيات خاصة حيث قال ولا الوثنيات لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وعنده اولاني شان المجوسيات بقوله عليه السلام عنوا بهر منة اهل الكتاب غير ناكحي نساءهم ولا آكلي ذبايحهم ولعل الحرفيه انه لما قدم ذكر المجوسيات اورد فيها دليلاً قطعياً مخصوصاً بها اعني الحديث ثم اضطر في آخر الامر للوثنيات اي الآية وان كانت مامة لغیرها من المجوسيات واما عدم مجواز نكاح المؤمنات مع المشركين ففي قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين وهو بالضرب من باب الانعزال خاصة بالفتح من الثلاثي المجرى اذا يصلح هذه الصيغة خطاها للمؤنث بخلاف قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات فانه فروع بهما كما مر انفا فلا بد ان يكون احد مفعوليه محذوفاً ويكون معطوفاً على لا تنكحوا او جملة مقدرة تحت قوله تعالى ولو اصبحتكم اي لما كانت الامة المؤمنة غيراً من المشركة

اذقربها حالة الحيض يصيبه داء فزني للدم عديم الاستمتاع لاختلاف هروى من الحيض وانه يورث منه
 يمنع الاستمتاع بما تحب الزاري من تحت مرتها الى تحت ركبتيها ومن ههنا يمتنع الاستمتاع من موضع
 الفرج خاصة وبه قالت عائشة رضي الله عنها ان عتيق شاعر الدمام وله ماسوي ذلك وهكذا قوله تعالى ولا تقربوهن
 حتى يطهرن معناه لا تقربوهن مما يحبهن ولا تقربوا جسا من حتى يطهرن من العذر وهو بيان لقوله
 تعالى فامتنوا وفي الزاوي ان الله تعالى جمع ههنا بين الامور التي توكيدها وتطهيرها بخلاف باقي
 الاحكام حيث اكتفى فيه باحدهما واختلف فيه قرآن فان قرء حفص حتى يطهرن بالتخفيف وبعضهم
 حتى يطهرن بالتشديد بقراءة التخفيف يفهم انتهاء الهرمة بنفس انقطاع الدم وبقرأة التشديد
 يفهم انتهاء الهرمة بالفصل فيما لا يبين تعارضان ظاهرا وحكم التعارض وقت جيل التاريخ التوفيق
 اولائم الترجيع ثم التساقط وههنا قد امكن التوفيق بينهما فعملنا بها وحملنا قرأة التشديد على ما اذا
 انقطع الدم لا قل من عشرة ايام وقرأة التخفيف على ما اذا انقطع لعشرة ايام فامة فقلنا له ان
 يقربها فيما اذا انقطع الدم لعشرة وان لم تغتسل لانه اكثر مدة الحيض وفي اذل منها لا يقربها حتى
 تغتسل ويغني عليها وقت صلوة فاما مقام الفصل ليناكدا لا مقطوع هذا هو تقرير التوفيق فالآية قدالة
 على حرمة القربان مطلقا ويلزم من قرأة التشديد ان الحيض اي انقطاعه موجب الفصل ولهذا قال
 صاحب الهادي في باب الفصل ان من وجبه انقطاع الحيض لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن
 بالتشديد ففهم ههنا بقوله تعالى بالتشديد واورده الآية في باب الحيض دليل على حرمة الوطئ
 في الحيض من غير قوله تعالى بالتشديد ولا يرد على التقرير المذكورة السكتا بية فانها حمل وطبها بلا غسل
 وان لم تقطعت لا قبل من عشرة لان الطهارة الكاملة ليست مطلوبة فيها فيكفي مجرد انقطاع الدم ولا يرد
 ايضا ان يثبت حل الوطئ في العشرة لما كان يحصل بانقطاع الدم ينفي ان لا يجوز فيما زاد العشرة الا
 بانقطاع الدم والحال انه خلافه لان كلامنا فيما هو دم الحيض والزائد على العشرة احتياضة عرف
 ذلك بالخبر فلا يشترط انقطاع الدم لكن يرد عليه ان قوله تعالى فاذا طهرت فاقربوهن من يد لعل
 عدم جواز قرأة التخفيف لان هذا القول بالتشديد بالتشديد بالتشديد فدل على ان الاول ايضا بالتشديد
 والتشفي منه صعب وما اجابه بعض المفسرين من ان الامر بالاتيان في هذه الحالة للاستحباب فيكون
 استحباب الوطئ معلقا بالاعتصال ويكون الوطئ غير محتجب قبل الافصال وان لم تقطعت لعشرة ضعيف

اذ لظا مرات الامر بعد المحظور لا باحة والجمهور على ان كل امر للوجوب فيمكن ان يكون للذ باحة
ويقال بان التعليق على الشرط لا يوجب نفيه عند من له ويمكن ان يكون للوجوب ويصرف ذلك
الوجوب الي قيل بعد وهو قوله تعالى من حيث امركم الله يعني اتيا بكرا النساء واجب من مكان امركم الله
به وهو القيل الذي هو موضع الحرث فحرم ذلك ولكن قد ملق ذلك بالشرط وهو الفصل والتعليق
بالشرط لا يوجب المدم عند من وكل ذلك لا يخلو من تكلف وتعسف والظاهر ما ذكره البيضاوي
من ان قوله تعالى فاذا نظرتم تبدل التزاما على جواز اخر الاتيان من الغسل واليه مال صاحب الكشف
والذي اركه وهو مدح الشافعي وقوله تعالى ان الله يحب المتواضعين من ايتا نهن في حالة الحيض
وفي ادبارهن وحسب المتطهرين الذين لم ياتوهن قط في حالة الحيض والذين يراون الواضحين من الذنوب
كلها والمتطهرين من العيوب او بالما للصالح ثم انه لما قالت اليهود اذا اتى الرجل امره با ركعها في قبلها
من جانبها دبرها تاتي الولد احول فنزل في جوا بهم نساء كم حرث لهم فأتوا لحرثكم اني شتمتموه وحيث
وتوضيح لقوله تعالى من حيث امركم الله اي نساء كم موضع الحرث لكم فجامعون في موضع الحرث كيف
شتمتموه على اي حال شتمتموها ركة او مستقبلة او مضطجعة او قائمة او قاعلة وقد مر الا نفسك اي قد مواملتجب
تقد يمه من الاموال الصالحة لاجل انفسكم وهو طلب الولد الصالح او التسمية على الوطني او غير ذلك
واتقوا الله في جميع ما نهىكم واعلموا انكم ملاقوا الله تعالى يعلم حرثكم واعلا نكم وفي الزاوي انهم
يقولون نهى العزل من النساء ويقولون هو المؤودة الصغرى فمثل النبي عليه السلام من ذلك فقال
كذب اليهود ان الله تعالى قال اني شتمت يعني ان شتمت فاعتزلوا وان شتمت فلا تقربوا ومكذ قال ابن عباس
وهذا اذا كانت امه مملوكة واما اذا كانت امه غير مملوكة فالاذن للعزل الى المؤنة عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وان كانت حرة بالاذن بالعزل اليها وقال اهل الاصول ان كلمة اني في قوله تعالى اني
شتمت مشكلة داخلية في اشكالها لانها تعجب تارة بمعنى من امن كافي قوله تعالى اني لك هذا تارة بمعنى
كيف كافي قوله تعالى اني يكون لي غلام فاشتمت في هذه الآية بانها باي معنى هي فقلت الروايف
معاذ الله منهم انها بمعنى من امن شتمت قبله وذبوة ونحن نقول انها بمعنى كيف اي كيف شتمت
فانما او قاعلة او مضطجعة بعد ان يكون الماتى واحدا وذلك لان الله تعالى سما من حرثا وشبههم
بالحرث تشبيها لما يلقى في ارحامهن من النطف التي منها النحل بالبدن والولد بالبناات وذلك

لا يتصور إلا بعد أن يكون الثاني قبل الأول إلا أنه مرفوع الغرض وأيضاً يدل على ما ذكرنا من شأن قوله
 آتفا عندنا الاتيان في دهر امراته حرام ويصحب هذه لواطه أيضاً ولهذا نقل الفقهاء أن أراد رجل
 اللواطه من امراته أو وطئها في حالة الحيض فقتله لا يجب عليها شيء. ولذا إذا كان الواطئ في هذه الحالة
 آتفا لا يرتفع عنه إلا بعد التصديق به بما ورد ذكره في الأصول في بحث النهي أن الواطئ في حالة الحيض
 حرام لمفسد أي قبيح لمعنى مجازيه وهو الأذى ولهذا كنت مشروفاً بعد النهي حتى أنه لو وطئها في حالة
 الحيض يكون حلاله للزوج الأول بعد الطلقات الثلاث لوجود الواطئ للحلل ويكون الواطئ مضمناً
 حيث يكون قابلاً للرجم لوجود الواطئ منه بنكاح صحيح ويصل فادع له لأنه غلب الحسن وهو
 سبب الحد ولقد شاع في حواشي الأصول حتى قل في الترميم في أول الكتاب أن نظير القياس
 المستنبط من الكتاب حرمة اللواطه المقيسة على حرمة الواطئ في حالة الحيض لعله الأذى المذكورة
 في النص وأعرض عليه بعض المفسرين بأن القياس إنما يجري إذا لم يكن النص موجوداً لوها النص موجود
 وهو قوله تعالى: «اتوا من الرجال شهر من دون النساء» أجاب عنه بأن عدم جريان القياس فيما نزلت في الكتاب
 مرجوح قول البعض فلا يعتبر وإنما لا يجري بالأجماع فيها مخالفه ومنها ليس كذلك أقول يمكن أن يكون
 مراد أهل الأصول من استنباط هذا القياس اثبات حرمة اللواطه من نساء التي اختلف فيها الروايات خاصة
 بل الروايات بمرئنة المناسبة بين المفسر والمفسر عليه في كون كل منهما من واقعات النساء لا اللواطه التي من
 الرجال المتفق على حرمتها بل حاش الله أنهم برأء من هذا المقصود إذ لا احتياج في إثباتها سيما إذا
 كانت ثابتة بالكتاب والسنة لا بها تصرف في غير ملكه كالزنا فمحرم بلا شبهة ويجب التميز عليه
 عند المصنفين وحدهم الزنا عندهما وعندنا نفسى روح ويكفر مستحلاً في حكمها اللواطه من الأجنبية
 بخلاف الأولى فإنها كالوطئ في حالة الحيض لا يجب التعزير عليه يمكن تكفير مستحل الواطئ في حالة الحيض
 لأنها طوعية ولا يكفر مستحل هذه اللواطه في رواية لأنها ظنية وفي حكمها اللواطه من أمته المملوكة و
 هذا مما يحججه منجوت خاطري ولقد كنت أظن أنني متفرد به فإذا أنني طلمعت على حواشي الاظهر الثاني
 للشماسي ذكر فيها هذا الجواب بعينه ثم أعرض عليه بأن حرمة هذه اللواطه أيضاً ثابتة بالكتاب
 لقوله تعالى: «وليس البرأتان توريبوت من ظهورهما» إتيان البيوت من ظهورهما كناية عن إتيان
 المرأة في دهرها في تدليل على ما مر وأجاب منه بأنه معمول على ظاهري في الأصح كما ذكرنا هذا حاصل

كلامه لكن بقي الاشكال في هذا المقام بوجهين وهما ان الذي لما كان ملته للحرمة ينبغي ان يحرم الوطني في حالة الاستعانة وان شرط القياس ان يتعدى حكم الاصل الى الفرع بعينه وهناك تفسير لان حكم الاصل الحرمة الموقفة بالفعل او انقطاع الدم وحكم الفرع الحرمة الموقدة ويمكن ان يجاب عن الاول بان الاستعانة قد يكون ذاتيا فلوامتنع حرمتها لزم الحرج وانه معروف بالنص وعن الثاني بان حكم الاصل قد بقي بعينه في الفرع مع شريطة عليه فثبتت الحرمة بالطريق الاول والآول ان يسمى مثل هذا دلالة النص في مستلصم السلف على المعصية وعدم تكثير السلف وبان تقسم الايمان ووجوب الكفارة فيما اولا قوله تعالى وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْشَةً لَا يَمَّا نَكُمْ أَنْ تَبْرُوا وَتَقْتُلُوا وَتُضْلِحُوا أَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ لَا يَزَا خَذُكُمْ اللَّهُ بِالْقِي فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كُفَّت قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ما تان آيات اما الآيات الاولى ففي عدم السلف على المعصية على وجه واحد وعدم تكثير السلف على وجه آخر ويناسب الاول ما نقل في نزولها ان عبد الله بن رواحة قد حدثت العداوة بين اخوته وبين زوج اخوته بشر بن نعمان فقصر بالله الامم ان لا يتكلم معه ولا يصح بينهم وبين خصما نه فنزل قوله تعالى وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْشَةً لَا يَمَّا نَكُمْ هكذا في اكثر التفاسير وزاد القاضي انها قيل نزلت في الصدوق الاكبر لما حلف ان لا ينفق على مسلح لا تفرأه على ما نشأه رضى الله عنها وتحرير الآية ان لفظ الله مع وف الصادق اي لا تجعلوا اسر الله وحينئذ يمكن ان يثبت منه عدم تفاهير الامم مع المعنى كما هو مذهب اهل السنة وقد عرف في موضعه والعرضة بالنم فعلة بمعنى المفعول اهم لما تعرض دون الشرع وان تهروا وتنفوا وتصلحوا اعطى بيان لا ياتكم والايمان حينئذ معنى المحلوف عليها وكلمة لا حينئذ مقدرة اي لا تبروا الآية على ما نص به في الزامه في فعنى الآية لا تجعلوا اهم الله عرضة لا يما نكم التي هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس اي لا تجعلوا حازما حلفت عليه من عدم البر وعدم الاحسان وحاصل المعنى حينئذ انه اذا حلف على معنى فزاد غير ما غيرها فعلية ان يحسن وليأت بالذي هو غير ولد لك قال ^١ بعد نزول الآية اردد اختك على خنتك ثلثا وقال في الثالثة ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر على ما هو ايضا في الزامه ويجوز ان يكون العرضة لهما للمعرض والايمان حينئذ على معناه ولا تقرب في الآية وان يعتبر واحدة للنهي اي لا تجعلوا اهم الله معرضا لا يما نكم بكثر القصير ارادة ان تبروا وتنفوا وتصلحوا

بترك السلف والجراة على الله كذا في الكشاف والبيضاوي وحاصل المعنى حينئذ ان لاكثر القسم باسم الله على كل شيء في كل حين كما يكثر القصاب استعمال المرحمة على كل شيء في كل لحظة لاسد ثا ولاكل با لانكم ان تستمروا ذبا هو قهري في الآخرة وان تستمروا ذبا يغلب عليكم الفقر هكذا جاء في الاثر الصحيح هذا تعريض الآية على ما فهمته من كلام المفسرين ولما لم ينصوا بهل النمط واما الآية الثانية فهي تفسير الايمان وجوب الكفارة فيها^١ ولا تعريض لان اليمين على ثلاث انواع لغرو غموس ومنعقدة فالغرو هو ان يحلف على فعل ما من ظنا انه حق وهو في الواقع خلافه هذا عندنا وامعند الشافعي هو ما لا يقصد معه بان سبق من اللسان ويتكلم به جاعلا معناه كقول العرب لا والله وبلى والله لاجود التاكيد لقوله والغموس ان يحلف على فعل ما من كاذبا اي حال كونه عالما بخلافه والمنعقدة ان يحلف على فعل آت فاصلا للقول فعندنا ان حدث في المنعقدة يجب عليه العكس واما ثمر والا فلا وليس في الغرو والغموس شيء يجب عليه ولكن بما تم في الغموس ويرجى العفو في الغرو وعند الشافعي كما يجب العكس في المنعقدة يجب في الغموس وبما انه ان الله تعالى ذكر بيان اليمين في القرآن في آيتين هما التي في البقرة والتي في المائدة وقال في كلا الموضعين لا يؤخذ كبر الله بالغروفي ايمانكم ولعن من قال ههنا في مقابلة الغرو ولكن يؤخذ كبر بما كسبت قلوبكم ولم يبين بعكس شيأ سوى المغفرة وقال في سورة المائدة موضعه ولكن يؤخذ كبر بما عقدتم الايمان ثم يبين بعكس الكفارة في قوله فكفارته اطعام مشر من مساكين الآية فالشافعي رحمه يقول ان قوله تعالى بما عقدتم الايمان في المائدة معناه بما قصدت به قلوبكم وكسبته وهو عام للغموس والمنعقدة اذ كل منهما يكون من عند وقصد فكان معناه ومعنى قوله تعالى بما كسبت قلوبكم في هذه الآية واحد فيكون فيها مواخلة والمواخلة المذكورة في آية المائدة مقيدة بالكفارة ونص البقرة وان كانت مطلقة عنه الا انه يحمل المطلق على المقيّد فوجب العكس في كل واحد منهما تطبيقا للآيتين بهذا الغموس ونحن نقول ان المراد من قوله تعالى بما كسبت قلوبكم اليمين التي يقع عليها كسب القلوب وهي المنعقدة والغموس جميعا فيكون في كل منهما مواخلة اذ كلاهما مقابل للغرو والمواخلة ههنا مطلق فينصرف الى الفرد الكامل وهو المواخلة الاخرية ويدل عليه قوله تعالى والله غفور رحيم اذ المغفرة انما تكون في الآخرة فالغموس ههنا مندرج تحت كسب القلب بخلاف آية المائدة فان المذكور فيه بما عقدتم الايمان وهو الذي قصده الحالف الجورذا لا يتصور الا في المنعقدة ولهذا سمي بهاد

معنى القصد والعزم مجازي لفظ المنعقد ومتى امكن العمل بالحقيقة سقط الجواز فيكون الغموس منه دخلا في الغمور والمواحدة فيه مقيدة بالكفارة فيكون المعنى ان في المنعقدة كفارة لا في الغمور والغموس و ان في غير الغمور نما في الآخرة معللا بالآيتين جميعا بقدر الوسع والامكان هذا هو خلاصة ما ذكر الفقهاء وامل الاصول والمفسرون وجميعي هذا ايفاض مع بيان الكفاية مشروحا واضحا في المائدة ان شاء الله تعالى ثم نخرج بعدك في مسائل الطلاق والعدة فنقول في مسألة الإيلاء قوله تعالى لِّلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَانَ فَأَوْقَانِ اللَّهُ هَفُورٌ رَّحِيمٌ وَإِنْ هَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * املر ان الله تعالى لم يذكر في كتابه مسألة مشروحة مثل ما ذكر مسألة الطلاق والعلة فيه فانه ذكر الطلاق بالحكامه وانصاه رجعية وبائنة وغليظة وإيلاء وخلعا وامثاله وذكر العدة ايها باحكامها وانصاهما مثل عدة الحائض والآثمة والصغيرة والحامله والمطلقة وللتوفى منها زوجها وغير ذلك في سورته هي سورة البقرة هذه وسورة الطلاق في آخر القرآن ومن هنا ابتداء ما في سورة البقرة فهي مسألة الإيلاء قوله تعالى للذين يؤثرون الائمة ونقل في نزوله انه لما كان في الجاهلية من لا يعمل الى زوجته ولم يبق له شوق اليها وكان غيورا بالله لو طلقها لعله يخطبها رجل آخر فيد رها معلقة الى مدة لا يتناهي لا يطلبها بنفسه ولا يتركها الى زوج آخر فاراد الله تعالى من ذلك الحكم وقال للذين يؤثرون من نساءهم تریص اربعة اشهر يعني ان من اراد ان يؤثروا من نساءهم اي يقسموا بتركهن ويكفوا منهن فلم يدرى اربعة اشهر لا غير هكذا في الصميني والزاهد يوعلم من الهداية خلاصه وهو ان الإيلاء كان طلاقا معجلا في الجاهلية فحكم الشرع بتأجيله الى انقضاء اللدة ثم الإيلاء هو الحلف وتعد يتداغما يكون مطلقا وانما معنى البعد اي يعملون من نساءهم مؤثرين والتریص الانتظار والاضافة الى الطرف على الاتصاف اي الانتظار وفي اربعة اشهر على ما في البيضاوي فالعاطة الإيلاء هو ان يقول والله لا اقربك ولا اقربك اربعة اشهر وان اقربك فعلي حرم او صدقة او صوم او فاقط طالق او صدقة او والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين وشرط فيه ان لا يصرح بمعنى القربان فلا يكون قوله والله لا ادخل انكوفة حال كون امراته بها إيلاء بل ان كان خالي ان من يكون له امره وان كان المراد هو الغمور يقع عليهم ان كان المراد هو القربان ويظهر عن باله يجب عليه الكفارة حتى المباشرة وكل قوله انت حرام ان نوى به الطلاق فبالتة وان نوى به الطهارة والثلث او الكذب فهو نوى

وان دوى به التحريم او لم ينوشأ فالبلاء لا يكون الا بلاء اقل من اربعة اشهر ويشترط نلفظها في مجلس واحد فلا يكون قوله والله لا اقربك سنة الا يوما واشباه ذلك مما هو اقل منها بلاء بل تعري بالحلل وهذا المصراع وما للامة فالبلاء ما شهران لان حق الامة نصف حق الصبي هكذا قال الفقهاء ولعله لا بلاء من الامة المملوكة لان المذكور في الآية لفظ النساء وهو يتناول المنكوحات دون المملوكات وقد جسد صاحب الهداية بالآية على ان سنة الا بلاء اربعة اشهر وصرح بان قوله تعالى من نساكنهم يغيب الاحتراز عما اذا آتت من المطلقة الباتنة فانه لا يجوز لها لا تكون من نساكنها بخلاف المطلقة الرجعية فانه يجوز الا بلاء منها اذا الزوجية قائمة حينئذ فيرجع من نساكنها وهكذا في الظهار ولهذ القول لاجنبية والله لا اقربك او انت علي كظلامي لم تزوجها لم يكن موليا ولا مظامرا لان الكلام وقع باطلا لعدم المحلية فلا يعود صحيحا وان قرنها كقوله تعالى اذ اليمين منعقة في حقه واذا مرت فعصر الا بلاء فاعلم الآت حكمه وهو المذكور في قوله تعالى فان غاوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله صميع عليم وما اعجب دأب هذه العبارة في بيان هذه المسئلة فملق للنفرة والرحمة على التفرع والرجوع من الا بلاء وعلى الصاع والعلم على عزم الطلاق ابتلاء لارباب العقول بانهم كيف فهموا او امتنعوا للعقول بانهم كيف علموا والله ذو العرش العظيم حيا الحنفية حيث قالوا ان حاصله ان غاوا اي ان رجعوا عن الا بلاء في حاق مدته ولم يفعلوا على حسب ما اقصوا بل حنثوا فيه فان الله غفور رحيم اذا كفرنا عنه اي يكون الحل مائدا اليه بسبب الكفارة واذا عجب الكفارة عليه اذا حلف باسم الله تعالى وان حلف بغير الله اي بالطلاق والعناق يجب عليه مضمون الجزاء بسبب الاقدام على الشرط دون الكفارة يعني اذا حلف والله لا اقرب امرأتي الى اربعة اشهر ثم رجع منه في مدة المدة يجب عليه كفارة اليمين واذا حلف ان اقربك اربعة اشهر فعلي حج ثم قرب في المدة يجب عليه الحج ثم ان كان قادرا على الوطئ فرجوعه هو الوطئ وان لم يقدر على الوطئ بصغير احد ما او مرض او كونها رتقاء او كونه غيبا فرجوعه هو الودع على الوطئ بعد القدرة بقوله ثبت اليها فان قدر في ذلك المدة فقيمه هو طيها وان عزموا الطلاق يعني ان تروا علي حسب ما اقصوا ولم يحنثوا حتى مضت المدة فان الله صميع عليم بالبلاتهم وطلاتهم عليهم بنيتهم وقصد هماري يقع الطلاق بمجرد مضى المدة طلاقا باثنا ووصف عزم الطلاق بالعلم ظاهر واما وصفه بالصاع فلان العزم للطلاق لا يخلو من مغامرة ودمية ولا بد من ان يحدث نفسه بذلك وهو وحده لا يعلم الا الله فهو وصف بالسمع من به

في الكشف وهذا كله عندنا وأما عند الشافعي فقله تعالى فان فاوا وان مرسرا كلاهما يتعلقان ببعض مضي المدة لان الغاء للتعقيم وايضا الغرم عنك لا يكون الا بالوطي يعني بعد مضي مدة اربعة اشهر يجب على المرأة ان تعالجه بالوطي او بالطلاق فان رجعا الى الوطي فان الله غفور رحيم لهم ان كفروا يعني يجب ان كفارة عليه وان لم يراجعا بل عزموا على الطلاق فان الله سميع عليم بطلاقهم يعني يقع الطلاق وان امتنعوا من كل منهما انجب على الحكم ان يغرثوا بينهما فبان انك هناك بتقريب القاضي وهذا التوجيه وان كان حسنا بل يعا بحسب ظاهر العبارة لكننا نقول بوجدنا قراءة مجد الله فان فاوا فيهن أي في اربعة اشهر فحينئذ كان معنى المفا بل له وهو قوله تعالى وان مرسرا الطلاق وان لم يراجعا فيهن بل توفقوا الى مضي المدة فحينئذ يقع الطلاق بمجرد مضي المدة وما تفصيلان لقوله تعالى للذين يؤثرون والتنصيل يعقب المغفل فيستقيم الغاء ايضا هذا تقرير ما ناداه المفسرون ثم ذكر الله تعالى بعك مسئلة ملك المطلقة وبيان الرجعة في الطلاق الرجعي فقال وَالْمُطَلَّغَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَعُوْنَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ هذه الآية في بيان العدة والرجعة أما بيان العدة ففي قوله تعالى وللطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروء أي المطلقات الحرائر الحائضات اذا كن مدخولا بها انتظرن بأنفسهن ثلثة قروء ولا يعملن بالنيكاح الثاني وانما قد بنا بهذه القواعد لان الامة عدتها قرآن لافلثة قروء كاملة وغير الحائض من الآمنة والصغيرة عدتها ثلثة اشهر وغير المدخول بها الامة لها اصل وهو خبر في معنى الامر جيه به للمبالغة في الابتعاد على ما صرف في علم المعاني وأما زاد قوله تعالى بأنفسهن فمعناها لهن على التربص لان انفس النساء طواصع الى الرجال فامر ان يقتعن انفسهن ويجبرن على التربص كذا في الكشف وغيره ولعله اورد لهذا السرا بنفسه لجمع القلة مع كثرة المطلقات وقروء جميع اكثر مع كونه بمنزلة الثلثة لان النساء عدت انفسهن قليلة في حق التربص غير مطبقة له ويعدن الاقراء القليلة كثيرة لغلبة اشواقهن الى الازواج وانتصاب ثلثة على انه مقول به اوعلى الظرف ثم النص وان كان في حق المطلقات فقط لكن صاحب الهداية اورد دليله في الطلاق والفرقة بغير طلاق جميعا وقال والفرقة اذا كانت بغير طلاق هي في معنى الطلاق لان العدة وجدت للتعريف من برائة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح ومفادها يتحقق فيها اثران لفظ القروء وان كان

مشركاً بين الطهر والحيض لعمدة صار ما ولا بأحد معنييه فعدنا بالزيادة الحيض لقوله عليه السلام
 طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وذلك لان حق الامة نصف حق المرأة في كل شيء ومنها في
 لم يكن التجزي اعتبار التطليقتان والحيضتان فعملان مدة المرأة فلك حيض وقوله تعالى والذمي
 بمن من الحيض فمن كانت ذوات حيض فعدتها الحيض ولان العدة انما شرعت لاجل براءة الرحم
 يدل عليه قوله تعالى فيها بعد ولا تحل لهن ان يتكفن ما خلق الله في ارحامهن وذلك انما يحصل بالحيض
 فيكون عدتها فلك حيض والتمس بان البراءة تحصل بالواحدة فلا حاجة الى الثلاثة على ما قيل لا يضر بكون
 المراد الحيض كالاختفي ولان لفظ ثلث خاص وضع لعنى معلوم لا يحتمل الزيادة والنقصان والطلاق انما
 شرع في الطهر لا في الحيض فلو طلقها في الطهر واحتسب ذلك الطهر من العدة كما هو مذهب الشافعي يكون
 العدة قرأين وبعض الثالث ولو لم يحتسب منها يكون العدة ثلث قروء وبعض الرابع وعلى كلا التقديرين
 يلزم ترك العمل بالخاص بخلاف ما اذا كان المراد بهما الحيض والطلاق في الطهر يكون العدة ثلث حيض كاملة
 بلا زيادة ونقصان واكتفى الاكثر بالحق الاول فقط اذا قائل بالحق الاخير بل هو مجرد احتمال لا يقال
 انه متوجه السوال المذكور عليكم بعينه فيما اذا طلقها في الحيض لانا نقول ان الطلاق في الحيض بدعة و
 كلامنا في السنة وبالجملة لو طلقها في الحيض تعتبر الثلث سوى تلك الحيض كاملة والزيادة على الثلث لم تمت
 ضرورة فلا يعابيه وكذا لا يقال انه لا يلزم للشافعي ترك العمل بالخاص بل يجوز عند ارادة الاظهار ان يكون
 قرأين وبعض من الثالث كما في قوله تعالى الحج لشهر معلومات فانه يرد بالاشهر شهرين وعشرة ايام لانا
 نقول ان الجمع يجوز ان يذكروا بزيادة البعض بخلاف لفظ العدد فانه لا يجري فيه المجاز ولا يحتمل الزيادة
 والنقصان فظهر انه لا حاجة عليه باعتبار قوله تعالى قروء من غير قوله تعالى ثلثة كما زعم بعض اصحابنا وبوجه كلام
 الهداية هذا هو التمسك بالصحيحة لا بما يفتقرح واما ما تمسك به البعض في هذا الباب من قوله عليه السلام
 دعي الصلح ايام اقراءك لان الصلح لا يجوز تركها الا في ايام الحيض فما هو فاعل لا يصلح دليلا على
 ان المراد ههنا ايضا الحيض كالاختفي وقال الشافعي المراد به الاظهار ومن افترقه شبهته في هذا المقام
 اولاً لان الله تعالى جعل هذه المدة للنساء اكراماً وانتظاراً كما يفهم من اشارة قوله تعالى يتربصن وذلك
 لا يحصل الا في الاظهار بخلاف الحيض فان النساء يكففن فيها ينفصها ويمنعن الرجال من وطئها وجراجه
 ان هذا الانتظار انما هو للتزوج لا للوطي والنساء لكثرة شهرتهن يطلبن التزوج في حاله الحيض

ليحصل مقصود الابطال في اول الطهر وثانها ان دخول الماء في الثلثة يدل على الاطهار لانه مذكور والحيض
 مذكور ولو كان اراد به الحيض لقال ثلث بدون التاء للقاء عدة المشهورة من عكس التانيث وجوابه
 ان دخول التاء باعتبار ان لفظ القرء مذكوران كان المراد به الحيض وقد جاز فيه الوجهان وثانها
 لقوله تعالى في سورة الطلاق فطلقوهن لعلهن لان اللام بمعنى الوقت اي مطلقوهن في وقت مدتهن
 وهو الطهر وجوابه ان معناه فطلقوهن لاجل احصاء مدتهن يعني بحيث يمكن احصاء العدة وذلك اما
 يكون اذا طلقها في الطهر لانه حيثئذ يمكن احصاء ثلث حيض هي مدتها وان طلقها في الحيض لم يمكنها
 احصاء ثلث حيض بل اما ان يكون زائدا على الثلث او ناقصا عنه فعلم ان العدة هي الحيض كما سنبينه من بعد
 ان شاء الله تعالى وراى ان القرء مشتق من القرء بمعنى الاجتماع وهو يناسب الطهر لان فيه اجتماع
 الدم دون الحيض وجوابه ان لفظ القرء مشترك بين الجمع والانتقال وحلا للعنيين يناسب الحيض
 لان الجمع بمعنى المجهول يصف به الدم وان لم يكن بمعنى المعروف كذلك لانه المجتمع في الحقيقة
 وان لم يكن جامعا بخلاف الطهر فانه ليس بجامع ولا مجتمع غايته انه محل الاجتماع بل الحق ان
 ايلم الحيض هي محل الاجتماع والخروج على ما قال البعض وهكذا نقول في معنى الانتقال ان الانتقال
 هو الدم وايضا الانتقال يكون بالدم لا بالطهر لان الطهر هو الاصل في بنات آدم والانتقال بالعوارض
 دون الاصول وهذا تحقيق ما قاله فخر الاسلام من حكمه ان الباب ان العمل بالحقيقة متى امكن
 سقط المجاز لان الاحتعار لا يزاحم الاصل وذلك مثل قولنا في الاقراء انها الحيض لان القرء للحيض
 حقيقة وللطهر مجاز من قبل انه مأخوذ من الجمع وهو معنى حقيقة هذه العبارة وذلك صفة الدم المجتمع
 واما الطهر فاما وصف به مجاز للتجاوز ولان معنى القرء الانتقال يقال قرأ النهار اذا انتقل
 والانتقال بالحيض دون الطهر فصارت الحقيقة اولى هذا لفظه ولكن يرد عليه انه صرح في اول الكتاب
 بقرء مشترك بين الحيض والطهر ثانيا قال ان الطهر مجاز فيتناقص الان يقال بين الكلامين في الموضوعين
 باعتبار المداهمة وان القرء بمعنى الاسم مشترك وبمعنى المصدر حقيقة ومجاز والحق انه مشترك
 البتة وانما بني الكلام بمبالغة وادعاء كما مراد به واما ما تمسك به من جانب الشافعي رح ان ارادة
 احدا المعنيين في المشترك يستلزم ارادة الآخر فاستلزم الطهر الذي هو الاصل للفرع الذي هو الحيض
 ادعى من المدعى فطلانه اظهر من ان يخفى ثم في هذا المقام بيننا وبين الشافعي خلاف وهو انه اذا

امتدت المرأة من طلاق فخاصت حيفهن مثلا ثم وطيت بشبهة فعليه مدة أخرى بالأجماع ولكن قد اختلفت العدلان عندنا لمصعب البيضة الثالثة الباقية منها وعليها حيضتان أخريان وعند الشافعي عليه ثلاث حيض أخرى وراءها ومبني هذا الاختلاف على الكف من التزوج والخروج عبادة مقصودة وقمر المراد بالعبادة كما يشير إليه قوله تعالى يتوب من مآثرتهم فلا تنزل كما إن أنكف من الأكل ولعمره مقصود في الصوم ولهذا لا يتدخل خلاف وهذا عندنا وأما عندنا فالمتصور هو التعرف من براءة الحرز ومعنى العبادة تابع لخلاف الصوم على ما نص به في الهداية وإن الدية معها والنهاية من الخروج والتزوج بقوله تعالى ولا تحرجوهن والإمراها لكف ليس بمقصور بل مفروض ومقتضيات النهي بخلاف الصوم فإن الأمر منه مقصود بقوله تعالى انصروا الصيام إلى الليل على ما نص به غير الإسلام في باب حكم الأمر والنهي في ضد ما نصينا إليه وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر وقوله تعالى لا تجعلهن ان يكتمن فدي النساء من كتمان الحيض أو الولد وكانت المرأة إذا رادت فراق زوجها كتمت حملها ليلا يراجمها شفقة على الولد أو كتمت حيفتها وأظهرت طهارتها استعجالا للطلاق وأما قال أن كن يثر من مائه واليوم الآخر بينهما على أن من آمن بالله وعذابه لا يعتري على مله من العظام وموزان يكون كذا ما في الأرحام كناية عن إسقاط الحمل كذا في الكشف وأما بيان الرجعة بعد الطلاق ففي قوله تعالى ويعولنهن الحق مرد من في ذلك أي يعولنهن الحق يرجعتن في أيام العدة لا بعد ما من غير الكاح وهذه الجملة كماها معللة بقوله تعالى ولا تصل لهن إن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن يعني إذا ظهرت عليهن في هذه المدة خلق الولد أو الحيض في الرحم فلا يصل لهن أن يكتمن من الأزواج لأن يعولنهن الحق يرجعتن في ذلك لأنهن إذا لم يظهرن جنهن من الأزواج يكون ذلك سببا للفرقة غالبا وينقضي العدة مجعلة وإن أظهرنه بحبل الأزواج اليهن شفقة للولد وهذا إذا كتمن الحيض وقالت قد طهرت كانت طالبة للطلاق وأم ترض بالرجعة وهذا هو الطلاق الرجعي الواقع بلفظ الصريح دون المائت والمكناية ما في ما عرف وإنما سي به لأن الزوج يملك الرجعة بدون الكاح وفيه دليل على أن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطي حيث سماه زوجا بعد الطلاق وإن كان محتمل أن يكون التسمية باعتبار ما كان فيه رد على ما ذهب إليه الشافعي رح من أنه لا رجعة إلا بالقول دون الوطي كما أن في الإبلاء من عكس ذلك ثم في إطلاق النص من تبدأ الأشهاد دليل على أنه لا يجب الأشهاد حين الرجعة كما ذهب إليه مالك والشافعي في أحد قوليه

فإنه إن استجب فيها ذلك علي ما سئفت عليه وفي أكثر التفاسير ومعني قوله الحق برد ما ان الرجل اذا اراد الرجعة وانها المرأة وجب ايتار قوله علي قولها وكان الحق منها لان لها حقا في الرجعة أقول هذا يقتضي ان يكون الاحقة باعتبار المرأة والاشبه ان يكون الاحقة باعتبار زوج آخر اي الزوج القديم الحق بالرجعة من غيره الا انه ليس لغیره حق الرجعة بل حق النكاح فيكون الرد ام من ان يكون علي وجه النكاح او غيره وانما قال ان ارادوا اصلاحا لانهم في ابتداء الاسلام كانوا يطلقون النكاح ثم يراجعون وقت انقضاء العدة ويطلقون بعد الرجعة ثم وهم فكلما كان فوضه من ذلك الانساد دون الاصلاح اوليدل علي ان الرجعة انما هي اذا ارادوا لانها واجبة عليهم جبرا وفي الزا هدي ان كلمة ان ليس علي سبيل الشرط نانه يجوز له المراجعة وان لم يرد الاصلاح وهذا كقوله تعالى وكا يوم ان علمتم فيها خيرا فانه ان علم الغير اذ لم يعلم بجور الكتابة ولكنه اجرى الكلام علي العادة الغالبة وقوله تعالى وليس مثل الذي عليهن بالمعروف اي ما الى حقوق كل من الزوج والزوجة علي الآخر فحقوق الزوج علي الزوجة العدة والادب وترك الاعتراض عليه وامر بالكلية وابقادها له في شيء وترك المنع من الوطي متي شاء وكيف شاء سوي المنع من اللواط والوطي في حالة الحيض والنفس وحقوق الزوجة علي الزوج النفقة والكسوة واداء المهر بحسب ما ذكر في الفقه وتعليم الشرائع والاحكام فالزوج والزوجة وان كانا مستويين في حق الحقوق ولكن الرجال عليهن درجة اي زيادة في الحق وفضيلة بالاتفاق وملك النكاح والطلاق والرجعة والميراث ونحوه مما ياتي في صورة النساء وقيل المائتة هو المائتة في اللذة والاستمتاع وقيل ان المراد بالمائتة مائتة الواجب بالواجب في كونه حسنة لا في جنس الفعل فلا يجب عليه اذا اهتمت ثيابا به او اختبرت له ان يفعل بجوز ذلك ولكن بقاله بما يليق بالرجال ثم ذكره تعالى بعده بيان الطلاق الرجعي والخلع والغليظة فقال اطلق مرتان فامساك بمعروف او تمريم باحسان ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا ان تحابا ان لا يعيما حدود الله فان خفتم ان لا يعيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يترابعا ان هذا ان يعيما حدود الله وتلك حدود الله يبسها ليقوم

يَعْلَمُونَ * هَاتَانِ الْآيَاتَانِ فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَالْخُلْعِ وَالْغِلْظَةِ أَمَّا الْآيَةُ الْفِي قَوْلِهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ وَبَيَانُهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَدَدُ الطَّلَاقِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مُعَيَّنًا مَقْرُورًا عَلَى وَثَرَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا عَشْرَةَ يَمَكَّنَهُ رَجْعُهَا وَكَانَ يَرْجِعُهَا دُونَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ثُمَّ يَطْلُقُهَا وَيَرْجِعُهَا حَتَّى أَنْ جَاءَتْ أَمْرًا إِلَى مَا يَشْهَرُ فَشَكُّوا مِنْ مَرَاجَعَةِ زَوْجِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَكُلَّ أَنْ دُعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَامْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَحْرِيجٌ بِأَحْسَنٍ يَعْنِي أَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الرَّجْعَةُ مَرَّتَانِ أَيْ اثْنَانِ لَا زَائِدَ تِلْكَ دُونَ ذَلِكَ أَمَّا كَيْفَ مَعْرُوفٍ أَوْ تَحْرِيجًا كَذَلِكَ وَهَذَا أَمْرٌ بِصِغَةِ الْمُجَرَّدِ كَأَنَّهُ قِيلَ طَلَّقُوا الرَّجْعِيَّ مَرَّتَيْنِ وَهَذَا أَمْرٌ بِالتَّوَجُّهِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَسَنِيِّ وَالْإِزْمَاجِيِّ وَالْبِيضَاوِيِّ وَالتَّلْوِيحِيِّ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلدَّهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْحَسَنِيِّ جَمِيعًا وَمِنْهَا تَوَجُّهُ آخَرٌ مُوَافِقٌ لِلدَّهَبِ الْحَسَنِيِّ فَقَطَّ اخْتَارَهُ صَاحِبُ لِكْشَافِ الْمَذَارِكِ وَغَيْرُ الْإِسْلَامِ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَاتَانِ الْآيَاتَيْنِ الطَّلَاقَ الشَّرْعِيَّ لَا الرَّجْعِيَّ أَيْ التَّطْلِيقَ الشَّرْعِيَّ بِطَلِيقَةٍ بَعْدَ طَلِيقَةٍ عَلَى التَّفَرِيقِ دُونَ الْأَرْسَالِ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَلِرَبِّدٍ بِالْمَرَّتَيْنِ النَّثْنَةِ الَّتِي يَقَعُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَكَانَ التَّكْرِيرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ أَوْ كَرَّةً بَعْدَ كَرَّتَيْنِ لَا كَرَّتَيْنِ اثْنَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنَ السَّنَةِ إِيْقَاعُ التَّطْلِيقَتَيْنِ جَدَّةً وَيُزِيدُهُ أَنَّهُ قَالَ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ وَلَمْ يَقُلِ الطَّلَاقُ اثْنَانِ وَهُوَ بِصِغَةِ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ الْخَبَرُ الَّذِي يُلْزِمُ الْكَلْبَ إِذَا قَدْ يُوْتَجِدُ الْخُلُقَتَانِ عَلَى وَجْهِ الْجَمْعِ وَهَذَا الشَّافِعِيُّ بِجَوَازِ أَرْسَالِ الْإِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَتَفْصِيلُ الدَّهَبِ أَنَّ الطَّلَاقَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَهِ أَحْسَنُ وَحَسَنُ وَبَدِيحُ فَالْأَحْسَنُ أَنْ يَطْلُقَهَا وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَا وَطِي فِيهِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ وَالْحَسَنُ مَعْدَانًا أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثَةً فِي ثَلَاثَةِ أَهْوَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُارٍ خِلَافًا لِمَا لَكَ فَانَّهُ بَدِيحُ عِنْدَهُ وَالبَدِيحُ أَنْ يَطْلُقَهَا اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فِي طَهْرٍ وَاحِدًا وَفِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ وَاحِدًا فِي طَهْرٍ وَطِي فِيهِ أَوْ فِي حَيْضٍ مُوْطُوءَةٍ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ فَانَّهُ مَبَاحٌ عِنْدَهُ ثُمَّ فِي الطَّلِيقَةِ وَالطَّلِيقَتَيْنِ يَجُوزُ لَهُ الرَّجْعَةُ إِذَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ وَيَعْتَزُّنَ الطَّلَاقُ بِلَفْظِ الصَّرِيحِ وَإِمَّا أَنْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ لَوْ كَانَتْ كُنَا يَاتٍ بَاتٍ وَبَحَلٍ لَهَا نِكَاحُهُ ثَانِيًا وَنِكَاحُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَزْوَاجِ وَفِي الطَّلِيقَاتِ الثَّلَاثِ سَوَاءٌ كَانَتْ صَرِيحًا أَوْ كُنَا يَاتٍ بَاتٍ بَحَلٍ أَوْ بِغَيْرِهِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ فِي آيَتَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لِلطَّلِيقَاتِ يَتَرَبَّصْنَ الْآيَةَ ثُمَّ عَقِبَ بَعْدَ مَا بِالرَّجْعَةِ حَيْثُ قَالَ وَبَعُولَتُهُنَّ لَعَنَ بَرْدُ بْنُ مَرْثُومٍ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَالثَّانِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ وَهُوَ الَّذِي بَلَغَ مَرَّتَيْنِ دَفْعَةً أَوْ لَا وَمَقْبُوعٌ بَعْدَ مَا بِالرَّجْعَةِ حَيْثُ قَالَ فَامْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَحْرِيجٌ بِأَحْسَنٍ أَيْ لَيْسَ بِعَلَى الْمَرَّتَيْنِ

إلا الأمساك بمعروف بالمرأعة أو تصريح باحسان بترك المراجعة حتى يتبين بالعدة وقيل بالاطلفة
 الناشئة في الطهر الثالث ثم بين أن الرجعة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا لغرو يدخل ذلك الزوج بها
 ثم تطايقها في قوله تعالى فان طلقا فلا تحل له الآية ثم بين أنه بعد ما بان أن بالعدة مومن طلقته أو طلبة
 يجوز أن ينكحها المطلق أو غيره في قوله تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن الآية هل هو تفصيل
 لهذا المقام وأما الثاني ففي قوله تعالى ولا تحل لكم إلى آخره وقال المفسرون في بيانه أن جملة كانت
 بنفس زوجها ثابت بن قيس وهو يعنها وقد أمطأها حديقة في مهرها من قبل فاختلعت منه بها أي
 ردتها اليه وجعلنا سببا للطلاق منه فطلقا وأخذ منها تلك الحديقة وكان ~~مهرها~~ حيثما لأجله فلم تقبل
 إلا الفراق وتشرب فقال عليه السلام اتردين عليه حديقته قالت نعم وزيادة فقال عليه السلام أما الزيادة
 فلا وهو أول خلع كان في الإسلام فنزلت هذه الآية وقد ذكر واقعة القصة بنوع زيادة ونقصان فمعنى
 الآية لا يحل لكم أن تأخذوا وتعيدوا وما آتيتن من شأ أي ما أعطيتن من مهرهن من المهر إلا أن يخافا أي
 في وقت من الأوقات الأرفق أحافه مدم إقامة حد ودالله وهو مدم المرافقة بينهما بأن تحدث من المرأة
 النشور وسؤ الخلق وترك الأدب للزوج ومن الزوج الضرب والشتيم بغير حق وغير ذلك فلما خفتم مدم إقامة
 حد ودالله بهذه الطريق المذكورة فلا جناح عليهما في مال أنتدت المرأة بذلك المال للزوج وتخلصت به
 نفسها منه من مافالروا يسمي على لفظها وهو طلاق بائن ولكن يشترط فيه ذكر لفظ الخلع بأن يقول الزوج
 خالعتك على الف درهم وقبلت أو الزوجة خالعتني على كذا وقيل حتى أنه لو لم يذكر لفظ الخلع أن
 يقول الزوج طلقتك على الف أو الزوجة طلقتنني على الف لا يسمي خلعاً بل طلاقاً على مال ولا بأس بالخلع
 عند الحاجة بما يصلح مهرهما جازان يكون مهر في النكاح جازان يكون بدل في الخلع دون العكس وكرو
 أخذ الدل أن يكون النشور من جانب الزوج وأخذ الفضل على المهر أن كان النشور من جانب المهر والخلع
 معاوضة في حقها حتى يصح رجوعها وشرط الخيار لها ويتصر على المجلس ويهين في حقه حتى انعكس
 الأحكام في حقه من أكله في كتب الفقه وقد تسلك صاحب الهداية أيضاً في باب الخلع بهذه الآية وصرح
 بأن النشور أن كان من قبله يكره له أخذ الدل لقوله تعالى وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج الآية
 وإن كان من قبلها يكره له أخذ الفضل على المهر لقوله عليه السلام أما الزيادة فلا وقد كان النشور منها
 ولو أخذ في لال أو أخذ الزيادة في الثاني جاز أيضاً في التضاء مقتضى لأن الآية شيان الجواز قضاء ولا حاجة

ديانة وتذكرك العمل في حق الأمانة لما عرض وبقي معمولاً في الجور هذا حاصل كلامه ثم أنهر المخلفين
في أن الخلع فسخ أم طلاق يقول الشافعي القديم وقول ابن عمر وابن عباس من انفسخ لا طلاق ومن دنا
وفي القول الجديد للشافعي وأحمدى الروايتين من منعت من أنه طلاق وذلك لما قال فجر الإسلام في بيعت
الحناس أن الله تعالى ذكر الطلاق مرة ومرتين وأما في باب الرجعة ثم أعقب ذلك بالخلع بقوله تعالى
فإن خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتحدت به فأنما هذا بفعل الرجل وهو الطلاق ثم
زاد فعل المرأة وهو الاقتداء وفي تحت أفراد للرأى بالذكور في قوله تعالى فيما اتحدت به دليل على تقرير فعل
الزوج على ما سبق وهو الطلاق لا الفسخ لأن الاقتداء وضع لأعطاء شيء بمقابلته شيء فدل على أن المال عوض
بالتقابلة وهو مختص بالمرأة فيكون ما يقابله مختصاً بالزوج هو الطلاق لا الفسخ إذ الفسخ يقرم بهما فالتبادلات
الفعل لمح من الزوج بطريق الخلع لا يكون مثله بل وفعاله وفرة الخلع يظهر في أن هذا بالحق طلاق
بعد الخلع ومنه لا يلحق ولهذا أوصل قوله تعالى فإن طلقها بقوله تعالى الطلاق مرتان دون الخلع على ما ستعرف
فإن قيل قوله تعالى لا يملك لكم أن كان خطاباً للزوجات بشكل عليه قوله تعالى إلا أن تخافا أن لا يقيما لانه لما عدل
فيه من صيغة الجمع العاضدة تنبيه الغالب الذي هو عبارة من الزوجين لاحتالة علم أن الأول خطاب للمحكم
كما أن قوله تعالى فإن خفتن كذلك وأن كان خطاباً للمحكم بشكل عليه قوله تعالى أن تاتلن وأما أن يتنهن من ناله خطاب
للزوجات لأنهم الآخذون والمترون قلنا أن قوله تعالى لا يملك لكم يجوز أن يكون خطاباً للزوجات بقوله
تعالى أن تاتلن وأما أن يتنهن من ويكون في قوله تعالى إلا أن تخافا أن لا يقيما التفتان ويكون قوله تعالى فإن خفتن
خطاباً للمحكم مثله في قوله تعالى يوسف أمر من هذا واستغفري لذنبك ويجوز أن يكون خطاباً للمحكم لأنهم
الآمرون بالآخذ واليتام عند الترافع اليهم فكانهم الآخذون والمترون ويكون حينئذ قوله تعالى إلا أن تخافا أن
لا يقيما على حقيقته ومكذا الحال في قوله تعالى فإن خفتن أن كان خطاباً للزوجات يكون في قوله تعالى أن لا يقيما
التفتان وأن كان خطاباً للمحكم كما هو رأي الأكثرين وهو الظاهر يكون أن لا يقيما على حقيقته وكن يلزم الخلاف
في الجزاء لم يرتب على الشرط فافهم وتامل وقري أن نطنا وتخافا لو تقيما يناد الخطاب فيها وتخافا على البناء
للمفعول وأبدال أن لا يقيما من التفسير فيه يدل لشمال وفي الرازي توجيه آخر أيضاً وهو أن قوله تعالى
أن تخافا المراد به الواحد وهو الزوج فقط وأن لا يقيما المراد به الواحد وهو المرأة فقط ولعله أجرى ذلك
على طبق نزول الآية وقصته وتوجيه آخر أيضاً إلا أن يخافا الحكم أن لا يقيم الزوجان وقال في قوله تعالى تلك

حدود الله فلا تعتدوها انه اشارة الى جميع ما ذكر من حكم الخمر والبصر واموال اليتامى والحيض والايام والايلاء والطلاق والعدة وقال في قوله تعالى ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون انه تعتد به للعترة على ان مركب الكبيرة ليس بمؤمن لان الظالم هو الكافر والجواب ان المراد تعدي جميع الحدود والتعدي اعتقاد او الظلم وضع الشيء في غير موضعه ومثل هذا معروف في علم الكلام واما الثالث ففي قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له الاية وقد اختلف في تفسيرها كلام ارباب العقول وعبارات اهل الاصول فقال اكثر المفسرين انها متصلة بقوله تعالى الطلاق مرتان يعني الطلاق الرجعي مرة او مرتان فان طلقها بعدها تطليقة فالثالث فلا تحل له بعد ذلك ابدا حتى تنكح زوجا اخر غيره ثم دخل بها ذلك الزوج فان طلقها اي الزوج الثاني فلا جناح عليهما اي على الزوج الاول والمرأة ان يتراجعا بالنكاح الجديد ان كان في ظنهما ان بقيما حدود الله من حقوق الزوجية وحسن المعاشرة والمرافقة وعلى هذا التقدير بيان طلاق الخلع معترضة بينهما وانما جئ به تنبيها على انه طلاق ايضا وقد لجمع اهل الاصول على ان ذكر الطلاق في قوله تعالى فان طلقها بلفظ الفاء مقرب ذكر الخلع دليل على شيئين الاول ان الطلاق يصح بعد الخلع مثلا بالفاء والثاني ان الخلع ايضا طلاق لا يصح لانه لو كان فصلا لم يحقه الطلاق بعده وبقرينة قوله تعالى فيما افتدت به على ما مر تقريره وبين كلام المفسرين واهل الاصول بحسب الظاهر منافات وان لم يكن كذلك بحسب الواقع وفي الاول ترك العمل بالفاء وفي الثاني اشكالات منها انه يصير الطلاق اربعا اثنان في قوله تعالى الطلاق مرتان وواحد في الخلع وواحد في قوله تعالى فان طلقها ونحن نورد ما ذكره الفريقان فقال صاحب المدارك فان طلقها فالثالث بعد المراتين فان قلت الخلع طلاق عندنا ببطلان طلاق فالثالث فلهذا بيان تلك اي فان طلقها فالثالث ببطلان تحكيم التحليل انتهى كلامه ولكن لا يشفي هذا الجواب قليلا لان الطلقة الثالثة انما تجزى بحرمه الغليظة ليست مقيدة بكونه ببطلان في ضمن الخلع مع ان نص الخلع وهو قوله تعالى لا يحل لكم خير مشعر يكونه فالثاثير انه مذكور بعد قوله تعالى الطلاق مرتان بالواو وهو لا يوجب الترتيب الا ان يقال ان التنصيص بالشيء لا يوجب نفي ما عداه والمذكور به حرف الفاء في قوله تعالى فان خفتم وهو يوجب الترتيب وقال صاحب البيضاوي واختلف في انه اذا جرى بغير لفظ الطلاق فصح اطلاق ومن جعله فصلا احتج بقوله تعالى فان طلقها فان تعقبه لليلع بعد ذكر الطلنتين يقتضي ان يكون طلقة رابعة لو كان الخلع طلاقا والظاهر انه طلاق لانه فرقة باختيار الزوج وهو كالطلاق بالمعنى

وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير لقوله تعالى او تصريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجابا تارة وبعرض اخرى وللعق فان طلقها بعد التنتين فلا تصل له من بعد انتهى كلامه ولكن لا يخلو من اضطرار اذا محصله ان الخلع اذا كان طلاقا كان قوله تعالى فان طلقها متعلقا بما سبق لئلا يلزم التعليلات الاربعه واذا كان فصحا كان متعلقا به فيلزم ان يصح ايقاع الطلاق بعد الفسخ والمذكور في كتب اصولنا ان الخلع عند الشافعي فسخ لا يصح ايقاع الطلاق بعده وهندنا طلاق يصح ايقاع الطلاق بعده يدل عليه عبارتهم ففي التوضيح قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الغاء لفظ خاص للتعقيب وقد عقب الطلاق الانتداء فان لم يقع الطلاق بعد الخلع حكما هو مذموب الشافعي يبطل موجب الخاص بتحقيقه انه ذكر الطلاق المحقق للرجعة مرتين ثم ذكر انتداء المرأة وفي تخصيص فعلها فهنا تقرير فعل الزوج على ما سبق وهو الطلاق فقد بين بنوعيه بغير مال وبمال لا كما يقول الشافعي ان الانتداء فسخ فان ذلك زيادة على الكتاب ثم قال فان طلقها اي بعد المرتين سواء كانتا بمال او بغيره ففي اتصال الغاء باول الكلام وانفصاله من الاقرب فساد التركيب لانه ان الشافعي يصل قوله تعالى فان طلقها بقوله تعالى الطلاق مرتان ويجعل ذكر الخلع وهو قوله تعالى ولا تحل لكم اي قوله تعالى فان طلقها هم الظالمون معترضا ولرب جعل الخلع طلاقا بل فصحا ولا يصير الا لان مع الخلع ثلثة فيصير قوله تعالى فان طلقها اربعا وقال المختلعة لا يلحقها صريح الطلاق فان قوله تعالى فان طلقها متصل باول الكلام ووجه تمسكه مذكور في المتن مشروحا ثم لفظه وفي التلويح كلام احسن كثيرا اطباب حيث قال قوله تعالى فساد التركيب هو ترك الاقرب الي الابهى مع توسط الكلام الاجنبى فان قيل اتصال الغاء بقوله تعالى الطلاق مرتان هو قول عامة المفسرين ويدل عليه كلام المصنف ايضا حيث قال فان طلقها اي بعد المرتين فكيف حكم بفساده قلت الحكم بالفساد انما هو على تقدير ان يكون قوله تعالى ولا تحل لكم كلاما معترضا مستقلا واداعي بيان الخلع غير منصرف الى الطلقتين المذكورتين واما على ما ذهب اليه المصنف وعامة المفسرين ودل عليه سياق الكلام وهو ان الانتداء منصرف الى الطلقتين والمعنى لا تحل لكم ان تأخذوا في الطلقتين شيئا ان لم يخافا ان لا يقيما حود الله فان خافا ذلك فلا امر في الاخذ والانتداء فلا فساد لان اتصاله بقوله تعالى الطلاق مرتان هو معنى اتصاله بالانتداء لانه ليس بخارج من الطلقتين فسا نه قال فان طلقها بعد الطلقتين اللتين كلنا هما او واحد هما خلع وانتداء وبهذا يندفع اشكال ان احدهما لزوم عدم مشروعية الخلع قبل الطلقتين عملا بموجب آفاء في قوله تعالى

فان خفتم ان لا يقبها حدود الله الثاني لزوم تريبع الطلاق بقوله تعالى فان طلقها لترتبها على الخلع المرتب على الطلقتين وذلك لان الخلع ليس بمرتب على الطلقتين بل مندرج فيهما والمذكور عقيب الغاء ليس نفس الخلع بل انه على تقدير الخلع لا جناح في الافتداء لكن يرد اشكالان احدهما ان لا يكون للرد بقوله تعالى الطلاق مرتنان هو الطلاق الرجعي على ما صرحوا به لان الخلع طلاق بائن وثانيهما ان لا يصح التمتع بالآية في ان الخلع طلاق وانه يلحقه الصريح لان المذكور هو الطلاق على مال لا الخلع وأجيب من الاول بان يكونه رجعيما انما هو على تقدير عدم الاخذ ومن الثاني بان الآية نزلت في الخلع لا الطلاق على مال وقد يجاب بان الطلاق على مال اهم من الخلع لانه قد يكون بصيغة الطلاق وقد يكون بصيغة الخلع وفيه نظر اذ لم يقع نزاع الخصم الا في ان ما يكون بصيغة الخلع طلاق على مال حتى لو سلم ذلك لم يصح لزومه في انه طلاق وانه يلحقه صريح الطلاق فان قيل الغاء في الآية لمجرد العطف من غير تعقيب ولا ترتيب والا لزوم من اثبات مشروعية الطلقة الثالثة ووجوب التحليل بعدها من غير سبق الافتداء والطلاق على المال الزيادة على الختتاب بل ترك العمل بالغاء في قوله تعالى فان طلقها فليس لو سلم قبل الاجماع والخبر المشهور كحديث العبدلة لا يقال ان الترتيب في الذكر لا يوجب الترتيب في الخصم لا نقول لغاء للترتيب في الوجود والا فالترتيب في الذكر حاصل في جميع حروف العطف وأعلم ان هذا البحث مبني على ان يكون التصريح بالاحسان اشارة الى ترك المراجعة واما اذا كان اشارة الى الطلقة الثالثة على ما روي من النبي عليه السلام فلا بد ان يكون قوله تعالى فان طلقها بيانا للحكم التصريح على معنى انه اذا ثبت انه لا بد بعد الطلقتين من الامساك بالمراجعة او التصريح بالطلقة الثالثة فان أثر التصريح فلا تحمل له من بعد حتى تفكح زوجها غيره وحينئذ لا دلالة في الآية على شرعية الطلاق عقيب الخلع هذا لفظه والمعامل من كله ان الخلع داخل في قوله تعالى الطلاق مرتنان ليس طلاقا مستقلا وان قوله فان طلقها باعتبار ظاهر الغاء يقتضي مشروعية الطلاق بعد الخلع وباعتبار اتصاله بما قبله لم يكن طلاقا راعيا وما ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام المزدوي من ان الغاء حرف خاص وضع لعني مخصوص وهو الوصل والتعقيب وانما وصل الطلاق بالافتداء بالمال فواجب صحته بعد الخلع فمن وصله بالرجعي وبطل وقوعه بعد الخلع لم يكن مملأه ولا يبيانه فكلام غلط حيث ارد كلمة انما هو يدل على انه ليس لقوله تعالى فان طلقها تعلق بقوله تعالى الطلاق مرتنان أصلا وذلك فاسد لان فعل انما في كلام الشيخ مجرد التأكيد دون الحصر ويراد به تحقيق وصله بالخلع وتقديره ان قوله تعالى فان

طلقاً مطلق على قوله تعالى فان خفتهم وصطف الشرطية على الشرطية الاخرى يعرف الفاء يقتضي تعقيب
مضمون الثانية على مضمون الاولى ومضمون الشرطية انما هو ترتيب الجزاء على الشرط فيكون موجب
من الآيات هو ترتيب عدم الحل الى غاية اصابة الزوج الثاني على الطلقة الثالثة عقيب ترتيب الخلع
على العسر بعد اقامتهما عند الله تعالى ومن ضرورة هذا التعقيب صحة الطلقة الثالثة بعد الخلع للقطع
بان ترتيب عدم الحل على الطلقة الثالثة اذا كان عقيب ترتيب الخلع على العسر فكذلك الزم من ذلك صحة
الطلقة الثالثة بعد الخلع هكذا اذا الاستاد العلامة الشيخ الهادي في شرحه انتهى كلامه ثم انه قد ذكر
المفسرون واهل الاصول باجمعيهم في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره ان الكاح في اللغة الوطى وقد اريد به
العقد منها مجازاً بدليل اضافته الى المرأة لانها لا تصلح وطياً فلم يفهم من النص الا شرط نكاحها الزوج
وبه اكتفى سعيد بن محبوب والجمهور على ان الوطى ايضا شرط وان ذلك يفهم من الحديث المشهور
وهو ما روي ان رفاعاً قد طلق امرأته فلما نكحت بعد الرحمن بن الزبير ثم جاءت الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم متجهة باللعنة حيث قالت ما وجدته الا كهية ثوبي هذا قال عليه السلام
انريدن ان تعودي الى رفاعة فقالت نعم قال لا حتى تذوقي من مسيلته ويذوق من مسيلتك وروي
انها رجعت فقالت قد مسني فقال عليه السلام لا احد لك في القول الا آخر المناقصة الاول ثم جاءت
في زمن ابي بكر غرضت مثله فقال لا ترجعي اليه ثم جاءت في زمن عمر فعرضت كذلك فقال ان اتيتني
بعد مرتكبه فلا رجعتك فممنعها هكذا في الكشف وبالجملتين في قوله تعالى تنكح دليل على ان النكاح
ينعقد بعارة النساء صرح به في المدارك فيكون رداعلى الشافعي على ما سبق عليه وهذا هو المختار
لفخر الاسلام وقيل ان تنكح على معناه الاصلي اي توطأ يعني نكحته من الوطى والعقد مستفاد من لفظ الزوج
فلا حاجة الى الحديث وكلا الوجهين مذكور في الهداية فعلم ان المرأة اذا نكحت الزوج الثاني
لم يجز لها العود الى الزوج الاول ما لم يطأها فان وجدته عتيقاً وازادت العود فعليها ان تطلب التفريق
منه وتنكح الزوج الثالث نروى ان ابن ابي عمير زوج آخر ولا ينبغي للمرأة ولا للزوج الثاني ان
نكحاً بنية السلافة حيث قال عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له وهذا نكاح فاسد صد ما لك والاوزاعي
وابي عبيد والشافعي وغيرهم ورجوز عند ابي حنيفة مع الكراهة وان اضر التحليل في النفس ولم
يصرحا به يجوز من غير كراهة وشرط الايلاج دون الانزال فان ذلك زيادة والمرافق يمكن ان يحتجوا

محللا خلافا لما لك وان كانت الامة تحت حرطقتها الزوج فليطه فوطي المولى لا يكون محلا واليه
 اشار صاحب الهداية حيث قال ووطي المولى لا يحلها على الزوج الاول لان الغاية نكاح الزوج والاثنان
 في حق الامة كالثالث في حق العرة احكاما وتفصيلا على ما عرف ويشترط في نكاح الزوج الاول اياها ان
 يظن الموافقة وحسن العاشرة بينهما كما يدل عليه قوله تعالى ان ظنا ان بقيما حد ود الله واسما ذكر في طلاق
 الخلع الخوف وهنا الظن ايماء بان خوف النشوز يستدعي الخلع فضلا من حقيقته النشوز وان النشز
 المرجح كان في مرحلة الزوج الاول فعلم ان الظن على معناه دون علم اليقين اذ لا يعلم الله تعالى وتدرى
 صاحب الكشاف وغيره على من نكر الظن لا يعلم منها وانما فسر به الامام الزاهد حيث قال ان ظنا على ما
 ولهذا الاحتياج الى ان يجعل الشرط للندب مثله في قوله تعالى ان علمتم فيهم خيرا فاعلموا بحقيقة الحال ثم في
 هذا المقام بيننا وبين الشافعي خلاف مشهور وهو ان الزوج الثاني هل هو محلل للزوج الاول كما هو محل مبنا
 او منهي للحرمه الغليظة فقط كما هو عند الشافعي ويظهر من قوله في ان الزوج الاول هل يملك بعد النكاح
 الطلقات الثلاث سواء طلق فانها اولها ولا كما هو عندنا ان طلقا فلثا يملك الثالث وان طلقها واحدا وانين
 يملك ما بقي كما هو عندنا وقد ذكر في الاحكام وغيره في بحث الخاص ان حكمه خاص منه للنهاية فكون الزوج
 الثاني محلا لزيادة على الخاص ومنه ما ثبت ذلك بحديث السميلة وغيره ولكن لبريات احد بنقريه لا يصح
 وتحرير واضح لا بعلم الشيخ الصيغي في شرح المنار ونحن نقول بقريه لا كلام في هذا المقام انه اتفق ابو حنيفة
 والشافعي على ان الزوج ان طلق اموا ته ثلثا نكرت بزواج آخر ثم طلقها ثم نكحها الزوج الاول يملك
 ثلث طليقات محققة ولم يعمد الطلقات الماضية ولكنهم اخذوا بما بينهم اذا طلقها الزوج الاول
 ما دون الثلث فنكحت زوجا آخر ثم طلقها الزوج الثاني فعادت الى الزوج الاول بنكاح جديد فعاد
 ابو حنيفة رايه ويرى انه يملك انطلقت الثلث منها ايضا كما في امثله الاولى وقال محمد والشافعي يملك
 ما بقي اي يملك الواحدة ان طلقها انين ويملك اثنين ان طلقها واحدة وتملك ابو حنيفة في ذلك
 بان الزوج الثاني محلل اي تمت حل جديد فثبت الاحتياط لارتب عليه والطلقات الثلاث واحتج
 عليه الشافعي بان كلمة محله في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره خاص بجمع ما هي مخصوصة بغاية دفعهم
 ان نكاح الزوج الثاني ينافي بالحرمه الغليظة ولا تافه للغاية فيما يملك فكون الزوج الثاني محلا
 اذلة على الكتاب ذلك لا يجوز فيكم في الم يكن الزوج الثاني محلا فيما وجد الم فيه من المحل

اعني في الطلقات الثلث فمما دونها مع عدم وجود النية الاولى ان لا يكون محلا و آجاب منه الحنفية بان محلبة الزوج الثاني اي كونه مكنتا للحل الجدي انما هو صديقه المحلبة لا بقوله حتى تنكح زوجها غيره وبما نه ما روي ان امرأة رافعة جاءت الى النبي عليه السلام وقالت يا رسول الله ان رافعة قد طلقني فلما فنكت بعبد الرحمن بن الزبير فما وجدته الا كهد به فوبى هل افعال عليه السلام اتريد من ان تعودى الى رافعة فقال لعرفقال لا حتى تذل وفي من محبته وتذوق هو من صيلتك هذا احد من منهر وقبله اشاعني ايضا لاشتراط الدخول لان نص الكتاب انما تعرض للعقد فقط ليل اضافة الكاح الى المرأة التي لا تصلح وطيا والزياة على الكتاب بالخير المشهور بانما هو فالحديث الذي يدل على اشتراط الوطى بالعبارة دال على المحلبة بالاشارة لانه عليه السلام قال ان تعودي دون ان يقول ان تنتهي حرمك والعود هو الرجوع الى الحالة الاولى وهو تلك الطلقات الثلث والحل الكامل فالوطى ثبت من الحديث مع صحته وانما بطلمس الوصف نظرا الى ظاهر الآية وكذا يثبت بالمحلبة ما شارة قوله عليه السلام لعن الله المحلل له فانه ثبت كون الزوج الثاني محلا وان كان مصوتا في لعنه فلما كان الزوج الثاني محلا في الطلقات الثلث كان متمما للحل النافض فيها دون الثلث بالطريق الاول فيملك الطلقات الثلث منها ايضا هذا هو خلاصة ما ذكر في كتب الاصول وعليه اصوله واجوبه من كره في المطولات لا يليق ايراد ما بهذا المختصر ثم بعد تمام مسئلة الطلقات الثلث ذكر الله تعالى بيان الرجعة في العدة فقال : **اِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُفِنْ أَجَلَهُنَّ فَأَمْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ صِرْهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْكُوهُنَّ ضُرَارًا تَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا بَيِّنَاتِ اللَّهِ هُزُوا وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** هذه الآية قد ذكر فيها بيان الرجعة في الطلاق الرجعي وهي من المضمومات في القرآن كثر من ان يحصى واما كبرها تاكيد الحق والتمسك وذكرها فيما سبق ايضا والمآل من ذكرها في هذا المقام ان الله تعالى قال سابقا ومولتهن الحق يردهن في ذلك اى في العدة لا بعد انقضاءها وقد قال فيها فلغن احلهن بامسكوهن بمعروف فعلم ان الاصناف بالمعروف قد يكون بعد انقضاء العدة فتعاضدا ظاهرا بينهما قال المفسرون ان المراد من قوله تعالى فلغن احلهن فليغن اخر العدة لان تنقضي العدة يتسلسل لان لفظ الاجل كايوم على العدة كما يقع على آخرها فيكون المراد في هذه الآية من الاجل آخر العدة ومن البلوغ اليه الوصول ان

قريب وفي الآية التالية لها العلق كلها والبلوغ الانتهاء على مسياتي يعني اذا طلقتم النساء فوصلن قريب آخر العلق فامسكوهن بمعروف اي راجعوهن من غير ضرار ومعروف اي معروف اي خلوهن حتى تنقضي صلاتهن من غير تطويل وبه تسكن صاحب الهداية في باب الرجعة حيث قال واذا طلق الرجل امرأته طليقة رجعية او طليقتين فله ان يراجعها في مديتها وضمت بذلك او لم ترض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف من غير فصل وكلام الامام الزاهد يدل على انه يجوز ان يكرت الاجل بمعنى كمال المدة ايضا حيث قال اي راجعوهن قبل انقضاء العدة بالرجعة او بعد الانقضاء بالعقد وقال في معنى قوله تعالى بمعروف اي اشهدوا عليه كيلا يقع للنارضة وقيل موحى العشرة وقيل يعطي لها شيئا عند الرجعة وقيل يزيدها في مهرها هذا كلامه ومعنى قوله ولا تمسكوهن ضرارا لا تراجعوهن لاجل اضرارهن وانما قال ذلك لانه كان رجل او ثابتهن يماريها وطلق امرأته او لامرأها رجعا حين بقي ثلثه ايام من العدة ثم طلقها ثم فكلا ثلثا حتى طالت العدة عليها ولم تنقش الى زوج آخر فمنعه الله تعالى من ان لا تمسكوهن في يوتكر ضرارا لهن لاعتدوا عليهن بطول العدة ومن يفعل ذلك المذكور من الضرر فقد ظلم نفسه حيث حمل غضب الله على نفسه بذلك السبب وقوله تعالى ولا تتخذوا آيات الله هزا اي جل وفي الاخذ بها والعمل بما فيها وفي رمايتها حق الرعاية والافتد اتخذتموها هزا الآية يقال لمن لا ينجذ في الامر انما انت لاعب وما زال والمعنى لا تتخذوا الفاظ الطلاق والعناق والنكاح هزا لانها يقع بالهزل ايضا كما قال عليه السلام ثلث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والعناق وانما قال ذلك لانه كان الرجل يتزوج ويطلق ويعتق ويعود ويقول كنت لعب وهزل هكذا ذكر في الكشف والبيضاوي وقوله تعالى واذكروا بركة الله عليكم اي التي من جعلها الهداية ونبوة محمدا عليه السلام بالشكر والقيام بحقوقها واذكروا ما انزل عليكم من الكتاب والحكمة اي القرآن والسنة وقوموا بعملوا بالمراد ان اهل شرائع ما يقدر حرمانا عليهم اجتناع الزوجين في عقد واحد بل لا يعمل لهم الزوجة الاخرى مادامت الزوجة الاولى حية وقد انعم عليكم حيث احل لكم اربع زوجات آخر بعد طلاق الزوجات الاول سواء كان حية او ميتة فاذكروا هذه البركة ولا تنسوها كما في الحسيني والزاهد في ذكر الله تعالى بيان النكاح بعد العدة فقال * واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يومئذ بالله واليوم الآخر ذللكم اركن لكم واطهر والله يعلم وانتم لا تعلمون

هذه الآية في بيان النكاح بعد انقضاء العدة سواء كان مع الزوج أو غيره لأن قوله قبلهن اجلهن هذا على حقيقته أي انقضت عدتهن لأن المذكور فيهما النكاح وهو يكون بعد انقضاء العدة دون الرجعة كما في الآية السابقة حتى يحصل على آخر العدة وأنه توجيهات الأول يفهم عنه النكاح مع الزوج الأول وهو أن يكون قوله تعالى فلا تغفلوهن خطأ بالاولياء وذلك لما روي أنها ذلت في شأن معقل بن يسار إذ كانت أمه في نكاح عبد الله بن ماسم ثم طلقها فلما انقضت العدة أراد أن ينكح امرأة أخرى وكان معقل بن يسار يقول والله لا أزرج اعني لك ثانيا فأنك قد نكحتها أولاً لم توافيها وتيل في جا بر من عبد الله حين فصل بنت م من له نص به في الكشف والمعنى إذا طلقتم النساء فأنقضت مدة النساء بعد الطلاق فلا تمنعهن باليه الأولياء أن يرجعن إلى أزواجهن الذين كانوا أزواجهن فمما أزواجهن ما عتبار ما كان ولكن لا مطلقاً بل إذا تراخوا أي الخطاب والنساء بينهما المعروف أي بما يخص في الدين والمروة من الشرائط وبمما المثل أو الكفو لأنهم إذا لم يتراخوا بينهم بمما المثل أو الكفو كانت الأولياء حنئلهن أن يعترضوا ويسنعوا من ذلك لغوات الشرط ولكن على هذا التوجيه لا بد من ترتيب الجزاء على الشرط من تأويل أو حذف لأن قوله تعالى فإذا طلقتم خطاب للزوج وهو أنه وضع فلا تغفلوهن موضع فلا يغفل أولياء من أو التفتد يرغلن أن يرجعن إلى أزواجهن فلا تغفلوهن كذلك ذكر الشيخ العصام في حاشية البيضاوي ثم في الآية توجيه آخر يفهم منه النكاح مع زوج آخر وهو أن يجعل قوله تعالى فلا تغفلوهن خطأ بالاولياء الذين يغفلون نساءهم بعد انقضاء العدة ظاهراً ولا يتكونهن أن يتزوجن من شيء من الأزواج وحينئذ يكون المعنى إذا طلقتم النساء فأنقضت عدتهن فلا تمنعهن باليه الأزواج من أن ينكحن أزواجهن الذين يرغبن فيهن ويصلحن لبن ولا تطولوا عدتهن كما كان وعومهم في البها عليه من المنع من تعجيل طلب الأزواج فمما أزواجهن ما عتبار ما عتبار وهذا التوجيه وإن لم يوافق شأن الفزول للمروي من قبل ولكنه يوافق نظم القرآن من ترتيب الجزاء على الشرط بدون تأويل أو حذف وهذا هو لتوجيه المختار عند صاحب المدارك ولذا قدمه والأول هو المختار عند صاحب البيضاوي ولذا قدمه ومبنى ذلك على نكته وهي أن من مذهب الشافعي أن لا ينعقد النكاح بعباراة النساء ومن مذهبه أن ينعقد فقال صاحب المدارك في قوله تعالى أن ينكحن باحناء الكاح إلى جماعة لولنث إشارة إلى انعقاد النكاح بعباراة النساء والخطاب للأزواج الذين يغفلون نساءهم إلى آخره وقال صاحب البيضاوي وأما أن الخطاب الأولياء ثم قال فيكون دليلاً على أن المرأة لا تزوج نفسها

اذ لم تمكنت منه لم يكن عضل الولي معني ولا يعارض باسناد الكاح اليهن لانه يصعب توقفه على ذنهن وانما
يبنى على هذه التكنة اذ لا ينفي عليك انه لما كان كون المخاطبين هم الارواح ترجيحاً مقدماً عند صاحب المذرك
لم يكن عضل الولي مذكورا في الآية فيعتقد الكاح بعبارة النساء على هذا الترجيح بلا مانع وقيل انه
خطا ببلدوا ليهما والازواج جميعا ناس بهما القاضي وقيل انه خطاب للناس اي لا يوجد فيما بينكم عضل من المراجعة
الى الازواج وابهم وان لم يكونوا مسلمين حقيقة لكن لما وجد العضل فيما بينهم وهم راضون به جعلوا بمنزلة
العاقلين وخطبوا بالنهي هكذا قالوا ومعنى الازواج حينئذ راجع الى احد الوجهين الاولين
وينبغي ان يرتكب بالثاويل والحدف كالا ينفي واقول يجوز ان يكون قوله تعالى واذا طلقتم
بهاها الازواج وقوله تعالى فلا تغفلوا عن خطا بالازواج اللاحقين اي اذا طلقتم بآيات الازواج اللاحقون
النساء بعد الرطي فلا تمنعون من ان يرجعن الى الازواج السابقين بالكتاب الجدي ثم
قوله تعالى ذلك هو مذهب الابرار الى المحرم لمن كروا الخطاب للنبي عليه السلام او لكل واحد
وقوله تعالى ذلك الخطاب للجميع والمعنى ترك العضل والفرار به ومن كان مؤمنا بالله واليوم الآخر
وهذا كى لكم وامهر من ادناس الآثام اي افضل واطيب عند الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعه بيمان الرضا ع
ووجوب النفقة والكسوة وغير ذلك فقال والوالدات يرضعن اولادهن حواين كاملين لمن اراد ان
يتم الرضا ع وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان ارادا فصلا من تراش منهما وتشاور
فلا جناح عليهما وان اردتم ان تعتز صغوا ولا دكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما اتيتن
بالمعروف واتقوا الله واعلموا ان الله بما تعملون بصير اعلنت الله تعالى لما ذكر بيان المطلقات
مطلقا ودمعها بيان المطلقات التي معهن ولد فسرق هذه الاية لبيان اثر بيمان الولد الصغير وارضاعه على الوالدة
وتكميل النظر من الابوين في حقه ويتضمن مسائل من تقرير مدة الرضا ع وبيان الاجرة والنفقة والكسوة للزوجة
والمرضة ولد وهى الارحام واستحباب الاجنبية وامثاله من الفوائد ونحن نسمعك حقا نقها ودنا نقها
من كتب الفقه وائمة الاصول والتفا مير فنقول قال المفسرون قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حواين
كاملين خبر في معنى الامر الموكد واذا كان في معنى الامر يكون اللندب لان ارضاع الام ولد
ليس هو اجمع عليها وانما الوجوب استحبابا والاب معرضة لاجله لو حصل على الوجوب ولكن بشرط ان لم

تقبل الصبي الا لذي امه او لسه يوجد له ثثرا وكان الاب ملجزا عن الامهيا والاول هو المختار والامام الزاهد والثاني لصاحب الهداية وقوله تعالى حولين ظرف لقوله تعالى ترضعن وصف قوله تعالى كاملين تأكيد لانه ما يتسامح فيه فانك تقول انفسه عند فلان حولين ولر تستكملهما وفي تقدير مدة الرضاع خلافة بين المصنفين وبين صاحبيه والشافعي فذهب ابو حنيفة الى انها حولان ونصف وذهب صاحبها والشافعي الى انها حولان فقط وعند زفر ثلاثة احوال وقد تمسك ابو حنيفة بما سئلني في سورة الاحقاف من قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وتمسكوا ايضا بهذه الآية وبكل ما ورد في القرآن من التثنية يقولون يحرقوله تعالى وفصاله في عامين وقوله تعالى حولين كاملين وبالحقيقة ليس موجبة لهر فيما ذهبوا اليه من عدم زيادة الرضاع على حولين لانه قيد لوجوب ارضاع الوالدة ولذا يعني ان ليس الواجب على الوالدة ارضاع ولذا عند العدل الا حولين كاملين والزيادة تبرع منها او قيد لوجوب لجرعة الرضاع على الاب بقر بنقله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن يعني ليس الواجب على الاب الا لجرعة حولين كاملين ولا يفهم منه ان لا يجوز زيادة الرضاع أكثر من سنتين ولما كان هذا مظنة مشبهة حكم ابو حنيفة ربح بانها حولان ونصف حول احتياطا في تعلق حرمة النكاح بالرضاع اي ان ارضعت المرضعة في هذا المدة يكون هي امه وزوجها اباها وامنتها اخته وغير ذلك المحرم النكاح بهن نعم العجة للخصم في هذا الباب يصلح ان يكون قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة فانه بالاتفاق بيان لما توجه اليه الحكم او متعلق بوضع اي هذا الحكم لمن اراد ان تمام الرضاع او بوضع لاجل من اراد ان تمام الرضاع فعلم ان تمام مدة الرضاع هو حولان فقط كما قال صاحب البيضاوي تحت هذا القول وهو دليل على ان انقضى مدة الرضاع حولان ولا عبوة به بعد ما رانه يجوز ان ينقص منه والشك في عنه صعب الان يقال المراد ان تمام المدة التي وجبت عليهن الرضاعة او عليه اجرته فيها ويستذكر بيان مدة الرضاع وقد روي تفاصيله في مواضع اخر ان شاء الله تعالى وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف المولود له هو الاب والضمير في رزقهن وكسوتهن عائدا الى الوالدات فان كان المراد انجاب نفقتهما وكسوتهما على الرجل من حيث انها امرأة له كما صرح به صاحب الهداية كان المراد من الوالدات اعم من ان يكون مطلقة معتدة ارفع ومطلقة فيكون هذا الآية حينئذ لبيان ان على الرجل بمجب النفقة والكسوة للزوجة بلا امراف ولا تقتير ويكون رد على الشافعي فيما ذهب اليه من تقدير النفقة بالمدين او من ونصف كما عرف وان كان المراد به النفقة والكسوة لهن لاجل انها مرضعة كما هو الظاهر من الحياء والاختار والغير

الاسلام كان المراد من الوالدات المطلقات المنقضية مدتهن لانه لا يجوز احتيجها والام للرضاعة الا اذا كانت مطلقة منقضية مدتهن لو كانت الولد من غيرها فالعاصل ان الاب يجب عليه ارضاع ولده وعليه ان يتخذ الاجله فكلوا لا يجب الارضاع على الام بل هو مندوب عليها الا اذا لم يقبل الصبي غير ذلك امه او كان الاب عاجزا عن الاستميتا ولو لم يوجد له فكلوا فحينئذ يجب على الام ارضاعه فان ارضعت لا يجوز لها اخذ الاجرة مادامت زوجة لو معدته واذا انفقت مدتها يجوز لها اخذ الاجرة وعلى الاب اعطاها بالمعروف حولين كاملين كما يجب عليه لما تولى الرضعات وان استاجر الاب غيرها ورضعت بمثل اجرة الاجنبية او رضعت بغير اجر كانت هي احق لآبائها اشفق وان التمسعت الزيادة لم يجبر الزوج عليها دفعا للضرر منه اقبس كذلك من المداركة وكتبها الفقه وفي الآية اشارة الى علي ماسيا تي وعن اعدنا واما عند الشافعي فيجوز استميتها والام مطلقا ولهذا جعل صاحب البيضاوي قوله تعالى وتوالد ان امر من ان يكون ما مافي المطلقات وغيرها ليعا صافي المطلقات وحدها وجعل المراد من قوله تعالى رزقن وكوثرن هو الرزق والكسوة اجرة للوالدات المرضعات والشيخ العمام لما لم يقف على مرادة ولم يحفظ من فيه قال وكون الوالدات مخصصات بالمطلقات يرجعه ببيان الرزق والكسوة فانه لا يجب كسوة الوالدات ورزقهن اذا كن غير مطلقات للارضاع بل انما وجبت للزوجة وعلى توجيه ارادة الام يجعل بيان وجوب الكسوة باعتبار المطلقات هذا كلامه ثم معنى قوله تعالى وعلى المولود له رزقن وعلى الذي ولد لاجله وهو الوالد والاب وانما ذكره لادونهما ليعلم ان الوالدات انما ولدت لاجلهم اذا لا ولد لآباء والنسب اليهم لا اليهن وكان عليهم ان يرزقوهن ويكسوهن اذا ارغعن ولد من لاجله كالاطياري وهذه الاشارة ليست الا في هذه الهيئة المخصوصة ولو قيل على الوالد او على الاب لم يفهم هذا المعنى والايهم كون النسب من الامهات ايضا من قوله تعالى لا يضار رائدة يولدها كل افي النفا مير و بهذا المعنى ذكر الامام فخر الاسلام البرزوي في بحث اشارة النص حيث قال وفي قوله تعالى وعلى المولود له اشارة الى ان النسب الى الآباء والى ان للاب حق التملك في مال ولده وان لا يعاقب بسببه كما لما لك بمملوكه لا نه بسبب اليه بلام الملك والى انفراد الاب بتحمل نفقة الولد لانه اوجبها عليه بهذه النعمة ولا يشاركه فيه احد والى ان الولد اذا كان غنيا ولو الى مستحبا لم يشارك الوالد احد في تحمل نفقة الوالد وفي قوله تعالى رزقن وكوثرن بالمعروف اشارة الى ان اجرة الرضاع يستغنى عن التقدير بالتكيل والوزن كما قال ابو حنيفة انتهى محصول كلامه وتمامه

صاحب اليد اية انما يدل الآتي في انفراد الاب يتنصل نفقة الولد حيث قال ونفقة الاولاد الصغار
على الاب لا يشاركه فيها احد كما لا يشاركه في نفقة الزوجة لقوله تعالى وعلى المولود له ورضعين وكسوتين
والمولود له هو الاب هذا اللفظ ليس يتعرض لغيره من الاشارات وتعرضها صاحب التوضيح ودقق في بيانها
استغناء اجر الرضاع من التقدي بركلام حاصله ما قال في التلويح فان اولاد اي الوالد احتسبوا الوالد
المطلقة لرضاع الولد يكون استغناء اجرها من التقدي بركامها بالاشارة لان مثل قوله تعالى بالمعروف
انما يقال في مجهول القدر والصفة فان اراد احتسبا رغير الوالد في شئ استغناء اجرها من التقدي بركامها
بذلك لانه النص لان جواز الاستغناء من التقدي بركامها على ان هذه الجهة لا تقضي الى المنازعة لانهم
لا يمنعون في العادة قدر الكفاية من الطعام لان منفعتهم يعود اليهم ولان اكسوة لان الولد في حجرها لا
بالاشارة النص لانه ليس بثابت بنفس النظم لان الضمير في ورضعين وكسوتين عائد الى الوالدات
هذا اللفظ وقوله تعالى وللتكف نفس الاوسى الايضار والدة بولدها ولا مولود له بولدها جملة معللة لقوله تعالى
بالمعروف او بيان له على حسب الاختلاف ولا تضار الاكثر من يقرؤها بعنق الرأ المشددة بصيغة النهي
من باب المعاملة وبعضهم يرفع الرأ المشددة بصيغة الخبر بمعنى النهي وعلى كل تقدير يستعمل ان يكون
مبنيا للفاعل فيمنشئ يكون والدة فاعله والمفعول مصروف والباء في بولدها للسببية او يكون لاتضار بمعنى
لاتضر والباء من صلته وبولدها مفعوله بواسطة حرف الجر ويستعمل ان يكون مبنيا للمفعول والدة مفعول
ما لم يرسم فاعله والباء للسببية يعني لاتضار والدة زوجها بحبيب ولدها بان تطلب منه ما ليس يعدل
من الرزق واكسوة ولا يضر والدة بولدها بالقاته بعد ما ألف بها اولادها والدة من قبل الزوج بسبب
ولدها ما يكرهاها على الرضاة مع طاعة الاسترضاع وهكذا ولا مولود له بولده يعني لا يضر مولود له امرأته
بسبب ولدها بان يمنعها ما يجب لها من رزقها وكسوتها ولا يضر مولود له بولده بالكف من امه بعدما
ألف بها اولادها ومولود له من قبل الزوجة بحبيب ولله بطلب زيادة الاجرة منه وانما يدل بولدها وبولده
لانه لما نهيت الوالدة والمولود له من المضارة اضيف اليها الولد احتياطاً فاليها عليه هذا اخلص ما في
التفاسير واقول يمكن ان يكون في ذكر قوله تعالى بولدها وبولدها اشارة الى ان الاضرار لا كان مد نوما في حق
ولد بها فللوالدة في حق ولده من غيرها وللوالد في حق ولدها من غيرها يدفع ذلك بالطريق الذي فلا
يجب على الام ارضاع ولده من غيرها وان اعتدلت المرضعة ولا تجب على الاب استرضاع الاجبر بولدها من

فيمر وان عجزت الام وقال في شرح الوفاة اهلدار قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن لو جب الارضاع على الامهات عجز قوله تعالى لا يكلف الله نفس الا وسعها الا يضار والدة بولدها ولا مؤن بولده بولده واجب دفع الضرر من الامهات والآباء فان امتنعت والاب لا يتضرر باحتيثار الموضعة لا تجبر الام لان الظاهر ان امتناعها للعجز لان اشفاق الامومة يدل على انها لا تمنع الا للعجز فان اقدمت عليه وتطلب الاجرة لا تعطى لانه قد ظهر قد ربحها فالامهات بالراجب لا يوجب الاجرة على ان الشرع لم يوجب للمرضعة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وكل من ناغل النفقة وهي المنكحة ومعتدة الرجعي لا تعطى شيئاً يغفل الارضاع واما للبتونة فكذا في رواية واما على الرواية الاخرى فان الزوج قد اوحشها بالامانة فلا يرعى منها المحامصة والمحاللة فصارت كما بعد العدة واما بحوز الاجارة بعد العدة لان النفقة غير واجبة لها فيجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية من الفطنة وقد صرح بذلك كله صاحب البداية ايضا وقال في تاويل قوله تعالى لانصار والدة بولدها مع الراسا الارضاع مع كراهتها وفي تاويل قوله تعالى ولا مولود له بولده منع الزامه الاجرة لها اكثر من اجرة الاجنبية فلعله اختار فيها البناء للمفعول كما لا يعنى وقوله تعالى وعلى النوارث مثل ذلك مطلب على قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وما بينهما معترض فغير للمعروف او تعليل له كما مر آنفا والمعنى وعلى وارث المولود له مثل ما وجب عليه من الرزق والكسوة اي انما مات المولود له لزم من يرثه ان يقوم مقامه في ان ترزقها ويكسوها بالشروط التي ذكرت من المعروف ويجنب الضرر وهذا في انكشاف فقط للمعنى على وارث الصبي اذا فرض ميتا مثل ما وجب على ابيه في حال حيوته من الرزق والكسوة اذا علم الاب يعني اذا مات الوالد وترك صبياً رضيعاً كانت اجرة الرضاع واجبة على وارث الصبي اذا فرض ميتا ولكن اختلف في تفسير الوارث فعند ابى لهي كل من وروثة وعند ابى زيد العصبات خاصة وعندنا من كانت ذارحم محرم منه لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك كما في البداية والمذكور فيجوز ذوالرحم المحرم على النفقة والكسوة ولكن على قدر الارث فنفقة من له اخوات متفرقات مثلاً عليهن اخماسا يعني من له اخوات احد هما لآب وام والثانية لآب فقط والثالثة لآم فقط فثلثة اخماسا على التي لآب وام والحسن على التي لآب والحسن على التي لآم لان ارثهن على هذا المقدار ونفقة من له خال وابن مريض الحال فقط لاهلية الارث وهكذا يجب نفقة كل ذي رحم محرم فقهراراً نثي بالغه فقهره لو ذكر كزمن او امسى على قدر الارث ولا

يحب نفقة الصغير الغني بل في المال نفقة الابن البالغ القادر على اكتسابه وما نفقة الوالد من الصغيرين
 فعلى الولد على ما سيأتي في سورة لقمان في قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفاً وكذلك نفقة النكاح
 في سورة الروم في قوله تعالى وات ذا القربى حقه وكذلك نفقة الزوجات على الزوج في مواشعها
 ان شاء الله تعالى واختلف في نفقة الابنة البالغة والابن البالغ الزمن على الابوين ثلاثا لقوله تعالى
 وعلى الوارث مثل ذلك وفيها هو الوراء ينكح النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن فصار
 كالولد الصغير هكذا في الهداية وعند الشافعي لان نفقة فيما عدم الولاد وهو احق قوله تعالى لمن عسر الالة
 بات معناه على وارث الاب وهو الصبي اي قوت المربعة من ماله اذا مات الاب او مات معناه وعلى الباقي
 من الابوين فان كان الباقي الاب فعليه مثل ذلك وان كان الباقي الام فعليها مثل ذلك اذا لم تقر لا رضاه
 بنفسها كذا ذكره القاضي البيضاوي ولا يخفى ان ظاهر الآية حجة لتعليقه والى مثل ذلك كلام الامام نصر الاسلام
 فاطر حيث قال وفيه اشارة الى ان النفقة تستحق بغير الولاد وهي نفقة ذوي الارحام خلافا للشافعي
 لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وذلك بعدمه يتناول الاخ والعمة وغيرهما ويتناول معناه لانه لم يشق
 من الارث مثل الزاني والسارق وفيه اشارة الى ان من عد الوالين يحصلون النفقة على قدر الموارث حتى
 ان النفقة يجب على الام والجد فثلاثا لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وهو امر مشتق معنى فوجب بناء
 الحكم على معناه هذا كلامه ومواده ان في قوله تعالى وعلى الوارث اشارة الى العموم فيتناول ما عد اقرابة
 الولاد و اشارة الى ان النفقة على قدر الارث ففيه اشارتان وقوله تعالى فان ارادوا فصلا يتعلق بقوله تعالى حولين
 كاملين يعني ان الواجب في الفصال حولان فان اراد الزوجان فصال الولد قبل تمام الحولين او بعد الزيادة
 على الحولين عندنا وقبل تمام الحولين فقط عنده فصلا صادر عن قراض منها ونشأ و بينهما فلا جناح عليهما
 والتشا واستخراج الرأي من قوله شورت العسل اذا استخرجته والحاصل انهما اذا تراضيا با لقطام من الام
 واستيجار الاجنبية لذلك صح وانما اعتبر المراجعة لان لابه النسبة والولادة وللام الشفقة والعناية فتمر
 بذلك اصلاح الولد وفي الزا على انه لا يعتبر المراجعة اذا كان فوق حولين وقوله تعالى وان اردتم ان
 ترضعوا اي ان اردتم بايها الا زواج ان ترضعوا مرضع آخر غير الام لاجل اولادكم عندنا بانها
 او عجزها ابتداء او بعد الفصال عنها فلا جناح عليكم اذا سلمتموها ايتيم اي ما اردتم ابتداء من الاحرة
 تملئها بالمعروف اي بطيب نفس وسرور قلب والتفكير بهذا التسليم ندب لاشروط للجواز بالاجماع اذا

الاجرة لا يجب الا عند تمام العقود عليه على ما عرفنا نقول الله بالاباء الا زواج في نزاع الولد عنها وبأبائها الزوجات في طرَح الولد عليه واملما ان الله بما تعملون بصير لا ينقض عليه امساككم فيما يذكر عليها ثم ذكر الله تعالى بعد هذه مسئلة مدة المتوفى عنها زوجها فقال **وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** فاذ بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيماعلن في انفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير **يعنى** الذين يتوفون من المسلمين ويتركون ازواجهن يتربصن اي ازواجهن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فاذا بلغن اجلهن اي آخر مدتهن فلا جناح عليكم بعد ما فيهاعلن في انفسهن بالمعروف من التزوج فقد علم من هذه الآية ان مدة المرأة التي توفي عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا لا مع ابهام يعنى لا تنكح زوجها آخر في هذه المدة ولا باس فيماعلن بعد ما من الزوج وقد ذكر في كتب الاصول ان قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** ان يضعن حملهن في صورة الطلاق يقتضى ان يكون مدة الحمل وضع الحمل سواء كانت متوفى عنها زوجها او مطلقه او غيرها وهذه الآية الشريفة في البقرة يقتضى ان يكون مدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا سواء كانت حاملا او غير حامل فالعامل الغير المتوفى عنها زوجها لا شك انها تعتد بوضع الحمل وكذلك المتوفى عنها الغير العامل لا شك انها تعتد باربعة اشهر وعشرا فاما العامل المتوفى عنها زوجها فقد تعارضت فيه الآياتان ظاهرهما فلهذا ابن مسعود الى ان الآية التي في سورة الطلاق نزلت بعد هذه التي في سورة البقرة ففي سورة يكون متوفى الزوج حامله مدتها وضع الحمل لا التربص باربعة اشهر وعشرا فكان هذه الآية منسوخة بآية الطلاق بقدر ما تناوله الآيتان وهذا القصص من النسخ ينهض ان يسمى في هر غير نسخ وصف في الحكم يعنى لم ينسخ اصل الحكم بل وصفه وهو العمومية وهو وان لم يكن معتبرا عند الشافعي لكنه يقبله في هذه الآية بتسمية انه تخصيص للعموم لانه نسخ للحكم بناء على ان التخصيص عند يكون موصولا وعندنا الفصل نسخ لتخصيص ومن علي وابن عباس انها تعتد بابعداجلين احتياطا يعنى ان كان وضع الحمل عن قريب بحيث يكون قبل اربعة اشهر وعشرة كانت مدتها اربعة اشهر وعشرة وان كان وضع الحمل عن بعيد بحيث يكون بعد اربعة اشهر وعشرة كانت مدتها وضع الحمل مالا يتبين ثبانه وان كان عموم اللفظ يقتضى ان يكون مدة العدة والامة سواء كانا قائل الاصل لكن من ضابطهما ان حق الامة نصف حق العدة في جميع الباب فيكون مدة لامة الغير التامة شهرين وخمسة والى كل ذلك اشار صاحب

الهداية حيث قال وعدة الحرة في النواة أربعة أشهر وعشرون لقوله تعالى ويدرون أزواجهن بالانقضاء
لربعة أشهر وعشرون واحدة الامة شهران وخمسة ايام لان الرق منصف وان كانت حاملة تعد لها ان تضع
حملها لاطلاق نوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن قال عبد الله بن مسعود من شاء به هلته
ان سورة النساء القصص نزلت بعد التي في سورة البقرة وقال عمرو بن دينار رضي الله عنه لو وضعت وزوجها على
سريره لانقضت عدتها وحل لها ان يتزوج هذا لفظه وآغا قد والله تعالى عدتها بهذه المدة لان خلقه
الولد تتم في اربعة اشهر كما ورد في الاحاديث وزيد عشرة ايام ليظهر ولدها على ما في الزاوي اولان الجنين
يتحرك في ثلث اشهر ان كان ذكرا وفي اربعة ان كان انثى فامتنعوا عن الاكل من هذه العشرة استظفرا
اذ ربما يضعف حركة في الجاهدي فلا يحسن على ما في البيضاوي والسلمة وانكنا بية سواء في هذه العدة منذنا
واما ما ذكره القاضي البيضا من قوله تعالى وميمم اللفظ يقتضي نكاحا للسلمة وانكنا بية فيه كما قال الشافعي
فقد اجاب به الشيخ العمام بقوله امر نجد الفرق بينهما في كتب الصنفية ايضا بل في المصنفات يجب على الحنابلة
اذا كانت تحت مسلم ما يجب على المسلمة من كلامه ثم هذه الآية التي في البقرة كما اذا منسوخة بآية الطلاق فيما
تناولناه كذلك هي باسحق للآية التي بعدها اعني قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجهن وصية
لازواجهم من اموالهم عند الموت فانه يقتضي وجوب العدة الى حول كامل ووجوب الوصية بالنفقة
اليه ايضا والسكنى فوجوب العدة الى حول كامل ووجوب الوصية بالنفقة من اموالهم من اموالهم
تلاوة كنهه موخر نزولا ومثله جاء في موضعين كما مر وجوب الوصية بالنفقة من اموالهم من اموالهم
اي الربع والثلث فلان نفقة للمتوفى عنها ولذا قالوا انها تخرج في اليوم وبعض الليل للنفقة وتبيت في
منزل زوجها بخلاف المطلقة فان لها نفقة العدة فلا تخرج للنفقة وتبيت في السكنى ايضا غير ثابت عندنا
بخلاف الشافعي ومعتدة الطلاق لباقي والموت كما يجب عليها انكف من الزوج كذلك يجب عليها الجهاد
بترك الزينة والذهن الامس عذر والعيب وليس المعصية المزعومة والحرير والاختصاص بالحناء ونحوها في المبثوث
خلاف الشافعي في الجهاد على ما عرف بخلاف المطلقة الرجعية فانه يستحب لها ان تزين بالاشياء للذكورة
لهرب الزوج في رجوعها ثم جئنا في تفسير الفاظ الآية فنقول قوله تعالى يتوفون بصيغة المجهول عند الجمهور
وقرئ علي بن ابي حمزة في اي يحتوفون آجالهم وفيه كلام طويل وقوله تعالى يدرون معطوف عليه وهما
صلة الذين ويتربصن خبره وليس فيه عائد يعود الى المبتدأه فكان التقيد بزوجات الذين يتوفون

منكر ويدور ونحن يتر بصن يحذف المضاف فيجئنا يعود الضمير إلى البدأ المحذوف المضاف إلى الذين
 أو لنقل يتر بصن بعد ممر يحذف الطرف المضاف إلى الضمير الرجوع إلى الذين وقوله تعالى
 أربعة أشهر ومشرأت كثيرا أربعة باعتبار الشهر ظاهرا وثاني عشر باعتبارها اعتبارا للأيام لأنها غير
 الشهور والأيام داخله معها فبعضها وقيل الرجوع فيه أن ابتداء الشهور عادة بالأيام دون الليالي فلما
 قل أربعة كان ابتداءها باليوم ويدخل الليالي فيها للأيام فلما افتتحت أربعة أشهر مع لياليها كان ابتداء
 العشرة باليوم فلما قال وعشرة كان الأيام مشروطة والليالي متصفا فذكر مشرا حتى يقع الأيام والليالي مشروطة
 كاملة وهو مردود وظاهر أن ابتداء الشهر في حق للعنة يعتبر من حين الوفاة ليلا كان أو يوما وإطلاق
 العرف في الشران كان على الأيام فصلا والليالي تبعا فذكر كثيرا أربعة ظاهرا وإن كان بالعكس فلهذا لفظ
 المعدود وإن كان على المجموع فصلا كان ذلك كثيرا باعتبار تغليب المذكور على الموثق أو باعتبار أن المعدود
 إذا كان موثقا واللفظ مذكرا فوجهان جائزان فإذا كان جزء من المعدود موثقا واللفظ مذكرا كانا الطريق
 الأولى وأما الثانية في مشر فلهذا إذا كان المراد منه الأيام فقط فهو صحت مشرا لا تتعمل التذكير فيه
 في العرف فلان لا تتعمل التذكير إذا كان المراد منه الأيام مع الليالي بطريق الأولى وقوله تعالى فإذا بلغن
 أجلهن يعني إنما يحرم نكاح الزوج الثاني مادامت معتدة فإذا انقضت عدتهن فلا جناح عليهن ما بها إلاية
 والحكام فيما فعلن في حق أنفسهن من التعرض لخطبة النكاح مع الزوج الثاني بالمعروف أي بالرجوع الذي
 لم ينكره الشرع وأما مخاطب بعدم الجناح المحكم مع أن المحلل يقتضي عدم الجناح من الزوجات لأن الله تعالى
 قد حكم المحكم بمخالفة رعاية لشرعية أحكامها ودفن ودها جميعا فإن كتاب الأزواج للآثار كتاب الأحكام
 لم يكتبها من الآثار كغيرها ولأن النساء أقلية مقولس لا تكاد تضبط بمخالفة الشرع فولي الحكم عليهم
 هكذا قالوا ثم ذكر الله تعالى بعده بيان جواز ما تعرض بالخطبة في العدة فقال **وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ**
فِيهَا وَمَعَكُمْ من خطبة النساء أو اكتسبتم في أنفسكم حلا لئلا تدم سدد كروهن ونكر لا تواعدوهن
 سرا الآن تقولوا فلا معروف ولا تعزموا عدة النكاح حتى يبلغ الأتاب أجله وأعلموا أن الله
 يعلم ما في أنفسكم فاعذر الله وعلموا أن الله غفور حلیم حاصل هذه الآية أنه إنما منع في العدة نكاح
 المعتدة أو التعرض بالخطبة دون التعرض بالخطبة ولكنهم اختلفوا في أن هذا الحكم ككل معتدة أم لا يلبيها
 وهو معتد أو نكاحها المأرون وغيره ما كنت من هذا وإن كور في كتب الفقه عام حيث لد في الرقابة

وغيرها ولا يخطب مغتلة إلا تعريضا فممكن ان يصرف هذه الآية الى الجميع وإن كانت مذكورة بمعنى
معنى قولنا وقال صاحب البيضاوي اولوا المراد بالنساء المعتدات للوفاء واخرافيه دليلي
حرمة تصريح خطبة المعتدات وجواز تعريضها ان كانت معتدة وفاء واختلف في معتدة الطلاق
والباين والظاهر جواز مد الخطبة جفتنا الى تفسير الآية فنقول الخطبة بالسر المرحطة وبالعصر
طلب المرأة وهو المراد منها وتعريضها لكلام اللوم بالنكاح مثل ان يقول انك جميلة او سالمة او انك
لم تكلف عن الزرع وان انقضت مدتك اخبرني بها ونحو ذلك والعرق بين الكناية والتعريض ان الكناية
ان تذكر شيئا بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج
للمحتاج اليه حيثك لا سلم عليك ولا نظرا الى وجهك انكرهم وتفصيل الفرق بينهما في علم البيان مع جميع
احكامها فمضى اول الآية لاجتراح عليكم بالها المأثرون الغاطيون في قول موضح بتلك الاقوال حال كونهما
من خطبة النساء او اكنتم تلك الخطبة في انفسكم من غير اظهار فعله لانه لا يجوز تصريح النكاح بان يقول اني
اريد ان تزوجك ويجوز الكناية في نفسه او التكلم بطريق التعريض وما عطف عليه قوله تعالى ولعن
لاتواعد ومن سر محذوف مفهوم من قوله تعالى علم الله انكم ستذكرون ومن يعني علم الله انكم ستذكرون ومن
لا محالة ولا تصبرون على المكوث عنهن ومن الرغبة فيهن ولعن تواعد ومن سراي شيئا من شأنه ان
يصروا والجماع يعني لا تقولوا منهن في العدة اني اقدر على الجماع واكمل في الرجوعية والنكاح يعني لا تصرحوا
بالنكاح وقيل معناه لاتواعد ومن في السر على ان المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يحتملها وقوله تعالى لا
ان تقولوا قولا معروفا احتشام من مقدري لاتواعد ومن مروءة لعل المواعدة مبروفة غير منكورة وموان
تعرضوا ولا تصرحوا او اعني لاتواعد ومن الابان تقولوا اي لاتواعد ومن الابان التعريض ولا يجوز ان يكون
استثناء منقطع من قوله تعالى سر الله يردى الى قوله تعالى لاتواعد ومن الابان التعريض والتعريض غير موصوف بل
واقع وعلى كل حال فالتعريض المعروف هو التعريض وقيل القول المعروف هو الذي من غير رقت ولا فحاش
في الكلام وعن ابن عباس هو ان يترافقا على ان لا يتزوج غيره وقد ذكر صاحب الهداية هذه الآية في التمسك
وذكر معنى التعريض والسر والقول المعروف على ما هو المختار وحيث قال ولا ينبغي ان يخطب المعتدة ولا بأس
بالتعريض في الخطبة لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى ان قال ولعن
لاتواعد ومن سراي الا ان تقولوا قولا معروفا وقال عليه السلام السر النكاح وقال ابن عباس التعريض

اتزوج اني اريد ان ومن سعيك بن جبري القول المعروف اني فيك لراغب واني اريد ان اجتمع
هذا كلامه ومعني قوله تعالى ولا تعزما الى آخره لا تعزما عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله
اي الذي فرض بالكتاب وهو العدة اجله اي ما بينته وتسامه يعني حتى ينقضي عدته وفي نهي العزم مبالغة
لانه اذا نهي العزم على عقدة النكاح كان نفس الفعل اولى بكونه ميسرا عنه وقيل لا تقطعوا عقدة النكاح
فان اصل العزم القطع لنظر الى لطافته هذه الآية حيث خوفهم الله تعالى من عزم النكاح ولا يقوله تعالى
واصلوا ان الله يعلم ما في انفسكم فاحذروه فلما غلبت الخشية على المسلمين بشرهم فانما يقوله تعالى واصلوا
ان الله غفور رحيم على ما لا ينفي ثم ذكر الله تعالى بعد بيان وجوب المهر وعدمه وبيان المنعة في طلاق
فيلزم حول به افعال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ان كنتموهن اربوا فوا اليهن مريضهن ومنعهن
على الموضع قدره وعلى المفترقة دونه ما عاها بالمعروف حقا على المتحسين وان طلقتموهن من
قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الان يعطون او يعفو الذي بدوه صدقة
النكاح وان تعفوا اقرب للتقوى ولا تنموا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير اعلم
ان المطلقة لا تخلوا اما ان يكون مدخلها اول اول واحد لا تخلوا اما ان لا يسم لها مهر او لا فالدخول بها ان
يسمى لها مهر يجب المسمى اذا لم يكن اقل من عشرة دراهم وان لم يسم لها مهر او نفاه يجب مهر المثل وان
سمى ما دون العشرة يجب العشرة ويستحب المنعة في جميع هذه وغير المدخول بها ان لم يسم لها مهر
لا يجب المهر ولكن يجب المنعة وان سمى لها مهر يجب نصف المسمى ولا يجوز لها المنعة وفي رواية من
الشافعي يجب المنعة المكمل نص به القاضي وفي رواية عنه يجب للحلل الا لاخيرة نص به صاحب الهداية
والقاسي ايضا اذ مرقت هذا ما علم ان ما بين الآيتين لبيان احكام طلاق غير المدخول به الاولى فيما
لم يسم لها مهر وثانية فليس يسمى لها اما الاولى فيما بان قوله تعالى ان طلقتم النساء شرط لمنعه من الحزاء
بقوله تعالى لا جناح عليكم واذا في قوله تعالى او تقرضوا بمعنى حتى اولان وحقوق النون لاجلها على ما ذكره
صاحب الكشاف والمدارك وزاد القاضي انه يجوز ان يكون او بمعنى الوار يعطف ما بعد ما على الفعل
المنفي وحقوق النون لكلمة لم فبقيد عموم النفي ومعني لا جناح عليكم لا تبعة عليكم من الحجاب مهر ويؤيد
مقابلة قوله تعالى فنصف ما فرضتم يعني لا وجوب مهر ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن حتى تقرضوا اليهن
مهر او الا ان تقرضوا او لم تقرضوا اي لا يجب المهر اكانت مطلقة غير معصومة ولم يسم لها مهر اذ لو كانت

موصوفة بغيره المسمى أو موصوفة بأمر ولو كانت موصوفة بغيره ذلك يعني لها مهر لها
نصف المسمى كما في كتب الفقه وظاهر عبارة الآية يقتضي عدم وجوب المهر عند عدم اللباس وعدم
التقدم ويلزم منه وجوبه عند وجود اللباس أو التقدم أو التقدم في التأخير أو بمعنى ما دون الواو إلا أن
حيث قال وبه لا يظهر أن أو في قوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة
مألفة مفقودة للمعروف أي مدم الجناح ، فريضة باسقاء الأمرين أي الجامعة وتقدر المهر حتى لو وجد أحد ما
كان جناح أي تبعه بالجناب المهر فيكون تفرضوا مجزوماً معلقاً على تمسوهن ولا حاجة إلى ما ذهب
إليه ، أحب الأنشاف من أنه منصوب بإضمار أن على معنى إلا أن تفرضوا أو حتى تفرضوا أي إذا لم يوجد الجامعة
فعدم الجناح ممتنع إلى تقدم المهر هذا كلامه وهو ظاهر في عدم كونه بمعنى حتى أو إلا أن وصق كلامه
يدل على أن أو في النفي يغني عموم النفي من غير جعلها معنى الزاوي على معناها وأصل من فسر ما بها أو أو
مال إلى حاصل المعنى وقول معنى الآية لا تبعه لأنه لا بد من في الطلاق قبل الإيسار وقيل كان النبي
عليه السلام يحث النبي من الطلاق فظن أن فيه حرجاً فنفى فهدى في لبسنا و أنتوجه الآخر
هو المذكور في الزاوي لكن لا بد من قوله تعالى ما لم تمسوهن كالأب لا يهر كالأب من قوله تعالى وتفرضوا
فريضة على ما لا يخفى وينبغي أن يعلم أن الخلوة الصحيحة عند نافي حكم الوطئ خلافاً للشافعي لأن لمرطاً
للزوجة ولكن خلافاً خلوة صحيحة يجب لها كالمهر عندنا ونصف المسمى عند الشافعي ولعلنا للس حقيقة
في المس باليد مجاز في الجماع والعاز بها متعين بالأجاء وليذكر المفسر المغضون قوله تعالى ما لم تمسوهن
بقوله ما لم تمسوهن ولكن يجوز ذلك أن يجعل الجماع أهم من أن يكون حقيقة أو حكماً فيتناول الخلوة
أيضاً وأن تجعل الآية في باب الوطئ خاصة وتجعل الخلوة منزلة بالمعنى مؤثر كما جعل صاحب الهداية حيث
قال أولاً في بيان وجوب نصف المسمى وأن ظنهما قبل الدخول في الخلوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى وأت
طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية والآن يخفى متعارضة ففيه تعريب الزوج الملك على نفسه باختیاره وبه
عود للعقود عليه ما لم تكن المرجع فيه النص وشرط أن يحتسب قبل الخلوة لأنها كالدخول عندنا على
ما بينه أن شاء الله تعالى ثم قال آخرها وإذا خلا الرجل بامرأته فليس هنالك مانع من الوطئ شرطتها
قبل الدخول فلها كالمهر ما قال الشافعي لها نصف المهر لأن العقود عليه إنما يصير مستوفياً بالوطئ
فلا يتأكد المهر دونه ولما سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك وسعها فيتأكد حقها في البدل

اعتباراً بالبيع عند الغلظة وقوله تعالى متعوهن عطف على مقدريه فطلقوهن ومتعوهن في غير المدخول
 بها التي لم يحم لها مهر وبه تمسك صاحب الهداية حيث قال ولو طلقها قبل الدخول بها فلها المنة
 لقوله تعالى ومتعوهن على الموضع قدره الآية ثم هذه المنة واجبة رجوعاً إلى الأمر وفيه خلاف مالك وإنما
 أوجب المنة حينئذ جبراً لا بإشكال الطلاق وموضع المهر ولكن جعل حالها بحسب حال الرجل كما
 ينساق إليه فوافقه تعالى على الموضع قدره وعلى المقتر قدره أي الذي له سعة مقداره الذي يطيقه وعلى الضيق
 الحال قدره وبظاهره تمسك الشافعي فلم يعين لها مقداراً بل جعلها مقوضاً إلى رأي الحاكم وبذلك عليه
 قوله عليه السلام لا نصاري طلق امرأته المغوضة قبل أن تمسها متعها وأوبقن وسوتك وعندنا في دفع
 وخمار وملحفة البتة ولكن يعتبر في قيمتها من الجودة والرداءة حال الرجل من كونه موسعاً ومقتراً
 في الصميم واليه تصرف قوله تعالى على الموضع قدره وعلى المقتر قدره وقد صرح بأن التقيد بربطية الثواب
 مرويه من مائتين وأربعين مائة وأما ما ذكر في الزاوي أنه قال ابن عباس أملاً الزاد و
 أنها المنة فلا ينفذها لوصف بل هو كونه ولكن قيل ينبغي أن لا يزيد قيمة تلك الثلث من الأنواب
 على نصف مهر المثل ولا ينقص من خمسة دراهم لأن المطلق التي لم يحم لها مهر إن كانت مطلوبة يجب لها
 مهر المثل فالحقاس فيما كانت غير مطلوبة نصف مهر المثل كما أن من سعى لها مهر كذا في كمال المدة من رده
 فيها بحري أن لا يزيد المنة على نصف مهر المثل ثم خمسة دراهم نصف أقل المهر وقد اعتبر الشافعي النصف
 في مقابل هذه الصورة فينبغي أن يكون المنة هنا أيضاً غير منقوصة من خمسة دراهم وقوله تعالى متعاه
 مقول مطلق لقوله تعالى متعوهن وحقق وصف له والتقدير متعوهن متعاه واجبا على العسنيين وهم المسلمون
 والذين يحسنون إلى أنفسهم بمسارعة الامتنال أو إلى المطلقات بالتعويض وتصميمهم بالتمسك باعتبار
 ما يؤل كقوله عليه السلام من قتل فتى لآله عليه ولا تمسك لما لك بتمسك المحسن فإن دم وجوب المنة
 إذ كثيراً ما يسمى الآتي بالواجباً تمسكاً وما بيان الآية الثانية في بيان معناها وإن اقتصر من قبل
 أن تمسوهن والحال أكبر فزودهن مهر وقت النكاح فالواجب عليكم إداء نصف ما قررتم منه في كل
 وقت الأوت أن يعفون أي النساء بحيث لم تأخذ أصلاً فينقل ليس الواجب أصلاً وقوله تعالى ويعفوا في
 منصوب معطوف على يعفون والمراد به عند مالك والشافعي في قوله القدر المراجع عنه أولياء المرأة
 يعني الواجب نصف المهر إلا أن يعفوا المرأة مهرها إذا كانت قيمة بالغة ويعفوا أولياء من الذين يبدى مهر

مقدّم النكاح إذا كانت بكرًا فهو بالغة وعند المراهبة هو الأزواج لأن مقدّم النكاح إنما هو بين الزوج والعور
حينئذ لا تغفل فكان للمعنى الواجب عليكم نصف مهر الأناث يعفوا المرأه بحيث لا تأخذ شيئًا أصلًا
أو يعفوا الأزواج بحيث يتغفل بهل المهر من جانبها وإن لم يكن واجبًا عليه قط ومقدّم قول علي
وسعيد بن جبير ومجاهد والأصافي على القول الجيد يدوانا معنى التغفيل والعفو لما للمشاكلة أو لأنها كانت
هوفون بل المهر إلى النساء عند التزوج فلوطلقها قبل الدخول استحق أن يسترد النصف فلما لم
يسترد فكذا نأخذ معنى منها وبقرينة هذا المعنى قوله تعالى وإن تعفوا أوذب للفقراء لأنه لا يصلح خطابًا للزواجر
إذا الزواجر لا تملك التبرع بحق الضعيف فكيف يكون أقرب للفقراء فأنما هو خطاب للأزواج وحدهم
كما هو الظاهر وصرح به في الحسيني والأزواج والزواجر على سبيل التغليب أي عفو الزوج باعطاء
كل المهر غير مهر ومقدّم المرأه باعطاءه كله غير لها كما صرح به في الدار كونه على تقدير أن يكون
خطأها وفي قراءة ابنهيك وإن عفوها ليل كما صرح به في الكشف ومآله إلى الأول وعليه بالتأمل
وكذا قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم أنزلناه معطوف على فعل منصرف أي فاعفوا ولا تنسوا أن
يتفضل بعضهم على بعض يعني ينبغي للرجال أن يتعكر أن هذه المرأة كانت محبوسة تحت مقدّم وبقيت
محرورة ما يورث من على فافرح قلبها بل المهر وكل ما ينبغي للمرأة أن تتعكر أن هذا الرجل لم يستمتع
هو أصليها حرري أن لا تدخل منه شيئًا ثم المذكور في كتب العقد أن المتعة في هذه الحالة ليست بجائزة
عندنا ولكن ينبغي أنها تجوز ولا يجب لأن إعطاء كل المهر لما كان حبر للزوج من غير وجوب عليه بحسب
التبرع بالنفس فلان يجوز التبرع بالمتعة أيضًا ما في الباب أنه لم يجب للتفاهل أول عدم الوجوب
والشهر من الشافعي وإن كان وجوب النسوة في حال الأناث قبله المراجع منه يدل عليه ما ذكر
في البيضاوي فإنه وإن قال في الآية الأولى ومفهوم الآية يقتضي تخصيص استحباب المتعة بالمفوضة التي لم
يصح الزوج والحق بها الشافعي في أحد قوله المسوسة المفوضة وخبرها في ما وعموم مقام على المفهوم
ولكن قال في الآية أنه لا يذره دليل على أن الجناح المنقضي ثم تبعه المهر وإن لا متعة مع السطو ولا تدعيها من الغنم
وذكر في الحسيني أن قبل نزول هذه الآية كان من يطلق غير الدخول بهالم يجب عليه شيء من المهر وإن كان
مسمى بل يجب عليه المتعة فقط كما قال في سورة الأحزاب فمتعوهن وسهروهن ثم لم تحت بهذه الآية
ولزم عليه نصف المهر المسمى فلم يتعرض لهذا المعنى منها أحد غيره وصحح الكلام فيه في سورة

الاحزاب ان شاء الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعد ذلك بعض احكام العارضة فقال : **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ۚ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجًا لَا أَرْصُكُنَا فَلِذَا آتَيْنَاكُمْ نَادُّوهُ** كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ **۝** هذه الآية جامعة لفرضية الصلوة الخمس والقيام فيها وحفظ النوجه الى القبلة وقت الغروب اما بيان فرضية الصلوة ففي قوله تعالى **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ** والصلوة الوسطى انزلت في قوم مرور البقاع والذور وعطوا المماجد فكذلك نقل الامام الزاهد عن الحسن فائدة تعالى امرنا بحفاظة الصلوة الخمس كلها ثم خص بها بالصلوة الوسطى لزيادة فضلها وقد اختلف في تفسيرها فقال ابو حنيفة وعليه الجمهور من اكابر الصحابة من عمرو بن وهب وعائشة وام سلمة وحفصة وابن مسعود انها صلوة العصر لما في مصحف حفصة والصلوة الوسطى صلوة العصر واوله عليه السلام يوم الاحزاب حين فاته العصر شغلونا من الصلوة الوسطى صلوة العصر لملاء الله بهوتهم ناروا لانه لم قال انها الصلوة التي شغل عنها سليمان حتى يوارى بالعباب والمغرون الصلوة التي فأتت من سليمان صلوة العصر ولهذا خص ذكرها ثانيا لان سليمان مع انه كان نبيا فأتت منه تلك الصلوة فكيف حالنا فيها ولانها بين صلوة الليل احد بها قصرية والاخرى غير قصرية وبين صلوتي النهار كذلك وفضلها لما في وقتها من اشتغال الناس بتجاراتهم ومعاشهم وقال انس بن مالك ومعاذ بن جبل وابو امامة انها صلوة النحر لانها بين صلوتي النهار وصلوتي الليل او بين قصرية وقيل ابن عمر وزيد بن اسامة انها صلوة الظهر لانها في وسط النهار وفي رواية ابن عباس وقصة بين الزبير انها صلوة المغرب لانها بين صلوتي مخافة وصلوتي جهرا بين الاربع والمننى وقال بعضهم انها صلوة العشاء لانها بين وترين او بين جهريين ولقمتين في طرفي الليل وقيل هي غير معينة كقصة القد وليست بطول الكل هكذا قالوا ومن ما يشع من الله منها انه عليه السلام كان يقرأ الصلوة الوسطى و صلوة العصر فيكون صلوة العصر مع الصلوة الاخرى من الاربع مخصوصا للانفراد بها بالفضل نص به في الكشاف والبيهقي واما ما ذكره صاحب المدارك من ان الآية تدل على ان الصلوة خمس في اليوم والليل لان الصلوات جمع اقله ثلث والوسطى معطوف والمعطوف ان يكون مغاير للمعطوف عليه والوسط لا يتحقق الا في الوتر فيكون اقله خمسا فلا يشفي مليل لان معنى الآية حافظوا على الصلوة كلها سيما الوسطى بينها فيجوز ان يحمل الجمع على اقله ويكون الوسطى داخلها فيكون مجموع الصلوة ثلثا تامل وانصف وقد يفهم فرضية الصلوة الخمس في عدة آيات آخر صحيح ان شاء الله تعالى واما بيان فرضية القيام ففي قوله تعالى وقوموا

ثانيتين وفي الزاوي انها امرنا بهذه الآية لانه نقل من زيد بن ارقم ان في اول الايام كان من ولده منتهز
 يتكلم في صلواته رحمتي لئلا يدخل واحد منا حال صاحبه كمر صلواته فنزل في حقهم وقوموا لله فانتبه اي قوموا
 في الصلوة لاجل الله حال كونكم فانتبه اي مطيعين القيام ما كنتم من ذكر غير الله او ما شعتم مطيعين
 اودا من ذاكرين شكلنا لوانا وفي الكشف اوراقك بين مكففين الاندي والابصار وبالجملة تعلم منه
 ان القيام لله مع القنوت فرض في الصلوة فان عدم القيام اي صلى فاما اوجدا القيام لا لله ولا
 مع القنوت فسدت الصلوة وبما ثبت وقد جعلك صاحب الهداية بالآية على فرضية القيام فقط حيث قال
 والقيام لقوله تعالى وقوموا لله فانتبه وهذا بلفظ قوموا ولا يخفى عليك انه يدل ايضا على حرمة التكلم
 في الصلوة على تقدير يكون معنى فانتبه بل على كراهة الالتفات وقلب الحصى ومن البصر على معنى
 الركود وفي البيضاوي وقال ابن الساجي المراد به القنوت في الصحيح فانه اني بهذا القول ثابت الماهر
 من عبده من وجوب القنوت في صلوة الغجر وجعل الامام الزاهد هذا القول ثابت اعطى ان الصلوة للوسطي
 هو الغجر لا هو الاق من عبنا لان عدم القنوت عندنا انما يجب في صلوة الوتر خاصة ولا يجوز في صلوة
 الغجر اصلا ولهذا لم يذكر ما يفسر السنية وآما يمان سقوط القيام وسقوط التوجه الى القبلة وقت
 الخوف ففي قوله تعالى فان غفتر فرجالا او ركباناً يعني فان كنت في حال الخوف من العدو والمجاهد والصبي الضال
 اوقع ذلك فلا يفرض عليك القيام الى القبلة بل كنت مختارين بين ان تصلوا رجلا لا اي راكبين او ركباناً
 اي راكبين على المركب وهذا بما جاء الى اي جهة كانت هكذا في المداير وبهذا استدلال صاحب الهداية حيث
 قال فان اشتد الخوف صلوا ركباناً فرادى يؤمون بالركوع والسجود الى اي جهة شاء واذا لم يقدر او
 على التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان غفتر فرجالا او ركباناً وسقوط الترجه الى القبلة المفروضة وعن بعض وج
 المهم يصلون بالجهة التي ليس بصحيح لانه قام الاحتياط في المكان من الغلظة واختلافوا في الصلوة حال المسافرة
 والمشي فتدل الامور وعزالنا في ترك فعله فهو من عدمه رجلا او ركباناً فثبت على الرجل وعنده ماشيتان
 على الرجل ولهذا قال في البيضاوي وفيه دليل على وجوب الصلوة حال المسافرة واليه ذهب الشافعي وقال
 اهو منة لا يصلي حال المشي والمسافرة ما لم يكن الوقوف انتهى وذكر صاحب الحميني كلاما حاصلا ان
 المعنى ان كنت في حال الخوف فصلوا رجلا لا اي راكبين ماشيتين على الرجل ان لم يكن الوقوف عند
 المسافة وما شئت من الخوف مطلقا سواء امكن الوقوف او لا عند الشافعي او ركباناً اي راكبين على المركب

إني أوجهة كانت ولا تغني ركائنه في بيان صلح أبي حنيفة والشافعي وما ذكر في كتبنا بوافق ما ذكره صاحب البيضاوي حيث قال في الرواية وبفعلها القتل والمشي والركوب ومثلاً في الكشف والزمدي ابن عند الأيصولون في حال المشي والمباينة ما لم يكن الوقوف وعند الشافعي يصلون في كل حال وسبجي صلوة الخوف مع الجماعة في حصة المصلا أن شاء الله تعالى وقوله تعالى فإذا أمنتم بما ذكره الله يعني إذا زال الخوف منكم وصرت في حال الأمن فاذكروا الله ذكرًا مثل ما علمكم به فقال النجاشي عليه السلام ما لم تكونوا تعلمون من كيفية الصلوة أي صلوا صلوة تصلونها من قبل هذا في حال الأمن وهو قائم متوجه إلى القبلة أو لا يعني أشكروا الله على الأمن شكرًا مثل ما علمكم من أنشراح أي بقلبها في الكمال والحسن وأما ذكر الله تعالى هذه الآية بين مسائل أحكام الأولاد والأزواج لشعائرهم لأنهم لا يشغلوا بشأنهم عن الصلوة كذا في الزمدي والبيضاوي وفي بعض النسخ أي أن هذا هو الحكم السابع عشر من الأحكام ولما بين سبحانه وتعالى للمكلفين ما بين من معالم الدين وشعائر الدين أمثلها بذكر الصلوة التي تفيد أكثار القلب من عتبة الله تعالى وزوال التردد وحصول الانقياد لأوامره وانتهاء مسامحة حصول المساعدة الطريقون وتكبيلا لمصالح الدارين ثم رجع الله تعالى إلى مسائل العدة والطلاق فقال «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَرْوَاجِهِمْ مَتَانًا إِلَى الْحَوْلِ فِيمَا حَرَجَ فَإِنْ حَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ زَوَافٍ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هُمْ يَلْبِطُ لَهَا مَطَاعٌ بِالْمَرْبِ حَسَا عَلَى الْمَنْتَبِ كَذَلِكَ مِنْ اللَّهِ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ» فإنا لا نمانع من نفقة المعتدات وسكاهن أما الآية الأولى ففي بيان نفقة معتدة الموت فقوله تعالى وصية منصوب على أنه مصدر لفعل محذوف أي فليوصوا وصية أو رفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف أي فليعلم وصية وقوله تعالى متاعا نصيب بالوصية وبما صار يوصون أو تقبلوه متعوم من متاعه وقوله تعالى غير أحراج مصدر ومؤكد كقوله هذا القول غير ما نقول أو يدل من متاعها أو حال من أزواجهم أي غير مخرجات وفي توجيه الأعراب وهو آخره ذكره في التفاسير وحاصل الآية والرجال الذين يقرعون الموت منكم ويكون لهم أزواجهم فليعلم أن الرضا الأقارب لأجل أزواجهم أن يعطوا من أموالهم متاعا إلى حول كامل ولا يخرجهم من من بيوتهم أي هذا إلى رأس الحول فهنا أمران التبرص بحول للعدة والسقفة مع السكنى إلى الحول وكان في أول الإسلام معمولا به حتى أن رجلا من الطائف أي حكيم بن أشرف قدم المدينة ثم ارتحل من هذه الدار وترك زوجته والدين وولد أقيم صلى الله عليه واله وسلم حصته بين والده وحكر لزوجه للاحتقار

في داره في راس الحول وعين خصته آمن ماله وإثابها إلى قلم الحول ومنعها من اغتال الزينة وترك الحداد
 وطلب زوج آخر على ما صرح بكه في السمني والزاهد في ثم نصحت ألا يقبل مدة ما ترضى بحول منسوخ بيقرب من
 اربعة اشهر وعشر ومروان كان مقد مثالا وة لكنه موخر لنزول المتاع في الحول منسوخ بربع التركة ومنها
 في الميراث فلا نفقة لها ولان تخرج في اليوم وبعض الليل لتصيلها وتبيت في منزل زوجها بخلاف المطلقة فان لها
 نفقة العدة فيخرج من خروجها والسكنى ايضا ميراثا لهما الا ان من غا كما صرح به في كتب الفقهاء الكشاف وثابت
 عند الشافعي كما صرح به في البيهقاري وذكر الامام الزاهد في ان الحرف في تغيير العدة فكل ما هو له كانت العرب
 اذا مات مرد منه لم يتركوا امراته تخرج او تزمن اهل عارا وشيرة ان يكسها غيره ويتزوجونها بانفسهم كادل
 عليه قوله تعالى لا يحل لكم ان ترذوا النصله كرها والله تعالى حكيم العالم مصالح العباد سمح ذلك درجة درجة
 لينعقدوا به ويقبلوه بقراد لا الحول الكامل ثم اربعة اشهر وعشرا ولما قد ذكرنا في الحاملية اذا مات الرجل
 جلست المرأة في بيت الزوج هو لانه اذا خرجت بعد سنة ترمي بعره اهل او شاة وولده ظهرها علم ان هذا
 في بيت الزوج اموت من رمي هذه البعرة سمح ذلك بقوله تعالى اربعة اشهر وعشرا وقوله تعالى فان خرجن
 كلام مفصلي الضغينة يدل على ان معناه ان خرجن بعد الحول فلا جناح عليكم بما اتيها الحكم لهما صلن
 في انفسهن من معروف اي اغتال الزينة وترك الحداد وطلب الزوج رجعتن فهو داخل تحت المنسوخ
 وقد يفهمه ذكره الشافعي ان معنى قوله تعالى فان خرجن فان خرجن في الحول من منزله فلا جناح
 عليكم حيث نال وهذا يدل على انه لم يجب عليها ملازمة مسكن الزوج والحداد عليه وانما كانت مخيرة
 بين الملازمة واخذ النفقة وبين الخروج وتركها من الفطه ولا يعلم انه ح منسوخ منه او لا واما
 الآية الثانية وهي قوله تعالى للسائقات متاع المعروف في بيان منعه المداة اذ المتاع النفقة وهو
 المختار لصاحب الدار فكيف الآية ان المصلحة تحب نفقتها على الزوج مادامت معتقة صوابا
 مطلقة الرجعي والباقي اذ غير ذلك وهذه الآية داف حكمها الا ان غير منسوخ بالاتفاق وفي اليان خلاف
 الشافعي وتحكمه ما روي عن عائشة بنت قيس قالت طلقني زوجي فانا لم نفرق لي قس على الله عليه وآله
 وسلم مكنتي ولا نفقة ونحن بقول هذا حديث رده عمر بن الخطاب لا بدع كتاب ربنا ولا نفقة تبسما بقوله
 لا تدري صدقت ام كلبت خففت ام نصبت فني سمعت رسول الله عليه وآله وسلم يقول للمطلقة الثلث
 النفقة والسكنى مادامت في عدتها ورده ايضا زيد بن ثابت واحلمة بن زيد وجابر وعائشة رضوان الله عليهم

لجميعهم هكذا ذكر صاحب الهداية وغير الاسلام وقال غير الاسلام في موضع ارادهم من الكتاب والسنة القياس وفي موضع ان الكتاب هو قوله تعالى اسكنوه من حيث مكنتم من وجدكم ومعناه وانفقوا عليهم من وجدكم ومنه ان السكنى المطلقة ثابت بقوله تعالى اسكنوهم والنفقة بقوله تعالى وللطلاق مناع بالمعروف وكذا يثبت بقول عمر رضي الله عنه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول للمطقة انثلث النفقة والسكنى قال حديث الذي رواه الشافعي بخلاف الكتاب والسنة في النفقة والسكنى جميعا وقيل المراد بالمتاع المنفعة فيكون المراد ما يتناول المتع والواجب والمحب ليقنوا جميع للطلقات او يكون المراد بالطلقات غير المذكورة فيما سبق اي للدخول بها المحسوس لهما ولا يكون الآية محمولة على النذر عندنا وعند الشافعي المراد بالمطلقات امر والآية محمولة على الوجوب كما هو حد قوله ولهذا ذل صاحب البيضاوي اثبت المنفعة للمطلقات جميعا بعد ما وجب الزايدة منها ولا يفتى رجسا توجبه المنفعة وضعف توجبه النفقة ولهذا يعرف صاحب الكشاف ولم يذكره الامام الزايد وغير الاسلام وصاحب الهداية مع انهم حنفيون وهذه نفقة معاليل العدة والطلاق من سورة البقرة وستذكره في سورة الطلاق ان شاء الله تعالى في مسئلة من الغرار من الوياض الطامون قوله تعالى ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون

اعلم ان الآيات في عدم الغرار من اوت كثيرة وهذا اولها رقصتها على ما في الحميني على رواية انه لما نشأت اوباء في قرية ودان قيل واسطخرج بعضهم من هو اليهم وسلموا جميعا واستقر بعضهم في بيوتهم فماتوا فتيقنوا ان الخروج عن اوباء ميب النجاة فمضى عليه الزمان ثم وفد الي ان نشأت اوباء في سنة اخرى خرجوا من ديارهم جميعا هم ألوف كثيرة ثمانية آلاف اربعمائة وسبعون الف رجل واساخر جوا جميعا فماتوا من الموت وعشية فقال لهم الله موتوا وقال لهم ملكان ملك من اعلى الوادي وملك من اسفلها فماتوا جميعا فنجاة جماعة من الاطراف والجوانب لم يبق ففهم فحجزوا عن النذر لكثرة موتاهم واقاموا الجدار في حوالي الموتى اسكنوا فيها ثم مضى عليه الزمان فماتت لهم ليعلم ولا دم حتى ان يوما منهم جز قيل بن مورى عليه السلام فنامهم مظاما هي منهم فذما الله تعالى وقال يا رب انظر عامي برحمتك واجعلهم احياء فيشره الله تعالى بان اقرأ كلمة فلا تية حتى يحيوا جميعا فلما قرأ تلك الكلمة لحياءهم الله جميعا لهقروا ويقفوا ان لا يقر من قضا الله وقدره هذا ما فيه وقيل عشر آلاف او ثلثون الفاني تفصيل الوفاء وقيل

الوف بمعنى متالفون جمع الف وهو من يدع الثبأ سير على ما في الكتاب وقيل فاقيل مكات حز قيل عم وقيل
 هم قوم من بني اسرائيل دعاهم ملكهم الى الجهاد ففر واحدرا عن القتل فلما نصر الله ثمانية ايام ثم احياهم
 وعاش كل ثقله قوله تعالى المرتزق يردن سمع بقصته من اهل الكتاب والخبار الاولين وتعجب من شأنهم
 و يجوز ان يخاطب به من لم يرد ولم يسمع لان هذا الكلام جرى مجرى المثل في معنى التعجب وعم الوف
 حال من خرجوا وحده الموت مفعول له وانما قال فقال لهم الله موتوا ولم يقل فاما ماتهم الله تنبيها
 على انهم ماتوا ميتة رجل واحد باسم الله ومشيئته وتلك المشيئة خارجة عن العادة والمأل من هذه الآية
 انه قد تقرر اذا وقع في بلد وباء وطاعون حرم القول منه وكذا حرم الدخول فيه وغرضي ان تشبه كلامها
 من القرآن فعرومة الدخول في بلد وقع فيه الوباء ثبت من قوله تعالى ولا تلقوا بهاكم الى التهلكة كما سبق
 ذكره وحرمة الفرار من البلد الذي وقع فيه يثبت من هذه الآية لان الله تعالى ذكره هاتمة وليس النفع من
 ذلك الا الجوة على السامعين من انكف من الابواب التي نقلت عنهم وهي القوار من الوباء فعلم انه منع
 وبهذا المضمون آيات كثيرة في القرآن مثل وقامت على قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم ونحوه لا يقال
 ان الله تعالى لم ير تربي في هذه الآية هذا في الآخرة كما يرب ذلك في اكرر القصص تكف يحتدل بها على حرمة
 الفرار لانا نقول انه يكفي في هذا الترتيب هذا الدنيا وهو قوله تعالى فقال لهم الله موتوا بدون ترتيب هذا
 الآخرة ما يقال انه لم لا يجوز ان يكون الغرض من هذه القصة هو بيان تعجب احياء الوف من الرجال
 بعد موتهم في امته واحد لا يبين فرامهم من الوباء او يكون فائدة هو التشجيع للمسلمين على الجهاد وان الموت
 كما ن لا سمالة كما صرح به في التفاهير واما في بيان الفرار من القتل على ما ذكرت من الرواية الثابتة لا في بيان
 الفرار عن الوباء ويمكن ان يجاب بان الرواية الثانية ضعيفة يدل عليه ذكرها وخبرها انه لو علم ان المتصد
 هو تعجب احياء الوف من الرجال او التشجيع للمسلمين على الجهاد كما ذكر بالاقل من اشارة النص وهو في حق
 التبعك مثل العبارة عيسى اذا تأيد بالحيث وهو قوله عليه السلام ان من الموت كالغار من الذهب
 في مسئلة التوحيد والصفات قوله تعالى : **اللَّهُ إِلَهُ الْإِلَهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ**
مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ
وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ هذه الآية آية الكرسي وهي جاعلة للتوحيد والصفات بالحق

وجه وأكمل ذلك اختراهما من بين أخواتهما فنقله الله لآله الأهل أحياء للأنبياء ودال على التوحيد والنزاع في تقدير الوجود والأمكنة أي لآله موجود الأمور وإلا له يمكن الأمور مشهور فهما بين العلماء مع الشبهة والجواب وقوله تعالى الحي أي الذي يصح أن يعلم وقد رآه الباقي الذي لا يحيل للنفاء إليه على ما في الكشاف فيه إثبات حيوته والأيدي والالزمية وقوله القيوم أي الدائم القائم بتدبير الخلق وحفظه فيه إثبات لاستقلاله وعدم أمانته غيره لا في أسرته ولا في أسر غيره وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم الحنة فتور بتقدم النوم وقيل السنة ثقل في الرأس والنعاس في العين والنوم في القلب على ما في المداير وفرد ال على نفى الغفلة من نفسه ونفي ما يكون من صفات الحيوان وهو ثابت للقيوم لأن من جاز عليه ذلك استحالة أن يكون فهو ما دلوا عليه السنة والنوم لزال السموات والأرض من الأمكان وفي قوله تعالى له ما في السموات وما في الأرض إثبات ملكيته ونفاذ أمره وتصرفه ونفي شريكه إذ جميع ما في السموات وما في الأرض ملكه فأنشئ يكون له شريك ويدخل فيه نفس السموات والأرض أيضا بل هو أبلغ من قوله تعالى له السموات والأرض وما فيها من ذلك وقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه بيان لعظمة شأنه وكبريائه وإثبات هيبة ربوبيته وفيه دليل على نفى الشفاعة للكفار على ما في الزمخشري وأقول يلزم منه جواز الشفاعة بعد الإذن في الجملة للمؤمنين فيكون وداعي المعتزلة في إنكار الشفاعة لأهل العقاب وقوله تعالى يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم أي ما قبلهم وما بعدهم وأما الدنيا والآخرة لهما بديان كونه وما لا يدركونه والضمير لما في السموات والأرض أو المآل عليه من ذا على ما في البيضاوي وهو دليل على إثبات كمال علمه وقوله تعالى ولا تحيطون بشيء من علمه أي معلوماته ببيان العجز الخلق وجهلهم بأصل الخلق وأقول في إطلاق لفظ علمه دليل على أن له علما فائدا بل أنه فيكون وداعي المعتزلة لأنهم قالوا عالم بلا علم بخلاف قوله تعالى يعلم وعالم فأنهم يطلقونه عليه أيضا وقوله تعالى الإلهام فيه إثبات مشيئته وأرادتة تعالى وقوله تعالى ومع كرمه السموات والأرض أما تصور تعظيمه أو تمثيل مجر د الكروني مجاز عن العلم أو الملك أو القدرة فيدل على إثبات علمه ومملكته وقدرته أو هو العرش أو محسم تحت العرش كما ورد في الحديث وهو فلك البروج عند الحكماء على ما قالوا وقوله تعالى ولا يؤده حفظهما أي لا يتقله حفظ السموات والأرض فيه إثبات كمال قدرته وتخليق الأشياء بأمره دون الآلات وقوله تعالى وهو العلي أي المتعالي من الابداد والأشياء العظيمة أي مستحق بالإضافة إليه كل ما سواه فيه إثبات ملو عن صفات الحيوان وعظمته في عزه وجلاله وملكوته وإملاطه ولما كانت الآية مشبهة على ترجيح

الله وتعظيمه وتوحيده وصفاته ولا ملول اعظم منها وهرب العلم انها هو بشرف العلوم كما نت من الآيات
معظمة على الآيات والصور ومكرمة بين القرآن ولهذا ورد في حقها الاحاديث الصحاح حيث قال عليه السلام
من قرأ آية الكرسي دبر كل صلوة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ولا ما اظاب عليها الا الصديق او
ما يدور من قرأها اذا اخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجاره وجار جاره والايات حوله وقال سيد البشر آدم
وسيد العرب يحيى صلى الله عليه وآله وسلم ولا تغر وسيد الغر وسيد الفرس سلمات وسيد الروم صهيل وسيد العيشة بلال
وسيد الجبال طور وسيد الالام يوم الجمعة وسيد الكلام القرآن وسيد القرات البقرة وسيد البقرة آية الكرسي وقال
ما قرئت هذه الآية في دار الايمجر ما الشيطان تلثني يوما ولا يدغلها سحرا وصاحرة اربعين ليلة وقال
من قرأ آية الكرسي منى منامه بعث الله اليه ملكا يحرسه حتى يصبح وقال من قرأها بين آيتين حين يحيى
حفظ بهما حتى يصبح وان قرأها حين يصبح حفظ حتى يمسي آية الكرسي واول حسر المؤمن الى واليه المصير
وقال ان اعظم آية في القرآن آية الكرسي من قرء بها بعث الله ملكا يكتب حسناته ويمحو من سيئاته الى الغد
من تلك السامة من اكله في التفاهير والاحاديث وامثال هذا اكثر من ان يحصى وأظهر من ان يغفل ونفسا يلها
في كتب الا ورا د مشحونة معروفه وقد ذكرت نبلا منها في كتابنا المسمى بالآداب الاحمدية في ايراد
الصرفية في مسئلة زكاة التجارة وغير ما قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ
مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ
إِلَّا أَنْ تَفْضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ هذه الآية في زكاة التجارة وعشر الخارج وخمس
المعادن فقوله تعالى وما اخرجنا لكم معناه ومن طيبات ما اخرجنا لكم فهو مطلق على قوله تعالى من طيبات
ما كسبتم وقد لمر الله تعالى في الآية بانفاق طيبات المكسوبة وطيبات المخرجات من الارض والطيبات هي الجياد
او الحلال على ما نص به القاضي والاول هو المختار عند الأكثرين وقد صرح صاحب المدارك ان في
قوله تعالى من طيبات ما كسبتم دليل وجوب الركوة في اموال التجارة وذلك لان مكسوبا تنافى تجارتنا
وطريقه انه اذا بلغ قيمتها بصلاب احد ثمنين يجب فيه الزكوة ويقوم بما هو نافع للفقراء في تعجيل الزكوة
على ما ذكر في كتب الفقه وصرح الامام الزاهد ان في قوله تعالى وما اخرجنا لكم من الارض دليل وجوب
العشر وفي كلام باقي المفسرين ان ما اخرجنا هو الحبة والثمار والمعادن وغير ما فحينئذ يتناول الآية
عشر الخارج وخمس المعادن جميعا ومنذ كر مصلة عشر الخارج في سورة الانعام ان شاء الله تعالى واما

مسئلة خمس العاد فمذكورة في العقه مفصلا وبالجمله ففي الآيه دليل على هذه المسائل وقوله تعالى ولا يصروا الخبيث منه تنفقون اما ان يكون منه متعلقا بما قبله او بما بعده فان كان متعلقا بما قبله كان المعنى ولا تقصدوا الخبيث من المال او مما اخر جناح حال كونكم تنفقون وان كان متعلقا بما بعده كان المعنى ولا تقصدوا الخبيث حال كونكم من الخبيث تنفقون نص بهذين التوجيهين القاضي البيضاوي وقد ذكر صاحب الكشاف والمدارك التوجيه الاخير فقط وبالجمله قد نهي الله تعالى عن اطلاق الخبيث واكد ذلك باكم تنفقون في حبيب الله الردي واستم باخذ به اي وحالكم انكم لا تأخذونه في حقوقكم لردائه الا ان تغضروا فيه اي الا ان تصالحوا فيه وتأخذوه على حبيب المسامحة من قولك اغضض فلان من غضض حقه اغضض بصره وقوي تغضروا بالتفعيل وتغضوا بضم الهم وكسرها من غضض بغضض وبغضوا بالهم للمفعول على ما في الكشاف ومن ابي عباس ان نزوله فمن كانوا يتصرفون بحشفت الخمر وشراءه منها منه ولعل هذا يعبر الصدقة النافلة والغريضة جميعا وقد ذكر الفقهاء ايضا ان لا يأخذ الصدق الا الوطء ولا يأخذ رذالة المال ولا خياره ففي الآيه دليل عليه ايضا وان لم يصروا به ثم قال الله تعالى بعده . الْقِسْطَ اَنْ يَدْرُكُمْ اَتَقْرَ وَيَأْمُرَكُمْ بِالْمَعْرَءِ وَاللَّهُ يَدْرُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَانَّهُ وَاَسْعَ عَلَيْهِمْ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ شَاءَ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا اُولَ الْأَلْبَابِ . هذه الآيه في بيان فضل الانفاق امر من ان يكون غريضة او مائة ويتضمن فضل العلم والعمل ايضا وانما ان النبطان بعد كرم في الانفاق العقر ويقول لكرام مائته انما قام ان نفقروا والزم بدستعمل في الخير والشر ويأمرهم بالفحشاء اي النع من الصدقات والسئل او العاصي على ما نقله القاضي والله بعدكم في الانفاق مغفرة لذوبكم وفضلا اي خلفا افضل مما انفقتم في الدنيا في الآخرة والله واسع عليم وفي الحكمة اي تحقيق العلم واتقان العمل من شاء الله وماذا ومن يؤتى الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا وما في كبره وما يتعظ عباس الله ص لا ذات ادوسا . ذكر الاربعة الاربعة اي ذواته قبل اصابته بالادب العالم هذا مصدق الآيه وقد تمسك . الام فخر الاسلام الذي وعى على ان العمل داخل في الآله لا لا . الله هو اعلم العلم والعمل وقد قدر ابن عباس الحكمة في قوله تعالى في الحكمة من الله . لم الله . والسر في قوله تعالى . على ان العمل داخل في العقه ومثله قوله تعالى ادع الى حبيب ربك بالحكمة والبر . اذمنة وسجود من اراد به . ما الذي قال الحكمة علم القرآن والهمة اول العلم المانع .

[illegible]

تَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْسِ ذَلِكَ بَأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ
وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ يَكُنْ لَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ
فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * اعلم ان الآيات الواقعة في حرمة الربوا كثيرة
في القرآن صبيغ في مواضعها ان شاء الله تعالى وهذه الآية من بين اخواتها مزية لان لها ذكر اني علم
الاصول ويتضمن فرايد كثيرة فقوله تعالى يتخبطه الشيطان الخط القرب على غير استواء كخطب العشواء
وهو من زمعات العرب حيث يزعمون ان الشيطان يخطب الانسان فيصرع وقوله تعالى من الميس مناه
من العذر وهذا ايضا من زمعاتهم ان الجن يسمة فيخطب عقله وهو متعلق بقوله تعالى لا تقومون او
بقوله تعالى يقومون بقوله تعالى يتخبط يعنى الذين ياكلون الربوا لا يقومون يوم القيمة من الجنز الانما يوم
الرحل الذي يتخبطه الشيطان ولا يقومون يوم القيمة الا كما يقوم الرجل المصروع من الجنون او الا كما بقوله الذي
يتخبطه الشيطان من الجنون وعلى هذا ين يكون فهو ضمره ومقروطهم كما لمصر وعين لا اختلال معلهم
وكن لان الله اولى في بطونهم ما اكلوا من الربوا فاقطعهم على ما في البيضاء وفي هذا العقاب على كل
من اكل الربوا مواء كان اكلوا فغير آكل وانما غير با لاكل لان الاكل من اعظم منافع المال ولان الربوا تقع
في الطعومات وقوله تعالى ذلك بانهم اشارة الى العقاب للذكور اني ذلك الغياب انما هو سببها هم فاما انما
البيع مثل الربوا وكان اصل الكلام انما الربوا مثل البيع الا انه قد عرفت بان الربوا في حل الربوا
حتى انهم جعلوه اصلا فيظنون الربوا حلالا ظاهرا حتى انهم شبهوا البيع بدني حق الحل لا انهم يرون
البيع حلالا وبشبهون الربوا به ولما كان من ظنهم التصويب بين الربوا والبيع لا يهتروا والبيع لا يهتروا
اشترى الرجل ما لا يباي ويدهما يدريه من جازم هكذا اذا باع درهمين درهمين جازا فلا فرق بينهما
في المعنى رده الله تعالى وقال احل الله البيع وحرم الربوا انكارا للتصويب بينهما دلالة على ان القبح
في معارضة النص باطل ولهذا قال اهل الاصول ان هذه الآية نص في حق التفرقة بين البيع والربوا لا انما
صيقت لاجل هذا المعنى طارفي حق احلال البيع وحرم الربوا لانه بفهم هذا المعنى بدون موقله
وتحقيق هذا المعنى ان البيع مبادلة مال بمال والربوا في اللغة هو الزيادة والبيع انما شرح لاجل الربوا ارادة
فكان مجازا دحمت فيه المعاني واشتهر انه اي زيادة حرمت فحقه الحديث بيانه وهو قوله عليه السلام
المنطقة بالمنطقة والشعير بالتمير والتمر بالتمر والمخ بالمخ والذهب بالذهب والغضة بالفضة مثلا بمثل

يدان الفصل ربوا فالرصول عليه السلام نص على هذه الاشياء المحنة فوقع لاشتباه فيماوراءنا فقلنا
في ملة حرمة هذه الاشياء فوجدنا انه اذا كان الجنس متصفا كما يعلم بالملء بلفظ ولكن القدر كيلا اووزنا كما يعلم
بالمالئة ويكون يدان يكون الفصل في هذه الحالة ربوا بمعنى اذا بيع بالحنطة والذهب ويكون احدهما
زائدا في الكيل او الوزن يكون ذلك ربوا حراما له فوجدنا الارزوا مثالا امتثالا متمايزة في هذا المعنى
فيكون الفصل فيها ايضا حراما وكذلك حكمنا بحرمة التفاضل في الجنس والنورة لاجل تلك العلة اي
القدر مع الجنس والشافعي رحمه قال ان العلة في هذه الحرمة هو الطهر كما في الاربعة والشمية كما في الثمنين
فيكون التفاضل في الجنس والنورة حلالات هذه العلة مفقودة فيهما ومالك رحمه قال ان العلة في هذه
الحرمة هو الاثنيات كما في الاربعة والاذخار كما في الاخيرين فالتفاضل في اللحم الفاسد والسمك الفاسد
يكون حلالات لانهما ليسا مما يقتات وبذلك وبالجملية مسئلة الربوا اكبر مسائل القياس وعلى المجتهد فيه
ومجال الاختلاف وحصل الشبهة في هذه المسئلة كثير ولهذا قال ممرضي الله عنه خرج النبي عليه السلام
هنا لم يهين لنا ابواب الربوا اي بيانا شافيا ولكن خرج من حيز الاجمال الى حيز الاشكال وعلم
من ذلك التفريق ان آية الربوا بظهير الخصوص المجهول والمعلوم جميعا وان قوله تعالى وحرم الربوا مخصص
لقوله تعالى واحل الله البيع ولكن قبل بيانه بالاشياء الستة بظهير الخصوص المجهول ويعني بانهما بظهير
الخصوص المعلوم وهذا يدل مما قالوا وزيادة تعقيقه في اصول الفقه فان شئت فارجع اليه ومعنى قوله تعالى
فمن حاد من ذلك الآية فمن بلغه وعظم من الله وزجر بالنهاي من الربوا فالنهي اي فامتنع من اكله فله
ما سلف اي فلا يؤخذ بما مضى منه لانه اخذ به قبل نزول التحريم وامره الى الله اي يحاربه ان كان
من قول المروءة في صدق النية وليس من امره البكر من شيء فلا تطالبوه ومن عاذا الى احتلال
الربوا او الى الربوا مستحلالا الى نفس الى الربوا عا وذلك اصحاب السار هربها خالون فخلودها اما هو
بسبب استحلاله اذ هو كقر لا بسبب نفس اكله او يرا د به اكثر الطويل فلا تحسك للمعزلة بهن والآية
في تخليد الحاق في السار كذا قلوا ثم ذكر الله تعالى بعد آيتين فصلتين بيان الربوا في الدين وقايعه
وابراهيم عن المرسف قال يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربوا ان كنتم
مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تنتم فلكم رؤس اموالكم
لا تظلمون ولا تظلمون وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصد فوجبر لكم ان كنتم تعلمون

هذه ثلث آيات الأوليات منها في تركها الربوا في الدين والثالث في دين المعصية قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله قال المفسرون وروي أن بني ثقيف كانت لهم على قوم من قريش وهم بنو مغيرة مال فطالبوهم منه بحلول الأجل بلما لول الربوا وقد أخذوا ما شرطوا على الناس من الربوا وبقيت لهم بقايا ما مرهم الله أن يتركوها ولا يطالبوها حيث قال وذروا ما بقي من الربوا أي اتركوها ولا تطالبوها أنكنتم مومنين كامل الإيمان وقوله تعالى فان لم تفعلوا أي فان لم تتركوا ما بقي من الربوا بل تأخذوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله أي فاعلموا أنكم لا يقرمون بحرب عظيم من الله بالنار ورسوله بالسيف حيث ارتكبتم ما نهاه الله ورسوله أن تربي فاذنوا بالمعصية وداملوا بها فترككم قري فاذنونا بالدين وروي أنما نزلت الآية قال ثقيف لا يدين لنا بحرب الله ورسوله وفي الميضاوي وذلك يقتضي أن يغفل المرتبة بعد الاحتسابه حتى تنفي إلى امر الله كالباقين ولا يقتضي كفره ولم اطلاع عليه من كتب تصنيفه روح شياً بل قد صرح الإمام الرازي أنه قيل معنى قوله تعالى فان لم تفعلوا فان لم تؤمنوا يتحريم الربوا كفر تركه فتمسكون بحرب الله ورسوله وقوله تعالى وان تبتم أي من الارتباء واعتقاد حله لومن الارتباء فقط فكبر رؤس أموالكم لا تظلمون الذين يطلب الزيادة عليها ولا تظلمون بالنقصان منها يعني أنكم ان لم تبتم بها من الارتباء وتظلموا على الذين يطلبون بأخذها لم يغفلوا تسلم كبر رؤس أموالكم بل تظلمون أنكم بالنقصان منها فان الربوا وان كان مزب المال ظاهراً ولكنه ينقصه في نفس الأمر لانه يذهب بركة المال الذي يدخله وان لم تبتموها من اعتقاد الجهل تظلمون أنتم بعدم إعطاء رأس المال ويكون ما لكم فيما حينئذ لا تزداد هكذا يخطئ بالبال وقد أصيب صاحب الميضاوي حيث قال أولاً وان تبتم من الارتباء واعتقاد الجهل ثم قال ثانياً وبفهم منه أنكم ان لم تبتموا فليس لكم رأس ما لم تعرفوه يدين على ما قلنا وان المصير على التحليل مرتد وماله في هذا كلامه وقد صاحب الكشف أولاً وان تبتم من الارتباء فقط وحكم ثانياً بالتمسك ان لم يتوبوا بكون ما لهم فيما للمسلمين ولم يتعرضوا غيرهما قدر من الارتباء فقط وقوله تعالى وان كان ذر صرة نزل أيضاً في ما بني ثقيف حين طالبوا بني مغيرة بأصل الدين زجرًا بتحصيلها وتأبوا عن الربوا واسمهم بنو مغيرة من بني ثقيف إلى وقت اليعازر عجزاً وتاجيلاً وانقطعت كان ثانياً في قراءة الجمهور وذو صرة اسمه وفي قراءة عثمان ذاعرة خبر كان فهي ناقصة والصمير للمديون والمعنى ان وقع غريم من غرماً بكم ذو صرة وان كان المديون ذاعرة فخطرة إلى ميسرة أي فالكسر لوالامراة فقال إلى بحارة أي انظروا يا أيها الذين آمنوا ان يباركوا في الدين ولا تعجلوا بطلبه لانه مضطرب في هذا الباب وبهذه الآية تحمله صاحب الهداية

في كثير من المواضع منها ما ذكّر في كتاب اذنب انفاضي انه يحصى القاصي الذين يطالبون الغريم فان لم يظهر له مال علي سبيله يعني بعد مضي المدّة لانه استحق النظر الى المصرة فيكون حجه بعد ذلك طلبا وقوله تعالى وان تصدقوا اي تصدقكم بروح اموالكم كلها وبعضها بالبراء علي من مصر من غرمائكم خير لكم اي اكثر ثوابا من الانظار وغيركم ما نالون انكنتم تعلمون فضيلته وقيل المراد بالنقد الاظهار لقوله عليه السلام لا تلد دين رجل مسلم فهو غيره الا كان له بكل يوم صدقة هكذا ذكره واو لكن علي هذا الترجيح الاخير يكون قوله تعالى وان تصدقوا غيركم بعينه مفهوم قوامه تعالى غنطرة الى مصرة كما لا يخفى بل يازم التناقص بينهما ظاهر اذ ان مفهوم الاول لتظار وجب ومفهوم الثاني انتظار مستحب وذكر الامام الزاهد قصة الآية بتفصيل طويل وذكر انها علي رواية نزلت في شأن عباس بن عبد المطلب حين احلم اراد ان يردّه فقيل له وذر ما بقي من الربوا انكنتم مؤمنين فقال العباس انا مؤمن وترك الربوا وهين جمع العباس بن تمام الآيات قال ثبت وتركت رؤس امراء لم تصدقت عليهم وان الآية رد علي المعتزلة حيث سمي آكل الربوا مؤمنا مع انه من النحس الكبار هذا ما ذكره ثم ذكر الله تعالى بعد آية ناله بيمان بيع السلم وكتابة مدته واملائه والاشهاد عليه والزم من هذا قوله في آيتين طريقتين اذكرهما نجما نجما وافسرهما دفعة دفعة فابتداء الآية الاولى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قاتلتم بدينهم الى اجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي يبيع الحق ولينق الله ربه ولا يمتس منه شيء فان كتبت الذي يبيع عليه الحق صحتها او ضعيفا ولا يستطيع ان يمل هو فليملل وليه بالعدل ومعنى قوله تعالى اذا قاتلتم اذا قاتلتم اي بعضكم بعضا بين اي تعاملتم بين مؤجل الى اجل مسمى اي مدة معلومة فكتبوه اي ذلك الذي ومنه الآية وان كانت ظاهرة في كل دين سواء كان مبيعا او نهيا لانه نقل من ابن عباس بن ان المراد به السلم وبهذا المعنى قال في الهداية السلم عقد مشروع بالكتاب وهو آية المدونة فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما اخبرني ان الله تعالى حل السلم المصون الى اجل معلوم في كتابه وانزل فيها طول آية في كتابه وتلا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قاتلتم بدينهم الى اجل مسمى فاكتبوه والى قوله تعالى فاكتبوه اي ان يكون ديننا علي البائع بالشرائط المعتبرة شرعا فالمبيع يحمى معلما فيه والشئ را من المال والبائع معلما اليوم المشتري رب السلم وفي الزاهد ان الآية عامة في السلم وكل دين يصح فيه الاجل نحو الايمان وعقد

التجارات الا القرض فانه لم يدخل فيه لانه لا يقبل الاجل وانه ليس بمقتل المداينة والفرق بين القرض والدين ان القرض ما يكون بعينه مثل ان يقرضه درهما الا ان يعطيه درهما موزنه فذا او يقرض شعيرا لمعطيه مثله ولا يقبل الفاجيل ومحنه اذا رعد الى مسمى معين فله المطالبة قبله وقد امر الله بالقرض الحسن بن باي اكثر المواضع ومعنى القرض الحسن ان لا يطالبه من عند نفسه وان اعطاه المحتقرض لا يباخل عليه زيادة ولا ينهيه لغما وهو في معنى التصديق ولهذا قيل القرض سوال والدين ما يكون على خلاف الجنس ويكون واجبا في الذمة ويكون المطالبة حين الاجل مثل ثمن المبيع ونحوه ولعله لهذا الفرق قال فاذا قد انتم دين نخرج القرض وقالوا انما احتيج الى ذكر قوله تعالى دين وليس يقل اذا قد انتم الى اجل مسمى ليكون مرجعا للضمير الذي في قوله تعالى فاكتبوه لانه راجع الى قوله تعالى دين فلولم يذكر لوجب ان يقال فاكتبوا الدين فلم يكن النظر بذلك الحسن ولعل يتوهم ان التداين بمعنى الاجازة كما قيل دناهم كما دناوا لانه يعلم منه ان الدين نجات حال وموجل ولا ينبغي عليه ان تنوع الدين الى النوعين انما يفهم من قوله تعالى لجل مسمى لانه يعلم منه ان الكتابة انما يشترط اذا كان الدين الى اجل مسمى لما اذا كانت لا الى اجل لا يشترط الكتابة الا ان يقال يعلم منه ذلك صريحا ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فقال الشافعي يجوز السلم حال او موجلا ومنه لا يجوز الا موجلا والدليل عليه قوله تعالى الى اجل كما قال صاحب المدارك وفيه دليل على اشتراط الاجل في السلم ولكن بعد امعان النظر لا يصلح دليلا لان مفهوم الآية شوط الكتابة في الدين الموجل ولا يفهم منه ان السلم لا يجوز الا موجلا ولعله لاجل هذا المعنى لم يحتج به صاحب الهداية بل احتج بالحديث حيث قال ولنا قوله عليه السلام الى اجل معلوم فيما روينا ثبرا لاجل المسمى وان يكون مدة معلومة بحيث لا يقضي الى المنازعة مثل ان يقول اني شهر او سنة او غير ذلك لا ان يقول الى العصاد والدياس او قدوم الحاج او غير ذلك لا بما تنفسي الى المنازعة فيسبقي ان يكون السلم موجلا باجل معلوم كما يدل عليه قوله تعالى مسمى والاجل ادناه شهر وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم والاول اصح وجملته ما يشترط في السلم عند الشافعية روح سبع شرائط جنس معلوم مثل ان يقول حنطة او شعير ونوع معلوم مثل ان يقول حقية او نخسية وصفة معلوم مثل ان يقول جيد او ردي ومقدار معلوم مثل ان يقول عشرين كيلا او ثلثين ذراعا واجل معلوم وفيه خلاف الشافعي ومعرفة مقدار ارض المال وتسمية المكان الذي يوفيه فيه وفيهما خلاف ابي يوسف ومحمد روح

فهذه سبع شرائع من كثرة في اللغة معصية أما كتابة الدين التي أمرنا الله بها في قوله تعالى فاعلموا
 لجمهور المفسرين على أنه للندب والاعتصام وليس بشرط ولجب اجواز الدين والعلم بدينها وإيمانها بها
 لأن ذلك اوثق وأمن من النعمان وأبعد من اليهود ثم شرط في الكتابة كتابة العدل حيث قال وليكتب
 بينكم كاتب بالعدل أي وليكتب كاتب متصف بالعدل مأمون على ما يكتب أي يكون كاتباً بالاحتياط
 لا يزيد على ما يجب أن يكتب ولا ينقص منه وفيه دليل على أن يكون الكاتب فنيهاً ما لا يهمل وهو شرط حتى يفي
 مكتوبه معدل بالشرع وهو في الحقيقة امر للصدق ثمين باختيار الكاتب وإن لا يستكتبوا إلا فنيهاً مقدماً
 حتى يكتب ما هو متفق عليه هكذا في المدارك وقوله تعالى ولا يأت كاتبان يكتب كما علم الله فليكتب يعني
 للكاتبين من ترك الكتابة ولا تم لمرسومها فإنها وقوله تعالى كما علمه الله أما متعلق بقوله تعالى ولا يأت كاتب
 أو بقوله تعالى فليكتب وعلى الأول يكون نهي مقيد ثم الأمر كذلك وعلى الثاني نهي مطلق والأمر مقيد
 والمآل واحد والتشبيه أما بيان الكتابة الحققة وترغيب في حق النعم وحاصل المعنى لا يمنع أحد من
 الكتابة إن يكتب مثل ما علم الله كتابة الوثائق لا يبدل ولا يغير فليكتب تلك الكتابة البتة لا يبدل منها
 والمعنى لا يأت كاتب إن يمنع بكتابتها كما نفعه الله بتعليمها فليكتب البتة وهذا كقول الحسن كما أحسن الله اليك
 وبالجملة هذه العبارة على قول فرض كفاية وعلى قول فرض عين بشرط تراخ الكاتبين وعلى قول كان فرضاً ثم
 أصبح باعده وهو قوله تعالى لا يضار كاتب ولا شهيد وعلى قول الأمر للندب كذا في السميني وفي الرامذي إن هذا
 الأمر كان في ابتداء الإسلام لقلّة الكاتبين والشهداء ولعسر الحال على المسلمين فأمر أن يكتب كل من كان
 كاتباً وشهيداً من كان شاهداً ليلاضع الحقوق ثم نسخ بقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وأقول يمكن أن يصرف
 الحرمة والوجوب إلى التيد وهو قوله تعالى كما علمه الله أي لا يأت كاتب أن يكتب بالعدل إلا ولا يكتب بها
 وقوله تعالى وليلالي النبي عليه الحق بيان للإسلام والأسماء والأسماء واحد يعني أن الكاتب وإن كان غير
 المتعاقدين فالشاعداً ولكن صاحب العبادة والأسماء يجب أن يكون من عليه الحق أي الذي يكون عليه وهو الإتيان في
 بيع السلم وليس المراد منه أن يكون ما يكتبه الكاتب بعين عبارة الذين عليه أجزاً بحجز الأمان من مارة
 مربية أو فارجحة بل المراد أن يكون اقراءه بعينه محصوراً وأكاتبه بتلك المعاملة بأي لسان كان وأما بشرط ذلك
 لأنه هو المأمور على ثباته في ذمته واقراءه به فيكون ذلك اقراءه على نفسه بلمه الله ولتبقى الله وبها وبها
 إن يبقى الذي عليه الدين وبها في ذلك الاقراء فلا يتمتع من الإسلام فيكون حجوداً حل حقه ولا يتخسره

شيئا اي ولا ينقص من الحق الذي عليه شيئا في الاملاء فيكون وجود البهمن حقه وهذا كله حكيم من استطاع
الاملاء واما حكم غيره في بيانته في قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق يعني فان كان المدعون ما به سقيما اي
نافس العقل اضعيفا اي صيبا او شغافا نيا او كان مما لا يستطيع ان يدل لعرض او جهل باللغة او غير ذلك فاجل
وفليحبر وليه املاء بالعدل اي بالصدق والحق ومال في البهضاي في تفسير الرئي هذا اي الذي يلي امره
ويقوم مقامه من غير ان كان صيبا او مختل عقل لو وكيل او مترجم ان كان غير مستطيع وهو دليل على
جربان النياية في الاقرار ولعله مخصوص بما يتعاطاه القيم او الوكيل هذا لفظه وفكلا نصه ما صعب
الكتشاف ولم يذكر دليل جربان النياية في الاقرار وليس في كتاب التبيين في روح الدليل على قوله زاد وفيه
غير انهم قالوا اذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله جاز عند القاضي ولم يجره من غيره. والظاهر ان في
روح تم لما فرغ من بيان العتامة والكتابة والاملاء شروع بعد ما في بيان الاستشهاد بمصادقته فقال
وَأَشْهَدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رَجَائِكُمْ فَإِنْ كُنَّ تَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَقْصُونَ مِنْ
الشَّهَادَةِ أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا ، فقوله
ثم اني واستشهد واعطف على قوله فذكره فانه تعالى اسرنا باخذ الاستشهاد حين عند الله بن ما امرنا بكتابتها
ليكون تمسك عند الانوار من نوع ذلك للمع اومين الاول ان يكون الشاهدين رجلين والناهي ان لم يكن
الرجلان موجودين فرجل واحد وامرأتان فانه ثلثان مقام رجل آخر ورجل آخر ثلثان فانه ثلثان مقام رجل
حال كونهما مع رجل آخر اشارة الى انهما لا تقوم مقام رجل واحد مطلقا حتى يجوز شهادة اربعة امرأة
مقام رجلين بل لا يجوز شهادة اثنين على الافراد ايضا لا يطالع عليه الرجال مثل الولادة والامارة وجوب
النساء فانه يقبل فيها شهادة امرأتين او واحدة عندنا وشهادة اربع منهن عند المسلمين. ومن ذلك الشهادة اي
شهادة امرأتين مع رجل مقبولة عندنا في جميع ما من العدل ودوا قصاص وعند المسلمين في الاموال خاصة
فالاصل ان في الزنا يجب شهادة اربعة من الرجال بالاتفاق لقوله تعالى فاستشهدوا بها اربعة منكم
واقراء تعالى ثم ياخذ اربعة شهداء وفي غير الزنا من العدل ودوا القصاص يقبل فيها شهادة رجل واحد
بالاتفاق لقول المزمع مضت السنة من رسول الله ﷺ والخليفة من بعده ان لا شهادة للنساء في العدل ودوا
والقصاص فيعتبر ما دوا لاصل وهو شهادة رجلين فقط وفي غير العدل ودوا القصاص ان كان ما يطالع عليه الرجل
يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان مالا او غير مال عندنا وعند الشافعي ان كان مالا او ثوبا

كاتبه وشراء وشروط الخيار والاجل والامارة وامثاله يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن ما لا كالتكاح وامثاله لا يقبل الا شهادة رجلين فقط وان كان مما لا يطلع عليه الرجال كالمولادة ونحوها يقبل فيه شهادة امرأة واحدة عندنا واربعه منهن عند الشافعي ود لا يلزم كسورة في المطولات فمر للشهادة شروط منها الاسلام والعلة وهذا المذكوران في الآية اما الاول فلقول تعالى من رجالكم اذمعناه من اهل ملتكم ومير اهل الاسلام كذلك في التماسه وهذا القول لا يصح دليلا للشافعي ومالك فيها ذهبوا اليه انه يشترط اعلام الشهود في جميع الباب حتي لا يسمع شهادة الكفار بعضهم علي بعض لانه انما ذكر ذلك في مقابلة المسلمين مع الملحدين كما يشير اليه قوله تعالى اذا تدابرتهم وقوله تعالى وليكتب بينكم وليذا حكم ابو حنيفة رحمه الله به يشترط اعلام الشهود فيما اذا كان علي للمسلمين فلا يسمع شهادة الكفار الا على انكار خاصة واما الثاني ففي قوله من تعرضون من الشهداء اذ المرص المطلق هو العدل مكانه قيل من تعرضون هذا التهم وتعتمدون علي صلاحهم فينبغي ان يكون ما د لا يوتيه تسلك صاحب الهداية في باب الشهادة ولكن قد مر في باب القضاء انه لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادة الغامق ولو قبل جاز عندنا وقال الشافعي القاضي لا يقبل شهادة اصلا ولعله لهذا المعنى قال صاحب المدارك وفيه دليل علي ان غير المرصي شاهد لان مفهوم الآية لستشهد واشهدين من الشهداء الذين تعرضون منهم فعلم ان من الشهداء من لا تعرضون منهم لعلكم يعدم هذا التهم فيكون الشاهد اعم من ان يكون ما د لا ولا واما البراقع من الشروط وهي الحرية والبرغ والضبط ولغة الشهادة فمعروف في مواضعها ويمكن ان يثبت شرطية الضبط من قوله تعالى ان فصل احد منهما فتذكر احد منهما الاخرين سواء قرئت ان تدخل بفتح ان او كسرهما علي انهما مصدرية بنقل الارادة او شرطية وتذكر نصب انراء علي انها معطوفة علي فصل او رفعها علي انها جزء الشرط او تذكر بالتحقيق من الاذكار لانه بيان لوجه احتياج المراءون موضع رجل واحد اذ معناه انها جعلت المرء ثلث بمقام رجل واحد ولم يكتبوا حدة منهما لاجل ان نسي احد منهما الشهادة فتذكر بها صاحبه الاخر لان النسيان في المراء غالب وفي الكشف انه يعي من الله ارادة الضلالة مكان العبارة علي القلب اي ارادة ان تذكر احد منهما حين فصل احد منهما ولعله انما احتاج الى ذلك وماية لمذهبه في الاعتزال كما لا يخفى واما مال اليه القاضي البيضاوي نظر الى الواقع اذا الفرض هو الاذكار دون النسيان والاحتمال فقد علم ان الضبط شرط في الشاهد بين قلوبهم في وصف المشهود به او قد رده او رفته اذ مكانه

او خالف احد ما الآخر في هذه الاشياء يرد كلامه ولا يقبل الشهادة وهكذا اشترط ان الخط الشهادة يمكن ان
ثبتت من هذه الآية ومن جميع ما ذكر فيها بيان الشهادة كما صرح به صاحب الهداية في حديث قال واما الخط
الشهادة فلان النصوص نطقها باشتراطها اذا الامر فيها بهذا اللفظ حتى لو لم يذكر لفظ الشهادة بل قال اعلم
او اتقن لم يقبل شهادته هذا لفظه وكذا على ما ذكر في الحاشية من ان معنى قوله تعالى من رجائكم من رجال
المسلمين الاحرار البالغين ويمكن ان ثبت بفرض الشرع والبلوغ ايضا من الآية لا يختص وقوله تعالى ولا ياب
الشهادة اذا ما دعوا يحفل معنيين احدهما ان يكون معناه لا ياب للشهادة لا اذا الشهادة بعقمتما توجهوا
اولا اذا مادعوا الى مجلس الحكم فيكون ذلك بمعنى الامر للرجوع وثانيهما ان لا ياب للشهادة تحصل الشهادة
فصموه شهداء باسمه اي قول فيكون ذلك بمعنى الامر للندب او يكون منسوخا بقوله تعالى ولا يضر زناهم ولا
وفي الكشف من فتاوة كان الرجل يطوف في الجند اي الجمع العظم فيه القوم فلا يتبعه منهم واحد فنزلت
وصاحب الهداية قد جزم بالمعنى الاول حيث قال في اول كتاب الشهادة ان الشهادة فرض يلزم الشهود ولا
يصحهم كتمانها اذا طالعه المذموم لقوله تعالى ولا ياب للشهادة اذا مادعوا ولكن ينبغي ان يعلم ان ذلك في
غير الصلوة واما الشهادة في الحدود فتتغير فيها الشاهد بين الاستر والاطهار بل السرا فضل لقوله عليه السلام
من حرم على مسلم من الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة ولكن في الحرقة يجب ان يهدى بالمال فيقول اغض المال
احياء الحقوق المرسوق منه ولا يقول مرقح يحاطة على المستر ذكر الله تعالى به وبان العتابة تاكيد او عدم
وجوبها في بعض المواضع وبيان الاشهاد فقال * وَلَا تَمُوتُوا أَنْ تَكُنْتُمْ صَغِيرًا أَوْ كِبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ
ذَلِكُمْ أَقْسَطُ مِنْهُنَّ اللَّهُ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَنْ لَا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً تُدِيرُونَهَا
بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ لَا تَكُنْتُمْ بِهَا شُهَدَاءَ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا مُسَارَعَةً تِبَ وَلَا شَيْدَ *
وَلَنْ تَعْمَلُوا بَأَنَّهُ دُخُولُكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَبِعَلِّكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ يَكْتُلُ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ ثُمَّ تَعَالَىٰ لَا تَسْمَعُوا عَلَىٰ قَوْلِهِ
تعالى فاكتموه او فمروه من الجمل وهو اعادة المسئلة اكتفاء تأكيد الموصف صاعليه والعام المال او الحاصل
والضمير في قوله تعالى ان يكتبوه للدين او الحق والعتاب ومعه على الارلين ولا تعلموا يابها الذي يذون لكثرة
مداننا تكتمون الدين او الحق صغيرا كان او كبيرا الى وقت حلوله الذي ياتوه الذين ان وافق عليه الغريم
وعلى الاخير ولا تعلموا ان يكتبوا الكتاب مختصرا كان الكتاب ومشيعا الى اجله وقال صاحب الميثاق تحت الترجمة
الارلين وفيه دليل على جواز السلم في الثياب لان ما يكال ويوزن لا يقال فيه الصغير والكبير وانما يقال في الذرعي

هذا لفظه وحاصله ان الصغير والكبير وكل القليل والكثير انما يقال على الذين اواسق بعتبار المسلم فيه .
والانفليس الغرض من كتابته الذين واسق مجرد كثافة المسلم فيه بل كثافة لغير المتدافعين ومقدار واس القال
والمسلم فيه مع الجنس والفروع والصفة والقدر والمكان وغير ذلك على ما صرف وقد جرت مادتهم بالطلاق
الصغير والكبير على الذمعي والطلاق القليل والكثير على غيره فيفهم جواز السلم في الثياب وانما يجري هذا
الكلام فاعلم ان ذمهم مدم جواز من قوله عليه السلام من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى
اجل معلوم لانه رد لمن خالف فيه حقيقة اذ لم يوجد فيه مخالف ظاهر قال صاحب الهداية وهو يزول السلم
في الثياب اذا بين طول او عرضا وقعة لانه اسلم في معلوم مقدور التسليم على ما ذكرنا وان كان ثوب حرير
لا بد من بيان وزنه ايضا لانه مقصود فيه من الكلام وقوله تعالى ذكره اشارة الى ان تكتبوه اي كتابتم الذين
امدل عند الله واقوم للشهادة اي اموه على اقامتها وادنى ان لا تروا بها اي اقرب من افتداء الرب للشاهد
والجائر وصاحب الحق فانه قد يقع الشك في اللقار وانصاف واذا رجعوا الى الكتاب زل ذلك ولفظ
اقسموا قوم الفعل التفضيل من اقسام اقام على مذهب مبيوه او من قلمط بمعنى ذي قسط وقومروا اما
صحت الراوي اقوم كما صحت في التعجب لجموده على ما في البيضاوي والف ادنى منقلبة من الواو لانه
من الدوس على ما في المدارك وقوله تعالى الا ان تكون تجارة حاضرة تدبروها بينكم استثناء من الامر
بالكتابة وتجارة حاضرة اما منصوب على انه خبر كان وقدبروها صفته والامر مضمر كما في قراءة عامر
او مرفوع على انه امر كان وهي ح تامة او خبرها تدبروها كافي قراءة آخرين بمعنى الا ان يكون
التجارة او المعاملة تجارة حاضرة تدبروها بين اي تعاملونها يدايد فيعتقل لمس عليكم جناح
في ترك الكتابة لبعده عن التنازع والنسيان والتجارة الحاضرة بامتنار الظاهر هو الايجاب والقبول الحاضر
فان يجري على معناه الحقيقي كل بيع سلما كان او غيره بكون كذلك فلما قيد بقوله تعالى تدبروها بينكم
خرج من البيعات ما كان الثمن او المبيع موجلا او غير حاضر في المجلس او غير مقبوض فيه وبقي ما كان البدلان
مقبوضين فيه سواء كان عينا بعين كافي المقايضة او ثمننا بثلثين كافي الصرف او عينا بثلثين كافي المطلق
الحالي وان قصر التجارة بما يتجر فيه من الابدال حكما صرح به صاحب الكشف خرج به المبيع والثلثين
الموجلا او غير الحاضر في المجلس ولكن لا يفهم التقابض منهما فيه فاحتاج الى قوله تعالى تدبروها بينكم
وبالجملة اذا كان البدلان مقبوضين في المجلس برخص في ترك الكتابة وقوله تعالى واشهد واذا

تبايعتم يستعمل ان يكون متعلقا بمل ما سبق اي اذا تبايعتم مطلقا فاشهد والا نه احوط ويستعمل ان يكون متعلقا بالتجارة الحاضرة فقط اي اذا تبايعتم هذا التبايع فاشهد او على كل تقدير الامر للتعبد وعند البعض للوجوب فاذا كان للوجوب فاختلف في احكامه ونحوه وهكذا الحال في جميع الامور التي سبقت وقوله تعالى ولا يضر كاتب ولا شهود فيقول البناء للفاعل لقرأ لا عمر ولا يضر بانكسر ويحتمل البناء للفاعل لقرأ لا ابن عباس يضر ولا يضر بالفتح على الاول يعني من اضرارهما للذين يان لا يجيئنا او يضرنا في الكتابة والشهادة وعلى الثاني يعني من اضرار المذاتين لهما بان يعجلا ويكلف الخروج للكتابة والشهادة وبان لا يعطي الكاتب ولا الشهود مؤنة جملته حيث كان فيمنع ان يكون ناسحا لقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب وقوله تعالى ولا ياب الشهود اذا ما دعوا على قول وعلى كل تقدير يران الفرار منه وان فعلوا اي الفرار فانه فسوق وما تم بكسر وا حاكمو لفظ الله في ثلث جملة متصلة امنى قوله تعالى اتقوا الله ويعلمكم الله والله جل شرفه عليركون على منها مستقلا ولانه ادخل في التعليل من الكتابة وهذا اتمام الآية الاولى ثم الآية الثانية متصلة بها مذكورة بعد ما وفيها بيان الرهن وهدمه عند فقد ان الكاتب وبيان اداء الشهادة وهي قوله تعالى •
وَأَنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَغْضًا فليؤدِّي الَّذِي آثَمَ
أَمَّا نَتَّهِ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكُونُوا الشَّاهِدَ وَمَنْ يَكُنْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ •
فقوله تعالى كاتبا بلفظ امر الفاعل وقراء ابن عباس واي كتابا بالمصدر وقرى كتابا وكتابا بالجمعين ولفظ رديان في قوله تعالى فرعان بكسر الراء والالف جمع كثرة للرهن وقرى رهن بضم الراء والهاء وهو ايضا جمع وقد سكن الهاء تخفيفا ومقبوضة صفة له وهو مع للوصف مبتدأ محذوف الخبر لو غير محذوف المبتدأ او فاعل فعل محذوف وقوله تعالى ائتمن صلة للذي هو مومع صلتها فاعل فليؤد وامانه مخفولة وقوله تعالى وليتق الله و به مطلق على فليؤد وقوله تعالى فانه امر قلبه اتم عامل في قلبه او ضمير له على الوجهين اذا عرفت هذا لقوله تعالى وان كنتم على سفر فعنه وان كنتم بها المتدينون مسافرين ولم تجدوا كاتبا يكتب الدين اولم تجدوا الصيغة والذوات فعليك رهن مقبوضة والذات يستوفى به رهن مقبوضة او فليؤد رهن مقبوضة يعني ان حال ومع الكتابة لما كنتم معقدين على الكتابة فحينئذ من التوفيق بالرهن كاف اذ هو قائم مقام التوفيق بالكتابة فاعتقد على الرهن وارتبوا من الذين عليه شيئا من ماله بدل الدين حتى يكون لكم توفيق بحسبه فالمقصود انه لما كان العقر مظنة لعقم وجد ان الكاتب والشاهد امر الدين على مبيع

الارشاد الى حفظ المال بان يغير التوثيق بالارتمان مقام التوثيق بالكتب والاشهاد لان السفر شرط تجويز الارتمان حتى لم يجز الارتمان الا في السفر كما ظنه مجاهد والضحاك لانه عليه السلام رهن درعه في المدينة من يهودي بعشرين صاعاً من شعير اخذه لاهله مكدأ في البيضاء وي وغيره ولا يذهب عليه انه لا يوافق الاصل المشهور للشافعي رح من ان التعليق بالشرط يوجب نفى الحكم منه عدمه حيث اقر بخلافه من مرويته في هذا المقام وان كان يصلح تمسكاً لا ينعين فقرح فيما ذهب اليه الا ان يقال ذلك انما هو حيث لم يظهر للشرط فائدة اخرى وقد ظهرت الفائدة هنا وقال صاحب اللدارك وغيره وقوله تعالى مقبوضة يدل على اشتراط القبض لا كما زعم مالك ان الرهن يصح بالانجاب والقبول بدون القبض وهذا اعجب منه لان التعليق بالشرط وكذا الوصف بالشرع لا يوجب نفى الحكم منه مدم ذلك الشرط والوصف فلا يلزم ان الرهن الذي ليس بمقبوض لا يصلح وثيقة لعدم صلح تمسك المشافعي فيما ذهب اليه وقد تمسك صاحب الهداية بهذه الآية في مشروعيتها للرهن واشتراط القبض جميعاً فقال ولا وهو مشروع بقوله تعالى فرهان مقبوضة وقال ثانياني رد مدب مالك ولنا ما تلونا والصدور المقرون بحرف الذاء في محل الجزاء يراد به الامر هل الفظه وهو مشعربان رهان مصدر مع انه لا قائل به لكن لا بأس بذلك لان الرهن كان في الاصل مصدر وامر يسمى به وجمع جمع التثنية وبيان الاحتجاج ان معنى الآية حينئذ ان لم يكن ومع الكتابة فارهنوا رهنا مقبوضاً فهو امر والا امر للانجاب والرهن مباح بالاجماع فينصرف الوجوب الى القيد فيكون واجبا بالقبض جائزاً بدون فعله فعله هذا مستقيم ان قوله تعالى مقبوضة يدل على اشتراط القبض على طبق الاصول ثم لا يخفى ان الآية تدل على ان الرهن يكون بالدين وأنه يجوز بالمسلم فيه كاهو للمعروف وعلى ان الرهن مثل الكتابة والخط في كونهما وثيقة فينبغي ان لا يسقط بهلاك الدين كما لا يسقط بهلاك الخط والصك كاهو من ذهب الشافعي رح خلافاً لما عنيقة رح تامل ونصف وبالي احكام الرهن وشرايطه ومباحته وبيان هلاكه وصفه على يد العدل وأنه لا يكون الا بالدين دون العين المذكور في كتب الفقه مفسلاً مع استعجاب واستغراب وقوله تعالى فان امن بعضكم بعضاً معناه ان امن بعض الدائنين بعض الدينين يحسن ظنه به اي علم الدائن ان هذا الدين صادق يعني موفٍ للدين غير عاين فلم يستوثق منه بالكتابة ولا الشهود ولا الرهن فليرد الذي اتس من صاحبه ومالدين امانته الي دينه الى صاحبه وليثق الله به اي وليثق الدينون بملئ الله به في انكار حقه ولهم داليه ادا من اجله ولا ينكره

وإنما يسمى الدين أمانة مع أن الدين مضمون والأمانة غير مضمونة لا يمتنان الذي آمن من المؤمنين بترك الارتكاز منه بدله فكانه أعطاه إياه أمانة وورد بقرينة وقد ظهر بهذا أن الكتابة والاشهاد والرهن كلها تدب لأقرض وفي إطلاق لفظ الأداء على الدين إمام بان الدين وصف في الذمة لا يرد في الإجماع فكان أداء مثله أداء وإن كان القياس أن يكون قضاء بخلاف القرض فان رد عين ما قبض يمكن فكان أداء مثله قضاء وبهذا المعنى يتبين الإمام فخر الإسلام حيث أورد أداء القرض في القضاء وأداء الدين في الأداء وقوله كثير من أهل الأصول في ذلك هكذا الخطر بالبال وقوله تعالى ولا تكتسبوا الشهادة غطاب للشهود في جميع الشهادات بالنهي من كتمان الشهادة للتخيل والأداء بعد ما اتخذوا لشهادته أو لا وقيل خطاب للمدعيون والمراد من الشهادة حينئذ شهادتهم على أنفسهم فيما بينهم وبين الله تعالى وعلى كل تقدير ومن يكتسبها أي الشهادة فإنه آثم عليه أي كله وإنما اعتد الأثر إلى القلب لأن الحكماء يعبرون به كقول العين زانية والأذن زانية ولأن القلب رئيس الأعضاء وأفعاله أعظم الأفعال الأبرق أن أصل الحسنات والسمات الأيمان والكفر وهما من أفعال القلوب فكانه قيل ومن يكتسبها تمكن الأثم في نفسه وأخذ أشرف أجزائه وفارق ما يرى ذنوبه ومن ابن عباس رضي الله عنهما أكبر الكبائر الأشرار بالله وشهادة الذور وكتابات الشهادة هكذا قالوا أنه ذكر الإمام الزاهد أنه ليس في القرآن آية أطول من آية الدائنة وهي من أولها إلى آخرها في حقوق العباد ومصالحهم ديناً ودنياً لأن الاستيثاق بالكتابة والشهود والرهن إصلاح ذات البين ونفي النزاع والاختلاف وفيه إصلاح الدين والدنيا وفي تركه إفساد ذات البين وفيه فساد الدين والدنيا لعل على المؤمنين والذين نزلوا على المؤمنين بعدم التوفيق بشيء من الأمور مال إلى الجور وفيه فساد دينه للأثم وفساد دينه للمنازعة وإفساد دينه من تضعيف المال وأمره بحفظه على مبلغ وجهه وأكده فسيحانه ما الطبع لعباده بين لهم معاش دينهم ومصالح دينهم فعادة أن يحتاط في حفظ أمره ونواحيه كالحفظ هو حقه هذا هو حاصل كلامه ومنها تمام الآيتين في تفسير مسئلة المداينة ولما كان آخر الآية الثانية في بيان أهم القلب وكتابه الشهادة ذكر الله تعالى بعد ما بيان أن عزم القلوب بالذنوب مناسب أو لا فقال **لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا نَبِيْ أَنْبِيَكُمْ أَوْ تُخْفُوا بِمَا نَحْبُكُمْ بِهِنَّ يَخْفَى لَنْ يَخْفَى عَنْ شَاءٍ وَيَعْبَثُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** يعني أن الله تعالى مالك ما في السموات وما في الأرض فان تبدوا واشتيا في أنفسكم وتخفوا ذلك بمجاهدكم به الله بكله فيخفى لمن يشاء ويعذب من يشاء بعده وقال أكثرهم روي أنه لما نزلت هذه الآية نهت الصحابة

انهم محاسبون بما تحدث به قلوبهم ففرعوا وقالوا انواخذ بكل واحد ثعبا نصنعا فنزل قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسمعا لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فتعلق المواخذ بما لكسب دون العزم وقال بعضهم ايهانا صيحة لهذه الآية تعلم ان افعال القلوب وعزم النفوس لا يجاهب ولكنه غير صحيح لان النسخ انما يكون في الاحكام وهذا من جملة الاخبار وقد مر ان الله اشارة فيما قيل فالاولى ان يحمل الآية على ما اعتقده النفس وعزمت عليه من الذنوب او على خطاة الكفار فان المواخذ فيها ثابتة على ما تشفيه الانسان من حديث النفس والارهاوس من الذنوب فانه مدفوع بالجدل ان عزم الكفار كفر وخطاة الذنوب من غير عزم مدفوع وكل عزم الذنوب اذ انهم عليه واهتدوا منه مغفورا اما اذا مر بمصيبة وهو ذابت على ذلك الا انه منع منه لما عساه لا يختاره فانه اتفق على انه لا يعاقب على ذلك عقوبة فعله فالعزم على الزنا لا يعاقب بعقوبة الزنا واما انه هل يعاقب بعقوبة العزم ام لا فاختلف فيه فقيل لا لقوله عليه السلام ان الله عفا من امنى ما حدث به انفسهم ما لم يعمل او تنكر به والجمهور على ان الحديث في البيطرة دون العزم وان المواخذ في العزم ثابتة واليه مال الشيخ ابو منصور وشس الائمة الحلبي رحمة الله تعالى والدليل عليه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة الآية ومن عايشة من مامم العبد بالمصيبة من غير عمل يعاقب على ذلك بما ينقصه من الهرم والضعف في الدنيا فكل الى المداير وقد اطال الكلام ههنا الامام الزاهد بالآيات والحديث من الطرفين مع اتزانها فيطالع ثم في قوله تعالى بما حكمت به الله دامل على حقيقة الصحاب والاشهر وما فيه فغير دلي الفرق المنكرين على ما في البيضاوي ذكر الله تعالى به الآية امن الرسول الى آخر السورة وهي آيات طوبى لثان فضائلها جميلة خصالها محمودة فختار منهما بعض آية وهو قوله تعالى لا يكاتب الله نفعا الا ومهما لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا فقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسمعا قال سمعت ببعض ما فيه آتيا والمقصود ههنا ان اهل السنة يسكروا به في ان التكليف بما لا يطاق ليس بواقع وهذه قضية مشهورة بين المتكلمين وهي بهذا المضمون المذكورة في القرآن مرارا وانما النزاع في انه هل يجوز ذلك عقلا ام لا قيل يجوز عقلا واليه ذهب الاشعري وقيل لا يجوز عقلا واليه ذهب المنزلة احتدل لالاهذه الآية لانه لو جاز عقلا لما يلزم من فرض وقوعه محال وهما يلزم من وقوعه كذب الله تعالى ولحنا نقول انما يكون كذلك فيما يكون ممكنا بقي على امكانه وههنا الممكن العقلي قد صار محالاستغنا بواحدة خبر الله تعالى والمحال يجوز ان يستلزم المحال

فقالوا هل غير هذا فقال آل عمران خلطت الأمور علينا فلا ندري ما يا ناهض فنزل في حقهم هذه الآية المذكورة وقيل لما نزلت الآيات المتشابهات مثل قوله تعالى نحن خلقناهم نحن قد زنا نحن فسمنا قال أهل الكتاب وادعي هذا قولنا انه ثالث ثلاثة لان الاعبا ربك كذا الجمع لا يصح الا من الجمع فانزل الله هذه الآية هذا حاصل كلامه ومعنى الآية اني انزلت الكتاب فسميت بعضه منه آيات سميت اي محكمة عباراتها محفوظة من الاحتمال والاشتباه ومن أم الكتاب اي اصله بحيث يعمل المتشابهات عليها وترد إليها وبعض آخر منه متشابهات اي متشابهات محتلات مثل الرحمن على العرش استوى فان الاستواء قد يكون بمعنى الجلوس وقد يكون معنى الاستيلاء والاول لا يجوز ان يحصل على الله تعالى بذليل المكسر وهو قوله تعالى ليس كمثله شيء فيحصل على الثاني رد المتشابهة الى المكسر ومثل قوله تعالى آثم وغير ذلك فاما الذين في قلوبهم زيغ اي ميل من الحق وهم أهل البدع والاضواء فلا يعملون على المكسر ولا يردون المتشابهة اليه بل يتبعون ما يشابه منه اي يدبرون ويتمسكون بالمتشابهات التي يكون ظاهرها مالا يطابق المكسر ويصدق البلعة وان كانت تحتل ان تطابق المكسر وترفع البدعة يردوا اليه وانما يتبعون ذلك ابتغاء للفتنة اي لاجل طلب ان يغتفوا الناس من دينهم ويشربونهم باحد هذه البدعة ومضلة في الاحلام وهوانات المكان والجهة مثلا من قوله تعالى الرحمن على العرش استوى والاثبات ان دين محمد ص لا يتجاوز من مدة قبلته مثلا من آثم وابتغاء لنا ويله اي طلب ان يارلوه بالتأويل الذي يشتبهون بالمواد النفامانية من شهر رعاية الحق والواقع والحال انه ما يعلم تأويله الحق الذي يجب العمل به لا الله وحده والراحمون في العلم على من كان او عبد الله بن سلام واحزابهم لم يشتغلوا باثناويل ولا بصرقة الى ظاهر المعنى بل يعتقدون بيقينة ما يراهم منه ويقولون آمنا بما يراهم به وكل من المتشابهة والمحكم كائن من عند ربنا الحكيم الذي لا ينقص كلامه ولا يخاف من جملة مقر لهم قوله تعالى ودا لا تزغ اي ربنا تحمل دوابنا من الحق بخلاف المل في القلوب بعد اذهابنا العمل بالحكم والتمسك بالمتشابهة وقيل لما من لذلك نعمة بالترغيب والتشديد على هو مضمون الآية بحسب ما ذكر صاحب المدارك مع اطالة فقر برمني لا يقال ان هذه الآية تدل على كبر القرآن محكما ومتشاهما وقوله تعالى آل عمران لم تكتم آياته تدل على ان كله محكم وقوله تعالى الله الذي نزل احسن الحديث كتابا متشاهما مناني يدل على ان كله متشابه وكيف التوفيق لا يتناول معنى قوله تعالى كتاب احكمته آياته حفظت من فساد المعنى

وركاكة اللفظ ومعنى قوله تعالى كتابا متشابها يشبهه بعضه بعضا في حصة المعنى وجزالة اللفظ هكذا ذكر القاضي الاجل البيضاوي وغيره وانكلامهم هنا في شئين الاول انه ما معنى المحكم والمتشابه وما المراد بهما هنا فقال بعضهم المحكم ما عرف المراد منه اما بالظهور والتأويل والمتشابه ما لا يبق لسركه كقيام العامة وخروج الدخان والدابة والحروف المقطعة في أوائل العز وقال بعضهم ما لا يشتمل من التأويل الا وجهها واحد والمتشابه ما اشتمل وجوها وقيل المحكم ما كان باسما والمتشابه ما كان منوعا وقيل المحكم ما يكثر الفاظه والمتشابه ما يكثر الفاظه وقيل المحكم ما كان معقول المعنى والمتشابه ما كان غير معقول المعنى كاعداد الركعات والصلوة في الاوقات المخصوصة وفريضة صوم رمضان دون شعبان وقيل المحكم الغرائض والوعود والرموز والمتشابه القصص والامثال وقيل المحكم ما امر الله به في كل كتابا نزلته مثل قوله تعالى قل تعالوا لنمحرركم منكم عليكم الآية وقوله تعالى وتذيق ربك ان لا تعبدوا الا الهاء والمتشابه ما امر الله في القرآن خاصة وجملة الاقوال فيه ترتقى الى سبع عشر فلا ذكرها صاحب الاثقان في كتابه على مذهب الشافعي بالتفصيل وقد اورد منها قولنا محجبا وهو ان المحكم ان وضع المراد به فهو الظاهر وان زاد على ذلك فهو النص وان زاد على ذلك فهو المعبر وكل المتشابه ان غنى المراد به فهو الخفي وان زاد على ذلك فهو المثل وان زاد على ذلك فهو الجمل فيجعل كلاما من الظاهر والنص وانسردا خلا تحت المحكم وكلاما من الخفي والمثل والجمل داخلا تحت المتشابه هكذا ذكره ضد الملاءة والدين وبعده انما اركب ذلك لان الله تعالى لما جعل كل الكتاب في حكمة محكما ومتشابها لم يبق قسم من الاسماء من هذا ما ارتس في الكلام ليس ما يدل على المحصر بل كلمة التبعيض بما فيه تأمل والتدبر جرح عليه اصناف اخرى لا بد من تعامل الفقهاء المحررين هو ان المحكم ما يظهر منه المعنى ويكون مصوقا ولم يشتمل التأويل والاشياء واحكم المراد به عن احتمال لتبنيج والتبديل بمعنى ازداد وضوحا على المعبر الذي ازداد وضوحا على النص الذي ازداد وضوحا على الظاهر وحكمه وجوب العمل به منه غير احتمال كقولنا تعالى ان الله تعالى في ذل شيعهم وقوله تعالى ليس كمثل شيء والمتشابه اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه ان ازدادا اختفاء على الجمل الذي ازداد اختفاء على المثل الذي ازداد اختفاء على الخفي وحكمه اعتناء التبعيض قبل الاصابة وهو مثل المقطعات في اوائل الصور ومثل قوله تعالى وجوه يومئذ واضرة الى ربها ما يلذ فان هذه الآية محكمة في حق وجوب روية الله تعالى رجل وعلا للمسلمين بعد دخول الجنة متشابهة في حق الآية

اذلهم منه الجمة والمكان لله تعالى فردناها الى المحكم وهو قوله تعالى ليس كمثله شيء فقلنا لا يعلم
كيفية الرزية ونعتك اصل الرزية مكل ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام الهزدي وتعلم من معنا وما
ذكرنا سابقا ان التشابه اما لا يفهم منه معنى اصلا مثل قوله ذلك وهي هذه المقطعات واما ان
يفهم منه معنى بحسب وضع اللغة ولكن لا يعلم ما اراد منه المتكلم لان معناه الظاهر منه يكون مغايرا
للمحكم كقوله تعالى وجه الله وامثاله وبسمى هذه آيات الصفات اما المقطعات في اوائل السور تسعة
وعشرون واحد منها آت في الاعراب وواحد منها آت في الزم والواحد منها آت في كسرها في مريم
رواحن منها تس في النمل وواحد منها ص وواحد منها حرق في شوري وواحد منها ن وواحد
منها ق وواحد منها طه وواحد منها يس واذنات طس في الشعراء والشمس وخمسة آت في يوسف
وهود ويوسف واهلهم وحجر وستة منها آت في البقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة
الاولى وحقة ح في المؤمن والسجدة الثانية وفي حرف الدخان والجنات والاحقاف واما آيات الصفات
فكثيرة في القرآن منها قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وتصنع على عيني وكل شيء ماله الا وجهه
ويدين وجهه ويكف يده الله فوق ايديهم والسموات مطويات بيمينه على ما فرقت في جنب الله ويوم يكشف
عن ساق وهو القاهر فوق عباده ونحن اقرب اليه من جبل اورين وفي نفسك افلا تبصرون والله بكل
شيء محيط واما في ذلك من دون الله وايضا قوله من وجه الله وهو معكم انما كنتم ولغيت
فيه من روعي سخرع لهم ايها النمل ان الله نور السموات والارض وجوه يومئذ باصرة الى ربه ناظرة
فان الله على كل شيء مشاهدات وقدت عليها من كتب التفسير وقال الاسام فخر الدين الرازي جميع الامراض
الانسانية مثل الرحم والنفذ والحمى والكسر والاختصاص في القرآن ان الله مشاهدات ترد الى
المحكمة الثاني انه هل يمكن الاطلاع على علمه لاحد سوى الله والافعال بعض الناس ومنهم المعتزلة
والشافعي يعلم الرايون في انهم تاوله ولهذا لن يجب الوقف على قوله تعالى لا اله الا الله
والرايون في المير وقوله تعالى يقولون آتاهم حال من قوله تعالى والرايون وعاه رواية مجاهد
عن ابن عباس انه قال انهم يعلم تاوله ورواية ابن ابي حاتم عن الضحاك انه قال الرايون في العلم
يعلمون تاوله الاول يعلموا تاوله لم يعلموا تاوله من مذهب ولا يؤوله من حرامه وذوب الاكترون
من الصابغة والتابعين واتباعهم من بعدهم خصوصا في السنة والحنيفة في انه انما يجب الوقف على

قوله تعالى الا الله حتى يكون الراسخون في العلم خارجين من علمه يد ليل بهن القراءة الصحيحة ويقول
الراسخون في العلم آياته وبه قراءة اخرون وان تاويله الامد الله وبه اخرون الراسخون في العلم
بدون الزاويل هذه الوحدة كلها يكون الراسخون جملة مستأنفة وايضا يدل عليه رواية التاكر من
ابن مسعود ورواية البيهقي من ابي هريرة عن النبي عليه السلام انه قال كان الكتاب الاول ينزل من
باب واحد على حرف واحد وينزل القرآن من سبعة ابواب على سبعة احرف واجروا امر وحلال وحرام
ومحرم ومشاء وامثال فلهو واحلاله وحرموا حرامه وافعلوا ما امرهم به وانتصروا ما نهى عنهم واصبروا
بامثاله واملوا بحكمه وامنوا بمقتضاه وتولوا آياته كل من صدق ربنا وسوى ذلك احاديث كثيرة تدل
على عدم اطلاع الراشدين وذكر في التوضيح ان مذهب ملاننا اليعني ينظر القرآن حيث جعل اتباع
المتشابهات حفظ الزايف والاثار واستقيمتها مع المعجز من دركها حظ الراشدين واللايق بهذا المقام ان
يكون قوله تعالى ربنا لا نزغ قلوبنا بعد اذ هدانا هو الا للعصاة من الزيف السابق ذكره الداعي الى
الاتباع المتشابهات الموقر لصاحبه في الفتنة والضلالة واعترض عليه صاحب التلويح بانه لا ينفي على الراشدين
في العرجة ان اللايق يح ان يقول واما الراسخون في العلم وعلوم من القوا قد انصبت في شرح الكافية ان المقابل
لاما السابقة مقلد في الكلام كانه قيل واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيبتغون الحكمات ويردون اليها
المتشابهات فان قلت فما الفائدة في انزال المتشابهات فالجواب ان في انزالها ابتداء للراشدين ونهيهم من
متشابههم كما ان الجاهل يدلي بالظن جريا على خلاف هو كذا في العباد يبتلون بالتوقف على اعتقاد
حقيقة المراد على خلاف مقام الذي هو الخير من علم زيادة علم شيى وهذا هو عند المتكلمين
واما انما غروا علماء اينوا زاد الزمان حيث يحمل بهن انما هذه آيات الصفات على ظنهم مع ما اني يلزم
منها الجهة والمكان والنجوة لله تعالى وكون آدم مبرور لك وغيره واعتراضه بعتقاد الانا من النزاع
افتوا بصوابا لان اجماعنا يخرج الايات من انما انما العاصدة وتوافق عقاب هل السنة التي علم الصلابة
والناعتين على ما دس به في بعض كتب الاسرار واما مثلا نعتت فيه من روى اي روى عن الله
نور السموات والارض في منور السموات والارض بن الله فوق ايديهم اي قدره فوق ذلهم وجهه الله
اي ذات الله وجاءت اي امره الرحمن على العرش استوى اي استولى على العرش كان مستوليا
على كل شيى على ما ارسلت في جذب الله لي في جوار رحمة وقرب حضرة وفي انهم افلا تبصرون

أَيَّ آيَاتِهِ فِي أَنْفُسِكُمْ دُونَ ذَلِكَ فِي ذَوَاتِكُمْ وَمَكَدَا الْعِيَانِ فِي الْخَوَافِي وَكَذَلِكَ مَا وَلَوْتُ الْمَقْطَعَاتِ وَأَنْ لَمْ يَلْزَمْ
 مِنْ تَرْكِهَا وَيَلْزَمَ مَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِهَا تَأْوِيلَ آيَاتِ الصِّفَاتِ فَقَالُوا امْتَلَأْ فِي آتَمِّ أَمَلِهِ أَلَمْ يَعْصِ اللَّهَ وَلَا مَجْبُورٌ قِيلَ وَمِمَّ
 مَعْبُودٌ يَعْنِي أَرْسَلَ اللَّهُ جَبْرُئِيلَ إِلَى مُحَمَّدٍ بِالْقُرْآنِ وَالْإِلَهَ أَلَا وَاللَّامِ اللَّهُ وَالْمِيمُ أَمَلُهُ يَعْنِي أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ وَكَذَلِكَ
 أَلَمْ يَعْنِي أَنَا اللَّهُ أَفْضَلُ مِنْ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَكَذَلِكَ أَلَمْ يَعْنِي أَنَا اللَّهُ أَرْوَعُ وَكَذَلِكَ كَهَيْمَعِ الْكَافِ مِنْ كَرِيمِ
 وَالْبَاءُ مِنْ مَا دَرَأَ الْبَاءُ مِنْ حَكِيمٍ وَالْعَيْنُ مِنْ مَلِكٍ وَالصَّادُ مِنَ الصَّادِقِ وَكَذَلِكَ قِيلَ أَنَّهُ قَسَمَ بِطَارَةِ أَهْلِ
 بَيْتِهِ وَقِيلَ أَنْ لَطَاءَ طَلَبِ الْغَزَا وَالْبَاءُ هَرَبُ الْكَافِرِينَ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ طَسَمَ قِيلَ إِنَّ لَطَاءَ مِنْ ذِي الطُّولِ
 وَالْعَيْنُ مِنَ الْقُدُوسِ وَالْمِيمُ مِنَ الرَّحْمَنِ وَكَذَلِكَ حَقَّقَ الْحَاءُ وَالْمِيمُ مِنَ الرَّحْمَنِ وَالْعَيْنُ مِنَ الْعَلِيمِ
 وَالْعَيْنُ مِنَ الْقُدُوسِ وَالْقَافُ مِنَ الْقَاهِرِ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ مَفْتَاحُ اسْمِهِ نُورٌ وَفَاصِلٌ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ مَفْتَاحُ اسْمِهِ قَادِرٌ
 وَقَاهِرٌ وَهَكَذَا الْعِيَانُ فِي الْخَوَافِي وَالْمَعْرُوفُ مِمَّا قَاضَى الْبَيَاضُ ذَكَرُوا فِي بَيَانِ حُرُوفِ الْمَقْطَعَاتِ
 كَلَامًا طَوِيلًا مِنْ فِيهِ أَمْرٌ أَعْجَبِي وَفَوَائِدُ شَرِيفَةٌ وَمَلْأَتْ بَعْضَ بَيْتِ فَطَالِ الْعَمَلِ أَنْ تَشْتَبِهَ بِأَجْمَلَةٍ مَا مِنْ مَتَابَعَةٍ
 فِي الْغُرَاتِ سِوَاهُ كَانَتْ حُرُوفُ الْمَقْطَعَاتِ أَوَّابَاتِ الصِّفَاتِ الْأَوَّلَةِ وَالْمُتَاخِرُونَ مِنَ الْحَقِيقَةِ تَأْوِيلًا ظَنِيًّا
 فَلَا خِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَدُنْكَ صَرَحَ سَالِحُ الدَّارِ بِأَنَّهُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ
 وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ الْحَقُّ الَّذِي يَجْمَعُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ الْأَلَهُ وَحْدَهُ وَصَرَحَ أَيْضًا هَرُوفُ الْقَاضِي الْبَيَاضُ جَمْعُهَا
 بِأَنَّهُ مَنْ وَقَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فَسَرَّ الْمُنْشَابَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْعَنُ اللَّهَ بَعْلَهُ كَقِيَامِ السَّامَةِ وَخُرُوجِ الذَّابَّةِ وَالذَّجَالَةِ
 وَأَمْثَالِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بِهَا أَحَدٌ لَهَا لَطَاءُ لَا ظُنَّ أَنْ أَمَعَنْتِ النَّظَرَ لَرَجْعٍ بَيْنَ قَوْلِ الْحَقِيقَةِ
 وَرَحْمَةِ اللَّهِ وَغَيْرِهِ خِلَافًا فِي الْمَعْنَى مِنْ وَجْهِ آخِرٍ لَأَنَّ إِنْ حَقِيقَةُ قَوْلِ الْحَكَمِ وَالْمُنْشَابَهُ بِالْمَعْنَى الْخَاصِّ وَغَيْرِهِ
 قَدْ جَعَلَ كَلَامًا مِنْهُمَا بِالْمَعْنَى الْأَمْرُ كَمَا مَرَّ وَهَذَا مَابِيعُ الرَّجْعِ فِي تَفْسِيرِ الْحَكَمِ وَالْمُنْشَابَهُ نَقْلًا مِنْ كِتَابِ
 الْعَلَاءِ وَاسْبِقْنِي أَحَدًا إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ تَامِلْ وَانْصَبْ فِي مَسْئَلَةِ تَفْصِيلِ الْبُشْرَى عَلَى الْمَلَائِكَةِ
 وَحُورِ زُكَاةِ الْحُكْمِ رَقِيمًا بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ
 عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بِحَسَبِ عِلْمِهِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ فَقَرَأَهُ تَعَالَى أَنْ اللَّهُ اصْطَفَى دَالَ عَلَى تَفْصِيلِ
 الْبُشْرَى عَلَى الْمَلَائِكَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَرَحَ بِتَفْصِيلِ آدَمَ وَنُوحَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ
 وَآدَمَ وَنُوحَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِمْرَانَ أَنَّ كَانَتْ بِمَعْنَى نَفْسِ إِبْرَاهِيمَ وَنَفْسِ عِمْرَانَ فَادْرَاهِيمَ
 نَبِيٍّ وَعِمْرَانَ عَمِيرَةً وَأَنَّ كَانَتْ بِمَعْنَى ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَذُرِّيَّةِ عِمْرَانَ فَلَا خِلَافَ لَنَا مِنْهُمْ أَنْدِيَاءُ مِنْهُمْ لِيَسُوا

كذلك وقيل آل إبراهيم إسماعيل وإسحاق وأولادهما ودخل فيه الرسل عليه السلام وآل عمران وموسى وهارون ابنا عمران وصحبه ومريم بنت عمران وكان بين مرانين ألف وثمان مائة سنة وبالجملة يفهم تفضيل الانبياء وغيرهم على تمام العالم والملائكة من العالم فظهر تفضيل البشر على الملائكة ثم فيه تفصيل وهو ان رسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة افضل من عامة البشر وعامة البشر افضل من عامة الملائكة والمقصود من الآية بيان تفضيل جنس البشر على جنس الملائكة الا ترى ان رسلهم افضل من رسل الملائكة وامتهم افضل من ماتهم وان كانوا رسل الملائكة افضل من عامة البشر بعرض كونهم رسل وكون البشر عامتهم عام محصور من البعض لكنه يكفي لحكم ظني وهو تفضيل البشر على الملائكة هكذا قال سعد الملة والدين وقدك به انقاضي ايضا وقد يستدل على تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة بقصة آدم وتعليمه وجمعه مسجود للملائكة وامثال ذلك وقالت المعتزلة وبعض الاشاعرة والفلاحفة بتفضيل الملائكة مطلقا لانهم معصومون والبشر ملئمون بالذات الحسية والشهوات النفسية ولقواه تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون فان لسلبه الترتي من الادنى الى الاعلى ونحوه من النصوص والاحاديث ان العمل هو التوقي من الذنوب مع كمال القدرة عليه وهم ليسوا من اهله وان الترتي في الآية انما هو في كونه بلا اب ولم فان للصح غير ذي اب وهم غير ذي اب وام والكللام فيه طويل يعرف في علم الكلام وقوله تعالى ذرية بدل من الآتين وقوله تعالى بعضهما من بعض مبتدأ وخبر في موضع نصب صفة لذرية يعني ان الآتين ذرية واحدة متصلة بعضها من بعض ومن موسى وهارون من عمران وهو من بصير وهو من فاضل وهو من لاوي وهو من يعقوب وهو من اسحاق وهكذا في ميسى ابن مريم بنت عمران بن ماشان وهو متصل بيهود ابن يعقوب وقيل بعضها من بعض في الدين هكذا في المداوك وقال الامام الزاهد ولدي بعضهما من بعض وهذا شهادة من الله تعالى على طهارة نعب الانبياء وفيه دليل على ان انكس الكفار صحيحة على اي وجه يعتقدون فيما بينهم هذا لفظه ووجه التمسك بظهوره لما لم يفي مسئلة فقبله نبينا عليه السلام على ما نال الانبياء قوله تعالى : **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِنِّي مِيثَاقَ الْنَّبِيِّينَ لَمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنِ ابْعَثْ مُنَادِيًا بِأَمْرِي وَأَعْلِي سِدْقًا بِأَمْرِي لَمَّا تَبْلُغُ أَشُدَّكَ فَإِذَا جَاءَكَ بِأَمْرِي لَمَّا تَبْلُغُ أَشُدَّكَ فَإِذَا جَاءَكَ بِأَمْرِي لَمَّا تَبْلُغُ أَشُدَّكَ فَإِذَا جَاءَكَ بِأَمْرِي لَمَّا تَبْلُغُ أَشُدَّكَ** قَالَ **عَا قَرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَنِّي ذَلِكُمْ أَصْرِي فَأَلْبِسُوا قُرُونًا فَاعْلَوْ وَشَهِدُوا مَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّيْءِ لِيُنْفِى عَنْ ذَنْبِكُمْ وَإِن كَانَ بَعْضُهُمْ أَعْدُوًّا لِبَعْضٍ يَكُنِ لَكُمْ فِتْنَةٌ أُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ أَكْثَرُ غَيْرُ مَنُونٍ** فاعلم انه قد تقرر بين المسلمين ان نبينا عليه السلام افضل من

هائلا الانبياء ولكن السلام في نيات ما يقبض منه هذا الحكم فقد جعل اهل العقائد على ذلك من الاحاديث
الكثيرة ومن قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت لذلك لان خير امة امة معتزلة خير امة من امر في هذه
لان هذه الامة لما كانت خيرا من جميع الامم كان يبعث خيرا من جميع الانبياء وكذا الكتاب المنزل عليه
خير من جميع الكتب المنزلة عليهم وقد علم منه انه ليس في القران آية تدل على تفضيل نبينا عليه
السلام صريحا وانما يدل عليه قوله تعالى كنتم خير امة التزاما واقول يغفر من هذه الآية المذكورة وهي
قوله تعالى واذ اخذ الله الميثاق لآية تفضيل نبينا عليه السلام صريحا على ذلك لان مضمونه ان الله تعالى
اخذ من النبيين ميثاقا بانني اتيتكم ككتابا وشريعة بشرط ان جاءكم نبي من بعدكم في آخر الزمان
يخبركم به النبوة وهو محمد رسول الله مصدق لما معكم من الكتاب والحكمة لتؤمنن به وتقررنه وتصورنه
ان ظهر في زمانكم ثم قال الله تعالى اقرروا اخذ ثم على ذلك امر ابي مهدي نقاوا اقرروا واما فقال
الله اشهدوا اي اشهدوا بعضكم على بعض واشهدوا بما اوتوا من الملائكة وانا ايضا معكم شاهد فمن امرى بعد
ذلك فالنكاح من انتم دون واذ كان هذا حكم الانبياء كان الامم به اولي ولعنني الله اخذ الميثاق من
النبيين واسمهم وامتنعوا بذكرهم من ذكر الامم وبالجملة لاغنى ان ايمان جميع الانبياء بنبينا واقرارهم
به تمامه وتفضيله على سائر الانبياء وهذا هو ميثاق آخر غير الميثاق الذي اوتى الله به على اقرار الربوبية
الذي سنذكر في سورة الاحزاب وانما لم يتعرض اهل العقائد لهذه الآية لما لانهم فغلوا عنه ولا نهر
راؤا فيه تاويلا آخر اظهر مما ذكرته لانه محتمل ان يكون المراد من ميثاق النبيين ميثاق اولاد النبيين
بجانب للضاف كما قاله البهمن ويدل عليه قوله تعالى في تمام الآية فمن تولى بعد ذلك فالنكاحهم الفاسقون
لان الانبياء لم يعرضوا من كلمة الحق اصلا ولما عرض عنه اولادهم وهم بنوا اسرائيل مثلا لو كانوا هم
المرادون بالنبيين تهكما لانهم كانوا يقولون نحن اولي بالنبوة من محمد ومحتمل ان يكون المراد ميثاق
الذين من غيرهم لاليتاق من النبيين كما قيل وكلمه ذكر في الكشف والبيضاوي ولانه لم ياخذ الميثاق
من الانبياء فقط بل انه كما اخذ من الانبياء على تصديق نبينا عليه السلام كذلك اخذ من نبينا على
تصديقه سائر الانبياء ويكون الغرض من هذا الميثاق حينئذ هو الاعلام للكفار بان لا يعد ادعاء الانبياء
ولما زعم لهم فيما بينهم بل اخذ من سائر الانبياء الميثاق بانكم تصدقون بان نبينا بانني من بعد ناحق
صالح دينه باق الى يوم القيمة واخذ من نبينا الميثاق بان الانبياء المنقولين من كتابنا صادقين في تليغ

لحكم الشريعة مأمورين به لا يفعلون ما يفعلون من الهول النفسانية وإن كان دينهم منحوخا بدني
وبدل على هذا المعنى قوله تعالى في هذه الآية ثم جاءكم وحول صدق ما محكم وقوله تعالى في سورة
الاحزاب وأدخلنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم وأدخلنا
منهم ميثاقا غليظا إلى آخره على تقدير أن يكون المراد منه الميثاق يتصدق على من منهم الآخر وأما أن يكون
المراد به الميثاق لأجره كلمة الله على الكفار كما قيل إن المذكورين في هذه الآية أولى العزم وقد وعدهم الله
تعالى بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنعام فهو العهد الآخر ولهذا قيل إن عهد الله كلها ثلثة عهد أخذه على
جميع ذرية آدم عليه السلام بأن يقرؤا برؤيته ومهد أخذه على النبيين بأن يقيموا الدين ولا يفترقوا
فيه ومهد أخذه على العلماء بأن يبينوا الحق ولا يكتموا وذكرها في تفسير قوله تعالى وينقضون عهد الله
من بعد ميثاقه وبهذا القول المراد من بيان وجه أصراب الآية وهو أن اللام في اللام التوطئة
لأن أخذ الميثاق بمعنى الاحتلاف وفي لنؤمنن لام جواب القسم وكلمة ما يجوز أن يكون متضمنة بمعنى
الشرط وحينئذ لنؤمنن ساد مع جواب القسم والشرط جميعا ويجوز أن يكون موصولة بمعنى الذي
آتيتموه لنؤمنن به وقرء حمزة لما آتيتم بالكره على أن اللام جارة وما معنى الذي أي أخذ الميثاق
لأجل الذي آتيتموه وجاءكم وحول صدق له أو مصدرية أي أخذ الميثاق لأجل آتائي إياكم بهن
الكتاب والحكمة ثم اجئى وحول صدق لما محكم وقري لما بالتشديد معنى حين أو على أن أصله إن ما أي
لأجل من ما آتيناكم فخذل أحد الميثاق فصار لما وقري نافع لما آتيناكم بالالف والنون جميعا في معتل الأسن
في بيت الله وبيان فورية الحج قوله تعالى * فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ فَهْيُ عَنِ الْعَالَمِينَ *
هذه الآية جامعة لبيان الأمن في بيت الله وبيان فورية الحج أما الأول ففي قوله تعالى ومن دخله كان
آمنا ولكن لابد من تفسير أول الآية فقوله تعالى فيه آيات بينات ضمير فيه راجع إلى البيت المذكور ما هنا
وهي الكعبة وقوله تعالى مقام إبراهيم خبر مبتدأ محذوف أي منها مقام إبراهيم وأبدل من الآيات
بدل البعوض من النمل على ما اختاره القاضي وعند غيره هو موطف بيان الآيات أي في البيت علامات ظاهرة
على قدرة الله تعالى وتلك العلامات مقام إبراهيم وهو مع أنه مفرد وقع عطف بيان الجمع لاشتماله على
معنى الكثرة لأن في مقام إبراهيم آيات كثيرة وذلك إما الظهور شاه وقوة دلالة على قدرة الله تعالى وبوة

ابراهيم عليه السلام من ثبته قد غلبه في حوزة ولا ياتر القدم في الصخرة آية وغوشه فيها الى الكعبة كآية
والآية بعض الصخرة دون البعض آية وباقية دون سائر آيات الانبياء آية هذا اذا جعل قوله تعالى ومن
دخله كان آمنا كلاما على حد ذاته اما اذا عطف على قوله تعالى من مقام ابراهيم وجعل من حيث للعنى تابعا
فانها لا آيات وهذا مقام ابراهيم آية واحدة ومن دخله كان آمنا آية اخرى فيصور كانه ذكر لفظ الجمع
وبينه بشئتين وسكت عن الثالث من ثبيل قوله عليه السلام حبيب الي من دنياكم ثلثة الطيب والنساء وقرعة
عيني في الصلوة اجماع الى مظهر الآيات الباقيات وتلك الآيات الباقيات لعلها هي امالة القلوب اليها ودعوى
العين من راعيتها وحضور ارواح الاولياء في كل ليلة الجمع حوالها وتعريب من قصد تعريبها وعدم
جلوس الطيور على قبتها وهذا كله اذا قرئ آيات بينات بهذا الجمع وان قرئ آية بيمة كاقرا ابن عباس
وأبي ومحمد وابو جعفر فلا شك ان مقام ابراهيم وحده عطف بيان لها من غيرتا ويل على ما في
الكشاف ثم السبب في اثر القدم انه لما ارتفع بنيان الكعبة وضعف ابراهيم من رفع الحجارة قام على هذا
الصخر فقامت فيه قد ماء اوانه جاء زائرا من الشام الى مكة فقامت له امرأة اسمعيل انزل حتى تفعل
راسك فلم ينزل فجاهده بهذا الصخر فوضعت على شقه اليمين فوضع قد ميه عليه اوانه قام بعد الفراغ
من بناء الكعبة لنداء الناس الى الحج هذا خلص ما في الزاهد وقد ذكر القصص في البقرة باطول وجودة
واطرها وفي الكشاف والدارك الاولان فقط وفي البيضاوي الاول فقط والآخر من ذكر الآية في هذا المقام ان
قوله تعالى ومن دخله كان آمنا وان كان محتملا للمعاني مثل انه آمن من النار او آمن من الحزم والبرص
او غيره ولكن الاثنيون على ان معناه من دخله في الجاهلية يصير آمنا من القتل والغارة ومن دخله
في الاسلام يصير آمنا من الحدود والقصاص على ما قال الامام الزاهد فيفهم منه ظهرا ان من جنى في غير
الحرم ثم التجى الى الحرم لم يقتل فيه بل يكون آمنا من القتل عندنا وعند الشافعي يقتل فيه وهذا
الاختلاف جنى له اختلاف اخر بيننا وبينه ذكره اول الاصول وهو قوله تعالى ومن دخله كان آمنا
عام باق على عمومه عندنا كان قطعيا وعند الشافعي عام مخصوص عنه بعض افراده وبناؤه ان من عليه
قصاصا في الطرف مثل قطع اليد وغير ذلك اذا دخل في الحرم والتجى اليه يوجب منه ذل في البيت
بالاتفاق وكذا من جنى في الحرم واحتجوا له القتل يقتل فيه بالاتفاق فالشافعي رحمه الله زعم ان
هاتين الصورتين مخصوصتان من قوله تعالى ومن دخله كان آمنا فامنا من جنى في غير الحرم

واستحق به القتل فالتجى اليه حيث قال يقتل فيه ايضا وتحل عليه خبر الواحد ايضا وهو ما روى انه قيل
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ان حنظلة تعلق بامثار الكعبة بعد الارتداد فقال
اقتلوه ونحن نقول ان كلنا الصوريين ايحنا بمحض وصتين لان النص لسربنا ولهما وللمعصوم ما كان
متداولاً ولا اثم خاص منه لان مفهوم النص هوان من جنى في غير الحرم ثم التجى الى الحرم ودخل فيه
بعد الجناية كانت آمن الذات ولربنا وللمن جنى في ميعن الحرم ولا لكونه آمن الطرف ففي الصورة
الاولى وان كان ذلك الرجل داخلاً في الحرم بعد الجناية لعنه آمن الذات وانما القصاص في الطرف
والطرف في حكم الاموال والنص لم يثنا ول لكونه آمن الطرف وفي الصورة الثانية انا يقتل لانه ليس
به داخل في الحرم بعد الجناية وانما الجناية وقعت بعد الدخول فلما كان فانك الصورتان غير معصومين
فيالصورة ان تكون الصورة المقيمة للشافعي باقية عليهما انتضاء النص فبماح الدم برداً وزناً اوضع الطريق
او قصاص اذا تجى لا يقتل ولا يؤذى ونحن لا نعلم ولا نحقق حتى يضطر الى الخروج ويقيد قول
مر رضى الله عنه لو طفرت لقاتل الصواب ما محضته حتى يخرج منه وعند الشافعي يقتل لما مر من
القياس وخبر الواحد والسبق ما ذكرنا ولا يقال ان صبيح من دخله راجع الى البيت فكيف يكون داخل
الحرم آمنابل ينبغي ان يكون داخل البيت وحده آمناً لا غير كما هو مله ب بعض اصحاب الشافعي ، ناقول
انه ثبت بنص آخر وهو قوله تعالى اولم يروا انا جعلنا حرماً آمناً فلا فصل بين البيت وحرمه في كون كل
منهما آمناً مكل في حواشي اليهودي وقد مر بيان كون البيت او المسجد او مكة او الحرم آمناً في سورة البقرة
وأما بيان فرضية الحج ففي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقد سبق فيما مضى ان الحج والعمرة
كلهما كائنا منى. بمن. وما نزل قوله تعالى والله على الناس حج البيت فرض الحج وبقيت العمرة مندوبة على
حالما يفهم من هذه الآية ان الحج فرض لكن لا مطلقاً بل على من استطاع الا بعد سبيل واخذوا في استطاعة
السبيل فعند الشافعي هو الراد والراحلة وسئل النبي عليه السلام عن استماعة الصميل فسموها بالزاد
والراحلة وسئل مالك هو صخرة في دابة على المشى والحصى الذي يحصل منه الراد والراحلة
وعند امامنا الاطهر صحة البيت والقدرة على الزاد والراحلة مجزئ عما شره بل امن الطريق ايضاً هكذا
قال القاضي الاجل وصاحب المحيني وقال صاحب الكشاف ويروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فصر الاستطاعة بالزاد والراحلة وكذا عن ابن عباس وابن عمر وعائذ بن ربيعة عن الربيع بن خثيم عن

ومن عب سالك أن الرجل إذا وثق بقوته لزمه وعنه ذلك على قدر الطاقة وقد يجد الزاد والراحلة من لا يقدر على السفر وقد يقدر عليه من لا راحلة له ولا زاد ومن التفاسك إذا قدر أن يولج نفسه فهو مستطيع هذا كلامه وينبغي أن يعلم أنه يشترط في الزاد والراحلة أن يكون ذاتيا وجائيا جميعا ويكون فاضلا ما يند عنها إلى مباله لنفقتهم إلى حين مود لان النفقة حق مستحقة للمرأة وحق العبد مقدم على حق الشرع وبكتفي في الراحلة ما يكثر به شق مسجل أو راس ذليل وأن النبي عليه السلام وأن نصر الاحتطامه بالزاد والراحلة فمطل لكن يمكن أن يثبت كل من صحة البدن وأمن الطريق أيضا من الآفة كما انفار اليه صاحب الهداية حيث قال أولا وكذا صحة الجوارح لان العجز دونها لازم وقال آخر لولا بد من أمن الطريق لان الاحتطامه لا يثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايضا وهو مروي من المصنفه وقيل شرط الاداء دون الوجوب لان النبي عليه السلام فسر الاحتطامه بالزاد والراحلة لا يغير هذا كلامه وأن في هذا المقام اشكالا وهو أنهم شرطوا الوجوب الصحيح الحرية والبلوغ ونسكوا بقوله عليه السلام ايا عبد مع مشرحة ثم امتنع فعليه حجة الاسلام واما صبي حجة مشرحة ثم بلغ فعليه حجة الاسلام وكذا شرطوا الزوج والمحرم للمرأة بقوله عليه السلام لا يحسن امرأة الا معها محرم والنس كان ما من هذه القيد ذات كما يشر اليه قوله تعالى ومن استطاع اليه سبيلا بل قوله تعالى وظل الناس بذلك لا منه ففهم منه أن كل من استطاع اليه يجب عليه السج حرا فكان لو عبد اسفيرا كان او بالغا رجلا كان او امرأة فتابته انه عام خص منه بعض افراده بالحديث فيكون ظاهرا فينبغي ان يكون السج واجبا لافرضا لانه وقع فيه جهة تامل وانصف وقال الامام الزاهدان الله تعالى ذكر السج مقرونا بالناس في كل موضع مثل قوله تعالى واذن في اساس بالسج وقوله تعالى من حيث افاض الناس وقوله تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس وقوله تعالى والمحجود الحرام الذي جعلناه للناس موافقة لدعاء التحليل ولغيره ولكن خص في هذه الآية بقوله تعالى من استطاع اليه سبيلا يعني ملك الزاد والراحلة ولا يكون منه مانع من جهة السلطان وخوف الطريق والحد وغبر ان العفيرة اذا صح يكون عن حجة الاسلام كالجمعة في حق القرري اذا قدم المصريوم الجمعة وأن المعزولة تمسكوا بالآفة على كون الاستطاعة قبل الفعل لانه شرط لا بد من حقيقه قلنا نعم ان القدرة الحقيقية لا بد ان يكون مقارنا للفعل لانه عرض لا يبغي زمانين والمذكور في الآية هو بعني سلامة الاسباب والآلات ولا نزاع في كونه مقدما وتفصيله في علم الكلام وذكر

امل الاصول ان قدرة الحج قدرة ممكنة لا ميسرة لان الميسرة انما يقع بخدم ومراكب واعوان لا بمركب واحد
وزاد قليل فانه ادنى ما يقدر به فلو ملكه لزال مكان الوجوب باتيا حكما في صدقة الفطر على ما مرشان
القدرة الممكنة وبمدعيه ان في القدرة الممكنة يكفي توهم الوجود دون تحققه فلما اوجبوا الصلوة على من
ادرك جزأ يصير من الوقت لتوهم امتداده بوقف الشمس كما كان احيايمان مع انه نادر فلان يجب الحج
ماشيا مع هلبة وقومه كان أولى وتجب عنه بان في الصلوة يظهر ثمرته في وجوب القضاء بخلاف الحج فانه
لا قضاء فيه هذا ما قالوا ثم روي انه لما نزل قوله تعالى وثقل على الناس الى آخره جمع النبي م الناس
فقط بهر وقال ان الله كتب عليكم الحج فحجوا فأمنت به ملة واحدة وهم المسلمون وكفرت به خمس مثل
قالوا الا نحن بدو لانصلي اليه ولا نحجبه فنزل قوله تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالمين اي من جحد فرضية
الحج وهو قول ابن عباس والحسن ومطاء وجرزان يكون من الكفرات اي ومن لم يشكر ما انعمت عليه
من صحة الجسم وسعة الرزق ولم يحج فان الله يستغني منهم ومن طامتم هكذا في المدارك وقيل انما
قوله تعالى ومن كفر مقام قوله تعالى ومن ترك الحج وقوله تعالى من العالمين مقام قوله تعالى منه
فأكيد للوجوب وتقليطا للتارة وكذا في اللام وعلى وابراد الجملة الغيرية والاسميته وابقاع البدل والمظ
الاستغنا وجوه من التاكيد والمبالغة في وجوب الحج كذا قالوا في مسئلة الامر بالمعروف والنهي من
المنكر قوله تعالى وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ علمه انه قد تقرر بين العلماء ان الامر بالمعروف والنهي من المنكر من فروع الكفاية
فروع الكفاية والآيات ان الله على فرضيته غير مقصورة ولا مقصورة وهذا الاحاديث في هذا الباب
لا تعد ولا تحصى وانما اختبرت هذه الآيات من بين اخواتها لانها اول آية في القرآن في هذا الباب واظهرها
فيه اذ صيغة الامر فيها موجدة بيمينها ففرضيته ثبت من قوله تعالى واتكن لانه امر والامر للوجوب
ما لم يصرّف منه ارض وكونه كناية عنهم من قوله تعالى منكم لان من ههنا للتبعية على المختار وان جازكونه للتبعية
كما قال صاحب المدارك وغيره ومن للتبعية لان الامر بالمعروف والنهي من المنكر من فروع الكفاية
ثم قال اول للتبيين اي وكونوا امة تامرون بحقوله تعالى كنتم بخيرامة اخبرجت للناس الآية ومعني الآية
ولتكن بعض منكم امة تدعون للناس الى الخير اي الانعزال المحسنة الموافقة للشريعة ويا مرون
بالمعروف اي اتشبه الذي يستحسنه الشارح والعقل وينهون عن المنكر اي الشبه الذي يحتجبه الشارع

والعقل والمعروف ما وافق الكتاب والسنة وللتكر ما خالفهما والمعروف الطامات والمنكر المعاصي
والدعاء الى الخير عام في التكليف من الاعمال والتروك وما عطف عليه خاص في الاترب في معنى التكليف
فهنا ان اشتغل بها احد في المجلس سقط من الجميع وان لم يفعلها احد اثر الجميع بمنزلة رد السلام
وجواب العطسة لا بمنزلة صلوة الجنازة فانها باعتبار الحلة والبلد يدل عليه ما روي عن ابي بكر
الصديق رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من قوم حملوا بالمعاصي وفيهم
من يقدر ان ينكر عليهم فلم يفعل الا يوشك ان يعدهم الله بعذاب من عنده وما نقل عن ابي سعيد
الخدري انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من راي منكروا فليغيره نبي فان لم يستطع
فيلحاه فان لم يستطع فبجاهه وذلك اضعف الايمان وما نقل ايضا انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اياكم والجلوس في طرقات قالوا ما لنا منه هذا انما هي مجالنا نتحدث فيها قال فاذا ابيتم لذلك
فامطروا الطريق حقها قالوا وما حق الطريق قال ففسد البصركم والاذى و رد السلام والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فيفهم من هذه الاحاديث كلها ان في كل مجلس وقع فيه خلاف الشرع يفرض على من قد ز
من واحد منهم وده لاهل مهمل التعيين فيصرون فرض كفاية بهذا المعنى وان لم يخص بهار واية بل
وجدت خلافها ومن تصدى نفسه للامر بالمعروف والنهي عن المنكر واشتغل بهذه الحرفة ارضيه الامام
لاجله يكون ذلك عليه فرض من ويسمى ذلك مستحباً وليس يفرض الامثال هذه المعاصي احد من الفحول
مثل ما تعرض له العبد علي الهمداني في كتابه الفارسي للصبي بلغيرة الملوكة فمن اراد الاطلاع عليها
فليرجع اليه لم ذكره شراطين يكون ذلك تحت قدرته وان لا يكون موجبا للفتنة والفساد وزيادة
الذنوب كما صرح به في المواقف ويدل عليه قوله عليه السلام فان لم يستطع في الحديث السابق ولعلمه
لهذا قالوا ان الامر باليد الى الامراء وباللسان الى العلماء وبالقلب الى العوام وان لا يحأ له اتفعل هذا
لا تفعل كل لانه تجسس منه عند لقوله تعالى ولا تصحروا صرح به في المواقف ايضا وان لا يامر بما لا يفعله بنفسه
وان كان لا يشترط مسله على جميع الشرائع بل على قدر المأمور به فقط لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لم تقولون
• لا نفعلون ونقوله تعالى انما امرت الناس بالبر ونهيتكم انفسكم وانتم تقولون الكتاب انلا تفعلون وامثال
ذلك فان اراد ان يامر بالمعروف وينهي عن المنكر لا يامر ولا يحل عليه واطفاله وعشيرته كما يدل عليه
قوله تعالى تراء انفسكم واهليكم نار او قوله تعالى وانذر عشيرتلك الاقربين ثم عليه فخرم صرح به في

بعض الرسائل ولكن قال الشافعي في تفسير قوله تعالى انصرون الناس بالبر والتقوى وانفسكم ولم يرد به حث الواعظ على تركية النفس والاقبال عليه ؛ الكليية ليعظم فتقيد الامتناع عن الوعظ فان الاخلال باحد الامرين المأمور بهما لا يوجب الاخلال بالآخر وايضا قال هو في تفسير قوله تعالى ولتكن منكم امة الاية والامر بالمعروف يكون واجبا ومنه وباعلى حسب ما يراه من الذهب من المنكر واجب كله لان جميع ما انكره انشر حرام والاطلاق انما يوجب ان ينهى عما يكره لانه يجب عليه تركه وانكاره فلا يحفظ بترك احد ما وجب الاخر على الغرض وصرح بطل ذلك صاحب الكشاف وذكر ان شرط النهي ان يعلم انه في ان ما ينكره قبيح وان لا يكون ما ينهى عنه واقعا وان لا يغلب على ظنه ان النهي يزيد في منكراته وان النهي لا يؤثر وان شرط الوجوب ان يغلب على ظنه وقوع العصبة وان لا يغلب على ظنه انه انكر لضعفه مشقة عظيمة وان الامر هو لئلا يكلف اذا لم يضرب غيره منع كالصبيان والمجانبة ينهى عن المحرمات لعدم الاضطرار كما في المصالح لذلك هذا حاصل كلامه وذكر صاحب المدارك ايضا انه ينبغي ان يكون عالما بطريقه وتوقيت اقامته فانه يهمل او لا يسهل والتنبه والتواضع حتى يؤثر فيه فان لم ينتفع نرى الى الصعب الاتري انه كيف قال الله تعالى ولا في مسئلة البقي فاسلحوا بينهما ثم قال آخر افغانلوا وهذا بحث طويل مذكور في الكتب وبالجملة ففرعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما لا شبهة فيه ثبت ذلك بالآيات والاحاديث وعليه انعتقد الاجماع وانما قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يفركم من ذل اذا هنتهم فلا يدل على عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانهم قد صرحوا بان هذه الآية انما نزلت في حق صحابة لمحبوا ايمان جميع الكفار يعني ان الكافر يهي جميعا اذا لم يؤمنوا فلا يضركم كفرهم اذا هنتهم بانفسكم لاني حق من يحبون الامر بالمعروف وقد ذكر صاحب الانفاق فيه كلاما عجيبا حيث قال من محبيب الآية قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم الآية اذ وله منصوص ومرة له تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ذل وآخره ناهج وهو قوله تعالى اذا هنتهم لان الاول دال على نفى الامر بالمعروف والآخرة دال على ثبوتها فمعناه اذا هنتهم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يخفى ركاكة دعوى السخ ههنا على من له نوع مهارة في علم الاصول اذ شرط الناهج ان يكون كلاما مستقلا متراخيا عما قبله وقال لا امام الا الله انه قرأ ابو بكر الصديق هذه الآية وقال يا ايها الذين آمنوا لا يفركم هذه الآية في ترك الامر بالمعروف فان الله تعالى قال اذا هنتهم ولم

لما قيل اذ صليتم اوصتم ومن جملة الامراء الا امر بالمعروف وهذا الكلام احمى اذ ليس فيه دموع
النسخ وقال صاحب الكشف انه ليس المراد ترك الامر بالمعروف بل مخاطبة به من يتأصف على الكفر
لولا المسفة بالكفر والمعاصي بحيث يلزم معانيهم اهل اومن اهل معصودة ان زمانه ليس اليرم بل يشبه
ان ياتي زمانا مرون فلا يغفل منكم فح عليكم انفعكم ومثله من ابي ثعلبة الخنسي هذا حاصل ما فيه
وهكذا قوله تعالى فله كرات نفعه الذكرى لانه يدل على انتفاء الامر بالمعروف وقت عدم النفع لانه ايضا
في حق قبيل الاميان اذ كانوا قهرا منسوخا لشرط على وفاق العادة وان معنى من عدم نفع الذكرى
لهما وان بمعنى ان كاصح به في كتبه التفسير وغيره والله اعلم في مسئلة الاجماع حجة وان نبينا
عليه السلام افضل من غيره وان الامر بالمعروف واجب قوله تعالى • كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ
تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ • قال الامام الزاهد نزول الآية في شأن ماله
بن اصف وشب ابن يهود اليهود بن قال لهما ابن يهود ابي بن كعب ان دينا خير من دينكم ونحن
افضل منكم فانزل الله تعالى هذه الآية تصف بقالم معنى كنتم في علم الله اولى اللوح المحفوظ خيرامة اولى
الامر المابقة من كورين بانكم خيرامة اولتم خيرامة في الحال اخرجت للناس اى للا نبيها للشهادة
على دهرهم اولل كهار لقنالم اولل مؤمن من عامة تأمر بالمعروف اى بالامان بحملوا قرآن او جميع
الطاعات وتنهون عن المنكر اى عن الكفر وماتو المعاصي وتؤمنون بالله اى تدعون على الامان بالله
لجميع احكامه وسله وكتبه فالامان بالله متضمن لجميع هولا اذ الامان ببعض كلا ايمان وانما
آخ الامان ومن حقه التقدير اظهار الفضل وان امرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر لاجل ايمانهم
بالله فالآية يدل على خيرية الامة ولاشك ان ذلك لهما لهما في الدين فيحتلزم خيرية نبيهم الذي هو
في دينه كما يشهد ايد قول من قال شعروا ادى الله دا عينا نالطاعة • باكرام الرسل كذا الامر • فكذا
فالزاد يدل ايضا على فضيلة الامر بالمعروف وذلك ظاهر وقد تضمن به الامام فخر الاسلام البزدوي وغيره
على كون اجماعهم حجة لانه من ثمرات خيريتهم في الدين وقال القاضي الاجل ويحتدل بهل والآية على
ان الاجماع حجة لانها يقتضي كونهم امرين بل معروف ناهين عن بل منكر اذ اللام فيها للا متفراق
ولو اجمعوا على باطل كان امرهم على خلاف ذلك هذا كلامه وقد مضى في هذه الباب في بيان
التوجه الى القبلة في صورة البقرة والآية المحكمة في ذلك هي التي في صورة النساء وسماي مع جميع الاحكام

مضرحا مفصلا في موضعه ان شاء الله تعالى في محنته حرمة الربوا وان المؤمن لا يخرج من الايمان بالنسب الصغير ولنه يضروه الذنب وان الجنة والدار مخلوقتان الا ان قواه تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَهُمْ مَضَاعِفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * جملة ما سبق له هذه الآية هيات اصل الربوا حرما فانقروا الله في اكله لئلا تدخلوا النار واطيعوا الله و الرسول في تحريمه ومعني قوله تعالى اضعافا مضاعفة واحد على حسب ما ذكر في المدارك واكتشاف وموانع كان الرجل منهم اذا باع الدين لجله يقول ما ان تقضى حتى اوتربى وارمى في الاجل والذي يفهم من الصيني والبضاري ان المضاعفة فوق الاضعاف وموانع كان الرجل يربي ويضعف في الدراهم الى اجل معين ثم يريد في الجنة زيادة اخرى حتى يصير تلك الدراهم الاضعاف مضاعفة بزيادة الاجل وعلى كل تقدير لما قيد به الجراء على ما تهر والافه حرام مطلقا فهو مقد بل هذا القيد والامام الزاهد ذكر المؤمنين جميعا بالتفصيل وقال ان الآخر قول عبيد بن جدير ومن الرحن بن عوف وما يشهروا به قول نزلت في اهل طائف كانوا يقرضون الدرهم بالدرهمين فهما لهم من تبارله وامتناله وبالجملة مسئلة الربوا وان كانت تثبت من عبارة النص ولكنها غير مقصودة لما اذق من ذكرها فيما سبق وانما المقصود هنا مسائل آخر التي تقرر من اشارة النص منها ما يستدل به اهل السنة ان المؤمن لا يخرج من الايمان بالنسب الكبر ولا الربوا ذنب كبير ومع ذلك خاطب بعلم اظه لامل الايمان حيث قال يا ايها الذين آمنوا اعلم ان الايمان باق مع اصل الربوا كذا ذكره الثغفاني وهيو ومثله قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية كما سيذكر في موضعه ان شاء الله تعالى ومنها ما ذكر في المدارك والزا هدي ان في هذه الآية رد على المرجعية في قولهم انه لا يخرج مع الايمان ذب ولا يلعب بالنار اصلا اذ قد اورد الله المؤمنين بالنار للعداة للكافرين ان لم يتقوه في اجتناب محارمه ولهذا قال ابو حنيفة وهى لغرف آية في القران ومنها ما ذكره الثغفاني وغيره ان قوله تعالى في بيان الجنة والنار اعدت للمتقين واعدت للكافرين يفهم منه ظاهرا ان الجنة والنار موجودتان الا ان مسلوحتان لان لفظ اعدت فعل ماض وزمانه الاصل هو الزمان الملقى والاصل في الكلام الابقاء على اصل معناه مالم يمنع منه مانع واما ما ذهب اليه المعتزلة من انها تخلق في يوم القيمة فهو موجودين الا ان المعتزلة يقولون ان الله تعالى تلك النار الاخرة ليجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا سادا يقولون باطل وامتنال ضعيف

لانه انما يقتضي تصويرها في الزمان المستقبل للمتقين وادخالهم فيها لاحكامها في ذلك الزمان لا ان
الظواهر الجمل بمعنى التصوير وصورة البارز مفعوله الاول والذين مفعوله الثاني لامعنى المطلق المتقون ان
مفعول واحد وهذا مما اورده الفاضل الجليل مع الحواب منه بانه خلاف الظاهر وهو السناد لا ان
هذا كونه مع اجوبتها في كتب الكلام فان قلت اذا قأملت في كتاب الله تعالى تجدني اكثره لفظ المتقين
في مقابلة الكافرين فعلم من ذلك يقينا ان الجنة مودعة للمتقين والمودعة للكافرين فما بال المصلح
المركب المعبودة اهدي في احداتين الدارين ام في الاخرات قلت قد تقررين اهل السنة والجماعة انه
يدخل في السار والاولى وقريبها العذاب بعد والسبب في تخرج منها ويدخل الجنة ولا بأس بان يكون الشرع
بعد الواحد ويشترك فيه غيره تبعاً فاجنة بالذات معدة للمتقين وان كان يدخلها العصاة والمسيكين و
الجهان وكذا النار معدة للكافرين وان كان يدخلها غيرهم فمركب الكبيرة انما يدخل في النار تبعاً للكافرين
معدودة وفي الجنة تبعاً للمتقين فضلاً ان كان معنى المتقي من يتقى الشرك والمعاصي جميعاً ولما ان كان
معناه من يتقى الشرك فقط فيدخل في الجنة اصلاً وان كان آخر الامر كما صرح في المدايح وما الاعراف
فقد ذكر في حاشية الخيال ان أهلها من استوى حصانه مع ميانه لكن ما كمل الى الجنة اوطال المشركين
اول الذين ماتوا في زمان فترة من الرسل على اختلاف الاقوال وقد ذكره الله في سورة الاعراف مع قصة
اصحابها على ما صيغ ان شاء الله تعالى في مسند النبي تعليق العلم وان خبر الواحد حجة قوله تعالى
وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الْإَدْنَىٰ أَوْقَرُوا الْكِتَابَ لَنُنْبِتُ لَلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَرَسَدُوا وَرَأَوْهُمُ
وَاشْتَرَوْهُ ثُمَّ قَالُوا فَلْيَقْتُلُوا فَيَسْ مَا يَشْتَرُونَ ۝ فلام في لتنبته جراب القسم الذي قال عند قوله تعالى
واذ اخذ الله ميثاق الذين وهو بصيغة الخطاب عند الاختصاص لمعاً عليهم وقرأ ابن كثير ومرو
وماس في رواية ابن عباس بالياء لا بد من ان يربوا وقرأ الظاهر مثل في ترك الاعتداد وعدم الالتفات
والعنى اذكروا ان الله ميثاق اهل الكتاب في اعطاءهم لتنبته اي لكتاب الناس ولا تكتفونه
فقتلوا في الكتاب او الميثاق وراء ظهورهم معنى طرده وركوا العمل واشتروا به ثمناً لميلاي عوضاً
يسيراً فيس ما يشترون اي فخره دون انفسهم هذا مضمون الآية قالوا وهو دليل على انه يجب على العلماء
ان يبينوا الحق للناس ويعلموا ان لا يكتبوه منه شيئاً لغرض فاسد من تحويل على الظلمة وتطبيب
لنفسهم او لغير منفعة او رفع اذية او لخل بالعلم وفي المتن من كثير علماء من اهل الجاهل الجاهل من الناس

[illegible]

التي تسمى في الآية جمع عديمة معني الاناث فقط ومعني ما طاب مبلغ وبهذا المعنى قال صاحب المدارك
يقال طابت الشجرة أي أدركت هذا اللفظ ولوجود النظر من قوله ما طاب فلفظ النساء فيه يشعر
بالإلغائية كما أنه أقدم قوله تعالى من النساء مقام قوله من البالغات لأن النساء غير اليتامى كما أن الرجل
غير الصبي وهذا التوجيه أقرب معني لارتباط الجزاء بالشرط بدون الالتفات منه ما قيل إن
العرب كانوا يخرجون من أموال اليتامى ولا يخرجون من الاستكثار في النساء مع عدم العدل
بينهم فقبلهم إن غفم الجور في حق اليتامى فغافوا من استكثار النساء لكثرة الجور فيه فأكبروا ما
طلب لهم من النساء اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة أو بعد لا يزيد عليه فقط فهذا ذكر وعلى هذا التفيد
معني ما طاب لكم ما هو الظاهر وإن احتمل أن يكون بمعنى ما حل أو ما باع يعني فأكبروا ما طاب لكم من
حيث الحسن والجمال والكمال والمال على كل تقدير برأيه جيب كلمة ما دون من ذهابي لصفة لأن ما جيب
في صفات من يقلد كما أنه قيل الطيبات من النساء وإن الاناث من العقلاء تجري مجرى غير العقلاء
أما ما ذكره الأصول باجمعه في بحث الظاهر والنس من أن قوله تعالى فأكبروا إلى آخره ظاهر في حق
أباحه السكاح لا لسوق النص في بيان العد دأله المرق في الآية فأنما يستفهم ذلك على الترجمة الأخيرة
فقط لانه على الترجمة الأولى نص في إباحة السكاح ظاهر في حق العد وعلى الترجمة الثانية فيحتمل أن يكون
نصا في نكاح غير اليتامى ظاهر في العد د والأحلال يحتمل أن يكون نصا في العد د ظاهر في إباحة السكاح
هو غرض ما ظهر عليه شارحوا الزدوي ومحمديه بعد غاية التحقيق ونهاية التدقيق وله في هذا التفاسر
كلام طويل إن شئت فراجع إليه. لكن لا ينبغي عليك على حسب ما ذكرنا أن قوله مثني وثلاث ورباع حال
من النساء ومن ما طاب لا يقتضي فأكبروا ما طاب لكم معدودات من العد د والجمال يكون قبل
للعامل فيكون الآية نصا في بيان العد د على حال غاية ما في إباحة الباطل على الأخير نص في العد د فقط
وعلى الأولين من فيه وفي غيره أيضا وبما ذكرنا أن قوله فأكبروا أمر والأمر للوجوب والنكاح مباح لأوجب
فبصرف الوجوب إلى قبيح العد وهو مثني وثلاث ورباع فكان غير هذه المعدودات حراما تاما قلنا
ما فائدة إيراد مثني وثلاث ورباع بالفاظ دالة على التكرار ومعطوفات بالواو بل الواجب أن يقول
اثنين أو ثلاثة أو أربعة بما يدل على الإفراد ولفظ ومكان الواو ولثلاثين لا يجوز أكثر من أربعة
نحو قلنا ما ألفاظ الدالة على التكرار وظاعولانه خطاب للجميع فكان تقسيم الأمماد بقا في جمع

لا يعاينوا من الاعمال اي لم يختاروا الواحدة ولا تعصوا منهم كثرة العيال والعيال هي الزوجة
 او الاولاد لان التعصية مظنة قلة الوالد بالاهامة الى التزوج ليجوز العزل فيه كتزوج الواحدة
 بالاضافة الى الاربعة هكذا ذكره صاحب الكشاف والقاضي البياضي وتلجملة هو يدل على ان مطلب
 قوله تعالى او ما ملكتم او ما ملكتم على قوله واحدة فيفسر من العدل في العراى ثم هو ما بهن ان يكون اختين
 او لا يكون معارضا بقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين على ما يصح في هذه الصورة ويجوز ان يكون قوله
 تعالى او ما ملكتم معطوفا على قوله تعالى ما طاب لكم ذكر الامام الراشد فيكون المعنى فاكتموا
 ما طاب لكم من النساء او ما ملكتم اي ما كنتم فيكون المراد من النساء الحرائر خاصة وينصرف الخطاب في ايها كنتم
 الى ملكه بمن الغير فيقع على تزوج بعضهم آماء بهن دون آماء انفسهم لان النكاح بين المولى ومملوكه
 بل يحل بلانكاح فيكون الآية على هذا المعنى رد امر بها على الشافعي فيما ذهب اليه من ان نكاح
 الامه انما يجوز عند عدم طول الحرة وذلك لان الله تعالى خير بين ان ينكح ما طاب لكم من الحرة
 بين ان ينكح الاماء وايضا يكون ردا عليه فيما ذهب اليه ان نكاح الامه انما يجوز اذا كانت مومنة فلا يحل
 الكنا بية وذلك لان قوله تعالى او ما ملكتم اي ما كنتم مطلق من قبل الايمان وكذا يجوز ان يكون معطوفا على
 قوله تعالى النساء فيكون بها بالانكاح ويكون مثنى وثلاث ورباع مقدما على اليان ويكون المعنى فاكتموا
 ما طاب لكم مثنى وثلاث ورباع سواء كان ما طاب لكم من النساء الحرائر او من الاماء المملوكات للغير
 فيكون المفهوم من الآية ان الرجل ان يتزوج اربعا سواء كانت من الحرائر او من الاماء فيكون ردا
 على الشافعي فيما ذهب اليه من ان الامه انما يجوز واحدة وانما يجوز الاربع من الحرائر وحدها
 ولما كانت هذه الاحتمالات ضعيفة لم يلتفت اليها صاحب الهداية بل جعل قوله تعالى من النساء ما بين
 الحرائر والاماء وورد ذلك حجة على الشافعي في ان للرجل ان يتزوج اربعا من الحرائر والاماء
 حيث قال وللحرة ان يتزوج اربعا من الحرائر والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله
 تعالى فاكتموا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والتخصيص على العدد يمنع الزيادة
 عليه وقال الساجي لا يتزوج الامه الا واحدة لانه ضروري عنده والحجة عليه ما قلنا اذا الامه المنكوبة
 ينتظمها اسم النساء كما في الظاهر واللفظ ثم ذكر الله تعالى بعد ما سقته اعطاء المهر للزواج و
 منه المرأة للرجل فقال هـ وَأَنبَأُ السَّامَاءَ صَدَقَ أَهْلُهَا نَحْلَهُ فَإِنَّ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا

فَكُنُوا هَبَاءً مُرَبَّرًا ۖ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ الآية لبيان إعطاء الرجل للمرأة دون أولياتها وليبيان هبة البحر للرجل
 أما الأول ففي قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة والصدقات جمع صدقة وهي المهر والمهر ما يملكه
 يظهرها صدق دموي الزوج في محبتها بمعنى قوله تعالى صدقاتهن مهورهن ومعنى قوله تعالى نحلة أعطاهن
 طيبة أنفسكم وهو منسوب على أنه مصل ومن اقراى بالخطبة النساء صدقاتهن نحلة أو حال من ضمير الناحل
 المنصل بآتوا أي اتوا النساء مهورهن حال كونكم ناحلين أو من الصدقات أي حال كون الصدقات
 منجولة وقيل نحلة من الله عطية من عنده تفضل الله عليهن وإن كانت النحلة بمعنى الدابة على ما قاله
 البعض فانصا به على أنه مفعول له أو حال من الصدقات وعلى كل تقدير الخطاب للزواج الأول
 النساء كما نواها بخذ مهورهن هكذا قالوا ونقل الإمام الرازي عن الكوفي وفيه أنهم يأخذون
 مهورهن فان شأوا ففروا اليهن وإن شأوا لم يفرقوا اليهن ومن مفاصل أنه كان يتزوج الرجل من مهر
 مهور فالحطاب به كلاً لفرقتين وذكر أن النحلة والهبة واحد لكن الأول بهم الواجب وفيه والثاني
 مختص الواجب فقط وقال أن النحلة عند ابن عباس بمعنى الفريضة لأنه فريضة على زوجها وقد قال
 القاضي أن من مهرها لفرقة ونحوها نظر إلى مفهوم الآية إلى موضوع اللفظ وقال صاحب السمعيني
 أن مكان في أول الأحكام إنما يأخذ مهور المكات الآباء كما يعلم من قوله تعالى أن ناجرني ثمانى حجج
 حكاية من قول شعيب عليه السلام لموسى عليه السلام حين زوج بنته ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واتوا
 النساء صدقاتهن نحلة على ما مر في بيان النسخ ولبيّن في حرة القصص أن شاء الله تعالى فحصل
 معنى الآية أعطوا ما أياها الأزواج النساء مهورهن لأن توتوا آباءهن أو أعطوا ما أياها الأولياء مهور
 النساء لأن لا تأخذوا ما أنفسكم وأما الثاني ففي قوله تعالى فان طبن لكم الآية ومعناه فان وهبن أي
 الزوجات لكم ما أياها الأزواج بشئ من المهر بطيبة أنفسهن فخذوه وكلوه حال كونهن هنيتا لأنهم فيه مربياً
 لأداء فيه هكذا غصوه النبي عليه السلام وهنيتا في الدنيا بلا مطالبة مراثياً في العقب بلا تبعه صرح به في
 المدارك وهما صفتان من غنوه الطعام وحرره إذا كان سابقة لا تنقض فيه أتممتا مقام المصداق وصف
 المصداق أي أكلهن ما أوجعها لا من الضرر أي كلاً وهو هنيتا ومرى وإنما واحد فسماع أنه
 تميز من النصة إلى الجمع لأنه جنس والضمير في منه راجع إلى الآية أو لصدق المفهوم من الصدقات
 إرجاء مجرى أهم الإشارة كما تعقل طبن عن بشئ من ذلك وإنما قال طبن ولم يقل وهبن ليكون أشعراً إلى

صيق المملوك في هذا الباب بان نفس الهبة ليست بكافية لم يكن فيه طهية نفس. وصحيفة طلب وروى ان انا ما
 كانوا ينفون ان يرجع احد من في شئ مما ساق الى امرائه فزلت الآية كذا في البيضاوي وقال الامام الرازي
 انه لم يرد بقوله نكحوا الاصل وحده لانه ربما كانت مما يورث وربما كانت مما لا يورث وربما كانت دينا في ذمة
 الزوج فتبه المرأة قبل العيش وانما المراد استحباته بطيب قلبها وانه ذكر الالئ انه معظم المنافع وان
 معنى قوله هنيئاً مريئاً شفاء لانه فيفلازم فيه ولا يتبعه ولهذا قال علي بن ابي طالب اشكيت احداكم وعجز الاطباء
 فليعال المرأة شيئاً من صدقاتهم ليشتري به سلا ويشر به بماء المطر فيجمل الله به الهنيئ والمريئ و
 الشفاء في العمل والمبارك وهو ماء المطر واذا اراد الجمع بنفي ان يرد صدق امرأته لمرته - المرأة منه
 ليكون نفقة الجمع اطييب وارضى في قوله ويعطى الدين من ذمته وقال صاحب الكشف في لوان
 وهبت له امر طلعت منه بعد الهبة لمراته لم تطع عنه لغسا واهل ما روى عن الشعبي وغيره
 هو دابة واجا قال من شئ ولم يقل ما تظن لكر منها بعثا لهن عن تقليل الموهوب وروى
 عن النبي بن سعد لا يجوز تبرعها باليسر وعن الازاري لا يعز تبرعها ما لم تلد او تقر في بيت
 زوجها سنة ولعله لهذا المعنى اي لتقليل الموهوب وبعضيته ذكر الضمير في منه دون منها وقال رها
 يوفى على قوله نكحوا فيكون هنيئاً مريئاً ابتداء كلام للامام من اكله ما في النعاسير وقد ذكر الفقهاء
 احكام هبة المهر قبل العيش وبعد وقبل الدخول وبعد بالانفصال من غير تعرض لثبته تركه بها
 للاطناب في مسئلة اداء المال الى السفهاء والصغار آيات طريقتان وهما قوله تعالى * وَلَا تَوْرَا
 السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا
 مَعْرُوفًا وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ أَحْسَنَ مِنْهُمْ رَشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ
 أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا
 فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا * خلص
 ما صيق له فان الآيات ان الصغير اذا بلغه اذا كان له اموال يجب على اولياءه ان يحفظوها
 تحت ايديهم ولا يتركوها تحت تصرفها خوفا من التضييع والهلاك وعليهم ان يعاوموها في الرزق
 والكره ولا يجوز للولي ان يتصرف في ذلك المال لحق نفسه الا اذا كان فقيراً فانه يجوز له لأكل قدر
 الضرورة فان بلغ الصغير وطهر منه الرش حال كونه غير صغيره فلي الربى ان يدفع جميع اماله اليه

وسجد على ذلك شامدا من هذا اخلص الآتين اذا علمت هذا فان افسرنا البنين انظروا مع ايراد
 ه، فيصحا من تدقيق انفسه قوله تعالى لا تؤثروا السفهاء اموالكم خطاب للادوليا التي مع الصلوة صفة الاموال
 وفي اضافة الاموال الى الخاططين توجيهات احد هـ وهو المرحوح ان يكون على ظاهره وجنتك لم يكن
 الآية مما نحن فيه وفيه فقد ظاهر قوله تعالى التي جعل لكريميا ما والسفهاء ح الاولاد والازواج وانما سموا
 السفهاء احتفاء لعقلهم وامتنعنا ليجعلهم قواما لانفسهم اي لا تؤثروا الاولاد والازواج السفهاء اموالكم
 التي جعل الله لكريميا ما لا يد انكم رعاثا لا عليكم والمعنى حينئذ هي كل واحدة ان يصعد الى ما حوله
 الله من المال فيعطى امرأته وولادته ثم ينظر الى ايديهم على ما نص به القاض وصاحب الكشاف ويؤيده
 واروي ابن رجل وفي ما له الى امرأته فوضعت في غير حق فانزل الله تعالى هذه الآية تاديبا لعباده وتديبا
 من اضاعته المال ويدخل تحت الاولاد والازواج وغيرهم من الاجانب والاقارب هـ ابن عباس السفهاء
 من ممالك وولد له نص به الامام الزاهد في تفسيره والثاني وهو الاصح المقصود هذا ان معناه اموالهم
 وانما اضيفت الى الخاططين للاهتداء لان الاولياء يملونها ويحكمونها فالمعنى لا تؤثروا السفهاء
 لاهلهم لانهم ينفقون المال فيما لا ينبغي ولقد رويهم على صلاحه والتصرف في اموالهم التي جعل
 الله لكريميا ما اي من جنس ما جعل الله لكريميا نص به القاضى البيشاء ويؤيده واروي انه لما نزلت
 آية النهم في اهل مال البيت امتنعوا من ذلك وقصوا ان يدعوا الى اليتامى اموالهم فنهى الله
 من ذلك في هذه الآية لان المراد من اليتامى في الصغير والسفيه وانما امر بالابتاء في قوله تعالى واتروا اليتامى
 اموالهم لان المراد منه اليتامى بعد البلوغ والعقل فلاننا نص بينهما ومن الشعبي انه قال لا تعطى المرأة مالها
 وان قرأت التوراة والانجيل والقرآن حتي يتزوج ولا يصبي حتى يحتمل نص به الامام الزاهد في
 تفسيره وانما صل حينئذ انه يفهم من الآية انه لا يجوز دفع مال السفيه اليه وان كان حراما فلا بالنا
 وهذا القدر كاف مما اتفق عليه وهو حنفية مع ابي يوسف ومحمد ولكنهم اختلفوا فيما بينهم في شيء زائد عليه
 وهو الحجر اذا الحجر منع بها فتصرف الولي فابو حنيفة اما يرى الحجر على الصغير والمجنون فقط
 ولم يجوز الحجر على السفيه ولهذا قال لا حجر على العرا لعاقل البالغ السفيه وتصرفه في ماله جائز وان
 كان ميذا ومفعل ما يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة وذلك لان في سلب ولايته اهدا رآد ميتة و
 المعاقبة باليهائم عابة ما في الباطل انه يمنع المال منه ولا ينفق اليه لانها لبالسفيه في الهبات والصدقات

قد نك موقوف على اليقين واما ابو يوسف ومحمد فقالا لا يحجر على العقبه ايضا ويمنع من التصرف في ماله
لا به مبل وماله يصرفه لا على الوجه الذي يقتضيه العقل فمحج عليه نظر الملة امتنا رايا لصبي ومنع
المال لا يغفل يد ون الحجر لانه ربما يتلف بماله ما منع من يده وهكذا اختلفوا فيما بينهم اذا طلب
برماء المفسد الحجر عليه قال ابو حنيفة لا يحجر عليه وقال لا يحجر عليه وكذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي
في الفاسق وقال الشافعي في الفاسقين يحجرون وقال ملما ثلثنا لا يحجر لسايتي من قريب من اكله في الهداية وقوله
تعالى وارزقوهم فيها واكسوهم الى اخره ايضا خطاب للاولياء في حق الصفاء اى اعطوهم يا ايها
الاولياء من اموالهم قدر الرزق والكسوة وقولوا لهم قولا معروفا اى حسنا جميلا وهو تسلي خاطرهم
بمما داداه المال بان يقولوا اكران صلحتهم ورشدتم سلمنا اليكم اموالكم فان قلت ما وجه قوله
ارزقوهم فيها وملا قال واكسوهم قدر الرزق والكسوة وارزقوهم منها بلفظ من لان تعديته في الاكثريه
قلت اما الاول فقد نسج منكبوت خاطري انه ليكون اشعارا بان لا يجوز اداء المال اليهم وان كان
بقدر الرزق والكسوة لانه محتمل ان يصرفه في غير موضعه بل انما على الاولياء ان يرزقوهم و
يكسوهم منه واما الثاني فلما يومي اليه كلام المفسرين وان لم يرضوا به حيث قالوا تمت قوله وارزقوهم
فيها واكسوهم واجعلوها كالارزاقهم وكسوتهم بان تتجرأ فيها وترخصوا حتى يكون نفقتهم وكسوتهم
من الارباح لان صلب المال فياكلها الانفاق والكسوة ولبس لهذا اذكر في العقه بل يفهم مما ذكر
فيه خلافه وذلك لانه لما كان مال السفيه بحيث يخرج الزكوة منه وكذا ينفق على اولاده وزوجته و
على من يحب نفقته من ذوي ارحامه كما قالوا فينبغي ان ينفق من ماله على نفسه بالطريق الاولى
لان حق النفس مقدم على حق الشرع وحق العباد وقال الامام الزاهد ان معناه اطوا المرأة
قد والنفقة وامروا عطوا الاولاد لباس ونفقة الغداة والعشي وقولوا لهم قولا معروفا وهو اني
جمعت المال لكم واما منتظر من شرف الموت ولا تعطوهم زيادة على قدر الحاجة لاهم يبقون على كبر
على ما هو داب الله تعالى في حديث قال ولو بسط الله الرزق لعباده لخروا في الارض ولكن ينزل بقدر ما يشاء
فذا حاصل كلامه وهو مبني على التوجيه الاول لقوله تعالى اموالهم على ما لا يخفى وقوله تعالى
وابتلوا اليتم اى اقره تعالى فادفعوا اليهم اموالهم نظمه ان قوله تعالى فان آتيتهم مع قوله تعالى فادفعوا اليهم
جمعة شرطية مركبة من شرط وجزاء والمجموع جزاء لقوله تعالى اذا بلغوا الكاح وهرع جزاء شافية حتى رهي

حتى التي يقع بعد ما الجمل كما في قول الشاعر حتى ماء دجلة أشمل * كانه قيل وأينلوا اليتماء الى وقت بلوغهم
واستحقاقهم دفع المال بشرط أن يناس الرشد منهم يعني لا ينبغي أن تدفعوا الى اليتماء أموالهم
حين بلغوا بل امتنعوا واختبروا عقولهم فان ظهر منهم الرشد بعد بلوغهم حل النكاح بحيث
هو فواصلاح المال وتضييعه فادفعوا اليهم أموالهم وقال الامام الزاهد في هذه الآية ان ثابت بن
زعيبة مات وترك ابنا فجاء اخوه الى بني تميم وقال ان اخي مات وابنه يتيم في حجرني فاي قدر
يجل لي من ماله رميت ادفع المال اليه فنزلت وان النكاح بمعني الوطي والعقد وعليه قد يدل
هو كناية عن البلوغ وان في اختيار اليتماء قبل البلوغ دليلا على جواز ان الصبي في التجارة
وقد صرح بالآخر ما حب المدارك ايها وفيه خلاف الشافعي وقد اورد صاحب الهداية فيه
دلائل من الفرق يقرن مقلية من غير نظر الى الآية والتفصيل ان هناك اشياء الاول الابتلاء
لليتماء والثاني بلوغهم حد النكاح والثالث ان يناس الرشد منهم فالابتلاء مذكور في قوله تعالى وان يتارا
اليتماء واختلف في تفسيره فعند الشافعي معناه واختبرهم قبل البلوغ بتشيع احوالهم في صلاحهم الدين
والامتداد الى ضبط المال وحسن التصرفات وعند اهل الحديث ما يتصرفوا فيه حتى يتبين حالهم فيما يحرم
منهم مكل قالوا ولعله هو المساء للاختلاف في جواز ان الصبي للتجارة وفي الحسبي ان ذلك
الاختبار للرجال بالفعل وصيانة الاموال ودقايق البيع والشراء والنساء بالغرل والنسج وتربية
ما في البيوت والتلوع بالعبيد والصل والازال وهذا بالعلمة فان لم توجد هذه العلمات
فهو حل ما ليس فعند الشافعي واي يي يوسف ومحمد وهو رواية من ابي حنيفة خمسة عشر سنة لكل من
الرجال والمرأة وعندنا في خمسة عشر سنة للرجال وسبع عشر للمرأة لقوله تعالى حتى يبلغ اشد
واشد الصبي فما لي مشرك قال ابن عباس لكن لما كانت شقالات وادراكهن اسرع نقصنا
في حقهن سنة وادنى لئلا في ذلك للرجال اثنا عشر وللنساء سبع سنين كما عرف في الفقه وآما من الرشد
مذكور في قوله تعالى فان انتصر منهم رشد اوقفه ايضا خلاف فقال ابي يوسف ومحمد والشافعي ان الله تعالى
علق دفع المال بان يناس الرشد فما دام لم يونس منه الرشد الحقيقي بعد البلوغ لم يدفع اليه المال
فان لم يونس منه اصلا لم يدفع اليه ابدا عملا بظاهر الآية ولان علمة المنع الصفة فبقي ما بقيه
العلمة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا بلغ الغلام ورنس منه الرشد دفع المال اليه البتة وان لم يونس منه

لهسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة وسلم اليه ماله وإن لم يوفس منه الرشدين
لا ينزع المال بطريق التاديب ولا يتأدب به هذه المدة ظاهراً وباطناً إذا مودع في مكان ما يصير
المدة فيها جدياً أن ادنى مدة البلوغ اثنتي عشرة سنة وأدنى مدة الحبل ستة أشهر فيكون في
هذه المدة أبا فاذ أصرف هذه المدة يصير جدياً فلا فائدة بالمنع بعد ما عطي ما صرف في الفقه وفي
الكشاف وجد ذلك أن البلوغ عند بثمانية عشر سنة فزيد عليه سبع سنين لأنه مدة معتبرة في تغيير
الأحوال قال عليه السلام مردوم بالصلوة وهما بناء سبع وعشرون سنة قال القاضي في المدونة
أن تنوي رشداً يمكن أن يغدو رشداً مخصصاً وهو الرشدين التصرف والتجارة ويمكن أن يكون للتقليل
أي أن يستمر طرفاً من الرشدين حتى لا ينتظر به تمام الرشدين فقيه دليل لا يبي حثيفة في دفع المال منذ
بلوغ خمس وعشرين سنة فكانه جعل أدراك هذه المدة قائماً مقام الرشدين ما فيه أخذ من
الكشاف ثم تنوي رشداً بترتب عليه فائدة أخرى وهو أن يكون الالة حينئذ حجة لنا على السامع
فيما ذهب إليه من أن الفاسق يجر عليه وإن كان مصلحاً في ماله كما قال صاحب الهداية ولا يصح
على الفاسق إذا كان مصلحاً في ماله عندنا والفاسق الأصلي وأما رأيي وراء قال القاضي في
عليه زجر له وعقوبة عليه كما قال في السقيفة ولهذا لم يحمله أملاً للشهادة والولاية منه ولنا قوله
تعالى فان آمنتم منه رشداً الالة وقد أولس نوع رشدين تناوله الكثرة المطلقة من الفظه وهو
لا يدل على أن الالة إنما يكون حجة عليه إذا كان التنوير للتقليل إذ لا يخفى عليه أنه إن حمل
على المعنى الأول يصير أيضاً حجة عليه لأن المسئلة مفروضة فيما إذا كان الفاسق مصلحاً لعله وكلام
صاحب الكشاف يدل على أن الرشدين عندنا انتهى إلى زجره والتصرف وعند القاضي في الإصلاح في
الدين لأن الفاسق مفسد للرجال وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا
بترك أكل أموال الدنيا مع لفظ أموالاً ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا
مردع المصروف الموضع بعد رأي لا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا
لأننا كرهنا لأجل أموالكم ومبادئكم كبرهم يعني تعلمون أن الدنيا متى إذا كبروا انتزعوا المال من
أيديهم لتصرفون في أكل المال وتباعدون في إغرائه لأجله فلا تفعلوا ذلك لأنه منهى عنه هكذا
في التفسير وقال الإمام الزاهد إن قوله تعالى ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا أموالاً ولا تأكلوا أموالاً

الباطل والكبر. لكن هذا الخبايا وعلى صاحب (ان) دة مثل قوله تعالى ولا تكثر هو انما تكلم على البغاء ان اردت
تعدنا وقوله تعالى ومن كان غنيا فليستخفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف به' انه ظاهر وعمرانه ذم
الا مربيين ان يكون الاولياء والا وصياء اغنياء وبين ان يكونوا اقرباء فامروا الاغنياء بالاستعفاف
من اكله اي طلب البغاة من ذلك والاحتراز منه وحوز للعقراء الاكل بالمعروف وهو ان يأكل
قوتها مقدرا محتاطا في اكله والا يفرق وان كانت تدل على نفس الاكل وحده ولكن من ابراهيم ما صد
الجوعه وادرى العورة كذا في المدايرك وقال صاحب الكشف والفقيه يأكل عورتا محتاطا في تقديره
على وجه الاجرة او احتقارا ضاعف ما في ذلك من الاختلاف ولفظ الاكل بالمعروف والاستعفاف
مما يدل على ان اللوصي حقا لغيره عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا قال له ان
في حجري يتيم فأأكل من ماله قال بالمعروف غير مناكل مالا ولا وافي ماله فقال افاض به
قال ما كنت ضاريا منه ولدك ومن ابن عباس ان ولي اليتيم قال له افاض شرب من لبن ابله قال ان
كنت تبغى ضالعا وتلوط جرحها وتذبحها وتسقيها مرم ورد ما غا شرب غير مضمحل ولا ماله
في السلب وعنه يغرب اى مع ايدى يهمل فليأكل بالمعروف ولا يلبس مما عفا فافقها ومن ابراهيم
ولا يلبس الكتان والحلل ولكن ما صد الجوعه وادرى العورة ومن يهمل بن كعب ينقرم تقرم اللمة
وينزل نفسه منزلة الاجير فيما لا بد منه ومن الشعبي يأكل من ماله بقدر ما يعيش به وعند كالمينة
يقنول عند الضرورة ومن مجاهد يتخلف فاذا ايسر ادى وهكذا قال الى آخره وفي الراشد
ان قوله تعالى فليستخفف للندب وان قرأته في فليأكل بالمعروف اي بمقدار الجوع والى ابن عباس
معناه يأكل من ماله بقدره بالمعروف حتى لا يحتاج الى مال اليتيم وقوله تعالى فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا
عليهم متعلق بما سبق اي فاذا دفعتم اليها الاولياء اموال اليتيم فاشهدوا عليهم بانهم
تصرفوها فانها انفى للثمة واليمين وايضا من المصنوعة وجوب الضمان هكذا قالوا وتوضيحه على
ما في الكتاب انه اذا لم يشهد فادعى عليه صدق مع اليمين عند ابي حنيفة وصاحبه وعند مالك
والشافعي لا يصدق الا بالبيعة كان في الاشهاد الاستعرا من وجه السلف المنقضي الى التهمة او
من وجوب الضمان اذا لم يتم البيعة عند الغلبة وبالحيلة فالاشهاد حسن ليلا يفضي تركه الى هذه
الآفات لا واجب على مانع به الامام الزاهد ايضا في معضلة التبركة والقرآن من آيات حصنة

الاولى منها في نصح بعض ما كان في الجاهلية وشريعة المبراة وهي قوله تعالى: وَلِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا * نقل في نزوله ان اوس بن الصامت الانصاري مات وخلف زوجة ام كحة وثلاث بنات ومالا كثيرا فنصرف فيه ابتاعه امني مريد وعرفته او فتادة وعرفته ولم يتركها لبنات الميت وزوجته على حسب ما كان في الجاهلية من انه اذا مات احد تصرف في ماله ورثته من الرجال الطاعنين بالرماح المحاربين للامم ولا يتركونه لورثته من الاطفال والنساء فجاءت ام كحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفصح فشكت اليه عنهما فقال عليه السلام ارجعي حتى انظروا بعدت الله مزوجا فنزلت هذه الآية ومضمونها ان ليس القامد اعلى ما قدرتم من ان الرجال يستحقون التركة فقط بل للرجال نصيب وحصصة مما ترك والداهم واقرانهم وللنساء نصيب وحصصة مما ترك والداهن واقرباهن نصيبا مفروضا في مقتطوعا واجبالهم وهو مصدر موكد احوال او فعل اعني والضمير في منه يعود الى ما ترك ومما قل بدل مما ترك باعادة العامل وبالحكمة فلما نزلت الآية بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اليها رجلا وقال لا تصرفا من مال اوس شيئا فان الله قد جعل لهن نصيبا ولم يعين حتى نزل التعيين في قوله تعالى: يوصيكم الله على ما بينا من بعد وهو ان للزوجة الثمن وللبنات الثلثين فلما نزل التعيين حكم عليه السلام به فاعطى ام كحة الثمن والبنات الثلثين والباقي ابني العمر هكذا قال المفسرون وقال القاضي البيضاوي وهو دليل على جواز تاخير البيان من الخطاب وفي قوله تعالى نصيبا مفروضا دليل على ان الوارث لو امرض من نصيبه لم يحفظ حقه وقال الامام الزاهد وصوم اللفظ اعني الرجال والنساء يدل على ثمرته ذوى الارحام والآية الثانية متصلة بهذه الآية وفيه بيان اعطاء شريع من التركة للبنات من المساكين والولى القرى الغير الوارثين وهي قوله تعالى: * وَإِذَا حَضَرَ نَفْسُهُ أُولُو الْقَرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا * معنا اذا حضروا ثمة التركة من الورثة من ذوى القربى والعصبه وذوى الارحام والولى القرى الغير الوارثين واليتامى المساكين فاعطوا المهر قدر ما فيه ما ترك او ما دل عليه القصة وهرا المقصود وقولوا لهم قولا معروفا اي عن راجع لا وعدة محبة وقيل القول المعروف ان يقولوا المهر خذوا بارك

الله عليكم ويحتفلوا ما اعطوهم ولا يمنوا عليهم كذا في المدا رك والبيضا ر وفي الكشاف ومن الحسن
والنسخي اذكرنا الناس وهم يقصرون على القرا بات والمساكين واليتامى من المعتدين يعنيات الورق
والذهب فاذا قصروا الورق والذهب وصارت القصة الى الارضين والريثيق وما اشبه ذلك قالوا
لهم قولا معروفا كانوا يقولون لهم بورك فيكم وقال الامام الزاهد من ابن عباس ان كان المال
كثيرا يرضخ لهم وان كان قليلا اعتدل اليهم وقال المدي ان كان الورق ثكبا وارضوا لهم مع القول
المعروف وان كانوا صغارا يعتدل اليهم والمآل ان الله تعالى امرنا باعطاء شيء من الخثرة لخير الورثة
فيروا ان يكون تطليبا لقلوبهم وتصدقا عليهم فحينئذ يكون ذلك ندبا باقيا على حاله وامانا يكون
واجبا في ابتداء الاحلام لم نسمع بآفة الميراث كما قاله البعض اذ لا يعهد مثل وجوب هذا الا عطاء
في الشرع وقيل انه لم ينصح ولكن تهاون الناس في العمل به كما في قوله تعالى ان اكرمكم عند الله
اتقاكم وكما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لمعتا ذنكم الذين ملكتم ايماكم فهذا ثالث آيات
لم ينصح ولكن تهاونوا في العمل بما مكث من ابن عباس رضي الله عنه كما بينته في بيان النسخ وانلا
من الاتقان وغيره والآيات الثلاثة الباقية مذكورة بعدها بفصل وفيها بيان تعيين الله من قدر
الميراث فالآية الاولى منها ذكر الله فيها اوليات ما يرث الولد من الابوين فقال • يوصيكم
الله في اولادكم الذكور مثل حظ الانثيين • فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا
ما ترك • وان كانت واحدة فلها النصف ط • وبانه ان معنى قوله تعالى بوصمكم الله في
اولادكم بعد الله اليكم في شان ميراث اولادكم وهذا اجمال يفصله ما بعد وهو ان الميت
ان يترك ولد الا يخلوا ما ان يترك ذكرا او انثى جميعا او احد هما فقط فان كان جميعا فكهما
قد بين الله تعالى في قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين يعني حصه الذكر الواحد والانثيين من
البنات سواء وانما لم يقل للانثيين مثل حظ الذكور وللانثى نصف حظ الذكر مع انها بوديان
مودها الاولى للتنبيه على فضل الذكر كما صرح في حظه لذلك ولا نهم كانوا يورثون الذكر دون
الاناث وهو العيب يورود الآية فيل لهم كفي للذكوران ضعف لهم نصيب الاناث فلا يتبادر
في حظهن حتى يحسر من مع اهواء قرايتهن مع قرابة الذكور والمعنى ان الذكر منهم فخذف
العاقل للعلم به عقولهم السمن منوا به ومن هذا اذا كانوا مجتمعين وان كانت البنات خلا

واحد من فلا يظنوا ما هي تكون واحدة أو اثنتين أو فرتها وقد بين الله تعالى حكم فرق اثنتين في قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك اي فان كن البنات او الاولا د نساء اي خلصا ليس معهن اي فوق اثنتين اي بالغا ما يلفن فلكل من مجموعها ثلثان ما ترك ذلك المورث على حسب القسط والثلث اليها في قد يختلف احواله وبين حكم الواحدة في قوله تعالى وان كانت واحدة فاما النصف اي ان كانت البنت الخالصة منفردة فلها نصف ما ترك ذلك المورث والنصف الباقي يختلج احواله وقوله تعالى فرق اثنتين خبرتان فكان اوصفة لنساء اي نساء زائدات على اثنتين وقوله تعالى واحدة قري بالرفع على كان التامة والنصب على النافضة فيوافق بقوله تعالى فان كن نساء فكذا ذكره وقال صاحب الكشف ان لا بعد في ان يكون الضميران في كن وكانت مبهمين ويكون نساء واحدة تدحير اليها على ان يكون كانت تامة وان وجه اتصال قوله تعالى فان كن نساء بما قبله هو انه وان كان قول تعالى للذكر مثل حظ الانثيين معنوا لبيان حظ الذكر لكن لما علم منه حظ الانثيين مع اخيهما كان كانه موقوف لهما جميعا فيكون تقريرا لبيان حانة اخرون للبنات اعني كونهن نساء خلصا لا ذكر فيهن ولا جل ارادة هذا الخلو لا يقل وان كانت امرأة واحدة اخلص ما فيه وامر بين الله تعالى حكم بنتين اثنتين مفردتين في الآية ولهذا اختلف فيها فان عباس رضي الله عنهما نزلها منزلة الواحدة في ان لهما النصف كما ان للواحدة المنفردة كذلك وغيره نزلها منزلة فوق اثنتين في ان لهما الثلثين لان من مات وخلف ابنا وبنتا فالنكاح للبنات والثلثان للابن على مقتضى قوله للذكر مثل حظ الانثيين فاذا كان للمنفقة الواحدة ثلث يكون للثنتين ثلثان ولانه تعالى قال في آخر الصورة في حق من ترك اختا واحدة فقط ان امرء ذلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك ثم قال في حق من ترك اختين فقط فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مسا ترك فلما جعل الاختين اثنتين والبنات او فرتهم من الاختين احوال لم ينقصوا به. جمعا من من هو ابنت منها ولان البنت لما وجب لها مع اخيها الثلث نالوا ربي ان يجب لها ذلك اذا كان مع اخت اخرى وكذا الاخرى يجب مع اختها ما كان يجب لها مع اخيها فوجب لهما الثلثان هكذا اني كتب التفسير والشريعة وان كان الابن منفردا فكسبه وان لم يكن مذكورا في الآية ولكن فيها دليل على ان المال كله للذكر لانه لما جعل للبنت الواحدة نصف المال ان للذكر مثل حظ

الذي يملك الابن نصف وهو الكل ثم خرج فاني في بيان ما يورث الابن من الارث فقال
 يا ايها الذين آمنوا اكلوا مما رزقكم الله من حيث اريد لكم ولا تاكلوا مما رزقكم الله
 ولقد رزقناه اباؤكم فلا تمدهم الا ثلث فان كان له اخوة فلا لله العدة من بعد وصية يوصي
 بها او دين الا بائناكم واولاءكم لا تدرؤن ايهم اقرب لكم منه فريضة من الله
 ان الله كان علما حكيما * وتصلها ان المورث الذي ترك ابوه اي ابا واملا اطلاقا
 ان يتركة معها ولدان ايضا ام لا فان ترك معها ولدا ايضا لم يكن له ولد ولا يورثه لعل واحد
 منهما يد له منه فنكر العامل يعني ان كان له ولد مولا كان ذكرا او انثى فكل واحد من الابوين
 العدل من مائة المورث فيكون لهما جميعا الثلث والثلاث الباقيان يخلف احدهما الا توريته
 اذا كان الولد ذكرا اقتصر نصيب الاب على العدل وان كان انثى نصيب ايضا مع اعطاء العدل من
 واكملام فيه طول وسأورد الدليل لولم يورثه العدل من لانه يوم ان يكون العدل من مشترك
 بينهما وكل الامم بطل وبه العدل ما لانه لم يعلم ان العدل من بينهما على الصريحة او لاحدهما
 بائنة من الآخر وكل الامم بطل وكل واحد من ابويه العدل من لانه وان كان فيه اداء ذلك المعنى
 المطلوب بعينه لكنه لا محالة التفصيل بعد الاجمال كل اقاوا وان لم يترك معها ولد
 فلا ينع ما ان لم يكن معها راث اخر من اخوات الميت ام يكون ذلك فان لم يكن له ولد ورثته
 اباؤه فلا مالا لثلاث يعني ان لم يكن للميت ولد وارث ولا احوه وكان وارثه ابيه فينبثق ذلك
 لانه قد كرهت الامم وامر بين حصص الاب ولكن يظهر منه ان الباقي هو الثلثان للاب ويسمى هذا
 بيان ضرورة في الامور على ما عرف في تقسيم البيا ان الى خمسة والاعمال يقيد هذه الآية بقوله
 ما ترك لانه ليس في هذه الصورة الثلث للام ما ترك مطلقا وانما هو ذلك اذا كان وارثه ابوه
 فحسب ولم يكن معها احد زوجي الميت اما اذا كان معها احد زوجي الميت فينبثق بطل او لاحقه
 من النصف او الربع على ما ياتي ثم يقسم المال اثلاثا الثلث للام والثلثان للاب فالثلث للام ج
 ما بقي لا ما تركه ليلا يودي الى حط نصيب الذكر من الانثى مثلا لو ماتت امرأة وترك زوجا
 وابوين والمثلة من مئة فلو اعطينا الام الثلث والاب والابوين الزوج النصف والباقي الاب حازت
 الام سهمين والاب معها واحد فينقلب الحكم الى ان يكون للانثى من حظ الذكرين فالجاءل

ان الله تعالى عز وجل لا يخلق مطلقا يكون مسئلة كلنا المستثنين وهذا ان التثنية لا م متفرقة ان لم
 يكن معها احد زوجي الميت وما بقي ان كان معها احد زوجي الميت والفصرون لما قيد واقوله تعالى
 وورثه ابوا بقوله فحسب احترا زامن الغاء الكلام قيد واقوله تعالى فلامه اثنتان بقوله تعالى ما تركه كذكره
 آتفا والمذكور في الشريعة ان لا دلالة في الكلام على قوله فحسب وانما زيد قوله وورثه ابوا تنبيهها
 على ان المراد من قوله فلامه اثنتان ثلث مما ورثا سواء كان جميع المال او بعضه وعند ابن عباس
 الثلث مما ترك مراد على كل حال ولكن يلزم حينئذ تفصيل الاثنى على الذكر الذي هو خلاف وضع
 الشرع كالانفصالي كذا في البضاوي وغيره وعند أبي بكر الاصم لا م ثلث الاصل مع الزوجة وثلث
 ما بقي مع الزوج لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لزد نصيبها على نصيب الاب لان
 المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث فلزوج ثلثة وللام اثنتان وللأب واحد فيلزم تفصيل
 الاثنى على الذكر ولو جعل لها ثلث ما بقي وهو واحد من الثلاثة استوجب الاب اثنتين فيكون
 جميعا بخلاف الزوجة فانه لو جعل للام معها ثلث جميع المال لم يلزم سقوط اولات المسئلة من اثنتي
 عشر لاجتماع الثلث والرابع فاذا اخذت الزوجة ثلثة والام اربعة بقي للأب خمسة لكن لا انفصالي
 حينئذ انه يلزم تفصيل نصيب الام على نصف نصيب الاب ولا يلزم ذلك على من هبتا فهو اولى كذا
 في الشريعة وان كان معها اخوة الميت ايضا لحكمه في قوله تعالى وان كان له اخوة فلامه السدس يعني
 ان كان للميت اخوة وكان له ابوا ولم يكن له ولد فلامه السدس فيعلم من هذا ان الثلث الذي
 تحصله الام بدون الاخوة تحسب حينئذ نصفه وهو السدس وتصور محبوبة في السدس والآية وان كانت
 محرفة لبيان حصص الام عند وجود الاخوة ولا يفهم منها ان السدس الذي منقط من الام بصير حينئذ
 للأخوة ولكن نفل من ابن عباس انه بدأ خذ من السدس الذي حرمته الام لانهم انما يحسبوا منه له اخوة
 فان عبر الوارث لا يحسب مع امروء من طائفة انه عليه السلام اعطى لأخوة السدس مع الاوين وعند الجمهور
 يحسب هذا السدس الاب لان صدر الكلام يدل على ان الثلث للام والباقي للأب فهنا ايضا
 يكون السدس للام والباقي الاثنى والثلثين والسدس للأب والحاجب منها هو الوارث لكنه صار
 محسوبا بالاب ولهذا لا يورثون شيئا مع الاب عند عدم الام واما طائفة فقد روي عنه انه قال لقيت
 ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وحلم السدس من الاوين

وسأله من ذلك فقال كان ذلك وصية لا ميراثا على ما في الشريعة ثم الاعيان والعائتي والايمان في
 امرء عند نافي التعجب ومنهيب الزينة ان الاخوة لام لا يعجبونها بخلاف غيرهم واحتلوا
 في معنى لفظ الاخوة هنا فقال الجهور المراد بالاخوة هم ما مرقوا لواحد من الرجال والنساء
 وعند ابن عباس رضي الله عنه المراد به معناه الاصل الذي اقله ثلث من الرجال لا نه جمع مذكر حتى لا تعجب
 الام من الثلث الى الحد من ما دون ثلث من الرجال واحد واثنين ولا الاخوة المخلص من
 النساء فان كان للميت اخوان من الرجال وثلث اخوات من النساء تركت الام الثلث على حالها
 عند هذا عليه ما قال القاضي والجمهور على ان المراد بالاخوة عدة من الاخوة من غير اعتبار
 الثلث سواء كان من الاخوة والاخوات وقال ابن عباس رضي الله عنه لا يعجب الام من اثلث ما دون الثلث
 ولا الاخوات المخلص احد بالظاهر من اللفظ والمذكور في الشريعة ان ابن عباس رضي الله عنه جعل الثلث
 من الاخوة والاخوات حاجبة للام دون الاثنين فعلم ان بخلاف في الحد فقط لا في الوصف وقد
 تقرر من جملة ما سبق ان للاب احرا الاثنتا الغرض المخلص وهو السد مع الابن وابن الابن وان
 سفل والغرض والتعصيب معا وذلك مع الابنة او ابنة الابن وان سفلت والتعصيب المخلص
 ذلك عند عدم الولد وولد الابن وان سفل وان للام ايضا احرا الاثنتا السد مع الولد وولد
 الابن او مع الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعد امن ابي جهة كما نزلت اكل عند عدم هؤلاء
 المذكورين وعدم احد الزوجين وثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين عند وجود احدهما
 هكذا ذكرنا ايضا وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها اوديين متعلق بما ذكرنا سبق من بيان الورثة
 يعني ان وراثتكم بهذه الدرجة اما هي بعد ما يبقى من اداء وصية المورث اودينه وقوله
 يوصي قرأ حفص ههنا بانكسر واخر بفتحها والاعشى بالعكس وفتح الصاد بين مكى وشامي
 وابن كثير وابن ما مروا بكونها الباقون بكسرها هكذا في المدارك وانما جيها بدلالة على التسوية
 في الوجوب والتقادم على الميراث وقد مر الوصية في العبارة ههنا وان كان وضع الشريعة تقتضي
 الذين عليها بالاجماع والنص لا يخلو من ستة وهو ان تصبه هو على ادا ثلثها السابق على الورثة
 من اداء الذين اذ هي محض تبرع بخلاف الذين فان القس تجعل الى ادا ثلثها واحكامها
 بالتفصيل من كورة في الشريعة وتوهم ان ابا بكر وابناء كبر لا تدرون انهم اقرب لكم

نفعاً جلسة معترضة لبيان مصالح تدبر الميراث وحكمته والمعنى ان الله تعالى قد رقت ان تركه من عند نفسه ملق حسب ما علم فيه حكمة ومصلحة ولو وكلها اليهم لم تعلموا ان اباكم وابناءكم الباقيات اليهم اقرب لكم نفعاً وابتعد ضرراً وابتاعهم بالعكس فوضعتم الاموال على غير حكمة من غير ادراك نفع شئ في الله ذلك بنفسه فضلاً منه ومنه من عنده وليركها الى اجتهدكم لعبزكم من معرفة المقادير وقد مر ذكره في بيان الوصية وهو المختار للامام فخر الاسلام وجهور المفسرين واراخره صاحب الكشاف واختار توجيهها آخر وهو ان يكون معناه لا تدرون من انفع لكم من اباكم وابناءكم الذين يموتون ام من اوصى منهم ام من لم يوص يعني من اوصى ببعض ماله فغرضكم لثواب الآخرة بما مضى وصيته هو اقرب لكم نفعاً واحضروا من ترك الوصية لو فرض عليهم فرض الديار وهو حيثن بيان لحكمة الوصية واما ما نقل هو من انه قبل اذا كان الاب ارفع درجة سأل ان يرفع ابنه اليه واذا كان الاب ارفع درجة سأل ان يرفع اياه اليه وقيل 'اذ كان الاب محتاجاً الى النفقة يجب ذلك على الاب وان كان الاب محتاجاً الى النفقة يجب ذلك على الاب فيمان النفع الذي يؤوله والآخرة راجع الى الوجه الاول المختار على ما فهم من كلام القاضي الاجل وفي الزاهد وحده آخر وهو ان معناه لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعاً في حق الموت وترك المال اي لا تدرون مات الاب ولا فيرثه الابن ارمات الابن ولا فيرثه الاب او ينفق له في حق الثواب والشفاعة وقد فرضت لصعب بل واحد في تركه صاحب فلا ينظر احدكم موت آخر طمعا للميراث هل امانته وهو حيثن بيان لحكمة ميراث كل من الابوين والوالد من الآخر على ما لا يخفى وموله تعالى فريضة من الله مصدر موكداً ومصدر يوصيكم الله لانه في معنى يامركم الله ويغفر لكم على ما قال القاضي وهذا دو تمام الآية الاولى والآية الثانية مذكورة بعد ما قد ذكر الله تعالى فيها اولاً ببيان ورافة الزوج والزوجة كل واحد من صاحبه قتال * وَكَمْ نَصَفَ مَا تَرَكُوا جُكُمُ اِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ * فَاِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ مَّ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا اَوْ دَيْنٍ * وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ اِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ * فَاِنْ كَانَ لَكُمْ وَصِيَّةٌ فَلَهُنَّ اَلَّذِينَ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ مَّ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا اَوْ دَيْنٍ * وتفسيره واضح وهو انه لا يغفل اما ان تموت الزوجة ويترك الزوج او بالعكس وعلى كل تندبر امانات بخرامات الميت

الموت ولد الاول فالزوجة ان ماتت ولم تترك ولد اثرت زوجها النصف وان تركت ولد اثرت زوجها الربع والزوجة ان ماتت ولم تترك ولد اثرت زوجها الربع وان تركت ولد اثرت زوجها النصف ففعل ميراث الزوج نصف ميراث الزوجة في النصف والربع جريا على مقتضى قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين والمراد من الولد المضي والمثبت في الآية اعم من ان يكون واحدا او اكثر من كرا او موتا ولد ابلا واحدا او ابنة اي ابن الابن وابن البنت وان سفل من ذلك الزوج او من غيره ومن تلك المرأة من غيرها وكذلك المراد من الزوجة اعم من ان تكون واحدة او جماعة فعلى الآية ولعصر نصف ما ترك ازواجكم اي زوجاتكم ان لم يكن لهن ولد ما هي ذكرا وانثى منكم او من غيركم صليبا او ادلا والصليبي واحد او اكثر فان كان ولدا ما يرثه من الزوج المذكور فلكم الربع مما ترك من بعد وصية يوصي بها او دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد ما يرثه من الزوج المذكور فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها او دين وكما انه ان كانت الزوجة واحدة اثرت الربع والثلثين هكذا ان كانت اكثر من واحدة في ذلك الربع والثلثين هكذا اذكر في التفسير والشرعية ثم شرع آخر في بيان مسألة الكلالة فقال «وَأَنَّ كَانَ رَحْلٌ يَرِثُ كَلَّامَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا النِّسْبَةُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ مِّمَّا وَصَّيْتُمْ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ » وتوضيحه ان قوله تعالى يورث بصيغة المجهول من المجرى اعني ورث وكلمته منه مقدرة اي يورث منه اذا المراد به الميت وهو مورث من ماله لا موروث لان المورث هو المال فيورث حيثما صفة الرجل وكلالة جبر كان او بغير خبر كان وكلالة محال ويحتمل ان يكون كلالة دفعل له وكلالة يحتمل ان يكون يورث من باب الادمال والمراد من حيث هو الرجل الوارث وكلالة على الاول من لم يترك ولد ولا والد اعني الميراث وعلى الثاني قراءة ليس من جهة الولاية نفسها وعلى الثالث من ليس به ان ولا والد اعني الوارث وهي في الاصل مصدر ومعنى الضعف استعيرت اولا للترابطة المذكورة فاضيفها اليه لانه الاولاد ثم اطلق على المورث والوارث بمعنى ذي كلالة وقيل يورث بصيغة المعروف من الادمال والمراد به المورث فيحتمل كلالة ان كان غسرا او حالا فعلى المعنى الاول وان كان مقولا له فعلى المعنى الثاني وان كان مقولا به فعلى المعنى الثالث والرجوع

بمعناها البهائم ونقل الآمام الزاهد ان الكلالة ان كان بمعنى الوارث فهو مشتق من التكليل -
بمعنى الاحاطة يقال تكلل السحاب اذا استدار محيطا بالجوانب لتكلمهم الرحم واشتغالهم من
حيث الانساب وان كان بمعنى المورث فهو مشتق من كالت الرحم اذا تقاعدت لتباعد عنه من حيث
الولاد ومنه ابن عباس هزم من لا ولد له فقط لان من مذهبه انه يورث الاخوة والاخت مع الرجال
هذا ما فيه وقوله تعالى امرأه عطف على رجل والضمير في وله اخ واخت عائد الى الرجل
واشترك فيه المرأة بالعطف وقوله ولكل واحد منهما السد من قال صاحب الكشاف ان الضمير
في قوله فلكل واحد منهما السد من راجع الى الاخ والاخت على تقدير يكون المراد بالرجل المورث
والى الرجل مع الاخ والاخت على تقدير يكون المراد بالرجل الوارث وبهم مدم مفاصلة الذعر
والاثنى على الاول صريحا وعلى الثاني التزاما وقوله تعالى فان كانا منكم اكثرا من
ذلك الشرطية من حيث الظاهر معطوفة على الشرطية الاولى وحاصل الآية ان الرجل
المورث اذا امرأة المورثة اذا كانا كلاله اي لا يتركها والدين ولا ولد فلا يخلو اما ان يكون
له من جنس الاخ والاخت اولاد فان لم يكن له من جنس الاخ او الاخت فلا ذكر له في الآية وان
كان له من جنس الاخ والاخت فلا يخلو اما ان يكون واحدا واكثر فان كان الاخ والاخت واحدا
فلكل واحد منهما اي هواء كان احما واغت السد من لا مير يستوي المذكور والموت فيه وان كانوا
اكثر من واحد فاما ما كان من الرجال والنساء اي الاخوة والاختوات مجموعهم شركاء في تلك السدة
لا مير ويستوي فيه الذكور والانات ايضا والمراد من الاخ والاخت في هذه الآية الاخ والاخت
لام ومن الآية الثالثة الاخرى الباقية الآية في آخر الصورة في مسألة الكلالة الاخ والاخت لا ب
وام اولاد لا نه ذكر في آخر الصورة ان للاختين الثلثين والاخت النصف والاخوة الكل ومنه
الاعتلاف لان كرم مثل خط الاثنيين وهو لا يخلق بالاولاد الام فيكون لا ب وام اولاد وذكره ناس
للواحد السد من ولا كثيرا لثلاث وهو بنا سب بالاولاد الام لان السد من كان نصيب الام من وجود
الاخوة وهي لا تراث اكبر من الثلث من عدم الاخوة فيكون الاولاد كل ذلك ولذا يستوي فيه
الذكور والانات لا مير يستحقون بقراءة الام ويؤيد قراءة امي من كتب وله اخ واخت من
الام وقد علم من هما ان لا اولاد الام احرا لثلاث السد من للواحد والثلث للثنتين فصاعدا

ويستطعن بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب والجد بالاتفاق شكك اذكروا وقال انقاضي الاجل
ومفهوم الآية انه لا يرثون ذلك مع الام والجد كما لا يرثون مع البنت وبنت الابن يخص فيه
بالاجماع هذا لفظه فافهم وقد قيد الله ههنا مرة واحدة بقوله من بعد وصية يوصي بها او دين
غير مضار ومعنى كونه غير مضار حال كون المورث غير مضار للورثة في الوصية بالزيادة على الثلث
او بالوصية للوارث او غير ذلك في الدين بالاقرار من لا يلزمه اي بالتكبير وذو الحال
لقوله تعالى غير مضار هو ما على وصي المذكور في قراءة المعروف صريحا وذلك لول عليه في قراءة المجهول
وقوله تعالى وصية من الله مصدر موكد او منصوب بغير مضار على المفعول له وبوبد القراءة الاخيرة غير
مضار وصية بالاشاقه يعني لا مضار وصية من الله وهو الثلث فادونه بالزيادة او وصية من
الله بالاولاد بالامراف في الوصية والاقرار الكاذب فكذلك في البيضاوي والكشاف وبهذا
القدر يتم المقصود ههنا من تفسير الآية وما ينبغي ان يعلم ان السهام المذكورة في القران
هذه النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس واصحابها اثني عشر نفرا السعة منها
مذكور في القران امني الاب والاخت لام والزوج من الرجال والبنت والام والاخت لاب وام
والاخت لاب والاخت لام والزوجة من النساء ولم يذكر فيه الجد والجد وبنت الابن فالجد
كالا ب الا في اربع مسائل وهوانه يرث مع ام الاب ولا يرث مع الاب ولن للام ثلث ما بقي بعد
فرض احد الزوجين فيما اجتمعت مع الاب وثلث الكل فيما اجتمعت مع الجد في تلك المسئلة
يعنيها وان بنى الاميان والعلات يستطعن مع الاب اجما وما مع الجد عند ابي حنيفة رح فقط و
ان اب المعتق ياخذ من الولاء مع امته ولا ياخذ الجد من ذلك شيئا ويستقط الجد بالاب والجد
العدس لا ما كانت اولاد ويستطعن كلهم بالام والابوات بالاب والجد في مواضع وبنات الابن
كبنات الصلب ولهن احوال ستة النصف للواحدة والثلثان للاثنتين فصاعد عند من م الصلبيات
ولهن السدس مع الواحدة الصلبية كسلة للثلثين ولا يرث مع الصلبيين الا ان يكون يخذ انهن او
اسفل منهن فلام لبعضهن ويستطعن بالابن وصري هذه الورقة ورقة اخرى هي العصبة اي ياخذون
ما بقي من الفرض يعني بنوه ثم بنواينه وان سفلوا ثم ابوا ثم اب الاب وان علم الاخوة ثم بنوه
وان سفلوا ثم الاعمام ثم بنوه وان سفلوا ثم المعتق ثم عصبته ويعن هو لاعد ذوالرحم اي قريب

ليس بعصبة ولا ذني فرض ثم بعد ذلك الموالاة التي أخوة وقد ذكر الله تعالى في القرآن مسألة مولى العتاقة ومولى الموالاة وميراث ذرية الرحر على ما يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى وقد ذكر صاحب المدارك ايضا معنا الورقة بجميع اصنافها ولكن ما ذكرناه ازيد للبصرة في القرآن وهو باب طويل يعرف في علم الفرائض في مسألة ما نصحت من حد ود الزنا قوله تعالى • وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدْنَ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَاَنْ شَهِدُوا فَاَمْسَحُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَسَّعَ الْمَوْتُ اَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا • وَلَمَّا دَانَ يَأْتِيَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ط إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا • اعلم ان الآيات التي يفهم منها حرمة الزنا اكثر من ان تحصى واما الآيات التي فيها بيانه حد فثلاث في القرآن اثنان منها هاتان المذكورتان وواحد منها التي سنذكرها في سورة النور ان شاء الله تعالى وهي قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وبيان هاتين الآيتين ان قوله تعالى واللاتي مبتدأ وخبره فاستشهدوا والفااحشة الزنا بمعنى النساء اللاتي ياتين الفاحشة اي بفعل الزنا فاستشهدوا اي فاطلبوا من قد فعلن اربعة من الرجال المؤمنين يشهدوا عليهن فان شهدوا فامسحوهن اي فاحبسوهن في البيوت واجعلوا السجن عليهن حتى يتوَسَّعَ الموت اي ملائكة الموت او يتوفى ارواحهن او يجعل الله لهن سبيلا لتعصين الحد غير الحبس وا قوله تعالى واللدان مبتدأ وخبره فاذا عصا بمعنى الزانية والزاني ياتيان الزنا منكم فاذهبا بالتوبيخ والتقريع وقولوا لهما اما اعتصمتما اما خفتما الله فان تابا عن الزنا اصلحا منه فاعرضوا عنهما اي فاطعروا لتوبيخ المذمة هل هو مضمون الآيتين بحسب ما ذكره المفردون على وجه واحد وقد ذكرنا معنا وجها اخر يستطلع عليها في اثناء الكلام وقد قل بذب اقوالهم وتزلزل اقدامهم في بيان نسخ الآيتين وعد موقوف على الحسن اول ما نزل من حد الزنا الا ذلك ثم الحبس ثم الحل او الرجوع كما ترتب النزول على خلاف ترتيب التلاوة يعني ان الآية الاخيرة من هاتين الآيتين هي قوله تعالى فاذهبا وهما اول ما نزل مقربة للزنا بلا تعيين ثم نصحت بالآية السابقة عليهما تلاوة وهي قوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة الآية والمذكورة فيها شان الاحتشا على الزنا باربعة من المسلمين وهو باق على حاله بالاتفاق والحبس للزاني في البيت الى حين الموت او مشروعية مهبل آخر وهو منصوخ بالجلد والرجم

التي تسمى ذكر صاحب الآلة ان واكتاف انه ممنوع بآية النور وهي قوله تعالى الزانية والراعي
 الى آخره وذكر صاحب الحديث انه ممنوع بالحد يث المنقول من ابن عباس وهو ما قال انه لما
 نزل ارجع الله لهم سبيلا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم خذ واعني قد جعل الله لهم سبيلا
 البكر ما يكر جلد مائة وتغريب عام والنيب بالنيب جلد مائة ورجم بالحجارة وأما صاحب الحديث
 فيعلم ما ذكر الخلاف المشهور بيننا وبين الشافعي رحمه الله من ان عندنا الزاني الغير المحصن
 الجلد فقط كما ان للمحصن الرجم فقط وعند الشافعي الجلد ونفي عام ايضا بقوله عليه السلام البكر
 ما يكر جلد مائة وتغريب عام وقال في جواب الشافعي ان الحد يث ممنوع كطهره وهو قوله عليه
 السلام النيب بالنيب جلد مائة ورجم بالحجارة فظهر ان الحد يث كله ممنوع وايضا قل في قوله تعالى
 الزانية والزاني انه لم ينع في حق المحصن وبقي في حق الغير المحصن معمولة به اذ ظاهرا يدل على
 ان الجلد على الجميع معصنا كان او غير محصن وهو خلاف وضع النزع اذ اعلنت ما ذكرنا من تراجم
 القدماء واختلافاتهم فاقول وبالله التوفيق دعوى النسخ في الآية غير مسلم اذ الظاهر ان
 اوما طعن داخل مدخلها تحت حتى او هو بمعنى الان اذ ان وبالحكمة قاله تعالى لما ردت
 حكم الحبس يجعل سبيلا آخر فان قوله السلام البكر ما يكر بالبكر الحد يث وكذا قوله تعالى الزانية والزاني
 الآية بيانا وتفسير لا لانهما اذا ائتمرا ان الوقت بالغا لا يطابق عليه اسم الممنوع كان المومن
 كذلك كانص به اهل الاصول وهكذا رأى الامام فخر الاسلام حيث ذكر ان منهم من احتج في
 جواز نسخ الكتاب بالسنن بان قوله تعالى فامسكوهن في البيوت نسخ ما ثبتا بالرحمة السنية كما
 يقولون ان الرحمة مابتد في كتاب الله وان قوله تعالى ارجع الله لهم سبيلا مجمل فسرتة السنية لا ممنوع
 بها فذاما فيه الا ان يقال معنى العجل هو النكاح المغني عن الصفاح كما قيل اوالقرية فيخرج
 من السجن بعد ما يظهر ثوبها كما قيل فيبينثذ يكون ممنوعا سواء كان بآية الرجم او بآية النور
 لا بالحد يث لانه فسر السبل فيه بمعنى آخر اذ يقال ان الله تعالى لما جعل الحبس حدا مرفعا
 بجعل سبيل آخر وقد لخصه قوله عليه السلام خذ واعني قد جعل الله لهم سبيلا
 البكر ما يكر جلد مائة وتغريب عام والنيب بالنيب جلد مائة ورجم بالحجارة بيانه
 ومكان عمل ذلك الحد يث ممنوعا الى مدة ثم نسخ بالجلد فقط والرجم فقط اما الجاني

ففي آية النور وفي قوله تعالى الزانية والزاني وإنما الزانية هي آية النور وهي آية نعمت
تلا ويدعو قوله تعالى القبح والشبهة إذا زيناها رجسهما تكال من الله والله مزيج كبير نعم وإن
لم يصح نسخ الآية بالحد يثمل رأي صاحب الحسيني ولكن يصح نسخها بآية النور على رأي صاحب
الاتقان والكتشاف لا باعتبار أنها منسوخة بها حقيقة بل بواسطة أن الحد يث الذي نسخها بها نا
ما منسوخها بآية النور ومواء جعل على الحد يث منسوخا بآية النور ثم جعلت آية النور منسوخة في
حق المحصر أو جعل آية النور باقية يتماها وجعل شطر الحد يث منسوخا بها وشرطه بغيرها
ومن التوجيه وإن كان بعيد لكنه نحوه متكيف خاطري ويصلح جوابا والتفصي من هذه التلغات
فيما قاله ابن نصر وهو أن الآية الأولى المصدر بقوله تعالى والذاتين الفاحشة في باب
التسميات والآية الثانية المصدر بقوله تعالى والذاتين باقياتكم في باب اللواطين والآية
التي في سورة النور في باب الزانية والزاني كان على من الآيتين باقيتين على حالهما غير منسوختين
وهذا الوجه أحسن بالقبول كما يشهد به ذلك كبر الثنتية في البذل أن أدخلت يوان يكون في
باب الزنا يلزم التقلب في الثنتية وتحسن كونه في باب اللواط من غير قلب فيكون دليلا ظاهرا
لا يصنف روح على صاحبه والشافعي في أنه يجب التميز في اللواط ولا يجب الحد لأن المذكور
في الآية هو مطلق الاذن من غير تعيين وتكميل على ما صرح به في المدارك والتعجب الحد بمقتضى
على الزنا بتعليل اللغة كما هو من مبهر مخالف النص على ما سنذكر إن شاء الله تعالى وكل أن جعل المحصر
في الآية الأولى توصية بالامساك بعد الحد صيانة له من مثل ما جرحه عليه وترك ذكر الحد
لكونه معلوما وجعل الخطاب في الآية الثانية للشهادة انطلع على صحتها بمعنى أن يراد بالذات
ذمها وتضمنها وتهدد بها بالرفع إلى الامام والحد قبل الزنا وباعراضهم بعد توبتهم اعراضهم
من الرفع إلى الامام كما ذكرني الكشاف والبيضاوي على وجه كانت الآيتين باقيتين على حالهما
غير منسوختين ويعلم من كلام الامام الزاهد أنه لو جعل السبيل بمعنى الجلد في غير المحصر
والرجم في المحصر وجعل الآية الأولى في حق زنا المحصر والآية الثانية في حق اكتفاء النساء
بالنساء والرجال بالرجال كانتا باقيتين على حالهما ولو جعل الآية الأولى في حق زنا المحصر والآية
الثانية في حق غير المحصر كما كان في ابتداء الاسلام كانت الأولى منسوخة بآية الرجم الغير

الملتوة والمانية منصرفه بآية العدل الملتوة هذا حاصل كلامه في مسألة علم قبول ايمان الانسان
 قوله تعالى : اِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ الْمُدْبِرِينَ يَعْمَلُونَ الشَّرَّ لِيَهْلِكَ ثُمَّ يَقْبَلُونَ مِنَ قُرْبٍ
 مَا وَلَّكَ يَتَوَبَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ طَوْعًا كَانَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَنِيمًا • وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ
 السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُنُّونَ وَهُمْ كُمْ رَط
 أُولَئِكَ أَصْنَدْنَا لَهُمْ هَذَا بَابًا لَّهُمْ • فقوله انما التوبة معنا انما قبول التوبة وكلمة على في قوله تعالى
 على الله ليس لادى اجاب اذ لا يجب على الله شيء ولكنها تأكيد للوعد وهل اعدنا وقالت الملائكة
 فلا يجاب بناء على الاصطلاح وقوله تعالى سبحانه في موضع الحال اي يعملون الشر جاهليين واما جعل العالم
 بالشر جاهلا لانه جهل كنه عقوبته وان كان لم يعمل انه ذنب اولاه مفعلا اذ ارتكبا التنبه
 فاما من مو اليه الصفه وكلمة من في قوله تعالى من قريب للتبعيض والمعنى انما يقبل الله توبته من يعملون
 الشر جاهليين به ثم يتوبون من بعض زمان قريب وهو ما قبل حضر الموت هل عليه قوله تعالى حتى
 اذا حضر احدكم الموت ومن الصفاة كل قربة قبل الموت في قريب وهو من ابن عباس رضي الله عنه قيل ان
 ينظر الى ملك الموت وقال عليه السلام ان الله تعالى يقبل توبته مبدء ما لم يغفر وبها العمل
 من ما بين وجود المعصية وبين حضر الموت زمانا قريبا لان امد الحياة قريب لقوله تعالى قل
 متاع الدنيا قليل وبالله ما بعد ذلك هل يستقر في قلبه حب الدنيا فيتعذر عليه الرجوع نصه في
 البضاوي وقوله تعالى وليست التوبة اى ولا توبة للذين يعملون السيئات وقد تبون ويموتون
 الى ان حضر احدهم الموت ونزول حال التكليف بحضور اجاب الموت ومعانفة ملك الموت وبقول
 ابي عبد الله ان توبته مولا غير مقبولة لانه حالة اضطرار لا حالة اختيار وهكذا قوله تعالى
 ولا للذين يموتون وهم كفار اى لا يقبل توبة الذين يموتون على انكفر بالله تعالى قد ادى في ما تبين
 الا يتبين ان من تاب في حالة الاختيار وقبل معاينة العدل قبل توبته وان من تاب في حالة
 الاضطرار لم يقبل توبته سواء كان قاصدا وكافرا فهو ما والذي يموت على انكفر وقيل الذين
 يعملون السيئات هم الفساق والذين يموتون هم الكفار والاول نفى الوعد والثاني نفى
 القبول على ما في الراعي وبنيهم من انكشاف انه كلاهما الكفار والفساق جميعا وقيل المراد
 بالذين يعملون الشر عصاة المؤمنين وبالذين يعملون السيئات المنافقون وبالذين يموتون

الكنار مكن اقا لوازمي بعين المعاينة قوله تعالى والذين هم يفترون بآلهتهم فبهم يفترون
اولئك احسن الى الله تعالى من الذين كفروا ولهم عذاب عظيم
من العاصي ولم يقبل احكامها احد مثل ما فصله الامام الزاهد حيث اورد هذا كلاما طويلا
حاصله ان ايمان البأس يكون غير مقبول بالاجماع وتوبة البأس في مشيئة الله تعالى ان شاء قبل
لشره ايمانه وكان فضلا منه وان شاء لم يقبل لتقصيره وتأخيرته وكانت مدلا واما من مؤمن الا بتوبه
عند البأس من المعاصي كما انه مامن كافرا لا يتوب من الكفر وقت البأس لقوله تعالى وان من اهل
الكتاب الا ليؤمن به قبل موته وايمان البأس هو الذي لا يكون مسبوا لا احد حتى لو صبح منه في
ذلك الحالة لا يكون ايمان باس بل يكون ايمان احتيازا ولكن مع هذا لا يثبت كونه من اهل الجنة
لانه تعالى يعلم باطنه وظاهره وان وافق بالباطن ظاهره يقبل والا وآت راي الملك مما نارا وارتفع
هذه خطاب الله تعالى لا يقبل ايمانه لانه ح ايمان البأس فلا يقبل لقوله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم
لما رأوا بأسنا واسما يقبل ايمان قوم يونس لانه مسموع مشاهد لانه ايمان باس وما اشتهر من ان
العبرة في الايمان واكثر بالحاجة فليس ذلك باعتبار البأس بل باعتبار حاله الاختيار فانه ربما
كان مرتكبا للذنوب واقطعت الحقيقة من الله تعالى فباعتبار الكفر في ذلك الوقت لانه وقت اجتماع
الشدائد والمخاوف تجري على لسانه او يعتقد بقلبه ما يوجب به ايمانه وما روي من اني حنيفة رح
ان اكثر ما يسلب الايمان يكون عند النزاع فعنده يظهر ذلك عند النزاع لا حقيقة السلب لانه
ما يموت احد الا ويؤمن عند الموت وتوبة البأس ان قلنا لم يقبل كما ذهب اليه اهل غراسان ابطالنا
حرمة الايمان وان قلنا يقبل مريضا بين حاله الاختيار والاضطرار وانبتنا الايمان لكل فاسق
من العذاب فيؤل الى هذا المرجية لا لولي هو التعليق بشيئة الله تعالى كما قلنا هذا حاصل كلامه
وقد يعلم من هذا ان توبة الكافر حال البأس وايمانه غير مقبول بالاجماع وهذا هو مله اهل
الجنة والجماعة وربما يفزع عليه معاملة عدم قبولية ايمان فرصون وقت الغرق وانكر ذلك طائفة
من الصوفية وبابهم بعض من متاخرى العلماء حيث اعتقدوا ان فرعون قبل ايمانه الذي جاء به
وقت الغرق ولما ريت ذلك منشاء الفساد في هذا الزمان غايه الفساد اوردت اجوبة لذلك مع
قطع النظر عن التعصب والاطغيان وان كان اكثرها غير طيبة وكانت المسئلة ايضا لا يتعلق بها

شرع من العقائد والأعمال فأقول أولا نالضا بطله الكليّة ان ايمان فرعون غير مقبول لانه ايمان بأمر على الظاهر وان قيل انه غير بأمر لانه ايمان آمن لخوف الفرق دون معاينة مذاب الآخرة فهو من لخوف القتل فيكون مقبولا كما توهم فأقول ثانيا بالتخصيص ان لعدم قبول ايمان فرعون آيات كثيرة ودلالات هامة صريحة كونه ايماناً باس منها قوله تعالى فقال اناركم الاطلي فاعلم الله نكال الآخرة والاولى اذ نكال الاولى له هو الفرق في اليم ونكال الآخرة هو الحرق في نار جهنم على القول الاصح ونكال الآخرة وان كان على معلم مرتكب للكبيرة ايضا وفرعون يحتمل ان يكون من ذلك و لكن لا مجال لهذا الاحتمال ههنا لان الايمان اذا قبل لم يوصل الرجل بذنوب قبله كاني بكر وفردّه فان لم يقبل ايمان فرعون فيها وان قيل فلا معنى لكونه مرتكب الكبيرة لانه مفي الذنب الماضي حيث نكّل وما عاش بعد الايمان ساعة حتى يصد منه ذنب آخر والمأقدم نكال الآخرة على الاولى وهاتمة للمصحح ولعامة اهتمامه لانه يكون مدة لا يتناهى اذ انكار عالدين في جهنم ومذاب الدنيا كانت ساعة واحدة وهو الفرق لمحذ لان نكال الآخرة والاولى قد كانت في الاولى فيكون الاولى غاية للعدل اب بحيث لا يكون في الآخرة كما توهم ومنها قوله تعالى فاعلمنا به وجنوده فنبل ما هم في اليم فانظر كيف كانت عاقبة الظالمين وجعلناهم امة يدعون الى النار ويوم القيمة لا ينصرون وادبعناهم في عذّة الدنيا منذ يوم القيمة هم من المقبوحين فاعلمنا تعالى لعن فرعون مع جنوده جميعا اذ صغير جعلناهم واتبعناهم راجع الى كليهما كما ان صغير يدلناهم كذلك ولو كان مسلما لما لعنه الله تعالى صريحا اذ اللعنة لا تجوز على المسلم ومنها انه آمن بصرف وحدانية الله تعالى ولم يقر بوحى عليه السلام قط كما يدل عليه قوله حتى اذ ادركه الفرق قال آمنت انه لا اله الا الذي آمن به بنو اسرائيل وانا من المحلّمين وايمان الله بدون ايمان النبي غير معتبر لانه لو كان معتبرا كانت كل من كفار زماننا مسلما طيبا لانهم غير مشركين بالله تعالى وغير مؤمنين للنبي عليه السلام وايضا لو كان مقبولا لما رده الله تعالى بقوله الآت وقد عصيت قبل وكنت من المفلحين ولذا قيل كرر المخدول معنى الايمان ثلاث مرات في ثلاث مبارات حرجا منه على قبوله ومع ذلك لم يقبل منه حين اخطأ وقته واما قوله فاليرم نعيمك بيدك لتكون لمن خلقت آية فلا يدل على قبوله لانه اخبر ومن قصته وهي ان توهم لم يتهقنوا بفرقه وظنوا انه في سيد البحر مشغل فاخرج الله جسده فرعون من البحر

الى جرابه. ليعلموا انه افرق حقاً ويقيناً ومكمل الا ينفقني انا مستند الى الله فتبكت بقوله تعالى لا تقتلوه
معي ان ينفقنا ونقتله ولد احكامية من قول امرأته قالته حين اراد فرعون ان يقتل موسى ثم بان
معي للطمع ومعهما هتارحاء النفع واكمل النفع ان يكون فرعون بسببه في الجنة وكونه جهنمياً بغيره لهذا
الرجاء كما نوههم وذلك لان القصص ان فرعون كانت بنت برصاء وقد علمت امرأته ان حرف ياتي سبي
في التابوت الملقى في اليم وفي ريقه دواء اذا لعقت هذه البنت برصاء بريقه تشفى ههنا كما ملا
فلما ظهرت تلك التابوت واخرج منها موسى وهو سبي وشفت به ثم اراد ان يقتله فصنعت منه
وقالت لا تقتلوه معي ان ينفعنا فللك النفع هو مخالف اليمين الذي علمته من شفاء البنت دون
نفع الايمان وعلى اخذ بر التحليم لا يجب ان يقع كما طمعت وعلى تقدير التعليم نقول انها جعلت
نفسها اصلا فيه وغيرها تبعها في ذلك كما يدل عليه صيغة المتكلم مع الغير وقد نفعها الله به وجعل
مخاطبتها بالغير وان لم ينفع به في حق تبعها وكذلك لا ينبغي ان يتمسك عليه بالكشف اذ هو مخالف
لما قال الشيخ ركن الدين علاء الدولة ان هو ما غلب علينا الحال من ميت بمرق حمين بن منصور
حلاج فبعد المرافعة رأيت روحه في عليين وروح فرعون في سجين نقلت اللهم ما الصوفي هذا مع
ان كليهما ادعيا الربوبية حيث قال منصور انا الحق وقال فرعون انا ربكم الاعلى فلم لم يحتويا
فتردي من الغيب ان فرعون قد غلب عليه الكبر وسلط عليه نفسه الامارة وقد ربه كانه ليس بموجود
وكما راي راي نعمة ومنصور قد غلب عليه مظهر الله تعالى وقد نفسه الامارة وكما راي راي
الله تعالى بكمال شوقه فينبههما فرق ظاهر فكنا في السجين فالتاحل ان المذمومين في قبولية
ايمانه ان كانوا محققين بالذات فقد علمت ما عليها وما فيها وان كانوا مستقلين بالكشف
فغير حجة بل معارض يحكم ما راف آخر كما ذكرت وبالجملة لو كانت ايمان فرعون مقبولا
لما ذكره الله تعالى بالمذمة والهجاء واللعن واللعن والنجاسة والكبرياء
والملازمة في مائة وعشرين موضعاً من القرآن الذي يزل بعد بالفى حنة او اكثر لعلهم
اتخذوا القرآن سبوا ونصراً اوعيا ولما اوبهنا وكنا كما لا يخفى على من له ادنى
وعاية بالاحلام واقل شعور بالاساليب الكلام ثم لم يذهب احد الى ايمانه مما بعد النبي
عليه السلام الى زمان خمسماية مع كثرة اهل الفضل والعرفان في ذلك الزمان بل قد صرح

ابوحنيفة ربح في الفقه الاكبر بانه ولد ذقبا ومات شقيا ولا يخفى على ذي عقل ودرك ان فريضة في الكبر والتكبر مثل يضرب على لسان كل مسلم او كافر موصيا او غواصا صالحا او فاسقا عالما او جاهلا سقيما او كبير ذكرا او انثى وهذا من ملامة كفره وكون حاشته بالشقاوة ولما كان هؤلاء كلهم متفقين على كفره فضلا عن الصحابة والتابعين والعلماء العاملين والاولياء الصالحين وآيات القران غير مرة ناطقة بكفره وشقاوته فاحقاده بالايها انكار عن الكتاب والامام واحدات بدعة ومضلة في الاسلام نعوذ بالله من شرورنا ونفسنا ومن سيئات اعمالنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ربما افتح بيننا وبين قوسا بالحق وانت خير الفاتحين في امثلة نسبح بعض هاديات الجاهليين في النكاح وبيانات بعض المسائل قوله تعالى * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُمُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِدَعْوَانَّ بَعْضٍ مَا اتَّبَعُوهُنَّ الْأَن بَاتِينَ بِأَحْشَى مَيْمَنَةٍ وَهَاتِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَعْنَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَتَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ حَبْرًا كَثِيرًا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا زَوْجَ مَكَانٍ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ أَحَدُهُنَّ نَظَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَذَا تَأْوِيلًا مَبِينًا وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا فغل في نزول الآية الاولى الى ان في الجاهلية لما مات الرجل وترك امرأة وابنا من ميرها واقاربها بقي ذلك الابن والاقارب وقت وفات ذلك الرجل قريبا عليها فنزحوا عنها اكراها وقرروا مهرها على ما قرروا ميرهم وان شاءوا زوجوها غيرهم واخذوا صلها وان شاءوا عضلوا وحبسوها بسوء العشرة لتفتدي ما اعطاها مورثهم من المهر وتخلعهم عليه وان لم يفتد بها لمها قبل الغاء الثوب تركوها محرومة من مال الزوج حتى مضت تلك الواقعة على يوقس حيث مات وترك ابنه من غيرها فادخل زوجته كبشة تحت تصرفه بمجرد الغاء الثوب مع سوء العشرة فشكت الى النبي فأنزل الله تعالى هذه الآية كل في الصحيحين والزاهد في ولم يبين غير ما نصه يوقس وكبشة فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا النساء كرهًا اي ترفوا النساء كرهًا اي ترفوا النساء المورث كرهًا اي تأخذوهن على سبيل الارث وتزوجوهن كما يصح الميراث حال كونهن كارهات لذلك او مكروهات عليه فكرها ما نفخ عند الاكثر من الكراهة وقرء حمزة وانكسائي كرها بالضم في مواضع من الاكراه وما افتتان وقيل بالضم المسقة وبالفتح ما بكره عليه نص به القاضي

اتم بعد انتم احدى الاولى قنطارا اى مالا عظيما فلا تأخذوا شيئا لا فليلا ولا خيبرالا ان اخذكم
 دل المجرى البهتان والافتراء بالزنا وكيف تأخذون المال والجمال لكم قد انفسى بعصكم الى بعض
 اى حال بعصكم وهو زوج مع بعض وهو زوجة واخذت اى الارواح منكم مبينا قاعليظا اى لحق
 الصبغة والمضاجعة واخذ الله لاجلهن عهدا وثيقا في قوله تعالى فامساك بمعروف وتعرض
 يا احسان واخذ النبي عليه السلام ذلك في قوله استوصوا بالنساء خيرا فابن موان في اهل يكم
 اخذتموهن بامانة الله تعالى واحلنتم فرجهن بكلمة الله تعالى فهو كاخذ من هذا المضمون
 الآية واما جمع الصيغ في احدهن مع انه راجع الى الزوج لانه اراد بالزوج جنس الزوجات
 وقوله تعالى اتاخذونه استفهام انكار وتوبيخ اى اتاخذونه بائنين وآمنه فهنا ما منصوب على
 الحال ومحمّل النصب على العلة وان لم يكن غرضا كما في قوله وقعدت من الحرب جبا ومو
 انكذب وقد يستعمل في الفعل الباطل ولذلك فصرهما بالنظم مكد الى البهتان وي وقال الام
 الراعد ان الآية الارثي في حق نساء المرأة وهذه في حق نساء الزوج وبهذا المعنى جعل احد
 المال بهتانا ما به حين احد المال كانه يري الساس ان النشوز من جهتها عكس بهتانا وبهذا الآية
 تمسك صاحب الهداية في ان الشوز بك من قبل الرجل يكره له العرض حيث قال في باب البيع
 وان كان الموز من قبله يكره له ان ياكل منها موصلا لقوله مزوجا وان اردتم استبدال الزوج
 مكان زوج الى ان قل ملا تأخذ واسد شيئا من الغنم وفي قوله تعالى قنطارا دليل على ان المهر يصلح العا
 ما بلغ لان معناه مالا عظيما كما روي انه قال مصر على المنبر لا تعالوا يصدقات النساء فقالت امرأة
 استمع قولك ام قول الله واتمرا احد بهن قنطارا فقال عمر بن واحد اعلم من مهر تزوجوا على ما
 شئتم وايضا في هذه الاية دليل ظاهر لا يصحفه روح على ان المهر يركن بالخلاوة للصبيحة حيث انكر الله تعالى
 اخذ المال وطل ذلك بالانقباض وهو الاختلاط والخلاوة لا حال مكد اذكره صاحب المدارك
 في مسألة المحرمات كما حافلته تعالى ولا تلحقوا ما بينكم اباؤكم من النساء الا قد سلف ط
 انه كان فاحته من ط وماء مبيلا حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واهل بيوتكم واهل بيوتكم
 واهل بيوتكم واهل بيوتكم واهل بيوتكم واهل بيوتكم واهل بيوتكم واهل بيوتكم واهل بيوتكم
 من الرضاة وامهات نسايتكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي

دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ۖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَالْمَحْصَاثُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَذِهِ آيَاتُ جَامِعَةِ لِبْيَانَ مَا حَرَّمَ مِنَ النِّسَاءِ الْمُؤْمِنَاتِ نِكَاحًا عَلَى الرَّجُلِ الْعَرَفِ الْآيَةُ الْأُولَى وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بَنَاتُهُنَّ أَنْهَ لَمْ يَنْزِلِ النَّهْيُ إِلَّا فِي قَوْلِهِ لَتَحِلَّ لَكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا نِسَاءَ آبَائِكُمْ مَوَدَّةً كَرَاهًا وَلَكِنْ لَعَنَّا مِنْهُمْ فَنَكَحْنَهُمْ بَرَاءً مِنَ اللَّهِ فَأَمَّا مَنْ نَكَحَهُمْ إِضَافًا وَقَوْلُهُ لَا تَنْكِحُوا نِكَاحَ آبَائِكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَعَلِمَ مِنْهُ حُرْمَةُ نِكَاحِ مَنْكُوحَةِ الْأَبَاءِ وَذَكَرَ أَعْلَى الْأَصُولِ أَنَّ هَذَا النَّهْيُ إِذَا نَكَحَ الْمَحْرَمَ مَجَازًى مِنَ النَّهْيِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَصَوَّرَ الْمَنْهَى مِنْهُ شَرْطُ فِي النَّهْيِ فَإِنْ كَانَ حَصِيًّا فَتَصَوَّرَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ شَرْمِيًّا فَتَصَوَّرَ بِالْشَّرْمِيَّةِ وَنِكَاحِ الْمَحْرَمِ وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ وَالشَّرْمِيَّةُ هِيَ مَشْرُوعٌ أَعْلَى بَعْدَ النَّهْيِ فَإِذَا جَعَلَ مَجَازًا مِنَ النَّهْيِ كَانَ تَحَالُفًا مَحَلًّا وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالنِّكَاحِ الْوُطْئِ يَعْنِي لَا تَوَطَّأُوا مَا وَطَّأَ آبَاؤُكُمْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ مَوَطَّوءَةِ الْأَبِّ كُلِّهَا حَوَاءً كَانَتْ بِنِكَاحِ أَوْ بِلَا نِكَاحِ بَيْنِ أَوْ بِنْتِ كَمَا هُوَ مَعْنَى هَبْنَاهُ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفْرَمِينَ فَكَذَلِكَ فِي الْمَدَارِكِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَحْرُمُ مَزِيَّةُ الْأَبِّ لِأَنَّ الزَّنا قَبِيحٌ يَنْفَعُهُ فَلَا يَصْلُحُ سَبَبًا لِلْمَشْرُوعِ وَهُوَ حُرْمَةُ الْمَصَافَةِ لَا بِهَا نَفْعٌ فَلَا تَنَالُ بِالْحَظْوَرِ وَلَنَّا إِنْ الْوُطْئُ حَبِيبُ الْهَزْئِيَّةِ بِرَأْسِهِ الرِّدَالِ حَتَّى يَضَافَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَلَامٌ فَيَصِيرُ أَسْوَأَ مِنْهَا وَفَرَعُهَا كَأَسْوَأَ مِنْهَا وَفَرَعُهَا وَبِالْعَكْسِ وَالْوُطْئُ مُحْرَمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَبِيبُ الْوُلْدِ لَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ زِنَا وَهَكَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي مَسْئَلَةِ وَمَا مَعْنَى مَنْظُورَةٍ إِلَى فُرْجِهَا بِشَهْوَةٍ فَحَرَّمَ عِدَّةً مَا لَا يَحْرُمُ عِنْدَهُ وَإِنْ شَكَّتْ زِيَادَةَ تَحْقِيقِ نَظَرٍ إِلَى الْبُهِدَايَةِ وَكُتِبَ الْأَصُولُ وَأَسَاءَ لَمْ يَقُلْ مِنْ نِكَاحٍ وَقَالَ مَا نِكَاحُ بِنَاءٍ عَلَى مَا سَمِعْتُ فِي مَا طَابَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى الْأَمْثَلُ سَلَفَ لِمُسْتَأْذِنٍ مِنَ الْعَنْزِ لِلنَّهْيِ كَأَنَّهُ قِيلَ تَحْتَقِرُونَ الْعُقَابَ بِنِكَاحِ مَا نِكَحَ آبَاؤُكُمْ الْأَمْثَلُ سَلَفَ أَوْ مِنَ اللَّفْظِ عَلَى حَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ فِي التَّحْرِيمِ كَأَنَّهُ قِيلَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنْ امْتَنَعْتُمْ أَنْ تَنْكِحُوا وَالْإِشْتِنَاءُ مَنَقُطْعٌ كَمَا هُوَ عِنْدَ سَبِيحِيَّةٍ كَأَنَّهُ قِيلَ لَكِنْ مَا قَدْ سَلَفَ فَانْكَرُوا لَا تَوَلَّوْا خِلَافَهُ وَبِأَسَاءَ نَزَلَ هَذَا الْقَوْلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزَلِ النَّهْيُ مِنَ النِّكَاحِ قَالُوا كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ كَيْفَ حَالٌ مَا كَانَ مِنْ مَنَاقِلَ الْأَمْثَلُ سَلَفَ فَكَذَلِكَ فِي الْمَدَارِكِ وَقَالَ أَيْضًا إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً الْآيَةَ بَيَانًا لِمَعْنَى الْعَقْدِ فِي الْحَالِ وَالْفَاحِشَةُ الْمَالِغَةُ فِي التَّبَعِ وَالْمَالِغَةُ الْبَغْضُ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ وَنَاسٌ مِنْهُمْ يَحْتَقِرُونَهُ مِنْ ذُرِّيِّ مَوَدَّاتِهِمْ وَيَسُوُّونَهُ نِكَاحَ الْمُفْتَةِ

وكان المولود عليه يقال له المقتنى وساء سبيلاً أي بمس الطريق ط. يتأذلك. وهكذا في الكشاف والبيضاوي
وقال في الحبشي ان القيم في هذا النكاح على ثلاثة مقل وواحدة اشارة الى يد وشري ومقتا عبارة
منه اذ معناه بغض عند الله وعند المؤمن ومرئي وساء سبيلاً مشتعل عليه هذا اهتمام الآية الاولى
والآية الثانية مع النصف وهو قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم ايها هو ابي السمرات ولغير تغيير الاحواب
ما قبله اذ فيه صيغة الخبر واضافة التحريم الى الامهات وهي الامهات وغيرها والمراد تحريم
نكاحهن عند البعده لانه معظم ما يقصد منهن ولانه المتبادر الى الغم كتحريم الابن من قوله تعالى
حرمت عليكم الميتة ولان ما قبله وما بعده في النكاح هكذا في البيضاوي وغيره والمختار عندنا
ان هذا التحريم حقيقة في الاعيان كاهوطا من العبارة فكانت المهاز خلاف الاصل وهو ابلغ من
حرمة الفعل لان معنى الثاني خروجه من الاعتبار شرما ومعنى الاول خروجهما من ان تكون محلا
للفعل شرما وايضا معنى الحرمة المنع بمعنى حرمة الفعل ان العبد منع من اكتسابه فالعبد ممنوع
والفعل ممنوع منه ومعنى حرمة العبد ايها ممنوع من العبد تصرفا فيها فالعبد ممنوع والعبد
ممنوع منه وزيادة تحقيقه في اصول الفقه ذات شئت فارجع اليه واساشرت الآية بهل بين التغييرين
ليكون ادل على ان هذه الحرمة اقل من حرمة نساء الآباء وبالجمله المذكورة في الآية اربع عشرة امرأة سبعة منها
بالصحب وبيعة بالنصب وهي ترتقي الى الكثير بحسب الواقع اما لبعثة النبي من جهة النسب والامهات والبناته
والاخوات والعمات والخالات وبنات الام وبنات الاخت فالامهات تتناول جميع الاما الى من الام والسدة وجدة
الجد من قبل الآباء والامهات والبنات تتناول جميع الاسافل من البنات وبنات البنات وبنات الابداء وغيرها
والاخوات والعمات والخالات وبنات الام وبنات الاخت كل هؤلاء من ان تكون لآب وام جميعا
اولا بلفظ اولام فقط وثان الامام الزائد من قال يجوز اجتماع الحقيقة والمجاز فلا بأس منه في شمول
امهاتكم امهات الامهات وهكذا ابناكم بنات البنات ومن لا يجوز اطلاق الحقيقة والمجاز معا ما ان
يقول بان حرمة امهات الامهات وبنات البنات ثابت بالاجماع دون الدس او يقول
في الامهات انها بمعنى الاصول فيتناول الامهات وامهات الامهات بالنسب بخلاف البنات
فانها لم تجيء بمعنى الفروع والمالم يجوز عندنا اجتماع الحقيقة والمجاز اكتفى صاحب الهداية
في ابناكم بالاجماع وفي الامهات بمعنى الاصول والاجماع وزيادة تحقيقه في اصول الفقه واما

المحبة التي من جهة الصبي فالتثاق منها يصيب الرضاع وهما المذكوران في قوله تعالى وإما لكم
 اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ولكن ترفعن إلى الكثير وذلك لأن الله تعالى لما نزل الرضعة
 منزلة الأم وبنتها منزلة الأخت علمنا أن أخت المرضعة خالته وزوجها ابوه وأخته بنته وإما جدته
 وهكذا القياس ثم بلغنا قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فحكمنا فيه بحرمة جميع ما حرم
 في النسب من الأمهات والبنات والأخوات والعصات والخالات وبنات الأخ وبنات الأخت
 وهكذا جعلنا الأمهات والبنات متناولة لجميع الأعمام والأخوات من الجدات وبنات الأبناء
 وهكذا حكمنا فيه بحرمة الأب الرضاعي والأبن الرضاعي للزوج عليها وحرمة الأم الرضاعية والبنات
 الرضاعية للزوجة عليه كما حكمنا بجميع ذلك في النسب كما ذكر في كتب الفقه والتفاهير واستثنى صاحب
 الكشف من قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب مستثنين أخت ابن الرجل
 وأم أخيه فإما لا تحرم من الرضاع كالتحرمان من النسب وضمه القاضى البيضاوى بأن هذا
 الاستثناء ليس بصحيح فإن حرمتها في النسب بالمصاهرة دون النسب واضطرب كلامهم في مقدار
 هذه الاستثناء والاعتماد عليه ما ذكر في الرواية أن المستثنى أم أخته وأخيه وأخت ابنته
 وجدته وأم أمه وأم عمته وأم خاله وأم خالته فإن كل هذا حلال للرجل من الرضاع وقس عليه
 حال هؤلاء المرأة من العكس ولا يجعل كل ذلك من النسب ثم إن عندنا نفعي لم يثبت حرمة الرضاع
 إلا بصحة رضعات لقوله عليه السلام لا يحرم المصاة والمصتان ولا الأملجة ولا الأملاجات
 وعندنا يثبت بمصاة إذا حصل في مدة الرضاع لا طلاق قوله تعالى وإما لكم اللاتي أرضعنكم
 من غير فصل بين القليل والكثير فكذا ذكر في الهداية في باب الرضاع ومالك مع الضعيفة روح
 وأحمد بن حنبل مع الشافعي نص بذلك في الحسيني والاختلاف في مدة الرضاع قد علمت فيما
 سبق وصنعنا من بعد أن شاء الله تعالى وثلاثة منها بسبب المصاهرة وهي أمهات النساء والربائب
 وحلائل الأبناء فأمهات النساء فمذكورة في قوله تعالى وإما لكم النساء وهن مصومات بمجرد
 العقد سواء كانت النساء من هؤلاء أو لم تكن لا طلاق النفس وأما الربائب وهي بنت المرأة فمذكورة
 في قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وأما مصيبت بها لانه
 يربىها كإربى ولده في غالب الأمر ثم اتسع في ذلك نصيب بها وإن لم يربها وهي ما تحرم إذا

كما ثبت تلك المرأة مدخولا بها وان لم يكن الربذة في العجور والاحمال ان الله تعالى قيد الربائب بقيد من احد هما انه ذكر اللاتي في عجوركم والثاني انه ذكر قوله تعالى من نساءكم اللاتي دخلتم بهن والقيد الاول اتفاقي جيمى به تقوية للصلة بعني ان الربائب اذا دخلت في حضا تنكروا بها تحت تصرفكم نالوا ان يجرؤوا اولادهم من مجري اولادكم ومن علي رضي الله عنه انه شرط ومكدا قال داود انه اذا لم يكن في حجره لم تجرم والقيد الثاني اعنى قوله تعالى من نساءكم متعلق بربائبكم واللاتي دخلتم بهن صفة اي ربائبكم من المدخول بها حرام ومن غير المدخول بها حلال يدل عليه قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ولا تجوز ان يكون من نساءكم متعلقا بالامهات فقط لانه خلاف الظاهر ولا ان يكون متعلقا بالربائب والامهات جميعا لانه اذا اطلق بالربائب كان من ابتدائية واذا اطلق بالامهات كان قوله تعالى من نساءكم بما نكروا بالاول نساءكم والكلمة الواحدة لا تشمل على المعنيين الا ان يراد معنى الاتصال اي امهات النساء والربائب متصلة بنساءكم وملصقة بهن اليكم ولا يجوز ايضا ان يكون اللاتي دخلتم صفة للنساء لان النساء الاول محرور بها لا صفة والثاني بمن والوصف الواحد لا يجري على موصوفين مختلفي العامل فانكلام معنا في شتمين في تعلق من نساءكم وفي كون اللاتي دخلتم بهن وصاحب الكشف قد اكتفى بعد من احتقانة الاول بما قلت وصاحب الدار قد اكتفى بعد من احتقانة الثاني بما قلت ومع ذلك قال وهذا اولي مما ذكره صاحب الكشف والله در صاحب البيضاوي حيث جمع بين كلا الشئيين مع ادلتها وبالجملة امهات النساء ليحت بشرطة يكون النساء مدخولاهن بخلاف بنات النساء وهكذا افرق النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال في رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها لا باس ان يتزوج بنتها ولا يحل ان يتزوج امها وروي عن علي بن عباس وزين واهل عمر واهل الزبير رضي الله عنهم انهم قرؤا امهات نساءكم اللاتي دخلتم بهن وكان ابن عباس يقول والله ما نزل الا هكذا فهم يشترطون الدخول في امهات النساء ايضا ومن من المحبب من زيد اذا ماتت المرأة عنده كره ان يتزوج امها واذا طلقها قبل الدخول بها فان شاء زوجها فكانه اقام الموت مقام الدخول كما فعله كذلك في باب المهر ومعنى قوله تعالى دخلتم بهن ادخلتموهن العهر وهو كناية عن الجماع واللمس ونحوه يقوم مقام الدخول عندنا فيحرم نكاح بنت امرأة بها ما وبظن

الى فرجها بشهوة وقوله فيها فهو ونضوي والحسن ومطايها ذواتهن مطيحات والاولى وهي وعن ابن عباس
وطائس وممروني ديناران التعريم لا يقع الا بالجماع وهو موافق لمذهب الشافعي هذا كله في الكشف وهذا الخلاف
بيننا وبينه في باب حرمة المصاهرة معروفة في علم الاصول وقال الامام الزاهد معني قوله تعالى
فان لم تكونوا د خلتم بهن فلا جناح عليكم اي لا جناح عليكم في نكاح بناتهن اذا طلقتموهن او متن
واذا قال ذلك لئلا يكون من قبيل الجمع بين الاختين وهو ظاهر واما حلائل الابهاء وهي جمع حليلة
هي التي تحل مع الابن او تحل له من السلول والحل اي زوجته فذكر في قوله تعالى وحلائل ابناكم
الذين من اصلا بكم وهي اما تحرم اذا كان الابن صلبيا كما شهد به التقييد بقوله تعالى الذين من اصلا بكم
وهو احتراز عن الابن المتبني فان امرأته ليس بحرام لان قوله فزوج امرأته بعد طلاقه وهو
متبناه لانه احتراز عن الابن الرضا في فان امرأته ايضا حرام كالصبي كالنص به في الهداية
والدارك والكشاف ولانه احتراز عن حليلة ابناء الولد كالنص به في البيضاوي والله اعلم على حكم
حليلة ابن امرأته من زوج آخر الظاهر الحل هذه هي المحرمات الثلاث بالمصاهرة واما الرابع من المصاهرة
وهو حليلة الاب فذكر في الآية الاولى فاستوفيت الآيات لكل من حرمت المصاهرة الاربعة
والخلاف في كون هذه المحرمات ثابتة بالنكاح او الزنا اي من كرم وهو معروف في علم الاصول وقد قلنا
صاحب التوضيح في اول الكتاب ان نظير القياس المستنبط من الاجماع قياس الوطني المحرم على الوطني
الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة ام المzinية على حرمة وطني ام امته التي وطئها والحرمة في
المقيس عليه ثابت اجماعا ولا نص فيه بل النص ورد في امهات النساء من غير اشتراط الوطني هذا كلامه وهو
نافع هل اجد اء واحدا منها بحسب الجمع وهو ذكر في قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وموفي
مرجع الرفع مطبق على المحرمات اي حرم عليكم الجمع بين الاختين وهو مطلق اهم من ان يكون نكاحا
او بملك يمين ولهذا قال صاحب الهداية ولا يجمع بين الاختين نكاحا ولا بملك يمين وطه القول تعالى
وان تجمعوا بين الاختين هذا لفظه وفي البيضاوي ومن عثمان وعلي رضي الله عنهما ان الجمع بملك اليمين
حرمة هذه الآية وحله قوله تعالى او ما ملكتم ايما نكر فعلي به يرجع التعريم وثمان في التعليل وقول
علي رضي الله عنهما لان آية التعليل مخصوصة في غير ذلك ولقوله عليه السلام ما اجتمع الحلال والحرام
الا غلب الحرام هذا لفظه هكذا قال صاحب الكشف وقد ذكر في الاسلام وصاحب التوضيح في بيان

حجية الدام ان قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم عام في الامة الواحدة والامتين الاخنة بن وذرته تعالى ان تجمعوها
 بين الاختين مام في الجمع بين الاختين في الكاح وملك اليمين فتعارض بينهما في حتى الجمع بين الامة بين
 وطبا تغلب التحريم فصح ان التمسك بالعام مافور من الصلف وفي التلويح بهذا كلام دافع حاصله انه قيل دلالة
 قوله تعالى ان تجمعوها بين الاختين على جرمة الجمع بينهما بالوطى ملكها بطريق الدلالة لانه لما حرم الجمع بينهما
 نكاحا وهو مقضى الى الوطى فلا بد من حرمة وطئها اولى ودلالة قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم على جواز بطريق العبارة
 فلا يعارضه الاول واجيب عنه بان قد خص من النص المجمع الامة بالحرمة والاخت من الرضا
 واخت المتكروحة ليعارضه النص المحرم وان كان بطريق الدلالة ولهذا ما راس الى ان تعريم
 الاختين وطئها بملك اليمين ايضا ثبت بالعلم والدلالة ان تجمعوها في معنى مصدر معروف
 بالاضافة واللام يعني حرم عليكم جمعكم او الجمع بين الاختين امر من ان يكون في الكاح او في الوطى
 بملك اليمين هذا ما فيه ولكن لا يخفى انه حينئذ صار قطعيا ولا يعارضه المخصوص اليمين حتى يحتاج
 الى ترجيح هذا لكونه محرمات النص يقتضى الحرمة في جمع الاختين وتساوي العلماء زاد واعلى الكتاب
 بالخبر المشهور وهو قوله عليه السلام لا تنكحوا المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنتها
 ولا على ابنتها فعملوا الجمع بين هؤلاء حراما وقرروا اضافته وقالوا بجرمة الجمع بين كل امرأتين
 مثل الاختين في ان ايتما فرضت ذكر المرء جعل له الاخرى كلعنة مع بنسب اختها فان العمة اذا
 فرضت ذكرها كانتا معا وبنت اخ محرم الكاح بينهما وبنت الاخ اذا فرضت ذكرها كانتا معا وبنت اخ
 محرم الكاح بينهما فحرم الجمع بينهما للرجل كالان الاختين كذلك ومثل القياس بغير ما اذا كان
 ذلك من جانب واحد كالمرأة وبنت زوجها فله جعل الجمع بينهما خلافا لغيره على ما عرفت وانما قال تعالى
 الا ما قد حلف لان يعقوب عليه السلام كان يجمع بين امهمود واختها وكان ذلك خلافا في دمه
 هكذا الى الحسيني وقال صاحب المدارك وقال بعض اهل الجاهلية كانوا يعرفون هذه المحرمات
 الا كاح امرأة الاب وكاح الاختين فلما قال فيها الا ما قد حلف هذا لفظه والامام الزاهد ذكر جمع
 هذا من الترجيعين توجيها لنا وهو ان معناه الا ما قد حلف من كاح احدي الاختين ثم ماتت او
 طلقت فحلف بكاح الاخت الاخرى وواحد منها بحسب كونه المرأة ذات زوج وهو المذكور في قوله تعالى
 والمحرمات من النساء المراد من المحرمات هذه الزوجات لانهن احسن ارجوهن بالزوج

لا ما هو شرط في حد الرجم من التعرية والتكليف والا بسلام مع الكوفي اوفي حد الغد فسمي مع
العفة من الزنا وقال الامام الزاهد المحرمات هي المحرمات والمباح في الحرمة بالمصباح وميل السابغ فيه
هو موطوءة الانب المذكورة اولاً فان المحرمات تعني بمعنى العفا كما في قوله تعالى والذين يرمون
المحرمات ومعنى الكتابات كما في قوله تعالى والمحرمات من الذين اتوا الكتاب ويومئذ يرمون
اللاتي من ذوات الازواج كما في هذه الآية هذا ما فيه ومعناه لا يعني والمعنى وحرم عليكم
ذوات الازواج اذ امت ذوات الازواج الا ما ملكتموه بالحق وليس معنى هذا الاستثناء
من صلوكة الايمان بل هو ما سألها وان زوجها لم يحن أغرمها ذاهب منه بل المرام ان جميع ذوات الازواج
محرمة عليكم الا ما ملكتموه بالحق لانكم يجب الاخراج من دار الحرب بدون الازواج فمن حلال لكم وان كان
زوجها موجوداً في دار الحرب لوقوع الفقة يتهاين الدارين فيعمل للغانم بملكه اليمين
بعد الاستبراء فكل اني المدارل ويند على هذا المعنى ما ذكره في الحميني وغيره من شان نزوله
وهو ان الباسين النذري قال اصناف ذوات يوم للسبا بالاثيرة فكان لهن ازواج فكرهنا الجماع
منهن نسأ لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل قوله الا ما ملكتموه بالحق وهذا عندنا وعند الشافعي ربح
معناه الا ما ملكتموه بالحق من دار الحرب سواء اخرج من مع ازواج او بلا ازواج
لان الكاح عنده يرتفع بالمبي دون ثلثين الدارين نص به في البيضاوي وهذا الاختلاف معروفه
في كتب الفقه ذكره صاحب الهداية بالتفصيل وقوله تعالى كتاب الله عليكم معناه كتب الله ايكم كتابا باربين
فيه ما حرم عليكم اوالزمره على انفسكم ولا تجا وزوا عنه على ما في الراعي والفرغ من بيان المحرمات
قال بعد ما ٥ وَاَحْلَلْ لَكُمْ مَا رَأَوْا ذَلِكُمْ اَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ غَيْرَ مَا فَحِشْنَ فَمَا
اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَأَوْهُنَّ فَيَتِمَّ بِهِ مِنْ يَدِ
الْفَرِيضَةِ اِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ٥ هذا تمام الآية الثالثة وقع في محل مناسب لما قبله من
بيان المحرمات وقوله تعالى احل مبني للشغول في قراءة حفص معطوف على قوله تعالى لم تحرمتم وعند البعض
مبني للفاعل معطوف على كتب المقلدواي كتب الله عليكم كتابا في تحريره ما حرم وا حل لكم ما وراء
ذكره ولما كان مفهوم قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم حقيقة في ما ذكر في الآية كلها وكانت المشتركة
حراما ايضا وهكذا كان يحاح العبد مع «يدته حوا ما ايضا قيلت في اول هذا البحث السماء

بالمائة منات والرجل بالحرة فاستقام قوله تعالى ما وراء ذلكم وحريم الخائنة في عدة رابعة والامة على الحرة
 اوفي عدتها والجامع من العبي والجماع التي ثبتت بسبب حملها ليست لاجل ذواتهن بل هي
 بهارض كونها خاصة اؤامة او حاملا بمعنى انه ان ارتفع العارض حلت فلا يرد النفس وكذا حرمة
 ما أثر محررات الرضاع والجمع بين المرأة وصنها مائت بالمحدث ملحقة بالمذكرات وقوله تعالى ان
 تبتغوا مفعول له بتقدير اللام اي فصل لكم المحرمات من المحلات لان تبتغوا المحلات بما هو اكبر
 او موند من ما وراء ذلكم ومفعول ان تبتغوا مقدر وهو النساء والاجود ان لا يشركانه
 بل ان تخرجوا اموالكم ومحصنين حال من الفاعل يعني لا يحل ما وراءها مطلقه سواء
 كان بالمال او بغيره وسواء كان بالنكاح او بالزنا بل احل لكم ابتغاء ما وراءها بالاموال وممي
 المهور حال كونكم محصنين اي مفقين غير مسموحين اي مفرزا نين للالتصاف بالاموالكم فمحررا
 دهاكم وديتكم وفي هذه الآية دليل على ان النكاح لا يكون الا بمهر وان لم يسهروا ن غير
 المال لا يصح مهر وان القليل لا يصح مهر الا ذالصة لا تعد ما لا يمكن الى المدرك وقد ذكر ذلك
 اهل الاصول في بحث النكاح ان الباء لفظ خاص وضع لمعنى مخصوص وهو الاصلاق فان الله تعالى
 قد الصق الابتغاء بالمال فعلم ان وجوب المهر غير متأخر عن العقد بل يجب بنفس العقد فيكون ردا
 على الشافعي فيما ذهب اليه ان المهر لا يجب في المفوضة الا بالوطي دون العقد وقيل ان الابتغاء لفظ
 خاص وثاويله اندعاس باعتبار تعلقه بالمال حتى يقيق والمراد من هذا الابتغاء هو الابتغاء الصحيح لا يرد
 ان في النكاح الفاعل منكم ايضا لا يجب المهر الا بالنكاح وفي هذا المقام امتراءات وجوابات ذكرنا
 شارحوا الاصول وقوله تعالى فما اهتمتكم به منهن كلمة ما بمعنى النساء يعني من اهتمتكم به
 منهن ويكتموهن فأتوهن اجور من اي مهورهن فريضة اي حال كونها مقروضة مقدرة وايتاء
 مفروضا او فرض ذلك فريضة ويثبت من لا يبيعش او للبيات والضمير في به يرجع اليه باعتبار اللفظ
 وفي آتوهن يرجع اليه باعتبار المعنى صرح به في انكشاف والمدارك وتجوز ان يكون ما على حالها
 اي فداها تصنعتم به منهن اي من المكودات من جماع او خلوة وما فيها العقد ما بين آتوهن مهورهن
 اي عليه فاسقط الرجوع الى ما على ما في الأسف وجعل من حيثن للابتداء او في فقيه دليل على ان المهر
 يتاكيل بالخلوة والهمزة كاهرم من ههنا وقال القاضي وقيل نزلت الآية الكريمة في المعلقة التي كانت نكتة

ذكر أهل الأصول في باب الرحوه الفاسده في هذا الباب كلاما طويلا حاصله ان الله تعالى خلق
 نكاح الاماء بعد م القدرة على الحره ومع ذلك قيد الاماء بالمؤنة فالشافعي رحمه قال اذا كان
 الرجل قادرا على الحره لم يجزه نكاح الامه لان الله تعالى خلقه بعينه والشيعه اذا تعلق بشرط
 لا يبقى منه فواته على أصله وهكذا لم يجزه نكاح الامه ان كانت امة الكتابية عند لان الله تعالى انما جازها
 بعد ما وصفها بالايمان والشيعه اذا وصف بصفة يفوت بعوتها كالمشروط بفوت الشرط وعندنا
 جاز نكاح الامه وان كان قادرا على الحره وذلك لان الله تعالى انما بين الحكم من عدم الطول
 على الحره وما عند الطول عليها فالنص ما كلف منه فلم يوجب نفها ولا اذنا فبقى على العمل الاسمي
 مما يقوله واحل لكم ما وراء ذلك وهكذا جاز نكاح الامه الكتابية ايضا عندنا لان الوصف بمنزلة
 الشرط فكما يلزم من نفى الشرط نفى المشروط منه فاعلم لك لا يلزم من نفى الصفة نفى الموصوف
 وأصله ان الشرط عند الشافعي يمنع الحكم دون السبب لذا قال ان دخلت الدار فانت طالق
 فالشرط هو دخول الدار يمنع الحكم وهو فروع الطلاق دون العيب وموانع طالق فاذا صدر
 منه انت طالق وخلق حكمه على دخول الدار جاء القصر وروى عنده ما هو يمنع السبب مع الحكم جميعا
 فما دام لم تدخل الدار كان له بعد ركنه انت طالق فان وجد في هذا الزمان سبب آخر يمنع الحكم
 بموجبه فلم يعتد القصر ومنشأه ان الشرط والجزاء عندنا كلام واحد مفيد للحكم على تقدير ما كلف
 من سائر التلغا ويرفع لا يمنع ان يقع الحكم بسبب آخر كما هو مذاق أهل العقول وعندنا الجزء هو الكلام
 وحده والشرط فيه يقتدر به على الحكم عليه ووجد عندنا وجوده ويمتنع عندنا عنه كما قال أهل العربية
 وهذا أصل كبير مختلف فيه بيننا وبينهم يتفرع عليه كثير من القواعد والاحكام لم الوصف عندنا بالشرط في النفي
 وعندنا انه قد يكون اتفاقا وقد يكون في معنى العلة ولا افر لها في النفي وقد يكون معني الشرط لمحاله كحال الشرط
 في عدم النفي هذا حاصل لظاهر وذكر ذلك صاحب الكشف ايضا وقال ابن عباس رضي الله عنده في
 رواية من ملك ثلثماية درهم فقد وجب عليه الحج وحرم عليه نكاح الاماء وهو الظاهر من ذهب الشافعي
 وآما ابو حنيفة رحمه يقول الغني والفقير مواء في جواز نكاح الامه وتقصير الآية بان من لم يملك فراش
 الحره على ان النكاح هو الوطني فله ان يتكسب امة وكذلك قوله تعالى من فتيما تكمل المومنات الظاهر انه
 يجوز نكاح الامه الكتابية وهو من ذهب أهل السجاء وعندنا أهل العراق يجوز نكاحها ولكن الامه

المحرمات أهل واعتشبه وأعطى أن الأيمان ليس بشرط في الأمة بمصداق السرائر مع علمنا ما به ليس بشرط
 فيها على الاتفاق ولكنه أفضل هذا ما فيه وهذا قال صاحب المدارك ونكاح الأمة الكتابية يجوز عندنا
 والتقييد في النص للاستصحاب بدليل أن الأيمان ليس بشرط في السرائر لها فامع التقييد به وقال
 ابن عباس وما رجع الله على هذه الأمة نكاح الأمة واليهودية والنصرانية وإن كان موسرا وفيه دليل
 لنا في محله الطول هذا الغلط ومما أن المحرمات أيضا عقيدة بالآيمان مع أنه لم يعمل به
 الشافعي حتى لم يجوز نكاح الأمة منذ طول الحرة الكتابية مع أنه ينبغي أن يكون جائزا لأنه لا يعلق
 على عدم طول الحرة المؤمنة فليكن في الآماء أيضا كل ذلك ولكن هذا ما عتبار بعض أصحاب الشافعي
 وأما عند بعضهم فلا يدل عليه ما قال في البيضاوي ومن أصحابنا من حمله أيضا على التقييد
 وجوز نكاح الأمة لمن قد ربح الحرة الكتابية دون المؤمنة هذا من مخالطة الكفار وموالاتهم
 والمحل ورقي نكاح الأمة رقي الولد وما فيه من الممانعة ويقصان حق الزوج ثم لفظه لا يقال إن
 قوله تعالى بعد تمام هذه الآية ذلك لمن خشي العنت منكم أي نكاح الآماء لمن خشي الزنا والحد
 منكم دليل قوي للشافعي على مذهب جوازها لصاحب القدرة على الحرة والاحتراز عنهما ما يمكن بل قد صرحوا
 بأن ذلك عند شرط ثالث لجواز نكاح الأمة لا بما يقول إن قوله تعالى بعده وإن تعبروا وخبركم يورد لنا
 لأن الله تعالى جعل الصبر من نكاح الآماء خيرا لا واجبا حتى يورد على مطلوبكم وقد صرح الإمام
 الرازي بأن لجواز نكاح الأمة منه ثلث شروط اثنين في النكاح وهو أن لا يكون مستطبيا أطول
 الحرة وأن يخشي العنت والثالث في المنكحة وهو أن يكون مسلمة لا كتابية ولا غيرهما عندنا
 كل ذلك لبيان الأفضل ثم لما قيد الله تعالى الفتيات بالآيمان وكان الآيمان بحسب الظاهر مستلزا
 لأن يكون على وفق القلب وأخلاه وإياها قد كان الناس يحتكفون من نكاح الآماء وقال الأوزاعي
 والله أعلم بما يكتم أي فاكتموا بظاهر الآيمان فإنه العالم بالسرائر ويتفضل ما يبتكر في الأيمان
 وثابتا بعضكم من بعض أي حككم بنو آدم فلا تحتكفوا من نكاح الآماء وإنما لفصل بينكم بالآيمان
 فاكتموا به واحذروا من التعيير بالانساب والعفا خربا لا حساب وأما توقفنا حين على إذن المولى
 وإدعاء مهر من فني قوله فالكفو من باذن أهلنا وأتوهن أجورهن بالمعروف أي فاكتموا
 الآماء باذن أهلنا ومهر المولى وأتوهن مهرهن بالمعروف حال كونهن محرمات أي فاكتموا

من الزنا غير مصاحبات غير زوان ملائمة ولا متعلقات اخذ ان اي غير زوان سرا اذا الاحداث
 الاخلاء في المرات اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد قال صاحب المدارك تحت قوله فانكحروا من باذن
 اهلهم وهو حجة لنا في ان لمن ان يباشر العقد بانفسهم لانه اعتبروا اذن المولي لا عقدهم وانه
 ليس للعبد اولامة ان يتزوج الا باذن المولى على الكلامه فيجعل هذا القول رد اعلى الشافعي
 فيما ذهب اليه ان لا يجوز للاماء مباشرة العقد لانه ذكره اذن المولي لا عقدهم ورد اعلى
 مالك رح فيما ذهب اليه ان لا يتوقف نكاح الرقيق على اذن المولى لانه ثبت توقف نكاح الاماء على الاذن
 بالحق وهكذا ثبت توقف نكاح العبد عليه دلالة فكيف لا يتوقفان عليه وصاحب الكشف قد اكتفى بهما
 على رد الاول فقط وليس به كمال صاحب الهداية هذا الا في شيء بل ذكره اذ لفة عقليه فقط وذكر خلاف
 المالكة في العبد فقط وهو معقول لان النص في الاذن اما ورد في حق الاماء فقط ثم انه علم من الآية
 اداء المهور الى الاماء واختلف في ملاكها فعند مالك فهو من موالين واماء امرنا بما دأبنا
 اليهن لان ادائها اليهن اداء الى المولى لانهم وعاين اجد من ملك المولى اولاد المعنى اداء اليهن
 فهو من باذن اهلهم فعلى ذلك لتقدم ذكره اذ ان التقدير آتوا موالين بصلب المضاف وانقنا
 الشافعي في هذا الباب واخذ بقولنا وقال مالك في المهر للامة ذهابا الى ظاهر الآية نص به
 في البيضاوي فان قلت ما الحر في ذكر قوله تعالى مصنعات غير مصاحبات في هذه الآية في باب
 النساء وهكذا في ذكر قوله مصنعات غير مصاحبات في الآية السابقة في باب الرجل بل ينبغي ان
 لا يذكرونها لانه لا يمنع اما ان يكون حالا من الضمير في آتوهن فيكون اداء المهور اليهن مقيدا
 يكونهن غير زانيات والحال انه خلاف المسئلة واما ان يكون حالا من الضمير في فانكحروهن فيكون
 جواز نكاحهن مقيدا يكونهن مقيقات من الزنا فيكون نكاح الزانية مع الصالح شر جائز والحال
 انه منوع بالا جماع قلت لعل الحر في ذلك هو ان الزنا وان كان يجري فيه ما يجري في الكاح
 من تراخي الطرفين والبناء الا جوارضا في بعض المواضع ولكنه ليس بنكاح ولا حلال ومصنعات
 حال من الضمير في آتوهن فيكون مقارنا للعامل وقد اله فيكون الابتاء مقيدا يكونهن مفائفة
 من الزنا فيهم منه اذ قد يكون ابتاء الجور في حال كون كل منهما زانية فيكون ذلك دفعا للشبهة
 المعظمة للنفسان سيما على مذهب مالك لانه لا يشرط الشهود في الكاح وان كان حالا من الضمير في

فانكم من ذلك ايضا مستقيم بناء علي اشتراط ان يكون في اليد يانعة فاما بيان حد زنا من
 ففي قوله فاذا احسن الى قوله تعالى ذلك وقرا أبو بكر الصديق والكسائي يفتح الهزة والصاد والهاوية
 بضم الهزة وكموا لصاد ومعناه احسن بالتزويج وقيل معناه اصلح علي ما في الزاوي يعني فاذا
 صارت الامانة محصنات اي ذوات ازواج ثم اتين بعدد بفاحشة اي زنا فمن نصف
 ما يجب علي المحصنات والمرد من هذه المحصنات السواير بلا تزويج يدل عليه قوله نصف لان المحصنات
 المتعارفة هي الفقه حله من الرجم حتى تموت ولم يصلح للتصنيف والمحصنات بالمعنى المذكور حله من
 مائة جلدة فقد الاماء المتكوجة خمسون جلدة عندنا وعند الشافعي بنصف عام ايضا جريها
 علي اصله نص به في الحسيني ثم لا يبدل علي ان حد العبد ايضا نصف الحر كرامة وعلي ان الرقيق
 وان كان مكحولاً ليرحم لان الرحم لا ينصف كذا في البيضاوي وقال صاحب الهداية ايضا في باب
 الزنا وان كان حبل اجلده خمسين لقوله تعالى عليهن نصف ما علي المحصنات من العذاب نزلت في
 الاماء واما تفسير قوله تعالى ذلك لم يفسر غشي العنت مسكروا تصبروا خير ثم فيه ما مر من مسئلة
 جواز البيع بالتعاطي وفهر ذلك قوله تعالى * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُوَ آلُكُمْ بَيْنَكُمْ
 بِالنَّاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً مِنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ * وَلَا تَقْسُوا أَنْفُسَكُمْ فَإِنْ كُنْتُمْ
 بِكُمْ رِجْماً * اعلم ان الله تعالى بها ما اولاً من اسئل الاموال بالباطل اي بوجه لا يستحقه الشرع
 من نحر الحرفة والحيانة والغصب والغار وقود الردا وامثال ذلك بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم
 بعضكم بالباطل وحرزنا بما اسئل ما يكون بالتراضي من الجانبين بقوله تعالى الا ان تكون تجارة من تراض منكم
 وهو امتثناء منقطع معناه ولكن اقصدا كون تجارة من تراض منكم او يكن كون تجارة من تراض منكم
 وتجارة ان كان مرفوعا علي ما عليه قراءة الاكثر معناه الا ان يقع تجارة وان كان منصوبا علي ما قرأه
 الكوفيون فهو علي كان الناقصة يعني الا ان يكون التجارة تجارة ومن تراض صفه للتجارة اي تجارة صادرة
 من تراض والما خص التجارة بالذكر لان اكثر اسباب الرزق متعلق بها ويجوز ان يراد به
 الاشتغال متلفا علي ما في البيضاوي والمال ان هذا التراضي هو الضابطة الكاملة في بيان حل اسئل
 الاموال وحرمتها تستلزم بها كثرة من المسائل الخفية حتى قال صاحب المدارك والآية تدل علي
 جواز البيع بالتعاطي وعلي جواز البيع الموقوف اذا وجدت الاجازة لوجود التراضي وفيه

فيها المجلس لان فيها اباحة الاسل بالتحارة من تراش من غير تفكيك بالتفرق من مكان العقد
 والتقييد به زيادة على النص من الغلظة وبهذه الآية تنسك صاحب الهداية في باب الحجر بحسب الدين
 في ان المدبوت اذا كان له مال لم يتصرف الحاكم في ماله لاجل الغرماء لانه تجارة لا عين تراش
 وهو باطل بالنص اي بهذه الآية وكلما تنسك في كتاب الاكراه ان البائع المحصر بعد زوال الاكراه
 في الغيا وان شاء امضى البيع وان شاء فسخ لانه تجارة لا من تراش وهو باطل بهذه الآية وقيل المقصود
 وانتهى المنع من صرف المال فيما لا يرضاه الله وبالتجارة صرفها فيما يرضاه على ما في البيضاوي
 فلا يكون حينئذ في شيء من التمسكات المذكورة كالانفصاف ومعنى قوله ولا تقتلوا انفسكم لا تقتلوا
 من كان من جنسكم من المؤمنين لان المؤمنين كنفس واحدة ولا تقتلوا انفسكم بالقاءها الى التهلكة
 وباطل الاموال بالباطل او بالانحى كما يفعله جهلة الهند وبارتكاب ما يودي الى قتلها والمعنى
 لا تقتلوا الحكم لاجل التوبة كما كان امرني اسرائيل يقتلهم انفسهم ليكرت توبة لخطاياهم يدل على هذا
 المعنى قوله ان الله كان بهم رحيمًا وقد سبق بعض بياني في سورة البقرة وقال صاحب الكشاف ودون
 حمرون العاص انه يا ولدي في التيمم الخوف البود ما ينكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واورد
 صاحب البيضاوي في ثائيد توجيه الفاء النفس الى التهلكة وهو امر معقول وقال الامام الرازي ان
 في هذه الآية رد اهل المعتزلة في معئلة مركب الكبيرة حيث يسمى آكل الحرام وقائل النفس
 موصا وقرن بينهما بل قدم اكل الحرل توكيد او مبالغة وان التجارة من تراش هو ان ترشي لغيرك
 ما ترشي لنفسك وانه لما نزلت الآية امتنعوا من اكل طعام الاقرباء والاصدقاء ومن الذين
 في منازلهم حتى نزلهم فوامتاعني ليس على الاصح حرج الى ان قال اننا كلوا من بيوتكم او بدت آياتكم
 على ما سياتي في سورة النور ان شاء الله تعالى في مسئلة شرعية الميراث وولاء الموالاة قوله تعالى *
 وَذَلَّ حَلَلًا مَوَالِي مَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ط وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَفْسَهُمْ ط
 إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا * * * اختلف في وجوه اعراب الآية فيحمل ان يكون المعنى
 ولكل نكحة جعلها مولى اي وارا فحينئذ يكون مما تركه الرالد ان يبانا لكل تركة ويحتمل ان يكون
 المعنى وكل من ترك مالا وارثا تركه ذلك الميت في ماصلة موالى لانه في معنى وارث وترك صغير
 والولدان والارثون استيفاف معصوم للموالى ويحتمل ان يكون المعنى ولكل قوم جعلهم موالى

حظ ما ترك الوالدان والاقربون فتح يكون حفظكموا في ثقة من والتمانيك أليه حكمك في والمبتدأ
 أيضا محذوف أمني حظ فكذلك قوله تعالى والذين عقدت أيمانكم فتيقنوا متضمن للمعنى المقر
 وغيره فأتوه بصيبر أو مومنين صبر يصبر مومنين ما بعد وهو معطوف على الوالدان والاقرابين فتح
 قوله تعالى فأتوه بجملة مبينة للجملة المتقدمة والضمير راجع إلى الولي هكذا في الكشاف والبيضاوي
 وقال صاحب السجيني في بيان قوله تعالى وكل جعلنا موالى أنه لما كان أهل الجاهلية يورثون المتبنين
 مع الأولاد والأقارب رده الله تعالى وقال وكل جعلنا موالى أي لكل واحد من الرجال والنساء
 جعلنا موالى أي وأزواجهم ما ترك الوالدان والاقربون ولا ينبغي أن يورث المتبنين مع
 الأولاد والاقرابين فيكون نسبا لما كان في الجاهلية وبالجمله قد مر مثل هذا فيما سبق أيضا والمقصود
 هنا بيان قوله تعالى والذين عقدت أيمانكم فأتوه بصيبر فقال صاحب المذكر والمتراد به
 عقد الموالاة وهي مشروعة والورثة بها ثابتة عند عامة الصحابة وهو قولنا وتعميره إذا سلم رجل
 أو امرأة لأزواجه وليس عربي ولا معتق على يده رجل أو امرأة فيقول الأول واليتيم على أن تعقني
 إذا جنيته وتربيت متى إذا مت ويقول الآخر قبلت العقد ذلك ويورث الأعلى من الحمل هذا اللفظ والله ما
 صاحب الهداية حيث قال في باب الموالاة وقال الشافعي الموالاة ليس بشيء لأن فيه إبطال حق
 بيت المال ولهذا لا يصح في حق وأزواجه ولا يصح منه الوصية بجميع المال وإن لم يكن الموالي وارث
 لحي بيت المال وإنما يصح في الثلث وأما قوله تعالى والذين عقدت أيمانكم فأتوه بصيبر والآية في الموالاة
 والمذكور في كتب الشافعي رحمه الله هذه الآية منسوخة كما صرح به صاحب الألفان وكذلك صاحب
 البيضاوي حيث قال تحت قوله تعالى والذين عقدت أيمانكم موالى الموالاة لأن الحليف يورث
 المعد من مال حليفه فنصح بقوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض وأقول في كلا القوانين
 اضطراب إذ قد ذكر في كتب القراء في باب ذوى الأرحام أنه كان عامة الصحابة يورثون ذوى
 ذوى الأرحام وبه أخذ اصحابنا وقال زهير ثابت لأميرت لذوى الأرحام ويوضع المال في
 بيت المال وبه أخذ مالك والشافعي فيلزم كون الناصح غير معمول فيظهر اضطراب قول الشافعي
 إلا أن يقال إن ذوى الأرحام في الآية بمعنى ذوى القرابة وقد بينهم الله ورثته وصحابه
 القراء والعصاة فلم يستحق غيرهم وأما اضطراب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآية معناها

الذين عقد منهم إيمانكم فقد الولاء فآتوههم نصيبهم وهو السد من مواء كان له وارث آخر
 أو لا على ما كان مقرراً في الجاهلية من العبر يورثون العليف بالسد من كما يدل عليه لفظ نصيبهم
 ولم يقل به أبو حنيفة ربح أيضاً لما قال يورثه كل المال حين عظم ذك الزهر كما نص به في الكتب
 وهو ليس بمثل الولاء لأنه لا يفسد على كل حال مواء قبل به ولا ولا يمكن إحياء المصلحة على
 الطريق الذي قال به أبو حنيفة من الآية المذكورة إذا بين عدل من ذاك بغير يمكن أن يكون
 عقد الولاء ثابتاً بمصلحة أخرى ولذلك يرى صاحب الكشاف والامام الزاهد جمل الآيات منصوصة
 وأورد أملاً من أبي حنيفة ربح تقريراً وإيضاحاً في كلامهما تنبيه على أن معناها ما كان خلفاً في الجاهلية
 فتمسكوا به فإنه لم يزد إلا الأحكام الأشدة ولا تصح فوا خلفاً في الأحكام وهذا كله إذا كانت الماد به عقد الموالاة
 أما إذا كان المراد بعقد النكاح كالميل في البضاعة أو عقد التبني كالميل في الكشف فلا يكون إلا يتمان فيه
 كما لا يخفى والله أعلم بالصواب في محقة آداب صحبة الرجل مع المرأة قوله تعالى: **الرِّجَالُ**
قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم فالنساء
قَانِتَاتٌ خَائِفَاتٌ لِلَّذِينَ عَلَيْهِنَ الله ما حفظ الله ما والآتي تغافون تشوزهن فظنن ومن وأهجر ومن
 في المشاجيع وأخبروهن فإن أطمعن فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان عاباً كبيراً
 وإن خفتم **هَاقَ بَيْنَهُمَا** فاتبوا أحكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدوا إلا حائري
 الله بينهما إن الله كان عليهما خبيراً • • • وفيه في نزوله أن سعد بن الربيع أحد تبعاء الأنصار
 غشرت امرأته حبيبة بنت زيد بن زهير فطمعاً فاطلق بها ابناً **وَتَكْفِي** وشكى من ذلك فسك
 عليه السلام إجماعاً بالانحصار منه فنزل قوله الرجال قوامون على النساء يعني الرجال مسيطرون على النساء لا يخفي
 أن يقنع المرأة بطمعة واحدة فقال **وَتَكْفِي** أردنا أمراً وأراد الله أمراً والذي أراد الله خير
 فرفع القصاص وقد كان النصاص فيما دون النكاح مشروعا بين الرجال والنساء يومئذ والآن
 لا نصاص في ذلك ولكن يجب العقل وقيل لا نصاص إلا في الجرح والقتل وأما اللطمه ونحوها فلا نصاص
 به في الكشف وذلك التلميح بسبب أنه فضل الله بعضهم وهر الرجال على بعض المرأة بالعقل
 والعزم والعزم والرمي والقوة والغزو وكل الصوم والصاغة والبيعة والامانة والأذان
 والحكمة والجماعة وكثير من التشريعات التي هي حقيقة والشهادة في الجرح والامانة ونحوه في الميراث

والتعصّب فيه ذمّه الكناخ والطلاق والضمّ الانعام وحمّ الجاهل المتخلف والجاهل وبسببه
ما انفقوا من اموالهم عليهن في الكناخ والجهل والنفقات ولا شك ان من اتقى على الجاهل كان
مسلطاً عليه مكلّ قالوا ثم لما بين الله تعالى اولاً فضل الرجال على النساء على نوعين أحدهما الصالحات
المطيعات للزوج والثاني الناشئات لهنّ من الرجال على النوعين أحدهما الصالحات فانت انت اي
مطيعات للزوج حافظات للغيب اي لغيب الزوج يعني اذا كان الزوج فخرها من بين الذين
يحفظن مما يجب عليهن حفظه من الغروج والبيوت والاموال كما يحفظن ذلك في حال حضورهم ومنه
عليه الصلوة والسلام غير النساء امراة اذا نظرت اليها مرتك وان امرتها اطاعتك واذا غيبت
عنك حافظتك في مالها ونفسها وتلا هذه الآية وقيل معنى للغيب لا يراه امره وهذا الحفظ للغيب
بما حفظ الله فانه مرفوع على انه فاعل وحينئذ ما احتمل المصدرية والموسولية فاعني يحفظ الله
ايها من بالامر على حفظ الغيب والحث عليه بالرويد والتوفيق له او بالذي يحفظ الله لهن عليه من
المهر والنفقة والقيام بالحفظ والذب عنهن وقرى بما حفظ الله بالنصب على ان ما موسوعة لفظ فانها
لو كانت مصدرية لم يكن الحفظ فاعل والمعنى بالامر الذي يحفظ حق الله او طاعته وهو التعفف
والشفقة على الرجال فكذلك في البيضاء وقصر في هذا المقام كلام غيره فلا ننقله والثانية بيانها
في قوله والا التي تخافون نشوزهن اي امرأتهن فعطوهن اي الصبر عن اللطاعة فان لم ينفع النصيح
فامحروهن في المضجع اي في الفراش فلا تدخلوهن تحت اللثام ولا تجامروهن اذ لوها ظهركم
في المضجع او المضجع المجابت اي لانها يتوهن في المجابت وقيل معناه اكروهن على الجماع واربطوهن
نص به في الكشاف فان لم ينفع الهجران فامحروهن ضرباً غير مبرح ولا شان ثم بعد هؤلاء لا يخلو اما
ان تأتي تلك الناشئة على لاطاعة فيبانه في قوله تعالى فان اطعتمكم اي بترك النشوز بعد الوطء والهجران
والصرب فلا تبغوا عليهن مبيلاً بالتوبيخ والا يذاهل اذبلوا عنهن التعرض واجعلوا ما كان
منهن كان لم يكن وان التائب من الذنب كمن لا ذنب له ان الله كان عليهما كبير اي انه اقدر عليكم
من ان تذكروا على اذواكم اذله على علوشانه بنجار وعن مياتكم ويتوب عليكم فانتم احق بالعفو عن اذواكم
او انه علي كبير من ان يظلم احد او ينقص حقه نص به في البيضاء وفي ان لم تأت بالاطاعة بل
تدعي على النشوز فيبانه في قوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فامسواهما وباللحسام والولاة راضاة الشقاق

إلى الطرف اتساعاً والأضمار قبل الذكر يجري ما يدل عليه والمعنى أن غفتم بها أيها الحكم شقائق
 أي عداوة بينهما أي بين الزوجين فاعتوا حكيم حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل المرأة لأن الأقارب
 امرئ بهوطن الأحوال ونفوس الزوجين لكن اليوم فيبرزان ما في ضمائرهما من الحب والبغض وأراد
 العصبية والفرقة أن يريد أي ذاكما الحكم أن إصلاحاً يوفق الله بينهما أي بين الزوجين فالصبر في
 يريد للحكيم وفي بينهما للزوجين أو المعنى أن يريد الحكم أن إصلاحاً يوفق الله بين ذين الحكمين
 فيتفقان على الكلمة الواحدة حتى يتم المراد فالصبران للحكيم أو المعنى أن يريد الزوجان
 إصلاحاً يوفق الله بين ذينهما للزوجين فالصبران للزوجين وعلى كل تقدير ليس للحكيم إلا التوفيق
 كما عليهم من الآمة وليس لهما لآمة التفريق عند تعلقهما لك روح هكذا ذكر في الداركة وفي البهاوي
 أن الخطاب يجوز أن يكون للزوجين وحيث لا يستدل به على جواز التكبير وأن الحكمين لا يمانان الجمع والتفريق
 إلا بأذن الزوجين وقال مالك روح لهما أن يوافقا أن وجدوا الصلاح فيه وفي كشف اختلاف فيه قول ليس
 لهما ذلك إلا بأذن الزوجين وقيل ذلك لهما وكذلك من الشعبي ما قضى الحكمان جاز وهكذا من مودة العلمان
 من ملي بنو قيل يجتمعان ولا يفرقان وهكذا من الحسن من أمافيه وفي السعني أن الخطاب يجوز أن يكون
 لأولياء الزوجين وفي الرازي أن الخطاب يجوز أن يكون للجيران وأن توفيق الإصلاح موثوق على إرادته كأنقل
 أن من لم يبعث حكيم لقضية وردت في زمانه فرجها وقال لا يصلح أن يقال من لولأن خشيت منه
 فعلى لا يتمكن على ذلك فإن الله تعالى يقول أن يريد إصلاحاً يوفق الله بينهما ولعلهما ما اردتما
 الإصلاح وأن في قوله تعالى أن يريد أقبا لاحتيا والعباد فيكون رد على الجبرية وفي قوله يوفق الله
 أثبات القضاء والقدر فيكون رد على القدرية والله أعلم بالصواب في مسألة بيان الحقوق قوله تعالى
 وَأَمَّا وَاللَّهُ لَا تَشْرِكُ بِهِ شَيْئاً وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى
 وَالْمَسْكِينِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى
 وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ هَذِهِ آيَةُ جَامِعَةٌ لِبَيَانِ آدَابِ الْحَقُوقِ وَرَمَائِمِهَا مِنْ آيَةِ الْقُرْآنِ
 بهذه المثابة إذ فيها بيان حقوق الربوبية والعبودية وبيان حقوق الجانب الآخر والأقارب وغيرهم
 كلهم أجمعين وهي مما يحتاج إليه كل مسلم ومسلمة فتقوله وأصل والله ولا تشركوا به شيئاً في بيان
 حقوق الربوبية والعبودية وقوله والوالدين إحساناً فيه بيان حقوق الوالدين وقوله تعالى ولله الأقرب

فيه بيان حق الأقارب أهم من أن يكون قربي القرينة أو قربي المودة وقوله تعالى واليتامى والمساكين فيه بيان حقوق اليتامى والمساكين وقوله والجار رضى القريب والجار الجانب فيه بيان حق الجار مطلقا والاول الذي قرب جواره من بيته اوله مع الجوار قرب واتصال بنسب اودين والثاني البعد من بيته والاولى لاقربته له وعنه عليه السلام والصلوة الجيران ثلثة جاراته ثلث حقوق حق الجوار وحق القرابة وحق الاعلام وجاره حقان حق الجوار وحق الاسلام وجاره حق واحد حق الجوار والمشاركة من اهل الكتاب وحد الجوار اربعون ذرا خيل هو الجار الذي يلاصق داره ودارك ولهذا اختص بالصنفاق الشفعة من بين الجيران والوصية فيمن اوصى لها ومطلقا كذا ذكره الامام الزاهد وقيل هم من جمعوا الى المحيل والمصلحة نص به صاحب الهداية في كتاب الوصايا وقال ان هذا على رأيها والاول راي الشافعي روح والثاني راي ابي حنيفة فقط وقوله تعالى والعاقب بالجانب فيه بيان حق الزوجة او كل من صعبك بان حصل لجنبك اما ربيعا في سفر او شركاني تعلم علم او غيره ارفعا على الى جنبك في مجلس او مسجد وقوله تعالى وابن العميل فيه بيان حق المسافر والضيف وقوله وما ملكت ايمانكم فيه بيان حقوق المملوكين من العبيد والاماء وهكذا قالوا فلا بد من تغافل كل هؤلاء وما اوردتها مقتبسا من رسائل الاخلاق والمواظ وغيره فان حقوق العبد اربعة الرءاء بالعبد والرضاء بالموجود والحفظ للحدود والصبر على المفقود وحقوق الولد بن اقرب من حقوق الله تعالى وتلك في الشهوة الاتفاق عليهما وادبهما في الكلام والمجلس والذهاب وغير ذلك واطاعتها في جميع ما كان مرضيا للشرع موافقا له وبعد الحيات الدعاء لهما بالرحمة والاستغفار وغير ذلك فقال الله تعالى فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا وقال لا تتخذوا آباءكم واهوا انكم اولياء ان استجبوا لكفر على الايمان وقال تعالى من اصبغ مرضيا لابويه اصبغ له بايات مقتوحات الى الجنة ومن امسى مثل ذلك وان كان واحدا فواحد ومن اصبغ مسخطا لابويه اصبغ له بايات مقتوحات الى النار ومن امسى مثل ذلك وان كان واحدا فواحد افر واحد ادى الجيران الله تعالى اوصى الى موسى يا موسى من يروا ليد وعقني كتبته بارا من برني وعق والد به كتبته عاقا وروي عن مالك ابن نبيعة قال بينما نحن عند رسول الله اذ جاء رجل من بني سلمة فقال ارجو الله هل بقي من بر ابوي شيء ابرهما به بعد وفاتها قال نعم الصلوة عليهما

والاستغفار ولهما وإيذاء مهنهما وأكرام صدقتهما وأمثال هذا أكثر من أن يحصى ولما كان ههنا بيان
 حقوق الوالد من بيان حقوق الولد وإن أمر به كوفي هذه الآية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي
 قال من أبوتك يبرؤك بك فقال ليس لي والدان قال يبرؤك كما أن والدك بك عليك حق مذكّر الولدك
 عليك حق وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ الغلام يعنى منه يوم السابع ويماط منه إلا ذن
 فاذا بلغ ست سنين ادب فاذا بلغ سبع سنين مرل منه فرائده فاذا بلغ ثلث عشرة سنة ضرب على الصلوة
 فاذا بلغ ستة عشرة سنة بزوجه ثم أخذ بيده وقال قد أدبتك وعلمتك والكسكسة أمرؤ بالله من فتنك
 في الدنيا ومذابك في الآخرة وهكذا في حق الأمهات مع التلميذ وعكسه وكذا الشيخ مع الطالب وعكسه
 هل الاستاذ والشيخ أفضل من الأب فادبه أولى من أدبه قال عليه السلام من تعلم حرفا فهو مولاه
 وقال الشيخ في حقه كالنبي في أمه وحقوق ذي القربى أن يقدم بالسلام عليه ويرفع العقد والحمد
 من قلبه ليهم وأن وقع بهته وبينهم نزاع في معاملة ويتفق معهم في عين النزاع إذا غلب عليهم القبيلة
 الأخرى ولكن قربي المودة مقدم على قربي القرابة على ما مر في الآثار وحقوق الأيتام والمساكين
 أن يشفق عليهم بالأحسن وأنما يهر من السوال ويعد لهم من ظلم عليهم ولا ياكل أموال الأيتام فإنه
 حرام بالنص وأمثال ذلك : حقوق الجاران لا يرفع جد رائه بحيث يمسك طيب الهوى من بيته ولا
 يمنع مجرى مائه وميزابه ولا يمتنع في الطعام والشراب والملبس ويعاونه في كل ضرر وهم فان بقدر
 على إطعامه فليطعمه والألبس فليلبسه الدخان ويؤمله بصيرة مكرما به ولكن السار ذي القربى
 مقدم على الجار الجنب بكلا المعنيين وحقوق الصاحب بالجنب أن كان المراد به الزوجة العفة والكسوة
 والسكنى ورعاية القصران كانت أكثر من واحدة وتعليم أحكام الفقه مثل الصلوة والصوم والطهارة
 والحيض والنفاس والاختصاص والتدابير لمن بآداب وهي البوذية والهجرات في المصاحف والضرب
 على ما مر والغيرة بحيث لا يدخل غير المحرم في بيته والعبادة بحيث يكون مسلطا عليهم ولا يذره
 إلى موافق داعية إلى الفساد في الآلا والدينين ولأن ههنا من بيان حقوق الزوج على الزوجة
 وإن لم يذكر في الآية إنما انقطعت في جميع الأمور الدينية والدنيوية ولا تعطى أحدا بغير إذنه
 شيئا ولا يخرج من بيته بغير إذنه ولأنه نفع ففقد من الوطى حين أراد الأذى الزمان المنعوع والمكان
 الكسوة وأن كان المراد بالصاحب بالجنب من صحبه من الزنيق والصديق فعرفته أراح في المال

كما قال أبو هريرة رضي الله عنه ان يكون الصلوة في غير وقتها فليس بها صلاة ولا تقبل ولا يؤجر بها العبد ولا ينقص بها نفسه وفي الصلاة والحياة وفي اللسان طميط لا يله كرمه وفي التعليل نزل النجاسة وفي العنق
 الملك نوب والزلات وفي دعاء الخير حال الصلوة والاستغفار له والاحسان على امه واولاده بعد المات
 وحقوق ابن الحبيب وهو المأفوا لغيره من وطنه قريب من حقوق العتامي والمالكين وان كان
 المراد به الضيف الذي يأتي بلا دعوة فحقه ان يتلطف معه بكلام لطيف ويهدم بما يرضى به قلبه بله
 فوته ويطعمه باطيب طعام ما يقدر عليه ومكلا الى ثلثة ايام ويغتفر بعدة وهو اهم درجة من الضيف
 الذي يأتي بدعوة وقد قال عليه السلام حكايته من الله تعالى اكرم ضيفي وضيفك يا موسى يقال من ضيفي وضيفك
 فقال من جاءك بلا دعوة فهو ضيفي ومن اناك بلا دعوة فهو ضيفك وحقوق العبد والآماء ما قال عليه
 السلام اتقوا الله فيما ملكتم ايماكم المصوم مائتا كلون واكسوه ما قدرتم ولا تكلفوهم من العمل
 ما لا يطيقون ما احببت فامسكوا وما كرهتم فمبعوا ولا تملوا خلق الله فان الله سبحانه وتعالى لا يرضاه الله
 ملكهم اياكم ومن ابن مرفوع قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كم فيهم من الخادم فصمت
 ثم قال اصف منه على يوم سبعين مرة وحقوق المولى على العبد وكذا حقوق السلطان
 على الرعية والامة وعكسها يحتاج الى مزيد تفصيل لا ياتي هذا المختصر في مسئلة حرمة الصلوة
 حال السكر وحال الجنابة وبيان التيمم قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تغربوا الصلوة
 وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا ما يبرئ سبيل حتى تغسلوا طرانا
 كنتم مريضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء
 فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم ان الماء كان معوا غورا هذه الآية
 لبيان عدة من المسائل المذكورة اما الاولى وهي حرمة الصلوة حال السكر في قوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا لا تغربوا الصلوة وانتم سكارى وتعلمون ما تقولون فمكروا فلما جاء وقت المغرب
 قد موا احد منكم ليعلى به الجماعة ويؤمهم فقرأ اما مفسر قال يا ايها الكافرون اعبدوا ما تعبدون
 يعني بترك كلمة لا في كل من اربعة مواضع بغلبة السكر فنزل في شأنهم هذا القول يعني لا تغربوا
 الصلوة حال السكر حتى زال ذلك السكر بحيث تعلموا ما تقولون في صلواتكم فاذا علمتم فواكم فاعتقل

يجوز الصلوة ومثله اي عدم التفريق بين الاقوال كما هو حال حرمة السكر في حق الصلوة كذا هو حال حرمة في حق وجوب الحد عند ابي يوسف وصريح واليه مال اكثر المشايخ لانه السكران في العرف وآما عند ابي حنيفة روح المذكور في الآية في حق الصلوة خاصة وفي حق وجوب الحد هو الذي لا يعقل مطلقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وعند الشافعي ما يظهر اثره في شبهة وحركاته واطرافه على ما نص بذلك كله في الهداية في باب حد الشرب وقال صاحب المدارك وفيه دليل على ان ردة السكران ليست بردة لان قراءة سورة الكافرون بطروح الا ان كفر ولم يحكم بكفره حتى خاطبهم باسم الايمان وما امر النبي عليه السلام بالتفريق بينه وبين امرأته ولا يتجهل بين الايمان والانابة اجمعت على ان كل من اجرى كلمة الكفر على لما به مخطئا لا ينكح بكفره بل الفطنة وقد تحتمل الآية ان تكون في سكر النعاس وغلبة النوم على ما قال صاحب الكشاف والبيضاوي وقد ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام الجزدي وغيره في بحث السكر في الامور المعترضة للكنيسة ان السكر نوعان سكر بطريق مباح وانه بمنزلة الاشياء حتى يمنع من صحة الطلاق والعناق وسائر التصرفات وسكر بطريق محظور وانه لا ينافي الخطاب بالاجماع لان الله تعالى خاطبهم حال السكر حيث قال لا تقرموا الصلوة وانتم مكاره فان كان هذا خطأ في حال السكر فلا شبهة فيه وان كان في حال السكر فكذلك لانه لا يقال للعاقل اذا جننت فلا تفعل كذا والمأبوت انه مخاطب بذاته لا بنائيا الا انه فيلزمه احكام الشرع كلها وصح مباراته كلها بالطلاق والعناق والبيع والراء والاقارب كما وكن لا يصير مردا بالردة وقيل هذا ليس منه في قربان الصلوة حقيقة بل هو يهي من الشرب وقت الصلوة ولا يسقط الخطاب عنه بالصلوة حينئذ غاية انه منه في صفة الحكة كما ان المكلف مأمور بالصلوة مع الطهارة ثم التجنب والمحدث هنيان منه لغلق شرطه لا سقوط الخطاب فتد ان قال الامام الرازي وآما الثانية وهي حرمة الصلوة حال الجنابة ففي قوله ولا جنبا وهو معطوف على قوله وانتم مكاره وحتى تذنبلوا غاية له والا عابري سبيل استثناء منه واقع بين الغاية والغاية وصفة لجنباي ولا جنبا عابري سبيل وحاصل المعنى لا تقرموا الصلوة حال كونكم جنبا حتى تذنبلوا الا عابري سبيل وهو المسافر يعني حين عدم الماء لانه غالب حاله ان يكون بعيدا من الماء ماد ماله فانه لا يجب عليه ان يغسل ولو كان جنبا وانما يجب عليه ان يتيمم ثم يصلي يشهد بذلك

ذكر النسيم بعد هذا الحديث المأثور من الصادق عليه السلام في قوله تعالى **وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ** يعني لا تقربوا الصلاة حال كونكم سُكَارَىٰ وحال كونكم جنباً سوى العابر للحد
 يجوز له العبور في المسجد عند الحاجة وهذا المعنى هو المختار للشافعي كل في الدار كما قال صاحب الكشاف وقال
 من قصر الصلاة في المسجد معناه لا تقربوا المسجد جنباً إلا مجتازين فيه إذا كان الطريق فيه إلى الماء وكان الماء فيه واحتمل
 فيه وقيل إن رجلاً من الأنصار كانت ابناً بهراً في المسجد فتصهّبهم الجدا به ولا يجدون مراً إلا في المسجد
 فرخص لهم وروى ابن جرير في الحديث أنه لا بد من أن يجلس في المسجد أو يمر فيه وهو جنب لا لعليّ فإنه لا بد أن
 في المسجد من أمانه وهذا أن الكلاسان يناقضان مقال القاضي ومن قصر الصلاة بموضعها قصر
 بغيره سبيل بالمجتازين فيها وجوز للجنب عبور المسجد به قال الشافعي رحمه الله وهو حنفية لا يجوز له المرور
 في المسجد إلا إذا كان فيه الماء والطريق وأما بيان الثالثة وهي النسيم ففي قوله تعالى **وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ**
أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَامْسَحْ بِأَيْدِيكُمْ بِالْمَاءِ قوله تعالى منه ليست
 قوله **وَأَنْتُمْ مَرْضَىٰ** بكسر واو ونزوله في نزوة بنى المصطلق حين نزلت مسكراً لسلام ليلا في أرض الصغير ذي ماء وكان
 من فصلهم الرحلة وقت الصباح فاذلهم فقلت علق عارضه رضي الله عنها فكان ذلك سبباً للمكث الطويل وأصبحوا
 كلهم جنباً وحدهم في شدة الحر من حذرهم إلى الصلاة فنزل حكم النسيم في الآية المذكورة تمهيداً وتفهيفاً
 هكذا في السميني وفي الزاهد أيضاً إشارة إليه ففي هذه الآية بيان شروط النسيم وطريقه ودقة ما في عباراتها تعجب
 الناظر السليم الطبع وكلام المفسرين اختلف في تفسيرها وأنا أوردت بعضها قولاً اتفق المفسرون على أن
 قوله تعالى **وَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَامْسَحْ بِأَيْدِيكُمْ بِالْمَاءِ** وقد كانوا
 يأتونه لقتل الماء فمكث به من الحدث وأت معنى قوله تعالى **فَلَمْ يَجِدْ مَاءً** فلم يجد ماءً فلم يقدروا على
 استعمال الماء له من الماء وبعد ذلك وفعل آية الوصول إليه أرباع من حية أو سبعاً وعده فبينظر شروط النسيم
 جميعها وأما الاختلاف في عطاف أوجاء أحد مكمم ومعنى قوله تعالى **وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ** فقال صاحب
 المذاهب أولاً في معنى قوله تعالى **وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ** كذا عن علي وابن عباس ثم قال ثانياً
 ادخل في حكم الشرط أربعة وهم المرضى والمساكرون والمحدثون وأهل الجنابة والجزء الذي هو الأثر
 بالنسيم يتعلق بهم حبباً للمرضى إذا مضموا الماء لضعف حركتهم والعجز عن الوصول إليه والمسافرون
 إذا فعلوا بعدد والمحدثون وأهل الجنابة إذا لم يجدوا بعض الأيدي فلم يأتوا يتيمموا هذا الكلام

فصل ان قوله تعالى ولا مستم النساء في باب الحب كان او ماء احد منكم في باب المحل من عطف على المرضي والمخاف ومعدا وان كان موافق الاصول لكن لا يلازم ادخال او في قوله او جاء احد منكم بل المتعصب فيه تركه لان الرجل لا يظن ما ان يكون محمدا او جنبا بل منهما اما مريض او مسافر فيصح تقابل المرضي مع المخاف والنجاسي من الغائط مع لاص النساء فحق الآية ان يقول وان كنتم مريض او على سفر حواء جاء احد منكم من الغائط او لا مستم النساء الا ان يقال ان او بمعنى الواو كما نص به هري آية المائدة فافلا من الرازي ونص به ههنا الامام الزاهد ايضا وقال صاحب الكشف في توجيه المقابلة بين المرضي والسفر وبين النجس من الغائط وليس النساء ان الله تعالى يدخلهن في باب التيمم ولا للمرضي والمخافتين لغلبيهما على حائز الاصاب ثم لم لكل من وجب عليه الطهارة ولم يقدح على الماء لغيره مدوا صريح او عدم آلة او غير ذلك مما لم يكثر كثرة المرض والسفر وقوله يعني به ان قوله تعالى فلم تكن ولما يتعلق بالآخرين فخطيب يكون قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط في قوة قوله اولسر تقدروا على الماء بوجوه اخر من ان كان ساجدا احد منكم من الغائط او لا مستم النساء فكل افيهم من كلامه وهو امر بحقيقة الحال وحقيقة المبال وقد وجه القاضي البضا توجيها عجيبا حيث قال وجه من التقدير ان المترخص بالتيمم اما محمدا او جنبا والحال المتقدمة له في غالب الامور او سفر والجنب لما سبق ذكره اقتص على بيان حاله والمحذورات المالم بعد ذكره ذكر اسباب ما محذورات باللات وما محذورات بالعرض واستغنى عن تفصيل احواله وتفصيل حال الجنب وبيان العذر ومجمل فكامه قيل وان كنتم جنبا - وصى او على سفر او محمدا بن حثمت من الغائط او لا مستم النساء فام تحذروا صيدا انتهى كلامه فعلم من هذا ان قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط او لا مستم النساء كلاما في باب المحل منكم لكن الاول ما يخرج من احد سبيله ونحو الثاني ما يلمس النساء فكان مجزعا بمعنى او كنتم محذورات وكان معطوفا على محل وف قبله بفهم مما سبق وهو قوله تعالى ان كنتم جنبا فم التوجيه وان كان يصح او كن لا ينافي قاعدة الاصول على رأينا لان قوله او لا مستم النساء لما كان تمسكا في باب التيمم للجنب وكان المجاز مراد منه بالاجماع وهو الجماع كان حسله في باب اللبس باليد وجعله في باب المحل منكم جميعا بين الحقيقة والمجازي الارادة وذلك لا يجوز فكذلك ذكر الشيخ الامام في الاطلاق البزدي وما نرايمة

فتيمموا فاقصدوا والقصد المعتبر هو القصد بالعلب فيكون النية فيه شرطاً لا جامعاً لانه من اراد
النس والتمرد من المسجد وجه الارض تراها كان او غيره هكذا ذكره صاحب الكشاف والمدارك باقية
من الرجاء ولهذا يجوز ابو حنيفة روح التيمم على ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر ولو ناء
فقع ولكن يشترط ان يكون طامراً كاملاً لانه وصفه بقوله طامراً ولهذا قال ابو حنيفة روح ان الارض النجس اذا لم يمس
طهر للصلوة دون التيمم وعند الشافعي روح لا يجوز التيمم الا بالتراب المنبت وهو رواية عن ابي يوسف روح
ومثل قال ابن عباس في ذلك لان الصعيد التراب والطيب المنبت وجهنا ما مر ان الصعيد وجه الارض تراها
كان او غيره والطيب الطامره لا يلقى بموضع الطهارة وهو المراد بالاجماع وبما جملة هو ربتان ضرمة
للوجه وضربة لليد من لانه قال فامسحوا بوجوهكم وايديكم بمسح الوجه واليد بالنس ولكن
انفراد الضربة لكل منهما ثبت بقوله عليه السلام لعمار بن عبدك في ضربتي ضرمة للوجه
وضربة لليد مع المرفقين ولهذا اتفق صاحب الهداية في ثبوت التيمم من النس وفي طريقه
وتعد الضربة من اليد من المذكور والشرط عندنا هو المسح فقط فلو ضرب التيمم باليد ومسح كان
ذلك طهوراً لا طلاق المسح وعند الشافعي لا بد ان يعلق باليد شيء من التراب لانه قال في سورة المائدة
فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه لان من للتبعيض فيشترط ان ياكل بعضاً منه ونحن نقول من لا بد ان ياكل
دون التبعيض كذلك ذكره صاحب المداير والكشاف وذكر في كتب الفقهاء من التيمم وان كان ساكناً من الغاية
ويوجب مسح اليدين الى الابطين لكن لما تأملنا ظهران التيمم خلف للوضوء وان بدت في الوضوء معينات
بالمرامق نصا وكانت التيمم بتلك المثابة ايضاً ولهذا ما عرفت ولين الوجيهين قلنا
باستيعاب الوجه والافخاذ الماء يقتضى بعضه وهو انه اذا دخل الماء في الآلة يراى به بعضها
واذا دخل في المحل يشبه بالآلة بان يراى به بعضه ايضاً على ما قلنا في قوله وامسحوا برؤوسكم تاسيأتي
ثم انه قد بقي هنا فائدة وهي ان تفرغ التيمم على من وجد انه الماء دليل على ان الطهارة بالماء
اصل والتيمم خلف عن الاجماع ولكن عندنا خلف مطلق عند العجز عن الإصلا يعني كما ان الماء
يزيل الحدث بكل ذلك التيمم حتى حوزنا جميع الصلوة بتيمم واحد ما لم ينتهز وهذا الشافعي خلف
ضروري يعني يجوز به الصلوة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة ولهذا قال يجب لكل
فرض وضوء لان الضرورة تقتضي بقائه في قول ابي حنيفة روح واني بوصف روح التراب خلف من الماء وهذا

(المجمعات ٥)
 وقد ظهر في التفسير خلفه من الوجوه والبراهين التي تدل على أن التوسيع
 كان المتعمد خلفاً من التوسيع وهو ما لا يجوز إلقاء التوسيع بالتفسير وعلى التوسيع أن
 لما كان التراب خلفاً من الماء في حصول الطهارة كان شرطاً لصحة بعد حصول الطهارة موجوداً في
 حق كل واحد منهما بكسالة فيجوز إحداهما بالآخر كما صح مع الفاعل وصدق النص يوافق
 قول الشيخين في رأيي يرفع روح حيث قال لم تجد واسماً فتيسر لصحيد أطيباً وإيراد قوله تعالى فتيسر ما مقبب
 قوله تعالى فاسلوا واسموا ما ظهر وأنى المائدة يدل على أن الطهارة بالتراب خلف من الطهارة بالماء
 هكذا في كتب الأصول وهذا ما تبصر في هذا المقام بقلا من كتب الفقه ومبني عليه
 الكلام المذكور في سورة المائدة في بيان الرضوخ والفعل أن شاء الله تعالى في مسألة أن الشرك
 غير مغفور قوله تعالى * إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ * وَمَنْ
 يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا * * * هذه الآية مذكورة في القرآن في هذه العورة مرتين
 وهذه أولهما وقد قال في الثانية ومن يشرك بالله فقد ضلّ فلا ينجيه * وقال في نزول الآية
 الثانية أنه جاء شيخ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وعلم وقال يا رسول الله أي شيء منكم في
 الذنوب إلا أنني لم أشرك بالله شيئاً منذ عرفته وآمنت به ولم أفعل من دونه إلا ولم أوقع المعاصي
 جراً على الله وما تروعت قط أي احسنه مرهاً وبأي لنا دم تأثب فمادرت حالي منذ الله فنزلت
 ولم ينقل في نزول الآية الأولى شيء وهي مع اختتام باب من لم يمتد بالمفهوم من كل منهما أن
 الشرك بدون التوبة غير مغفور البتة وما هو من ذلك من الذنوب موقوف على مشية الله تعالى
 أن شاء مذهب عليها وأن شاء عقابها سواء كانت صغيرة أو كبيرة وأما التأثب فعرف من الله تعالى
 البتة صلا منه لا وجوباً عليه سواء كانت شركاً أو غيره من الصفات والكبائر قد أمروا بمب اهل السنة
 والجماعة وقالت المعتزلة أن الرجل إذا اجتنب الكبائر كان صفاته مذكورة البتة متمسكاً بقوله تعالى
 أن تحسنوا كبائر ما تنهون عنه بغير عتكم مياً تكرر ذلك من غير مذكر كما إذا ألتصيات هي الصفات
 للمقابلة ونحن نحمل الكبائر على الكثرة أو تكاملها وجميعه باعتبار أنواع الكفر وأشراؤه
 العائنة بما مراد المخاطبين على ما نص به في شرح العقائد والسيئات يطلق على الكبائر والصفات شريحها
 فيصير المعنى أن تجنبوا الكفر بغير عتكم بكونكم وحيداً تحمل على الفضل والكرامة لا على الوجوب

بدليل هذه الآية لان قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اعم من الكبيرة والصغيرة فيجوز ان يغفر الكبيرة بافضل من يغفر على الصغيرة بالعدل فهذه الآية حجة عليهم ثم انهم اى المعتزلة قالوا معنى الآية ان الله لا يغفر ان يشرك به لمن يشاء اى لمن لم يتب ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اى لمن تاب على ما مضى به في انكشاف وغيره وهو يطلب بالبدن امة والتعقل لان الكفر لما كان مغفورا منه بالتوبة لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فبادر منه من الذنوب او ان ينهوا بالتوبة والآية انما هيئت لبيان التفرقة بين الكفر وسائر الذنوب وهو فيما ذكرنا لا يفيها وصحوا كما نص على المدرك فاذا كانت المقصود التفرقة بينهما كانت الآية حجة ايضا على الجوارح الذين وصروا ان كل ذنب شرك وان صاحبه خائف من النار لا نص في البيضاوي ولا يقال ان قوله تعالى قل يا عبادي الذين اسئروا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم يدل على ان الشرك ايضا مغفور ولا تأمل قول قد صرح الامام الزاهد ان المراد من قوله اسئروا على انفسهم ان كانت الاعراف بالشرك والذنوب جميعا كان معنى ان الله يغفر الذنوب جميعا غفرها اذا استتم وان كانت الاعراف بالذنوب فقط فهو المطلوب ويكون اهله العباد الى الله على الاول اضافة التمليك وعلى الثاني اضافة التكرم والتعظيم وذلك لان الآيات الواردة في عدم مغفرة الشرك قطعية محكمة كآيتين المذكورتين وكقوله ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة وامثاله والآية المعارضة المذكورة تحتل المعاني فلا يستطيع ان يعارضها بل يجب حملها على معنى يطابق تلك الآيات وذلك فيما ذكرنا وكلام غيره ايضا يدل على ان المراد غير الشرك وان بشكل به لا يقبل المذخرة ههنا بالتوبة كما قيل في قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولكن لا يباح به لانه لا يدل على وجوب المغفرة البتة لكل واحد من ذنوبه ومن غير مقربة حتى ينافي التوبين بالاعتدال ويعنى من التوبة الاخلاص بالعمل بل على ان الذنوب كلها سوى الشرك تحت منيئته يحسن ان يعفو عنها عفووا ولو بعد فكل اقل الغاصي الاجل والله يؤل حينئذ الى معنى قوله لم يشاء وصاحب انكشاف قيد به بالتوبة وعامة لذنبه ان انكب ذنبا لا يغفر به ون التوبة ولكنه خلاف الظاهر لا حاجة اليه وقد ذكرنا في شان نزوله اوجها متعددة لا يوردها لطول الكلام وكثرة الملل في مسألة اداء الامارات على الوجه الحق وترك الجور في الحكم

قوله تعالى: **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ الَّتِي عَلَيْكُمْ** **وَاللَّهُ يَذُرُّ بِخَبْرِكُمْ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ أَنْ تُدْكُمْ أَوْ يُنْعِمْ عَلَيْكُمْ** **وَإِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** **قوله تعالى:**
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا **نَقْلٌ فِي بَيَانِ قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ** **إِذْ أَخْلَقَ مِثْلَانِ مِنْ طَلْحَةِ سَادَتِ**
الْكَلْبَةِ بِأَبِ الْكَلْبَةِ هَرَمَ الْفَتَمِ وَأَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ **إِنْ يَدْفَعُ الْفَتَحَ لِيَدْخُلَ فِيهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ** **وَقَالَ لِرَسُولِهِ** **إِنَّ اللَّهَ**
لَمْ يَمْنَعْ فَلَوْ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ **وَأَخَذَهُ مِنْهُ وَفَتَحَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ** **وَصَلَّى وَكَعْتَمَ** **فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلَهُ الْعَبَّاسُ** **عَرِّفْ**
أَنْ يُعْطِيَهِ الْفَتَحَ **فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ** **يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ مَنْ أَخَذَ لَمْ**
مِنْهُ لَا إِلَىٰ غَيْرِهِ **فَامْرُؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ** **مَلِيًّا** **إِنْ يَرُدُّ الْفَتَحَ إِلَىٰ مِثْلَانِ فَاخْلُقْ مِثْلَانِ وَدَعَا عَلَيْهِ السَّلَامُ** **إِنْ صَدَّقَتْ**
الْكَلْبَةُ فِي أَوَّلِهَا **أَوْ قَدْ ذَكَرُوا هَذِهِ الْقِصَّةَ بِنَوْعٍ تَغْيِيرٍ وَتَجْدِيدٍ وَزِيَادَةٍ وَنَقْصَانٍ** **وَقَوْلُهُ تَعَالَى**
أَنْ تُحْكُمُوا بِالْعَدْلِ **فِي مَوْجِعٍ لِنَصَبِ مَطْلَعِ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ** **وَإِذَا ظَرْفُهَا لِشَرْطِيَّةٍ وَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ**
أَمَرَكُمْ حِينَ حُكْمِكُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تُحْكُمُوا بِالْعَدْلِ **أَيُّ بِالْعَوِيَّةِ وَالْإِنْصَافِ وَتَبِيلِ مَوْجِبَاتِهَا لِلْوَلَاةِ بِإِذْنِهِ**
الْأَمَانَاتِ وَالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ عَلَى مَا فِي الْكُشَافِ **وَالْمَذْكُورِ** **وَقَوْلُهُ تَعَالَى** **إِنَّ اللَّهَ نَعِمًا يُعْظَمُ بِهِ نَعْمٌ** **فَعَلْ مَدْحٌ**
وَمَا تَكْرَهُ مَنْصُوبَةٌ مَوْجُوبَةٌ بِعِظَمِكُمْ فَكَأَنَّكَ تَقُولُ **إِنَّ اللَّهَ نَعِمٌ شَيْءٌ يُعْظَمُ بِهِ أَوْ مَوْجُوبَةٌ مَرْغُوبَةٌ** **الْمَجْلُودُ**
مَا بَعْدَ مَا فِي نَعْمِ الشَّيْءِ الَّذِي يُعْظَمُ بِهِ عَلَى كُلِّ التَّقْدِيرِ **بَيْنَ الْمُخْصُوصِ بِالْمَدْحِ وَمِمَّا وَفَّيْنَاهُ نَعِمًا يُعْظَمُ**
بِهِ ذَلِكَ **يَعْنِي إِذَا أَدَّاهُ الْأَمَانَةَ وَالْعَدْلَ فِي الْحُكْمِ هَذَا هُوَ تَعْيِيرُ الْآيَةِ بِصَبِّ مَازَكْرِهِ الْمَفْسُودِ وَالْمَقْصُودِ**
قَوْلُهُ تَعَالَى **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا** **نَقْلٌ فِي بَيَانِ قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ**
الْمُخْتَارِ كَانَ حَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ بِهَا كَثِيرٌ مِنْ مَعَانِي الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْفَقْهِ **وَأَنْ لَمْ**
يَنْصَبْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُفْسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ مِنْهَا أَنْ يَحْتَمِلَ لَيْسَ بِأَمْرٍ **وَمِنْهَا أَنْ يَرُدَّ الْوَدِيعَةَ**
إِلَى دَارِ مَا كُنْهَا أَوْ رَدَّ الْمُسْتَعَارَ إِلَى دَارِ مَا كُنْهَا **إِنْ يَكُونُ تَسْلِيمُهَا أَنْ تَكُنْ فِي دَارِ مَا كُنْهَا**
إِلَى الْمَالِكِ **فَمِنْ بَلْ لَا يَدُ مِنْ رَدِّهَا إِلَى مَا كُنْهَا لِأَنَّ أَهْلَهَا يَخْلُفُ الْمُسْتَعَارَ وَالْغَيْرَ الْخَفِيسَ إِذَا رَدَّ إِلَى دَارِ**
مَا كُنْهُ وَتَخْلُفُ الدَّاءَةُ الْمَحْتَضَرَّةَ إِذَا رَدَّ إِلَى أَصْلِهَا **مَا كُنْهَا حَيْثُ يَكُونُ تَسْلِيمُهَا لِلْعَرَفِ الظَّاهِرِ بِهَا**
وَمِنْهَا أَنْ لَا يَنْتَرِظُ فِي رَدِّ الْأَمَانَةِ إِلَى أَهْلِهَا رَدَّهَا إِلَيْهِ بِحُضُورِهَا **فَان رَدُّ الدَّاءَةِ الْمُسْتَعَارَةِ** **مَعَ عِدَّةٍ**
أَوْ أَجِيرَةٍ **مُسَانِدَةٍ** **أَوْ مَشَارِقَةٍ** **أَوْ جِيرَةٍ** **بِهَا أَوْ عِدَّةٍ** **كَانَ تَسْلِيمُهَا لِأَهْلِهَا** **وَيَجُوزُ رَدُّ الْأَمَانَةِ**
إِلَى أَهْلِهَا **وَمَا لَكَ** **فَإِنْ هَكَذَا** **قَبْلَ الرُّسُولِ** **إِلَيْهِ لَا يُمْسِكُ** **وَأَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى** **أَنْ تُحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**

يدل على وجوب العدل ! ! ! ! ! حاكم سواء كان اماما او قاضيا او حاكما او غيرهم ومن كل وجه
 سواء كان في الدعوى الرأبهاة او الحسن او في مقدماته من الجلوس والمطافاة التكم وغیره مما ذكر
 في آداب القاضي وسواء كان المعاملة مع الاجانب والاقارب والوالدين اومع نفسه فيشتمل الآية
 هذه الوجهة وان لم يتعمد صوابا وقتا ذكر الله هاتين المختلطين اعنى اداء الامانة والحكم بالعدل
 في كثير من المواضع ونحن نكتفي بهذه الآية الاتي بعض محائل القضايا والجهاد مما يحتاج اليه ويعتد به
 على ما استقبح عليه ان شاء الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعد هاتين ان اطاعة اولى الامور احقة يقال
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْا إِلَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ
 فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا
 قال الامام الزاهد في نزول هذه الآية ان النبي عليه السلام بعث خالد بن الوليد مع جيش الى
 قبيلة ليثا لهم وكان صار من ياحرس في الجيش فلما علمت بقدر خالد فخرجوا الارجل واحد
 اسار ودخل في خيمة صار وقال ابي اسلمت ليل فنعني اسلمني فقال صار نعم فلما اصبح من الغد اتبعه
 خالد فاخذوا خيلهم فقال صار قد فاني اسلمت الامان فقال خالد انا الامير وان انت تعصى الامان
 فقال نعم فاغتصا حتى رجعوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجعوا اليه عليه السلام امانت صار وترك ذلك الرجل
 وقال لصار لا تعصا الامان لاحد غير امر الامير وكان صار مع خالد يناظران بين يدي النبي
 عليه السلام فاغلط صار ليل يقول فغضب خالد وقال يا بني الله تصبر من هذا العمل ان تصبر فبني
 بين يديك والله اول حرمك لقلت لك اوكنا وكان صار مؤثما ثم من مغيرة فقال النبي
 عليه السلام يا خالد كيف من صار من سمع صار ابغضه الله ومن لعن صار لعنه الله ومام صار
 وبه حائل واحد فوه وصاله ان يرضى الله عنه فانزل من رجل هذه الآية وامر باطاعة اولى
 الامر من المظلة وشكرا ذكره صاحب الحشني بقلاص اصاب النزول وضمن هذه الآية ظاهرا
 وموان الله تعالى امر اولا باطاعته واطاعة رسوله واطاعة اولى الحكم بين المسلمين
 ثم قال فابايات تنازعتم في شئ ائتموا الرسول واولا امركم مردوا الى الله والرسول اي
 ارجعوا فيه الى الكتاب والى الرسول في حياته وصنته بعد وفاته واعمالا وانحكم بينهم ذلك اي الرد
 الى الله والرسول حينئذ ما جاز واحد من تاولاي ما فية والمآل ان اطاعة اولى الامر واجبة

وكذلك اختلوا في هذه المسألة بالأكثريات أن المصلحة أمور المتكلمين والعلماء بينهم وهو المشهور بين الأمة وأمرنا بالبر بما على ما هو الواقع لسان النزول فيهم منه أن أحاطهم واجبة لكن لا مطلقا بل ماء أو ما عاد لهم وكانوا على الحق وذلك لأنه لما كان هذه الآية متصلة بالآية السابقة المذكورة فيها بيان أداء الأمانة والكمبر بالعدل وكان ذلك خطأ بالمرأاة خاصة منذ البعض وهذه خطاب بالناس باطاعتهم ثم أمرهم بالفزع بالرد إلى الله والرسول علمنا أن وجوب اطاعتهم ما داموا على الحق وإذا خلا فله فلا اطاعة لهم لقوله عليه السلام لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق وحكي أن مسلمة بن عبد الملك بن مروان قال لا يهزم حازم الستم أمرهم بطاعتنا بقوله تعالى وأولى الأمر منكم فقال أبو حازم اليس قد برمت منكم إذا خالعتكم الحق بقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله أي إلى القرآن وإلى الرسول أي نفسه في حياته واحادينه بعد وفاته مكن في المدارك فان قيل هذا يخالف ما هو من حكم من أنه يجوز النقل من السلطان الجائر ولا يصح الخروج عليه ولا ينزل الإمام بالفسق والجور خلا للشافعي في الخبر من ذلك قلت أما يصح ذلك إذا كان يمكنه القضاء بحق وأما إذا لم يمكن فلا يصح وأما حكمنا بصحته في حال القضاء بحق لانه قد ظهر الغش وانشر الجور من الأمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين والخلق كانوا ينقادون لهم ويقومون الجمع والأمجاد بأذنهم ولا يرون الخروج عليهم لان الصحابة كانوا يقدرون من معاوية مع أن الحق كان له في نوبته والنابعين كانوا يقدرون من حجاج مع أنه كان سلطانا جائرا كما نص به في الهداية على أن المروزي من الشافعي رح وإن كان اعز بالفسق ولكن المسطور في كتب الشافعية أن الإمام لا ينزل بالحق لان في إفعاله ومصب غيره إثارة الفتنة لما له من الشوكة بخلاف القاضي فانه ينزل عنه بالفسق لانه غير ذي شوكة كما نص به في شرح العابد وقد بالغ صاحب الكشف في رد اطاعة أمراء الجور بالغ ردوا كده ومائة لمذهب الاعتزال وقيل المراد بأولى الأمر علماء الشرع فكانه أمرا لجاهلين باطاعة العلماء والعلماء باطاعة المجتهدين لقوله تعالى ولرودوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقد يصعب هذا الترجيح بقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله أي في شئ لا معناه أن تنازعتم انتم وأولو الأمر وليس للمقلد أن ينازع المجتهد في حكمه إلا أن يقال أن معناه أن تنازعتم فيكم بما أولى الأمر مع أولى الأمر وبالجمله قد اعتدل به مبكر والقياس

على ان القياس ليس بحجة لان الله تعالى اوجب رد المختلف الى الكتاب والسنة دون القياس
ولنا ان مدح شبهتهم بان رد المختلف الى الكتاب والسنة انما هو بالقياس عليهما يدل عليه لفظ
الرد والمروية بعد اطاعة الله واطاعة الرسول دل على ان الاحكام ثلثة مشتملة على الكتاب وشبهه بظواهر الكتاب والسنة
ومثبت بالرد عليهما على وجه القياس فكانت حجة لنا في ان القياس حجة مكملة الى البيضاوي وآلحق ان
المراد به على اولى الحكم اما ما كان اوامر او اسلطانا كان او كما ما كان او مجتهدا فانهما كانت او مفتيا على
حسب مراتب التابع والمتبوع لان النص مطلق فلا يقيد من غير دليل الخصوص ومما ينبغي ان يعلم
ان الخلاف الكائن قد تمت على ما في مقتضى قوله عليه السلام الخلاف بعد ثلثون سنة ثم يصير ملكا
مفوضا بخلاف الخلاف النافذ لانها كانت في الخلاف العباسية ايضا والامامة قد دعت ايضا للفقدان
شرطها في زماننا اذا دناها ان يكون الامام من اهل قريش وهو معدوم الآن في اكثر المواضع ولكن
السلطنة والامارة باقية وانما يجب علينا اتباعهم في هذا الزمان بمقتضى انهم اولوا الامر واطاعتهم
واجبة بعد النص المطلق لا باعتبار اهل البيت او خلفاء الله اسلم با حواب في مسئلة الخروج للجهاد
قوله تعالى * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اخذُوا حِذْرَكُمْ فَتِيزُوا ثَبَاتٍ وَأَنفِرُوا جَمِيعًا * بقوله تعالى
خذوا حذركم قالوا ان العدو والحزب يعني النصر والمعنى احذروا واحذروا من العدو وقيل
الحزب ما يحزبه كالعزم والصلاح اي خذوا سلاحكم وقوله تعالى فانفروا جميعا او انفروا جميعا فاحتمل
معاني وبكل معاني دليل على مسئلة نفى انكشاف البيضاوي والحميني فانفروا الى العدو واما جماعته
متفرقة صرية بعد صرية واما مجتمعين كوكبة واحدة وفي الراعي توجيه آخر ان انفروا متفرقات اذا
لم يكن مع النبي عليه السلام ليقوم الجهاد بعض ويطلب العلم بعض وانفروا جميعا اذا كان مع النبي
عليه السلام لان معه يحصل الجهاد والعلم جميعا فهو من قبل قوله تعالى وما كان المؤمنون ليفتروا
كافة ومياتي في موضعه وفي المداورة فانفروا جماعات متفرقة صرية بعد صرية وانفروا مجتمعين
او مع النبي عليه السلام لان الجمع يدون الشيع لا يثمر والعقد يدون الوساطة لا ينظم وانفروا ثبات
اذا لم يعم التغيير وانفروا جميعا اذا هم انفسهم ومياتي بعد شرحه في قوله تعالى انفروا خفا وانفروا
ان شاء الله تعالى في مسئلة ان رد السلام فرض قوله تعالى * وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ
مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا * الجمهور على ان المراد بالتحية

السلام والآية فنحن لحظنا ردعاً على صهيل الوجوه والآية فإعلم عليكم بسلام فسلموا في جوابهم
ولكن غيرهم بين الرد بل لك القد رد من الرد با حسن منه وآتعليم تحية سنة لها فضل كثير في
الاحاديث وسياً في سورة النور ايضا والرد بل لك القد رباً يقول وعليكم السلام فرض وهو
فرض كفاية اذ اسلم على جماعة بغير تعيين اسم وفرض عين ان سلم على احد بعينه والرد با حسن منه
بان يقول عليكم السلام ورحمة الله وبركاته افضل ورد في ان رجلاً قال لرجل لله عليكم السلام
عليك فقال وعليك السلام ورحمة الله وقال له آخر السلام عليك ورحمة الله فقال وعليك السلام
ورحمة الله وبركاته وقال له آخر السلام عليك ورحمة الله وبركته فقال وعليك السلام فقال الرجل
لنفسه نبي فاعلم قال الله ونلا الآية فقال انه لم يترك لي فضلاً دت عليه مثله فكل الى الكشاف
والبيضاوي وقيل ثق بالآية فحيوا با حسن منها ان كان المسلم من اهل الاسلام اردوها
بل لك القد رباً ان كان من اهل الذمة لقوله عليه السلام اذ اسلم عليكم اهل الكتاب يقولوا وعليكم
ابي وعليكم ما قلتم فيهم حوازل الرد على الذمي وكذلكم اختلفوا في ابتداء السلام على اهل الذمة
فقال صاحب الكشاف وقد رخص بعض العلماء في ان يبدأ اهل الذمة بالسلام اذ ادعت انه
ذلك حادثة تجوز اليهم ويروي ذلك من النسخي ومن البيهقي رحمه الله لا يبدأ بالسلام في كتاب
ولا في غيره ومن ابي يوسف رحمه الله لا يسلم عليهم ولا تصافهم واذا دخلت غل السلام على من اتبع
الهدى ولا يمان بالدماء بما يصلحه في دنياه هذه لعله بعينه ثم انه ذكره وصاحب المدا رك
اخره ينبغي ان يسلم الرجل اذ دخل على امرأة والمشي على القاعد والراكب على الماشي وراكب
الفرس على راکب العمار والمشي على الكبير والقل على الاكثر واذا التقيا ابتدأ بالتسليم ومن ابي يوسف رحمه
لا يسلم على صاحب الشطرنج والرد والمغنى والقاعد لما جته ومطير السام والعمري من غير
مدر في الصام وغيره ولا يرد السلام في الخطبة وقراءة القرآت جهرا ورواية الحديث وصعد من اكرة
العلم والاذان والاقامة وذكر القاضي البيضاوي ان هذا الوجوب على الكفاية وحيث السلام مشروع
فلا يرد في الخطبة وقراءة القرآت وفي الصام وصعد قاصد الحاجة ونحوها ثم قال وقيل انما
بالتحية العطية ويوجب الثواب والرد على الميت وهو قول قد مر للشافعي رحمه الله اعلم بالصواب
في مسئلة القتل خطأ وبين وجوب الدية وغير ذلك ذله تعالى وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَهْتَكِلَ

مُؤْمِرًا بِالْأَخْطَاءِ وَمَنْ تَلَّ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحَرَّرَ بِرَقَبَتِهِ وَتُؤْمِنُهُ وَدَبَّهَ مُسْلِمًا إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يُصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ مَدَّوْكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحَرَّرَ بِرَقَبَتِهِ مُؤْمِنٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغِيكُمْ وَيَبْنِيهِمْ مِثَاقَ فِدْنَةٍ مُسْلِمًا إِلَى أَهْلِهِ وَتَحَرَّرَ بِرَقَبَتِهِ مُؤْمِنٌ مَنْ أَمَّ بَعْدَ قَسَامٍ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ زُتُوبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ مَا بَيْنَا حَكِيمًا • • • اعلم ان الدماء جعلوا القتل انما ما خمسة مد او ثبه مد خطا رجاوي معرى الخطاء والقتل بحسب فالعد ما تعدل ضربه بالسلاح او ما اجرى معرى السلاح كالحد من الغضب وغير ذلك وتبه العد ما يقصد ضربه بغير المذكور كالصا والصوط والحجر الكبير وهذا عند ابي حنيفة راجع وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي راجع اذا ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عدل وشبه العدان يعدل جرحه بما لا يقتل به غالبا كالصا والصغير والحجر الصغير ونحوه والخطاء على نوعين خطأ في القصد وخطا في الفعل فالخطا في القصد ان يرمي شخصا بظنه صيد فاذا هو آدمي او بظنه حريم فاذا هو مسلم والخطا في الفعل انه ان يرمي فرضا فيصيب آدميا والتجاري معرى الخطا كنهم سقط على آخر فقتله والقتل بحسب كالدابة موضع حجر وحفر البهري فهو ملكه والمذكور في القرآن بيات احكام العد والخطا فالعد قد ذكر بعض احكامه في سورة البقرة مجلدا ومباين في سورة المائدة مشروحا والخطا المذكور في هذه الآية وهو المقصود هنا وفي التفسير ان نزول هذه الآية في شأن عياش بن الربيع حيث آسره قبل الهجرة واخفى من قومه حتى فرروا الى المدينة وكانت امه جزمت جزما كثيرا فاغاد ابو جهل وحارث احواء لاسه الى مكة وشدد يد به ورجليه وتركه في عاية الراشد حرا فاقبل عليه حارث ابن زيد وحرمه بالارث اذ قلنا ارتلناه عليه فاعده العياش بقتله ثم حارث الى المدينة وجدده اعلا منه وبايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحلم حارث ابن زيد ايضا وما جرو لم يشعر العياش باسلامه فلما جاء حارث ابن زيد قتله العياش لومده بذلك فلما علم انه كان اسلم من قبل ند من قوله وعرش قصة حارث التي رسول الله سلم فنزل في حقه هذه الآية المذكورة بمعنى بيات الكفاية والدابة وفي الكشف ذكر هذه القصة بوجع اختلاف وذكرها القاضي البوصا بالاختصار وقال ايها والمعنى وما كان اي وصاح لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ أي في حال الخطا او تلبا خطأ ويجوز ان يكون ما كان لغوا في معنى النهي والاحتفاء منقطع اي لكن ان قتله خطأ

فجاءه ما يد كورقان ايها الصفا لا يشابهه التفتد الى الفطن او التفتد ولا يتصل به ذنوق
الروح ما لبثا ولا يقصد به مطور اكرسى المسلم في صف الكفار مع الجبل باسلامه او تكون فعل غير
المختلف هذا الفظه وببان ما في الآية من التفسير ان القاتل العاطي الذي يقتل على قتله الاحكام
لا يغفلوا ما ان يقتل مؤمنا او ذميا والمؤمن لا يغفلوا ما ان يكون من قوم المسلمين او من اهل
المرحبه مضافا اليه ان قتل مؤمنا من قوم المسلمين حكمه هو المذكور في اول الآية وهو قوله
من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصد قواي فيجب عليه تحرير
رقبة مؤمنة كفاية له ودية مسلمة الى اهل المقتول اي دية واجب ادائها على عاقلة القاتل الى
ورقة المقتول في كل حال الا ان يصد قواي يعفوا الورقة منه حيث قل فيجب تحرير رقبته مؤمنة
فقط فالتحرير الامتاق والعتيق والعرا اكرم من الشري صبي به لان الكرم في الاحرار والرقبة
مهربها من النعمة كما مبر بالراس والامتناء متعلق بعلية او بمصلحة اي يجب اذنية عليه او ليس لها
الى اهله الاحال تصد به عليه اوزمانه فهو في محل الصب على الحال من القاتل او اللشل والظرف
هكذا الى البيضاء وبأجملة فالنص يوجب شيئين تكفارة والدية جميعا فالتكفارة في القتل لا تجري
فيها حرمي المؤمنة للتخصيص واما في غيرها من الكفارات فيجوز انكافرة ايضا خلافا للشايعي وح عليه
ما عرف وتعل السر في انجاب المؤمنة ههنا ان القاتل لما اخرج نفسا مؤمنة من جملة الاحياء
وقد مسلم نفسه المؤمنة من القتل لزم ان يدخل نفسا مثلها في جملة الاحرار لان اطلاقها من
قيد الرق كاحياء لان الرقبة كالاموات اذا لرق ائتمن آفارا الكفر والكفر موت حكما مكذا قال البعض او
لان القتل كبيرة فيجب جبرها باشر الرقات بخلاف غيرها على ما في الاصول ولا تجري اي هذه الرقبة فابست جنس
المنفقة كما هي زمنون لا يعقل والمقطوع يداه او انما ما او رجلاه او يد رجل من جانب كما ذكر
اللعهاء في باب اظهار الان الص وان كان مطلقا من هذه القيود الا ان المطلق في حق الذات بمصرف
الى العرد الكامل والفرد الكامل هو العالم من هذه العيوب وهكذا لا تجري فيما المدبروام الولد
لاستحقاقهما الحرية من وجه وكان الرق فيهما بافصا وكذا المصائب الذي ادى بعض يد لكتابة لان
اعتاقه يكون ببطل بخلاف المكاتب الذي لم يرد عيقا لانه معروف وفيه خلاف الشافعي على ما نحن به في
الهداية في باب اظهار بخلاف الصغيرة والكبيرة والذكور والانثى اقلها تحزي فيهما كما كانت

لان هذه اوصاف والمطلق يجري على اطلاقه في حق الوصف اولاً لان كلا منهما كامل الذات والمطلق
 ينصرف الى الكامل في حق الذات وعن الحسن انه لا تجزي الصغيرة منها ولا تجزي الارفة قد صلت و
 صامت نص به في الكشف والذمة واجبة الاداء على ما قلنا القائل وان كان النص يقتضي توصيتها
 مع قصر الرتبة الواجبة على القائل فان لم يكن لمعاقلة فعلى بيت المال فان لم يكن ففي ما لا يصل
 ان كل دية يجب ابداء ما يجب على العاقلة كالدية في القتل العمد وكل دية يجب لكن في غير البدن
 كان اداء ما على القائل كالدية الواجبة بسبب الصلح من دم العمد فيه قال عليه السلام لا يعقل
 العراقل عند اول ابداء ولا صلحاً ولا اعتراً ولا ما دون ارض الموصية وارض الموصية نصف عشر
 الدية هكذا ذكر في الهداية ولا بد من بيان الدية فقال الفقهاء في كتاب الديارات ان الدية
 عندنا مصنفة روح من الاموال الثلث خاصة من الذهب الف دينار ومن الورق مئراً لاف درهم
 عندنا والناشر الف درهم عند الشافعي روح ومن الابل مائة ابل عشرون ابن مخاض وعشرون بنت
 مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت حمة وعشرون بنت حقة عندنا وعشرون ابن لبون مكان
 ابن مخاض عند الشافعي روح وقال ابو يوسف ومحمد هي من غير الاموال الثلث ايضاً من البقر مائة بقرة
 ومن الغنم مائة ومن الحمل مائة حلة من حلة دومان وهلها دية النفس وما دية الارواح
 ففيها كلام طويل لا يصح المفاهم والدية يجب اداء ما في ثلث سنين الى ورثة المقتول ويشترط
 جميع الورثة فيها وتصوبها كما يقسمون البراءة لا فرق بينها وبين سائر التركة في شرع فيقتضى منها
 الدين ويقتل الوصية واذا لم يبق وارث فهي لميت المال ودور حجة امرأة شيم الصباثي
 من مقل زوجها شيم فذنا قالوا وقد روي عن شريك لا يقتضى من الدية دين ولا مغل وصية ومن
 وبعة الغرة لام الجنين وحدها وذلك خلاف الجماعة هكذا في اكتشاف وان قتل مؤمن من اهل
 الحرب فكسبه المذكور في قوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهم مؤمنون فخرقة مؤمنة فمسر كان
 راجع الى المقتول خطأ لا الى المؤمن المقتول حتى يلغوا القيد الواقع حالاً اي ان كان المقتول
 خطأ كاننا من قوم عدو لكم وهم اهل الحرب حال كونه مؤمناً فالواجب عليه تحرير رقبة مؤمنة فقط
 يعني اذا اسلم العربي في دار الحرب ولم يهاجر اليها فقله مسلم خطأ يجب انكاره بقتله للعصمة
 المؤمنة وهو بالسلام ولا يجب الدية لان العصمة المقرمة بالدار ولم توجد كذلك في المدارك

ولأن الدية الماتية لاجل رقة المقتول ولا يجوز القتل فيه ونحن أهل النعمة والنعمة بما نؤمنه كذا في البيضاوي
والعلة الأولى متناول ما إذا كان المقتول رقة مسلمون هناك أيضا اختلاف العلة الثانية والثالثة ولهذا
يختلف بيننا وبين الشافعي فيما كان له ورقة دون مال لم يكن له ورقة وقال صاحب المنية في باب
للمسلم من أنه إذا أحرس العربي في دار العرب فقتله مسلم عبدا أو غلاماً وله ورقة مسلمون هناك فلا شيء عليه
ولا الكفارة في العطاء فقال الشافعي يجب الدية في العطاء والقصاص في القتل ثم قال ولما قبله تعالى
فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مرمية جعل التحرير كل الموجب رجوعاً إلى
حرف الغاء أو لكونه كل المذكور فينبغي غيره من اللفظ وأن قتل من هو من أهل الذمة فحكمه المذكور
في قوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق أي ان كان المقتول غلاماً من قوم يتكلمون بينهم ميثاق وهم
أهل الذمة فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبته مؤمنة يعني فحكمه حكم المسلم وفيه دليل على أن دية
الذمي كدية المسلم ومقولها هذا لفظ الدار كذا فيه رد ظاهر على الشافعي فيما ذهب إليه من أن دية
اليهودي والنصراني ستة آلاف درهم وقال القاضي البيضاوي في تفسير هذه الآية وان كان من
قوم كفار متعاضدين أو أهل الذمة فحكمه حكم المسلم في وجوب الكفارة والدية ولعله فيما إذا
كان المقتول معاهداً وكان له وارث مسلم أو مسلمة هذا اللفظ فتأمل فيه لتعلم مراده وإنما كرو
الكفر ولا يقل فحكمه حكم المسلم لاجل أن فيه زيادة تأكيد وتقدير الكفر وأسألتهم هنا الدية
على تحرير الرقبة بعكس القدر أزالة لوم أن أهل الذمة لا يستحقون الدية كالأهل يستحقها أهل
العرب وتعظيمها لشأنها واحترامها من التكرار بعينه أو ليكون إلا أن يصد قوا في الأول متصلاً بالدية
وتحرير الرقبة في الثاني متصلاً بقوله تعالى فمن لم يجد فيكون وجيلة إلى بيان خلفه قريباً ولا يقع
المرام أن الصيام بدل من الدية والتحرير جميعاً كما قال مسروق بن به في الزاهد في ترجمتنا
إلى فصر قوله فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فنقول ان الله تعالى أوجب في كل هذه الأقسام
أو لا تحرير رقبته أو دية أو وحده ثم قال فمن لم يجد الرقبة فعليه صيام شهرين متتابعين من غير فصل
مكان الرقبة وقال صاحب الدار كذا وعمره معنى قوله فمن لم يجد أي لم يملك رقبة ولا ما هو يصل
إليها صيام شهرين فعلم أنه ان لم يملك الرقبة ولكن يملك شيئاً يشتري به الرقبة لم يستقل الحكم إلى
الصيام لعدم الشرط وهذا بخلاف الظاهر حيث ذكر صاحب الحسيني علي ما هي في حوزة المجادلة

في كفارة الطهارته قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ان جعل مالك روح ان كان له عند يعتق وان احتاج الى الجنة وان لم يكن له جنان كان له ثمن يشتري به العبد يعتق وان احتاج الى النعمة وعند السامعي روح ان كان له جند ولكن يحتاج الى الجنة ولكن يحتاج الى النفقة فالصيام وعند ابي حنيفة روح ان كان له جند يعتق وان احتاج الى الجنة وان كان له ثمن فلا يكلف باشتراء العبد بل عليه صيام الشهرين متتابعين وحدا لثناي علي ما ذكر في الطهار ان لا يكون بينهما رمضان واما النشريق ومن غير ان يطهر بينهما بعد او يغفره عند ابي حنيفة روح او بعد فقط عند غيره فقط وقد لعلى ثوبن الله نسب على المفعول والمصدر والحال بعد المضاف اليه شرع ذلك ثوبة او ثاب فادكم ثوبة او عليه صيام شهرين ذات ثوبة مكل في البيضاوي وهذا الذي جري ما اساموي في تحجير احكام القتل الخطأ في مضمون الآية واما الهاري سري الخطأ فحكمه حكم الخطأ في وجوب الكفارة والدية المذكورة واما القتل بحسب فقيه الدية المذكورة بحسب دوت الكفارة واما شهد العبد ففيه الكفارة والدية جميعا ولكن لا الدية المذكورة بل الاضيطة واختلاف في تفسيرها مع والشافعي روح مع ابي حنيفة وامي يوسف روح والكلام فيه من كوري في الفقه ثم ذكر الله تعالى بعد حراره العبد فقال « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّعْتَدٍ اَفْجَاءَةً جَهَنَّمُ حَاقًّا فِيهَا وَهَاضِبٌ لِلَّهِ حَلِيَّةٌ وَلَسَهُ وَامَّةٌ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ » هذه هي الآية التي يستدل بها الصنفية على عدم وجوب الكفارة في القتل العمد وتوصيحه ان الشافعي روح يقول لما وجبت الكفارة في القتل الخطأ بقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا خطأ تصبر رغبة مؤمنة بعبارة النص فلا يجب ذلك والقول العمد وموقوف الخطأ اولى بدلالة النص ونحن نقول ان الله تعالى جعل كل جزء القتل العمد في هذه الآية هو جهنم اذ الجزاء اسم للمكامل فعلم باشارة هذا النص عدم وجوب شيء آخر وهو الكفارة والقصاص جزاء المحل دون العمل فلا يمايه فترجعت الاشارة على الدلالة عند المعارضين ان الكفارة امر دائريين العباد والعبودية يقتضي عبادة دائريين الخطر والاباحة والقتل العمد محض ليس فيها ثابته الاباحة هكذا في نسب الاصول ثم ان المعتزلة يستدلون بها على ان مرتكب الذنوب كافر بل لالة الخطأ لا بل ونحن نقول الحكم اذا ترتب على المشتق يكون ما حل اشتقاقه عنه له ولا شك ان من قتل المؤمن من كونه مؤمنا يكون كافرا بلا شبهة او يقول الخلود مستعمل للمكت الطريق

الذي يحققه الكائن بالخلق وان تصبوا كلام الله تعالى من نصيبه بعد في كل موضع من جزاء
الكفار قوله تعالى خالوا اصغروا بقوله تعالى ابد اوفي كل موضع من جزاء المسلم المرتكب الكبيرة
لفظ خالد واحد غير مقرون بقوله تعالى ابد او هذا هو العارق لاهل السنة تأمل والطف واحسن
وقال الامام الزاهد ونزول الآية في حق مقيس ابن جناح الكنايني فانه وجد اخاه هشام
بن جناح مقتولا في قبيلة بني النجار فاحبر النبي عليه السلام فارسل رهولا من بني فهر إلى بني النجار
فقال ان علمتم قاتل هشام فادفعوه إلى اخيه مقيس فيقتل منه وان لم تعلموا له قاتلا فادفعوه إلى الله بعد
ما تحلفون فقالوا اجمعنا وطاعة فلفوا والله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا فادفعوه مائة مائة من الابل
ثم ابصر فاراجع بن إلى المدينة حتى اذا قرب المدينة روى الشيطان المقيس انك ليرقتل قاتل اخيك
وهو ما عليك ومن المعلوم انه قتلته الامم فالتل هذا الرجل الفهر الذي معك ليكرت نفس مكان نفس
وهذه الآية فصل عليه فقتل الفهر في حال غفلته وساق الامل واقبل إلى مكة وارقد من الاسلام مكان
هوازل مرتد في الاسلام واشأ قصيدة في مدح نفسه فلما سمع ذلك حز حزبا شديدا ما يزل
الله تعالى هذه الآية تملى لهما فلقه صاحب الحميني ايضا بالاختصار وهو يدل على ان المراد بالقاتل
المحتل على ما قاله القاضي وقد بالغ صاحب الكشف في مدح هذه الآية وانتصارها على غيرها بناء على تصليه
في مله الامتنال والله ورسوله منه بريان ثم ذكر الله تعالى بعده بيان حرمة القتل بمجرد اظهار كلمة
الشهادة فقال يا ايها الذين امنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبوءوا ولا تقولوا لمن القى
اليكم السلم لمستم مؤمنا ثم يتفون عرض الصيرة الدنيا فعدا الله مذانهم كثيرة ط كذالك
كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبوءوا ان الله كان بما تعملون خبيرا معنى الآية
يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتم أي حرم في طريق الغروا فتبوءوا اي اطلوا ايمان الامر وثباته ولا تتحركوا
فيه ولا تقولوا لمن القى السلام اليكم انك لمستم مؤمنا والسلام هو الانقياد والسلام او التسليم الذي
هو نتيجة حل الاملام حال كونكم تتفون بهذا القول عرض المحبة الدنيا اعني المال والغنمة
التي هي سريع المقاد فعند الله مقام كثيرة تفكيك من قتل رجل يظهر الاسلام ويتعز به من
التمرض يعني ان رجلا اذا القى اليكم السلام ويدعي الاسلام فلا تقبلوه بل تقتلوه لاجل
مناخ الدنيا وهو الغنمة فلا تفعلوا كذلك بل تعرضوا حتى تعلموا ايمانه وقد اغناكم الله تعالى بالغنائم

الكثيرة لا احتياج لكم الى غنيمة رجل مسلم وان قل مواثقه لا يوافق له انه قلبه ككل لك كنتم من قبل اي اول ما دخلتم في الاحلام سمعت من اقول انكم كلمة الشهادۃ فصنعت دماءكم واموالكم من غير اخلاق على مواثاق قلوبكم لالستكم فمن الله عليكم بالاحتقاة والاحتشاد بالايان فافعلوا بالداخلين في الاسلام كالمثل بكم فثيبوا في ذلك ولا تهاقوا في القتل وهذا مضمون الآية سمعت ما ذكره صاحب المدارك وقال هو في نزوله وروايات مرداس بن نمير اعلم ولم يعلم من قوله غيره فغزاهم حربة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمروا وبقي مردس بالهتفيه باعلامه فلما راي السهل الجأ غنيمة الى مسوح من الجبل وسعد فلما تلا حقوا وكبروا انزل وقال لا اله الا الله من رسول الله عليكم فقتله اسامة بن زيد واحتاق غنيمة فاعبروا عليه السلام فوجد وجد اشهدوا وقال قتلتموه ارادة ما معه فمروا الآية هذا الغلظة وتي الكشف فقال يا رسول الله استغفر لي فقال فكيف ولا اله الا الله قال اسامة لما زال بعد ما حتى رددت ان لم اكن اعلمت الا يومئذ لم استغفر لي وقال امتق رقبة وقال الامام الزاهد ان هذا القاتل فهو اسامة بن زيد المتبني الذي قال له عليه السلام في مرضه ابعثوا اسامة الى الروم وانه قال اسامة انه اعلم متعوذا من سيفي فقال عليه السلام فلا شققت عن قلبه فقال يا رسول الله لو شققت هل وجدت الا دما غليظا فقال عليه السلام هو بلسانه مما في قلبه وان عليه السلام امر اسامة برد الاغنام والابل الى اهلها وان عليه السلام لما قرأ الآية على اسامة حزت حزنا شديدا الى ان مات فلما دفن لفظته الارض فندت ثلاث مرات فلما اخبر بذلك عليه السلام قال ان الارض قبلت من هوشمته وقبلت فرعون وبمروءة وهاجر الكفرة الا ان الله تعالى يمينكم مظم حرمة دم المؤمن لتصل رواه عن هناك حرمة دمها فادفنته في المرة الرابعة قد فسد وقبلته وان معنى قوله تعالى فعند الله معكم كثيرة فعند الله ثواب اعمالكم بالانفعلكم وافعدنا لله مغاسم كثيرة فاطلبوها من حيث اذن لكم واما لكم وكان اسامة قال ان كان موثقا فلما اذا كان بين اكنافهم فقال كذا لك كنتم تفعلون من قبل فمن الله عليكم بالاحلام واخرجكم من بينهم واكنافكم كنتم من قبل تخفون ايمانكم في قومكم وكنتم مقهورين مستضعفين فيما بينهم فمن الله عليكم بالهجرة هل احاصل ما فيه والمقصود من ذكر الآية انها تدل على انه يكتفي من المؤمن بمجرد كامة الشهادۃ من غير اخلاق على ما في قلبه ولكن هذا اجل اجراء الاحكام والا فالتمس بقى بالقلب ركن اصلي

في الايمان بل هو الايمان على الجسد واما من جهة الجسد في الحديث فلهذا يعلم الله تعالى من
المؤمن ما لا يعلمه غيره فاعلم من قلوبهم كما كان وهذا لا يقتضي ان لا يقبل الايمان من مجرد
اللفظ اذا لم يظهر الاتفاق بعلامة او اخبار من الله ورحوله وقد ذكر القاضي البيضا في شأن
نزول الآية وجه آخر ايضا حيث قال وقيل نزلت في المقداد مر بمرجل في هزيمة فاراد قتله
فقال لا اله الا الله فقتله وقال ودلوا ربنا على ما نكروا وهدنا صراطك المستقيم فقتله
المجتهد قد يغطي وان خطأه مغتفر هذا كلامه فمسئلة خطأ المجتهد اخرجت من قتل
المؤمن من لا يقتل قتلته وكون خطأه عذرا احتسب من عدم ترتب العقاب عليه فلهذا في الآية
ومعني بيانها مشروحا في سورة الانفال وسورة الانبياء وصحة ايمان المكروه استنبط من حرمة قتله في الآية
وقد صرح في الفتاوى الصمادية من العتابي وبصح الاسلام مع الاكره ولو ارتد بعد ولا يقتل ويعتص
ومن الثنا رغبة المكروه اذا اتى بالزيادة على ما اكره عليه جعل طائعا وايضا منه اجبر كافرا على
الاسلام فكذلك سنة كذلك ثم ارتد وزم انه كان مكرها يقتل ومن ابي يوسف وحليم اجبر كافرا على الاسلام
في معنى وبصح اعلامه ولو ارتد قتل مثل هذه الروايات كثيرة فيها في مسئلة فرضية الهجرة وعد ما قرله تعالى
ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم قالوا فيهم كنتم ط قالوا كذبوا كذبوا من
في الارض ط قالوا انهم تكتن ارض الله واحده تنها جرد فيها فاولئك ما ونهم جهنم ط
وصاءت مصبرا الا المحتضمين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا
يهتدون سبيلا فاولئك هم الذين كفروا وكان الله هكفا غفورا ط قالوا في نزول
له والآية انها نزلت فيمن اسلم ولم يهاجر حين كانت الهجرة فريضة وخرج مع المشركين الى
بل رميت او قتل كافرا وقد نص في الحسيني انها في مثل قيس بن فاكهة وقيس بن وليد وامثاله
وذكر الامام الزاهد انهم الاربعون الذين قتلوا بيد علي ابي الملائكة والملائكة هم ملك
الموت واعوانه او ملك الموت وحده اطلق لفظ الجمع على الواحد مجازا وقوله تعالى توفى يجوز ان يكون
ما ضيا او مضارعا يحذف احدهم الثانيين وقوله تعالى ظالمي انفسهم مضارفا ومضاف اليه حال من الضمير
المخو في توفاهم وقوله تعالى قالوا انهم كنتم خبر للذين والعائد محذوف اي قالوا لهم وحينئذ فاولئك
ما ونهم جملة معطوفة عليه او قالوا حال باضار قد والغبر هو فاولئك ادخل الغاء لما في

الذين من الالباب المشابه بالشرط واصل فيم فيما اسقطت الالف تخفيفا ومعناه التوسيع ولهذا
اجابوا بقوله قالوا كنا مستضعفين في الارض والانس الجواب ان يقولوا كنا في كذا او حاصل معنى
الآية ان الذين توفهم ملائكة الموت حال كونهم ظالمين انفسهم بالارتداد وترك الهجرة قال
الملائكة في تلك الحالة للمتوفين فيم كنتم اي في اي شيء كنتم من امر ديتكم بمعنى لم تكونوا
في شيء من الدين قالوا كنا مستضعفين في الارض ما جزي من الهجرة في ارض مكة فاخرجوا
معهم كما روي قالوا في الملائكة في جوابهم موطنين لهم لم تكن ارض الله اي ارض مدنية وغيرها
واسعة فتهاجر واغيا بمعنى انكم كنتم قادرين على الخروج من مكة الى بعض البلاد التي
لا تسعون فيها من اظهار دينكم من الهجرة الى بغداد والملك ما دهم جهنم وساءت لجهنم مصيرا
لهم هذا مفسون الآية فان قيل حالة الموت حالة البأس فكيف التكلم في تلك الحالة قيل في حالة البأس
لا يقلد على التكلم معالانه لا عبرتنا له لكونه مشغولا منا بعبادة الملك فاما بينه وبين الملك فلا
بالصواب والجواب في تلك الحالة وان لم نرد ذلك لم نسمع مكذا فاذا الامام الزاهد والمفسود
ان الآية تدل على الوجود على ترك الهجرة وقد قالوا انه كان ذلك في بدء الاسلام امانة للمسلمين
ويذهب من ذلك انها صارت منسوخة الآية وقد نصوا في سورة الان قال ان قوله تعالى والذين
آمنوا ولم يهاجروا منكم من لايتهم من شيء حتى يهاجروا ومنسوخ بقوله تعالى واوا الى ارحام
بعضهم اولى ببعضهم منه ايضا ان امر الهجرة منسوخ ولكن بشكل ما نهر ذكروا
ان الآية تدل على ان من لم يتمكن من اقامة دينه في بلد كالحج وعلم انه يتمكن من
اقامته في غيره حقت عليه الهجرة وفي الحديث من موطنه من ارض الى ارض وان كان
شبرا من الارض امتوجبت له الجنة وكان رفيق ابيه ابراهيم وابيه محمد صلوات الله عليهم اجمعين
وذلك يدل على ان الآية باقية غير منسوخة فيتناقضان الا ان يقال ان في بدء الاسلام كانت
الهجرة البتة واجبة حواء قد علمنا ذلك في اول الاشهاد في نسخة وفي الالمر ان ان لم يتمكن من
اقامة دينه بسبب ابدى الظلمة والكفر بغرض عليه الهجرة وهو الحق لم استثنى الله عنهم طائفة
الضعفاء فقال الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان وهو احتشاء منقطع لعدم دخولهم
في الموصول وصغيره والاشارة اليه ولا يستطيعون صفة المستضعفين اذ لا توفيت فيه ارحال منه

او من المستكن فيه فكان في الجحيم واللعن ان يفتخر بما في الجحيم من هذه العجوة الا من هو مستضعف من جنس الرجال والنساء والولدان حال كونه لا يستطيعون حيلة في الخروج لغيرهم وفقرهم ولا يتدون سبلا في لا معرفة لهم الى المسألة فاولئك هي الله ان يعرفونهم تركت العجوة وقال الامام الراعي لما نزل قوله تعالى فاولئك ما ومنهم جهنم وما من مصروف الى الملوك ملكه الخوانا الذين بكهفوا لقرله تعالى الاستضعفين الآية قال ابن عباس من كنت ابدا من من المستضعفين الذين لا ينجون حيلة ولا يتدون سبلا هذا الفطه وانا ذكر بلفظي لانه وان كان للاطعام فهو من الله واجب لان الكرم اذا اطلع العجوة ذكر في المدارك وقال القاضي صاحب الكشاف ذكر كلمة الاطعام ولفظة العفو اذ انا بان ترك العجوة خطورة حتى ان المضطر من حقه ان لا يامن ويترصد الفرصة ويعلق بها قلبه ثم قال القاضي ان ذكر الولد ان ان اراد به المالك من العبيد والاماء نظاما واما ان اراد به الصبيان فانا ذكرهم مع غيرهم فلا ضرورة للبالغة في الامر والاشعار بما هم على صدر وجوب العجوة فانهم لا يلقوا وقد راعى العجوة فلا يصح لهم منها وان قوامهم يجب عليهم ان يهاجروا بهم متى امكنت فاما ما فيه طعن في ذلك على صاحب الكشاف حيث قال انهم خارجون من جملة اهل الوعد ضرورة فمما في ذلك من الرجال والنساء ثم قال هل اذا اراد بالولد ان الاطفال والجوزان مراد المرءات منهن الذين عقلوا اما يعقل الرجال والنساء فليعقروا بهم في التكليف ثم ذكر الله تعالى بعد فاضل العجوة فقال * وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ط يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مَرَاغِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ط وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا ط إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ط ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ط وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا * هذه الآية في فاضل العجوة ومعناها ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مزاغما كثيرا اي متغولا من الرعام ومن التراب او طريقا يراهم قومه يملكونه اي يغارهم على رغم انهم وهو ايضا من الرعام ومن يدركه الموت فقد وقع اجره على الله ط وكان الله غفورا رحيما وقال القاضي والآية نزلت في جناب ابن حمزة حمله بنوه على من يترجها

الى المدينة فلما بلغ التنعيم اشرف على الموت فصق دميته على شانه فقال اللهم هذا لك وهذا
لرسولك ابايكم على ما بايع عليه رسولك فانت هذا الغلظة ومكنا اذكرك جماعة كثيرة ولكن بنوعين
وقصيل وقال صاحب الكشاف والمدارك قالوا من المجرة لطلب علم اوحى ارجها وافرار الى بلد
يراد فيه طاعة او قناعة او زهدا وابتغاء رزق طيب في مهجرة الى الله ورسوله وان اذرك الموت
في طريقه فقد وقع اجره على الله وبالأجملة تضاعل المجرة كثيرة اذا كان لاجل الله تعالى وقد
اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله اما الاعمال بالنيات وانما لامر ما يوتى فمن كان مهجرة الى الله ورسوله
فمهجرة الى الله ورسوله ومن كان مهجرة الى الدنيا يصيبها او امرأة يتزوجها فمهجرة الى ما دأب اليه
واستحسن المشايخون ذلك وما من احد يقتل به او يرشد الخلق الى الله الا وكانت بعد المجرة وبه الآية
تمسك صاحب المسألة من صاحب أبي يوسف ومحمد بن حبان من اوصى ان يصح عنه رجلا فصح عنه
فانت في الطريق يصح عنه مرة ثابته من حيث مات الاول لامن حيث يموت الا مروه ذلك لان اجره
قد وقع على الله بالنص فيكون معتبرا وصدا في حنيقة روح صح عنه من منزل الا مروه قوله عليه السلام
اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا الثلث الحديث وهذا من غير الثلث وقول الا مروه على الله من
حيث الثواب لامن حيث الظاهر في مسئلة قصر الصلاة للمساكين قوله تعالى « فَاذْكُرُونَنِي فِي الْأَرْضِ
فَلَيْسَ بِأَيْكُمْ جَمَاعٌ أَنْ تَقُصُّوا مِنْ صَلَوةٍ إِنْ خِنتُمْ أَنْ يُغْنِيَكُمْ أَدْنَىٰ كَذَّبُوا ط
إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَكْثَرَ هَهُؤُلَاءِ مُبِينًا » هههه هي الآية التي احتدل بها على ان دمر الصلاة
للمساكين رخصة اذ معنى الآية اذ احاطوا في الارض فليس عليكم جماع ان تقصر وامر الصلاة
اي من احد اذ ركعها فاصلوا الرباعية ركعتين والثلاثية والثانية على حالهما ثبت ذلك
بالاجماع وان كان انصافا لكل واحد وقوله تعالى من الصلاة صفة محدث في شيء من الصلاة عند
تغييره ومفعول انصروا بزيادة من عند الا غش على ما في البيضاوي رادني مدة السفر الذي
يجوز فيه القصر عند أبي حنيفة روح محبرة ثلثة ايام ولما لم يسن سيرا وطرا ومسير الايل ومسي الاقدام
على الفصد في البر واعتدال الربيع في البحر وما يليق في الجبل ولا اعتبارا بطاء الصارب واسراعه
فلما ومحبرة ثلثة ايام ولما لم يسن في يوم قصر ولو ما ومحبرة يوم في ثلثة ايام لم يقصر وعند
الشافعي اذني مدة السفر اربعة يود مسيرة يومين هكذا في الكشاف ولكن نص في الهداية انه

(المسألة ١٠)

44-38861-1

حكم الطائفتين جميعاً في الصلاة ركعتين الأولى ركعة بطائفة واحدة والثانية ركعة بطائفتين كل طائفة ركعة واحدة
مفسراً مبشراً فأعلم أن مذهب مالك رحمه الله تعالى لم يعلم من كتبه وقال صاحب الكشاف: إنه قال مالك في قوله تعالى
فاذبحوا واعنوا فإذا أصلوا وطريقه أنه يصلي الإمام ركعة بطائفة ويقف قائماً حتى يتم هذه الطائفة
صلواتها ويصلي ثم يصلي ركعة بطائفة أخرى ويقف قائداً حتى يتم هذه الطائفة أيضاً صلواتها
وتسليمها وهذا بعيد مذهب الشافعي رحمه الله تعالى رواية حيث قال القاضي وعامة أهل علي أن الإمام
يصلي مرتين بكل طائفة مرة كما فعله عليه السلام بطن النخلة وإن أراد أن يصلي بكل ركعة أن كانت
الصلوة ركعتين وكيفية أن يصلي الإمام بالاولى ركعة وينتظر قائماً حتى يتم صلواتهم منفرد بين
ويذهبوا إلى وجه العد وتأتي الأخرى ليشير بهم الركعة الثانية وينتظروا عداً حتى يتم صلواتهم
ويصلي بهم كما فعله عليه السلام بذات الواقع من الفطنة وقد صرح الإمام الزاهد أيضاً بأن مذهب
مالك والشافعي رحمه الله تعالى واحد وعندنا طريقه أن يصلي الإمام بالاولى ركعة ثم يذهب هذه الطائفة
ويقف نحو العد وتأتي الطائفة الأخرى فيصلي بها ركعة أخرى ثم يصلي الإمام وحده لأنها تمت
صلواته فتأتي الطائفة الأولى فتدعو الركعة الثانية منفرداً بغير قراءة لأنها لا حقة في حرف الغناء
وحكم اللاحق تركه القراءة فتسلم وتذهب نحو العد وتأتي الطائفة الأخرى في مكابها فتدعو
الركعة الثانية منفرداً بقراءة ويصلي بها مصبوبة وحكم المصوب أن تمام بالقرآن من أحوال المذكور
في كتب أبي حنيفة رحمه الله والاصح وأما ما نقله القاضي البيضاوي في بعض النسخ في مذهب أبي حنيفة رحمه
من أنه إذا سلم الإمام وحده تتم هذه الطائفة الثانية صلاتها بقراءة ثم تعود إلى العد وتأتي
الطائفة الأخرى وأتمت صلواتها بقراءة فانه وإن كان فيه تحقيق لتعجيل وسهولة قصر المسافة ولكن
لم يوجد هذا في كتب المصنفين فضلاً عن أن يكون من مذهبنا المذكور سابقاً وهو من أسن مسعود
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الجوف على الصفة التي قلت وهذا يدل صاحب الهداية عن الاستدلال
بالآية إلى قول ابن مسعود بفران غرضه تمام كيفية مذهبه وهو لا يحصل بدون قوله وأما
الآية فقد علمت حالها فالله أعلم كله مفروصة في صفة المسافر والعجز لأن الرباعية للمقيم مثلاً
يصلي فيها الإمام مع الطائفة الأولى ركعتين ثم يصلي مع الطائفة الأخرى ركعتين آخرتين
والدلالة على أنها مع الطائفة الأولى ركعتين ومع الثانية ركعة وبما جملة ذلك المذهب كما

عليه الصلاة والسلام مشروعة بعد وفات النبي ﷺ ايضا فيكون دليل على اني يوسف رحمة ما ذهب اليه من انه لا يجوز صلاة الجوف با لجماعة بعد ﷺ مستند لا بقوله تعالى واذا كثرت جمعة لانه خطاب للرسل عليه السلام خاصة ونحن نقول انه تعالى ملزم الرعول كييفيتها لثابت به الاثنية بعد وانهم ثواب من ﷺ في كل مصر فيكون حضورهم كحضوره فيكون مثالا لكل امام بدليل فعل الصحابة بعده هكذا قالوا وقوله تعالى ود الذين كفروا يفتنوا المسلمين المصلين وغيرهم باخذ الامتعة والاسلحة يعني لو كنتم تفعلون من الاسلحة والامتعة فيود الذين كفروا ان يشدوا عليكم شدة واحدة فلا تتركوها الا زموها معهم ثم رخص من اخذ الاسلحة حين المرض والمطر بقوله تعالى ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم وقرراخذ السدر على كل حال ولم يرخص بتركه اصلا حيث قال وخذواخذركم فلم ان اخذ السيف رواجب لثلاثتهم العن وهو ما نكرهه من العن والكد روع ونحوه والاسلحة جمع السلاح وهو ما يدل له واخذ شرط عند الشافعي روح ومحتجب عندنا عندنا ذكر صاحب المدارك تحت قوله تعالى ولهاخذواخذركم واسلحتهم وقال الامام الرازي والاي في ردول صلاة الجوف وروي عن جابر بن عبد الله عن قال فزونا مع ﷺ قوما من جهنة فقاتلوا قتالا شديدا فلما سلبنا الطهر قالوا المشركون فوملناهم ميلة واحدة لاختطفناهم ونحن نركنهم حتى صلوا وند مرا على تركهم فقال بعضهم دعوهم فان لهم بعد ما صلوة هي احب اليهم من بآ ثمة رابنا ثم يعنون العصر فلما ارا د ﷺ ان يصلي العصر انزل الله تعالى هذه الآية ثم قال فاني في ردول قوله تعالى ود الذين كفروا الآية كان ﷺ في ضرورة نفي الاملاء واعتنم اسماهم يسمى زرارهم ومساوهم وكان في امن منهم فانفرد في اداء قضاء الحاجة فاعجبوا من الكثرة اعني حويز بن الحارث المحاربي فان محمد انفرد عن اصحابه بعين من الجيش جليس وحده لغضاء الحاجة فنزل حويز بن الجندل معنفيا من الجيش شاعرا ميقفه حتى قام على راس النبي عليه السلام بفتحه وقال يا محبي من يعصمك مني الا ن فقال عليه السلام الله تعالى ثم قال اللهم اكفني حويز بما شئت فسا هم العويز ان يعصيه عليه السلام بالحيث عثركما علي وجهه وسقط الحيف من يده فاحذره النبي عليه السلام وقال من يمنك مني الا ن فقال لاجل فقال النبي عليه السلام وتل اشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله حتى ادع صيفك

(۵۵۶۴۴۱)

[illegible]

بمستك به ملي شربة كلمة التوحيد عقيب الصلوة من غير فاصل بشي كما هو ادب بعض المشائخين
في زماننا فيكون رد اعلي ما نقل من محدثان من قال بعد الصلوة لا اله الا الله فقد كفر
اي يصير كافرا لانه جرت العادة بذلك عقيب فعل محرم ويروى فقد كفر بالاشتداد اي يصير
ذلك كفارة لذنوبه ولا كلام فيه ومنهم من اشتغل بالذكر بعد الدماء وبعضهم قد منع الفصل
بين الغريضة والموكدة بما هي شي كان وهل اكله كلام تقريبي واما بما ان يكون المعنى فاذا لم يصبر
الصلوة اي فاذا اردتم الصلوة في حال الخوف والقتال فاذا ذكر والله اي فصلوها نيا ما معا بقين
ومقارمين وقعود اجائين على الراكب مرابين وملي جنوبكم مشغنين بالاجراح فاذا اطأ بنتم
حين تضع الحرب اوزارها وامنتم فامروا الصلوة اي فاقصروا ما صليتم في تلك الاحوال التي هي
احوال الخلق والايضا ما وجد في النفاذ روح ظاهرا له بموجب الصلوة على السجرات
في حال المشي والسجدة كما مرقى البقرة وعندنا موعدا وروى تركها حتى زال الاضطراب و
ظهر الاطمئنان كما صرح به في الكشف والبيضاوي ولهذا اكد منا التوجيهات الاولى في مسئلة
بعض النفايا وجواز الاجتهاد على النبي عليه السلام وحقيقة الكلام النفعي قوله تعالى *
اِنَّا اَنْزَلْنَاهُ اَيْكَ الْكِتَابِ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بِهِ اَسْأَلُكَ اللّٰهَ وَلَا تَكُنْ لِّلظَّالِمِيْنَ حَصِيْمًا *
وَأَسْتَغْفِرُ اللّٰهَ اِنَّهٗ كَانَ مُعْتَوِرًا جِيْمًا * وَلَا تَجَادِلْ مَنَ الدِّينِ بَشَيْئٍ اِنَّهٗ اَنفَسُهُمْ اِنَّهٗ لَاسْبُ
مَنْ كَانَ حَاقًا اَيْمًا * يَسْتَخْفُونَ مِّنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِّنَ اللّٰهِ وَهُوَ مَعَهُمْ اِذْ يَخْتَوْنَ مَا
لَا يَرْضٰنِ مِّنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللّٰهُ بِمَا يَعْمَلُوْنَ حَظِيْمًا * روى ان طعمة بن ابيرق احد من بني طغر سرق درما
من جارية له اسمه قتادة بن النعمان في جراب دقيق فجعل الدقيق ينشر من خرق فيه وخبأها
فندى به من العيين وجلس من اليهودي فالتصمت له روع منه طعمة فلم توجد فخلصها اخذها و
ماله بها علم فتركها واتبعوا اثر الدقيق حتى انتهى الى منزل اليهودي فاخذها وما فقال دعيها
الي طعمة فشهد له ناس من اليهود فقال بنو طغر اطلقوا بنا الى رسول الله ﷺ فاستلوه ان
يجادل من صاحبهم وقالوا ان لم تفعل ملك ما حبنا وان تضع يدي اليهودي فتم رسول الله
ﷺ ان يفعل وقيل ثم ان يطلع يده فنزلت ذكره في الكشف والبداركة والبيضاوي منا
ميجي من كلام الامام انزاهد والسجيني رواية اخرى تفاهيا والمعنى انا انزلنا اليك

الكتاب أي القرآن الكريم الذي يحكم به الناس وما لزمه من الإيمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار لا تكون
للمؤمنين حصيباً أي لا جمل المؤمنين معاصياً يعني لا يخاصم اليهود لأجل بني ظفروا استغفروا لله
تعالى ما هممت به أن الله كان غفوراً رحيماً من يشاء المغفرة ولا تبادل من الذين يختارون أنفسهم
أي يعززونها بالمعصية فإن وبال خيانتهم يعود إليهم وأجملت المعصية خيانة لها والمراد به طعمة
ومن ما ولد من قومهم يعلمون أنه مارق أو هو بل من خان خيانة أن الله لا يحب من كان غواً أي خائفاً
أي كثير الخيانة والامتنان طعمة خات مراراً ثم كثير أعلي ما يحيا في بعض قصته يستغفرون
من الناس أي يستغفرون من الناس حياة منهم وخوفاً من جورهم ولا يستغفرون من الله أي لا يستغفرون
من الله وهو معهم ما لم بهم مطلع عليهم لا يظني عليه خاف من حرم أذ يبتغون ما لا يرزى أي الذين يروون في
الليل ما لا يرزى الله من القول أي تدبير طعمة بأن يرمى بالذرع في دار زيد يعلم أنه يسرق ويمنع خلف أنه
لم يحرّبوا فيه ارتكاباً للخطب الكاذب وشهادة الزور كان الله بما يعملون محيطاً أي بما لا علم إلا طاعة لا يقوت
منه شيء هكذا قالوا المقصود من ذكر الآية موي مسألة القضاء بالحق أن فيعاد لا تقضي مسئلتين
ذكر ما صاحب المدرك الأولى أنه قال الشيخ أبو منصور في معنى قوله تعالى بما أركبكم الله بما
ألهكم الله بالنظر في الأصول المنزلة وفيه دلالة على جواز الاجتهاد في حقه وقد اختلف فيه فقال
بعضهم لا يجوز له الاجتهاد لأنه لا يصلح الخطاء وقال بعضهم يجوز له البتة ومدّنا أنه عليه السلام كان
ما موراً بانتظار الوحي في كل واحد فقام نزل الوحي فيها وإن لم تزل بعد الانتظار بحيث
فانت المصلحة ما علة الاجتهاد فإن أصاب بعد الاجتهاد فيها وإن أخطأ لم يكن مقرر أي الخطأ
بل يأتي الوحي بالحكم الواضع بخلاف غيره من المجتهدين حيث يقررون على الخطأ أي الذم
ومضى هذا البحث في سورة الأنفال إنشاء الله تعالى والآية التي في قوله تعالى يبتغون ما لا يرزى
من القول دليل على أن الكلام هو المعنى القائم بالذات حيث سمى التذبير قولاً وهو أيضاً
مختلف فيه بيننا وبين المعتزلة حيث أنكروا الكلام النفسي وليل قالوا يخلق القرآن والآية لما
دلت على وجود الكلام النفسي في الجملة أي للبشر أمكننا التعلية إلى الله تعالى ثبت الكلام
النفسي لله تعالى فيكون قد بما منزها عن التغير والنقصان مبرأ من الحروف والأصوات قائماً
بذات الله تعالى باقياً ببقائه منافعاً للحكوك والآفة وقد فهم ذلك أيضاً من قوله تعالى وكلم الله موسى

فَلْيَمَّا وَمِنَ الْاِجْمَاعِ وَمِنْ اَبَابِ طَوِيلٍ يَعْرِفُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ لَا يَلِيْقُ بِهَذَا الْخِصْرِ فِي مَسْئَلَةِ اَنْ
 الْاِجْمَاعُ حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ * قَوْلُهُ تَعَالَى * وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّحْمَلَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى
 وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْاِثْمِ مِنْ بَيْنِ نَوَاهٍ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ * قَالَ الْاِمَامُ
 الزَّاهِدُ كَزُولُ هَذِهِ الْاَيَةِ بِشَاقِي حَقِّ طَعْمَةٍ حَيْثُ مَرَبَ مِنْ الْمَدِيْنَةِ لَعَرَفَ قَطْعَ الْبَدَنِ اِلَى مَكَّةَ
 وَارْتَدَّ فَنَقِبَ بَيْنَمَا فَسَقَطَ عَلَيْهِ حَجَرٌ عَظِيمٌ فَابْقَى مَكْذًا اِلَى الصَّبْحِ فَخَلَعَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْبَيْتِ فَاَرَادَ اَنْ يَقْتُلَهُ
 وَمَنْعَهُ الْاَكْثَرُونَ ثُمَّ اَخْرَجَهُ اَهْلَ مَكَّةَ مِنْهَا وَلَمْ يَقْتُلُوهُ لِمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ مَبَاحٍ فِيهَا فَخَرَجَ قَدْ هَبَّ
 اِلَى الشَّامِ فَوُجِدَ سَفَرَةً مَعْلُوقَةً مِنْ بَعِيرٍ فَاَرَادَ اَنْ يَحْمِلَهَا فَرَأَى صَاحِبَهَا قُضِرَ بِهِ بِمِثْلِ فَقَتَلَهُ فَمَاتَ
 كَا فَرَاغًا مَا بِهِ وَقَبْلَ الْخُرُوجِ مَعَ التَّجَارِ اِلَى الشَّامِ وَهَرَقَ مِنْ مَنَاهِمِهِمْ وَفَرَّ اِلَى غَيْرِهِمْ ثُمَّ اَمْتَوَلُوا
 عَلَيْهِ فَقَتَلُوهُ وَتَلَّوْهُ مَكْذَرًا اِلَى الْهَيْبَةِ وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ اَنَّهُ قَطَعَ سَرَّةً ذَمَّ عَلَى الْفُلْكِ فِي خُرُوجِهِ
 فَالْقَوْلُ فِي اَلِهَيْبَةِ بَعْدَ اِطْلَاقِهِمْ عَلَيْهِ وَبِالْحُسْطَةِ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْاَيَةُ وَمَعْنَاهَا وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ اِیْ لِقَائِهِ
 وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ عَمَلٍ اَوْ اَعْتِقَادٍ نَوَلُهُ مَا تَوَلَّى اِیْ يَحْمِلُهُ عَلَى مَا احَبَّهُ مِنَ الرَّدَّةِ وَالْكَفْرِ
 وَالْاِفْلَاقِ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ اِیْ نَدَّخِلُهُ فِيهَا وَمَاتَ الْجَهَنَّمَ مَصِيرًا لَهُ وَالْحَاسِلُ اَنْ هَذِهِ الْاَيَةُ اَيُّهَا الَّذِي تَدُلُّ
 عَلَى اَنْ الْاِجْمَاعَ كَالْكِتَابِ وَالْحُجَّةُ كَاذَرُ اَهْلِ الْاَسْوَلِ وَالْمُفَسِّرُونَ جَمِيعًا وَذَلِكَ لِاَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
 جَعَلَ اِتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ كَشَافَةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ جَعَلَ كُلًّا مِنْهَا مُشْتَرَكًا فِي جَزَاءٍ وَاحِدٍ
 وَهُوَ نَوَلُهُمَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ لِجَزَاءٍ اَعْلَى كَوْرٍ جَزَاءٍ لِكُلِّ مِنْهَا بِالْاِتِّفَاقِ كَمَا قَالَ فِي الْبَيضَاوِيِّ
 وَالْاَيَةُ تَدُلُّ عَلَى حُرْمَةِ مَخَالَفَةِ الْاِجْمَاعِ لَا نَهْيًا وَتَبِيعُ اَوْ تَبِيعُ الشَّدِيدُ عَلَى الْمَخَالَفَةِ وَاتِّبَاعُ غَيْرِ
 سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَذَلِكَ اَمَّا لِحُرْمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اَوْ اَحَدُهُمَا اَوْ اِلْتِمَاعُ بَيْنَهُمَا وَالثَّانِي بِاِطْلَاقِهَا اِذَا بَصَحَ
 اَنْ يَقَالَ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ اَوْ اَلْعِزَّ اَوْ جَوَّبَ الْحَدَّ وَكَذَلِكَ الْاِثْلَ لِاَنَّ الْمَخَالَفَةَ مُحَرَّمَةٌ ضَرَرُ الْيَا
 غِبْرَهَا وَلَمْ يَضُرَّ اِذَا كَانَ اِتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ مُحَرَّمًا كَانَتْ اِتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ رَاجِعًا لِاَنْ تَرَكَ اِتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ
 مِنْ مَرُوفِ سَبِيلِهِمْ اِتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ هَذَا لَفْظُهُ فَعَلِمَ اَنْ اِتِّبَاعُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ اِیْ مَا عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ
 بِاَجْمَعِهِمْ وَاجِبٌ وَذَلِكَ بِسَمِيِّ بِالْاِجْمَاعِ لِيَكُونَ الْاِجْمَاعُ حُجَّةً قَطْعِيَّةً يَكْفُرُ بِحَادِثِ كَالْكِتَابِ وَالْحُجَّةِ
 الْخَوَاتِرَةِ وَيَكُونُ مَقْدَمًا عَلَى الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ وَالْحَادِ اِذَا اِنْتَقَلَ اِلَيْنَا بِالْاِجْمَاعِ عَلَى مَصْرِفِهِ بِقَوْلِهِ
 وَاَمَّا اِذَا اِنْتَقَلَ اِلَيْنَا بِالْاَفْرَادِ كَانَ مَعْتَقِلًا لِسُنَّةِ الْاَحَادِ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْاِجْمَاعِ مِنْ دَاخِلِ مَقْدَمِ

وعوقد يكون متى كثر أو قل أو أكل أو شرب أو غيره من هذه الأشياء والزوجان لا ينفصلان
 ليجمع عليهما إلا أنه والعزيمة فيه أن يقول كل واحد اجتمعا في هذا الحكم ويشترع كل واحد على العمل
 وأخرخصة فية أن يتكلم البعض أو يفعل البعض دون البعض وأهل الإجماع من كان مجتهدا غير ذي
 عوى ولا فسق وقيل لا إجماع إلا لصاحب القول لا إجماع إلا لأهل المنزل ينقلوا الكلام فيه طويل من كور
 في أصول الفقه أن شئت فارجع إليه وقد مضت الآيات والأخباران أيضا في هذا الباب في مسئلة
 حبة الزوجة نوبتها لفرطها قوله تعالى ﴿وَأَنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُفُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا
 جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ط وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ
 تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ * ينقل في نزول هذه الآية أن رجلا أراد طلاق
 امرأته وكانت لا ترضى بفرقه لصيق المعاش وتربية الأولاد فقالت لا تفارقني وقد وهبت نوبتي
 لزواجك أخرجه وقيل هذه قصة بنت محمد بن مسلمة وزوجها رافع بن خديجة وقيل قصة مودة بنت
 زمعة حيث أراد رسول الله ﷺ طلاقها فنصرت وقالت ليس لي حبة إلا الزواج بل أريد أن أمد يوم القيمة
 في أزواجك ووهبت نوبتها لها بشرضى الله منها وعلى كل فقد ينزلت الآية في هذا الشأن فكذلك ليس
 من كلام صاحب الكشف والامام الزاهد وهو المذكور في الصحيفي بقوله تعالى وإن امرأة خافت من
 أن خافت امرأة من بعلها لنفوز إذا مراعاتي ترغها من صبيحتها وامتناعا من مخالفتها
 مكانها فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا وهو أن لا يفارق الرجل تلك المرأة ونصب المرأة
 نوبتها لفرطها فعلم أن حبة المرأة نوبتها لفرطها جائزا وهو المراد من الصلح على الأكثر وله نزول
 الآية وإن كان محتمل أن يكون المعنى فلا جناح عليهما أن يصلحا بأن تحبها بهن المهر والكله
 أو النفقة أو أمثال ذلك ولهذا يرتفع له صاحب الهداية مع تحكيمه بقصة مودة على ما هو
 دأبه وذكر الامام الزاهد أنه في الجناح من المرأة وإن كان الجناح على الزوج في أن
 لا يوفي حقها لا حق الزوجية بينهما فحسب ذلك بتراضيهما بخلاف حرمة الرنا والربو ما به
 لا يسقط من تراضيهما ونصرا لصلح بينهما بأن يكون تلويح الاوامر والنواهي وترتيب
 البيوت وتدبير النفقة والكسوة بيد الزوجة الكبيرة ويكون لذات العيش والمباشرة و
 الملاعبة للشابة هذا ما فيه وقوله تعالى يصلحا من باب الأفعال في قراءة الكوفيين وحديث صلحا

مصبوب على المفعول به وبينهما ظرف احوال او على المصدروا المفعول بينهما او مصروف وقرب
بصالحا بالادغام على ان اصله يتصلحا ويتصلحا بالادغام على ان اصله يتصلحا قوله والصلح خير
اعتراف اي الصلح خير من المرافقة ومرة العشرة وكل صلح خير من الخصومة في كل شيء او الصلح
خير من الجور كما ان الخصومة شر من الشرور وبالجملة وان وقع هذا في بيان صلح الزوجين لكن
اللفظ عام في كل صلح ويشمل الصلح مع الاقراروا لصكوت والا نكار وقال الشافعي لا يهزم الصلح
من السكوت والا نكار لقوله عليه السلام صلح جائز فمابين المسلمين الا صلحا احل حراما او
حرم حلالا وفيه تحريم العلل وتحليل الحرام لان البذل كان حلالا على الراعي حراما على الآحل
وبعد الصلح ينقلب مكملا فلنا ويلغا حل حراما لنفسه كالصلح على غير او غير او حرم حلالا لئلا يصح على
ان لا يعطى ضرته على ما صرح به صاحب الهداية ومومن فيه خلاف فهو من الايات فانها في بيان
الامر بالصلح او الاصلاح دون قبول الصلح وقوله تعالى وما حضرت الا نفس الشح اعترافا غير معناه جعلت
الانفس حاضرة للبذل فلا نكاح للمرأة تصح بالامراء منها والتقصير في حقها لا الرجل يصح بان يحسبها
ويقوم بحقوقها اذا كرهها احب غيرها فهو وليها والعذر في المأسكة بان يحسبها ويقوم بحقوقها كما ان قوله تعالى
والصلح خير للترتيب في المصلحة كذلك ذكره وقوله تعالى وان تحسبوا اني انحسرنا في العشرة وتنقروا
النشور والامراء فان الله كان بما تعملون خبيراً فمما ذكر على حسب امكانكم الحسنه والقبضه وفي
المدارك والكشاف وكان معمر بن الحارثي من اذم بني ادموا مرارة من اجلهم فنظرت اليه وقالت
الحمد لله على اني وابيات من اهل الجنة قال فكيف قالت لانك وزنت مثلي فشكرت وزنت
مثلك فصبرت والخنة مودة للشاكرين والصابرين ثم ذكر الله تعالى العدل بين النساء فقال
وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا اَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَآمِغَلَفَةٍ ط
وَاِنْ تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا اِنَّ اللَّهَ كَانَ شَفِيراً رَحِيماً ۝ وَاِنْ يَنْفَرُوا بَعْضُهُمْ اِلَى بَعْضٍ فَخَرُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ
وَاسِعاً حَكِيماً ۝ قد مضت آية في اول هذه المورة في بيان اشتراط العدل وهي قوله تعالى وان خفتم ان
لا تعدلوا فواحدة وهذه الآية في بيان ان العدل لا يشترط في محبة القلب ويشترط في غيره اذ مضمون
الآية وليس تستطيعوا يا صاحبي الا زواج الكثيرة ان تعدلوا بينهم لان العدل ان لا يقع ميل
الابنة وهو متعذر ولذا كان عنه يدل على ان زواجه بالنفقة والكهنة والصكينة ويقول اللهم هذه

قصتي فيما املك ولا تزاخذني فيما لا املك وهو محبة القلب لان الله يحب ما يحب الله تعالى
على جميع نساءه محبة كالمقولات حرمتم ان تعدلوا بين النساء وبالغتم فيه فلا تسبلوا بل الميل اي
لا تهمروا ميل الفعل مع ميل القلب اي اعدلوا في ميل الفعل كالنفقة والكموة والسكنى والبيتوته
وان لم تقدر وا على ميل القلب الذي هو المحبة او الجمع لئلا يجمع ميل الفعل مع ميل القلب
فان تركتم ميل الفعل ايضا فتدبروا اي المرحوب عنها بالفعل والقلب جميعا كالمعلقة التي ليست
ذات بعل ولا مطلقة وقال النبي ﷺ من كان له امرأتان يميل مع احد بهما جاء يوم القيمة واحد
شقيه مائل معلل ان العدل بقدر الامكان واجب وقوله تعالى وان تصلوا وتنفقوا اي ان تصلحوا ما
كنتم تعتدون من امورهن وتنفقوا فهما يستقبل فان الله كان شغورا رحيمًا يقول لكم ما مضى من ملككم
وقوله تعالى وان يتفرقا اي ان يفارقا على منها ما صابه روق الطلاق بينهما فمن الله كلا اي كل واحد من الزوج
والزوجة من الاخر من سمته اي من شئنا ثم ورزقه وقد رتبه مكال اثاروا قال الامام الزاهد ان
في قوله ان يتفرقا بين الله وعد الغنى في المرافقة كما وعد الغنى في الكساح بقوله ان يكونوا فقراء
يفهم الله من فضله وجاء رجل الى امام جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه وشكى اليه الفقر فقال
تزوج امرأة فتزوج وشكى فقال تزوج امرأة فتزوج وشكى فقال طلقها فطلق له ما في ذلك فقال ان الله
وعد الغنى في الكساح اوفى المرافقة فلا آيتين من اكلامه وقد تمسك صاحب الهداية في باب العدل
بالحد يثنى ولم يذكر آيتين لكون الاولين قطعيين والآخرين في مسئلة اداء الشهاد على الوجه
الحق وجوازها على الاقارب حرمة كما نهى الله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا اقربا
يا لقصط شهداء لله ولوعلى انفسكم واتوا بالدين والادبرين ان يكتن شعبا وفقيرا
قاله اولي بهما ففلا تبيعوا الهوى ان تعدلوا وان تلوا او تعرضوا فان الله كان بما
تعملون خبيراً معنى الآية يا ايها الذين امنوا كونوا امتحدين في اقامة العدل حتى لا تجرورا
شهداء اي كونوا شهداء له و حال كونكم شهداء لله اي تقيمون شهادتكم لوجه الله ولو على انفسكم
اي ولو كانت الشهادة على انفسكم او اقر بكم ان يكن فنيا اي ان يكن المشهود عليه وكما احدهم
المشهود له وعليه ما في البيضاوي فنيا وفقير انا لله اولى بهما اي لا تمنعوا الشهادتنا طلبا لرضا ولا فقره
ترحمنا عليه لان الله تعالى اولى بهما بالغنى والفقر بالنظر لهما والرحمة فلو لم يكن ما عليهما صلاحا

لما لما شرمها فقد اقيم ملقا لحواج مقامه والضمير في بهما راجع الى ما دل عليه المذكور وهو جنس
 الغني والفقير لا الى المذكور واللوحدل جومه الى احد الامرين ويؤيد ان قرى بالله اولى بهم و
 نزواه في رجل من الانصار قال يا رسول الله ان علي ابي دينا وانا شامد عليه ولكني خشيت ان
 اظهر الشهادة ترهما على ملاسه فقال الله تعالى لا تكفرا من الشهادة لاجل الغنى والفقير ولو كانت تلك على
 انكم امر او والد يكرم او اقر يكرم فكذلك في الصينيين وقد صرح بما لا سام الزاهد ايضا وذكر امر
 ذلك الرجل مقبعا وقال صاحب المدايرك والشهادة على نفسه هي الاقرار على نفسه لانه في معنى
 الشهادة عليها بالزام الحق ومنه لان المولى والشهادة والاقرار يشترط جميعهما في الاخبار
 من حق لاجل علي احد غير ان المولى اخبار من حق نفسه على الغير والاقرار للغير على نفسه
 والشهادة للغير على الغير هذا كلامه وقال صاحب انكشاف بعد بيان معنى الاقرار ويجوز ان يكون
 المعنى وان كانت الشهادة او بالاعلى انكم او طي آبا لكم واقاربكم وذلك ان يشهد على من يتوقع ضرورة
 من سلطان ظاهرا وشهرا من اكلاه وبما تجمله الآية دليل على شرعية محتملة الاقرار وجواز الشهادة
 على ضرر الوالد بن والاقربين ومن المعروف ان الشهادة للنفع فلا يجوز في الولادة اي لا يجوز
 ان يشهد الوالد للولد او بالعكس وكذا للزوجة لاجل الزوج او بالعكس وكذلك للعبد لاجل العبد او
 بالعكس ويجوز فيما خبر الولاد اي يشهد في الاغ للاغ على ما عرف من ذلك في الفقه وكذلك يكون في الآية
 دال على ان العبد في الشهادة واجب معني ان شهادة الزور مستنقذ والصدق فيه واجب وحكم
 شهادة الزور بعد قضاء القاضي انه يلزم ذلك ويكون الضمان على الشهود عند اخلافا
 للقاضي على ما عرف ويشترط الشاهد في الحرق ولا يعزوز ذلك معروف وقد اكده الله تعالى
 هذه المحملة في ايت متعدد منها قوله تعالى والذين يشهدون الزور ليعر ونحن نكتبني بذلك
 وقد يدل الآية ايضا على كون الشهادة لله لا للرباء والمصلحة ولا تنفع نفسه فيعتدل به على ان
 شهادة الشريك في مال الشركة والاجبر لمستاجر والتليند لا مائة وكل الوالد لولده
 ومثاله بل ذلك لا يجوز فكذلك الخطر بالبال ومعني قوله تعالى فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا اي كرامة
 ان تعدلوا من الحق او ارادة ان تعدلوا بين الناس فعلى الاول من العدول وعلى الثاني
 من العدول وقوله تعالى وان تلووا ما هو واحد مع ضمير اللام من الولادة اي ان وليتم اقامة الشهادة

أو أمره من إقامتها فإن الله كان بما تعملون خبيراً تعالى الله عن أن تأثروا به ومن معكم مصرون -
 اللام من التي أي وإن تلوثوا بالنكاح من شهادة الحق أو حكمه العدل أو عذرهما من الشهادتين
 عند كبر وتعمدهما فإن الله كان بما تعملون خبيراً وعلى الأخير قراءة النفس مع عدل أقوالها في مسئلة
 ان الكفار لا ولاية لهم على المؤمنين * قوله تعالى * وَلَنْ نَجْعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِرْيَنَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
 سَبِيلًا * هذه الآية حجة للعلماء في كثير من المسائل ان كانت المعنى لن يجعل الله لكافرين سبيلاً أي
 حجة على المؤمنين في الدنيا كما هو لاكثر المتعارف على الالسنه وهو المنقول من ابن عباس رضى
 عن يوم القيامة كما نقل من علي رضي الله عنه فتحتمل ان لا يجوز شهادة الكافر على المسلم لان يولد له
 لهم على المسلم كما نص في الكتب ومنها ان لا يلى الكافر كاح المسلم ولا يبره وكل ابا لعكس ومنها ما قال
 في البيهقي واحتج به اصحابنا على ما ذكره الكافر المحمل والسنفة على حصول البيئته بنفصر
 الارتداد وهو ضعيف لانه لا ينفي ان يكون بائنة اذا دعا الى الايمان قبل مضي العدة من اللفظ
 وكذلك للشافعي ان يثبت من هذه الآيات لا يملك الكافر مال المسلم بالاحتيلاء كما هو مذهب مالك كور
 في كتب اصولنا وما لجملة كتبها هي حجة للسنفة في اثبات بعض الاحكام كذلك هي حجة للشافعي في
 اثبات بعض آخرو ولا تلحق من الغريتين مذكورة في المطولات وذكر اهل الاصول في جواب
 ان لا يملك الكافر مال المسلم بالاحتيلاء ان النص ليس على موعه لا تأكثيرا ما نشاهد ان الكفار
 يغلبون على انفس المسلمين فيقتلونهم وعلى اموالهم فيغيرونها واذالها يكن اجراء ما على العموم
 يحصل على اخص الغصوص وهو حبل الولاية بمعنى ولاية الانكاح وفي كلام الامام الراشد
 انه يجوز ان يكون لكافرين على المؤمنين فتح ونصرة للاعتلاء وانما المراد به الحجة بالبطل
 في الدنيا والصيل يوم القيامة وربما يتمسك به هذه الآية ان تعسكرا الكفراي جعله ذا عسكر
 وخذ منة ورئيسا له فيرجا يزلانه لما كان شهيدا تهر على المسلم ومواد دون مرتبة فيرجا بزة قدم
 جواز تعسكركم بالطريق الاولى لان فيه كمال ولاية لهم على المسلمين بخلاف موقفهم واخذ شاع هذا
 الهاد في زماننا فويل لكثيرا بها المجوزون والمرتظون انهم كيف يعاملون مع المسلمين والمؤمنين
 والعلماء والصالحين والمعادات والقضاة وكيف يضرعون وجوههم بايديهم وارجلهم ويتصرفون
 معهم بانواع الامانة والزلل هكذا ذكره بعض مشائخنا سلمه الله في بعض رسائله وانشده

ان الكفار مخاطبون بالشرائع الا يروى انه ما بينهم من الطيبات ما جلا وبالنار آجلا وثني
 من اليس بشي لان الخلاف في العبادات فاما لا خلاف المهر ومخاطبون باحكامنا في المعاملات
 وارثكاب المحرمات فانه مقام عليه وحد الزنا والسرقة وقطع الطريق والقذف هذا كلامه
 والمقصود من ذكر آلاية ان تلك الاشياء حلال طيب لنا وان الربوا حرام في جميع الاديان
 لقوله تعالى وقد نهوا عنه اي نهوا اليهود من اخذ الربوا والظاهر مشاركة غيرهم لم يرد له انما
 ان الربوا حرام مطلقا ومثله الزنا والخلاف المحرم والخنزير فان المحرم لهم كالحل لنا والخنزير لهم
 كالشاة لنا على ما نطبق به لفظ الحديث والاصل ان الكفار ومخاطبون بالايان والعقوبات و
 المعاملات وكذا بالعبادات في حق مواخذة الاخرى لا في حق الاداء في الدنيا خلافا لبعض فان
 منهم مخاطبون بالاداء اي لا خلاف في ان ما هو حرام في دينهم مخاطبون بها البته حبا
 عند المرافعة الى الحكم والربوا والزنا منها بخلاف المحرم والخنزير فان ذلك مستثني ولعن
 امرنا ان تتركهم وما يدنون واما نكاح المحارم والنكاح بلا شهود والنكاح في العدة او النكاح
 بلا مهر او على ان لا مهر لها وعليه ميقنة او على غيرا وخنزير قل ذلك مما يعلم في الهداية بالتفصيل
 والاختلاف وهذا المختصر لا يتحمل بيانه في مسئلة بيان بقية احكام الفرائض قوله تعالى
 يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ط ان امرءة هلك ليس لقولده وله اخت فلها نصف
 ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ط
 وان كانوا خوة رجالا وصماء فللذكر مثل حظ الانثيين بين الله لكم ان ترضوا ط والله بكل
 شئ عليم ه هـ هي الآية الثالثة من الايات الثلاثة التي في بيان نصبة التركة وقد مضى بيان
 الآيتين في اول هذا الموضع والابقي بيان معاني الكلاله خاصة نزلت في حق جابر بن عبد الله
 حين كان مريضاً وعده عليه السلام قال يا جابر الرجل كلاله فكيف اصنع في مالي وتدرى صاحب الكشاف
 رواية اخرى ايضاً وهي انه عليه السلام كان في طريق مكة فام حجة الرداع فأتاه جابر بن
 عبد الله وقال اني اغتافهم آخذ من ميراثها فنزلت والمقصود على الاول بيان حصص الاخت
 وعليه اثباتي بيان حصص الاخ وذكرا لا ما من الزا وهذا البراوية فقط وقال انه مال من مال
 اختها مات قبل موت اختها وبين الله فيه ميراث اخته منه ولا ميراث شغل ببيان ميراثه منها

تنبيهها علي أنه ينبغي للأنثى انتظار موت نعمة لا انتظار موت غيره طمعا للمال وبالجملة هي في بيان ميراث الكلافة وتوضيحه أن الرجل الكلافة الذي لم يترك ولدا ولا وادلا لا يخلو إما أن يترك الأخت الواحدة أو الأختين أو الأخوة والأخوات جميعا فإن ترك الأخت الواحدة فبيان في قوله تعالى أن أمره ذلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك فقوله تعالى أمرأ ارتفع بعمل يفصره الظاهر وقوله تعالى ليس له ولد ونعمة له لو حال من المحتكن في ملكه والوارث في قوله تعالى وله احتمل المال والعطف علي ما في البيضاوي فعلم أن الرجل إذا لم يترك ولدا ويترك أختا فقط يترك تلك الأخت نصف ما ترك الأب والأخوة والأخت هنا الأخت لاب وأم أو لاب فقط بالاجتماع لا نه جعل أخوها مصبة وابن الأم لا يكون حصبة بخلاف ما سبق من الآية فإن المراد بالأخت والأخت ثمة الأب والأخت لا م فقط فإنه واجب ثمة الحدس وميراثا صب أولاد الأم علي مامر والولد المتبني في الشرط الابن لأن المصطف للأخت هو الابن دون البنت مكل في أكثر الثغاة ميرود كوفي البيضاوي أن الولد علي ثمة الأب والأخت وأن ورثت مع البنت فند ما مة العلماء غير ابن عباس لكنها لا تترك النصف وهذا أحسن مندي وقوله تعالى وميراثها أن لم يكن لها ولد جملة معترضة بين أحكام أخت الأخت للاع فيه بيان أنه إذا كان الأمر بالعصاة ما تكت الأخت ولم يكن لها ولد وتعلق بها يترك ذلك الأخ لنفسه الأخت والولد المتبني في الشرط ههنا أيضا علي الخلاف في الأكثر أن المراد به الابن لأن المصطف للاع هو الابن دون البنت وفي البيضاوي ذكر أن ابن أبي شيبة إن أراد ميراثها يترك جميع ما لها إلا ما لم يراد به الذكر إذا البنت لا تصيب الأخ وهذا أيضا أحسن مندي فلا تناقض بين الكلامين في الماضي في كل من الموضعين واسأله في التوجيه وقد ذكرني السريفة أن المراد بقوله أن لم يكن له ولد الابن بالافتقار لأن الأخ يترك مع الابنة وأما في قوله تعالى ليس له ولد فكذلك عندنا فلا تصيب البنت الأخت كإروى من ابن مسعود أنه قال رأيت رسول الله وآله وعلم قضى في من خلف بنتا وبنت ابن وأختا لبنت بالنصف ولبنت الابن بالمد من تكملة للثنتين وللأخت بالباقي ويؤيده قوله عليه السلام اجعلوا الأخوات مع البنات مصبة وأما مندا بن عباس رضي الله عنهما من الذكروا لا تنهي كافي حجب الأم

من الثلث التي العده وحسب الزوج من المصنف التي الزرع وحسب الزوجة من الزوج التي
 الثمن ولا تيراث منه ولا تحت مع البنت بخلاف الاخ فانه ما عدا ما بقي من الابنة بالمصربة
 ولا مصربة للاحت بغيرها واما يصير مصبة لغيرها اذا كان ذلك الغير مصبة وليس للبنت مصربة
 فكيف يصبر الا تحت معها مصبة على ما فيه واما اكنفى الله تعالى بذكر نفى الولد فقط في
 الموضوعين مع ان الولد ايضا كذلك لانه يحتل بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء الولد لان
 الولد اقرب الى الميت من الولد ماد اورث الاخ ضد انتفاء الاقرب يرث ضد انتفاء الا بعد
 بالطريق الاولى ولان العدا لفي القرينة من ليس له ولد ولا والد جميعا ولا به حال بيان
 لقوله عليه السلام الحقوا الفراش بامهاتنا يعني فلا ولي ذكر مصبة والاب اولى من الاخ
 هذا لفظ السند يثبت هذه الكشاف ومنه مبين من اكلالة من لاول له فقط لان من لم يمه
 انه يرث الاخوة لا تحت مع وجود الولد على ما نقلنا من الزاهد في مياسق ولا اشتباه في
 الآلة حنك كما لا يخفى ثم جئنا الى اثبات اصل المحلة فنقول وان ترك المورث اختين
 فبانه في قوله تعالى وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فهو متعلق بما جئنا من بيان ارب
 الاخوة الواحدة يعني ان كانت الاخوة واحدة فلهما النصف وان كانتا اختين فثلث منهما
 الثلثتان لجموعهما الثلثان مما تركها المورث والضمير في كانتا لمن يرث بالاخوة وتثنيته محمول
 على المعنى وما يدعى الاخبار منه بالتثنية التنبيه على ان الحكم باعتبار العدد دون الصغر والكبر
 وغير ما كل امله القاضى الاجل وقيل لم يبين الله تعالى حكم اختين فوق اثنتين لانه يعلم
 حالها من اثنتين وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما هو لها يعلم من حال
 الاختين حال البنات ومن حال البنات حال الاخوات بالطريق الاولى فكذلك في الترتيب
 وقد ذكره الامام الزاهد ايضا وقال فيه دليل على جواز القياس وان ترك المورث اخوة
 واخوات جميعا فبانه في قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فذلك كمثل حظ الانثيين
 واصل الكلام وان كانوا اخوة واخوات فلهذا الذكر يعني ان كان الوارثون اخوة واخوات
 كثيرة رجالا ونساء فبهم مختص باحد ما فحينئذ يجب لثلث منهما القسط على وفق النسخة بحيث يكون
 للذكر مثل حظ الانثيين والمعنى الحقيقي للاخوة غير مراد منها وانما المقصود كون الذكر

الاثنى شريكتين في الميراث مثلا اذا ترك اخا واما جميعا فحمت الثلثة على ثلث حصص
 حصتان للاخ وحصة للاخت واذا ترك اخنتين واخيهن قسمت الثلثة على ستة حصص اربعة للاخين
 وحصتان للاختين واذا ترك اخنتين واخا كانت الثلثة بينه وبينهما نصفين وهكذا لقياس
 وقد ظهر من ههنا ان الاخوات لاب وام احوالا خمس النصف للواحدة والثلاث للثنتين
 فصاعد اومع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباقي ان النصف والثالث مع البنات
 او بنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات مصبة ومقطون بالابن وابن
 الابن وان سفل وبالأب بالألحاق وبالأجد عند التصنيف زوج وللأخوات لاب احوال سبع النصف
 للواحدة والثلاث للثنتين فصاعد عند عدم الاخوات لاب وام ولهن الثلث من مع الاخت
 لاب وام تكملة للثنتين ولا تترك مع الاخنتين لاب وام الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن ح
 ومقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالألحاق وبالأجد عند التصنيف زوج وبالأخ
 لاب وام ايضا مكررا قالوا وقوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا معنا وبين الله ضلالكم ان الذي
 من شأنكم اذا اخلتكم وطباكم لتجروا عنه وتحرزوا خلافا وبين لكم الحق والصواب
 كرامة ان تضلوا او يبين الله لكم ثلاثا تضلوا بسبب كلمة لا وهو قول الكونيين هكذا في البيضاوي
 وما انا اكنفت ههنا في تفسير الآية بمجرد تحقيق مضمون اللفظ وقد بينت فيما سبق على وجه
 عجيب وتريثا ببق وقد ذكر صاحب المذاهب فيما سبق لها فاصلة جامعة واوردها في كلامه
 طويلا على حسب ما ذكر في علم الفرائض فان شئت فارجع اليه هذا اخر ما ذكر في سورة النساء
 بحمد الله على توفيقه وصلي على محمد وآله وآل ان نشرع في حوزة المائدة ففي مسئلة حرمة الاصطباذ
 حالة الاحرام وحليمة الانعام وغيرهما قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذقوا بالنعوذ
 اُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَبَرِّئْهُنَّ حُرْمَ طَائِفَةٍ لَكُمْ يَكْفِي
 مَا يُرِيدُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا أَشْهُرَ الْحَرَامِ وَلَا أَهْدِي وَلَا تُلْجُوا
 وَلَا آمِينَ ابْنَيْ الْحَرَامِ يَتَّبِعِينَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِصَالًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا
 تَجْرِمُكُمْ شَيْءٌ قَوْمَ أَنْ صَدَّوْكُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْبُدُوا مَوْتَعًا وَنُؤَا عَلَى الْبِرِّ
 الْبَقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ

هاتان الآيتان في عيان عقاب من المساثل اما الآية الأولى فيها لها اربعة اقسام تعالينا ولها بقا
العقود اى العهد الموثوق في قوله تعالى ووفوا بالعقود ثم قال ثانيا احلت لكم بهيمة الانعام فهو تعميل
للعقود وهذا اذا كان المراد بالعقود ما عقد ما الله على مبادء خاصة ظاهرة واما اذا كان المراد
بالعقود ما نعم العقود التي عقد ما الله على مبادء من التكليف والعقود التي يعتقدونها فيما بينهم
من الامانات ونحوها ففي جعله تفصيلا لها كما فعله صاحب البياض في تامل واشكال وقال الامام
الزاهد ان العهد ثلاثة عهد الله مع العباد كالاول والنواهي ومهد العباد مع الله كالنذر وو
الايمان ومهد العباد فيما بينهم والآخر يشمل الاتصام الثلاثة وقد انفرد بكل منها آية واحدة والبهيمة كل حي
لا يميز وقيل كل ذاهاربع واسأل الله بهيمة الى الانعام ببيان ومعناه البهيمة من الانعام وهي
الازواج الثمانية والحق بها النظمي والبقرا الوحش وقيل ما المراد ونحو ما سماه ثل الانعام
في الاجزاء ودمم الابواب واغاثها الى الانعام بلامعة الشبه ولكن لو بقيت علي مرمها كانت
اولى ليكون استثناء قوله تعالى الا ما ينلني ملككم على الاتصال الذي هو الاصل يعني احلت لكم بهيمة
الانعام جميعا الا ما ينلني ملككم تحريمه في آية التحريم كلفنا الحنزيرو وهرد لك وقوله تعالى غير محلي
الصيد حال من الضمير في لكم وانتم حرم حال من محلي الصيد يعني انما احلت لكم بهيمة الانعام
حال كونكم غير محليين للاصطبا د بهائي حال الاحرام كانه دفع مظنة ان يكون بهيمة
الانعام حلالا للكل محرما وغير محرم فيهم ان الاصطبا د بها للمحرم حرام ما دام محرما ولعن
هل ابي سيد البر خاتمة واما في حق سيد البصر فلا نه حلال اصطبا د للمحرم كما بينه
من بعد انشاء الله تعالى في اخر السورة واما الآية الثانية وهي قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا لا تأكلوا اموالكم بغير الله تعالى في نزولها ان شريح ابن حنيفة المشهور بالشقاوة جاء الى
وصأ له عباد ما الخلق اليه فقال بتمت بيني وبينكم واما في امره به فقال اشاور ذلك
فيما بين جوشي واقبل قولك بعد ما افتوا ولما خرج من المدينة استأق مواشيه وغادر
اموالها وذمب بها الى مكة وكان عليه السلام قال من قبل هذا مهيبي رجل اليوم يتعلم بلعان
الشیطان يدخل كافرا ويخرج غادرا وبعد ذلك لما توجه عليه السلام مع الصحابة الى مكة في
مام القضية رأوا شريحا يلقن تلك المواشي وفقد في بها الى مكة فعرفوا ما قصدوا وان يردوا

منه فنزلت من الآيات فكذلك في الصحيحين والرازي ومفسرنا: أي إن آياتنا لا تنقض أحرمه. إثرائه من مرافق الحج ومراسم الحصار والأحرام والطواف والسعي والحج وغيره ولا حرمة الشجر الحرام بالقتل فيمولا حرمة الهدى وذات العلل بالقتل والمنع عن بؤس محلها فهي من قبيل مطب الخاص على العالم لأن ذات القلا تسمى البيت والهدى بهما ويعبر الشاة أيضا وتحرران بإرادتها القلا لئلا يفسد ما لقي في النهي عن التعرض لذات القلا تسمى ما لقي به من نعل أو عروقة قرادة أو لحاء شجر وغيره ولا حرمة البيت الحرام أي قاصدي زيارتها وهم شريعتنا بعده بقتلهم حال كونهم يعفون أي يطلبون فضلا من ربهم وضوانا وهو الثواب على رآه أو فضلا من ربهم وهما التهاوة ورضوانا وهو الحج بزمهم على رآه وبالجملة لا ينبغي التعرض لمن هذا فإنه وقوله تعالى وإذا حلتلتم فاصطادوا فليس عليه ولا غيره محلي الصدق وإنه حرّم معنى أسا حرمنا عليهم الاصطاد في حالة الأحرام فإذا حرم حرم منها فاصطادوا فقد أصابوا الاصطاد وعلل الأمر بهذا السطر للاحقة بالانقضاء ولا يلزم منه أن يكون جميع الأوامر التي بعد السطر للاحقة كإزهم البعض بل كثير ما يكون للإيجاب بعد وله نظائر لا ينبغي وقوله تعالى ولا تجزئكم مطع على لا تسوا حرم مثل كسب يمتد إلى المفعول ومفعولين ومنها يمتد إلى مفعولين مفعوله الأول كم ومفعوله الثاني أن تعتدوا ومعنى الشأ أن المفعول وان صدقكم متعلق بالشأن بمعنى العتق للعنى ولا يكسبكم نفس قوم لأن صدقكم من المعجود الحرام يوم الدين لا اعتداء أي لا انتقام منهم بالعاق مكررة بهم وقري لا يجزئكم بهم الإلهام من الأفعال وشأن يحسب كون النون أيضا وإن صدقكم على أنه شرط معتبر أغنى من جوابه لا يجزئكم ومعنى قوله تعالى وما دبروا ملي البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ظاهر البر والتقوى العفو والإعطاء والإثم والعدوان والأقسام والتشقي أو البر والتقوى فعل السامور وترك السطور والإثم والعدوان خلافه وهو عام لكل بر وتقوى وإثم وعدوان فكذلك أفعال المفسرون وأختلفوا في أحكامه ونحوه فالقاضي البياض تعرض لشأن نزوله ثم قال وعليه هذا فالآية منسوخة وصاحب المدرك لم يتعرض لشأن نزوله ولا نحوه ومنه لا مدبر عليه وجد لم يلزم نحوه وروان لا اشتغال به لا لا فعل مما يصد الحسم فلا يجعلوا فيما بينهم

وهذا شبه لأن سورة الأنبياء آخر القرآن مذكورة لا تسجل المصحف في الصلاة، والكفا في تفسيره في
 مسكبه ومن النبي ﷺ المائدة من آخر القرآن مذكورة لا تسجل المصحف في الصلاة، والكفا في تفسيره في
 من الحسن ومن ابن مرة فيها ثمانية عشرة فريضة وليس فيها منصوص ومن ابن عباس رضي الله عنهما كان
 المسلمون والمشركون يسجدون جميعاً فنهى الله المسلمين أن يمنعوا أحداً من حج البيت بقوله تعالى
 لا تسجلوا الميزل بعد ذلك إنما المشركون نجس وقال مجاهد واشتبهوا لا تسجلوا المصحف بقوله واقتلوا
 حيث وجدتموه والآمام الزاهد أورد كلاماً طويلاً حاشاه أن قوله لا تسجلوا أشعاراً لله ولا أمين
 البيت الحرام غير منصوص وقوله تعالى ولا الضمير الحرام ولا الهدى ولا لقلائد منصوص بأية العتال
 وآحاد لا نقان قد صرح في كتابه بأن قوله تعالى ولا الضمير الحرام في المائدة منصوص بأية القتل
 في كل الشهر وليس يتعبر في الحرام من بقية الآية أي وإما وأما وأما حب المصحف قال ابن الأثير
 كلها منصوصة سوى قوله تعالى إنا جعلنا سبطاً دواقره تعالى وتعالى وما أوفنا أيضاً وجعلناهم
 ذكر الله تعالى بعده ما حرم أكلها فقال ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِثَّةُ وَالْدمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ
 لِدَبْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَصِفَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّدَةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّعِجُ الْأَمَّا ذَكَاكُمْ فَبِمَا
 ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ وَأَنْ تَضَعُوا بِالْأَزْلَامِ ط ذَلِكُمْ فَسُقِطَ الْيَوْمَ بِمَنْ الدِّينَ تَكْرَرُوا مِنْ
 دِينِهِمْ بَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاحْشَوْنَ ط الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ لَا تَوَمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَبَّنَّ
 لَكُمْ إِلَّا سَلَامٌ دِينًا لَا فَمِنْ اضْطُرَّ فِي مَعْصِيَةٍ فِيمَنْ تَجَانِبَ لَا تَمِ قَانَ اللَّهُ غُورٌ رَحِيمٌ ٥ هذه
 الآية في بيان المحرمات وقد ناسب ذكرها في هذا المقام لأنها مقبولة قوله تعالى إلا ما يتلى عليكم
 فهي بيان له على ما مر إذا وقد ذكر الله تعالى فيها عدة أشياء منها الميتة والدم ولحم الخنزير وما
 أهل لغبرائه به وقد سبق بيان حرماتها في سورة البقرة ومياتي مثلها أيضاً في سورة الأنعام
 والسمل بلانما وتبرعله إما ككرر حكمها تأكيداً لحرمها ودفعاً لظن الكفار بأنها محلل وأما البواقي
 المذكورة في الآية فنبذة الآول المنعقومي التي مانت بالحق والحقائق الموقوفة وهي المصروفة
 بنحو خشب أو حجر حتى يموت يقال وقد تده إذا ضربته فسلم أن السند يد وما يجري مجراه شرط
 للذبح والثالث المتردة وهي التي ترددها من ملأ في يهرقات والرابع النطيحة وهي التي يطحنها
 بحري فماتت والخاص ما على السبع أي على بعضه الصمعات يجرحه قال القاضي وهو يدل على أن

جوارح الصيد إذا كانت ما أصطا دمه لم يجعل وقوله تعالى إلا ما ذكيتما مستثناء من كل من مولاة
الحصاة والمعنى مولاة حرام في كل حال إلا إذا ادركتموها جهاداً محتوماً بالعقدين بقطع العلوق
والمرى والودجهن ولا يجوز أن يكون استثناء مما قلناه أيضاً يعني من الميتة والدم ولحم
الخنزير وما ملأ لغير الله به كائن به في الزمان لأن هذه الأقسام حرام لذاتها لم يفسد بها الحلال
في حال من الأحوال يدل عليه ذكرها مراراً في القرآن بدون الاستثناء لأن ما لم يتصور
فيها الذكوة لأن الميتة هي التي ماتت بلا ذبيح والدم ظاهره أن الخنزير لما كان لحمه حراماً مطلقاً
لم يستجبه إلى الاستثناء ومعنى ما ملأها ذبيح فكيف يتصور فيه الذكوة ثانياً وقيل الاستثناء راجع
إلى ما يتصل به فقط وقوله تعالى وما أكلنا من شيء من الميتة والدم ولحم الخنزير وما ملأ لغير الله به
في كل حال لا يجعل بالذبيح كالميتة والحق ما قلنا واليه الأحاديث في كلام صاحب الهداية حيث قال
في كتاب الصيد من الذي ذكرناه أن قوله لا ذكاه حل أكله عند المذنبين فروح وكذا
الترديد والنطحة والموقوفة والذبيح بقرب بطنه وفيه حيوة غفيرة وبينة وعليه انتهى
لقوله تعالى إلا ما ذكيتما مستثناء مطلقاً من غير فصل ومن أبي يوسف روح إذا كان بحيث لا يعيش مثله لا يجعل
لأنه لم يكن موته بالذبيح وقال يهرح إذا كان يعيش فرق ما يعيش الذي روحه لا ملائمة لا معتبر
بهذه الحيوة على ما قررنا آتساع المذكور في قوله تعالى وما ذبيح على النصب هو مشتق من الحرامات
المذكورة مرفوعة على النصب إما جمع لعاب أو واحد النصب وهي أحجار منصوبة حول البيت
وقد هانت العرب بذلك عيونهم ويعظمونها ويعدون ذلك قربة لهم عليهم ما ذبيح على ذلك
ولهموا منه لأنه بدعة أهل الجاهلية فكان في السد ارك والكشاف وقال القاضي وقيل الأصنام وعلى
بمعنى اللام أو على أصله يقتضي برصص أي حرم عليكم ما ذبح للأصنام أو ذبح مصص على الأصنام
وفكل إذ ذبح في التسمين ولكن لا يفسى أنه على ما يكون بعينه في معنى ما ملأ لغير الله فيلزم
التكرار وآتساع المذكور في قوله تعالى وإن تستقصوا بالآلام ومروا بها مرفوعة المحل داخل
تحت الحرامات والصبر إن كان للسر أو لله لا متقبال وإنما لمعنى على السال على ما في الزمان
والآلام جمع زلم كجمل وزلم كصر على ما في البيضاء وبينا أنه كانت العرب إذا أراد أحدكم
مغفرة أو عزوا أو تجارة أو نكاحاً وغير ذلك تحدث إلى أحد ثلثة مكتوب على واحد منها أمرني

ربي وعلى الثاني معاني ربي وعلى الثالث هذا هو خروج الآخرة من الدنيا من غير أن يتركها
 أمكنه وأن يخرج العمل أمدًا لما فيها من الله تعالى من ذلك وقالوا أن تمتنعوا بالآلام يعني
 حرم عليكم استعصامكم بالآلام أي طلب معرفة ما قسم له من ألم بقسم له بسبب الآلام أي لا تخرج
 ولكن لا مناصية بينه وبين الآلام ولا مناصية حرام ما لعله لهذا المعنى غير أن صلوبه باتيان صيغة
 الفعل مع أن العذرية هو أمره وهذا هو الوجه المشهور وأما على فقد يراد به يكون
 معني الاستعصام بالآلام استعصام الجور بالآلام أي على الاستعصام بالآلام على ما قيل فيكون
 بينه وبين ما ذبح على النصب مناجاة وقوله تعالى ذكره فمض إشارة إلى ما ينصل به خاصة وإلى
 جميع المحرمات من الآلام ولا سيما ما كان الاستعصام بالآلام نسقًا لأن ذلك دخول
 في علم القريب وهو ضلال وانفراء على الله أن يريد بولي موافقه تعالى وشرك أن يريد به الضم
 أو المصراع المحرم وفي الكشف والكهنة والمنجمون بهذا الميثاق وقال صاحب الداركة وقال
 الرجاء لا فرق بين هذا وبين قول المنجم لا تخرج من أجل البحر كذا وأخرج بطولوع نجم كذا وفي
 شرح التاويلات رد هذا وقال لا يقول المنجم أن نجم كذا يمس كذا كما كان فعل
 أولئك ولكن المنجم جعل النجم دلالات وعلا ما على أحكام الله تعالى ويعجزون أن يجعل الله تعالى في
 النجوم معاني وعلا ما يتدرك بها الأحكام ويصتخرج بها الأشياء ولا لأن في ذلك إساءة للامنة
 عليه في ما حكم على الله ويشهد الله عليه من الكلام وهذا الجملة اعتراضية كأن قولنا تعالى اليوم
 يمس الله بن كذا إلى قوله تعالى فمن اضطر أيضا لك ومعناه اليوم أي في هذا الزمان الحاضر
 أي في يوم الجمعة معرفة حقيقة الوداع بعد العصر يمس الذين كفروا من دينكم أي من إبطاله أو رجوعه
 كتحليله أو إجماعه من غير أن يغلبكم عليه اليوم أكملت لكم دينكم بالنصر والإظهار وعلى الأديان
 كلها وبالانصاف على قواعد العقائد والتوقيف على أصول الشرع وقوانين القياس وانتم عليكم
 نعمتي بالهداية والتوفيق أو بالكمال الدنيوي أو بفتح مكة وهذا بناء الجمالية وإنما اعترض هذا
 الجمل ليكون دليلًا على أن تناول هذه المحرمات فمض وتحريم هذه العجائب ما يمس منه الكفار
 وما هو من جملة الدين الكامل والنعمة القائمة بالآلام لا تمنع بالرضى دون غيره من الملل
 وذكر الإمام الزاهد أن الأكل لا يزداد عليه ولا ينقص منه والعلم قد يزداد عليه ولهذا قرن

بأول الدين وبأثنائي النعمة وان الايمان والاسلام واحد وان نزول الآية في حجة الوداع
 وقت وقوف الناس بمكة دامين الى الله ورسوله عليه السلام على مصابهم فقصفت من قبل الروح
 ومواخرجكم نزل ولم ينزل بعد ما احتلتونكم وعاش عليه السلام بعد ما احل في رثا بين ليلة
 وقوف في يوم الاثنين ودفن يوم الخميس ولما نزلت الآية بكى الصديق رضي الله عنه فقبل له و
 ما يملكه فقال اما كن في زيادة من ديننا فاما اذا اكل فانه لم يكمل شيئا الا ان كان قبل له صدقة
 مكانته في الآية فقيس ~~في~~ ولم يرض بعد الا قليلا وقال يهودي لعمر بن عباس انكم لتقرؤون
 آية لومزلت علينا ونعلم ذلك اليوم انزلناه عيدا ما آية آية قال اليوم اكملت لكم دينكم فقال
 في اي مكان واي يوم نزلت فقال في يوم مرفة يوم الجمعة ونحن وقوف بمكة مع النبي عليه السلام
 وكلاهما بعد الله عهد لنا ولا يزال ذلك عهد المسلمين هذا ما فيه وآيات الجبل المذكورة
 كلها معتبر ما كان قوله تعالى نحن انصاري محصة متصلا بذكر المحرمات يعني ان هذه الاشياء المحرمة
 اما حرمت عليهم اذا احتجروا في حالة الاختيار دون الاضطرار فمن اضطر الى تناول شيء من
 هذه المحرمات في محصة اي مجاعة حال كونه غير متجها فلا شيء عليه ما لم يكن له ان يكون مثلك اذا
 باكلها او سجاوزا حد الرخصة وهو قد رما لا يموت وان الله عفو رحيم لا يعاصبه ذلك الا قد نزل
 بهل بعد ما حصل له ما هو مل منها المذكور فيما سبق فان قلت لم ذكر المحصة في هذه الآية فاعلموا ان
 سورة البقرة قلت سورة البقرة احق نزولا فلا ذكر فيها ان تناول المحرمات جائز في حالة الاضطرار وهذه
 الصورة اخرا القران نزولا فيبين فيها الاحكام مشروحة وذكر فيها لفظ المحصة وهو لفظ العام
 لان غالب الاحوال ان في غير القسط يفتح اضطراره بالحوال من غيره وان عدم القوت بنفسه لا
 ان يكون تناول مقبل ابلانه اذا حصل له الاضطرار في غير المحصة يجب عليه اكل الميتة ان صار له
 ضرر المحصة بالمجاعة وقد مر باقي الكلام في البقرة هذا هو بيان المحرمات ثم ذكر الله تعالى بعده
 بيان محصله الا معلما وميرة فقال • يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَهُمْ طَيِّبُ كُلِّ مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ
 طَيِّبَاتٌ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُبْلَغِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ تَكُلُوا مِمَّا
 أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ تَقُوا اللَّهَ إِنَّا لِلَّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ
 فقوله تعالى يمسكون عليكم ما اذا حل لهم في الحلال معنى القول ولذا ارفع بعد الجملة وماذا مبتداه

واحد لهم خبره وانما قال احد منهم توسل على الشاقي الطيب واللاتي هما التي يكثر ما يظن الفسحة وكلا
الوجهين شافح في امثاله والمثول عنه ما ذا اهل لهم من الطعام كما نه لما نبي عليهم ما حرم عليهم
سألو اهل لهم من كل الاواند نقل في نزولها فلما نزل حرمه الميتة قال مدي ابن حاتم وزيد بن
الجبيل الطائي يا ليتي نسين نسين في مواضع ليس فيها لحم الا بالاصطياد من الكلب والطيور ورحا
لم تبلغ عاجلا فتلبث الكلب الصيد وقليل ما نجد ما لما نزل به به تصيف الصيف ونهره فكيف
اصنع في هذا الشأن فنزل في جوابهم هذه الآية مكد الى الصحنين ولكنه لا يوافق قوله تعالى في جعله
ما ذا اهل لهم لانه ليس فيه حلال من الا صطياد خاصة وذكر الامام الرازي رواية من مدي
ورواية اخرى عن ابي رافع ايضا ان جبريل استاذني على النبي عليه السلام فاذا نزل فلم يدخل
وقال انا معشر السادة لا ندخل بيتا فيه دم او سورة فقتلت كلاب المدينة بامر رسول الله
فقالوا ما ذا اهل لنا من هذه الامة التي يقتلها فانزل الله تعالى هذه الآية فامر بقتل الكلب والعقور
والاصود واذا نزل باقتناء الكلب التي ينتفع بها من كلب حرس او صيد او ماشية من امانه وقوله تعالى
احل لكم الطيبات اي ما ليس بمحظور وهو الذي يوح وما يستحسنه الطباع العلمية ولم يتغير
منه او لم يأت في تحريمه في كتاب او سنة او اجماع او قياس وقوله تعالى وما علمتم فيه نيات
الا صطياد وكلمة ما فيه ان كانت موصولة كانت بحذف المضاف اي صيد ما علمتم فيكون معطوفة
على الطيبات مرفوعة المحل اي اهل كرم صيد ما علمتم وان كانت شرطية كانت مبتدأ متضمنة
معني الشرط دخل الغاء في خبره وهو قوله تعالى نكلوا وعلى كل نفد يرصيدا للمعلم من الجوارح حلال
والطيبات في وما علمتم للمسلمين يكون ارمال المجري والوفني حراما لا يجرجه الى التحليل والمراد
من الجوارح كواصب الصيد من صاع البهايم والطير كالكلب والفهد والعتة لسوا الصقور البازي
والشاهين وغير ذلك من ذي ناب او مخلص من اهل قول الشافعي وهو رواية عن ابي يوسف وهو
المذكور في البصاوي واكتشاف وقال في المدارك وقيل الجوارح من الجراحة فيكون الحرم
شرطا للمحل وهو مذهب ابي حنيفة صرح بذلك في نهاية حيث قال اولاً ان الجوارح هو الكواصب
في قولهم ذكر ان في قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ما يشير الى اشتراط الحرم اذ هو من
الجراحة في تاويل ولا ثاني بينهما وانما وصف لم يشترط رجوعا الى التاويل الاول وقوله تعالى

حصل وقيل انه لم يشك في ذلك الا انه لم يشك في ذلك وانما لم يشك في ذلك لان
 وحده واذا كان فيه جهل فمعرفة المذبح واما اذا كان فيه مثل معرفة المذبح فلهذا لا يشك في
 وقيل لا يصلح عندنا بغيره خلافا لما هو في الهداية وتبليغ ما فهم من الآيات من اجل
 كتابا او صورا الى سيدنا عليه ذلك الصديق بط الاول ان يكون الكتاب او الصقرا للتعلم وما في معناه
 ويكون معلما بالتعليم المذكور والثاني ان يكون بحججه البينة من ذلك والتاثير ان يفي من
 الارسل والرابع انه ان يدركه ذكاه فانيا وان لم يدركه كفى فان قد بقي من الشروط المذكورة
 بان لم يكن معلما او يكون معلما لكن لم يبرح اولم يسم عند الارسل اذ ادركه حيا ولم يدركه
 فانيا او شاركه كلب غير معلم او كلب لم يدركه اسم الله عليه او كلب مجرم البينة وقد اوردنا
 احكام الاصطلاح بالباع وهذا في الحال في الاصطلاح يرسم العلم ان روى مما الى سيد و
 صبي وجرح اسنان لم يدركه حيا كفى وان ادركه حيا ذكاه فانيا محيا فان لم يسم عليه اولم يدركه او
 ادركه ولم يدركه حرم البينة ثم ذكر الله تعالى بعده بيان حال الذابح وبيان نكاح المنيمة والكتابة
 فقال * اَلْيَوْمَ اُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الذِّهْنِ اَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ
 حِلٌّ لَّهُمْ وَالتَّحَصُّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالتَّحَصُّنَاتُ مِنَ الذِّهْنِ اَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ
 قَبْلِكُمْ اِذَا اتَّيْتُمُوهُنَّ اُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرُ مَا فِصْنٍ وَلَا مُنْطَفِئِيْ اُخْذِ اِنْ ط
 وَمَنْ يَكْثُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْغَافِرِينَ هذه الآية مشتملة
 على بيان حال الذابح وبيان جواز نكاح الكتانية وغيرها وقد صدرت في محل المنة ولذا اكرر
 قوله تعالى اليوم احل لكم الطيبات اما بيان حال الذابح ففي قوله تعالى وطعام الذين
 اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لان المراد بالطعام الذابح يدل عليه ذكره بعده
 وهذا منقلا وهو المذكور في الرامدي والمدايرك والتمتعه به في الفقه يدل عليه كلام صاحب
 الهداية حيث قال وذبيحة المله والكتابي حلال لما اتلونا يعني قوله تعالى الا ما ذبحتم
 وقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لهم وطعامكم حل لهم فلعلم من هذه الآية ان
 يكون الذابح مسلما او كتابيا ولا يجوز ان يكون غيرهما من الرثني والجوسي والمرقد ونحوهم
 ولا يشترط ان يكون الذابح رجلا بل حل ذبيحة كل مسلم وكتابي سواء كان امرأة او صبيا او

منونوا بضبطان التسمية ويعقلانه وآما ان لم يضبطه ولم يعقله لا يعمل ذبخته وقال في البيضاوي
 يتناول الذبايح وغيره ويعمر الذين اوتوا الكتاب اليهود والنصارى وامتنى على رضى الله
 منه نصارى بنى تغلب وقال يجرى على النصرانية ولم يأخذوا منها الا شرب النهر هذا لفظه وايس
 لا حشنة نصارى بنى تغلب في حرمة ذبيحتهم ذكر في كتب التفسير وان كان ذكره في باب يأخذ
 الجزية انه يدخل منهم ضعف وكفونا بل قد صرح في الهداية بان اطلاق الكتاب في منتظم
 التامى الذي هو العربي والتغلب لان الشرط قيام اللفظ على ما هو صاحب الكشف ايضا صرح بان عندنا
 الكتاب يشتمل التغلبي ايضا خلافا للشافعي وصرح بان حكم العائدين حكم اهل الكتاب عند
 الحنفية وقال صاحباه هم صفان صنف يروون الزبور ويعبدون الملائكة وصنف لا يقرؤون كتابا
 ويعبدون النجوم هؤلاء يجرى من اهل الكتاب ما للجوسى قاله والثان ملحقا بالكتابى في
 حق التفرع على الجزية لكنه غير ملحق به في حق الذبحة والنعاء بقوله عليه السلام سنوا بهم
 سنة اهل الكتاب غيرنا كسبناهم ولا اكلنا ذبايحهم وقتلوا من اهل المذبح انه قال اذا كان المسلم
 مريضا فامروا الجوسى ان يذكراهم الله ويذبح فلا بأس به وان امره بالذبيحة بل لا بأس وقد
 اصاب هذا ما فيه ومعنى قوله تعالى وطعامكم حل لهم ليس بيان المنفعة على الكتابيين بل على المسلمين بمعنى
 لا بأس عليكم ان تطعموهم لانه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما عاهدوا طعامهم فكذلك اقالوا وآما
 بيان جواز نكاح التامة فقد ذكر في قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا
 الكتاب من قبلكم يعني اهل نكاح العرائر والعائف من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم وهم اليهود
 النصارى وقال في البيضاوي تحت هذا القول وان كن حريات وقال ابن عباس لا يعمل العربيات هذا اللفظ
 ومنه في التثنية بالحريية وعده ايضا غير مذمور في كتب الحنفية وقال صاحب الهداية ويجوز
 خروج الكتابيات لثقلته تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب اي العائفات ولا فرق بين الكتابية
 العرب والامة على ما تبين من بعد انشاء الله تعالى في اللفظ وانما صرحا بالمحصنات بالعائفات
 دون العرائر ما به إذ به انه يجوز نكاح الامة الكتابية منذ انفصال الشافعي فانه لم يحمله على
 العرائر ما به لئلا يذهب مذهبنا في الحنفية ونحن نقول بالمحصنات اما بمعنى العائفات او العرائر
 على كل تقدير بالنقلية به للاستحباب لان نكاح الامة وغير العائفات ايضا حلال فيها كما عرفت في موضعه

يسقط الاعمال ابتداءً وفي الحال والآية التي ملق فيها حبط الاعمال على الموت على الكفر انه لم يثبت
هذا السبب فانه حقيقة روح انما يتوحد بسببها بنفس الارثو اد حبطا ظاهرا حال لا حبطا باليقين يدل
عليه ما ذكر في النصايد انه لو قال الله تعالى يعلم اني فعلت كذا ولم اعمل كذا والحال انه خلافه او
قال الله يعلم اني اشتريته بعشرة دراهم والحال انه اخذها باقل منها فانه يكفر وتبين امر الله فان
اسلم وصل اليه ثواب الطاعات التي حصلت له قبل الردة وهذا كله في حق حبط العبادات
وعدمه لان المراد بالاعمال والعبادات وسببها في الدنيا فموت فموت الاعمال وفي الآخرة
موت الثواب وحسن الآب واما معاملته سوى الكناح والذي لا ينصا بالان وسوى الطلاق
والاستيلاء لانها جميعا في معرفة مثل انصتبه روح ان اسلم بقلات وان ما على ردة او قبل
او لم يبق يد ارباب بطلت ونافذة عند ما الا ان يموت على ردة او يقتل او يحكم بالحقه واما
قتله وعدمه فهو ان من ارتكبه والعباد بالله مرض عليه الاسلام وكشف شبهته فان استعمل حسن
ثلاثة ايام فان تاب بان تروا من كل دين سوى دين الاسلام او ما انتقل اليه فيها والاقبال و
لا يؤخذ منه مال او حزمة لانه لا يقبل منه الا الاسلام او الحيف فكل في حجب الفقه في مسئلة
فرايض الرضوء والفعل والتيمم قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى
الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ
أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ يَمْسَسْهُ الْمَاءُ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً يَسْتَمِمْ
صَبِغًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ
مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَيُخَصِّصَ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ هذه الآية
جامعة لبيان مسئلة الرضوء والفعل والتيمم ما ما مسئلة الرضوء ففي قولنا تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ والرجلين ومع الرضوء
لكان مقتضى الوضوء حين قيام الصلوة والحال انه واجب حين ارادته وكذا كان
ظاهره يقتضي الرضوء على كل قائم الى الصلوة سواء كان متروبا او صعبا والحال ان الاجماع
على خلافه وكذا الآية ذكروا عليه الصلوة والسلام شعبا ووضوء واحد يوم المذبح فعال عبر

صحت شتمها لم يكن فضله تعالى في مقدره للشيء في من الإلهي العظمى ما بها اللبس
 امنوا لهذا ارددتم القيام الى الصلوة وانتم مخرجون فاعلموا الآية فالقيام الى الصلوة مباحرة اعادة
 القيام اليها اية وذلك شائع مثل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فامسك باهه وقيل القيام
 الى الصلوة بمعنى قصد الصلوة لا به يلزم البوضو اذا قصد الصلوة بالايمان وان عدم التمام
 عليه ما ذكره الامام الزاهد وقديره وانتم مخرجون مفعول عند البعض وقيل معناه اذا قسم
 من النوم لانه دليل المحدث على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في المدارك وقيل كان
 البوضو لكل صلوة واجبا في اول الاسلام وهو اول ما فرض ثم نسخ فيكون هذه الآية منسوخة
 في هذا الباب وقد زعم صاحب البيضاوي حيث قال وهو ضعيف لقوله عليه السلام المائدة
 اخر المرفوع ترد لا فاحلوا حلها وحرما حرما وما قيل الامر فيه للندب ولا شك ان البوضو
 المحدث للنموضي محتجب ولا يجوز ان يكون الامر للنموضي والمحدثين جميعا على الوجوب
 والندب لانه لا يتناول الكلمة لعينين مختلفتين على ما نص به في الكشف وقيل اذا لمصلحة وهي
 في قوة الجهرية ومبني ان صرف مباركة القران الى قول المنطق بعيد بل لا صواب ان اذا في
 كلام العرب لبعض الاوقات بخلاف معنى فانه للعلوم فيه كما يشهد به كتب الادباء ونحن نقول
 ان قد يرفعه تعالى فان كثرة محمد بن اولى من قد يروا انهم مخرجون كما انه قيل اذا
 فتمت الى الصلوة فان كنتم مخرجين فاعلموا وجوههم وان كنتم جنبا فاطهروا فيكون مطلب
 قوله تعالى وان كنتم جنبا على مقدرو يظهر وجه المائدة بين المعطوف والمعطوف عليه لا على
 قوله تعالى واذا قسمتم الى الصلوة لعدم المناسبة وبهذا بطل ما قال بعضهم انما ذكر في الحديث
 لفظ اذا في الجنابة لفظ لان اذا للحرم بوجوه الشرط والحديث لكثرة وقومه بناه وان
 للشك والجنابة لفظه وقومها بناه وظهر ان التطهير من الجنابة انما يشترط لاجل الصلوة لا
 دائما لما تقرر ان مترا لوجوه واجبه اذا غلب باقي الشروط فانها للصلوة خاصة وان شئت
 ان تراعي نكتة ان واذا ايضا لا يليق بقدر قوله تعالى فاذا كنتم مخرجين بلفظ اذا وماضي
 جميعا وعلى كل تقدير اوجب علينا في البوضو فعل الوجه واليد والرجل ومسح الرأس
 ولا بد من بيان على مولاه فاعلم امرارا ليد المبتلة وهذا هو معناه الموضوع له واقول هذا

ماروي من 'يهو سفوح' انه بحيث يكون يحمل منه قروا و'ان' ولم يمتد ذلك على ما قال في شرح الوفاية وذلك الامضاء ليس بشرط عند ثاقب اليهود ولا الفصل خلافا لما لك في الموضوع على ما نص به في 'البيضاوي' وفي الفصل على ما نص به في 'كنها' و'الجهة عليه' ان الفصل لعط حاص وضع لعني مسصوص وهو اسرار اليد المبثلة وقد اراد الملاءم والدلك ليس به احل في مفهومه فيكون زيادا على الكتاب والزيادة تصح وهو لا يجوز الا بالترافوا بالمشهور وهذا التصديق لعط الفصل في قوله تعالى فاعملوا وحد الوجه في الطول من منتهى شعر الرأس الى أسفل الذقن وفي العرض من الاذن الى الاذن فيكون ما بين الذقن والاذن داخل في الوجه اذ الوجه مشتق من المواجعة في هذا القدر جميعا فيعرض شغل الوجه كانه حلا لما روي من شمس الائمة ان ما بين الاذن والذقن يكفيه البهل وهذا اذا لم يكن ذات لية راما اذا كان ذات لية سقط منه الفصل مما احتصار يكون مسح ريع اللية فرعا هي ريع ما يلاقي البشره اذ ريع ما يضرب البشره وتيل مسح كلها عرض على الاختلاف المعروف في العقده وحد اليد الى الابطال ذكره مطلقا وقد ذكر الله تعالى لها غاية بقوله تعالى المراقق وانتم تعلموا في ان المراقق داخل تحت الفصل ولا عند ورود اؤد بهد خل المراقق في الفصل وعندنا يد خل ويأنه ان حكم الغاية الدوران مع دليلها يعني الخروج فيما فيه دليل على الخروج مثل انما الصيام الى الليل والدخول فيما فيه دليل على الدخول مثل قوله حفظ القرآن من اوله الى اخره مقوله تعالى ان المراقق لا دليل فيه على احد الا من فاحد الجمهور بالاحتياط فيستعملون يد حولها في الفصل واحد داؤد وزعموا بالمتين فلم يد خلا مما عكس الى الدارك والكشاف وراى الامام الزاهد ان الى بمعنى مع كافي قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم واليد اهم لجميع الاقسام الثلث من الكف والذراع والعضد وانما صرفت الى البعض في حد لمرقه ببيان اقترن به شرعا وتيل الى تعضي حروج الغاية وانما يد خل هنا لانه لم يميز الغاية من ذي الغاية ذكره العاصي الا جل والمدكور في شرح الوفاية ان للنجوين في اليد اربعة مذاهب الدخول لما بعد ما قبلها لا مجازا وهدم الدخول كذلك والاشتراك والدخول ان كان ما بعد ما جتمعا لما قبلها وعدم الدخول فيما لم يكن كذلك والمذاهب الاول والثاني تعارضان قطا والثالث بوجوب التمسك بمحلها

لأنها أكثر مما هو الأصل في آلة المسح وقوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين اختلفوا في أمر أرجلكم فالأصح الحق السليق هو النص بانه مطبق على وجوهكم وأيديكم فيكون داخل تحت الفصل ومن قرأها لم يقرأها مع ما هو وارر سكر لانه مطبق عليه داخل تحت المسح كزعمت الروايات مع ذلك لا يخلو من خلاف فعل الرجل والمسا بقوله صحيح انه عليه السلام رأى قوماً يمسحون على أرجلهم فقال ويل للأعقاب من النار ومن عررضاً نه رأى رجلاً يتوشأ فتركها طين قد سبها فمروا به بعد الوضوء ومن عطاء والله ما علمت أحد من أصحاب النبي عليه السلام مسح على القدمين وقيل إنما مطبق على المسحوحات لأن الرجل من بين الثلاثة بفعل بهما الماء عليهما كانت مظنة للمسحوف المنهى عنه مطبق عليهما للتنبيه على نه ينفي ان يتصدى ص الماء ويفصل عمداً بقرب من المسح وقيل إلى الكعبين لأنه لظن من مسحهما مسحاً لا أن المسح ليرضرب به عاتق في الشريعة ومن الحسن انه جمع بين الأمرين على ما في الكشف وقيل ان قراءة النص يدل على الفصل وقراءة الجردل على المسح فجمع بينهما فيجعل الأولى على يادي الرجل والثانية على باس الخف على ما ورد والامام الزاهد وبهذا يظهر ان القرآن كان لفهر الجوارف بينهما فقد يراي مسحوا بها رجلهم اذ البسم الخفين وقرن بالرفع على معنى وأرجلكم مسحوا له او مسحوا على اقل الواردات اختلفوا في تفسير الكعب فما عليه الجمهور ان الكعبين هما العظامان النابتان ينتهي اليهما ظهر الحاق وهو الأصح وما رواه مشام من انها عند المصلى في وسط القدم فمروج ومرد ودلان الله تعالى في ذكر أعضاء الوضوء جمعاً جميعاً ما رين بمقابلة الجمع بالجمع انعام الا حاد على الا حاد وذكر لفظة الكعب مثني بمقابلة الجمع وهو أرجلكم فلم ان المثني في مقابلة كل من الرجل وأما هما العظامان النابتان دون ما في وسط القدم لا بها واحدة في كل رجل هكذا في شرح القفاية لا يقال ان الله تعالى ذكر لفظة الا يديها لا رجل جمعاً مقابلة الجمع وهو شيركم فينبغي ان يكون لكل واحد غسل يد ورجل واحد لا غسل يدين ورجلين لا بقول عباس بن موسى ان النص هو من أولئك غسل اليد الاخرى والرجل الاخرى ثبت بالاجماع هكذا في حواشيهم وهذا هو تفسير الأعضاء الاربعة ثم الشافعي يقول ان الترتيب المذكور في القرآن وما يثبته من في الوضوء وعندنا ليس بغرض بل مرصنة

وذلك لان الواو والهمزة المنحرفين والالف في موضع (التي هي في موضعها) في هذه الجملة هي
المجموع فالقول بقرينة الترتيب ابطال للخاص وزيادة يابه ولكن لا معنى عليه ان احدهما قد زيد
لازم علينا وما ان تقول بسجح الارجل لبيكون عطفا على قريب واما ان تقول بوجوب
الترتيب لان جعل الارجل من المفعولات وهدم الحجاب الترتيب فيها لا يلزم النص والالفاظ
وجوكم وايد بكم وارجلكم وامسحوا برؤسكم لانه لم يظهر في الفصل بينه وبين آخره فائدة
الا ان يقال ان العائدة هي الفعلية الترتيب فانهم ردوا هل الاصول في رد قول الشافعي ان
الله تعالى اوجب في الرضوء الغسل والمسح وما حاشا من معنى معلوم اذ المسح هو الاصابة والفعل
هو الا ماله لمن قال بوجوب الترتيب او النية في الرضوء كاذب اليه الشافعي او بوجوب
التسبب كاذب اليه اصحاب ظاهر الحديث او بوجوب الولا كاذب اليه ما تقدم يعمل بالخاص من
زاد عليه وهو يصح فلا يصح تفجرا لواحد من ذكرنا في نص الخاص وفي بيان النية كلام طويل
لا ينبغي ابراهه فيها واما مسألة الفصل فمى قوله تعالى ولكن تخرجنا فاطهروا فله تعالى اوجب الطهارة
الكاملة للجنابة حيث اورد فيها صبغة المبالغة وهي احاطة بكون يعمل جميع البدن وهو صبي فعلا بالضرر
لذلك قلنا ان الفرض في الفصل المصطفى والاستنساخ وعمل جميع ظاهر البدن لا به لما ذكر صبغة
المبالغة فوجبه الطهارة الكاملة بحسب ما امكن والى الله ما يمكن اجراء الماء فيهما فيكون
فرضا بخلاف الرضوء فانهما فيه سنة والشافعي رحمه الله قد قاس الغسل على الرضوء فقال بعنية المصطفى
والاستنساخ فيه ايضا والحق عليه ما قلنا وما تجلته قد اوجب الغسل للجنابة وهي قضاء الرجل
شهوته من المرأة والمراد هنا ام وعرف يكون نازلا مني ذي دفق وشهوة يقظة وقد يكون
برما ولاما ابراهه في النوم موروية اثره بعد اليقظة وذلك بحسبى بالا احتلام فان ذكر
لا احتلام ولم يبرئ لا يجب عليه الغسل وقد يكون بادخال الحشفة في قعر او بدفعه نحو الحشفة
على الفاعل والمفعول جميعا وان لم ينزل المني فكان ادخال الحشفة قائما مقام الانزال بخلاف
وطي الميتة والبهيمة فانه شرط فيه الانزال حقيقة فالمقصود من لفظ الجنابة بهم هذه الاقسام جميعا
وكذا احتقيق من بعض الكتب واما كون العيش موهبا للغسل فقد مر في البقرة واما انفس فقد علم
ذلك بالا جماع واما مسألة التيميم ففي قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر لا تجدوا ماء

من كوري سورة النساء ميراثه ذكرته بعد بأن النجس فقط ولم يذكر لفظ منه بعد قوله وأما يتم وذكر
هنا بعد الحديث والنجس جميعا وذكر قوله منه بعد قوله وأما يتم وذكرته تصوير الآية شرحا
وأما في السابق وقوله تعالى ما يريد الله الآية ذكر صاحب الكشاف والمداينة معناه ما يريد
الله أن يجعل عليكم من حرج في باب الطهارة حتى لا يرخص لكم في التيمم ولكن يريد أن يظهر لكم
بالتراب إذا أوردكم الطهارة بالماء وإن نذر برخصته إمامه منكم بمنزلة لعلكم تذكره بعد
غيبكم وحيث اللام زائدة أو ما بعد ما مفعول ومما نسب للحياك وقد شفعه القاضي الأجل بأن
أن لا يقدّر بعد اللام الزائدة واختار حذف المفعول وجعل اللام أصلية وقال في معنى الآية
ما يريد الله الأمر بالطهارة للصلوة أو الأمر بالتيمم لجعل عليكم من حرج أي تضييقا عليكم ولكن
بأن ما يطهرون من الأحداث والدلويا وأنتم تعرفون ذلك نعمته عليكم في الدين لعلكم تشكرون نعمته
يقول الآية مقتضى هي سبعة أمور كلها معنى طهارة أن أصل وبدل والأصل أن من صوب
صوبه فبما اعتدوا بها اعتبارا بفعل فعل وصح وما فيها من العمل مملود وغير محدود وأن آلتها مانع
وجامد وزجها حدث أصغر وأكبر وأن المبيع للعدول إلى البذل مرفوض وأسفروا أن الموجود ما فيها
تطهروا الدلويا وأنتم انصفوا قال الإمام الرازي في بيان قوله تعالى ويستر نعمته عليكم ومن سجد
في جهنم قال معناه يد حكمة الجنة فانه لم يستر النعمة على مبد حتى يدخل الجنة ومعدن من النبي
عليه السلام ومن بين الكب كنه إذا سمعت الحد يثمن النبي عليه السلام النعمة في القرآن
عالتست من أيعبره أن الوضوء أكثر ما قبله توجد في سورة الفتح في قوله ومن نعمته عليكم فاعلم
أن إتمام النعمة هو المعرفة ووجدت في سورة المائدة أن إتمام النعمة يكون بالوضوء فعلم أن
الوضوء يظهر الدلويا ما فيه في سئل فطع الطريق قوله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ
لُعِنُوا أَنْ يَكُونُوا زُجْرًا وَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَمْدُونٌ إِلَّا الْأَرْضَ مَمْدُونٌ إِلَّا الْأَرْضَ مَمْدُونٌ إِلَّا الْأَرْضَ مَمْدُونٌ
أَبَدِيَّتُهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَمْدُونٌ إِلَّا الْأَرْضَ مَمْدُونٌ إِلَّا الْأَرْضَ مَمْدُونٌ
وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ مُّظْمٍ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْدَرُوا
عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَغْفِرٌ رَحِيمٌ فَمَنْ نَزَلَ مِنْهُ الْآيَةُ مَارَوْا مِنْ مَالِكٍ وَمِنْ
أَنْ قَوْمًا مِنْ مَرَّةٍ أَوْ مَرَّةٍ فِي السَّعَةِ الْمَادِيَةِ مِنَ الْمَجْرَةِ وَشَرُّهَا بِالْإِطْلَامِ فَهِيَ الْمَقْلَمُ

بها لا تصير ثوابا فغيرها ما صغر ما هو المصير ان تصير بطونهم فاعلم انهم ياتون بغير جواب الى اهل
الصدقة ويصرفون اموال الابل والبايعا فشر بوا وسوا انما ارتدوا وشر وواحدة عشرة
البلاد هربوا بها الى اوطانهم فبعث عليه السلام في افرم مولاه يسار مع عدة نفس فظفروا اسلحا
ونظفروا يد به ورجله حتى استشهد ثم بعث جابر مع قوم فدخل ومروا ثوابهم الى قريش
فنزله الآية فقطع ايديهم وارجلهم وحل امينهم ثم صلبهم هكذا في الصحيحين وربما نقل هذا
بالنفي والتعديل وقد نقل الامام الزاهد رواية اخرى ايضا من ابن عباس عن رسول الله تعالى
منها انه رادع عليه السلام اياهم بدة هلال ابن مؤبّر الا سلب نجاه اياهم من بني كنانة يريدون
الاسلام فقطع اصحابه اي يردوا الطريق فنزل جبريل عليه السلام بهذه الآية والمراد بقوله
تعالى يريدون الاسلام يريدون تعلم احكام الاسلام لاحقية الاسلام لانهم كانوا احلوا
قبل ذلك ولان الذي يريد الاسلام ولم يسلم بعد حكمه حكم المستامن ولا يجب الحد قطع
الطريق على المستامن عند البصينة ومحمد بن روح وان كان يجب عند ابي يوسف روح هكذا في الصحيحين
وصاحب الكشاف بعد ما نقل رواية العريضي واي يردون جميعا قال وقيل هذا حكيم كل طاع
ها فرا او مسلما والمراد من محاربة الله ورسوله محاربة اوليائهما وهم المسلمون بمعنى قطع
الطريق ويحرمون في الارض فساد اعطى على اعمارهم ونسأدا بمعنى مفسد بين فخر حاله
بهمز ان يكون مفعولا له اي للفساد او مصدر وان سميهم كان فسادا وكأنه قيل فسادون فسادا
وان يقطعوا معطوفا على غير الجزاء والمعنى ما جزاء الذين يقطعون الطريق الا ان يقتلوا
او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينقوا من الارض فاعلم ان الله تعالى ذكره
في جزاء قطع الطريق اربعة اشياء كل منها بكلمة او فقد ذكر في كتب الاصول والتفاسير ان
في قوله تعالى او يصلبوا واخواته للتخيير عند مالك رحمه الله والسنن وابراهيم النخعي نظر الى
اصلها ما وجبوا للتخيير في كل نوع من انواع قطع الطريق يعني كل نوع من انواع الجزاء من القتل
والصلب او قطع اليد والرجل دون النفي من البلاد فان من اثبت التخيير جعل اولى قوله تعالى
او ينقوا من الارض بمعنى الواو لم يجعل النفي جزاء ملاحدة على ما نص به في بعض شروح البزدي
ومدناهم بمعنى بل لان هذه الاجزى ذكرت على ميل المفاصلة بالمحاربة والمجارية معلومة

بالوا معاً عاده وهي ان يكون يتخوف او اخذ مال فقط او قتل ثم قتل واحد مال فاستغني عن
 بياحه واكتفي بذلك لانه لانه تنوع الجزاء فصارت انواع الجزاء مقابلة بانواع الحاربه على ان انبات
 التعبير في البراي وجعله في المسمى بمعنى الواحد ترجيح به من حيث ولا ان الاصل في الواو انها مثنى ذكرت
 بين الجزية المختلفة الاسباب يراد به التوزيع كما في هذه الآية لا فهو للتخفيف كما في كفارة البهائم
 فصار معنى الآية انه جزاء الذين يقطعون الطريق ان يقتلوا: الفردوا القتل بل يصلبوا
 اذا ارتفعت الحاربه بقتل النفس واخذ المال جميعا بل قتاع: بهم وارجلهم من خلاف
 اي احدهما من يمينه والآخر من يساره اذا اخذوا المال فطبل يذوقوا من الارض اذا اخذوا
 الطريق فقط مكد اقل الامام المزدي وقال في اخره وقد وردت عن هذا المثال بالسنة في
 حديث جبريل عليه السلام حين نزل بالحد على اصحابه اي يرد على النصيب ثم قال في آخره
 انه قال ابو حنيفة رحمه الله يساخذ المال وقتل الامام بالخيار ان شاء قطعه ثم قتله او صلبه وان شاء
 قتله ابتداء او صلبه لان النهاية يحتمل الاتحاد والتعدد فكذلك الجزاء قال صاحب التلويح
 والمعنى ان كل جماعة قطعوا الطريق ووقع فيه واحد هذه الالباء اجزء على مجموعهم الجزاء
 المقابل لذلك النوع ليس المعنى ان كل فرد من الجماعة يجزى عليه اعم ما صدر منه ثم قال
 قوله عليه السلام من قتل واخذ المال صلب حمله ابو حنيفة رحمه الله على اختصاص الصلب بهذه
 الحالة بحيث لا يجوز في غيرها لاختصاص هذه الحالة بالصلب بحسب هذه الآية لا يثبت فيها
 للامام الخيار بين اربعة امور والقطع ثم القتل والقطع ثم الصلب والقتل فقط والصلب فقط
 هكذا اورد الكلام الى اخره وتذكر كل ذلك صاحب الهداية راورد الآية في الاستدلال
 وقال بصلب حيا ويصحب به حتى يموت ومثله من الكرخي وهو الصحيح من الطحاوي انه يقتل
 ثم يصلب توفيا عن المثلة ونحو القاضي قوله تعالى ايدهم وارجلهم من خلاف بايدهم ليس معنى
 وارجلهم اليسري خاص وقال معنى او ينفوا من الارض صنادلنا يعني ينفوا من بلد الى بلد
 بحيث لا يتمكنون من التزاري في موضع ان اقصر واعلى الا غاية وصندا معناه المس فان
 من غرق الطريق بحسب حتى يذوب وقيل ينبغي من بلدة خاصة فانص به في الكشف ثم انه ذكر
 في حواشي الاصول في بحث دلالة النص ان هذه الآية مباركة في بيان حكم قطع الطريق ويثبت

جهاد لانه ان يحكم الله في كل شيء ولا يقدر على ان يخطئ في شيء ولا يقدر على ان يخطئ في شيء ولا يقدر على ان يخطئ في شيء
 لا يخطئ في شيء الا يلام المقصود من حرمة التائب ولا يقضي عليه ان سعى العاصي في الارض مذكور
 في شريعة القرآن فيكون الآية بعبارتها في بيان حكم قطع الطريق وسماى القطع بخلاف الآية
 فانه غير مذكور في النص وانما المذكور لتأنيف فقط وقوله تعالى ذلك لهم عزي في الدنيا والآخرة
 بيان لخصه حالهم في الدارين ومعنى قوله تعالى الا الذين تابوا امر الاستغناء عن المعاقب عقاب
 قطع الطريق يعني ان تابوا قبل الاخذ لم يكن لهم العذاب في الآخرة ولا العزي في الدنيا
 واما القتل واخذ المال والجرح قصاصا فالى الاولياء ان شاءوا وفروا ان شاؤوا استوفوا مكدرا
 قالوا وآله اشارة صاحب الهداية حيث قال ان العبد في هذه الدنيا لا يقيم بعد التوبة للآخرة
 المذكور في النص وقال الامام الزاهد انما لا يسقط التوبة حد السرقة ويسقط حد قطع الطريق
 لان هذا استثنى التائب من جملة من وجب عليهم الحد بقوله الا الذين تابوا فخرج من جملة من
 وفي السرقة لم يستثن بل اخبرنا بذلك ان الله غفور رحيم لمن تاب وقال القاضي وتفتيد التوبة
 بالتقدم على القدرة عليه يدل على انها بعد القدرة لا يسقط الحد وان سقط الحد اب وان
 الآية في قطاع المحل لا توبة المشرقة تدبر عنه العقوبة قبل القدرة وبعد وفك قال في
 المحيني ان كان السارق كافرا مسلما تاب يسقط عنه الحد ولا يثالب بالدم والمال سواء
 كان قبل القدرة او بعد ما وان كان مسلما متاب قبل القدرة فعند مالك يسقط عنه الحد ودوال قصاص
 والمال الا ما وجد به عينه في يده وانما الشافعي يسقط منه حدود الله ودين حد ودين الناس هذا
 ما فيه في مسئلة السرقة قوله تعالى * وَالسَّارِقُ وَالْعَارِقَةُ فَاقْطَعُوا اَيْدِيَهُمَا جَزَاءً
 بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَ
 أَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ * إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * فقد بر الآية على حسب ما ذكر في
 النسخة السارق والعارقة فيما تاتي مليهم وموقوله تعالى فاقطعوا ايدهما فيكون الآية
 جملتين ومذا على من يجب عليه او انما جملة واحدة لكن إلغاء الشرط دخل في الخبر لتضمن معنى
 الجزاء وهذا عند المبرد وعلى من يقدى لا يعمل الفعل المذكور فيما قبله فلا يرد ان السارق والعارقة
 ينبغي ان يكون منصوبا بالفعل المصغر المصغر بما بعده اكونه امرا ما عرف وهذا على المشهور

وقد قرئ بالنصب وهو المختار على ما في الكشف والبيضاوي والمقصود أن هذه الآية في بيان حد السرقة ومدنرات في حق طعمة بن أريق أو مومامة في حق الناس على ما نص به. أمّا المراد وعلم منها أن الحارق يجب قطع يده فلا بد من بيان معنى السرقة فالسرقة ركها، إلا حد غيبة وشرطها أن يكون مالا مسروقا مسلوكا ونما به أربع الدنار عند الشافعي وثلاثة دراهم عند مالك وعشرة دراهم عند ما كان أخذ غير غيبة أو سرق غير مال مثل الإشرية المطربة ومالا ميرسوز مثل أن سرق من بيت ذي رحم محرم وبنت زوجها وموسى ومن مضيقه مثل أن سرق من خارجها فاحد المال أو الماسوز أشهر مملوك واحد مثل مال اللوقب أو سرق أقل من عشرة دراهم لا يجب القطع في هذه الأمور لكن يجب رد ما أخذ إن كانت قائمة وضمان قيمتها إن كانت هالكة وإلصقا للمنفعة على هذه الأمور أكثر من أن يحصى ذكرت في الهدية وآثار ثبتت بالقرار مؤثر وشهادتين عند الإمام بعد أن يضاها عفيف في وما هي منقبة هي وابن في ومن سرق والبراد من اليد اليمنى ويقرب قرأ ابن مسعود إياهما نول ذلك شاع وضع الجمع موضع المنهي كما في قوله تعالى فقد صفت قنوكما اكتفاء بمتبهة المصائب إليه وهو أمر لتسام العصور والذات ذهب النجارج إلى أن القطع هو المكسب والجمع هو على أنه الرمع نص به في الكشف والبيضاوي وأن سرق أو لا يقطع يده اليمنى من رلله فإن مادقا بما فرحله اليسرى فإن ما دقنا فلا قطع بل يحسن حتى يتروك وقال الشافعي فإن مادقا لنا يقطع يده اليسرى فإن عادرا بما يقطع رجله اليمنى بعد أن يبريرة ومن ولان المراد يقطع أي يضاها قطع اليد اليمنى بالاجماع وبقرأة ابن مسعود رضى فانضموا إياهما فلما كان اليمنى مراد بالاجماع لم يبق غيره محلا للقطع فلا يقطع اليسرى ولو الثالثة لأن الحارق يدل على المصدر رافة وهو السرقة ولا يراد منه إلا الراد والكل غير مراد لاه مير معلوم إلا في آخره فيكون الراد بها السرقة الواحدة وبالفعل الواحد لا يقطع إلا اليد واحدة مرة يقطع اليد الأخرى مكنى ذكر في كتب الأصول وقد فرغ هذه المسئلة صلح التوضيح على مصدر الأمر أعني ناقصا أو موالقطع وبالحجة يرد عليه أن قطع اليسرى ثابت بالحنه وإن أمر ثبت بالكتاب على أن اليد اليسرى كالم يبق محلا بالنص كذلك الرجل اليسرى أيضا لم يبق محلا بالنص فينبغي أن لا يجب القطع في المرة الثانية أيضا أمر القطع واجب في السرقة البتة وما المصروق إن كان

فإنما يجب رد عينه وإزالة ما كان عليه من العيب إن كان من العيب الذي لا يوجب إبطال العقد ولا يوجب إبطال العقد
 للفسخ منه لأن العقد لا يفسخ مع الرد وذلك لأن الموقوف معصوم ينقل معصيته إلى الله قبل الخوف
 فلا يجوز أن يؤول العصمة إلى الله فقد شرع جزاءه إلقاع جزاءه كاملا فلا يمنع إبطاله من
 إقامة ما في الباب أنه يبقى الموقوف على ملكه ما لكه ولذا شرطنا خصاصته ولذا أنه إذا كان قائما يجب
 رده إليه ومائة تحقه وأعرض عليه الشافعي رحمه الله تعالى فاقطعوا عما يدل على مجرد إلقاع
 لأنه لفظ خاص وضع لهذا المعنى المخصوص ولا يدل على تحول العصمة إلى الله تعالى فانه قد
 أبطل العمل بالخاص ورد بقرينه بقوله عليه السلام لا غرم على المارق بعد ما قطعت بهيمة قلباب عنه
 الحنفية في مكتب أصولهم أن بطلان العصمة من الموقوف وتحويله إلى الله تعالى إنما ثبت من
 قوله تعالى جزاءه بما كسب لا بقوله تعالى فاقطعوا وذلك لأن الله تعالى ملل الملعن بالحرارة
 والجزاء في الاطلاقات الشريعة إذا استعمل في العقوبات مراد به ما يجب حقا لله تعالى في مغالبة
 فعل العبد وإن الجزاء مصدر جرته بمعنى كفى وقضى وهو يدل على أن إلقاع جزاءه كامل كاف للحرقة
 ولا يكون ذلك إلا بحال الجنابة وهي إما تكون كاملة إذا كانت واقعة على حق الله تعالى لأنها
 جنابة من جميع الوجوه والجنابة على حق العبد جنابة من وجه دون وجه فوجب أن تحول
 العصمة إلى الله تعالى ليكون حراما بعينه ولو بقيت العصمة في المال من جهة العبد لا يكون حراما
 بعينه فإما استبعاد من الحارقة قوله تعالى جزاءه لا من قوله تعالى فاقطعوا كما زعمتم وتطبيق هذا
 في نص الخاص وأما في ذكر في أصول الفقه في بحث العفي أن هذه الآية هي آية السرفة عفية في
 حق الطار والنباش وبما أنه إن الله تعالى أوجب إلقاع على المارق فبعد ما علمنا حكمه احتضا إلى
 معرفة حكم النباش والطار لا نهما إخصا بما مر آخره مبرا لما روي في بعض النسخ من أن الله تعالى
 الساس ملنا أن إختفاء نقصان معنى الحرقة فيه لعدم الحرز والحفظ في مثله إما أوجنا فيه
 إلقاع وإذا نظرنا في الطار وملنا أن إختفاء الحرقة على معنى الحرقة لعرضه ما بينه وحقيق
 في عمله لأنه أمر لعطع الشيء في الميقات بفرض فعله ومرة يعتبره فعل هذا إليه الحكم
 وأوجنا فيه إلقاع بالطريق الأولى من القظم وأنه قد مد هذه الآية المارق على الحرقة وهو آية "ربا
 ربة على الرابي لأن في باب الحرقة الرجل كامل وفي باب الرما المارقة كاملة لا بد إتمامه

الرجل عليهما لم يتمكن عليهما عند أي المذارك وقوله تعالى تكال حال معناه مقبولة من الله تعالى ومعنى قوله تعالى لمن تاب الآية عدم فعل يبه في الأخيرة بعد التوبة دون سقوط الحد وقال في المكشاف وأما القطع فلا تحسب التوبة عند المحصنة وإسحابه وند الفاعل ربه في الحق قوله تحسب وقيل يحسب من العرفي إذ لم يرد بالتوبة ليكون أدعى له إلى الإسلام دون المصلح لأن في إقامته الإصلاح للمؤمنين هذا ما فيه في مسألة القصاص • قوله تعالى • وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ نَفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْحَنَاءَ بِالْحَنَاءِ وَأَنْجَرُوحَ قِصَاصَ مَنْ قَتَلَ بِهِ فَهُوَ كَقَارِئِهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ • هذه الآية جامعة لبيان قصاص النفس وماد وبها وما هي من الآية في البقرة في بيان قصاص النفس ونظره في أخبارنا شرع الله على موسى عليه السلام وقومه إذ ضربوا عليهم راجع إلى اليهود وضربوها في التوراة وطريق الاستدلال بهذه الآية أن شرائع من قبلنا تلزمنا إذ نص الله أو رسوله من غير أنكار بمعنى إذا بين أن شرائع منكر كانت مرسومة بهذه الصعات وصكت على ذلك العدد وليس ما مرنا بتركها يلزم علينا تلك الشرائع وهذا هي الغاية الكلية في علم الأصول ومعنا كذلك لأنه أخبرنا بما كتبه على اليهودي التوراة أن النفس مقتولة بالنفس إلى آخره ولم ينكر علينا فيكون لازما علينا هذا ذكره الإمام الرازي وبالله التوفيق ما الآية مشتملة على قصاص النفس وما دونها فاما قصاص النفس ففي قوله تعالى أن النفس بالنفس وهي ما حقه لقوله تعالى العبر بالحر والعبد بالعبد والأبني بالابني من أبي الحنيفية وهو يجوز مقتل الحر بالحر والعبد بالعبد وعمل الذكر بالأنثى خلافا للشافعي وح وقد مر في سورة البقرة ولكن تذبذب ما ذكر في الحسبي لأنه ذكره هنا أنه لما كان بفرا النضير يقتل اثنين من بني قريظة موسى واحد من قبيلته وقال النفس بالنفس أي النفس الواحدة بالنفس الواحدة لا النفسان بالنفس الواحدة وذكرته أنه لما كان أهل القبيلة الأعلى يتتلون من أهل القبيلة الأدنى عرض قتل العبد حر أمه وموضع الأبني ذكرنا منهم قال الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمنع ذلك بقوله تعالى النفس بالنفس فلا يخفى عليك أن الآية السابقة مباركة في حق عدم قتل الحر بالعبد وعدم قتل الذكر بالأنثى وهذه الآية مباركة في حق عدم قتل النفس فيكون الإشارة في حق جواز قتل الحر بالعبد وقتل

الذكر بالأنثى فيلزم كون الإشارة لها بالعبارة وفيه توجع على المتأخرة وفيه خلاف جمهور النحاة
وكذلك على ما ذكر في الكشاف نقل من ابن عباس وعن غيره أن نوالا يقتلون الرجل بالمرأة فنزلت هذه
آية تكون عبارة في جواز قتل الذكر بالأنثى فقط فيصالح أن يكون ناصحة لقوله تعالى والآنثى بالأنثى لا
لقوله تعالى السر بالسر والعرو بالعبد الآتي يقال أن كون العبارة موحية على الأهمية اسمها
فيما إذا كان التاربع مجهولا فيجعل الإشارة ناصحة للعبارة مما لا فساد فيه إذا علم التاربع
والحق أنه يصح التمسك بالآية من غير دوي النصح ولعل أقال صاحب المدارك بعد ما
ذكر رواية ابن عباس كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة فنزلت وإن قوله تعالى النفس بالنفس يدل
على أن الملعون يقتل بالذمي والرجل بالمرأة والسر بالعبد وقد مر باقي الكلام في البقرة و
حياتي في بني إسرائيل وأما قصاص مادون النفس ففي قوله تعالى والعين بالعين والأنف بالأنف
والاذن بالاذن والعين بالعين والمعدة بالمعدة فثبت على النصب وموطأه وعلى الرفع على أنها
جمل معطوفة على أن وما في حوزها كأنه قيل كتبنا عليهم النفس بالنفس والعين بالعين فإن التكتاية
والقراءة تقعان على الجمل كما لقول أو على أنها محتاجة أو على أنها معطوفة على المستمكن في قوله تعالى
بالنفس لأنه مفصول عنها بالطرف معنى وإن لم يكن كذلك لفظا وبيانا ما ذكره القاضي الأجل
وقال ألقها بالعين إذا ضربت فذممت ضومها وهي خائفة فيميتل يقتص من المقتص منهلان
تسمى له المرأة ولجعل على وجهه ظن رطب ويقابل بينه بالمرأة فيذمب ضومها وهو ما تورع
جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ولو قلعت فلا يقتص إذا لا يمكن فيها حفظ المائلة ومكساة
الحال في الألف أي أن قطعت ما ربه يقطع وإن قطعت فصبته لا يقطع إذا لا يمكن حفظ المائلة وأما
الاذن فمقطوعة بالاذن على أي وجه كانت إذا لا يفوت المائلة فيها ومكان العين أن قلعت
تفلق من الآخر وإن بردت تبرد لأن حفظ المائلة ممكنة بينهما على أي وجه كانت فكانه قيل
العين مقفورة بالعين والألف سجيل ومرة بالألف والاذن معلومة بالاذن والعين مقفورة بالعين
والأصل في ذلك كله قوله تعالى في آخر الآية والجروح قصاص لأنه أجمال للحكم بعد التفصيل
في قراءة الرفع على ما نص به القاضي ومعناه الجروح ذات قصاص ومما لو أن فأنما بشرع من
القصاص فيما يمكن فيها رماية المائلة والمحافظة عليه وهي الكلية في هذا الباب وعليه يخرج

للفروع كلها ولهم ان قالوا انه لا قصاص في سائر لعظم الا الحسن لا له لا يمكن فيها رماية المائلة
 له ان قال صاحب الهداية وفي الحسن القصاص لقوله تعالى والسن بالنس وقال ايضا قبله ان
 من قطع يد غيره من المفصل قطعت يد دارك كما يد العاقل من يد المقطوع لقوله تعالى و
 الجروح قصاص وهو ينبغي من المائلة الى آخره واما ان قطع من نصف المائدة لا يقتضيه مثله
 لعدم رماية المائلة وكذا الحال في الرجل يقطع اذا قطعت من المفصل لومائة المائلة والا
 فلا ولهم ايضا قال في الهداية ولا قصاص في اللسان ولا في الذكور عند أبي يوسف واذا قطع
 من اصبعه لانه يمكن رماية المائلة ولنا انه يقتضي وينبسط فلا يمكن اعتبار المائرات الا ان
 يقطع الشفة لان موضع القطع معلوم كالمفصل ولو قطع بعض الشفة او بعض الذكور فلا قصاص
 لان البعض لا يعبر به مد ارب واثلاثة ان استقصاها بالقطع لحجب القصاص لا مكان اعتبار
 المائرات فيها بخلاف ما اذا قطع بعضها لانه يتعذر اعتبارها وكذلك الحال في من شق شفة ان تحقق
 فيها المائلة لحجب القصاص والا فلا بهذا الآية وكذلك الحال في جائلة قال ابو حنيفة رح ينظر فيها
 الى زمان الجرح والموت فان مات عليه مثله وان برئت لا يقتض لان البرء نادرا ولعله يفتي الى الهلاك فيخرج
 من حد المائرات ثم هل القصاص كلها انما لحجب لولم يغفلوا لولاء واما ان منقطع القصاص رائد
 اخبار بقوله تعالى لمن تصدق به اي قصص تصدق به فوالقصاص فهو كفارة له اي المعاني يعني مفول مد به ومغفرة
 من عند ربه فقد ورد في فضائله آثار واحاديث كثيرة وقيل معناه فهو كفارة للجاني اذا تجاوز
 منه صاحب الحق حقا عنده ما لزمه نص به في الكتاب وتاب عنه القاضي والسيدي فقط في مسئنة
 ان العمل القليل لا يغفر الصلوة قوله تعالى اَتَمَّا وَلْيُكْمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا
 الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَنْزَلْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 أَلَّا يَكُونَ آمَنُوا يَا نَحْزَبَ اللَّهُ هُمْ أَتَعْلَمُونَ قال الامام الزاهد لما نزل قوله تعالى لا تأخذوا
 اليهود والنصارى اذ يراء يبرء المؤمنون من الكفار يبرء بنو قريظة وبنو نضير ايضا منهم وحلفوا
 ان لا يظلموا احدا من المسلمين ولا ينجس ارضهم فقال عبد الله بن سلام واصحابه يا ايها اقرباؤنا
 يبرؤا منا وان منازلنا بما بينهم وشق علينا قال الله تعالى اما وليكم الله ورسوله والذين
 امنوا فان تراء الكفار منكم وانما باصرهم ويكبروها فظلم وحبكم الله رب العالمين وفي

السمي أيضا ذكره في القصة بقوله تعالى لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم معكم ولا يسمعون كلامكم ولا يحزنوا على ما كنتم تكذبون ولا تتخذوا آل فرعون أولياء حملا ذلكما كان وعد ربكم لم يؤخرا

مع ان المذكور قلته للتنبية على ان الولاية اليه على الامالة والرسول وللق من على التبع ثم قوله تعالى الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وصف لذلك امنوا اولئك من الله ومن رزقناه من فضله

ونصبه على المدح ومعنى قوله تعالى وهم راكعون متطوعون اي يقيمون الصلوة المفروضة ويؤتون الزكاة المفروضة ويتطوعون مع ذلك في الصلوة والزكاة على ما اختاره الامام الزاهد وقد مر واختاره في انه حال من الصلوة والزكاة جميعا والمعنى متغشعون في صلواتهم وزكواتهم او هو حال مخصوص يؤتون له في زكوة في حال ركوعهم في الصلوة وهي بهذا المعنى نزلت في علي رضي الله عنه حينما لما نزل وهو راكع في صلواته فطرح له خاتمه كانه كان مرجا في صلواته فلم يتكلف ليطعه كثير مما عمل بعد صلواته مكذبا ذكره صاحب الكشف وناجيه صاحب المكارم ثم قال والآية تدل على جواز الصدقة في الصلوة وعلى ان الفعل القليل لا يفسد الصلوة وقال الامام الزاهد والآية تدل على ان اسم الزكاة يقع على صدقة التطوع وعلى ان العمل ليسير مباح في الصلوة ولا ينقص عليك الفرق بين العمل القليل والكثير فان الاول غير مقصد والثاني مقصد والذكر في بعض كتب الشافعي ان العمل الكثير ليس غير مقصد ولعله لهذا قال القاضي البيضاوي ان العمل في الصلوة لا يبطلها من غير قيد القليل وحاق جميع الكلام لهذا المساق وان كان مستدل بها الشيعة على امامة علي رضي الله عنه ان المراد بانوحي المتولي للامور والمحتق المتصرف في امور النظام ما ذكرناه مع ان عمل الجميع على الواحد ايضا خلافا لظاهره وان صح انه بطل فبطله جيء بطل الجميع للترغيب للناس في ذلك وهذا لفظه ومعنى قوله تعالى ومن يقول الله ورواه

والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون من اتخذهم اولياء فان حزب الله هم الغالبون فبطلوا

المضمر على ما اختاره القاضي والمراد بهم حزب الله فان حزب الله هم الغالبون فبطلوا

وقد ير على ما اختاره الامام الزاهد والمراد بحزب الله الرسول والمؤمنون اي من يتوهم فقد تولي حزب الله واعتد به لا يغالب ذكره صاحب الكشف والمذكور في مسئلة شرعية

الاذان قوله تعالى ﴿وَإِذَا مَدَّيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اَتَّخِذُوا هَازُوا وَلِيَّيَاطُ ذَلِكَ بِاَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ يعني اذا دعا بتبر الى الصلوة بالاذان اتخذوا هازوا والى المناداة والصلوة مزوا ولعبا اي صهرمة ولهو الكسر اذا احتضروا المندة يتنادون والى بعد ذلك لا يقرروا فامروا بصد صلوا لا صلوا على ما في البراءة والتجني وكاروني ان نصرانيا بالمد يند كان اذا اضعف الكوذن يقول اشهد ان محمدا قد قال احرق الله الكاذب من خل خادمه ذات ليلة بنار واعلمه لائم فطابت منها شراري اجمعت فاحرقه واعلمه على ما في اخيرا التفاسير ومعنى قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يعقلون اي انما ذم مزوا ولعبا بحب انهم قوم لا يتدبرون ولا يتفكرون فكانه لا عقل لهم على ما في اكثر التفاسير ولا يعلمون ما لهم في الاجابة للاذان وما عليهم في تركها ولا يعلمون ما في الصلوة والذماء اليها من رضوان الله وعفوكته والقيام مقام من يتاجبه واليهي من الشفاء والمنكر على ما ذكره الامام الزا مدحاسة والمقصود من ذكر الآية ان فيها دللا على مشروعية الاذان ونفيلته بنص الكتاب لا بالامام مكل اذ كره المغضرون ولم يتعرضوا للقباء واثبتوا ذلك بالحد الذي يحد به الرواية في المنام بما را الاذان على الطريق المعهود وينزل الملك معه وقد بينوا احكامه بالتفصيل وهي انه سنة موحدة للادوات الخمس والجمعة ويحجب فيه الطهارة عن الاحداث واستقبال القبلة والقيام ولا يجوزوا لتقدم على الوقت بل يجب اعداته وليس فيه لمن وترجع خلافا للشافعي رح في الاخير واحال ذلك وقد ذكر في كتب الحد يث فضائله وفضائل اجابته بالعمل عليه واما دة ما قاله المودن والسكوت لامتناعه والتوجه التام فيه مع الخشوع والخضوع والتعظيم وتفصيل كل ذلك في الكتب المبسوطة في حكمة كفارة اليمين قوله تعالى ﴿لَا يَأْخُذُكُمْ اللّٰهُ بِاللّٰغْوِ فِيْ اَيْْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُّؤْخِذُكُمْ بِاَيْمَانِكُمْ الّٰيْ هُمْ عَلَیْهَا فَاَوْفُواْ بِهَا عَقَدَكُمْ اِنْ اَنْتُمْ عَاْلَمُونَ﴾ فكم عشرة مائة من اوسط ما تطعمون اهليكم اوكموتهم او تحببر رقية ط فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام ط ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم واحفظوا ايمانكم كذلك بين الله لكم اياته لعلكم تشكرون ﴿هذه الآية في بيان تفسير الايمان وما يجب فيها من الكفارة اما الاول ففي قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان وبها نه

[illegible]

قال بمعنى فعل على ما في البضاري وآيات الكفارة ففي قوله تعالى فكفارته (طعام مشرة
 مساكن الى اخره) قاله تعالى ذكر في كفارة اليمين اربعة اشياء ثلثة منها على التخيير وهو اطعام مشرة
 مساكن أو كسوتهم أو تحرير رقبة واحدة منها على الترتيب وهو صوم ثلثة ايام يعد أن لم يجد من مولا
 الاشياء ولا بد من بيان هؤلاء كلها فالطعام شرط فيه ان لا يكون في غاية الرقة الادنى ولا في
 نهاية الدرجة الاطلى بل يكون وسطا حيث قال من اوسط ما تطعمون املككم اي في النوع والعدد
 وذلك بان يكون مرتين في يوم وليلة لانه ما بين المرة والثلث وهو منصوب على انه صفة مصدر
 مطروف اي طعاما من اوسط ما تطعمون او مرفوع على انه بذل من اطعام كان في القاصي وقوله تعالى
 او كسوتهم مطب على قوله تعالى من اوسط كما اختاره صاحب الكشاف وعلى قوله تعالى اطعام
 كما هو الظاهر المختار ولا محترين وهذا السال في قوله تعالى او تحرير رقبة وبالجملة الاطعام
 عشرة مساكن لكل واحد منهم نصف ماع من برا وماع من تمر او غير وهذا مندنا ومنذ
 الشافعي ربح مد لكل مسكن والاختلاف بين العراقي والسياسي مشهور فالصاع العراقي
 اربعة منون اي مما يبارطال والسياسي خمسة ارطال وثلث منه واليمن العراقي رطلان
 والسياسي رطل وثلثة والمعتبر هو الصاع العراقي كما مر في صدقة الفطرو الكسوة يشترط
 فيما ان يكون كل بصير مسترما به نه فلم يكف مجرد صراويل مندنا بل للمرأة المنفعة ايضا و
 روي عن ابن مبراهن اذا رويص او رد او ازا وروند البعض المراد بالكسوة ثوب يغطي
 العورة اي يسترها بحسب مكل المستفيد من التفاهير والاصل في الاطعام الا باحة ثبت ذلك
 باشارة النص لان الاطعام فعل متعد مطاوعه طعم يطعم وهو الاصل فالاطعام جعله اكل كسائر
 الاعمال اذ تعدت بزيادة الهمزة لم يطل وضعها وحقيقتها فاذا لم يكن مطاوعه ملكا لم يكن منعده
 تملك غاية مالي الباب انه لو ملكهم جاز ايضا لان فيه اباحة مع زيادة وشترط في الكسوة التملك
 لان الكسوة بكسر الكاف اسم للثوب بخلاف ما هو يفتح الكاف فانه اسم للمصدرة فجعل الله في الاول
 العمل كفارة وهو الاطعام وفي الثاني العون وهو الكسوة فيجب ان يصير العين مهنه كفارة
 لانفعه وانما يصير كذلك بالتمليك دون الامارة وهذا مندنا ومنذ الشافعي ربح كما يشترط
 في الكسوة التملك ككل لك يشترط في الاطعام ايضا فان غداهم ومشايم واشبعهم لم يجز

ونذره ما لم يوجدها الله سبحانه وتعالى في كتابه الا طعام ثم الله الا طعام ولا يشترط
 لا يجوز اذاعها الا الي عشرة مساكين عند الشافعي مالا يظهر الاية ومنه ما يجوز اذاعها
 في مسكين واحد في عشرة ايام ايضا ثبت ذلك باشارة النص لان المساكين اسما صاروا مصارف
 لغيرهم كما يشير اليه لفظ الا طعام لان الطعام الطاهر الغني لا يكون مكان الواجب قضاء الجواني
 لا ايمان المساكين اطعام مسكين واحد في عشرة ايام مثل اطعام عشرة في مائة لوجود عند الجمهور كما لا
 والنصرة لما شرط فيه التملك كان اداء عشرة الثواب الى مسكين واحد في عشرة ايام كما دلتها الى عشرة
 مساكين في يوم واحد وان كان القياس مدمم جوازها لان النص مشير الى العاجلة ولا حاجة الى
 الثوب المتجدد الا بعد سنة أشهر وذلك لانه اذا استبراد اجملة الجواني بالثوب صار الثوب هالكا
 في التقدير وكان ينبغي ان يصح الاداء على هذا متواترا كما ذهب اليه بعض مشائخنا من انه يجوز
 اداء العشرة كلها في يوم واحد في مشروعات ولكن اعتبار اليوم لتحديد الجواني الى من اعتبار الساعة لتحديد
 قد يصح على هذا كله للامام البردعي في بحث اشارة النص وذكر في التلويح ان الاطعام لما كانت للاباحة فقوله
 اطعمتك هذا الطعام انما جعل تليكا بقرينة الحال وان الاطعام اذا ذكر فيه المفعول الثاني فهو
 لتبليكه والاباحة وان في كتب الفقه الاطعام اعطاء الطعام اعم من ان يكون تليكا واباحة وان الكفاية
 في الواجب لا يكون الافعلا ولكن لما ذكر الله تعالى في الاطعام الفعل وفي الكسوة العين نصب الظاهر
 وجب ان يشترط في الكسوة التملك اذ بالاعارة يصير الكفاية منافع الثوب لا مينة لا يقال ان
 قوله تعالى من اوسط ما تطعمون يدل من الاطعام فيلزم ان يشترط في الطعام ايضا التملك لا ما يقول
 يحتمل ان يكون وصفا لمجرد وصف اى طعاما من اوسط ما تطعمون وايضا يتقدم برأى ولا حاجة مع
 الاحتمال ولا يقال برجمان الابد لكونه مقصودا بالنسبة ومنغنيا عن التقدير ومشتقلا على زيادة
 البيان وكثرة المعطوف عليه اعم من كالمعطوف وذلك لانه معارض بان في جعله بدل لا يكثر مخالفة الاصل
 ويصير عطف تحرير رتبة من عطف المعنى على المعنى ويصير اطعام غير مقصود مع انه المقصود بالبيان
 دون تعيين المعلوم وفي عطف الكسوة على حمل من اوسط فساد لانه يصير ايضا بدلا من الاطعام فيكون
 بدل غلط وهو لا يقع في فصيح الكلام هذا حاصل ما فيه وقد ذكر صاحب الهداية في كتاب الهبة انه اذا
 قال كسوتك هذا الثوب يكون تليكا كايده عليه قوله تعالى اكرمهم وفي كتاب الايمان انه انما قال

ان كونه فعلا في حرفة على حال الحيوة لا نه يراد به التملك وهو من الميت لا يتحقق
الا ان ينوي به السر وقيل بالفارسية ينصرف الى اللبس وذكر صاحب الكشاف والقاضي الاجل
انه قرى مؤنصرا والمعنى حينئذ اطعام من اوسط ما تطعمون او ميسرا وكمثل ما تطعمون
امرافا كان او تقتير اهذه رواية عجيبة اذ لا دلالة لحديث في الآية على حرمة العجوة في
الكفارة وتحريرا الرقبة لا يشترط فيه الايمان فتدنا ولكن ينبغي ان يكون مالما من العيب الثالث
جنس المنفعة كالامس وسمنون لا يقتل والمقطوع يداها وابهاماه او رجله او يد ورجل من
بجانها واحد وذلك لان لفظ الرقة منها مطلق والمطلق ينصرف الى الفرد الكامل في حق الذات
والفرد الكامل هو ذات الحرة من العيب فلا يجزي فالت جنس المنفعة ويجوز على إطلاقه في حق
الوجه والايامن والكفر من جهة الاوصاف فلا يشترط الايمان وفيه عمل بالباطنين وقال
الشافعي ربه يشترط فيه الايمان محلا على كفارة القتل المقتبة بالايمان جزيا على ما جلت من
ان المطلق يعمل على التقيد ومكذ اي قول في كفارة الظهار وعندنا المطلق يجري على اطلاقه
والمقتد على تقيد كما مر في اصول الفقه وهذه الكفارات الثلاث لتخفيف المكفر بينهما والصوم
انما يجوز اذا جهز منها له تعالى قال فمن امر بحد فصيام ثلاثة ايام اي فمن لم يجد احدا منها
فعليه صيام ثلاثة ايام وهذا العجز معتبر وقت اداء الكفارة اي وقت شاء لانه ينقل الى حين الموت وقد
ذكر في اصول فقهاء الاسلام في تحقيق التحجير ملأه وبذلك ان الواجب عند ما واحد من
هذه الجبلت على حبيل التحجير والا باحدة فان فعل الثل جائزا ما ان يكون الثل واجبا فلا على
ما رم بعض الفقهاء انه يجب الثل على حبيل الجمع حتي اذا ترك الجميع موقف على الجميع و
ان اتى بالجميع وقع الجميع واجبا وان اتى بواحد سقط غيره وزم بعضهم وجوب الثل على حبيل البدل
على معنى انه لا يجب تحصيل الثل ولا يجوز ترك الثل واتى بواحد يجوز له ترك الباقي هكذا
في العمدة وذكر ايضا في بحث الامرات الكفارة من جملة الشروط بالقدرة المصورة لان
التحجير بين الاشياء والنقل منها الى الصوم للجزاء العالي مع توفر حد وث القدوة فيما يستقبل انما
ثبت تسمر اللداء قل ذلك لكونه على القدرة المصورة ويشترط في الصوم للتابع عندنا قراءة عبادة الله
ابن مسعود وعبد لله ابن عباس رضي الله عنهما وثلاثة ايام متتابعات وعند الشافعي ليس بشرط فيجوز

ان عام منقولاته في قوله تعالى انما جعل المطلق على المقيد اذ اورد في حاشيته واحد في حكم واحد
 كما في هذه الآية قوله تعالى في قراءة قوله تعالى في قراءة القرآن بنزلة الآية واجبا العمل اذا كانت مشهورة
 او مستواتة فحملنا المطلق على المقيد لتعدد العمل بهما فهنا اختلاف قراءة اي تعدد من ايام اخر
 متباينات في قضاء رمضان فاما شاذ لا يزداد بها على النص واما الشافعي روه فهو وان وافقنا في حمل
 المطلق على المقيد في حكم واحد ايضا الا انه لم يعمل بالقراءة لغير المتواترة مشهورة واحادا
 فلذلك لم يوجب التتابع منها فكل ايهام من التلويح وهذا هو تفسير الاشياء الاربعة وقد بقيت منها فإريد
 يتعلق بقوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم فاضافة الكفارة الى الايمان يوجب ان يكون سبب
 الكفارة هو ايمانكم على ما تقرر في علم الاصول ان الاصل في اضافة شيء الى شيء ان يكون الشيء الثاني سببا
 للشيء الاول كما قيل في صوم رمضان وشهره الا في صدقة الفطر وحجة الاسلام فان اضاف اليه
 فيه شرط لا سبب ولا شبه ان ايمانكم ليس شرطا للكفارة بل للشرط هو الحسن فقالوا ان سبب الكفارة
 هو ايمانكم ولكن لما علموا ان ادعى درجات السبب ان يكون طريقا للوصول الى المقصود ومغفيا
 اليه وايمانكم انما خرجت للبر لا للحسن وان الغرض انه اذا زال المانع يصير طريقا الى وجوب
 الكفارة بعد الحسن فهو سببا مجازا في السبب تحمية بما يؤل اليه فعمل اذكر في كتب الاصول
 والاصول ان نفس وجوب الكفارة بايمانكم باعتبار الشرط والمآل اعني الحسن دون الحقيقة والعال
 والحسن شرط لوجوب ادائه وظاهر قوله تعالى اذا حلفتم لما كان في وجوب الاداء ونفس الوجوب الحقيقي
 قدر المشعرون معطوفا عليه وهو قوله تعالى وحشتر لان وجوب اداء الكفارة ونفس الوجوب الحقيقي
 انما هو بعد الحسن فكان المعنى ذلك المذكور كفارة ايمانكم واجب اداء ما عليكم اذا حلفتم وحشتر فان
 قلت لوجعل الشرط على نفس الوجوب المجازي لم يستج الى تقديره وكان ذلك ايضا وجها صحيحا
 قلت ان ذلك مجاز لا يمارا به وايضا هو يفهم من مجرد الاضافة ما لا يحتاج الى الشرط والمآل
 ان وجوب اداء الكفارة يكون بعد الحسن بالاتفاق ولكن احتجوا في ان تقديرهما على الحسن هل
 يجوز ان لا نعند بالاجواز لا به فقد يبر الحكر على السبب وعند الشافعي ويجوز تقدير الكفارة
 بالمآل دون الصوم على الحسن لان نفس الوجوب فيه ينقضي عن وجوب الاداء بخلاف

[illegible]

بروروا عن علي رضي الله عنه في حرمتها لو وقعت فطرته في بقر فبذيت مكانها مائة لراذن عليها
 ولو وقعت في بئر ترجف فبذت فيه التلالم ارضها وبالجملة حرمتها قطعية ولجاعتها من اكل مروبة
 ولما كان منها بيان حرمة العصر لا بد من بيان حرمة ما جواها من الاخرية وهي ثلثة احدها
 العسيرة اذ طبع حتى ذهب اقل من ثلثه ويسمى الباذي او ذهب الله بالطبع ويسمى المنصف
 كل ذلك حرام عندنا اذ غلا واشتد وعند الاوزاعي مباح وهو قول بعض المعتزلة والثاني تنقيح
 التبر وهو المكروه مؤلئ من ماء التمر اى المرطب وهو حرام وعند شريك ابن عبد الله
 مباح لقوله تعالى ولا تأكلوا مما سكر وهو رزقا حسنا فان الله تعالى من به علينا وهو بالمحرم
 لا يتحقق وعندنا الآية مسسولة على ابتداء الاسلام والغريب على ما يحكي وثالثها تنقيح الزبيب
 وهو النبي من ماء الزبيب حرام اذ غلا واشتد وفيه خلاف الاوزاعي الا ان حرمة هذه الاشياء
 دون حرمة العصر لا لها غير ثابت بالكتاب بل بالاجتهاد حتى لا يكفر مستحلبا ولا يجب الحذر
 بشربها حتى يسكر منها ولجاعتها خفيفة في رواية غليظة في رواية ويجوز بيعها ويضمن مثقلها عند
 التنقيح روح خلافا لهما وما سوى ذلك من الاخرية حلال في رواية الجا مع الصغير مطلعا وفيها
 تفصيلات كثيرة لا يليق ايرادها مما من غير تعلق هذه المقام ومكنا نقول في الميسران المحرم
 المنصوص في القرآن هو الميسر الذي له صفة محصورة من كورة في حورة البقرة وذلك لا يكون
 الا بالقمار فاللعب بالشطرنج والنرد ان كان مع القمار يكون حراما بهذه العلة بل بعارة
 النص لان الميسر والقمار عاينته انه كان موصوفا بالصفة المذكورة وهذا اصرح ما حب
 الحشاف في البقرة بان في حكم الميسر والنرد والشطرنج وفي الزايد في البقرة ان النرد
 والشطرنج والكتاب ولعب الصبيان بالجز وكل مخاطرة قمارا وانما رخص اذا كان الخطر من
 جانب واحد واما مخاطرة الصديق رضي الله عنه مع المشركين فكان قبل التحرير تحريرا
 وان كان بدون القمار النرد حرام بالاجماع والشطرنج حرام عندنا ومباح عند الشافعي روح
 بشرط كونه ديرا من الصلوة ورد العلم وكونه غير متبرم ومثمنه فالحاصل ان اللعب
 بالقمار ابي لعب كان حرام بالاجماع وبدون القمار فيما نه نص قطعي حرام بالاجماع وفيما
 في دليله شبهة اختلف فيه على ما عرف في الحق ولا يصاب جميع نصب وهي الاصنام التي نصبت

للعباد والآن لا يصح من غير وقد سبق للمنفردة في اول المتن واما ما في المتن من ان لا يصح
والان لا يصح ولا حيث قال اما النحر والمصر والاصحاب والالام رجس واغرد مما تجر
حيث قال ان يقع بينكرا العداوة والبقعاء في النحر والمصر ولم يفرق حينئذ لذكر الانصاب
والالام لان الخطاب مع المؤمني والمناها مبرما كما هو ايضا طونه من شرب الخمر والعب
بالمصر وذكر الانصاب والالام لتاكيد تحريم النحر والمصر واظهار ان ذلك جميعها من
امال اهل الشرك وانه لا مباينة بين ما يدا الصن وما حب الالام وبين شارب الخمر والمقام
ثم اغرد مما بال ذكر ليعلم انهما المقصود بالنحر والاصحاب الصلوة من بين الذكرا زيادة
درجاتها حال ومن الصلوة خصوما والصبر في فاجئتبه يرجع الى الرجس اراي عمل
الشيطان اراي المذكور اراي المضاف المحذوف لانه قبل انما تعاطى النحر والمصر ولهذا
قال رجس بصيغة الواحد مع انه مخرج من الاربعة وهذا في النفا حير في مسئلة حرمة الصيد في
حالة الاحرام وبيان كفارته قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تفتلوا الصيد وانتم حرم ط
ومن قتلته منكم متعمدا فجزاؤ مثل ما قتل من النعم فحكم به ذوا هذا منكم هذا بالغ
الدعية او كفارة طعام مما كنتم او هذا ذلك صيا ما ليد وق وبال امره طه الله
هما سلف طومن ماد فينتقم الله منه ط والله عز يزور انتقام • هذه الآية في بيان حرمة
الاصطيا وحالة الاحرام وبيان جزائه بعدة اما بيان الحرمة ففي قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم قاله تعالى لما ناهى عن قتال الصيد في حالة الاحرام والمراد من
الصيد حيوان يذبح منه حواء كان مأكول للعباد وغيره وعند مالك والشافعي روح المراد
منه حيوان مأكول للحم خاصة وطهي بل مذهبا للكل العقور والغراب والعقرب والحدأة والغارة
مستثنى من النص لقوله عليه السلام خمس من القوا حق يقتلن في الحل والحرم جميعا
الحدأة والغراب والعقرب والغارة والكلب العقور وفي رواية السحرة بدل العقرب هذا ما في
البياض وفي كتبنا ان الحديث هو موقوف عليه العلامة الحدأة والسحرة والعقرب والغارة
والكلب العقور وفي رواية الغراب بدل الحدأة وفي رواية السحرة بدل الكلب العقور واما
البعوضة والبرغوث والقرد والعلج والتمل والبعع القائل فمعه وقد ناهى عن ذكرا

علم من كتب الفقه وفي الزايد هو انما ذكر الفل دون الذبح والذكرة ليعبر العروة واختلوا
 في مثل انمي فقبل بالحق من يوح الحرام بالجنة ومن يوح الوثني وقيل ما شاء المصوية اذا
 ذبحها الفاسب معذ اذ كثر في البيضاوي وآما بيان جزائه هي قوله تعالى ومن قتله منكم
 متعمدا فجزاء مثل الى آخره فقوله تعالى جزاء مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف ومثل صفة اي
 قالوا يجب جزاء بمثل ما قتل من النعم وقراءه بن مقاتل فجزاء مثل ما قتل ينصبها على ما في
 الكشاف وقراءه بعضهم جزاء مثل على الامانة واحلة لجزاء مثل ما قتل اي فعله ان يجزي مثل
 ما قتل ثم انيف كقول مجيب من ضرب زيد اثم من ضرب زيد وقوله تعالى من النعم حال من
 الضمير المحذوف في قتل واسفة للجزاء وقوله تعالى احكم به ذوا عدل منكم صفة فائدة الجزاء
 وقري ذوا عدل منكم على ارادة الجنس او الامام وهذا منصوب على انه حال من الهامى به
 او من جزاء وبالغ الكعبة صفة للهدى وقوله تعالى لو كفارة مرفوع على انه معطوف على الجزاء ظاهر
 وطعام محاكهن مطب بيان له ابدال منه او خبر مبتدأ محذوف اي من طعام وقراءه بعضهم كفا
 طعام بالامانة للبيهين وقوله تعالى وعدل ذلك العدل بفتح العين على الاكثر وقري مثل يكسر العين
 والفرق بينهما ان عدل الشيء ما عاده من غير جنسه كالصوم والاطعام وعدله ما عدل به في
 المقدار وهو مضاف ومضاف اليه مرفوع على انه معطوف على كفا وصيا ما تميز عنه وقوله تعالى
 ليد وقريما لمره متعلق بمحذوف اي يفعل هذا الجزاء ليدرق فقل فعله وصرف ما قبله من حرمة
 الاحرام ومعنى قوله تعالى عفا الله عما سلف اي من قتل الصيد محر ما في الجاهلية او قتل التعزير
 او في هذه المرة ومن مادي الى مثل هذا فيستقر الله منه اي فيستقم منه بوضع المطهر موضع المضمر
 مكذبا واذا عرفت هذا فالمراد من المثل في قوله تعالى مثل ما قتل القبحة اي المثل في المعنى
 فقط عند البيهينة وايضا صفه وبما تنبأ والخلق والصورة عند محمد والشافعي رده في المشهور
 ماله رده ايضا في رواية البيضاوي والقرينة لنا قوله تعالى احكم به ذوا عدل منكم لان الاحتاج
 الى الطهور لا جتماع هو النقوم دون الاشياء المشاهدة ولان المثل في العرف اسما هو المثل
 صورة او معنى فقط لا خلقه وقري بر المستلة عند البيهينة وايضا وصف روح ان يقوم عدل ان قيمة
 الصيد الذي قله في مقتله او اقرب مكان من مقتله فما تقر رقبته بين العدلين فهو الجباران

[illegible]

وانه يوصف روح ذل حين والشافعي روح الغيار الى الحكيمين في ذلك فان حكما بالهدى في نجسه
 . انظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام والصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف روح لهما ان
 التمييز روح وتعالى عليه فيكون الغيار اليه كما في كفارة اليمين والشافعي روح قوله تعالى
 يحكم به ذوا عدل منكم هديا لانه ذكر الهدى منصوبا لانه تفسير قوله تعالى يحكم به ذوا عدل
 الحكم ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او فيكون الغيار اليهما قلنا الكفارة معلقة على الجزاء
 لا على الهدى بل ليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل ذلك صيا ما مرفوع فلم يحسن فيهما
 دلالة احتية الحكمين والما يربخ اليهما في تقرير المختلف ثم الاعتبار بعد ذلك الى من عليه
 هديا كلامه فلا يلزم ان يقوم الا لا يفتار بين شرع الهدى والكفارة والصيام بل يحرر
 الكفارة والصيام مقابلا لتقرير الجزاء نعم لو كانت منصوبا معطوفا على قوله تعالى هديا
 ثبتت هديا المذهب الآن يقال انه معطوف على قوله تعالى من انعم كما يشير اليه مبالاة شرح
 ابو ثابة حيث قال اولا لا معنى ان الواجب جزاء مماثل لما قتل وهو القيمة كائن من النعم
 ثم قال لو لم يثبت النجوم اولا كيف يثبت التمييز بين النعم والكفارة والصوم هديا لفظه ولكن
 يشترط ان صاحب المذرك والكشاف فالان قوله تعالى من النعم بيان للهدى المشعري بالقيمة
 على ما ذكرته فيلزم ان يكون الكفارة والصيام بيانا للهدى هديا خلاصته نعم لوجعل قوله تعالى
 من النعم مقادما على قوله تعالى هديا ومخراما من قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم وقد ركان
 عليه وجعل قوله تعالى هديا حالا من قوله تعالى النعم وكان المعنى فعليه مثل يحكم به ذوا عدل
 منكم كائن من النعم هديا او كفارة او صيام كان وجهها ولكن لم ينقل وفيه ثامل هديا او تحقيق
 هذا المقام ثم ان المقوم بكفي ان يكون واحدا او المثنى اولى للاحتياط طريقا بحسب المثنى وهنا
 بالنسبة والهدى لا يذبح الا بمكة للنسب وهو قوله تعالى هديا بالغ الكعبة لانه كناية عن ذبحه
 في الحرم اذ لا يجوز الذبح في غير مكة ويجوز الاطعام في غير ما خلا لنا للشافعي روح والصوم
 يجوز في غير مكة بالاجماع وان ذبح بالكرامة اجزاء اذا كان به وقاء بقيمة الطعام ويجوز في
 الهدى ما يجوز في الاضحية لا طلاق الا حرو عند مدين والشافعي روح يجزي صفارا النعريه وكفي
 في الطعام عند الشافعي روح لئلا يكون مذكرا على ما هو اصله ومن اكله معروف في الفقه والتمييز بين

(والله اعلم)

وَاللَّهُ

الْأَعْلَمُ

الاشياء المذكورة من حيثها كما في حجارة النحاس والفضة والبرص والسم والسموم
وبه قتل اسماء بنات الثلثة وعند زفر بن علي التميمي نص به الامام الزاهد وأشار إليه في الامام
ايضا حيث قال في بحث او هكذا قولنا في حجارة النحاس وجزاء الصيد ثم ان النص يقتضي
وجوب كل الاجزاء على المتعمد فقط اي اذا كان لا حراما مالم يات به حرام عليه قتل ما يقتله
ولكن الاكثر على انه كما يجب على المتعمد يجب على الغاطي ايضا وانما قيل به لا نه قلنا في اجزاء الآية و
من ما قد ينكر الله منه ولا نه على حسب ما وقع في القصة حيث قتل ابو البرقي العام السدينية خمارا
وحشيا برماح عند الغزاة من الآية ولان الاصل فعل الصيد والخطاء ملحق به ولو لم يكن
به وروي عن الزهري انه نزل الكتاب بالعمل ووردت السنة بالخطاء معك اذا عر
في الصيد اركب ومن سمي بن جبير لا ارضى في الخطاء شيئا مالا باشرائط الصيد في الآية ومن
الحسن روايات نص به في الكشف ومكملها ينص من الآية وجوب الاجزاء على القاتل
فقط ونحن نقول هو جوبه على من دل عليه قاتله واشار اليه او امان به ايضا وان لم ينص في
الآية لان النبي عليه السلام قال لا صاحب ابي قتادة وكانوا يحرمون كل اهرم من كل اهرم
دلتهم فجعل الله لا نه والاشارة من محظورات الاحرام وارثا لمسطوراه الاحرام موجب
للجزاء خلا لما لاشافى وانه لا يجب منه والاصل القاتل فقط دون المشير والدال على انظر
الآية نص به صاحب الهداية وقال ايضا المجتهد والعائد عواء وهو اشارة الى رد ما قيل من ان قوله تعالى
ومن ما قد ينكر الله منه يدل على ان العائد ليس عليه الجزاء لان الله تعالى اوعى عليه الاستقام
فقط وذلك لانه ليس في النص ما يفهمه كذا ذكره الامام الزاهد ونقل القاضي وصاحب الكشف
فيه خلاف ابن عباس وشريح ومن ذكر الله تعالى بعد بيان حلية صيد البحر قال **أَحْلَ**
لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مِمَّا هَلَكَ لَكُمْ وَلِلْعِيَارَةِ قَاتِلٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مِمَّا هَلَكَ
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّهُ بِلَيْدِ تَحْصُرُونَ من الآية في بيان حلية صيد البحر وحرمه صيد البر للمحرم
وهو المتمسك بهما في الهداية وغيره تعالى احل لكم صيد البحر ما ما صيد في البحر كله
سواء كان مأكولا للبحر ولا وهو انذ لا يعيش الا في الماء وطعامه مطوف عليه والضير ما نذ
الى الصيد ومما ما مفعول له لاجل ان احل لكم الانواع بجميع ما يصاد في البحر ما كولا وغيره واحل

لكرم طعامه فيما يؤكل منه بفعله لكرم تلكوا منه لحاظ طريا وهو الصلح وحده ولفعل الصلح ارتكبه لنزودونه
 قد ينالك نزود موصى به السلام الجوت في صغره الى الخضرة وقوله تعالى وحرم عليه
 صيد البر ما صيد في البر ما د من حر ما في مجزئها اخرج من الانعام فحل ومواي
 صيد البر ما يفرح فيه وان كان يعيش في الماء في بعض الأماكن كالبط فله بركة لا يفتقر الى اليد
 وانما البحر مرمى له صيدا ذهبا صاحبها اترك وقد تضمن به تحاشيا للفتنة ايضا
 وقال في صيد البحر وهو الصلح وحده في الصلح وصيدا في البحر جميع ما يصاد فيه
 على ان لا يغير الآية عند ما دخل فكم صيد خبز ان البحر وان قطعوه واختاروا لقاضي الاجل
 ان التغيير في طعامه للبحر وهو ما قبله البحر اول صيد منه وقال في صيد البحر وقال ابو حنيفة
 لا يصل منه الا الصلح وقيل تصل الصلح وما يؤكل نظيره في البر ومنه الشائع يصل على ما في البحر
 وهكذا اختار الامام الزاهد وقال ان صيدا البحر هو الصلح وذكر البحر خرج اتفاقا لان الصلح
 في ارض تمام لا يصاد الا في البحر لا الهار لها ولا حياض يصاد فيه الصلح مائة ولا يدخل
 تحت هذه الاباحة الطير المائي لانه بري منشأه ومولده البر والبحر له مرمى اوان المراد بالطعام
 ما نزل في البحر ومن ابن عباس وصعيد بن السبيح ومجاهد عن انه المالح والاول اظهر هذا فيه
 وينبغي ان يعلم ان حرمة صيد البر ما في قول عمرو بن عباس ومن ومحمود عند غيرهما
 فمن الصلح جاز للبحر ما صاده السلال وان صاد لاجله ما لم يزل او لم يشر وكل ما ذبحه
 قبل احرامه وهو قول ابو هريرة وعطاء ومجاهد وصعيد بن جبيرة ومن مالك والشافعي واحمد ربح
 لا يباح له ما صيد لاجله فكان الغني من الصلح وحرم عليكم ما اخذتم في البحر من احرامكم
 فيلزم صيد فيركم وميد كبر قبل احرامكم كذا في انكشاف في مسئلة شرعية الهدى والغلاذ *
 قوله تعالى * جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكِبَىٰ اثْبَاتًا لِلْحَرَامِ نَبَا مَا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَ
 الْقِلَابِدَ طُذِّكَ لَكَ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ
 عَلِيمٌ * فقوله تعالى جعل لما بمعنى صير ومفعوله الاول الكعبة والثاني قبلما البيت الحرام مطف بيان
 للكعبة او بدل منه وهو مفعوله الثاني وقيل ما مصدر او حال ولا يفتي حينئذ المفعول الثاني وعلى كل حال فاشهر الحرام
 بيان او بدل من الكعبة وقيل ما مصدر او حال ولا يفتي حينئذ المفعول الثاني وعلى كل حال فاشهر الحرام

(اللبية: ١٠)

(البقرة: ١٧٦)

(والفصل: ٧)

وَأَلْهَمْنِي وَأَلْقَيْنِي فَبَطَلَتْ عَلَى الْكعبةِ وَعَلَيْهَا لَوْجَةٌ مَقْبُوضَةٌ مِنْ مَجْنُوحٍ أَهْلِهَا مَبْرُوحٌ شَيْءٌ زَيْنٌ وَمَعْنَى
الآية جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس أي انتعاشا للعرى أصرد بينهم وديارهم وأهملهم
أهملهم في معاشهم ومعادهم لما يعبر لهم من أمزجهم وعمرهم وتجارهم وأنواع منافعهم
ولهذا قيل لو تركوا عامالهم ينظروا ولم يؤخروا وكذا جعل الله الشهر الحرام الذي يحرى فيه الحج
أمنى ذي الحجته قياما للناس لأن اختصاصه من بين الأشهر بأقامة موسم الحج فيه شأنا
علمه الله تعالى أولئذ مطلق الشهر الحرام أمنى رجب وذي القعدة وذي الحجة ومسلم وكذا
جعل الله الهدى أمنى ما بعدى إلى مكة والقلائد منه أمنى البدن قياما للناس لأن الثواب
فيه أكثر وبها الحج معه أظهر ذلك أي جعل الكعبة قياما لكل ما ذكر من حرمة الأحرار
وشبهه لتعلموا أن الله يعلم مصالح ما في السموات والأرض وكيف لا يعلم وهو بكل شيء
عليم فكلما قالوا أو المقصود أن في الآية دليل على حرمة الهدى والقلائد بخلاف ما سبق في أول
الصوره لأنه في بيان إماره ما إذا ألهما أو فلا يدوم وقد مر الكلام في تحريمها واحكامها
وأهلها أنواع هدى التطوع وهدى المنية والقران وهدى الإحصار وهدى الجناب
ومعنى أحكامها مصلح على صورة الحج أن شاء الله تعالى وهو يطلق على الشاة والبقر والبعير بخلاف
البدن فإنها يطلق على الأخيرين فقط عندنا وعلى الأخير فقط عندنا لسانى رح والقلائد إنما
شرعت على البدن دون الشاة وقالوا أن الأحرار يصير بالنبهة أو بالتقليد فإن من تلك بدنة
تطوا أو نذرا أو جزاء صيد أو شاة من الأشياء وتوجه معها يريد الحج فقد أحرم فان قلد و
لبث بها ولم يستقها لم يصح ما لا يبدى بدنة المنفعة فانه محرم حين توجهه إذا نوى الأحرار
وأن جل بدنة أو شاة ما أو قلد شاة لم يكن محرما وصفة التقليد أن يربط على منى بدنة نعمة
نعل أو عروة مزادة أو لها شعير إلى آخر ما ذكر في كتب الفقه في مسئلة أن حمل المطلق على
الستيل باطل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا مِنْ أَشْيَاءٍ أَنْ تَبْدَلَكُمْ تَسْوَكُمْ﴾
وَأَنْ تَحْلُوا عَنْهَا حِينَ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ تَبْدَلَكُمْ طَعْمًا اللَّهُ عَنْهَا طَعْمًا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ
قَدْ مَالَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ نزول الآية لوجهات الأول أنه لما نزلت
ولله على الناس حج البيت قال مرة بن مالك أكل ما من فامر من عنه عليه السلام حتى أمارد

فلما قال لا ولوليت نعم لوجبت ولو وجبت ما استطعتم ولو تركتم لعلمكم فتركوا ما كان حجتكم
 فنزلت والثاني انه عليه السلام كان يخطب ذات يوم فقبضت من كثرة ما يخطرون منه بما لا يهيم
 فقال لا مال من شيء الا اجيب فقال رجل امين انه فقال في النار وقال الاخر من امين فقال
 صدقة وكان يدعي لغيره فنزلت فقرر لنعالي ان تبدل لكم تعزكم مع ما خلف عليكم اجني قوله تعالى
 وان تعاملوا معه لا شيء وما كلفه مقام منجنتان لمنع الطوال والمعنى لا تمثلوا من اعياء ان
 تعاملوا منها حين ينزل القرآن اي في زمان الوحي تبدل لكم وان تبدل لكم تعزكم اي يغفر
 ويغفر عليكم وتدبروا على الاموال منها مما الله ما خلف من مسألتهم فلا تعودوا الى مثلهما
 فهو احتياض الالهي لا مال لراعيها من اعياء الله منها ولم يتركها فمما هو سنة اخرى لا شيء قد سألها
 اي مدة المصلحة فممن قبلهم ثم اصبحوا بها كافرين اي صاروا بعبادتها كافرين حيث لم ياتروا
 بما سألوا جسد اود ذلك ان يني اسرائيل كانوا يستفتون ابياءهم من اشياء فاذا امروا بها
 تركوا فقد علموا فالعبر في سألها للمصلحة لا الى الاعياء حتى يعدي بهن اوللا شيء يحل في
 الجاهل عند اذكره القاضي البيضاوي وتابعه السيدي وانه مال صاحب الكشاف لكن اقتصر في وجه
 النزول على الاول وهكذا صاحب المدارك لكن اقتصر في وجه النزول على الثاني واما الامام الراشد
 فقد ذكر كلا وجهي النزول بالتفصيل وزيادة الاطناب ولكن قال ولما نزلت الآية امتنعت الصيانة
 من سوال ما لا يد منه وما منه بد فاذن الله تعالى في سوال ما لا يد منه فقال وان تصلوا عنها حين
 تنزل القرآن والصبر في مقابل الله منها يرجع الى الصولات الافتراضية المتقدمة من امة الله والمقصود
 ان الامام فخر الامام يزيد وصاحب التوضيح تسكت بهذه الآية على ان حمل المطلق على المقيد باطل
 وقالوا في وجهه انه لما كان الاموال من تقليد المطلق بوجوب المعادة فتقليد المطلق اولي ان يوجب
 المعادة وقال في التلويح بعد بيان هذا الوجه وقد يقال في وجه الاستدلال ان الوصف في المطلق مكسوت
 منه والاموال من المكسوت منه منهي بهذا النقص ولا يخفى ضعفه بل ضعف الاستدلال به
 الآية في هذا المطلوب فاسألوا الملوك انكم لا تعلمون وتفصيل المقام انه اذا ورد المطلق
 والمقيد في الكلام فان كان متفيا نحو لا تعق رقبة ولا تعق رقبة كما مرة لم يحصل اتفاقا ولا يعتق وان كان
 مثبتا فان احتلف الحكم لم يحمل المطلق على المقيد لانها يصح ان يكون احكاما غير ذلك كوجوب

تقيد الا غير بقوله تعالى رفته ولا تملحنى رفته كالقوة وات الحسد اليكم فان اختلفت الحادثة
 ككفارة اليهن والظلمة مع القتل لا يصلح منذ نال عند الشافعية يحصل مطلقا وعند بعضهم يحصل
 له انقضى القياس وات الحادثة فان دخلا على السبب كما في صدقة الفطر لا يصلح
 عندنا خلافا له وان دخلا على الحكم نصح قوله تعالى فصيام ثلثة ايام متتابعات يصلح
 على المقيد بالا يفاق وادلت على من ذلك مذكورة في كتب المطولات في محله نصح بعضهم ما دلت
 الجاهلية في تحريم المحلات قوله تعالى * مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَهْلَةٍ
 وَلَا حَلَمٍ وَلَا لَيْكِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ طَوَاكِرَ لَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * كان اهل
 الجاهلية اذا انتهت ائنة خمسة ابطن اخرها ذكر بعروا اذ فيها اي شقوها وامنعوا من ركوبها
 وذبحها ولا يطردوا من ماء ولا مرضي ويحرمونها بحيرة وقيل ان كان الخالص ذكر بعروا واكلمه الرجال
 والنساء وان كان انثى شقوا اذ بها وكان منافعها للرجال دون النساء فاذا ماتت اشتركت فيه
 الرجال والنساء جميعا على ما ذكره الامام الزاهد وايضا كان يقول الرجل اذ قد سئ من
 صفري او برئت من مومي فناقى سائبة وجعلها كالبحيرة في تحريم الانتفاع فيها وقيل كان الرجل
 اذ ائنتق من اقل موساينة فلا يحل بينهما ولا ارت وقال الامام الزاهد فيه دليل على بطلان
 قول مالك رة في جوارزه وايضا كانت الشاة اذ اولدت سبعة بطون فان كان (سابع ذكر ائنتق
 اكلمه الرجال وان كانت انثى ارحلت في الغنم وكلها اذ اكان ذكرا وانثى وقار وصلت احما وصورها
 الوصلة بمعنى الواصلة على ما ذكر في المدارك وقيل اذ اولدت الشاة انثى فهي لعمر وان ذكرا
 فهو لا لعنهم وان ولد ذكرا وانثى فالوا وصلت اغاها لم يلحوا اذ ذكر لا لعنهم على ما ذكره
 غيره وايضا اذا انتهت من صلب الفحل مشرا بطن فالوا قد حصى ظهره فلا يركب ولا يحمل عليه
 ولا يمسح من ماء ومرمي وصورة حام لا يمسحى ظهره وهذه الرحوم ما البدعية كانت في تعرب
 من حين الجاهلية الى اول الاملام وقد نص في الحسيني انه كان ذلك من زمن عربن يعني الى
 زمان ^{من} ^{من} ^{من} في سبع قبائل وقالوا قد امرنا الله تعالى بما فودها الله تعالى وقال ما جعل الله من بحيرة
 ولا ماينة ولا وصيلة ولا حام اي ما شرع هذه الاشياء قط ولا امر بها ولكن الذين كفروا من الرؤاة
 يفتنون على الله الكذب فلا تصح قوه ولا تعملوا بما يفتنون واكثرهم يعني العوام لا يعقلون لان

والعراق واسا مرقندون في ذلك كبار مصرى مسئلة الاشهاد والى موى وتحليف الشاهد و
والدعي والدمى عليه وغير ذلك ثلث ايات متصلة وهي قوله تعالى * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ أُخْرَانِ
مِنْ شَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ عَرَفْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَاصْبِرْهُنَّ حَتَّى يَمُوتَ ط تَحْبِثُو لَهُنَّ
مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَتَقِيمَنَّ لِلَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَأَنْشُرِيَنَّاهُمْ وَلَكُمْ فِي ذَلِكَ لَعْنَةٌ
وَلَا تَكْفُرْنَ شَهِادَةُ اللَّهِ ط أَمَّا إِذَا مَلَئَ الْأَقْبَابُ قَاتِلٌ مُّشْرِطٌ عَلَىٰ أُنْفُسِهِمَا فَاتَّخِذُوا
مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيَقِيمَنَّ لِلَّهِ لِقَاءَهُمَا حَقَّ مَنْ شَهِدَ تِيهْمَا
وَمَا اعْتَدَيَا لِنَا إِذْ مَلَئْنَا الْأَقْبَابُ ط ذَلِكَ آدِلُنِي إِنْ بَايَعْتُ بِالْغَدَاةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ بَخَسُوا
أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ط وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا ط وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ه
قد تذبذب الاقوال في تدبير هذه الايات ونسبة نزولها وبيان المعئلة على طبق دلائل الاصول
وابا انصرها لتفسير اهل طبعي اذا مضى والدلائل فاقول روي انه خرج يد بل مولى عمر بن العاص
وكان من المهاجرين مع عدي وتسير وكان نصرانيه الي الشام فمرض يد بل وكتب كتابا فيه
ما سمعه وطرحه في منامه ولم يغير به صاحبه وارصى اليهما ان يد فعا مناه الى امله واشهد هما
على ذلك فلما مات فقامتا به واخذ امله ابا من ففة منقوش بها لك هب وزنه ثلث ما به مثقال
وفيهما فلما رجعا الى المدينة ودعا المئاع الى امله وفتح امله مناه ووجد والاصيصة وفيها
الاباء فبها هما مطلب وعمر بن العاص وما مصلحتان من قريب الميت وطلبها منهما الاناء فقالا هذا
الذي قبضناه فقاما له باع يد بل شيئا من مناه فقالا لا بل ائفك على نفسه من شئى حين طال
مرضه فقالا لينا مرض حين تقدم الجبل فمات ما جلا فقالا لانا وجدنا في مناه صحيفة فيها انا من
ففة كل اوكذا افتحاهموا واتفقوا الى الله عز وجل فنزل في شاعر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا شهدوا
ببينكم الى قوله تعالى ابا اذا ملى الآ ثمين فقله تعالى شهدا ه بينكم مهندا خبره اثنان يحلف
المضاف الى شهدا ه اثنان وهو قائل شهادة اي فيما فرض عليكم شهدا ه اثنان والمراد بالشهادة
الاشهاد واضانها الى الظرف على الاتماع وقوي شهادة بالانصب والتنوين على معنى ليقبر شهادة
وقوله تعالى اذا حضر احدكم الموت فقل لعل اوليائه شهدا ه بينكم وجه الوصية طر حضر اوليائه

من اذ احضر وقسمته على ان النسخة مما لا ينبغي ان يتعاون فيه وقوله تعالى ذوا عدل متبركة
لقله تعالى ائتلك وقوله تعالى لو اخرات من غير محرم عطف على ائتان وقوله تعالى انتم ضربتم
فيها لارض فاصابكم مصيبة الموت اعراض بينه وبين رسله وهو قوله تعالى تعبرون بها ان كان
صفة له وقام له الدلالة على انه يخفي ان يشهد ائتان منكرفات تعد وكافي الصفر من غير تكرار
شرط محض له ان كان قوله تعالى تعبرون بها احتينا فاي جوابا لمن قال كيف نعمل ان اربنا
بالشا من ين فقال تعبرون بها وقوله تعالى فيصا ان الله متفرع على قوله تعالى تعبرون بها وقوله تعالى
لا تشتري به دنائا الى اخره جميعه جواب للقصر وقوله تعالى ان اربتم اعراض بقول اختصاص
للقصر بمال الربا والواو من وقوله تعالى شهادة الله مضاف ومضاف اليه ومن الشعبي انه وقف
على شهادة ثم ابدى الله بالمدح حذف حرف القصر وتوهم حرف الاستغناء منه ويروى
منه بغير مد وقوله تعالى انا اذ المن الايمين اي ان كننا فنعني حينئذ من الايمين وتري للمؤمنين
يعدل الممزة والقاء حركتها على اللام وادغام النون فيها فالتجاسل ان المراد بالشهادة
الحلف والمعنى حلف ما بينكم حين قرب الموت والوصية حلف اثنين عدلين من اهل ملتكم
اذ اكانا مال الموصي لهما المال والمذ نوع اليهما المال واخرات من غيركم اذ اكانا مال الموصي
والمذ نوع اليهما المال فموصونهما من بعد الصلوة اي صلوة العصر لا هو وقت اجتماع الناس وتصادم
ملائكة الليل وملائكة النهار وقيل اي صلوة كانت فيصا ان الله لا تشتري به دنائا اي لا تحلف
بالله كاذبين لاجل المال ولو كانت من نقره له ذنوبه ولا لكثر الشهادة التي امر الله بسخاها
وتعظيمها فلما نزلت هذه الآية صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
بالله لم يخرنا بشيء مما دفع البنا الميت فحلفا فحلفي بسبيلهما ثم بعد ذلك ظهر الاناء في ابد يهما
يبيعان في السوق فيبلغ ذلك الخبر مطلبا وعرضا لا الهن قد ادعينا ان ما حينما لم يبق شيئا
من مائة فلا يلى انا كنا اشترينا منه ولم يكن لنا بينة فكرهنا ان نقر عليكم تطلبون البينة فلا
لقد رحله فكنا فتحنا صورا فرعنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فنزل فاليا قوله تعالى فان متر على انهما الآية
فقله تعالى فاحران يقرمان مقامهما جزاء لقوله تعالى فان عثر وقوله تعالى من الذين انحق
ديان لقوله تعالى فاحران واتمق بصيغة المعروف على قراءة حفص وبصيغة المجهول على قراءة

غيره والاوليان لتثنية الاولى بمعنى الاحق وهو على الاول فاعل استحق اي من التوراة ان يبر
استحق عليه الاوليان من يهيم بالشهادة ان يجر ومما للقيام بالشهادة و يظهر و ايهما
كل با لكا ذين وعلى الثاني يدل من اخرات ارمين المظهر في يقرماته او غير مبتداه محلوف
اي هم الاوليان او غير اخرات او مبتداه غيره اخرات وقرى اولين بالجمع على انه متخذ للذين
او يدل منه وقرى الاولان واردين بالتثنية والنصب على المدح وقوله تعالى لشهادتنا احق
من شهادتهما وما اعتدنا جواب لقسم رآ المعنى انه اطلع على ان الحالين السابقتين استعدنا لهما
بسبب ظهور الانباء بينهما فوجدنا اخرات من الذين استحق عليهم اي من ورثة يدل يقرمات
مقام الحالين لان الحالين الاولين حينئذ يصيران مدعين للشراء من يدل وورثته وهم
مطلب وعمر منهرات له وعلى المنهر الحلف فكانا لهما من مقامهما في حق الحلف فيقصان بالله
لشهادتنا احق من شهادتهما اي حلفنا احق من حلفهما وما اعتدنا اي وما تعادنا بالسبق
واسا لتصر الحلف على اثنين في هذه الحالة لحوازان لا يكون للبيت الا الوارثان والافا الحلف
واجب على كل ورثتان كظهر منكر ون لما نزلت الآية قام مطلب وعمر فحلفا على العلي بالله انا
لا نعلم ان مورثنا باع ذلك منهما فنعلم الا بالباء لهما هكذا استفيد من الزاهد في
والبيهاوي والسبني وما يتوهم من المدا رك والكشاف وهو انه نزل اولا في قوله تعالى
تصبرونهما من بعد الصلوة يدون بيات طريق القسم يدل بمجرد ان شهادة بيكر شهادة اثنين
وانا لقسم الذي يستفاد من قوله تعالى فيقصان بالله على هذا التقدير كان بعد ظهور الانباء
في ايديهما فيكون قوله تعالى فيقصان بالله مع قوله تعالى فان مثريانا واحدا فنجرد وهر
وهما حاشا من ذلك والمقصود من ذكر الالبات ههنا ان يهيم ان الحلف يجب على المكر وان
ينبغي ان يكون بالله خاصة وان يكون موكدا مغلطا ولهذا قيد بيعد الصلوة وقال الامام
الزاهد ان الشهادة قد يجبي بمعنى اليمين والضرورة كما يجبي بالمعنى المشهور ومختارا للفعال
انه ههنا بمعنى اليمين وقد ذكر ايضا ان لا ية يدل على تحليف الشاهد وممن يجب علي رضي الله عنه
وهو قول الشافعي رح وعندنا ما رمنسوخا ولكن الحلف ما نص القاضى الاجل ان لا يعلق
الشاهد عند ولذلك اكتفى صاحب الكشاف بان ذلك من يجب علي رضي الله عنه كراحم الشافعي

وهو ذكر الشاهد الا جلي فعلا الا سلام البزدوي في انعام الحنك في رد ما جوز الشافعي من
القضاء بقضاء واحد من المذاهب من المذاهب المذكورة في هذا الكتاب في ذكر في كتابه هذا
الكفا رحيق قال او اخر ان من غير كره حتى كانت حجة للمسلمين وذلك معهود في رسايا المسلمين
في بعد ان يترك المعهود ويعتبر غيره والله ذكر في ذلك بين الشاهد بقوله تعالى فيقسمان بالله
ان ارتدوا من بين النعم كان مشروعا في الجملة فاما بين الشاهد فلم يكن مشروعا اصل فصار النقل
الى بين الشاهد في غاية البين بان بين المذاهب ليس بحجة هذا كلامه ولا يخفى
عليك ان المراد من قوله تعالى فيقسمان بالله حلف الراسخين المنكرين على ما مر من شات
لمزوله لاحلف الشاهدين لانه خلاف القصة فلا يكون منوعا وهذا لا يكون مما يحتج به على
الشافعي وهو في حديث القضاء بالشاهد واليمين وهكذا قالنا لشمع الهدى في شرحه للبزدوي وهذا
امتناع قوي له جواب ايضا كورثه لا يشفي قليلا فتركته ربا الجملة فان كان المراد من الشهادة
الحلف فيها وان كان معناه العقبة فيثبت ان كان المراد من قوله تعالى منكم او اخر ان من
غيركم من الاقارب والاجانب نظاما من ان كان المراد من اهل ملككم اهل الامة فهو منوع
اذ لا يجوز شهادة الذمي على المسلم الآن وانما جاز في اول الاسلام لقلة المسلمين وكذا قوله تعالى
يقسمان بالله ان اريد به تحليف الراسخين لم نضع وان اريد به تحليف الشاهدين كما هو
الا مام البزدوي وغيره كان منوعا لانه لا يحلف الشاهد ولا يعارض بينه وبين الوارث
وقوله تعالى بعد تمام القصة ذلك ادنيان يا قوا بالشهادة على وجهها او يخافوا ان ترد ايمان
بمن ايمانهم لفظ او يخافوا معطوف على يا قوا في بادى الرأي وذلك اشارة الى الحكم المذكور في
تحالف الشاهدين او الراسخين اقرب من ان يردوا الشهادة على وجهها كما هو حقها او من ان يخافوا
رد اليمين بعد اليمين وحاصل المعنى ان ذلك اقرب من ان يردوا الشهادة على وجه الحق
والصواب اما الله واما الخوف ان يرد ايمان بعد ايمانهم يعني انما اوجبت التحليف على الشاهد بين
لخافوا بالحق اما لاجل الله تعالى هو اما لانه ان كان يرد اليمين على من ميبهه فيصدقوا
في اليمين دفعا للعار ويغني ان لا يثوبهم من هذا ان رد اليمين على المذمي جائز كما هو من مع
الشافعي ولا نه انما رد اليمين على المذمي بها باعتبار انه صار من عليه ومنكر الشراء الاناء

كما ذكرته آنفاً كذا في المدارك والكشاف قد اهو حاصل المقام بحسب ما يليق ومنها تمام الآيات
 التي ذكرت في سورة المائدة والحمد لله على ذلك والآيات انشروع في سورة الانعام غني معاملة
 عدم الضرر في مجلس المبدية قوله تعالى **وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوفُونَ فِي آيَاتِنَا مَرَضٌ
 مِنْهُمْ حَتَّى يَخُوفُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ طَوَّارٌ مَا يُبْسِكُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بِهِدَ الْمَدَى كَرِهَ**
مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِمَا بِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرِي
لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ معنى الآية إذا رأيت الذين يخوفون في آياتنا لا يصعوا بها والطعن فيها كما
 كانت تروى في أن يهتم يفعلون ذلك فامرض عنهم فلا تهاهم وقرء عنهم حتى يخوفوا في حديث
 غيره فلا بأس أن تهاهم حيث دلوا ما ينهيك الشيطان وإن يشغلك الشيطان بمرحلة حتى تسي
 النهي من محالته فلا تقعد معهم بعد أن تذكر النهي فوضع المظهر موضع المفسر لآله على انه
 ظلموا بوضع التكذيب والاصحوا موضع التصديق والاصحوا وقراً ابن حاصر ينسبك
 بالتشديد وقد ذكر في بيان معناه في الكشف وجه آخر ايضا وهو ان يراد وإن كان الشيطان
 ينهيك قبل النهي فبحسب محالته المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد بعد أن ذكرناك
 قبحها ونهيناك عليه معهم هذا أكلامه وهو بناء على مدح الاعتزال في المحسن والقيح العقلي
 وعلى حال لما نزل النهي من القعود معهم قال المحسنون لئن كنا نقوم كلها مستهزئين بالقرآن
 ليرى استطاع أن يجلس في المسجد الحرام وإن تطوف فموضع لهم بالآية التي بعد ما اعني قوله تعالى
وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِمَا بِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ولكن ذكرى لعلمهم يتقون فموضع في القعود و
 أرجب الذكوى والوخط فقط وسجل ذكرى محل المنصب على المحدث رايه قد كروا ذكرى والرفع
 بتناول ولكن عليهم ذكرى ولا يجوز مطلقه على محل من شيء لأن من حمى بهربا به ولا على شيء
 لذلك ولا من لا تزداد في الامتثال على ما في النهي والضمير في لعلمهم احتمال انكفار والمنهين
 جميعا أي لعل انكفارهم يتقون بالذكوى أو لعل المنهين يشبهون على تقويمهم فكذلك قالوا وصرح
 الامام الزاهد بان الآية الاولى منسوخة بالآية الثانية والثالثة من كلام الفقهاء ان الآية
 باقية وآت القوم الظالمين يحرم المبتدع والناسي والكافر والقعود مع كلهم مستحب وقال
 صاحب الهداية في كتاب الكراهة ان دعوى بدعية وكان له لمعها إضفاء فان ملير ذلك قيل حضور

المجلس لا يحضرون ان لم يعلموا ذلك قبل الضرورة فان زلزل المنع منع الفتنة وان لم يعلموا ذلك
كان مقتضى منع البيت ولا يملك للثلاث مقتضى الناس به وان لم يكن مقتضى فان كان على رأس
الامة لا يبعد لقوله تعالى ولا تقعد بعد اذ كرى مع القوم الظالمين وان كان بعيدا منه فان
قعد واكمل جازوا الاولى تركه هذا حاصل ما فيه وهو المقصود هنا من ذكر الاية في مسئلة اشتراط
ذكر اسم الله حين الدخول الكمال لقوله تعالى ﴿ تَكْلُواْ مَا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ مِنْ لَدُنْكُمْ وَلْيَذْكُرُواْ اسمَ اللَّهِ عَلَيْهِ انْ كُنْتُمْ بآيَاتِهِ
مُؤْمِنِينَ ۝ وَمَا لَكُمْ اَنْ لَا تَأْكُلُواْ مَا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ وَلَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ
اِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ اِلَيْهِ ط ۚ وَاَنْ كَثِيرًا يَظْلُونَ بآهْوَا ثِيْمٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ط اِنْ رَبَّكَ هُوَ اَعْلَمُ
بِالْمُعْتَدِينَ ۝ وَذُرُواْ ظَاهِرَ الْاِثْمِ وَبَاطِنَهُ ط اِنْ اَبْذَيْنَ يَكْسِبُونَ الْاِثْمَ سَيَجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا
يَعْتَرِفُونَ ۝ اعلم ان الامة في بيان حل ما ذكر اسم الله عليه كثيرة وانما اخترتها ما هنا لفرايد
فلف عليها والآء في تكلوا مسببها معنى انكار اتباع المضلين الذين يحلون الحرام و
يحرمون الحلال اعني انكثر مؤمنين تكلوا ما ذكر اسم الله عليه خاصة ولا تعرموا ولا تاكلوا ما حرم
يدكر اسم الله عليه ولا تحلوا ما حرم الله تعالى وما لعلم ان لا تاكلوا اي تعرض لكم في ان لا تاكلوا ما
ذكر اسم الله عليه وقد بين الله لكم ما حرم عليكم ما لم يحرم يعني في قوله تعالى حرمت عليكم
الميتة لا اية الا ما اضطررتم اليه ما حرم عليكم فانه ايضا حلال لكم حال الضرورة لقوله تعالى
فصل وحرم مبنيا للعامل على قراءة حفص ومدايني وعلى قراءة بعض مبنيا للمفعول وعلى قراءة
بعض اخر الاول مبني للفاعل والاخر للمفعول وقوله تعالى وان كثير يظنون اي يظنون
بالفهم ويظنون غيرهم على قرأتها الفتح والضم ما هو اثم بغير علم بمجرد هواء من غير داعية
الشرع وقوله تعالى وذروا ظاهر الاثم وباطنه اي ما علمتم منه وما امرت منه او ما علمتم
وما نهيتم او الرنا في العوائت والحد يقي الدوا والشرك الجلي والنجي على ما في النفاخ
وفيه وجوه اخر ايضا مذكورة في الزامدي والصحيني وغيرهما والمقصود من ذكر الاية انه
قال اهل الاصول ان حرمة الميتة يسقط في حق الكفرة والمضطر لا للاحتناء حتى لا يصعب الصبر
عنها فان صبر ومات مات آثما فهو من الخروع الرابع من الخروع فالمراد بالاحتناء هو قوله تعالى
الا ما اضطررتم اليه لانه احتناء من قوله تعالى ما حرم عليكم والمعنى وبين لكم ما حرم عليكم

في جميع الاحوال الاحال الضرورة او بين نكح الاشياء المحرمة عليكم مستثنى منها الشيء
الذي اضطررتم اليه والمال واحد وليس المعنى فمن محرمة عليكم الاما اضطررتم لانه يتكرر
بتكرار ذكر المحرمة وكذلك ليس المعنى لا تاكلوا شيئا منه الا ما اضطررتم اليه لعدم دلالة
السوق عليه وعدم الحاجة اليه فانه هو استثناء من قوله تعالى ما حرم عليكم منكم الا ما اضطررتم اليه
فما قبله يرفع المحرمة بالضرورة واما اجراء كلمة الكفر وقت الاكراه فانه وان كان
الاستثناء موجودا فيها ايضا لقوله تعالى الا من اكراه ولكنه ليس باستثناء من المحرمة
اذ لا ذكر لها فيه بل هو استثناء من القسب والعدا ب في قوله تعالى فعليه ففسب من الله ونصر
من اب عظمه فيجوز ان لا يرتفع الحرمة وينتفى العدا ب والقسب بعرض كونه اكراهها فهذا
كان هو من اثم نومي الحقيقة من الرخص ذلك صرحني قتل صار شهيد او حيي هذا في سورة
النحل انشاء الله تعالى لم يذكر الله تعالى بعد مسئلة اشتراط ذكر اسم الله حين الذبح في قوله تعالى
وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِصْقٌ طَرَأَ الشَّيَاطِينُ لِيُؤْخَوْا إِلَى
أَوْليَاءِهِمْ إِيَّاءَ دُنُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ في نزول هذه الآية
قصة عجيبة وهي ان الكفار مالوا ~~بعضهم~~ بعضا ان الشاة اذا ماتت حنفت ابها فمن يمينها فقال عليه
السلام الله يمينها فقالوا عجباً منك ان تعلم ما يملكه السبع والصقر صيد وتحرّم ما يمينه الله
تعالى بلا واسطة احد فتسكن الشبهة والضعف في قلوب اهل الاسلام باستماع هذا الكلام فترك
هذه الآية لنفع شبهتهم واعلمنا ان طرهم هكذا في الصبي وذبحه فمرة ايضا بانتصار
في الآية الاولى فمعنى الآية لا تاكلوا ما فيها المؤمنون ما لم يذبحوا لله عليه بان ماتت
حنفت ابها او ذبحت بلا تصبى او باسم غير الله والله اعلم الذي لم يذبحوا لله عليه او اكله
لذبح اي معصية وان الشياطين ليؤخروا اي يؤمسون الى اولياءهم وهم الكفار ليبيدوا لوكر
بالقد مات المذكورة يعني ان الكفار انما علمهم شيئا طينهم بهذا المقدّمات الباطلة عند الله
العجيبة بحسب الظاهر وهي ان فرق بين الصيد والميتة قد ومواعي الاحلام وحرمه الميتة وجه
ما لم يذبحوا لله عليه ولا تطعموا الكفار وان اطعمتموه في احوال ما حرم انكم لمشركون
فالتحاصل ان النص يقتضي حرمة متروك التسمية قد اختلف المذاهب في هذا الباب فقال

ابن حنيفة رحمه الله تعالى اذ كان صلياً او جعل اذ كان باصياً وقال لحسنه اذن جنبل وكذا روي عن
 داود الطائفي رحمه الله تعالى عن ميمون بن مهران قال قال الشافعي رحمه الله عليه عليه السلام
 اي جعل متروكة التسمية مطلقاً عند اذ كان او هو الا ان معنى قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر اسم
 الله عليه اي ذكر اسم غير الله عليه مثلاً اللات والعزى او ما لت حنث القها وذلك لان الله
 تعالى قال في آخر السورة قل لا اجد فيما اوحى الي من امر على طاهر مطعمة الى ان قال او فسقا (مل)
 لغير الله به فقد وقع اهل صفة لفسق وصلى المذبح لغير الله اي الا صنام فسقا في تلك الآية
 وقد حصر فيها المحل ما ت بكلمة لا والا وهذا ايضا قالوا انه لفسق والوا فيه لا يحسن للعطف
 للزوم عطف الاحمية على التعلية فيكون المحال فيكون التثنية لا تأكلوا منه حال كونه فسقا
 من المعلوم ان الفسق الذي لم يذكر اسم الله عليه هو الذي ذكر اسم غير الله عليه
 البتة لان يترك فيه ذكر اسم الله فقط سواء ذكر اسم غير الله او لم يذكر على ما تقر
 من قوله تعالى او فسقا (مل) لغير الله فلم يبق للآية دلالة على حرمه متروكة التسمية عند
 كان او هو فيكون محلاً لا يستغنى حصره في لا اجد صرح به في المذكر وتعين بقول ان
 ظاهر الآية يقتضي حرمه متروكة التسمية مطلقاً على ما ذهب اليه احمد وروح وتجاوزناه اذ كان
 ناسياً لقوله تعالى لا تأكلوا مما اصابنا واخطأنا وقوله عليه السلام تسمية الله تعالى
 يتوقى قلب كل مسلم فقلنا اذ كان متروكة التسمية عند لا يحل واذا كان ناسياً يحل لقيام مله
 الاسلام مقام الذكر والاجواب من دليل الشافعي رحمه الله عليه ما ذكر في شرح الوفاة وهو
 انه لا ضرورة في جعل الواو للمحال وحمل معناه على قوله تعالى واما اهل لغير الله بديل كما انه
 يحصى ذلك فسقاً يسمى هذا فسقاً ايضاً والصبر المذكور في قوله تعالى قل لا اجد لا يوجب ذلك
 لا نأقول انه اخبار ما اوحى اليه من المحرمات وهو قد كان ناسياً قبل قوله تعالى ولا تأكلوا
 فقد اخبر ما كان ناسياً عليه في ذلك الزمان فترزله حرمه متروكة التسمية بعد ولا يلزم الكذب
 هذا حاصل كلامه على اني اقول ان الصبر فيه اضافي بالنسبة الى ما اعتقدوه من تحرير الاشاة
 الحلال وغير ما كانوا لا يلوكان حقيقياً لزم الكذب بحرمه كثير من الاشياء صرى ما ذكر
 فيه كفى في ناب وذي مغلب وغير ذلك ولعله انما لم يتعرض لهذا الجواب ما يجب شرح

الوقاية لا نه حمل العصر على البصر الحقيقي يجعل المراد بما اوحى الي ما اوحى اليه في القرآن خاصة ولذا اكتفى في نفي الكذب بجعل قوله تعالى ولا تأكلوا مما اكلوا ولا يبعد لكن يجب على هذا التقدير ان يقال آية المنعقدة الموقوفة الى اخره ايضا نزل بعد قوله تعالى فلا تأكلوا مما يلزم الكذب والاولى ان يقال ان مراد بما اوحى الي ما اوحى في ذلك الزمان بجعل قوله تعالى ولا تأكلوا آية المنعقدة وحرمة ذي الناب وذو الحلب وغير ما نزل بعده فلا اشكال ومجيبي شرح قوله تعالى قل لا اجد الاية مفصلا وبالجملته حاصل الدرس جواز منكره التسمية تاسيا من هذا امر الشافعي ورحمة الله عليه ملهنا ان قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر امر الله عليه مام مخصوص البعض منذ كثر لتخصيص الناهي فيكون ثانيا عند كثر فجوز تخصيصه في حق لما من ايضا بمصر الواحد وهو قوله عليه السلام المحل للبع على امر الله صلى اولم يصر والقباس على الناهي وحاصل ما ذكر اهل الاصول في جوابه في نفس العام ان قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر امر الله عليه مام قطعي لم يلقه خصوص الاملا لا تخصيص الناهي ليس بتخصيص بل هو في معنى الذكركم فلا يجوز تخصيصه بمصر الواحد والقباس على اللفظ فدل ما قال صاحب الدرك ان الآية تعبر منكره التسمية وخمس حالة التسمية بالبدن على صورة التخصيص لا حقيقته لثلاثة اقسام خاصة الاصول هذا امر تحقيق مذهب المصنف والشافعي واحمد راجع اما مذهب مالك فلم يطلع على ما في كتبه ولا بعد كور في كتب غيره هذا يدب حيث قال في الهداية وشرح الوقاية وعند مالك في شرح لا يحمل في التسمية ايضا فعلم ان مع احمد وداود وروح ذكر في البيضاوي لفظ ما لله عطف على الشافعي حيث قال وقال مالك والشافعي روح بخلاف احمد راجع فعلم انه مع الشافعي روح حتى فصل منكره التسمية عنده مطلقا وهكذا ذكر في المحيني والكشاف وقال الشيخ العصامي رواية مرسعة بالمنعقدة وما ذكره صاحب انصاف وهو ما حكى وعليه يتأمل ما في كتبه ليحصل اليقين والله اعلم في معاملة نسخ بعض رحوم الجاهلية قوله تعالى **وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِثْلَ ذَرٍّ اَمِّنَ السَّحَرِ وَالْاَنَامِ نَسَبًا فَقَالُوا هَذَا إِلَهُ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَهَذَا الشِّرْكَا نَبَا فَمَا كَانَ لِيُقَرِّكَاهُمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ إِلَهُ لَهُمْ يَصِلُ إِلَى شِرْكَاهُمْ ط سَاءَ مَا تَحْكُمُونَ** **وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ط وَنُشَاءَ لِلَّهِ مَا مَعْلُومٌ**

قَدْ رَحِمْنَا وَمَا يَشْكُرُونَ ۝ وَيَوْمَ أَنتُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ أَغْيَاءَ مِّنْ حُرُوفٍ تَكَلِّمُونَ ۝ وَأَغْيَاءَ مِنْهُمْ لَا يُفْقَهُونَ ۝
 فَاذْأَبْرَأُوا مَا جَعَلُوا لِلَّهِ زَاكِيًا لِّأَمْثَلِ زَجَعٍ رَّجَعُوهَ لِّمَا جَعَلُوهُ لَآئِمًا ۝
 تَزَكُّوهُ لَهَا وَقَالُوا بِأَنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ وَأَنَّا فَعَلُوا ذَلِكَ لِحُبِّمِ الْبَتِّهِمْ ۝ وَإِنَّا لَنَافِعُهَا خَيْرًا ۝ وَاللَّهُ تَعَالَىٰ مِن
 ذَلِكَ وَاقِلٌ ۝ وَجَعَلُوا أَيْ جَعَلُوا مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَىٰ أَعْنَى الْحَرْتِ وَالْأَنَامِ لِحُبِّهِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَلِصَبِيهِ
 لَآئِمِ الْبَتِّهِمْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنَ التَّنَابُلِ وَمِنَ السِّيَاقِ فَقَالُوا هَذَا النَّصِيبُ لِلَّهِ وَهَذَا النَّصِيبُ لَشُرَكَائِنَا يَزِمُهُم
 أَيْ بِمَجْدُ زَعِيمِهِ الْبَاطِلِ وَاللَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِذَلِكَ وَلَمْ يَشْرَعْ لَهُمْ تِلْكَ الْقِسْمَةَ فَمَا كَانَ لَشُرَكَائِهِمْ
 فَذَلِكَ يَصِلُ إِلَى اللَّهِ أَيْ إِلَى الْوُجُوهِ الَّتِي كَانُوا يَصْرِفُونَهَا إِلَيْهَا مِنْ قُرْبِ الْبُغْيَانِ وَالنَّصِيقِ عَلَى
 الْمَسَاكِينِ وَمَا كَانَ اللَّهُ يَهْدِيهِمْ إِلَى شُرَكَائِهِمْ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِمَا وَالْإِجْرَاءِ عَلَى مَدَنِيَّتِهِمَا وَالزَّمِ
 بِفَتْحِ الزَّاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هُنَا الْأَكْثَرُ وَقَدْ أَلْكَمَانِي بِالضَّرِّ فِيهِمَا وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ مَا ذَرَأَا أُشَارَةً
 إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ كَانَ أَوَّلِيَّ بَابٍ لِّجَعْلِهِ الزَّاكِي لَآئِمًا لَهُ الْوَالِدُ ذَرَأًا مَرَّةً ۝ وَإِنَّا جَعَلُوا الْعَكْسَ
 لِقَرْطِ جَهْلِهِمْ وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ذَمَّ لِحُكْمِهِمْ وَالْمَعْنَى سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ فِي أَيْثَارِ الْبَتِّهِمْ
 عَلَى اللَّهِ وَعَلِيمٌ عَلَى الْمَالِ يَشْرَعْ لَهُمْ وَمَوْضِعُ مَارْفَعِ أَيْ سَاءَ الْحُكْمِ حُكْمُهُ أَوْ نَسَبُ أَيْ سَاءَ حُكْمًا حُكْمُهُ
 مَكْنً ۝ أَقَالُوا وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَكَذَلِكَ زَيْنُ الْآيَةِ ذَمَّ لِخُرُوجِهِمْ فَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ شُرَكَائِهِمْ قَاعِلٌ
 زَيْنٌ وَقَتْلُ أَوْلَادِهِمْ مَضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ مُنْصَرَبٌ عَلَى أَنَّهُ مَقْبُولٌ زَيْنٌ وَقَدْ أَعْلَى قُرَاعَةً حَقِصٌ وَفِيهِ
 قُرَاعَةٌ أُخْرَى تَرْكَبُهَا وَالْمَعْنَى كَزَيْنٍ لَهُمْ لَعَرْمَةٌ أَلَمْ يَكُنْ لَكَ زَيْنٌ لَهُمْ شُرَكَائِهِمْ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ
 وَذَلِكَ الْقَتْلُ مَوْقِلُ الْبَنَاتِ بِالْوَأْدَةِ ۝ كَانَ الْمُرَادُ بِالشُّرَكَاءِ الْبَنِينَ أَوْ نَحْوَهُ أَوْلَادًا جَلَّ
 آلَهُمْ ۝ إِن كَانَتْ أَلْمُرَادُ بِالشُّرَكَاءِ هُوَ الْأَنَامُ كَانَتْ رِيَالُكَ مَبْدَأُ لِبَطْلِ وَصْفِهِ مَعْرُوفَةٌ وَالْأَمُّ فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَىٰ لِيُرِدُوهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ لِلتَّحْلِيلِ وَعَلَى الثَّانِي لِلْعَاقِبَةِ وَالْمَعْنَى لِيَهْلِكُوهُمْ بِأَكْثَرِ وَلِيَلْبَسُوا
 عَلَيْهِمْ وَيَخْلَطُوا عَلَيْهِمْ دِينُهُمْ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ أَعْنَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَدْ ذَكَرَ
 هَذَا مِنَ التَّوْجِيهِينَ جَمِيعَ الْمُفْرَعِينَ إِلَّا صَاحِبَ الدَّارِ فَكَانَتْ ذِكْرًا لِّتَوَجُّهِهِ الْأَوَّلِ فَقَطْ وَقَالَ
 فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا جَعَلُوهُ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ اللَّهُ تَعَالَىٰ فَيَكُونُ فِيهِ
 رَدُّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ فَيَسَاقِلُوا ۝ إِنَّمَا الْعَاصِي لَيْسَ بِشَيْئَةٍ وَمَعْنَاهُ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلَ الْمُشْرِكُونَ مَا زَيْنُ
 لَهُمْ أَوْ فَعَلَ الشُّرَكَاءُ ۝ لَنَزَيْنُ أَوْ مَا فَعَلَ الْغُرُقَةُ ۝ إِنَّمَا جَمِيعُ ذَلِكَ عَلَى مَا فِي الْبَيْضِ وَفِي ذِكْرِ اللَّهِ

تعالى بعده بيان رحم آخر لهم فقال * وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرِّثْ خِجْرًا لَّا يُطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءٌ عَلَيْهِمْ مَصْنُوعٌ يَتَّبِعُهُمُ بَآئِكًا قَالُوا يَنْتَقِرُونَ * يعني قال الكفار منذ أنعام وحرث لاجل الانعام حرام لا يطعمها الا من نشاء يعنون عدم الارقان والرجال دون النساء ومنهم من الباطل والجر فعل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع والأنعام حرمت ظهورها للرهوب والعلل يعني البعير والواشي والسوامي وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها وقت الذبح وانما يذكرون عليها اسماء الاصنام افتراء عليه لا لجل الافتراء او حال كونه افتراء او مصدر موكدا لما في الفعل من معنى الافتراء والاعمال التي تم تصورا انعامهم ثلثة اقسام قصر حجر ونحر لا يركب عليه ونحر لا يذكرون اسم الله عليه وينصبون ذلك الى الله تعالى افتراء عليه بذلك ذكره وقال ما حبا لكشاف والبيضاوي انه قرئ حجر بالضم وحرج بمعنى مضيق يعني الانعام والحرج غير موضح للعلل حتى اشترك فيه الرجال والنساء وانه قيل معنى لا يذكرون اسم الله عليها لا يحجرون عليها ولا يلبسون على ظهورها هذا مضنون الالبه وينبغي ان يعلم ان الله تعالى ذكره مسائل السبلات والمحرمات كمنع ايراد اهل الصف والمحلون المحرمات الله تعالى ومنع من حملاته بمجرد افتراء وتقول بالبلغ رد وآكد واكثر هذه الرسوم البدعية سيما جعل نصيب من الحرث والانعام للآله وعدم اشتراكه الله تعالى مما قد اشتهر في زماننا بين النساء الناقصات العقل والدين فانهن ككثير ما ينزلن ندورا للشياطين والاجنة او لبعض بني آدم ما جعلته متدينا في زعمهم ونحر من التناول من تلك البدع وما لم يصدق به على وجه اخترعته باقاع الهوى النفسانية ويعتقدن ان بها ان اخطأت فيها احكاما يهلك الموالين ويموت اولادهم معاذ الله من ذلك ولعمري ان ما اخبر الله تعالى بشاعة حال انكفار في ذلك ما اصدق دليلا على بطلان هذه الرسوم التي اشتهرت بين بعض الانام وتفرد بهذا خاطري وهو امر بنبهة الحال وحقية المفاصل ذكر الله تعالى بعده بيان رحم آخر لهم يفهم منه مسئلة ان الجنين الميتة حرام وهو قوله تعالى * وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَىٰ أَرْوَاحِنَا وَإِنْ يَكُن مِّنْ مِّنْهُم مِّنْ شَرَكَاءَ لَّيَسْتَجِزِيَهُمْ مِنْهُمْ وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي حَكِيمٌ عَلِيمٌ *

(الانعام)

(15)

(۱۰۲)

قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ قَتْلًا عَلَى اللَّهِ قَدْ عَلُوا
وَمَا كَانُوا مُتَعِدِّينَ ۝ أَمَلْنَا أَنَّهُ قَدْ مَرَّتْ فِي كِتَابِ الْقُرْآنِ الْجَنِينُ إِذَا رَجَعْتَ فِي بطنِ أُمِّهِ حَيًّا فَحَلَّ
بِالنَّحْبِ ۝ لِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ وَجَدْنَا فِي بطنِ أُمِّهِ حَيًّا فَحَلَّ بِالنَّحْبِ ۝ وَجَدْنَا فِي بطنِ أُمِّهِ حَيًّا فَحَلَّ بِالنَّحْبِ ۝
وَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَكَانَ فِي بطنِ أُمِّهِ حَيًّا فَحَلَّ بِالنَّحْبِ ۝
لَمْ يَتِمَّ أَحَدٌ مِنَ التَّوَاتُتِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ رِوَايَتُهُمَا ۝ هَذِهِ الْآيَةُ وَهِيَ فِي بَيَانِ مَرَرِ الْكُفَّارِ
وَطَرِيقَةِ إِنْ أَلَّهِ تَعَالَى ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْ لَا يَقُولُ الْكُفَّارُ مَنْ أَمَّا فِي بطنِ أُمِّهِ فَلَا أَلْهَامَ
يَعْنِي أَجَنَّةَ الْبَحَارِ وَالْحَوَائِبِ أَنْ يَكُنْ حَيًّا فَيُحَالِلُ الْكُفْرَ وَحَرَّمَ عَلَى الزَّوْجَانِ أَنْ يَكُنْ مَيِّتَةً
فَيُحَالِلُهَا عَلَى السَّوَاءِ مِنْ فِتْرَتَيْنِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ثُمَّ اعْتَرَضَ مَا يَقُولُونَ يَقُولُهُ تَعَالَى
سَيُجْزِيهِمْ وَصَفَتُهُمْ أَوْ سَيُجْزِيهِمْ جَزَاءً وَصَفَهُمُ لِلْجَنِينِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ حَرَّمَ الْجَزَاءَ وَكَانَ الْعَقَابُ
وَأَيْضًا ذَمُّهُ بِالْحَرَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا
مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ وَالْمُرَادُ بِهِمْ وَبِعَقْوِ مَفْرُوضَاتِ عَدُوِّهِ الْعَرَبِ الَّذِينَ كَانُوا يُثْبِتُونَ
بِمَاتِهِمْ مَخَافَةَ الْعَبِي وَالْفَقْرِ وَحَرَمُوا الْبَيَاسِيرَ وَالْحَوَائِبَ وَهَاتِرَ مَا حَلَّه اللَّهُ تَعَالَى وَبِالْجَمَلَةِ
فَعَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَيْرُ رَاضٍ بِهَذَا الْكُفْرِ فِي التَّفْرِيقِ فِي الْجَنِينِ الْحَيِّ بَيْنَ الذَّكُورِ وَالْإِنثَا
وَعَدَمِ التَّفْرِيقِ فِي الْجَنِينِ الْمَيِّتِ لِجَمَلِ الْإِنثَا فَهَذَا مَرَاتٍ وَعَدَمُ رِضَا تَعَالَى بِالْحُكْمِ بِحُكْمِ
أَنْ يَكُونَ لَا جِلَّ كَلَا الْأَمْرِ مِنْ وَاسْتِحْلَالِ أَنْ يَكُونَ لَا جِلَّ إِلَّا وَلَ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَاجِلُ الْإِنثَا
فَعَمَلُ الْإِنثَا قَدْ بَالَدَ بِهَا الْغَيْرُ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ لَاجِلُ الْإِنثَا فَقَدْ لَا تَحِيثُ بِكَوْنِ نَفَرٍ مَقْرَبِينَ
الذَّكُورِ وَالْإِنثَا فِي الْجَنِينِ الْحَيِّ حَسَنًا وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ فِي جَعْلِ الْإِنثَا شَرِيكًا فِي الْمَيِّتِ فَقَطْ فَتَحِيثُ
الْأُولَانِ وَمَالِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ إِلَى الْإِنثَا مِنْهُمَا وَلِذَلِكَ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَنِينِ الْحَيِّ بَيْنَ الذَّكُورِ
وَالْإِنثَا بَاطِلٌ فَقَالَ أَنَّ الْجَنِينَ الْحَيَّ حَلَالٌ لِكُلِّ مِمَّا وَكَّرَ بِهِ أَنْ يَجْعَلَ الْكُفَّارَ شَرِيكًا لِلذَّكُورِ
وَالْإِنثَا جَمِيعًا فِي الْجَنِينِ الْمَيِّتِ جَائِزٌ فَقَالَ بَانَ الْجَنِينُ الْمَيِّتُ حَلَالٌ مُطْلَقًا وَحَقُّ النَّصِّ يَقْتَضِي كَذَا
الْمَعْنَى لَا تَلَايَةِ فِي بَيَانِ تَشْنِيعِ الْكُفَّارِ حَرَمُوا مَا حَلَّ اللَّهُ لَهُمْ وَالْقُرْآنُ عَلَيْهِ مَعْرُوفٌ تَعَالَى
فِيمَا بَعْدَ حَرَمِ مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ وَالْمُرَادُ مَارَزَ قَهْرَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ
بِأَعْيُنِهِمْ أَوْ الْجَنِينِ وَهَذَا لَمْ يَحْرَمُوا الْمَيِّتَ مِنَ الْجَنِينِ وَالْمَا حَرَمُوا الْحَيَّ مِنْهُ عَلَى الْإِنثَا

ومال ابو حنيفة رح الى اول منهما يعني كما ان تعريفه في الجنين الحي باطل كذا لك تعبيره في الجنين الميت بجملة حلالا للكل ايضا باطل وهذا احتمل ايضا وجهين وهوان يكون هذا التعميم باطلا ما لا يدعري فيه التعريق ايضا بين المذكور والاثاث وما لا به ضدا فترتر يعني انه حرام للكل والاول باطل لا بد لا فائل به احد فتعين الثاني وهو قول ابن حنيفة رحمه الله من ان الجنين الميت حرام للكل ولا شك ان الاحتياط فيه لان فيه صرف قوله تعالى يجوز به وهو معبر الى ابطال جميع ما اعتقده الكفار وهذا الذي جرى منا ما هو بمجرد ما نجهه مكبوت خاطري من غير اخلاص على الكتاب وبذلك التامل والاصاف وهو اعلم بما هو الصواب فقول قال المفسرون انما جبي خالصة بالتأنيث ومجرم بالذكر مع ان كليهما خبر لا في قراءة حلف اعتبارا في الاول بالمعنى لان ما عبارة من الاجتهاد في الثاني باللفظ لانه مذكور في اقراء حلف يمكن بالتاكيد لانه ما تد الى ما واجبي خبره الميتة بالتأنيث لان المراد بالميتة ما بهم الذكر والاثني فغلب الذكر وجبي بالتذكير في قوله تعالى فيه مع انه ما تد الى الميتة وقد مضى فيه قراءة اخرى كثيرة تركها الا طناب والاملال في مسئلة ركوة الزروع والشرات قوله تعالى * وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا ذَاتَهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُصِرُّوا طَائِفَهُ إِنَّهُ لَا يَُصِيبُ الْمُصْرِفِينَ ^١ وَمَا ذِي عُلُقٍ جَنَاتٍ مِنَ الْكَرْمِ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ أَي مَرْتَفَعَاتٍ مِنَ الْأَرْضِ وَغَيْرَ مَرْتَفَعَاتٍ مِنْهَا مَتْرُوكَةٌ عَلَيْهِمْ وَقِيلَ الْمَعْرُوشَاتُ مَا غَرَسَهُ الْإِنْسَانُ فَعَرِشَهُ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ مَا نَبَتَ عَلَى الْبَرَارِ وَالْجِبَالِ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ مَا حُبِّ الْمَذَارِكُ وَذَكَرَ مَا جِيعَا غَيْرُهُ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ أَي خَلْقَ النَّخْلِ وَالزَّرْعِ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ فِي اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالْحُجْمِ وَالرَّيْحِ وَمُخْتَلَفًا حَالُ مَقْدَرِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَدُّكَ مِنْهُ إِلَّا نَشَاءً وَاضْمِيرٌ فِي أَكْلِهِ لِلنَّخْلِ وَالزَّرْعِ دَاخِلٌ فِي حُكْمِهِ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ عَلَيْهِ أَوَّلُ الزَّرْعِ وَالنَّخْلُ مُقْبَسٌ عَلَيْهِ أَوَّلُ الْجَمِيعِ عَلَى تَقْدِيرِ كُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانُ أَي خَلْقُ الزَّيْتُونِ وَالرُّمَّانِ حَالُ كَوْنِهِ عَلَى مِثْلِهِمَا مُتَشَابِهًا فِي اللَّوْنِ وَغَيْرِ مُتَشَابِهٍ فِي الطَّعْمِ عَلَى مَا فِي الْمَذَارِكِ وَقِيلَ يُتَشَابَهُ بَعْضُ الْفُرَادِ مَا فِي اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَلَا يُتَشَابَهُ بَعْضُهُمَا عَلَى مَا فِي الْبَيْضِ وَبِالْأَوَّلِ هُنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَقْبَلُ مِنْهَا بِهَذِهِ

الاشياء المذكورة في هذه الزكاة هي الثمرات والحب والاشياء التي لا تثمر
 حصادها في ثمره وحده وحصاده راجع الى كل واحد وقاعدة التثنية بقوله تعالى (فيها)
 من الثمرات والحب في الاصل منه قبل اداء حق الله تعالى في سجد اطلاق الثمرات والحب
 الحصاد من يوم قطع الزرع واقتناص الثمرات يعني ايج الحصاد الاصل من هذه الاشياء في اول
 وقت الثمر ووجب عليك اعطاء الحق بعد الدرك والكمال فيكون قوله تعالى واتوا للوجوب
 ويكون الاية حينئذ مدنية على ما قالوا ويكون المراد من الحق زكوة وهو العشر ونصفه
 هكذا اذ كثر في الزاهد في ابيه اشار صاحب المدارك حيث قال وهو حجة في حجة الله
 في تعبير العشر ويصح هذا في حجة الخارج في الغلة وبيان المسئلة ان عند المصنف رحمه الله في
 كل ما اخرجته الارض حب الزكاة الا الصطب والقصب والسنبلين ولكن فرق بين ما سقى بسحب
 ارضه من السماء وبين ما سقى بغرب اود الية فان الواجب في الاول العشر وفي الثاني نصفه لكثرة
 البؤة فيه وقتها في الاول ولرغم شرط بقاؤه سنة ولا يلوغ خمسة اوسق عند وعند ايه وصف
 ويحده فملشر طان اوجوب الزكاة فليس في الضرر والحق في القليل زكاة عند هذا وهكذا اوجوب
 العشر في العمل اذا اخذ من ارض العشر لقر له عليه العلم في العمل العشر وعند الشافعي
 لا يجب لانه منقول من الحيوان ما شبه الا يبرسر ولكن عند المصنف يفرق بين ان يغل العمل
 او يكثر ومن ايه وصف رح انه يعتبر فيه قيمة خمسة اوسق وفيه روايات كثيرة منها ما فكل ايه وصف
 اربع حنيفة واهل حنيفة في جميع ثمار البهال ومسلها لان المقصود هو الخارج حاصل وعنا ايه وصف رح انه
 لا يجب لا بعد ام الحب وهو الارض النامية ولكن قول المصنف رح راجع لما عرفت من معنى
 معروضات اخرى وهكذا يجب العشر في دار جعلت بمنا ما ان مقامها لمسلم بماء العشر واما ان
 مقامها بماء الحراج فخراج بخلاف ما اذا سقاها الذي فانه يجب الخراج وان مقامها بماء العشر
 لانه ليس اهلا للقرية وبخلاف الدار التي للسكنى فانه لا يجب فيها شيء لان مبرضى الله
 منه جعل البساكن مغرا واما اطنبنا الكلام في هذا الموضع لان الله تعالى جعل الاية مشتملة
 على ذكر بحثان وفاروز زرع وذكر من الثمار ثلثة النخل والزيتون والرمان فبينت على واحد منها
 ملحقاته ما قلنا من الهداية وقد ورد في هذا المعامل كلها في كتاب الزكاة بتفاصيلها وتفاصيل

ولا يلبسها العقلية والنقلية ولعله انما لم يتعرض لاثباتها من هذه الالاف وهي قوله تعالى وانوا حقها يوم حساد هـ ذهابا الى ما عليه الجمهور وموران السرا د بالحق ما يتصدق به يوم الحصاد وكان ذلك واجبا ثم تحفه افتراس العشر اوصفها الزكوة المفروضة المعروفة لان الالة مكبوت الزكوة انما فرضت بالمدينة كاختار الشيخ الاجل الربيعاني تفسيره متابعة لصاحب الكشاف حيث قدم هذا الترجيح على غيره ونقل انه لما نزل الامر بالبناء تصديق ثابت ابن قيس على فعلها التي كانت قريبة انفسا اذ اولئك مائة حتى لم يبق شيء منها فنزل النبي صلى الله عليه وآله بقوله تعالى ولا تصرفوا فيه الا ما يحب المحرمين اي لا تعطوا الصدقة على المال او قيل معناه لا تمنعوا الصدقة اي لا تمنعوا زوا من حد ما بل اعطوها وقال الامام القشيري على ما يدل الايمان لنفسه فهو اعراف وان كان مثل سمعة وماهله والقرابة فليس باعراف وان كان الفاسم الخزائن وهو اقرب فكل في المحسني وقال الامام الزاهد قيل معناه لا تصرفوا ازيدا على العشر او بما كره وهو قريب من الاول ثم ذكر الله تعالى بعد بيان تحليل المحلات وتحرير المحرمات فقال * وَمِنَ الْاَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَغَرَشَاتٌ كُلُوا مِنْ رِزْقِكُمْ الَّذِي لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ط اِنَّهُ لَكُمْ مَدَدٌ مُبِينٌ لا تمنعوا زواج من الفاسم اثنتين ومن المنعزات ثنتين ط قل آلا ذكر كن حرم ام الاثنتين ط اما اشتملت عليه ارحام الاثنتين ط يتعوني يعلم انكسنت صافين لا ومن الاهل اثنتين ومن البقر اثنتين ط قل آلا ذكر كن حرم ام الاثنتين ط اما اشتملت عليه ارحام الاثنتين ط ام كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهذاه فمن اظلم من افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم ط ان الله لا يهدي القوم الظالمين هـ هذه ثلاث ايات جيها ردا على الصغار لما اعتقدوا من انهم كانوا يصرون تارة ذكورا والانعام وتارة اجنبا كيف ما كانت زاحمين ان الله حرمها جميعا ان قوله تعالى ومن الانعام صطف على جات اي موالذى انشاء من الانعام اي ذوات القوامير الاربعة حمولة وغرشا والحمولة ما يعمل الاثقال والغرش ما يغرس للذبح او يغرس المنروع من شعرة وصفة ووبره او الحمولة الكبار التي تصلح للحمل والعرض الصغار كالغلمان والعجايل والغنم لاها د اتيه من الارض مثل الغرش المفروش عليها وبها لجملة كلا الصنفين منها حلالان كوا ماسا رزقكم

(الاحكام)

(الاحكام)

(الاحكام)

الله منها ولا تتصوروا بطوارحه (الاحكام) في التحليل والاحكام في التحريم والاحكام في التحريم
فبأنه لا يزوج ذلك من حوله وعمرها او مفعول كحلوا ولا تتصوروا مفعول من بينهما او مفعول
فعله في عليه او حال من ما بمعنى مختلفة اذ تعددوا وتزوج فيها ما معه آخز من جنسه يزوج
وقد يقال لمجموعهما وقوله تعالى من النساء اثنتان يدل من ثمانية وقرى اثنتان على الا بتداه
وتوضيحه ان تلك الثمانية اثنتان من النساء واثنتان من الميز واثنتان من الابل واثنتان
من البقر والتمزة في الذكر بين الاحكام ومعناها الا لا وآم في قوله تعالى ام الاثنتين منصلة
مقابله لها وآم في قوله تعالى اما اشتملت مركبة من ام (عاطفة المتصلة) المقابلة لها ومن ما
الموصولة بمعنى احرم الله الذكربين من الله تعالى والمعزاه حرم الاثنتين منهما ام حرم ما اشملت
عليه اثنان من الاجنة كالمسوتات اثم تارة ذكرها وتارة انا هما وتارة اجتمعا بمعنى ما حرم شيئا منها
قط وانما هو اختراع الفحكر على حسب هو اكر فكلوا ايها المسلمون من هذه الا نعام كلها ذكرها
وانما هما واجنتها جميعا وآما الام المذمورة في قوله تعالى ام كنسره شهداء فمقطعة بمعنى بل
والتمزة بدليل دحولها على الفعل لانها لمحتويات هي الذكربين والاثنين وما اشملت اهما
اصا فهو زيادة رد على الكفار باعتبار الارعوم البهيمية والمعنى بل اكثر حاضرين حين وصكر
الله بهن التحريم ولا ولكن اقترن على الله كل باقن اعظم من القترى على الله كل باقن وغيب اليه
تحرير ما لم يحرم لفضل الناس بغير طير والمراد به صر من يحيى الذي يحرم البها وتوجب انواره
على ما مر سابقا وعليه الاكثرون والجماعة المقلدون له في زمن نبينا ^ص كاذكر في الصينى انها
نزلت في حق عوف بن مالك حرم الازواج الثمانية وانا فصل بين بعض المعدود وبعضه امتراضا
غير اجنبى من المعدود تاكيد للتحليل واحتياجا على من حرما هذا بيان مضمون الآية على
ما ذكره ولا يخفى ان فيها دليلا ظاهرا لا يبرصف وجهه والشافعي روى ان الاجنة مطلقا
حلال حبة كانت او محتالات النص مطلق وكذا فيها دليل لا يخصف وجهه في حرمة التحليل والبعال
والحبر لان الله تعالى اختار في حلة الا نعام ثمانية فقط فلم حرمة ما وراها لانه في موضع
البيان وان لم يكن نصيص الشيء دليلا على نفي ما عداه وحجي الكلام في حرمة التحليل مع اخويه
في مورقة لنحل انشاء الله تعالى ولا يقال الطهي واشباهاها ايضا ما وراها الثمانية مع انها من

الا نعم فلينبغي ان لا فعل لان الكلام في الحيوانات الماتحة الماعكة في البيوت والطبي انما
تؤخذ بالاصطيد لا بصيرها اما الجاموس فالظاهر انه لم يكن في العرب والا لذكروا ايضا ولا ينبغي
ان يتوهم انه داخل في البقر لانه حينئذ لا يظهر وجهه دخال الجاموس في البقر وذكروا المعز
ملاحة من الغن على ان البقر مغافر للجاموس اطلاقا كما ان الضأن مغافر للمعز هكذا وانما
لم يذكر لفظ الغنر مع انه كان عاملاهما وكان العصر في الجبان زيادة رد على انهما والمعتد بهن
حرمتها واما اسنان الابل من النعت والعرب فانما هي داخله تحت الابل المطلقة لانها من
اسنانها ملا احتياج الى ذكر ما على حدة تامل وانصف ثم ذكر الله تعالى بعد بيان ما هو محرم
منه فقال **قُلْ لَا آجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مَقْرًا عَلَى طَائِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَبْنًى**
أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ولستم خنزيراته رجسًا **وَقُلْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ لِلَّهِ يَهْتَدُونَ فَمَنْ أَضَلَّ فَبِرَبِّهِ**
وَلَا هَادِيًا فَرَّجَ سَعِيرًا فمما هو محرم ما على طعم ما يذوق اي طعاما موضع موصوفه مفعول
لا آجد وقوله تعالى يطعمه صفة طعامهم والفسير المستكن فيه راجع الى طامير والبارز المنسوب
الى الطعام المذوق وقوله تعالى الا ان يكون مبنى فمبنى فمبنى وغيره مثل كبر الفيل ونصب
المبنى اي الا ان يكون الشئ المحرم مبني على ما في المدارك وقرا ابن كثير وحمرة بناء
التابيت لتابيت الصهر وقرا ابن ما مزلنا ورفع المبنى على ان كان تاما اي الا ان وحد مبنية
وحينئذ نقوله تعالى او دما مطلق على ان مع ما في حيزه على ما ذكره القاضي وقوله تعالى فانه رجس
معتوه من المعطوفات والضمير في قوله تعالى فانه رجس ما تد الى خنزير مطلق لا الى ما ذله
لغيره فيكون نجس العين اليه اشار صاحب الهداية في كتاب الطهارة يعني انه ليس بعائد
الى المية والد م حني يكره نجس العين وليس بعائد الى اللهم بل الى ما اضيف اليه فيكون
ممنوع العين تامل وانصف وقوله تعالى اهل صفة لفسق ومجوز ان يكون لفسق مفعولا لا لاهل
ويكون اهل معطوفا على يكون ويرجع المستكن فيه الى ما يرجع اليه المستكن في يكون مكن اقلوا
والعين لا احد في الوحي الذي اوحى الي طعاما محرما على طام يطعمه ذلك الطعام الا ان يكون
الطعام مبنيا او دما مسفوحا والخنزير والفصق الذي ذبح به لا يفسد الله مثل اللات
والعري وغير ذلك فالاية يفيد الحصار التحريم في الاشياء المذكورة والاحمال انما هو ما حرمت

(دولتنامه)

وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرْمًا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ طَٰئِلٍ جِزْيَانَهُمْ بِغَيْرِهِمْ ۚ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ۝ هذه الآية اخبار ما حرم الله على اليهود وموسى
 ذي ظفر وشعر البقر والغنم مقتضى قوله تعالى حرمت على ذي ظفر وقوله تعالى حرمتا عليه
 شعورهما والمراد من كل ذي ظفر كل ماله اجمع كالابل والنعام والسمك والطيور لان الظفر
 لا يكون الا في الاصبع وقيل على ذي صلب وحافر واسمي الحافر ظفرا مجازا وقيل المراد منه
 منها النعام والبط والابل خاصة هكذا في الصميني وقد ذكر ما حب الكشاف والمدارك والامام الرائد
 الاول فقط والقاضي البضاوي الثاني ابيضا ومن الاخير ما قوله تعالى الا ما حملت ظهورها
 او السوايا وما اختلط بعظم كل منها مستثنى من حرمة الشعر يعني حرمتا عليه شعور البقر
 والغنم الاشياء حملته ظهورها اي اشتملت على الظهور والجنوب والسوايا وموجع حاوية او
 لها وبها وحويلة اي شعورها اشتملت على الامعاء واشياء اختلط بعظم اي شعور الالية لاتصالها بالعصم
 والمخ نص به الامام الزاهد صاحب المدارك والسميني واعتدل ان يكون الحوايا وما اختلط
 بعظم مطلقا على شعورهما اذ خلاصته الحرمة فيكون او بمعنى الواو مكل ذكره صاحب الكشاف
 والقاضي البضاوي اما ارد ناهية الية لاستنهاط كثير من المسائل بها ولغواي تفق عليها و
 شبهات ترد على كلامهم واني كنت فيها اقدم رجلا واخرى نجاء احمد الله برهانه واضح و
 جواب لا يخفى عليها ابيضا فاقول ان الله تعالى قد اخرجنا ولا بما حرمة على اليهود ثم قال اخر
 ذلك جزيناهم ببغيتهم وانا لصادقون فليتنا بها بطة الاصول انه حلال لنا لان الله تعالى قد نص
 علينا شرايع من قبلنا وانا يلزم تلك الشرايع اذا لم يوجد منه انكار علينا بعد القصة ومنها قد وجد
 الانكار وذلك لانه قال انما جزيناهم بهذا التحريم بحسب بغيرهم وظلمهم فكانه قال اي حلال لكم
 بلا شبهة وحينئذ لا يخفى عليك انه قد قرر في شريعة نبينا عليه السلام حلية شعور البقر والغنم
 وحلية الابل والبط والنعام باجماع الصابغين والتابعين وحرمة كل ذي ناب وذي صلب من
 اسباع باتفاق المجتهدين وقد علمت معنى كل ذي ظفر وايضا فان كان المراد منه البط والابل
 والنعام فقط كما ذكره اخرا يصرف قوله تعالى ذلك جزيناهم ببغيتهم الى كل واحد واستقام الآية
 بلا شبهة لانه يكون المراد حينئذ ان البط والنعام والابل وشعور البقر والغنم حرم كل واحد

منها على اليهود فنهض عليهم فاحكم كثير فوجها ومداها من ذلك ما لا يحصى من الجمل ما له
اصبح حتى دخل فيه الصباغ والطبورو الابل والنطومة وغير ذلك من المصلاط والمهرما
كثيرا يمكن ان يصرف قوله تعالى ذلك جزينا امر بهضمه الى مجموع الشجر وكل ذي ظفر ولكن
بامتناب والكلية فيكون المراد انه لم يحرم عليهم الشجر ولم يحرم عليكم كل ذي ظفر كما حرم
عليهم بحبيب ظلمهم بل اصل الحكم بعضه وهو الابل مثلا وحرم عليهم بعضه وهو الصباغ مثلا
والله الا شاء وفي كلام القاضي حيث قال ولعل المحب من الظفر تعميما لتعمير القول وان كل
ذي ظفر وشحوم البقرة والصك والعسل في السبت كان محرما على اليهود فلما جاء مبني عليه السلام
اخبرهم بما نال لهم بعض ما حرم على اليهود دون كله كما قال الله تعالى حكاية منه في سورة
ال عمران ولا حل لكم لبعض الذي حرم عليكم وقد نعت ذلك البعض بالشحوم والشحوم والصك
والعسل في السبت ومن الظاهر ان حيفل اتماع شريعة مبني عليه السلام لا شريعة موسى
عليه السلام فبقي الصباغ محرمة على حالها ويكون الشحوم ولحوم الابل حلالا فانما تعميرو
على ذي ظفر بل ذي مغلب وحافر فضعف لانه يدخل فيه الفم والبقرة والحال انما هو محرما
عليهم بل انما حرم شحومها فقط كذا ذكره الشيخ العصام واجاب عنه بما اجاب وارده على
تفسيره الا صبح ايضا ولان فيه ارتكاب المجاوز وهو تسمية الحافر ظفرا وبالسجدة لواردين على ذي
مغلب وحافر يمكن ان يوجه على نحو التوجيهين الذين ذكرنا معاني تعميرو الا صبح وهذا اذا
ضم قين الحافر مع المغلب واما اذا قيل معناه على ذي مغلب فقط كذا ذكره البعض فان كان متنازلا للصباغ
وغيره ما يوجه على نحو التوجيهين فهنا ايضا وان كان المراد به الصباغ فقط يمكن ان يوجه بان يصرف
قوله تعالى ذلك جزينا امر بهضمه الى قوله تعالى ومن البقرة انهم حرم منا عليهم شحومها الاية
فيهم به حلية الشحم فقط ويكون قوله تعالى وعلى الذين عاد واحرموا كل ذي ظفر قصة بلا انكار
لبحرم ملينائل ذي مغلب كما يحرم عليهم فيكون هذه الآية حيثما يستدل بها على حرمة كل ذي
مغلب من الصباغ ايضا ويمكن ان يصرف الى المجموع من حيث المجموع اي حرمة المجموع
عليهم بحبيب بنهم وظلمهم ولحم كل ذلك فيجوز ان يزول عنه حرمة البعض وهو الشجر ويقتضي
حرمة البعض وهو ذي مغلب او يصرف الى كل ما ذكره ذلك بان اليهود حرم عليهم ذي مغلب

والشجر من بسبب بغيرهم وظلمهم فلما لم يوجد منهم بغير يجوز ان يحل لهم الشجر وذو الخلب
 جميعا ولكن ما حرم عليهم وذو الخلب باعتبار عبادته ونجاسة مروه فيكون حراما لا بسبب
 البغي والظلم وانما يبقى الشجر حلالا لطهارته وكونه طيبا لذيقه وهي توجيهاً الى آية
 لم اذخر وصحى في تحقيقها ولم يحق احد الى مثلها وهو اعلم بما هو الصواب في مسئلة ان احدا
 من ثلثة ومبعين فرقة ناجية والبراني كلها ما لكه قوله تعالى * **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ**
فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ فَسَيَبْذِلُ اللَّهُ ذِكْرَكُمْ وَصَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * قوله تعالى
 ان مشددة مفتوحة بتقدير اللام على انه ما نزل قوله تعالى واتبعوه من قبل على قراءة حفص ومير واما
 على قراءة البعض فمفتوحة مخففة او مكسورة مشددة وقوله تعالى هذا اشارة الى ما تقدم في الصورة
 من انباء التوحيد والنبوة وبيان الشرائع يعني ان كل هذا المالك كور صراطي مستقيما فاتبعوا
 هذا السبيل فقط ولا تتبعوا الممبل الاخر من الرسوم البدنية والاذا ان المتقدمة وغير ذلك
 مما ينافي دين الاسلام فبغير تكرار ومن يلهي الله في موافق الروح والتقاء البرهان
 هل اهر مضمون الآية وهو ظاهر فلا دالة لآية حيث كل انباء الفرق المعروفة بحسب
 الظاهر ولكنه قد ذكر في المداورة ان **قَالَ** خطا مستقيما ثم قال هل السبيل الرشيد
 صراط مستقيما فهو ثم خط على كل جانب خطوط مساوية ثم قال هذا سبيل على كل سبيل منها شيطان
 يدعوا اليه فاجتنبوا هذه الاية ثم يصير كل احد من الانبياء مشرطاً فيقاسم طرق فيكون اثنين
 وسبعين من الكلا مع كل اذكرة جماعة ايضا تعلم من ثلاثة **قَالَ** هذه الآية حين اقام تلك
 الخطوط ان المراد بالطريق الواحد والطرق المختلفة الفرق التي يكون في امته من ثلثة ومبعين
 فان كان وسبعون منها هلكة وواحد منها ناجية وهكذا فيهم من الهدى المشهور وموقوله
 عليه السلام متفرق امني على ثلثة وسبعين فرقة واحد منها ناجية والبراني هلكة وكلهم في
 النار الا واحدا وفي بعض الروايات على سبعين فرقة وفي بعضها على اثنين وسبعين فرقة
 والاصح هو الاول وهو ان الناجية واحدة والها هلكة ثنائ ومبعون ولما كان ههنا مذكورا الفرق
 الاصلانية ونجا تم وهلاكهم اوردنا في الآية بيان ما تم وتفاصيل اقوالهم ومقاديرهم
 ليكون تذكرة للاخوات وبصرة لذوي الاذنان فنقول القصة التي هي ناجية من الجميع

وان كانت مبهمة يضر بها على ما كان في من مقام ولكن بالتعريف والحد في معنى كان على طريق البينة
والجسماء اي تايعا لما كان عليه الصلابة والتأخرن ومضى عليه السلب الصلابة اذ روي انه
اجتمع عليه السلام عنها فقال من كان على السنة والجماعة روي رواية قال ما انا عليه واصحابي روي
رواية من ابن عباس انه من كان فيه عشر خصال تفصيل الشيعين وثوبير الفتنين وتعظيم القبلتين
والصلوة على النبيين والصلوة خلف الاماميين وثوبير الخروج على الاماميين والمصح على الفتنين و
القول بالتقدم والامساك من الشهادتين واداء الفريضة يعني تفصيله ابي بكر وعمر وثوبير
هشام وملي وتعظيم بيت المقدس والكعبة والصلوة على جنات الانس والجن جميعا وكذلك
الصلوة خلف الامام الفاضل والصلح جميعا وترك الخروج على السلطان الجائر والعدل
جميعا والمصح على الفتنين في الضمير لسفر جميعا والقول بان تعدد الجبر والشركاء من
الله تعالى والامساك من شهادة الجنة والارواح بعينه موى العشرة المبشرة ونسوة راداء فرض
الصلوة والزكوة جميعا وعل من اعظم مسائل اهل السنة والجماعة والافضل حقيقة من اب
القبور وروية الله تعالى وغير ذلك ايضا مساهمة محتسب بالمنة والجماعة او نقول ان شرائط الحنة
والجماعة هي العشرة والمائل الاخر ليست مشروطا لها وان كانت مختصة بهما والفرق الاخر لتي
ها لصفة جميعا في الاصل منه الروايات والخوارج والجبرية والفدرية والجمعية والمرحية
ثم يصير كل منها اثني عشر فصيرا فتن وسبعين فرق الروايات علوية اربعة شعبة اصناف
زيدية صافية امامية متناهيية نارية لاهية راجعية متراصة ومرتق الخوارج ازارقة ابا حية
تعلية حازمية خلفية نورية معتزلة ميمونية كنزية مكيبة اخنسية قمر لغيفوفن الجبرية مضطربة
انعالية لعبية محرومية مجارية مطبوعة كحلية شاذية حبيبية خولبية كثرية مكسبية وقرق الفدرية
احمدية بجوية كسامية شيطانية شريكية وميمية رويدية ناكسية مبرية فاصطية نظامية منزلية
وقرن السجينة مغلوقة فيروقة فعية قروية زنادقة تعطية رابعة متراقية وارسية فاذية مصرعية
مطلقة وقرق المرجمة تاركية تافتر احية ساكية بهتية ملبية منقرصية مشية امرية بل عية حشوية
مشعمية ملية اما مي اعرق وكل منها باطلة مقادير فاصدة هذا مبهر لان الروايات باجمهر
لا يسنون الجماعة والاقامة والمصح على الفتنين والتراجم ووضع اليد اليسرى على اليسرى في

الصلاة والتعجيل في الإفطار وصلاة المغرب ويظنون تفضيل فاطمة على ما يشعرون ويعنون الصلابة كلهم
 الأعلى رضى ويعنون الطلحة والزبروا بكر وصبر رضى ويبدأ سون من الرحمة ولا يقولون ما يقع إطلاق
 في ذلك يلفظ واحد حتى يقردها وألها رغبة باجمعهم لا يصنون الجماعة ويكفرون أهل القبلة
 بل لئلا يبرون الخروج على الإمام الطاهر وبلغت علينا رضى الله عنه والتجربة يقولون لا اختيار
 للعبد أصلا ولما عليه الجبر ففيه بطلان الثواب والعقاب والصلوات والحرام والفرائض والتواجبات
 ويقولون المال محبوب الله تعالى والقدرية يقولون أن فعل كل للعبد فيلزم فيه الشرك لله تعالى
 ولا يلزم أحد من المظهورين في مذممتنا لا فهم لا يقولون أن الخلق لا تعالى أنعماء هو الله والكاتب
 هو العبد صلا بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون ويقولون يجوز أن يكون الشيء كفرا عند الله
 أيضا ناعند الخلق ولا يوجبون صلوة الجنابة وينكرونها ويتحاشون أن التوقيع قبل الفعل
 كما أن الجبرية يقولون أنه بعد الفعل وعندنا الاستعانة مقارن مع الفعل لا قبله ولا بعده و
 لا يقولون بحقيقة المعراج المعروف بل يظنون أنه في الزم معاذ الله عن ذلك والجهمية يقولون
 الإيمان بالتقلب فقط دون الثبات وينكرون تكلم موسى عليه السلام مع الله تعالى وكل ينكرون
 حل أب القبر وحوال مسكروا كبروا العوض الكوفروا وينكرون ملك الموت وبزعمون أنه أوهام و
 خيال لا وائسا القابض للارواح هو الله تعالى والمرجعية يقولون بأن الله تعالى خلق آدم على
 صورته وبأن له جسدا ونحوه والارض مكانه وبأن العبد لا يضره ذنب بعد الإيمان والمغروس
 على العباد هو الإيمان فقط ويكفرون الصلاة والزكاة وغيرهما من الفرائض والتواجبات وبزعمون
 أن النساء مثل الرجال حين غلبا حل فاسن يشاء بغير نكاح وفي هذه الأقوال انكار كثير من الآيات
 والسنن وأقوال الصالحين والتأويلات التي تبتنا الله تعالى على عقيدة السنة والجماعة وحفظنا الله تعالى
 من البدعة والضلالة ونبين الرد على كل واحد منهم مما وجدته في القرآن بحسب الوضع
 والامكان إنشاء الله تعالى ثم إن كلامنا من السنة من هذه الأصول كما اتفقوا فيها بينهم في هذه
 المسائل فله اغوال مختلفة فيما بينهم أيضا وفي ذكرها طناب واملا ومن أكله رواية من رصانة
 ابن الصراح وفي شرح الرقابة جعل المعطية أصلا والجهمية فرما منها وكل جعل المشبه أصلا
 والمرجعية فرما منها بالجمال وقيل الأصول أننى مشرول لكل منها حتى فروع على ما يشير إليه

كلام المفسرين في ذكرها متأهباً للوالد فيوجد مفسرون من جهة جعل الاسماء في الآية كالمشبهة
 والمشبهة والصور والارجية والنجارية والجزرية والمشبهاة والناجية
 ومشرون والخورج مشرون والرجية خمسة والنجارية ثلاثة والجزرية واحدة وكذا المشبهة والناجية
 وذكرها ثمرها عند مريم اجمعوا عليه وفيها اخذوا على تفصيل مع العلم بما سبق تركها بلا ملان
 والاطناب في مسئلة بيان علامات القسيه قوله تعالى هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْغَلَائِكُ
 أَوْ آيَاتِي رَبِّكَ أَوْ آيَاتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ط يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَرْجِعُ لِنَاسٍ
 إِيْمَانُهُمْ تَكُنْ أَسْتَسْتَنْبِطُ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قُلِ الْإِنظُرُوا نَا مُنْتَظِرُونَ هـ هـ
 الآية يظهر منها الا ان للقيسة علامات يظهر عند اوانها ويغير منها ثانياً بيان طلوع الشمس
 من مغربها خاصة اذ ذكر الله تعالى قوله بعض آيات ربك مرتين وقال في التحسيني المراد
 من الاول اشرائط العامة مطلقاً ومن الثاني طلوع الشمس من مغربها وبيان الاول ان قوله
 تعالى آيَاتِي منصوب معطوف على آيَاتِي الاول والا متغها م في قوله تعالى هل ينظرون الا ان
 معنى الآية انا انما سمع الواحد اية ونبوت الرما لدا بطلنا ما يعتد وله من الصلابة فما
 ينظرون في ترك الايمان بعد ما الا ان تأتيم الملائكة اي ملائكة العذاب والموت لبعض
 ارواحهم آياتي ربك اي امره وهو العذاب او القسيه او هل آياته يعني آيات يوم القيامة
 والعلامات الكلي وبالجملة لا يستغير هل الا لاختلاف الخفاف آياتي يعني بعض آيات ربك يعني اشرائط
 العامة وعلاماتها والعلامات التي لم ينتظروا في حق الايمان بعد الاشياء ولكن لما علم الله
 انهم اضطروا الى الايمان عند معاينة هذه المذكورات نزلهم منزلة المنتظرين لذلك فالحاصل
 انه يثبت ان للقيسة علامات يظهر عند قربها فيطل بعض ما يتوهم ان القسيه انما يجيى بقتل الاموات
 لها مصدق لا بقوله تعالى لا ياتيكم الا بقتل لحيى البقية عند ناله بعد ظهور العلامات لا توفيت لها
 بالايام الساعات بل انما يجيى بقتلها علامات صفى وكبرى وعلاماتها الصفى كثيرة والعظم
 منها وراكبى عشرة وعلله هو المراد هنا ومما نقل من حديثه والبراء هو ما ربه انا كنا نزل اكر
 العامة اذ اطلع علينا صلى الله عليه وسلم فقال ما نذا اكر ون فلما نزل اكر العامة قال انها لا تقوم حتى تروا قبلها عشرة
 آيات هل كرا لدخات وداية الارض وخسفا بالشرق وخسفا بالغرب وخسفا بجزيرة العرب والدجال

وطلوع الشمس من مغربها وما جوج وما جوج ونزول ميسى عليه السلام ونار النرج من مدن
 بمن يطرد الناس الى محشر هرمد اللفظ الحديث والله تعالى قد نص في كتابه طلوع الشمس
 من مغربها وبيان الدخان والداية ونزول ميسى عليه السلام وخروج ما جوج وما جوج و
 لراطلاع على بيان الحسوف والدجال والنار في ههنا الله تعالى وما ذكر كلا منها في مجالها
 مفصلا انشاء الله تعالى هذا ما هو المشهور وذكر الامام الزاهد في سورة التين في بيان داية
 الارض برواية ابن مسعود عن ان عشرة اشراط القبة خمس منها مضي وهي وجود النبي ﷺ
 وانشقاق القمر والدموع واللبشة وقيل اللزام واللبشة واحد كلاهما على اب يوم يذو
 وخمسة بقيت وهي خروج ما جوج والدجال وطلوع الشمس من المغرب ونزول
 ميسى عليه السلام وخروج الدابة من الارض وهذه الرواية مخالفة لما هو المشهور بآيات
 الثاني ان قوله تعالى نفسا معقول لقوله تعالى لا ينفع وقوله تعالى ايما نافعاه وقوله تعالى لم
 تكن امننت من قبل صفه لها وقوله تعالى او كسبت في ايما نافعاه على قوله تعالى امننت داخل
 تحت النفي ومعنى الآية يوم ياتي بعض آيات ربك وطلوع الشمس من مغربها لا ينفع الايمان
 لمن لم تكن امننت من قبل او لم تكن كسبت في ايما نافعاه اي لم تعمل صالحا من قبل وهذا على
 مذاهب من يدخل الاعمال في الايمان ظاهرا وما على مذاهب انفسه رجواؤه، اشارة الى صاحب
 المدارك ان المارد بالخير الاخلاص او التوبة فيكون المعنى على الاول لا ينفع نفسا ايما نافعاه لم تكن
 امننت من قبل ولا نفسا لم تكسب في ايما نافعاه اخلاصا معني كما لا يقبل الايمان الكافر بعد طلوع
 الشمس من مغربها لا يقبل الاخلاص المناق ايضا وعلى الثاني لا ينفع نفسا ايما نافعاه لم تكن امننت
 من قبل ولا نفسا توبتها لم تعمل صالحا معني كما لا يقبل الايمان الكافر بعد طلوع الشمس من مغربها
 كذلك لا يقبل توبة المؤمن الذي لم يتوب من قبل فحينئذ يكون العمل فيرد داخل في الايمان سواء
 كان في ذلك اليوم اولى غيره هذا ما ذكر في المدارك وقد ضعف الجواب الاول الامام الزاهد
 به انه يدل على وجود مطلق الايمان للمنافق وليس كذلك واول الجواب الثاني بان توبة المؤمن
 وقت طلوع الشمس من مغربها في مشية الله تعالى لا انه غير مقبول البته كما هو حال توبة الكافر
 على ما فصلنا بما نقل في المحمدي من المداير على وفق الحديث ان الايمان انما هو توبة

الفا سقى لا يقول في هذا اليوم وذبح في بيان قيمة طلوع الشمس حين مغربها أنه قد جاء في الاثر ان ليلة يوم طلوع الشمس فيه من مغربها كانت طويلة غاية الطول يذرك طولها لعبادها المتجهين حتى انهم اذا فرغوا من اورادهم وتعبوا من انتظار الصباح ولم يظهروا اشتغالوا لعبادها زمانا طويلا بعد ما انظروا الصباح حتى لم يظفروا فعملوا ان فيه سرا من امرار الله تعالى ونوعا من الالهة والافات فاشتغلوا بالتضرع والتوبة والاستغفار حتى راوا اثار الصباح المنع من الاق الزمبي وشاهد ذلك جميع الناس وتعبوا واضطروا واشتغلوا بالكفر بالايه والناسكوتون بالتوبة لكنه لا ينفع لانه حالة الاضطراب والاعتبار ونفتي الله تعالى للتوبة من المعاصي التي تصدر قبل طلوع الشمس من مغربها وقد ذكرنا في البصا في توجيه الاية عند من لم يدخل الا مال في الايمان ثلث وجوه الاول وهو الحق تخصيص هذا الحشر بذلك اليوم اي يوم طلوع الشمس من مغربها او يوم الموت كائنا في امسا الجوابات والاخر ان الذين ذكر ما القاضى البصا من انه محتمل الخرد على اثار ط النفع باحد الامرين على معنى انه لا ينفع نفسا لم تكن امنته او لم تكن كسبت في الايمان خيرا يعني نفسا غلبت معها الا انها غلبت من العمل فقط ومن انه يعطف كسبت على لم تكن يعني لا ينفع نفسا ايها التي احدقته حين ذوران كسبت في ايها خيرا فمجهولان بوجوه ذكرها الشيخ العصام دراية عن نفسه ورواية عن غيره وانكلام فيها لا نظروا من اطناب وفي التلويح ايضا كلام ففاته وهو ان اذا جعلت في النبي يقبل شمول النعم لا اذا قامت غربة يقبل عدم الشمول كما في هذه الاية حمله جارا لله على عدم الشمول ولهذا قالون على عدم الفرق بين النفس الكافرة اذا امتنت عند طلوعها اشراط الساعة وبين النفس التي امتنت قبلها ولم تتسبب غير او لم يعمل على شمول النعم يعني انه لا ينفع الايمان حينئذ للنفس التي لم يقدم الايمان ولا كسبت الخير في الايمان لانه يكون ذكر نقي كسب الخير في الايمان بعد نفي الايمان تكرار هذه الامور تمام مايات التي ذكرت في حورة الانام بعد الله على توبيخه ونصلي على رسوله محمد وآله وآل ن شرع فيما ذكر في حورة الاعراف نفي حسنة القيام في الصلوة والتوجه فيها الى القبلة وادائها في المحيد وشرطية لثمة فيه فوافعا على قتل امرؤ بهي في القتل واقيموا وجوههم على ذل تحيل وادعاهم تحيلين لا انذ بن طكها مائ انكم تعودون على

قَرِيقًا سَمِيًّا وَقَرِيقًا حَقًّا عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ
 اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُسْتَدْرِكُونَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ أَمْرِي بِالْقَضَاءِ بِالْعَدْلِ لَوْ بَدَأَ مِنْ مَعْدِنِ
 عَلَى عَاقِلٍ فَكَيْفَ بِأَمْرِ الْفُجَاءِ وَقِيلَ بِاتِّوَعِيدُ عَلَى مَا فِي الْكَشَافِ وَأَنَّهُمَا رَجَعَا مَعَهُ عَلَى مَسْجِدِ
 إِلَى أَقْصَدِ رَاغِبًا ثُمَّ مَسْتَقِيمِينَ إِلَيْهَا مَعَادِلِينَ إِلَى غَيْرِهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ مَجُودِ أَوْ فِي كُلِّ مَكَانٍ مَجُودِ
 عَلَى مَا فِي الْكَشَافِ وَالْمَدَارِكِ وَقَالَ الْقَاضِي الْبَيْهَقِيُّ وَتَوَجَّهُوا إِلَى عِبَادِهِ مَعْتَقِينَ غَيْرَ مَا دَلَّ
 إِلَى غَيْرِهَا وَأَتَوْهُمَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ فِي مَسْجِدٍ فِي وَقْتٍ عَلَى مَجُودٍ وَمَكَانِهِ وَمَوَاقِلُهُ أَوْ فِي أَيْ
 مَسْجِدٍ حَضَرَ تَكْرِمَ الصَّلَاةِ وَلَا تَوَجَّهُوا حَتَّى تَعُودُوا إِلَى مَسَاجِدِكُمْ عَلَى الْفُطْرَةِ أَيْ لَا يَدُلُّ
 عَلَى قُرْبِهِ الْغِيَامُ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّوَجُّهُ فِيهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَإِدَائُهَا فِي الْمَجْدِ وَعَدَمُ اخْتِصَاصِهِ
 بِمَسْجِدٍ مَا عَلَى حَسَبِ التَّوَجُّهَاتِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَإِذَا هُوَ مَخْلُصِينَ لَهُ الَّذِينَ أَيْ عِبْدُ اللَّهِ حَالِ
 كَوْنِهِ مَخْلُصِينَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ مِمَّا فِي الصَّلَاةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ نَبِيهِ
 أَيْ الْإِنِّيَّةَ وَالْمَشْهُورِيَّ ذَلِكَ هُوَ الْعَقْدُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مَا لَا مَعَالَ بِالنِّيَّاتِ) أَيْ إِنَّا نَوَازِلُ
 الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ لَكِنْ لَمَّا مَاتَ الثَّوَابُ فَاتَّجَوَّزَ أَيْضًا فِي الْعِبَادَاتِ الْمَقْصُودَةِ بِالصَّلَاةِ
 بِهَلَالِ الْوُضُوءِ فَإِذَا مَاتَ الثَّوَابُ بَقِيَ وَسِيلَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ النِّيَّةُ وَمِنْ الشَّاعِرِ
 وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّةِ وَمَوْجِبُ الْجَوَازِ وَالْثَّوَابِ فَلَا يَجُوزُ مَبَادَةُ مَا يَدُونِ النِّيَّةِ وَلَا
 فَوَاقٍ لَهُ أَيْضًا بِدُونِهَا فَيَشْتَرِطُ النِّيَّةُ فِي الْوُضُوءِ وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي مِلَّةِ الْأَصُولِ وَبِهَذَا التَّدْرِيمِ
 الْمَقْصُودُ تَرْتِيبُ قَوْلِهِ تَعَالَى كَأَنَّهُ تَعُودُونَ أَيْ كَأَنَّهُمْ تَعُودُونَ بِإِبْتِدَاءِ تَعُودُونَ بِمَا عَادَتْ
 فِيهِمْ زَكْرًا عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَقِيلَ كَأَنَّهُمْ حَفَافَةٌ مَرَّةً مَزَلًا تَعُودُونَ وَقِيلَ كَأَنَّهُمْ مَرَّةً مَرَّةً كَأَنَّهُمْ
 قَرِيقًا سَمِيًّا وَمِنْ الْمَحْمُولِ وَقَرِيقًا حَقًّا أَيْ نَبِيًّا عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ وَهُوَ مُنْصَرِبٌ بِفَعْلٍ بِفَعْرِهِ
 مَا يَمْنَعُهُ (أَيْ خِذْلُ قَرِيقًا وَأَنَا خِذْلُ لَوْلَا نَهَرًا تَغِيثًا وَالشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ
 مُسْتَدْرِكُونَ وَبِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَكْثَرُ الْمُخْطِئِينَ وَالْعَامِدِينَ فِي احْتِصَاقِ لَزْمٍ وَفَالْفَارِقُ أَنْ يَحْمِلَهُ
 عَلَى الْقَصْرِ فِي الطَّرِيقِ عَلَى الْقَاضِي الْبَيْهَقِيِّ مَعَهُ صَاحِبُ الْمَدَارِكِ أَنَّ الْأَيَّةَ حِجَّةٌ عَلَى أَهْلِ
 الْأَهْزَانِ فِي الْهِدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ وَهُوَ أَعْلَمُ فِي مَسْئَلَةِ أَنْ حَضَرَ الْعُرَّةَ فَرَضَ فِي الصَّلَاةِ قَوْلُهُ
 تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّدُوا بُرْهَانَكُمْ كُلَّ يَوْمٍ يَكُونُ فِيهِ لَكُمُ الْمَلَّةُ الْأُولَى وَأَتَرَبَّوْا وَلَا تَمْرُقُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ

المتبرعين عليه هي الآية التي اوصف بها علي وجوب ستر المرأة في الشريعة. وذلك لان
 المراد من الزينة الثياب الموارى للعورة والمراة من المحجود هو الصلوة ان كان بمعنى غير
 العلم كما هو رأي صاحب الهداية حيث قال ويستر عورته لقوله تعالى غدا وزينتكم عند مسجد
 اي ما يراى من رتبه من ذلك صلوته هذه النظرة وآية مال الامام الزاهد رحمه الله وكذا
 الفقيه ابو الليث في تنبيهه وان كان بمعنى العلم فقد قوله لصلوة اطواف كاتال الشيع
 الاجل القاضي البضا وهو يابني ادم غدا وزينتكم اي ثيابكم لمراة مورثكم من ذلك محجود
 لطواف او صلوته ومن الستة ان ياخذ الرجل احسن هيئة للصلوة وفيه دليل على وجوب ستر
 العورة في الصلوة هذا كلامه وانما قال لطواف لانهم كانوا يطوفون مراة فنهضهم الله تعالى منه
 والمراد من قوله ومن اللعة ان ياخذ الى اخره ان الزينة لما كانت في معنى الثياب وكان
 الامر للرجوب كان المفهوم من الآية وجوب المتري الصلوة فلا يعبره بلفظ الزينة دون
 اللباس فقال للاشار باخذ الثياب احسن في الصلوة وحيث يقتضيه قوله وفيه دليل على
 وجوب ستر العورة في الصلوة فاندفع ما توهم من كلامه من كون الامر للوجوب والتدب جميعا
 فافهم وانصف وقال صاحب الكشاف غدا وزينتكم اي ريشكم ولباس زينكم من ذلك مسجد كما
 صليتم او طفتم وكانوا يطوفون مراة ومن طاف من لربا من مرمر بالعربر والد يباح واسا كان
 احدهم يطوف عربا نادى بياحه وراء المحجود ان طاف وعليه ثياب غريب انتمت منه لانهم
 قالوا لا تعبد الله في ثياب اذ بناهيا وقيل تفا ولا ينعروا من الذين كانوا تعروا من الثياب وخل
 الزينة المشطوق الطيب والمنه ان ياخذ الرجل احسن هيئة للصلوة هذا لفظه وتبعه صاحب
 المدا رك ايضا في معنى الآية من غير ذكر الطواف وصته وهي القناري الصلوة من التنكير
 الكبير في اخل الزينة اربعة ازال احد ما الامر من الطراف والثاني انه واد في ستر العورة
 في الصلوة والثالث انه لا مباحين في الجمع والامباد والرابع قول شاذ وعواند اراد به
 ان يتزين بتحرير المحاسن والامشاط من كلامه وحاصل الكلام في هذا المقام ان ستر العورة
 فرض في الصلوة بهذه الآية على القول المختار وانما الاختلاف في ان هذا الخطاب عام لاجل
 بني آدم كما هو منسوب لبعض افاض من المصنفين كما هو اكثر في ما نص به في الحسبي والظاهر ان

ستر العورة وان كان فرسا على الكل ويدل عليه تعميم قوله تعالى يا بني آدم ولعن الاغني
 موثر اذ يذم به يشهد سلامة العطر لان الكلام في الستر للصلاة دون مجرد الستر وان
 امكن تصحيح قول البعض بانها بالايان اتقاء اي امنوا بامر استروا عورتكم للصلاة والكلام
 فيه طريل تركته وهذا الامد رما المقصود ثم نقول قوله تعالى وكلاوا شربرا ولا تصرفوا ماله
 وكلاوا شربرا ما طاب لهم ولا تصرفوا بغير ما احل الله لكم منها اذ روي انه نزلت حين هم
 المسلمون ان لا ياكلوا مما رزقوا فيه وفي الصحيح ويعطونه بذلك متابعة لبني ما من قول لهم كلاوا جميع
 ما حل لكم ولا تصرفوا في بغيره اذ فيه مهي من كثرة الاكل والشرب فلا ينبغي ان يوقع فيه لانه
 مفسر للذين ويتواذنه الامراء كما نقل ان علي بن الحسين اياه واق قد ماله اطيعم النصراني
 لهم في كتابك شيء من اطلب فقال ان الله قد جمع اطلب في نصف آية من كتابه وهو قوله تعالى
 كلاوا وشربرا ولا تصرفوا ثم قال النصراني ليرى من رسولك شيء من اطلب فقال قد جمع رسولنا
 لك اطلب في اذنا بصيرة وهي نوعان لسلام المعدة بيت الاله والنجبة راس كل داء وما مطيل بدن
 ما عود فقال النصراني ما ترك كتابكم ولا يكره لما لينوس طبعا فذا ذكر في الكشف وفي المذرك
 واليهضوي مع ذلك وجه اخر ايضا اعني لا تصرفوا بالتعدي الى الحرام وفي الزاهد مع ذلك
 معني اخر ايضا اعني لا تكسروا بالله شيئا من كل ذلك الى معنى من التها وزمن احد كما هو صلة
 في مسئلة ان الاعراف حق قوله تعالى وَيَبْنِيانَّ حِجَابًا وَعَلَى الْأَعْرَافِ رَجَالٌ يَعْرِفُونَ
 كَذِبَهُمَا هُم قَوَّادُوا أَصْحَابِ الْجَنَّةِ إِن مِّن مَّعْلُومٍ عَلَيْكُم لَّمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَئِنُّونَ
 وَإِذْ صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ بِلِقَاءِ أَصْحَابِ النَّارِ ذُقُوا رَبَّنَا لَا أَفْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ
 وَإِذْ دَخَلَ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ جَالًا يَمُرُّونَهُمْ يَبْسِمُهُمْ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَتَمَّكُمْ جَعَلْتُمْ وَفَا
 كَمَنْ مِّنكُمْ مَّرْزُوقٌ قَوْلًا لَّذِينَ قَسَمْتَ لَآ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَرْجِعُهُمْ إِلَى جَنَّةٍ لَا
 خَرَفَ عَلَيْكُمْ وَلَا تُمْسِكُمْ ثَغْرُهُمْ فِي تَقَدُّسٍ لِّلَّهِ فِي حَقِّهِ الْأَعْرَافُ وَهِيَ آيَاتُ نَاطِقَةٍ بِمَا هُوَ
 المختار مد ما ومعنى لانه وبه هما اي بين الله والما راو بين اهلها بحجبه وقرب وهو المذكور في
 قوله تعالى مضرب مثني يقول باب وعلى الاعراف اي اعراف السجاب يعني اذ اذ له رجال يعرفون
 كلام اصحاب الجنة والما وبه هما اي به لانه من مثل يافى الوجهه او صوابا بالالهام والتعليم

ومولاه أرجال أما إلى الملمين أو أوالهيم وقال الإمام أنزاد أن الأرواف تلتحق بالملك
لا يهين عليه رجال يشهدون في سبيل الله أو يوتون في طلب العلم من غير رياء أو إن كان
فيهم من بشرة العقوق عن دخول الجنة إلا بعد مدة وقال ابن جرير من قوم أصوات حسنة
وسماهم فلا يصرعون إلى الجنة والنار وقال صاحب الدار كرجال من الأهل الملمين
أو من آخرهم دخول في الجنة لا حواء حسنة لهم وسماهم ومن لم يرض منه أحد أبوه
أو أطفال المشركين وقال الغياي أهاان أهلها قبل الذين ماتوا في زمان فترة من الرسل
أو أطفال المشركين أو من استوي حسنة مع سيئاته وقال القاضي طائفة من الموحدين قسروا
في العمل فيصبرون بين الجنة والنار حتى يقضى الله فيهم ما يشاء وتعلم قوم علت درجاتهم كالأنبياء
والشهداء وخيار المؤمنين وعلمائهم والملائكة يرون في صورة الرجال وفي الحسيني من
الشعبي أنهم مباح وحزة وطى وجعل طيا ورض وطى كل حال فهو حق بلا شبهة لا يشك فيها
المنافق وأتروفا صاحب الكشاف أيضا مع أنه من المعتزلة غاية الأمر أنها ليست دارا لقرار
والملك ثم قوله تعالى ونادى أصحاب الجنة أن سلام عليكم أي نادى أصحاب الأرواف أصحاب
الجنة بالتعليم والتحية لم يدخلوها وهم يعلمون أي لم يدخل أصحاب الأرواف الجنة مع طمعهم
أهاان كان أهلها من أصحاب الجنة ولم يدخل أصحاب الجنة الجنة لأن مع طمعهم
أن كان المراد به أفاضلهم فعلى الأول حال من الفاعل أعنى الوؤد على إنشائي من المفعول
أعنى الأصحاب على ما في البيضاوي وإذا صرفت أبصارهم أي أبصار أصحاب الأرواف إلى أصحاب
النار قالوا نعوذ بالله ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين وفيه إشارة إلى أن صاروا يصرفون أبصارهم
بأذن الله لينظروا فيسعدوا أو يوتقوا وقال الإمام أنزاد أن الملائكة يصرفون أبصارهم
بأذن الله تعالى وأنه دليل على استحباب دعاء المؤمن يوم القيمة فكيف لا يستجاب في الدنيا
ونادى أصحاب الأرواف رجالا يعرفونهم بسيماهم أعني الكثرة الذين يستحقون في الدنيا
فقراء المؤمنين ويظنون أنهم يدخلون الجنة للأموال دون الفقراء المؤمنين فقالوا منهم
ما أغنى عنكم يا أيها الكفرة جمعكم أي اجتماعكم وكثر نكر أجمعكم المال وما كنتم تصكبون
من الحق أو الخلق أهؤلاء الفقراء المؤمنين الذين قسمتم في الدنيا في شأنهم أبهر

لا ينالهم الله برحمته ثم اتفقوا الى الفقراء المؤمنين فقالوا لولا دخلوا الجنة لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون وهذا على أن يكون أهل الأعراف أراد بهم وقيل لما مير أصحاب الأعراف أهل النار أقسموا أن أصحاب الأعراف لا يدخلون الجنة فقال الله تعالى أو بعض الملائكة بهما هؤلاء الذين أقسم لا ينالهم الله برحمته أدخلوا يا أهل الأعراف الجنة لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون هذا كله ذكر في البيضاوي خاصة وفي الحسيني أن فقراء المؤمنين بلال وصهيب وصار وغيرهم وأن الكفار والتكبريين أبوجهل وعاص ووليد وغيرهم هذا ما فيه في محله حرمة اللواط ولم يقل تعالى * وَلَوْ طَآءَآلَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ النِّسَاءَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ * إِنْ كُنْتُمْ تَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ط بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّصْرِفُونَ * على الآية أخبار من قصة قوم لوط كانوا يفعلون اللواط ويمنعهم اللوط منها ووجه أخباره أن قوله تعالى لوطا مفعول لقوله وأحلنا وإذا ظرف لقوله وأحلنا أو لوطا مفعول أذكر وإذا هذا يدل من لوطا وأتاتون الفاحشة مفعول قال وما سبقكم جملة محتلفة وآباء في بها للمعذبة ومن الأولى زائدة لتأكيد النفي والثانية للتبويض وأجمع لتأتون الرجال بيان لقوله تعالى أتاتون الفاحشة وشهوة مفعول له أحوال ولأنتم أضراب من أن أنكر إلى الأخبار بما ليس بالحققة وفيه وجبات أخران أيضا نص به في البيضاوي وحنا ما ذكر لوطا لئلا قال لقومه أتاتون الفاحشة يفعلون الحققة المتعذبة في القبح ما سبقكم بها أي ما عملها قبلكم من أحد من العالمين أنكر لتأتون الرجال شهوة أي حال هو لكم مشتبه أو لاجل الاشتماع لا حامل تكر عليه إلا مجرد الشهوة لا من النساء بل أنتم قوم معروفون ما تكر الأعراف وتجار والحد ودي في كل شيء فمن ثم أصرم في باب قضاء الشهوة حتى تجاوزتم المعتاد إلى غير المعتاد هذا هو مضمون الآية على ما قالوا ومومذ كورني مودة النسل والعنكبوت وغير ذلك أيضا ومودان كان واردا في قصة لوط ولكن قل عليه من غابطة الأعراف أن شرايع من قبلنا يلزمنا إذا قص الله ورموله من ذير أنكم رعد الله بها صرا من غير أنكار فيلزمنا فيدل على حرمة اللواط والآخذ فيها عندنا على أحد ولكن يجب التعذر بقتل بالاحراق وقتل بالافراق وقتل بالالقاء من الأهل واتباع الأخبار من فرقته ومحل الخلاف العجاجة فيه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي

روح يجب فيها حد أو لا لأنها مثله في الحرمة والصورة وسفح الإمام لا يحسن القول أنه قبا من قبل اللغة وهو مردود وتفسيره في كتب الأصول ومثلاً الحال في اللواط من الاجتمعة وأما اللواط من منكره ومن ملكه حكمها الحرمة عند نابذات التعزير وعند الروافض الحال على ما سبق في البقرة في مسئلة أن الأمن من عذاب الله كفر قوله تعالى ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون يعني أمان أهل القرية من قرية شعيب ولوط وما ذكر النبيين من مكر الله وهو أن ما تبهر من ابنا وأهلا صغاني غفلة منه وقت الفجر واليايات فلا يأمنه إلا القوم الأصرون فلذلك يفر من هذه الآفة أن الأمن من مكر الله أي من استدراج العبد وأخذ من حيث لا يحتسب خسران أي كفران فلا يأمن منه إلا القوم الكافرون لربك أن الأمن من مكر الله كفر كذلك الأيا من رحمة الله كفر لأنه قال في صورة يوسف حكاية من قول يعقوب عليه السلام لنبيه ولا تأمروا من روح الله أنه لا يأمن من روح الله إلا القوم الكافرون هكذا ذكره التفتازاني في شرحه للعقائد والطامرا أنه لما تمسك بها تين الآتين با متبار أن النص لا يخص بمورده والآفات وردت في قصة شعيب عليه السلام وغيره من النبيين مع تومهم وقصة يوسف عليه السلام وأخوته مع أيهم فاندفع ما يتوهم أن الآتين في باب الأمن والأيا من في حق الدنيا فكيف يصح التمسك بها في حق الآخرة وذلك لأن النص قد بقي عاماً بين أن يكون في الدنيا وفي الآخرة ومن هذا قيل أن الأيمان دائر بين الخوف والرجاء لأنه مجرد خوف حتى يكون أيا من رحمته لأنه كفر بالنص ولأنه مجرد رجاء حتى يكون أماناً من ذلك لأنه أيضاً كفر بالنص فينبغي أن يكون في رجاء أن يكون أكمل أهل الجنة وفي خوف أنه لعله يدخل النار حتى يكون مؤمناً كذلك قالوا في مسئلة تعزير الجبانت ووضع الأمور لا لذل منافقه تعالى ﴿أَن الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا مِّنْهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْآغْلَالَ إِنِّي كُنْتُ عَلَيْهِمْ قَلِيلًا﴾ الذين آمنوا به وحرروه ونصروهم واتبعوا التوراة الذين أنزل معة أولئك هم المفلحون فقوله تعالى الذين يتبعون على ما ذكره القاضي البيضاوي مبتدأ خبره بما مرهم أو خبر مبتدأ فقد مرهم أولئك من الذين أو بدل من الذين يتبعون في الآية العابقة

في قصة دعاء مريم عليه السلام وجوابه وشرحه مما يطول ومعنى الآية التي بين يديهم الرسول
النبي الأمي الذي لا يكتب ولا يقرأ وهو الذي يجدونه مكتوباً عندهم اسمهم ونعتهم في التوراة و
الإنجيل وأمرهم أي الذين آمن من بني إسرائيل بحمد عليهما السلام بأمرهم عليه السلام بأمرهم
بالمعروف ونهى عن المنكر من عبادة الأصنام وقطيعة الأرحام
وتحللهم لطبقات أي ما حرم عليهم من الشعوب وغيرها أو ما طاب في الشريعة ما ذكرنا من الله
عليه من الذبائح وما خلا كسبه من الحسنة وتحرر عليهم الخبائث ما يستحب كالدنم ولحم الخنزير
وما مل للناس من ربه وما حبت في الحصر كالربو والرهرة وهو مما من المكاسب العينية
ومكذبا قالوا وبه دليل على حرمة ما سوى الصلوة من حيوان البحر ولا كلها بحيث فيكون ردا
على الشافعي رحمه الله في حلية جميع حيوان البحر كلها في الهداية ويقع منه صرصر والغلال
أي الثقل والتكاليف الشاقة التي كانت عليهم مثل الغل والافلاك وما جيبها عارفاً من
التكاليف الشاقة كما هو رأي الشافعي البيضاوي والآخرون على الفرق بينهما فقال صاحب
الإنكشاف والأصم مثل لثقل تكليفهم لشرا طقت النفس في صحة توتيمهم وآلا غلال مثل لما كان
في شرا نعمهم من الأشياء الشاقة لصوبت القضاء بالقصاص من صدأ كانا وخطأ من فيشرع إديته
وقطع إلا قضاء الحاجة وقرض موضع الحاجة من الجهد والثوب وأحراق الفناير وتحرير
العروق في اللحم وتحرير الحب ومن مطاع كان بنوا إسرائيل إذا قاموا للصلوة لبسوا
المسوح وغلوا أيدهم إلى أعناقهم وربما قلب الرجل ثروته وجعل فيها طرفاً لسلسلة و
أوقفها إلى الحارية ليعبس نفسه في لعباً من القنطرة ذكر صاحب المدارك قطع الأعضاء الخاطئة
من الأصرواد في الأغلال ظهور الذنوب على الأبرام وجعل صاحب التصني قطع العضود
الذنوب من الأصرواد النفس والقصاص وأحراق الغنية من الأغلال وذكر الإمام الزاهد
فرضية الصلوة في الليل والزكاة ببيع المال وتحرير الحب من الأصرواد قطع الأعضاء الخاطئة
من الأغلال وقال أيضاً ما قال الشافعي رحمه الله في موت ما ليس له دم ما يل يغمد الطعام
وقليل النجاسة يمنع جواز الصلوة يودي إلى ثبات الأغلال والأصرواد طال من الله تعالى من
كلامه ومرجع كل ذلك إلى جعل الأصراشد من الأغلال مارة وعكس آخره وزاد بعضهم وجس

خمسون صلو في يومه ليلة القدر والقدر هو في الحقيقة معرفة الاجتماع في يوم القدر بعد الف ليلة القدر
 الطعام هذا النظم والعراق المستقل من الصلوات الفاضلة معاً حسنة حسنة لا يشرحتك من الافلاك
 هكذا فكر بعض اهل الأصول والقوانين وضع هذه الاصار والافلاك هنا هي رخصة جهازا اذا
 الاصل ما قطع لم يبق مشروفاً ولا يمكن في الحقيقة الانصاف به من الترتيب من الجوارح
 الرخصة هنا الفطرية والمقصود هنا هو بيان تحريرها الخبايا ووضع الاصار والافلاك وآما الامن
 بالمعروف والنهي عن المنكر وحل الطيبات فقد مر فيما سبق فمر معنى قوله تعالى فالتك بين
 امتوا به فالتك بين امنو بحمد عليه السلام ومزروه اي عظموا او نحوه من العدل وبصروه
 وابتعوا النور الذي انزل معه اي القرآن اولئك هم المفلحون الفاكيزون لعل غير الناجون
 من كل شئ ومعنى قوله تعالى مع ليرثوا الاصول لما نزل مع جهنم لابع من عليه السلام وانه
 متعلق بقوله تعالى ابتعوا اي ابتعوا القرآن مع اتباع النبي عليه السلام فيكون اشارة الى اتباع
 الكتاب والسنة هكذا قالوا في مسئلة ان الميثاق حق قوله تعالى **وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي
 آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ فَقَالُوا بَلَى
 شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا مِنْ هَذَا قَدَّحِينَ لَا أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ
 آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَيْنِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ** هذه هي الآية التي
 استدلل بها اهل الحق على حقيقة الميثاق فقوله تعالى واذا اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم
 وهو معمول لا ذكر المقدور ومن ظهورهم بدل من بني آدم وذريتهم مفعول اخذ واشهدهم
 مطب عليه والمعني اخذ هو وقبض واخذ ذرية بني آدم من ظهورهم واشهدهم على انفسهم
 واختلفت الروايات فيه فما ذهب اليه جمهور المفسرين ان الله تعالى اخرج ذرية آدم من ظهورهم
 اي ذرية الل من ظهورهم على حسب ما ينالون الى يوم القدر مثل الذراري فمر اشهدهم
 على انفسهم بان اخذ عليهم الميثاق بقوله تعالى **الست بر بكم فقالوا جميعا بلى انت ربنا شهدنا**
على هذا واقرنا برحمتك وقال ابن عباس رضي الله عنهما من ظهورهم ذرية واداء الامم
 كبهمة الله وروايتهم من العتل وقال هولا ولله اخذ عليهم الميثاق ان يصدقني قبل كان
 ذلك قبل الدخول في الجنة بين مكة والطائف وقيل بعد النزول من الجنة وقيل في الجنة هكذا

ذكر في المذاريك وقال في الحسيني ان معنى قوله تعالى شهد على نفسه شهدا ثم اقرهم او شهد
 بعضه على بعض وانهم اختلفوا في وقته ومكانه فقيل في النعمان وهي واد يعرفه وقيل في
 ومبا وهي قرية في بلاد الهند ومكان ذلك قبل خروج ادم من الجنة وقيل قبل الدخول في
 الجنة في قضاء من باب الجنة مسيرة ثنتين الف سنة وان قوله تعالى شهد انا من مقول امر متعلق
 بيلهي وقيل من مقول الله تعالى ارا ملائكة على ما فيه وقد نطقت الا حادثة اجماع
 ما ذكره باعلى التوصل الا حق الايق واما ما قال البعض ان الكلام تمثيل لاحقيقة ومعنى
 ذلك انه نصباهم الادلة على ربهم ووجدانهم وشهواتهم اقروا لهم التي ركبها فيهم وجعلها
 مسيرة بين الهدى والضلالة فكانه شهد على نفسه وقد وهم وقال لهم العتير بكر فكان لهم
 لو اباي انت وبنا شهد باعلى انفسنا اقر ربنا بوجدانك بدل ليل قوله تعالى من بنى ادم
 من ظهورهم حيث لم يقل من ظهر ادم والمراد من بنى ادم اسلاف اليهود الذين اشركوا
 بالله وبذريتهم اخلا فهم بقرينة قوله تعالى انما اشرك باءنا من قبل وبقرينة المعطومات قبلها
 او بعد ما كاذب الى كل ذلك صاحب الكشف عما هو خلاف ما عليه الجمهور وقوله تعالى
 ان تقولوا هم القوم الآتية بيان لوجدها في الخلق والتحليل والاضاف وهو لفظ الكرامة معذوف بمعنى
 انما اخل بالميثاق من جميعهم كرامة ان تقولوا هم القية انما كنا من ذلك اهلين لمرتبته
 عليه ولم تعجز به او كرامة ان تقولوا انما اشرك باءنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فانتدبنا
 بهم انتم كننا بما فعل المبطلون المقدسون علينا من غير صنع ما يعني لولم اخل الميثاق واعد بهم
 يدونه لقلنا جميعا انما لم نقر به ولم ننبه عليه فما وجه العذاب علينا وقال الاخرون خاصة
 انما نتبع ما قبلنا مع انهم لم تكن فاعلم بالميثاق فعام به اخل الميثاق من الجميع واجاب الجميع
 بيلهي فمن امن في الدنيا فقد قرر عليه فاستحق الثواب لا يغله العهد ومن كفر في الدنيا فقد
 بدل اقراره فاستحق العقاب لمخالفة الميعاد وهكذا ذكرنا بوجوه كثيرة في النعمان الاكبر وذكر في بعض
 الرسائل انه لما قال الله تعالى المستبركم قامت اربعة صفوف فاصف الاول يقربا للسان والقلب
 جميعا ومروا واخذوا وما تو معيد اكعلي ابن ابي طالب وفا طمة رضى والصف الثاني يقربا للسان
 فقط ومروا ولدوا شقيا وما تو معيد اكا بن بكر وعمر وعثمان رضى والصف الثالث يقربا للسان

فقط ومروك واصعب اوما تواغيا كما ليس ويلمع با موزو نصف الواجح لم بقرا صلا وفروا وادوا
شعبا وما تواغيا كذا جال وفرو من وغير ذلك وقد ذكر الام القوافل هينا في تفسير الامة كلا ما
طويلا جاله انه قيل لاميثاق وقت ادم انه امر ان على المكلفين وقيل انما هو للعادر فقط
قبل للمعلم فقط وقيل لهما ولكن المحل اجاب طوعا والكافر كراما والكل فلهما الصبيح
انه اخذ الميثاق من الكل واجاب الكل بطوع واختيار واحتفظهم وجه المعلم ما صبح
ما قلين وليس ذلك بحجب فقد قرأوا بقرانهم واشهد عليهم السموات السبع
والارضين السبع والملائكة واشهد عليهم ادم فهو حق شأبه انه لم ينكره احد من المؤمنين
والمكافرين ولا يضر ذلك لان الدنيا دار تعب ومحنة ولو كانوا اذا كبرين الى ذلك العهد
لارتفع الابطال ولان الله تعالى لم يكلف بذلك العهد بل جدد في على مصر على السنة ارمحل
فمن قبله نفعه العهد الاول ومن لا ملا والدليل على اقراره قوله تعالى قالوا لمي وعلى صدقهم
قوله تعالى واشهدهم على النسيير والدليل على تعميم الميثاق قوله تعالى اكفرتم بعد انما كنتم
فانه يدل على ان الكفار كلهم امنوا يوم الميثاق وكفروا بعد والى ان كان مختصا بالمرتدين
وانما لم يبقوا على الايمان في الدار الدنيا وان اقر واقبله لان الخلق في الدنيا اسما على
موافقة عليه الا في فاحد كعالمه وانما جازا شرفا في اطفال الكفرة ونحوه وان لم
يوجد منهم الكفرة لان ذلك بحكم الله تعالى بفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد واما احكامهم في
الآخرة فتوقف فيه اهل حنبله راء واختلاف فيه غيره وانما يحمل اخذ الجزية من الكفار ومناكحة
اهل الكتاب لان مدمة موقوف على الايمان الا بتداني وانه يوجد منهم من اصاب ما فيه وقد
ذكر الامام فخر الاسلام البزدوى وغيره في بحث الاهل بيان الادامي يوردونه ذمة صالحة
للوجوب بناء على عهد الميثاق ولكنه لما لم يصلح للاداء قبل ان يفرغ لم يجب عليه لان المقصود
من الوجوب الاداء وهذا اهلية وجوبهم بعد ما اتموا اداء وفي نوعان كامة وقاصرة ويمكن
: حرد الكلام الى اخرى وفيه تفصيل لا يليق بهذا المختصر والله اعلم في مسئلته ان الموتى لا يقرأ
قوله تعالى **وَإِذْ فَرَعُ الثَّمَرَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصَبُوا هَلَسًا تَقَرَّحُونَ** **وَإِذْ ذَكَرَ رَبُّكَ**
فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَحَيْفَةً وَذُنَّ الْجَهْرَمِينَ الْقَوْلَ بِأَلَدٍ وَإِلَهُ لِي وَلَا تَكُنْ مِنْ

الْعَامِلِينَ مَا تَأْتِيهِمَا مِنَ الْآيَةِ الْاُولَى اسْتَدِلَ بِهَا بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَنَفِيَّةِ فِي اَنْ تَرُكَ الْقِرَاءَةُ
لِمَوْتِ فَرَسٍ وَذَلِكَ لِانَ اَللهُ تَعَالَى اَمْرُهُ اَحْتِمَاعُ الْقِرَانِ وَالْاِنْصَاتُ مِنْدَرَاةُ الْقِرَانِ هَلَاكَ
مَرُوءَةٍ كَانَ فِي الصَّلَاةِ اَوَّلِيٍّ فَمَرُوءَةٌ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ مَامَةُ الْعُلَمَاءِ فَمَرُوءَاتُ بَعْضِ بَعْضٍ بِالْاِحْتِمَاعِ خَارِجُ
الصَّلَاةِ بَلْ بِهَا مَشْعَبَةٌ وَكَانَ الْآيَةُ رَدًّا عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْاَنْصَارِ يَقْرَأُ خَلْفَ النَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى
مَا فِي الْمَعْنَى وَكَانَ جَمْعُهُ رَايَ الصَّلَاةِ عَلَى اَنْ لَا يَدِي اِحْتِمَاعُ الْمَوْتِ خَاصَّةً وَكُلِّ فِي الصَّلَاةِ وَ
الْاَصَحُّ اَنَّهُ بَيْنَهُمَا جَمِيعًا عَلَى مَا فِي الْمَذَاهِبِ اَنْ تَرُكَ قِيَامُ الْقِرَانِ وَاجِبُ الْاِسْتِمَاعِ فِي الصَّلَاةِ وَكَانَ
ذَلِكَ لَا يَكُونُ اِلَّا بِالْعَكْرِ لَا بِالْقِرَاءَةِ خَفِيَّةً لَاحِظًا لِمَا وَاجِبُ الْاِنْصَاتُ لِلْاِسْتِمَاعِ فِي الصَّلَاةِ وَاجِبُهُ
بِكَمَالِهِ وَذَلِكَ فِيمَا قُلْنَا لَا يَسَاءُ قَالَهُ اِنْ شَافِي رَحِمَهُ اَللهُ عَلَيْهِ اَنْ الْمَوْتُ يَقْرَأُ الْقَائِمَةُ خَلْفَ الْاِمَامِ
مَرُوءَةً مِنْ جَدَّةٍ حَقَّقَهُ اَحْتِدَالُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِيمَا يَكُونُ وَادَّكَرْتُ فِي فُسْطَاتِهِ اَنَّهُ اَمْرٌ لِلْمَوْتِ
بِقِرَاءَةِ الْقِرَانِ مَرَا خَلْفَ الْاِمَامِ عَلَى وَجْهِ كَذِبِهِ الْقَائِمُ الْبَيْضُ فِي تَفْسِيرِهِ وَالْجَوَابُ اَنَّهُ
عِنْدَ الْاَكْثَرِينَ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ وَمِنْ مَشْهُورٍ اَدْنَاهُ لِلذِّكْرِ فِي كِتَابِ اَصْرُنَا قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا صَلَاةَ اِلَّا بِقَائِمَةِ الْكِتَابِ فَانَّهُ مَكْرُومٌ لَاحِظُهُ اَلَا يَدِي اِحْتِمَاعُ الْبَيْضُ وَالْجَوَابُ
اَنَّا حُلْمَانَا لَا صَلَاةَ اِلَّا بِقَائِمَةِ الْكِتَابِ وَلَكِنْ نَقُولُ قِرَاءَةُ الْاِمَامِ لِلْقَائِمَةِ كَانَهُ قِرَاءَةُ الْمَوْتِ اِيَّاهَا
وَأَيْضًا قَدْ رَوَى مَا لَكَ لَا صَلَاةَ اِلَّا بِقَائِمَةِ الْكِتَابِ وَالصَّلَاةُ فَاجَابَ اَنْقَائِمُهُ عَلَى الْمَوْتِ رَدُّونَ
السُّورَةَ تَرُكُ الْعَمَلِ بِمَارُوءَةٍ مَا لَكَ وَهَذِهِ حُجَّةُ اَلِزَامِ عَلَيْهِ لَا يَقَالُ اَنْ تَرُكَ تَعَالَى اِذَا قُرِئَ
الْقِرَانُ لَمَّا كَانَ مَا مَالِكُ الصَّلَاةِ وَخَارِجًا اَخْتِصَامُهُ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ وَالْمَوْتِ تَفْصِيلُ الْعَامِ
فَيَكُونُ مَحْصُورًا بَعْضُ مَوْطِنِي كَيْفَ يَتَحَلَّلُ بِهِ لَاحِظُهُ لَمَّا كَانَ ظَنًّا خَرَجَ مِنَ الْفَرَصَةِ بِمَعْنَى اَنَّهُ
لَا يَكْفُرُ حَاحِدٌ بَقِيَّ الْوُجُوبِ وَهُوَ كَالْفَرَسِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ وَكَذَلِكَ يَقَالُ اَنَّهُ يَنْبَغِي اَنْ يَقْرَأَ
الْمَوْتِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ اِذَا جُمِعَ فِيهَا حَتَّى يَفُوتَ الْاِسْتِمَاعُ وَذَلِكَ لِانَهُ رَوَى اَنْ الْمَشْرُوعَ
فِي اَوَّلِ الْاِسْلَامِ هُوَ الْجُمُعَةُ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ ثُمَّ مَقَطَعُ الصَّلَاةِ بَعْدَ رُتُوبَتِ اَحْكَامِهِ جَمِيعًا
عَلَى اَلِهَاجِلِ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ وَكَذَلِكَ يَقَالُ اَنْ اَلَا يَدِي اِحْتِمَاعُ اَنْ نَمَازَلَتْ فِي حَقِّ مَنْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى
مَا فِي الْكُشَافِ وَالْبَيْضُ رَوَى فَيُوجِبُ الْاِنْصَاتُ مِنْ كَلَامِ اَلْذِي لَا مِنْ قِرَاءَةِ الْقِرَانِ لِانَ اَلنَّصَّ
مُطْلَقٌ عَنِ ذَلِكَ لَا يَنْصَحُ بِمُورَدِهِ وَكَذَلِكَ يَقَالُ اَنْ مَعْنَاهُ مِنْ بَعْضٍ اِذَا اَنْتَ لَمْ يَكُنْ اَلْمَحْمُولُ

القرآن فَيُتَمِّزُوهُ فَتُحْمَلُوا عَلَى بُعُولِهِمْ فَيُنْزَلُوا بِهِمْ عَلَى تَوَاتُفٍ مِّنْهُنَّ يَتَوَفَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسْفَلٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَهُمْ فِيهَا ظُلُمٌ لَّدُنَّا يَكْفُلُونَ
 بِالْمَقْصُودِ لِمَوْجُودِ الْقَلْبِ غَايَةً مَّا فِي الْبَابِ أَنَّ الْآيَةَ لَمَّا حُتَّتْ مِنْهُ الْبُرْجُوهُ كَانَتْ الْآيَةُ لَدُنَّا بِقَوْلِهِ
 سَلَامٌ عَلَى الْإِسْلَامِ مِمَّنْ كَانَتْ لَهُ إِمَامٌ فَفَرَاةٌ إِلَّا مَامَ قِرَاءَةٍ لَمْ كَانَتْ بِهِ صَاحِبُ الْإِدَاةِ أَوْضَحَ مِنْ
 الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَمَجَالِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْحَقْلَةِ بِالْغِثَاءِ حَتَّى أَوْجِبَ أَوْ حُتَّتْ بِهِ الْوَهْدُ
 عَلَى الْفَارِغِ وَالشَّاهِدِ عَلَى النَّارِ فَانْ رَأَيْتَ الطَّائِفَةَ الْمَرْغُوبَةَ وَالْمُشَاطِفَةَ الصَّغِيرَةَ تَرَامِرُ
 يَسْتَمْتُونَ قِرَاءَةَ الْغَايَةِ لِلْمَوْجُودِ كَمَا اسْتَحْصَى مِنْهُ أَيْضًا حَتَّى يَأْتِيَ رَوِي عَنْهُ قِرَاءَةُ الْآيَةِ
 الثَّانِيَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَذَكَرْكَ فِي نَفْسِكَ مَامَةً فِي الْأَذْكَارِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْإِدَاعَةِ وَالتَّحْمِيلِ
 وَالتَّهْلِيلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَيْ وَذَكَرْكَ فِي نَفْسِكَ أَيْ ذَكَرْكَ أَنْ تَضُرَّ وَخَفِيَّةً مُضَرَّعًا وَخَافًا وَدَوَّهَ
 الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَسَكَمًا كَلَامًا وَنَ الْجَهْرَ لَانِ الْإِعْظَامَ أَدْخَلَ فِي الْإِعْظَامِ وَأَقْرَبَ إِلَى حَسَنِ
 الْمُنْعَكِرَةِ كَلَّمَ وَالْإِعْظَامَ لِفَضْلِ مَدِينِ الْوَقْتِ أَوْ مَوْجُودًا مِنْ الدَّوَامِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَائِلِينَ
 الَّذِينَ يَغْلُوبُونَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ فَكَلِّمْ أَقَابُوا وَلَا تَقْضِ أَنْ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الذِّكْرِ الْحَقِ كَلَّمَ
 وَهَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ السُّلُوكِ أَنَّ الذِّكْرَ الْحَقَّ مَزْمُومٌ وَالْجَهْرُ مَعْدُومٌ أَوْ مَبَاحٌ وَمَعْدُومٌ الْبَعْضُ
 الْجَهْرُ صِلَ وَهَذَا بَحْثٌ مَعْلُومٌ فِيهِ بَيْنُ الْإِمَامِ فِي زَمَانِنَا وَلَا طَائِلَ تَحْتَهُ إِذِ الْمَقْصُودُ الْمَثَلُ الْوَسْوَ
 إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ وَقَالَ صَاحِبُ الْإِدَاةِ أَنَّ الْجَهْرَ بِالتَّكْبِيرِ مَعْدُومٌ إِلَّا لِلْإِمَامِ فِي
 الصَّلَاةِ وَهِيَ الْتَشْرِيقُ وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ وَقَالُوا أَنَّ الْإِعْظَامَ بِالْإِدَاعَةِ أَوْجَحُ أَجَابَةً بِدَلِيلِ قَوْلِهِ
 تَعَالَى إِذْ نَادَى بِهِمْ نَادِ عَفِيًّا وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَدْمُورَكُمْ تَضَرَّعًا وَخَفِيَّةً وَهَذَا أَيْضًا بِاتِّفَاقٍ
 هَذَا أَمْرُهُمَا الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ الْحَدَّثَ عَلَى ذَلِكَ وَالْآنَ نَشْرَحُ فِيمَا
 ذَكَرْتُ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ وَاتِّرَ الْمَصَالِ الْمَذْكُورَةَ فِيهَا مَسَائِلُ الْقِتَالِ كَمَا وَدَّعَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ
 فَقِي مَسْئَلَهُ حَكْمَ الْفِتْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى * يٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا لِمَا يُغْنِي عَنْكَ اللَّهُ لَوْلَا يُرْسِلُ
 قَاتِلُ اللَّهِ وَاسْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ تَنَبَّأَتْ مُؤْمِنِينَ * هَلَمْ أَنْ
 الْفِتْلَ فِي الْبَلْعَةِ الْإِبْرَادَةِ وَلَيْلِ صِلَتِ صَلَوةٍ لِّلْفِتْلِ فَلَا نَهَا زِيْدَةً عَلَى الْقُرْآنِ وَفِي مَرْفِ الْفِتْلِ
 يَطْلُقُ تَارَةً عَلَى لَعْنَةِ لَمَّا زِيدَ عَلَى الْمَقْصُودِ أَمْنِي أَعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَوْلَاهَا كَانَتْ حَرَامًا
 عَلَى الْإِمَامَةِ السَّابِقَةِ لَهَا فِي هَذِهِ الْإِمَامَةِ زِيَادَةٌ وَعَطِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَطْلُقُ تَارَةً عَلَى مَا يَشْرُفُ

الامام المقتدر في الحركة زهادة على محمد بان يقول من قتل قتيلًا لله عليه أو ذل لسيرة ما
اصنم في زعم او فلكه نصفه او ربعه ويزم و ما هذا العهد للامام عندنا خلا قالنا في
وجهه الله في احد قوله وقد ذكر واي ثمان نزول الآية وجوها منها ما روي انه وقع اختلاف
المسلمين في غنائمك رانها كيف يقسم ومن يقسم منهم المهاجرون والانصار فقول تعالى
يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول اي لرسول الله خاصة ليس لاحد غيره فيها حكم
فحيث المراد بالانفال في الآية الغنيمة كان المراد بها ما ملكه الرسول خاصة وبنا لغنيين
فهموه و يقول تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه الآية على ما نص به الامام
الزاهد وان كان المراد به ان قسمته للرسول لانه هو الامام وقسمه للنايم على الامام فلا شك انه
باق وسما ما روي انه غرط رسول الله عليه السلام لمين كان له مناء وبلاء ان يخلقه فتنارح شائهم
حتى قتلوا منهم واسر واسبغهم ثم طلبوا بدمهم وكان المال قليلا فقال الشيوخ والوجوه الذين
كانوا عند الرايات عبادا لعمركم وثقة لنصارون الدنيا انهم زعموا وقالوا لرسول الله ﷺ
المغنم قليل والناص كثير وان تعطوا هؤلاء ما شرطت لهم حرمت اصحابك فنزلت مكية في
الكشاف وقال القاضي البهاري في تفسيرها ﷺ ينهم على السوء واهل اقبل لا يلزم الامام
ان يفي بما وعدهم وهو قول الشافعي يخرج من النظم لا نعال حيثنق بمعنى ما يشترط الامام زاهدة
على سهم الغنيمة والآية حجة للشافعي وح علينا وسما ما روي من سعد بن ابي وقاص قال لما كان
يوم بدر قتل اخي مجير وقتلت سعيد بن العاصي واخذت سيفه فاقبت به ﷺ واعتز به منه فقال
ليس مني ولا لك ا طرحه في القيس فطرحته وبني ما لا يعلم الا الله من قتل اخي واخذ سلمي فما
جاوزت الا قليلا حتى نزلت سورة الانفال فقال لي عليه السلام سالتني الحيف وليس لي راته
قد صار لي فاذع ليح و هكذا ذكر واليس في هذا القصة تغليل النبي عليه السلام بقوله من
قتل قتيلًا فله سلبه ولا شك ان الانفال حيثنق بمعنى الغنيمة وان العاصم حيثنق في الغنائم مشتركا
ولهذا لم يعطه ﷺ وبعد ما انزل الله الآية ظهر اختيار الامام في الغنيمة فيقسمها كيف
يشاء وقد ورد في القصة الامام الزاهد بنوع تغير حيث ذكره ان الجعد بن وقاص سعد بن
معاذ وذكر ان النبي عليه السلام قال قبل ذلك من قتل قتيلًا فله عليه فالانفال حيثنق بمعنى الثاني وعلى

بالنقل بينهما راقصة حرة لنا على الفاعل ربح على المفعول بما عاينوه وروى عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
 فينا في معشر اصحابه يد وحين اختلف في النقل وما به فقه لا يختلفنا فترعه الله من ان هذا ليعمل
 ليرجع الله تعالى نفسه بين المحلين على الحواء فهو يحتمل المعنيين اعني الغنيمة وما يشترطه الامام
 زيد اعلى منه وعلى كل تقدير فالمعنى بما لولك من حصة الانفال قل الانفال لله والرمول اي
 للرسول بما مر الله فالتقوا الله في الاحتلال والتهاشم وكروا متاخمين في الله واحلوا اذات بينكم
 احوال بينكم حتى تكون احوال الفقه وصحبة واتفاق واطيعوا الله ورسوله اي فيما امرهم به في
 الغنائم وغيرها انكثر مؤمن اي كامل في الايمان او معناه اذ محنتهم مؤمنين واما ما ذكره في
 الحديث ان معناه بما اركب من الانفال اي من حلها على هذه الامة وعلل ما ليس منها بما
 للديار والقسم وجعل الامام ما ان الانفال ان كان معنى الغنائم فاحكامه القطعية مما جباها
 في تفسير قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمسها وان كان بمعنى ما يشترط الامام
 زيد الامر لا يلزم عند الشافعي روح ويلزم عندنا على ما نقلناه من انه اجبر وان كان ذكر ما حبه
 الهداية انه فيما امر يشترط الامام ذلك فالسلب من الغنيمة عندنا وحاصلة للقاء قل عند الشافعي
 روح وهو بعض ما قلنا على ما لا يخفى ثم انه ذكر انه لا ينقل بل الماخوذ وحكمه قطع حق الباقي و
 الملك انما يثبت بعد الاحراز والاراسلام وقد ذكرنا ان السلب ما على المقتول من ثيابه وسلاحه
 ومركبه وما على المركب وملكه دون ما على ذلك وان النقل من جملة التبرع بالمندوب اليه
 بقوله تعالى يا ايها النبي خفف المؤمنين على النقل هذا ما فيه في مسته ان الماء المنزل من
 السماء مطهر يطهره قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا
 أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 فقوله تعالى اذ بدل فان من اذ يذكر الله او متعلق بالانصراد اي عند الله من معنى الفعل
 او جعل او ما صار اذ ذكر قوله تعالى يغشاكم بالانش من باب التفعيل على قراءة الجبر وروى
 قراءة يغشاكم بالتحفيف من باب الانزال وقوله اين كثير ابو عمر يغشاكم الحاس بالرفع و
 على الاولين في التصغير في يغشاكم قد نال الله تعالى وكرمه الاول والناس مفعول الثاني و
 قوله تعالى لمنه مفعول له او صدر رسته صفة وينزل مطعني يغشاكم وعلله بطل اربعة كاتري واعني

اذ يفشكم الله تعالى النحاس اى النجوم امنة منه اى تمنعون لآمن منه اواستمر امنا منه هالصة
 لهر من الله وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به من الفسقة والنجاسة ويزيل عنكم
 الباطل اى ومومنته وتطهركم اى ياهرم من الفسقة والنجاسة من الاحتلام واليربط على قلوبكم بالصبر و
 يثبت به الاندَام اى بالامانة حتى لا تموج فى الرجل اربال يربط على القلوب حتى ينفضها من المعركة وقصته
 انه مرز لواى كتيباً فترسوخ فيه الاقدام على غير ما ونا مواروا حلتوا اكثرهم وقد غلب المشركون
 على الماء نوحوس اليهم الشيطان وقال كيف تصرفون وقد غلبهم على الماء وانتم تصلون محمد بن
 هبة بن نعيم بن نعيم انكم لو نياهم الله وبكم فاشفعوا فانزل الله المطر فمطروا اليه حتى جرفها لواءه
 واتخذوا النسيان على عدوته وحرقوا الرماح فقتلوا وتوسوا وتلبس الرمل الذى كان بينهم وبين
 العدو وحتى يثبت عليه الاقدام وزالت حرمة الشيطان هكذا قالوا غير صاحب المداير والمقصود
 ان الآية قد دل على كون ماء السماء مطهراً فيكون طاهراً البتة وبهذا المضمون قوله تعالى وانزلنا
 من السماء ماء طهوراً وبه تحكك صاحب الهداية فى احكام المياه على ما عيانى وبيان باقى المياه
 مما يحتاج الى زيادة تفصيل لا يلقى هنا تركته للاطلاع والاطنا فى مستقلة الفرار من الزحف
 وبيان ان عدو العرب ليس بمنعوق فيه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذ القيتم الذين الذين
 كفروا زحفاً فلا تولوهم الادباراً ومن يولهم يومئذ دبراً الا شحراً فالتال او متحيزاً
 الى فئة فقد باء بغضب من الله وما لله جهنم وطئس المصير هذه الآية سميت لبيان ان
 الفرار من الزحف محمىة وينتمى من مشروعية عدو العرب وذلك لانه تعالى قد نهي اولاهن
 الفرار منه حيث قال اذ القيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الادباراً فالزحف فى الاصل مصدر
 زحف الصبي اذا دب على مقعدة قليلاً قليلاً والمراد منها الجيش الكثير الذى يرى لغزته
 كما انه يزحف فيفرق واهراً به نصب على انه حال من الذين كفروا وهو الاشبه والمعنى اذ القيتم
 الذين كفروا حال كفورهم جميعاً كفراً فلا تولوهم الادباراً لا نهزام منهم فضلاً عن ان يكونوا
 مثلهم واقل مسكر وجوز ان يكون حالاً من المؤمنين اومن الفريقين جنباً ثم اوجب الوعيد
 ثانياً على الفار حيث قال ومن يولهم يومئذ دبراً الآية واقع قوله تعالى فقد باء بغضب من الله
 جزاء له ومن اوجده يد عليه لانه جزاء بما يجزى به الكفار والايمة مسكنة لا يحتمل النجى

هذا قيل ان الآية منصوصة بآهل بدر والظاهر في ذهب في السورة والافتراس الآية منصوصة
بقوله تعالى لان خلف الله عنكم الآية ومحمولة على ما اذا لم يكن الكفار يدين بها لضعف
لانه ان كان الكفار يدين على النضاع كما اذا كان المسلم واحد والظاهر لثلاثا لا يحرم
الفرار وانما يحرم اذا كان المسلم واحد او كافرا اثنين على حاشية كذا في آخره
السورة هكذا ذكره القاضي البيضاوي والمختار للامام الزاهد انها منصوصة بقوله تعالى
الآن خلف الله عنكم الآية عذابه واضح ولا يتعلق به مقصود لانه مسئلة معروفة مذكورة في
القرآن غير مرة وانما الغرض اثبات ان المدح في الحرب ليس بممنوع وبما انه ان الله تعالى
حيث اوجب الوعيد على الفار استثنى منه اثنين فقال الا متحرفا لقتال او متجهزا الى فئة وهو
جملة معروفة بين الشرط والجزاء وانما يصح متحرفا او متجهزا على حال والافتراس له واستثناء
من المولين اي الارجال متحرفا او متجهزا ومعنى الاول وهو قوله تعالى الا متحرفا قال الا
من يفر حال فحوله متحرفا لقتال اي بحيث يصبغ الحصر وانعدوانه يفر جيوش المسلمين
فيجعل المدون يكرهون بعد الفروغ لمن جملة خدع الحرب فكذلك المذكور للمفسرون هو مشروع
الغالب العدو حاله حرام كما صيغ في اخر السورة والفرق على ما ذكر في شرح الوثائق ان
العدوان يقول المسلم من الحصر اي لا انا تلك اليوم ثم قاله بقلعة والعدو ان لا يقول ذلك
وكن يشغل باله بالعلم منها القسم اعلم بقائل اليوم ليكون غافلا ثم قال معه ومعنى الثاني
وموقله تعالى او متجهزا الى فئة الا من يفر حال كونه متجهزا او ملتجيا او منعا الى فئة اخرى
من المسلمين يطلبهم للنزوة ويمتنعهم فحينئذ يجوز الفرار بشرط ان يكون تلك الفئة قريبة
وممنهم من لا يشترط الغرب لما روي عن عمر رضي الله عنه انه لما كان في مربة بعثهم ففرروا
الى المدينة فقلت يا ايها الذين آمنوا انتم الكافرون وانا شكر اى انتم المائلون الى
فئة من المسلمين وجبا عنهم واما اوصافه فيمكن اذكر في البيضاوي في اكتشاف انه فر رجل
من القادسية فاتي المدينة الى عمرو بن لقال يا امير المؤمنين فمكتوف ففر من الزحف فقال عمر
وانا فقلت في مسئلة عدم العيانة في الامانة وغير ما قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تحزنوا لله والرسول ونحزنوا وانا نكفكم وانتم تعلمون اعلم ان الحزن هو النقص

كانت، يعني الرضاء التمام ثم استعمل في هذا الامانة والوفاء وتعاونوا ما منصوب باضمار ان او مجزوم
محطوب على تعاونوا الا ولد المعنى لا تعاونوا الله والرمول بنعطيل القران والحنن ولا تعاونوا
اما ناسك فيما بينهم بان لا تحفظوا ما رانقر تعلهم وباله او حيا بشكر وانشر من اهل العلم
والنجر قال صاحب الكشاف في نزوله روي عن النبي عليه السلام حاصره وود بني قريظة احدى
وعشرين ليلة فمالوا الصلح كما صالح اخوانهم بني النضير على ان يصيروا الى اذرع ما وارضا
من ارض الشام فابى الله الا ان ينزلوا على حكمه سعد بن معاذ واوا وقالوا ارحلنا
ابالها به مروان بن المنذر وكان مناصبا لهم لان ماله في ايديهم فبعضه اليهم فقالوا له
ما ترى هل ننزل على حكمهم فند فاشار الى حلقه انه انذبح قال ابو الهيثم فصارا لت قد ما هي
ملست اني قد غشبت الله ورسوله فنزلت فشد نفسه على مارية من موارى المسجد وقال والله
لا اذوق طعاما ولا شرابا حتى اموت او يتوب الله ورسوله علي فكثت جمعة امام حتى خرم مشيها
عليه ثم تاب الله عليه فقيل له قد تيب عليك فعمل نفسك فقال لا والله لا احلها حتى يكون يوم الذي
يعطيني فيها فاحله بعد فقال ان من تمام توبتي ان امجد ارقومي اني اصبت فيها للذنب
وان اطلع من مالي فقال عليه السلام تهزبك الثلث تصدق بهن من المغيرة فنزلت في قتل عثمان
بن عفان رضي الله عنه هذا لفظه وقد ذكره الامام الزاهد مع اختصار صاحب الصحن مع
توجيه آخر وهو ان الصباية كان يغشون المرأى الكفار منهم من ذلك وعلى كل تقد يرفق الآفة
بهي عن حياة الله ورسوله وخيانة الامانة وقد مضى بيان الامانة في صورة النساء مع بعض
احكامه وهي في القران كثيرة وذكر القاضي البهنا قصة ابي لبابة بالتفصيل الذي قلت وقال في
معنى لا تعاونوا الله والرمول بنعطيل القران والحنن اوبان تفصيرا وخلاف ما يظهر من ار
بالقول في القامرة هذا العطف فحينئذ يثبت من الآية حرمة الغلول في القامرة ايضا على ما ذكره الفقهاء
حيث قالوا بلا غدر وغلول ومثله وهو المقصود ههنا ولا راي ان يقال خيانة الله والرمول عامة
في جميع ما اراه او اباها عنه وخيانة الامانة مام في كل جنس من الحيوانات في جميع
الامانات كالعارية والوديعة والمصارفة والشركة والاجارة والوكالة وغير ما عكذ المحطو
بها في مثله ان المراد اذا اكل لم يحب عليه قضاء انما دات قوله تعالى ﴿ قُلِ الَّذِي

كَتَبُوا اَنْ يَنْتَهَوْا عَنْهُمْ مَا قَدْ تَلَفْتُمْ وَاِنْ يَخْرُجُوا مِنْكُمْ فَهُمْ بِكُمْ وَلَا يَنْتَهَوْا عَنْهُمْ
 قَالُوا هُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ تَنَافُؤٌ وَيَكُونَ اَدْنَى كَلَّةٍ لِّلَّهِ فَاِنْ اَنْتَهُوا اِنَّ اِلٰهَ يَمَعْلُومٍ
 بِهَؤُلَاءِ اِنْ يَتُوبُوا فَاَعْلَمُوا اَنَّ اِلٰهَهُمْ طَنِيعٌ اَلْمَوْلَى وَيَنْعَمُ اَلْمُتَّصِرُ * قَالَ اَلَا مَامُ الزَّاهِدِ
 فِي زَوْلِهِ اَنْ مَكْرَمَةُ بَنِ اَبِي جَهْلٍ كَانَ عَلَى الْحَفِيظَةِ فَلَمَّ بَتِ الرِّيحُ اِلَى اَنْ يَقْرُبَ الْغُرُقُ فَتَدْرَأَهُ
 اَنْ لَجِي اَمِنْ اَحْمَدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَاءَ اِلَى قَوْمِهِ تَبِعَهُ مَعَهُ مِنَ الْعَاصِ اَيْضًا فَعَرَضَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 اَلَا سَلَامٌ عَلَيْهِمَا فَاَسْلَمَا ثُمَّ بَكَى مَعَهُ مِنَ الْعَاصِ مِنْ اَلْكَ نَوْبٍ اَتَتْهُ مِنْهُ فَيَسَامِعُهُ
 فَاَنْزَلَ اِلَيْهِ هَذِهِ الْاَيَّةُ يَعْنِي بِغُفْرَانِهِ مَا صَافٍ مِنَ الْعَاصِ بِالْاِسْلَامِ فَلَا يَأْسُ بِهِ هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ
 قَالَ سَابِحُ الْمَدَارِكِ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْاَيَّةِ قُلْ لِلَّهِ الْغُفْرَانُ اَنْ يَنْتَهَوْا عَنْ مَعَاصِي الرُّسُولِ
 وَفِيهِ مَنْ قَالَهُ بِالْمَدْعُولِ فِي الْاِسْلَامِ بِغُفْرَانِهِ مَا قَدْ سَلَفَ مِنَ الْعِدَاوَةِ وَاَنْ يَخْرُجُوا اِلَى اِنْقِطَاعِ
 وَلَمْ يَنْتَهَوْا عَنْهُ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْاَوَّلِينَ بِالْاَهْلَاكِ فِي الدُّنْيَا وَالْعِلَابِ فِي الْعَقْبَى اَوْ مَعْنَاهُ اَنْ
 اَلْتَّحَارَا اِذَا اَنْتَهُوا مِنَ الْكُفْرِ وَاسْلَمُوا بِغُفْرَانِهِ مَا قَدْ سَلَفَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْعَاصِي بِهِ اَحْتِجَ اَبُو حَنِيفَةَ
 رَحِمَهُ اِنْ اَلْمُرْتَدَّ اِذَا اسْلَمَ لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءُ الْعِبَادَاتِ الْمَتْرُوكَةِ مِنْ اَكْلَامِهِ اَعْلَى ذَلِكَ مِنْ
 كَلَامِ سَابِحِ الْكُشَافِ وَاُورِدَ مِنْهُ بِالْاِبْحَارِ وَصَرَّحَ سَابِحُ الْكُشَافِ بِاَنَّ الْعَرَبِيَّ اِذَا اسْلَمَ لَمْ يَبْقَ
 عَلَيْهِ تَبْعَةٌ نَظَرًا مَالِدِي قُلْ لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءُ حَقُوقِ اِلٰهِ تَعَالَى وَتَبْقَى عَلَيْهِ حَقُوقُ الْاَدَمِيِّينَ وَبِهِ
 اَحْتِجَ اَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اِنْ اَلْمُرْتَدَّ اِذَا اسْلَمَ لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءُ الْعِبَادَاتِ الْمَتْرُوكَةِ فِي حَالِ الرَّدَّةِ
 وَقَبْلَهَا وَفَرَّغَ اَنْ يَخْرُجُوا بِالْاِرْتِدَادِ وَلَعَلَّ وَجْهَ اَلْحَاجِّ 'لَهُ لَمَّْا حَكَمَ عَلَى الْكُفَّارِ جَمِيعًا بِالْمُغْفَرَةِ
 مِنْ الْعَصِيَا بَعْدَ اَلْاِسْلَامِ فَالظَّاهِرُ اَنَّ الْمُرْتَدَّ كَذَلِكَ لَانَهُ دَاخِلٌ فِي الْكُفَّارِ وَاَنْ اَخْتَصَّ بِأَحَدٍ
 اُخْرَانِ بَدَلًا فِي الْاِسْلَامِ بِغُفْرَانِهِ مَا قَدْ سَلَفَ مِنْ اُرْتِدَادِهِ وَمَا تَرُدُّوهُ مِنْ قَضَاءِ الصَّلَاةِ
 وَالصَّوْمِ وَجَمِيعِ احْكَامِ الشَّرْعِ وَهَذَا اَمْرٌ مَعْقُولٌ لَانَهُ حِينَ ارْتَدَّ لَمْ يَحْبِ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ
 فَلْيَلْزَمِ الْقَضَاءُ وَكَذَا اِنْ قَطَعَ قَبْلَهَا وَاِنْ اَمْسَرَ اَنْ يَخْرُجُوا بِالْاِرْتِدَادِ لَانَهُ لَمْ يَخْرُجُوا بِاِلْتِمَامٍ
 مِنَ الْكُفْرِ فَلَا يَدْرَأُ اَنْ يَكُونَ اَلْعُدُوُّ اِلَى الْكُفْرِ وَمَا اَلْاِرْتِدَادُ اِلَّا لَانَهُ دَخَلَ فِي الْاَحْتِجَ
 وَاَسَافِيكُ بِقَوْلِهِ اَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ لَانِ الشَّافِعِي لَمَّْا وَجِبَ الْعِبَادَاتُ عَلَى الصَّغِيرِ بَقِيَ اَلْاِسْلَامُ
 اِغْتِنَاءً فَارَادَ اَنْ يَوْجِبَ ذَلِكَ عَلَى الْمُرْتَدِّ وَلَكِنْ لَا يَطْعَمُ فَمَرَّتُهُ مَا دَامَ مُرْتَدًّا اِنْ لَمْ يَلْزَمِ الْقَضَاءُ بَعْدَ

السلام ولم يتعرض للقاضي للوجه الثاني ومائة لك بعد هذا هو الذي جرينا منها لاجله
وبهذه المضمون قوله تعالى في سورة البقرة فان انتهوا فان الله غفور رحيم وكذلك قوله تعالى
وقالوا لهم حتى لا تكون فتنة قد مر بيانه في سورة البقرة مفصلاً ومعنى قوله تعالى فان انتهوا
الاية فان انتهوا عن العفر فان الله بما يعملون بصير فبما يعملون عليه وهذا اذا اثموا يعملون
بالنيق وما اذا اثموا بالخطاب كان المعنى فان الله بما يعملون من العباد والدموة الى الاحلام
بصير فبما يعملون عليه ومعنى قوله تعالى وان تولوا الاية ظاهر في مسمة اللفظ قوله تعالى
واعلموا انما غنيتهم من شئى فان الله حميم العزيز القوي ولينامي وانما كوش
وانما السبيل لا انكسرتهم انتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم العرفان يوم
اللقى الجمع على ط والله على كل شئ قدير اعلم ان الايات التي ذكر فيها بيان
قصة الفاتح فان هذه والاية التي في سورة الحشر وانتهت قوله تعالى يسألونك من
الانفال كانت هذه ثلاث ايات ولكن ذكر في الاولى لفظ الانفال وفي الثانية لفظ الغنيمة وفي
الثالثة لفظ الفى وقد ذكر الامام الزاهد ان هذه الاية ناحت لفعله تعالى يسألونك من
الانفال وقال صاحب الكشاف والقاضي ان عزولها في اليد وقيل بعد شهر وثلاثة ايام
لنصف من شوال في هزوة بني قينقاع على راس مشر من شهر من الهجرة وبيانها ان الغنيمة
هي الاخذ بها من الكفار وقد اوجب الله فيها الخمس للملك وبن وابع اربعة اخماس للقاتل
واوجب اعطاء الخمس لغيره في كل ما يقتل لموم قوله تعالى من شئى وتقدم الاية انما اخذتم
من الكفار قهراً من اي ذبي كان حتى الخطا والمخط فان الله غفور رحيم وعلمه ما موصولة بمعنى
الذي ولد اذ دخل في خبرها الفاء وغنمتم صلفوا لعابد محذوف اي غنمتموها وقوله تعالى
ذلك الله غنمته ان المفتوحة مع اسمها وخبرها خبر مبتدأ محذوف اي فالحكم ان الله غنمه على ما
في المدارك او مبتدأ محذوف الخبر اي تحقق ان الله غنمه وقيل ان مكسورة ملا حجة الى
الخط وقد اتفق اهل الملأه على ان ما اخذ من الكفار قهراً يقتصر خمسة اخماس اربعة منها
للفاتح ونكهم اختلفوا في الخمس الباقي فقال بعضهم يقتصر الخمس على حته اجمعهم لله وهو
للرسول ويكون التماس من صلبها من الاية ويصرف مهر الله الى الكعبة على ما ذهب اليه ابو العباس

وقيل لبنت النزيل يشنونم في غير النزيل المسمى في طبرستان القري في طبرستان
تقدمت في خلافت سنن المصطفى وركانه قال فان في غنسه يصر في مولاه الا غنسين به فيهم
البحر في خمسة مهر مائة فله ~~في~~ ولكنهم اختلفوا فيما بينهم بعد وفاته ففصل الشافعي روح
يصر مهر المول الى مصالح المصلين كالفله الشيطان وقيل يصر في الامام وقيل الى
الا صنف الاربعة ومن ابى حقيقه روح سقط سهمه ومهر ذوى القربى يوفاته ومار الفل
مصرفا الى الثلث الباقي ومن ماله روح الا مرفيه نحو من الى راء الامام يصره الى ما يراه
ومهر ذوى القربى يصر فيهم وهر بنو هاشم وبنو المطلب وقيل بنو هاشم وبنو قيس
قريش والغني والغنيروا في ذوى القربى عند الشافعي روح وقيل هو مخصص بغيرهم كهم
ابن السبيل وقيل الجنس كله ذوى القربى لاقط سهم المول بعد وفاته عليه اسلام ويكون المراد
بالتمامي والمساكين وابن السبيل من كان منهم وانما اعطى للتخصيص هذا كله ذكرني ابيضاوي
اخذ ذلك من كلام صاحب الكشف مع نوع زيود غير الامام الزاهد ان مبنى الاختلاف
بيننا وبين الشافعي روح على ان نسخ القرآن بالهجر المتواتر جازيل عند بالاندس فان مهر ذوى
القربى مخصص في الكتاب وليرى به الخلفاء الراشدون نصا متوفاه عند بالاندس
وانصر صاحب المدرك على بيان مذهب ابي حنيفة روح وقد يروى على ما في الكتب انه قال ابو حنيفة
رحمة الله عليه بقهر الجنس بعد وفاته ~~في~~ على ثلثه مهر للميتاني ومهر للمساكين ومهر
لابن السبيل لان ذكر الله تعالى للتبرك ومهر المول سقط بموته ~~في~~ ومهر ذوى القربى ايضا
يصدق بموته ~~في~~ المراد من ذوى القربى ذوى القربى بالا جماع ولعله مشترك بين القرابة
الصلبية والقرابة المودة وهما الاخير مراد خاصة من ليل ان ~~في~~ ابن عبد الله بن عبد المطلب
بن هاشم بن عبد مناف وكان لعبد مناف اربعة ابنة هاشم والمطلب ومبد الشمس وقول
وكان عثمان بن عفان من اولاد عبد الشمس وجبير بن مطعم من اولاد بول فلما نصر ~~في~~
هنا ثم جبير اعطى خمس الخمس بني هاشم وبني المطلب وليرى عثمان وجبير اصلا فقالا لما
لا فنكر فضل بني هاشم لما لك الذي وضعك الله فيهم يعني انهم منهم ومراخوة ولكن نحن
وبنو المطلب سواها بانك اعطيتهم وحرمتنا فقال عليه السلام انهم لم يفاوقوني في الجاهلية

ولا في الاحلام وشك بين اصابعه فعلم ان المراه قرابة المودة لانه لو كان المراد القرابة
الصليبية لامطى مشان وحبيب ايضا كما مطى بنى ماشم وبني المطيب فلذا كان المراد قرابة المودة
فقد قاتلته وقاتلته عليه السلام من غير لاله الله سبحانه وبني لم يتبق ظلم يستحقون السهر بعد
وفاته اذ اكلوا اشياء مباحة ما في الباب اثم يستحقون لاله الله لا غير لما طلبوا
الركوة فسعه عليهم السلام بدمه وقل يا مشرقي ما علم ان الله حرم عليكم سفلة الناس ولواحلهم
وهو مكرها من الخمس الخمس من الغنمة قد جعل الله خمس الخمس موضعين الزكاة والركوة
اطبا يستحقها المقرء عند اذ قد صرح ان الخلفاء الراشدين كلهم قسموا على نسوة انقلنا هكذا
بني شرح الوقيعة والهداية وقال صاحب الهداية ان هذا قول المشركي ومن الخلفاء ومن
مقرء ايضا مائة الاجماع ولكن الاصح ان الساقط والاجماع هم الامنياء والمقرء دخلون
في الاوصاف الثلاثة المذكورة عند الحاجة ما بهذا لو اقبل جهل من رثية بحث وهو ان الزجوة اما
تسرم على بنى ماشم عامة فينبغي ان يكونوا مطيب غير مستحقين لسهر الغنمة سواء كانوا
قتراء او غنماء على اقل وجهي هذا الكلام معطوف قد سبق وزيادة ترخيص مني في سورة المشر
انشاء الله تعالى وقوله تعالى انك ترميهم متعلق بمعد وفدله عليه واعلموا وانزلنا على
معد ناطق على الله يوم الدورات طرف له والمراد به يوم بدر لانه فرق فيه بين الحق والباطل
ويوم النقي الجمعان في التقي المسلمين والكفار يدل من هم الفرقان في الصبحى انه يوم
الجمعة صايع مشرين من رمضان حنة لما من من الحجر والمعنى ان كثير امنهم بالله وما انزلنا
عليهم عليه السلام يوم غزوة بدر وهو الايات والملائكة وانفسهم مثلنا علموا انه جعل الخمس
له لافساحه السهر اذ اقله بالاحصاء الاربعة في مسئلة قدّم العوى من الذي قوله تعالى
الَّذِينَ هَادُواهُمْ قَوْمٌ ثُمَّ يَأْتُونَ هُدًى مِنْهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ هُمْ لَا يَتَّقُونَ قَامَا يَنْقُصُهُمْ
فِي الْحَرْبِ يَشْرِدُ مِنْهُمْ مَنْ خَلَّفَهُمْ يَعْلَمُونَ بِذِكْرِهِمْ وَأَمَّا نَحْنُ مِنْ قَوْمٍ حَيَاتٍ فَأَبْدُ
إِيَّاهُمْ عَلَى سَوَاءٍ طِنَ اللَّهُ لَا يَحِبُّ الْكَافِرِينَ هَذِهِ الْآيَاتُ الثَّلَاثُ فِي بَيَانِ نَقْلِ الْعَبْدِ
غِيْرِهِ وَنَقْلِ النَّاسِ فِي تَصْنَانِ يَهُودِ بَنِي قُرَيْشٍ مَا دَمَرِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَانِ لَهَا عَلَيْهِ وَلَا يَنْصُرُهَا
أَعْدَاؤها نَوَالِ الْمُشْرِكَةِ بِالْإِسْلَامِ رَقَا وَأَنْتِ نَائِمٌ عَاهِدُهُمْ فَيَقْضُوا أَوَّلَ رُحْمِهِ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُنْدِ

[illegible]

عوف الحياة والقدر وهو الغلبة عليه مع الأخبار بخلافه أو في أن يمنع منه ومنها أن طرح
 العهد عند خوف الحياة واجب على ما هو الظاهر ومن إذا لم يوجد منه حياة ويكون معهود
 خوف ما إذا وجد منهم حياة فإن كان من البعض من غير منعة لا يكون نقضاً للعهد وإن كان من
 منعة يكون نقضاً في حقهم دون غيرهم وإن كان ذلك باذن الله أو كان ذلك بالتفريق العمل كان
 ذلك نقضاً للعهد وخلافه ما وجد منه ذلك بل أدلة حجة إلى التنبؤ أي قولوا قبل تولد
 لو بدوا بالحياة وما إذا عدم خوف الحياة ويوجد ما وقد كان صالحهم إلا ما قبل ذلك فأنكروا
 نفس الصالح النفع بعد اليأس وقائلهم لأن المصلحة تبدل حينئذ كائن في الهداية والله أعلم
 ذكر الله تعالى بعد بيان منعه من الجهاد بالليل والرمح والصالح في الحرب فقال ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ
 الَّذِينَ كَفَرُوا سَبْقُوا أَيُّهُمْ لَا نَعِيزُونَ﴾ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ
 انْصِبْ قُرْبَانَ بِهِ وَعِدُوا لِلَّهِ وَعِدْكُمْ وَأَخْرِضْ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَقْلَبُوا عَنْ يَدَيْهِمْ
 وَمَا ذَمُّوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَوْفِ انْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَقْلَبُونَ وَإِنْ جَنَحُوا
 لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٥٠﴾ هذه الآيات الثلاثة جامعة لما نال
 منعه وقد نهى الله تعالى فيها أولاً من حسان غلبة الكافر فقال ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا
 أنهم لا يعجزون وقد قرئ تحسبن بالياء والياء فإن كان بالفاء فالصور ما مله والذين كفروا
 معفواً الأول وسبقوا معفواً الثاني أي لا تحسبن أهل الذين كفروا ما يقين عليكم وإن كان
 بالياء فالذين كفروا ما مله وسبقوا تقدير أن سبقوا وهي مصفوفة من المنفعة يعني أنهم سبقوا
 وهو ما دمه معفواً تحسبن أو أنما مل مضمر وهما معفوا ولا وقد قرئ أنهم لا يعجزون بالكم
 والفتح وعلى كل منهما معلقة لكن المأخوذ على تقدير الالامتناف والمفتوحة بالتصريح والجمع
 أنهم لا يفرقون ولا يحدون طال لهم ما جزاء إدراكهم وعن الزمري أنها زلت فيمن أثلت
 من قل يشركون فكل إلى المدارك وقد ذكر صاحب الكشاف والناهي في تحقيق أعرا به وجوما
 شتى وبما يجله ليس الغرض منه هذا وإنما المقصود من قوله تعالى وأعدوا لهم الآية ومعناه
 أعدوا أيأية المؤمنين لتأنيص العهد والجميع انكسار ما استطعتم أي شيئاً استطعنوه وحال كون
 ذلك الشيء من قوة ومن رباط الخيل والفرقة لا يتقوى به في الحرب لكن نقل من التبر

عليه السلام أنها الرمي وقيل هي التجرى والجرى والجرى هو التجرى والجرى هو التجرى والجرى هو التجرى
 جنع رباطاً ومطعمه على القوة من مطب النعام على النعام والجماع لله امره بصدق الله الصلاح والصلاح
 لا يبرأ الله تعالى بما بلغ وجهه وأكدته نفي لاية دليل على ذلك وقد صرح الامام الزاهدان الله
 تعالى لمرأى من يقدرا لطافة الاثني شئين احسن التقوي في قوله تعالى فاقواله ما استعلمتم واستعدا ذ
 آلة الحرب في قوله تعالى واحد والامر ما استطعتم فبين الله تعالى صفة الخيل والصلاح
 فقال ترمبون به اي تعوفون بما استطعتم او بالاعداد عد والله وعد وعمران اهل مكه و
 ترمبون اخرين ايضا من دونهم لا تعلمونهم بل الله يعلمهم فقط وهم اليهود والمناقبون واهل
 الفرس او كفرة النجس اذا جاء في الحديث ان الشيطان لا يقرب صاحب فرس ولا دار فيها
 فرس عتيق وروي ان سهل الخيل يرمي الجن هكذا قالوا جميعا وكلام صاحب الهداية يشير
 اشارة خفية الى ان ضميره يرجع الى الخيل فقط حيث ذكرني باب كريمة قصة الغيبة ان
 للرجال سهما واحدا وللفرس سهمين ويعتبر في ذلك وقت مهاورة الدرب عند ما ردت
 القتال عند الشافعي رح وان ابرز ادين والعتاق سواء لان الارهاب مضاف الى جنس الخيل في
 الكتاب قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترميهم به عد والله واسم الخيل يطلق على البراذين
 والعراب والعجين والمقر فاطلا واحد ولان العربى ان كان في الطلب والعرب اقرب
 فالبرذون اسبر والين مطلقا ففي على منها منفعة مفهومة فاما متروها هذا كذا مرمعنى قوله تعالى وما
 تملقوا ما تنفقه ومن شئ من الصلاح والنياب والخيل والركاب والانتعة في سبيل الله على يوف
 اليكم اي يوفه عليكم جراءة ولا تظلمون في الجراء بل تعطون على التمام وقال الامام الرهد
 ابا بزنط في حق بعض الصباغة قالوا ما لنا ننفق في الغزاء ولا نؤمد به قروبا وانما ننفق في
 التركة لذلك فوعدهم الله تعالى بالثواب في عفة الغزاء هذا ما فيه ومعنى قوله تعالى وان
 حنوا لنسلمه وان مالوا اي انكفروا لنصلح فاجنح لما اي نمل اليها يضار تركل على الله تعالى و
 لا ينف من ابطانهم المكر في جنوحهم الى لسرافات الله كاذبك وعاصيتك من مكرم انه هو الصبيح
 لا قوا بكر العالمه احوالكه وجميعه على اللام زانية لجنح هو اليه والسلم بكمرا الصين في
 قراءه اي بكر وبنحها في قراءه عبره وبه الجملة هي بمعنى الصلح ضد الحرب ولهذا جرت مثل

فانها محقة قالوا فالاية دليل على ان الصلح معهم جائز وقت المصلحة واليه ذهب صاحب الهداية حيث قال واذا راي الامام ان يصلح اهل الحرب او فرقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها وادعهم اليك اهل المكة عام الحديبية على ان ينفع الحربين ويمنع مشركين هذا الخط وقال صاحب الكشاف ومن اين جاس رضى ان الاية منسوخة بقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون ومن جعلهم كفرا لثعلبا قالوا المشركون جميعا وجد يومهم والصحيح ان الامر موقوف على ما يرى فيه الامام صلاح الاسلام واهله من حرب او صلح وليس يحتمل ان يقالوا ابد او نهيوا ابد الى الابد اذ كان القاضى والآية مضمومة باهل الكتاب لا تعالها بمقتضى وقيل مائة لعصتها اية الضيف ولعل منشاء على ذلك كون الامر للجورب والصواب ان كان للجورب فالامر كان له القاضى وان كان للسواد ومقتضاها المصلحة فالامر كان صاحب الكشاف والهداية ولم يقرر له باقى المفسرين في مسئلة ان انكار اذا كانوا متضاهيين على المؤمنين يجب على المؤمنين القتال معهم قوله تعالى يا ايها النبي جرحي المؤمنين حتى اقتال اذ ان يكن منكم مشرؤن صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة فاجلهم بالذين كفروا يا ايها الذين لا يعمهون لان حلف الله عنكم وعليم ان بئس صفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الالف باذن الله والى الله مع الصابرين هاتان الاياتان اولهما منسوخة والاخرى باسما لهما وامر اية في القرآن منسوخة عقبيها ما مضى فلا ريب في هذه الاية والتي في المجادل وبما يهاضج وموان الاية الاولى ذكر فيها تحريض المؤمنين على القتال والاخرى تعالى حرض المؤمنين بمعنى بالغ في حثهم على القتال وبالله الاشارة في كلام صاحب الهداية حيث قال ان التسهيل من جملة التعريض المدحوب اليه اى بقوله تعالى حرض المؤمنين على القتال على ما مر ثم ذكر فيها ان الكفار اذا كانوا مائة فاجلهم على المسلمين عشرة درجات يكونون نزار المؤمنين منهم منبر ما مثلا ان يكون المؤمنون مشركين وكانت الكفار مائتين يجب على المؤمنين القتال معهم وهكذا ان كانت الحلبون مائة والكفار والعاجب على المؤمنين القتال معهم ويكون الفرار في هاتين الصورتين ذنبا كبيرا ومكلا القياس وكان على الحليم مغروما ولا يرمع

ذلك لما ماتت جنود الامم وشعبهم الكفار الذين آمنوا بالدين الجديد وكانوا
 لان ضعف الله مكرهم ولم اذنبكم معها الاية لعلوا خائفين منكم والافتك واجب انكم على الله
 يصيب درجة واحد لثلاث لان للمسلم مائة والصار ما بين محب القتال ولعزم الفرار واثبات
 المسلم الفاء والكار الفهم محب القتال ولعزم الفرار ومكذ القيام وقيل كان لهم ثلثة قامروا بذلك
 ثم لما كثروا خفف منهم واما كرم مقاومة الجماعة لاكثر منها مرتين قبل التصفيف وبعد للادانة
 على ان الحكمج لقلوا لا يتفاوت اذا حال فديت ما بين ثمانية والعشرين للماتين ومقاومة
 الامة الالاب وكذا بين مقاومة المائة الماتين ومقاومة الالف الالفين اذا حال في الاول عبق
 وفي الثاني وسبع وعلله لعل المعنى وصف الاول بالصبرة دون الثاني والاراد بالضعف ضعف
 البدن وقيل ضعف البسيرة وقيل ثقتان للفتح وهو قراءة عامم وحزاة والضر وهو قراءة الهايين
 وقوله تعالى يكن بالباء في اربعة مواضع وقرأ من كثير وبائع وابن عامر بالياء فيها والبصريون
 بالياء في حالة الماتين والياء في غير ما هو واقع وقوله تعالى يلقوا الى بل منها معنى الاسر واما
 قال هـ فهم قوم لا يلقون بها بالسب امر غلبة العشرين او المائة من المسلمين على الماتين او
 الالف من الكافرين يعني ذلك محب انهم قوم جهلة بالله اليوم الاخر يقاتلون على شهر احتساب
 وطلب ثواب كالجاهل ثم يقلل ثباتهم ويعدسون وجاء نصر الله عليهم به بخلاف المؤمنين فانهم
 يقاتلون على بصيرة ويرجون النصر من الله هكذا ذكر المفسرون ثم ذكر الله تعالى بعد ذلك نية
 الامم والقتل فقال هـ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُخَيَّرَ فِي زَرْعٍ ط
 قُرَيْشٍ وَنَاصِرٍ الدِّينِ زَانَهُ هَرَمٍ الْآخِرَةِ طَائِلُهُ مَزْنَجُهُمْ نَوْدًا كِتَابٍ مِنَ اللَّهِ
 صَفَى نَسَكُهُمْ فِيهَا أَحَدُهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ هـ كَلَّوْا مِمَّا عَمِلْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا نَزَقَهُ لَّهُ طَائِلٌ نَشَقَهُ
 شَقِيرٌ رَجِمَهُ هـ هذه آيات نقل في نزول الامم اذ لما جى يوم بدر سمعوا من كفار
 من اهل القرى وشاورهم مع اصحابه في شأنهم فقال ابو بكر رضي الله عنه هم قومك وملكك
 اعد عليهم ما لا اقرهم امرى لعلهم املوا وقال عمر رضي الله عنه اضرابا فمهرمان
 هؤلاء به الضفر يمكن ما ما من قليل وحزاة من عياش ومكثي من ثلاث لضرب اعنه فمهر فقال
 عليه السلام ان الله يامن قلوب رجلي حتى تكون الامن من اللين وان الله يشق قلوب رجال

حتى تكون أحد من العجزة مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم حيث قال فمن تبعني فإنه مني ومن
 عصاني فإنه ملعون ملعون مثلك يا معمر كمثل نوح حيث قال لا تدركني الأرض من الكافرين يا
 عمر قال لعمري إن شئت قتلتموهم وإن شئت من يمشي من يمشي ومن يمشي من يمشي فقالوا بل نأخذ الله
 فاستشهدوا بها حتى كلما أخذوا العداة نزلت آية من الآيات وقد صرح صاحب الكشف بأنه كان
 قد أمد الأعداء عشرة من أوقية وعداءه من أربعمائة أوقية ومن يمشي من يمشي كان قد أمد
 مائة أوقية والأوقية أربعمائة درهما وحقه دنانير وفي آخره من يمشي من يمشي من يمشي من يمشي
 درهما وقد يمد مائة أربعمائة أوقية ديناراً في يد جعفر في رواية وعقيل في آخره كان على
 عباس هذا ما فيه معنى ما كان ما صحه وما استفاد والقراءة المعروفة لنبي وقرئ للنبي والاختان
 حذرة القتل والمائة فبقوا العرض المتاع والأخرة منصوب وقرئ بالجر على صارا لمضاف أي
 مرض الأخرة وتوسر طه وجراء ما قوله تعالى لمسكر وكنّا به مبتداء ومن الله صفة أولى للكتاب وبق
 صفة ثانية له لا أعده خير مبتداء بل غير محذوف أي موجود إذا لم يجر ظاهر جبر ولا كصرح
 به في المذكر ومعنى الآية ما استفاد لنبي أن يترك الأعداء وباخذ العداة حتى يمشي أي
 يكثر القتل في الأرض فتريدون يا أيها المشاورون متاع الدنيا وهو المال والعداء والله يريد
 الأخرة أي مرضها بالاعتناء بالقتل ولكن استأجر من المصلحة منكم بسبب احتياكم
 ورأيكم وقد سبق قول الله وحكمه على أنه لا يعمل أحد بالعدل ولا اجتماعاً فلو لا كتاب من الله
 أي حكمه سبق بهذا المحكم لأجل أخذ العداة من أبي مطير يعني أن أخذكم العداة ليس للهواه
 النعسانية وإنما هو بالاجتهاد والاعتناء بهم هذا ما عظموا فعلم من هذا جواز الاجتهاد بغير
 حجة على منكري القياس كائن به في المذكر وعلم أيضاً أن المجتهد إذا أخطأ لم يكن معقبا
 في عمله أي مجتهد كان وعلم أيضاً أن المجتهد إذا اجتهد فيه ثم نزل نص بخلافه لم يحسم العمل
 بذلك الاجتهاد ولم يجب العمل بذلك النص لأن النبي عليه السلام لما حصر باخذ العداة
 بالاجتهاد ثم نزل بعد نص بخلافه وهو هذا الآية لم يتبدل من أحد العداة إلى القتل بل استقر
 عليه بخلاف ما إذا اجتهد المجتهد بحكم ثم ظهر نص بخلافه يعني كان نازلاً قبل الاجتهاد ولكن
 ظهر الآن بأن يقف عليه الآية فإنه يجب العمل بالنص ويحسم الاجتهاد كما بينت في رحمه الله مثلاً

[illegible]

هي الداعية الى الميراث دون النكاحات حتى نسخ ذلك بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم
اولى ببعض وهو المذكور في القرآن مرتين في اخر هذه السورة وفي سورة الاحزاب واسدّل
 به وجهه في ثورته ذوى الارحام على ما مضى في سورة الاحزاب انشا الله تعالى مناصدا
 فكذلك قوله تعالى في تمام الآية والذين امنوا وامنوا بها جروا ممنوع لا بد من مرجح في ان
 لم يجرها لكرم من ولايته من اى تواضع بالمرثية من شئ حتى يجرها فهو ممنوع في الجنة
 وقد ذهب الى نسخ اول الآية صاحب الكشف وتابعه القاسم البيضاوى وصاحب المدارك
 والى نسخ آخر الآية الامام الزاهد وهو الحق لا يمتلئ الا بالنسخ بخلاف اول الآية فانه
 يستلزم الوفاء بالعبادة والمطاهرة كما ذكره القاسم البيضاوى وصاحب المدارك ايضا والاية
 بفتح الواو بعد الاكثر ومعناه الاولى وقراءة حمزة بكسر الواو كما يريد تولى بعضهم بعضا
 قوله تعالى وان امتنعوا فكم في الدين ليس ممنوع اذ معناه وان امتنعوا فكم في الدين
 الذين لم يجرها جروا منكر في الدين وان وقع بينه وبين الكفار قال وطلبوا اسعوا لتكفر
 ان تنصروهم على انكافرتين الاولى قوم بكم وبشركم ميتا وقد دللنا على انهم نصروهم عليه
 فتدالوا وانما مل ان التوارث بالقرابة فقط دون الصلة والصلوة فالأقرب من الغير المأجور
 يورث من المأجور وليس من آمن تباين الدين لاجل حقيقة ولا حكاية ذكر في كتب القراءين
 ان المانع من ارث اربعة الرق والقتل وتباين الدين وتباين الدين وقد ذكر الله تعالى في
 قوله والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ان الكفار يورثون الكفار وعلم منه انه لا يورثون المؤمنين
 على طريق مفهوم المخالفة وكذلك ذكره تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يدل
 بالنص على ان المؤمنين يورثون المؤمنين ويلزم منه انه لا يورثون الكافرين ثم انه ذكر
 صاحب المدارك ان في قوله تعالى والذين امنوا وامنوا بها دلالة على ان مرتكب الكبيرة
 مؤمن اذا لم يجرها وانما كان كافرا اذا جرها وقد اطلق عليه امر المؤمن من هذا هو تمام
 الايات التي ذكرت في سورة الانفال بحمد الله على توفيقه ونصلى على رسوله وعلى آله وآل
 نضره في سورة البراءة واكثر الايات المذكورة فيها مصوفة في باب القتال ونحوه لا نذكر منها
 الا ما يتعلق به فائدة جديدة متعددة في الحق لانه هو مواعظنا يصح تعلقه بزمين النبي ﷺ

فِي سَلَّةٍ قُلُ الْمَعْرُوفِينَ عَالِي حَقٍّ يَتَوَبُّونَ قَرِيبًا عَالِي حَقٍّ قَالُوا أَلَيْسَ بِالْمَعْرُوفِينَ
 قَالُوا قُلُ الْمَعْرُوفِينَ حَبِثٌ وَجَدَ تَوَهُمَهُمْ وَحَدَّوهُمْ وَأَحْصَوْهُمْ وَاتَّقَهُمْ وَالْهَمُّ
 كُنْ مَرَضِيَّةً أَنْ تَأْتُوا قَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ صَلَّوْا بِسَبِيحِهِمْ ذَانَ لَدُنْهُمْ
 رَحْمَتُ اللَّهِ مَعْنَى الْإِيذَةِ إِذَا أَمْلَحَ الْأَشْهُرُ الْحَرَمَ الَّذِي أَمَّ فِيهَا لِلنَّاسِ أَنْ يَسْبَحُوا فَاتَّقُوا الشُّرَكَاءَ
 الَّذِينَ يَعْصُونَكَ مَظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ مِنْ جَلِّ أَوْ حَرَمٍ وَخَلُّوهُمْ أَيْ أَحْرَمُوا
 الْحَصْرَ وَمَرَّ أَيْ قَدْ مَرَّ وَأَمْنُوهُمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْبِلَادِ وَأَعَدَّوْهُمْ عَلَى مَرَصَدِهِمْ عَلَى مَرَجٍ
 وَمِثْلَ تَرْصُدٍ وَنَهْمٌ بِهَاتَيْنِ الْوَاوَيْنِ الْكُفْرُ وَقَامُوا لَصَارَ وَأَتُوا الرِّجْلُ فَطَوَّأُوا بِطَهْرٍ أَيْ
 غَا طَعَمُوا مِنْهُرُ الْأَحْرَاءِ تَهْرَأَتْهُمْ وَلَا تَتَعَرَّضُوا لَهُمْ لَكَ فَغُورٌ وَحَيْثُ مَكَدٌ ذَكَرْتُ الْغَدَاةَ وَهَلْ
 صَاحِبُ الْكُفْرَانِ مِنْ أَيْنَ مَا فِي مَعْنَى وَأَحْصَوْهُمْ حَصْرَهُمْ بِمَعَالِيهِمْ وَهَلْ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ
 فِي خُلُوعِهِمْ بِطَهْرٍ وَمُورَاتِنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَقَالَ الْأَعْمَامُ الرُّعَادَانِ الْإِيذَةُ فِي شَأْنِ تَوَمُّ
 لِرَبْعَةٍ مِنْهُنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَلَا بَيْنَهُمْ صَلَاحٌ فَامْتَهَرَ اللَّهُ عَشْرِينَ يَوْمًا مِنْهَا
 مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَالْبَائِي مِنَ الْحَرَمِ وَمَدَّ الرَّمْلُ لِرِزْوَانِهِ لِيُشْرَلَ وَالْمُرَادُ بِهِ هَذَا الْأَشْهُرُ
 الْحَرَمُ ذُو الْقَعْدَةِ وَالْحِجَّةِ وَحَرَمٌ يَكُونُ تَأْكِيدُ الْقَوْلِ تَعَالَى لِيُصْغَرُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرًا
 مَا فِيهِ وَتَابَهُ الْحَمِينَ وَقَالَ يَمَّا أَهْلُ الْإِسْلَامِ كَانُوا يَمُوتُونَ بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ كُورًا بِمَا مَعْنَى مِنْ يَمِ الْفُتُورِ
 إِلَى مَشْرِقِ رَيْحِ الْأَحْرَاقِ طَلَقَ الْحَرَمَ عَلَيْهِ أَيْ عَتَبًا وَالتَّغْلِبَ أَوْ عَتَبًا وَحُرْمَةً لِقَتَالِ فِيهَا الْكُفْرَ
 الْمَعَادِينَ وَقَالَ الْفَاضِلُ الْأَجَلُ يُقْبَلُ رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَمَحْرَمٌ وَهَلْ أَمْلَحَ مَا نَظَرُ
 وَمُخَالَفَ مَا جَمَاعًا فَهُوَ يَنْقُضُ بِهَذِهِ حُرْمَةَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى مَا نَظَرُهَا وَأَعْمَلُ
 أَنْ الْمُرَادُ بِالْأَشْهُرِ الْحَرَمِ أَنْ كَانَ هُوَ الْمَعْرُوفُ كَانَ مَنْحُوحًا عَلَيْهِ تَعَزُّزٌ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَكِنْ حُرْمَةٌ
 الْبَرَاءَةِ لِأَمْلَحَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا أَحْرَمًا بِزَلِّ وَأَنَّ الْإِسْلَامَ الْمُرَادُ بِهَا غَيْرُهُ فَلَا يَسْهُلُ بِهِ لِأَجْلِ الْأَمْنِ فِي ذِي الْحِجَّةِ
 الْبَرَاءَةِ أَمَانٌ لِلْكَفَرِ وَالْمَعَادِينَ وَالْمُسْتَأْنَيْنِ إِلَى الْقَضَاءِ مَدَّةً لِلْهَدْيِ وَاللَّاقِبِينَ إِلَى أَرْبَعَةِ
 أَشْهُرٍ مَعْنَى مِنْ يَوْمِ الْخَيْبَةِ إِلَى مَشْرِقِ رَيْحِ الْأَحْرَاقِ وَمِنْ شَوَالٍ إِلَى مَحْرَمٍ أَوْ خَيْرُ ذَلِكَ تَرَقَّى
 الْفَاضِلُ الْبَيِّنَاتُ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَقَامُوا الْعِمَارَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَارَهُ الصَّلَاةَ وَ
 مَا بَعْدَ الزَّكَاةِ لَا يَحِلُّ - بَيْلَهُ هَذَا الْعَمَلُ وَلَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ فِي كِتَابِ الْحِكْمَةِ وَحُكْمٌ اشْتَرَطَ فِي الْفَقْدِ

ان اهل بلد اذا تركوا الصلوة والزكاة حل لامام قتالهم ولا ينبغي ان يتسلط به ان الكفار
مكلف بالعبادات لان ذلك بعد توبتهم ودخولهم في الاسلام على ما يعلق به النص ثم انه ذكر
الامام الزاهد ونابغه الحسيني في سورة النساء قوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم بينكم
وبينهم ميثاق الى قوله تعالى فان اعتزليوكم ولم يقاظكم والفقهاء الكبار السلف فما جعل الله لكم
عليهم صيداً لعل على مدم قتالهم حين عهد مروكهم والحال انه لا يقبل من مشركي العرب الا
الاسلام او السيف فهو ممنوع بقوله تعالى في سورة البقرة فاذا نزل عليكم الاشر الحرام الآية
هذا ما فيه ذكر الله تعالى بعده مسئلة الاستئذان في قوله تعالى **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**
اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَقَّ طُذُوكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ
قال امام الرازي في نزوله انه لما قرأ سورة البقرة على رضى الله عنه على القوم وبلغ الى الآية
الاولى اعني قوله تعالى فظنوا حبيلهم ما له رجل وقال لوان احد منا استجارك بجميع كلام الله
اتقتله فقال على فلا صبر لا قراء عليك حكمه فقرأ قوله تعالى وان احد من المشركين الآية وقال
ذكر واني وجدته امر به ان احد فاعل لفعل مضارع مقصور ما بعده وهو استجارك ومعناه اعنا منك
وقوله تعالى فاجره جزء للشرط يعني ان احنا منك احد من المشركين الذين احقاء المتعرض
بعد انقضاء الاشر ليسمع ما تدعوا اليه من التوحيد والقرآن فامته حتى يسمع كلام الله ويدبره ويطلع
على حقيقة الامر ثم ابلاغه ما تدعوا اليه ابلغ بعد انقضاء المدة داره التي يامن فيها ان لم يسلم ثم
قاله من شئت ذلك يا امر قوم لا يعلمون ما الايمان وما حقيقة قلايد من امره ليند يروا فيه فكذا
ذكره واما لما صل ان الآية وان سجدت للاسماء لاجل الايمان من غير دلالة على المحي دار
الحرب الى دار السلام كما هو شأن المستامن الا انه صرف من تهمه وقوله تعالى فاجره وقوله
تعالى ثم ابلاغه ما منه على الوجه الذي قلنا ان من جاء من دار الحرب اليها مستامنا للنجاة او
غيرها ينبغي ان يضمن ولا يودي ما دام المدة باقية ثم بعد انقضاء المدة ليس له الاقامه
في دارنا حيث قال فاجره ثم قال فابلاغه ما منه يعني بعد انقضاء المدة اخرجه الى داره ولا قتاله
هنا فقد امر بعد م الايمان والاخراج بعد انقضاء المدة وقد اشار اليه صاحب المدارك
حيث قال وفيه دليل على ان المستامن لا يودي وليس له الاقامه في دارنا ويحكم من اورد هذا

[illegible]

صاحب المذاركة فان طعن الذي طعننا ظاهرا جائز ثلثة لان العهد مقصود معه على ان لا يطعن
ويطعن فان طعن فقد نكث عهد وخرج من الامة وهكذا ذكره صاحب الكشاف ويعلم ايضا
من كلامه ان الآية في باب المرتد وان معنى قوله تعالى نكثوا نكثوا بعد العودة واقامة الصلوة
وايتاء الزكاة حيث قال اذا نكثوا في جال انشره لمرء او طغيا ناولوا لاعداء الحرام
الاوفياء من العرب ثم امنوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة واصلوا اخوانا للمسلمين في الدين
ثم رجعوا فارتدوا من الاسلام ونكثوا ما باعوا عليه من الایمان والوفاء بالعهد وقد
يطعنون في دين الله وهكذا سرد الكلام الى اخره وذكر في كتاب الله في بيان نقض العهد ان
نقض العهد عند المصنفة رحمه الله انما يكون بان علب على موضع الجورنا وليس بدأرا للعرب
لان ما استع من الجزية او زنى بمسلمة او قتلها او صلب النبي عليه السلام فلا يقتل الذي يجب
النبي عليه السلام بل يعز على ما في الفتاوى وعند انشأه ما له واحمد بن حنبل رحمه
النبي عليه السلام ايضا نقض للعهد يقتل الذي ان صلب النبي عليه السلام وظاهر عبارة القران
يقضي هذا الحكم لانه قال وطعنوا في دينكم فقاتلوا ولا شك ان ليس طعن في الدين اكبر من
صلب النبي عليه السلام اذ فيه امانة الشرع وملك حرمة الاسلام والحق ان يكون قنوى
امل العلم في زماننا على هذا اذ ليس في التعزير الذي قال ابو حنيفة رحمه الله في صلب ما كان ذلك
في القتل مع ان في رواية من خرج ببناء لهما ما انما هو مفسد معهم وما صلب المحل فوجب للقتل
بالاجماع وان تاب بعد واصلح فينبغي ان تقتل البته اذ اظهر وقد ذكر في تحقيقه المشي الجاهلي على
شرح الرقابة كلاما مشعبا طويلا ناقما فليرجع اليه ثم قوله تعالى انهم لايمان لهم همزة ايمان
مفتوحة على انة جمع يمين يعني لايمان الكفار على الحقيقة وان اقيمت لهم الايمان ظاهرا في قوله تعالى
وان نكثوا بما بهم وبه امنوا لابي حنيفة رحمه الله ان يمين الكافر لا يكون يميننا خلافا للشافعي رحمه الله
معناه لا ابقاء لهم بالعهد والایمان والا لما طعنوا ولم ينكثوا هكذا ذكر في المذاركة والكشاف
وقيل همزة ايمان مكسورة يعني انهم لا اسلام لهم وحيث ان احتج به بعضهم على انه لم يقبل
قوله المرتد ولكنه ضعيف لجواز ان يكون بمعنى لا يؤمنون على الاخبار عن قوم معينين يعني
فقاتلهم لا نهر لا يؤمنون هكذا ذكر في البيضاء وفي قول نحيث يقتل يكون الآية بحيث تصح بها ان المرتد

لا يدل منه الا لا ملام ولا عيب انما على البراءة ان لا يكون فيها عيب ولا عيب
 فان رجع الى الايمان فيها والاعتقاد البتة وهذا اذا كان المراد من قوله تعالى **فَاتْلُوا**
فَقَطُّ الظاهر انه ليس كذلك اذا التفتي الذي نقض العهد اي الحق بداء الحرب لا يتعين قتله
 بل حكمه حكما قولهم العرب وموتان قد مورر اولي الا ملام فان قبلوا فيها والاغالي الجزية
 فان قبلوا فيها والا فاقبلت فمعني قوله تعالى **فَاتْلُوا** فتلوم فجاهدوا معهم فاما ان اسلموا او قبلوا العهد
 مرة ثانية فيكونون ذميين والا فيقتلوا ومن هنا ظهر ان من ملعن في الدين اصبحت النبي طيفا لسلام
 عيب ان يدل انكر منه فان قيل ان مقتضى ما اظهره يترتب الا يقتل البتة فكذلك ان يخطر بالبال والله اعلم
 في مسئلة ان ليس للكا فترصير للعامل قوله تعالى **مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ** ان يعمرُوا **مَسْجِدَ اللَّهِ**
شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ وَلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ **وَفِي النَّارِهِمْ خَالِدُونَ** * **إِنَّمَا**
يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَسْ
أَلَّا اللَّهُ نَعْسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ * **أَجَلْتُمْ مَفَازَهُ** الْحَاجَّ وَبَعَارَةَ الْمُشْرِكِ
أَنْعَرَامَ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَمْسُوكَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ وَاللَّهُ لَا
يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ * هذه ثلاث آيات روي في نزولها ان عباس رضي الله تعالى عنه لما سبي
 حين كان مشركا مرض الصباة وعفي الله عنه والاسلام عليه ولا سواه على الشرك فقال انتم خير
 مطلقين منا وانما وبكم نشتغل بتعمير المسجد الحرام ونعظمه ونحقيق الحاج ونعق رقبا
 فنزلت والمعنى ما صح للمشركين وما استقام لهم تعمير المعابد حال كونهم شاهدين على انفسهم
 بانكر يعني لا يستقيم لهم الجمع بين المتناقضين عمارية بيت الله وعبادة غيره انما يعمر المعابد
 من امن بالله واليوم الآخر واقام الصلوة واتى الزكوة ولم يحش الا الله في المؤمنين
 المجاهدين لا محال في العلمية والعملية مالم يقصود ان الله تعالى منع للمشركين من تعمير المعابد حال
 كفرهم على الشرك واجاز ذلك التعبير لمن كان جامعا للصفات المذكورة خاصة وقال صاحب
 المدارك وكذا القاضي الاجل اخذا من كلام صاحب الكشاف وعمارته ما احترم منها وقها
 وتنظيفها وتزويرها بالمعاصي وميادها ما لم تبين له المعابد من احاديث الدنيا لانها بنيت
 للعبادة والذكر والمراد من الذي كدر من العلم انتهى كلامه على هذه النسخة الجاهل الجدي لم ينوع لهم

بالطريق الأولى فإن أراد كافرين بني معاجد أو يعبرها يمنع منه وهو المحرم من النص وإن لم يدل عليه رواية ولعله إنما ذكر لفظ المعاجد مع أن القصة كانت في تعبير المسجد الحرام خاصة لهذا المعنى أي ليكون تعبيرا في الحكم وقال بعضهم في وجهه إن المسجد الحرام قبله جميع المعاجد فاعلموا معاجرها ومذاطي القراءاة المعروفة في المسجد بلفظ الواحد أو أحدها وحيد من هذا المعنى إلى ما نرى المعاجد لأن النص لا يقتضيه بمرور وإنما ذكرنا الحشية بالضرورة لأن المراد به هو الحشية في باب الدين دون الحشية من المعاجد والالتزام بالعذب وقيل كانوا يحشون الأصنام ويحجونها فإريد في هذه الحشية منه على ما في المدارك وإنما لم يذكر الإيمان بالرجول لأن الإيمان بالله قرينة وتامة الإيمان بالرجول ولدلالة قوله تعالى وأقم الصلوة وأتي الزكاة عليه وأما ذكر بصيغة التوقع وهي على إطلاقها للمشركين في آلهتهاء إلا لتفادع ما علم وتوهمها بالقطع بأنهم مهتدون فإن هؤلاء الموصوفين بالإيمان بالله واليوم الآخر وإقامة الصلوة وإيتاء الزكاة وحشية الله إذا كانا همداء يومين معي ولعل ما قلناه بأحد همداء ومنع المؤمنين أن يفتروا بها ما لم يفتكروا عليه وإنما قال جعلتم سفاهة الحاج إلى آخره جوابا لقول من رضي الله عنه حيث قال لا يقتصر علي ملي رضي الله عنه بحضرة الحاج وصاروا المسجد الحرام وكان علي يقتصر بالسلام والجهاد فصدق الله عليا وقال جعلتم سفاهة الحاج أي جعلتم أهل سفاهة الحاج كمن آمن بالله وباليوم الآخر وجعلتم سفاهة الحاج كإيمان من آمن بالله ولا فلا يستقيم تشبيه الذات بالصدق ومعنى الاستغفار أنكار أن يكون المشركين مثل المؤمنين وأن يعملوا ألف عمل زائد على العقابة وصاروا المسجد فإيمان لا يزيد الكفار وأما ولا نفع بالإيمان وتوهم هذا المعنى بقوله تعالى لا يستوفون من الله كذا ذكر المفسرون جميعا في مسئلة أنه لا يجوز للكفار الحج والعمرة قوله تعالى * إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ مَا مِنْهُمْ هَذَا وَكَانَ خِيفَتُمْ حِيلَةَ قُصُوفٍ يَغِيظُكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنِّي أَنَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ * الوجه هو على أن المعنى إنما المشركون ذر نجس لأن النجس يقتضين عين النجاسة ولا يبرهن لا يظهر ولا يقتعلون ولا يجتنبون التماسات فهي ملازمة لهم وقيل جعلوا كاذبين النجاسة بعينه مبالغة في وصفهم بما نحن فيه في المدارك وقال في

(النبر ١٠١)

(1-10)

انكشاف ومن اين عظمى من امر الله تعالى في بيان من المحرمين من دخول المسجد الحرام والى
المذ لمب على خلاف هذا من القولين وعلى كل تقدير فلا يقر بان المسجد الحرام بعد عامر هذا
فيهم لظهور النامع من العجزة و عام حجة الوداع ومعنى عدم القرائن مع الحج والعبرة ان
لا يد حلوا المسجد الحرام لاجلها ولا يمنعون من مجرد الدخول فيه وفي ما تروا المساجد عندنا
واما عند الشافعي رحمه الله تعالى فقد نعت القرائن عبارة من عدم الدخول فيمنعون من دخول المسجد الحرام
خاصة مالا بظاهر الآية وما للرحم كالمسح الدخول من المسجد الحرام يمنع من ما تروا المساجد
عياها عليه فكل ابي القاسم ميرزا قول هو عداوة تعالى بعد عامر هذا لا ينافي مع النهي من
الدخول لتأكيد بعد العام بخلاف النهي من الحج والعبرة لانه لا يحرم الا بعد عام مكانه
قول لا يمكنوا من الحج مرة اخرى وكذا يؤيدنا قوله تعالى وان خفتهم عيلة تصرف فيمنعكم الله من فعله
انشاء لان معناه ان خفتهم فقرأ بحسب ان الكفار يأتون الى المسجد الحرام للحج جماعة جماعة
ويشغلون فيه بالتمجزة فلو منعنا من لغات العمل بالتمجزة وهي حجة لبقا لما قلنا بالقدرة
فلا تحشروا منه تصرف فيمنعكم الله من فعله انشاء من الفنائم والطرا والنباتات والمستاجر جمع الاسلام
او غير ذلك وهذا المعنى انما ينافي مع النهي من الدخول للحج والعبرة اذ من المعلوم ان لو كان
المراد النهي من مجرد الدخول فيه لم يخافوا منه عيلة اذ يمكن ان لا يدخلوا المسجد الحرام
ويشتغلون بالتمجزة في بلد مكفوك يكون ذلك حيا لبقا لهم وقسم من ميان المسجد الحرام هو الحرم
كله وان قوله تعالى لا تقربوا المسجد الحرام معناه لا تمكنوهم من الدخول فيه على ما قبل خطابه
المسلمين كاختاروا وقيل على ظاهره ليكون فيه دليل على ان الكفار والمجانس بالخرع كائن
به القاضي فيوافق مذهب الشافعي رحمه الله تعالى في الجميع ومذهب الصنيفة رحمه الله تعالى في مير العبادات وقال
صاحب كشفنا من علماء ان المراد بالمسجد الحرام الحرم كله وان على المصالحين لا يمكنوهم من
دخوله وبني المشرعين من ان يقر بان رجوع الى نهى المسلمين من تمكنهم منه وقيل المراد
ان يمنحوا من تولى المسجد الحرام والقيام بمصالحهم وقرئوا من ذلك هذا لفظه فهو دليل على
ما ذكرنا وبهم منه ايضا ان الآية معملا اخر عوى العمل على الحج والعبرة ان معنى المانع
الذي هو على كل ما يمكن حمل عبارة الهداية وان كان بعدا بحسب اللفظ حيث قال ولنا ان النهي

عليه السلام انزل وقد تكيف في مسجد ، وم عتار ولان البحث في اعتقاده فلا يودي الي
تلوث لمجد والآية محمولة على الضمور امتلاء واستلاء اوطانين مراة كما كانت مادتهم
في الجاهلية قد انقطعت بقوله امتلاء واستلاء اشارة الى الوجه الاخير وقوله اوطانين مراة
الى الوجه الاول والله اعلم في معننه وجوب الجزية وشرعيتها قوله تعالى **فَاَتُوا الَّذِينَ**
لَا يَرْجُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ
دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ مِنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ هذه
هي الآية التي ثبت بها شرعية الجزية بعد الابهاء من الاسلام فان الله تعالى جعل اعطاء الجزية غاية
للقتال الذي تعلق بالدين لا يؤمنون ولا يصرون ولا يدعون يعني ان القتال مطلقا ليس
مطلقا اعطاء الجزية بل شيئا بالايدي ونهيه فان لم يقبلوا الاية من الله واليوم الآخر ولا يصرون
ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق فيجب قتالهم حتى يعطوا الجزية ويذلوا بالصفة
المنكورة وهي قوله تعالى من يد وهم صاغرون وقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب بيان
للكين وعدم ايمانهم بالله لان اليهود ممتنعون والنصارى ممتنعون وعدم ايمانهم بابرم الاخر
لا يصريز مبرر ان الجذ لا اقل فينا ولا شرب ولان النصارى زمون المعاد الروحاني دون
الجسماني على ما في الصلبي والمراد بقوله تعالى لا يصرون ما حرم الله ورسوله لا يعملون
بالكتاب والسننة او لا يعملون بما في التوراة والانجيل وعلى الاول رسولنا وعلى الثاني
رسولهم ومعنى كونها من يد وهم صاغرون ان يعطوا من يد مواتية غير مستغلة من ابيع
وامتنع لم يعط يد او يعطوها من يد الى يد لدى اغيرسية معلنين بايديهم لا مبعوثا على يد احد
وم صاغرون اي توخذ منهم على الصغار والذل وهو ان ياتي بها بتمه ماشيا خجرا رهبا
ويصلها ومرثام الى المنسلر ورجالس ويقول له اذ الجزية يا ذمي وغير ذلك من انواع
الذل كما ذكر في المنارك ومد اذ كان ايدي هذا المعطي فان كان ايدي الاخذ كان المعنى من
يدة مرة مستولية عليهم او من انعام عليهم لان ودع الجزية عليهم نعمة عظيمة على ما صرح به
في الكشاف وزاد في البصائر مع هذا الوجوه اربطوا من يد شني ولد لك قبل لا يورغل من تغل
ولعل هذا ايضا على كون اليد بيد المعطي وغير من هذا كله انه اذا لم يقبل الجزية كما لا يقبل

السلام أو يقبل الجزية لهي لا يحد النوع من المال مثل الكثرة والقرى كتب الله تعالى في
 الآية في ذمة من تركه وسلاحه فلا يركب غيلا ولا يميل سلاحه ولا يظهر الكسبي ومما ليط
 البذية يكون معمر ويركب على مروج كالكاف وميزت نساء من في الطريق للثغته بنساء المسلمين
 ويعلم على دورهم أي جعل العلامة على بيوتهم كيلا يترحموا المال له بيت المسلم فيستغله
 فانظروا يا أيها المؤمنون هل في هذا الزمان ذمي وتفكروا يا أيها المسلمون ان من الاحرام
 وما يعلقها الا العالمون وقد طال الكلام في زماننا في بيان ذمي والحرابي بالانواط والتعريف
 وأحق ما بينه بعض مشايخنا عليه الله تعالى في بعض رسائله فطاعة ان شئت وقد ذكرني لقبهما
 الا انهم انما كلاما لا يزد عليه فلو رجع اليه لم المفهوم من الآية ان لا يقبل الجزية الا من
 الكتابي فقط لان قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب بيانا لقوله الذين لا يؤمنون بالله واليوم
 موعيد البين انما روي الحق انما في روح من المجوس فقط فلا يقوله عليه السلام من اهل
 اهل الكتاب غيرنا كمن لم يهاجروا ولا اكل ذبا لحم ولا يهاجروا ولا يهاجروا ولا يهاجروا
 يقبل من الكل الا من المرتد فان حكمه الاسلام او الصلح لا يقبل من اهل الا
 من المرتد ومن مشركي العرب لما روي ان النبي ﷺ صالح عذرة الاوثان بالجزية الا من
 كان من العرب وهو حجة على الشافعي روي في عدم تجوزها من غير المجوسي والكتابي وعلى ما
 في قوله من مشركي العرب ايضا فكله اقالوا ولما كان ههنا بيان الجزية لا بد من بيان قدرها
 وبيان من يجب عليه ومن لا يجب عليه ما علم انه قد ذكرني كتب العدة ان الجزية نوعان حزية
 يقع عليها الاتفاق والصلح فيقدر بحسب ذلك وجزية يبتدأ الامام بوضعها وذلك على الفتي
 ثمان واربعون درهما خذ في كل شهر اربعة درهم وعلى المتوسط نفسها وهو اربعة وعشرون
 درهما وعلى فقير يكسب ربعها وموافنا من درهما ولا يجب على فقير لا يكسب ولا على سبي وامرأة
 وصالح وامرأة وزمن وراحم لا نفعا عارضا عند الشافعي رحمه الله اقل الجزية في كل سنة دينار
 سواء فيه الغني والفقير فيجب على كل منهما عند المقدار على النساء نص به في الجهادي ودلائل
 على ذلك من ههنا في موضعها بنسائه وقد ذكره على ذلك صاحب الهداية وورد الآية في
 الا مثل لال على وضع الجزية على اهل الكتاب وبين ذلك على نحو ما ذكرنا في مسنة ان الزكاة

في الذهب والفضة وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ رَوَاهُ الرِّهَابُ
لَمْ يَكُنُوا أَمْوَالِ النَّاسِ بِإِثْمٍ طِيلَ وَيَصُدُّونَ مِّن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ
وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ مَا لَهَا يَوْمَ الْقِيَامِ تُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ
فَتَكُونُ فِيهَا حِبَابُهُمْ فَجَئِلُهُمْ طَعْنًا مِّنْ طَعْنِهِمْ وَظُهُورُهُمْ طَحْطَحًا مَا كُنْتُمْ لَآئِنْفِكُمْ فَلَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ
تَكْنِزُونَ﴾ اعلم ان الآيات المرجعة للزكاة في القرآن أكثر من أن تحصى ولما كان جميعها
مجملة في حق جميع ما يجب فيه الزكاة من الذهب والفضة والأنعام وغيرها وكان هذا مختصة
بشيء الذي هو بالقيمة ويكون تفهيم وجوب الزكاة مطلقا مثل الصلوة في الاشتغال والاشتغال إلى نفس
وجوبها مطلقا وجنزة هذه الآية لا يقتضيها ثبت أن الزكاة في الذهب والفضة واجبة وذالك من
قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْأَيَّةَ وَالْأَمْوَالَ الْآيَةِ﴾ يعني بها أن ذم الأحرار والرهبان
أي العلماء والزهاد من اليهود والنصارى بأهل المال بالباطل والصد من حبل الله ولا يتعلق
بده المقصود وأما المقصود من قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْأَيَّةَ﴾ فهو مبني على خبره فيشرم
والمراد به أئمة الأحرار والرهبان الذكور ما فيما سبق فيكون فيه دلالة على اجتماع ذمهم
فيهم أحد الرشي وكثير الأموال أو المصلون الكانزون غير المفقين وبغرض بينهم وبين المرتشقين
من أهل الكتاب تغليظا وتكثيرا في اللغة الذين هم وغير مراد منها بل المراد هم إعطاء الزكاة
بغيره قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْأَيَّةَ﴾ لا أن المراد من النفقة المخرقة منها وهو الزكاة
والوعد ليس عليه من ذن المال وإنما الوعد على من لم يهود الزكاة ذن المال ولا وما
أقل من النبي عليه السلام ما أدى زكوة فليس يكتزون أن كان باطنا وما بلغ أن يركى ولم يرك
لهو كنز وان كان ظاهرا يدل على هذا المعنى وظل صاحب الكشف أنه قيل نعت الزكاة أئمة الكنز
وقيل هي ثابتة وإنما عني بترك الاتفاق في حبل الله منع الزكاة وأن قوله عليه السلام من
ترك صفراء أو بيضاء كرهى بها وأما ما روى عنه عليه السلام فإنه موقوف على فرض الزكاة فأما
بعد فرض الزكاة وأدائها فقد طاب المال وإنه قد كان كثيرا من الصحابة كعبد الرحمن بن عوف
وطلحة بن عبيد الله يقتنون الأموال ويصرفون فيها وما عاينهم أحد فمن أعرض عن الغنى لأن
الأمر من أختيار ولا فضل ولا تنبأ مباح لا ينم صاحب هذا حال ما فيه وقد ذكر بعض الوجوه

النصاب بكونه فارغا من جميع الحاجات الأصلية وكونه مسلوكا ملكا تاما لم يترك مكلفاً موجوداً معه وإنما
 ذلك من الشرائع المذكورة في كتبنا لا يقتضيه كذا الحال في جميع ما يجب به الزكاة وهذا لا يقتضي إخراج
 ما ذكره أهل الأصول في بحث الجبل في بيان قوله تعالى وأتوا الزكاة مع نوع تغيير معنى أن
 ثأله لا يخلى عليه وقضى أن الآية عامة في حق الرجال والنساء وإن كانت البدن مذكوراً فيها
 صفة المذكور فتكون دليلاً على وجوب الزكاة في الحلبي للنساء ولعل الجاهل والجهل والجهل والجهل
 حلتهم من أصح الحلبي منتهى فيكون حجة على الشافعي روح فيما ذهب إليه في عدم وجوب الزكاة
 في الحلبي وقد ذكر في عروج الأصول لابن الحاجب أن العام المصروف للمدح والندم للعموم عندنا
 خلافاً للشافعي روحاً ولعل التيمم وجوب الزكاة في الحلبي النما مع أن قوله تعالى والذين يعجزون
 الذم واللعنة الآية عام مصروف للذم على مانع الزكاة وهكذا الكلام إلى آخره والله أعلم
 في مسئلة المتعبر في الشرع كون العتق لاهله قوله تعالى ﴿ إِنَّ مِدَّةَ الشَّهْرِ مِنْ دَرَجَةٍ ﴾
 هَذِهِ شَهْرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ
 الْيَوْمُ الْقِيَمُ فَلَا تَصْلُوا مِنْهُ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ قَالُوا الْمَشْرِكُ مِنْ كَانَهُ كَمَا مَعَا تَلَوْنَكُمْ كَانَهُ ط
 وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ علمناه قال في المحيني لما كانت السنة الشعبية للشاهة وخمسة
 وعشرين يوماً أربع يوم كان ذلك قد يتفاوت بحيث قد يكون السنة ثلثة عشر شهراً وكانت السنة الفورية
 ثلثاً وأربعة وخمسة وكانت السنة عند الله لمرتدة من اثني عشر شهراً وكان مدارها على
 روية الأمل فترأه تعالى أحكام الشرائع مثل الصوم والزكاة والحج والعدالة على الأمل وقال أن
 مدة الشهر عند الله اثنا عشر شهراً يعني مدة الشهر في كل سنة اثنا عشر شهراً على شهر معتبر برؤية
 الهلال فلما فيه الآية أشار صاحب المدارك حيث قال والمراد ببيان أن أحكام الشرع يستثنى على
 الشهر القمرية المحسوبة بالأمل دون الشعبية وقوله تعالى في كتاب الله صفة لا ثما عشر شهراً
 والمعنى فيما أثبتناه واحد من حكمته أو في اللوح وقوله تعالى يوم خلق السموات والأرض متعلق
 بما فيه من معنى الثبوت أي اثنا عشر شهراً ثابت في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض يعني
 أن هذا أمر ثابت في نفس الأمر من خلق الله الأحرام والأزمنة فمنها (هـ) من اثني عشر شهراً
 أربعة حرم واحد فرد وموجب وثلاثة مرد وهوذ والقعدة ووذو الحجة ومهرم وأسماء حرم

الحرمة الفاعل هو الله تعالى والفاعل المفعول به هو المؤمنون والفاعل المفعول به هو المؤمنون والفاعل المفعول به هو المؤمنون
 الا وهو المفعول به قوله تعالى المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وولوا مناصبهم وهم الذين
 جعلهم الله تعالى في الدنيا من المؤمنين والذين آمنوا بالله ورسوله وولوا مناصبهم وهم الذين جعلهم الله تعالى في الدنيا من المؤمنين
 وان كان راجعا الى الاشهر الحرم فانه لا معنى لان معنى لا ير تكفوا به المعاصي في احد من الاشهر
 وان كان راجعا الى الاشهر الحرم فانه لا معنى لان معنى لا ير تكفوا به المعاصي في احد من الاشهر
 بالمعاصي حرام دأبها وامان كان المراد به هذه حرمة الاشهر بالقتال فيها على الاول
 لا يكتفى في نفسه وعلى الثاني ايضا كذلك عند الجمهور الا عند طائفة من مدعي عدم القتال في الاربعة
 الحرم والحرمة لا ان يقتلوا معلا بظاهر الا يتوقد مراعاة الكلام فيه وفي بيان قوله تعالى وقاتلوا
 المشركين كافة في حوزة البقرة على احسن التفسير واوضحه البطلان ثم في مستند فرضية القتال على
 جميع المسلمين قوله تعالى **إِن تَرَوْا خِيفًا وَقِتْلًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** اعلم ان هذه الآية في باب الجهاد وهي امر
 للمسلمين بالقتال في سبيل الله تعالى والقتال في تفسيره الغفاب والقتال في قول شئ قليل معناه انقروا
 خفايا لشيا طعنه وقيل لا منه لمقتله عليكم وقيل ركبنا ورجلا فاقبل شيا ما وشو خا وقيل ففراء
 وان بناء وقيل خفا ما وقلنا الصلاح وقيل خفا ما لقله ميالكم وقلنا لا تكثر نما وقيل مها زيل وصدا
 وقيل معناه صحاحا ومرضا وقد ذكره فيها محققنا قلنا من الكتب انه ان كان معناه صحاحا
 مرضا كان منوعا لقوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة بقوله تعالى ليس على الا مسمى حرج
 ولا على الا مسمى حرج ولا على المريض حرج وقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على
 الذين لا عينون ما يتفقون حرج الآية وانما ما يحج فلايات انتهى مسمى فيه من القتال مثل قوله
 تعالى وما عليه الا البلاغ ومثاله وقد ورد ما يحب البيضاء وكلا ما يدل على انه ان كان
 معناه صحاحا مرضا كان منوعا بقوله تعالى ليس على الا مسمى حرج ولا على الا مسمى حرج ولا
 على المريض حرج حيث قال او صحاحا مرضا وقد ورد ما يحب البيضاء وكلا ما يدل على انه ان كان
 على نعم حتى يدل ليس على الا مسمى حرج الآية وكذلك قال ما يحب البيضاء وكلا ما يدل على انه ان كان
 مباح من نعمت بقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ثم نقل عن صفوان والمرمر

ما يدل على بقاءها سواء كان ذلك باوجودها وفي الجملة من اعيان النزول انه نزل حين تغلف جماعة من شجرة تبتوت بحيلة حمل الاثقال فليل نصر الفرواخفا فاما الاحمال ونقا لامعها ولم يتعرض صاحب المداوي والا مام الزامه بنحوه ولا يعدمه على احد من النقاد وكلام صاحب الهداية في اول باب الجهاد يدل على ان الآلة محمولة على النفي العام من غير نسخ مطلقا حيث قال الا ان يكون النفي عاما فم يصير من فروض الايمان لقوله تعالى انفروا خفا ونقلا الآية وصاحب الاثبات قد جعل الآية منسوخة بالآيات الثلاث مطلعا سواء كان بمعنى صحاح او سراعا او غيره واخر من ان يكون النفي عاما او لا وان يكون الامر للوجوب او لا ماذا قالوا واقرئ قد تقررت من الضعفاء ان النفي اذا كان عاما فرض الخروج على المسلمين جميعا سوى الامم والمغفل والافطع واشباههم واذا لم يكن النفي عاما يكون الخروج فرض كفاية ان اقامه البعض فقط من السابقين وان تركوا الثروات لم يكن الآية محمولة على النفي العام نعم ان كان الا من للوجوب يكون الآية منسوخة بأي معنى اخذنا الضعفاء والاثبات لان التعبير حاصل على جميع معاينها ويكون محمولة على شجرة تبتوت خاصة وان كان الامر للندب كانت الآية باقية على جميع من المعاني وان كانت الآية محمولة على النفي العام والامر للوجوب فيجوز ان يكون منسوخة على تقدير ان يكون معناه صحاحا ومراغا سواء كان بقوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة او بقوله تعالى ليس على الامم حرج الآية او بقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى الآية وان كان الامر للندب فيجوز ان يكون معناه احتمال والاولى مد منه واعلم ان قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة دال بالالتزام على عدم وجوب القتال على المرضى والآيات الباقية ان قد لان بالمطابقة على ذلك وان المريض في قوله تعالى ليس على الامم حرج ولا على الاعرج اخرج ولا على المريض حرج مقابل للامم والاعرج وهو اما عام منهما او مبائن لهما ولكن المعروف العام يطلق المريض على الامم والاعرج فيكون عاما ولما لم يكن نفى الاخص مستلزما لنفى الامر قال ولا على المريض حرج وفي قوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى مقابل بالضعفاء فيكون الضعفاء هم الشيخ الفاني ونحوه ويشمل المرضى الامم والاعرج ايضا بالجملة لعدم ان المريض لا يفرض عليه الجهاد وان كان النفي عاما ولكن المريض قد يطلق على

ذي مرض مثل النسي وجع الرأس كما في قوله تعالى ورضي كات منكر موتها وقوله تعالى ان كثيرا
 مرضي ولا يطلق على مثل الامى والامرج والاعرج والاعرج والاعرج والاعرج والاعرج والاعرج
 معاملة الصحيح في قوله صحاحا واما ان كان موافقا للمريض المذكور في النسخ في اي اطلاق
 كان كان لعنه به صحيحا والاولى في الشبهة في هذا المقام كثيرا وجعل الصحاح والمرضى تعميما
 للضعاف والثقال بنا سب ان يكون العضة والمرضى هو ما يطرء على الانسان مع سلامة الآلات وكل
 اتيان قوله تعالى ولا على المريض بعد قوله تعالى ولا على الامرج يدل على ان المراد هو ما يطرء
 عليه مع سلامة الآلات لكن ابد او قوله تعالى ولا على المريض بعد قوله تعالى على الضعفاء يدل
 على انه يشمل الامى والامرج ايضا فيعبر كلا المعنيين ولا يجب عليه الجهاد والاولى التعبير في
 اقل على ما لا ينفي من اكله بغير اكله بالولر ينشر به احد فيما ارى والله اعلم بحقيقة الحال وحقيقة
 المقال وباقى الآية من قوله تعالى وجاءوا بها من الجحيم وانفسهم في سبيل الله واضح ولقد
 الجبر في قوله تعالى ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يستعمل الوجوب والندب كما هو الظاهر في مسئلة
 بيان مصارف الزكاة قوله تعالى * اِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
 وَانْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ طَرِيقَةً مِّنْ
 اللَّهِ ط وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * هل هي الآية في بيان مصارف الزكاة ام تنفيها المفسرون وجعلها
 صاحب الهداية ايضا لبيان مصارف الزكاة واظن الكلام على وجه تفسيرها احسن تعميما ولعن
 نورد عليك زيد كلام المفسرين وصاحب الهداية منقول هذه الآية في بيان مصارف الزكاة
 لان المراد من الصدقات المعروضة منها هي الزكاة وقد جعلها الله تعالى في الآية ثمانية مذكورة
 مع الترتيب وحصر فيها بركة اما لو كن حقا المؤلفة قلوبهم وهم قوم احسنوا دينهم ضعيف فيه
 فلا يستلزمهم او اشراف يتربوا باعطائهم اسلام نظر اليهم كهيئة بن حصين والاذرع بن النجاش
 والنجاش بن مرداس على ما في البيهقاري ومثله في الزاهد في اوقوم اشراف من العرب كان
 * لا يثبت بها لهم فيعلمون الصدقة ليسلوا على ما اخبرنا به صاحب الكشاف وضعفه النجاشي بانه
 عليه السلام اما يعطيهم من خمس النخس ثم قال وقد عد منهم من يؤلف فانه يفي منها على
 فقال انكار ومافع الزكاة وبالجملة سقط ذلك باجماع الصحابة في خلافة ابي بكر رضي الله عنه

اذ لما اقر الله الاسلام اغني مظهره فارتفع سمير لان الكبر متي يثبت معقولا لعني خاص يرتفع
ويتهي لذهاب ذلك المعنى على ما في المد ارك وبقيت الاصناف البراتي على حالها فلا بد من
بما بها لا تغيب من لما دني شيئا فلا يزال لان عند وما يكتفي للعال والمحكمين من لا شيء له فيها له
فهو اضعف حاله لقرله تعالى او ممكنه اذ متربة وعند الشافعي روح يا لعكس لان النبي عليه
السلام بحال المحنة ويتخذ عن الفخر وبها لجملة هو خلاف لفظي وانما ملين على الصدقة مبر
الساعة الذي من ينصهر الامام لاخذ الصدقة فيعطى الامام لهر قدر ما يصهر بنفسه مبر ومبا لهر
واعوامهم ولا يقدر بالسن كالقال الشافعي روح لان احتقاق الاعمال بطريق الكفاية لا بطريق
الصدقة حتى يكون مساويا للصن اخر ولعل العمل له الاخذ وان كان غنيا لكن لما كان فيه شبهة
للمدقة لا يخلها العامل الهاشمي تنزيها لقرابة الرسول عليه السلام من شبهة التوسيع بخلاف الغني فانه
لا يخل على هذه الكرامة فليعتبر الشبهة في حقه كذا في الهدى في الرقاب مبر المكاتبون الذين
استاجروا لهدل انكثابة لينا د والى صاحبهم فيما في لك رتبهم منها هذا عندنا وعند الشافعي
روح وهو المفقول من محمد بن جبر والزميري والشافعي على ما في شروح الهداية ومند ما لك
واحمد بن حنبل روح معناه ان يشتري بحال الزكوة عبيد فيعتقون وقيل بان يهدي الاسارى
منها نص يلك في البيضاء وي اخذ من كلام صاحب الكشف والغارمين الذين ركبهم الديون
بغير مصيبة ولا يملكون نصا ما فاعلامه د ينصر فيما في قد راد اء د يهر وقال صاحب الهداية
انه مند الشافعي روح من يعمل غرامة في اصلاح ذاك البين واطفاء النار بين القبلتين اي الذي
احد ان د يبا لصلح بين الطائفتين ويطلق العدة اوة بين العديين وعلا منه مد ابدل على ان
الاخير مراد فقط عند الشافعي روح وبراءة البيضاء في اء مطلق بين كلا المعنيين حيث
قالوا لغارمين المد يولي لا ينصهر في غير مصيبة ان لم يكن لهر وفاء او اصلاح ذات البين وان كانوا اغنياء
لغوله عليه السلام لا تحمل الصدقة لغني الا لصحة لغازي حبل الله اولغارم اورجل اشتراها
بماله اورجل له جار مكين قس على المساكين فمدى المحكمين لغني اولغارم مل عليها اء كلامه
وفي سبيل الله هو منقطع الغزاة مند ابيهم مبر روح لانه المتعارف من الاطلاق ومنقطع الحاج مند محمد
روح لما روي ان رجلا جعل يهر له في حبل الله فامر الله ~~فان~~ ان يعمل الحاج ولكن ان كان

منقطع القراءات عليها لا يصرف اليه عندنا لولا ان الجسود غير المتناهية تتلقى ما لا يتلقى روح المجرى
 من الصفة ويقل في حيل الله أي يصرف في الجهاد بالنيابة والكرايم والصلاح وقبل هذا القدر
 ومثاله الثوب ما من هذا القليل نص به في البياض والسجني وابن الصبيل المعافاة المنقطع من
 ماله هذا موبقات المصارف وانما يدل من اللام الى في الاربعة الاخيرة ايذانا بانها تصير اوسع
 في استحقاق التصديق لان في اللوماء فتنبه على انهم احقاء بان يوضع فيهم الصدقات ويصلوا
 مطقة لها وتكريري في قوله تعالى في حيل الله وابن الصبيل للفصل ترجميم هذين على الرقاب و
 وانما رجع منك الى المدارك والكتشاف ثم ان في هذا المقام بيننا وبين اشاعه روح خلاص
 مشهور واما كوراني الهداية وقبرها وهوان عندنا يجوز للمركبي ان يصرف الى جميع الاصناف
 المذكورة ويجوز ان يصرف الى واحد منهم وذهب الشافعي روح الى انه لا بد للمركبي من صرف
 الزهرة الى هذه الاصناف المذكورة فيعطى من كل صنف ثلثة لان الاضافة يعرف الالام
 للاستحقاق والمذكور في المعارف صيغة الجمع ولا يمكن صرفها الى جميع القراء والمجاهدين
 في العالم فاختارنا قل الجمع وهو الثلثة ونحن نقول ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لبيان
 الاستحقاق وذلك لان الله هو آخذ الصدقات والزكوة وانما صاروا مصارف لعلبة الفقر
 الاحتياج وببانه ان الله تعالى قصر الصدقة المفروضة عليها لا صنف الامدودة بمعنى انها مختصة
 به لا يتجاوز الى غيرهم فلا يصرف الى بناء المسجد وكفى ميت وقضاء دينه ولا الى زوجته و
 اولاده وسلوكه ولا الى غنى وسلوكه ولا الى بني هاشم وسواهم لا معنى له لا بد للمركبي من
 الصرف الى جميع هذه بل له ان يصرف الى كلها وله ان يصرف الى بعضها وقد ورد في شرح
 الرواية في ابطال مذهب الشافعي روح كلام مقولة المتقدم طويل قد قل حاشنه ان الاصناف
 المذكورة جموع معرفة بالالام واللام قد دخلت على الجمع ولم يكن حملها على العهد المستغرق
 يبطل معنى الجمعية ويكون للجس وسواها مظهر فها هو ان يكون للجنس كما هو المعروف
 واما ان يكون للاستغراق كما هو الاصل واذا كانت للاستغراق كان معناه خارجا عن طاقة البشر
 كما ذكرنا من انه يكون معنى الكلام يصرف جميع الصدقات الى جميع الفقراء والمساكين
 والعالمين وهو محال على ما لا يوجب الصرف الى جميع الاصناف الى ثلثة من كل صنف بل يجوز

ان يكون من قبيل انقحام الاحاد على الاحاد ومعنى القصة بان يراد الصدقة مقسومة على
 هؤلاء من غير محولة لان ما ساء تغير الاشياء من الله فينبغي ان يكون ايضا مقسوما واذا كان
 للبص كانه قيل الصدقة للتغير والحق الاية والجنس قد يتحقق في الواحد ايضا فلا وجه
 لان يعطى من كل صنف ثلثة عدل ما فيه ولا يخفى على ماثل ركاكة دليل القاضى روح قوله في
 عدل المقام ولذا اقر بصلاته المفرد العلامة القاضى البصاوان كان رئيسا منهم حيث قال ومن
 مصر وحلقة وابن عباس وغيرهم من الصباية والثابتين ربن جوارسها الى صنف واحد
 وبه قال الائمة الفلاحه واختاره بعض اصحابنا وبه يفتي شيبى والذي على ان الاية بيانات
 الصدقة لا يخرج منهم لا لاجاب قسمها عليهم هذا كلامه في مسئلة ان الامتياز بالثلاثة كثر
 قوله تعالى * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبَا اللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ
 كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ فَلَا تَعْدِرُوا قَدَرَكُمْ يَوْمَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ مَنْ طَافَ فِيكُمْ نَعْدِبُ
 طَائِفَةً مِنْهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ * روى ابن ركب الملقين مروا على مكة في غزوة تبوك فقالوا
 انظروا الى من الرجل يريد ان يفتح قصورا الشام وحصونه هيمات هيمات فاجاب الله به نبيه
 قد ما هم فقال قلتم كل او كذا اخذوا الا والله ما ما في شيء من امره وامر اصحابك ولكن كنا
 في شيء مما نخوض فيه ان ركب ليقص بعضنا على بعض السفر فانزل الله هذه الاية يعنى ولئن
 سالتهم في هذه القصة من شيء ليقولوا انما كنا نخوض ولعب فيه للفرق ايمانه وآياته ورموله
 كثر تستهزؤن توبيخا على امتهم من لا يصح الامتياز به والراما للحمية عليهم و
 لا يعباء فاعتدا وهر الكاذب كابدل عليه قوله تعالى لا تعتدوا اي لا تشغلوا با متذاراتكم فانها
 معارضة الكذب قد كثرتم اي اظهرتم الكفر بعد ايمانكم اي بعد اظهار ايمانكم ان نفع من
 طائفة مسكر يتوبونهم واحلا صهر او لتجبرهم من الابداء والامتياز بعد طائفة بانهم كانوا مجرمين
 اي مصرين على النفاق او مقلد من على الايداء والامتياز وتوكله تعالى نفع وعلب بالنون
 في قراة ماصم وقد توى بالياء وبفاء الفاعل فيهما وروى الله تعالى وتربى ان نفع بالياء والبناء
 ليعمل ذهابا الى المعنى كانه قيل ان ترحم طائفتهم الا فالتقياس التذكير هو السلطة من عند انالوا
 وفي التحسيني ذكر امر المستهزئين ووديعه ابن ثابت مع اقبامه واحمر الثابت ايضا لموجودين حميره

وفي الزاهد زواجة أخرى لزوجه وهي أن لا يتركها إلا في ليلة العظمى وهي ليلة
 وقد يده الطلعة فاجتمع عبد الله ابن سُلَول وأتباعه على أن يفتح دية يشد راسها ويماحها و
 يقطعها في الطريق ليلصق برجل الابل ويتحرك بها ويخرج هو عليها للسلام وكان يهرج جهرين حمير
 ولكن لم يشعر بكيد مريد أن يغير الله تعالى به نبيه فقالوا إنما كنا نخوف ونلعب فلم يقبل
 الله معذرتهم سوى معذرة جهرين حمير لأنه كان مخلصا إذا حصل ما فيه والمقصود أن الآية
 يظاهرها تدل على أن الاستهزاء بالشرايع بوجوب الكفر لا تدفع في رقبته على اعتزالهم بقوله
 تعالى قد كفرتم بعد أنما تكفروا هكذا ذكر محي السنة رضي الله عنه في ترجمة الأحكام بالتفصيل و
 لم يرفى غير ما هذا الاستدلال ونفس المصلحة معروفة في ملل الكلام وقد ذكرها جعد الملة والد بين
 بالتفصيل وقال إن من يخرجها من أصناف الله تعالى وأما من أدامه أو تمنى أن لا يهون
 نبي من الأنبياء على تصدأ استخفاف وعداوة أو تحك على وجه الرخاء لمن تكلم بالكفر أو جلس على
 مكان مرتفع وحوله جماعة يستلونه مماثل ويضربونه بالوسائد أو أطلق كلمة الكفر
 استخفا ما لا اعتقاد في مسئلة أن الصلوة على الكافر لا يجوز بقوله تعالى وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ
 مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ طَائِفَةٌ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَمْرُهُمْ فَاَسْتَوَى ۖ
 لَهُ هِيَ الآية التي استدلل بها على أن الصلوة على الكافر لا يجوز بحال وتدل في نزولها لما مات
 ابن أبي سأل ابنه وهو مؤمن فكيف يمتنع إياه في قبضه ويصلي عليه فكيف في قبضه ويصلي
 عليه وأعرض عنه عمر رضي الله عنه في ذلك فقال عليه السلام ذلك لا ينفعه وكنت أرجو أن
 يخرج من يدك من قوسه فتزلت وأخبره أن من أخرج من الرواية المذكورة وقيل دعاه في
 مرضه وحال به يشعشع إن يستغفر له ويغفر في معاراة الذي يلي جسده ويصلي عليه فلما مات أرسل
 قبضه ليكفنه فيه وذهب يصلي عليه وترى فعل بعد أن صلى فترى الآية المذكورة وإنما أمرته
 من التكفين في قبضه وبقي من الصلوة عليه لأن عدم التكفين بالتقبض كانت محلها بكرم ولأنه
 كانت مكانة لا لياحه العباس حين أسرى بدر ووالمراد من الصلوة له عام للبيت والامتناع له
 وهو منوع في حق الكافر وهذا الرواية البيضاء هي نقله الحميني أيضا في رواية الزاهد أنه
 قال ابنه ذلك برخصة أبيه ثم صلى عليه وأمره صلى على الرواية بين صاحب الكشاف بعد ما ذكر

اختلاف الوجوه فيه قال وانما جازت الصلوة عليه لانه لم يرتكبه من شيء من الصلوة عليه وكانوا
يجيرون سيرة المسلمين بظاهرها بما فهم لما في ذلك من المصلحة ورواه ابن عباس عن عبد الله بن ابي
سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتقر اليه في مرضه ففعل فنزل قوله تعالى لا تفتقر اليه لان تفتقر اليه
يشبه مرة فلن يغفر الله لغيره ففهم من جبين الله المخصوص فقال لا يزيدن علي ما يشبه
فنزل قوله تعالى مواء عليهم اذ انتفخت لهم را ولما تفتقر لهم لن يغفر الله لهم ففهم من المواد بالبحر
التكثير وان التعدد غائب عن الاستغفار وروى من روي ايضا انه لم عليه السلام ان يستغفر لعمه
ابى طالب فنزل في ذلك قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانت أولى
فيهم من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب المصير وقيل اراد عليه السلام ان يستغفر لامة فنزل هذا
القول وبه الجملة النصوح في عدم الاختلاف كثيرة وهذه الآية احني قوله تعالى ولا تصل اليه
احد منهم مات ابد ولا تقرب عليه قبره صرحت في انه لا يجوز الصلوة على الكافر بحال اذ قوله تعالى
منهم المصير فيه ما يدل الى الكافرو مات مجرورا لمحل على انه صفة لاحد وايد المتأمل ان يكون
غيره لا تصل اليه لا تصل عليهم ابد او يستعمل ان يكون طرف مات اي مات ابد لان احياء الكفرة
للمتدبر دون التمتع فكأنهم ميتون ابد اكذا في الصحيح والآول هو المذكور في المدارك
والثاني هو المذكور في البيضاوي واسا اختاره لانه على التقدير الاول يجوز ان يكون النبي
راجعا الى القيد ففهم جواز الصلوة عليه في بعض الاحوال وهو باطل وقوله تعالى ولا تقرب
عليه قبره صطف على لا تصل اليه لا تقرب عليه قبره للدفن والزيارة وقوله تعالى انهم كفروا الى
آخره تعليل لتأنيده الموت ولعدم جواز الصلوة والقيام على القبر ومعنى قوله تعالى ومن ذا من
ومن كافرين لان الصلوة على الغاصق جائز باجماع الصحابة والتابعين ومضى عليه العلماء
الصالحون ومولعوا به اهل التصوف الجامعون انه اختلف فيه الروايات خاصة فيجب حملها على معنى
الكثرة وهو المطلق وقد شاع 'متعمدا' لقراءة القرآن كما في قوله تعالى فمن كان من المؤمنين كان فاسقا
وغيره ولما علل الله تعالى عدم جواز الصلوة بجموع الكفار والموت وكان حسن الخاتمة وقبها
امرا غيبا منا حكما بان من استقر على كلمة الاعلام الى آخر الموت نجوز الصلوة عليه وان كان
لمحصل ان يصحب عليه الكتاب ويخرج من الدنيا كافرا ومن استقر على كلمة الكفر الى آخر الموت

لم ير المصطفى عليه السلام كان يستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل صلاة
 قبل الخلق جواز الصلاة على المؤمنين لأنهم من جنسنا جزاء الصلاة هو التكبر والموت عليه وآياتنا
 لو كونه كفاية فقد ثبت بالسنة المشهورة وليس في القرآن آية يستدل بها على فرضية صلاة الجنائز
 على المؤمنين سوى هذه وآيات قوله تعالى ومن علمهم ان يصلوا لله سبحانه لم ير فلا يدل عليها
 فان المراد بالصلاة الصلاة في حالة الحياة اذ الضمير في صلوا جمع الى قوم مخصوص كانوا
 احياء لم يمت اليهم ~~في الصلاة~~ ولما اخذ من اموالهم صدقة فامر باخذ الصدقة منهم وبانذار ماء
 والاستغفار لهم ومواساة لهم لئلا يردوا لصلوة الجنائز المعروفة على ما سيجي لا يقال ان صاحب
 البيضاء قد صرح في هذه الآية ايضا بان المراد من الصلاة الصلاة ولا متغفرا والميت
 كما مر فكيف يستدل بها على عدم جواز الصلاة على الكافر لا نقول ان الماء والا متغفرا
 منع مطلقا في حق الميت الكافر فان منع صلاة الجنائز التي هي اكل الماء اولى ولا يلزم في
 الآية جمع الحقيقة التعريفية والمجاز الذي هو الحقيقة المقتضية لان صلاة الجنائز هي الحقيقة
 ماء والاستغفار كان المراد هو الماء لا غير والصلاة الجنائز فرد من افراد والآية ان
 منع الماء والاستغفار مطلقا يفهم من آيات اخرى وهذه الآية في دعاء مخصوص هو صلاة الجنائز
 وما ينبغي ان يعلم في هذا المقام ان الفقهاء ذكروا ان الصلاة لا تجوز على الكافر حال وان كان
 له ولي مسلم حتى قالوا انه بمن شبه عليه انه مؤمن او كافر لا يصلي عليه لان الصلاة على الكافر
 لا تجوز بحال وترك الصلاة على المؤمن جائز في الجملة بخلاف غيرهم من الاحكام فانه اذا مات كافر
 وفي مسلم يغسله مثل غسل النجاسة لا كالغسل المستحب ويغسل في غرة تسير موته لان يغسله
 في طريق الموت ويغفر حلة ويغسل فيها لان سفر القبر واحد فيه ويدفن بالطريق المحنون
 هذا ما قالوا ولا يرد عليهم ان الله تعالى كما منه عن الصلاة عليه بقوله ولا تصل على احد منهم
 مات به اكل ذلك منهم عن الغياص على القبر لادن وزيارة بقوله تعالى ولا تقم على قبري على
 ما ذكرت اننا لا نقول ان النبي مضمون بانتهى عليه السلام او نقول انه نهي عن الدفن و
 الزيارة وما ذكرت من الغاء الكفرة في الحفرة أثناء تدفنه اذ المطلوب ترك تعظيمهم
 وترك استغفارهم وما موجود ان يحسن نعي شي وعوان المسئلة المذكورة يدل على انه

ان لم يكن له ولي مسلم لا يجوز ان يقبر وقوله تعالى لا تقبر علي قبره يدل على انه يجوز ان يقبر
وانما المنع قيام المسلم للدفن والزبارة والله اعلم في مسئلة عدم القنال على المرضي وغيرهم
قوله تعالى * لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ
حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ فَتَوَرَّجِيهِمْ *
قد ذكرت فيما سبق ان ثلاثة آيات ناسخة لقوله تعالى ان يغفروا خفا فارغوا لا * وقد اذيت اولي منها
والعني ليس على الضعفاء ولا على المرضي كالهرمي والزمني ولا على الذين لا يجدون
ما ينفقون لغفرهم كجهنم ومزينة وبغفرهم اخرج المرئي التاخير اذا نصوا لله ورسوله بالامانة
والطاعة في السر والعلانية كما يفعل الموالي الناصح على ما في الكشاف والدارك او بما قد رواه
عليه فعلا او قولا بعد على الاسلام والمسلمين بالصلاح على ما في البيضاوي آخر او بالظاهر
معذرة التخلل من اصحابه حتى لا يجترى به غيره على ما في الزاهد (او بالصلاح الفعل مع اخلاصه
النية على ما في الحسيني وبالجملة فيوضع من هؤلاء المذكورين الجهاد والمرضى في هذه الآية
مقابل بالضعفاء فدل الضعفاء والمرضى العاني وامثاله والمرضى شامل للاعسر والامرج
والمرضى جميعا بخلاف ما في قوله تعالى ليس على الاعسر ولا على الامرج حرج ولا على
المرضى حرج ولهذا وحدهم فجمع فيه فكذلك ينظر بالبال ومعنى قوله تعالى ما على المحسنين
من سبيل ليس عليهم جناح ولا الى معاتبهم سبيل فوضع المحسنين موضع الضعفاء لئلا يظن انهم
وكلام صاحب الهداية يدل على ان المعنى ما على الناصحين غرم وحنة ولذا قال في بيان
من هو ابو صف ويمن روح ان من ارسل سيدا من يد المحرم لاضمة عليه لانه امر بالمعروف
وناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل هذا النظم وعند المتصوفة روح يضمن لاجل الملك على
ما هو اصله واصلها في ما برآيات البدع واللموه هذا فعل يطول شرحه والله اعلم في مسئلة جواز
اخذ الركوة وغيرها قوله تعالى * حُذِّرُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ
عَلَيْهِمْ طِبَّ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * ألم يعلموا ان الله هو يقبل
التوبة من عباده ويأخذ الصدقات وان الله هو الثواب الرحيم * هذه الآية في قصة
قوم قتلوا من غزوة ثوابوا وثقوا انفسهم على مواربي المحمد فلما اطلقهم الله تعالى قالوا

(البراءة) :

4. 4. 4.

(يعتدرون ۱۱)

[illegible]

بالإجماع فلا يجب من كل نوع منه والجواب منع صدقة ومعارضة الإجماع في الأفراد لا يوجب
تخصيص الأنواع وعند أكثر من معناه خذ من كل واحد من أموالهم صدقة والجواب منع ذلك
هذا حاصل ما فيه وسبني كل ذلك على أن أمانة الأموال للاستغراق أولا ولا نزاع لاحد في أن
من لتبعض بمعنى لا تأخذ الكل ولا تتركه الكل على ما صرح به الامام الزاهد رحمه الله عليه و
صرح أيضا به لما خذ عليه السلام بعض أموالهم اختلج في غلوبيصر له هل قبل الله منا القوبة
والصدقة أم لا فنزل قوله تعالى ألم يعلموا الآية ثم في قوله تعالى تطهروا (أشار إلى أن مال
الزكاة يصبر من الأموال المطهرة بعد التطهير من الأوساخ كالماء في الرضوخ فان كان
صدقة الغرض تصرم على الهاشمي والغني والدمي وإن كانت نافعة لا تصرم لبقصان الوسخ على ما
عرف وفي قوله تعالى وبأخذ الصدقات دليل على أن المقصود من الصدقة وجه الله تعالى والمصارف
جماها لا جلا لها جوده قيل أن الصدقة تنفع في كفاي الرحمن قيل أن تنفع في كفاي الغني وهذا
قيل أن في الصدقة الغريضة انجاز المأوى المذكورة في قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا
على الله رزقا من جاب الله تعالى إلى الفقراء كانه اخذ المال من الأغنياء ببدل ثم أعطاه
للفقراء انجازا للرزق المأمور وأن في الصدقة لنا طلة يجوز صدقة المناع وإن كان لا يجوز ذممة
المشاع لأن الأخذ في الصدقة مؤاخذة تعالى وهو واحد لا مشاع فيه وفي الجهة هو الغني وهو متعدد
فلا يجوز ومعه فواين اضطرر بالبال وهو المبر في مسنة بيات مسجد انضرا و مسجد
التقوى وفضيلة الاجتناء بالماء وإن من الذي لا ينقض الرضوخ قوله تعالى وَالَّذِينَ
اتَّخَذُوا مَسْجِدًا مِمَّا رَأَوْا كَثُرًا وَتَفَرُّقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَرِشَاءَ لِمَن حَارَبَ
الْمَلَائِكَةَ مِنْ قَبْلُ وَلَنُخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَلْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِشَهَادَاتِهِمْ لَكَذِبُونَ
لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَْسْجِدٍ أَشَٰهَىٰ عَلَىٰ التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ط فِيهِ
رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَخَفَّضُوا لِلَّهِ حَتَّىٰ تَكُ الْإِصْبَارُ يَمْشِي فِيهِمْ رَوَىٰ أَنَّ بَنِي مَرْوَانَ مَوَافَ لَمَّا بَنُوا
مسجد بناء بعثوا إلى رسول الله ﷺ أن يأبىهم فأتاهم صلى فيه فحمدوا ثم أعادوا ثم بنوا ثم بنوا
وقالوا بنينا مسجدًا ورسول الله ﷺ إلى رسول الله ﷺ صلى فيه وصلى فيه ابوعا مرثدا هب إذا قدم من الشام
وموالذي قال لرسول الله ﷺ يوم أحد لا أحد لا يجن قوما يمتا بكونك إلا قاتلك معكم فلم يزل يقاتله

الى يوم حنين فبنوا مسجد الى جنب مسجد قباء وقالوا اللهم عليه السلام يتينا معك الذي
العلقة والحاجة ونحن نحب ان تصلي لنا فيه فقال عليه السلام انا على جناح عقراذ اقل من ان
تجوه ان شاء الله تعالى صلينا فيه فلما قتل من غزوة تبوك سالوه ايتان المسجد فنزلت عليه فقال
عليه السلام لو حشي قاتل حمزة ومحن بن مدي وغيرهما انطلقوا الى هذا المسجد الظاهر الله
فاعد موه واحرقوه ففعل وامران يتخذ مكانه كرامة يلقى فيه الجيف والقمامة ومات ابو عامر
بهاشام هذه مباركة المدارك بعينها وذكر ما جماعته آخر ايضا ف قوله تعالى الذين اتحلوا
مسجد اخر را عطف على قوله تعالى واخر من مرجون او مبتدا بخبره محذوف اي فيمن
وصفا لذلك ان اتحلوا المسجد او منصوب على الاختصاص وقرا نافع وابن عامر بغير واو وضارا
مع ما بعده مفعول له ومن قبل معلق بحارب او بانخذ وعلى ما في اليبساوي وبالا ول اكتفى
صاحب المدرك وبالا خبر صاحب الحشاش وقوله تعالى المسجد اسس على التثنية موصوف مع
صفته مبتدا وخبره احق ان تقوم فيموت قوله تعالى فيخرج ال الضير ما قد الى مسجد اسس وهني
الآية والذين اتحلوا مسجد اخر را اي لاجل الضرر لا خو انهم وهم اصحاب مسجد قباء وكفرا
اي تشبهة للثبات وتفريقا بين المؤمنين اي لاجل ان يتفرق المؤمنون بعد ان كانوا يصلون
مجتعبي في مسجد قباء وارساد اي اعداد الاجل من حارب الله ورسوله من قبل بناء المسجد
يوم الخندق امني اراعب لانهم اعدوه له يصلي فيه او اتخذوه من قبل للمؤمنين ان اردنا
اي ما اردنا ببناء هذا المسجد لا المحصلة امني والارادة الحسنى وهي الصورة وذكر الله التوسعة
على المسلمين والله يشهد انه قد ثبت في حقه لا تقربه اين الحضرة مسجد اسس على التثنية
من اول يوم م. ا. د وورد في الخبر ان تقوم فيموت مسجد قباء اسس للتثنية وصي فيه امام
مقامه بقباء من يوم الاثنين الى يوم الجمعة لانه اوفق للثنية ومسجد يتبعه يقول ابي حنبل
صالت للتثنية منه فقال في مسجد كبر هذا المسجد الذي يتفرج جال في بني المسجد الذي اسس على التثنية
رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين فانه تعالى ذكر مسجد الضرار ومسجد التثنية
وبين اهلها الصالحين والصالحين وقال صاحب المدارك وقيل كل مسجد بني بمائة اوريا
او مائة واكثر في سري ابتغاء وجه الله اربما لا غير طيب قد ولا حق لمسجد الضرار من انظر

أجل ذلك من ينكشفه. وقال صاحب الكشف: ومن هذا ما نرى أن الله لا يصر على عروسي الله
منه. والمسلمين أن جنوا المصاحد وأن لا يتعلموا في مدينة معبد بين هذا واحد فما صاحبه هذا
لفظه ما لم يفت من الله تعالى. ونحن نعلم في كل ناحية من هذا طلبا للام والحرر
والعقلاء. لشأنهم. اعتدوا بها بالمرور. ويتعلمون ما في هذه الآية والقصة من شأنها. هذا هو المعروف
وقد ذكر علماء الأصول أن الصلوة في الأرض المقصورة من جهة غيرها. أعني لغفل ملكه الغير لا الدنيا
صلوة. ولكن بالبر ينصل المكان بالصلوة اتصال الوقت بها. أو بالصوت لم يكن الصلوة في المكان المقصورة
مكروه. والصلوة في الأوقات المكرهة ولا فائدة كالصوم في يوم النحر. فمعنى قوله تعالى فيه
رجال أبي في معبد. أمس على التقوى. رجال يصبون أن يتطهروا. أي من النجاسات كلها. ومن الذي يوجب
بالندبة على ما في الحديث. وقيل من الجنابة فلا ينامون عليها. على ما في أبيها. وهي أو بالحي المكنوة
لأنهم ممنوعون آخر مرور كل ذلك في الكشف. وهذا هو ما من مرجوحة والصحيح الذي عليه
الجمهور أنه في مدح رجال يكتفون في المحل المذكور ويحتججون بالاحجار والماء. أي يتمعون
الاستحباب بالماء. في الآية ح دليل على فضيلة الاستحباب بالماء. وإنما قلنا الأمر كانوا يحتججون
بالاحجار والماء. لا بصروا. والله لما أنزل الله تعالى على هذه الآية وبالغ في وصفهم بالمطهارة بصفة
المبالغة. مثي. ومعهم المهاجرون حتى وفوا على باب معبد. فبأنه إذا أنصارت جلاوس فقال. **مُطَهَّرُونَ**
أموالهم. أنتم فكذلك. يقوم ثم أعاد ما نينا فقال. عروسي. **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا** هم المؤمنون. وأما معمر فقال
عليه السلام. أنتم فوضون بالقضاء. فقالوا. نعم. قال عليه السلام. اتصرون على البلاء. قالوا. نعم. قال
عليه السلام. تشكرون في الرضا. قالوا. نعم. قال عليه السلام. أنتم مؤمنون. ورب الكعبة. فجلس ثم
قال. يا معشر الأنصار. إن الله تعالى قد أنسى ملككم فما الذي تصنعون عند الوضوء عند الغائط. فقالوا.
يا **مُطَهَّرُونَ** نتبع الغائط بالاحجار. فالتفت ثم تبع الاحجار الماء. فقلني النبي عليه السلام فيه. رجال
يصبون أن يتطهروا. هكذا ذكره المفسرون. ثبت أن الاستحباب بالماء أفضل لأنه لا محتمل أن يكون
منهم من يتطهر بمجموع الاحجار والماء. واحتمل أن يكون لا يتعمل الأمر بالماء بعد الاحجار. وأنه
مال صاحب الهداية. لأنه قال. وغسله أفضل لقوله تعالى فيه. رجال يصبون أن يتطهروا. نزلت في
قوم يتمعون الاحجار بالماء. من كلامه. فقد ورد الآية دليل على كون الاستحباب بالماء أفضل.

ووجه دعوى الآية في هذا الباب ان فيه تعليل في قوله في مذهبهم المذهب في قوله تعالى فليكن منكم من يعطى ربه وادنى درجاته ان يكون محتسبا فصيل عليه ثلثين ما لم يزد ذلك دليل آخر على كونه فصيل هل
 اذا لم يزد النجس المخرج اما اذا زاد النجس المخرج لعب الاستنجاء بالماء واما الاستنجاء
 بالاحجار فانه وان كان ثبوته مستل للآية بان يكون المذبح للجموع ليعلم لا يعلم منها كونه
 سنة حين حمل المحبوبة على ما هو الادنى وهو الاستنجاء ولعل اقل صاحب الهداية ان الاستنجاء
 بالاحجار سنة لا نه والطلب الذي عليه العلم عليها اي مع الترتك احيانا وهو دليل السنة
 هذا ما قاله رحمه الله الآية استدلالا لاصول على ان من الذكرك غير ناقص للوضوء وذلك
 لان الله تعالى قد مدح المستنجي بالماء ولا شك ان في ذلك من الذكر ولو كان من الذكرك ناقضا
 للوضوء كيف يكون المستنجي بالماء املا للذكر وهذا ان كان استدلالا لا غير تام كما هو ظاهر لعمدة
 صلح الزا على الشافعي رحمه الله قال ان من الذكرك ناقص للوضوء فانلها نه من الذكرك ان
 حد نكاحا مضموم ببول لان رتبة الجوارب الموانة بدليل المستدل انما حد بالفاصل والصحيح
 بالصحيح فلا يراد على الشفعية في ان من الذكرك خارج الوضوء فهو من المذكرك اذ لا يخلو فهدى
 في هذا المقام شبهة اخرى وهي ان لفقاء ذكروا في بهان الاستنجاء بالاحجار والماء ان
 السنة من بعض الاستنجاء بالاحجار الثلث ولكن المرأة تدبر بالبحر الاول وتقبل بالثاني
 وتدبر بالثالث في كل حال وهكذا يفعل الرجل ان كان الزمان صيفا ويعكس ان كان شتاء
 يخل الماء بعد ما فاضل ان لم يجاوز النجس المخرج ووجه بان جاز هذا كله يدل على ان
 المراد من الاستنجاء طلبا لنجس بعد الفايض في موضع الذكروا ان الاستنجاء بالصفة المذكورة
 انه يطلق عليه والتطهير الذي يكون بعد البول في موضع الشفعية انه يطلق عليه الاستنجاء
 كما يستمد من بعض مصنفات شهاب المثقوبين ومن ذكر اهل الاصول يدل على انه بعد التطهير
 الذي بعد البول والتطهير الذي بعد الفايض لا يخفى وجهه ولكن الحق ان مراد الفقهاء
 اي امر كابدل عليه وضوء الاستنجاء من كل حدثا وحارج من تحبيل سنة فاية ما في الباب
 ان الاستنجاء بعد الفايض لا يحتاج الى زيادة تفصيل مقبولة بقولهم يدبر بالبحر الاول وتقبل
 بالثاني من غير اظها وان هذا طريق الاستنجاء المخصوص في مسمة ان المدد كالمقتل في استعمال

الغنية قوله تعالى * مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ حَوْلِهِمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ مِنْ نَفْسِهِ ط ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّهِ إِلَّا أَنْ يَكُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ط إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ط وَلَا يَنْفَقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا أَكْتُبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ *

معنى الآيتين ما استقام لادل المدينة ومن حولهم من جملته العرب ان يتخلفوا عن الله في الغزو ولان يرغبوا اي يفتروا بانفسهم مما يصيب نفسه اي لا يفتشوا وابتغاء انفسهم على نفسه في الشدائد بل امروا بان يصيبوه في البأساء والضراء ويلقوا انفسهم بين يديه في كل شدة وذلك بحسب الامر لا يصيبهم ظمأ اي عطش ولا نصب اي تعب ولا مخمصة اي مباحة في سبيل الله في الجهاد ولا يَطْئُونَ مَوْطِئًا اي لا يدوسون مكانا من امكنة الكفار يسعوا فرغوبهم واخفاف روا حلهم وا رجلم يغيظ الكفار اي يغضبهم ط ط ط ويضيق صدورهم ولا يَنَالُونَ اي لا يصيبون منهم امانة يقتل او اضرار جرح او عصا ومزيمة الا كتب لهم بل ذلك عمل صالح لانهم محسنون والله لا يضيع اجرهم ولا ينفقون نفقة صغيرة ولو تمرة كنفقة متيل ولا هبيرة كنفقة ثمان وعبد الرحمان بن هوف على ما في الصحيحين ولا يقطعون واديا اي ارضاي ذهابهم ومجهم الا كتب لهم ذلك الاتفاق وقطع الوادي والعمل الصالح على ما في الكشف ليجزيهم الله على كل واحد جزء احسن هل كان لهم فيلحق ما دونه به قويا لاجرهم من انفسهم والآيتين وقال القاضي تحت قوله تعالى ولا يرغبوا بانفسهم من نفسه روي ان ابا عيشة بلغ بستانه وكانت له امرأة حمقاء فرشت له في الظل وسحلت له العصير وقرئت اليه الرطب والماء البارد فنظر فقال ظل طليل ورطب باع وماء بارد وامرأة حمقاء ط ط ط في الضح والربيع ما هذا بغير فقام فرحل نائمه واخذ سيفه ورمحه ومركبا رجع فمد يده الى الطريق فاذا امريرا كعب يزهاه اعراب فقال كن يا عيشة مكانه فخرج به فقتله عليه السلام واستغفر له هذا القصة ونقله الحسيني ايضا والمقصود من ذكر الآية انه قال ما حب الكشف تحت قوله تعالى ولا يقطعون موطئا وبهذه الآية امتشيد اصحاب ابي حنيفة رح ان المدا لقدام بعد انفضاء الحرب بشارك الجيش في الغنمة لان دنا

ديارهم ما ينبغي لهم وينبغي لهم ولا تكلموا بالدين ما ليس بدينكم ولا ينبغي كما مر في قوله ما بعد
 نفسي الحبيب وما دأبوا بكر الصدوق المعاصر بن أبي أمية وزيناد بن أبي ليند بعزمته بن أبي جهم
 مع عصبانية نفس فلهذا بعد ما قصروا ما مبر لهم وعند الشافعي روح لا يشارك المدد الثاني
 من المظن ومثل اذ كرم صاحب الهداية هذا الخلاف من غير تعرض للآية فقال واذا لم يفر
 المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغيبة الى دار الاسلام ما حكمهم فيه خلافا للشافعي
 روح بعد انقضاء القتل فكل احد من الكلام الخ ثم ذكر الله تعالى بعد ان اهلها من فروع الكفاية
 وان خبر الواحد يوجب العمل فقال * وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نُفِرَ مِنْ
 كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ
 يَحْذَرُونَ * اعلم ان الآية ترجمين ذكرهم ما ركض الامام الزاهد وصاحب السميني بالثاني
 ما نطق احد مما ان ضمير ليتفقوا ولينذر وارجعوا راجع الى الطائفة والقوم موافقة
 والاخران يكون بالعكس على الاول معناهما احتكام للمؤمنين ان ينفروا الى تحصیل العلم
 كافة فهنا نفر من كل جماعة كثيرة كقبيلة واهل بلد جماعة قليلة ليتفقوا الى الطائفة النافرة
 ولينذروا قومهم بالآية اذ ارجعوا الى قومهم يعني يعملوا غاية صميمهم ومعظم غرضهم من
 'لغة' ارشاد القوم والذاهل لا الترفع على الناس والتبسط في البلاد لعلمهم بحدود اى ارادة
 ان يحدروا ما يندرون منه فمفهوم يكون في الآية دليل على ان الفقه من فروع الكفاية وعلى ان
 خبر الواحد حجة للعمل لانه جعل اذ ارا الطائفة النافرة للفرقة 'باقية مفيد للعمل وهو امر
 للواحد والاثنين فصاعدا هكذا ذكره 'لقاضي البضا' وذكر الامام فخر الاسلام في اول
 الكتاب ان الله تعالى تدب للفقه في هذه الآية ودعا به الى الاخذ بالاولى والاعتماد على
 'عمل جميعا' على ان العمل 'دخل في الفقه' في اقسام السنة ان خبر الواحد يوجب العمل
 لان الله تعالى دماهم الى العمل بقول طائفة وهو امر للواحد والاثنين فصاعدا وعلى الثاني
 قبل في تركها لما نزل في المتخلفين ما نزل حيق المؤمنون الى النفروا فقصوا من الفقه فامروا
 ان يفر من كل فرقة طائفة الى الجهاد ويبقى اقلهم يتفقهون فلا ينقطع الفقه الذي هو واجب
 لا يفرع عنه ما استعان المؤمنين ان ينفروا كافة لفرقة فلا نفر من كل جماعة كثيرة جمعة

قليلة للفرد وليست غنوايا الجماعة الكثيرة البانية وليكن ذوقهم أي الطائفة النافذة لأرجعوا
إلى تلك الفرقة فبحسب الآية دليل على حجة خبر الواحد مع مقتضيات بكون دليل على حجة
الجمهور المشهور كما لا يخفى على المحقق وعلى أن إجماعا لا يفرض على كل واحد وإن التلقه أيضا من
الأمور والكفاية ولعل ذلك فيما احتاج المسلمون إلى الغزو والعلم جميعا أو يقال إن الآية
محمولة على ما لم يكن التفرد مما يكره إجماعا فمفروض كفايتهم أن التفقة هو الاجتهاد ومن المعلوم
أنه مفروض كفاية وأيضا مفروض العين هو تعلم الحائز لا التفقة كما قال عليه السلام طلب العلم فریضة
على كل مسلم وسلسلة من أمثلة فطرنا لبال ولقد علم به هذا أمر تمام الآيات التي ذكرت في
سورة البراءة الحمد لله على توفيقه ووصلني على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والآن شرع في سورة بئس
وفيها آية في مسئة معجدا لبس و هو قوله تعالى **وَإِذَا حُجِمَ إِلَىٰ مَوْصًى وَحُجِبَ أَنْ تَبُوءَ**
لِقَوْمٍ مِّمَّا يَهْتَرِبُونَ ۖ أَجْعَلُوا بَيِّنَاتٍ لِّمَن لَّا يَفْقَهُهَا ۚ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ معنى الآية
وأوجها إلى موسى وأخيه هارون أن تبوا أي اجعلوا لاجل قومكم أي مصر بيوتكم بما تالقمكم أو مرجعا
لرجوعهم إليه أي لعبادة والصلوة فيه واجعلا لتماما وقومكم بهوتكم قبلة أي لحوالقبلة وقيل
اجعلوها محاجد مكل أي الزاهد في وقال القاضي أي مصلى وقيل اجعلوها محاجد متوجعة نحو
القبلة والاحمر هو الذي ذكره الجمهور وقالوا أو كما تسمى ومن تبعه يصلون إلى الكعبة وكانوا
في أول الأمر ماصورين بأن يصلوا في بيوتهم في خفية من الكفرة لئلا يظهروا عليهم فيؤذروا
ويصلوم من يهتبر كان المسلمون على ذلك في أول الإحلام بمكة بمعنى وأقيموا الصلوة أي
في بيوتكم حتى تامتوا ومعني وبشر المؤمنين بشرم بأمرهم بالبصرة في الدنيا والجنة في لقمي
وإنما نثي الخطاب أولي في قوله تعالى أن تبوا لأن احتيا رصا مع العباد مسافوخ إلى الأنبياء
ثم جمع في قوله تعالى وأجعلوا بيوتكم لأن اتخاذ المعاجد والصلوة فيها واجب على الجمهور
ثم خص موسى عليه السلام بالبشارة تعظيما لها وللبشر بها مكل أذكر رأيا وقول فالآية وإن
كانت في قصة موسى وهارون في باب اتخاذ المعاجد في البيت وقت الخوف دون الأمن
ولكن بقاء شرايع من قبلنا ملينا إذا قص الله ورسوله من غيرها نكار وكذا عموم اللفظ من قيد
الخوف أو الأمن يدل على شريعة اتخاذ المحسن في البيت واستحبابه ويسمى ذلك في عرف الفقهاء

مسجد البيت وحيث كان حلق مسجد جماعة حتى يكون ذلك في وقت الصلاة في البيت
 مسجد وان لم يجد له فوق مسجد جماعة وقلة الصلاة ما حقه الله في باب ما يكره في
 الصلاة وما عهد فيها حيث قال ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد المراد ما آمد للصلاة في البيت
 لأنه لم يخل حكم المسجد وان كان ثانياً في هذا الكلام وفي شروحه وان استعملنا في اتخاذ المسجد
 في البيت في قوله تعالى واجعلوا بيوتكم قبله وذكر وان اتخذوا المسجد في البيت زادوا التواضع
 فيها مندوب وكان ذلك في جمهور العلم بدون التواضع فيها والعن الروايات وغير ما هما منة
 الفجر وكل الروايات في ليلة الجمعة في مسجد البيت المند للصلاة ولما قيل هذا حكمه واداه
 ما يعرف في كتب المشايخين والصولية ومن مأموره مود وفيها آية في وقت الصلاة وهي قوله تعالى
 وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ طَرَفَيْنِ أَنْ تَحْسِنَاتِ يَذْهَبْنَ الْعِيَاتِ طَرَفَيْنِ
 ذَكَرَ الْمَدَائِكِ طَرَفَيْنِ وَأَشِيرَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضْمَعُ أَجْرَ الْمُتَحَمِّسِينَ • اعلم ان أربع آيات
 في القرآن يفسر منها الصلاة الخمس ومن أولها ومعناها وأقم الصلاة طرفي النهار يعني فذرة
 ومشية فالذرة صلوة الفجر والعشية صلوة الظهر والعصروا شاميه على الطرف لأنه مضاف
 إليه وزلفاً من الليل وموضع زلفة يعني القربة يعني ما عات من الليل قريبة من آخر النهار
 أي صلاة المغرب والعشاء أن الحسنات يذم من العيالات المراد بالحسنات الصلاة الخمس ما بها
 يذم من الذنوب ويكثر ثوابها والطاعات مطلقاً أو محسناً لله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ذلك أي
 فاستقم وما عهد • أو القرآن ذكر في للذاكرين أي علة للمستقيين وأشير على امتثال ما أمرت
 به ولا انتهاء مما نهيت عنه فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ونزل الآية في مصرين عرفة باقع التبر
 قال لاسراف في البيت تمر أجود من حلت قبلها قد تم قضاء حاكيا باكميا منزلة قال عليه السلام من
 شهدت مع العصر قال عمر قال هي كفارة لك فعيل أنه حاس قال بل لباس عامة ذلك في المدارك
 وتبعه حميمي ايما قال القاسمي والعشية العسروحة ولا تصح الآية حينئذ الصلاة الخمس و
 عاصاً حب الكشاف وقبل زلفاً من الليل وقرباً من الليل وحقق على هذا التفسير ان يعطى على الصلاة
 أي أقم الصلاة طرفي النهار وأقم زلفاً من الليل على معنى وأقم صلاة يتقرب بها إلى الله في
 بعض الليل وذكرنا لقصة بالطويل والمفصل وقال ايضاً في أن الحسنات يذم من العيالات ومحبات

أحد مما أن يراد بكثير المعاني بالطاعات والثاني أن الحسنات يكون لطفاني تركها عقوبة
 تعالى أن الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وأما الإمام الزاهد فبعد ما ذكر القصة قال 'ن الله
 تعالى ذكر الصلوة وسهت أمني فلبس السبقات وتنهى عن الفحشاء والمنكر فمن كانت صلواته تنهى
 عن الفحشاء والمنكر كانت له من الحسنات والآثار والآثار في التوضيح في دلالة الأمر في
 العقوبة أن العقوبة لا يصحوا الكتاب قال الله تعالى أن الحسنات يذهبن السيئات والمراد
 بالسيئات الصغائر دون الكبائر لقوله عليه السلام الصلوة الخمس والجمعة إلى الصلوة ومضاف إلى
 رمضان كفارات لا يبين من إذا اجتنبت الكبائر هذا الكلام وعلم أن الحسنات هي الطاعات
 وينهى أن يعلم أن هذا غير ما عليه المعتزلة أن اجتناب الكبائر يكفر الصغائر البتة لقوله تعالى
 وإن تجنبوا كبائر ما تنهون منه بكم منكم شيئا كبر أي صغركم ذلك لأن الحسنات هي أعمال
 الطاعات فصل أدون ترك الصغائر أو ألام عنها والأول متفق عليه والثاني هو راي المعتزلة
 فقط على ما عرف في علم الكلام وبعد ما مررت بوقف وفيها آيات من المماثل فنقول في مسئلة
 أن بيع الصغائر بطل قوله تعالى * وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ
 الزَّاهِدِينَ * على أنه لا ينافي من شراء أخوة يوسف له من الصغائر بعد أن القوة في شأنت
 الحب أو شراء المارة من مزبزم مصر وقصته أنه لما أقوه في شأنت أحب وجاءت سيارة فأخرج
 وأرداهم يوسف منه ثم ثمنه به أخوته فجاء وأرادوا أنه غلام لهم فاخذوا من الصغائر ثمنه
 ثم باعوه السيارة من مزبزم مصر فأبى يقول الله في شأنهم وشروءه بشن أي أخوة يوسف
 من السيارة بشن أي بخرس أي بخرس أي بخرس أي بخرس أي بخرس أي بخرس أي بخرس أي بخرس أي بخرس
 من أربعين لأنه كان مشرين أو أقل أو أكثر وكانوا فيه أي أخوة يوسف أي يوسف من الأربعين
 أي الراغبين عنه ووجه ظاهر والمعنى وشروءه أي الصغائر يوسف من مزبزم مصر شمن مذكور
 وكانوا فيه من الراغبين عنه لأنهم ملتقطون في الصون عن اشتراء أحد منهم وهذا إذا كان
 شروءا بمعنى باعوا وإن كان بمعنى اشتروا فالمعنى أن السيارة اشتروا يوسف من أخوة يذاشم
 مذكورة وكانوا فيه من الراغبين عنه لا عتقادهم أنه آبق هذا ما في البيضاوي ولم يذكره
 الباقون بهذا التفصيل وخفف الإمام الزاهد الوجه الثاني بأن هذا البيع لم يكن شمن شخص

بل يقال عليه كل امر بالمعروف والنهي عن المنكر يعني قوله تعالى فمنهم من كان على الاضيق بالحق ردي
واكن ذكرني بغير الوجود غير نقص احد نعم الام لا يثبت له ان لا يجوز عليه ما لا يثبت له ان لا يجوز
باطل ومكذوب وقع عليه الاجتماع وهو معروف وانما الاختلاف في انه هل يجوز بيع الحر
في المحصة ام لا فالمشهور انه يجوز ذهابا اليه جماعة ايضا وقد تروى دوة المتأخرين نظام الملة
والدين انه لا يجوز بيع العرا لا في المحصنة ولا في غيرها وانما حنيفة روح وجميع المتقدمين
يرى ممن يجوز بيعه في المحصة وانما ما ذكره الاستاذ الاجل الشيخ الهدادي في شرح
الهداية والجزوي في نظام العبيط والذخيرة من انه يصح بيعه عند المحصة لمعل ذكره لغرض
صحيح وهو ان يأخذ المحصن المظلوم حقه من الظالم الذي يملكه العيلة ثم يصبر حراما عند
دعوى الظالم اليه واورد فيه كلاما طويلا من اراد الاطلاع عليه مليرجع اليه وانما ما اشتهر
في زماننا من بيع العروشر امر فهو متناول بالاجارة عند المعارف بقواعد الشرع وليس له
يشي مليلا لانه لا يخلو اما ان آجره لغير نفسه او اجراه لغيره او امه او ماله لا يارب واستأجره
وعلى كل فقد يرا ما ان يكون صغيرا او كبيرا وعلى كل حال اما ان يجعل الاجرة النفقة والكسوة
قطا او دراهم معينة قطا او خلاصا فاجارة لغير نفسه بالغا ولا بالنفقة والنفقة للعينة او
بالدراهم للعينة مياومة او مشاهرة او مباحة ينبغي ان تكون جائزا وبشرة دراهم في الحال
مثلا الى سنتين منه مثلا ينبغي ان يجوز ان يشار ان يهر قطا كل يوم او شهر او سنة من ماله الى
المدة فيها راد بعد رومولا يستحق النفقة والكسوة ونكتهما اثنته الحال لا يعرف له نظير في
الشرع وكن ينبغي ان يجوز اما اجارة غير العر له ففي البالغ ينبغي ان لا يجوز في الاصل
ان كان بالكسوة والنفقة ينبغي ان يجوز لان بعته ماله اليه وان كان يد راسر معينة في الحال
الى مدة معلومة قطا او نكتهما كل النفع في الاول وبعضه في الثاني ماله اليه غير فان كان ذلك
لتغير اليه او امه يجوز لا نعمتا يستلكن اجارته ان كان غير ذلك من الاقارب لا يجوز لانهم
لا يملكون اجارته وان كان محتاجا لاجرة لا يجوز ان يستأجره لملكه ان هو جرحا شبي المحتاجر
غيره وعلى كل فقد لا يحرى عليه احكام المتوكفين فلا يملك الاحتاجون كما جوهرة بته وتدبيره
واستيلاده وانما عاقبه ولا يملك نفسه او اولاده وانما عاقبه ولا يملك عليه حاكمه ومهنته لغيره وبعده

ينفع استعمال ذلك معمر لاني دينار الهند والهنري والغريبت مجازا لله من ذلك للمهر الحسن
 بهيمة محتيا شر ما ونحوه في مصر فاعلموا ان هذا هو الصواب في اهل العرب الذين
 لا يشك احد في كونهم جزءا من اهل العرب في المصنعة في بعض الروايات على ما عرفنا من
 اهلنا بناء هو الصواب فيقول في مسئلة ان تعليق الصفة بالشرط جائز قوله تعالى ﴿ قَالُوا
 لَقَدْ سَوَّاهُ الْمَلِكُ دَوْلِينَ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ قصته معروفة وهي انه لما جاء
 اخوة يوسف الى يوسف وارادوا ان يذموا الى السلطان جعل عددا من يوسف صاحبه في وهل
 اخيه في المخرج جوازي مصر اذن مؤذن وقال هو وغيره اننا نعلم سواد الملك ولطان انهم
 من المشركين وقالوا لاني جاء به الى جاهد لك الصراح حمل بعير واننا به زعيم اي كفييل يعني النبي
 فكملت ان اعطى حمل بعير لاني جاء بذلك الصراح فقد كمل ذلك المؤذن وغيره يحمل بعير
 متى ذلك بالشرط والله تعالى قد قص علينا بهيمة القصص فانظر بقاؤه في غير بيتنا بالصفة
 المعروفة ثبت انه يجوز الكفاية بلفظ الزمير هكذا يعطى بالمال وانه يجوز الجمالة وضمان الجمل
 قبل تمام العمل وقد قال القاضي البيضاوي وفيه دليل على جواز الجمالة وضمان الجمل قبل تمام
 العمل وانه يجوز تعليق الكفاية بالشرط وقد قال صاحب الهداية بعد ما ذكر ان تعليق الصفة
 بالشرط جائز والاصل فيه قوله تعالى ولان جاء به حمل بعير واننا به زعيم والاجماع منقول على
 صحة ضمان الدار في نفسه انه اي شرط يجوز التعليق به واي شرط لا يجوز فقال نرا لاجل انه
 يصح تعليقها بشرط ملائير لها مثل ان يهون شرطا لوجوب الحق كقوله ان استحق المبيع او
 لامكان الاحتياط مثل قوله اذا قدم يرد وهو مكمل منقول وتعد الاحتياط مثل قوله ان غاب عن البلدة
 امالا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح وجاء المطر وحل اذا جعل واحدا
 منها اجلا الا انه يصح الصفة ونحوها لان الصفة لا يوجب المال حال لان الصفة لا يوجب
 بالشروط انما يفسد بها تعلقا في هذا الكلام ما غطه ولا تعين من اهلنا فيقول
 في مسئلة بيع الطعام بالصفة مكانة وجواز البضاعة قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْهُ دَخَلُوا
 بِأَيْهَا الْعَرِيزِ مَمْنًا وَآهَلْنَا الشُّرُوجَ جَنَابِيضًا هِيَ مَرْجِيَةٌ نَافٍ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقَ عَلَيْنَا
 اِنَّ اللَّهَ يُجِزِي الْمُتَصَدِّقِينَ ﴾ قصه الاية طويلة ولما ورد منها الا ما يتعلق بتحرير الاية اي

فلما دخل اخوة يوسف على يوسف بعد ما رجعوا الى مصر رجعة ثانية قالوا يا ابانا انظر يا يوسف
 ومن اهلنا البقايا في هذه الجوع والقصد وجئنا بشاة مزجاة اي ردية او قلبية ترد وتذبح رغبة
 منها قبل مجئنا وراهم زيوفا وقيل صوبا وسمن وقيل الصنوبر وحب البضواء وقيل الافط
 وصوبق القل با وف لنا الكهل اي اتم لنا الكهل بمقابل البضاة المزجاة وتصدق علينا ببرد
 اخينا وابنا محبة وقبول المرات او بالزيادة على ما ساء بها ان الله يجزي المتصدقين احسن
 الجزاء والتصدق لا لتفضل مطلقا لكن اختصت مر فابما يعطى به ثواب من الله فله الكمال في
 الببساط والاكشاف وهو جامع لما في انشراح كملها ولكن الشاة في معرفته انه كيف يطلق اخذ
 التصديق على الانبياء ولم يستوف احد مثل ما استوفاه الامام الراحل حيث قال والصدق على
 الانبياء قبل الوحي جاز وبعده الرحي ميرجا فزولان من اطب السطحي العقد وطيب السطحي
 العقد جاز وقيل الحرام صدقة العرس لا العمل وقيل يبيننا عليه السلام كان مضمرا صاحب لك
 والمفرد من ذكر الآية الهاتئلا على جواز بيع الطعام كالثلة بالانرا امر اذا السلعة وهذا لك وعلى
 جوازه باقل من القيمة لفسلا وعلى جواز صدق البضاة كالا يسطي وان امر بمصوابه وقد كراهه
 تعالى في كتابه واكد ايماء الكيل والميزان بالعدل والسوية من غير افراط وتقرط بقوله تعالى
 واوفوا الكيل والميزان بالعدل وقوله تعالى ولا تنقصوا الكيل والميزان وقوله تعالى ويل
 للطمعين الذين اذا ائكتوا على الناس استوفوا واذا كالوا هم لروؤنهم يحسرون واما ذلك
 وكل هذه امور من ان يكون في بيع الطعام بالاعطاء او غيره وسمن تنقص بهن فقط ولم اذكر
 هذه الايات مرة اخرى لا يطول الكتاب وذكر متعلقة ان الايام من الله كثر عني قوله
 تعالى ولا تباهوا من روح الله في سورة الاعراب يتوبق الله تعالى وبعد ما حورة رد ومي
 خائفة من المسائل وبعد ما سورة ابراهيم وفيه انه يستدل بها على اثبات عذاب التنوير ومي
 قوله تعالى يَبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ
 وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ قال صاحب الكشف في بيان معنى الآية يثبت
 الله المؤمنين بالقول الثابت الذي ثبت بالحق عند الله وتكفي في قوله يثبت في الحياة الدنيا
 والآخرة وثبتهم في الدنيا انهم اذا ائتمروا في دنهم لم يزلوا كالذين قتلهم اصحاب الاخدود

وهذا كبرياؤي وجو جبري وفتنهم وغيرهم في الاخرة انهم اذا فعلوا عند توافيق
الاشياء ذنبا عتقهم من ردهم لم يفتنوا وقيل معناه انهم اذا فعلوا من القبور ومن القبور
بيننا وبينهم السلام ذكرهم روح الله في القبور وقال في قوله تعالى انهم فيها يعملون
في قبرهم ويقولون له من ربك وما دينك ومن ربك يقول ربنا الله الذي لا اله الا هو
السلام فينا دي مناه من الصالحين الذي من الله لك قوله يثبت الله الذي آمنوا بالقول
الثابت ويصل الله الظالمين الى الله من اتصروا على التثديد لا يثبتون في سوا ذلك انهم وقول
انهم ازل عيسى وعمرى الاخرة ازل وافعل الله ما يشاء من المؤمنين والمؤمنات
الظالمين لا يثبتون فيه لا حد هذا حاصل ما فيه ربه صاحب الدنيا والقياس البشري في
اكثر الرجوع وان حاله في بعضها وبالحكمة فلا يقد ليل على حقيقة حوال القبور وذكر بعض
الكلام والحدود ان هذه الآية في عذاب القبور لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يثبت الله الذي آمنوا بالقول
الثابت لم يزل في عذاب القبور اذ قيل له من ربك وما دينك ومن ربك يقول ربنا الله الذي لا اله الا هو
السلام ونسب من عليه السلام هذا لفظ الحديث والظاهر ان عذاب القبور بالحق المشهور
لا يثبت من مجرد قوله يثبت الله الذي آمنوا بالقول الثابت الا بما مضى قوله تعالى ويصل الله
الظالمين وما يثبت منه التعميم وهو النبي صلى الله عليه وسلم اذ قيل له يدل على حوال القبور دون ما به
وطني ان عذاب القبور معناه معنى ما ينشأ من جميع الاحوال التي في القبور كما هو رأي لبعض
هذه الآية جامعة لحوال القبور وما به وقته لانه ان التثبيات والتعليل المذكورة في الآية لا يكون
الا بعد السؤال فلهذا اوقته النبي عليه السلام بقوله اذ قيل له فلهذا يرفع السؤال او لا على
كل واحد من الموتى بان من ربك وما دينك ومن ربك ثم الجواب ان كان مؤمنا يثبت الله
بالقول الثابت اي بما قرار الرولية والبنوة والاسلام وان كان كافرا لم يضل الله تعالى
بان لا يوفقه بالحجاب الصادق ويفعل الله ما يشاء من المؤمنين والظالمين جميعا من الثواب
والعقاب عليه ما يفهم منه حقيقة السؤال على كل واحد من المؤمنين بعد ومصلحة الظالمين
عقوبه فتذكروا يا اولي الابواب واقبلوا بعين الا بصاف ومعا في عذاب الله ان عذاب القبور في
مرور المؤمنين ايضا ان شاء الله تعالى وقال الامام الزاهد في قوله تعالى يثبت الله الذين آمنوا

[illegible]

الابل الا يبق الا نفس اي مشقتها وكلفتها فضلا عن ان تحصلوا على ظهوركم انزالكم وانشق المشقة
 قري بالفتح والحسرة قول المغنوح مصدر ثقي الامر عليه شيئا واصله الصدع والمقصود بمعنى
 النصف كانه ذهب نصف ثروته بالتعب والجدد ذلك الى اليقظة و زاد في المداخلة والمغنى
 لم يصر دواها اليه بها اي بالاحمال الاله المشقة وقيل ان الله لهم ابد انكم اي تحصل ابدانكم والمقصود
 من هذه الوجوه تطابق قوله تعالى اننا لكم ميتون له تعالى انكم تكونوا اقبه لان قوله تعالى اننا لكم
 يدل على حمل النفل وقوله تعالى لم يصر دواها اليه يدل على بلوغ النفس اي بني آدم فاذا
 قد رقبه تعالى فضلا عن ان تحصلوا استقام انكلامهم وكذا الوكان التقدير بالغير بها ويكون الا فقال
 بمعنى الابدان كالانفسي وصرح بذلك صاحب التفسير وقال في تفسير البلد ومن كبرمه
 البلد مكة وموخرارا لامام الزهاد يشار الى الحسين عس هذا هو ان الغطاب لاهل مكة
 اي لم تذهروا منها الى الشام واليمن الا بالمشقة والكلفة من اموالهم والاهل والمقصود ههنا ان
 في الامة دلالة على حوازا لانتفاع بالاهل والترك والحمل والكره والسلب من اموالها
 واوبارها واشعارها وغير ذلك وقد ذكر الله تعالى في الاوصاف والادوار والاعتبار
 صرمها في آخر هذه الصورة على ما سياتي وكذا ذكر اللبس ايها في اخر هذه الصورة وذكر ههنا
 الانتفاع بالاهل والركوب وغير ذلك جميعا في مواضع متعددة بطريق مختلفة في سورة يس قال
 وذلنا عالمهم فيها ركبهم ومنها يكون لهم فيها منافع ومشارب افلاتنكرون ذلكم الركوب
 والاكل واللبس ومع ذلك ذكر المنافع فالمراد بهما ما وراء الاشياء المذكورة من النمل والحمل
 والدقوي سورة المؤمنين وان لكم في الانعام لعلوة لتفكر ما في بطونها ولكم فيها منافع كثيرة
 ومنها تكون وعليها وعلى الفلك تحلوت فلذكر الحمل والاكل والمنافع فالمراد بالمنافع ههنا ما سوى هذه
 المذكورة ان ربي سورة حمر المؤمنين انه اذ ي جعل لكم الانعام تركبوا ومنها تكون ولكم
 فيها منافع وتبذلوا لعلها حاجة في صدوركم وعليها وعلى الفلك تحلوت فلذكر الركوب والاكل الحاجة
 عليها والحمل ومع ذلك ذكر المنافع والمراد بالمنافع ما سوى هذه المذكورة ومثل ذلك في القرآن
 كثيرة وقد اكتفيت بهذا التلاطيل الكتاب هو بالجملة المراد بالمنافع في هذه الايات ليس مصطلح الاصول
 وهو ما لا يبقى ما بين الركوب والحمل فانها امران لا يبقى ما بين فضلاف الزوايد لهما

تبقى كالنمرة في الشجر والكلى في الارض والنبهوا لتعلم في ان من مضى في الارض مطروحة في كل حال
 الا يا رب وعسى ان لا تلتفت في امرادهم معاً ما المصروف وحذركم في ان متابع المصروف لا تضمن
 بالانكسار والامانة جميعاً اختلاف زوايد المصروف فانها تضمن بالانكسار والامانة دون
 الامانة واختلاف المصروف لعمه فانه يضمن بهما جميعاً على ما يأتي في حوزة قصص تاريخياً مفصلاً
 وانما ان شاء الله تعالى في مسئلة ان البعل والبغال والسمير حرام كلها قوله تعالى **وَالْبَيْعُ
 وَالْبِغَالُ وَالْأُصْمِيرُ لَتَكُونُنَّ أَزْوَاجًا مُّحَلَّقِينَ** مالا تعلمون فقوله تعالى **وَالْبَيْعُ** منصوب معلوف
 على الانعام العابقة المنصورة تحت خلق وزينة مفعول مطلق لفعل محذوف اي خلق البعل
 والبغال والسمير لتركبوا ولتزينوا بها زينة وقيل زينة مطروف على محل تركبها وحينئذ
 انما يغير النظر لان الزينة بفعل الحائض والركوب ليس بفعله ولان المقصود من خلقها الركوب
 واما التزني فها مل بالعرض وتربي زينة بغيرها وحينئذ يستعمل ان يكون مائة لتركبها او مصدر
 في موضع الحال من الكامل او المفعول وقوله تعالى **وَالْبَيْعُ** مالا تعلمون اجمال لسموات
 لم يذكرها بقا وخلاقي لم يعلم الانسان من النوح والطيور واللافحة اولاً في الجنة والنار
 وغير ذلك هل الكلى في البيماري والمقصود ان هذه الالة هي التي احتج بها ابوحنيفة روح في حرمة
 البعل والبغال والسمير ووجه ما ذكر في الكشف وكذا في المداويك والهداية في باب الذاق
 ان هذه الالة صدرت في محل المنة وقد من الله تعالى علينا بخلقها بالركوب والزينة فلهذا
 كمال النعمة في هذه الاشياء هو هذا المذكور فقط لان التكبير لا ينسب بالادنى مع وجود الاله
 فلا يجوز ان كلها فقه ودعى ابيوسف وصح وانما في روح في جواز اكل البعل والبغال وعلى مالك
 روح في جواز اكل السمير الالهية لاجل المتعارفة من الالة واما البصار والوحش لاجل انكساره
 بالاتفاق وقد نص في شرح الرقابة وغيره ان مالكا روح متفق معنا في حرمة البيل ومختلف في
 انصر الالهية والشافعي روح على حكمه وهو يقول ان الالة لم تزل على حرمة احد منها كبري
 حرم لعموم البصر الالهية يوم غير واذن باكل القرص فيه وجوابه ما قلنا ومالك روح اجتمع
 بقوله عليه السلام **كل من صي من مالك لمن قال لم يبق من مالي الا سمير والالة وحديث غير حجتان**
 عليه ولم يتعرض صاحب الهداية باختلاف مالك روح فانه لم يعتد به واورد الالة في لعم

الجبل فقط وبعد صاحب المدرك وأما صاحب الكشاف فنظرا إلى نظم الآية وإدراجها في حق
 النحل وهو الظاهر ولذا اشتهر الأسلوب فيما سبق وأسماها هرا القواعد الحنفية في حرمة لغير
 الجبل فقط الكرامة لعدم القطع به ولكن قيل أنه كرامة للزينة وقيل كرامة تحريم وهو الأصح
 وينبغي للمفتي أن لا يبيح النحل في حالة العلة بأن يذبح بلا مانع لأن فيه تقليل إلى الجهاد
 وأيضا بخلاف من ذهب إلى حنفية روح فلا يقتضي به ولكن أن قرب النحل الهلاك يقتضي أن
 ين يسه وبالكه لما لك لئلا يضع حق المؤمنين مع أنه رأى أبا يوسف ومحمد رحمهما من معطر
 أصحاب الحنفية يفرح بخلاف الحر الأمية فانه لا يذهب إلى جواز أحد من الحنفية فلا يقتضي
 نهوا زها وأن قربت إلى الهلاك فكل اضطربا لبأل تأمل وأصف وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان في
 مسألة أن لغير الحملك حلال وأن الحلي يطلق على اللؤلؤ قوله تعالى وهو الذي سخر البحر
 لِيَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا تَسْتَفْرِجُوا مِنْهُ حَلِيَةً تَلْجُمُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوْجَرِفَةً وَتَلْبَثُونَ
 مِنْ قُضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ معنى الآية هو الذي سخر البحر لئلا يتفاد
 والغوص والركوب فالاصطيد لئلا تاكلوا منه لئلا يطربها اعني السمك وانما وصفه بالطراوة لانه
 يعمل سريعاً خفيف الصمد والغوص لتستخرجوا منه حلية هي اللؤلؤ والمرجان تلبسونها أي
 تلبسها نساء كبر لكن لما كان زينتهن لا يكثر كما انهم تلبسونها والركوب بيانه في قوله تعالى
 وترى الفلك مواجعه أي جوارى تجري جريها وتشق الماء شقا إذا المخرشق الماء يعبروها وقيل
 موصوت جرى الفلك بالرياح والمعطوف عليه قوله تعالى وتلبثوا من فضله محذوف أي لتستخرجوا
 وتنبهوا من فضله والمراد به التجارة يعني أن الركوب لاجل تحصيل التجارة وإنما عقب بقوله
 تعالى ولعلهم يشكرون لانه أقوى في باب الألتام من حيث أنه جعل المال كحبب اللانعام
 فكل قالوا وهذا المصنوع ذكر الله تعالى في سورة قاطر من غير تقاوت إلا في النظر والمقصود
 منها شيان أحدهما إن لغير الحملك حلال لانه صرح به في الآية فهو لغير الحنفية حقيقة غايته أنه لا
 يصح لغير الحنفية العرب فلهذا لا يصح به من حلف لا ياكل لغير الحملك لأن اللحم ينهي من
 الالتئام وهو الشدة ولا شدة بدون الدم ولادم في السمك في الواقع فمثل هذا متروك الحنفية
 كما ذكره أهل الأصول في بحث الحقيقة والمجاز وقاله انقاضي البيضاء وما يمتنع به مال كروح

[illegible]

[illegible]

عبد او مريد من مملوك ومن موصوفه اهدى حر او ذنبا لينا في ميثاق الوصية والوصية
 الصورية يمتنعون لا ارادة الجمع اي لا تمتنع في القبلتان وقوله تعالى السجد لله قال الامام الزاهد
 انه لا قال الله بل يمتنعون كما قال الكفا ربي فقال الله السجد لله على اقرار مراد هو تعليم للنبي
 عليه السلام اي قل السجد لله وهل متعلق بما قبله ورد له والاكثر معنى النمل اي كالمبرجاء
 لا يعملون هذا ما فيه والمقصود من ذكر الآية ان سوق النمل يضرب النمل بالعبد والعبد وان
 كان لغوشان الله او شات الورى وكل الصغار والالداد او شان الكافر ولكن يفهم منه ان المملوك
 الكامل ما جز من التصرفات والمملك والماقيد بالملوك احتراماً من العبد اعتباراً ما
 يطلق على الصرايض كما قال عبد الله وانما قال لا يقدر على شيء احتراماً من المكاتب والماذون
 اذا المكاتب والماذون بقدرات على التصرف ففيه نفي التصرف من المملوك وانما نفي المالكية لفهم
 من جعله تبعاً للمالك فكل انا لو اردت ذكر الفقهاء احكام المملوكين من المكاتب والماذون
 والمدبر وام الولد وغيرهم وكذا احكام المعتق من مقتضى النمل والبعض بالتفصيل وكذا اذكر
 اهل الاصول احكام الموقوف جملة في هذه الامور المعترضة لطباع ثروانا واحتفي بهذا القدر
 لئلا يطول الكتاب في مسئلة طهارة الجلود والاصواف والاربار والاشعار وغير ذلك قوله تعالى
 وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْاَنْعَامِ بُيُوتًا يَتَصَفَّوْنَ فِيهَا يَوْمَ
 ظَهَبْتُمْ وَيَوْمَ فَانِكُمْ وَمِنْ اَصْوَانِهَا وَاَوْبَارُهَا وَاَشْعَارُهَا اَتَاَتْكُمْ وَمَتَاعًا اِلَىٰ حَيْثُ هُمْ
 وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ اَشْجَالٍ اَكْنَانًا وَجَعَلَ اَكْكُمْ مِرَاقِبَ
 تَقِيْكُمْ اَنْحَرُوْا سِرَاقِبَ تَقِيْكُمْ بِاسْمِكُمْ طَعْنٌ لَّكَ يَتِمُّ لِعَمَّةٍ عَلَيْكُمْ اَلَمْ تَكُنْ تَسْلِمُوْنَ وَمَعْنَى
 الآية والله جعل لكم من بيوتكم سكناً اي ما يمكن اليه وينقطع اليه من بيت او الب نهر فقل
 بمعنى مفعول وجعل لكم من جلود الانعام بيوتاً اعني القباب المتخذة من الادم لتستوفوها
 اي ترونها خفيفة المحمل في الضرب والنقص والقل يوم ظهركم ويوم فانيكم اي وقت السفر
 والبصرا ووقت ارتحالكم وقراركم على ما في الكشاف والمدارك وراى القاصي البياض
 والامام الزاهد ان قوله تعالى من جلود الانعام بجوزان يتناول القباب المتخذة من الور
 والاصواف فانها من حيث انها نابتة على جلودها يصدق عليها انها من جلودها ومن اصوافها اي

جعل من احواف النساء وادبار الابل واعمار العزائلات متناهما الى حين ما يمتاع البيت وشيا
يشتق به الى مدة من الزمان على ما في الحديث اوما يلبس ويوش وما يتجر به الى مدة من الزمان
او الموت وانقضاء الوطر على ما في البيضاوي والله جعل لكم ما خلق اى من العجور والابنية
واجلل وغير ما ظلال تنقوت به العروج جعل لهم من الجمال اكثانا اى مواضع تمكنون اليها
من الكحول والبيوت المنصولة فيها والاكتان جمع كنى وجعل لهم مرايل اى تصانوا فيها
من الصرف والكتان والقطن وغير ما تتكبر الحراى تفكير العرو والبرد جميعا لئلا يكتفى
بأحد الضدين لا وفائدة العرو الا امر من دهر ايل تفكير بأمر اى دروا من
الحد يد ترد منكم ملاح مد ذكر وقتا لكم والهاى هوشدة الحرب والعربال امر على ما يلبس
من حد يد وغيره كذلك يشر نعمته عليكم لعلكم تعلمون اى تنظرون في نعمته الفاكهة فتؤمنون
به وتتقادون لدفعه وجوه اخر ايضا ذكرها والمقصود ان الالة وان كانت مسوقة لبيان منه
نعم الله على مباد لكن فيه اشارة الى طهارة الاشياء المذكورة وحل الانتفاع بها فانه يدل
على ليس الصوفى والوبرى والشعرى وليس الكتان والقطن والذرع من الحد يد يدل على
احتعمال القلب والجبر وغير ذلك وقد بينا في كتاب التزاة لبس ما يكره وما لا يكره بالتفصيل
وكذا ذكرنا في كتاب الصلوة والبيع ان الصوف والوبر والشعر طاهرا لا حيوة فيما فلا يسلها
الموت فلا ينهس الماء للتوسى ولا يحرم البيع ونحوه ولكن لم يتعرضوا لالاية فيما ارى والله
اعلم في حقيقة احتساب الاعتماد قوله تعالى * قَدْ أَقْرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ
الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * يعنى اذا اردت قراءة القرآن فمثل الله ان يعينك من وماوس الشيطان
الرجيم لئلا يرموك في القراءة فطاهرا لالاية يدل على الاستعاذة عند القراءة اى من ان
يكون في الصلوة او غير ما امراد ما يحرف الماء مقبب العمل الصالح اى ان الاستعاذة
وتعد القراءة من عمل القليل والجمهور على انه للاستحبات وان كان مند البعض لوجوب وقيل
انها كانت فرضا على النبي عليه السلام ومسئولة على الامة صرح بكل ذلك فى المعنى وبها
المختار فى الاستعاذة من جملة رواية اربعة مشرقوله اموذ بالله من الشيطان الرجيم وفى
أكثر التعامير من ان مسعود قرات على ~~قوله~~ اعرذ بالله الصبح العليم من الشيطان الرجيم

فقال قل اهوذا بالله من الشيطان الرجيم مكيلا قراء جبريل عليه السلام من النوع المجهول
والمتخارفي جهرا وخفاهما ان يعقبني الصلوة وانما في غيرهما يتبع القراءة ان جبريل جبروان
خفيه فعليه وهذه الآية لئلا صاحب الهداية في ان المصلي يقرأ بعد التناء الاستعاذة حيث قال
ويستعين بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم ولا اعتداة عندنا الا في الركعة الاولى وعند الشافعي روح في كل ركعة وظاهر الآية
هو ان ذلك ولهذا قال القاضي البيضاوي فيه دليل على ان المصلي يستعين في كل ركعة لان الحكم
المرتب على الشرط يتكرر بتكرره قيا ما هذا لفظه ولكن احال كلمة اذا التي للافعال لا يقتضي
الكلية كما علمت في الكتب في مسئلة ان كلمة اكفر حاله الاكراه جابرة قوله تعالى * مَنْ كَفَرَ
بِاللّٰهِ مِنْ بَعْدِ اِيْمَانِهِ الْاَمِنْ اَكْرَهٌ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْاِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِاَكْثَرِ
صَدْرٍ اَقْلَبَتْهُمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّٰهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * نقل في نزولها انه لما تعرض في
القريش بالتمهر بالاطلة ولم يظفر القريش على من كانت اكثر قوة من اهل الاسلام وما ظفر
على الصمغاء لاجزئين مثل البلال والعباب والعار ووالد يهر فأكفروهم باعادة كلمة الكفر
والاراد اذ لم يقبل اكرامهم حتى شهد والد العار وبقوا على اقدامهم والعار لما كان ضعيف
اليدن غير قادر على الفرار ولم يقدم على الشهاد اذ جرى على لسانه كلمة الكفر ومع ذلك كان
قلبه مطمئنا بالايمن فقبل لرمول الله ﷻ ان عمار اكفر فقال كلان عمار املي ايمان من قرنه الى
قد مه واغلت بالايمن بالحمه ودمه ثم جاء عمار بكيا الى الرسول ﷺ فزال دمه ومحمه من ميثه
بثوبه الجارحه وقال له يا عمار كيف وجدت قلبك حين اكرمت فقال مطمئنا بالايمن فقال
عليه السلام ان ما دالك بعد امره ان عادوا بك الى الاكراه فعد لهم باطية ان * ثوب فنزلت
هذه الآية فكذلك اذكر في الحسيني وكل ذكر غيره بنوع زيادة ونقصان مقوله تعالى من كفر
وبالله من بعد ايمانه يد من الذين لا يؤمنون ومن اولئك ومن كان ذبون في قوله تعالى ايا
يقترني العذب الذين لا يؤمنون بالله آلها فيك هرا كان ذبون وهو مرفوع ومنسوب على
الذم او شرطية محدوفة الجواب او مبتدأ مخدوف الخبر مكانه قيل من كفر بالله تعليم
غضبه وقوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمن احتج به من قبل يعلى الا من اكره على

اجراء كلمة الكفر على ما له وكان قلبه مطمئناً بالتصديق فانه ليس بكاذب أو مغتر أو مضروب وحيث يكون قوله تعالى ولكن من شرح بالكفر صدرا عليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم احتدراكاً لما نشأ من الاستثناء يعني ذلك فاما قوله من انه كالمجوز الكفر باللسان مجوزاً لصدارة القلب ايضا فقال ولكن من شرح بالكفر صدرا اي امتدادا فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم على طبق ما في الكشاف والمدارك والفيض وغيره قال الامام الزاهد ان في الآية تعدد موارثا خيرا وتعدداً بالآية من كفر بالله من بعد ايمانه وشرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان هذا اما فيه وحيث يكون لكن زيادة في المعنى ويكون الاجزاء مجموع المعطوف والمعطوف عليه ويكون الاستثناء راجعاً الى الغضب والعذاب وتحتل ان يكون قوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه مبتدأ ويكون قوله عليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم خبراً له ويكون قوله تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان استثناء من مجموع الشرط والجزاء ومطابق بينهما ويكون قوله تعالى ولكن من شرح بالكفر صدرا احتدراكاً لما نشأ من الاستثناء واستغنياً من الجزاء وكانه قيل ولكن من شرح بالكفر فقير مستثنى من هذا الحكم فكذلك الخطر بالبال وعلى حال ففي الآية دليل على ان اجراء كلمة الكفر حال الاكره وخصه بشرط ان يكون قلبه مطمئناً بالايمان والعزيمة ان يصبر على ذلك ولم يصبر على ما نهى عنه حتى يموت شهيداً الا انه روى ان مولى اهل رجمين قال لاحد مما تقول في محبة عليه السلام قال عليه السلام قال فما تقول في قال انت ايضاً فخلده وقال للاخر ما تقول في محبة عليه السلام قال عليه السلام قال فما تقول في قال انا صرنا ما دما ثلاثاً فعاد جوارحه فقتله فبلغ عليه السلام فقال اما الاول فقد اخل برخصة الله واما الثاني فقد صدق بالحق فميتاً له كذا اورد صاحب الخفاف والغاضي وقال صاحب الهداية في كتاب الاكره ان اكره على الكفر بالله او صلب النبي عليه السلام بما اغتاف على نفسه او عضو من اعضائه ومعناه ان يظهر ما امر به ونهى الايمان في نفسه بعد ذلك مما رضى الله عنه حيث ابتلى به وقد قال له النبي عليه السلام كيف وجدت قلبك قال مطمئناً بالايمان قال عليه السلام فان ما دوا فعل وفيه نزل قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فان صبر حتى قتل كان ما جروا لان حبيباً رضى الله عنه صبر على ذلك حتى صلب وضاع عليه السلام بعيداً لشهاده وقال في مثله هو ربياني في الجنة هل احصل ما فيه

وانما كان أقصى لانه لم يكن حينئذ وراءه مسجد وإنما وصفه بقوله الذي باركنا حوله لان حوله كان مباركاً بالانبياء والذين لانه مهبط الروحى ومتعبد الانبياء من لدن موسى عليه السلام وهو معقوف بالانبياء والجارية والاشجار المشجرة واللام في ثمره لتعليل لا مريم اى اخرى بعدة لثمره من آياتنا من الذي ما في برمة من الليل مسيرة شهر ومشاهدته بيت المقدس وتمثل الانبياء له ووقفه على مقاماتهم وقري ليريه بالياء ايضا ربي الاية الثقات لا يخفى هذا التحريق الاية على ما قالوا ولا يخفى انه لا يثبت المعراج من هذه الاية الا الى بيت المقدس فقط ولذا قال اهل السنة بما جمعهم من المعراج الى المسجد الأقصى قطعى ثابت بالكتاب والى صاء الدنيا ثابت بالخبر المشهور والى ما عرفه من السموات ثابت بالاحاد فبسر الاول كما في التوراة ومنكر الثاني مبتدع مفول ومنكر الثالث ماقول ولتأني كلام القوم اعشال وموان المعراج الى ما فوق بيت المقدس ايضا ثابت بالقرآن وقد يدل عليه ما ذكر في سورة النجم وهو قوله تعالى علمه شديد القوى ذو مرة فاستوى وهو بالافق الاعلى ثم دنا فتدلى فكان قاب قوسين او ادنى فادعى الى عبده ما اوحى ما كتب الفردوس ما رآها انما روتها على ما يرى ولقد رآه نزلة اخرى عند مدرة المنهى عند حاجنة المادي اذ ينشى السدرة ما ينشى ما زاغ البصر وما طوى لقد رأى من آيات ربه الكبرى لانه يدل على ان الله تعالى كان قاب قوسين من شديد القوى سواء كان المراد منه جبريل او الله تعالى وانه رآه مرة اخرى عند مدرة المنهى وعند الجنة ورآه من آيات ربه الكبرى ايضا وان على ذلك الا فوق السماء الصابغة تحريره ان الاية لا تشمل المعنى أحدهما ان يكون المراد بقوله تعالى شديد القوى هو جبريل حينئذ يكون الاية في آيات ان الله تعالى ورآه جبريل عليه السلام بصورة الملائكة مرتين أحدهما في الارض واخرى في السماء فالمعنى علمه اي علمه عند اشد هذا القوى وهو جبريل ذو مرة اى ذو صورة حمئة فاستوى اى جبريل بصورة الاصلية وهو بالافق الاعلى اى بمطلع الشمس نصار انتهى فمطلعها برويته ثم دنى اى قرب جبريل الى النبي صلى الله عليه وآله ما شاهد ذلك فتدلى اى نزل من مكان عال الى مكان سافل للتكلم من النبي وغير صورته الاصلية الى صورة البشر فجلس عند الاية كان قاب قوسين او ادنى فادعى اى جبريل الى عبده اى عبدا لله وهو محمد

ما اوحى ما كتبه الفؤاد في فؤاد من مواراة من مائة جبل في بني اسرائيل فخرجوا ليريدوا من جبريل
 اني لا امرتك ان تبارونه ايا شهاد لونه فلما هم في الصحراء على يد الله وتكلموا في الكلام
 ولقد رآه نزلة اخرى اى راى جبريل مرة اخرى بصورة الملائكة منذ مدة المنتهى
 في ليلة المعراج وهى شجرة فوق السماء العابعة ينتهى اليها امر الخلائق عند ما جنة الماوى
 الذي ومن المتقون اذ يغشى الدرّة اى كان ذلك وقت يغشى الدرّة من جميع جوانبها
 ما يغشى وسم الملائكة والارواح ما زاع البصراى ما زاع بصري معنى ما مال الى اليمين
 والشمال وما طفى اى لم يطفى الى ذرة من الدرات بل تقرر على حده ولقد راى اى جبريل اياها
 في تلك الليلة من ايات ربه الكبرى كالعرش والكروسي واثرا العجايبات وقائما وهو احسن
 الوجهين ان يكون المراد بقوله تعالى شد يد القوي هو الله تعالى روح يكون قوله تعالى ذو مرة
 كقوله تعالى يد الله ووجه الله ويكون معنى قوله تعالى فاستوى وهو بالانقلاطى واستوى
 على كل شىء ويكون قوله تعالى فمد لى فتدلى كان قاب قوسين او ادنى كناية من غاية التريب
 وبهاية التغرب بحضرة الانبياء لانه كان من مادة العرب اذا اوتى رجل منهر مع صاحبه فمر
 على واحد منهما قوسه مع قوس صاحبه واخذ القوسين ورما بهما واحدا منهما معا فاشاد هو
 على منهما عدوا والاخر وحيد به فمقبول الرمول مقبول الله ومقبوبه مقبوس به ويكون
 معنى قوله تعالى فاوحى الى جبريل ما اوحى فاوحى الله تعالى الى عبد ما اوحى وليد اخذ ف
 فقبل الاولى ان سكنت ما اوحى وقيل فاوحى الله تعالى ان الجنة محرمة على الانبياء
 حتى تدخلها وعلى الامم حتى تدخل امك وقيل فاوحى الله يا محمد ايا وانت وما سوى ذلك
 خلقته لاجلك فقال جبريل يا رب اذا وانت وما سوى ذلك تركه لاجلك ويكون قوله تعالى ما قد ب
 الفؤاد ما راى يتمك به ان الرمول ففهم راى ربني ليلة المعراج بالافراد وهو لا يصح اذ لمضى
 ما تدب فؤاد جبريل ما راى ومراهه تعالى وهذا على انه راى ربه ليلة المعراج اذ معناه راى الله
 تعالى مرة اخرى حال كون الله منذ مدة المنتهى وعند جنة الماوى وقال ابن عباس ان
 راى ربه ليلة المعراج مرتين بروية القلب وذلك اذ يغشى الدرّة ما يغشى وهو كبرياء الله
 تعالى وهو من مزارع البصر اى بصري الى ذرة من انوار ما سوى الله تعالى وقد

زاهي من ايات ربه الكثير ايضا اعني العرش والكروني والهندوسيا بها وما غير ذلك فكل الى
 التفسير فالآية على كلا المعنيين يدل على ثبوت المعراج الى ما فوق السحاب وهدى المنتهى
 والجنة اتماما فوق السحاب فان اراد ان المعراج الى السماء لا يثبت من القران
 أصلا فباطل وان اراد ان الآية الدالة على ثبوته الى بيت المقدس محكمة قطعية لدلالة الخلاف
 صورة النهر فانها محتملة غير قطعية الدلالة مع انه لا يدل عليه كلامه غير ظاهر في الظاهر
 انها ايضا قطعية لان ثبوت المعراج وان كانت في نفعها محتمل للمعنيين للمعراج انما يثبت باختيار
 الشق الاخير لانه محتمل ان يكون النبي ﷺ قد رآه الله تعالى او جبريل عليه السلام منذ
 هذه المنة خال كونه في الدنيا مستغرا على مكانه بخلاف الآية الاولى لانه ذكر فيه الاسراء
 وايضا لا دلالة فيها على ذهاب الجسد ايضا بخلاف الآية الاولى لانه ذكر فيها العبد وهو يعبر
 الروح والصد جميعا وايضا لا تدل على حركته في الليل او كونه من المجاهد الصوامت
 والصفت امر الصوامت احتجوا في ليلة المعراج فتبيل في ربيع الاول وتبيل في ربيع الاخر وتبيل في رمضان
 وتبيل في شوال والاصح ان في ليلة العاشرة والعشرين من رجب في السنة اثناعشر من
 الهجرة قبل الهجرة بسنة واختلف في انه كان في المنام او في اليقظة بروحه او بجسده
 والاصح انه كان في اليقظة وكان نجاه مع روحه وعليه اهل السنة والجماعة فمن قال انه
 بروح فقط اولى النوم فقط فمبتدع ضال مثل فاسق والسكمان بحدوده واماناء على امتناع
 الحرق والالتصام على الفلكلوك ذلك في مله السلام ثم ان قصة المعراج وان كانت طويلة غير
 منطبق بها غير احسن وما به الادب يقتضي ان يضاف ما ورد ههنا وجزء مختصرا من الكتب على
 رواية واحدة في كتب السجرو الاحاديث وانما جمهور روایات شتى تركتها الاطباء فانقول
 قصته انه اتاه جبريل مع البراق وجميع من الملائكة وكان ﷺ في حجرة امهاني فشق صدره
 وغسل قلبه في طست فادخله فيه ثم اركبه على براق واذهب الى بيت المقدس وكان جبريل
 أخذ بالعامه وميكائيل من يمينه وعزرائيل عن يمينه وروح المعراج في بيت المقدس جميعا
 من الملائكة والانبياء فصلى لهم بامامة لهم ثم ذهب منه الى السماء الاول ولا في آدم ثم
 منه الى السماء الثاني ولا في عيسى وبعثي ثم منه الى السماء الثالث ولا في فيه يوحنا ثم منه

الى السماء الرابع ولا يقيد اذ يقبض من يده الى السماء الخامس ولا يقيد اذ يقبض من يده الى السماء
السادس ولا يقيد موسى ثم الى السماء السابع ولا يقيد ابراهيم عليهم السلام وكان يسلم على كل
واحد منهم واشتغل معهم بمكائات يطول تفصيلها ثم تجاوز منه الى بيت المعمور وصدره المنتهي
والعرش الكون والانهار الاربعة وفيه وقف جبرئيل عليه السلام ولم يمتطع فوقه ثم ذهب وحده وطلع
حجاب النور والظلمة الف الف حجاب حتى وقف البراق ولم يمتطع فوقه ثم ذهب على ركب
خضر وصل الى العرش المجيد ثم وثم الى ان كان تحت حجاب قوسهم اودى فقال اتحيات الله والصلوة
والطيبات فصيح جوابا للسلام عليه ايها النبي ورحمة الله وبركاته فرد السلام وقال السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين وفي رواية تظهر معه تسعين الف حكاية احرارا واخبارا وحكما
وقد امره الله تعالى ان يصح من صلوة في كل يوم ويلقبو بعد ما رجع الى حواء موسى عليه السلام لم يزل
عما فرض عليه وقال اذهب مرة اخرى تطلب العنوس بعض الصلوة فذمها الله تعالى فبقي منه
صدرة صلوة وجاء الى موسى ثم رثى فكذا فعل الله خمس مرة حتى بلغت الصلوة الى خمس وقد رآى
الله تعالى تلك الليلة الهنوا والارواحها لما فرجع منه الى السماء العاشرة والمائة الى
ان يرجع الى السماء الدنيا ثم رثى في مكة على فراشه وكل ذلك كان في تلك ساعات من الليل
على الاسح ثم لما قصه على جمع من الناس قصته المكنون والمكتون واول من صدقه ابو بكر
الصديق ولما احبى صدقته والكره الكافرين المالكين وسانوه من ملاقات بيت المقدس
ومن غيرهم وعدد جنانهم واحوالها فلما بينهما على حسب ما كان صدقه بعضهم في ذلك والكره
الشقي الا بدى رزقنا الله تعالى واباكر حمادة الدارين بتمه وفعله في مسئلة شرعية القصص
والديلة للولى قوله تعالى * وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ط وَمَنْ قُتِلَ
مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا * اعلم ان الايات
التي في حرمه القتل ووعيد القاتل كثيرة في القران والتي في بيان القصص والديلة معدودة
فيها ن اذية في حرورية انشاء في قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ لا بقول القصص في النفس وما دون
النفس في سورة المائدة في قوله تعالى لو كتبنا عليهم فيها الاية والقصص في النفس فطابق سورة
البقرة في قوله تعالى كتب عليكم القصص في القتل وقد مضى ان اية البقرة والمائدة في حق النفس

ليحت بعبارة في شريعة القصاص بل في وجوب المساواة وعدم الرضا والاية اعني اية
 بني اسرائيل معروفة بحكمة القتل ووجوب القصاص ونحوه من الفرائد فانه تعالى قد نهى اولا
 من قتل النفس بغير الحق حيث قال ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق والمعاد بالحق
 ارتكاب بامت الدم ومواحد في معان قلت الردة والقتل ابعده وزنا المحصن فريين جزاء
 القتل فقال ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا اي من قتل حال كونه مظلوما فقد جعلنا
 لوليه سلطانا على القاتل باخذ مقتضى القتل اعني القصاص والدية او القصاص فقط بل
 عليه قوله تعالى مظلوما فان البطء لا يحصى فلما كذا في البيضاوي وبالأول اهل الحميتي والثاني صاحب
 المدارك والكشاف وقال صاحب الكشاف ومعنى السلطان السجدة اي حجة يطلب بها على القاتل
 وهو محنتا الزام الزاهد وبالحجة ففي الآية دليل على ان اخذ القصاص للولي وهو على ترتيب
 النصب ومن لا ولي له فولي له قوله! سلطان على ما ذكره الفقهاء والتفسير في قوله انه لا يعرف في القتل
 ان عاد الى القاتل الاول فظاهر اي لا يعرف القاتل الاول بالقتل اي انه وان عاد الى ولي
 المقتول فالمعنى لا يعرف ولي المقتول بقتل غير القاتل او بقتل اثنين والقاتل واحد كما في
 الجاهلية او بالثلاثة فكذا قالوا وقال الامام الزاهد والاحصان ان يقال بعد العفو وبعد اخذ
 الدية اي لا يقتص ويقتول بعد العفو وبعد اخذ الدية وذلك اذ اقرع فلا يعرف بالغبية
 وان قرع بالخطاب كقراءة حمزة وعلي كان خطا بالاحصان ايضا وقوله تعالى انه كان منصورا ملة
 النهي والتصبرا للمقتول فانه منصور في الدنيا بثبوت القصاص بقتله وفي الآخرة بالثواب
 واما لولي فانه الله نصره حيث اوجب القصاص له وامر الولاة بمحورته واما لك في يقتله الولي
 امرنا فانه منصور بالثواب القصاص على المعرفين فكذا قالوا وقال صاحب المدارك فظاهر
 الآية يدل على ان القصاص يجري بين الحر والعبد وبين المسلم والذمي لان نفس امل الامة
 والعبيد اخلت في الآية لكونها محرمة هذا كله مما قال الله تعالى بعد وملتأملت ولا تقرّبوا مال
 اليتم الا بالتي هي احسن حتي يبلغ اشدّه واوتوا بالعهد ان الهدى كان
 مسؤلا يعني لا تقرّبوا مال اليتم الا بالصلة او الطريقة التي هي احسن اي حفظه وتشبيرة
 حتي يبلغ اشدّه اي يبلغ حليه فادعوا اليه والمقصود ان الاشراف ان عشر سنة منذ ابي

عباس ومن الخنا ومن القتل وتبعته وان كان يصوروا ما في خبرهم في صورة الاحكام الخفاء
الله تعالى وبه تحمله امر حنيفة روح في ان انسى مدة البلوغ حين فقد الامارات فما في عشر
سنة كما صرح به صاحب الهنداية في كتاب التجر حيث قال وقوله تعالى حتى يبلغ اشد و اشد
الصبي ثمان عشر سنة كذا قاله ابن عباس وتابعه القتي وهذا اقل ما فيه بني النكير عليه للثبوت
لكن لما كانت نثر الاناث وادراجهن امرع نقصنا في حقهن سنة من النظم وقد مضى بيان التبر
الصفيه وغير الصفيه احكام البلوغ مفصلا فيما سبق فلا نعيد ههنا وقد ذكر الله تعالى في الآية
في موضعين من القرآن في سورة الانعام الماضية وفي سورة بني اسرائيل هذه وقال الامام
الراشد في سورة الانعام ان قوله تعالى حتى يبلغ اشد لا يدل على جواز القربان بعد البلوغ
ولكن خرج على رفاق العاد وفي سورة بني اسرائيل ان قوله تعالى الا بالتي هي احسن دليل
على جواز التصرف في ما لم يمتنع به اشد وبهذا العهد رتب المفرد وقوله تعالى واولوا بالعهد
اي بما عهد كره الله من تكليف او ما عهد لهما الله او العهد ان العهد كان محولا في مطلوبنا
يطلب من المعاهد ان لا يمتنعوا محولا منه بحال التاكيد لاجله او محولا لتغييره كما في قوله تعالى
واذا المؤردة مثلت باي ذنب قتلت اذ المعنى ان صاحب العهد كان محولا مكل اقلوا وامل
الاحكام من الامور العدة التي كانت محكمة في جميع الاديان ذكرها الله تعالى في كتابه
مرارا وما امكنه بهذا القدر لولا طول الكتاب في مسكنة اوقات الصلوة والتهجد قوله تعالى
اقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ اِلَى غَمَقِ اللَّيْلِ وَقُرْانَ الْفَجْرِ ط ان قران الفجر كان
مشهودا ومن القليل تهجد بعد نافلة لك كدعي ان يمتنع ربك ماء مضمودا هـ
ما تان آيات الاولى في بيان اوقات الصلوة والثانية في بيان التهجد اما بيان اوقات الصلوة
ففي قوله تعالى اخر الصلوة لدلوك الشمس وذلك ان كان بمعنى الزوال كانت الآية حاشية
للصلوة النفس لان من الزوال الى غسق الليل يشمل الاربعة وقران الفجر يدل على منورة
الفجر وان كان بمعنى الغروب لشمس الامر والعصر مكل اقلوا وقال القاضي البيضا في
المراد بالصلوة صلوة المغرب وقوله تعالى لدلوك الشمس الى غسق الليل بيان لبدء الوقت
ومنتها واحتمل به في ان الوقت يمتد الى غروب الشفق هذا لفظه وفي اللام دليل على الصبغة

أي على أن الوقت قبل الصلوة مخرج هذا العمل الا حول وقد ورد في بيان تحقيق أن على الوقت
 حسب اربعة كلاما طويلا لا يلحق ذكره معنا وقوله تعالى وقرأ القرآن العبر مطلق على الصلوة وكنية
 من صلوة العبر من هنا بالقرآن كما جبر بالركوع والخضوع في مواضع اما لانها ركن في الصلوة
 يكون حجة على من زعم ان القراءة ليس بركن في الصلوة ولطول قرائتها لذلك كانت العبر
 طول الصلوة قراءه صرح بذلك صاحبها انكشاف المدارك والامام الزاهد والاعتراف
 عليه القاضي البيضاوي بأنه يجوز أن يكون التعبير على جهيل التدبیر نعم لوجعل القرات بمعنى
 القراءة على وجه وجوب القراءة في العبر صار في غيره قباها ومعني قوله تعالى ان قرآن العبر
 كان مشهورا يشهد ملائكة الليل والنهار ينزل هو لا ويصعد هو لا او كثر من المصلين في
 العادة ومن حقه ان يشهد العبر العبر او يشهد شواهد انك راء من كبد الظلمة بالضياء
 والنوم بالانتباه على ايات اوقات الصلوة واما بيات التهجيد في قوله تعالى ومن الليل تهجد
 به فائدة لك اي من بعض الليل تهجد به اي بالقرات على ما عليه لا يكثر من او بالليل على ما قدمه
 الامام الزاهد وهو ترك النوم للصلوة على ما عليه الاكثر من او والصلوة بعد النوم على
 ما قدمه الامام الزاهد والمال واحد ومعني قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم
 الضالين المعروضة او فضيلة لك لا يختص من وجوبه بك صرح به في البيضاوي واليه يغير كلام
 الجمهور وذكرا الامام الزاهد في كلاما طويلا حاصله ان لليلة لا يلبس احد مما انه زائدة
 لك على صلوة الخمس دون امتك فانه كان في ابتداء الاسلام القيام فرضا عليه وعلى امتهم
 بقوله تعالى ثم الليل الاية فمن نزع من الامة بقوله تعالى فتاب عليه يعني عليه فرضا والثناء
 انه زائدة لك لانه لا يتعلق به شيء بخلاف امتك فانه في حكم جبر لنقص طاعة او كفارة
 لنسب ولكن هذا لا يخبر عن النظمات من الامة فالاول اولى هذا ما فيه وملم من هذا كله
 ان التهجيد فرض على النبي عليه السلام ونقل لامتة وقد رتب الله عليه لاجله الوعد بالمقام المحمود
 حيث قال صلى الله عليه وسلم يا محمد او انتصاب مقاما على الطريقة يا ضار فعلى اي
 لتقييمك مقاما ارتبطين بيمينك معناه والبال بمعنى ان يمينك ذا مقام محمود ومعناه المقام
 الذي يسمونه القائم فقد وصل من رآه وعرفه وهو مطلق في كل مقام يتضمن حراسة على ما

(بني اسرائيل) (بني اسرائيل) (بني اسرائيل)

اخذوا حذركم انتم ايضا وتوحيروا في القوم الذين يتبعونكم في بني اسرائيل
وقبل خروجكم انتم ايضا وتوحيروا في القوم الذين يتبعونكم في بني اسرائيل
في ايامكم واما لجملة من مقام لا يتصور لاحد من البشر غيره ولا شيء افضل في الوصول الى
الله من التوجه لا بصل تاركه ولا بحرم شاعله ونضاهله وادبه المختلفة وطوره المتعددة كثيرة
مذكورة في كتب السالكين وموار المشايخين تركنا للاطباء في مسئلة البصر والاعضاء في الصلاة
قوله تعالى **مَنْ اِذْ هُوَ اَللّٰهُ اَوْ اَدْمُوْا اَلرَّحْمٰنَ ط اَيَّامًا تَدْعُوْا قُلْ اَلْاَسْمَاءُ الَّتِي سَمَّيْتُ بِهَا
وَلَا تَجْهَرُ بِهَا صِلًا تَكْ وَلَا تَخَافُ فِيْهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذٰلِكَ سَبِيْلًا** بل في نزول قوله تعالى **ادعوا
الله او ادعوا الرحمن** انه لما سمعوا به جهل يقول يا الله يا رحمن قال انه فيها بان عبد الله
ومريد مولاهما خرف تركه وقيل ان اهل الكتاب قالوا **لك تقل ذكر الرحمن وقد اكره الله
في التوراة من الا اله فزلت والكدعاء بمعنى التسمية دون التذام** وهو متعد الى معنوين
جذب اربها استغناء عندها والتعظيم والتمرية والتزويج في اياها موضع من المعاني البهيماء
لنالكه واسمير في تلك الاسماء السمي راجع الى ذات الله تعالى دون اسمه وموضع موضع
لهو من فصا رعا صل معنى الاية صوا امر الله او امر الرحمن اي امر من هذين الاسمين
ذكرتموهين فهو من لان له الاسماء السمي واما منها في افاد معنى التعظيم
والتعظيم من اقلوا وقال القاصي البيضاء ان معنى التسمية على الاول هو لا لا السمتين
على ذات واحدة وهو المعبود بالاعتقاد على الثاني والافضاء الى المعنى المصود وحسن الاطلاق فيها
وبالجملة هل كلمة كلام تقربني وانفرض من نام قوله تعالى **ولا تجهر بصلواتك ولا تصاف بها ريبانه
ما قبل ان تنزل عليه السلام** كان يرفع صوته بقراءة فاد اسمها **مُشْرُوكُونَ** غير **مُشْرُوكُونَ** فاصرفان بعض
من صوته بهن والاية والمعنى لا تجهر بقراءة صلواتك حتى تسمع **مُشْرُوكُونَ** ولا تسمع بها حتى
لا يجمع من خلقتك وابتغ بين ذلك اي بين **مُشْرُوكُونَ** لا عاصي **مُشْرُوكُونَ** وروي ان ابا بصير رضي الله
منه كان يخاف ويقول انا حي ربي وقد علم حاجتي وعسر رضى الله عنه كان يجهر ويقول **الطرد
السميع** وروى ان نوحا فلما نزلت امرته ايا بكران يرفع فيلاد وصران بعض فيلاد فقال
قالوا **اعلى** هذا الاية في حق من اراد ان يصر **مُشْرُوكُونَ** في **مُشْرُوكُونَ** كقولهم **هل قالوا**

ادنى الجهر استماع غير اذنى المائدة استماع فلهذا قيل ادنى الجهر استماع لغمه وادنى المائدة
تصحيح الحروف والمعتقد المأخوذ هو الاول وقيل معنى الآية لا تهر بصلواتك كلها ولا تخافت بها
كلها وانما يخاف ذلك خيفة من تهر بصلوة الليل وتخافه بصلوة النهار وفي هذا الآية في تعيين
الصلوة الجهرية وغير الجهرية وتعرض لها الفقهاء ايضا ولا ذكر فيه للجمعة والعيد من انما هي في صلوة
كل يوم وليلة على ما لا نفى وقيل معنى قوله تعالى بصلواتك هذا ما ذكره صرح به في التارك تبعاً للكشاف
كما مر اياه وقال صاحب الكشاف بعد نقل هذا المعنى وذكره في قوله تعالى انما هي منسوخة بقوله تعالى
اد موبكر فصر ما وخلفه وهذا اللفظ ونفسه ما في سورة الاحزاب وهذا المعنى اي معنى الدماء
هو المختار واللام انما هو بغيره من انما لغرض البهتان وبعدها لعمري كما مر اياه ثم قال الله تعالى
بعد **وَقُلِ اسْمِعُوا لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْ لَكُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ**
مِّنَ الدُّنْيَا وَكَثِيرٌ كَذِبَةٌ معنى الآية قل الحمد لله الذي لم يخلق لكم ولم يخلدكم ولم يستأجر
ويفتخ به ولم يكن له شريك في الملك كما زعم المشركون ولم يكن له ولي من الدنيا لم يذل لم يحتاج
الى ناصر ولم يوال احد من اجل مذلة به لهدفها هو الا انه وكبره تكبيراً ومظنه وسفه يانه
الاكبر من ان يكون له ولد وشريك وسى النبي عليه السلام لا يذابة الغرور كان ذا الصبح الغلام
من بني عبد المطلب عليه السلام الآية مذكورة في المدارك وقال القاضي انه ينبغي منه ان يكون له
ما يشاء ركه من جنسه وغير جنسه اختياراً كالولد واضطراً كالشريك وما يعاونه ويقويه من
ولي وانما رتب الحمد على هذه الصفات للدلالة على انه الذي يستحق جنس الحمد وان في قوله
تعالى وكبره تكبيراً تنبيه على ان العبد وان بالغ في التزويد والتعجيد ينبغي ان يعترف بالقصور
عن حقه في ذلك وقال الامام الزاهد ان اهل الدنيا هم اهل الكتاب اي ليس له ولي من
اهل الكتاب وان كان له ولي من المومنين وان الحمد لا يليق الا بالله تعالى بخلاف الشكر فانه
قد يكون للخلق وان كبره يجوز ان يكون المراد به الرسول عليه السلام او امته من اماليه
والمتصور من ذكر الآية انه يجوز ان يكون وكبره بمعنى قول الله اكبر على ما في الحديث
فيكون دليلاً على فرضية تحريم الصلوة وفي معناه قوله تعالى في سورة المدثر وذكرك ككبر وصيحي
ببانه مع زيادة تهمة انما يشاء الله تعالى هذا هو تمام الايات التي ذكرت في سورة بني اسرائيل

(كلمة)

(٢٥٣)

(منها الذي)

وما ذكرناه أنتم في سورة لقمان ألقاه الله تعالى بعد ما سوره كعبه وقها ألقاه في
مكتبة الوكالة مشروعه في قوله تعالى لا يفتوا أحدكم بغير علمهم هذه إلى المدونة لينظر
أياها أزكى طعاما غليا بركي منه وليتلف ولا يشعرون بكم أحد هذه الآية
في قصة أصحاب كهف وهي طوبى عجيبة مذكورة في القرآن بالتفصيل وما يتعلق بالآية هو أنه
لما أروا إلى الكهف فلهوا فيه فلما يذو تسع سنين ثم انتبهوا واشتروا إلى الطعام فقالوا مع أصحابهم
وهم سبعة على الأسح فابعدوا أحدكم أي بملح على ما في المدارك بوزنهم هذه يعني اليفة التي
كانت معهم سواء كانت مشروبة أولا وهو كسر الراء عند الأكرين وبعدها على قراءة
أي مروحنة وأي بكر إلى المدونة في طرس فلينظر ذلك الموضع بها أي أهل ذلك المدينة
تختلف الحظاظ أزكى طعاما أي أهل وطيب إذا كثروا رخص طعاما غليا تكر بوزن منه
وليتلف وليتلف الأنط في ما يشاء من أمرها فة حيث لا يغيب أو امر التخي حتى لا يعرف
ولا يشعرون بكر أحد أي لا يفعل ما يوردي إلى الشعور بنا من غير قصد منه فكذا قالوا في المدارك
أخذا من الكشف أن حملهم الورق منذ فرأهم دليل على أن حمل النفقة وما يصلح للمعافر
هو رأي المتوكلين على الله دون المتكئين على الأنفاقات وعلى ما في أوعية القوم من الشفقات ومن
يعرف العلماء أنه كان شديد الحنين إلى بيت الله تعالى ويقول ما هذا إلا هو الأشياق هذا الصبيان
والتوكل على الرحمن وفي الحسني أن الغرض من إياها أزكى طعاما أن يتناجى المديسة من قوم
مومنين يفتون أياهم في المدونة لا من الكفار وقل الإمام الرازي أن أزكى مجوزان
يكون بمعنى أجود وأرخص أو أطيب ثم قال وكان أهل الكتاب يبيعون الذبضة والمشركون
غيرها فالمراد أن يشتري من أهل الكتاب دون المشركين وقيل المراد به الأوزان يرداد
بالطبخ ليصير من منه خمسة أمثاله هذا حاصل ما فيه فعلى الأول يكون أزكى بمعنى طيب وأحل
وعلى الآخر لئنه يكون بمعنى أنمي وذو البركة والمنعوس من ذكر الآية أن أصحاب الذبضة كانوا
بشرعا الطعام أحد منهم وقد قال الله تعالى ذلك من غير أنكار ذلك على أن الوكالة ثابتة
معه ومنه هذا فإذا شراح الهدى يفتوا قيل أحكامها مما هو مذكور في كتب الفقه والتأني
في أن خروجها جرح ما جرح من علامات القيمة وهي قوله تعالى وما لى ذلك رحدة من

رَبِّي تَآذَا جَاءَ وَعَدُّ رَبِّي جَمْلَةً وَكَأَنَّ عَقْرًا كَانَ وَعَدُّ رَبِّي حَقًّا هَذِهِ الْآيَةُ فِي نَصَةِ ذِيهَا
 الْقُرَيْشِيُّونَ وَمَا جُوعٌ وَمَعْنَاهُ مَا قَالَ ذُو الْقُرَيْشِيِّينَ هَذَا الَّذِي دَخَلْنَا مِنْ رَبِّي تَآذَا جَاءَ وَمَعْنَاهُ
 رَبِّي إِنَّمَا لِيَعْلَمَ حَقْلًا لَهَا لَدَا كَلَامًا وَجُوعٌ وَمَعْنَاهُ وَكَانَ وَمَعْنَاهُ حَقْلًا لَهَا لَدَا كَلَامًا
 الْخَصْمُونَ قَالُوا فِي مَوْرَةِ الْإِبْيَاءِ حَتَّى إِذَا انْتَحَى جُوعٌ وَمَعْنَاهُ جُوعٌ وَمَعْنَاهُ جُوعٌ وَمَعْنَاهُ جُوعٌ
 وَاقْتَرَبَ الرُّومُ الْحَقَّ الْآيَةَ وَنَصَّتْ أَنْ يَأْجُوعَ وَمَا جُوعٌ قَوْمٌ مِنْ أَوْلَادِهَا فَتَمَنَّى نَوْحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ
 وَمَا لَا مَحْ وَبِئْسَ مَا أَهْلَكَ أَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجْتَلَطَ مِنْهُ مِنْ تَرَابٍ لِيُطْلَقَ مِنْهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يَنْ
 إِلَّا نَبِيَّاهُ لَا يَسْتَلِمُونَ وَفِي أَشْخَا لِهَرُونَ قَامَتْهُمْ اخْتِلَافٌ قُرُونِي مِنْ مَلِكِي وَرَحِمِي اللَّهُ مِنْهُ إِنَّهُ قَامَتْ
 بَعْضُهُمْ مَقْدَارُ هَرُونَ قَامَتْ بَعْضُهُمْ فِي الطُّولِ وَفِي الْحَدِيدِ أَنْ قَامَتْ بَعْضُهُمْ مَقْدَارُ شَجَرَةٍ فِي وَلايَةِ الْهَامِ
 مَقْدَارُ مَا يَدُ وَشَرُونَ زُرَامًا وَبَعْضُهُمْ فِي الطُّولِ وَالْعَرْضِ صَادِرًا مِنْهُمْ طَوِيلٌ إِلَّا ذِيْنَ أَسْمَاءِ
 يَفْرَحُونَ أَحَدٌ مِمَّا فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَوْ أَنَّ الْأَرْضَ عَلَى قَوْمٍ حِينَ تَأْمُرُ عَلَى جَنِينٍ وَمَسْكُونَةٍ مِنْ
 الْجَبَلِينَ كَمَا رَأَى الْفَلَكِيُّونَ عَلَى قَوْمٍ وَرَأَى هَرُونَ كَلَامًا كَلَامًا كَلَامًا كَلَامًا كَلَامًا كَلَامًا كَلَامًا
 وَمَا كَلَامًا كَلَامًا وَمَا كَلَامًا كَلَامًا وَاجِدَ وَأَدَا لَا يَأْخُذُ وَالْمَرْءُ مَكْنَاهُ فَإِذَا ذُكِرَ الْقُرَيْشِيُّونَ
 الْيَوْمَ فَشَكَوْا إِلَيْهِ مِنْ يَأْجُوعَ وَمَا جُوعٌ وَالتَّحْوَانَةُ بَانَ يَجْعَلُ يَمْنَانًا وَيَنْصَرُّ مِنْ أَوْحِيَا بِأَشَدِّ الْأَشْيَاءِ
 لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْنَا فَبَدَأُوا الْقُرَيْشِيِّينَ بِطَبْعِ زَيْدٍ لَمْ يَدُ تَرَحُّفًا مِنْ الْجَبَلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ طَوِيلًا
 وَخَمْسَةَ وَثَمِينَ ذُرًا مَعْرُوفًا بِلَفْظِهِ إِلَى حَذَاءِ عَمَّا وَبَعْضُهَا الصَّخْرَةُ مِنَ الشَّجَرِ تَرَفُّشَ عَلَيْهَا
 بِتِلْكَ الْكِبَرِ حَتَّى صَادَتْ الْأَرْضُ تَرَفُّشَ عَلَيْهَا مَعَ كُلِّ جَوَانِبِهَا حَطْبًا وَقَالَ الْفَخْرَانِيَّةُ حَتَّى صَارَ
 لَهَا رَأْيٌ مِنْهَا لِنَاسٍ وَمَعْنَاهُ إِلَى أَنْ يَرْتَفِعَ الْجَدَارُ عَلَى الْأَرْضِ مِائَةً وَخَمْسِينَ ذُرًا مَعْرُوفًا
 مِمَّا شَدَّ يَدُ الْحَيْثُ مَا احْتِطَاعَ يَأْجُوعَ وَمَا جُوعٌ عَلَى نَقْبِهِ فَإِذَا انْتَبَهَتْ الْقِيَمَةُ جَعَلَهُ اللَّهُ دَكَا
 وَخَرَجَ يَأْجُوعَ وَمَا جُوعَ وَيَشْرَعُونَ الْفَصَا فِي الْأَرْضِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ هَذَا كَلَامًا لِيَحْمِيَنِي
 وَقَالَ مَا حَبَّ الدَّرَاكُ وَمَا مِنْ وَلَدٍ يَأْتِي أَوْ يَأْجُوعَ مِنْ الْبَرِّ وَمَا جُوعَ مِنَ الْجَبَلِ وَالْأَنْبَرِ
 ثُمَّ قَالَ قِيلَ كَانُوا يَأْكُلُونَ النَّاسَ وَقِيلَ كَانُوا يَخْرُجُونَ أَيَّامَ الرِّيحِ فَلَا يَتْرَكُونَ شَيْئًا خَضِرًا إِلَّا أَكَلُوا
 وَلَا يَأْكُلُونَ إِلَّا أَحْمَلُوا أَوْ يَمُوتُ أَحَدُهُمْ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى الْفَذِّ ذَكَرَ مِنْ صِلَابِهِ كُلِّهِمْ فَتَصَلُّوا السَّلَاحَ
 وَقِيلَ مَرَّ عَلَى مَنَافِقٍ طَرَا لَمْ يَفْرَطُوا الطُّورَ وَالْقَصَارَ مَفْرَطُوا الْقَصَارَ ثُمَّ قَالَ قِيلَ حَفَرُوا الْأَسَاسَ

حتى بلغ المأمور جعل الامام من الحجر والناس الخاب والنفثان بين وازالتهم من بين
 الخطب والهم من صد ما بين الجبلين الى اعلا معلوم وضع الخفاف حتى اذا سارت كالنار وسبب الناس
 الخاب في الحد يد الحمى فاختلط وانصق بعضه ببعض وصار جبلا ملدا وقيل بعد ما بين السدين
 ما به ترصع ثم قال وروي انه يوم القيمة تون الصوف يشربون ماءه وما يكون اشجروا انظروا
 به من الناس ولا يقدرون ان ياتوا مكة والمدينة وبيت المقدس ثم يبعث الله بغيا في اقلها ثم
 يمدخل آذنه فيموتون من اصابه ومكذا ذكره جماعة زادوا فيه ونقصوا عنه ومن تكلم
 بهذا القول ثلاثا يطول الكتاب وبعد ما صرة مرمرو فيها اية في مسئلة ان الصراط حق وهي قوله
 تعالى **وَاِنْ مِنْكُمْ اِلَّا وَارِدُهُ اَعْلَى كَانَ عَلَى رَيْكٍ حَتْمًا مَقْضِيًّا** ثُمَّ نَجَّيْ اَلَّذِينَ اتَّقَوْا
 وَلَذَرِ الْظَالِمِينَ فِيهَا جَنَّتًا * هذه الاية مضمونها انه ما من شخص منهم الا واردها اي وارد
 جهنم يوم القيمة كان اى ذلك الورد على ريك حتما واجبا مقضيا كل شخص يورده على جهنم
 انجي الذين اتقوا منها وان علمهم جناحون فلو الظالمين فيها اى في جهنم جنيا اي منهرة هرة كادوا
 وشان زوالها الى انرا اى في صرة الحجر وروى انه لما نزل قوله تعالى وان جهنم لموهل من
 اجمعين بكى **بَكَى** وبكت ما يشة وفا طمة وبكى ابو بكر وصرو عثمان وعلى وعلى
 ومن دهبوا الى مقبرة بقيق الفرق وبكى اجمعيا فنزل قوله تعالى وان منهم الا واردها
 فاردوا معا وحزنا فانزل الله تعالى لجة المتقين في هذه الاية اعني قوله ثم ننسى الذين
 اتقوا ويلو الظالمين فيها جنبا ذكر صاحب الشافعي فيها روايات كثيرة ومعاني خمسة واحصاها
 ان الخطاب في منكر ان كان للهما فقط فلا شك في الورد ولكن الاول قوله تعالى **تَبَرَّأْنَا**
 اذ بين اتقوا بان المتقين يماقون الى الجنة عقيب ورود الكفار ولا هم يوردونه انما يهتدون
 وان كان هم والمؤمنين جميعا كابدل عليه قوله تعالى **ثُمَّ نَجَّيْ اَلَّذِينَ اتَّقَوْا** فورد المؤمنين
 الار اما معنى ذلك قول الرازي عن حنبلين عند الله رض الله عن هذه الاية فقال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الورد الذي لا يبقى مريلا فاجرا لا حنة فيكون
 للمؤمنين لرد او خلا ما كانت على مرهم حتى ان النار صبيحة من يرد ما ينفذ فيه قوله تعالى
 او تلك منه اسعدون لان المراد مبعوثون من عذابها وانما يحضر كاري من ان عاص رض الله

قد ورد الشيء الشيء ولم يدخله وجنهم حولها كما يدل عليه قوله ولقد اطلقنا الذين فيها جنبا وهم
من الصبي جسد في ذلك كما روي عن مجاهد قوله عليه السلام الصبي عطل مؤمن من النار
والجبراز على صراط محدود عليها كما روي عن ابن مسعود والسمين وقاد بهل اماميه ومكان اقال
صاحب المذرك والفاضل البيضا من غير استيفاء التوجيهات فالمقصود اية الالهة على جنبي واحد
مما يستدل به على ان جو' زالوا اطلقوا وان ورد كلهم على جهنم يعجب ووردتهم على الصراط
لانها جسر مسند ود على متن جهنم وهي تحت الجنة فالجنة اعلاما والنا را سفلا فمن كان متفقا
من الشرك اي مو ما يعني منها ودخل الجنة التي اعلاما ومن كان ظالما اي كافر الصراط
الافضل التي هي النار ولم يخرج منها فاعل التفات زاسي لم يطلع على هذه الاية او وجد فيها نوع
شقاء واختلاف ولهذا لم يثبتها من هذه الاية ولم يتعرض لها حيث قال وهو جسر مسند ود على متن
جهنم ادق من الشعر واحد من الصبي جسد اهل الجنة وتزل به اقد ام اهل النار انكره اكثر
المعتزلة لا يمكن العبور عليه وان امكن فهو تعدد بعد للمؤمنين والجناب ان الله تعالى
قاد على ان يمكن من العبور عليه وبها على المؤمنين حتى ان منهم من يجوز كالبرق الخاطف
ومنهم كالرلم الهابة ومنهم كالجراد المزعج الى غير ذلك مما ورد في الحديث من ذلك لا مذهب
الحد يث دل على ان باب الصراط ولم يتعرض للاية ولا لغيره عليك ان الحديث كما مرحة على
المعتزلة كذلك الاية ايضا حجة على صراط بل وان قيل اكثر المعتزلة احتراز من صاحب
التكليف انه لعل رواية الصراط من غير انكار وبعد ما سورة طه وفيها اياتان الاولى في ما اذمة
الصلوة على وجه القضاء وهي قوله تعالى * وَآلَا اخْتَرْتُمْ قَاتِلِيكُمْ لَمَّا بُوْحِي فِيْ اَنْبِيْ اَمَّا اللّٰهُ
لَا اِلٰهَ اِلَّا اَنَا فَابْدِئْ بِنِيْ اَوْ اَوْ اَصْلِيْةَ اَيْدِيْكَرِيْ * هذه الاية في قصة موسى عليه السلام
حكاية عما قال الله تعالى مع موسى عليه السلام في الرادي اقل من طوى وهي قصة طرده عجيبة
مذكورة في الايات التي قبلها وبعد ما ولما ورد ما طلبوا ان يختاروا ومنعها ما اختارها
موسى للوامنة من بين العالمين ما منع ما بوحي اي الذي بوحي اليه والوحي واللام يستعمل
التعلق بمل من الفعلين وذلك الوحي وهو اني اما الله لانه الا ما فاعيد لي فوجدني واعبد من كل
مصدقوا ثم الصلوة في كرهها لي حسبني اياها لعبدا الذي كرم من المحبة على ما ذله الامام الزاهد والذكر

فيما لا شغل ولا عمل على الا ذكره ولا في ذكرها في الذبح والصوم وما اوله ذكره في الحج والعمرة
 ولا ذكره في حاسة لا يشوبها ذكر غيري او تكون في ذكرها غيرنا من اوقات ذكره في زمني
 متواترة في الصلاة كما في قوله تعالى ان للصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ولذكر صلواتي بعد
 انصيات لقوله عليه السلام من نام من صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان الله يقول انتم
 للصلاة لذكري وفي رواية فان ذكركم وقتها وهذا الوجه من كونه في التفاسير وقد طعن في
 الاخبار ما حب الكشاف بان حق العبارة لذكرها حينئذ لا ذكرها الا ان يقال ان ذكر
 الصلاة هو ذكر الله لو وجد في الحجاب اي لذكر صلواتي والان النسيان والذكر من الله تعالى في
 الحقيقة وزاد فيهما اخر وموان يكون لك حرم متعلقا بالعبادة والصلاة جميعا كما اشار
 اليه كلامه اولا حيث قال فان ذكرى ان عبد يصلي في وقت ما حب المداورة وهذه الاية
 دليل على انه لا فرضة بعد التوحيد اعظم من الصلاة والمصدر من الاية انه اذا حمل على ذكر
 الصلاة بعد النسيان كان دليلا على شريعة قضاء الصلاة ولم يتعرض له الفقهاء بل ائتمروا بذلك
 من الحديث المذكور والعلام فيه طويل من كونه في الاصول ومتمم في اية في سورة الفرقان
 يدل على قضاء الزود والثانية في اوقات الصلاة وفي قوله تعالى فاصبر على ما يقولون ومصحح
 يصبر عليك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن اثناء الليل تصبح واطراف النهار
 عليك قرصين • معنى الاية صبر على ما يقول الكفار فيه وصبح بعد ذلك في وقت وانما حاد
 لربك على التوحيق والا حاد قبل طلوع الشمس يعني صلاة المغرب وقبل غروبها يعني صلاة الظهر
 وانصرفا لهما واقعا في النصف الاخير من النهار وبين زوال الشمس وغروبها من اثناء
 الليل فصبح واطراف النهار وتعد اثناء الليل اي ما عدا اوقات اطراف النهار من غير
 وقد يتناول النصيب في اثناء الليل الصلاة لثمة وفي اطراف النهار صلاة المغرب وصلاة العجر
 على التكرار ارادة الاختصاص وانما جميع اطراف النهار واطرافها طرقات لا من الانسان ومن عطف
 على قبل لعله ترعى اي اذكر الله في هذه الاوقات وجاء ان قال من الله ما به ترضى نفسك ويصر
 قلبك وتراه على ما يكره من ترعى بصفة المجهول اي بوضعك بركه في كل ما في الدنيا ركن في وجه صاحب
 انكشاف قال القاضي ايضا تبعا له ايضا ان قوله تعالى وصبح يحزون يكون على ظاهره ويكون معناه

ونزه عن الشرك وسائر ما يصفونه الله من النقائص حامداً لله على الهداية وأنه لما قدم الزمان في قوله تعالى ومن أماناً الليل مع أنه آخر في المعطوف عليه لأخصاصه بمزيد الفضل فان القلب فيه اجمع والنفس اسهل الى الاستراحة فكانت العباد فيه احوالاً ولذا قال الله تعالى ان ناشئة الليل هي اشد وطأً واقوم تيلداً ولكن قال في بيان تعيين الاوقات قبل طلوع الشمس الفجر وقبل شروها الظهر والعصر والعصر وحده ومن اناء الليل المغرب والعشاء واطرف النهار وتكرير للفجر والمغرب جميعاً او امرار صلوة الظهر او بالتطوع في اجزاء النهار وبعده الحسيني ايها وقال الامام الزايد قبل طلوع الشمس الفجر وقبل المغرب العصر ومن اناء الليل العشاء واطرف النهار الظهر والمغرب لان الظهري اخر طرف من اول النهار والمغرب على الطرف الثالث هذا ما في التراجم وبعد فاسورة الانبياء وفيها ثلاث آيات الاولى في برهان توحيد الله سبحانه وتعالى وفي قوله تعالى * لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ هَمَّا يَصِفُونَ * يعني لو كان في السماء والارض الهة غير الله لفقدتا هي خرجتا من النظام المشاغل على ما هو مادة العالم من تعدد الالهة فمجان الله رب العرش هما يصفون من اتعاذ الشريك والصاحبة والولد والافى الابهة بمعنى غير تعذرا لا متثناء بعدم العلم بهد حوله فيما قبله ولا دخوله على ما اشتهر في كتب النصارى قال المفسرون ايضاً انه وصف لما قبله فليد كان مرفوعاً ولا يجوز حمله على البدل لانه متفرع على احتقانة الاستثناء ولم يستقر منها ومشروط بان يكون في كلام مهور موجب ومنها الكلام موجب وملة آياته من اعلى اذ لقبرهات التوحيد واجلاما وقد ملوا كتبهم عقلاً ونقلاً واكثروا الكلام في بيان هذه الابهة وقد شرحها عدد الملة والدين المتنازلي عليه احسن وجه واكمله حيث قال والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمايز المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وتقريره انه لو امكن انهما لا يمكن بينهما تمايز فان يريدا احد مما حركة زيد والاخر سكونه لان كلامهما في نفسه امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المراد بين وحيد امانات يحصل الا مران فيجتمع الضدان اولا فيلزم مجرا احد مما وهو امة واحد والامكان لما فيه من شأبه الاحتياج فالتعدد يستلزم الامكان التمايز المعتلزم للمحال فيكون محالاً وهذا تفصيل ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الاخر لزم محزه وان قد ولزم

صرح الآخر ووجه القول بالانعقاد أنه قال له كقولنا قد تنافى عن ذلك قوله تعالى **وَاللَّهُ يَخْتَارُ**
 ممكنة لا سطران منها الحائي وان يمنع اجتماع الارادة تين كرادة الواحد حركة زيد وسكونه معا
 وتامير من قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لغد حاجة اقناعية للملازمة عادية على ما هو الاتفاق
 بالخصاييات فان العادة جارية بوجود التامع والتغالب عند تعدد الاحكام على ما غير اليه
 بقوله تعالى ولعلي بعضهم على بعض والآيات اريد العباد بالافعال اى خروجها من هذا النظام
 الخاضع لغيره لا لتعدد لا يستلزم لجزا الانفاق على هذا النظام وان اريد امكان العباد
 ملائذ على انقائه بل النصوص شاهدة على ان الصوات ورفع هذا النظام فيكون مستحلا لا مصاد
 لانقال الملازمة قطعية والمراد بها عدم تكررهما بمعنى انه لو فرض ما نعان لا يمكن بينهما
 تمناع في الافعال فلم يمكن احدهما صانعا فلم يوجد مصنوع لا نأقول امكان التمايع باحتلزم
 الا عدم تعدد الصانع وهو لا يستلزم استقاء المصنوع على انه يرد منع الملازمة ان اريد عدم
 التكرار بالفعل ومنع انتفاء الملازم ان اريد بالامكان فان قيل متى كلفه لو ان انتفاء الثاني
 في الماضي بسبب انتفاء الاول فلا يعود الا لادلاله على انتفاء العباد في الزمان الماضي بسبب
 انتفاء العباد بعدد فننا نعلم اصل اللغة لكن قد يستعمل للاستدلال بانتفاء الاجراء على
 انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين الزمان كما في قولنا لو كان العالم قد هلك ان شر متغير
 والآية من هذا القبيل وقد يشتبه على بعض الاذمان احد الاستعمائين بالاخر فيقع الخط
 هذه الكلمة وبه يتم المصرد والثابتية في بيان عصمة الملائكة وهي قوله تعالى **وَقَالُوا لَنُفِخَ
 النُّفُوسُ وَلَا سُبْحَةَ يُدْعَىٰ هَٰذَا كُفْرًا مِّنْ لَّا يَشْعُرُونَ** يا شعور وهم بامر مرة يعملون
 قال المفسرون انها دلت في خزانة حيث قالوا **لَنُفِخَ** بما قاله تعالى **وَنُفِخَ** من الرحمن واد
 فقال المفسرون ان الله تعالى صيغته ان يكون له ولد بل هو اى **لَنُفِخَ** عباد مكرمون يقرعون لا به قوله
 يا شعور اى لا ينجون الله بقوامه يعنى لا يقوون شيئا بل يتهوون وكذا يصيغونه بالقول لا به يتوون
 بالهمل وقمر بامرهم يعملون لا يعملون قط ما لم يامرهم وفي معنى قوله تعالى لا يستكبرون عن
 عبادته ولا يخشون الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما همرون وهذه الآيات
 يمكن ان يستدل بها على ان امة مكة معصية موت وفيه يشير كلام شرح العقائد وان لم ينعرفه

المعزولون قد اجمع العلماء على مصيبتهم حتى اؤلفوا قصصا وروايات بها نهارا ليرتكبوا الكبائر
 بل يعلم ان الناس الصوريين انما نحن قننة فلا تكفروا بالراي ابلس انه كان من الذين دون
 الملائكة ولكن لما كان مغمورا فيما بينهم من انفس الخلفاء بيننا وبين المعتزلة في تقصيلهم
 على البشر فعندنا بالاشرا فضل كالحق في مودة آل عمران وقالت المعتزلة ان الملائكة المفضلين
 لعلة لهذا اتوا صاحب الكشاف مكرمون مقربون هذين مفضلون على ما نزل العباد لما مر عليه من
 احوال وصفات ليست لغیرهم وقد صرح الامام الزاهد بانهم يتمسكون بهذه الالة على تفضيل
 الملائكة بان الله تعالى قال في حقهم لا يحقون بالقول بصيغة الخبر وفي حق المؤمنين لا تفقد موازين
 يدي الله ورسوله بصيغة النهي وخبر الشارح لا يحتمل الخلاف ونفي الشارح لا يحتمل ترك الامثال
 به ولنا ان مطيع الاوامر والنواهي اكمل درجة من الملائكة كابدل عليه قوله تعالى ان الذين
 آمنوا واصلوا الصالحات اولئك هم خير البرية على احاطة كلامه ولهم اصناف وانواع وليس
 افراد هم منحصرون في عدد والمقرب منهم جبريل وميكائيل وسرافيل ومزائيل على ما هو المشهور
 وقد ذكر القاسم البيضا في سورة البقرة في اختلاف حقايقهم على ملهب الحكماء مع ما سجلنا
 احوال تفضيله على الطوائف فليطالع مع الثالث في بيان بعض مسايل الاجتهاد وهي قوله تعالى *
 دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ اِذْ نَحْنُ اَنْزَلْنَاهُ اِذْ نَفَسَتْ فِيْهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لَسَدِّمِهِمْ شَاهِدِيْنَ
 فَفَتَّمْنَاهُمْ فَاَسْلَمُوْا اِنْ كُنَّا اَتَيْنَا حُكْمًا وَعَلَّمْنَاهُ اِذْ كَرَدَاوُدَ وَمَلِكًا اِذْ لَحِمْنَا فِي الْحَرِّ
 اِي فِي الزَّرْعِ وَقِيلَ فِي كَرَمٍ تَدْلِعُنَا فَبَدَّ اِذْ نَفَسَتْ فِيْهِ غَنَمُ الْقَوْمِ اِي رَعْنَهُ لَيْلًا وَكُنَّا لِحُكْمِهِ اِي
 الْحَاكِمِيْنَ وَالْمُتَحَاكِمِيْنَ شَاهِدِيْنَ اِي مَا لِمِنْ فَتَّمْنَاهُ اِي تِلْكَ الْحُكْمَةُ اَوِ الْفَتْوَى سَلِمَانُ
 مَعَ اَنْ كَلَامُهُمَا اَتَيْنَا حُكْمًا اِي نُبْرَةً وَعِلْمًا اِي مَضُونًا اِلَا يَدَ رَقَصْنَاهُ اِي غَنَمُ قَوْمٍ وَقَعَتْ فِي حَرِّ
 قَوْمٍ لَيْلًا وَقَعْدَتُهُ فَاخْتَصَرْنَا اِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِي الْحَسْبِيِّ اَنْ صَاحِبَ الْغَنَمِ يَمْسِي لَوْحًا وَ
 صَاحِبَ الْحَرِّ اِي لَيْلًا وَبِالْجَمْلَةِ فَتَّوْمٌ دَاوُدَ الْغَنَمُ فَبُلَغَتْ الْقِيَمَةُ فَدَنَقَصَانِ الْحَرُّ لِحُكْمِهِمَا فَانْفَرَّ
 لَاهِلُ الْحَرِّ وَدَنَقَصَاهُمَا وَغَرَجَا مِنْ مَعْنَاهُ وَامْرَاؤُهُمَا سَلِمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَرَجَا
 الْغَنَمُ فَقَالَ سَلِمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ ابْنُ اَحَدٍ عَشْرَةَ سَنَةٍ نَعْمَ مَا قَضَى بِهِ وَغَيْرُهُ اَرَفَقَ
 بِالْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا فَارْجِعْ اِي صَاحِبَ الْغَنَمِ اِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَانْخَرُوا بِمَا قَالَ سَلِمَانُ فَارْجِعْ

(الایہ)

(附註)

(۱۰ اقتراب)

وادوا الى جهنم طعنا جادا ، قال له كعبه ولبعضنا في بني قريظة قتال من زمان فليس قتال بل وود
 عليه يعني التبرؤ وحقا ، انرا الذي ولد له ان تعبني به فقال غير هذا ارفق بالفرقيين قال الماهرون
 طعنه القنبر الى اهل البصرة يستغفروا اليه واصلها وانجرت الى ربنا لغنم حتى يصلحه ويعود
 كهيئة يوم اسدته ثم ترد ان قتال القضاء ما قضيت وامضى الحكم بذلك وقد اتي شرهتهم
 واما في شرهتهم فلا ضمان عند دأمواء فقدت بالليل او بالنها والا ان يكون مع البهيمة من يسوقها
 او يوقد ما لقوله عليه السلام حين العجاء جبار وعذرا لثا في روح لحيب الانسان اذا قتلت البهيمة
 بالليل اذا المعتاد ضبط الدواب ليلا ومكنا انبي النبي عليه السلام وقال انحصاص العاصموا في
 زمان داود عليه السلام لا نهر ارسلوها فقص الى العرش في شرهتنا كذلك هكذا ذكرني حواشي
 البزدوى واكثر التفاسير ايضا ولكن بنوع زيادة او نقصان وقد ذكرني ايضا وفيه و'تكشاف
 ان الاول اي ما حكى داود عليه السلام نظيرة قول البهيمة في العهد 'تجاني' ذا جنى العبد لا حد
 فاقمولى ان يعطى ذلك العبد لما يحب التجاني اي ما حكى سليمان عليه السلام صل قوله
 انما اعني بغيرم الحيلولة للعبد المقصوب اذا اتى اي ينتفع بالملك من قصته التي اخذه من الغاصب
 فاذا ظهر قرار واختلاف في ان الحكمين قضاء والاجتهاد اربا نوحى فقبل لهما بالوحي الا ان حكمه
 داود لمحض محكمة سليمان وهو المذكور في الصحيفي في المذكور قل مجاهد كان ما فعله سليمان صلحا
 وما فعله داود حكما والصلح غير وقيل كانا بالاجتهاد الا ان اجتهاد سليمان اشبه بالصواب
 وهو المختار للامام الزاهد وغير الاسلام واذ كانا بالاجتهاد فيصير من الالة والقصة معايل
 باب الاجتهاد وهو المقصود لئلا ذكر في هذا 'مقام' قوله 'داود' اختلف الاقوال في ان المجتهد
 هل يخطئ مرة ويصيب اخرى ام يصيب ابد كل مجتهد ففاننا لم نعلم كل مجتهد مصيب وانما
 في موضع الخلاف متعدد وعند المجتهد يصيب مرة ويخطئ اخرى والحق في موضع الخلاف
 وحدود ذلك الاختلاف الاقوال فيما بيننا في ان المجتهد اذا خطئ كان مخطئا ابتداء وانتهاء جميعا ام لا
 فقط بعين اذا اخطأ المجتهد كان مخطئا ابتداء وانتهاء ولا يصح من مذهبنا انه يكون مصيبا ابتداء
 في نفس العمل ويكون مخطئا انتهاء وقد تصحك الشيخ الاسلام فخر الاسلام في نبات علي بن من
 مذهبنا به لانه لا يهين ان لا يزوجوه فورا ان الحق وحدود المجتهد يصيب مرة ويخطئ اخرى

قول الله تعالى ففهمنا ما علمنا من وكلا آتينا حكما وعلما وإذا خضع عليمان بالقهر وهو صابغ الحق بالنظر إليه كان الآخر خطاء انتهى كلامه ولا يقبل عليه أصلا وهو راجع إلى قوله تعالى ففهمنا ما علمنا من ثم قال في إثبات المدعى الثاني واحتج اصحابنا بحدِيث صريحين العلم ويقول الله تعالى وكلا آتينا حكما وعلما والحكم والعلم إنما يريد به العمل فاما الصابغ المطلوب فمن أحد مما مضى كلامه يعني علم انهما مصيبان ابتداء لان الحكم والعلم ليس مقصودا بالذات وإنما المقصود العمل بمقتضاها ثبت ان كل مجتهد مصيب في نفس العمل ابتداء وان كان مخطيا انتهاء وهل التمسك براجع إلى قوله تعالى وكلا آتينا حكما وعلما هو إنما يستقيم إذا علمنا الخصب ان المراد ابتداء العلم والحكم في تلك الأحكام كما هو الظاهر والمقصود بالبيانات ان لا شك انهما كانا ببين وان الله اتاهما حكما وعلما أما إذا لم يعلم الخصر ذلك ويقول المرد ابتداء لعلموا الحكم في غير هذه المسئلة فلا خلاف ان لا يصلح رد على القائلين بان المجتهد اذا اخطأ كان مخطيا ابتداء وانتهاء مكل استنبط من بعض حواشي البرزوي وبه ينكر المقصود فان قلت اذا كان الحق في موضع الخلاف واحد فما معنى حقيقة المذهب الاربعة قلت معناها ان الحق الواحد لا يمكن ان يكون فيما قال الشافعي رح ونحوه ان يكون فيما قال ابو حنيفة رح فيكون كلا من المذهب الاربعة حقا بهذا المعنى فالجواب اذا قلنا ان المجتهد يخرج من الوجوب ولكن ينبغي ان يقلد واحد الالتزام لا يؤول إلى آخر فان قال قائل اني ضرورة في تبعية المجتهد مثلا حيث لم يأم الله به ولا رصده بل لم يصرح به ابو حنيفة رح ايضا ولو سلم ان تبعية المجتهد لازمة للمقلد فاي ضرورة في التزامه من هذا واحد ابعينه بل يجوز له ان يعمل بمذهب ثم ينتقل إلى آخر كما نقل عن كثير من الاولياء ويجوز له ان يعمل في مسألة على مذهب ربي آخرى على آخر كما هو مذهب الصوفية ولو سلم من اين يعلم انحصار المذهب في الاربعة مع ان المجتهد من كانوا قريبا من المائة واكثر كما يوحى ويصح والغزالي رح وامثالهم ولم يغتبر الاجتهاد بعد قلت اما الاول فلان الانسان لا يتصور اما ان لم يعمل شيئا من الاشياء او يعمل الاول باطل لقوله تعالى ان اصعب الالهي ان يتروك من ولاه احتاج اليه في البيع والشراء واللباس والطعام وغير ذلك وان لم يفعل الصلاة والصوم فغفرت ان يعمل بما حال ويشغل بما فعل وحينئذ لا يتصور ان يتروك فيه شيء من العبادات

والسنة الاولى والثاني باطل باجماع المحققين ^١ فحين ان يتشكك فيه بالتكليف بالسنة وحينئذ لا يخلو اما ان يكون له قدر على معرفة وجوه ومعارفه وظهرت احكامه اولاً والثاني لا بد ان يكون تابعا لاحد من الائمة فهو المراد الاول اما ان يكون له مع ذلك ملكة الاحتياط والتدبر الثالثة على استخراج المسائل اولاً الاول هو المجتهد ولا كلام فيه بل نحن ايضا مقرون بعدم اتباعه المجتهد اخر والثاني اما ان يكون تابعا لاحد من الائمة فهو المراد ولا يهون تابعا لاحد بل يقول ان علي عليه السلام هو الذي هي تلك ولست بتابع لاحد فنقول له ان كون اصول الشريعة لفظا اما هو اول مسئلة بناءه او حنفية روحا ايضا لا اقل من ان يحتاج في المسائل القياسية وفي معرفة النامع والمضوع وفي معرفة كون الاجماع قطعيما مقدما على خبر الواحد وكون العام المخصوص البعض ظاهرا ومثالا له من جميع تقسيمات الكتاب والسنة والاجماع واحكامها اذا ما مل ذلك الا اصطلاحات المصنفة روحا لاي شئ يرب يلزم التبعية ضرورة واما الثاني وهو انه اذا التزم التبعية يجب عليه ان يدوم على مذهب التزمه ولا ينتقل الى مذهب آخر فلا ان انتقال يوجب ان يظهر منه بطلان المذهب السابق والسال ان اهل كل مذهب يقولون ببيعة المذهب الاربعة فلاذ وقع فيما يسمى على ان العامي لا رجح له الى الانتقال ولا لعارفائه وجه الانتقال له ترجيح الالهة من جانب المرجوح اليه وهو موقوف على ازيد اباد الفضيلة ونقصاتها فان كل واحد تنصب دلائل على طبق من مذهبنا عالم العير المجتهد ليس في قدره ترجيح المذهب بحسب الدلائل فان ذلك موقوف على معرفة اصطلاحات كل واحد ومعرفة الكتاب بتقسيماته الاربعة وكل سنة مع تقسيماتها المختصة بها والاجماع باقسامها المتنوعة والقبضة بشرائطها احكامها وزكايها ووجوب كل ذلك متعذر في حق المتقلد ومع كل ذلك لا يهمل هو الحق منذ الله تعالى فالانتقال من مذهب الى مذهب ترجيح بلا مرجح لا يلزم علينا ان من بلغ زيار اختار مذهب علمه حينا يلزم في حقه ترجيح لا مرجح لان مرجحه هو قصد او كون اهل بهد واطرافه وابائده وحلطانه في ذلك المذهب اذ هكذا وقع عليه تنعاهل وهو كالاجماع واما التلزم في الاولياء فنخرج من المذهب ولعلمه لاحد من الاسرار ما لا يلوح غير مرفر او اني الانتقال مصلحة وحكمة فلا يقاس عليه غير مرفر انه لا يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب اخر كذلك لا يجوز ان يعمل في مسئلة على مذهب وفي اخرى على اخر لا

العامي لا وجه له في هذا الباب وما العار فالظهور ان لا وجه له اليه الا العلم بان الامام الغلامي قد اخطأ في الحثالة العلانية واسباب في الحقيقة ولا مام الغلامي على عكس هذا كما ان يقرأ الحثي الغائمة مقبلة لمام فانه لا يجوز ان متقدم انه قد اسباب الشافعي روح في ذلك فخطأ ان يصفى روح فانه باطل بالضرورة وان ظن ان دليل الشافعي روح وهو قوله عليه السلام لا صلوة الا باقية التقلب صريح في هذا المعنى فذلك موقوف على معرفة هذا الحديث ومعرفة الصحيح لا يصفى روح ومعرفة انه لا جهة سبق من هذا وامثاله ودلت معاه ليس من شأن المقلد لان كل احد ينصب على طبق ملأه به دلائل وشواهد وبراهين ووجه هو مواليها وفوق كل ذي علم عليم لا يقال ان ابا حنيفة روح مثل ان قوله اذا خالف كتاب الله فبأي شيء يعمل فقال يكاتب الله امرئ فقال انه اذا خالف السنة فقال بحدثة فلا يرسل انه اذا خالف قول الصحابة فقال يقول الصحابة فيرسل انه اذا خالف قول المتابعي فقال للتابعي رجل وانما رجل نزل هذه الحكاية على خلاف ما ذكرتم من الاستقراء على قول المصنف روح من غير عمل على الكتاب والسنة ومن غير التفات الى لا يتول ان كل من هذا فيما اذا بلغ السنة او قول الصحابة لا يصفى روح لمر اول ذلك بنوع من التمثل والتأويل لانه لا يجوز اتهميه ان يعمل بالسنة او قول الصحابة فلا ضئ ان ابا حنيفة روح كان علمه من التقليل المعنى فهمه اولي واخرى وما ذا لم يبلغ السنة او قول الصحابة بقوله ما لا نرا ان التقليد حينئذ بالسنة او قول الصحابة بعد علم صحتها واجب ولم يجز العمل على قول المصنف روح للحال فما يعمل بالسنة او قول الصحابة حينئذ اذا ادى اليه رأي متهتم لكن لا يثبت انه قول متهتم بل من حيث انه سنة او قول الصحابة وما ذا لم يرد اليه رأي متهتم لم يجز العمل به لانه خلاف الاجماع وهو باطل لكن بقي الكلام في حق من يكون صاحب الالهام من عند الله تعالى فانه يمكن ان يقول اني اله من عند الله تعالى با لعمل على مثله فلا ينفق فلا ينفق وعلى اخرى بطريق اخر فلا ينبغي لاحد ولنا ان نقول انه لا يفعلوا ما ان يكون ذلك موافقا لاحد من المذاهب الاربعة او لان امره وافق كان معاقب في عمله وكان ذلك الالهام خطأ ومن عند الشيطان وان وافق ضلله باي ما امره وان كان معقولا لا يجب الظاهر لكن لما كان ذلك سببا للنقاد بان يقول كل احد اني اله بكل انبغي ان يكون التباين منحصرا في هذه خاصة فانه ما في الباب ان يعمل الصوفي

لا مجال فيه للتوجهيات والآلة وقالوا هذا إذا كان الاختلاف في الترميمات في التقلبات وإما إذا كان الاختلاف في العقليات على كل كلام فالمعطي فيه معاقبها الحق واحد على اليقين ولهذا قالوا بفساد الفرق إلا هو من المعتزلة والروافض والخواارج وغيرهم وينبغي الحق في مذاهب أهل السنة والجماعة وهذا باب طويل الدليل فلنكتف بهذا التقدير على ما يحتاجه شريفة وفرايد لطيفة نبحث بها عنكبوت خاطري وصحت به فرجة فأترى لم يصبني هذا إلى مثلها ونفس المصلحة وإن كانت معروفة بين الفقهاء ولكن كانت غير مدركة لئلا يلهي معتمد عليها ويدل على التامل والإنصاف والله أعلم بالصواب وبعد سور الحج وفيها آيات كثيرة من المعامل فانول أولا في مسئلة أن بيع يوم الجمعة غير جائز قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَشِيدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً إِنِ اتَّكَفُ فِيهِ وَابْتَدَأَ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ آلِيمٍ﴾ نقوله تعالى ويصدون عن سبيل الله أما معطوف على كفروا كما اختاره البيضاوي وأما حال من فاعل كفروا يتقدم هو غير يصدون يستعير الواو كما في المدارك وبالحكمة لا يراد منه الحال والاعتقال وإنما المراد أن الصدود منهم دأب معتقد وقوله تعالى هو المحجود الحرام مطع على سبيل الله وهو موصوف بقوله تعالى الذي جعلناه للناس وقوله تعالى هو منصوب في قراءة حفص ظمير أنه مفعول ثان لجعلناه وإن قوله تعالى إنما كف فيه والها فاعل صواع ومرنوع في قوله لا غيره ما ينه خبر لقوله تعالى إنما كف فيه والها فاعل صواع ومرنوع في قوله لا غيره بقرينة قوله تعالى ذلك من مذاهب الأبرار معذون والمعنى أن الذين كفروا ويصدون من سبيل الله ومن دخول المسجد الحرام الذي جعلناه للناس فسوقا فيه المغير وغير المغير يدل بون سبيل الله ومن في حق معصيات بين حرب وصحابه حيث صدرت من ذلك من دخول مكة وصالحوا عام الحديبية صرح به في الزامه والحميني والمقصود أنه قال المفسرون أنه إن أراد به المسجد الحرام فنفذ كما مر في الشافعي ركان المعنى أنه مفعول لجميع الناس محتوي فيه المقوم وغير المقوم في التوجه إليها وإن أراد به مكة كما مر في الشافعية كان دليلا على أنه لا يباع إلا في مكة ولا يستاجر كما هو مذهب الشافعية خلافا للشافعي ورحمته قوله تعالى أخرجوا من دارهم لا إضافة ملك ولم ينقل صاحب الهداية على الآية ما لا احتمالات فيها ولغفلت عنها ونقل أنه يجوز بيع بناء مكة

(الحج)

(147)

(التوفيق ١٧)

ويكره بيع اراضي مكة عند التضييق لقوله عليها السلام مكة حرام لا يبيع اراضيها السنن والجمهور عند هذا اعتبارا بالبناء ويكره اجارتها ولم ينقل فيه خلافاً له احاصل كلامه فعلم منه ان الخلاف فيه بين المتحقق وصاحبه دون النافعي وحده وانه في بيع الاراضي دون البناء لم يقع في الاحتياط وغيره انه لا يباع دور مكة منه فانه تاسم ولا يظهر فيه ما قال في الزامه في يكون على هذا التناول الناس سواء في منازل مكة فينزلون حيث شاءوا ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله بكونه بيع عمار مكة وروى عن محمد بن الحسن انه قال يكره اجارة بيوت مكة في المواسم وقال محمد بن رضى الله عنه من ابتاع من كراء بيوت مكة فاعاد على بيته نارا وعنه من ان قال باهل مكة لا تنهبوا بيوتكم لينزل البادي حيث شاء من اللفظ وقوله تعالى ومن يرد فيه ضمير فيه راجع الى المسجد الحرام بالتحديد بظلم مما حال ان مترادفات صنفون يرد محل وف للتصريح اي من يرد فيه مراد ما قد دللنا من النص ظاهرا لما دللنا من هذا الباب في الاخرة هذا ما عليه الجمهور ويحوز ان يكون قوله تعالى بظلمه من لا من قوله تعالى بالتحديد باعادة الجارية واصله له اي يلتحق به صاحب الضمير وقري ومن يرد بالفتح من الورد اي به في البيضاء وي يعلم من الزاوية ان الالباء رايدوا لا تحاد مغفولة اي من يرد فيه التحاد بظلم والله على ما قول لعل في شأن من الله بين الجيش حيث قد جرى نصبه وارثه وقتل رجلا من الاعداء بمكة اي من لها الى الحرم فلا يشرع اي يشارك ذلك من على اب اليم وهو القتل بالسيف وقد مضى بيان في قوله تعالى ومن دخله كان آمنا ولم يقل ان هذا الحرام من اداء المعصية في الحرم فكيف حزمه من باشر واما في غير الحرم فاما يتعلق المعصية بفعل البتة دون النقص على ما عرف وفي الكشف قيل الا قد في الحرم منع الناس من معارضة ومن يعيدون جبين لا تكرر وعن معطاء قول الرجل في اباحة دوائه وطلبه في سنة في مسجد عظيم البيت وجوب الحج وذبح البدنة والاعط منه وخلق وبذله اذ روطوا بالرياسة قوله تعالى وذبحوا لبراهيم مكان انبت ان لا يشارك في شدة ومخير بيني بطيخين وانما نحن وانركم العجود واذن في الناس بالبحر ياتوك رجلا وعلى كل ما امر يا تبين من كل قبعة في بيتهم وامرهم فيهم ويدكروا في سنة في سنة من على رزقهم من بيتهم لا تكرر في كبره

وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ۝
 هذه الآية يفهم منها عدة ما ذكر من المآثل قبيحة تعظيم البيت ومغاثة في قوله تعالى وإذا
 برأنا لا نراهم مكان البيت أي أكثر إذا جعلنا مكان البيت لأبرأ غير مباحا ومرجعا يرجع إليه
 لعبادة فكان البيت مقبول له إذا برأنا لا نراهم مكان البيت فإبرأهم مقبول به وإسلام
 زائدة ومكان البيت طرف وكان البيت أول من بناه آدم مرورفع إلى السماء في طوفان نوح فاعلم الله
 إبراهيم مكانه برجع إلى حلهما فنصبت مكان البيت فبناء على السنة القديمة وقوله تعالى أن
 لا تشرك بي شيئا أي المفسرة لقوله تعالى برأنا بتضمين معنى تعبدنا أو مصدرية موصولة بالنهي أي
 فعلنا ذلك فلا تشرك بي شيئا وقوله تعالى وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود
 فقد مر تفسيره في سورة البقرة هير أنه يدل قوله تعالى والعاكفين مكان قوله تعالى والعاكفين
 ومعناه والعاكفين في الصلوة وقرون لا يشرك بها لها والتاء أيضا وبني يحكون الباء عند الجمهور
 وبفتحها عند حفص ومدني هكذا قالوا وبیان وجوب الحج في قوله تعالى وإذا نفي الناس بالحج
 وهو أن كان كلا ما مضى نفا كان خطأ بالتحديد عليه السلام أمر بذلك في حجة الوداع وأن كان
 مطاعا على قوله تعالى لا تشرك بي شيئا وقوله تعالى وطهر بيتي كان خطأ بالبراهمة عليه السلام
 ومعناه وبأذى الناس بدعوة الحج بأنوك رجالا وعلى كل ضامر أي أن تنادي لهم يأتون للحج رجالا
 ماشين على الرجل وركبانا على كل ضامر أي أهل مهزول يأتين أي هؤلاء الأهل من كل فج مسبق
 أي مسافرة بعيدة وقيل لا يدل خل مكة دابة إلا وهي ضامرة على ما في الزاهد وقوله تعالى وذن
 يا تشذ بد من باب التثنية وقرى بالمد من باب الأفعال أيضا يأتون بالواو أيضا على أنه صفة
 للرجال والركبان وتعل أنه لما أمر إبراهيم عليه السلام بدعوة الحج قام على المقام وجعل
 قبس بعد ما فرغ من بناء البيت ونادى يا أيها الناس ان وبكره بني بينا وأمر كره أن تخرجوا
 فخرجوا فجمع الله صوته من بين المشرق والمغرب من علم أن يحج واجابوه في الاصلاح
 والاحرام لبيك اللهم لبيك واليه أشار صاحب الهدى حيث قال في باب الاحرام بعد بيان التلبية
 ومواباة له ما ع الخليل عليه السلام وقال صاحب الهدى في تفسير قوله تعالى فج عقيق قال يحيى بن
 . باليس قال لي شيخ في الطواف من أين أتت قلت من غراسان قال كبر بيسكم وبين البيت فنت

(۱۲)

(24) -

(۱۷۲۰)

فخرجوا بابا فاختاروا ثلث دول والله هي الطامة الجميلة والمحبة المهادنة فتسكن وقال

... في زمن هويت وان شعلت بك الدار وحال من دونه حبيب واحترار

* لا يمنعك بعد من زيارته ان المحبين بهواه زوار *

[illegible]

لما كان في الجمالية كما اختاره صاحبها لكركه والزائد في اللذذ ايضا كما ذكره صاحب
 المكشاف والبيضاوي وسواهما للفقره وتواضعاً منهم وأطعموا مطف عليه والبائس الذي أصابه
 همس أي شدة والتقصير العاجز المحتاج وما هنا واحد والمعنى فكلوا من بهيمة الأنعام وأطعموا
 منها العزيز الرمن ومن لا شيء له وقد قالوا الله مستحب التصديق بالثبوت ويجوز الأصل بالثبوت و
 الأذعاً به بالثبوت وهكذا ذكره صاحب الهداية في بابها لفتحها ومن معها علم أن الأمر في قوله تعالى وأطعموا
 للذئب ايضا وقد صرح البيضاوي بأنه للوجوب بما ية للمذهب وبما أن الحق في قوله تعالى ليقتضوا تفنهم
 ومعناه ثم بعد الفراغ من أعمال السج والذبح أموراً بانه يقتضوا تفنهم والتفت الوصف وقضاه
 إزالة التلذذ والقضاء قضاء الحاجة والمضام محل وذاب قضاء إزالة التلذذ والمأل أن يملقوا رؤسهم و
 يلقنوا إذا فرغوا من كل ما جمع أو ما خسر وميث كان كلمة ثم للتراخي والأمر للباحة يكون في
 الآية دليل على أن المحرم يمنع من حلق الرأس وفلر إذا فرغ وغير ذلك وأنه أدعاه له المباشرة
 بهذا لأصحاب بعد ما فرغ من الذبح أذ هي مذكور بعدة وقال ابن مبرور ابن عباس قضاء
 التفت منا حله السج كلها والمعنى وليقتضوا أعمال السج صرح به في المدارك واختار الإمام الزاهد
 ولأن القضاء الترك أي يتركوا تفنهم من الأحرام حتى يودي أعمال السج وما ينبغي
 أن يعلم أن ما يذبح في أيام النحر والعزم لا يختار ما أن يذبحه الحاج أو غيره وإنما يسمى
 ضحياً مطلقاً وذبحاً متعين في أيام النحر ومن الحرم ويجوز الأصل منها وبالنسبة بثلثها
 والآول أن كان بحيث يذبحه الحاج لا يذبحه غيره أيضاً فصح حكمها ما مر أن كان يذبحه لانه
 لم يحصر من السج أولاً جمع بين السج والعمره أولاً يذبح هذا من الجنابة أولاً لا تطوع
 قل ذلك يسمى هذا وهو من الأهل والبقرة والغنم وذئبه وهي من الأهل فقط عند الشافعي وح
 ومن البقر أيضاً من الأول والآول من كوران في سورة البقرة في قوله تعالى فان احصر ثم
 قوله تعالى فمن منع وألنا ذلك مذكور في سورة المائدة في قوله تعالى ومن قتل الآية والآول
 والثالث لا يجوز الأصل منهما ولا يتعين ذبحهما في يوم النحر بل يذبح أي وقت شاء وأنا نى
 والرابع يجوز الأصل منهما ويتعين يوم النحر ذبحها وحل الذبح في كل الحرم وهذه الآية
 في بيان الثاني والرابع لما في اللام من معنى الغاية التي لا يقتصر على الإحصاء والجنابة ولأن

(الف)

(572)

(اقترب ۱۷)

[illegible]

(الحج)

(٤٣٦)

(اشرب)

مَمْنَى ثُمَّ حَيْلَهَا إِلَى الْبَيْتِ فَتَسْتَقِي قَدَمًا إِلَى ذِي الْوَالِدِ فَرَفَعَ الْمَسْجِدَ بِالنَّجْمِ كَيْفَ يَكُونُ
فَهَذَا لَهَا خَلْفَةُ مِنَ الْعُجُوبِ وَمِنْ فَرْدِهَا فِي كُنْ الْإِنْبَاءَ لَا يَتَأَرْكَبُ غَيْرَهَا وَتَكْمِيلُهَا أَيْ قَوْلُهَا
خَلْفَةُ الْخَاوَةِ إِلَى مَا بَقِيَ مِنْ مَذْمَةِ الشَّرِكِ وَثَوَابِ الْحَاجِّينَ وَالْخَاضِعِينَ وَالْأَخْرُؤَ الْبَهِيمِ وَالْغَرَضُ
وَالْحَالِيلُ وَمِنْ غَيْرِ مَعْنَى أَجْمَلِ وَفِ أَوْ مَعْنَى فَعَلَ مَعْلُوكِ أَيْ أَلْتَزِمُوكَ ذَلِكَ أَوْ أَلْزَمُوا ذَلِكَ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ يَعْطِرْ شَعْرًا يَرِ اللَّهُ كَلَامٌ مَعْتَقَلٌ مَلَا حِدَةً مَا قَبْلَهُ وَالْإِنْفَادُ يَرُوسُ مِنْ بَعْضِ شَعَائِرِ
اللَّهُ تَالِهَا أَيْ نَاتٍ تَعْطِيبُهَا مِنْ أَعْمَالِ ذَوِي الْقُرَى الْقُلُوبَ لِحَدِّفَ ذَلِكَ الْكَلَامُ وَالْحُكْمُ أَنَّ
مِنْ وَذَكَرَ الْقُلُوبَ لَا لَهَا مَنَاشَأُ الْتَقْوَى وَالْجُورُ وَالْأَمْرُ بِمَا أَرَادَ بِشَعَائِرِ اللَّهِ دِينَ اللَّهِ
وَفَرَا بِهَا الْحُجَّ وَمَوَاضِعُ لِحْفِهِ عَلَى حِدِّ بْنِ لِحْفِهِ لَا رِبَاطَ قَوْلُهُ تَعَالَى لَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ الْآيَةِ إِلَى
تَكْلَافِ ذَلِكَ حَرَمًا الْفَاضِي الْبَيْتَ وَالْأَقْرَبُ أَنْ الْمَرَادُ بِهَا الْهَدَايَا وَمَوَاضِعُ الْخُتَابِ وَالْمَرَادُ بِهَذَا الْحَقِيقِ
وَالْحَقِيقِ وَتَعْطِيبُهَا أَنْ لَهَا رَحْمَةً بِمَا لَا غَالِيَةَ لِأَمَانِ كَارِوِي أَيْ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَدَى مَا يَدُ
يَدُ نَهْ فِيهَا جَمَلٌ لَا يَبْجَلُ فِي اللَّهِ بَرَةً مِنْ ذَمِّهِ وَأَنْ مَرُوسٍ اللَّهُ مِنْهُ أَيْ فِي بَيْتِهِ طَلَبُ مَنْ
ثَلَاثَ مَائَةِ دِينَارٍ مَعْلُوكِ فِي الْفَضَائِلِ وَالْآيَةِ أَصْلُ فِي أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْهَدَايَا مُنْصَفَةً
بِالْأَصَافِ أَيْ كَوْرَةٍ وَلَطَفَ لِهَذَا الْمَعْنَى لِيَرْجُوَ الْفَقَاءُ فِي الْأَصْحَةِ الْعَبَاءُ وَالْعَوْرَاءُ
وَالْعَبَاءُ وَالْعَرَجَاءُ أَيْ لَا يَشْفِي إِلَى الْمُسْلَمَةِ وَمَقْطُوعُ يَدَيْهَا وَجِلْبَارُ مَا ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ
أَذْنَانِ وَذَهَبُهَا أَوْ عَيْنُهَا أَوْ لَيْتَهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْحِيَّةَ كَالْهَدَايَا وَاجِبُ التَّعْطِيرِ وَهَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ
مُتَصَلِّاتٌ بِالْحَبِيبِ وَالنَّقْصَانُ فَضْلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْطَمَةً ذَا التَّعْطِيرِ عَلَى مَا ذَكَرَ أَمْرًا يَدُ عَلَيْهِ
تَعْطِيرُ الْآيَةِ دَلِيلًا عَلَى اسْتِغْرَاجِهَا مِنَ الْجُورِ بِخِلَافِ التَّجَادُفِ وَالْأَصْحِيَّةِ وَالْأَوَّلُ لَا يَبْلُغُ فِي
حَدِّ النَّقْصَانِ إِلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ وَالتَّضْيِيقُ بِهَا وَأَلْفَاظُنَا لَعَلَّ لَا تَقْفَاءُ لِمَنْ يَنْعَرُ خُورًا يَهْدِي
إِلَى الْإِنْفَادِ وَالْآيَةِ مَبْقِيَتِي بَابِ الْهَدَايَا وَذَلِكَ أَنَّ خَصِيَّةَ مَطْلُوعَةٍ كَوْنُ التَّعْطِيرِ بِهَا حَصَاتٍ وَالْحَصَاتُ
مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ لَا يَدُلُّ ظَاهِرًا عَلَى مَدَمِ جَوَازِ الْمَذْكُورَاتِ إِذْ مَوْجُودُ تَوْفِيقِي تَعْطِيرِ
بِالْحَصَاتِ وَالْحَصَاتُ لَمَّا كَانَ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ كَانَ التَّعْطِيرُ بِتَوْنِهَا حَصَةً مِنَ الْعُجُوبِ أَوَّلِي بَابِ
يَكُونُ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ وَمَا هُوَ مِنَ التَّقْوَى حَرَامٌ تَرْكُهُ فَصَدْرُكَ كَرَاهَةً مِنَ الْعُجُوبِ تَامِلٌ
فِي تَامِلٍ وَقَوْلُهُ تَعَالَى تَرْبِهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجْلِ مَعْنَى تَرْبِهَا أَيْ حَيْثُ تَنْبَغِي صَبْرُهَا وَرُحْعُ إِلَى

الانعام والاشعائر في الحرم في الانعام المذبحورة منافع دينية فقط أو دينية ودنيوية إلى الله
 يتصرف محلها أي وقت وصولها من غير ما تنتمي إلى البيت العتيق أي إلى الحرم الذي هو في حكر البيت
 هو مريد ظاهر على جواز الانتفاع به والهدايا وعلما وجواز الركوب عليها وعلى أنه يجب
 أن يذبح الهدايا في البيت العتيق أي في حرمه وذبحها للقاضي البيضاء في تفسيره استعانة
 بذكرها منافع درما وتحليلها صوبها وظهورها إلى أجل مسمى أي إلى أن تصرف محلها أي وقت
 حصرها منتبهة إلى البيت أي إلى ما يليه من الحرم ثم يكون للتراخي في الوقت ويحتمل أن يكون للتراخي
 في الرتبة أي لكم فيها منافع دنيوية إلى وقت الضرورة ومنافع دينية أظهر منها من أحاصل
 كلامه وقد أجري على الكلام على طبق مذهبه لأنه يجوز سند الشافعي الانتفاع بالهدايا مطلقا مع
 حيث الركوب والدراة والتحل ومنه لا يجوز له الركوب إلا عند العجز ولا حلب لبنها إلا
 إذا كانت مضرا بها فحلب وتصديق على الفقهاء وكذلك يتصدق بجلالها وخطاها مع الذبح ولا
 يعطى جوازها منها فمعنى الآية متدفقا ما قلنا لها من تكريمها أي في الانعام منافع من الدراة والنسب
 والركوب إلى أجل مسمى أي إلى جعلها من أياثر رسوم ملكها لا تنفع بها إلى أن يبلغ الهدى
 محله وهو البيت العتيق يريد أنه واجب التعظيم وحرمة التحلل والركوب ونحوه من جملة
 ما يعظم فكل أي بعض شروح الهدايا والمعنى تكرر فيها منافع مذكورة وقت الحاجة والضرورة
 كما في المدارك وأما ذبحها في الحرم فهو بالاجماع على ما عرفت من الآية والله اعلم ثم قال
 الله تعالى بعد آية فاصلة * وَالْيَهُودُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ قَدْ ذُكِّرُوا
 أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَفَ إِذَا ذُكِّبَتْ جُنُوبُهَا فَكَلَوْا مِنْهَا وَاطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ طَكَدَ لِك
 سَخَّرَ تَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآءُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ
 التَّقْوَى مِنْكُمْ طَكَدَ لِك سَخَّرَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * اللَّهُ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ طَوِيسِرًا لَتُخْرِجَنَّ
 هذه الآية في بيان الهدية والاعمال منها والتصدق بها وتفسيرها أن البيت جميع بدنه كحشب
 وخشبة وأصله الضر وهو مشتق من الهدية وهي الضخامة ويطلق عندنا على الأبل والبقرة
 وعند الشافعي على الأبل خاصة والخلاف معروف بين الفقهاء والمفسرين ومعنى الأبل والبدن
 جعلناها لكم من شعائر الله أي علاماته ومناحه وعلام دينه التي شرعها لتكر فيها غير أي منافع

دنيوية وذاتية فاجتروا امر الله جلها على المدن مولداني فقال كونها قاعات على بعض
 ايديهم واورعهم وعرضوا في اي خواصر لوجه الله تعالى وصواب من سبغ الغرس اذا قام على
 طبع لان احد يد يد معقولة وفي انكشاف ذكر امر الله عليه ان يقول عند الامر الله اكبر الله
 اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر اللهم تقبل منك واليك وهكذا مال اليه استغفر المصومين
 وقال صاحب الهداية في كتاب الذبح وما قال اوله الا لمن عند الذبح هو قوله تعالى بسم الله
 الله اكبر مقول من ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى فاذكروا امر الله عليا صراف هذا
 لعنه وقوله تعالى فاذا وجبت جنوبها اي فاذا سقطت جديها على الارض وسكنت حركتها بعد
 ان يكون قائما على رجليه حل لكر الالاء هادكا ومنها انتم يا ايها الذبح وطعمو القابع والمعترا ايضا
 فالقابع اراضي بمساعدة وما يعطى من مير مسئلة المكان من القاعة او لسا بل بقدر الحاجة انك
 من نفعه ولعنه راحه بالوصول على الاول او السائل الذي لا يحل صوته ولكن نعرض نفسه
 عليه على الثاني فكذلك في المداير وانكشاف وقد صرح الامام الزاهد بأنه يقصر اللحم ثلث
 اقسام فسر للاكل وقصر للقابع وقصر للمعتروا لظواهر القابع والمعتروا اخلاص في حصة
 واحدة وانحصه الثالثة للاذخار على ما في المسماها والهدايا مكل المصطري لبال وقوله تعالى
 كذلك ما مثل قوله تعالى ذلك ومن يعظم وسخرنا ما استينافية ابيات الحنف واما متعلق بما بعده
 لتشبيهه في مثل ما وصفا بغيرها ما سخرنا ما سخرنا مع عظمتها وقوتها حتى تأخذ دفعة واحدة لتعقلونها
 وتجبرونها صافة قوايتها تطعنون في لباها هذا مضمون لاية وهو يدل على ان المراد بالمدن
 ههنا بل خالص لان صاحب الهداية ذكر في باب الحج ثم ان شاء الله تعالى في الهدى يتقيا ما لان
 النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم بنحور هاديا ما معقولة الهدى ليعر و لا يلح
 التمس والفقر ما لان في حال الاشياء التي بين يكون الذبح ايح والذبح هو الصفة
 فيها هذا هو منه وهو يدل على ان البعد لا يلح قائم وانص يقتضي القيام فعلن اسد
 ههنا هو الال كما ان صاحب الهداية كثير ما علق البعد على الابل خاصة وما لم يتسك
 به في سحر الابل له معرفتي في معنى احواف من الاحتلات ولما كان اهل النجا فلبه يبحون
 انقرا بغير والخطون جدرا الكعبة يدماها ويعادون لحرها بالبيت ويقولون تقبل منا سر

المعلوم ان يفعلوا مثل ذلك فنزل في شانهم قوله تعالى لن يغفر الله لهوما ولاد ما ع ما
ولكن يغفر الله التقوى منكروا به واضح وجوز ان يكون المراد باللعوم والدماء اصحاب اللعوم
والدماء والمعنى حينئذ لن يصيبهم رضاء الله تعالى اصحاب اللعوم المتصدقة بها ولا اصحاب
الدماء المرافقة بالنور يعني لن يرضي المفسدون والمقربون ربهم الا بمراعاة النية والاخلاص
ورعاية شروط التقوى وقوله تعالى كذا لله صبر ما نكر ذكر يزللك كبر النعمة وتعليله بقوله تعالى
لتكبروا الله والتكبير التعظيم وهو التكبير عند الاحلال والذبح وعلى متعلق بتكبروا وما تضمن
المسألة والتهمة والتهمة وبشر المستبين ختم الآية على ما جرت به العادة الآلية هكذا قالوا اذا
هو تمام ما ذكر في سورة الحج وقد ذكرت بيان قوله تعالى واركعوا واسجدوا في سورة البقرة
ومعاني في سورة الزمل ايضا وبعد ما حورة المؤمنون فيها آيات في محاسبة الصلوة والركعة
وحفظ الغرو وج ورعاية الامانات وبعضها قد مضى وبعضها قد مياتي فلك اتركها هنا واية
اخرى في بيان خلق الانسان بفهم منها ضامن غصب البهضة وهي قوله تعالى ولقد خلقنا
الانسان من سلاية من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا انسانا خلقنا
هلقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظما فكنونا اعظم لحماق ثم انشأنا خلقا اخر ط
فتبارك الله احسن الخالقين اعلم ان في قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان نوجهين احد هما
ان يراد به آدم عليه السلام وح يكون معنى العلالة الاخلاصة لانها حلت من بين الكدر او حلت من
كل لوثه ويكون من طين يمانا له ويكون معنى قوله تعالى ثم جعلناه نطفة ثم جعلناه نسله احد ف
المضف واقام المضف اليه مقامه والتاني ان يراد به بنو آدم وح العلالة هي النطفة التي طين هو آدم
عليه السلام يعني لقد خلقنا الانسان من نطفة محلولة من طين او من مخلوق من طينه هو آدم
عليه السلام هكذا اكله في المدارك والاول هو المال كور في الزاهد في زاد القاسي البيضا
انه اذا كان المراد بنو آدم محتمق الآية من عبر ان يراد بالطين آدم وبالسلالة النطفة
فالمراد كلهم خلقوا من سلالات جعلت نطفة بعد اد واروا ان ضمير جعلنا ويجوز ان يرجع الى
السلالة وتلك كبره على تاويل الجوهرا والمسلول او الماء بالجملة ثم جعلناه نطفة في قرار مكين اي
مستقر حصين يعني الرحر وهو في الاصل صفة للمستقر وصف به المجل مبا لفة كما مرعنه بالمرار

[illegible]

النساء على ما مر في سورة النساء وزاينة في الامراب وزان قوله تعالى المارق والسارقة فاطعوا
 اديهما في رفع الزانية والزاني وكون الفاء لشرط كما هو مذمب المبرد او كحوت الاية جملتين
 كما هو مند صهيويه وقرى بالمصبه ايضا وزان بغير الياء ايضا وانما قد فهمنا الزاني على الزاينة
 وفي السرة المارق على السارقة لما مر وجهه ومعنى الاية التي زمت وان زنا اذا كانا غير مسننين فاجلدوا
 يا ايها الاية على واحد - فهما باية جلدة هذا هو مضمون الاية ولا بد هنا من هذا التعليل المذكور
 في الاية ليقم به تفسير الاية ويخرج به عن الاجمال الى التفسير وذلك لان الزاني والزانية
 قد يكونان مسننين وقد يكونان غير مسننين والتعكير المذكور في الاية وهو الجلد انما هو لغير
 المسننين والمسنن لرجم وهو عندنا ان يكون حرا مسلما مكلفا يقع منه وطئ بكناح صحيح ولو مرة واحدة
 فان لم يكن حرا او لم يكن مسلما او لم يكن مكلفا لم يقع منه وطئ مع امراته او كان
 وانما لو كان بكناح ما عد فهو داخل في غير المسنن فحكمه الجلد وعندنا انما هي الاحكام ليس
 بشرط للاحصان لانه عليه الاحكام رجما يهود يمن ولنا قوله عليه السلام من اشرقه بالله
 فليس مسنن وانما قلنا ان هذه الاية في غير المسنن لان المسنن حكمه الرجم لانه قد روي ان
 ما مر زني فرج ومرد كان موصوما بالزنا المذكورة ومن المعلوم انه لم يجرم لانه ما مر ولا به
 صحابي يعلم انه اسار جمل لانه كان موصوما فان تلك الصفات كل من كان كذلك كان موصوما
 فهو بمنزلة المنصوب بهذا النص العام الشامل لكل زان وميل صاحب الهداية الى انه
 منصوص في حق المسنن فبقي في حق غيره معولا به وقد روي انه كان حكم الرجم مذكورا
 في اية اخرى لكن نصحت وتها وهو قوله تعالى الشيع والشيعة اذ انبا فارجموها كلا من
 الله والله عزيز حكيم حتى ان ممرضي الله عنه قال لولا يقول الناس زاد مري في كتاب الله
 تعالى سببت هذه الاية في القرآن وآمل الحر في تركها ان هذه الاية ما ثبت عند المطالب الا
 بالتزام ان الشيع من كان حرا مسلما مكلفا قد يقع عنه الرطبي بالكناح التبعة كما ينبغي عنه
 اطلاقه في العرف وليست كذلك في الشرع بل كل من تجاوز عن الشباب مطلقا وان لا يصرح
 في القرآن حد غلب على المؤمنين وموا لرجم وان كان شرع عليهم زجر او عقوبة ثم ان حد
 عبر المسنن عندنا هو الجلد فقط وهذا الشافعي ومالك واحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى

لنقله عليه السلام البعير بالبعير جلد مائة وتغريب عام على ما في الصحيحين ولنا في الآية في موقع بيان النحل والسمكوت في موضع البيان انما زوايه تعالى قد اوقع فاجلدوا جزءا والجزء امر لثاني مكان تمام حده الجلد لاخير والقول بتغريب عام زيادة على الكتاب والزيادة تسع مند نادر هو لا يصح بغير الواحد غاية ما في الباب انه يجوز لو ينفي سياقة دون ان ينفي حدا كذا ذكر اهل الاصول وان النحل يتمنوع بهذه الآية عسيرة وهو قوله عليه السلام اللبب باللبب جلد مائة ورجم بالجماعة صرح به في الهداية وللشافعي في حق العبد ثلثة اقوال تغريب سنة كالحر وتغريب نصف سنة كالجمل خمسين جلد ولا يضرب كما قال ابو حنيفة رح صرح به في النكاح والجلد ضرب الجلد وفي لفظ الجلد اشارة الى انه لا ينفي ان يتجاوز الاسم الى اللحم ويشترط في الجلد ان يكون وسطا وان يكون بصورة لا صورة له اذ فيه كل تعدب وجلد الرجل قائما ويمتد منه ثيابا كلها الا الا زار ويقر الجلد على كل يد له الاراحة ووجهه وفرجه وجلد المرأة جالسة ولا يمتد منها ثيابا الا الا الفرء والشوكل اذ حره النكاح والجلد الذي كوروهو الجلد مائة في حق الحر والحره فان كان عبدا اوامة فعده نصفها وهو خمسون جلدة لما مر في سورة النساء ثم انه لا يدمنها من بيان ما فيه انزل ما لم يفرع عليه مما قل عسيرة فيقول الزنا وطى في قبل خال من ملك وشبهته فان وطى في دبر او في قبل مملوك او في قبل فيه شبهة الملك لا يصح واما الذي فيه شبهة الملك نومان شبهة في العمل وشبهة في العمل ما شبهة في الفعل كما ان وطى امة ابويه وامة عرسه وامة میده ووطى المرتضى المرمونة او وطى المعتدة بثلاث او بالطلاق على مال او باعتاق م ولده فان طعن بها ليس له في هذه الصورة ليرحمه والاحد والسبعة في العمل كان وطى امة ابنه او معتدة الكتابات او وطى البائع المبيعة او وطى الزوج المحورة قبل تعلمها او وطى لشريكه المشتركة وحمد او طى في هذه الصور هو انما قيل ولا هذا باب طويل من كور في اللغة والمقصود ان اللواطة ليست بداخلية في الرنا عندنا فلا يحد النواطات وقال الشافعي وابو يوسف ويحمد رحم النواطات لان الزنا امر لجمع الماء مع الشهوة واللواطة مثله بل احد منه في الشهوة وجمع الماء عند بدلاته الص والقياس ونحن نعمل ان الرنا في الخلقة امر لوطى في قبل

تأخذه القياس في اللغة مردود فيكون الواطئة مباحة فلا تعد فيه لكن بعض النعز على كليهما
وآختلف الصحابة فيه فقبل بالاحراق وقبل بالاغراق وقبل بالانعام من الاعلى والابعاد الاحجار
من ثقله ولم يقل بوجود حد الزنا احد منهم ولو كان لما عظم الزنا لا يتوانها
هكذا اذ حرمه الشيخ الامام فخر الاسلام البزدوي ومجيبه في بعض القياض ودلالة النص هذا
هو تفسير قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقوله تعالى و
لا تأخذوا بهما رأفة مطلق على قوله تعالى فاجلدوا وقرعوا لا تأخذكم بالثناء والياء جميعا ورأفة
بسكون الالف وتحتها وبالمد ايضا وهو الرحمة وفي المد اربعة قيل الرافة في دفع المكروه والرحمة
في ايمان المحبوب اي فاجلدوا ايما السلام ولا ينبغي تكرار تأخذ حرم بالزانية والزاني
رأفة ورحمة في دين الله واطاعته انكثر تؤمنون بالله واليوم الآخر لا تعطوا في حد ما
ولا تماحروا في امر بهما بل احتجوا في حد الامر العظيم بلا زيادة ولا نقصان ولعل اقل
تأخذوا بهما رأفة بنت عجب تقطعت يد ما وفي الحديث يؤتى بهما في الحدس ما فيقول
رحمة لعباده فيقال له اما حرره مني فيؤمر بهما النار ويؤتى لمن زاد صراطا فيقول لينتموا
عن المعاصي فيقال له انت اعلم بمصالح العباد فيؤمر بهما النار وهكذا في الكشف والامثال
ان الشارع اكد في باب الزنا حيث قال حسبك لشهادة امرئ وحمل العينة دارة للسدد وبيع
في تسليم الزنا باكل وجوه آكد كما ذكر الفقهاء ان الزنا لا يثبت الا باقرار الزاني اربع مرات او بشهادة
اربعة رجال فان اقر بنفسه برده القاضي وما له مرة بعد اخرى يقول له على مرة لعله لمست ارقبت
او وطئت بشبهة فان اقر فكذا اربع مرات فقد الاصل ما له من الزنا ما هو وكيف هو ادين زنى ومتر زنى
وبين زنى فان بين ثبت والا فلا وان شهد شاهدون لا بد ان يسألهم الامام ايضاً عن
الزنا انه ما هو وكيف هو بين زنى ومتى زنى وبين زنى فان بينوا وقالوا اننا وطئنا في فرجها كالميل
في المكحلة وعدلوا امرأ وعلا نية ثبت الزنا والا فلا ومن اكله ينال ما ذكرت من التفليط في باب الزنا
لانا نقول انه لا يثبت بينهما لان ذلك لتسليم الزنا واثباته فاما بعد التحقيق فلا يجوز التسليم
والمهولة فيه وبجس التفليط والتشديد حينئذ لا ذكرت وقوله تعالى وليشهد عليهما طائفة من المؤمنين
ايضا مطلق على قوله تعالى فاجلدوا ايما السلام ولا ينبغي تكرار تأخذ حرم بالزانية والزاني

[illegible]

معان الفسق اولا كما دُرِف في الحققة تَعَرَّضَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى مُشْرِكَةٌ اِذَا لَا يَجُوزُ نَكاحُهَا مَعَهُ
 اِلَّا اَنْ يُقَالَ مَعْنَاهُ الرَّايُ الْمُشْرِكُ لَا يَنْكَحُ الزَّانِيَةَ اَوْ مُشْرِكَةٌ وَالزَّانِيَةُ الْمُشْرِكَةُ لَا يَنْكَحُهَا
 اِلَّا زَانٍ اَوْ مُشْرِكٌ اِلَّا اَنَّهُ حَذَفَ قَوْلَ الْمُشْرِكِ وَالْمُشْرِكَةِ فِي طَرَفِ اِكْتِفَاءِ ضَرْفِهَا لِقَوْلِهِ اَوْ مُشْرِكٌ اَوْ مُشْرِكَةٌ
 وَقَدْ جَرَى بِذَلِكَ مَادَّةُ الْعَرَبِ كَثِيرًا وَمِنْهَا اَمَّا الْمَذْكُورُ فِي تَفْسِيرِ اَلْاِمَامِ الزَّامَلِ وَعَلَى اَلْاَوَّلِ اَنْ حُمِلَ
 عَلَى اَنَّهُ وَاتَّكَانَ نَفْيًا صَوْرَةً لَكُنْهَ فِي مَعْنَى اَلنَّهْيِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
 وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَصْدُهُ الْمُرُوءَةُ كَانُ مَعْنَاهُ اَلْاَوَّلُ وَكَانَ حُكْمُهُ كَحُكْمِ قَوْلِ اَنْ حُمِلَ اَلنَّهْيُ عَلَى طَرَفٍ يُلْزَمُ
 اَلْكُذْبُ فِي اَلْحَبْرِ لَا يَصِيرُ الْمَعْنَى جَيْنُثَلَّ لَا يَقَعُ نَكاحُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي فِي الْعَالَمِ اِلَّا بِالزَّانِيَةِ وَ
 اَلزَّانِي وَالْمُشْرِكِ وَالْمُشْرِكَةِ فَمِنْ ثَمَّةٍ يَضْطَرُّ فِي تَوْجِيهِهِ اِلَى اَنْ يُقَالَ مَعْنَى اَلْاِيَةِ اَلْحَبِيثُ الَّذِي مَا يَلِ اِلَى
 اَلزَّانَا لَا يَرْغَبُ فِي نِكَاحِ الصَّوَالِحِ مِنَ اَلنِّسَاءِ وَالنَّاسِ يَرْغَبُ فِي خَبِيثَةٍ مَا يَلِ اِلَى اَلزَّانَا وَالْمُشْرِكَةِ
 وَكَذَلِكَ يَلْعَنُ اَلنَّاسُ اَلْمُشَاكَلَةَ طَلْقًا لَا لِقَوْلِ اَلنِّسَاءِ وَالْمُشَاكَلَةِ سَبَبُ اَلْفُتْرَةِ وَالْاَفْتِرَاقِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ
 اَلتَّعْلِيلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ تَعْبِيرًا عَنْ اَلتَّزْيِيهِ اَيِ اَلنِّسَاءِ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ اَلْاَوَّلِ
 هُوَ اَلتَّوَجِيهُ اِلَى اَيِّ قَصْدِهِ اَلْمُفْصُولُونَ اَوْ يُقَالَ اَلْمُرَادُ بِاَلنَّكَاحِ اَلْوَطَنِي اَيِ الرَّايِ لَا يَطْلُ اِلَّا بِالزَّانِيَةِ
 وَالْمُشْرِكَةِ مَوَاطِنَ كَانَتْ لَهُ اَلزَّانِيَةُ زَانِيَةً مِنْ قَبْلِ اَلْاَوَّلِ اَوْ صَارَتْ زَانِيَةً بِهَذَا اَلْوَطَنِي وَقَدْ اُفْعِدَ
 اَلْمُفْصُولُونَ وَجْهًا ظَاهِرًا وَمُمْكِنٌ اَنْ يَكُونَ اَنْكَلَامٌ خَبَرُ اَمَّا كَانَتْ مَادَّةُ الْعَرَبِ فِي اَلْجَا عَلَيْهِ جَارِيَةً
 عَلَيْهِ وَلَا يُلْزَمُ كَوْنُهُ رَاقِعًا فِي تَعَالَى اَلْعَالَمِ وَفِي جَمِيعِ اَلْزَمَانِ حَتَّى يُلْزَمُ اَلْكُذْبُ بِوَحْيِنُثَلَّ يَكُونُ
 مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ اَنْ يَدْخُلَ لَفْظُهُ تَحْتَ اَلْعَادَةِ وَيَنْفُصْنَ مِنْهَا وَيَكُونُ
 تَوْجِيهُمَا نَاقِلًا لِكُنْهَ اَلنَّهْيِ لِقَوْلِهِ وَيَكُونُ اَلنَّكَاحُ عَلَى مَعْنَاهُ اَوْ اَمَّا قَدَمُ الرَّايِ مَعْنَاهُ اَلرَّايِيَّةُ
 عَلَى عَكْسِ قَوْلِهِ تَعَالَى اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي اَنْ تَمَيِّيزَ اَحَدَ اَلزَّانَا وَالْمُرَاةَ اَلْيَقِي فِي اَلزَّانَا اِذْ هِيَ اَلْمَادَّةُ
 اَلَّتِي لَوْلَا بِطَمَعِ الرِّجَالِ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ ذَلِكَ وَمَعْنَاهُ اَيَّانَ اَلنَّكَاحِ وَالرِّجَالُ اَصْلُ بَيْتِهِ لَانَّهُ اَلْمَحَاطَبُ مَكَدًا
 فِي اَلْاِكْتِشَافِ وَالْمُدَارَكَةِ وَلِهَذَا اَلرَّيُّ اَلزَّانِيَةُ لَا يَنْكَحُ اَلْاِمْرَأَةَ اَوْ مُشْرِكَةً كَمَا مَوْحِقُ اَلْمَقَابِلَةِ
 لَ اَنْ اَلْمُرَادُ بَيَانُ اَحْوَالِ الرِّجَالِ صَرَحَ بِهِ فِي اَلْبَيَاضِ اَيِ تَعَرَّضَ اَلْعَالَمُ بَعْدَ مَا بَيَّانَ اَحَدُ
 اَلْفُتْرَةِ فَقَالَ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِاَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثُمَّ
 ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً اَبَدًا ؕ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ؕ اِلَّا اَلَّذِينَ

تَابُوا مِنْ تَوْبَةٍ وَلَكِنْ وَأَمَّا تَابُوا فَأَنْتَ يَا رَبُّ إِلَهُهُمْ جَدِّمْ * أَعْلَمَ أَنَّهُ اتَّبَعَ الْمَجْرُومُونَ وَبِالْعَبَاءِ
 عَلَى ابْنِ مَرْيَمَ الْفِتْنَةُ مِنَ اللَّهِ بِمَنْحِلٍ بِمَا فِي أَنْ سَقَطَ مِنْ حَسَنَاتِهِ وَصَحْنَةً بِالزَّانِ لَا تَرَى بِهَا رَيْبًا
 عَمْدًا * وَجِبَاطُ مَلِيحٍ عَرَبٍ حُلَّ ثَمَانِينَ جُلْدَةً وَرَدَتْ شَهَادَتُهُمْ وَيُحْمَلُونَ فَاثْمِينَ الْأَوَّلَةَ التَّوْبَةَ
 وَتَبْلُ يَشْهَدُ بِهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَلَكِنَّهُمْ أَمَّا قَالُوا إِنَّهُ فِي مَنْ قَذَفَ حَسَنَاتِهِ بِالزَّانِ وَأَنْ كَانَ النَّصْرُ
 مُطْلَقًا فِي كُلِّ قَضَاءٍ لَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُنَّ وَيَقُولُْنَ
 بِالزَّانِ أَتَقْرَبُونَ ذِكْرَهُ حَقِيبٌ أَنْزَلْنَا وَاعْتَبَارًا رُبْعَهُ شَهَادَةً الَّتِي يَتَّبِعُ فِي بَابِ الزَّانِ خَاصَةً
 لَوْصَفِ الْمُقْدُوفَاتِ بِالْأَحْصَانِ إِذَا الْحَصَنُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْعَلْفِ مِنَ الرَّدِّ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مِمَّنَّا
 غَيْرُ مَا فَتَاتٍ وَلَا مَتَعَلِّقَاتٍ أَحَدًا تَقُولُ فَهَكَذَا أَسَا يَكُونُ بِمَا مَوْصُوفٍ مِنْهُ وَهُوَ الزَّانِ وَلَكِنْ
 الْمُرَادُ مِنْهَا لَيْسَ مَجْرَدُ الْعَلْفِ بَلْ مَعَ بَعْضِ مَا يَتَّبِعُ فِي بَابِ الزَّانِ جَرَامُهَا يَكُونُ الْحَصَنَاتُ حُرَّةً
 مَحْلُومَةً مَكْطُوفَةً عَقِيبَةً مِنَ التَّوْبَةِ يَكُونُ الْمَعْنَى وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْبُورَةَ الْحُلَّةَ الْمَكْطُوفَةَ الْعَقِيبَةَ
 مِنَ الزَّانِ بِالزَّانِ لَمْ يَتَوَابَرُوا بِرُبْعِهِ شَهَادَةً عَلَى ذَلِكَ جُلْدُهُ بِمَا يَحْمِلُ الْآيَةَ وَالْحُكَامُ بِمَا يَنْبَغِي جُلْدُهُ
 وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَيَكُونُونَ فَاثْمِينَ الْأَوَّلَةَ أَمْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى
 لَمْ يَرْمُوا تَوَابَرُوا بِرُبْعِهِ شَهَادَةً وَابْتِغَاءً لِنَصَائِهِمْ فَاصْتَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً مِنْهُمْ يَعْلَمُونَ شُهُودًا
 أَرْبَعَةً كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَأُورِدَ عَلَى الْآيَةِ فِي بَابِ حَدِّ الْفَرْغِ بِمَا وَالْآيَةُ تَرْتَبُ فِي حَسَنَاتِ بَيْنَ رُبْعِ
 حِينَ قَابَ مَعَالِي مَا يَشْتَرِي اللَّهُ مِنْهَا صَرَحَ بِهِ فِي الْكُشَافِ وَيَبْقَى أَنْ يَدُلُّ لَمْ يَنْقُذَ الْمُحْصَنِينَ
 دَاخِلٌ فِيهِ بِمَا وَلَكِنْ أَمَّا خَصَّ بِالْحَصَنَاتِ لِيُحْصِيَ الرُّقْعَةَ وَلَا يَنْقُذَ حَسَنَاتِهِمْ وَأَنْ شِيعَ وَذَكَرَ فِي
 كِتَابِ الْفَتَا حِينَ لَعَنَ لَعْنَةً مَشْرُوطًا بِالْمَطَالِبَةِ وَنَجَبَ عَلَى الْآيَةِ أَنْ يَرْمِيَنَّ بِمَا حَبِطَ لَهَا عَلَى
 يُقْبَلُونَ أَنْ كَانَ حَيَاةً عَلَى الزَّانِ وَلِذَا يُقَالُ أَنْ كُنْ مَيَّةً وَلَا تَجُوزَ أَنْ يَطْلُبَ أَحَدٌ مَيَّةً بِغُلْفِ
 أَمَهُ وَلَا الْآيَةَ أَنْ يَنْقُذَ أَمَهُ وَالْقَائِلُ أَنْ يَدُلَّ لَمْ يَرْمِ بِمَا زَانِيًا وَقَوْلُهُ فِي السَّعْدِ الْأَوَّلِ
 لَا يَنْبَغُ لَمْ يَدُلَّ بِمَا يَنْبَغُ الْزَّانِ لَمْ يَكُنْ أَمَهُ مَحْصُونًا بِمَا يَنْبَغُ شُهُودًا أَرْبَعَةً لَمْ يَدُلَّ
 عَمْدًا لَمْ يَدُلَّ وَيَتَّبِعُ بِهِ شَهَادَةً رُوحُ الْغُلْفِ وَقَوْلُهُ وَلَا يُوْرِدُ غُلْفًا لَمْ يَدُلَّ فِي الْفَتْوَى وَالْإِتِّحَادِ الْقَائِلُ
 كَمَا يَحْتَلِكُ الزَّانِي الْأَيْ لَا يَرْمِي بِهِ إِلَّا الْعَرَّةَ وَالْحَشْوَةَ وَنَجَرَهُ وَاشْتَدَّ الْعَرَبُ صَرَبَ التَّعَرُّفِ لَمْ يَرْمِ
 أَنْزَلَتْ صَرَبَ صَرَبَ الْحَصَنَاتِ وَاللَّامِ وَالْمَقْدُوفَاتِ أَنْ يَدُلَّ مِنَ الْحَقِّ وَالْمَطْلُوبِ

الثبوت لا يقدح في ثبوت القاذف قبل الثبوت سقط لا يقدح لا يحمي الله تعالى ولهذا لم يصح
 الصلح منه بما لم يخطأ في الكشاف وفي موقعه من الاعتقادات لما يجب ما يثبت جلد إذا
 كان القاذف حراً ما إذا كان عبداً يجب عليه أن يعرض جلداً يقتضي العاقبة الكلية أن حق
 العبد على نصف حق الحر في الجبيع ثم القاذف لا يقبل شهادته عند قاضي حرم من الأحكام
 لما في قوله تعالى ولا تقبلوا الصر شهادته إذا من التبعيض المتعبد من التبعيض إذا المعنى ولا
 تقبلوا أهم شهادته من الشهادات ومعد عند الشافعي مخرج بذلك في البيضاوي وقيل
 شهادتهم في باب القذف خاصة فلعن التوربي عند مزلو حدة والتعظيم لا تقبلوا أهم
 شهادته واحدة أو شهادة عظيمة وهي الشهادة في القذف ثم في هذا المقام بيننا وبين الشافعي
 وجه خلاف في مسألتي تتعلق بنفس الآية أحدهما أن عدم قبول الشهادة عند الشافعي يتعلق
 بنفس القذف وعندنا بقرآن يكون معذوراً في قذف ما دام لم يرد له يرد شهادته وجهته
 ظاهرة وهي ما ذكره الشافعي الأجل من أن لا يربط بالجلد والتبني من قبول الشهادة جلت في
 وقومها جواها من الشرط لا ترتب فيها فيرتب أن عليه فحقوا حد قبل حاله قبل الجلد أسوة
 ما بعده فإني أن ترد شهادته قبل الجلد ولما دليل دقيق لا يكاد يطلع عليه من واحد
 بسهولة ذكروه شارحوا ليزدوه وجعلوا أسنانه على لفظهم وهو أن الله تعالى ذكره ولا
 يلفظ ثم حيث قال لم يربطوا بأربعة شهداء وما رتب من الجلد وعدم قبول الشهادة أنها
 رتبة بعدة حيث قال فأجلدوه وأمر إلى آخره فعلم أن عدم قبول الشهادة أسا هو بعد أن
 لم يربطوا بأربعة شهداء وقد بقي زمان كثير بين القذف وبين أتيان أربعة شهداء كأي دل عليه
 لفظ ثم من الشخص أن هذا الزمان زمان قبل الحد إذا الحد لما يترتب بعده والنصام يمنع من
 قبول الشهادة في هذا الزمان وأسا يسنعه بعده فيجوز إقامة الشهادة منه قبل الجلد وهذا
 المعنى لما نثبت من ترتب كلا الجزأين على قوله تعالى ثم لم يأتوا إلا من أن الواو في قوله تعالى
 ولا تقبلوا الترتيب كإزمار النضر حتى أجاب بما أجاب تأمل فانه دقيق وفق مقرر هذا الاختلاف
 بعنوان العلامة والشرط وتقرر على ما ذكره فهو السلام وما حب التلويح في بحث العلامة أن
 الشافعي يقول إن مجرأ القاذف من إقامة البينة على ناء المقذوف علامة لجنايته للقاذف ومعرفة

لا شرط فيكون مقبولا للشهادة أصلا في العير لانه من جهة اليمين على منعه في القتل من خلاف
 الجحد فانه قبل هذا مقام عليه لا بعد العزم من اليمين ومنه يقول ان الجحد واطال الشهادة
 كمالا مما يدل عليه قوله تعالى فلا تقبلوا عطايا عليه فلا يجعل العير معروفا في ابطال الشهادة
 كما لا يجعل عدل له في الجحد فيكون شرطا والشي لا يصح على شرطا فاقالة اليمين على العير
 مقبولة حسنة والعدل ليس نفسه بكبيرة ولكن هو جبر تارة الى اخوان الجحد او الى يدها
 الامام واذ عجز عنها لم يوجر الحكم اثبات وهو الجحد ورد الشهادة الا ان لم يلقاها بينة
 بعد اقامة الجحد على العاذب يسقط رد الشهادة من انقاذ الجدة فيقام الجحد على الرامي
 ايضا اذ لم يمكن منقاد ما لا يقيم عليه اذا كان متقاد ما على احاصل ما لا يواو فيصمان
 عند الشافعي واحمد بن حنبل ان تاب المجدودي القذف من انقاذ لم يلزم اخراجه من شهادته
 بعده ومنه ما عند مالك على ما في التميمي لا يقبل شهادة المجدودي في انقاذ ما دام حيوان تاب من
 انقاذ واصل ذلك ان الله تعالى ذكر في باب انقاذ ثلثة اشياء اول الجحد في قوله تعالى جلدوم
 والثاني عدم قبول الشهادة في قوله تعالى ولا تقبلوا اليمين شهادة ابد والتالث هو نهر
 فاسقين في قوله تعالى واوئك مران فاسقون ثم اعني بعد ذلك فقال الا الذين تابوا من بعد
 ذلك واصبحوا فقال الشافعي الاستثناء راجع الى عدم قبول الشهادة فيكون مجرورا الجحد
 بدل من قوله تعالى ليمر لا تقبلوا اليمين شهادة الا الذين تابوا من بعد ذلك من قذف محرم
 اخر فاجلوا حينئذ شهادة ومنه ما هو راجع الى هو نهر فاسقين فيكون منصوبا لانه من
 كلام موجب ومنقطع والبراء هو الجحد ورد الشهادة وقوله تعالى واوئك مران فاسقون كلام
 محتاتف فبردا حل في حيز البراء يعني المجدودي القذف يسمى فاسقا لان تاب بعد ذلك من
 قذف مسلم اخر فلا يسمى فاسقا والقريظة عليه ان عدم قبول الشهادة لما كان مؤكدا لقوله تعالى
 ابد اما ريبا كما يستدل النسخ ولا لا احتفاء وات الله تعالى قد قال بعد تمام الآية ان الله
 غفور رحيم اي غفوره ورحيم عليه بارتع امر الفاسق منه لا يقبل الشهادة واليه ما
 صاحب الهداية حيث ذكره في باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل وهكذا ذكر في تفسير اليمين
 وهو معروف في الكتاب لا يقال به مخالف ما ذكره الشافعي ايضا وهو حيث اورد في هذا

الباب كلا ما طويلا حاصلا ان كون الاستثناء راجعا الى عدم قبول الشهادتين الى كونهم قاصيين ليس من رأيه وان المختار عندنا ان الاستثناء راجع الى اصل الحكم وهو اقتضاء الشرع اهل الامور كلها به منصوب على الاستثناء والله لا يلزم حينئذ سقوط الحد عند التوبة لان من تمام التوبة الاستسلام للحد او الاستعجال من العقوف لا بما نقول انه لا مترى يكون الاستثناء راجعا الى اقتضاء الشرع فقد اعترف بكونه راجعا الى النص ايضا وانما انصرف روجه اليه فقط وكذا الى الاخير فقط والجمعية انما اتخذوا منها الانحراف فقط فانه دقيق وبالحكمة مبني هذا الاختلاف على مطع واولئك هم العاصيون وعلى مريح الاستثناء وقد ذكر الامام في الاحكام لزدي في حرور الخطات من عطف الحكم على العمل قوله تعالى واولئك هم العاصيون في قصبة القل في بحث الاستثناء ان قوله تعالى لا الذ من ثاموا استثناء منقطع لان القاصيين غير داخلين في صدر الكلام فكان معناه الا ان يتوبوا او حصل العفو على مريم الا حوالا بدلالة الاستثناء كما به قالوا ولتلك هم العاصيون بل حال الاحمال التوبة وذكر صاحب التلويح في بحث الروا ان دليل المشاركة بين قوله تعالى ولا تقبلوا الصلوات من قولهم تعالى ما جلدتهم فامر فضا طب بل منهما الحكم ورد الشهادتين بصلح جزاء للقلب لانه حادي اللسان الذي صدر منه القذف كقطع اليد في الحرقة غير اله الا بلام الحصى ايضا وهو الحد لم يصحبه جميع الناس وان دليل عدم المشاركة بين قوله تعالى واولئك هم العاصيون وبين ما قلناه ايضا قائل بل امراد الخطاب وكونه غيرا فيكون مطلقا على قوله تعالى والذين يرمون لكونهما جزاء وفيه ان مطع الاخبار على الانشاء امراد الخطاب للجماعة جائزا والذين يرمون منصوب بفعل مضمر اي فاجلدوا الذين يرمون فيكون انشاء لا يعطف عليه العبروان الانشائية الواقعة خبر الابد له من تاويل وصرف الى التجربة هذا حاصل كلامه وذكر في بحث الاستثناء في كون الاستثناء متصلا او متقطعا من عدم قبول الشهادتين ومن الفسق كلا ما طويلا لا يليق ذكره مهما فان قلت قد ذكروا ان الحد رد في القذف اذا تاب كان من لا قبل لشهادته في رواية هلال ومضان فكيف التوبيخ قلت قد صرح صاحب احمد ابنة في كتاب الصوم انه ليس بشهادة بل هو من الامور الدنية فصا ركروا ابنة الاخبار ولمذالا يشترط لفظ الشهادتين ولا نصا بها بل يقتفى باخبار واحد عدل او امرأه كائنا

[illegible]

ومردود الشهادة فقال عليه السلام حين ما حكم به الشرع فلما خرج ما سرف من مجلسه اذا هو
 جاء مومرا بن منبر وقال يا مامرا اني رايت شريك بن محماد مع امرأتي غولة بنت مامرا فقال
 ما ضرنا وبلاء ايتيت بي ما كنت فجاء الى عليه السلام فالتفت اليها وذكر له غولته فسرفت عليه السلام فطلب
 النبي عليه السلام غولته واصل منها ذلك فانكرت منه فنزلت آية اللعان تلك العا فنفذني عليه السلام
 مومرا وغولته بعد العصر وصل بها امر به في الآية وكان عليه السلام يقول منذ ذكروا الآية
 والفسب امين امين هكذا ذكرني السمين وفي الكشف ذكر القصة با طول من هذا
 مفصلا وقيل لزلت في ملاك بن اميه وهو المختار للفاضي البيضاوي حيث قال نزلت في ملاك
 ابن اميه رأى رجلا على فراشه وهو المذکور في التلويح وعلى بن نقذير الآية في باب اللعان
 وتكفي اعرابها ان قوله تعالى ولم يكن قري بالباء والتاء على ما في الكشف وقوله تعالى
 الا انفسهم يدل من الشهداء مرفوع وقوله تعالى اربع شهادات مرفوع على انه خبر قوله تعالى
 فشهادة احد مامرا منصوب على انه في حكم المصدر والخبر معذوف اي شهادة احد مامرا
 واجب الرفع منذ حفص وحيزة والكسائي والنصب عند الباقين وهذا في الاول واما
 الاخير منصوب اليه وقوله تعالى والخامسة في الموضعين مبتداء خبر ما بعده والاخير منصوب
 على انه مطلق على اربع في قوله حفص مكل فالواو في الكشف قري بنصب الخامسة على معنى
 ويشهد الخامسة وان في الموضعين متقلة وما بعده امر وخبر على الاحترا ومختلفة وما بعده ما
 مبتدأ وخبر عند نافع ويعقوب وقوله تعالى فصب الله قري بالصد وعلى الاحترا بالفتح
 الماضي على مامرا فاداء ما عند نافع وبالله الآية تمسك صاحب الهداية في باب اللعان واطال
 الكلام فيه ونحن نقصر بالمقصود فقط فنقول اللعان في صرف الفتية شهادة موكدة بالايماة
 مقررة باللعنة قائمة مقام حد الفذف في حكمه ومقام حد الزنا في حكمه وعند الشافعي روح
 ايماة اسالة نص به في الزنا هي وقد ائيد مستنبط من الآية ومعني الآية والذ بن منه مون
 ازواجهم بالزنا ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ويكربان من اهل الشهادات وطالبت
 المرأة به فيجب اللعان وموان شهادة احد مامرا وهو لرجل اربع شهادات بالله الى لمن
 الصادقين فيما رويتها به من الزنا والشهادة الخامسة ان يقول لعنة الله علي ان كنت

حق انك لا تدين من هذه الدنيا احد من هذه الدنيا الا انك تدين من هذه الدنيا
شهادته في الدنيا من الكاذبين فيما وسألي به من الزنا والشهادة انما هي ان يقول قسب الله
بما بين من الرجل من الصادقين وبيانه انك قد ف الرجل زوجته بالزنا فلا تعلم ان يكون
كل منهما اهل للشهادة او لا فان كان كل منهما اهل للشهادة فاعلم ان الزنا به يجب على الرجل
ان يلاع من فان ابي من اللغات حبس حتى يلاع عن او يهذب به الرجل فله فحينئذ يجب
على الخلف فرائضه ان يلاع من يقول اربع مرات بالله اني لم الصادقين فيما ربيتها به من الزنا
ويقول مراعاة لاحتقائه علي ان يضمن الكاذبين وهذا ان الرجل وبه يقطع عن الرجل
على الذف فيعد لعان الرجل يجب على المرأة ان تلاع من ذات ايت جعت حتى تلاع من او تصدق
زوجها فتعذر ان لا يوعده الثاني يجب عليها على الزنا بمجرد النكول من اللغات وان شاءت
ان تلاع من يقول اربع مرات بالله ان الكاذبين فيما ربيتها به من الزنا وتقول مراعاة
بعب الله علي ان كان من الصادقين وهذا لعان المرأة وبهذا القدر يقطع عنها على الزنا وهذا
معنى قوله تعالى ويدرء منها العذاب فيعتل أم مثوبا في سقوط العتق من غرضه الله بمجرد
التلاع من يقع الفرقة بينهما عند انشافي يقع بلعان الزوج ثم يلعنهما عند ابيهم وعلق الصلح
من زباد يكرن الفرقة فرقة فصح ولا تعلم له ابدأ ومن ثمنان اني لا فرقة اطلاق ما في الكتاب
وعلى الصلح وهو صرح لاحتجاج الى الفرق القاضية فان فرق انشافي فيمنع يقع صليته باثنتم بعد ذلك ان
كذب الرجل نفسه وحدا ولف غير ما فعل اوزنت المرأة بعدت فعله نكاحه لا جنته لم يبق
اللعان وان شرفتم لما يتعق به ومعنى قوله عليه السلام انك لعان لا يضمن ان ابي ما دام
متلا منين وهل مماثل للذف بالزنا وكذا لعان اذا قلب لرجل امرته بنبي التولد له يفرق
الانافي حينئذ وبني تحيد ولفقه بانه بشرط ان يلعن كراهية ما قد في وقى انشاف رواية محبة في
من فيها لشافعي حيث قال ومثلا لشافعي فقام الرجل قايما حتى يشهد المرأة فاعلة وتقام المرأة
والرجل فاعل حتى تشهد المرأة فامام من يقع يد معنى فيد ويقول له اني اقام ان لم تكن فاعان
عبود بعبه الله وقال لعان بكسة بين المقيم والبيت والى تبة على المنبر وبهت الخلف من في محله
ولعان المشرقة في الكنيحة وحيث يحظر واذا لم يكن له دين فلي صا جذا لا في المحل الحرام

فراء عبد الله حتى تخلصوا على اهلها وفسادوا وقواه تعالى ذاكم غير لغير اشارة الى الاخذ ان
 و: لتسلم اي الاخذ ان والتسلية غير لغير من ان قد خلوا بفتنة وقد خلوا على تبية الاله عليه
 على الرجل منهم اذا دخل بيتا غير بيتهم قال جبريل صبا حلو حبيته مسعود خل فرمسا صاب الرجل
 مع امراته في اهلها واحد تصد الله عن ذلك وعلم الاحصن والاحمل وروى ان رجلا قال لرسول الله صلى
 اعتاد ان علي امي قال نعم قال لا خاد م لها غيري لست ذن لها كما دخلت قال اتعبد ان تراها غيري ان قال
 لا قال فاستاذن بوجهه فدخل من دخل على مياها يتبقي ان يعلمها بالاصوات وبالفتنة لتدفع مكرها
 من انفسهم وتستعمل لادب بوقه تعالى فان لم تجدوا فيها احدا فلا تذكروا حتى يؤذن لكم معنا
 فان لم تجدوا فيها احدا من اهلها وكره فيها حاجة فلا تذكروا الا باذن اهلها لان التصرف في
 ملك الغير لا بد ان يكون برضا والا اشباع الفسب والتقلب وقال في البيضاوي ان كشاف واستغني منه ما
 اذا عرض له حرث او حرق او كن بيه منكر ونحوه وقوله تعالى وان قبل لغير ارجعوا فارجعوا اي
 اذا كان فيها قوم فتناولوا رجعوا فارجعوا ولا تلجوا في اطلاق الاذن ولا تلجوا في تعميل الاحكام
 ولا تغفلوا على الابواب لان من لم يفتح الباب لم يفتح الباب ولا يفتح الباب على كل ما يودها اليها
 من نوع الابواب يعنفوا تعذيبه حب النذر وغير ذلك ومن اي عيبه ما نعت بها على ما نرى
 وقوله تعالى هو اذ يحكي لكم قصصهم بعد سر جمع الى الرجوع اي رجعوا ولا تفسوا فان الرجوع
 اذ يحكي لكم اي اظهر لكم من الوقوف على الباب لغيره من ترك المروءة والنعيم لغيره منكم
 وقوله تعالى والله بما تعملون عليم وعيد للمعاصي فان الله عالم بما يكون وما يذرون وما خوطبوا
 لم يوف جرائه عليه وقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تدخلوا المشاة من انكم السابق العام
 اشامل للاستيفان في كل بيت عامة وخاصة والقل في نزوله انه لما ورد الهمي من دخول
 بيت الغير حال ابو بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الذين امنوا انتم ولزوجون
 لم يكن فيكم شيء من ذلك الا بالاحول فانزل الله تعالى قوله تعالى ليس عليكم جناح الا ان
 اي ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتا غير مسكونة اي غير مستقر ولا مئة فيها احد بل يصح
 رجوعهم فيها من غير ما فيها حاربا طاربا ناعدا لغيرها لغيرها منكم اي لغيركم من النفع
 -- ان ذلك لا يتركوا الشرب والاعتراة والجلوس للمعاملة والمحافظة للمال ولا من اكرم من

ابصارهم وانفقوا نفوسهم والاراد بغض الابصار غضا ما يحرم اليها نظر لا مطلقا وانما قلنا ذلك عملا بموجب معلومة من لانها للتبعيض لا لتدخل الزيادة في الكلام الغير المرجح فيكون المراد من بعض الابصار والابصار ما لا يبعد في بعضها لبعض فيكون ذلك لها اعتبارا لتحل فالمراد من بعض الابصار الابصار المتعلقة بالمرحاة فيجب تفصيل ما سبق وذلك في النظر الى الرجل من تحت مركه الى تحت ركبته والى ذراعه صارمه واما الغير محل لك مع الظهور البطن والى المرأة الاجنبية مطلقا ليرى ما من من الشهوة وما سوى الوجه والكف والقدم ان امن منها فينبذ ينظم آية هذه المسائل ولكن الاظهر ان المراد بالنظر شهوة الى الاجنبية فقط اذ الاطلاع انما يتحقق فيه ويدل عليه بشهادة الكون ونحو الكلام والقاضي والسامع ومن يريد ما حيا او شراء ما والطبيب محتشئ من ذلك فانه محل للارادة الاولى النظر الى وجه الاجنبية وان غاب الشهوة وحل للعيب النظر الى موضع المرض بقدر الضرورة والغاب الشهوة واما حرمة النظر الى الامارد بشهوة فمما يطبق به كثير من الحنن والاحاديث والفقهاء ايضا بما عدل لعل الشهوة وحسب العفة والمنزلة ملزمة من ذلك وان لم يرد بخصوصها الترويل من صنعة اليد وقيل للنبين صلاتا غير محل من الصوت والبصر وغيره فبهم بقوله من ابصار مرد حرة الا ما اراد من شبه آية كل والمراد بلفظ الفروج حفظ الذكور من الجماع ولا يضمن احتشاء الزوجهم وما سلف ايمانهم ولكن لما كان المحتشئ كالشاذ انما يربط في الفسح اطفاله في الاول ما عرفت ولا ان امر النظر ومع حتى يجوز النظر الى وجه الاجنبية وكلها وان ميا والى راس الحارم والصدور والمخفين والعقد من بطلان امر الفروج وكفى في ذلك باحة النظر الا ما احتشئ وحرمة الفروج الا ما احتشئ وقيل المراد من الفروج ذكره القاضي في تفسيره اي من الفروج مع نواحقها من تحت حوته الى تحت ركبته لا الفروج خاصة وفي انكشاف ما من زيد على ما في القرآن من حفظ الفروج فهو عبارة من ان لا يملأ ما نه اراد به الاستتار ومثله في الزاوي وانما قد عبر الابهام على حفظ الفروج لانه مبني على ان يرضى الابصار ليرى مشتتة ويحجل اليها يكون سببا للزنا وفيه اظهار مرجع عليه ولا يفتي في العاقل حين ما في آية من الاجتماع بين مسكتين نظر الرجل الى

[illegible]

اعترفت انهما والزينة لا يظهران في شئ من الايجاب الا ما ظهرت تلك الزينة بينهما وتساويتهما
 في الاموال ضرورة كالتعاطي في الاصابع والتمثيل في العين والخطاب في الكف وعندنا الجواز للزينة
 بتخصصها كالمراد منها المنهي منهما لانهما لا يكونان في مواضعها ومواقع الزينة كالراش والاذن
 والعنق والصدر والصلبين والذراعين والساق فاما مواضع التلاكيل والقرط والقلادة
 والوشاح والدمليج والسوار والشمع على ما صرح به في المدرك فالمعني لا يظهر من هذه المواضع
 الا ما ظهر منها ضرورة وذلك مثل الوجه والكف فقط لا في شئ مما حرم جابتنا خصوصاً في
 الشهادتين والمخاض هو النكاح وغير ذلك ولا يجوز اظهار القدم على الاصبع لانه ليس فيه
 ضرورة داعية اليه وقبلها ذلك ايضاً هو راي صاحب المدرك واكتفاء للضرورة في المشي
 خصوصاً في القبريات منهن ولا يلهى ذلك في كتاب الصلوة ان القدم ليس بعورة واجاب عنه
 في شرح الرواية بان في الصلوة ضرورة وليس في نظر الاجنبى الى القدم ضرورة ومن ابي يوسف
 انه يباح النظر الى ذراعيها ايضاً لانهما قد يبدوان منها مائة وقد قال صاحب الهداية في كتاب
 الكراهة في صدر فصل الوطني والنظر واللمس ولا يجوز ان ينظر الرجل الى الاجنبى الا الى
 وجهها وكفيها فانه تعالى لا يبدى من زينته الا ما ظهر منه قال علي وابن عباس رضي
 ما ظهر منها التكل والعمامة والبراءة وضعها ومرد تكلام الى آخره والمقصود انه لم يمسك
 بهد الآفة لا ينظر الرجل الى الاجنبى الا الى وجهه وكفيها ولا يستر التمسك الا بانفسام مقدمة
 وهي انما يجوز ان يطلع لها لهما والكف والوجه علم انه يجوز للمراة الاجنبى النظر اليها
 والا فانما تذكر في الآفة ما هو من جانب المرأة دون ما هو من جانب المارة وابن هذا
 وذلك لري صاحب البهار في الرجوع والنظر الى الوجه والكف مع انه يقر بجواز تعاطيها والوجه
 والكف حيث قال وقبل المراد بان زينة مواضعها والمحتشهي هو الوجه والكف لانهما ليست بعورة
 ولا تظهران من في الصلوة لا في نظرات كل بدن العورة عورة لا يعمل فيها الخروج المحرم النظر
 الى شئ منها لا ضرورة كالمعالية لتحمل الشهادة هذا كلامه ولا يخفى حسنة ما في علمنا ان تكلام بعض
 هذه رتبة رجاء به وموانع انما للحياء التي هي في سورة الاحزاب مدرك على وجوب احتجاب
 الزوج 'ابي عليه السلام من الرجال وقد قال بعض الفقهاء ان هذا الحكم عام لجميع المؤمنين

ولكن خصت به الالهة التي عليه السلام المستور الواقعة وتسمى بالاسم من سورة التور
المذكورة هناك وهو جواز النظر الى الوجه والكف اذا امكن من الشهوة واللفظي
الطاهر والطبيعية اذ امر بان منها لم يرد ذلك على نص القرآن بان يقتصر الى العجايب
له بازواج النبي ﷺ كما يدل عليه قوله تعالى لعلوا او يراذ بالزينة عينا نفسها لا مراعاتها
راي لثافي روحا يقتصر اظهار الموضع بنفس الاظهار في الصلوة لا بالنظر للغير كالتلذذ
تأمل وانصف ثمر من الله تعالى بوضع المحرم في الجيوب بقوله تعالى وليضربن صدورهن على
جيوبهن اي وليضربن صدورهن على جيوبهن تكون الشعر والاذن والنجيد والصدر مسطورا
غير مكشوف وانما قال ذلك لانه في العرب كان جوب بعض النساء واسعة بحيث يهد منها
صدر ومن يمدلن الصدر من وراءه يفي الصدر مكشوفة فنهى عن ذلك من مدلن من قد امكن
حتى تقطعها وتحرز ان يراذ بالجيوب الصدر تصبة ما يليها فكذلك في كشوف الاول هو المذكور
في المذكر والاخير هو المذكور في المذكر ان قلنا في حق الستور من الرجل الا جنبه
المشهي وامامي حق غيره فتحرز ما اظهر مواضع الزينة كلها لا تحجب له بالوجه والكف
والتدبير وذلك المذكور في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الاية اي لا يبدن مواضع
زينتهن سوى ما ظهر منها ضرورا من الكف والوجه وهو الرأس والاذن والعنق والصدر
والصدر والذراع والساق والبعولتهن وكلام المفسرين يدل على ان المراد بالزينة الاول زينة
الظهار وبالثاني الزينة الباطنة اي لا يبدن الزينة النشئة لا ما ظهر منها ولا يبدن
الزينة الباطنة الا لبعولتهن وايضا في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن
تحرز لظن البهوان كان مرقعا فظهر وان بلغ في ما عاذه المرأة لانه فوق البهوان
المرأة ايماما الا اذا كان الثوب يتناظرا اذ يدل منه ما يتجه ومجموع هذه المستثناة اما
مشركلهم بشركون في جوارحها الزينة لبروات كان يقتصر بعضهم كالنساء بالظهار والظهر
والسطح وبعضهم كالرجال بما تحت من ثيابهم تحت ركبتهما نصا وذلك على المذكور في
المستثناة اصنافا صنف منها للزوجة وما لغيره ان يطرأ على جميع البدن حتى الفرج وكان
ابن جرير رضي الله عنه يقول انظر الى الفرج في الوطء لا يغفل عنه ذلك لانه يورد

[illegible]

قال محمد ابن ابي حمزة والشمس لا يفر كثر سورة النور فاعلم اني الانا قد وثق الذكور صرح بذلك في المدارك والهداية وثبت في الكلام ان هناك مفعلا يجوز له اظهار الزينة والافلا والها بغير المخلة والكافة ولا يختص بالاحلة فقط صرح بذلك في الحميني وصنف منها لكون الناظر غير ذي شهوة وهو اما لكونه شيخا ونحوه وهو الماذكور في قوله تعالى او التابعين غير اولى الاربعة من الرجال في الدنيا فليس في البيت ميراثا في الجاهلية الى النساء يعني يدخلون البيت لجرد اهل الطعام ولا يحتاجون الى النساء بسبب انهم يلهاء لا يعلمون التذات الشهوة وانهم شروع لا يدخلون الى النساء وقبل الحمي والمجبوبات ايضا لا يها غير مستاحين الى النساء وعندنا المراد به هو الاول فقط الحمي والمجبوبات لا يجوز لها اظهار مواضع الزينة لهما لانهما يتضمنان الشهوة بهما ولكن لا يطعمان لهما ومكمل المختص في الرد في من الانعال لانه لعل فاصح وقد اورد صاحب الهداية فيه كلاما حاصله ان هؤلاء اثنتان اذا نظرتهما الى الآية المحكمة وهي قوله تعالى قل للذين منهن يغفوا من ايمانهم يوجب عدم حوازالاظهار واذا نظر الى المصل وهو قوله تعالى او التابعين غير اولى الاربعة من الرجال يجوز اظهارها فينبغي ان يؤخذ بالمعسر وهو المختار للامام الزاهد صرح به في قصصه وآدم لكونه طفلا وهو المذكور في قوله تعالى او الطفل الذي لم يظهر واعي مودرات النساء والقصور بمعنى الاطلاع او العينة اي الطفل الذي لم يظهر واعي المباشرة او لم يظهر بسبب عدم الخرج بحوزة رعايا مواضع الزينة لغير ايضا واما وصف الطفل بالذين مع انه واحد باعتبار انه امر جنس فصيح موصوفا للجمع ولو لم يقل الله تعالى قوله غير اولى الاربعة بقوله من الرجال لا احتدرك قوله تعالى او طفلان الذين لان الطفل ايضا غير اولى الاربعة بسبب افعولية وانه ليس بزوجا وان قيل بان المستثناة المذكورة في الآية ثم يقولون اني انه لا يات في العرب ضرب الاربع بوجها اذا سفت ليعلم الناس بها ذات حلال وتضرب احد في رجلها على الاخرين ذلك فانه تعالى منه وقال ولا يضر من رجله من ايعلم ما يظلم من زينة اي لا يضر من على الارض بوجها او احد في رجله على الاخرين ليعلم بها ذات حلال فان ذلك يورث بهلا في روحه فله عليه السلام ان لا يستجب دعاء قوم يلهون الخصال بهاء مروه

اطلع من النبي من اشارة الزينة وادل على المنع من رفع الصوت ولما علم الله تعالى ان المؤمن
 لا يخلو من ذنب وتقصير وان لا يحتوى الاحكام اشروعية حبيبا امره الله بالتوبة بعد مذهب
 الاحكام حيث قال وقوبوا الى الله جميعا اي المؤمنون تملكون قلوبكم والمعنى توبوا مما
 كنتم تعملون في الجملة فانه وان جبه بالسلام لكنه يجب التندم عليه والعزم على الكف
 عنه كلما يذبح نظر المرآة دليل على ان العصيان لا ينافي الايمان كما مر مذهب اهل السنة
 لانه اطلق عليهم لفظ المؤمنين مع العصيان كقول ابي الدرداء ثم ذكر الله تعالى بعد ايمان
 نكاح الرقيق والاماء وغيره فقال **وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ مِّمَّا دِيَكُمْ**
وَأِمَّا لَكُمْ إِن تَكُونُوا فُقَرَاءَ بَيْنَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ طَوَّالٌ لَّهُ وَآمِجٌ عَلَيْهِمْ طَوَّالٌ لَّهُ
الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُفْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ طَوَّالٌ اي لا يبيح نكاح
 المولوة والرقيق وذلك لان قوله تعالى **وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ** من مبادعهم واما نكاح
 خطاب للرجال والاماء والسادة على طريق الاجمال في اللف والترسيم في النشر يظهر ذلك من الابهام في
 فانه اذا اطلق قوله تعالى **وَأَنكِحُوا** بقوله تعالى **الْأَيَامَىٰ** من مبادعهم كان خطابا للرجال بكلام المولوة
 والايامى مطلقا بالامر جمع امر وموال الفرد بلا زوج اي المرأة بلا رجل والرجل بلا
 امرأة والمعنى وزوجوا ايها الاولياء الرجال بلا متكحة بالزوجة وادخلوا المرأة بلا زوج
 تحت عقد الرجل فيكون في بيان ولاية الولي واذا اطلق بقوله تعالى **وَالصَّالِحِينَ** من
 مبادعهم كان خطابا للعباد بكلام المماثلة اي انكحوا ايها النكاحات الصالحين
 من مبادعهم بالعباد والصالحين من اما لكر بالرجال فيكون في بيان ولاية المولى وانما خصصت
 الصالحين من بين العباد والاماء وان كان لهم ولاية جميع العباد والاماء اقتضاها ما يشاهد
 وحصل الامر على الصلاح بعد التزويج وقيل المراد بالصالحين المؤمنين صرح بذلك في المدارك
 واما ان الامر للرجل وغيره فاما لا يرفق عليه من تمامير السلفية موى انكشاف
 حيث قال ومن الامر للرجل لما علم من ان النكاح امر مندوب اليه وقد يكون للرجل في حق
 المرأة من طلب المرأة ذلك وعند اصحاب الظواهر النكاح واجب ومثله امره بالكلام
 في اخره ومن وجهه الخدم بهم قال بعد زواجه كان واجبا ان يتركها اذا دعي الى معصية او مستعدة

وبين وجوهها ايضا فمعرفة معرفة رجل العلم وسببها اليقين في امر الله تعالى في وجوب
ولكن يظن ان المطالبة حيث قال وفيه دليل على صحة تزويج الوثيقة والبركة ذلك عند علمهم
الموافق للصحة لا يمتنع ان يباذلا احبب الى المولى والمولى هذا كلامه وقد ذكره
دعوى دماء الاولى مما هو موافق للجمهور ودعاء الاخرى مما اجاب عنه صاحب المدا
بانه لا دليل في الآية على ان تزويج النساء الا يامى الى الاولياء كما ان تزويج العبيد والاماء الى
الموالي لا يقتضي ان الرجل لا يلى على الرجل الا يباذله فكذلك لا يلى على المرأة الا يباذله
لان لغة الارامى ينتظمها في حكمها واحد وهذا ايضا اختلاف معروف في كتب الفقه بين المنفقة
والشاعبة في ولاية الصغير والكبير ثم انه قد ذكر صاحب لا تقان وغيره ان قوله تعالى
وانكحوا الا يامى منكم والعالمين من عباد الله وما ذكره صاحب قوله تعالى الزامى لا ينكح الا
زانية او مشرقة والزانية لا ينكحها الا زن او مشرك ووجه كونه نكاحا انه يفهم منه انه انكحوا
الا يامى بالا يامى سواء كان نكاح صالح بصالح او زنا بزنا وبالعكس وانه انكحوا العالمين
من عباد الله وما ذكره مواعان بالعالمين والعالجات او لا فيكون نكاحا يفهم منه ان نكاح
الارامى لا يجوز الا بالزانية او المشركة هذا ولكن لا يقتضى عليك انه ذكر في كتب الفقه ان النكاح
ليس كقول البنت الرجل الصالح وهو يقتضى ان لا يكون كقول الصالحة بالطريق الاولى قاس
وقد مر فيما سبق وقوله تعالى ان يكونوا اقرباء يفهم الله من صلة رد لما معنى ان يمنع من نكاح
والمعنى لا يمنع فقرأ الخطاب والمخطوبة من المشكاة فان في فصل الله منية عن الدنيا فانه قاد
رائع وهو التوجيه المعلوم في البيضاوي والمذكور فيه خيرا وعليه الجمهور انه قد مر من الله
بالاعداء في بان النكاح حسب الزيادة ادوية والمعنى ان يكونوا في الايام فتر
يفهم الله من نكاحه بالنكاح باحتياج ورقيق او بالتماعة وقد قال عليه السلام انكحوا الرقيق
بالنكاح وشكى اليه رجل النكاح فقال عليك اماه واثنين المشية مرة في الغرة والى وان خفتم
عيلة فحرف بغيرهم الله من فضله ان شاء فكذلك في الشافعي وغيره وقد اختلف كلامه وقد قال صاحب
ان من قال ان عباس هذا في الاحرار خاف لان العبيد لا يكونون شر وان من قال ان قوله تعالى
ليعتق عتق الذين لا يجدون كما امر بالاعتقاف عن امر الله من منع النكاح واحبب الله له

من الزنا الذي لا يحسدون تكا حاي اصاب النكاح او ما ينكم بهو حيث ان الوجدان التمكن منه
يعنى ليس له ان يرتكب الزنا بوا حصة غنية الشهوة بل يصبر حتى يقضيها الله من فضله بال
يصلح للمهر والنفقة فينكم بهذا لله ويقهر منه انه ما لم يقدر عليها لا يصح له النكاح فلا يكون كفوا
للفقيرة ولا للفقيرة وهكذا ذكره الفقهاء فلا بد ان يحصل قوله تعالى ان يكونوا قراء يقهر الله
من فضله على ما كان لهم مال يصلح للمهر والنفقة ولا يكون زانيا عليه يعنى ان يكونوا معنانيين
الى مال سوى ما يصلح للمهر والنفقة يقهر الله من فضله بالنكاح تطليقا بين الآيتين وعلى الاجماع
ولي المداورة قال عليه السلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فان له اخراجه للبصر
واحسن للفروج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فان الصوم قاتل الفسوق ما احسن ما رتب الله تعالى
الاوامر حيث امر اولها بالصبر من الفتنة ويعد من مواضع المعصية وهو من البصر بالنكاح
الذي يحسن به الدين ويقع به الاحتناء بالاحكام من الجوامع ثم بالاحكام على النفس الامارة بالسوء
ومر بها من الطوبى الى الشهوة عند العجز عن النكاح الى ان يقدر عليه هذا ما دللنا عليه ذكر
الله تعالى بان جوارا متابة قال • وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ كِتَابَ مِمَّا سَكَتَ بِكُمْ فَاتَّبِعُوهُمْ
اِنَّ هُمْ مِنْكُمْ فِيهِمْ خَيْرٌ وَاَقْوَمُ مِنْ مَا اِلَّا الَّذِي اَنْتُمْ طَاهَةٌ الاله التي ذكرت
في القرآن في مسئلة جوارا متابة والبروي في قولها ان النصح ملام هو يطب قد طلب الكتابة
من مولاه فامزله الله تعالى هذه الآية عند في النصف سيرة معدود من يطلبون الكتابة مما ملكه
ما من من الجوارى والعبيد فلا يورثون ان علمهم فيهم غير اقبال الا على جوارا متابة والامر في
قوله تعالى فكنوا من لا احتياج والذين يورثون ببنه مقيد بالبر ط وهو قوله تعالى ان علمهم فيهم غيرا
اذ باحة الكتابة متعلقة به انه ايضا واختلف في تفسير الخبرية فقيل معناه ان تعلموا ان فيهم
دعواهم نفعي ادعاهم حال وقيل تعلموا انهم قدرة على كتابا حال عند في المداورة ونقل
في المحققين بعد ذلك ان اوجهين انه قيل بلا احتياج الى الجوار والاذ لا لا يغفل ان عبد سلمان
منه متابة فقيل هل علمه ما قد لا فقل من استطاع على كسبه قد لا فقل ان نفعني
ببره من س- ٥٦- من س- ٥٦- كاتيك فضوفته صرح بكشافه بالافتقار وذكر الامام الزاهد بعد
يوجد في رواية اخرى عن ابن عباس حاصله انه قيل معناه ان علمهم فيهم غيرا اي لا يضر

بالمسلمين بعد العتق بالمرور والاعداد واحدا لا لخصية عليه وهو لا ظهر ولا شأرا في ذلك كما صاحب
 الهداية حيث قال في أول كتاب المجاور إذا كان عبداً أو أمةً على مال شرط عليه قبل العبد صار
 مكاتباً أما المجاور فنقوله تعالى وكاتبهم من علمته فيمروهم وهذا ليس أمر العتق بامتناع
 الفقهاء وإنما هو أمر بدين وهو صحيح على العمل على الإباحة إلا أن الشرط إذا هو ما جاز به وأنه
 أم لا يثبت فنعنف به والمراد بالغير المذكور على ما قيل أن لا يضر بالمسلمين بعد العتق فان كان
 يضرهم فلا فصل أن لا يكاتبه وإن كان يبيع بوعده وأما شرط القبول فلا يكتفى به حقيقة وهكذا
 صرح كلامنا في آخره والمعتمد في صريحه في الآية قد دل على جواز الكتابة وإن لا امر للندب والندبة
 مطلق بالشرط وأن التجربة مقصورة بوجوه منها أن لا يضر بالمسلمين بعد العتق وأما لصك في
 أن يقول العبد شرط صحة الكتابة بل ليل عتقي ولم يمسك بقوله تعالى يتغرون الكتاب مع أن
 لا يتغنون بل يزرعونه قبول العبد لا به ما يدل على أنه إذا نكح العبد الكتابة فكان له وليرد له
 على أنه إذا أربيع بفسده وبأنه المولى هل يشترط فيه قبول العبد أم يلزم عليه جبراً بمجرد فعل
 أو نكح فتمسك بالدليل المعقول وقال أنه حتى للعبد فليعلم بدين قوله ثم إن الكتابة
 مؤثرة في المملوك بن أحالة ورتبة مالا والعبد الذي قبله يسمى مكاتباً فهو العبد المرفوق الذي
 ملق المولى منه بأداء شيء من المال وشروط فيه تصرف لفظ الكتابة بأن يقول كاتبك على ما
 درم مثلاً فان أدى جميع المال عتق وإن عجزا وبقي عليه درم فهو مرفوق ما دلت الروايات
 بخلاف ما إذا لم يصرح بلفظ الكتابة بأن يقول كاتبك على ما دلت الروايات لا يحصى عتقه بل مثلاً
 على مال وحكمه أن لا يكون دافعاً إلى الرق بل حرراً في نفسه ويوجب عليه الحي والسما
 حى الله تعالى في هذا العهد عتقه لا به من عتقه ولا يوجب عليه عتقه إلا إذا دلت
 ويكتبه بدينه ولا به من يكتب بمعنى أن يزوج أو يبيع فيه يكون مملوكاً يصر بفسدها إلى
 بعض مملوك إذ كثر في البصاوي وفيه نكاح وادراك في معنى قوله كجرك على الخ
 درم مكنيت لك على معنى أن تفتق مني إذ وبيتاً إذاً وكتبت لي عن نفسك أن تبي بدينك
 أركنت عليك قوله هذا لوكنت علي حتى وهو مصدر معناه مكاتبته وكتبت له
 وأخذه ونحو الكتابة عند أهله وأمواله ومصارفهم إنما يعي لا بد من تعيين أي شؤره

ولا يجوز له الا لا له اجرم ان التصدير في زمان قليل ونحن نقول يمكن ان يستقر في يومه حالاً
 اصلاحاً له لا يجوز عندنا حالاً ولا يجوز عندنا شافعي وذاه لا الاحل ثم قاهر مقام المقود
 عليه فلا بد من ذلك ليعرزا ابيع مكل اذكر في كتب الفقه واقول ان اية الطمرومي قوله تعالى اذا
 تد افسر يد ين الى اجل محسبي فاكتبوه ينفذها بالاجل واية انكنا به باطلانها من قبل الاجل
 والاحال حجة لنا على الشافعي في كتابنا المقتل على ما لا يخفى ويجوز مقد على مال قليل وكثير
 وعلى حكمة في مدة معلومة وعلى عمل معلوم موقت وان كانت على قيمته لم يجز فان اد اها منق
 وان كاتبه على صيب جاز لثمة ائتمار له ووجبا الوصل وليس له ان يطاع المكتبة واذا ادى منق
 وكان ولاه له لولا وصل للمولى اذا كان غنيا ان ياخذ ما تصدق به على الكاتب وكذا اذا لم ينف
 الصفة بالكتابة ومجر من ان ياتي حل للمولى ما اخذ منه ثم يذل الملك والمحل ومذا ارب
 طويل مد كروبي الفقه مفصلاً وقوله تعالى واتومر من مال الله الذي اتمعكم عند امانا
 الا مظهر وكذا من مال له خطاب لاهل المسلمين باعالة المكاتبين في فكر رقتهم واطعامهم
 ممر المرحوة في ما روت ومن الشافعي واحمد بن حنبل هو خطاب لاهل كاتومر كان قوله تعالى
 فكاتومر من له واعني له ما حطوا بها المكاتبون من مال الله به شئوا ووللجواب ولكن
 احمد بن حنبل بقدر ان يحضره واخافني قوله الى رأي اسكت وقد صح ان هو يطلب
 حط من الصبي مشرب دينار بعد ان كاتب على مائة دينار في الماني الصبي وفي المدارك
 ان من الشافعي يحط به وعندنا الا يئام موا تملك شئ حاضراً يحسب بناء فلا يكون
 ذلك واجاب بهذا النص في التفسير ويكتفى في الحط قل ما يتمول ومن علي رضي الله عنه
 له اربع ومن ابن عباس رضي الله عنهما في انتخاف من ابن عباس يوضع له في كتابة شقيا ومن ممر
 رضي الله عنه كاتب عبد الله بن ابي امير هو اول من ذكر في الاسلام اذ اذ با ورفق من فعالية ممر
 ما واخره في اخر تحريفه الخاف ان لا يدر ذلك وهذا عن يمينه في روجه فندب
 وقيل له انه من رضة ولا يصح على الحط به كبيع ونس معنى واتومر وحنفو هو وقيل والفقوا
 ممر من لا يدره او يفتوا وهذا كله مستحب وفي لرهدي قال من عباس رضي الله عنه ان تصفوا
 ممر من لا يدره او يفتوا وهذا كله مستحب وفي لرهدي قال من عباس رضي الله عنه ان تصفوا

الى ذلك اجمالا ما حبا لك آية حيث قال ولا يحب حظي مني الهدى اذ حبا رايا لبيع هذا
 كلا فهو لله ما ذكرنا ثم انه قد ذكر صاحب الهدى اننا انقسام الملوحة وشبه بها ما به الله تعالى
 في حق الطامة والعصية في عاية الحصن وبهاية المشافة فان عنته فلو طاع الله والله المبرر
 ذكر الله عن ذلك منع الاكراه على الزنا فقال * وَلَا تُكْرَهُوا اقْتِبَا بَكُمْ عَلَى الْبِدَاءِ اِنْ اَرَدْتُمْ
 تَحَصُّنًا لِنَبْتِغُوا عَرَضًا خَيْرًا لَدُنَّهَا وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ فَاِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ اَكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ *
 روي في نرواه انه كان ابن امي سة اماء جميلة في معادة وسبيكة واميسة وميرة واروي
 وتيلة وكان ابن امي يكرههم على البغاء ويجعله مبيها لتحصيل المال والا ولا دخلت ان كان
 منها يعني معادة وميرة الى غير ذلك فنزلت هذه الآية والمعنى لا تكرهوا ان تكرهوا الفتيات
 على البغاء اي الزنا ان اردن تحصن اي تمنعن من الزنا ولا يمتن بالفتاة من البغى
 والامة وفي الحديث وبنزل احدكم فاني ولنا في ولا لئلا يهدى وامتي لما لعبد و
 الامانة والهدى الزنا المتناع خاصة وهو مصدر البغي لا يقال ان الاكراه على الزنا
 ممنوع في كل حال لا يتقيد بارادتهن التحصن لا ما يقول ان القيد شرط للاكراه وهو لا يتصور
 دونه او مراد بحصن الزنا فقيهه لو بيع على الزنا بالنسبة اذا اردن التحصن فليتم حق بذلك
 هكذا ذكر في المداوي وفي البيهقوي تدقيق عجيب حيث قال هو شرط للاكراه دونه لا يوجد
 دونه وان جعل شرط للنهي ليرلزم من عدمه جواز الاكراه يجوز ان يكون ارتفع النسي
 به منناع المنهي منه وايدار ان على الان راء ان التحصن من الاماء هذا اذا دار
 وذكر التفات ابي في شرحه على التلخيص انه ربيعة احدة احد ما بالاحصن ان تصيب الشرط
 وجوب ابتداء المعلق عند انتدائه ولا يمان من يقول ان ابتداء الشرط وجوب ابتداء الشرط
 انه يجوز به دليله بشرط ما يده اخرى مثل حتمية الحزم والامانة طهر للشرط
 ديدة اخرى فلا يوجب ابتداء الشرط ولا يفي هذه الآية ان ما يده الشرط بها دون
 ان المراد من التحصن يجب على الموالي امع من انكره واذا اردن التحصن فليتمع من ارادة الموالي
 بذلك لا يجوز ولا مراد من صاحب سنة وثابت ان الاكراه لا يتصور الا في رادتهن
 التحصن وردها ان لا نرا ان كانت تدعي موافقا للاكراه حين عدم ارادتهن التحصن

وكان الاجماع ان ذلك مذهب على حدة الاكرام متفقاً فيعملون وقوله تعالى استغفروا عرض الجبوة
 ان بها متعلق بالمعنى دون معنى لا تكرر اسراراً متفقاً عليه من ان الجبوة الدنيا وهو
 حرة الزنا والاولاد وقوله تعالى ومن يكرهه فان الله من بعد اكرامه غفور رحيم وعد
 بالمغفرة والرحمة ولكن فصل ان يكون له ما اذا ما هو بمنزلة ان يكون له من وهو الموانع في
 في مصعب ابن مسعود فان الله من بعد اكرامه من غفور رحيم وفي قوله ان من عباس ايضا
 من غفور رحيم ولكن يقتل ان لا معنى حينئذ للمغفرة اذ هي مبرأة حينئذ وجاب منه في المداينة
 واكتشاف ان لا كراهة له في دون ما اعتبره الشرع وهو الذي انقضى منه التلغى اعني
 بحرب صنيف او غيره يكون آفة وفي البيضاوي ان الاكرام لا ينافي الموانع بالذات وذلك
 حرم على المكره القتل ووجب عليه اللصا من على جرمه على طلق مذموم في مستند الاستدلال
 بالذات في حق المولى والاطفال قوله تعالى يا ايها الذين امنوا استاذنكم ان يخرج
 ايماءكم والذين لم يهللوا العلم منكم ثلث مراتب من قبل صلوة الفجر وجب
 يصفون قهركم من الظهيرة ومن بعد صلوة العشاء ثلث مراتب لكم طميس عليكم
 ولا هيبهم جراح بعد من طميس منكم بعضكم على بعض طميس لك يمين الله بكم
 الاية بطلان الله عليهم حريم واذ بلغ لاطفال منكم تعلم قليلاً ذلوا كما استاذن الذين
 من قلوبهم طميسكم بيمين الله لكم بطلان الله عليهم حريم * اعلم ان في مسألة الاستدلال
 وردت آيات احدى نعم وهي المذكورة من قبل في باب الاستدلال بالاحرار البالغين كأمرو
 فانها مذهب الاية في بيان الاستدلال للسانك والاطفال وقل في رواها ان الاستدلال
 من اجل ان من علام الانصاري: قلت صغيرة ليد موعود في الله عنه فدخل عليه بلا استدلال
 وهو ما قد نسب عنه بعض ثوبه او مسقط مشغل بملاءمة النساء مكرهه موعود في الله عنه
 وفردت له من النذور من استدل في هذه المساعات فقلت وقيل ان غلام احد بنت
 سمرند دخل عليها في وقت كرمته صرخت وقيل لها ما تدخل على الرجل والمرأة ولعلها
 يكون في سواد من على ما في اكتشاف والمعنى يا ايها الذين امنوا ليطلب الاذن منك
 في دخولك في بؤركم مما يحكم من العبد والبيد والملاءمة كذا الذين لم يهللوا لاحتلام

منكم ثلاث مرات أخذ ما من قبل صلوة الصلوة لانه وقت القيام مع الجماعة وتخرج ثياب
الموم ولتسجيات البقطة وثانها حين تصفون ثيابكم لاجل القبولة حال كون ذلك الخين
من الصلوة وثالثها من بعد صلوة الغداة لانه وقت التجرد من اللباس والالتفات بالخطايا وقيل
الامام الزاهد ان الغائب وان كان في الظاهر للمالكية والصبان ولكنه في الحقيقة خطاب للموالى
والوالد بين تعليمه في الاداب لهم وهو امر جيد لا يخفى على المتأمل وقوله تعالى ثلاث مورات
لهم مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف اي هي تلك اوقات الغسل فيما تشرعكم لا يجوز
للمالكية والاطال ان يدخلوا في يوم كثر هذه الاوقات او على انه مبتداء خبر ما بعده
وقررنا بان نصب على انه بدل من ثلاث مرات وسوى هذه الاوقات لا يحتاجون الى الدخول
الى الاستحاضات كما يصرح به قوله تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهم وقد وضع
لقوله تعالى ثلاث مورات ان يرجع ولا يصل له من الاعراب ان نصب على اني الغائب
وقال القاضي ليس في هذه الآية ما يما في آية الاستحاضات يعني المابقة حتى تصحت هذه الاشياء
في الصلوات والمالكية الدخول عليه وتلك في الاخرى رابعا من قوله تعالى في طواف من عليه يصح
على بعض احتياطات الحنفية والمرخص في ترك الاستحاضات وهو المأخوطة وكثرة لدخوله
اي هم طوافون عليه بمواضع البيت يصح طائف على بعض يعني ان يصح وهو حادثة في
الاحتياط والمداخلة بطوافون عليه للمعدة وطوافون عليه للاستعداد وهو حره لا يشر
بالاحتياط ان في كل وقت لا يفي الى المخرج وهو مرفوع في المخرج بالصريح الى المداخلة
لما يكمل الاحتياط في الاستحاضات لا في الاوقات اشتد جلاء الغنة وعدم الموحس الرشد ما
لا طعار اذا بلغوا الصلوة يحتاجون في الاوقات كلها اليه على ما يشاء به قوله تعالى وذاع
لا طعار منكم الصلوة اي اذا صاروا اليه فلا احتياط فيه من ذلك اذا كان من قبلهم
اي كما ساذن الذين بلغوا من قبلهم وهم رجال او كما ساذن الذين لم يروا من قبلهم من قبل
من في الآية لسابقة يعني يحتاجون الى الاحتياط في جميع الاوقات كما يحتاج في ذلك حائر
الرجال عوات المرخص في بعض الاوقات وهو المأخوطة ووجدان لموجب مرد وهو المأخوطة
وبما حصل البلوغ والاحتلام لان الجنون له ظهور وان كان في نفس الامر غير مقيد به بل يكون

بما ليس وعبره 'بما ومن الملوغ ثما'ي مشرقة في الغلام ومع مشرقة في الجارية مثل
 السجينة رحمه الله وعامة 'بما' عن ايه خمسة عشر فيها وهكذا اشتهر في كتب اللغاة
 وفي الكشف عن علي رضي الله عنه انه كان يعتبر القائمة ويقدره بمحنة اشيبارو عن عثمان رضي الله عنه
 مثل من ملام فقال هل احضر ازاره ملكا عليه وينبغي ان يعلم ان المقربين وان لم ينصروا
 هو المراد من ما ملكك اياهم ولكن الانصب ان يكون المراد ما ملكك انفسهم حقيقة وان كان
 محتمل ان يكون المراد ما ملك جميع المسلمين مجازا ملابروا يعني برولها وذلك لان ما ملك
 الا جانب ينبغي ان يجتازوا بالامتياز في جميع الاوقات فيكون د'خلا في الآية السابقة
 واما الاطفال فقد ذكرنا انهم قولهم تعالى لهم يملقوا العلم منكم من الاحرار فاعلم انه ليس معنى
 قوله تعالى منكم من اصلا بكم ومن اثاركم ولم اطلع على حكمهما 'بما' اجان في الاستيذان
 ام لا ولا اظهرهما د'احلات في مطلق الاحرار فبما جات اليه وعن ابن مسعود رضي الله
 عنه عليه السلام تصادوا على ابا بكر واما لكم و'خواتمهم و'الابن ه'س عطاء الاستاذ علي
 حتى قال عمرو 'كانت في حجره تدومها ولا ملاء الآية والقصدون مسئلة لا متيذان ما
 يجب ان يجتاز في نه 'النا' منع والناس من هذا في عفة وهو عند هم كاشرة المنوعة
 حتى روي عن ابن عباس رضي الله عنه ثلث ايات حشد من 'له' من الاذن كله وقوله تعالى ان
 بكرمكم هذا الله اتفاكم وقوله تعالى واذا احضر العسة وليا ترضى بما ينبغي ذلك ومنه اية لا يؤمن
 بها اكثر الناس اية الاذن والى الامر جازني ان تصاد علي وعن معبد بن جبير يقران
 يا ابا متيذان منوعة والله ما هي بمنوعة ولكن لها ولها بها ومن لشعبي يست منوعة فليل
 ان الناس يعملون بها فقال الله المستعان هكذا في الكشف وهذا في الآية التي مضت
 في باب لا متيذان والله علم تدكر الله له الى بعد ما ينص به فقال * وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ
 الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ كَدًّا قَلْبًا عَلَيْهِنَّ جَنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ نِجَابَهُنَّ فِيمَا تُرْجَاتُ بَزِينَتُهُنَّ وَأَنْ
 يَتَّبِعْنَ خَيْرَ بَنٍ ذُو لَهٍ سَمِيعٌ عَلَيْهِمْ * هذه الآية من جملة 'له' ايد' وردتها في كبر الاول
 لا ب' و'ايها' ان 'قوا' على جمع قائم وقوم تصد معنى 'نشرط فذلك دخل الذ' في خبره وهو
 قوله تعالى ليس عليهن جناح يعني 'سواء' الثلاثي من س' الجهر والاول لا يرجون كاد

[illegible]

فأرجع قد لي على الاحتراز منه وروى أنه جاء بهجاء وم فأسلم معه الطعام في نسخة واحدة وأول
لا بعد شي شيء شيئاً قد لي على جوارح الاحتياط معه فطبق بعضهم بينهما بأن النبي عليه السلام
إما يشارف به لوجهين لاحتياطه في تناولها وتناولها للاعتقاد بحديث النبي وضد حديث الأباة
ومنها ما قيل أن مولاه كانوا يأخذونهم لأخرجون من مؤاملة الأصحاء جلوا عن استعذالهم فتركت
وهو أيضاً لا يصلح هذا القول أول الآية وقد اختلف صاحب الكشاف الكلام فيه ومنها ما روي
أنهم أيا الصفاء كانوا يخرجون من أباة ما يدعونه إلى بيوت أباة لهم وأولادهم وأقاربهم
فلا ياكلون من طعامهم مراهة إن يكونوا كلاً عليهم فليلبس على الصفاء ولا على
أنفسهم يعني عليهم وعلى من في مثل حالهم من المؤمنين حرج في ذلك كذا في الكشاف وجه ثلث
يكون سبباً لنزول تمام الآية على أن يكون قوله تعالى أن تاكلوا من ثياب المصائب على الثياب ومنها
ما روي أن المسلمين إذا خرجوا إلى الفروع النبي عليه السلام وضعوا أصابع بيوتهم عند
الأمم والامرج والمرص وماذا يؤمن بالقول من هؤلاء وكذا يخرجون من ذلك ما لقان لا يكون
ذلك من طيب قلبه هذا هو التوجيه الذي ذكره الامام الزاهد وقال أنه ذكر بنقره بين الصفاء
بأن لا يبيت من بيوت مكة تبيها على عدم الحج في كل من على المصائب والامرج صاحب
الكشاف وأحسن من على ذلك ما في الحديث حيث قال في حديث من المصائب كان المصلحون إذا خرجوا
إلى الفروع النبي عليه السلام وضعوا أصابع بيوتهم على الأمم والمرص والامرج وعند أقاربهم
بأنهم يأتون كل من بيوتهم يخرجون من ذلك ولا يفتش الله يصلح سبباً لنزول على الآية من غير
تكلف وقد ذكر القاضي المبيضاوي من وجود النزول الثاني والثالث والرابع ثم قال وقيل
على الخروج من بيوتهم إلى بيوتهم وهو غير لازم بل قيل ولا يعني لا يلائم الآية لما في
و حبان وأما يلائمه قوله تعالى ليس على الأمم حرج في دورة الفتح كما سيأتي وهو رد على
صاحب الكشاف حيث جرد في توجيهه أيضاً وأخره عن باقي لوجهه ثم أكد ذكر الله تعالى
فيه حد عشر بيتاً بقوله تعالى من بيوتكم مغناه من البيوت التي فيها أزواجكم وعائلاتكم والام
فلا شك أنه لا حرج في الأئمة من بيت نفسه في حل فيها بيوت الأئمة لأن بيت الولد كبيت لقوله
عليه السلام أنت ربنا لا يك ولا حاجة لذكره فيه وما هو في بيوت فقد ذكر في المبيضاوي

ان مل اكله السككون اذ اعلم رعاها علينا ايدينا باذن اوتريته ولفظك غرض هولاء فانه
يعتاد التيقظ بمنزلة اوكاشن في اذن الامكن فتنسج الا احتياج للسفينة على ان لا يطلع بسرفة
حال المهرم وذ كمر صاحب المذارك تحت قوله تعالى او يموت غالا تكسر لان الاذن من
هولاء ثابت دلالة ففهم انه لا احتياج الى الاذن في هذه البيوت ثم قال في قوله تعالى او ما ملكك
مفانحه ان اذ فتح ما يدعج به الخلق قال ابن عباس وهو وكيل الرجل وقبسه في خبيته وما شئته
له ان ياكل من امر خبيته ويشرب من لبن ما شئته ويريد بملك المفاتيح هو نعماء في يده
وحفظه وقيل اريد به بيت عبد لان العبد وما في يده لولاء هذا كلامه وتحقيقه ان المراد
من ما ملكك من افعه من بيوت ما ملكك من البيوت من القود والامتعة والاطعمة وكالته او حفظا وذلك
لان من ملك المفاتيح فقد ملك الخزائن فيبوز الاصل منها بقدر الضرورة ولو قيل المراد به
بيوت العبد ذنا لبيد وما في يده ملك لولاء فلا حاجة فيه الى الاذن بالا جماع ثم قال تحت
قوله ثم لي او صدقةكم كلاما حاصله ان كان المصدق مسفارا واستغاث في صدقة يجوز خله
الطه من بيته بغير اذنه هما لقل من الرجل الحلف يعني فتح الموصل الى حل دار صدقته وهو
ما يجب نصب كعبه من جاريته واخذ منه درهمين واحال ما بقي بعد ما اذا جاء مولاه طبع
عنه اعتقها سرورا بذلك وشعرا عليه فاما الآن فقد علب انشج على خاص فلا يوصل الا بالاذن
من اذ حل صدقته وقد صرح في الحديث ان غير بيوت الاولاد واعدس طبعه الاذن
ولما كان جماعة من الانصار لفتة ارون المشقة على انهم ردا على اخذون هذه الامم الضيف
وان اتيه بن عمرو من كدانة يعتقد حر من اذنى واحد يستمر من النصح الى ثلث اشيل
ضيف او لغيره بغير جرح من لا حتم على طعام لا اختلاف خاص في الاصل لرب قوله انه ان
نيس عبكهم حجاج ان تاكلوا جميعا واخذوا في نيس عليهم جرح ان تاكلوا مع عبكهم
فقد اقولوا لعل انك ديت المروي وهو قوله عليه السلام في حديثه ان اكل واحد منكم من طعامي
واحد مني واذا عدي بغير بعد ثم هي مسئلة الاصل عقبه بان تصدق في قوله في ذلك فانه يوافق
في انفسكم فان كان المراد تنوله في بيوت البيوت المذكورة كان المراد من قوله تعالى على انفسكم
على اهلها الذين مكرم ديا وكذا في قوله عليه السلام في قوله تعالى على انفسكم وان كان

حين دخل من البيت الى البيت فبقي من هذا جواز في
 السلام على المرأة ذهي من البيت ايضا وان كان المراد من البيوت الخفية
 والمجد كان قوله تعالى على انفسكم على حقيقته لان من السنة اذا دخل في البيت الخفي او المحجب
 يقول السلام على وعلى عباد الله الصالحين ثم ان ابتداء السلام تحية ممنونة كما يشير اليه
 قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة واما غصائل كثيرة مذكورة في كتب الاحاديث ورد
 السلام فمن قد مر في سورة النساء في مسئلة ان الامر للوجوب قوله تعالى لا تجعلوا
 دماء الرءول بينكم كدماء بعضكم بعضا قد يعلم الله ان بين يتسللون منكم لو اذ
 قتلوا الذين يقاتلون من امرهم ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عداب اليم قوله تعالى
 لا تجعلوا دماء الرءول بينكم اي لاقتلوا دماء اباكم على دماء بعضكم بعضا في جواز الامراض
 والاسا هل في الاجابة الرجوع بغير اذن ولا تجعلوا دماء بعضكم بعضا باسره وروح الصوت
 به مثل بالاحد وبما بينه وبينه بلغة المعظم مثل بالبي الله وبارحول الله ولا تجعلوا دماء عليكم كدما
 يصير على بعض في انه غير مستجاب مرة ومستجاب اخرون فان دماء مستجاب مصوع البتة وقوله تعالى
 قد يعمر الله الذين يتسللون النسل الخروج قليلا قليلا واللواذ حال اي يلوذ هذا اذ ذاك وذلك
 به اي قد يعلم الله الذين يخرجون قليلا منهم على حصيل اللواذ واستنارة بعضهم بعض
 لزمت في حق المناقذين حيث بعثوا في وقت صاع الخطبة من النبي صلى الله عليه وسلم يخرجون قليلا
 يصير بتقريب بعض مكل الى السهمي وقوله تعالى فليسلوا الذين يقاتلون من امرهم الضمير
 في امره الله والرءول والمراد بالذين يقاتلون المناقذين والمعنى الذين يقاتلون امره بترك
 صناعه فليست كلمة من انفسهم معنى الامراض او يقاتلونه من امره اي يصدون عن امره
 دون مؤمنين والمفعول به محذوف مكل الى البيضاء وحاصل المصير فليصدوا المناقذين
 الامر الرءول ان تصيبهم فتنة في الدنيا وهذا باب البحر في الاخرة والفتنة هي المحنة والقتل
 والزلزال والاموال وتسلط سلطان جائرة قسوة القلب عن معرفة الرب واهباع النعم استنارها
 هذا في الدنيا والى من الكشاف مع زيادة وقيل الفتنة هي البلية بمعنى يقع في البلية
 بسبب مخالطة على الراعي والمقصود ان هذا الامة هي التي استدل بها بعض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الرجول عليه السلام ومنه ما لا حلام ولا مصاعرا به محفوظ تلك 'الشعراء روية روية ما كذا اذكر في
 الحسبي بعلام البشير وشير الى ذلك كلام صاحب الكشاف ايضا ويظهر من قوله ان هو لبصاوي
 القردة قالوا ان هذا شعرا ولفظ القرآن من جنس كلام الشعراء يعني ان هذا ليس بشاعر
 لان الشعراء يتبعهم الفاوون والتابع هذا لموايضاين فابطل به كونه شاعرا ثم قرر بقوله تعالى
 انه تراهم في كل واد يعمون وانهم يقولون ما لا يفعلون يعني انهم في كل واد من القول
 يتخذون وفي كل واد وباطل لغوصون ويقولون من الوعد ما لا يفعلون والاعاء في الاصل
 انما م على وجه لا مقصده وانما هذا لان اكثر من انهم خبالا لا حقيقة لها واغاب
 عما فهم في النسيب بالحرم والغزل والابتهاج والوعد الكاذب والافتخار الباطل ومن ح من
 لا يستحقه والاطراء فيه ومير ذلك على ما عرفت وفي انكشاف المداوي ومن المزدق سليمان
 بن عبد الملك مع قوله شعره بين يميني مصرعات * ومث شعره اطلاق النعام * فقال قد وجب
 عليك انك نقاب قد درأ الله عني اعد بعواه تعالى وانهم يقولون ما لا يفعلون حيث وصفهم
 - ثم ب و لمعد ثم ذكر ان الشعراء يتصفون بالادب صاف لمصيبة المذكورة وكان جماعة
 من اصحابنا رضي الله عنهم كعبه الله بن رواحه وحسن بن: و انكم بين شعراء يهجون
 المشركين حوا * وهو روح مود * فكونوا موصيين بهذا لصغات واقبلوا به النبي ﷺ بل
 في حقه فانه تعالى الا الذين موافقوا منتزه مما سبق يعني ان الشعراء موصوف بالصفات
 المذكورة لا الشعراء المؤمنين الذين يفعلون الصالحات ويذكرون الله كثيرا فيكون اكثر
 شعرا فهم في التوحيد واثناء على الله ورسوله والحث على طاعته وانهم من عدو ظلموا يعني
 لو كانوا معجوا لاحد امر يريدوا به الجود على الجود والتمار من هيامهم
 من عد ما كانوا مظلومين ومكافة هجاء المسلمين وذلك ج. بوجد لان جرعة موشة مية مثلهما
 ولا حسد الله بهم بالموء من ثور لامن ظنر وقد قال عليه السلام يحسان في روح القدس
 معك وقد انتقم من مانت هجهم في الذي نفسي بيد الله واشد هجهم من نبل عد اما قالوا
 وهذا خدر ترو. نحن فيه في ان الشعر وقوله تعالى وعلموا ان الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
 نهدي يد شد يد من ليس الذين يهجون انصور على السلام لا هجوا الشعراء و بهجوا و

[illegible]

الاجساد ومن واد من البرادى ومن البحر المدوم ومن المعبد الحرام من الركن
 اليماني وبها ما الناس ويشتهر مثل الشمس ويرتفع بعد ثلثة ايام ويخرج ومن على رضى الله عنه
 انه يخرج ثلثة ايام والناس ينتظرون فلا يخرج الا ثلثة وروى انها تخرج ثلث خرجات تخرج
 بانفسها ليس تتركس ثم تخرج بالبادية ثم تتركس دهرًا طويلا فيبنا اناس في اعظم الما جد
 حرمة وكنوا على الله ومن ابن جبر تستقبل المغرب تنصرخ صرخة تنفذ ثم تستقبل المشرق ثم
 الشام ثم اليمن فتفعل مثل ذلك وقال مقاتل يخرج الدابة من السماء لا تخرج الا راسها وبقاها
 فيبلغ راسها وبقاها السحاب ثم اهل المشرق والمغرب ثم عادت الي مكانها ثم تزلزل
 الارض في ذلك اليوم في صمحات فيفرون عافين واذا صبحوا جاءهم الصرخ بان
 ان جال قد خرج والآلهة راها تخرج بشامها ويكون معها موسى وخاتم سليمان وموسى
 بعصاه موسى وجه المؤمنين فيكون بقاء وبذلك الخاتم بين معنى الكافرين فيكون وجوههم
 سوداء وروى من عند الله بن مرارة قال تكنت في وجه الكافر تكنت حوداء فتشوي وجهه حتى
 يصود وجهه وتكنت في وجه المؤمن بقاء فتشوي وجهه حتى يبيض وجهه وآلية يشهر
 قوله تعالى تكلمهم على معنى الجرح وروى انها تكلم اناس بلسان العربية يعنى تقول انا انى
 لا يؤمن اليها من يخرجونى كما يشرب اليه قوله تعالى تكلمهم ان اناس على وجه وتقول الا لى الله
 على الظالمين او تكلمهم به لان الادب ان كلما موسى دين الاسلام وروى انها لا تدع انزل
 شخص بقلبه وعلمه بل يقول ليا من الوجه باهل الجنة ولسواد ما باهل النار واذا خرجت
 هذه الدابة تقرب القيمة وتلى الحديث ان خروج الدابة وطلوع الشمس بنة ربان وتى كنة
 مائرا لاية ان اول اشراط الساعة الصاوية طلوع الشمس واول اشراط الساعة الارضية
 خروج الدابة المذكورة هذا خلاصة ما ذكر في كتاب التماسير والصورة قصص
 وفيها آية يستدل بها على ان الامر بحوزان يكون برضى الغيب ومضى قوله تعالى * قَالِ اِنِّي
 اُرِيدُ اَنْ تَكُنَّ اَحَدِي الْمُنْتَبِي هَاتِبِينَ عَلَى اَنْ نَّاجِرُنِي تَمَانِي حِيَمَةً اَنْ اَقَمْتِ
 هَشْرَافِينَ مِدْرِكَ وَمَا اُرِيدُ اَنْ اَشُقَّ طَلَبِكَ طَسْبِ بَنِي اِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ * ذَلَّ
 ذَلِكُ بَنِي وَيَبْنِي طَاهِمَا اَلَا جَلِيلِيْنِ فَصِيَّتْ مَلَأُ مَدْوَانَ عَلَى طَارِ اللَّهِ عَلَى مَا نَقُولُ وَكَيْلُ *

[illegible]

حيث قال ان يتبرأ باموالكم وتعلموا القران ليس بمال وهذا المنافع على اصلنا فلا يصلح مهرًا
بغلاف خدمة الزوج العبد فانه ابتغاء بالمال لتضمن تعليم لرتبتي الحر يلزم قلب الموصوع
وبغلاف خدمة الزوج الحر حراً آخر يراد لانه لا يلزم فيه ذلك فلا مناصرة وبغلاف ربي
الا شمام فانه من باب القيام بموازين زوجية فلا يلزم المنفعة على انه لا يجوز في رواية هذا حاصل
كلامه فليست منه ان ربي الغنم يصلح مهرًا في رواية بغلاف منافع آخر ما لا يصلح ذلك وفي اصول
فصل الاملاك كلام في هذا المقام لا بد من ذكره وهو انه ذكر في باب الامرات المنافع لا تضمن
بالاقلال وذلك لانها غير متقومة شرعاً ولا يلزم انما متقومة في باب العقود لان ذلك ثابت بغلاف
العلماء وانما قلنا ذلك لان الله تعالى شرع ابتغاء لا يضاع بشرط المال المتقوم حيث قال ان يتبرأ
باموالكم ثم شرع الا ابتغاء بالمنافع ايضاً حيث قال على ان تاجرني ثابتي حجب تعلم ان المنافع
متقومة في باب العقود ادلولاً على ذلك لزم المنافع بين النصفين هذا حاصل كلامه واضرب
عليه الاستاذ العلامة الشيعي الهداد في شرحه عليه بان قوله تعالى على ان تاجرني ثابتي حجب
حكاية من نص موسى عليه السلام وما نص الله تعالى من هرايج من قبلنا انما يلزم منا اذا
لربك بكم من قبله ومنها يعتمد ان يكون قوله ان تبرأ باموالكم تكراراً للمعاني مشروعي من
موسى عليه السلام من يكون ربي الزوج شمله مهر او يكون نازلاً بعد ذلك واجاء في بعض
الروايات ان ربي الغنم لا يصلح مهرًا وان سائر ان يكون ربي الغنم مهرًا صواباً بلحقه لغير
فلا يدل الا على شرمه كون المنافع مهرًا ولا احتياج الى جعلها ما لا متقوم لان قوله تعالى تبرأوا
باموالكم انما يدل على حلية ابتغاء التكاثر بالمال لا على وجوبه فيمهوران يكون بالمال المتقوم
وبحوزان يكون بالمنافع ولا وجوب ان يكون المنافع ما لا متقوم بل سائر انه يجوز ذلك
يدل عليه فقد يدل على تقوم المنافع مطلقاً لا خصوصاً بهاب العقود لا لخصوصه تقوم بهاب العقود
لكانت متقومة من وجه دون وجه بل يدخل في اطلاق قوله تعالى باموالكم اذا المطلق ينصرف الى انكامل
ومنه قلت ايضاً ان ورد كلامها الاستاذ العلامة علاء الدين اجاب من نا لبها بما اجاب وانما
نعتما في ملك واحد قصر الاصناف ولنا في هذا المقام كلام اخر وهو انه اذا ثبت كون المنافع
متقوما بقوله تعالى على ان تاجرني ثابتي حجب فما الذي يجوز كون ربي الغنم مهرًا ومع كون

منافع آخر مهرها كما علمت من كلام صاحب الهداية فيلزم أن الثمن في بعض جهات يجب في كلامه ولا مام
فهر إلا سلام الآات يقال أن عرض مهر الأ سلام أنه الثمن قد تقرر متقدمة في باب العقود
لأن الله تعالى جعل المهر في حق موسى عليه السلام هو رعي الغنم ولا يلزم أن يكون جميع
المنافع متقدمة في باب العقود فما يكون من المنافع بمثابة المال المتقوم كخدمة الزوج العبد
يكون مهرًا وما ليس منها كتعليم القراءة لا يصلح مهرًا وهذا ما يكون بتلك المثابة ولكن
عرض ما ع مثل قلب الموضوع في خدمة الزوج الحرة لزوج لا يصلح مهرًا ورعي الغنم بتلك
المثابة مع عدم المنافع فكيف لا يصلح مهرًا في غاية ما ظهر لي من وجه التوفيق بين الكلامين وهو
اعلم بذلك ومنها فائدة وموان تكون المنافع مما لا يتقوم في غير الحق قاعدة مشهورة للحنفية
وبنوا عليها أن المنافع لا تضمن بالانكاح ولا ممان فان من غصب فرسا وركبه مراحلا و
أسكنه في بيته ولم يركبه لا يضمن عندنا شيئا ذلك لا مثل له صورة ولا معنى بخلاف الزوائد حيث
يضمن بالانكاح ولا انتهاكه دون الهلاك فان أصل الحنطة من الأرض المخصوبة وشرب لبنها
من البقرة المغصوبة يضمن وإن أسكنها وملك اللبن والزروع من غير تعدل يضمن فالمنافع
عرض والزواهد عين وأن غصب الحنطة واللبن نفسهما يضمن فيهما البتة سواء استملكه أو ملك
لأنه مضمون بنفسه لا منافعه ولا زوائد هذا الفرق مما هو مانع بتخبط فيه كثير من الناس
ثم إن قصة شعيب كما يدل على جواز هون رعي الغنم مهرًا كل ذلك على جواز أخذ
المهر لآباءه وهون الكاح بلفظ المستقبل وهون المكروه والمهر مجهولة وهون التخيير بين
القليل والكثير جازا والاول جائز في رواية كالمسحور البواقي من متاعه موافق شرعنا لهذا قالوا
انه يمكن اختلاف الشرايع في ذلك وسكنه ان يكون المهر هو القليل والتكثير تفضلا منه وإن قول
شعيب إنكحه وعد للكاح لانه كاح فلا يكون بلفظ المستقبل ولا المكروه مجهولة وجواز أخذ
المهر للآباء قد سمعنا أن ومداق كلاله قد ذكر في الحسني أن قول شعيب على أن تأجرني
بالأداة إلى ماء المتكلم يدل على أنه كان مهر البات في الشرايع السابقة للآباء وقد نصح
ذلك في شريعتنا لقوله تعالى في مودة النساء واتوا النساء صدقاتهن نحلة أي اتوا النساء
مهورهن لا ياتهن فهداية مشروحة في هذا المقادير وقد نص بات ما سوى رعي الغنم من

المنافع لا يصلح مهرًا عندنا ويصلح عند الشافعي وذكر صاحب المدارك نعمت قوله تعالى اني
اريد ان هذا القول موافق من شعيب عليه السلام لا انه مبنى كاح لا نه لو كان من كاح لمبره
بصيغة الماضي وهو قوله عند انكحتك من ا حاصل كلامه فلم يحمل كلام شعيب على المناكحة
لان النكاح لا يكون الا بالماضي وعليه المعينة وقال ايضا ان التزوج على رمي الغنم جائز
بالاجماع لا نه من باب القيام بامور الزوجية فلا منافاة بخلاف التزوج على الخد مثله
الفاضي وهذا الصند ما لا يعقد لا يفسد فعله جرمي على معينة وبمعرا اخر ابرمه الا جل الاول
ومدله ان يوفي الاخران تبصر من العقد ولا لهما الا غنام للزوجة مع انه يمكن اختلاف الشرايع
في ذلك من اكله مع الظاهر انه انما جرمي عليه د فعالات الالة تقتضي الترد يد في المكوحة
وافعاد الكاح بلفظ المستعمل وذلك حرام وكذا يقتضي الترد يد في اجل رمي الغنم وذلك
مما يقتضي الى اشك والممازعة والتخثير بين القليل والكثير وذلك فاعلان الرقيق متعين في
الافل فلا يفيد لتخثير كما تقر في علم الاصول وهذا يقتضي اخذ مهر البنات للاباء وذلك
لا يجوز دفع هذه الشبهات كلها بجواب خاص فمدفع كل ذلك بجواب اخر عام وهو انه يمكن اختلاف
الشرايع في ذلك ولا يريد به ان رمي الغنم لا يصلح مهرًا لان المنافع كلها يصلح مهرًا عند الشافعي
واما صاحب الكشاف فقد جعل ايضا قوله انكحتك موافقة فعلها لانه المكوحة وايقاع النكاح
بالمصارع وحكميات رمي الغنم لا يصلح مهرًا عند بصيغة اصلا في رواية ساو اول الكلام
بان المهر يكون شيئا اخر وانه اراد شعيب شيئين النكاح ابنته ورمي منه وعلق النكاح بالرمية
على معنى اني افعل من اذا فعلت ذلك على وجه المعاهدة لا على المعاقبة وان يستاجر لرمية
نماضي حنين بصلح معلوم وهو فيه اياه وينكح ابنته به على ان يكون قوله تاجر في عبارة مما
جرم بينهما ودل حرق كلامه على انه ليس في الاية شي مجاهولي شريعة نبينا عليه السلام على
طبق من ما بصيغة من امر تحقيق هذا المقام وبعد ما حورة المعكوبات وفيها آية في بيان ان
اطاعة الوالد من في الكفر لا يجوز ومحي في مودة لقمان وآية في حرمة اللواط وقد مرت في
الامراف وآية في بيان ان حرم مكة آمن وقد مرت في البقرة فلذا تركتها ههنا كل ذلك وبعد ما
حورة الزوم وفيها تلك الآيات الاولى في مشروعية العقود الفاعدة بين العلم والحرمي رمي

قوله تعالى: **وَأَلْسِنَتُ الرُّومِ فِي بِلَادِنِي الدَّرْعِ** وَهُمْ مِنْ بَعْدِ هَٰؤُلَاءِ يَنْصُرُونَهُمْ فِي بَيْتِهِمْ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ
فقرئ تعالى غلبت قريش بصيغة المجهول وخيلوا أنهم سيفعلون بمعزهم مستدركا على المعز
قريش يفتح اللام على المشهور ومكروها بها على الشاذ أي غلبت الروم من الفارس في اقربارهم
العرب وهي اطراف الشام على أن يكون اللام للعهد أو في اقربارهم أي مد ومرو على أن يكون
اللام موزن المضاف اليه وهم أي الروم من بعد مغلوبهم سيفعلون في بضع سنين وهو ما بين
الثلاث إلى العشر وقريش بالعكس أي غلبت بالفتح والمعروف وميقلون بالمجهول والمصدر حينئذ
مضاف إلى الفاعل أي غلبت الروم على فارس والشام وهم أي الروم من بعد غلبتهم سيفعلون من المحلبين
في بضع سنين وفي السنة التاسعة من نزوله فزاعم المحلبون وقتلوا بعض بلادهم على ما في
البياض والقصة على الوجه الأول غريبة وحجة لنا بما نحن بصدده ذكرها المفسرون ونحن
نذكر ما في المدارك حيث قال قيل احتربت الروم وفارس بين اذ رمايت بعصره فغلبت فارس
على الروم والملك بفارس يومئذ كهره يرويه فبلغ الجبركة فسحق على **وَالْمُؤْمِنِينَ** لان
فارس محروس لا كتاب لهم والروم اهل كتاب وروح المشركون وشتموا وقالوا لا تسبوا الصابغة
اهل كتاب ونحن فارس اميون وقد ظهرا غوانا على اغوا نكرو ولنظهرن نحن عليه فزالت
فقال لهم ابو بكر والله لتظهرن الروم على فارس بعد بضع سنين فقال له ابي بن خلف كل بيت
هنا جبهة على عشر فلا يصح من كل واحد منهما وجعل الاجل ثلث سنين فاخبر ابو بكر **وَالْمُؤْمِنِينَ**
فقال عليه السلام ردني الصلوة بعدني الاجل فجعل ما مائة فارس الى جمع سنين ومات ابي من جرح **وَالْمُؤْمِنِينَ**
وظهرت الروم على فارس يوم الأحد بيعة لايوم بدر واخذ ابو بكر رضي الله عنه الخطر من ذرية
ابي فقال عليه السلام تصدق به وهذه آية بينة على صحة نبوته وان القرآن من عند الله لانها
انباء عن علم الغيب وكان ذلك قبل تحريم القمار ومن قتاده ومن من ذهب بالخصيفة وممن
رضي الله عنهم ان العقود الفاحدة كمقود الربا وغيرها جائزة في دار الحرب بين المحلبين
والكفار وقد احتجنا على صحة ذلك بهذا القصة هذا الغلط وهكذا قال صاحب الكشف و
ليرتفع ما حب الله اية بذلك بل اوردني ذلك السنة والقياس حيث قال في باب الربا ولا
وبوا بين المسلم والحرابي في دار الحرب خلا لا يوسعوا الشافعي لهما لا اعتبارا بما من

منهم في دار من قاي طريق اخذ السلم اخذ ما لا مباحا اذ لم يكن فيه غدر بخلاف المسلمين
منهم لان ماله ما مضى و ابعث الامان هذه اللفظة والآية الثانية في شريعة الصلوة الخمس
وهي قوله تعالى ﴿ تَعْبُدُونَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَمَشِياً وَحِينَ تَقْضُونَ هـ هذه الآية هي التي روي من ابن عباس رضي الله عنهما
انها جامعة للصلوة الخمس وذلك لان قوله تعالى حين تصبحون المغرب والعشاء وحين تصبحون
الفجر ومشيأ العصر وحين تظهرون الظهر وقوله تعالى فعباد الله اخبارني معنى الامر بمنزلة
الله تعالى والثناء عليه في هذه الاوقات التي تظهر فيها قدرته ويتجدد فيها نعمته والمرا د منه
الصلوة المفروضة في هذه الاوقات على حسب ما روي آتفا وان كان المذكور في نظم القرآن
هو مطلق التسميع المحمول على طائفة عندنا بسفر وقد جرت مادة الله تعالى بتعبير الصلوة تارة في قيام
وتارة بالقرعة وتارة بالنسب وصور ما ولد لك من الرحمن انها مدلية لانه كان يقول كان الواجب
بمسكة ركعتين في اي وقت اتفقت واما فرضت الخمس بالمد ينظر الاصح ان فرضية الصلوة الخمس
كانت بمسكة ومن عايشه رضي الله عنها فرضت الصلوة ركعتين لما قدم بمكة المدينة
اقرب صلوة الحضر و زيدت في السفر مكد في الكشف ثم انه قد صرح هو والامام الزاهد
وصاحب المد ارك بان قوله تعالى ومشيأ مطلق على قوله تعالى حين تصبحون فكلاهما دخل التسميع و
يكون ذكر الحمد معتزلاً بينهما وصرح القاضي البيضا به مطلق على قوله تعالى في السموات
والارض فيكون هو دخلا تحت الحمد كان الاول داخل تحت التسميع ثم ينهي على ذلك نكتة
التخصيص حيث قال وانما خصص التسميع بالعماء والعباد والحمد بالعباد والظهور لان آثار
القدرة والعظمة في الاول اظهر وتجدد النعم في الاخر اكثرو اليه بشير ما ذكر في الحسيني
قال نقلنا عن صاحب الباب ان في هذه الآية نكتة مجيبة وهي ان في التسميع الجهر بالصوت فذكر
قوله تعالى حين تصبحون وحين تصبحون مقبلة ليوم في ان في صلوة المغرب والعشاء والفجر
قراءة جهرية والحمد لما لم يدل على رفع الصوت كان ذكر قوله تعالى ومشيأ وحين تظهرون
بعد اشارة الى ان في صلوة الظهر والعصر قراءة خفية وبهذا المعنى آية اخرى في القران وهي

هرا المضعون اي ذوالاعفاف من الحسنات وفيه التفات حسن لانه يفيد التعمير ولا بد من الضمير فكنا قيل المضعون به وقال الزجاج اوا لغني فاعلم امر المضعون مروح في المدا رك والتقد يرمز توه اذ لك هرا المضعون على ما رواه صاحب الكشاف والتاغي وقوي وما اتينر بهرا المد ولتروم بالاء والمضعون بفتح العين ايضا كما قالوا بالجملة فالمراد بالامنة ان الربوا وان كان يزيد في المال ظاهرا وهذا الزكوة وان كان ينقص ظاهرا ولكن في الحقيقة مكس ذلك مثل قوله تعالى بحق الله الربوا ويربي الصدقات وقالوا ويجوز ان يكون المراد به ربوا السلال ايجوما تعطوته من الهدية لناخذوا وكثر منها فلا يربوا عند الله لانكر ليرتدوا بذلك وجه الله وبهذا المعنى وردت هذه الآية والا فالربوا المحرم قد ذكر في سورة البقرة وال عمران ولكن الامام الزاهد لم يحصل هذا الربوا احلا لا يل صا ومكروها وقال ان الربوا نوعان حرام ومكروه والاية اشارة اليهما والله اعلم وبعد سورة لقمن وفيها ذلك ايات من المعامل الاولى في مسئلة حرمة التغي وفي قوله تعالى وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يُشْتَرَى تَهُوا لِحْدِيثِ يَشْلٍ مَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَبْخِرْهُمْ قَوْيْتَحْدِ هَا هَزْوَ ط اُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُبِينٌ اعلم ان معاهل الغناء اكبر المعامل المختلف فيها وقد تعارضت الايات والا حاد بث الدالة على ابا حنه و حرمة وكثرت فيه اذ اويل العلماء واء الصلحاء ونحن نسمعك اولا للشيخ المتعارفة ثم نذكر ما هو الحق الحق فنقول من الايات الدالة على حرمة الاية المدكورة وانما انزلت في النضرين السارث اشترى كتب الا عاجر وكان يحدث بها فريشا وبقران كان يحس يحدث كبر بعدت ماد وحمودنا انا حد كبر بعدت رسترو اسند باروا لا كاهرة وقيل كان يشتري الفتيات المغنيات ويحملهن على معاشره من اراد الاسلام ويقول هذا خير ما يد موك اليه من هكذ الى الكشاف والبيضاوي وفي رواية الامام الزاهد انها نزلت في الوليد بن المغيرة ويشتري اما بمعنى اشراء كما علمت او بمعنى الاختيار والسد به ان كان موالح بد المكرفا فاقه للهوا ليه بيانية وان كان امر منه فالاضافة بمعنى من التبعية وفضل قري بالضر والفتح بمعنى الخصل والصال جميعا وهذا يتخذ قري منصرا مطلقا على فضل ومرفوما مطلقا على يشتري وانما قلنا انه يدل على حرمة الغناء لان الله تعالى قد ذم من يشغل

بل هو الحد يث واحد وبالعادى المهيمن وهو الحد يث وان كان فاجراً فاجراً ما يلحق
 مما يغنيها لا حادثة التي لا حل لها والا شاطير التي لا اعتبار لها والمخاضك وهو قول
 الكهلام على ما مر اى احثرا لمصرين وبوافقه الرواية الاولى من النزول الا انه قد ذكر
 في الفتاوى الجارية وهذا في العوارف وغيره ان ابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى
 عنهما كانا يصليان بالله انما قد سمعا من عليه السلام ان المراد به التغني وبوافقه الرواية
 الثانية من النزول فيكون دليل على حرمة ومنها ما ذكر في اخر سورة النجم وهي
 قوله تعالى وانتم ما مدون فانه ذكر في البيضاوي ان المراد به وانتم مغنون وفي العوارف
 ان ميل الله بن عباس حلف ان المراد به التغني ومنها ما ذكر في سورة بني اسرائيل وهو قوله تعالى
 واتممت من امتطعت منهم بصوتك فانه ايضا ذكر في الفتاوى الجارية والحد يث والعوارف انه
 قال مجاهد انه يدل على حرمة التغني وذلك لان قوله استغفر خطايا لا يلبس عليه اللعنة ومعناه
 وحرمة من استغفر من بني آدم بصوتك وهو صوت التغني والمنزلة والمير والحد يث وغير ذلك فهل
 الايات الثلاث الدالة على حرمة مطلقا لاحاديث الصحاح المعتمدة الدالة على حرمة احثرا من ان
 بعد ويحصى اكثرها من كور في العوارف وكتب الفتاوى مملوكة من ذلك منها ما نقل انه لما مات
 ابن قتيبة رحمه الله طامرت بك ميتا فقال عبد الرحمن بن عوف ليس بارمول الله قد نهيتنا عن البكاء
 فقال انما نهيتكم من صوتين فاجري احثرا صوتا لنوحه وصوت الغناء وقال رحمه الله كان ابايس اول
 من نوح واول من تغني وقال رحمه الله التغني حرام والتلذذ بما كفر والجلوس عليها فسق ومعصية
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما من رجل يرفع صوته بالغناء الا ابعد الله عليه شيئا من احد ما على هذا الملك
 والاخر على هذا الملك ولا يزالان يضربان بارجلها حتى يكون هو الذي يسكت وهذه الحجج
 كلها الدالة على حرمة مطلقا من الحجج الدالة على با حث ما ذكر في العوارف فمن الايات الدالة على قوله تعالى
 واذا صعدوا ما نزل الى الرسول ترى اعينهم تغيب من الدمع ما عرفوا من الحق وقوله تعالى
 فبشرمبا دي الذين يسمعون القول فيستبعون احسنه وقوله تعالى تقشعر منه جلود الذين
 يخشون ربهم ثم نلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله فان هذه الايات الدالة على انما عاقول
 را البكاء فيه واقشعرا الجلود منه ولا يغني ضعفه قال صاحب العوارف وهذه جملة لا ينكر ولا

اختلاف فيها وإنما الاختلاف في صياح الأسماء لا في المعاني وقد كثرت الأقوال في ذلك وتباينت
الأحوال ومن الأحاديث ما قال أخيراً الشيوخ الطاهر بن أبي الفضل من أبيه العارف
المقدس قال أخبرنا أبو بكر القاسم الحسن بن محمد الجواليقي قال حدثنا أبو محمد عبد الله بن
يوسف قال حدثنا أبو بكر بن زناد قال حدثنا عمر بن خطاب قال حدثنا الأوزاعي عن أبي الزمري عن
مروان عن عائشة أن أبا بكر دخل عليها عند ما جارتان تضيان وتضربان بدنهن وهن مستجبتان
بشبهه فاستهزأ بهما أبو بكر فكشف عن وجهه وقال دعهما يا أبا بكر فانهما أيا م عبد وفيه أيضاً
وروت عائشة رضي الله عنها قالت كانت عندني جارية تغني قد خلل يدها وهن عليهما فاستهزأ
دخل عمر فغرت فضحكته فقال عمر ما أضحكك يا فتى فحدثته حديثاً لهاريه فقال لا أبرح حتى
أجمع ما سمع. قال فامرأته فاستعتبتهما أيضاً فقلت ما يشق علي الله منهن أيت الله مني برداً ثم
وأنا انظر إلى البشة يلعبون في المسجد حتى يكون أيا حأم وفيه أيضاً ما أخبرنا أبو زرعة الطاهر
عن والده أبي فضل العارف المقدسي قال أخبرنا أبو منصور محمد بن عبد الملك المظفر
المرحوم قال أخبرنا أبو علي فضل بن منصور بن نصر الكاظمي السمرقندي جازة قال حدثنا الهشيم
بن كليب قال حدثنا أبو بكر عمار بن إسحق قال حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد العزيز
بن صهيب عن أبيه رضي الله عنه قال كنا عند فتى إذا نزل جبريل عليه السلام فقال يا فتى
إن اقرأ أم أنك يدخلون الجنة قبل الاختباء بنصف يوم ومعه حصاة ففرح به عليه السلام فقال
أنفكم من يشد لنا قال هدي نعم الله علينا قال مات ما نشف الهدى شعير قد صنعت حبة الودى كبدى
قال طبيبها ولأراق. إلا الجيب الذي شغقت به ففقدته وقبني وتوفاني فتواجدت الله وتواجد
أصحاب معه حتى مضى داءه عن منكبته فلما فرغوا والى كل واحد منهم مكانة قال ساءت
بن أبي عتيان ما أحسن لجبريل عليه السلام قال يا معاوية ليس بكرام من لم يمتز عند صياح ذكر الطبيب
ثم قم وداء الله على من حاضرم بأربعة قطع وهذا الحديث وردناه مسنداً كما سمعناه
ورجدها وقد تكلم في صحته أصحاب الحديث وما وجدنا شيئاً نقل من الله تعالى وشاغل وجد
أهل الزمان وصامهم واجتماعهم إلا هذا وما أحسن حجة العروية وأهل الزمان في صامهم
وتنزيهم الغرق وقصصهم أن لو سمعوا الله أعلم بل لك ولنا لم يصرى أنه غير صحيح ولم نجد

فيه ذوق اجتماع القوي مع الضعيف وكهو يشك وله على ما نقل في هذا الكتاب وبإبي
الطلب قبول الله أعلم واحكيه له في صارة العوارض بعينها لهذا السبب كقوله في
أباحت له إذ لي منازل فعل الرحول وقوله ان يكون ما حاشا فتعارضت الاخبار والدال على
أباحت وحرمة ظاهرا والتاريخ مجهول وإذا نظرت إلى ما ملأني الأصول بموجب حرمة أخيه
انه إذا تعارض البيع والمحرم كان العمل بالمحرم أولى وتأييدها أنه إذا وقع التعارض
يقن الحنفين وجب المصبر إلى قول الصحابة ومما قول الصحابة دال على حرمة مطلقا حيث قال
هناك رضي الله تعالى عنه ما تنهيت ولا تمنيت ولا سمعت ذكره يعني من باب ما يثبت وقال
مبد الله بن مسعود رضي الله عنه الغناء ينبت الفناق في القلب ورويات ابن مسعود على قوم
مجهول وفيهم رجل ينفي فقال إلا مع الله لكثير إلا مع الله لكثير والتابعون وبهم كانوا
أيضا قالين حرمة كمال بعضهم أيا كروا الغناء فانه يزيد الشهرة ويهكم المروءة والله ينوبه
من المحرم ويعمل المحرم قال فضيل بن العباس الغناء رقية الرناء وعن الضحاك الغناء مفيدة
للقلب ومفيدة للرب والآية الأربعة الكرام كانوا أيضا من ينكرون وتؤكد ذلك في العوارض حيث قال
وقد نقل من الشافعي أنه قال في كتاب الغناء الغناء لم يكرهه شبه الباطل وقال من احتكر منه
فهو ضيقه ترد شهادته ومثله إذا اشتريه جارية فوجد ما مفتية فله ان يرد ما بالعيب ومكذ أو فيه
الامام الا مطرا بصيغة ان صاع الغناء من ذلك نوب وما إذا حاد لا يفر قليل من الغناء ومن أباحت
من الغناء أيضا ليراعا أنه في المأجد والبقاع الشريعة هذا كلامه أيضا قد اشتهر ان
أباحت حنفية روح دعي يوما إلى الوليمة فوجد فيه لها وغناء وكان غير مقتد حينئذ فصر عليه
ولما سئل عنها بعد ذلك قال ابتليت بهذا مرة فصبرت فقرر لا ابتليت دال على حرمة مطلقا لان
الابتلاء إنما يكون بالمحرم وقد اتفق على حرمة مطلقا كثير من المجتهدين حتى بلغ أحد ادم
إلى خمس أو اثنين وسبعين مجتهدا جمعت اقوالهم كلها في رسالة فمن أراد الاطلاع عليها
فليرجع إليها وعلما الشريعة الفراء أكثرهم كانوا متفقين على مطلق الحرمة ثم فرق فريق بوجه
تطبيق قد كرس في الشيوخ في العوارض فاما الدال والشاة وان كان في مذهبه الشافعي فيها
نصية فالأولى تركها وما غير ذلك فان كان من القاصدين في ذكر الجنة والنار والنشوب إلى

دار القرار ووصف نعم الملك الجبار وذكر العبادات والترغيب في الخيراته فلا محيل إلى
 إلا نكار ومن ذلك التجميل قصائد الغزاة والاحتجاج في وصف الفوز والنجى ما يثير كما من العزم من
 الغزاة وما كثر الخوق من الاحتجاج وأما ما كان فيه ذكر القدر والحدود ووصف النعماء
 فلا يليق بأهل الدنيا لا اجتماع لئلا ذلك وأما ما كان من ذكر المعجزات الوصال والقطعة
 والقرب ما يقرب حمله على أمور الحق سبحانه وتعالى من تلون أحوال المرتهين ودخول
 الآفات على الظالمين فمن سمع ذلك وحدث عليه ندم على ما فات أو يجد عنده عزم لما هو آت
 فكيف ينكر ما هذه أكلاسه وذكر الآخرين وبها آخر تطبيقه لجهنم بعضه ومنهز الإمام الغزالي
 فلا هل ونعم الأهل بمن كان قلبه حيا ونفسه ميتا ولا يكون صاحب الهواه ولا يصرفه إلى خلاف
 الحق واشترطوا أن يكون المغني أيضا ملاولا يكون نيتة أخذ الأجرة ولا الرباء والسمعة
 ولا تضرب في المجلس غير الأهل وأمثاله وعليه أكثر المتأخرين وبه يأخذ لا بما شامدنا الله
 بشأ من عزم كانوا عارفين بالله محبين لرسول الله متبعين لشرايعه وأحكامهم أهل كرامات ظاهرة
 وخوارق عادات باهرة وكانوا مع ورع لغلبة الحال ويحتشرون السماع للثناء ويشيرون
 بهذا إلى تجليات الحق سبحانه وتعالى وكانوا المحبوبون ذلك مباداة مظهر وجهها دأ كعب
 ولم يفسرهم حين السماع ذي مي ولا فامق ولا اسرد ولا نحوه ويقبضون آداب كآداب مائثر العبادات
 فيعمل لهم خاصة وأما ما رخصه أهل زماننا من أنهم يهتدون المجالس ويرتكبون فيها بالشرب
 والمفرا حش ويجمعون الفحاق والأمارد ويطلبون المغنين والطوائف ويسمعون
 منهم الغناء ويثقل ذوق بها كثيرا من الهواه النفسانية والخرافات الفطرية
 ويصدون عن طلي المغنين باعطاء النعم العظيم ويشكرون عليهم بالاحسان العمير فلا شك أن
 ذلك ذنب كبير واحتمل أنه كفر قطعا وبقينا لأنه مبین لهم الحدیث فی شأنهم بخلاف أولياء
 الحق فإنه لم يبق حدیث لهم في شأنهم بل يكون ذلك وسيلة لرفع درجاتهم ونبيل
 كالأهل لعل في ذكره تعالى لهم الحدیث دون التفتي وحكم الذي ذكر من التبعية في لام
 الفاية إشارة إلى هذه التفرقة ولهذا لا ينبغي أن يغتر بجواز الأهل في زماننا لأنه قد بلغ
 من قعاده الزمان إلى حيث يد مي كل واحد أنى إمله إلا بما نقول بجوازه للأهل بعد أن صدق من

الإجماع العظيم بالإجماع الكرام لئلا يفرغ منهم أو تكاب أو تفرقوا ولا يفرقوا بين من ذكرك على
 أن أكثر الأهل بالبر يتلوا بالكتاب ولا يفرقوا ولا يفرقوا بين من ذكرك على
 وجه لا مع ذلك المعنى لئلا يفرقوا بالبر فالأهل هو الترتيب في العادة والاعتناء في مالي الباب
 أن إذا كانت نية صالحة وصح حينئذ ويغني بنفسه د فعلا لمصلحة له يعاتب فيما بينه وبين الله تعالى
 وهذا الذي جرى من أئمة الجاهل بطبع النظر من شايبة التحصن والطفان ومن غير أئمة وطريق
 والله أعلم بالآية الثانية في بيان أن إطاعة الوالد لا يجوز في الكفر والمعاصي وبعبارة ما هو
 والاحسان إليهما هي قوله تعالى * وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ
 عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَتَبِعَ سَبِيلَ مَنْ آتَى الْإِلَهَ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ
 فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * روى أن معدي بن أبي وقاص لما حلف أن يستأمنه أن لا تأتي
 من الشمس إلى الظل ولا تأكل من الطعام حتى تبرا أباهما من دين الإسلام ومكث ثلثة أيام
 فعرض معدي بن أبي وقاص هذه القضية إلى علي بن أبي طالب روى أنه قال لو كان لها سبعون نعما فخرجت
 لأردت إلى الكفر فنزلت هذه الآية يعني أن جاهد الوالد إن لمصلحة علي أن تشرك بي ما ليس لك
 به علم أي تعقبته بل بمجرد تقليد أو ما ليس بشيء في الواقع فأريد بخفي أ لمصلحة له فلهذا فلا تطعهما
 في ذلك وبهذا القدر ذكره في حرة المنكوبات أي ما لمصلحة من م حوز الإطاعة للوالدين
 في الشرك ولما منع ذلك في حق الوالد من طاعة غيرهما في الشرك أي أن يمنع وكل ما منع طاعتها
 طاعة غيرهما في ما يرعى المعاصي بالقبول حيث قال عليه السلام لا طاعة للمسلمين في معصية الخلق
 وأما طاعتها في غير المعاصي فواجب بقدر ما أمكن ولهذا قال عليه السلام في طاعة
 الوالد بين وإن أمرك أن تعرج من أمرك وما لك وبهذا شروع الاحكام والنفقة عليها على الوالد
 ويحرم عليها ابتداء قتلها وإن كانا كافرين عليه يدل عليه قوله صراحة في الكفر ما عرفنا ما يجب
 الوالد من صحابته عرفنا رتبته الشرع ويقتضيه الكرم والحق كله يشترط كلام صاحب الهداية حوث قال
 في باب النفقة على الرجل أن ينفق على ابنته وأجدده وجدته فإذا كانوا فقراء وان خالفوا في دينه أما
 الوالد أن ينفقوا تعالى وصاحبهما في الكفر ما عرفنا نزلت في الأبوين الكافرين يعني من المعروف
 أن يعيش في كفر الله تعالى ويتركهما بموتنا جوعا وما لا يجداد والجدات فلا يهرق إلا

والامهات وهكذا امر دلائل الامهات ايضا تمسكه في كتاب الجهاد ان لا يمتدحوا بها في صف الشكر
لا يقتله ابتداء وان قصد الاب تله بحيث لا يمكن دفعه الا يقتله لا يامس بدلائله دافع حيث لا قاصده
وقوله تعالى واتبع بهيل منا بابل بالتحديد والا خلاص في الطاهر حتى الاصال وقيل المراد به
ابو بكر رضي الله عنه فانما باب اليه اي اسلم بدعوته ومعنى قوله تعالى ثم اتي مرجعه فمات
مرجعه ومرجع والد يكفكم بما كنتم تعملون ان اجازيك على ايمانك واجازي والدك
على كفرهما من اكله فامر ذكر في التماخير والامة الثالثة في بيان ان خمس من الغيب لا يعلمه الا
اللهومي قوله تعالى ﴿ اِنَّ اللّٰهَ عِنْدَ عَلَمِ السَّاعَةِ وَيُنْزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْاَرْحَامِ ط وَمَا
تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ط وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ اَرْضٍ تَمُوتُ ط اِنَّ اللّٰهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾
نقل في نزولها ان حارث بن عرجاء الى عليه السلام وقال اخبرني عن الساعة ايات مرجعها وند
زومت بذوا فغيرني متى نزل الفيترا مراتي حاملة فاخبرني ما في بطنها ذكر ام اثني واعلم
ما وقع امس واخبرني ما يقع غدا وملت ارضا ولدت ليها فاخبرني ما ادفن فيه نزلت
الامة المذكورة في جوابه يعني ان هذه الحصة في خزائن غيب الله لا يطلع عليه احد من البشر
والملك والجن فلا يعلم احد وقت قيام القيمة وكذا لا يعلم احد متى نزل الفيتة وكذا لا يعلم
احد انه اي حال ما في البطن ذكر او اثني تام او ناقص وكذا الا تدري نفس ما ذا تفعل غدا من
خير او شر اذ ربما كانت مازمة على خير وتعتبرا مازمة على شر وتعتبرا وكذا الا تدري نفس
انه اين تموت اذ ربما اقامت بارض وضربت او تادما فالت لا ابرحها فبرسي بدعراي القدر
حتى تموت في مكان لم يخطر بها لها كادرو ان ملك الموت مر على سليمان فيجعل ينظر الى رجل
من جلسائه فقال الرجل من هذا قال ملك الموت فقال كانه يري في يدي فمر الروح ان تصلي وتلقيني
بالهند او بالبحر ففعل فقال ملك الموت كان دوام نظري اليه تعجبا منه اذ امرت ان اقبض
روحه بالهند وهو عندك وكالاتدري نفس في اي ارض تموت كذلك لا تدري في اي وقت
تموت صرح به في البشاري وقال ايضا وانما جعل العلم لله والدراية للعباد لان فيها معنى الصيلة
فيظهر بالفرق بين العلمين ويدل على انه ان عمل حيلة واعين فيها ومعه لير يعرف ما هو
الحق به من كعبه وما تبته فكيف يغير ما لير نصيبه دليل عليه من اكله من اجل من انكشافه

وتبعه صاحب الجداري والساكنات في هذه المنطقة التي كانت تسمى بالحيطة
 لا يقتضي اليقين في حق نزول العصور بل في الحقيقة الا ارحام لطاف ملر الجامعة فان تقدير هذه
 هي نتيجة وفلاف ملر الذي قاله في عصر من موم النكرة المنفية (لواحدة تحت النقي
 لانه لما نزل قوله تعالى ومنه مفتاح الغيب لا يعلمها الا هو مثل كل شيء من مفتاح الغيب
 فقال مفتاح الغيب خمس لا يعلمها الا الله ثم قال هذه الالة تعلم ان الصفة على وتيرة واحدة
 فوجب صرف ظاهر الالة الى وجه يعلم منه انه لا علم بالصفة الا الله ولهذا قال بعضهم
 ان قوله تعالى وينزل الغيث يعلم ما في الارحام تحت العلم ما ول بالمصدر فالقيد بران الله
 منه ملر نزول الغيث ولمر ما في الارحام فيفيد الصبر بتقدير منه فمن ادعى علم هذه
 الصفة فقد كذب ومن ابن عباس من ادعى علم هذه الصفة فقد كذب اياهم واولئك الالة
 فان الكهانة تدعى الى الشر والشر والشر والشر في التاروري ان منصورا رأى في منامه
 صورة ملك وماله مداهم وشاربا صابغة الخمس فصر ما بعضهم بعض ضنين او خمسة اشهر
 او خمسة ايام ولما مثل منه ابو حنيفة قال انه اشارة الى انه في خمس لا يعلمها الا الله ثم انه
 يمثل ظاهر الالة بالنهر الذي في الغيب وبالجن الذي يعبر به وبالاولياء العارفين
 الذين يعبرون به غالباً وقد قال صاحب الدارات واما النهر الذي يعبر به في الغيب فاما يقول
 بالقياس والنظر في الطالع وما يدرك بالليل لا يكون غيباً على انه كان ظناً والظن غير العلم
 ثم لفظه واما ما يكون من الجن فالمشهور في جوابه انه ليس في الحقيقة اخباراً بالغيب بل اساساً
 يكون بمثابة انه اذا وقع مثلاً موت زيد في الشام والجنة حاضرون فيعبرون مرة ويعبرون
 في تلك الساعة بالروم انه مات زيد فلما ان جاء الخبر بعد شهر او اكثر واخبر بما يعبر به الجنة
 قبله زعم الناس انهم اخبروا بالغيب ولا يدرون ان الغيب امر لما لم يقع وانهم يعبرون
 بما وقع ولهم امر حرم من الناس واما ما اشتهر من بعض الاولياء من اخبار الغيبات
 فظني انه ما يستقيم صفة من ظاهره بان نقول فيما يعبرون بما في الرحم من الذكور
 والانتى والنزول الغيث انهم لا يطلعون على ما في الرحم ولا على نزول الغيث واما
 يقولون ذلك اشارة لادة الذكور ما ينزل الغيث ولهم يكون ما هم محتاجا به يكون

موانع التقديري أكثر الجال لا أنهم كانوا عاين به أو أنهم لا يعرفون ذلك علماً يقيناً بل ظناً
والمنوع هو العلم به ونقول فيما يخبرون من كون الملك موجوداً في مكان ليردوا فيه الله ليس
بداخل في خمس لا يعلمون إلا الله فلا يمنع العلم به والله أن تقول أن علمه من الخمسة وأن كان
لا يملكه إلا الله لكن يجوز أن يعلمها من يشاء من مهيبة وأولياؤه بقربة قوله تعالى أن الله
عليم خبير على أن يكون العبير بمعنى المخبر فأت قلت لما فائدة ذكر الخمسة لأن جميع المغيبات
كذلك قلت فائدة أن هذه الخمسة معظم الغيوب لا يعلمها فانه إذا وقف مثلاً على ما في هذا وقف على
هو ت زيد وقوله صرح بكونه معلومة بما لا يقدر بشر وغير ذلك مما في الفقه ومكذا الغياص
ويؤكد هذا التوجيه ما ذكر في البصائر في قوله تعالى في سورة الجن ما لم الغيب فلا يظهر
على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول حيث شاء فلا يطلع على الغيب المحصور به علمه إلا من
ارتضى يعلم بعضه حتى يكون له معجزة وجعل قوله تعالى من رحو له بياناً لما في وعلمه أو دالاً لغيره
المحصور من هذه الخمسة أذ على ما هو المأخوذ لا أكثر وقيل يعلم بعضه ليخرج مثل علم العامة ثم
ذكر أنه لا ينبغي أن يستدل به على أنه تعالى من رحو له لما نقله تعالى من ارتضى على إبطال التكرار
كاذب الآية بمعنى صاحب اكتشاف بناء على الامتنان لأن المراد بالرسول الملك وبالأظهار
ما يكون بغير وسط وكلمات الأول والآخر على المغيبات إنما يكون تلقياً عن الملائكة كالأعلام
على الأحوال الأخيرة بتوسط الأنبياء يعلم من كلامه تعالى أن الله تعالى يطلع الأولياء على
بعض ما يشاء من الغيوب الخمسة وقد ذكر صاحب المذاهب في تفسير هذه الآية جواباً أخر حيث
قال والولى إذا أخبر عن شيء فظهر فهو غير لازم عليه ولكنه أخبره بناء على روياء أو بالقرابة
على أن كرامة للولى فهو معجزة للرسول وذكر في التاويلات قال بعضهم في هذه الآية دلالة
تهديب النجاة وليس هذا لك فان فهم من يصدق غيره وهكذا لك المتطبعة يعرفون طبائع
النبات وهذا يعرف بالتأمل فظهر أنهم وقروا على علمه من جهة رسول أنقطع الله وبقي علمه
في الخلق ثم خلاه من تمام الآيات التي ذكرت في سورة لقمان الحمد لله على ذلك
والصلوة على رسوله هناك وبعد ما مرزة آسر السجدة وفيها آية يستدل بها أن الصلح
ليس بواجب على الله تعالى والله الموفق مشبهه وفي قوله تعالى • وَتَوَشَّعْنَا لِأَتْيَا كُلَّ

لَيْسَ عَنْهَا وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنِّي وَلِيَقُولَ أَشْيَاءٌ مِّنْهُنَّ ۚ
 يعني لو شئنا هذا بهم لا عطيناك نفس في الله يا ما اعتد بنا من اللطف الذي لو اختاروه لا مندوب له
 ولكن لم يظهر ذلك اللطف اذ وجب القول مني بما علمت انه يكون منهم ما يستوجبون به
 جهنم وموافقا لاعتبارون الرد والنكذب فعلى الآية رد على المعتزلة فيها ذهبوا ان الاصل واجب
 على الله تعالى وان الله تعالى اعطى نفس الله ما به امتدت ولكنهم لم يمتدوا واغلبهم الشيطان
 صرح به صاحب المدارك ارمى الله القاصي وفر اضطروا الى تاويل المشية بالغير حيث قال
 صاحب الكشف لا يتناول نفس مدنها على طريق الالهاء والقمر وكفنا بنينا الامر على الاختيار دون
 الاضطرار فاستحبوا المعنى على الهدى فصحت كلمة العذاب على كل المعنى ودنا البصر الى اخرى
 ومثل هذا الاختلاف بيننا وبينهم مشهور بالله في ملء الكلام وفي تخصيص املاء جهنم بالجنة
 والقاص اشار الى انه مصر ملا يكتفه من عمل يستوجبون به جهنم هكذا في المدارك وقد مر بيان
 عصاة الملا يكتفه في سورة الانبياء مفصلا بتوفيق تعالى وبعد ما سورة الاحزاب وفيها ايات كثيرة
 في المعاملات على مسئلة ان المرأة المظاهرة بالام ليست بام وان المتبني ليس بابن قوله تعالى
 مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّنْ قَلْبَيْنِ فِيْ جَوْفَةٍ وَمَا جَعَلَ اَزْوَاجَكُمْ اِلٰلٰهِي تَطْمَرُونَ مِنْهُنَّ
 اَمْ مَا نَكُحْنَ غَوْ مَا جَعَلَ ذِصَاءَكُمْ اَبْنَاءَكُمْ مَّا ذَاكُمْ قَوْلُكُمْ بَا فَوَا هِكُمْ طَوًّا لِلَّهِ يَقُولُ
 الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي الْحَبِيلَ ۚ ذُوهُمْ لَا بَا تُهْمُ هُوَ قَسَطٌ مِّنْ دِلَّةٍ يٰنَ لَمْ تَعْلَمُوا اَبَاءَهُمْ
 فَاَخَوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ طَوْلِيْسَ مَلَبَّكُمْ جَنَاحُ فِيمَا اَخْطَا تُمْ بِهِ تَعْمَدَتِ
 طَوْلُكُمْ طَوَّكَانَ اللَّهُ غُفُورًا رَّحِيمًا ۚ روى في نزول الآية انه كان لنا فاقون يقولون
 لمحمد ثلثان قلب معناه وقلب مع اصحابه وقيل كان الواحد منهم يقول لي ثلثان نفس تامري
 ونفس ينهاي وقيل كان العرب تزعم ان اللبيب لا ديب له قلبا ولذلك قالوا
 لا يبي معمر او الجمل بن احدا الغهري ذا القليلين لا له كان حفظ العرب اقل من قنزل قوله تعالى
 ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقصة جميل بن احدا الغهري مذكورة في انكشاف الزامدي
 والسميني وايضا كان في الحاشية اذا ضاها احد امراته بما يصور به طلاقا ويتفقرن عن
 انها صارت امه واذا يد موالا رجلها بن وتبناه يصونه ابنا حقيقيا له حتى جاءه شربني

الميراث وأجروا عليه جميع أحكام الأبناء وعصروا نكاح زوجته على المنهي كأروي بن زيد بن الحارث
 الكندي كان مملوكاً لحدائقة اشتراه حكيم بن حرام ابن أخيهما لما ولما تزوج بمهر حدائقة فموت له
 ثم بعد ذلك بمهر بنته بمهر وبناها وكان أو غر شقة عليها أي إنما شقهر نفسها بين العرب يزيد بن عبد وكان
بمهر أيما نظر إلى امرأة فعل له وعصرم على زوجها فإذا يوم نظر إلى زينب زوجة زيد المذكور
 فطلقها زيد ونكحها بمهر صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ المانفون يطعنون أن هذا أسوأ
 ابنه وهو منه في شريعتهم أنزل الله تعالى وما جعل أزواجكم اللائق إلا ترد الجميع ما استوفوا
 من الأشياء المذكورة هذا هو معنى ما في أكثر التفاسير وفي الميماها والمراد لئلا يسموا البنوة
 من المظاهر والمنهي وهي القليلين لتعبد أصل لعلان عليه المعنى كالمرء جعل الله قلبه في جوفه
 لا دأته أي تافه وهو أن يكون كل منهما أصلاً للقرى وغير أصل ليرجعل الزوجة والدمي
 الذين لا ولاد بينهما وبينه أمه وأبنا للذين بينهما وبينه ولاد هذا الكلام مأخوذ من إكتشاف
 والمداراة والآتي بالياء بعد الصلة كوفي وشامي وبعضهم اكتفى بالياء وحدها وباللمزة وحدها
 وقطاً مرون قراءة ما صرفه قراءة أخرى ومعنى الظاهر أن يقولوا لرجل لزوجته أنه على ظهر أمي
 تعد منه بس لنفسه معنى التحبب وذكر الظاهر لكتائمه من لبطن الذي هو موصود فان ذكره بقارن
 ذكر الفرج أو التلطيظ في التحريم فالصريح أن يكون المرأة وظهرها إلى الأحشاء وأدعياء
 جمع دعي على الشذوذ فإنه شبهه بفعل بمعنى فاعل فجمع جمعة وسببها نيات الظاهر مع الكفارة
 في سورة المائدة مشروحو كل أفصح زيب في هذه السورة إنشاء الله تعالى وقد مر دم حرمة
 حليلة المنهي في سورة الأحشاء بتوفيقه تعالى وقوله تعالى ذكر فذكرها بانواصراً إشارة إلى على سا
 ذكر أروى الأجير فقط بمعنى ما يقولون مثلاً من زيد ابن عبد محمداً لاواه وليس كلاماً مطابفاً
 للواقع لأنه في الحقيقة زيد بن الحارث وهو على ما ألباس وقوله تعالى ادعوهم لأنهم الظاهر
 أنه تمت لما سبق وقيل كان الرجل في الجاهلية إذا أحببه جلت أرجل ضمه إلى نفسه وجعل
 له مثل نصيب الدكر من أولاد ومن ميراثه وكان ينسب إليه فيقال فلان بن فلان على ما في المدارك
 وإكتشاف منتهى الله من ذلك ونصح ما كان في الجاهلية فأكد في ذلك بالكلمات كثيرة وقال دعوههم
 لا دعوههم أي دعوهم كل أحدهما ميراثاً بهم وهو قسط عادل عند الله فان لم تعلموا أصاء بالهم

فلقد موهر بنو أمي بمنازل أحوالكم في الدارين وموالكم في الدنيا لمحمدوا هذه الغني وسولاني
 في الدين أو صوره ما جرد اجواكم في الدين مثل عبد الله ومحمد بن أبي بكر في الدين
 وما هم مؤلفين في دينهم إلا أن كانوا في الموالى كله في الموالى في قوله تعالى وليس منكم
 جناح فيما أخطأتم به أي لا ثم عليكم فيما نعلم من ذلك مخطئين قبل النبي أو المعنى انتم مؤلفون
 بما ساء من يتبناه من خطأ آلان فلا جناح عليكم لأن الجناح فيما تعدت به قلوبكم وأدبكم
 ما تعدت قلوبكم فلهذا الجناح ويجوز أن يكون حديث العدد والخطأ على العموم في النبي وفي غيره
 وهو معروف في الكتب وبالحكمة المتبعة ليس بآمن حقيقة فلا يحرم حليلته ولا نصب عليه نكاح
 ولا يهرى عليه شيء من أحكام الشرع وأما ما رسمه أهل زماننا حيث يقيمون شعما مقامهم
 ويعطونه ما لا يصلحونه وأما فليس ذلك بطريق الارت حقيقة بل بطريق الهيئة وهو مشروع
 جدائي غير الأوامر العامة فأتاد من أحد بنو رجل فان كان ذلك مجهول النصب
 وأما من منه يثبت النصب والال لم يثبت وأن قال ذلك لعبد وكان أصغر منا
 منه منى بالاتفاق وإن كان أكبر مناسبه يمتنع عندا للصيغة خاصة ومعد ما لا يمتنع بناء على
 غلبة الجازي الحكم والنظر عند الشافعي لا مبرة بالنبي بوجه من الوجوه لا في العنق ولا
 في الموت النصب بعد لك في الشافعي ثم ذكر الله تعالى بعد ما مسئلة أن أولى الأرحام بمنسوقون
 في الحركة في قوله تعالى * النبي أولى بالآل والمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا
 الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين وآلهم جبرئيل إلا أن
 تفعلوا إلى أولياكم معروفا طكان ذلك في الكتاب مسطورا المقصود بذلك هذه
 الآية وإن كان مسئلة أولى الأرحام ولكن لا بد من بيان أول الآية أيضا ووجه نزوله على ما
 الرأى في أن النبي ﷺ شددوا لتكثير على الدين حتى إذا حضرت جنازة أحد ما لما عليه
 من الدين قالوا عليه دين لم يصل على جنازته والافصل عليه حتى أنه لم يوص
 على جنازه أنصاري فقال هل على ما حكيه دين فقالوا درهمان أو دينار فقال هل به وفاء
 فقالوا لا فإراد أن يرجع فقال علي رضي الله عنه ما يارسل الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى النبي أولى
 أم النبي أحق بالمؤمنين من أنفسهم أي من المؤمنين الآخرين يعني أحق بالمؤمنين للرحمة

والنحلة وحفابة الدين من ملي وغيره وفي غير الزاوية من التناهي هو أنه لما حزم ﴿تذكرة﴾
 لغزوة بركت امرا المؤمنين جميعا أن يخرجوا معه فقال ناس نصائد اباء لنا واماننا فنزل
 قوله له تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم اي لا ينبغي للمؤمنين ان يتسلطوا في امر النبي
 عليه السلام لانه اولى بهم من انفسهم في الامور كلها وحكمته افضل عليهم من حكمهم او هو
 اولى بصراي اولادهم واطف مؤمنين ونفع لهم كقوله تعالى بالمؤمنين يرقضهم وقرضهم وقرضهم
 لصراي ائله من لان كل نبي هو اب لامته ولذلك كانت المؤمنين اخوة وبنا معه قوله تعالى
 واروا وجه امها صراي الى التزوير واستحقاق التعظيم لا سيما هذه ولذا قالت عائشة رضي
 عنها امها صراي ولذا لا يتعدى التزوير الى بناء من غير جفا الى المقصود فنقول روي
 فيه لما كانت التوارث في اول الاحلام جاريا بالموالات في الدين والهجرا لا بالرحم نعمه
 الله تعالى بقوله واروا الارحام بعضهم اولى ببعض في التوارث في
 كتاب الله تعالى اي في اللوح المحفوظ او فيما انزل من هذه الاية او اية الامرات حال كونهم
 من جنس المؤمنين والمهاجرين فيكون من بينا وبينه والمعنى لو لم يكن الا رحام جهة القرابة اولى بالمهاجرين
 من المؤمنين بحق الدين والمهاجرين بحق الهجرة فيكون من صلة اولى وعلى التقديرين ذكرنا المهاجرين
 بعض المؤمنين تخصيص بعد تعميم وبهم من الاية ان ورائه اولى الارحام لا اولى الارحام فلا يجوز
 ان يترك اجنبي بالمواخاة مع وجود اولى الارحام الا ان موسى احد اشقي من ماله كما يشير
 اليه قوله تعالى لا ان تفعلوا الى اولياءكم معروفنا يعني اولى الارحام اولى بالتوارث في كل
 وقت لا وقت ان تفعلوا الى اولياءكم معروفنا اي توصية فحينئذ ليس اولوا الارحام اولى بل
 يجب ان يقدم الوصية على التوارث بقدر ذلك المال فقط مكذ ان يطرد بالبال والمقصود من طي انه
 استثناء من اعم العام في معنى النفع والاحسان اي انه احق في كل نفع الا في الوصية او منقطع
 اي لكن فليترك الى اولياءكم معروفنا جازي ومضى قوله تعالى كان ذلك في الحسناء
 مسطورا على هذا التفسير لا ية على ما قالوا وتحقيق الكلام في هذا المقام ان مند
 اخصه يعطى المال ولا لذوي الفروض غير للعصبات ثم يراد على ذوى الفروض النجبة
 ثم يعطى لذوى الارحام ثم لى الموالات وهكذا الخ وعند مالك والشافعي لا رد ولا ميراث لذوي

شكر من الله ذلك فلهذا أنزل لاجل ذلك النماء من بعد فعله إنا لراؤد ذكر صاحب السعي
 والامام الزاهد في الآيات با طول من هذا فطالعه ان شئت والقصور دانه جعل ارادته
 انك يا فاعيا لا ارادته الرمول وهو قد كان زوجا لمن فطرا ان المخيرة اذا اختار
 زوجها لا يقع الطلاق ويؤيد قول مايشة عمن لا يلقا فاختاراه و لم يعد ملائنا فيه
 خلاف زيد والسن ومالك واحد الروايتين من علي بن فان عند ان اختار زوجته زوجها
 فواحد الرجعية وان اختارت نفسها فواحدة باينة وامام عندنا وعند الشافعي لا يقع الا اذا
 اختارت نفسها لكن عندنا باين وعند الشافعي رجعي صرح به في البيهقي والمدارك ولم
 للمعنى قال صاحب الهداية اولد لولا اختار ففالمعنا اختار نفسه فهي طالقة والقياس ان لا يطلق
 ثم قال وجه الاستدحان حديث مايشة روى فيها قالت لابل اختار الله ورموله واعتبرا النبي
 عليه السلام جوا بها منها واما ذكر المنفعة في الآية فيعطى في الحال انه لما امر النبي عليه السلام
 المنفعة لا يهن من مدخولا بها فيصحب المنفعة لغير المدخول بها وغير محسبها مهر فحسب المنفعة لتوافق
 ذلك مذهبنا على ما مضى وسبأني وهذا افاده كلام صاحب الكشف وقد ذكره وغيره انه
 روي انه قال عليه السلام لعائشة اني اخبرك ولكن لا تعجل حتى تمتامري ابويك فقالت اني
 امتامرا بوي فاني اريد الله ورموله والدار والاخرة واقول فيه دليل على انه اذا قالت بعد التفويض
 ادعوا لي حتى اخبره ارا شهدني حتى اشهد هرا لا يبطل خيارها وانه اذا وقت التفويض
 وقتا يبقى خيار عاى مدته وباقى مسائل التفويض بالوامام من الاسرايين والاختبار والمشيئة
 كلها مذكورة في كتب الفقه بالتفصيل في مسئلة التفصيل از واج النبي عليه السلام ومناقب اهل
 بيته قوله تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول
 فيطمع الذي في قلبه مرض قلن قولا معروفا وقرن في يوثكن ولا تسرعن تبرج
 الثجا عليه الاولى واقسن صلوة واقبن الزكوة واطسن الله ورمولة انما يريد الله
 ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وطهركم تطهيرا فلهذا الآية جامعة للمسايل از واج
 النبي عليه السلام ومناقب اهل بيته اما بيان فضيلة از واج النبي ففى قوله تعالى يا نساء النبي
 لستن كأحد من النساء اي لستن كجماعة واحدة من جماعات النساء واحدة في الاصل بمعنى

وحد ومواجد في النقي العام معروفاً في المذهبين والگواحدوناً ورواة
 مقلدوا القوم في فصلة أزواج النبي عليه السلام فانه قام في ان أزواج النبي
 عليه السلام افضل من جميع أزواج العالم وقد اشتهر باختلاف بين اهل السنة والرواين
 في حق عائشة رضي الله عنها يقولون بغضيلتها على فاطمة رضي والرواين لم يظنوا في حقها
 غير افضل من الغفيل مقلد الله منهم ومن عقايدهم وقد استدلوا على السنة بدلائل كثيرة من كونه
 في المطولات ولم يتعرضوا لهذه الاية فيما روي ولا يغيى انها تصلح حجة في ذلك لانه لما مر
 من الاية فضل أزواج النبي على جميع نساء العالم فهم فضل عائشة على فاطمة ايضا ولكن فضل
 من روي عائشة من الازواج على فاطمة غير محمود به العلماء وقد ذكر الله تعالى فضائل
 عائشة ايضاً في سورة توري ثباتي مقرأة متصلة في براءة ذمتها من الاية فبتنا الله تعالى على
 اعتقاد فضائلها وكما لا تها دبت اقد امثالهم اعد انما امر قوله تعالى ان اتقين الخ ومط
 بليغ ونصح جميل لهم واسرماناة الشرايع والطاعة لله ورسوله والقول المعروف ونهي من لعنة
 القول من الاجانب والخروج من البيوت واظهار الزينة وغيرها ومعناه ان اتقين مخالفة
 حكم الله تعالى فلا تخفون بالقول اي لا تبين بقولكن ما فعلنا مثل قول امريات فيطبع
 بذلك الحجب الذي في قلبه من روي اي فحق ونحوه وقلنا يا ايها النساء فلا تعرفوا حسنا
 بعيداً من الرية والقول الموافق للشرع والمنكر ما يله على ما نهى به في الزاهد في وقرن في بيوتكن
 اي لا تخرجن منها ولا زمن الاقامة فيها وهو يفتح الفاف عند مدني وعاصم من اقرون حدثت
 الراء تخفيفاً والقيمت نفسها على ما قبلها او من تاريقاً اذا اجتمع وبكسر الفاف عند الباقين من
 وقرنوا ومن ترفق حدثت الراء من اقرون تخفيفاً ونقلت كسرهما الى الفاف هكذا في النذاري
 ولا تخرجن تخرج الجمالية الاولى اي لا تخرجن تخرجن مثل تخرج النساء في ايام الجمالية انقصة
 الاولى والتخرج من التفتري في المشي واظهار الزينة والجمالية الاولى قبل هي ما بين آدم
 ونوح او ادريس ونوح وقيل الزمان الذي ولد فيه ابراهيم عليه السلام حيث كانت المرأة
 تلبس درهما من اللؤلؤ تمشي ومط الطريق تعرض نفسها على الرجال وقيل زمن داود سليمان
 والجمالية الاخرى جمالية القرون في الاسلام معك في الكشاف وغيره واقتن الصلوة

(الاحزاب)

(٢٠٠)

(ومن يفتنه ٢٢)

وَاتَيْنَ الزَّكَاةَ بِهَا اتِّمَاهَا لَتَأْتِيََنَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ الْغَرِيبَةِ وَفِيهَا قَوْلُهُمْ مِنْ
مُطْلَقِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ وَأَمَّا مَنْ تَابَ أَمَلُ بَيْتِهِ فَعَلِيَ قَوْلُهُ تَابَ إِلَى مَا يَرَى أَنَّ اللَّهَ لَيْلٌ مِنْهُ فَكَرَّ الرَّجُلُ
أَمَلُ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُ كِبَرُ طَهْرِهِ إِذَا هُوَ لَعَلَّ لَيْلَ الْأَمْرِ مِنْ أَيِّ أَرْضٍ خَبَّرَ اللَّهُ بِأَمَلِكُمْ كَوْرًا تَلَانَهُ إِذَا
يَزِيدُ إِنْ يَلِ مِنْهُ مَعَكُمُ الرَّجُلُ أَيُّ الذَّنْبِ الْمَكْتُومِ لَعَنَ مَعَكُمْ وَيُطَهِّرُ كِبَرُ مِنْ الْأَعْيَانِ طَهْرُهُ
وَأَخْلَفَ فِي أَنَّهُ مَا ذَا رَأَى اللَّهُ بِأَمَلِ الْبَيْتِ تَقِلُّ مِنْ عَكْرَةِ أَنْ الْمُرَادُ بِهِ زَوَاجُ النَّبِيِّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ يَدُلُّ مَوْقُ الْآيَةِ وَبِهَا وَأَلَمَّا ذَكَرَ طَهْرُ طَهْرٍ تَقْلِيلًا لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كَانَ دَاخِلًا فِيهِمْ وَعَلَيْهِ الْجَمْعُ وَوَقَلَ مِنْ عَائِشَةَ وَأَمَّ عَلَيْهِ وَابْنُ مَعِينٍ الْغَدِيَّةَ وَابْنُ مَالِكٍ
وَعَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا مَرَّ عَلَى فَاطِمَةَ قَالَتُ الصَّلَاةُ
إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لَيْلَ هَبِ الْآيَةَ وَلَا تَنْفَكُ عَنْهُ خَرَجَ غَدَاةً يَوْمَ عَلَيْهِ مَرَّتُ مِنْ الشَّعْرَاءِ الْأُمُودِ
فَجَاءَ عَلِيٌّ فَادْخَلَهُ وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ فَادْخَلَهَا وَجَاءَ الْحُصَيْنُ وَالْحُصَيْنُ فَادْخَلَهَا وَقَالَ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ
لَيْلَ هَبِ الْآيَةَ أَوْ قَالَ أَلَمَّا مَرَّ مَوْلَاهُ أَمَلُ بَيْتِي أَلَمَّا مَرَّ مِنْ نَصْرِهِ الْأَمْرَ أَخَذَ مِنْ خَلْفِهِ
الْأَمْرَ إِذْ هُوَ مِنْهُ الرَّجُلُ وَطَهْرُهُ طَهْرُهُ وَابْنُ رَوَايَةِ مِنْ أَمَّ سَلَمَةَ جَاءَتْ فَاطِمَةَ بِهَا لَعَنَ إِلَى
وَمَا كَانَ فِي بَيْتِي فَقَالَ دَعِ عَلِيَّ وَالْحُصَيْنَ وَالْحُصَيْنَ فَبَايَ فَاكُلْ مَعَهُ الْعُلَامَ وَادْخُلْ فِي الْمَرْطِ
وَقَالَ اللَّهُمَّ مَوْلَاهُ أَمَلُ بَيْتِي الْحَدِيثُ ثَلَاثُ أَمَّ سَلَمَةَ الْحَدِيثُ ثَلَاثُ أَمَلُ بَيْتِكَ فَقَالَ إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ
هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ وَتَدْرِي ذَلِكَ مَا حَبِيبُ الْبَيْتِ صَرَحَ بِهِ مَذْهَبُ الشَّيْخَةِ وَقَالَ وَتَحْصِيصُ
الشَّيْخَةِ أَمَلُ الْبَيْتِ بِفَاطِمَةَ وَعَلَى وَابْنِهِمَا وَالْإِحْتِجَاجُ بِذَلِكَ عَلَى عَصَمَتِهِمْ وَكَوْنُ إِجْمَاعِهِمْ حُجَّةً
ضَعِيفَةً لَا تَنْفَعُ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ مَا تَبَيَّنَ الْآيَةُ وَمَا يَدْعُوهُ الْحَدِيثُ بِشَيْءٍ تَقْضِيهِمْ أَمَلُ الْبَيْتِ لَا يَنْفَعُ لَيْسَ
غَيْرُهُمْ ذَاكُلًا مِنْهُ فَعَلَّ مَوْحِيَةً مَا تَقِلُّ مِنْهُ لِمَنْصُورٍ مَا تَرِيدُ وَمَوَانَهُ حَامٍ لِلزَّوْجِ وَالْأَرْوَاحِ جَمِيعًا
غَيْرُ مَخْفُصٍ بِأَحَدٍ مَا رَأَى اللَّهُ أَمَلِي فِي مَسْئَلَةٍ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُودِ وَأَنَّ الْإِغْتِيَارَ ثَابِتٌ وَأَنَّ الْعَنْقَ

مَشْرُوعٌ وَأَنَّ حَلِيلَةَ الْمُتَنَبِّئِ لَعَلَّ تَكَا حَقَا قَوْلُهُ لَعَالِي * وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذْ
قَصَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَبَرَةُ مِنْهُمْ وَأَمْرُهُمْ وَأَمْرُهُمْ يَعْنِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ
صَرَّحَ صَلَاةً بِهَا وَأَذَقُوا لِلَّذِي أَعْمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَانْعَمَتْ عَلَيْهِمَا مَسْكٌ مَلِكٌ زَوْجٌ
وَأَبَى اللَّهُ وَتَحْبِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَحْبِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَدَلَّ

للمعظم وأما مقام الوقوف في حياق الفوط لا الوقوف في حياق الثياب وأن نفسي بمعنى حكم اذ هو
 اتمام الشيء قولها في قوله تعالى ونفس ربك ان لا تعبد الا اياه وانفكها في تضمن صيغ
 ضموات والا حاد الى الوصول ياتي من المعنى تعين الاول وهو الكبر وانما الامر هو القول دون
 الفعل او الشيء اذ لو ارد فعل فعلا فلا معنى لنفي غيره المؤمنين عنه ولو ارد حكمه بفعل
 او شيء احتج الى فقد ير الباء وايضا لا يصح نفي الغير على الاطلاق ليجوز ان يكون الحكم
 ينطبق على اوابا حته سواء جعل امر الصبا على المصدر او التميزا والتميز على ان المصدر بمعنى امر
 العامل هذا هو خلاصة ما ذكر في التلويح وذكر الامام الزاهد ان الجبرية يتحكمون بهذه الآية على نفي
 الاختيار وهو حجة عليهم في هذه الاختيار اذ قال ليس لهما اختيار شيء الا اختيار ما امر الله ورسوله
 دون نفي الاختيار مطلقا هذا حاصل كلامه ثم ان قوله عليه السلام يصري برب بعد ما انفكها
 اياها ما توعدت في نفسها من عصيان الله مقلب القلوب وصمت ريب بالتحبيبة تذكر لزيد فطعن
 بل لك ووقع في نفسه كرامة صحبتها فاتي النبي ﷺ وقال اراد ان يارق صحبتها فقال مالك
 اراد بك منها شيء فقال لا والله ما رايت منها الا خيرا ولكنها تعظم علي فقال له امسك عليك
 زوجك وانك الله في امره فلا تطلقها سرا را فانزل الله الآية الثانية وهي قوله تعالى واذ تقول
 الآية يعني اذ تقول للذي امر الله عليه بتوفيق الاحلام وانعت عليه بالامتنان والاختصاص
 وهو زيد بن الحارث امسك عليك زوجك واتق الله اي لا تطلقها وهو لم يمت تنزيهه اذ لا ولي
 ان لا يطلق واتق الله فلا تل منها بالنصب الى الكبر واذي الزوج وتغني في نفسك اي واذ تغني
 في نفسك ما الله مبد به اي عينا الله مظهره وموئعا كما ان طلقها وارادة طلاقه او تعلق قلبه
 بها وتغني الناس بتعبير مرادك بانه نكح امراته ابنه والله احق ان تغنيك دون الناس
 فلما تغني زيد منها وطرا اي حاجته اي لا يريق لزيد فيها حاجة وتفاصرت منها منه وطلقها
 وانقضت منها زوجها وقيل تضاعف الوطركناية من الطلاق اي فلما طلقها زيد زوجها كما
 واما فعلا ذلك لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادميائهم اذ اقضوا منهم وطرا اي ليل
 يخرجوا في نكاح حليقة المتبني ويعلموا انها حلال لهم لان حكمهم حكمه الا ما خص الدليل به وكان
 امر الله الذي يريد مستغفرا لا يكون الا محالة كما كان تزويج زينب من امير المؤمنين الآية ومن

ما يشته لو كنتم في شغل منكم وهي اليه لكثر من ما لا يتصور ولا يدرك من حشده **بِأَنَّهُمْ** ما جرد
 احد الا وقرى في اليمن منكم **الْمُحْسِنِينَ** الذين هم في الاصل من النجاة والذين هم في النجاة من
 قدر حجتهم **وَمِنْهُمْ** ومنهم من هو على امره ما لم يزل على امره من نساء ما لم يزل عليه ما لم يزل
 فيهم وما للمر حنى امتد انهم رزوا **فَمَا كُنْتُمْ تَقُولُوا لِمَا يُرْسَلُ إِلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَنَكْذِبَ**
 زو جكن يا تكن هذا مجموع ما في المدارك والبيضاوي وقد شد دالا ما في القواعد النكبر في من نصير
 في له تعالى وتخلي في نفسه يتعلق قلبه بها او ذهب الي ان **يَقُولُوا** يصروا كذا لو كذا لا نعتقد من العضا
 وانما كبر وشانه اجل من ذلك وقال ان زيد ا اراد طلاقها لمخالفة ما بقية بعدها وبهذه فاختار
يَقُولُوا فقال مسك عليك وجهه واتق الله كذا في المحمدي صاحب الكشف قد ذكر في هذا الموضع
 جميع ما ذكرنا من ذلك كلام طويل فيه حاصله اراد الله تعالى ان يصمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 حين قال زيد ان افارهما او يقول لما انت امر بشا لك لئلا يخالف صره ملا ليه وان النبي عليه
 السلام انما انصت في نفسه لا لا نه معصية بل لا نه حرم من شيء مباح في نفسه **بِأَنَّهُ** الا انسان او
 يستحي من اطلاق النام وهذا امر ان الكلام الى اخره وانما جئنا بما لا يبين تنبيهنا على ان الامر
 للجواب وان الاختيار ثابت كما مر الفان الاتفاق تصرف مشروع منذ رجا اليه حيث صاه الله تعالى
 نعمه وراحياه حكمي كما ان الايمان كذلك بقرينة ذكره **مَعْلَى** ما مر غير مرة وهو معروف في الفقه في مسئلة
 ان نبينا عليه السلام خاتم الانبياء قوله تعالى **مَا كُنْ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَ**
خَاتَمَ النَّبِيِّينَ طَرِكًا لِلَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّبِينًا هذه الآية في القرآن تدل على ختم النبوة
 على نبينا صرحا ونقل في نزولها انه كان التكفير يقولون ان محمدا نكح امرأة به يعني ذنب منكرة
 زيد مع انها تحرّم عليه مرد الله تعالى وقال ما كان محمدا ابا احد من رجا نكر حتى يكون زيد
 ابنه ويكون ذنب امرأة ابنه وما قال من رجا نكر لا نه اب لفا طمة واخوانها حقيقة
 ولا يشمل هذا بكونه ابا للامهروا لقاصروا امر لانهم حينئذ لم يملحوا مبلغ الرجال ولو بلغوا
 كانوا رجاله لا رجالهم حقيقة ولكن رسول الله يكون ابلا منه لا حقيقة بل من حيث انه شفيق
 فاصح لمرء في قراءة عاصرو غير يستخفون لكن ونصب لمرء لورقها تشد يد ياشار ما لرفع ايضا
 خاتم النبيين اي لم يبعث بعد النبي قط **وَقَدْ أُنْزِلَ بِهِ** عيسى فقد جعل بشرا بعته ويكون خليفة

له وليرى بطل من شريعة نعمة وان كان نبيا قبله ولو كان له ابن بالغ كان منصبه ان يكون نبيا
كما قال عليه السلام لا يراهم من توفي لوعاش كان نبيا قد انصير الآية على ما ذكرنا والمقصود
الله بفهم من الآية خيرا النبوة على نبينا عليه السلام لان الجاهل يفتح التاء عند ما يروى بغير التاء عنه
غيره وعلى الاول هو من الجنام الذي يفتخر به الجبابرة لما يطلق بهما على النبي لا يفتخر به ابواب
للنبوة ويخلق الى يوم القيمة وعلى الثاني يكون منها ايضا اي يفتخر النبيين ويفعل الخير وتكون قراءة ابن
مسعود لكن نبينا خيرا النبيين وبمعنى الاخر ثبت المدح والاول راي صاحب الكشف والاخير
راي الامام الزاهد واسأل على كل توجيه هو معنى الاخير ولذلك نرى صاحب المدارك
قراءة ما حصرها بالخروج صاحب البضاوي كلا القرأتين بالآخر في مسألة ان غير المدخول بها
اذا طلقت لا يجزا عليها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن
من قبل ان يمسوهن فما لكنكم منهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سرا حبا جملا
معنى الآية يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم النساء المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يقع منهن
مما مهن فما لكنكم عليهن من عدة انما يترصدن فيها بانفسهن وعندنا اي تصوتون عددها و
تعدونها وهذا على قراءة التشديد وقرئ تعدونها بمعنى على ابد ال احدى الى التاء
او على انه من الاعتداء بمعنى تصوتون فيها وبالحجة يعني يفعل ما شئت من الكاح ما جلا لان
العدة اما يجب لا متبراء الرحم وذلك مما غير محتاج اليه والكاح في اللغة الوطى واستعمل كثيرا
في القرأتين بل حيثما وقع فيه بمعنى العقد لخص به في الكشف والمداركة ومن الحكم ما على المؤمنة و
اكتناية موجه تخصيص المؤمنات بالذم لا بما الى ان الاولى والثانية ان ينكح المؤمنة
وما يدة لفظة امر ازالة ما يتوهم من ان تراخي الطلاق يؤثر في الجواب لعدة كما يؤثر في النكاح
والما من عند الناصبي المباشرة فقط فلا يجب لعدة عندنا بالخطوة الصحيحة وهو ان يامر بكليهما
فتعدان وقع الطلاق بعد الخطوة الصحيحة وان يقع المهر في الكلام فهنا كسر في سورة البقرة واما
اعند الا عند ادى الرجال للذلة على ان لعدة حق الا زواج كما شعر به فما كسر ايضا صرح به في
النبضا وهي ثمانية قد مر فيها سبق اذا طلقت الغير المدخول بها فان كان فرض لها ما ويجب على الزوج
نصف الفروص والمنفعة حينئذ مستحبة وان لم يفرض لها مهر لم يجب من المهر شي ولكن يجب المنفعة

حينئذ وهي درع وحماز وملتفة على الاضغ فقولته تعالى في قوله لا يفتنهم من ان يفتنوا عليا بالمعنى
المصطلح والزجوب بها هو الظاهر من الآية **وَجِبَ تَعْمِدُ الْآيَةَ** ايها اذا الركن شيء من الجهر
مفروضا لا يفتن المتعة مفروضة الا فيه ومجوز ان يفتل المتعة بالمعنى اللغوي ويكون الامر
فلوجوب اي متعوه من نصف المفروض فيما اذا فرض لها مهر وبالمتعة المذكورة فيما اذا لم
يفرض لها مهر وهو المختار في الصبي وان يكون المتعة بالمعنى المصطلح ويحصل الامر على قدر
المشترك بين الزوجين والندب اي متعوهن بالطريق للعمود وجوبه اوله بالفتن من بين الترجيعين
المذكورين في البيضاوي تعري الاية الصورتين كما هو الظاهر من الكلام وكل توجه
وجه وقوله تعالى وهو حر من مطلق فمتعوهن ومعناه واخر جو من من يترك
وفرو من من منازلهم اخر اجاسنا من غير ضرر ولا منع حق لانه لا احتياج الى العدة
ولعله نسر بعضهم بالطلاق لا لعني فاجاب عنه القاضي ايضا باحسن وجه حيث قال
ولا يجوز تفهيمه بالطلاق الفني لانه مترتب على الطلاق والضمير لغیر المدخول بها يعني
ان غير المدخول بها لا يفتي بحل للطلاق بعد الطلاق الواحد فكيف يصح في حقها فطلقوهن
بعد قوله تعالى ثم فلقتموهن من لانه حينئذ يصير الطلاق في حقها اثنين وهو لا يصح والله اعلم
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يٰۤاَيُّهَا النَّبِيُّ اِنَّا اَحْلَلْنَا لَكَ اَزْوَاجَكَ الَّتِي اَنْتَ
اُجُورُهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمَنُكَ مِمَّا اَمَّا لِلَّهِ عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عَمَّكَ وَبَنَاتٍ عَمَّا يَكُ وَبَنَاتٍ
حَالِكَ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ **الَّتِي هَا جَرْنُ مَعَكَ** وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي
اِنْ اَرَادَ النَّبِيُّ اَنْ يَحْتَسِبَهَا **فَحَالِصَةٌ لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ** فقد علمنا ما فرمنا عليهم
فِي اَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ اَيْمَانُهُمْ اِكْتِلَافًا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرَجٌ طَوَّكَانَ اللَّهُ شُورًا رَجِيمًا
هذه الآية خوطب بها النبي عليه السلام وهو قائل لاجل انه احل للنبي عليه السلام فزوج
الازواج النسيئة وذلك لانه احل له الازواج التي كانت منقوطة له واعطاهما اجورهما واحل
له المملوكة الايمان من الغنائم واحل له بنات العر والعمة والخال والخاله واحل له
الامراء الواحدة نفسها له هذه الاجناس اربعة عطف بعضها على بعض وقد ذكرت فيما سبق ان
هذه الآية ناسخة للآية المذكورة بعد ما يفصل وهي قوله تعالى لا يفتل لك انما يفتل لك انما يفتل لك

لا نسمنا لأجل لك النساء من بعد التمتع سمعه الله تعالى وأحل له ما شاء من الأزواج والمال
 ويريد ما رزق من حايقة رخص ما ماتت طيلة السلام حتى حل له من النساء ما شاء وقيل معناه
 لأجل لك النساء من بعد الأجناس إلا ربه التي نص على إخراج لمن فهو محرمة رخصه
 هكذا ذكره صاحب الكشاف وكلام صاحب المداينة أيضا مذهب كوفي البهاوي صاحبها ليس هذا
 الآية بل الآية التي فاصلة بينهما وبين قوله تعالى لأجل لك النساء من بعد موسى قوله تعالى ترجى
 من تشاء منهم وقرده على لك من تشاء على تعدد يران يحكون معنا وتطلق من تشاء وتلك
 من تشاء وإنما قل ذلك لئلا لا يمانع من أحرارها على ما في الكشف مثل تعدد معاً جمعة من تشاء
 وتراجع من تشاء وتكون له فرد من شئت من تشاء أو تخرج من شئت أو لا تقصر بهن
 من شئت وتقتصر على شئت فمحرمات الرجال الوجه الآخر منه وتعد أراي صاحب الزاوي
 حيث قال لما نزل قوله تعالى أن هذين مردان ألبوة الدنيا إلى آخره اخترن الله ورسله مع
 سبق السال في أمر الخاش فشكل لمن الله تعالى فقال لأجل لك النساء من بعد لأن اخترن الله
 مع نرد المال وسبق السال ثم بعد الزمان لما وقع الرزق عليهم وظهر البرهة في المعاش
 نعمة الله تعالى بقوله ترجى من تشاء منهم الآية ووسع الأمر على الرسول ﷺ ولما نبى الوفاة
 اعتذر منهم جميعاً وأما ذن الغرام مع ما يشترط في فعل ذلك حتى قبض في حجرها
 هذا حاصل كلامه وعلى التقديرين التامع مقدم على المنسوخ ثلاثة ولكن على التقدیر الأول
 مفصول منها بآية وعلى التقدير الثاني منصلة معها وما من آية في القرآن تكون مقدمة على
 منسوخها الثلاثة إلا في موضعين أحدهما قوله تعالى وما من آية في القرآن تكون مقدمة على
 بالتمهيد أربعة أشهر وعشراً بما علق قوله تعالى وما من آية في القرآن تكون مقدمة على
 ثلاثة فكذا أحق صاحب القرآن في كتابه وقد مر ما فيه وأما ذكره هل الآية في إثبات
 المال لأن الظاهر أن سائر المؤمنين يشتركون مع النبي عليه السلام في أحكامها وإنما يزود
 منه فيما يخص به ولهذا خص النبي عليه السلام بما لا يخبر من الآية أربعة مما بقوله تعالى خالصة
 لهم يشتركون في الثلاثة الأولى في حق العبدان كانوا لا يشتركون في حق اجتماع الأزواج الكثير وقت
 قبل الله تعالى الأجناس الأربعة بغير إيد من بيها وبيان الآية كلها بالتفصيل فيقول بعد الأزواج

بقوله آيت اجورهن ومن شاء ان يتسّموا من ذلله باعطاء ماله جلا أو كنفسه أو نصيبها في العقد
ومعها من لا يعطيه لا هرة ولا حلال فان ابتاع المهور متجلا أو مضمنا ليس بواجب بل وإليه
لحرقة وذكر في المداركات في ذكر الاجور ومن المهور المصاع إلى أن النكاح يجوز بلفظ الاجارة
ايضا والله مال الكرخي ومن لا يجوز لان من شرط النكاح ان يبتد ومن شرط الاجارة
التأقيت وبينهما تناف وكذا ائيد ما ملكت يمينك بقوله لعمري ان الله ملك اي من الغنا يميننا
للا فضل اذ يجوز ايضا مملوكة الايمان بالشراء والهبة والارث والوصية وظاهر العبارة تدل
على ان المراد مملوكة الايمان من كونه مملوكة وقد صرح صاحب المدارك ان المراد منه وجوبه
كأنما مملوكة من ماله من نفسه وتزوجهما وكذا ائيد بنات العمر والعلة والحال والخاله بقوله تعالى
الا تاتي ما جرت منك يا نبالا فضل اذ اصل كل مولد بدون ان بها جرت مع النبي ﷺ ويحتل هذا
القييد لتقييد العمل بل لله في حقه عليه السلام غاصه ويؤيد بقوله اما بي بنت عمه ابي طالب غطيني
بلا صلى الله عليه وآله وسلم فاستدرك اليه فعل النبي ﷺ انزل الله هذه الآية فلما حل له لا يني
لما جرت معه كنت من الطلقاء فتدلى في البيضاوي وقيل مع ليس القرآن بل لوجود ما نصب اذ لو جرت
بعد ﷺ حلست ايضا وهذا أكثره واحملت مع ما يمان نص به الا ما م المراءى صاحب المدارك
واما التقييد ان المذهور ان في قوله وامراة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي
ان يستنكحها فكلاهما شرطان على حقيقةهما لان المعنى انا احللتك امرأة مؤمنة ان وهبت
عنها للنبي فلا مهور ولا شروط النكاح لكن لا في جميع الاحوال بل ان اراد النبي ان يستنكحها لان
مجرد ميتها بدون ارادته لا يصل بقوله تعالى وامراة نص بفعل نصره ما قبله او عطف على ما سبق
ولا يندفعه التقييد بان النبي ﷺ لا يستقبال فان المعنى بالاحلال الا ملام بالاصل اي اعلناك حل
امراة مؤمنة تهب لك نفسها ولا تطلب مهرات اتفاق ولذلك نكر ما قرى ان بالفتح يعني
لا تهبت او مدة ان تهبت كقولك اجلس ما دام زيد جالعا وتلك الواهبة ميمونة بنت الحارث
او خولة بنت حكيم او ام شريك فانها وهبت نفسها للنبي عليه السلام لكن لم تذكر صحبته وعليه
أكثر أهل السير وزينب بنت خزيمة فانها وهبت نفسها في رمضان سنة ثلاث من الهجرة وما شئت بعد
ذلك ثمانية شهر في غداة النبي عليه السلام وماتت في ربيع الآخر سنة اربع من الهجرة ومنه الرابع

قال اليها جمهور الفهرين وقد نقل في المحمدي من التبيان جامعة اخرى اعني ام جليل من
 عيني احد وقيل اني يعا من هذا بيان حكر المستقبل ولم يكن من التبرول منذ النبي احد منهم
 بها الهبة وفي هذا المقام ينسبوا بين المشافعي على عيني له لغير النكاح بلفظ الهبة لا يجوز منذ النكاح
 لا مقروا انا هو جامعة النبي عليه السلام مما بقوله تعالى خالصة لله من دون المؤمنين لا يهال
 من الفهرين وميت اوصفة لصدر من راف اوصفة خالصة له او معتد مؤكداه خاص لك اسلا لها
 خالصة من دون المؤمنين نص به في البيضاوي ونحن نقول ان هبة النفس بنفس امر نبي
 احدها يكونه بلفظ الهبة والى ان يكونه بلا طلب مهر وما ثرا لمؤمنين مشتركين في كونه بلفظ الهبة
 وانما يمتازون في كونه بلا مهر فبمعنى الآية ان النكاح بلا مهر يجوز لك خالصة بطلاق الله
 فانه يجب عليهم وان لم يجهروا ولو قصدوا هذا اذ كثر في جامعة مكتب التفتيش روح
 او المعنى انا احلنا لله ازواجه حال كونها خالصة له او لا قبل ازواجه النبي عليه السلام
 لاحد غيره كما قالوا زواجه ما اتم هذا ما انفرد به صاحب التوسيع وقد ذكر مروني عن الاحلام
 وغيره في بحث الحقيقة والمجاز ان منذ النكاح لا يجوز النكاح الا بلفظ النكاح او التزويج
 ولا ينعقد بلفظ الهبة الا نكاح النبي ﷺ لا ينعقد شرعا لاصح لا تحصى وغيره من اللفظين فاصري
 ان لا يملكه عليا ونحن نقول ان معنى النكاح للملك له عليها والمصالح المذكورة ثمرات وفروع
 للنكاح فاذا اجاز اللفظين لا يدل على الملك لغة فلا يجوز بلفظ يدل عليه اولي وهو الهبة والبيع
 وامثاله ويكون من بطريق الاستعارة لانها وضعت للملك الرتبة وهو موجب للملك المتعة به كذا
 السبب وفراده المحب والناس كلهم موافق في حق الاستعارة والمجاز لا اختصاص للنبي عليه السلام
 به ولا شرف له فيها وكان نكاحه بلفظ الهبة نكاحا معتارا الهبة به ليل جريانا احكام النكاح
 فيه واقول ما احسن حجة انكفي في هذا الباب اذ في الآية له ثابت ان احد ما قوله تعالى
 في تمام الآية تكليلا يكون عليك حرج ومن الظاهرات الصريح لو كان نكاح في اعجاب المهر لاني
 ترك لفظ الهبة من النكاح وانما اعترض قوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في ازواجهم
 وما ملكتم ايمانهم بين خالصة ومعلقة فانه انما اعترض بينهما بما بالعدم اشترائه المؤمنين
 كانه قيل كيف لا يكون خالصة له وكيف يشتره المؤمنين فيه فانما قد علمنا ما فرضنا عليهم في

حق ازواجهم ومكون للفرقة ولا يحل الا ان يفرقوا ويؤلفوا ولا يحل الا ان يفرقوا ويؤلفوا
 الا وبعدي في حلال ملكة ايما نهر من نهرين لا يفرقها ولا يفرقها من هذا القول وجه اخر من كونه
 في البيت الذي وفي قوله تعالى قد علمنا ما فرغنا عليكم في ازواجهم وما فرغنا لكم في
 ذمب اليه ان الامر غير مقدر من عند الله تعالى وان تعد به الى الزوج وذلك لان الله تعالى
 لما ذكر لفظ الفرع ومناه التلذذ يروا حمله الى ضمير المتكلم كما في معناه ما قد فرغنا عليكم في حق
 ازواجهم والاية في باب الموضع ان الامر مقدر شرعا من عند الله تعالى وهو مشقة واما
 والزيادة عليه بالغام بالغ تجرع والتلذذ منه منوع لا كالكامل للشافعي من ان كل ما يصلح لنا
 في البيع يصلح مهر الى الكاح فل او كثر وتعميقه ان الفرع لفظ القطع ويحتمل ثارة بمعنى
 الا انها يدور ثارة بمعنى التقدير وقد غلب الاستعمال في عرف الشرع على التقدير لعموم
 كما في حقيقة مرفوعة يد كونه منقول لا غلبه اجزم لعموم الاسلام بان الفرع لفظ خاص وضع
 لمعنى خاص وهو التقدير وان لفظ الكتابة ايضا لفظ خاص وضع لمعنى معلوم وهو المتكلم
 فعلم ان صاحب الشرع هو المتولى للايجاب والتقدير وان تقدير العتبات مثال به وقد دق
 صاحب التوضيح زيادة تدقيق حيث قال الى ان احتاد الفرع الى المتكلم حقيقة في صدوره
 منه فهو خاص باعتبار الاحتاد لكن موقوف على كون الفرع بمعنى التقدير لا يقال ان تعديته
 بعلى وحلف قوله تعالى او ما ملكك ايما نهر يدل على ان الفرع معنا بمعنى الايجاب
 دون التقدير وذلك لان تعديته باعتبار تعيين معنى الايجاب اي قد علمنا ما قد ربه
 موجه عليهم في ازواجهم والحلف باعتبار تقدير فرغنا اي وما فرغنا عليهم فيما ملكك على
 ان يكون هذا بمعنى الايجاب هكذا في القلوبيق وقد يقال ان قد والمرعوس لم يعلم من الآية
 فيكون مجعلا لا خاصا واجيب بان الفرع خاص والمرعوس مجمل فقد بينه عليه السلام بقوله
 لا مهر اقل من مشقة در امر او درناه بالقهاص على اليد في حد العرق ولا مهر فيه هكذا قالوا والله
 اعلم في مسئلة حجاب النساء من الرجال قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ
 النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاءً لَا وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا
 فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مَسْتَأْذِنِينَ لَبَدَّةٍ ط إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَجِيبُ

مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الضَّالِّينَ وَإِذَا مَا تَأْمُرُونَ مَا نَأْمُرُكُمْ وَمَا تَنْهَوْنَ مِنْ شَيْءٍ نَنْهَى عَنْهُ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الصَّافِينَ
 ذَلِكُمْ أَظْهَرَ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِمْ طَوَّعَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ تَكْفُرُوا
 أَزْوَاجَهُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْبَيْتِ فَإِنَّكُمْ كُنْتُمْ كَالْجَنَّةِ الْكُفْرَةِ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الصَّافِينَ
 كَانَ يَكْفُلُ شَيْئًا مِنْكُمْ لَا جَنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي آبَائِهِمْ وَلَا أَبْنَائِهِمْ وَلَا إِخْوَانِهِمْ وَلَا أُمَّهَاتِهِمْ
 إِخْوَانِهِمْ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِمْ وَلَا نِسَائِهِمْ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الصَّافِينَ
 عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ إِنَّ هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
 فِي عَزْوِهَا أَنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَكُمْ زَيْنُهَا وَمُزِينُهَا وَمُزِينُهَا وَمُزِينُهَا
 أَنْ يَنْتَهِى النَّاسُ وَبِحَمْدِهِمْ تَرَادُّوا فَوَاجِبًا عَلَى قَوْمٍ وَلَوْ كُنْتُمْ عَرَفْتُمْ قَوْمَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا
 بِاللَّهِ دَعْوَتُهُ حَتَّى مَا أَجَدَ أَحَدٌ تَرَكَهُ فَقَالَ أَرَفَعُوا طَاعَتَكُمْ وَتَرَفُّوا النَّاسُ عِلْمُهُمْ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ
 بِمَعْرِفَتِهِمْ وَكَانَتْ زَيْنُهَا بِكُنْ عَلَى قَامِهَا فَطَالُوا فَلَقَامَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 لِيُخْرِجُوا طَائِفًا بِالْحَجَرَاتِ وَصَلَّى عَلَيْهِمْ وَدَعْوَتُهُ وَرَجَعَ فَأَذَا ثَلَاثَةٌ جُلُوسٌ يَتَخَذَتُونَ فَكَانَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَدُ الْبُيَّاتِ قَتُولُهَا مَارَاهُ مَتَوَلَّيْهَا خَرَجُوا وَكَانَ اسْمُ رَجُلٍ مِنْهُمْ
 أَرَادَ أَنْ يَقْبَلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى دَخَلَ بَيْتَهَا فَوَلَّى الْحِجَابَ عَلَى بَابِ حَجَرَتِهَا هَذَا
 حَاصِلُ كَلَامِهِمْ فَمَنْعَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرُوا لَنْزِلِ هَذِهِ آيَةُ فَنَهَى أَوْلَاهُ مِنْ دُخُولِ
 بَيْتِ النَّبِيِّ بِغَيْرِ إِذْنٍ إِلَى طَعَامٍ حَيْثُ قَامَ بِهَا أَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ
 يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ خَلَا بَيْتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْأَوْقَاتِ أَنْ
 يُؤْذَنَ لَكُمْ وَلَا تَدْخُلُوا إِلَّا مَا قَدْ نَافَلَكُمْ وَأَسَاحِدُ بِالِي لِنَفْسٍ مَعْنَى يَدُ مِيَاهُ يَدُ مِيَاهُ لَكُمْ إِلَى
 طَعَامٍ بِغَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْإِهَادِ فِي حَالِ حُرُوكُمْ بِغَيْرِ مُنْتَظَرٍ بَيْنَ أَوَّلِ الطَّعَامِ أَوْ دُرَاهِمًا وَكَانَ إِذَا
 دُعِيَ إِلَى الطَّعَامِ نَادَى خَلُوهَا فَالْمُتَّخِذُ عَلَى الْوَقْتِ وَالْحَالِ مَعَهُ كَانَهُ قِيلَ لَا تَدْخُلُوا بَيْتَ
 النَّبِيِّ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَا تَدْخُلُوا إِلَّا بِالْغَيْرِ بِإِذْنِهِ الْإِهَادُ وَالْمُخَاطَبَةُ بِمَعْرِفَةِ الْمُنْتَظَرِ وَنَدْوَى
 غَيْرِهِمْ وَالْإِدْلَالُ عَلَى الْمُنْتَابِعِ دُخُولُ بَيْتِ النَّبِيِّ حِينَ أَرَادُوا الْغَيْرَ الطَّعَامِ وَذَلِكَ بِأَهْلِ الْبَيْتِ
 يَنْزِلُهُ أَنْ يَمْسُرَ مِنْ يَدِ خَلُوهَا بِمَعْنَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَبِمَعْنَى يَدُ مِيَاهُ لَكُمْ إِلَى
 الْمَطْبُخِ وَيَقْعُدُونَ مُنْتَظَرِينَ أَدْرَاهِمًا فَهَذَا مَعَهُ وَامْرَأَتُهَا بِالْغُرُوحِ مِنَ الْبَيْتِ بِمَعْنَى الْأَصْلِ

ما جلا حيث قال: وإذا طعنت في الشرا ولا سيما بعين لعدو لا تقوله قهرا ولا محالة فمن مجرد
معلوف على طرفين أو مضروب بفعل مقدر أي إذا طعنت فتنفروا ولا تدخلوا ولا تمكثوا
معتقا بعين لعدو بعضكم بعضا وليدع أهل البيت بالتمعن له أن ذكر أي اللبث كان يؤذي
النبي لتنفيق المنزل عليه وعلى آله فيحتجج منكر أي من أحراركم والله لا يستحي من الحق
وهو الإخراج وقررنا لنا احتجاباً بزواج النبي ﷺ من الرجال حيث قال: وإذا لمؤمن
سماها ما سئلوا من من وراء حجاب ذكر لكم أطمع لقلوبكم وقلوبهم وضيم الجماعة فيها راجع إلى
أزواج النبي عليه السلام وأن لم يذكروا سابقا لآلة الحال عليه ومعناه ثأ مروني نزوله
اختلاف قليل أن ملها من قال يا محمد نحل عليك البر والفاجر ملوا امرت أمهات المؤمنين
بالعجا بفتنة وقيل أنه عليه السلام كان يطعمهم بعد بعض الصحابة فاستهزأ رجل يدماشته
فكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فنزلت وفي الكشف وجدا آخر أيضا هو أن
سمر من مر عليهم ومن مع النساء في المسجد فقال لان احتججن فان لكن على النساء فضلا
كما أن لزوجكن على الرجال الفضل فنزلت فاحتجبت أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه حينئذ
في أثناء البيوت ولريد خل عليها أحد من الصحابة وقد أموا المقصود من ذكر الآتي في هذا
الموضع لأن مورد ما وإن كان خاصا في حق أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن الحكم
عام لكل من المؤمنات فيشبه منه أن يحتجب جميع النساء من الرجال ولا يبدنن أنفسهن عليه
وأما ما مر من جوارها ظها والوجه والكتف والقدم فقد مر الكلام فيه في سورة النور وحكم راعا
بامتناع نكاح أزواج النبي عليه السلام للمؤمنين حيث قال وما كان نكح أن تزوا ولا أن
يتكحوا أزواجه من بعده ابن أبي عمير ما صح نكح أن تفعلوا ما يكرهه الله ولا أن تنكحوا أزواجه من
بعدهن أو وفاته وذكر في نزوله أن بعضهم قال أنهي أن تنكح نكاح عمن إلا من وراء حجاب لئلا
ماتت من لا تزوجن فلا نقا مني ما يشبه فرأت به صرح به صاحب الكشف وقال هذا من ما يكره
على النبي عليه السلام وتعظيمه لأن الغير ولا يحسن أن يمكح امراته غيره ومعنى أن يتكح امراته
لذلك وقد قال العلماء أن الزوج الثاني في عدم الثلث يجزي مجزي العقوبة نصين من ذلك
ﷺ ومعنى حلفه أنه قال لا امرأتين تريد أن تكوني امرأتين في الجنة: جمعنا الله فلا تزوجني

يعنى فان المرأة لا تخرج زوجها بل ذلك حرم على الزوج النبي ان يتكهن به ولا يهن زوجها
 في الجنة هكذا في الراوى ويخص من هذه الآية اذواجه النبي لم يدخل بها لما روي ان
 اشعث بن قيس تزوج المستعيل في ايام خورن فيمر بوجهما فاهربا به عليه السلام فارتقا
 قبل ان يبعها فترك من غير ذكر هكذا في البيضاوي والنسائي قالان تبت واشيتا او تهنرا لان
 بعض الصحابة كانوا يقولون من لم يات بمائة لا تزوجن ما يشترض وبعضهم يقولون في
 من ومرض ذلك فقيل لمرات تبت واشيتا من تكاح بعض امهات المؤمنين باللسان او تهنرا في
 الصدور فان الله كان يعل ذلك عليا فيما يذكر به ثم روي انه لما نزل اية الحجاب وحكم
 احتجاب النساء من الرجال قال الابهاء والابناء والافارب لعنوا يا محمد تكلمن من وراء
 حجاب فنزل مقبها قوله تعالى لا جناح عليهن الآية فهذه الآية استثناء من ما سبق في المعنى
 اي لا اثر عليهن في ترك الحجاب في حق هؤلاء من الرجال المذكورين ومن النساء والمراد
 من النساء المؤمنات بذليل الاشارة الى كلمة من ومن ما ملكت ايمانهن الا ما عدا ذلك على
 ما قال سعيد بن المسيب وقيل يتناول العبد ايضا وبه اخذ الشافعي والماثل به ذكر العم والخال
 مع ابها من المحارم لانها بمنزلة الولد من ولدك صبي العربي في قوله تعالى والله ابائك
 ابراهيم واسماعيل واحق وقيل لانه كره ترك الاحتجاب عنهما مخالفة ان يصلا بنائهما فيكون
 با مثا للعتنة وقد مرجع ذلك في صورة الامور با حمن تفصيل وقال الامام الرازي ان ابها
 المعلقة داخله في هذا السكر وان الحسن والحسين كانا لا يريان اذواجه النبي عليه السلام
 وقد ذهب ابن عباس الى ان رؤيتهما لمن حلال ورأى السكر في اذواجه النبي عليه السلام
 وفي مائت المسلمين على السواء وانهما ذهبا الى الاحتياط بترك رؤيتهن هذا حاصل كلامه
 ثم نقل الكلام من الغيبة الى الخطاب لفصل تشديد في قوله تعالى واتقين الله كما قبل
 واتقين الله فيما أمرت به من الاحتجاب ان الله كان على كل شيء شهودا والعلين شهيد اعالمنا
 هكذا قال في مسألة ان الصلوة على النبي عليه السلام واجبة على المؤمنين قوله تعالى
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا
 هذه هي الآية التي تدل على وجوب الصلوة على المؤمنين النبي عليه السلام لا نه لا خلاف للعلماء

في ان هذه الامور الخمسة هي التي يجب ان تكون في الصلاة واما في الصلاة فليس فيها شيء من هذه الامور الخمسة
في العمود والبطني منقوب كما في الظاهر والظاهر ان من يدعى في كل مجلس ذكر فيه ثلثة
كآلة الحمد والتسبيح والاعانة عند الصلوة كما ذكرنا وصحاحه يجب الصلوة عليه
لنقله عليه السلام ان الله وسلي مكيون فلا اذ كان عند مبد محلم فيصل على الاقال ذاك
الملكون غفر الله لك وقال الله تعالى وملائكته جوارك يذكركم ويصلونكم ولا ذكر عند مبد محلم
فلا يصل على الا قال ذلك الملك لا مفر الله لك وقال الله تعالى وملائكته يذكركم ويصلونكم
عليه السلام من ذكرته عند الصلوة فلا يصل على الله تعالى ولقوله عليه السلام
وهم انك رجل ذكرت عنده فلم يصل علي هذا اخلص ما في التفاسير واجمعوا على ان الاخير هو
الاحتمال وعليه الجمهور في التحسين انه قيل من كل مجلس ذكر فيه مرة او ثلث مرات وان
الفتوى على ان ذلك في كل مجلس مرة وان في الصلوة عند استغفارة من الصلوة في اللغة الاخرة
بعد التشهد ولا يجوز في الاولي وهذا الشاخص من الاول ويوجب في الثانية واجاب عنه
صاحب الهداية بان الصلوة على النبي عليه السلام خارجة الصلوة واجبة اما مرة او ثلث ما
ذكره كفيينا سورة الامروا ملر ان الصلوة في اللغة الدماء ويحتمل في غيره مجازا وانها اذا انصبت
الى الله يراد بها الرحمة واذا انصبت الى الملائكة يراد بها الاستغفار واذا انصبت الى المومنين
يراد بها الدماء ولا يخفى امتناع الجمع بين معني المجاز وكلما عدم الملازمة في الكلام جفت فاعله
لهذا قال صاحب البهاوي في تفسيره وان الله ملائكته يعنون اظهار شرفه وتعليل شامه يا ايها الذين
امنوا امنوا ايضا فانكم اولى بذلك وقولوا الله يصل على محمد وسلموا تسليما اي قولوا السلام عليكم
ايها النبي وقيل انقاد والامر من الله فقل حمل الصلوة على الامتناء بالثناء واحترام
المحمد والحمد كورا في عموم المجاز ثم ذلك الامتناء من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار
ومن المومنين الدماء وذكر صاحب التوضيح في بحث المشترك ان قوله تعالى يصلون ربما
يستدل به على عموم المشترك لانه يراد به الرحمة والاستغفار جميعا والجواب ان اقتداء المومنين
بالله والملائكة في حق الصلوة هو المقصود من الآية فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع
فاما ان يراد بالمعنى الحقيقي والصلوة من لوازم الدماء الرحمة واما ان يراد بالمعنى

المجازي كإرادة الخبير ونحوها فزاحم ذلك المعنى لأجل اختلاف الموصوف فلا يمس به ولا يعمد من باب الاشتراك بحسب الوضع هل أحاصل ما تقرر دونه مؤثراً لهم ذكرُوا أن الصلوة على غيره وآله بطريق التبعة جازوا بالاستقلال منكرين ولا يثبتونه بالروايات والافتان أيضاً أن الآية نزلت بهذا الصلوا عليه وعلى آله ثم نفيتم ثلاثة قولهم تعالى وعلى آله ما فيه وقد جرى الثوار به في كل صلوة الآل بعد صلوة حتى ما ركا لا جماع وقيل أن صلوة لا يقبل بدون صلوة آله واختلف الروايات في عبادة الصلوة والآل ان يجمع بينهما ومما ذكر في العمري أن يقول اللهم صل على محمد وآل محمد وروى عنه النبي الأمامي وعلى اله وأزواجه وذرياته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك وسلم على محمد وآل محمد وعلى آله وأزواجه وذرياته كما باركت وصليت على إبراهيم أنك حميد مجيد وقال هو أيضاً معنى قوله اللهم صل على محمد وآل محمد فظهر من آي الدنيا بأعلام دينه وأظهار دونه وأبقاء شريعته وفي الآخرة بقول شفا منه وتصفوا بأحوالهم فضل على الأولين والآخرين بأعلام شأنه على الأئمة والمرسلين والملائكة والنامي أجمعين وقال الإمام الزاهد من كتب بن حجر قال لما نزلت الآية قلنا يا رسول الله صل على السلام عليه يعني السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فكيف الصلوة عليك فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد وبارك وسلم على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد ورحمته الله تعالى وأما كبر دوام الصلوة والتبعة عليه وعلى آله بأفضل صلوة وأكمل تعبد وأن شئت بيان فضائلنا وجمع إلى كتب الفصول هذا هو تمام الآيات التي ذكرت في سورة الاحزاب والسعد لله على ذلك وبعد ما سورة سباه وناطرا ليات من آيات المنازل وبعد ما سورة يس وأيضا آيات في بيان اثبات حقية المحشر وبطلان أدلة المنكرين على طرز علم الكلام وهي قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نَفْثَةٍ فَاذَاهُ وَخَصِمٌ مُبِينٌ ۖ وَضَرَبْنَا مَثَلًا وَتَمِيمٍ ۖ خَلَعَهُ ظَمَأٌ مِّنْ تُحْيِي الطَّيَّامَ وَهِيَ رَجِيمٌ ۚ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ طَوْهً وَيُكَلِّلُ عَلَيْهِمْ لَازِئَ الدَّيِّ جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقَدُونَ ۚ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ

رؤا المطومات انما امره اذ اراد شيئا ان يقول له هـن فيكون اي فيبعد ث لا محالة وهو مرفوع
 هذا لا يحترط انه غير مبني على محذوف اي فهو يحسن وتري منصوبا مطفا على ان يقول وبالحسنة
 هو تمثيل لمرءة الاتحاد يعني هـ لا يثقل قول هـن عليه فليحتمل هذا الا يثقل على الله تعالى اعادة
 الخلق وليس المراد حقيقة كـ اذ لا كاف هنا ولا كون ومختار هـن الا سلام ان المراد به حقيقة
 كن وذلك بان يحسن التكرير لعل الكلمة او يكون عادة الله تعالى جارية بذكر هـن والكلمة
 عند تكرير الاشياء وبما استدل على ان الامر للوجوب لان قوله كن امر يقصد منه الوجود فيكون
 ما في الامر هـن لك لكنه لو كان الامر للوجوب لكانت الاختيار من العباد ولك لك ايضا
 الوجوب مقام الوجود فسمات الذي بيده ملكوت شيء اي مالك الملك لله قادر على كل شيء واليه
 ترجعون اي تعادون بعد الموت فلا قوة وتري ترجعون بفتح التاء مضافين الاله فانه تعالى بين
 حقيقة الوجود ووجوهه واورد شيئا للتكرير والمبطلين مع اجوبتها وقد فصل ذلك السيد السدي في
 شرح المواظف في بيان ان الاشغال يعلم الكلام ليس من الابدعة بل القز ان صلوات الله
 وطريقه حيث قال قوله اوله من الالسان انا خلقنا ومن نطفة الى اخر العورة فانه تعالى ذكر هـنا
 مبدع خلق الانسان وشار الى شبه المتكررين للاعادة وهي كون الاعظام رمية منفعة
 فكيف يحسن ان يصير حبة وآحج على حجة الامادة بقوله تعالى قل تعييبها الذي الشاء ما اول
 مرة هذا هو الذي قول عليه المتكلمون في حجة الامادة حيث قالوا ان الامادة مثل الاتحاد اول
 مرة وحسب الشيء حكمه مثله فاذا كانت قادرا على الاتحاد كان قادر على الامادة فترفع
 شبهتهم التي حكاه عنهم ولما كان تسكهم يكون الاعظام ويمس من وجهين احد هما اختلاط اجزاء الابدان
 والاعضاء بعضها ببعض فكيف تميز اجزاء بدن عن اجزاء بدن واجزاء بعضها من اجزاء ما يبر الاعماء
 حتى يتصوروا لامادة والثاني ان الاجزاء الرمية يابسة جدا مع ان الجيرة تحنق في رطوبة
 البدن اشارة الى الجواب الاول بانه عالم بكل شيء اذ يمكن تمييز اجزاء الابدان والاعضاء
 والى الثاني بانه جعل النار في الشجر الاضرمع ما بينهما من التضاد نظا مرقلان يقدر على الاتحاد
 الحيوة في الاعظام اليابسة اول لان المضادة هـنا اقل من ان لمكري الاءادة شبة اخرى مشهورة
 هي ان الامادة على ما جاءت به الاشارة يتضمن اعدام هذا العالم واتحاده بالآخر في باطل لا مولا كثيرة

مقررة في كتب الفلاحة وأجاب عن هذه النسخة بأن المتكرر للمكرر كقولنا في تعالى قلنا لعنه السموات والأرض لنرمي أمه أن يمسح كونه فادرك على أمه أمهنا فأكسح عليه القدم في وقت مسح عليه في مثل الأوطاس والله يعلم كونه فادرك على لاجداد ما لراخر لا أن القادر على شيء فادرك على مثلنا انتهى كلامه وبعد ما صرنا والصافات وفيها آية يستدل بها على آيات من البرهان به وله يلزم عليه ذبح الشاة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعي قال يا بني اني اري في المنام اني اذبحك فانظر ماذا امرني قال يا ابي افعل ما تؤمر ستجدني ان شاء الله من الصابرين فلما أسلموا لله للجهنم ونادى ناء أن يا ابراهيمة قد صدقت الرؤيا انا كذالك نجزي المؤمنين ان هذا الهو لئلا المؤمنين وقد ناء بن يبع مطم هذه الآية واحدة في نسخة ذبح ابراهيم عليه السلام ابنه ومن لمصر هذه الآية والقصة فنقول روي ان ابراهيم رأى في الليلة الثامن من ذي الحجة كان فالتا يقول ان الله يامر به بل ابنه فلما أصبح روي في ذلك من الصباح الى الرواح امن الله هذا السكرام من الشيطان ومن ثم صبي يوم التروية فلما أصبح راي مثل ذلك فعرف انه من الله ولهذا صبي يوم عرفة ثم راي مثله في الليلة اثنتا عشرة ليلة فلهذا صبي يوم التروية شرح الوفاية انما صبي يوم الغزوية لا نهر يروون الا بل في هذا اليوم وبالحيلة فظهر الروا بالولد واخبرنا به كما يقول الله تعالى فلما بلغ معه السعي اي ما بلغ ان يعصى الله في اعماله وكان له ثلث عشرة على ما هو راي بعض ارباب مكان السعي بين الصفا والمروة او منا على ما هو راي بعض قال يا بني اني اري في المنام اني اذبحك فانظر ماذا امرني وعلى الاول قوله مع متعلق بمحذوف دل عليه السعي بعده او متعلق بالسعي الخ كور بعده لحوار تلقى من المعمول على المصدر اذا كان ظرفا لا يبلغ لا لهما بل يلغا معا حد السعي وفي اثره ان كلمة مع ليحت للقران محذوفه تعالى واحملت مع سليمان وعلى الثاني يري ان يكون متعلقا ببلغ وانما قال اني اري ولم يقل راني لاجل تكرار الرواية صرح به في المدارك وقوله ترى من الراي وترى بغير لئلا وكسر الراء وبمعينة المجهول ايضا وانما شاوره فيه وهو محترم لعلم ما عندنا فيما نزل من بلاء الله فيثبت قدمه ان جزمه ويامن عليه ان علم ثم انه لما شاور ابراهيم ابنه في ذلك قبله بعين الالهة والا خلاص حيث قال يا ابي افعل ما تؤمر فتجدني

إيشاء الله من الماهرين ومعنى قوله تعالى تومرت مريم فخذف الحار والجور وأمره
على أروادة المأمورية والإشارة إلى المأمورين إنما قال ذلك لأنه فسر من كلامه أنه يدب
ما موراة أو ملزات روتا الانبياء حقوا تبتلذ لله لا يقدر عليه إلا ما مرغلا استعد
إبراهيم لأجل الذهب قال ولد أجعلني مضطجعا مثلك على جبينى لئلا يغلب الشفة على فمى
وجعى وأقل ذيداى ورجلاى لئلا يتوثق ثيابه بالدم النجس ففعل إبراهيم كذا ووقع
مكننا على ففاه فلم يقطع كما يشير إليه قوله تعالى فلما أحلنا وكلمه للجنين وهذه الحيلة شرطية فيها
ثلث جعلت تحت شروطها معنى بعض معنى قوله تعالى أحلنا وكلمه ففاه وجوابها
محلوف أى كان ما كان والاتسلام هو لا نقيا لا مراه أو التحليل أى علم الله بهج نفسه
وإبراهيم ابنه وأل ما ألصق على الشق حتى يقع أحد جبينه على الأرض أو انكم على الوجهنا المعنى
عليها أقبل مراغباً للذهب وكسب على وجهه بإشارته عند المنهرا المعروف أحد الصغرة بيننا أو لى للوضع المشرف
على معبوده وفاد بناه أن يا إبراهيم قد صدقت لربى بالعزم والايانته بالمقد مات أو بالذبح
وان لم يوتركان ما كان ما تنطق به الحال ولا يعطيه المقال من انتشارهما وشكرهما
وأشار فضاه به على العالمين وغير ذلك وإنما قال أنا كذا لك لجزى المحسنين تعليلا لقرآن
مثل هذه الشدة ومنها ومعنى قوله تعالى ان فلها هو الهلاك المبين لهذا المذكور له والابتلاء
البين الذى يتميز منه المحلص من غيره أو المحنة البينة الصعوبة لاشي أصعب منها أمر الله لما أمر إبراهيم
مكننا على ففاه مرارا ولم يقطع امر جبرئيل عليه السلام أن يدب بكيش من الجنة موسى ابنه
ليذسه فذبه إبراهيم عليه السلام مكانه كما يشير إليه قوله تعالى وقد يذبح مظهره
بشي مذبح لجنه صميم البدن أو مظهر القدر رفيع الشان وإنما استدل القدامى إلى
نفسه وان كان القادى فى الحقيقة إبراهيم لأنه المعطى له والآمر به على التجوزى القدام
والاسناد وعن ابن عباس هو لكيش الذى قرأه ما بيل فقبل منه وكان يرى فى الجنة حتى
قد به السعيل وعن الحسن قد يوصل أبط عليه من جبرئيل حتى قد التحصنة على المحلين
وان تغير التفصيل يروى أنه هرب الشاة منه عند الجيرة فرماها بها مع حصاة حتى أخذها
فصارت منه وروى أنه لما بلغ جبرئيل بشاة إلى السماء ان ففاهما بن محالة إبراهيم بالذبح

لِيُفِيَّهُمْ عَلَى بَعْضِ الْأَذْيَانِ أَمْثَلُ الصَّالِحَاتِ وَثَبِيلُ مَا هُمْ طَوْغُنْ دَاوُدَ
 إِنَّمَا شَاءَ مَا سَعَوْا بِهِ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ هـ فَفَرَّ نَالَهُ ذَلِكَ طَوَّانَ لَهُ عِنْدَ قَائِلِ لَيْ
 وَحُصْنٍ مَّآيِبَ هـ مَذَّةَ الْإِيَّةَ طَوَّيْلَةً فِي بَابِ رَ لَدَا دِيْجَ جَلِيهِ الْتَلَاكُمُ فِي إِحْيَاةِ أَوْ رِيَا رَامَتَانِ
 الْمَلِكَيْنِ لَهُ وَاسْتَظْفَارَهُ مِنْهَا وَرَدَتْ بِمَعْنَى مَنْ تَقْبِيرُهَا وَقَصَتْهَا عَلَى حَسْبِهَا لَا يَبْهَرُ زُؤَالُهُ تَمَّاسًا رَفَدَ
 قَوْلِي أَنَّهُ دَاوُدَ تَمَّاسًا بِأَمْسِهِ أَرْبَعَةَ يَوْمًا لِلْهَبَادَةِ وَيَوْمًا لِلْقَضَاءِ وَيَوْمًا لِلإِسْتِغْفَالِ لِنَفْسِهِ مِنْ أَمْرِهِ
 وَيَوْمًا لِلْوَمُظَةِ بِحَدِّ اللَّهِ إِلَيْهِ مَلِكِي فِي صُورَةِ الْبَعْلَيْنِ فَنَدَّ عَلَيْهِ يَوْمَ مَبَادَتِهِ مِنَ الْعُورِ وَالْفُوقِ وَهَذَا
 مَعْنَى قَوْلِهِ تَمَّاسًا إِلَى رَجُلٍ اتَّكَلَفَ بِقِيَامِ الْعَصْرِ فِي قَصَبٍ أَكْبَرَ الْعَصْرِ وَمَا الْمَلَكُ إِذْ تَمَّسَّرُوا بِالْجَرَابِ أَيْ سَعْدًا
 صُورَهُ وَتَزَلُّوا إِلَيْهِ وَالْمُورِ لَهَا بِطَا الْمَرْفَعِ وَالْجَرَابِ الْغُرْفَةُ أَوْ الْمَجْدُ أَوْ جَدَارُ الْمَجْدِ إِذْ دَخَلُوا
 عَلَى دَاوُدَ فَتَزَعَدَا وَدَنَسَهُمَا خَالَفَ لَا تَهَرَّدَ خَلَاوًا عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْقَضَاءِ أَيْ فِي يَوْمِ
 الْإِحْتِبَابِ وَمِنْ دُونَ أَيْ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ لِأَبَابِ قَالُوا لَا تَهَبُ لِمَنْ فَرَّقَتْ غَضَبًا بَقِيَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ
 أَيْ أَحَدٌ نَالَهُ الْآخَرُ فَحَكَمَ بَيْنَهُمَا بِأَحَقِّ وَلَا تَشْطُطُ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ أَيْ وَلَا تَجْرِبَ بِالسُّكُومَةِ وَفَرَسَ
 وَلَا تَشْطُطُ مِنْ حَدِّ نَصْرَاهُ لَا تَبْعِدُ مِنَ الْحَقِّ وَأَمَّا إِلَى صَوَاءِ الصَّرَا طَفَرُ مَرَاتِي تَقَرُّ بِمَرِّ نَقَالِ
 أَحَدٍ مَرَّ مَرِّئِي إِلَى الْآخَرِ أَنَّ هَذَا أَخْبَاهُ إِلَى الدِّينِ وَالصَّدَاقَةِ أَوْ الْفَرَسَةِ لَهُ تَمَعٌ وَتَمَعُونَ بَعْدَهُ
 وَلِي نَعْمَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَالَ مَلِكُ الْإِيَّاهِ كَهْلَيْنِي مَا أَيْ مَلِكَيْنِيهَا نَعْمَتَكَ أَلَوْ أَحَدَةٌ أَوْ أَجْعَلَهَا
 كَلْفِي لِنَصِيْبِي وَمَزَلِي أَيْ خَلَفْتَنِي مَلِكُ الْإِيَّاهِ فِي الْخُطَابِ أَيْ فِي مَعَاظِنِهِ أَيْ أَوْ فِي مَقَالِبَتِهِ أَيْ فِي الْخُطْبَةِ
 وَلِهَذَا قِيلَ كَيْفَ بِالنَّعْمَةِ مِنَ الْمَرَاةِ وَمَا يَبْلُغُ فِي الْمَقْصُودِ وَكَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْفَرَسِ وَقَصْدِ الْتَعْرِضِ
 أَنَّ كَانُوا مَلَائِكَةً عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ فَقَالَ دَاوُدُ فِي جَوَابِهِ لَقَدْ ظَلَمْتُكَ مَلِكُ الْإِيَّاهِ سَمَّالَ نَعْمَتِكَ
 مَنْصُومَةً إِلَى نَعْمَتِهِ فَقَالَ الْإِيَّاهُ دَاوُدَ أَتَ أَحَقُّ أَنْ يَصْرَفَ مِنْكَ هَذَا وَمَذَا وَأَنْ تَهْتَبِرَ مِنْ
 السَّطَاءِ أَيْ الشَّرْكَاءِ لِيُفِيَّهُمْ بِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ أَلَا أَلَدُ مِنْ أَمْثَلِ الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمُ لَمَّا
 قَالُوا لَكَ مَا بَوَّاهُ مِنْ قُظْرِهِ وَظَنُّوا أَنَّهُ سَأَفَاءَهُ أَيْ يَهْتَلِمُهَا بِأَمْرَةٍ أَوْ رِيَاغَلٍ يَثْبُتُ أَمْ يَتْرَكَ مَا تَعْتَقِرُ
 رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا أَيْ حَقَطَ عَلَى وَجْهِهِ سَاجِدًا لِلَّهِ وَأَنَابَ إِلَيْهِ حَتَّى قَبِلَ بَقِيَ مَا جَدَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً
 لَا يَرْفَعُ رَأْسًا وَلَا لِلْحَاجَةِ وَلَا يَرْفَأُ دَمْعًا وَلَا يَغْرِبُ مَاءً لَا وَلَيْثًا دَمْعًا فَفَرَّ نَالَهُ ذَلِكَ الْزَلَّةَ وَأَنَّ
 لَهُ عِنْدَ قَائِلِ لَيْ أَيْ نَزَبَهُ وَحَسَنَ أَبَ وَهُوَ الْجَنَّةُ مَلِكُهُ مَضْمُونُ الْإِيَّةِ عَلَى أَهْلِ وَجْهِهِ وَفَدَّ

ذكر رائي بيان هذه الآية وهو ما قيل ان اهل زمان دار الدنيا لا يهتمون بشيئ من غير الدنيا
 من امر الله فيقولون ماذا اعبى لهم في الدنيا ما في الدنيا من النصارى وامون الماهجرين
~~في الدنيا~~ داود عليه السلام رقت على امرأة اوريا فاحبها فساله النزل عنها اي طلقها
 على حياء ان يرد فطلقها فزوجها رهي ام سليمان فعاتبه الله تعالى وقال له انك مع مظلم مترتك
 وكثرة مسائل لا ينبغي لك ان تعال النزل عن رجل ليس له الا امرأة واحدة كما حال ذواتهم
 وتعين لعمته من ذي لعمته واحدة بل الواجب عليك مخالفة هواك وهو نفسك وقيل انه
 لم يطلب منه النزل ولكن بعته مرة بعد مرة الى غزاة البلاء واحب ان يقتل ليتزوج امراته
 ومن اسرد ودعنا كل كافي ملي روى من حد تكبر يحدث داود عليه السلام على ما يرويه
 القصاص جلدته بما به ومن وهو وحى القرية على الانبياء ولد انحر الامام الزاهد الاول
 ايضا بالبلغا كاروطه ثم قال وقيل زلتما له حكيمين الحصين بحمد قول الواحد من غيرا اعتقاد
 من الاخر حيث قال لقد طلعت الاية وهو ضعيف لان الحصين انما جاءا معا بالزلة صدرت
 منه قبل ذلك لا بعد وتقرر الفرقى الاخره قد روى القرآن على سبيل الانبياء وقيل ان اوريا
 كان منبها والزلّة هو كاح امرأة المتنبى وهو ايضا ضعيف لان ذلك ليس بزلّة على ما
 جرى من زنب وبها عليه السلام والاصح عند الجمهور انهما خطبها اوريا ثم خطبها مرة اخرى
 عليه اهلها وكان زنته ان غلب على خطبة اخيه المؤمن مع حشرة لعائلته ويدل عليه الاية حيث قلنا
 بمسؤول تعينك ولم يقل ياخذ عينك من امة وقيل ان نوما قصدوا ان يقتلوه فتصوروا السحر به
 ودخلوا عليه فوجدوا عنده اخواصا تصنعوا بهن الالتفات ففعل غرضهم وقصد ان ينتقم منهم فظن
 ان ذلك ابتلاء من الله تعالى فاعتف عنه ما مر به واما ما في هذا من الكراهية عند اكله كلام
 غير مقصود والمقصود به اطلاق احكام على معنى ما جدد ام يكون فيه دليل على ان الركوع يقوم مقام
 السجود اذ امرى لان المراد مجرد ما يصلح تواضعا عند هذه القلوة والركوع في الصلوة
 يحمل هذا العمل بخلاف غير الصلوة وهو محتشع لا يمتنع في هذا الباب سرح به صاحب الكشف
 والمدرك وقال الغوري فيه نظرا لما ذكر في ثلث ايات واكثر بعد اية السجدة لا يقوم الركوع
 مقام السجدة بالابتداء والعبارة منها مطلقة ولان النص محمول على غير حال الصلوة على ما عرفت

من القصة فبعد سجود في الصلوة دون غيره وفي ذكر الامام نعم الامام الهذلى وغيره هذا
المسئلة في ثبوت معاقبة الغياص والاحتشام حيث قال الاحتشام بقتل على القياس في كثير من
المراجع واما القياس انما يعنى على الاحتشام انما يعنى على الاحتشام والاحتشام هو الاحتشام
كما في قيام الركوع مقام السجود كما ان النسي ورد به وهو قوله تعالى وغيره الاحتشام الاحتشام
لا يجوز لان الشروع امر بالسجود والركوع خلافه فلا يجوز كما في سجود الصلوة واما آخر
هو بقاء القياس معارضة الاولى باقر الباطن وذلك لان السجود ليس به التلاوة فربه
مقصود اهل القوم مجرد ما يصلح تواضعا عند التلاوة والركوع في الصلوة يعمل هذا العمل
لخلافة في مير الصلوة ويخالف سجود الصلوة فانه مقصود بنفسه وفيه بهاية التظهير ولا يتأدى
بالركوع لانه اول منه في اظهار الخضوع هذا اما انما لو اريد ما جوزه زمره البان الاول
في مسئلة ان العير مرسية والشرا يرصه قوله تعالى * ان تكفروا فان الله مبنى عنكم فكل لا يرصى
لعباد والكفرة وان تشكروا يرصه لكم مولا نزلوا زرة وزرا حري ثم الى ربكم
مرجعهم فيميتكم بما كنتم تعملون ما انة هلتم بد ات الصدور * يعني ان تكفروا فان الله
عني من اما يحرموا ان تحتاحون اليه ولا يرصى لعباده ان تكفروا ان كان بارادته وان تشكروا
تؤموا يرصه لغيره لانه كما له بل لا يحسب فوركير ولا ترور وزرة وزرا اخرى اى لا تحصل نفس
حاملة لقل اخرى يعنى لا هو اخذ احد من غيره وفي الزاهد اى له ردلهما ويقولون احتشام
لعمل اتفاقا لنا ونبينا على العمل وانه لا تعارض هذه الالية بقوله تعالى ولعلنا نقاتلهم واننا لامج
اتفاقا لهم لانه نصره النبي صلى الله عليه وسلم من منة منة فله وزر ما وور من عمل بما امر الى ربكم
مرجعكم اى رجوعكم بينكم اى تحصرهم بما كنتم تعملون انه علم هذا الصدور اى لعلنا
القلوب والمقصود ان هذه الالية يظهر منها صغائر الله وارض يشكر العباد واما ما يروى لا يرصى
يكفره ويجوز ان يقام عليه ما يراى ان يكونوا الطاعة فيقال انه يرصى لصحح الطاعة كما في عباداته
ولا يرصى بجميع الذنوب والخصية وتقرر هذه المسئلة في علمنا كلام رومي من معطيات العقائد
الا صابة الذنوبية واما ان نشر والخير كلاهما من جانبا لله تعالى فما لا يظهر من هذه الالية
واما يثبت ذلك من دلالة آله اى اى من مظهر الاعتقادات واختلف فيه المختلة فقالوا

الموت الاولى ولله البعث الثانية كما يناد من فوق الآبى وبيا نهما ان امر ائبل عليه السلام
ما حبه العيون انظر لامر الله تعالى وقيام الساعة حين امر بفتح فيه ولا يموت على من كان
في التسويات والارض في ذلك الزمان من الخلق والوحوش والطيور والملائكة جميعا الا
عدا من الملائكة وكنه السموات والارض في غيا لما خفي كذا يشير اليه قوله تعالى وضع في الصور
فصق اى نطق من في السموات والارض فظهر الا من شاء الله ومم جبرئيل وميكائيل وهما ائبل
ومزرا ائبل وقيل امر حملة العرش والارضات والصور والزبا يند مكلدا في المدارك وقيل
الزبا من ائبل المستثنى ما احدث في القلوب والعقاب كصور العين في الجنة والحيات والعقارب في النار
فاما ملائكة الزبا فيلوحون في النجوم والشمس والقمر والكلاب والشمس من الملائكة والقباب في الصين
قيل هم الشهداء وروى في الاخبار ان بعد ذلك يوم مزرا ائبل الرقص فولي كل نفس ذائق الموت
فيموت مزرا ائبل ايضاً ثم اوحى الله تعالى لائبل امر ائبل فميكائيل فم جبرئيل ومزرا ائبل
ياقوت مع البراق الى قبر محمد ﷺ لا يدرون مكانه فيناد وفي لوبة فتوبة يا علي صوت الله تجيبه
عليه السلام الانباء امر ائبل ونهر من قبره ويركب على البراق ثم يوسر امر ائبل بالنفخ يا بيا
وهي لفظة البعث يكون بينهما مدة اربعين مئذوا اليه يشير قوله تعالى فيرفع فينا هري اى فيرفع في الصور
لفظة اخرى فاذا امر بيا م ينظرون اى فائسون من قبورهم او متوقعون ينظرون ما يفعل بهم
او يقبلون ايضاً هري الجهات نظر الموتى فاذا جاء غطيب وقرى لها ما بالنصب على انه حال
من ضمير ينظرون وموعده وفي الجنة يصيرون احياء با جمعهم فثبت البعث به وايضاً في
هذه النسخة فثبت السماء فكانت اربابا وصيرت الجبال فكانت اربابا وزلزت الارض وزلزت الارض
واخرجت الارض ابقالا فاذا امر من الاجداث الى ربهم ينسلون فلا اعاب بينهم يومئذ
ولا يتما لون قل ذلك حق ثابت اعتقاده واجب منكره كادرو لا يظلم يومئذ على واحد
ويجزى كلهم بما عملهم كما يشير اليه واشرفت الارض بنورها اى اشادت معان الارض
لا الارض نفسها لم يبق لها ارض المحشر وقدرى واشرفت بصيفة المجهول ايضاً على ما
في الكشف بنورها اى بفسطه ومد لها بنور خلقه الله فيها حيثك ووضع لكتابتها اى الحساب
والجرا على ما تدسه القاضي والروح المحفوظ يتقابل بها السما فاف والصف

التي حطب الملاكمة فيها اما امر في التلويح من وقت التلويح الى حق الموت في كل سنة مع مائة
ومشروب مسيكة وهو مع صنف من تمر في الميراثين لا يحسبه خبثا في ثمرته اغرست في بوزن
بها فيمن ياكله من اذن حسنا له فاولئك امرأ لافلون ومن خلفه موازين مائة له فاولئك خبر
الفاخرون فثبت ان الميزان حق ولا اعتقاد به واجب وقد اخبر الله تعالى في غير هذا
الموضع ان يعلو الصرح تلك الصنف من الميزان ويؤتي باليدي كل واحد ليقول اما التمر حنفة
من سيفة فمن يؤتي تلك الصنف يمينهم المؤمنين الصالحون فسوف نقام به مما يأمروا وينقلب
الى امله محررا ومن يؤتي بشماله ويخرج من وراء ظهره وهم الكافرون الضالون فسوف يد موافقوا
يصلى صبرا ويحرقون ذلك بالدم موت والا شعادكا بشيرا ليقوله تعالى يوحى يا لنبيين والشهداء
اي بالنبيين ليما امر من تبلغ الرماله والشهداء ليشهدوا عليهم باقما رد موتهم الى الحق
واذا كان من ما يأمروهم الصنف والمؤمنون المستشهدون في جهنم الله هكذا قالوا لو استعمل ان تكون
اما تهر شهداء عليهم المتمم والهدى وارجلهم بما كانوا يعملون اذا قام الشاهدون
المعبرون قضى منهم بالسق ومن لا يظلمون فيدخل اهل العائمة الجنة واهل المعصية النار
بما كانوا يعملون وبعد ما مررنا المؤمنين وفيها امة يحتدل بها على اثبات مذاب القبر ومن
قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة فهم ادخلوا آل فرعون أشد
العذاب • هذا الاية التي تسلك بها اهل السنة في اثبات مذاب القبر صرح بذلك في علم
الكلام وكتبنا لتفاهير جمعيا وطريقه ان هذه الاية في حق آل فرعون وقد اخبر الله ان
النار يعرضون على آل فرعون عليها اي على النار غدوا وعشيا ومعنى معرض على النار احراقهم
بها من قولهم عرض الا حاربه على الصنف اذا اقتلوا به ولا شك ان المراد بالقدور والعشى دار
الندب من بعد الرفات الى القيمة بقرينة قوله يوم تقوم الساعة مما جعل عطا على قدوا و
عشيا كما يظهر من كلام المتقدمين وصاحب النجاشي او طرقا لقوله ادخلوا آل فرعون كأمورا
المعبرين وذلك لان معناه على النار يعرضون على النار غدوا وعشيا ما دامت الدنيا
عليها موقفتى الفايرة وظن الثاني ان معرض على النار غدوا وعشيا ما دامت الدنيا
واما يوم تقوم الساعة فقبل ادخلوا بها الملا فكل آل فرعون على قراءة حفص او دخلوا

انتم يا آل فرعون على قراءة البعض اشدا للعلاب من ملاب الدنيا وهو عذاب جهنم ولا شك
ايضا ان آل فرعون اساءوا بما عملوا من نكروهم كما رآوا لخصوص اشغالهم وتعيين ذواتهم
ثم ثبت ان النكاح ومعنى قوله ان القبر والابن ذنبا لوقته كناية من التأييد عند الاكثريين
وان كان بمنزلة التخصيص كما هو عند البعض واما آيات العذاب في حق قصاص المؤمنين فلا يثبت
من ملاب الآيات والما يثبت ذلك باحاديث ذكرها في كتبهم ولا اطلاع على آية يثبت بها ذلك
وقيل ان الملح الصالح يكون له مال منكرو نكرو وحفظه آية فانه لا يعرفه لاحد من المؤمنين
والغير الصالح ان مات في جمعة او ليلة او شهيد او موذنا فهو في حكمة وان مات في غير
ذلك يفسد الله انشاء ويمدحها انشاء ولكن يرفع العذاب عنها لئلا يثقل في الايام المتحركة كالبسطة
ورمضان وما شورا ومثل ذلك وفيها آيات كثيرة وبما لجملة ملاب القبر للكارين وبعض مصا
المؤمنين حق واجب الا متقا وانكر ذلك بعض المعتزلة والروافض وما منهم بان المص
جماد لا يستحق العذاب واعادة الروح فيه مستعجلة في يوم القيمة ولما على احتلالهم جوابات
كثيرة وذلك بانهم يجوز ان يكون الروح مقابلا للجسد ويورثه بحيث يكون البدن والروح
كلما صالما لا يلزم اربانه يجوز ان يكون لا روا حصر فقط كاردى ابن محمود في حق آل
فرعون ان ارواحهم في اجواف طير مود تعرض على النار بكرة وعشيا الى يوم القيمة ومذهب
الاكثر ان يجب ان نعتقد العذاب ولا نشغل بكيفية وآما قوله تعالى فالرأيا ويلنا من عشنا
من مرقنا فاحتمل على انه لا يختلاط عقولهم يظنون يوم القيمة انه كآنوينا ما على القبر
او على انه يصحون ملاب القبر بالنسبة الى مذهب يوم القيمة كالمسلم يكرهوا محذرين بل نأمن هذا
ما اشتهروا لكن لا يهمل ان صاحب الكشف اورد الاستدلال بهل الآيات من غير تكبر فهذا القيد
انكاره وبعض المعتزلة وقد مضى بهل من هذا في حرة ابراهيم بتريقته تعالى فطالعه ثم ان
في الآية المذكورة اننى قوله تعالى النار يعرضون عليها ذليلا على بقاء النفس ايضا كما صرح به
في البيضاوى وعلى ان النار مخلوقة لان كما هو الظاهر وبعد ما سورة حمر الصلوة وليس فيها آية
يمتدل بها على آيات محتملة وبعد ما سورة شورى فيها آيات الاولى في بيان جزاء الجنات
والمنسوب ومن قوله تعالى * وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ * وجزاء سبعة سبعة

مِثْلَهَا فَمَنْ عَنِ وَأَصْلَحَ مَا جَرَّ عَلَى اللَّهِ طَائِفَةٌ لَا تَكُفُّ عَنِ الْقَائِمِينَ * وَلَمَّا انْقَضَ بِعَدِ ظُلْمَةٍ
فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ
بِغَيْرِ الْحَقِّ ط * وَلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَمَّا سَبَرَوْهُ وَحُمِلَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ لَئِنْ مَزِمُوا مِثْرَهُ
هَذِهِ الْأَيَّاتُ تَعْرِجُنَا إِلَى الْمَالِ وَالْأَمْوَالِ وَأَنْوَاعِ الْعَمَلِ مِنْهَا ذِكْرٌ وَالْأَمْوَالُ الصَّالِحَةُ يَقُولُ تَعَالَى
وَالَّذِينَ إِذَا مَا بَرَأَ الْبَغْيَ وَوُصِفَ لِلْمُتَّقِينَ أَيْ هَرِ الْبَغْيَ إِذَا مَا بَرَأَ الْبَغْيَ الْبَغْيَ يَنْتَصِرُونَ
عَلَى مَا جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُمْ لَا جُلَّ عَرَاهُ التَّلَاحُّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَقْدُودٌ لَكِنْ سَعَى الْأَنْتِصَارُ وَالْمَنْعُ مِنَ التَّعَدْيِ فَقَالَ
وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا وَإِنَّمَا مَعْنَى الثَّانِيَةِ سَيِّئَةٌ لَا زِدَ رَاجِعُ الْأَوَّلَى أَوَّلًا نَهَاتُوهُمْ عَنْ تَنْزِيلِ بِهِ وَفِيهِ
إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعُقُوفَ وَبِالْبَغْيِ تَرْتَبِيعُ الْعُقُوفَ فَقَالَ فَمَنْ عَنِ وَأَصْلَحَ مَا جَرَّ عَلَى اللَّهِ وَفِي
الْعَدِيدِ يَتَبَيَّنُ مَا يَدْعُوهُ مَادِيَوْمُ الْغَيْبَةِ مِنْ كَانَ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اللَّهِ فَلْيَقْبِرُوا لَا يَقُومُوا إِلَّا مَنْ عَنِ تَرْتَبِيعُ
بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْأَنْتِصَارِ فَقَالَ وَلَمَّا انْقَضَ بِعَدِ ظُلْمَةٍ أَيْ مِنْ أَهْلِ حَقِّهِ بَعْدَ مَا ظَلَمُوا فَأُولَئِكَ
مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ بِالْمَعْنَى أَيْ السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ أَيْ يَبْغُونَ
بِالْأَسْرَارِ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ وَلَهُ إِشَارَةٌ
إِلَى مَعْنَى مَنْ دُونَ لَفْظِهِ لَا وَاحِدٌ تَرْتَبِيعُ ذَلِكَ إِلَى الْعُقُوفِ وَلَمَّا سَبَرَوْهُ وَحُمِلَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ
لَمَّا مَزِمُوا مِثْرَهُ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَعَلِّهِمْ هَذَا مَقْدُودٌ إِلَّا يَدْعُوهُ إِلَى الْمَدَارِكِ وَنَحْوِ
الْكَلَامِ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَدْحُ أَرْبَابِهِ لَا تَنْتَصِرُوا بِالْعُقُوفِ فَهَبِ التَّوْبِيقَ فَقَالَ الدَّاعِي أَنَّهُ
لَا تَعَالَى لَيْسَ هَذَا الْفِعْلُ أَنْ يَنْبَغِي مِنْ حِزْبِ الْعُقُوفِ وَالْأَنْتِصَارُ مِنْ مَقَامِهِ وَالْعُقُوفُ أَيْ الْعَاجِزُونَ
وَمِنْ الْمَغْلُوبِ مَذْمُومٌ لِأَنَّهُ إِجْرَاءٌ وَغَرَاءٌ عَلَى الْبَغْيِ وَفَعْلٌ أَيْ مَا حَبِيبُ الْكُشَافِ أَنَّ الْعُقُوفَ
مَذْمُومٌ لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي
كَمْ زِيَادَةُ الْبَغْيِ وَتَقَطُّعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَقِّ الْأَوَّلِيِّ حَقِّ التَّكْلَافِ إِذَا جُنُوا وَالثَّانِي فِي حَقِّ
الْمُتَّقِينَ إِذَا جُنُوا وَكُلُّ أَمْرٍ مِنْ كَلَامِ الْأَمَامِ الزَّاعِدِ وَأَيْضًا قَالُوا قِيلَ أَنَّهُ هَامٌ فِي بَغْيِ كُلِّ كَامِرٍ
وَمُؤْمِنٍ وَهُوَ رَأْسُ لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي
بِالْبَغْيِ وَنَحْوِ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَرْبَابِهِ بِأَمْرٍ مَدْحُ الْأَمَامِ وَدَرْ التَّعْزِيرَاتِ وَيَقُولُ مِنَ الْقَالَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
ذَكَرْنَاهُ فِي الْكَلَامِ الْمَوْصُولِ وَمِنْهُ الْمَوْصُولُ نَالَتْهُ مَكْرُودُ ذَلِكَ وَالَّذِينَ إِذَا مَا بَرَأَ

البقي مر ينتصرون وقوله تعالى ولما انتصر الامة وذبحوا في الموضع بين حكمه بقوله وجزاء
 ميته خيطة مثلها لمر لده الى العفر وكرد بقوله فمن مغي واصبح وقوله تعالى ولما مبر وغفر
 الامة هذا ما فيه وهو احسن واوفق والآية الثانية في بيان تفصيل الوحي ومي قوله تعالى
 وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ
 بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ (الرومي في غزول هذه الآية ان اليهود يقولون لنبينا
 عليه السلام لمر تكلم من الله بلا واسطة انكنت نبيا صادقا تكلم موسى عليه السلام بلا واسطة
 وعراة بمعينة من غير حجاب فنزلت الآية يعني لم يتكلم احد من الانبياء بمعينة من غير
 حجاب من الله تعالى بل انما تكلم بوحى او من وراء حجاب او بالرسالة ملك موال الروح الامين
 فهو حي الملك باذن الله ما يشاء من الاسرار مكل الي اكتشاف والعصني وتلقى الزائد
 انما نزلت حين قالوا لا يلامنا الله انك رسول الله قليل لمر ما كان لبشر ان يكلمه الله وانما
 تكلم من وراء حجاب بهذه الاقسام الثلاثة وراى صاحب البهاوي في بيان هذه الاقسام ان معنى قوله
 وحيها كلاما غيبا يدرك بصيغة مراءى بها بالمشافهة كما كان في المعراج لنبينا عليه السلام
 او بما تف من وراء حجاب كما كان لموسى عليه السلام ولكن لا تتران قوله تعالى او من وراء
 حجاب يقتض بالاول وتيل المراد الانعام او المنزل هو اسطة الملك وقوله تعالى او يرسل رسولا
 المراد به ما اتى به جبرئيل الى الرسول ان كان المراد بالرسول هو ما اتى به من عليه السلام الى امته
 ان كان ما ثبت بلسان جبرئيل اخلا في قوله تعالى وحيها فيشمل التكلم بواسطة وبلا واسطة مراءى
 كان معبنة او لا فالآية تدل على جواز الردية دون امتنا معا هذا ما فيه وذبحوا في وجه
 امراء به ان وحيها مع ما طلف عليه نصب باصدا لان من وراء حجاب مئة كلام محذوف و
 الارمال نوع من الكلام ويجوز ان يكون وحيها ويرسل مصدرين ومن وراء حجاب طرفا وحيها
 احوال او قراء نافع ويرسل يرشح اللام من الكلام وراى غيره من المفسرين على ان قوله تعالى
 وحيها مراد به الانعام كما قاله في رومي او قبا المنام كما كان لا يراه عليه السلام
 وقوله تعالى او من وراء حجاب والمراد به كان بالهاتف كما كان لموسى عليه السلام ولنبينا
 في لجنة المعراج كانت بينه وبين الله حجاب من ذبحوا لمر بينهما معا فله معبين صفة على ما في

الحميني وقوله تعالى يزول زمره لا يحتمل الوجهين كما مر وهو انهم لجمع لا تعام ويشترك فيه
 الاول ايضا صريحا قال الملك المذكور في قوله تعالى ويؤتى زمره ولا المذكور في كلام نهر الا سلام
 وهو هـ بن الوحى برعان ظاهر وباطن فالظاهر ما ثبت له ان الملك او ما شارته او بالانها هو الباطن
 ما يحتمل بالاجتهاد ولعله لم يذكر المنام والمستهف والمشا فة لان الاول داخل في التالمام والاختيارين
 لم يكونا من شانه في هذه الروايات ملحقا بعد ما عرفت زخرف وفيها بيان الاول يستدل
 بها على نزول مبعي عليه السلام وهو قوله تعالى * **وَإِنَّهُ لَكَلِمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَتَبِعُونَهَا**
هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ * هذه هي الاية التي يفهم منها ان نزول مبعي عليه السلام يدل على قرب
 القيمة وذلك لان اكثر المفسرين على ان ضميروا نراجع الى مبعي المذكور ما عرفت قوله تعالى
 لعلم ان نري بكسر الهمزة وسكون اللام كما هو الاكثر كان معناه انه علم للساعة اي يعلم من نزوله
 ان الساعة وقرب القيمة وان نري بفتح النون واللام كما قرئ ابن عباس كان معناه انه ملاحة لقرب القيمة
 فلا تمترون بها اي لا تشكون بالساعة لان الشئ يتحقق منذ تحقق العلامة فتبعون اي اتبعوا احد اي
 او غير مي او رسول او هو قول الرسول امرأت يقول لعل اي قل الذي اذ هو كبر اليه
 صراط مستقيم وبالجملة فهو بحيث يتمسك به على ان نزوله عند قرب القيمة وقيل الفجر وراجع
 الى القرآن فانما جاء علما للساعة لانه مشتمل على بيانها واحتمل ان يكون مبعي علما للساعة لان
 احيا مبعي الموتى يدل على ان الله تعالى ايضا قادر على ذلك ومما نبأ بهوت في الساعة وعلى
 هذا من الوجهين المرحومين في البيضاوي ليس الاية مانع من فيه ولعله لهذا من الاحتمالين
 لم يتمسك به التفتازاني وغيره في نزول مبعي عليه السلام ولا بد ههنا من بيان قصته فنقول
 قد روي في الاخبار الصحيحة انه اذا شاع الفلاة في الزمان وكثرت الجهالة فيما بين الناس
 بفقد ان العلم والتعلم خرج الدجال الامور ليستي راكبا على الحمار الامور ليستي سايرا
 من المشرق الى المغرب وادمي الربوبية معه دلائل تدل على ذلك وشواهد تشهد عليه لا تعد
 ولا تحصى ومن جعلتها ان يكون على احد جنبه جنة وعلى الاخر نار وعلى احدى كفتيه جبل من الجوز
 وعلى الاخر امر من الماء ونحيي الاموات في ظاهرها نظرا الخلق ولكن في الحقيقة يقفه بحكم الشياطين
 ان يصوروا بصورا لا يمتصرون بصورا قارب رجل يد موء الدجال الى ايامه فيؤمن

ذلك الرجل ونفذ في ذلك من مناهل يا بركاته واما ما بين الخلق ذلك آمن له جميعون الف
امر ونية روايات مختلفة على ما في الكتب ثم بعد حين ينزل ميسى عليه السلام من السماء
الرابعة على جناح ملكين عند المنارة البيضاء في طرف شرقي من القامشلي بصانين مصبوغي
محر فاخذ بهما كراسه ويطر من وجهه قطرات وان رفع راسه الى السماء فخرج على وجهه
ثلثة القطرات مثل اللآلي والى ايها كافر ينظر سموت ثم يطلب الدجال ويقتلوه و هو الخلق الى
الامام هكذا الى الحسيني وفي الحديث ينزل ميسى عليه السلام على فريضة من القامشلي
لها أثيق ويدين حربة بها يقتل الدجال فيأتي بيت المقدس والناس في صلوات الصبح فيثاخر
الامام فيلزمه ميسى عليه السلام و صلى خلفه على شريعة من تحت ثم يقتل الدجال ويكرم الصليبي
ويضرب البيعة والكنيسة ويقتل النصارى الامن امن به هكذا في الكشاف والبيضاوي ثم اذا نزل ميسى
ابن مريم ينزول ويولد له ملبا سلام ومكث اربعين سنة ثم يموت ويدفن في قبر تحت فيقوم هو
وميسى ابن مريم وابوكرو ومرو بعد اورد لفظ الصحيح الثاني في بيان انه يشترط للهادي العلم
وهي قوله تعالى * وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ
وَهُمْ يَعْلَمُونَ * معنى الآية لا يملك آلهم الذين يدعونهم الكفار من دون الله الشفاعة كما عموما
ان هو لا شفاعة عند الله الا من شهد بالحق اي بالتحديد وهم يعلمون فانهم يمكنون شفاعة
الآخر منهم والا متناه متصل ان اريد بالموصول كل ما بعد من دونه لا ندراج الملائكة والجميع
فيه ومنفصل ان خص الاصنام واما قوله وهم يعلمون تأكيد اذ لا يوجد الشفاعة بدونه
هكذا قال او المقصود ان الآية وان كان مصرية في باب الشفاعة والتحديد لكنها تدل على انه
شرط للشفاعة العلم ولا يشترط الا شهادة عليه قال صاحب الهداية وما تضمنه الشاهد على ضربين
احدهما ما ثبت حكمه بنفسه كالبيع والافرار والغصب والقتل وحكم الحاكم فاذا جمع ذلك
الشاهد اوراقه وحده ان يشهد به وان لم يشهد عليه لا به علم ما عموما لواجب بنفسه وهو الركن في
الطلاق الاداء قال الله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون ولكن يقول اشهد انه باح ولا يقول اشهدني
لا بكلية والثاني ما لا يثبت حكمه بنفسه ما لم يشهد عليه مثل الشهاد على الشهاد فاذا اجمع شاهد
بشهاد بشهاد لم يثبت ان يشهد على شاهد الا ان يشهد به ومكذبا مرد الكلام الى اخره ولم يترجمه

غيره فيما ارى لا يقال ان الله تعالى شرط الايمان في منة من كثرة بقوله وامتشهدوا بكيف هو
 الشهادة فلا يشهد الا ما قول الله بالاعمال لا بالاعتقاد في معاملة لهم وموا لا ولي لهم ولا يعبر منه
 اللهم للشهود من اداء الشهادة منذ عدم الا شهادة وانما اشترط لهم العلم بالمشهود به فقط والله
 اعلم بالصواب وبعد ما سورة الدخان وفيها آية يستدل بها على الدخان الذي من علامته قرب
 القيمة وهي قوله تعالى * فَاَرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا
 هَلْ اَبْأَلَيْكُمْ رَبًّا اَكْثَفَ عَنَّا الْعَذَابَ اِنَّا مُؤْمِنُونَ * تفسر الآية ان قوله تعالى فارتقب
 معنا فانتظرو قوله تعالى يغشى الناس صفة بعد صفة لدخان وقوله تعالى هذا على اب البر لا
 مقدرا للقول وقع حالا وانا مؤمنون ومد بالايمان ان كشف العذاب فمعنى الآية فانتظرو
 اي بعد ان يهر يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس اي يحيط بهم حال كونهما فليمن هذا
 القول اي هذا العذاب البر ربنا اكشف عنا العذاب ايا و مد بالايمان بك فتؤمن ان انكشف
 العذاب مكد اذكر في اكثر النامير اذ ان قوله تعالى هذا على اب البر قول الملائكة لهم
 وقول ربنا الآية قولهم هذا اي السمين وفي تفسير اليوم والدخان ههنا قول قليل المراد
 باليوم يوم فتح مكة وبالدخان ما رتفع يوم فتح مكة حتى استتر الهواء وموا ايضا مد هو
 في السمين خافق قول المراد باليوم يوم القطر والشد والجامعة كادى ان قريش لما اصمعت
 على محمد ما عليه فقال اللهم اشد وطأتك على مصر واجعل عليهم سنين كسني يوسف عليه السلام
 فاصابهم بهمجهنم والاهل لك حتى اكلوا الجيف والعلمون حينئذ الدخان مبلرة من خيرة العن لان
 الرجل اذا جاع برى من ضعف بصره كهيئة الدخان بين السماء والارض ومن ظلمة الهواء
 لقلعة الامطار وكثرة الغبار ومن اكل الجيف فأتى العرب يسمى الشرا القلوب دخانا فاسناد
 الايمان الى السماء على هذه الوجوه لان ذلك يكون من الامطار على ما في انبياءى والاكثر
 على ان المراد بالدخان الدخان المحدود في اشر اذا الساعة وباليوم يوم ظهور ذلك
 الدخان اذ قال عليه السلام اول الايات الدخان ومردا تكلام الى اخرى فسئل عن قوله ما
 الدخان قل الايمان قال عليه السلام بلاء ما بين المشرق والمغرب يكشرون يوموا ليلقا ما المومن
 فيصيبه كهيئة الزكام ما الكافرة فمكسران يخرج من مخرجهم وروى انه يغشى الدخان

من المشرق الى المغرب وتكون الارض كلها كبيت اوقد فيه ليس فيه سكان الباب ويدخل
في اصناف الجفرا حتى يكون واحد واحد هو اهل البيت ويستوى المؤمن كهيئة الركام
فاليد لت علي ان عليا ان جات آتية توفد علي من ثلاثة ~~من~~ اياما حين موالا لقاتل له
الذي من علاماته القوم هذا التوجيه المذكور في اكثر التفاسير مروي الزامه وقد صاحب
الكشاف والمداينة واخره البيضاوي ثم قال والمراد باليوم يوم القيمة والدخل لاحتساب المؤمنين
هذا لفظه فهذا توجيهه اعني معنى اليوم والله اعلم وبعد ما حورة البجائية وليس فيها اية في
المسائل وبعد ما حورة الاحقاف وفيها بيان يستدل بمسائل اثبات مسئلة الآية الاولى في ان
مدة الرضاع حولان ونصف حول وهي قوله تعالى * وَصَيْنَا الْاِنْسَانَ بِرَّاءَ بِيْءَ اِحْسَانًا طَحْلَتُهُ
اُمَّهُ كَرَامًا وَوَضَعَتْهُ كُرَامًا طَحْلَتُهُ وَفَصَلَّاهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا طَحْلَتُهُ اِذَا بَلَغَ اَشَدَّهُ وَبَلَغَ اَرْبَعِينَ
سَنَةً قَالَ رَبِّ اَوْزِنْنِي اَنْ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي اَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ اٰلِئِيَّ وَاَنْ اَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَاَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ؕ اِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَىكَ وَاِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ * اعلم ان
الآية حقت لبيان توصية الانسان باحسان والدية كاشمرا ليه قوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه احسانا ولما كانت الواحدة تحصل المكابد الشاقة والجن الشد في تربية الولد
وقوله وحفظه عنها فادبا بالذكور بين ما تكابد له في ذلك مبالغة في التوصية بها بقوله حملته
امه حرما ووضعت حرما في حملته امة ذات حره ووضعت ذات حره واحملته حملا ذا كره
ووضعت وضعا ذا كره وانكره هو المشقة وقراءة حفص غيبة الضم في الكاف وقراءة العجازيون
وابرصرو هشام بالفتح وهما لغتان فهما ناعص هذه الحنة من بين ما قرأ الجن لا يقايس احق
على الولد من الحمل والوضع فذكر بعد بهان مدة الحمل والوضع فقال وحمله وفضاله
ثلاثون شهرا وهذا القول ايضا من تبين ما تكابده الام والعصال في الاصل المنع من الرضاع
والتراديه منها الرضاع التام المنتهي به ولذلك مبره كما يعبر بالامد من المد وهذه الآية
على الوجه لا يمنعها روح فيما ذهب اليه ان اكثر مدة الرضاع حولان ونصف حول ويؤانه على
ما في هذه اية ان قوله تعالى ثلاثون شهرا خبر عن كل واحد من الحمل والفصال كما يقتل مدة الحمل -
ثلاثون شهرا اذ في الفصال ثلاثون شهرا فكانت الآية لبيان اكثر كفا المد بين لكن لما وجد المنقص

لمدة الحمل وهو قول جليله رحمه الله لا يفتي بالحرمة في المولود أكثر من سنتين ولعله وجب في حق مدة الحمل على من يتكلم أبو حنيفة بأن أكثر مدة الحمل سنتان ومدة الاتصال ثلثون شهرا وأما أبو يوسف ومحمد والشافعي رجعوا لذهبوا إلى أن أكثر مدة الرضاع سنتان لأن قوله تعالى ثلثون شهرا خبر عن مجموع الحمل والاتصال يعني أن مجموع الحمل والاتصال ثلثون شهرا فاشتبه تعيين المقدار في حق كل منهما وكان قوله تعالى في موضع آخر وفصاله في عامين وقوله تعالى حولين كاملين فيما نالت مدة الاتصال سنتان فألها في موهبة أشهر يكون مدة الحمل لأن أقل مدة الحمل ذلك بالالتحاق فكانت مدة الالة بما نالت مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع وقال الشافعي ولعل تخصيص أقل الحمل وأكثر الرضاع لا يضبطهما وتبقى ارتباط حكم النسب والرضاع بهما هذا لفظه ونحن نقول في جوابه إن قوله تعالى حولين كاملين وقوله تعالى وفصاله في عامين محمول على الرضاع والوالدة وأخذ ما لا جرة يعني لا يجوز لها أخذ الاجرة أكثر من سنتين وذلك لا ينافي كون أقصى المدة سنتين ونصف سنة في حق تعالي حرمة النكاح وجواز الرضاع إلى هذه المدة والله درأه عن حنيفة حيث احتاط في ذلك لأجل حرمة النكاح ولا كذلك فيما قالوا تعبر على قول الحنيفة أشكل بوجه آخر هو أن المنص لوجعنا مما يستتبع الزيادة كما هو الظاهر يلزم كون قول الصابي باحتمال الكتاب ويلزم كون خبر الفارغ منصوصا لأن كون مدة الحمل ثلثون شهرا خبر لفظا ومعنى وهذا لا يجوز إلا أن يقال بمنع كون المنص لنا محتملا ولو سلم فلا يلزم كون قول الصابي باحتمال يجوز أن يكون ذلك بقاء من النبي ﷺ ولا يعلم أن بيان مدة الحمل خبر محتمل بل يتضمن أحكاما لنسب وغيره ولما قيل أن يقول أن فخر الإسلام صرح بأن في قوله تعالى وحملته فصاله ثلثون شهرا إشارة إلى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر إذا رضع مدة الرضاع وكيف يستفهم ذلك على من مع الحنيفة وأيضا قد قال صاحب الهداية في باب النصب بأن أقل الحمل سنتا شهرين والالة ولا يستقيم ذلك على من مع الحنيفة إلا أن يقال أن ما حنيفة رجع في ذلك بالاحتياط فالاحتياط في باب النصب أن يثبت في ستة أشهر التبع والاحتياط في الرضاع ثلثون شهرا في الحرمة فاستقام الاشارة والتسلك كلاما في كلام صاحب الهداية وفخر الإسلام احتياطا كذا إذا ذهب بعض المفسرين والكلام فيه طويل

ومذا كله اذا كانت الاية عامة في حق كل احد وقبل انه نزلت في شان الحسن والحسين حيث
وضعتما امصا في هذه المدة صرح به الغزيري وقيل في حق امي بكر الصديق رضي الله عنه حيث
كان في بطن امه ستة اشهر وارفع بعدة حولين ويدل عليه حياقي الاية وتامها ومثوله تعالى
حتى اذا بلغ اهل الاية والاشد جمع لا واحد له من انطه وعند سيبيه واحد شذاه وبلوغ
الاعد الاكتمال واستيفاء الصنين التي يحتمل فيها قوته ومثله وقد يفسر بثلاث وثلاثين
واربعين وثمانين مشروعة وشروا بانه ما روي انه ولد ابو بكر الصديق رضي الله عنه من
سنة ثمانين ولما بلغ ثمان عشرة سنة اختار حبة النبي ﷺ با ملازمة والد وام وهو ابن مشري
سنة فلما بعث عليه الصلوة والعلام بالرحالة وكان ابن اربعين سنة دما بالايما ناسين
وهو ابن ثمان وثلاثين سنة حتى اذا بلغ اياما لصديق اشد اها اكمل واستكمل قوته ومثله
وبلغ اربعين سنة دما الله اولاد رب اوزعي اها الهمني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي
وعلي والدي وهذا اداء شكر ربك الله عليه وعلى والد به من اعلامه واعلام ابي تمامه وام
الخير وان اعمل صالحا اى والهمني ان اعمل صالحا ترضه واصلي في ذريتي اى اجعل لي
الصالح ثابتي ذريتي واصفا بغير ابي قبيل اليك ما لا ترضيه واشغل منك واسى من المسلمين
المخلصين لك وهذا احتدما باصلاح ذريته قد احتجاب الله تعالى دما اذا اخلصت ما يشتره هو
دخلت تحت تصرف ﷺ وكانت من كبار ازواجه وكل اهلها وكنى اهلها وكنى
احلر عبد الله وعبد الرحمن بن عبد الرحمن وهو من جملة مناقبه حيث لم يكن
احد من الصحابة تشرف هو ووالده واولاده بصحبة النبي عليه السلام مع الايمان مكل اقالوا
وقال الامام الزاهد تيه نظران مضمون الاية انه ادهى شكر تولى والد به بالاسلام في عمر
اربعين سنة وابواه اهلنا يوم فتح مكة وهو يومئذ ثمان وخمسون سنة ولم يش بعد الا اربعة
صنين لان مراه اقل من مراه ﷺ منين في رواية واكثر من سنة في رواية هذا حاصل
كلامه وذلك انما يتوجه اذا كان المراد من نعمة النول دين نعمة الاسلام واما اذا كان
المراد غير ما من النعم كالحيوة والخلقة والمال ونحوها كما بينوا لم يتوجه ذلك ثم بيان فضيلة
امي بكورضى الله عنه من كورضى مواضع من القرآن في قوله تعالى ولا تالوا لفضل منكم

روح وقال روح بنوعاً به ويؤمن ايضا وقال ابو يوسف روح بنوعاً به لان
اية التبرع لنا محبة لا لئلا ندينه و ليلة الجنة مكتبة و اجاب عنه صاحب الهداية بان ليلة
الجن مكانة غير واحدة يعني مكانة نار و مكانة قار و معنى هذه القصة يعلم من كونها مكتبة يكون
منعوخة هذا كله كلام وقع بالعرض و المقصود منها ان الجنة ايضا كالانس و الملائكة و المقيمين
كافرون و هم معدون في النار اذ ابا اتفاق العلماء كالانس ان كانوا ثبت ذلك به دليل قطعي
و موقوله تعالى لا ملائكة من الجنة و الناس اجمعين و فريق مسلمون و اختلف فيهم فقال
ما لك و انما انبي ليلى و ابو يوسف يعني انهم يثابون في الجنة كالانس المخلصين لان محبة دخول
الجنة و الثواب هو الايمان و الطاعة و قد تحقق ذلك منهم و هو المختار للقاء في و ما حبه
الكشاف و من النسخ انهم يدخلون الجنة و ما يكون و يشربون لقوله تعالى ليربطهم اناس
فيهم و لا جان قابل العتق بالانس يعلم ان الجن ايضا يطعمون في الجور و عليهما حق المشايخ
و قيل بانهم يثابون بذلك و تصبح كالبشر و ادم بالنعمة و قيل انهم لم يدخلوا الجنة بل يدورون
حولها و روح به في الحسني و قال اما منا الا مظهر ابو حنيفة روح انهم لم يثابوا كالانس و اذ
يقع ايما انهم يثابون من العذاب لانه قال في اخر هذه الآية يغفر لكم من ذنوبكم و يهجركم من
هذا باب الجبر مكل اذكر في المداوكة و الكشاف و ايضا و في هذا القدر تم المقصود و بعد ما
سورة في الجنة و فيها آية منعوخة في باب القتال و معنى قوله تعالى قَدْ اَلْقَيْتُمُ الذِّينَ كَفَرُوا
فَضْرِبَ الرِّقَابَ حَتَّىٰ اِذَا اَخْتَضَمُوهُمْ فَشَدُّوا لَوْثًا قَدْ قَامَا مَا بَعْدُ وَاَمَّا دَا حَتَّىٰ تَضَعَ
الْحَرْبُ اَوْزَارَهَا فمعنى الآية فاذا القيتم الذين كفروا في الحاربة فضرِب الرقاب اي فاضربوا
الرقاب ضرباً و هو عبارة من القتل لان قتل الانسان اكثر ما يكون بضرِب الرقاب حتى
اذا اختمتموه اي اكثرتم القتال منهم فشدوا الوثاق اي وثاق الاسارى و هو ما يوثق به حتى يتولوا
ممكن فاما ما بعد و اما فدا اي اما تمنون منا يا ايها المؤمنون عليهم بعد ان تاحروا باطلا فيهم
و غيره و اما قل و نداء بالمال و بغير و حتى تضع الحرب اي اهل الحرب اوزارها اي آلاتها
و صلحها يعني ينقضي الحرب بزوال شوكتهم اوزارها اي آلاتها يعني يترك المشركون شركهم
بان يخلصوا جميعاً و هو وقت نزول عصي عليه السلام لانه عليه السلام قال اخر قتال امتي سنة

[illegible]

فما لعله بعد ما مره الفخ وتها بات كثيرة من المعاني الأولى في بيان أن لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف وإن خلافة الضميمة حق وهي قوله تعالى ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنْ الْأَعْرَابِ سُنَّةٌ مَوْحِيَةٌ إِلَىٰ قَوْمٍ آذَىٰ بِهَا ﴾ يدبر بها تلوتهم أو يستلمون ؟ فان لم يجعوا يؤتكم الله أجرا حسنا وإن تولوا كما توليتم من قبل هذا يؤتكم هذا بما أليما » أعلم أنه لما توجه ﷺ إلى المدينة فخلع قوم منهم أسمى عقار وثوبية وجهنية وأسلموا أصبح وأسلم فامر ﷺ بقوله تعالى قل للمخلفين أن يقولوا لمرات خلفتم اليوم من العرب فيكون زمان كل من تبعه من موافق علي بن أبي طالب إلى قتال قوم إلى باس شد يد بقا لنومر أو يحملون ما نطيعوا إلا إني تقيكم الله أجرا حسنا ويعف عنكم خطيئكم وأن تولوا كما توليتم من قبل أي في زمان ﷺ يدل بكم هذا بالمالا لأنكم خلفتم مرتين حينئذ هذا هو مفسر الآية والمراد بأولى باس شد يد بنو حنيفة قوم مسلمة وأهل الردة إلى من حاربهم أبو بكر رضي في خلافة ولذا أحصر بين القتال والإسلام لأن مشركي العرب والمرددين لا يقبل منهما إلا الإسلام والسيف بخلاف من هذا ما من أهل الكتاب ومشركي العجم والمجوس فإنه يقبل منهم الجزية خلافا للشافعي في مشركي العجم وقد مر في سورة البراءة فيكون الآية دليلا على أن المرتدين ومشركي العرب لا يقبل منهما الجزية صريح به المفسرون وصاحب الهداية أيضا حبه قال في باب كيفية القتال وهذا في حق من يقبل منه الجزية ومن لا يقبل منه كالمرددين ومبذة الأوثان من العرب لا فائدة في دعائهم إلى قبول الجزية لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام قال الله تعالى بقا لنومر أو يحملون هذا اللفظ وفي الآية دليل على صحة خلافة أبي بكر رضي حينئذ لأن الله لم يصرح بالمراد بأولى باس شد يد فارس وروم لأنه دام ممرض إلا أن فارس مجوس ورومي يصاري فينبغي أن يراد بقوله يحملون يتقادون لأن وضع الجزية عليهم مشروع وحينئذ يدل على صحة خلافة ممرض لأن الله لم يصرح بالمراد بأولى باس شد يد فارس وروم ثم قال وفي الآية حجة خلافة الشيعة يعني بأبكر ممرض على حبيب الله وأنشأ المرتب بخلاف صاحب الكشاف والبيضاوي وتابعيه فانهم ذكروا قصة بني حنيفة وقالوا في الآية دليل على خلافة

ابن بكروش وحدهم ذكروا زيادة ما درس والروم جميعا في مبرزة كبريها لله جبرئيل ودعوت
والعجب من الامم الزا من الله جبرئيل في ما درس وروم قوم وروم مع ذلك لم يمتد له على
جاءه وحق المراد بهم موازن وثيق والدعوة اليهم في زمن الرسول عليه السلام
وفي انكشاف وهو ضعيف لان النبي عليه السلام امر بان يقول لمن يخرجوا معنى ابد اولن
تقاروا معنى مد والالان يكون معنى ابد اي ما دمر على امر من القلوب اولن يخرجوا
معنى ما بين بل منظورين لا نخب نصر في المفاخر والابتدائية بعد ما في بيان انه لا يجيد القتال على
الصفاة وفي قوله تعالى لايس على الا على حرج ولا على الا حرج حرج ولا على
المرضى حرج ما ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار
ومن يتول بعدته من ابا الياسم ورواه لما نزلوا لو عهد صرحه على تارك القتال
وزمر الصفاة الذين لا يقدرون عليه انهم ايضا يمتد وجوب العذاب الشدي والعقاب
الا لير يتركه جاء جبرئيل بهد الاية يعني ليس على الا على والامرج والمرضى حرج
يترك القتال اذا ليجب عليهم ذلك الية وفي ما حقه لقوله تعالى انقر واخفا فاولا على
تقد بران يهون معناه صحاح واما كمر في صوة البراءة وتبقى الكلام في هذا المقام
ان المرضى قد يطلق على ذي مرض فيه ملامة الا لا تدولهم برونه الا لسان نوع مبركالسي و
وجع الراس والطن كافي قوله تعالى ومن كان متكر مرضا وعلى صفة من ايام اخري
بيان قضاء الصوم وقوله تعالى وان كنت مرضى او على سفر في باب التيمم وقد يطلق على ذي مرض
مورث قطع الاالات والاحباب وموالا على والمقع والقطع والامرج واشبا مصر وينبغي
ان لا يجب القتال على المريض الاول كالا يجب على المريض الثاني وان كان النفر عما دار المريض
المذكور في هذه الاية ان كان بالمعنى الاول فوجه العطف ظاهرا وان كان بالمعنى الثاني فتصمم
بعد تخصيص والمراد منه المقعد والقطع وذلك ان تحمله على كل ما يطلق عليه المريض وتريد
به جميع ما سوى الا على والامرج وعلى كل تقدير وفي ما حقه لقوله تعالى انقر واخفا
وتقاروا على ان يكون معناه صحاح مراضا لانه يجب القتال على الا صحاح والمرضى جميعا
ياي معنى اخذ المريض هذه الاية يعني وجود القتال من المريض مطلقا ومن مرآة ان

أخبر بان أيضا بهذا المضمون اعني قوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى وقوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فيما نفد م والآية الثالثة في بيان ان مكة فتحت من قبل صلحا وهي قوله تعالى * وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ إِلَيْهِمْ مَشَلْطِنُهُمْ يُوزِنُ بِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ يُطِئُونَ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا اعطى الله تعالى فتح مكة فعند الشافعي فتحت صلحا وعند باقي المذاهب منتهى القوة والآية لان معناه هو الذي كتب اذنك اهل مكة منكروا اباها المومنون وايدى بكر من اهل مكة اى قصى بينكم وبينهم الما نفروا المجازة هو م العتج يطعن مكة من بعد ان اظهر حشر عليهم اى اذ ركع وجلس حشر عليهم فيه خلف الاطهار يدل على القهور والغلبة فيدل على ان مكة فتحت من قبل صلحا كما هو مذهب الاصناف اربع ولقد اقدم هذا الترجيح صاحب الكشاف والدارك من مفسري الصنفية وصرحا بان دليل الاصنفية على هذا الباب وقد قال صاحب الهداية في باب العفروا الخراج وكل ارض فتحت من قبل فافرا عليها عليها في ارض خراج ثم قال ومكة معصومة من هذا فان قلت عليه السلام فتحها من قبل وترحمها لا عليها ولم يوظف الخراج هذا اللفظ وقيل كان ذلك في غزوة احد بيعة دون فتح مكة كما روي ان معمر بن ابي جهل خرج على حذيفة فبعثه فقتله من غزوة احد بن خالد بن ولید وادخله حيطان مكة ومن ابن عباس روى اظهر الله المحلبين عليهم بالسجادة حتى اذ حلوم الببوت وعلى هذا الترجيح لا احتدلال الاصنفية في هذا الباب ولهذا قدمه صاحب البضاوي رعاية لما فيه وضعف توجيه الاصنفية بان العفورة نزلت قبل فتح مكة واقول لا يخبر فيه اذا لاحتمال المذكورة فيها بصيغة الماضي كلما خبر من الامة معيزة للرمول في اظهار الغيب كما تقررى كتبهم والامام الزاهد ذكر التوجيهين بنوع تغير وعلى الصنفية ان ذلك في احد بيعة ولكن بنوع اخر وهوان سبعين نفرا من الكفار في احد بيعة نزلوا من الجبل وقعا الصبح ليقتلوا الصباية عليهم الاحباب واسترفهم ثم امنتهم الله ففتحت مكة والآية والآية الرابعة بعدها في بيان ان مدح مدني المحصر الحرم وهي قوله تعالى * هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَانْهَيْتُمُ الْمُكُوفِينَ أَنْ يَمْلَأُ مَحَلَّهُمْ اعلر ان هذه الآية والآيات التي قبلها وبعدها مرفوعة على قصص غزوة النبي عليه السلام ووجه ومبرته وهي مذكورة في كتب المبرر والتفاصيل

(الفصل) : (١٠٩) . (مرکز کتاب ۳۶)

[illegible]

التي أتتني تأويله حيث زعمت الله في هذه السنة وليس كذلك والله لندخلن المسجد الحرام في السنة الآتية إن شاء الله تعالى حال كونكم آمنين مصلقين رؤسكم ومقصرين أي بعضكم حال كونكم لا تعافون فكل من فيها السنة في تأخير ذلك ما لم تعجبوا أو لا تعجبوا فدخلن المسجد أو فتح مكة فتعاقر بها معنى فتح خير ليحترع إليه قلوب المؤمنين أي أن يهمل الفتح الموعود هذا مضمون الآية لقوله تعالى الرؤيا أي الرؤيا فعل فالحار وأصل الفعل وقوله تعالى بالحق معناه ملتصقا بالحق أو صدقا ملتصقا بالحق فينبغي قوله تعالى لتدخلن جوا ب قصر محذوف أي والله لتدخلن ويجوز أن يكون قوله تعالى بالحق معناه ما بالحق أو بتأويل الباطل فينبغي لتدخلن جوابه وإنما قال إن شاء الله وإن لم يكن له دخل في أخبار الله تعالى تعليلها للعباد وإشعارا بأن بعضهم لا يدخلون لموت أو غيبة أو حكاية لما قال له ملك الرؤيا أو انتهى عليها لعلام لا صباه فكل إلى العشاف والبيضاء وقال الامام الرازي أن الامتناء راجع إلى وقته الدخول لا إلى أصل الدخول أي إن شاء الله وإن شاء غيره والله لندخلن أي يكون إن بعضي قد أي قد شاء الله ولعل أن يكون متعلقا بمؤمن أي إن شاء الله كنتم آمنين وإن شاء لم تكونوا آمنين وقوله تعالى مصلقين رؤسكم ومقصرين ذكر في حق المصباح أنه حال مقدرة من قوله تعالى لندخلن أي لتدخلن المسجد الحرام حال كونهم مقدرين التحليق والتقصير ولعل ذلك لأن التحليق والتقصير إنما يكون إذا خرج من المسجد إلى مكان فيتحلق ويقصر فيه لأن الآية نزلت في العمرة وفيما التحليق والتقصير بعد الخروج بخلاف الجمع لا به يكون التحليق والتقصير قبل دخول المسجد الحرام والمقصود من ذكر الآية أن العمرة عندنا طواف وصحي ثم بعد ما حلق أو تقصير وقال مالك رحمه الله العمرة الطواف والسعي ثم ولا حلق فيها ولا تقصير والاية حجة عليه لأنها نزلت في عمرة القضاء وذكر فيها التحليق والتقصير مع هذا ذكر ما حب الهداية في باب التمتع وإن لم نعرض له المفرد والآية لما دمه بعدها في شرف الاحلام والاعلاء الدين وفضائل الصحابة ومي قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى

فكانت حكمة وشيئا عجيبا ليعلموا على لفظ منه إشارة إلى صاحب مفصوص من الخلفاء
الاربعة الاخيار وقالوا والذين معه ايماء الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه حيث كان مع
الغاروقي احسنوا الصفراء لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا منكم الصفراء في
الزينة حيث كان شد يد ابي الكفار وقوله تعالى وحياء بينهم ايماء الى ثمنان رضي الله عنه حيث كان يراحمها
كامل السياء والايمن وقوله تعالى برؤسهم ركعوا سجدا ايماء الى علي رضي الله عنه حيث كان ساجدا
وامارا كما سجد اكداني الصيني وقريب منه كلام الامام الزاهد مع زيادة بيان وتوضيح
صنع وقوله تعالى ذلك بعد اشارة الى الوصف المذكور ومثلهم في التورية خبره ومثلهم
في الانجيل صلف عليه يعني هذا الوصف المذكور صلفهم العبيبة الشان المذكورة في التورية و
الانجيل وحينئذ قوله تعالى كزرع تصغيرا وتثليل متعاضدا وتجزؤا يكون ومثلهم في الانجيل
مبتداه خبر كزرع يعني هذا الوصف في التورية واملوسهم في الانجيل كزرع المزع شطاه اي
فراخه فارزه اي لغوا فاستغلت اي فاستدوا من الدابة الى الغلط فاستوى على مرقه وموضع
ما قال اي فاستقام على نصبه وقام على قائمته مستويا بحسب الزرع فكثا فتصرفوا غلظا وحسن مظهره يعني
ان الصباية تلواني بدأ الاسلام ثم كثروا فاستكسوا ترقى امرهم حيث احبب الناس وقيل
مكتوب في الانجيل مخرج قوم يبنون نبات الزرع يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر
والما قال ليظن بهما الكفار تعليلا لما دل عليه تشبيههم بالزرع من لما فهم وتربيتهم في الزيادة
والقوة او تعليلا لقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات انهم لنجعلنهم
التيبي عليه السلام وفي الصيني ان المراد بالعمل الصالح حبة الصباية وانه انما قال ليظن
بهما الكفار تنبيها على ان مبغضهم كانوا يرمونهم بالله منه ثم ان فضائل الصباية المذكورة في ايات
لا تعد ولا تحصى وانما اخترت هذه الالة لما ذكرنا ان فيها ذكرا للخلفاء الاربعة بالترتيب
وكذا ذكر الله تعالى في سورة الحج قوله تعالى ان منكم من سكت في الارض وانما امروا بالصلاة واتوا بالركوة

وأمرنا بالعمود وهو ما من المنكر وقالوا إنه المراد منه العلماء إلا أن بعضهم مكث في البيت في سورة
النور في قوله يومئذ ينادي من السماء من آمن وأخلاقه لم يتغير من في الأرض كما استخلف الذي من
قبلهم ولم يكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ولم يجد لنصر من بعد خوفاً من أن المراد به العلماء
الأربعة ومثال هذا وقد ذكر الله تعالى لهم منفردة أيضاً حيث ذكر مدحاً يوكريها بالعمود ح من
في آية أو أكثر ومدح ثمان كل ذلك ومدح علي في آيات مخصوصة تارة وفي ضمن أهل البيت
أخرى وترك كل ذلك للمال وماتوا الصابئة مدحاً وحون في القرآن مصدرون في الصدقة
لا يلا كرون إلا يصير يرجى لهم أكثر مما يرجى للغير من الآئمة لا تكفاه والأولياء العلماء
وغيرهم فبنا الله تعالى على ابتدائهم واعتقادهم بالصبر وعصمتهم تعصبات الطائفة الصالحة
وبعد ها سورة الجمرات وفيها آيات كثيرة في المسائل لك كرمها تلك آيات الآية الأولى
في بيان نهي الأضحية قبل الصلوة ونهي صوم يوم الفكه وفي قوله تعالى يا أيها الذين
آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا أَيْدِيَكُمْ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ جَمِيعٌ عَالِمٌ
بِأَعْيَانِهِ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا أَيْدِيَكُمْ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ جَمِيعٌ عَالِمٌ
لِلْعَمِيمِ وأول منزلة إلزام أو من قدم بمعنى تقدم ويؤيد قراءة بعد ميلاً تقدموا على
أحد من التائبين وترجم لا تقدموا من القدوم وقوله بين يدي الله ورسوله مستعار مما بين
الجهنمين المحامين أيدي الأيمان أو المراد بين يدي رسول الله وذكر الله للتمثيل وقد
ذكر ما حب الكشف في بيان نزولها وجوها اختار منها صاحب المدارك اثنين رماه إلى مبه
الأول أنه روي عن الحسن أن أبا ذبح يوم الأضحية قبل الصلوة فنزلت أمرهم رسول الله
عليه السلام أن يعيدوا إذا جاءوا ففعلوا ذلك قياماً على عيد الفطرا إذا أخرج الصدقة
قبل الصلوة مستحب على ما بين يدي الراعي والآية حينئذ يكون دليلاً لنا على أنه لا يجوز الذبح
قبل الصلوة في المصر بخلاف أهل السور وعند الشافعي رح يجوز الذبح إذا مضى من الوقت مقدار
الصلوة صرح به في الكشف وهو يناقض ما ذكرنا حب لهذا الآية قوله عليه السلام أن أول متحكما
في هذا اليوم الصلوة ثم الذبح حجة على مالك وإننا نفي رح في نفي الجواز بعد الصلوة قبل
أصراً لا مام ولعله هو الحق والموافق لآية ثالثة من الآية ثالثة من نزلت في النهي عن صوم يوم

للشك وبما نه علمنا في الكشف من ضروري قد خلجعل ما يشترضي اليوم الذي يشك فيه فقلنا
 للجارية عليه خلاف قلت اني صائر فقلت قد علمي الله من صوم هذا اليوم وفيه نزلت وجبت
 قد لا الآية على نفي صوم يوم الشك وهو مع ضروري من الفقهاء مع احكامه وانما هو واما ان يعرف
 فلا بد صاحب الحديث في كلا الموضوعين لا لك لا يفهم المقتضات منه على محتمل القاطع اذ هي
 بمسئلة لبيان الاداب مع النبي عليه السلام لمحتمل ان يكون مضمونة به وان في غير ذلك
 وجوبها الخ لم اذكر ما معناها بل يطول الكلام والاية الثانية في محتملة ان غير الفاسق واجبه
 التوبة وهي قوله صلى الله عليه وآله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَبَيِّنُوا أَن تُصِيبُوا
 قَوْمًا بِإِثْمِهِ إِن تَصْرَحُوا عَلَيْهِمْ مَا فِي دِينِكُمْ ۚ أَلَمْ يَكُن لَّيْلَةُ الْفَجْرِ** ان
 قد صلى الله عليه وآله وسلم ارسل ولید بن العقیلة الى بنی المصطلق لما دخل صد فانه ركان
 له جنابة عليه وسلم اليهم احتفلوا وتعلموا نظرا لغير جازا معاقلين له هو ما من البينة
 فرجع الى جانب النبي عليه السلام هو اخبره بما كان خلاه من منع الزكوة وقصد القتل
 والارتداد فقص النبي عليه السلام قتاله فزلت وقيل فارسل عليه السلام خالد بن ولید بن
 مغيره لتحقيق الواقعة فوجد غير مقرين على دفعهم معطين الزكوة فرجع والمعنى ان جاء كبر
 فاسق بغير توفيقا وتقصير وفرض تثبتوا والمآل واحد اي توفقوا الى ان تبين لكم الحال ان
 تصيبوا قوما بجهالة اي كراهة ان تصيبوا قوما ما علمت بحالهم فتصيبوا اي تصيبوا واما دمين
 على ما فعلتم منهم ومعنى لولم توفقوا اي خبره فقلنا تشر معهم بموجبه ووجد نموهم مؤمنين فقلنا
 بالتمسك لم تقع سنا المقتلة معهم لا بغير مؤمنون والمقصود ان الآية دليل على ان خبر الفاسق واجب
 ان توفيقا وتكبير فاسق ونباء للتعمير اي اي فاسق واي خبر كان وفيه دليل ايضا على ان خبر
 الواحد احد بل يقبل بلا توفيقا اذ كرم صاحب المدارك انه ان لم يقبل كان مستويا مع
 الفاسق فلا يظهر للتخصيص فايدة اصلا لا لما قال الفاضل البياضاي ولا ان المعلق على الشيء
 بكلمة ان يعدم منه عدم الشرط لانه لم يوافق مذهبنا واما ما ذكره اعراس ان الحكم وهو
 التوفيق مرتب على المشتق وهو فاسق اي يكون ما خلا اشتقاقه عليه فالتوفيق ليس لانه واحد بل
 لانه فاسق فتقبل قول العدل فهو وافق كلام المذهبين هذا وقد ذكرنا على الاصول هل الآية

في بحث حمل المطلق على المقيد وتقرر به أن قوله تعالى وأشهدوا أصهاركم من بين أسرتكم وأقربائكم من قبل الله والقول له تعالى وأشهدوا أولادكم ممن شهدتم بدينكم من قبل الله المطلق على المقيد ففرضا عندنا ما جعلنا المطلق على المقيد ولكننا جعلنا بنفس ثالث
أوجب الترتيب في خبر الفاسق وهو قوله تعالى إن جاءكم فاسق فباعدوا له دبراً فإنه زيادة
التفصيل في ذلك فنقول قد ذكر في كتاب الأصول في غرض خبر الواحد خبر الواحد إنما يوجب
العمل إذا كان في الخبر الاحكام والعدا لترا العقل والضغط فلا يوجب العمل بخبر الفاسق لأنه
ليس يعدل ومعدداً خبر الكافر والصبي والمجنون والذهي شذوذه فقلت خلة وسامية أو مهارفة
لقد ان الشروط والمقصودات خبر الواحد الفاسق لا يوجب العمل في باب الحديث لأن الخبر
يحتل العمل به أيضاً والخبر غير معصوم وبالعقد أنه يرجع جانب الصدق على طريق المصداق
والشبهة وذلك أن المصداق بالانزجار من مسطوراته فإنه فوارك ككبيرة أو سرعة صغيرة
ليرقى خبره وآما في خبر باب الحديث فإن كان من أمور الدين كما إذا أخبر عن الطعام وحرسته
أو بطهارة الماء ونحوها فقال صدق الله سبحانه السامع رأيه فإن كان باكمراً لراي ووقع في قلبه أنه
صادق فيحصل به فيتميم في سورة نجاحاً لما من غير اقتدوان وإراقه هو أحوط للتيسر لأن ذلك
أمر خاص لا يوجب تعميمه من جهة العدل ولقد من الضرورة إلى خبر الفاسق وفراغ للشهادة
والثمة متيقنة حيث يلزمه خبره ما يلزم غيره إلا أن هذا الضرورة لما كانت غير لازمة
لأن العمل بالأصل ممكن وهو أن الماء طاهر في الأصل لم يجعل الفاسق من أن يوجب غير التحريم
إليه ولم يقبل خبره دون فهم الراي إليه وإن كان من المأمورين فكانت تفكك من معنى
الانزاع كالأحكام والمضاربات والأذن بالتجارات يصح خبره من مطلق عدل أو قاصداً صيا
أو بانها مسلماً أو كافر المصوم الضرورة الدائمة إلى سقوط الشرايط لأن الاتساق فليأخذ
رجلاً يستجمع الشرايط حتى يبعثه إلى وحله أو غلامه ويقول معه اني وكنك أو أذنك
بالتجارة قد من الضرورة إلى أن يبعث إليه أي رجل كان ولا دليل مع الصانع يعمل به سوى هذا
الخبر ولأن أعماهم والشروط لترجيح جهة الصدق في الخبر فصلح ملوماً ولا لزوم هنا لأن
العبد والوكيل يباح لهما الاتقان على التصرف من غير أن يلزمهما وإن كان ما فيه الزام محض

من حقوق العباد كالحقوق التي تجرت في هذه القصص ما لا يتقبل فيها خبر الفاسق بل بشرط العدالة
ولفظ الشهادة والاولية بالولاية وان كانت ما فيه الزام من وجه دون وجه كقول الوكيل
ومعهم الخادون بشرط فيه أحد شرط الشهادة اما العدد بان يكونا رجلين او رجلا وامرأيتين
او اربعة بان يكون واحدا ما لا عند البينة اعتبارا لعنى الالتزام من وجه عند ابيان
خبر الفاسق واماميان حال المتورع صاحب الهوى ومعتزلا قروا لمسي والمعتوه في غير الحد
فتركها ليلا يطول العتاب من غير تعريض عليك تتبع كتب الاصول والاية الثالثة في بيان ان
قتل الباني واجب ومي قوله تعالى * وَإِنْ مَا كُنْتُمْ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فَاتَّقُوا اللَّهَ فَاسْلُكُوا بَيْنَهُمَا
فَلَنْ يَكُونَ إِحْدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى يَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ
فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِاَدْلٍ وَأَقْضُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * انما المؤمنون
احوة فاصلحوا بين اخوتكم واتقوا الله لعلكم ترحمون * المروي في نزول هذه الاية
ما ذكر في المدارك والكشاف ونزولها في احدى اربع عشرة سنة على مجلس بعض الانصار ومولى
حماد بن الحسن السامري ما سمعته من ابي بانه وقال دخل سبيل حماد وقد آذانا بانه فقال مبد الله
من زواجه والله ان هول حمارة لا طيب من محكمه ومضى عليه السلام وطال الفرض حتى
استبأ وتجاهل انباء الاوس والخزرج فومهما فجادوا يا لعبي او بالايدي والتمال
فزلت الاية المذكورة والمعنى وان طائفتان من المؤمنين تقا تلا بينهما فاصلحوا بينهما
بالنصح والدعاء الى حكم الله تعالى فان قبلوا الصلح فيها والافان بخت اي تعدي احد
المؤمنين على الطائفة الاخرى فقاتلوا الطائفة التي تبغي حتى يفيء الى امر الله اي حتى ترجع
الطائفة الباغية الى حكم الله وما مر به فان فاءت اي رجعت الطائفة المذكورة الى امر الله
بعد المقاتلة فاصلحوا بينهما بالعدل بحيث يكون موافقا لحكم الله تعالى ولا يضر لاحد منهما
شيئا واقضوا اي اعدلوا في فعل الامور ان الله يحب المقسطين العادلين ليعمل لغير بعض
الجزاء وانما قيد الاصلاح بالعدل ههنا بخلاف الاول لانه مظنة الحب من حيث انها بعض
المقاتلة بخلاف الاول فانه في ابتداء محال المقاتلة وقد اكد الله تعالى الامر بالاصلاح
فكروا وعلله بقوله اما المؤمنون اخوة يعني ان المؤمنين كلهم اخوة بينهم من حيث انهم

ينسبون إلى أصل واحد وهو الالهة الموصى الحيوان الالهة بالصلوات الخويكر في الدين
والايمان والعبادة الباقية في القرآن وغيره من غير الظاهر موضع المعنى في قوله ان الخويكر
والقبلي يدين بقول بينهما وانما جئنا منها بلفظ التنبيه والقياس يقتضي الجمع نظر الى ان الاله
من تصديق المجامعة بينه الاثبات وقيل المراد بالآخرين الاوس والخزرج وقرئ اخوكر
واخوانهم وكل اخني الصمير في قوله واصلوا بينهما ولا نظرا الى لفظا فثنين وانما جمع
المتنولوا بما بقوا لقياس يقتضي التنبيه مائة للمعنى فان على طائفة جمع علا حدة وان المقصود ان في
الآية دليل على ان الباقي وهو من خرج من اطاعة الامام الحق يجب المقاتلة معه لانه باع
في اللغة وفي مراد الغهاء حيث قالوا البقات قوم معلوك خرجوا من اطاعة الامام الحق
والباقي يجب المقاتلة معه بهذا التصريح قال القاضي ان الآية تدل على ان الباقي مؤمن وانما اذا
بعض من العرب ترك كما جاء في الحديث لانه فاء الى امر الله تعالى وانما يجب معاونة من بقي
عليه بعد تقدم النص والسعي في المصالحة عند اللفظ البياض وقد ذكر صاحب الكشف في
تفسير الآية كلا ما هو ملاحا صله ان الفئتين من المسلمين في اقتتالهما لا يغفلوا ما ان يقتتلوا على
مبيل البقي منهما جيبا فالواجب ان يصطليح بينهما بما يثمر المكافحة فان لم يصطليحا واما ما
على البقي صير الى مقاتلتها واما ان يهتم بينهما القتال لشبهة دخلت بينهما ومما يزمها
مسكتان فالواجب حينئذ ان لا لشبهة بالهجوم والبراهمين فان لم تعمل على ما هو يتألى فقد
لغنا بالفتن الباهيتين واما ان يكون احد هما الباقية على الاخرى فالواجب هو عند ان يقتتل
شدة البقي الى ان تكف وتزول فان فعلت اسلم بينهما بين البقي عليها بانقطاع العدل وان انقضت من
الاية يجب القضاء على الباقي والمقاتلة معه لا مجرد امة تذا الضغائن وحل الا حقا دلالة
لا يوافق العدل وان لمصفا اذا كان كذلك فعمل الاصلاح بالعدل على مذموم محض واضح
لا يهوى الضمان على الباغي مطلقا واما ان كان ذامنة او غيره واما غير محض ولا يرى الضمان
الا على قليل المنفعة فعمل الاية على الباغي القليل العدل وهو غير ذي منعة فقط هذا ما فيه واعلم
ان الامام الحق هو الذي يهتدون به لا عاذرا بالغا حرا ذكر اقرشيا ثبت امامته بالخص من
الرمول ومن الامام السابق اربعة اهل الحل والعقد ولا يقتصر الى اجماع اهل الحل والعقد

بل يمتدوا حدوا لاثنين منهم كاهنة ولو اتفق البيعتان في بلد أو بلد من تخلص عن المقدم
 وأمسى عليه وان اصرا الاخر فهو من البغاة فيجب ان يقاتل حتى تقتل الى امر الله وان لم يكن
 هناك مقدم ادلر يعلم التاريخ وجب ابطال الجمع واحتداد العقد لمن وقع عليه الاختيار
 ولا يجوز العقد لما هو في جانب متضاد الا قطار لا دال على وقوع الفتنة اما في متسما حيث
 لا يبع الواحد له يره فله خلاف ويجوز لامة خلع الاسام ويزله بسبب وجه مثل ان
 يوجد منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانكاس امور الدين وان اوجب علمه الى
 الفتنة فينبذ احتمال ادنى المصرتين بعد الاستيفاد من شرح المواقف او ردته انما انما
 ليرشدك الى تحقيق معنى الامام والها هي منذر الها هي منه احكامه ما ذكر في كتب الفقه وهي انه
 ان خرج قوم من اطاعة الامام بدعوى الى العود وتكشف شبهته فان اجتمعوا امتحيز بين
 حل لنا ثلثا ليرمى به ولا يسمي ذر يثمر وتبص الاموالهم الى ان يتوبوا ويستعمل صلاحهم ويخلصهم
 عند الحاجة ومن كان منهم ثلثة فينبذ على جرحهم وبيع موليهم ومن لا يهتدون كذلك فلا
 وان غابوا على مصر فقتل رجل من اهل اخر منه يظهر عليه قتل به وجلتها قد فصلت في كتابه
 الله ليطلع فيه والآيات الباقية لما كانت في الادب مع انبى عليه الاعلام من نهي رفع
 صرتهم فوق صوته وجبراهة وبذاته واطاعته للمؤمنين والهي من اتها ذا نصيرية والغبية
 والتجسس وتنازل الالجاب وسوء الظن والتفاخر بالانصاب وبيان الثفرقة بين الایمان و
 الاعلام سالر يتعلق به عرض لنا او ليروافق مل منها تر عنها للاطنا ب بعد ما مورق
 ولا يظهر فيها اية كذلك وبعد ما مورق والذاريات وفيها اية يحتدل بها على اتها الایمان
 والاعلام وهي قوله تعالى **فَاَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ
 مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** هذه الآية اخبار عن قصة اهل ك قوم لوط بعد اخراج من كان من المؤمنين
 من قرية اذ ضمير فيها يرجع الى القرية وان لم يكن مذكورا يعني فاخرجنا من كان في قرية
 لوط ممن امن بلوط فاما وجدنا فيها غير اهل بيت من المسلمين اي اذ اردنا دلائل قوم لوط
 واخراج المؤمنين من تلك القرية ليرجع فيها من المسلمين الا اهل بيت واحد ومير لوط وامتداد
 وقيل مير ثلثة مشر على مالي لكشفه وقيل امن به واحد من القرية في عشرين سنة على مالي الصحنى

وما لجملة يا حيو هذا لا بد له من العلم والبرهان على ما علمنا في الآيات الأولى من يوم واحد
 لهذا المؤمن من قوة العلم والبرهان على ما علمنا في الآيات الأولى من يوم واحد
 هذا العلم والبرهان على ما علمنا في الآيات الأولى من يوم واحد
 والمعلم على يوم لو لا يقتضي اتحاد ما بينهما صرح به القاصي وذلك لان القائل بالفرق
 بينهما لا يقول بائتين حتى يكون الآلة دليلا عليه بل بان مرجعه الى عموم وخصوص من
 وجه والصدق في مادة من لوازمه وتفصيله ان الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله
 واليوم الآخر اي تصدق بالقلب وتقر باللسان والآلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد
 وتعتبر الصلوة وتزكي الزكاة وتصوم رمضان وتعج البيت فبجوزان فوجد الاول من الثاني
 وبالعكس وان اجما واليه ذهب البعير مستدلين بما نطق به الاحاديث ويقول تعالى
 قاله الا مرابا مناقل لم تؤمنوا ولا تكلموا بالحق وانما اتيناكم بالحق لئلا تكونوا
 واحدا ولكن الايات التي ذكرها على اتحادهما لا توجب ذلك نعم الجواب الحق لمر ما ذكرنا
 ايضا ان كل ما يدل على التفرقة بينهما اما يدل عليها بحسب اللغة ولا نكره بل عرفة ان في شرع
 بيننا عليه السلام لا يجوز ولا حدان يقال انه مؤمن لا مسلم بل بالمؤمن ولا يتفك احد هما
 من الاخر كما ظهر مع البطلان وبما هو ورواها في جملة ان اطلاق المؤمنين
 تتبع ابراهيم ومي قوله تعالى * وَالَّذِينَ آمَنُوا وَتَبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ
 ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ * قال صاحب
 النكت ان قوله تعالى والذين آمنوا مطبق على قوله تعالى بحور عين من قوله وزوجناهم
 بحور عين اي تزناهم بالبحور العين والذين آمنوا اي بالرفقاء والجلعاء منهم واتبعناهم
 ذرئهم وقوله بايمان الحق بما هم ذرئهم كلام على حد معناه بحسب ايمان مظهر المنزلة
 والاشان ارحمهم داني المحل الحقا بهم ذرئهم وما التناهم من عملهم من شيء اي وقربنا
 عليهم جميع ما ذكرنا من ثواب والتفضل وما نقصناهم من ثوابهم شيئا بمعية الانباء
 على امرئ بما كسبت رعين اي كل نفس العبد بعمله من هونته فان عمل صالحا فكما وخلصها والا
 او يها وتكمل ان يكون قوله تعالى والذين آمنوا مبتدأ وقوله تعالى بايمان الحقنا بهم

ذريتهم غيره وما بينهما متروك والمعموم من كلام صاحب البيضاوي المدارك انه حيث قلنا يكون خبرنا
الحقنا وقوله تعالى يايمان متعلق بما قبله داخل تحت الاعتراض وكلام الامام الزاهد يدل
على ان قوله تعالى واتبعهم ذريتهم مطوف على قوله تعالى امنوا مواء جعل قوله تعالى يايمان
متعلقاً بما قبله وبعد وهو عبارة عن ايمان الاطفال اليوم الميثاقا وعن ايمان الالهيين بالتبعية
ومر المناصب ثلاثة واما ورودنا الآية فهنا تمسكا على ان اطفال المؤمنين يتبع اباؤهم في
دعوى الحق وان لم يعملوا وتحقيق الكلام في هذا المقام ان اطفال المؤمنين مؤمنون واطفال
الكافرين كافرون في حق الاحكام اي اتباع في اجراء احكام الدنيا لا جماع واما في
الاخرة فقد اختلف العلماء فيهم فالأشهرون على انهم اتباع للاباء في الاخرة كما انهم اتباع
لهم في احكام الدنيا كذلك هو ان اطفال المؤمنين او المشركين وقيل اطفال المشركين
لا يدخلون في النار كروي من بعد لا يعذب الله تعالى احد ابلا ذنب وقيل هو عدم التحملين
في الجنة وقيل ان الاطفال كلهم وكذلك المجانين من اهل الامة لا يفتنون الجنة ولا يدخلون
النار وروي من تصنيفه انه توقف في اطفال المشركين ما توأ فقال لا ادري كما توقف في الجنى
المثل وقت الجنان ومدة الدهر هي اربعة مماثل منه قال فيها لا ادري وقيل توقف ابو حنيفة في
في ابتداء شبابه في اطفال المؤمنين ايضا ثم بلغه الاخبار الدالة على كون اطفال المؤمنين
في الجنة مع اباؤهم وهو غير شاعرا لم يرجع في اطفال المؤمنين وبقي في خبرهم على ما كان
عليه من التوقف وتلك الاخبار لقوله عليه السلام ان الحقل يظل يخيط على باب الجنة
فيقول لا ادخل حتى ادخل ابواي ومثال ذلك ما ذكر في المشكوة ورد بان عدم بلوغ النعمة في
اطفال المؤمنين وقت اشباب غير محتمل لان قوله تعالى والد من امنوا اتبعهم ذريتهم
بايمان دليل على ذلك وقد كان ينفقا لا يقال لمراد بعدم بلوغ ان نص عدم القطع به لان قوله
تعالى يايمان بمقتضى ان يكون متعلقا بقوله تعالى واتبعهم ويكون المراد به الايمان بالقصد فيكون
الآية محمولة على انصار الذين امنوا خاصة والحمل على الايمان المتشافي والتبعي غير
ظاهر ولكن لا يخفى حيثما ذكرهم مؤمنون اما لاجل فلاحه لقوله تعالى الحقنا الا ان يقال ان
المذكور حيثك مجرد الايمان واخرى لا يفتنون دراحة الاباء بمجرد الايمان بدون عمل وانما

باعتقائهم كراما لصبرهم لا في غيرهم واما حال الايمان فليس من قوله وما لا يتأخر عن مظهر من
 شيء ولا يقال ان الله تعالى حق القائل **الْمُؤْمِنُونَ كَلِمَاتُهَا فِي الْقُلُوبِ حَدِّيقَاتٌ** فخرج بذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ إِلَّا صَحِيحٌ فِي الْكِبَرَةِ الثَّلَاثَةِ لِلْمَرْءِ جَعَلَ فِرْطَا الْمَرْءِ جَعَلَهُ ذُرًّا لِلْمَرْءِ جَعَلَهُ شَاغِعًا
وَشَخْصًا لَا تَرْتَفِعُ فِي أَطْفَالِ الْمُؤْمِنِينَ مَا رَوَى مِنْ لُفَاتٍ وَنَصَّ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ الْقَمِيذِيُّ فِي الْمُنْتَخَرَةِ لَعَلَّه
إِنَّمَا تَرْتَفِعُ فِيهِ لَا لَا تَذُرُّهُ ان يكون اطفال المؤمنين مع القطع باهم لا يكونوا معدلين في النار
 ولا لا لا يقطع لاحد لا بالجنة ولا بالنار بل بقوله امرم الى الله تعالى وقد نص عليه الامام
 النجاشي في مقيد تدوم في الحقيقة راجع الى ما تقررات لا تشهد لاحد يمينه بالجنة سوى العشرة
 المشروطة فاطمة والاحسن والاحسن وغيرهم مما طبق به النص القطعي ولا بالنار سوى ابي العباس
 وهو ما طبق به النص القطعي بل يقول ان المؤمنين كلهم في الجنة والثلاثون كلهم في النار واطفال
 المؤمنين كلهم في الجنة مع باهم واطفال الكافرين كلهم في النار مع ابائهم ومشكوك فيهم في
 اي حال ما توازوا لا تشهد اطفال بعينه بالجنة ولا بالنار في اي حال مات مظلما قيل ان على طفل
 مات حال تصديق الا بيمين او احدهما فهو من اهل الجنة قطعا وان مات في حال كفر
 الا بيمين فهو من الموقنين وكذلك ما قيل كل طفل مات حال الحكم بالحكماء فهو من الموقنين
 والا فهو من الموقنين وان كانا مؤمنين حال ليرثه وما تامله وكذلك ما قيل على طفل مات
 حال الحكم بالحكماء او مات ابواه على الايمان فهو من الموقنين وان كانا كافرين حال موته
 والا فهو من الموقنين وكذلك ما قيل ان كل طفل مات حال الحكم بالحكماء او باسلام احد
 ابويه او مات ابواه على الايمان فهو من الموقنين والا فهو من الموقنين وذلك لانه لو كان
 قطع اهل المعين للجنة لاجل انه مات حال الحكم بالحكماء قل صبي يتون هكذا بمعنى
 ان يكون من اهل الجنة وان كان من اطفال المشركين او المرتدين ولو كان باعتبار انه ما رسلا
 باسلام ابيه ينبغي ان يكون اطفال المشركين من اهل النار البتة وينبغي ان يجب التوقف
 في اطفال الصباغة والتابعين اذا ماتوا حال كسر الا بيمين او حال جريان احكام الكافرين
 والقطع بالجنة لاطفال الكافرين والمراد من ادماء تروا حال انهم باعلا مهر او حال تصديق
 ابائهم وهو طلب اوضاع لا لا لالم بغير احد من المؤمنين تعين الشهادة بالجنة من ذلك

الاصال الرتبة فلان لا يشهد بطلان عينه الله من اجل الجنة مع انه لم يصد رثته الا بما تقي دارا لا يهلكه اصاله اولى لئلا يزيد مرتبة الفرع على الاصل ولا نه انما يكون كذلك لو علم انهم كتبوا احداثا وخلقوا الجنة في اصلا ب الا باء وذلك غير معلوم بل ربما كان مجبولا على العذر كالغلام الذي قتله المضر مع انه كان ابراه مؤمنين ولا تال انقطع الاطفال المؤمنين بالاحاديث والآيات ولما لم يوجد ذلك في حق اطفال المؤمنين والمشرعين وانما لم يكن لا يصح القطع لمر في اي حال ما توالا نه نقل من النبي ^{عليه السلام} ان حكر الاطفال لم يكن معلوما للنبي ^{عليه السلام} فلما علم بين لهم حكم اطفال المؤمنين ولم يبين حكم اطفال الكافرين فبقي على حاله وهذا مبدى ما ذكره صبر النور في اوردته منه انصارا وترتيبها انما صهيها والله اعلم وبعد ما مودة والنهر وفيها آيات ذكرت في باب المعراج وايضا ذكرت في باب التفتي وبعد ما سورة النور وفيها آية في باب جواز المأبأة والقصة وهي قوله تعالى ^{تَبَيَّنَ لَهُم} اَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ ^{مَذ} الآية اعيانها وما طلب به الله تعالى ما لها عليه العلامة اي اخبر يا صالح قومك ان الماء قسمة بينهم اي بين القوم والناقلة كل شرب محتضري محتضر صاحبه في بيوتهم او يحضر منه غيره على ما في البيضاوي او يحضر القوم الشرب هو ما يحضر لنا في يومنا على ما في الدرك وتيل يحضرون الماء في قوتهم واللبن في قوتها على ما في الكشف وبهذا المعنى قال في سورة الشعراء لما شرب ولكم شرب يوم معلوم اي لنا نقه شرب يوم ولكم شرب يوم آخر معلوم لكم على السواء وبالايتين المذكورتين في باب جواز القصة والمأبأة نفى البيضاوي واحتج بمن في تصحيح المأبأة والقصة بقوله تعالى وبهتتم ان الماء قسمة بينهم وقال الله تعالى ايما شرب ولكم شرب يوم معلوم وقال الامتاذ العلامة الشيخ الهذاد في شرح الهداية تحته قوله ايما مأبأة احتجنا فاما القياس بابي جوازها لا بما مبادلة النعمة ليجعلها ولا نيل وادمن المستر كمن في قوته ينتفع بملك شريكه عوضا من انتفاعه به انكه في قوته ولتنا نركنا لقيام وحيز ما بالكتاب وهو قوله تعالى ايما شرب ولكم شرب يوم معلوم هذا كلامه ويفرق بينهما في هذا بعد بان القسمة يكون في العيون والمأبآت يكون في المنفعة فالمأبآت تبقى العيون ويستغنى بها الشريك عما ناولها في يومها هذا وبما ذلك والقصة ان يفرق على شريك نصيبه من

ومن العاجلة أيضا في قوله تعالى حبا ومتبنا وقصبا وريثنا ونغلا وحدا الحق **الطاهر**
 وفاكة وابا لا اله الا الله فلا تعبد باهلها وانك انت من العاجلة للزيادة وقد اجمعوا على انه اذا اطلق
 لفظي **الغلام** مخرج منه من المراد ما لا اله فيه معنى ذلك للفظ ناقصا وموجودا بزيادة شيء
 اخر يربط عليه فخرج منها معنى سلب لا ياكل لسان لا يتناول لغير نفسه كقول سلوك في حر
 لا يتناول الماء بل ان معنى الحر والموتوعا هو فيموت كذا للموت لا ياكل فاكة تاكل لتعبد
 للزيادة والنكاح فيه طويل وبعد ما مودة الراتعة وفيما انه يستدل بما على استحبابه لتسبيح
 انكروا على عدم جواز معنى السلب للجنب وغيرها وفي قوله تعالى **تَسْبِيحٌ بِأَسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ**
قُلْ أَتَمْسِيحُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَأَلْتَقَسَمُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ
مَكْتُومٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ فَتَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ اعلم انهما آيات دالتان
 على المحققين المذكورين فقوله تعالى تسبح باسم ربك العظيم العظيم مع الرب والامر
 والامر معذوف المضاف اي بذكر اسم ربك على ما قدمه صاحب العشاف والقاضي وقيل
 الامر مقم او معني الذمراي تنزه ربك ما لا يليق به وتسبح بذكر ربك هكذا قال صاحب
 المدارك ثم قال وقيل قل سبحان ربي العظيم وجاء مرثما انه لما نزلت هذه الآية قال اجعلوها
 في رعوكم هذا الكلام ثبت حينئذ تسبيح الرعو والامر بالسبح قد ذكره الله تعالى في القرآن
 في ثلاث مواضع فاعلم ان هذا ما دللنا على نقل القاضي في سورة الاعلى انه لما نزلت تسبح
 باسم ربك العظيم قال اجعلوها في رعوكم فلما نزل سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في
 سجدكم وكانوا يقولون في انكروا اللهم لك ركعت وفي السجود اللهم لك سجدت وقوله تعالى فلا اقم
 لا زيادة على ما هو المشهور واصلية على معنى ان هذا الامر لا يحتاج الى القسرو فيه توجيهات
 اخرى ايضا ومواقع الجرم مشار بها او متاز لها او النجوم نجوم القراء ومواقف اوقات
 بربها على ما قيل او قلنا لمصطفى عليه السلام على ما في الزاهد او النجوم نجوم الصحابة ومواقفها
 مساجد ومرامق او مر على ما في السجني من عيين المعاني وجواب القصر قوله تعالى انه
 لار ان وما بينهما امتراض كان قوله تعالى لو تعلمون ان هذا من اخر من الجسد والصفة والمعبود
 فلا يسمه ان ما دلى ان كتاب المكنون كان المعنى لا يمس الكتاب المكنون في اللوح المحفوظ الا باللائكة

المطهرون من الاذن بها بعد وراثة ما في القرآن كان من غير قصد لا من الاذن بها
الا المطهرون من الاذن بها او منها بل من جهة الاذن بها لا من الاذن بها من غير قصد
لأنه لا يثبت الاذن بها الا بالقرآن فكذلك لا يثبت الاذن بها الا بالقرآن
وكان كان يثبت الاذن بها لولا ان تركه صاحب التوبة والحق لا يثبت الاذن بها
الا من اذن بها لغيره من الاذن بها وان الاذن بها من الاذن بها لا يثبت الا
بالقرآن الا المطهرون من الاذن بها فلا يثبت الاذن بها ولا الاذن بها ولا الاذن بها
اشهر في كتب الصنفية انه لا يجوز للسنة ولا لغيره من الاذن بها من الاذن بها
متى ما حصل منه واما قوله فيجوز للسنة فقط ان كان حائطا لا لغيره وان كان حائطا
يجوز للقرآن للسنة الا اذا قلت الاوراق بقدر او سكن مع الكرامة فكذلك في التوبة وذكر
في التوبة ان الاذن بها ومالك لا يجوز الاذن بها للسنة ولا حمله والاصالة يجوز ومما
يحيي السنة والاذن بها من الاذن بها والاذن بها والاذن بها للسنة لا يجوز منه للسنة لا
بغلاف متجاوز من ابن مسعود قال الاذن بها ان لا يقرأ القرآن الا المطهرون ولا قبل
لا يقرأه لا يقرأه واما كنا بين الاذن بها والاذن بها الاذن بها الاذن بها الاذن بها
الاذن بها من ركنه ولا يجوز عند من سئل هل اذا قهر من ما حوزة السن يدور ولا يظهر
فيما في اثبات المعامل بعد ما مر في الجاهلية وفيها ما في مثله كقراءة الظاهر في
قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجاد لك في زوجها وتشكي الى الله فوالله يسمع
تساور كما ان الله مسمع بصير الذين يظهرون من قلوبهم ما من امهاتهم
ان امهاتهم الا الاذن بها ولدنهم طوبى لهم ليلوون منكرا من القول ورواوا ان الله
لغوهم واذ الذين يظهرون من قلوبهم ثم يقولون لما قالوا فتخرجهم من قلوبهم قبل ان ينما سا
ذ لكم توخطون به طوبى لله بما تعملون حبرا من ثم يجد نصيبا من شهرين متتابعين
من قبل ان ينما سا من ثم يسطع فاطعام متين من قبل ان ينما سا بالله ورواها
وتلك حدود الله وتلك الفرية عذاب الهم فقل في نزوله ان ارض ابن ماسه كان
هو ما يعمل الى الجماع من زوجته في غرة بنت تعلقه فمنعته منه امره وغيره فقال لها

زوجها انت ملي كظهر امي وكان ذلك طلاقا في الجاهلية فجاءت خولة التي تزوجت حاتم
 اليه واستفتت منه في هذا الشأن فذكر عليه السلام بما كان في الجاهلية وقال قد حرمت عليه
 فقالته يا رسول الله انه لم يزوجها بملك الطلاق فقال لها اظن في حقك الا الحرمة صار لك
 مغنومة للنظر الى عشرة الا طلاق وقد الا موال ومغارقة الا ليس تعرضت مرة اخرى فاجاب
 عليه السلام بما اجاب قبل فتوجهت الى النساء وقالت للمراة اشكر اليك في هذا الاسم
 فانزل الله تعالى اربع ايات متواترات بين في الآية الاولى من اياتها مع قوله
 وشكروا ما الى الله تعالى حيث قال قد صبح الله يعني قد صبح الله قول امرأة لجدها يا معي
 حق زوجها تشكي في ذلك الى الله تعالى والله يسمع لها وراكا اي تراجمها الكلام ولما قد شعر
 بان الرسول عليه السلام والمجادلة يتوقع ان الله صبح مجادلتها وشكروا ما ويخرج كرها
 وفي الزاوية من ابن عباس ما احسن مقلها حيث جادلته مع رسول الله عليه السلام
 ولم تجادل مع الله بل اشكت اليه ومن ما يشهدنا المجادل مع الرسول ولما سمع اشكرته
 الى الله تعالى والله تعالى قد سمعها ومن في الآية الثانية ان الطاهر قول كل ب وعلام
 باطل حيث قال الذين يظاهرون منكروا يعني الذين يظهرون من نساءهم اي يشبهون الزواج
 بالامهات ما من اي هذه الا زواج امهاتهن على الحقيقة ان امهاتهن بالحققة الا النساء
 الثلاثي ولدنهم فلا ينبغي ان يشبه بهن في حق الحرمة الا من الحق الله بهن كما لم يسمعه
 وزواج الرسول وانهم يقولون منكروا من القول اي قولوا انكره انكاره وزوروا اي صرنا من
 الحق فان الزوجة لا يشبه الام بوجه ما في قوله منكم تصحون لعاد تصرفيه فانه كان من ايمان الجاهلية
 وفي الغور اي ما ساء كما منكر وزوروا ان كان لقياس ان لا يكون كذلك اذ لم يقصد به الا الطلاق
 المشروع لانه يشبه بالمنكره معصية على التأييد والمشيء ليس كذلك وقد اورد في كتب الأصول على اصل
 الشافعي ان المحرم لا يكون حبيبا للمشروع بان الظاهر من القول بالنسب مع ذلك يكون
 حبيبا لكرامة واجب منه بان كلا منافيا اذ كان السبب مشروعا والكبريه مطلوبان ورد انتهى على
 السبب انه مل يمتنع الكبريه مشروعا ام لا يبيع مشروع والمالك مطلوب ثم وقع اي انتهى
 من 'بيع' انه مل يكون موجبا للملك ام لا بخلاف الكفارة فانها ليست مطلوبة بل زاجرة

فلا بد ان يكون مبيها حراما البتة كالفصاح فانه زاجر وشبهه انتهى القتل ببدء جرم البتة ثم
 بين الله تعالى في الآية الاية الاخرى كقارنوا زال ما كان في الجماعية من تأييد الحرمة وادبت
 الاية وايتا بها من المقصود في هذا المقام وقد اردت صاحب الهداية في باب الظهار مجمل
 قائل فيه ولا بد منها من بيان تفصيل الكفارة ومعنى الظهار فنقول اول الظهار عند الفقهاء
 هو تشبيه زوجته او ما جبر به منها او جزء شاع منها بعض بحرمن نظره اليه من اعضاء صارمه
 لهما او رضاء ما يعتد علي كظفر ابي او راسك او نعلك ونحوه كظفر ابي او كبطنها او كخفها ما
 او كخرجهما او كظفر ابي او معني او امر شعني وحكمه الحرمة الى وقت الكفارة وان قال انت
 علي مثل ابي او كما هي فان نوى الكفارة لولا الظهار صح وان نوى الطلاق بانتهوان لم ينوشأ
 فتاوي التي علي حرام كما هي صحت ما يوه من طلاقا وظهارا واني علي حرام كظفر ابي ظهار
 لا يهر وان نوى طلاقا وايلاء ثم شرع ثانيا في تحميم الآية واختلفت فيه الاراء والمذاهب
 وعمن يكرهها ما ذكره المعصرون والاصول جميعا فقله تعالى والذين يظنون انهم من نساءهم
 معناه والذين يظنون انهم من اولادهم فتخرج الامة لا بها ليست زوجته فلا قلها ونساءها اليه يشبه
 كلام صاحب الهداية حيث قال لا يكون الظهار الا من زوجته حتى لو ظاهروا من امة لم يكن مظاهرا
 لقوله تعالى من نساءهم وكذا تخرج المرأة التي غزوها الرجل بغير اذن لم يظاهرها ثم بعد
 ذلك اجازت بالكا لا نساءهم ظاهرا منها لركن زوجته اذ الكاح كان موقفا على الاذن وتلويح
 بعد الظهار ممكن اذ كذا الفقهاء وقوله تعالى لم يعودون لما قالوا معناه يعودون مما قالوا فاللام
 بمعنى عن كما اختاره الامام الزاهد اوهي بمعنى الى ومعناه لم يعودون الى قولهم بمعنى
 بالنداء كما ينقص ما تقتضيه لفظ الظهار وموقول الامة لا يعتد بركن عند ابعينفة باستباحة
 استمتاها ولو بنظر شهوة وعند الشافعي بمجرد اسما كما بطريق الزوجية عقيب الظهار زمانا
 يمكنه مغارتها فيه ومن ذلك ما اعزم على الجماع وعند الحسن بالجماع او بالظهار في الاسلام
 على انهم كانوا يظاهرون في الجماع ومعنى يظاهرون يعتادون الظهار وموقول الثوري او بتكراره
 لفظا وموقول الظاهرية او معني بان يحلف على ما قال وهو قول ابي مسلم ومعناه لم يعودون

إلى القول فيها بالأوجه الثلاثة المذكورة أي استحالة استحسانها أو معاكها أو وطئها مع اختلاف
مذكور في الباب الثاني من كتابي الصنعة في ذلك المصنف اختلف بالعزم على الرطب وعند مالك
بالرطب لنفسه وفي الله إجماع إجماع المصنف أنه بالعزم على الرطب وهو قول مالك ومالك
وقد أوردوا الكلامين وبأجملة من ظاهرها فالواجب عليهم تميز رتبة من قبل أن يتبعها
أي من قبل أن يستخرج كل من المظاهروا لكما فوضعها بالآخر فحرم الرطب وجسد رابع قبل
التكثير وهو من جنس واحد من قبل أن يجمعها فحرم الرطب فقط وهذه رابعة من الأول وهو
المعروف باللفظ والمنفصل التكميل في الرتبة المذكورة والكافة والصغيرة والكبرى والذكر
والأنثى وكل ما لا يكون قابلاً للجنس بالمنفعة كالأسر والآخر ومقطوع أحد به واحد من رجليه من
غلافه ومثل الجوز المكاتب الذي لم يودغ فليأخر في رتبته بنية كغلافه متاقي نصفه ثم رتبته
ولا يجوز ما به جنس المنفعة كالأصغر ومنه لا يغفلوا لمقطوع هذا وأما ما أورده
ورجل من جانب ولا المدبر والمكاتب الذي أدى بعضه له واعتاق نصفه مثبوت ثم رتبته
بعد مساهمة ونصف مبداه عن تكثيره ثم رتبته بعد وطئه ما قبل إلى الرتبة وهو ما ذكره في أكثر
ما ذكرنا الرتبة منها مطلقاً والمطلق في حق الرطب يجري على الإطلاق فجوز المؤمن والكافر
والقاصي وغيره ما بالثمن من حلال على كفارة القتل وفي حق الكافة ينصرف إلى الفرد الكامل
الكامل هو العالم من العيوب كالمكهور فلا يجوز ثالث جنس المنفعة وقد مره مرة وعاد كالم
أن رجلاً لربته فمن لم يجد الرتبة فالواجب عليه صيام شهرين واختلوا في معنى عدم وجدان
الربطة فعند مالك معنى لم يجد ذات الرتبة ولا ثمناً يعثر به العبد فان وجد مبداه يعني
وإن احتاج إلى العدة وإن لم يكن فان كانت له من يشترى به العبد ويعتق وإن احتاج إلى
الشفعة والألفصوم وعند الشافعي معنى لم يجد رتبة فاشلته من الحاجة أو فاشلته فان
وجد الرتبة ولكن احتاج إلى العدة وجد ثمناً ولكن احتاج إلى الشفعة فعليه الصيام وعندنا
معنا لم يجد رتبة يعنيها فاشلته ولا فان كانت له مبداه يعني وإن احتاج إلى العدة وإن كان
له ثمن فلا يلزم باعتقاده العبد وإن كان فاشلته بل عليه الصيام مع كمال تكميل الصنعة
مصرح ببعضه ومغير إلى بعضه وما يرد بها طري في تأييد قول المنفعة روح أن الله تعالى نقل

المادة ٤٠: بعد هذا إلى الطعام ولا يكون ذلك إلا بعد التذوق بماء بارد ثم لا يجد فيه
 عدم عن الرقة لا ضماً ولا لا يستقر بها في كفاية التذوق فانه لم ينقل فيها إلى الطعام
~~فإنه لا يجد رقة ولا يتوصل به إليها كما مر~~ أنه قد شرط الله تعالى في الصوم شئين
 التتابع وكونه من قبل أن يتماحا ومعنى التتابع أنه لا يكون بين الشهرين رمضان ولا خمسة
 أي منهما ولا أن يعطى بينهما بهذا وبغيره فان أعطى بغير عدل وكفره إلا متيناً إجماعاً
 وإن أعطى بعد رمضان عندنا فقط ومعنى كونه من قبل أن يتماحا كون الصيام مقدماً على الجوع
 ودواهيته جميعاً كما هو مذهبنا وقيل على إجماع فقط وهذا الشرط يتبين من كون الصيام
 خالياً عن المس أيضاً لأنه شرط في صوم كلا الشهرين التقدم على المس وتقدم المس على المس
 مع اقتران بقضه به متعل وبتغير الغلوي أما ما رواه فيها جميعاً منه فانه قد سألنا وقال الشافعي
 لم ينقطع التتابع بالجماع لئلا يصرح بذلك في البيضاوي ولكن أقول نعم إن التتابع إنما
 يقتضي أن لا يأكل ولا يشرب ولا يجماع في النهار ولكن قوله تعالى من قبل أن يتماحا دليل على ما
 ذكرنا لأنه يوجب كون مثل جميع هذين الشهرين قبل التماسه وكأنه يوجد في ابتداء الصوم
 عدم المس في الأيام والليالي جميعاً هل له يوجب مثل ذلك في خلال الصوم وذكر في كتب
 الأصول أنه إن طهها في خلال الصوم لئلا ما مد أو نقار أو نحوها استأنف الصوم منذ ابتدأه
 وحده رج وقال أبو يوسف والشافعي لا يستأنف لأن الله تعالى أوجب أن يكون التل قبل المحسر
 فان احتانف حينئذ يكون التل مخرجاً عن المس وإن لم يمتاقلب يكون البعض مقدماً عليه
 فهو أولى وأما أن الله تعالى أوجب شئين التقدم على المس إلا خلاصه منه فيمتثل وإن سقط
 تقدم التل على المس ولهم يمكن إخراج التل من المس بالاحتياط لتجبر ما لا يمكن وهذا
 أحسن وهذا الكلام يدل على أن الجماع في الليل يقطع التتابع مقدماً الشافعي ولكن لم يمتاقلب
 للعل والذكر وتصرف ولا تكن من الغالين وهذا كله إن احتطأ الصيام فمن لم يستطع الصيام
 أصلاً واحتطأ ولم يستطع التتابع لهم أو مرض أو غش قالوا يجب عليه أطعام ستين مكيلاً
 وذلك مثل مكيلاً نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أو ناعماً مريضته أو غداً أو عشاءاً
 بأن تضعه في يده بما يكفي أيضاً وقد الشافعي رجح شئين من بين ذلك وهو طول وثقل وشروط

سنة التملك ولا يكتفى إلا بأجرة ولا يجوز إعطاء القيمة وقد مر جميع ذلك في كفارة الكفر
ثم لا طعام مطلق من قوله من قبل أن يتما ما قالنا في روح لعله على التكفير بالرقبة والصوم
فيشترط فيه أيضا كونه قبل التماس كاهودا به من حلق الحلق على التكفير وعندنا لا يشترط فيه
ذلك لأن المطلق يجري على إطلاقه فلا يعمل على التقييد وإن كانا في معادته واحد وهو جواز
إظهاره وإلزامه في حكمين لأن حكم الطعام غير حكم الرقبة والصوم لا يقال إن هذا الحكم مذكور
بعد في ظاهره المصروف أنه يشترط في الطعام أيضا كونه قبل التماس لأننا قلنا إن ما ذكر ذلك
لأنه ما لم يطعم لم يحصل أن يقدو على الرقبة وعلى الصوم فينتقل الكفارة إليهما فانه متى قبل ذلك
يكون مسامحا في تحرير الرقبة والصيام لانه يشترط ذلك في الطعام ولهذا الروي في خلال
الطعام لم يختلف معك إذ ذكر في حاشية التماسي أولان الكفارة مهيأة للصوم فلا بد من
تلك الكفارة على الوثني ليكون الرطي خلا لا بعد ما كاهودا به صاحب الهداية وفي الكشف
أنه إن لم يذكر التماس لانه إذا وجد في خلال الطعام لم يستأنف منه وعند غيره لا لانه
على أن التكفير قبله بعد مواعده ومناقض المشهور وإذا تأملت في الآية لا تراهي عليه أن
العبد إذا ظفر لا تكفير عليه ابتداء لا بالصوم وفي كتب الفقهاء أنه لا يكفر عنه حيد بالمال
وإن عجز عن الصوم ثم أضاف حق المرأة عليها المطالبة وقد ذكر صاحب الكشف والمداون
أنه إذا امتنع الظاهر من الكفارة فلم يرد أن تراعه وعلى التماسي أن يجبره على أن يكفروا أن
لعبه ولا شيء من الكفارة يجبر عليه وبعض الفقهاء لا يظنونه لانه يضربها في ترك التكفير
والامتناع من الاجتماع وبعد ما صوروا الشرطيات في المايل الأولى أن التماس حجة
وهي قوله تعالى * هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ
لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرِجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَتْهُمْ
حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدْ فِى قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي
الْمُؤْمِنِينَ فَاخْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ هَذِهِ الْآيَةُ أَخْبَارُ مِنْ قِصَّةِ أَخْرَاجِ أَهْلِ الْكِتَابِ عَنْ
يهود بني النضير من ديارهم لأول الحشر ونحن نبينها بحيث يفهم الآية أيضا وهي على حسب
ما ذكر في التماسي أن في السنة الواحدة من الهجرة ذهب النبي عليه السلام مع بعض أصحابه

[illegible]

للدلالة على غوطتهم لهما منها واعتقادهم في انفسهم انهم في عزة او منعة بسببها وفي قوله تعالى
 اتا مرا لله الضمير ما يد الى الكفار وقيل للمؤمنين اي انا هم نصره على ما نقل القاضي وهو لا يلائم
 ما قبله وما بعده وانما قالوا ايدي المؤمنين لا يبرأ اليك تروا الضمير تروا ما كان به وتوصيها
 لجال القتال وعطفها على ايديهم من حيث ان تعريب المؤمنين حبيب من تقصير فكأنهم امتنعوا
 فيه وتروى ضربون بالشد يدا يدا على ما قالوا والمقصود من ذكر الآية ان الله تعالى قال
 بعد اتمام القصة فاعتبروا يا اولي الابصار اي فاملوا يا ذوي العقول احوالهم وعقوبتهم
 واحذروا عينايها اي اني لقلت منهم لئلا تبتلوا بمثل ذلك الهلاك فانه تعالى امرنا بالاعتبار
 وصورتنا في المثلات المذكورة والقها من نظيره بعينه لان الشرع شرع احكاما بمعان
 اشار اليها بالا نزل مثلات باحباب قصها وحديثك يحكيك آيات حجة القيا من عقليا اي ثابتا
 هذلاله انص المشابهة للقياس لا ثابتا بعين القياس ولا يلزم الدوراء بقول ان الله تعالى
 امرنا بالا اعتبارا والا اعتبارا ورد الشيء الى نظيره وهو عام شامل للقياس والمثلات وحديثك
 يكون آيات حجة القيا بمعارة النقص فهدا دليل جامع بين العقل والنقل ولذا لا تترى اهل
 الاصول يجعلونه تارة عقليا واخرى نقليا وقد تمسك به صاحب المدارك والبيهضاوي ايضا
 والسمعة النقلية القوية ما روي من معاذ بن جبل قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بر تقضي بما دعا فقال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بحسنة الله قال فان لم تجد قال اجتهد برائي
 فقال الله الحمد لله الذي وقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 المجتهد بين حيث استنبطوا الاحكام من كتاب الله ثم بحسنة الله اقوالا وانما الامر بالا جماع ثم بقول
 الصحابة ولو كان وحده فحجت لم يجد وفي شيء اخطروا الى القياس مع انهم لم يمنهم الله
 من ذلك بل حكم به في كتابه هو محمد رسول الله في حديثه ولو لم يستنبطوا المعاني بالقياس لاسد
 بامه التعامل فيما بين الناس اذ اكثر مسائل المعاملات وغير ثابت بالقياس فمن اتقى بهر
 وممل بمقتضى اقرارهم عند ومن انكرهم واكر القياس حل وامتنع ومثاله في قوله
 عليه السلام لا تخطئ بالخطئة والشعير بالشعير الحديث وقد مرينا له جملا في سورة البقرة في
 آية الربراء بتوفيق الله تعالى ومنها لا يصح المجال والاية الدنية في بيئات ان من ديار الكفار

وطع اشجارهم رجا هو ابن النبي صحت بالرسول عليه السلام **بِطَعْنِهِ** وهو من قوله تعالى
مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَبَنَةٍ اَوْ تَرَكْتُمْ مَوْجَاً مَعَهُ عَلَى رَأْسِهِ قَبِلْنَا ذُنُوبَهُ والله وليخزي الفاسقين
وَمَا يَخْلَعُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا اَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ
يُخَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مِنْهَاجٍ لَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ف قوله ما قطعتم من لبنه الاية روي ان
النبي عليه السلام لما امر الصحابة بقطع الخيل لكفار قالوا يا محمد قد خنت تنهي من الفاسد في
الارض فما بال قطع الخيل وتصر بها فزلت هذه الآية وكلمة ما في قوله ما قطعتم مبتدأ خبره فاذن الله
ومن لبنه بيان له واللبنة الخلطة من اللون وجمعه ألوان وقيل الخلطة الكريمة من اللبن
وجمعه ألبان والتصغير يتركبوا ما راجع الى ما وقتا لبته باعتبار تقصيره باللبنة وقائمة حال
منه واللام في ليخزي الفاسقين متعلق بمحذوف أي فعلتم اذ ان لكم في القطع فاعل معنى الآية أي
شيء قطعتم حال كونه من خلطة كريمة او تركتموها حال كونها قائمة على اصولها فاذن الله
وامره وانما اذن لكم في القطع ليخزي الفاسقين بفسقهم فالتقصيرات الآية مما يستدل به على
جواز عدم دمار الكفار وطع اشجارهم زيادة لتعظيم هذا آية مصرح في البيضاوي وهذا القول
صاحب الكشاف ثم قال وروى ابن جرير كان يقطعنا واحد من العجوة والاخر اللون **بِطَعْنِهِ**
فقال هذا تركبها لرسول الله **صَلَّى** وقال هذا اقطعتنا غيلة الكفار وقد يستدل به على جواز
الاجتماع وعلى جوازه بصحبة الرسول لانهما بالاجتماع فعلاذ للكفر حتى به من يقول كل مجتهد
مصيب هذا كلامه وقد جرى في دعواه الاخيرة على طلق مذ فيه من الانزال كالاخفى وذكر
في السبني هذه الرواية بنوع تغير وتفصيل وجعلها حبيبا للنزول والامام الرازي ضم هذه الرواية
الاولى وجعل مجموعها حبيبا للنزول وهو الموافق كالاخفى وقوله ما افاء الله على رسوله منهم
على قوله ما قطعتم وتاكدت لفظ الرعب وبيان لمسته على النبي عليه السلام يعني ما افاء الله على
رسوله أي صيره منهم أي من بني النضير ما اوجدهتم على تحصيله او تقسيمه من خيل ولا ركاب
ولا تعتبر في القتال عليه لانه روي ان قراهم كانت على ميلين من المدينة فمشوا اليها رجا لاهير
صَلَّى فانه ركب جملا او حمارا او ابريخ من مذبذبان وانك الله يسلط رسوله على من يشاء بقذى
الرمح في قلبه بهر ما لكم فيه حق واذلهم يقهر قوة الغيا ثم روي بعضنا ان نصا رسته الانثية

أو اثنين كانوا محتاجين وأسألت ذلك لانه لم يطلبون القصة مثل قصة الغنيمة فنزلت هذه
 خلاصة مجموعها في التفسير وقال في السنين انه ^{نزل} فاء من بني النضير خمسين درهما
 وخمسين بيضة وثلاثة وثلاثمائة وأربعين أهلاً وأموالاً لا يحصى وحلوا في مكة وكان فيها خاصة
 للرسل لم يرضه ويعطى منه ما شاء لمن شاء فضلاً ومنه والآية الثالثة في بابها خمسة الف
 وهي قوله تعالى * مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى
 وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ لَكَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ط وَمَا أَنْكَمَ
 الرَّسُولُ مِنْ خَلْقٍ وَمَنْ أَنْكَمَهُمْ هَتَمًا يَتَوَهَّؤْا وَاعْمُرُوا اللّهَ ط إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ط وَلِلْفُقَرَاءِ
 الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُنْفِقُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا
 وَمِنْ صُرُورِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْتَكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ ط مَا نَأْتِي الْإِيمَانُ فِي قِسْمِ الْغَنِيِّ وَتفسيرهما ان
 قوله ما آفاء الله على رسوله معناه ما أعاده الله على رسوله بمعنى صبره له اورد عليه من اهل
 القرى لله والرسول أي رسول الله ولذي القربى أي ذوات القربى عليه السلام واليتامى والمساكين
 وابن السبيل ولم يعط على ما قبله لانه بيان له او منقطع منه حاكمه حكم الغنيمة وإنما قال
 كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم رد لما كان في الجاهلية انه اذا وقعت الغنيمة يرفع كبيرهم من
 التربع منها وتخلي ما بقي منها للقوم ثم الاغنياء منهم يتخذون اموالاً كثيرة ويتركون شيئاً
 قليلاً حتى اذا وقعت الغنيمة في زمن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال له القوم ارفع ربك منها ونحن نقيم
 ما بقي فنزع الله تعالى ذلك الحكم واحال القصة بعد ^{نزل} فاء ونزولها بالطريق المذكور وهذا
 ذكر في السنين فالدولة بضم الدال ما تداو له الناس ويدورون بينهم ومنسوب على الشجر
 يكون والمعنى اما قسمنا بهذا الوجه كيلا يكون الغنى الذي حققه ان يكون للفقراء متداو ولا بين
 الاغنياء منكم كما كان في الجاهلية وفيه وجه اخر ايضا ومعنى قوله وما أنكم الرسول ما اتاكم من
 الغني فعل ولا لا حل لاكم وما اتاكم من الامر تمسكوا به لانه واجب الطاعة وما أنكم
 منه أي من اعداء ايتائه ناسهوا عنه وقوله للفقراء المهاجرين بدل من قوله ولذي القربى
 الى اخره منكر لامل ولا يجوز ان يكون بدل من الله ورسوله لانه قد وصفهم الله بقوله
 وينصرون لله ورسوله والمناصر يجب ان يكون منصوصاً فلا يكون بدلاً منه لانه يكون بمنزلة

فوحذيقوا الغزاة وأما بين في لاية مصرف جميعها لا كلها كما قاله ابن مباح وهو المختار وأما حبه
المداره والامام الزاهد وقد قال القاضي البيضا في تفسيره هذه الآية اختلف في تفسير القليل
بعض من لفظها الآية ويصرف مذهبهم على ان في منارة الفتنة وهن لم ينص لان ذكر الله تعالى
للتعظيم ويصرف لان مذهب الرسول الى الامام على قول والى العاكروا الثغور على قول والى مصالح
المسلمين على قول وقيل يخص خمسة كالغنيمة فانه عليه صلوة والعلام كان يقهر الخصم كل لله و
يصرف للاشخاص الاربعة كايشاء والآل على الخلاف المذكور وهذا كلا معوضين على التفرقة بين
الغنيمة والغنيمة وهي من حسب ما يشهر اليه كلا مذهب المأبق في تفسير قوله تعالى فما اوجفت
عليه من غيل ولا ركاب ان الغنيمة ما فتحها الامام والعساكر وهما غلبة واعل واما لا ما يما
والغنيمة ما اخذ وامن الاموال بعد ما نزل على العرب من موتهم بان وقع في قلوبهم خوفا
من جانب الله بدون ان يعاقبهم فوج من المسلمين ولعله لهذا المعنى احدا الغنيمة اينا في
قوله تعالى ما شتمتم لا بها بغلنا وامننا الغنيمة الى نفسه بقوله ما افاء الله ولهذا كانت الغنيمة
بأربعة اقسامها مصرفا للغانمين ولم يكن الغنيمة كله الا مصرفا للصفة المذكورة وفي كتب
الاماديت ايضا تصريح بالفرق بين الغنيمة والغنيمة ولهذا اوردوا باب تصرف الغنائم ملخصة
وباب الغنيمة ملخصة وفي المشتكات عن مالك ابن اوس قال قراءة من عن الخطاب اما الصدقات
للفقراء والماكين حتى بلغ عليم حكيم فقال هذه لغنيمة لا تصرفوا علموا اما غنيمة من شئ
فان لله غنمه وللرسول حتى يبلغوا ابن الصليل فمددوه هذه لغنيمة لا تصرفوا ما افاء الله على
وصوله من اهل القرى حتى بلغ الفقراء ثم قراءة والد ابن جابر من بعد من قال هذه استوهبت
المسلمين كافة لثلاث مئة غلبتين الراحي وهو بصرو حبيب نعيمه منها لم يعرف فيها جبينه ورواه في
شرح السنة ومنه قال كان فيما اخرج به مهران قال كانت لرسول الله ﷺ ثلث صفايا بنوا النضير
وعنهم وفد كما بنوا النضير فكانت حبسا لنوابه واما ذلك فكانت حبسا لنبأ الصليل
واستخير فجزأها ﷺ ثلثة اجزاء جزئين بين المسلمين وجزء ثلثة لاهله فما فضل من ثلثة
أعنه جعله بين الفقراء المهاجرين ورواه اورد ومكث احاد في هذا الباب
وفي شروحه ايضا روايات مختلفة فليطالع فيه وانظروا من كلام فقهاءنا ان لا فرق بين

والغنيمة رقباً بينهما وعلى كل تقدر قوله تعالى للفقراء أما بذلك من ولذى القربى أو مطعون مطعون
عليه فإذا كان القريب والفقير واحدات كانت قوله للفقراء بد لا من قوله ولذى القربى الآية
كان ذلك دليلاً واضحاً على أن هذا القريب إنما يحسب من الفقراء كما هو ظاهر ذلك من إيراد من القريب
قريب المود والنصرة يدل عليه قوله تعالى وينصرون الله ورؤسهم فيكون حجة على الشافعي وج
فيما ذهب إليه ولذلك تكاف القاصي أيضاً حيث قال ومن أعطى أغنياء ذوى القربى
عصر الأبدان ما بعد والهي يعني بنى النصارى على هذه الآية لا يلزم قصر النص إلى منته
بل يقتصر على الآية وأن كان قوله للفقراء مطلقاً عليه فهموا ويمكن أن يوجد الكلام بأن يقال
أنه يصح من الآية أن الغني كله ينضم على هذه السنة وعلى الفقراء وقد جعل الله تعالى هذه
الفقراء على ثلاثة أصناف أحدها المهاجرون الذين بينهم في هذه الآية ولثاني الأصناف هو
الذين كوزوا في الآفة التي بعد ما في قوله والذين توروا إلى الأيمان من قبلهم يحبون من هاجر
اليهم الثالث المهاجرون الذين هاجروا مع بعد وهو المذكور في الآية التي بعد ما في
قوله تعالى والذين جاؤا من بعد هم يقولون فاعلموا ما طروا على المهاجرين وقد علم من سورة
الألقاب أن الخمس لله تعالى وللزعمول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
فعلم أن الفقراء بالأصناف المذكورة يستحقون ما سوى الخمس وهو أربعة أصناف منهم
اليهود والنصارى والموت ولعلمهم كما كانوا الفقراء في ذلك الزمان ولكن منهم انصار ومهاجرون منهم غير
ذلك وما إذا كان القريب والغنيمة مختلفين فلا يدل على أن ذوى القربى إنما يحسبون سهماً من
الغنيمة إذا كانوا فقراء لأن القريب غير الغنيمة ح كان قوله للفقراء بدلاً كان المعنى أن القريب
ينضم إلى ستة أصنافهم لله تعالى ورؤسهم والاربعة للفقراء وهو المرافق لذمب من يقول أن القريب
كله يقتصر إلى الأصناف الخمسة والسنة وإن كان معطوفاً عليه كان القريب منقسماً إلى السنة المذكورة
والفقراء المهاجرين ولا نصار وغيرهم جميعاً والمهاجرين فقط إذا كان قوله والذين توروا إلى الأيمان
الذين جاؤا كلا ما علمد ما قبله هو أربعين مبتدئين خبرهما ما بعد مما يحبون ويقولون وهذا
تحقيق نرد به ويدل على الأصناف بعد ما حوزة المحتنة وفيها آيات الأولى في جواز
والوصية للذمى دون العربى وقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين

وَلَمْ يَنْصُرْ جُوعَكُمْ مِنْ دَارِكُمْ أَنْ تَهْرُجُوا وَتَكْطُرُوا إِلَيْهِمْ طَائِفَةً مِمَّنْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ •
 إِنَّمَا يَنْهِيكُمْ بِاللَّيْلِ مِنَ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دَارِكُمْ وَظَاهَرُوا
 بِحَيْلٍ أَنْتُمْ أَحْكَمُ أَنْ تُلْزَمُوا • وَمَنْ يَتَرَكْهُمْ فَاُولَئِكَ هُمُ الْقَائِلُونَ • مَا نَأْتِي الْآيَاتِ
 الْأُولَى فِي جَوَازِ الْأَحْسَانِ إِلَى الدِّمِيِّ وَالثَّانِيَةِ فِي عَدَمِ الْإِلْحَادِ الْعَرَبِيِّ وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَنْ تَهْرُجُوا
 يُدَلُّ اشْتِمَالُ مَنْ الذِّينَ لِرَبِّقَا تَلُوْهُرُ كَأَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى أَنْ تُولُوْهُرُ بِدَلِّ مَنْ الذِّينَ قَاتَلُوْكَ
 وَمَعْنَى الْأُولَى وَلَا يَنْهَى عَنْهُ اللَّهُ مِنَ الْمُنْبَرَةِ وَالْقَطْعِ مِنَ الذِّينَ لِرَبِّقَا تَلُوْهُرُ فِي الْإِلْحَادِ
 وَلِرَبِّقَرْجُوكُمْ مِنْ دَارِكُمْ وَمِنْ نَزَلَتْ فِي حَقِّ قَبِيلَةِ بَنِي عَبْدِ الْعَزِيْزِ نَكَسَتْ مَشْرُوعَةً عَلَى بَنِيهَا
 أَسَاءَ بَنَاتٍ أَمِي بَهْرِيْدَ أَيْ تَلَرْتَقَبَلَهَا وَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا بِأَنْ تَخْرُجَ وَمَا لَمْ يَذْكُرْ فِي الْبَيَضَاءِ
 وَالزَّاهِدِي وَقِيلَ الْمَوَادُّ بِهَنْوَخَازَةِ مَعْدَمُوا النَّبِيِّ ﷺ وَلِرَبِّقَصْوَهُ وَالنَّهَاءُ وَالصَّبِيحَانِ صَرَحَ
 بِهِ فِي الْحَمِيْنِي وَقَدْ جَمَعَ مَا حَبَدَ الْعَشَافَ مِنْهُ الرُّجُوعُ مَعَ شَيْءٍ زَالٍ وَهُوَ أَنْ تَقْلَمَ مِنْ مَجَاهِدِ
 الْبَهْرِ الذِّينَ أَمْنُوا بِكَ وَأَرْبَعًا جَوَازًا تَلَرْتَقَبَلَتْ تَوَجُّهَ قَبِيلَةِ بَنِي عَبْدِ الْعَزِيْزِ وَمِنْ قَتَادَةَ قَلَعَتْهَا
 أَيْ الْقِتَالِ وَمَعْنَى الثَّانِيَةِ لَسَانَتَكُمْ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَوَالِي الذِّينَ قَاتَلُوْكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ
 دَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى أَخْرَاجِكُمْ وَمَشْرُوكَاكُمْ فَانْصَرَفَ عَنْهُمْ مَقَاتِلُ وَبَعْضُهُمْ مَقَاتِلُ وَبَعْضُهُمْ مَقَاتِلُ
 وَالْأَحْصَاءُ أَنْ لَا يَأْتِيَ الْأُولَى أَنْ كَانَتْ فِي الدِّمِيِّ وَالثَّانِيَةِ فِي الْعَرَبِيِّ فَهُوَ الْقَاهِرُ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ
 كَانَتْ دَالَّةً عَلَى جَوَازِ الْأَحْسَانِ إِلَى الدِّمِيِّ وَنَ الْعَرَبِيِّ وَلَهُذَا تَصَدَّقَ بِهِ مَا حَبَدَ الْإِلْحَادَ فِي بَابِ الرُّسِيَّةِ
 أَنَّ الرُّسِيَّةَ لِلدِّمِيِّ جَائِزَةٌ وَنَ الْعَرَبِيِّ لِأَنَّهُ نَوْحُ أَحْسَانٍ وَلَهُذَا الْمَعْنَى قَالِي بِأَنَّ الرُّسِيَّةَ أَنَّ
 الْمَدْلُوقَةَ النَّافِلَةَ بِجَوَازِ الْمَطْلُوعِ مَا لِلدِّمِيِّ وَنَ الْعَرَبِيِّ لَا نَأْتِي مَا يَنْهَى عَنْ الْجُرِّ فِي حَقِّهِمْ بِخِلَافِ
 الرُّكُوعَةِ لَا يَنْهَى لَا يَجُوزُ إِلَّا لِمَنْ لَسَدَ بِتِ مَا ذُكِرَ مَا مِنْ أَهْلِيَا تَهْرُجُوا وَدَعَا إِلَى نَقَرَاءِ مَرَوْعَ ذَا
 تَنْصَحُكُمُ نَمَاتِي كَثِيرٌ مِنَ الْمَوَاضِعِ وَبَعْدَ مَا آيَاتُ مُتَصَلِّقَاتٍ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهَا جَرَّاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ طَائِفَةً مِمَّنْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَمِنْ حِلٍّ لَّهُمْ وَلَا لَكُمْ يَصْلُوْنَ
 لَهُنَّ طَوَاتُوهُمْ مَا اتَّفَقُوا طَوَالًا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا
 تَمْسِكُوهُنَّ بِعَصَمِ الْكُفَّارِ وَلَا مَا لَوْ مَا اتَّفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلَوْ مَا اتَّفَقُوا طَوَالًا لَكُمْ حُكْمُ اللَّهِ ط

[illegible]

لا جناح عليهما أن تكفرا من ادان ان يتسوخن في حور من قد اكلوا من ثمرها حتى لا يكونوا من سكانها
 ذكر صاحب الكشاف وهو موافق لما في قوله تعالى لا يراى به ما يعطى لهم
 بل انما اراد به انما يعطى لهم على سبيل القرض ثم يزوجهم على ذلك
 او اذا بان ما اعطى ازواجهم لا يقوم مقام المهور قال الامام الزاهد الالباني في هذا
 الا لتزام والقبول وروى ان بعد نزول الآية حلف الله للبيعة انها مؤمنة وعلى النساء الجزوي
 ما اتفق عليهما فتزوجها صر رضي الله عنه ثم منع الله تعالى المؤمنين من كاح المهورات حيث قال
 ولا تمسكوا بهن الا فروعهن ولا تمسكوا بهن الا فروعهن من مقدس وبسبب اي لا بد خلوا
 الكافرات تحت تكاهن على ما في الامام الزاهد والاولى ان الامام يقع على حالة البقاء
 دون الابتداء والبراد انتهى من بقاء كاح التي بقيت في دار الحرب ولو سلمت يد ارب
 مرتدة على ما قاله صاحب الكشاف والدار فالحسن لا تحفظ ما تحت ثمره ثم تطلقت (الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم ما كانت تحت تكاهن من الكافرات متداعين لها فنزل قولوا ما نوا
 ما انفقتم وليسوا لنا انفقوا يعني اطلبوا ما انفقتم من مهر وبعوا كراهات بالهغار
 ممن تزوجهم من الكفار واطلبوا اي الكفار ما انفقوا من مهر وبعوا لهم ما جرات من
 تزوجهم من المؤمنين معاوضة من انجابهم على حسب ما يقتضيه العقل وروى انه بعد ما
 نزل الاية ادعى المؤمنون مهر ما جرات الى الكافرين وادعى الكافرون ادعاء مهر المرتدات الى
 المؤمنين فنزل قوله تعالى وان تكلم شقي اي ان سبقكم وانفقت منكم شيء من ازواجهم اي احسنهم
 او شيء من مهرهم الى الكفار فما قبلوا اي جاءت عقبتكم اي لو تبركم من اداء المهر فاقوال الذين
 ذهب ازواجهم مثل ما انفقوا من مهر ما جرات ولا تؤثروا زوجه الكافروا على هذا النقد
 اطلاق قوله تعالى فما قبلوا لانه شبه الكبر باداء المؤمنين مهر الكافرين بقرود اد الكافرين
 مهر المؤمنين اخرى ما لم يتعاقبون فيه كما يتعاقب في الركوب وغيره وقيل معنى قوله تعالى
 فما قبلتم ففهمتم اي ان لم يوافقوا باء المهور فان ظفروا عليهم بما ففهمتم شيء من مهرهم
 فاقوال الذين ذهب ازواجهم لم تجد مهرهم من اموال الغنيمة مثل ما انفقوا عليهم
 ليس بهما لقا في غيره ويؤيد ان ستة نفر من النساء لعنه بن ارب الحرب واعطى الله ازواجهم

جمهوراً من أمثال الغنمة على ما في السعني وفي الكشاف بين تلك السنة مفعلة وقال الامام
 الزاهد يرفع ذلك من حرام الغنمة ثم يصر ويقل يرفع ذلك من حرام النبي ﷺ والى لانه من
 المصالح ما هو قصير الامة ولكن فيصيح قوله فاستجبوا في قوله واقوموا ما انفقوا وقوله واسألوا
 ما انفقتم وليسألوا ما انفقوا وقوله فأتوا الذين ذهبوا وجصروا به الصيف او ما به الغنمة
 او ما لئلا لا تعاقبت ما دام العهد اذا ارفع العهد الى الاحكام كلها وقيل الاموال غير اللدب
 ومن حكم على ان يكون سعني فاعلمت على ما في الزاهد هو البردوي ثم بعدها اية متصلة بها في
 بيان البيعة مع النماء وهي قوله تعالى يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك
 على ان لا يبشركن بالله شيئاً ولا يصرفن ولا يزينن ولا يقتلن اولادهن ولا يأتين
 بهن ما يفتنهن بين ايديهن وارجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن
 الله ان الله غفور رحيم قالوا ان هذه الاية نزلت يوم الفتح فانه عليه الصلوة والسلام
 لا يرفع من يبعث لرجال اخذ في بيعة النساء وبيعة الرجال مذكورة في سورة الفتح في قوله ان الذين
 يبايعونك انما يبايعون الله وقال الله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين اذا يبايعونك تصح
 الشجرة ومعنى الاية ظاهر هو ان اذا جاءك النساء المؤمنات حال هو ان يبايعنك على مذهب
 الامور الى عبادة من الشرك والحرقة والزنا وثل الاولاد واقتراء البنات والعصيان
 في المعروف فبايعن حينئذ واستغفر لهن الله ذنوبهن وقتل الاولاد هو اد البنات والافتراء
 بالبيعتين هو ان كانت المرأة تلتقط المولود وتقول لزوجهما مولود في منك وانما جعله مغترى
 بين ايديهن وارجلهن لان يلعن الله من يبعث في بيعة بين ايديهن ورجلهما الذي تلتق به بين الرجلين
 نص في الكشاف المداير والاعرف وهو طاعة الله تعالى ورسوله وانما قيد العصيان به مع ان
 لا بأس بالاموال بالمعروف تنبيهها على انه لا يجوز طاعة مخلوق في معصية وقال الامام الزاهد
 المرأة النوحة وتخرق الخوب والسفر بدون المحرم وقال صاحب الكشاف روي ان
 خرج يوم فتح مكة من بيعة الرجال اخذ في بيعة النساء وهو على الصفا وهر بين الخطاب ومن
 احفل منه يبايعن بما مر ويملفن ومن بنت عتبة امرأة ابي سفيان مفضة متكررة خوفاً من
 الله ان يعر لها نقل عليه الصلوة والسلام ابا يعن على ان لا يشركن بالله شيئاً فبعث

منه راعيا وقال رب الله لقد عيذ بالآلئام والله لنا غل مليتا أمرا ما رأيتنا في أحد نه
 تهاج إلى جاني في الإسلام والجمعة فقال لا يجوز من فقلت ان أبا حنيفة روى في صحيح
 وأبي بصير من ماله هناك فما أدرى أتعلى أم لا فقال أبو حنيفة ما أصيب من شيء فيما روى عنه
 غير ذلك خلال نفسه ولا غيره ومنها فقال لها والله عند بنتي منية قالت نعم فأمف عما علمنا نبي الله
 هذا الله منك قال ولا يزلن فقال لها وتزني الحرة وفي رواية ما زنت منهن امرأة قط ما لا يقتلن
 أولاد من ثلث بيتا هم صغار أو تلتهم كبارا فأنزروهم أعلم وكان ابنها حنظلة بن أبي عتيان قد قتل
 يوم بدر فمضت عمر حتى استلقى وتبصر فقال ولا ياتن بهتان فقلت والله ان البهتان
 لا يمر بهيم وما تأمرنا إلا بالهد ومكارم الأخلاق فقال ولا يعصينك في معروف فقلت
 والله ما جليتنا مجلسا من لوطي انقصا ان نعصينك في شيء وقيل في كيفية المباينة ما يقدر من
 ماء فمضت فيه يده ثم غسلت يدي اليمن وقيل ما غسلت وكان على يده ثوب من يرد اليمن نظري
 وقيل كان من يمسها اليمن منه على الفخذ وقد ذكره صاحب المدارك من غير كيفية المباينة وذكره
 الامام الزاهد ايضا بنوع غير وتبدل وفي السبعين رواية أخرى وهي انه عليه السلام اذن
 المهمة اخت غدا ببيعة النساء وبالجملة فبيعة اليد مشروعة من زمن النبي عليه السلام
 ومالك كور في كتاب الله تعالى وأما اجراء المقرض فليل من المشا فحين وقيل من حقة علي رضي وأما
 الخلافة مع القلحوة فمن المشا فحين وقيل من النبي عليه السلام وقد بين ذلك في كتاب
 الصبر والصلوك وأما مباينة النساء فقد جرى فيه ربح المشا فحين على ما نقلت من مباينة النبي
 ﷺ لان مس يد الأجنبية حرام للصر إلا ان يكون مع محرّم كما هو الظاهر وقد بالغ الله تعالى في
 اشتراط ببيعة النساء دون الرجال تنبيها على ترك المباينة معهم حتى الامكان وان ذلك لا يجوز
 بدون الشرايط من غير الاطاعة والالتزام لنقصان عقلمن ودنهم وفور شمولهم وبلادهم
 كما لا يخفى على ذوي الابصار وبعد ما حورة الصلوة وهي خالية عن ايات المحائل وبعد ما حورة
 الجمعة وفيها اية معتدل بها على ايات صلوة الجمعة حرمها لبيع وقت النداء وهي قوله تعالى
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا
 الْبَيْعَ مَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَإِذَا قُضِيَ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا

مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَادَّكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَإِذْ أَرَأَيْتُمْ أَتَيْتُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ
 وَتَرَكُوكَ قَائِمًا طَلَّ مَا مَعَدَّ اللَّهُ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِ يُؤْمِنُ التَّجَارَةَ وَاللَّهُ خَيْرٌ لِمَا زَيْتُونَ
 مَعَهُ الْآيَةُ فِي التَّيِّبَةِ بِمَا عَلَى الْبَيْتِ فَتَرَفِيَةً صُلُوةً لَعَلَّكُمْ تَفْهَمُونَ وَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 فِي الْقُرْآنِ آيَةُ بِمَا عَلَى ذَلِكَ سَوَى الْآيَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَذَلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى كَقَوْلِهِ لَعَلَّكُمْ
 لَذِكْرِهِمْ وَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْمُرَادُ مِنَ الذِّكْرِ الْخُطْبَةُ وَالصَّلَاةُ وَامْرَأَتُ الْفَارِغِ طُلُوعُ بَيْتِهِ
 ثَبَتَ وَجُوبَ الْعَمَلِ فِي تَعْلِيمِ أَحْبَابِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ عَلَى التَّوْبَةِ وَهَذَا وَجُوبُ دَرْجَةِ الْبَيْعِ
 أَيِ تَرْكِهِ مَعَهُ وَذِكْرُ كَلَامِ الْعِبَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَا يَدْفَعُ الْوُجُوبَ وَلَا يَقْضِي
 إِلَى التَّوْبَةِ الْمَحْضَةِ لَا تَعْبِيرُ بِهَا وَالتَّكْمِيلُ مِنْهُ مَا يَقْضِي إِلَى الْوُجُوبِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى مِنْ دُونِ
 الْجَمْعَةِ بِهَاتَيْنِ لِقَوْلِهِ إِذَا وَانْجَمَى الْجُمْعَةُ بِهَا اجْتِمَاعُ النَّاسِ فِيهَا لِلصَّلَاةِ وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَصْبِيحًا
 الْعَرَبِيَّةَ وَهِيَ دُونَ عَظَمَتِهَا بِمَقَامِهَا لِمَنْ تَعْبُدُ الْإِلَهَ وَاحِدًا لِلنَّصَارَةِ وَذَلِكَ مَعَهُ مَصْحُوبُ الْكُشَافِ
 مِنْشَأُهُ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفَضْلُهُ مِنْ أَحَادِيثٍ وَتَمَّصُّ بِهَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ الْمُرَادُ
 بِالْعَمَلِ هُنَا الذِّكْرُ وَالْإِعْزَازُ وَالْمَعْنَى فِي الْمَشْيِ وَالْعَدْوِ عَلَى مَا يَتَّبَعُ مِنْ اللَّفْظِ صَرَحَ
 بِهِ الْمُفَسِّرُونَ جَمِيعًا وَالْمُرَادُ مِنَ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِذَا بُدِيَ الزَّاهِرُ الْإِعْزَازُ الْأَوَّلُ
 الَّذِي يَجْمَعُ الْعُلَمَاءُ الْإِعْزَازُ الثَّانِي الَّذِي يَتَّصِلُ بِقِرَاءَةِ الْخُطْبَةِ فَالْعَمَلُ لَذِكْرِهِ
 وَتَرَكَ الْبَيْعَ لِيُبَيِّنَ بِالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْقَوْلُ الْأَصَحُّ مِنْ مَدِّ مَدِّ الْعَمَلِ وَلَكِنْ يَشْتَلِ عَلَيْهِ
 بِأَنَّهُ مَالُ مَصْحُوبِ الْكُشَافِ الْإِعْزَازُ الثَّانِي هُوَ الْمَقْرُونُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْأَوَّلُ حُدُوثُ
 فِي زَمَنِ مَشْنُوعِ رِغَائِمَاتِ التَّوَسُّطِ فِي زَمَانِ الْفَوَائِدِ بِهَا يَدْفَعُ السَّجَاعَ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ
 هُوَ الْمُرَادُ وَقَالَ الْأَمَامُ الزَّاهِدُ الْمُرَادُ بِالْإِعْزَازِ حَوْلَ الْوَقْتِ إِذْ هُوَ لِعَرْمِ الْبَيْعِ دُونَ الْإِعْزَازِ
 فَهَذَا يَرْتَفِعُ حُرْمَةُ الْبَيْعِ وَقَدْ أَذَانَ الْمُنْبَرِ لِقَوْلِهِ وَقَالَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْإِعْزَازِ وَالْجَمْعَةِ
 وَالْخُطْبَةِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ وَقَدْ صَرَّحَ مَصْحُوبُ الْمَدَارِكِ وَالْمَدِينَةِ بِالْإِعْزَازِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ذَكَرَ اللَّهُ أَحْتَجِ
 أَبْرَحِيَّةً عَلَى أَنَّهُ أَنْ تَتَصَرَّفَ لَخُطْبَةٍ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ مِثْلَ قَوْلِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْ سُبْحَانَ اللَّهِ جَاوِزٌ
 قَالَا لَا يَدْفَعُ الْخُطْبَةَ طَرَفًا مِمَّا عَطِيَ فِي الْعَرَفِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَدْفَعُ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِشَبَلِ
 أَوْ لِمَا عَلَى التَّحْيِيلِ وَالْمَقْرُونِ أَوْ لَوْ عَطِيَ وَفَانِيهَا عَلَى التَّحْيِيلِ وَالصَّلَاةِ وَذَكَرَ الْعَصَابَةُ

والخلفاء ومعهذا تمسكوا بما فيه الاحتياط في تركه كراهية للصلاة في العيلة والراشد من
والنبي عليه السلام فيخلق بذلك كراهية في ما يتركوا الصلاة والقيام بها لئلا يفتروا المدح لهم
فهم يفترون في غير الله تعالى من أجل ما ذكروه منه ومن أكله إذا كان أقراد هذا كراهية الصلاة
كلما نفى على من أفتد كراهية في عروج البزود في أن يفتد في الجمعة سوى الإمام
ههنا تصحفة خلافا لما راجع والجمعة له قوله فاحموا إلى ذكر الله لأن إلهامه لا بد أن يكون
قائمة بدلالة الجمع وذكر الله معنى الخطيب خارج منها وهذا قوله يودي لأن المتأد
خارج عن التمام فان نفروا قبل اليهود يدي بالظهور وان نفروا بعد اليهود يترجم الجمعة
ومن هنا ان نفروا بعد الافتتاح يترجمون زفران نفروا قبل السلام بطلت وعند الشافعي لا بد
من أربعين رجلا والمبدأ يبرز البيع ترك ما يكمل من ذكر الله من شرا على الدنيا والساعات
البيع من بينها لا يوم الجمعة يتكبر فيه البيع والشراء عند الزوال قبل العصر بادروا إلى تجارة
الأغرة والتجارة التجارية والنباوا معروا إلى ذكر الله الذي لا شيء البع منه وأربع وذرر البيع الذي
نعمه يبرر مسئلة إلى المذكور والكشاف وقال أهل الأصول إن النهي عن البيع نهى عن الإفعال
الشريعة فيكون البيع مشروما ما صله غير مشروع بوسيلة لا لا يبيع في نفس البيع وإنما هو فيما
بما هو من العلف من الصلوة ولهذا فهو البيع فيما لم يلزم فيه ترك البيع بهان ينعى إلى الجمعة
وبيع في الطريق ولهذا أيضا جازاه الله بعد الصلوة لأنه كان مباحا قبل ذلك وإنما يحرم
للمانع فيعود بعد وقته إلى الإباحة حيث قال فإذا قضيت الصلوة فانثروا في الأرض أي فإذا
أدبتم صلوة الجمعة فانثروا وتفرقوا في الأرض أي أن تثمروا وتتفرا من فضل الله أي واطلبوا
الرزق التحلل بالتجارة فيصير الأمر لا باعقروا حقل من جعل الأمر بعد الحظر لا باعقروا هذا
قال الإمام الزاهد في الأية دليل على إباحة البيع والشراء وطلب الرزق ورفع الحظر الذي
كان عليهم في وقت الصلوة وقيل المراد منها الانتشار لزيارة العلماء أو المؤمنين أو عيادة المريض
أو حضور الجنائز أو مثاله فالمرئىء وقيل أن طلب التحلل والعلم هو الغرض بعد الغرض
والأمر للوجوب كذا في بعض شروح البزود وعلى كل التناذر في قولنا قضيت أياء إلى
أن القضاء يستعمل في معنى الأداء كما لو روي إدخال الفاء في قوله فانثروا أي جعل الانتشار

متفرع على إداة صلوة الجمعة من غير مهلة ولا تراخ يمكن أن يكون إيماء إلى أنه لا صلوة بعد الجمعة مكتوبة لأنه رخص بعد إداة ما بالانتشار ومن المعلوم أنه لا يرخس به إلا إذا لم يكن بعدها إداة مكتوبة فيدل على أنه لا يفرق بين الظهر بعد الجمعة فكذا الخطأ بالبال ومعنى قوله واذكروا أنه في جماع أحوال كركوا لا تصروا ذكر الله بالصلوة أو ذكر الله في وقت التصرف فيه وأما قوله واذاروا تجاراً أو لموتاً انفسوا إليها لأنه روي أن أهل المدينة أصابهم جوع وفلاء فقدم حينئذ الكعبين خليفة بمهارة من زيت الشاه والنبي عليه السلام فخطب يوم الجمعة فقالوا اللهم فماتت معه الأثمانية وأربعون حشراً واثنا عشر أربعمائة قتال عليه السلام هو الذي بنفسه بينه وبينهم جوعاً جميعاً لا يرم الله عليهم الوادي ثاروا وكانوا إذا قبلت العير استقبلوها بائطيل فهو الراد باللهو ومن التجارة راء فما وجد الصبر في قوله انفسوا إليها ما لان انتقد يروا ذاروا تجارة انفسوا إليها وهو انفسوا إليه بعد أحد مثالي لا لا لا آخر عليه أولان التجارة إذا كانت مع موانع إلى الانقضاء إلى الله أو إلى ذلك عند الكه في البهاض وتطير من الزاد مدعي أنه إنما جئى أولاً به معنى الواو للوهو أو مثل ضرب الدف في العروص فخرج بعض للتجارة وبعض آخر للوهو العروص فعرشنا بذلك وقال صاحب المدار في قوله وتركوا فإيماء يدل على أن الخطيب ينبغي أن يخطب قائماً وقد على الرواية المعروفة في الزاد مدعي قيل كان ذلك بعد افتتاح الصلوة ثم اظلم أنه إنما أمر الخطيب بوجوب صلوة الجمعة لجميع المحلين وإن كان لا يجب إلا على المكلف الذكراً الحراً الصحيح المقرب بالمصر سليم العين والرجل موافقة لخطاب ساير العبادات العامة ولا يخبرج الآية بهذا التخصيص من القطعية كما لا يخبرج الآية الصلوة والزكاة لتخصيصها بالعقل الباطن عنها وما ينبغي أن يعلم أنه كما شرط لوجوب الجمعة الشروط الستة المذكورة كذلك يشترط لصحة إداة غيرها أموراً أخرى والسلطان أو نائبه وقت الظهور والخطبة والجماعة ولا ذن لعام ولا يصح إداة الجمعة بدونها وقد طال الكلام في زماننا هذا ابتداءً بالنام في وجداننا لشرطين لاثنين في معنى المصرأ غللاً فاقبل فيه أجرو فيه فاشيئته الأحكام ويقدر الحدود وقيل ما لا يجمع أكثر مما جده الله والمعنى الأول لا يوجد إلا نادراً وإن كان المعنى الثاني المختار بينهما يوجد في أكثر المواضع وفي الخططان وإنما لا بد من شرط

الضوراء يحق الأذى وإن كان كلام صاحب المضاف يغير إلى أنه يجب ألا يذات على عدم
 الضوراء بهذا القدر فلو أن ذلك مغلطاً فقليل منه من تركوا الجمعة أصلاً وطائفة اكتفوا بها
 قبل أن يظهروا ذلك والظاهر في منزلهم في سعيهم إلى الجمعة وأكثرهم دأموا على ذلك ولا علمنا
 منهم بالهتاف غير شعائر الإسلام وإن لم يوافقوا إمام الظهور لغيره في شأنها وعلبة
 الإلهام وإن كان لا يجوز الجمع بين الفريقين عند أهل الإسلام وبعد ضرورة المناقون
 وفيها إية يستدل بها على أن أشهد من اللفظ المسمى وهي قوله تعالى: إِذَا جَاءَكُمُ
 الْمُنْعِقُونَ قَالُوا أَتَشْهَدُونَ لَكُمْ لِرَسُولِ اللَّهِ مَا اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ
 الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ قَالُوا تَقْذِرُوا إِنَّمَا نَهْمُ جِنَّةٌ بَدَّاهَا مِنَ سَبِيلِ اللَّهِ مَا نَهْمُ
 مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ معنى الآية إذا جاءكم المناقون قالوا بضررك يشهد لك لرسول الله أي
 تقول ذلك بموافقة قلبك ولما علم الله تعالى علاقة كل بهر بقوله والله يشهد أن المناقون
 لكاذبون لأنه لم يوافقوا اعتقادهم في معرض بينهما بقوله والله يعلم أنك لرسول الله فلهذا
 أنه ليس برسول في الواقع فالآية تدل ظاهراً على أن التعذيب عدم مطابقة البهر للاعتقاد
 وإن طابق الواقع والصدق مطابقة البهر للاعتقاد وإن خالف الواقع وقد أجابوا عنه
 بأن التعذيب راجع إلى الشهادة أو إلى تسميتها شهادة أو إلى قولهم أنك لرسول الله لكن لا
 في الواقع بل في زعمهم العاصد أو إلى قولهم ما قلنا لا تتفقوا على من هذه في حق بنفسهم من حوله
 ونحن رجعنا إلى المدعى لغير جرح إلا من منها الأذى وجميع ذلك مل كور في شرح التلخيص
 على وجه التفصيل والمقصود من أن الله تعالى قال بعد ذلك اتخذوا إماماً بهر جنة أي وقاية من
 السبي والقتل فقد روي عن سبيل الله أي قصدوا الناس أرفقاً تتنوعوا على ما متعدد ولازم بهر ماء
 ما كانوا يعملون من نفاقهم وقد مر قاله تعالى اطلق الإيمان على الشهادة حيث لم يقل اتخذوا
 شهاداً بهر جنة بل إماماً بهر فلهذا لفظاً شهد بهم فلو حلف بهر جباً أرفقاً أو كفاً أو هكذا ذكر صاحب
 الكشف في المداوئ والامام الزاهد وبه صرح صاحب الهداية في باب ما يكون يميناً وما لا يكون
 يميناً وبه يتم الكلام وقد قبل المراد بإماماً بهر فلهذا الكاذب غير من الشهادة وقوي إيمانهم
 بالكسر وعلى هذا لا يكون الآية سماحاً فيه ويدل ضرورة التماس ولا يظهر فيه إيات محذول

بما على المأثل وبعد ما سوره الطلاق وفيما ايات كثيرة في بابه مما اكل الطلاق والعدا والقد
 حرق بعضها في البقرة وظني انه لم يبين الله تعالى في كتابه احكاما مثلها كما انه لم يجعل مثل
 البراءة الاية الاولى من هذه السورة وهي البراءة في نفسها قوله تعالى **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ**
إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ بَعْدِ تِهْنِ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ
مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تُخْرِجُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِمَا حَقَّتْ مِيبَتُهُ وَلَكُمْ حُدُودُ اللَّهِ طَرِيقٌ مِمَّا يَنْتَعِدُ
حُدُودَ اللَّهِ فَتَقْظَمُ لَهَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَهُنَّ
فَأَمْسَكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ قَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ
لِلَّهِ فَإِنَّكُمْ يَوْعَدُ بِهِنَّ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ
 من احكام المأثل الاول انه لا يحسن الطلاق في الحيض ولا في طهر وطى فيه مومن كور في قوله تعالى
 يا ايها النبي اذا طلقتموا النساء فطلقوهن بعد تهنين بذي في حق هذا الله من عروس حيث طلق امرأته في
 حاله الحيض فامر الله **فَتَقْظَمُ لَهَا** ان يبرأ جمعها وطلقها ان شاء في الطهر على ما في البيضاوي والسبيني ولهذا
 قال علماؤنا بوجوب الرجعة في الاصح اذا اطلقها في الحيض واسأخص عندنا بان النبي عليه السلام وم
 الخطا بمجالكم المؤمنين لانها ما م الامنة فتداؤة كذا التمه اولات الكلام معه والعكر يكون عاما
 للتل والنتقير ما ايها النبي والذين امنوا اذا طلقتم النساء او يا ايها النبي قل للمؤمنين اذا طلقتم
 النساء ووجه الاحتجاج بالاية ان المعنى ان اردتم ان تطلقوا النساء فطلقوهن بعد تهنين اي
 معتقلا بعد تهنين وفي قراءة **فَتَقْظَمُ لَهَا** في قبل عد تهنين اي بحيث يصح من تهنين ويكون ذلك
 في مستقبلهن وانما يمكن ذلك في طهر لا وطى فيه لان العدة ثلاثة حيض فلو طلقها في الحيض
 لا يمكن الاحصاء ولانه ان اعتبر الحيض الذي طلقها فيه من العدة كانت نصفاً واثنين وان لم
 يعتبر كانت نصفاً وثلاثة والحيض لا يقبل التجزي حتى يصير نصفه من الثاني وكذا ان طلقها في طهر
 وطى فيه قبل بدب الاحوال في العا حائل فاعتدت بعدة الحامل او غير حائل فاعتدت بغيرها
 فبقيت معلقة لا معتدة ولا ذلت بل من اقامهم من كلا مهر وظهور منه ان يكون المراد بالنساء
 المدخول بها التي ليست بصغيرة وآمنة وحاملان غير المدخول بها لعدة لها والبراءة لا
 حيض نهاء جزا غير المدخول بها طلبة في حيض ويجوز لبراءة في طلاقين متتابعين وطى وتصل

المقام بما لا مزيد عليه ان الطلاق الاخصى مطلقواخذ في طهر لاوطي بهتموا التحصن لغير الموطوءة
 موالطلقه وهو في تحصيل للموطوءة ان كانت ذات حيف فتفريق الثلث في ثلث اطهار لاوطي فيها
 في الثلث تغيرها فتفريق ثلث في ثلث اشهر وان كان مقيب الوطي والبدعي موالذي في حاله
 النجس او في طهر وطوت فيه وان كان واحدا وكذا الثلث والثلثان مرة او مرتين في طهر
 واحدا وان كان لاوطي فيه وعند الشافعي لا مرة بالعددي الطلاق وانما السنة ان يطلقها
 في طهر لاوطي فيه فان طلق فيه ثلثا واثنين لم يكن بدعا مباح بذلك في الصبي وقال
 صاحب الكشاف وقال مالك بن انس لا يعرف الطلاق المعني الا واحدة وكان يكره الثلث مجموعته
 كانت او متفرقة واما ابو حنيفة واصحابه فالتاخير هو اما زاد على الواحدة في طهر واحد فاما
 متفرقا في الاطهار فلا ثم قال وعند الشافعي لا بأس بأعمال الثلث وقال لا يعرف في مدد الطلاق
 سنة ولا بدعة وهو مباح كما لا ريب في طلاق المعني الواحدة والوقت والشافعي وحبرامي
 الوقت وحدوث ذكر ان الطلاق البدعي يقع عند نكاح أو نكاح من معهودين المحبوب وجماعة من
 الثابتين لا يقع وان مندهم من يزعم لا تطلق الحامل للمستهة الا واحدة وان الواحدة الباطنة يكره للغير
 بها عند باقي اصحاب الروايات هذا حاصل كلامه ثم ان الشافعي يقول معنى الالية تطلق من في
 عد تصن وهي الطهر اذ اللام منه للوقت فيتمسك بالالية على ان مدة الطلقات الحائضة ثلث اطهار
 لا حيف فيكون المراد من قروء في قوله تعالى ثلث قروء الاطهار وقد مر الكلام فيه مشرحا مع
 الا جريته في سورة البقرة واما امر الله باحصاء العدة للرجال في قوله واحصوا العدة احتياطا
 لان النساء لثقة عقولهن ماجرات عن حفظها عما فلا من احصائها والمعنى واضبطوا العدة
 واكملوها ثلث حيفوا تقرأ الله بغير في ذكر الاحصاء او في تطويل العدة والاشرا ومن
 الثاني انه لا يصح الاخراج للمطلقة المعتدة من بيت الزوج ولا الخروج وهو مذكور في
 قوله تعالى لا تخرجون من بيوتكم ولا تخرجن اي لا تخرجون بها ايها الزوج من مساكنهم
 وقت الفراق حتى ينقض عدتهم ولا تخرجن ايضا بنفسهن الا ان باتن بفاحشة مبينة في لعنة
 فاسقة ظامرة بها يجب الحد كالزنا والسرفه فاخرجون لاجلها وان ثود في اهل البيت بالنفس
 والصفحة فيعمل اخراجها لا بد في حكم الناشئة وهذا في الاستثناء على المعنيين من الاخراج

أظهر وحتم أن يكون من الخروج للمبالغة في التضييق والدلالة على أن نفس خروجها ما حقت
 صرح بذلك في البصارى وبما لا يمكنه فإلا بدليل على أنها تستحق السكنى وأنها يجب عليها ملازمة
 محكم الفراق ومباراة الهداية دالة على جميع ما ذكره خبيركم في هذه الآية في باب الهدى
 على أن لا يخرج المطلقة من البيت ثم قال الفاحشة نفس الخروج وتدل الزنا فخرجت لا كذا
 الحد والمعنى الأول باعتبار الخروج والثاني باعتبار الإخراج ثم صرح في بيوتهم بأن
 البيت المضاف إليهما هو الذي تسكنه فعليهما أن تستقيا المنزل الذي نكحاهما بالمشقة حال
 وقوع الفقرة والموت لهذه الآية وهذا قسمه إمامي باب الرجعة على رد قول زهر بن وهب لا يجوز
 المأثرة بالمطلة الرجعة للزوج حتى يشمل على رجعتها لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن الآية
 وذلك لأنه لما منع الإخراج للزوج مطلقا لمأثرة نوع من الإخراج فلهذا أن المأثرة بها منوعة
 وأما جوازها بالاشهاد وقيل صاحب المداينة أن إضافة البيوت إليهن للسكنى لا للملك فبها
 دليل على أن السكنى واجب وإن لم يثبت بدخول دار سكنها لأن غير ملك ثابت بها إذ الحكم
 لا يدخل داره وأن معنى الإخراج بشتمل الإخراج فصبا عليهن أو حاجة لهن إلى المأكل أو رضاء
 لهن حين استئجاره هذا ما بهدوا قول في قوله من بيوتهن دون دارهن أو منازلهن فائدة أخرى وهي
 أن ما من أنما يجب بقدر البيت دون الدار والمنزل كما قالوا من أن بيتا مفردا من دار له خلق
 كما هو الفرق بين البيت والمنزل والدار معروف بينهما وقد أكد الله تعالى في هذه الأحكام
 وبالع فيها بقوله وتلك حد ود الله ومن يمتد حد ود الله فقد ظلم نفسه ثم بين الحر في تركه
 الخروج والإخراج فقال لا تدري لعل الله يحدت بعد ذلك أمرا لا تدري تلك النفس
 أولاد تدري أنت أيها المطلق وأيها النبي أسرارا لكونك في البيت بعد الخلاق لعل الله يحدت
 بعد ذلك أمرا عظيما ومواندة للزوج بطلانها والرجعة في المطلقة الرجعة أو استيفاء هذا
 ما عندي والمفهوم من كلام صاحب الكشف والمداراة أنه متعلق لكل ما ذكره سابقا حيث قال
 ولعني فطلقوهن لعلتهن واحصوا العدة ولا تخرجوهن من بيوتهن لعلكم تغفون ثم أجمعون وذكر في
 كتب الفقه أن معتدة الرجعي لا يباين لا يخرج من بيتها أصلا بخلاف معتدة الموت فأنها تخرج
 في الملبس وتبيت في منزلها وأن معتدة اليائس لا بد من منسرة بينها وبين الزوج وجعل أن

فجعل بينهما امرًا بقاءه في الصلوة فأنه لا يزوجها حتى يزوجها بغيرها
 فالأولى خروج الزوج من البيت الثالث المذموم للرجل التزوج بالعدة والاضراب
 كما كان في الجاهلية من عند الفقهاء المذموم بالامساك بالمعروف والتبرع بالاحسان وهو مذموم
 في قوله تعالى فإذا بلغن أجلهن يعني إذا أشارت أخرياتهن لأن مقتضى من تمن المأسورة
 بمعروف لهن راجع من أجلهن المعاشرة والطف المرافقة وترك الطلاق مرة أخرى أو رفق من
 بمعروف أي أخرجهن من بيتهن بإيلاء الحق ولاء المهر والتمتع وإفاء الضرر وقد مر
 ذلك في سورة البقرة غير مرة ومعنى قوله تعالى فأعسلك بمعروف أو تبرع بأحسان وقد أورد
 صاحب الهداية في كثير من المراجع منها في باب العتق حيث قال لما نزلت الامساك بالمعروف فينبو
 الهافعي منابه في التبرع بالاحسان وكذلك قال في الثلث لما عجز عن الامساك بالمعروف ثم
 ألقا في منابه في التبرع بالاحسان ولعله ومعنى قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم واشهدوا
 رجلين عدلين من أهل الإسلام وعن قتادة من أحراركم على الرجعة ثلاثين نهر الناس بالزنا
 ولا يسلطكم على ارتكاب الفواحش أو على المفارقة تبرأ من الويل وقطعاً للشارع وهذا الأمر للندب
 كتبه تعالى واشهدوا إذا تباعدتم من الهافعي وجوبه في الرجعة وهو من مذموماته
 روح وقد صرح به صاحب الهداية في باب الرجعة ثم قال ولما أطلق النصوص من قيد الاشهاد و
 هكذا في غيره ثم قال ولما فلا يصح عليه ألا ترى أنه ضربها بالمفارقة وهو فيها مستحب وفي
 الزايعي وهذا أمر قد لا ترى أنه ذكر لا شاهد مقرب إلا معاك والمفارقة ثم المفارقة يصح بدون
 الاشهاد وكذلك الامساك أي الرجعة وقد ذكرت فيما سبق على وجه ما ذكره القوم وذكر صاحب
 الاختصارات أن قوله تعالى ذوي عدل لم يصرحوا بغيركم في المأخذ منصوص بقوله تعالى
 واشهدوا ذوي عدل منكم لأن الأول يقتضي جواز شهادة الذممي على المحل والمحال ولكن
 لا يشفي عيباً لأن الأول في باب الوصية والثاني في باب الرجعة تدل على أنها قوله تعالى واشهدوا
 الشهادته لا تنبغي مما كان عليه الكلام السابق غير خطاب للشهداء بأقامة الشهادته الصالحة
 لأجل الله لا للشهود له ولا للشهود عليه ولا لغير من الاغراض سوى إقامة الحق ودفع
 الظلم بقوله تعالى ذلكم يوظف به هذا لك الذي ذكرنا لكم من الحكم في الطلاق والعدة

والمرجعة والمأثرة والاهبار وانما الشهادة لله بوعظية من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
 بقلبه دليل على ان الشعار غير صالحين بالشرايع في احكام الدين كما هو مذمومنا من به الامام
 الزاهد في تفسيره ثم ذكر الله تعالى بعد ذلك آية في شتمه عليه السلام في قوله تعالى
 وَابْنَيْ يَتِيمٍ مِنَ الْيَتِيمِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ اِنْ اُرْتَبِعْتُمْ فَعَدْتُمْ ثُمَّ لَنُكَلِّمَنَّ الَّذِي
 لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ وَلَا نُلَاقِي اَجَلَهُمْ اِنْ يَفْعَلْهُمْ طَوْفًا وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ
 اَمْرِهُ يَسْرًا ۗ اَعْلَمَ انما قد مضى في حوزة البقرة آيات هذه المطلقات العاقبة من قوله تعالى
 وهذه الآية لبيان حجة غير الواضحات وهي على ثلاثة انواع لا بد عدم اليقين اما ان يكون
 المخرج من الاياس او بسبب انه لم يبلغ بعد اربعين سنة والاوليان قد تمهما واحد او هو
 ثلثة اشهر والذي يكون بسبب الاياس قد كور في قوله والثاني يقسم من الحيض واختلفوا في
 من الاياس قليل خمس وخمسون وقيل ستون والاصح انه با نقطاع ما لم يمتن ما كان وانما قال انه
 ارتبعت لان الصحابة كانوا يشكون في مدة غير الواضحات ما اذا يكون حتى قيل حالوا من النبي عليه السلام
 فقالوا يا رسول الله عرفنا مدة ذوات الحيض فما مدة اللائي لم يمتن والمعنى ان ارتبعت في دم البالغات مبلغ
 الاياس هو عدم الحيض والاستحاضة بعد ثلثة اشهر واذ كانت هذه مدة المراتب بها فغير المرتب بها
 اولي بذلك نص به في الكشاف والمدارك والذي يكون بسبب انه لم يمتن بعد كور في قوله
 تعالى والثاني لم يمتن فهو مطلق على اللائي الاولى والمعنى والثاني لم يمتن بعد ذلك امر
 عد ثلثة اشهر وهو يتناول الصغيرة والبالغة بالسن فقط دون الحيض وبذلك صرح صاحب
 الهداية بتحديثه قال وان كانت لا يمتن من صفرا وكبر فعد ثلثة اشهر لقوله تعالى والثاني
 يمتن من الحيض الآية وهذا التي بلغت النسن ولم تكن باخر الالة من اياها فقد جعل
 الله تعالى مدة الآية وغير ما ثلثة اشهر هو دليل على ان المراد من القرء الحيض لانه
 انما جعل المدة ثلثة اشهر لعدم الحيض تتكون مدة صاحب الحيض ثلث حيض وقد اقام هذا
 كل شهر مقام كل حيض وهذا في حق الحرية خاصة اذ هو المراد بقوله تعالى من نما تكرهه
 الملوكة الآية والصغيرة شهر ونصف شهر لان حق الامة نصف حق الحرية وقد امكن التجهيز
 هنا جعل به واقتلته مدتها وضع العمل وموعد كور في قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن

ان يضمن حملين وقال الامام انزل هذا نزل مكة الآية سنة سائر المطلقات جئت من هذه الآية
 نزل قوله تعالى واللا في ضمنه لا نزل هذه الآية سالواك من هذه الصغير لانزل قوله تعالى
 واللا في الخبر تضمن فقام واحد وسأل من مدة الجملة فنزل قوله واولات الاحمال وبالسنة
 تلك احمر بنتا ول البقرة والمأوى وبسر المطلقة ومتوفي الزوج ايها لان هذه الآية
 انزلت بعد التي في سورة البقرة والذين يتوفون منهم ويذرون ازواجاً يتربصن
 بأنفسهن اربعة اشهر وعشر او تلك الآية وان كانت عامة لكل متوفي الزوج حاملّة ويظهر ما
 كان هذه الآية عامة لكل حاملّة مطلقة ومتوفي الزوج الا ان المطلقة على عموم هذه
 الآية من عموم تلك فخص تلك الآية بهذه الآية في قدر ما اجتمع عليه قلنا ان كانت متوفى
 الزوج غير حامل فعدها اربعة اشهر وعشر او حامل امر من الله يصحون متوفى الزوج
 او شقيقة عدتها ربع الحمل لوجوه من كونه في البقرة اي من ان عموم قوله واولات
 الاحمال ذاك في عموم ازواجهم وان الحكم محلل عنها بخلاف منه وان حبيبة بنت الهارث
 وضعت بعد وفات زوجها ليهال بكه كبرت ذلك للرمول عليه السلام فقال قد حملت لتزوجي
 وانه من غير النزل فتدبر هذه تخصيص وبعد هذا لا غير ما علم على العامر والاولد وارجح
 للرفاق عليه ما اياه وقال ما جاب الكتاب وغيره فبذلك انما ليس مستعود وأبو هريرة وغيره
 وردها من علي وابن عباس ان الجملة المتوفى عنها زوجها تعتد بها بعد الاجلين وقد مر بها
 وتصرح في الهداية به انه ان كانت حامل فعدها ان تضع حملها لقوله تعالى واولات الاحمال
 اجلمن ان يضمن حملين ثم اورد ذلك في حق الامة ايضا كالقال ابن مسعود من شاء باهنته
 ان سورة النساء انقصت نزلت بعد التي في سورة البقرة وقال عمر لو وضعت وزوجها على حرير
 لا نقضت عدتها وحل لها ان تزوج ثم قال اذا مات الصغير من امرأته ولها حبل فعدها ان
 تضع حملها وهل اعني المستنفذ ومحمد وقال ابو يوسف عدتها اربعة اشهر وعشر او قول
 الشافعي لان الحمل ليس بثابته التمس منه فصار كالحيات بعد الموت ولها اطلاق قوله
 تعالى واولات الاحمال اجلمن ان يضمن حملين وقد اورد في فصل النفاس ان بعد في التوا بين
 تنقضي بالآخر من الاولتين اذ العمل لمصاف البصن اعني قوله حملين بعد انقضاء هذا

وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ حَكَمُ الْآيَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْأَبْلَغَةِ بِالْعَيْنِ وَهُوَ كَوْنُ الْعِدَّةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَيْضًا مَا عِدَّةُ الْمَطْلُوعَةِ وَالْمَتَوَقِّفَةِ مِنْهَا زَوْجَهَا فَإِنَّكَ لَنْتَ الْآيَةَ مَتَوَقِّفَةً مِنْهَا زَوْجَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ لَا بَارِعَةً أَشْهُرَ وَمَعْرِفَاتُ الْحُجَّةِ لَنَا فِي آيَةِ الْإِمَامَةِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْرُودٍ فِي مَنْشَأِهِ: يَا مَهْلِكَةَ أَنْ مَرَّةً النِّسَاءُ الْقَصْرُ: أَيْ مَرَّةً الْإِطْلَاقُ لَزَلَتْ بَعْدَ آيَةِ الْإِبْرَةِ وَالْإِلَاقَةِ مِنْ تَوَقُّفِهِ مِنْهُمْ الْآيَةَ لِلْخَصِّ بِقَوْلِهِ وَأَوَّلَاتُ الْأَحْصَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ بِلِغَمٍ جَمِيعٍ مَا ذَكَرْنِي مَرْبُوعَةً الْإِطْلَاقُ وَمِنْهُ آيَةُ الْآيَةِ وَالصَّغِيرَةِ هَكَذَا الْخَطَرُ بِالْبَهَالِ وَلَكِنْ ذَكَرْنِي الْإِزَامَةَ: أَكَلًا ثُمَّ الْإِطْلَاقُ عَلَى غِلَاظِهِ حَيْثُ قَالَ ابْنُ مَدِينَةَ الْمَطْلُوعَةُ بِمَا سَأَلَ أَذَلَّ لِحَبِّ الْإِلَاقَةِ وَالْحَبِّ الْإِلَاقَةُ الْمَدْخُولُ بِهَا وَمَدَّةُ الْمَتَوَقِّفَةِ مِنْهَا زَوْجَهَا عَامَةً أَيْ شَمِلَتْ خَوَاتِ الْأَحْصَاءِ وَالْآيَةَ وَالصَّغِيرَةَ وَالْمَدْخُولُ بِهَا وَغَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا وَمَدَّةُ الْحَامِلِ أَمْرٌ أَيْ شَمِلَ الْحَامِلِينَ وَالْآيَةَ وَالصَّغِيرَةَ وَالْمَدْخُولُ بِهَا وَغَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا وَالْمَطْلُوعَةُ وَالْمَتَوَقِّفَةُ مِنْهَا زَوْجَهَا فَصَارَتْ الْعِدَّةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ غَاسٍ وَغَامٍ وَأَمْرٍ مِنْ أَحْصَاءِ كَلَامِهِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ تَعَالَى بِمَدَّةِ فَاصِلَةٍ بَيَّنَّ مَكْنَى الْمَطْلُوعَةِ وَوَقَّعَهَا وَلَوْ جَاءَ مِنْهَا وَلَوْ مَا قَالَ: * أَصْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجَدَكُمْ وَلَا تَصَارَوْهُمْ لِتَغْيِيرِهِمْ عَلَيْهِمْ طَوَّانَ كُنَّ أَوَّلَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفَعُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرَفَعْنَ لَكُمْ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَاتَّمَرُوا بِهِنَّ بِمَعْرِفَةٍ وَإِنْ تَعَارَفْتُمْ فَسَرَّعْتُمْ لَهَا خَرِيًّا لِيُنْفِقَ ذَوْسَعَةً مِنْ سَعَتِهِ طَوْفًا مِنْ قُدْرٍ عَلَيْهِمْ رِزْقَةً فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفِ اللَّهُ نَهْمًا إِلَّا مَا أَتَاهَا فَحَبْلُ اللَّهِ بَعْدَ عَمْرِئِ بَعْرَةٍ هَذِهِ الْآيَةُ فِي بَيَانِ مَدَّةِ الْحَامِلِ الْأَوَّلِيَّ أَنَّ الْحَمْلَ وَلِحَبِّ الْمَطْلُوعَةِ الْمُعَدَّةَ وَهِيَ قَوْلُهُ: هَكَذَا هَكَذَا مِنْ حَيْثُ مَكَنْتُمْ: أَيْ هَكَذَا هَكَذَا مِنْهَا الْبَرِّجَالُ مِنْ حَيْثُ مَكَنْتُمْ: أَيْ مَكَانًا مِنْ هَكَذَا هَكَذَا مِنْ وَجَدَكُمْ أَيْ مِنْ وَسَعَتِهِمْ وَلَمْ تَفَكِّرُوا لَا تَقَارِبُوا فِي الْمَكْنَى وَالِاتِّفَاقُ أَيْضًا لِتَغْيِيرِهَا عَلَيْهِنَّ فِي الْإِعْلَاقِ فَلْيَجُورُوا إِلَى الْخُرُوجِ وَوَقَّعَ مِنْ مَرْبُوعَةٍ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِمْ لِقَارِئِهِ الْأَوَّلِيَّ لِلتَّغْيِيرِ وَالتَّائِيَةِ لِلْيَمَانِ صَرَحَ بِمَا حَبَا لِكُشَافِ الْمَدَارِكِ وَتَذَكَّرَ فَعَرَا لِحَلَامِ الْقِسَامِ الْخَصَّةَ قِيلَ مَعْنَاهَا وَنَفَقُوا عَلَيْهِنَّ مِنْ وَجَدَكُمْ فَيَكُونُ دَالًّا عَلَى لِسَانِ الْإِسْلَامِ وَالِاتِّفَاقُ جَمِيعًا وَذَكَرَ صَاحِبُ الْإِدَاعَةِ إِنَّهُ إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْمَهْرَ لِحَرْجِهَا حَيْثُ شَاءَ وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا بِمَا لَمْ يَنْتَهِ لِعَمُومِ قَوْلِهِ: هَكَذَا هَكَذَا مِنْ حَيْثُ مَكَنْتُمْ: أَيْ هَكَذَا هَكَذَا لِعَمُومِ قَوْلِهِ: هَكَذَا هَكَذَا مِنْهَا الْآيَةُ

وردت في حق المطلقة مذونات المنكوحات إلا أن اللفظ عام فيعمل به الثاني ^{بأنه} لا ينافي الأول ^{لأن} العمل
ومعني قوله تعالى ^{فإن} كن أولاد حمل فأنفقوا عليهم أي إن كانت النماء المطلقات أولاد
حمل فأنفقوا عليهم لرعاية الجنين حتى يشعروا بحملين فيخرجن من العدة ثم النفقة عندنا
كأهل الحال بهذا الآية كذلك لغيرها من مطلق الرجعي وأما أن لا احتباس انقضاء
وبقوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف وكذا الموتنة بلا معصية كغير العتق والبرق والتفريق
لعدم الصفاء كان المكنتي لجميع مولاها بتأييدنا أيضا وعند الشافعي ومالك لا نفقة إلا للحامل
لظاهر مد ^{الآية} كما صرح به في البيضاوي والمدارك والهداية في باب النفقة ومن الحسن
لا نفقة للمبتوتة ولا مكنتي لعدت فاطمة بنت قيس إن زوجها أتت حلا فأنفق لها ^{بأنه} لا مكنتي
لك ولا نفقة ولنا أن مرور من رد هذا الحد ينفق لأن دع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول
امرأة لا بدري أصدقت أم كلث بنت حفصت أم بصيرت سمعت النبي عليه السلام يقول لها المكنتي
والنفقة منك أي الزدودي وقد مر في البقرة مفصلا وقد ذكر صاحب الكشف في كتابنا
في ذلك بالحامل لا نفق بها بذهب الهم إلى أن مد الحامل قد طال فحقت أن تنفق من مد الحامل
وأما ما في الحامل المتوفى منها زوجها فأكثر من على أنه لا يجب قياما على غير الحامل ومن علي
جماعة من التابعين أنه يجب فيه مد حاصل ما في الكشف الثالث أراضاع المطلقة ولد لها لاجرة
وهو مد كور في قوله تعالى فإن أراضعن لهن يعني أن أراضعن أي هو لأهل المطلقات بعد انقطاع
النكاح ووضع الحمل لهن أي لا ولد كذا فهو من اجور من وانتمروا أي تشاوروا بينكم أي الزوج والمرأة
أولياً من بعضكم بعضا بمعروف أي يحسن في باب الأراضاع والاجرة وأن تعاضدوا أي أن لم يقع
الصالح بينهم في الاجرة وطال المصاغة بينهم فسترضع له أي لا جل إلا ب على ما في الكشف
وأما أدركه وأنتموا ود على ما في الحسيني والزاهد في موضة أخرى غير الام لينفق ذروحة
للمرضعة من سعة ومن قدر عليها وزقه فلينفق المرضعة مائة إن شاء الله ولا يجب عليه إعطاء الكثير
أذ لا يكلف الله نفسا إلا ما آتانا وعليه ما كان قوله لينفق متعلقا بقوله فسترضع له أخرى ويجوز
أن يكون في بيان النفقة للحامل ويكون ما بينهما متراضا ^{بأنه} لا نقاش حيث قل على معناه كأنه
على الأول بعلي لاجرة ويقوله لينفق ذروحة من سعة بمعناه لشافعي في أن النفقة على حسب حال

الزوج وهو قول أكثرى روح وصنفنا يعتبر حالها وهو اختيار الخصاف وعليه الفتوى لقوله عليه السلام لهذا امرأة أبي سفيان دخل صبي صال زوجته ما يكتيك وولدك أمتهن حالها ومعنى النص أنه مخاطب في الحال بتدوير وجهه والنهاية في معنى ذلك عند أهل صاحب الهداية في باب النفقة وصاحب الكشاف والمدارك جعله عاما في حق المطلقات والمرعات جنبا وينبغي أن يعلم أنه لا يجب على الأم إرضاع الولد وأما يجب على الأب أن يستاجر من ترضعه إلا إذا تعينت الأم بحيث لم يقبل الصبي إلا من يهاو كالأب فقيرا فان أرضعت ولدها لا يجوز لها أن تأخذ أجرة ماد استمكنه أو معتدة من رجعي أو بائن في رواية وإن أخذت الأجرة بعد العدة أو لا بعد من غيرها صح وهي أي الأم أحق بالاحتجار من الأجنبية إلا إذا طلبت زبادة أجرة فالأجنبية أولى هل أماد عرفت كتب الله أذ عرفت ذلك فنقول يمكن أن يكون في ذكرنا في قوله تعالى فان أرضعن لكم أشارة إلى أن الولادة إنما يمتنع الأجرة بعد انقطاع العدة إلا أنه ذكر بالاعتقب معنى وضع الحمل الذي به ينقطع العدة وأريد بالولد ما يسهل به وإن يكون في قوله وإن تعارضت فترفع له أخرى تصرح بأن الولادة إذا طلبت الأجرة زبادة على المتعارف وتمايقت فيه فالأجنبية أحق منهما كما يشير إلى كل منهما كلام الإمام الزاهد في باب معنى الآية ثم إن في الآية دليل على أنه يجوز احتجار الظئر بأجرة معلومة وقد صرح به صاحب الهداية في باب الأجرة حيث قال ويجوز احتجار الظئر بأجرة معلومة لقوله تعالى فان أرضعن لكم فامتنعن أجورهن من الله لفظه إن له الآية على إعطاء الأجرة للوالدة بعد العدة والظاهر أنه لا يجوز ذلك إلا بعد ما سارت حالها جنينة فيجوز احتجار الظئر بمثلها بالأجرة وهو أن يستاجر ما مثلا كل شهرين ومرة وإما أن يستاجر ما بالطعام والكسوة فلا دليل للآية عليه لأنه وقع في الآية لفظ الأجور فقط ولذلك وقع الاختلاف فيه بين أبي حنيفة وصاحبيه فعند المجوز احتجارا وصنفنا وصنفنا لا يجوز قيا ماسرح بذلك هو أيضا وبين وجه انقياس والاحتجار جميعا هل أكله أذ لم يجعل الآية لفظة وهي قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف مجعولة على أجرة الرضاع وإما إذا حملت عليه كما هو مختار الإمام فله السلام المزدوي وغيره وهو المذكور في بحث أشارة النص كان فيه دليل على أن ما في حنيفة روح في جواز أجرة الظئر الرزق والكسوة كالأب

وهو مردك في البقرة والماء من اياها مسئلة احتياجا لا نظريا لا جرة ليعني بعض الحكماء مادة
على العالمين فنقول قد ذكر في كتب الفقه انه يجب على الطقرا المستأجرة غسل الصبي وغسل ثيابه وصلاح
طعامه وود منه ولا يجب عليها شي من هذا بل انما هو على والد الطفل وانه ان ارشعت الصبي لبن
شاة او فل تدبها لم ومضي المدة فلا اجر لها وانه يجوز لزواج المروضة وطبها ولكن لا في بيت
المستأجر وانه يجوز له فسخ الاجارة ان لم ياذن بها وان لم يتركها حة فلا وانه يجوز لاهل الصبي
فسخ الاجارة ان مرضت المروضة او جعلت هذا ما ذكره على الاجمال ومن اراد تفصيله
ودلاله فليظفر في كتب المحول والله الموفق والمعين وبعد ما سوره التحريم وفيها آية في
مسئلة ان تحريم الحلال يبيروى قوله تعالى • يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ
تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ • قد فرص الله لكم تحلة أيمانكم
وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ فَذَرُوا آلَ بَيْتِهِمُ الْعَكِيمُ • روى في قصتها روايتان احداهما ان النبي عليه
السلام كان أحب العمل فاذا دخل على زينب يوما فترته شرا بما لطفا واقد منه بين يدي
فترته فشر به واحسن عليه فقلت تلك الساتة على بعض الأزواج اعنى ما يشة وحصة وغير ما
فقلت بانته ان دخل علينا عليه السلام فنقل له شاهدنا منك ربح المغفور وهو شجرة ذو
راصة كريمة وهو المشهور بالقرظ فلما دخل عليه عليه السلام قلن يا رسول الله شاهدنا منك
ربح المغفور فقال عليه السلام ما شربت المغفور ولكن شربت العمل في بيت زينب فقال حرمت
تحلة العرظ فقال عليه السلام حرمت العمل على نعمي فوالله لا آكله فقلت يا ما قالوا وقيل شرب العمل
عند الحصة فوطات ما يشة سرودة وصغية فعلمت انه انما بشر منك ربح المغفور الى آخره صرح به في
البيضاوي وثانيهما انه عليه السلام خلا بارية في يوم ما يشة وعلمت بذلك حصة فقال لها
أعني على وقد حرمت ما رية على نفسي وابشره ان اباهر ومري ملكا بعدى امرأتى
فاخبرت به ما يشة وكانا متصادقين فقلت وقيل انه عليه السلام دخل يوما على حصة يوم
لونهما وكان عمر من مريضا فذهبت ليعا دة ابوها على ما في الحميني او لنا تى الطعام منه
الى ما على ما في الزامى فطلب عليه السلام ما رية القبطية في مكانها ولما علمت ذلك قتل ما فيها
فصرعها لاجلها وبشرها بخلافة الشيخين ما رها هذا ذلك واستتمها فلم تكتم فطلقها واعتزل حاقرة

وسكت سمعا وعقروا ليلة في بيت مارية فقل جبرئيل عليه السلام وقال راجعها فانها صائمة وانها
لمن نساك في الجنة مكنها في الكشاف والد ارضه اياه ما طلقها ولكن اغتسب منها مكنها في الزاوية
وقد ذكره في كل المقام وجوها شتى وقصصا مختلفة وحكايات طويلة فتزجها واد ردت منها
من المتنبس للمجس والمقصود ان اهل الاصول تمسكوا بهذه الآية على ان تعزير المجامع يمين
يحملها الكفارة وذلك لان الله تعالى قال اولاما ايما النبي لم تحرم ما احل الله لك اي من العمل
او المارية اللطيفة تنفي بذلك الحرمة مرعات ازواجك من ما يشاء وحفصة والمودة وصفية وكان
هل ازالة منه لا بد ليس لاحد ان تحرم ما احل الله وقد عفر له الله والله غفور رحيم ثم قال
قد فرس الله نكر تحلة ايما نكر يعني شرع الله نكر ما يحل به ايما نكر وهو تكافؤة فاطمة المارية
واشرب العسل وكفر للتعزير قد جعل الله تعزير الحلال يميننا واجبا للكفارة عليه لان الظاهر
ان آخر الآية الذي ذكرت فيه تحلة ايما نكر مرتبط ومتعلق بالاول الذي ذكر فيه تعزير الحلال
حتى روي من صفات ان لا تتكلموا معي في تعزير مارية ومن الحسن انه لم يكفر لانه كان مغفورا
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وانما هو تعليم للناسين وقيل معناه شرع الله لكم ما يحل به لا يمان
وهو الاستثناء بان يقول انشاء الله مقبها فلا نصت وذلك ايضا يدل على كون تعزير الحلال
يميننا وان لم يجب الكفارة لعدم الحث فكل الى المدارك فظهر ان ما قاله القاضي ايضا من انه
يحمل الله اني عليه السلام بلغا ليمين حوى التعزير كما يدل عليه رواية ليس على ما ينبغي اذ قد علم
انه انما اطلق اليمين على ذلك التعزير وظهر ان ما قال القاضي من انه لا يلزم من وجوب كفارة
اليمين فيه كونه يميننا ايضا ليس كما ينبغي لان الله تعالى لم يسكر بمجرد الكفارة بل اطلق عليه
لفظ اليمين وان تأملت ما ملأنا دقا لا نففي عليه تناقض كلاميه وذكرنا حب الكشاف في تفصيل
تعزير الحلال انه اذ احرم طعاما فعلى كله وان حرم امة فعلى وطبها وزوجه فعلى الا يلاء
اذ لم يكن له نية وان نوى الظهار فظهر ان نوى الطلاق فطلاق بائن وان نوى فتنين او ثلثا فكما
نوى وان قال نويت الكذب بمصدق ديانة لا قضاء وان قال كل حل على حرام فعلى الطعام واشرب
اذ لم ينو الا فعلى ما نوى ومن يميننا ما نوى من عند من الصعابة رضى الله عنهم وعندنا فتحي
تعزير الحلال ليس بيمين ولكنه يجب الكفارة في النماء وحد من فان نوى الطلاق فهو رجعي

معه ومن علي رضي الله عنه فلهو من زيدو حدة بائنه من معان طهار ومن معروق والغصبي
 انليس بشي لقوله تعالى ولا تحرسوا طبيعات ما احل الله لكم فلو لموا لافلوا لما نصف العنكم الكذب
 هل احوال وهذا حرام هل احاصل كلامه وقال صاحب الهداية في باب الايلاء اذا قال لا مراة
 اعني علي حرام فان قال اردت انك كذب فهو كاذب وعمل لا يصدق في القضاء وان قال اردت انك اطلاق
 غصي تطبيقه باينة الا ان يتوى الثالث وان قال اردت انك طهار فهو طهار لا عند بهارج وان
 قال اردت انك تحريم اوله اردت به شيئا فهو ايلاء ومنه من يصر لفظ التحريم الى الطلاق
 من غيرنية لصكر العرف هل احاصل كلامه وهكذا ذكره وان اعجاب بالماح بهن يجب الكفارة
 عليه لان تحريمها لا يحتلزم اعجاب قبله مثل تحريمها لا لا يحتلزم اعجاب تركه وكل طريقه
 مباح فمن اوجب حملها على نفعه ونوى اليمين او حرمة عليه يجب الكفارة ان فعل شده
 وان لم يفعل كونه القسر لانه يمين وايمن ان كان بمعية يجب الاحتراز عند الكفارة
 عليه وان كان بغيرها يجب عليه السعي وبتركة الكفارة واما الذرفان كان وحده بمعية يجب
 تركه العمل به من غير كفارة وان كان وحده بغيرها يجب العمل به والقضاء بتركة وان كان مقرونا
 باليمين يجب العمل بمقتضاها هل اما قالوا بعد ما حورة الملئ والتون والماقة والماء
 ولا يظهر لهما اية كذلك وبعد ما حورة لوج وفيها اية يعلم منها عينية ملو
 الاستقاء وموقوله تعالى * فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ
 عَلَيْهِمْ مَدْرَارًا وَيُمِدَّكُمْ بِأَمْوَالٍ يَخْفَىٰ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ فِيهَا نَهَارًا
 هل الاية اخبر من شكر الخرج عليه السلام الى الله تعالى في حق قومه انك تردن المكربين
 يعني انه قال نوح من الله تعالى يارب الى قلب لقومي استغفروا ربكم من الكفر فان تبتغفروا
 ويكره من الصماء ليكر اي الصاب والمظلة والمطر من رار اي هدير الدود وبعد ذكر
 بالحوال ويمنه ويجعل لكم جنات اي بما تمن وانما قيل لما ذكر به بعد طول تكرير الكفارة
 حين ان الله منهم انظروا مقر احرام لما نهر ليعني منقذ ليعني نوح من ان نهر ان انوار نهر الله
 الغضب وخرج عنهم ما كانوا به ذلك في الكشف والمذكروا ليعني ان المقصود ان النوح عليه السلام
 قد اسرف بالاختلاف ووجعله مبيلا لارمال الصماء مطرا لانه اوقع قوله من الصماء مجزوما

في جواب الأمر والجزء علامة قصد التبيين وأنه تعالى إنما قص علينا تلك القصة من غير أن نلح
 علينا فعله لأن الاستغفار يجب نزول المطر ولا معنى لصلوة الاستغفار إلا من غير ضرورة
 أنه يخرج ليعتق ما زاد على الاستغفار فقل له ما رأينا ما احتجنا به فقال له انظر استغفرت
 السماء التي ينزل بها المطر شبه الاستغفار بالانوار الصادقة التي لا تعطى وقرأ آيات فكل
 قالوا وقد صرح به ما عينا هذا هذا بها حيث قال وإنما الاستغفار الدماء والاستغفار لقلوبه
 تعالى استغفروا بركاته كانت غفارا الآية هذا لفظه وطريقه بهذا وقع الاحتياج إلى الماء فخرج
 إلى أمام مع الغرم إلى الصحراء ويد موارستغفروا واستقبلوا القبل ولا يقبل رداء كذا في إليه
 به ولا يقبل من الله لانه ميل استغفروا لانه موصوفين بغيره وان صلوا أو حذا نجا زوليس الجملة
 فيه مستوفى من ذلك ما مقرر له ولا غلبة أيضا كما قال من ان فيه غلبة كسيلة العبد وقال ابو يوسف
 ايها غلبة واحد وهذا القدر ثم المقصود من هنا فان اجل لقصة جبهة ذممت في المدارك
 والكشف لا بد من بيانها وان كان لا يتعلق بها غرض وهي ان رجلا جاء يشكو الى حبيب ابن علي بن
 من الجذب فقال استغفروا وشكى اليه اخرا لغيره غرلة لعل واخرقة ربيع ارضه فامرهم كمر
 والاستغفار فقال الربيع ابن صبيح انك رجال يشكون ابوابا ويحتلون اربابا فامرهم كمر بالاستغفار
 فتلا الآية المذكورة فصدقه وحسن عليه وبعتما سورة الجن وقد مر منها آية في علم الغيب فيها
 آية اخرى في بيان انه لا يجوز في المسجد كلام الدنيا وفي قوله تعالى * وَأَنَّ الْحَاجِدَ لِلَّهِ
 فَلَا تَدْمُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا * من الآية وان كانت تحمل المعاني واختلفت فيما الاراء الا انها
 على ظاهرها مما يستدل به على انه لا يجوز في المسجد التكلم بكلام الدنيا وقد صرح بذلك في
 بعض الكتب ايضا وذلك لان المعنى ان الحاجد لله فلا تنال مع الله مع ذكره من الصلوة
 وتلاوة القرآن وغيره احد اي شيئا اخر (سلام من الدنيا والقضاء وامثاله فضلا من كلام
 الدنيا ولكن قد سبق في سورة براءة استغفروا من المدارك وغيرها انك ليس يجوز في المسجد
 بل انه موقوف لامثال هذا كما طبق به الاحاديث ومثل الحال في الدنيا ولم يظهر جوازا للتكلم
 بكلام الدنيا من خارج فبني على اصل العزيمة واذا ثبت انه لم يجز ذلك مع ذكر الله بمقتضى
 الآية لعدم جواز ذلك وحده بالمطابق الاولي وقد قال النبي عليه السلام من تكلم بكلام الدنيا

في خمسة مواعيع أحبط الله تعالى منه عبادة أربعين سنة الأولى في المسجد الثاني في صلاة القرآن
والثالث في وقت الأذان والرابع في مجلس العلماء والخامس في راحة القبور وآما على ما روی
أنها أنزلت في تخرق قدم التشبه بها ليهود والمصارى حيث بعددوا العزير والمحيط عليهما السلام
في حنايمهم وسواهم ومهلوسهما شريكتين مع الله والمخربين حيث يقولون في بيت الحرام
ليك لا شريك لك إلا عريته ماله كذا ذكر في السجني وأما نزلت فيمن يقول من الصلابة
يا أيها النازل إلى مسجدك للبعد قبل لمرات المحاجد كلها لله مواء كانت مسجد الرسول
أو غيره وأما المقصود منها أنفرادك مودة تعالى كما ذكر في الراعي أن المراد به هو
المسجد الحرام لأنه قبله المساجد لما ذكره فلا يخلو النص من الإشارة إلى ما نحن فيه على
ما لا يخفى وأما ما قيل أن المراد به أعضاء المجدة أو قيل أن المراد به المسجد أن
أولئك أن المراد بالمحاجد لا وشم كلها لقوله عليه السلام جعلت لي الأرض مسجداً فبني على
أنه ينسب للمجداث لا يشغل بذكر غيره تعالى مع ذكرها لله وحبها في كل مكان يدل عبادة من
كل عضو شريعتها يومئذ أقام العرفان فلا يدل على ما نحن فيه من عدم جواز التكبر بكلام
الدينامي المسجد أصلاً والله أعلم وبعد ما حورة المزمل وفيها آيات في بيان صلوة الليل و
قراءة القرآن فانيما نسخة للادوية الأولى قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ قُمْ أَتَيْلَ الْأَقْلِيلَاتِ
تَصَفَّهِ وَأَنْتَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَقِّلِ الثَّوْرَانَ تَرْجُلًا﴾ هذه الآية أولى منها من ولا
وتلاوة وفيها ما انصر ذكره في بيان معنى المزمل وجوده لقبيل أنه من تزلزل ثيابه إذا تلف بها وهو
مداء النبي عليه السلام بما يسمى بذلك لا كان قائماً ومرتداً ما دشتهد أالوحي مزمل في
قلبه كانه قيل يا أيها المزمل قمه بالثوب فمر الليل ولا تم لانه وقت العبادة ولا كان يصلي
متلفاً بمرط مغروش على حد نية رضى الله عنها ورح فيه تصبين له عليه السلام كما أنه على الأول
تجهيز له أو لانه شبه في حق ثاقفه بالتزمل لانه لم يمتدح في قيام الليل وقيل من تزلزل المزمل
إذا حصل التحلل أي يا أيها الذي حصل له إيمان النبوة فمر الليل أي قرا إلى الصلوة في الليل
الاقليل وقد ذكره أيضاً وجوماً ولا ظهر منها إلا الاستثناء من الليل وتصفه بذلك من تليق
وقلته بالخشبة إلى الليل والصغير في منه عليه أنصف ورجو أن التفسير يوم قيام النصف والرايد

عليه كالتثنية والنقص منه كالثلث ومن أمرو الذي اختار صاحب البضاوي على مكي ما اختاره
 هير واصل ان يكون نصفه بدل من الليل ولهذا استثناء من النصف والضمير في منه وعليه
 حيث ان النصف أو لا يقل منه وان يكون استثناء من أعداد الليل فانه عام وفي هذه تكلفات مستحجة
 الى مزيد تأمل فتركتها للكتاب والمقصود ان قوله تعالى قرأ الليل خطاب للنبي عليه السلام
 والمراد هو وامته كما صرح به في الزاوي وقوله تعالى ورتل القرآن عطف عليه فانه تعالى قد
 امرهم بالقيام وادب عليهم ذلك مع التعبير بالوجه والذو وادبهم بترتيل القرآن
 ووجهه عليهم وهو على ما نقل عن علي بن ربيعة الخواري وادب المفارح كما صرح به في الحسيني و
 الزاهدات وهو فرض في الصلوة تصديق وقوله لا فقه مأموره ولربما لم يفسد ناسخ وكذب الفقه مشعرون
 بذلك واما قيام الليل فالوجه المذكور فذلك ان المراد بهذا التمسك وكان ذلك واجبا في هذا
 الاحلام وفي الكشف وقيل كان فرضا قبل ان يفرض الصلوة الخمس ثم نسخ به الا ما ظهر وما
 به ومن الحسن ان قيام تلك الليل فريضة كما هو على ذلك منه وقيل كانت واجبا وانما وقع
 التعبير في المقدار ثم نسخ بعد مشروطين ومن التثنية ان قيام الليل حتى يصبح معناه ان
 لا ينقطع ما بين النصف والثلث والتثنية ومنهم من قال كان يغفل عن ليل التعبير في المقدار
 ويدل قوله تعالى ومن الليل فتجيب به فائدة لك على احاصل كلامه وهكذا قال الامام الزاهد
 وذكر ايضا ما احتج به على الصلابة والرمول عليه السلام حيث قاموا الليل بالصلوة الى
 وقت الصبح دفعا لشبهة جهل المقادير الثلاثة التي اشبهت قدما هير من الورم والكتار كانوا
 يطعنون على ذلك وقالوا ما على فقد شقي به رفع الله ذلك اليهم وانزل قوله تعالى طه ما انزلنا
 عليها القرآن لتشتكي الا قد هرة لمن يحشي وامر الرسول صلى الله عليه وسلم برفع هذه قيام الليل ولكن
 رفع عنه التقدير الى حيث ان صلى ركعتين كان فرضا وان صلى مائة ركعة كان فرضا وبالجملة رفع
 الله ذلك اليكم ولعله حيث قال في اخر سورة ان ربك يعلم انك تقوم اذ نبي من ثلثي
 الليل ونصفه وثلثه وما ثلثه من اذن من ممك والله يقدر الليل والنهار ما علم ان
 تحضروا فتاب عليكم فاقرؤوا ما تيسر من القرآن طه علم ان سيكون منكم مرفسي و
 واخرون يضربون في الارض يفتنون من فضل الله واخرون يقتلون في حبيل الله

فَأَقْرَأْهُمَا تَبَرُّكُهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا آلَهُ قَرْضًا حَسَنًا طه آية
طوبى له أوردت بعضها مما يتعلق به المقصود وسعنا آت ربك يعلم أنك تقوم ثارة أقرب
من ثلثي الليل وثارة نصف الليل وثارة ثلثه وثلث إذا كان نصفه وثلثه منصرفاً معطوفاً على
أدنى وأتري مجروراً معطوفاً على ثلثي الليل كان المعنى آت ربك يعلم أنك تقوم أدنى من
ثلثي الليل وأدنى من نصفه وثلثه كما هو الظاهر وعكس يقوم ذلك جماعة من الذين معك من
العبادة والله يقدر الليل والنهار بالمقادير كما علمت علمات لن تصوره أي علم الله أن لن تستطيعوا
ضبطاً لاوقات أولن تستطيعوا القيام كتاب عليه أي علم الله القيام فاقروا أما تيمرون
القرآن نعمته في الصلوة على سبيل الوجوب أي غير ما على سبيل الندب أو فاقبموا في الليل ما تيمرون
من الصلوة والأول سبحانه صاحب المخدرات واللقضاء والاصول والآخر مختاراً صاحب الكشف
واللغزى قوله علمات يكون الآية بيان لحكمة النسخ أي علم الله أن سيكون بعض من المصلين
مريضاً وبعض آخرون يسافرون في الأرض حال هو نهم يستغفون من فعل الله أي التهاون
والعلم وبعض آخرون يقاتلون في سبيل الله فلما تعذر القيام على المرضي والمقاتلين وأما عدي
وخص في قوله صلوة الليل وقوله تعالى فاقروا أما تيمرونه تكرر لا دلالة للاختصاص على ما في المدارك
وقوله واقبموا الصلوة أي المقروضة وآتوا الزهرة أي المقروضة على أن يكون الآية مدنية
أو زكوة الفطرة على أن يكون الآية محكمة على ما في الكشف وقوله واقبموا الله فربما حسنا يجوز
أن يكون المراد به ما توافقت عليه وعلى شيء يفعل من الخير وإن مراد به أداء الزهرة على أحسن
وجه على ما في البيضاوي ومعهذا قال الامام الزاهد عرافاً أن قوله فاقروا وأما تيمرونه
أخره في التطوعات وآت قوله واقبموا الصلوة هو الناحية لصلوة الليل وأن الغرض الحسن ما لا من
فيه ولا ذي هذا مقصود الآية على ما في التفسير سبباً لا بد منها من تعبير قوله فاقروا وأما تيمرون
من القرآن فان كان المراد منه معناه الأخرى فاقبموا في الليل ما تيمرون الصلوة كان داخلاً
لقيام الليل وموافقاً للنسوخ وهو لا مر لقيام الصلوة على التحجير لما هو وثراً أنه أيضاً مستوعب
بأخر الآية أي الصلوة الغرض في قوله واقبموا الصلوة على ما مر ذكره في بيان النسخ وآت
حمل على ما اختاره صاحب المدارك ويدل عليه كلام فقهاءنا وكلام أهل الأصول أن المراد

عن قوله فاقروا ما تبصرون القرآن قراءة القرآن في الصلوة على شيبيل العربية ولهذا التمسك
 أهل الأصول أيضا بمصوم كتحية ما على حد فرضية قراءة الفاتحة بعينها في الصلوة كاحياتي فعينه
 لم يكن منصوحا ويكون معنا على ما هو الظاهر فاقروا القرآن بعينه كحسب ما تبصرون عليكم ولكن
 كون هذا القرآن في الصلوة مع لاد لعل عليه في نظر الآية إلا أن يقال إن الآية لما أوجب قراءتها
 القرآن على صيول التيمم مطلقا لم يكن ذلك فرضا خارجا للصلوة بالاجماع يعني فرضيته في الصلوة
 خاصة بخلاف على أن القراءة فرض في الصلوة أو يقال إن قيام الليل في هذا الأعلام السامع من
 ظني الليل أو نصفه أو ثلثه لظول الفراء فيه كادوي أنه لم يكن حثيثا في الصلوة ركوع ولا
 سجود بل كان مجردا للقيام وذلك هو الله فيه يدل عليه وثلث القرآن مطلقا في لم الليل ثم نزل بعد
 قوله تعالى واركعوا أسجدوا ففرض في الصلوة الركوع والسجود فلما كان طول القراءة مع
 القيام فرضا أولا فمنع ذلك بقوله فاقروا ما تبصرون القرآن فارتفع المحروقي نفس القراءة
 فرضا في الصلوة أو بفراءه أو قيموا الصلوة في آخر الحورة على ما سوي لا تخين شي من القراءة عندنا
 في الصلوة وقال الشافعي أن قراءة الفاتحة فرض في الصلوة على التبيين بقوله عليه السلام لا صلوة
 إلا بفاتحة الكتاب وعند مالك عدم الحورة أيضا فرض لقوله عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة
 الكتاب والحورة وهما واجبات عندنا لما ذكرنا من الأصول أن قوله ما تبصرون العام قطعي
 عندنا لا يعارضه قوله عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب لأنه خبر لا حاد وموطني
 بالالتحاق فلا يوجب علم المؤمنين غاية أنه يوجب العمل به من المؤمنين وهو مرتبة الواجب
 فأصنافا كلا من الكتاب وخبر الواحد على مكانهما كان نفس القراءة فرضا والفاتحة
 واجبة وكذا خبر الحورة والشافعي رحمه الله تعالى في قطعية العام وقال أن كل ما من ظني
 لا به ما من ما الاوقد خص منه البعض جعل خبرا لا حاد الذي هو ظني بمقابلة العام الذي
 موطني أيضا فيكون محصيا للعام فيكون قراءة الفاتحة فرضا عند فرضية الفاتحة وعدمها
 مبني على أصل آخر مختلف فيه بيننا وبينه ثم قل القراءة فرضا عندنا أنه واحدة طويلة آية الكرسي
 وغيرها أولئك أيا تقصير كدما منان وهذا هو الأصح وقيل أنه واحدة طويلة كانت أو قصيرة وذلك
 مما لا يعتد به ينادي عليه كتب الفقه وعلى كل تقدير يكون ما دون الآية مخصوصا من هذا .

العام فيكون العام ظنياً فينبغي أن لا يدل على فرضية القراءة وان يعارضه (المعنى) حجة
لشخصي لا لجمهورها بما في البزدوي وهو أشبه من أن هذه الآية قطعة والمراد بها قراءة القرآن
أجمعاً وان ما دون الآية لا يصح قراءة القرآن مرناً والعرف قائم على السقطة القديمة
ولا يشل بعد مجواز الصلوة بالتصميم لا كما تقول أنه لما اختلف في كونه من القرآن لم يحكم بمجواز
الصلوة بها احتياطاً ويقال الشبهة أنها ناشئة عن العام لا في الأمر الذي للوجوب وح
بعدد الحروف بمعارضة الحديث ثم الأصح من قول الشيخية روح أن نظر القرآن ركن لا في الصلوة
حتى لا يجوز قراءة القرآن بغير العربية بغير مذكورات كان قد أجازها للباراة العارسية في حالة
الحل وذلك لأن القرآن أصح للنظر والمعنى جميعاً لا للمعنى فقط سواء كان في الصلوة
أو هو ملوم أو قولها قد صح به جمع إليه أبو حنيفة وكيف لا يكون وقد وصف الله القرآن بكونه
مربياً ولا بد منه ما قال أبو حنيفة روح أو لا من عدم لزوم العلم العربي ولم يقل بدليل شافٍ بوجوب
ذلك ومع ذلك من يجوز النظر الفارسي يمنع الاعتقاد والمداومة ويحتمل أن لا يكون تلك
العبارة مستقلة للمعنى ولا مأولة وقيل من ههنا اختلال بالنظر حتى يطال بقراءة التفسير اتفاقاً
وقيل من غير تعمد ولا لكان منقولاً غير أو هو أو قد يقام بقتل وأيضاً يرد عليه أن اعتبار المعنى
فقط يلزم قصصه قوله تعالى فافترؤا ما يصح من القرآن بوجوب مائة المعنى دون اللفظ من
غير دليل وان اعتبار النظر أيضاً يمكن بقاء العارسي مقام العربي تارة يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجازي الآية إذ القرآن حقيقة في العربي مجازي في غيره ألا أن يقال أنه خص بالمعنى لدليل
لاح له مثل أن يحسن كلمة من للتبعيض ويكون معناه من بعض القرآن وهو المعنى أو اعتبار النظر
أيضاً ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لجواز أن يراد الحقيقة ويثبت التكرار في المجاز بالقياس أو
بغيره نظراً إلى أن الاعتبار هو المعنى والحقيقة في كتب الأصول وإن كان المراد بقوله تعالى فافترؤا
هو القراءة على ميل الندب فاختلوا في مقدار ما قيل في كل يوم ثلاثاً ما قيل ما قيل
خاتمان ومن الحسن بن مالك بن قيس من قرأ على يوم خمس آية لم يكتب من ألفاظين ومن
قرأ ما يه آية يكتب من المطيعين ومن قرأ ما انتهى آية لم يكتب من القراءات مع يوم القيمة ومن قرأ
خمس مائة آية يكتب له نظار من الاجرة ومن عبد الله بن عمر أنه قال لا يكتب من آخر في كل شيء

مرة قال اذ اذ قال في كل عشرة مرة قال اذ اذ قال في كل عشرة مرة قال
 اذ اذ قال في كل عشرة ايام ولا تزد مكذبا في السنين وهذا المختصر ما نوه يسمى ختم
 الاحزاب وهو يقضى الحاجات ويدفع البلاء على ما روي عن النبي عليه السلام وابتداء يوم الجمعة
 من الفاتحة الى الامام ثم منها الى يونس ثم منها الى طه ثم منها الى عكبوت ثم منها الى زمر ثم منها
 الى الواقعة ثم منها الى الآخر وتوعد منه يسمى في شوق يعني في يوم الجمعة من الفاتحة
 الى المائدة ثم منها الى يونس ثم منها الى بنى اسرائيل ثم منها الى الشعراء ثم منها الى الصافات
 ثم منها الى الفاف ثم منها الى آخر كل حرف منه اشارة الى سورة وهذا هو المعروف بهن الصافات
 في زماننا ثم كل سورة من حروفها ثمانية اقل وكل حرف منها قد ذكره في كتب الورد والصبر ذكرت انا
 فضائل السورة وفضائل بعض الايات وصفا رالحروف والكلمات ايضا في كتابنا المسمى بالاداب
 الاحمدية في ايات اورد المشاهير والصوفية ملطالع منه وبعد ما سورة المدثر فيها آيات
 اولها اية يستدل بها على نوحه تكبيرا للصريمة وشرطية طهارة الثوب في الصلوة وهي قوله
 تعالى يا ايها المدثر قم فأنذر ونور بك فكثيرا وثبأ بك فطهر والجزء فمجهز
 ولا تمنن تستكثر ولربك فاشير روي عن جابر بن عبد الله ان قال قال عنت
 هو ما منفرد في طريق حراء فسمعت صوتا من السماء فنظرت الى الغوث رأيت ملكا فاني في حراء
 الحراء فجلس على عرسي بين السماء والارض فقلت صلاته علي فحشيت منه ورجعته
 الى بيتي ودفنت لعلي ثوب متفكرا فانا في جبرئيل بهذه الآية وذلك قبل هجرته الى
 سورة بزلت ومن انزله في اول منازل سورة اقرأها سر ربك الى قوله تعالى
 ما لم يعلم فحزن على ذلك وجعل يعلو شواهد الحبال فأتاه جبرئيل الله نبي الله فوجع الى
 حد نجة وقال دثروني وصوا علي ما يردا فزل يا ايها المدثر فوجه اخر ايضا مذكورة
 في التفاسير وقد بالغ الامام الزاede في تطويل الكلام في القصص والوجوه والمعنى يا ايها
 المدثر فسمعه بالشيب ثم ولا تحش فاذنر فومله بما عاب وادعهم الى الايمان بربك فكبر وعظم ذكره
 وتبأ لك فطهر من الانجاس والا لوات بلغها او بقصرها او لرحزها فمجرأ في بيت علي فمر ما يود في
 الرجز والعذاب من الشر والقبائح ولا تمنن تستكثر ولا تعط مستكثرا ولا تمنن

على الله بأعماله جسيما أبلغا ولا تمنى على إلهائه الرماله مستكرا به الاجر منصرف
 أو مستكرا إليه وكثر بك ما سيراى لاجل ربه فاستبرأ من الضموم والضموم من الضموم والآية والمقصود
 به فيها دلالة على كتمان المثلثين أما الأول على قوله تعالى وربه فاستبرأ له رات كان يستل ان
 يكون معناه على ما قيل اختص بك بالتوسيد بالعبودية وشغل لما نزل قال **عَلَى** إله أكبر منغيره
 عند نعمة ورحمة وإيتى الله الحي وكان قد صلوا لله على تكبيره استغوا بها وقال صاحب الهداية
 التحريم فرض لقوله تعالى وره فكبروا المراد تكبير الاختراع وموركن عند الشافعي روح
 الله يشترط لها ما يشترط لها قرأ الزان وعند ما عورط خارج من الصلوة حتى أن من تعزم الفرض
 له أن يردى بها التطوع لانه تعالى قال وذكر امر ربه صلى فقد سبها الصلوة بالذكروا التكبير
 وعطف عليه بالفاء وهو يقتضي المغيرة ولهذا لا ينكر ركعتي الزان والمارحي فيه هو العليا لاجل
 ما يتصل به من التمام على ما ياتي ثم المأثور فيه قوله إله أكبر وكذا يند له بقوله الله اجل
 أو مظهر الرحمن أكبر أو لا اله الا الله أو غيره من الاسماء تهويز عند أبي حنيفة ومروح وقال
 ابو يوسف ان كان يصنع التكبير لا يحس به الا الله أكبر والله أكبر والله أكبر وعند الشافعي
 لا يجوز الا بالاولين ومنذ ما لا يجوز الا بالاول ووجه قولنا ان التكبير معناه نعمة التطهير وهو
 حاصل على كل حال وان ذكر لفظ الله فقط يعبر عما ايضا عند أبي حنيفة روح خلا فالجود روح
 وان قال الله اغفر لي لا يجوز لانه يشوبه دماء وليس ذكر اصطو ولو قال اللهم فالله لا يجوز وأما
 الثانية فلي قوله وثيا بك فظهرنا لله تعالى اوجب تطهيرا لثياب وهو ان كان يغسل وجوها مثل
 ان يقال قصريا بك مما لفة العرب في تطوئهم كما قال علي بن فضال ما قامه انقى واتقى وان
 يقال أصح امالك فظهر بفرحك ما يستقل ومن "عادات وان يقال أصح امالك فلا تنكح كتابه
 ومن غير مهروزيادة على الأربعة وأمثالها على ما ذكر في الراعي إلا ان الأكثر على ان
 المراد به الطهارة عن الاتجاس ثم هو وان كان مما في جميع الأوقات الا انه لعرض قوله تعالى
 وره كبر يكون المراد منه طهارة الثوب في وقت الصلوة وقد قال صاحب الهداية يجب على المصلي
 ان يقدم الطهارة من الاحداث والاتجاس على ما قد منا قال الله تعالى وثيا بك فظهر وقال الله
 تعالى وان كنت من جنبا فاطهروا الخ وقد نص ايضا ان المستوفى دائما بخلاف التطهير لانه فرض الصلوة دون

غيره وكذلك في البيضاء وغيره ان التطهير واجب في الصلوة محبوب في غيرهما ثم انه يجوز
 الصلوة مع خدود اليد ومن النجس الغلظ اذا كان في الثوب وكل العجز مع ثوب فيه نجس خفيف
 ان قل من ويغسل النجس الغليظ كبول ودم وعذرو وعروء حاجة وبول حمار ووهرة وقارة و
 رؤث وغشي والغثيف كبول فرس وما اكل لحمه وعرو طير لا يورس لحمه ويشترط في النجس
 الحرفي ان يزول عنه وان بقي اثر يشق الزوال وفي غيره ان يغسله ثلثا ويعصره في كل مرة ولا يشترط
 تطهيره بالماء عند نابل وجوزبه وكل مانع طاهر من بل كالحل ولعوه وهذا باب طويل مذكور في الفقه
 وثانيها اية في بيان ان الكفار مغاطبون بالفروع في حصر المواحدة في الاخرى وان الشفاعة
 جائزة للمؤمنين ومضى قوله تعالى **كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ اِلَّا اَصْحَابَ الْاِيْمَانِ** وفي
جَنَاتٍ طَيِّبَاتٍ لَوْ نَفَخْنَا فِيْهَا مِنْ الْجِبْرِ مِثْنًا مَّا مَلَكَكُمْ فِيْ سَفَرَةٍ لَوَالَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ
وَلَمْ تَكُنْ تُطْعَمُ الْاَسْكِيْنَ لَوَكُنَّا نَخْشَوْ مَعَ الْاَعْيُنِ لَوَكُنَّا نَكْذِبُ سُوْرَ الدِّيْنِ
حَتّٰى اَتَانَا الْيَقِيْنَ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الْشَافِعِيْنَ معنى الآية كل نفس رهينة الا اصحاب اليمين وفي
 غير مفكوك الا اصحاب اليمين فالنهي فكوا منه وقا بهر في جنات اي حال كونهم في جنات يتحاليون
 من المجرمين اي يخال بعضهم بعضا او يخالون غيرهم منهم ما ملككم في مقولوا في حوا بهر
 لم تملك من المسلمين الصلوة الواجبة ولهم نك تطعم المسكين الزكاة الواجبة وكنا نخشوا مع العائضين
 اي نخرج مع الشافعين في مطالع النسي **وَكَا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّيْنِ حَتّٰى اَتَانَا الْيَقِيْنَ** اي الموت او تقنا به
 الا ان نما تنفعهم شفاعت الشافعين اصلا والرهينة مصدر للمفعول ولو كانت صفة يقال رهين والاحتشاء
 يستعمل الاتصال والافصال والاراد ما صاحب اليمين الذين يعطي كتبهم بايمانهم وقبل الملائكة
 والا طفال وقيل يعضد الا طفال تساء لهم من المجرمين لا نهم ما تواجاهلين عنه وهو
 ضعيف لان يوم القيمة لا يجهل شي على ما في الراهد في فالساع على كل حال انما هو توجها لهم
 وتحمير او ما للذكر في سقوع جوابه ليس بوا للسمع ل منهل بل هو كما للمحرى بين المشركين
 والمجرمين وفي الكشاف والاشياء الاربعة يستعمل ان يعذب بكل منهم لجموعها ويستعمل ان يعذب
 بعضهم ائذ وبعضهم لئذ والاشياء الاربعة تكذب تعظيما والمقصود ان قوله فالوا لار ذلك من المسلمين
 ولم نك تطعم المسكين دليل على ان من بهر لار الفروع وقد علمت فيما سبق ان الكفار مغاطبون

بالإيمان والمعاملات والعقوبات وبالعبادات يضاهى حق المواخذة في الآخرة بخلاف
 وأما في حق الإداة في الدنيا فكذلك منذ الشافعي خلافاً لهذا القول القاسي البصار عامة
 للذهب وفيه دليل على أن الكفار يحاطون بالفروع وأوله الإمام الرازي رعاية للذهب بأن
 المراد منه نفي القبول لا نفي الإداة والحق بحسب الظاهر ما قال صاحب التوضيح أنه يدل على
 المواخذة في الآخرة لا الإداة في الدنيا لكن قد حقق في التلويح أنه لا خلاف في عدم جواز
 الإداة حال إنكار ولا في عدم وجوب القضاء بعد الإسلام وإنما يظهر فائدة الخلاف
 في أنهم هل يعاقبون في الآخرة بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك
 الاعتقاد أم لا فلا اتفاق على المواخذة بترك اعتقاد وجوب الأعمال والخلاف في المواخذة على
 ترك الأعمال وإن الآية يصلح تحكما لكليهما جداً والجمهور بان المراد لترك من المعتدين
 فرضية الصلوة مجاز لا يثبت إلا بدليل من أما فيه وقوله فما تنفعهم شفاعة الشافعين أي
 ما تنفع الكافرين شفاعة الشافعين فعلم أنه تنفع للمؤمنين لأن التنصيص على الشيء يدل على
 النفي عما عداه بل لا نه في مقام المذموم لا بالافرق ومثل هذا كثير وقد نص الله تعالى
 في القرآن بشفاعة المؤمنين أيضاً حيث قال واستغفر لك ربك وللمؤمنين وللمؤمنات واختلف فيها بيننا
 وبين المعتزلة فنحن نأجوز الشفاعة لأهل الكبائر من المؤمنين طلباً للتخفيف العذاب عنهم
 بالإيات والأحاديث المشهورة وعدم الشفاعة إلا لزيادة الثواب دون دفع العذاب وقد نص به
 صاحب الكشف حيث قال وفيه دليل على أن الشفاعة تنفع يومئذ لأنها تزيد في درجات المرصين
 وذلك لأن لصعاب من مرفوعة مطلقاً إذا اجتنب الكبائر والكبائر قبل التوبة لا يجوز
 معفوها وبعد التوبة لا حاجة لها إلى الشفاعة إلا لزيادة الثواب وتحسروا في نفي الشفاعة بقوله
 تعالى ولا يقبل منه شفاعة وقوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع والحوار بعد تسليم
 دلالتهم على العموم في الأشخاص والأوقات والأحوال أنه يجب تخصيصها بالكفار جمعاً بين
 الأدلة نص به في شرح الغايات النحفية لا يقال إن قوله فما تنفعهم شفاعة الشافعين يدل على
 وجود الشفاعة في الجملة لئلا يكون من حيث نفي النفع دون أصلها لا بقول قد صرح لا مأم
 الرازي بأن معناه فما لهم من شفيع كقوله تعالى فما ننال من الشافعين إذ هوارد لقوله لا نصنام

هو لا شعاع ناعمد الله هذا ما فيه وبه ما سورة القيمة وفيها اثبات الاولى يستدل به على جواز
 تاخير البينات وهي قوله تعالى لا تحرك به لئلا تترك لتعجيل به ان علينا جمعه وقرآنه
 فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه كل بل نجون العاجلة ونذر الآخر
 نقل ان كان من قبله اذ الفتن الوحي نازع جبريل في القراءة ولم يصبر ان يتسما مارة الى
 الحفظ وخوفا من ان ينفلت منه الله تعالى من ذلك وقال لا تحرك به اي بالقرآن لئلا
 لتعجل به لتأخذ على حيلة ان علينا جمعه وقرآنه اي جمعه في صدرك واثبات قراءته في لسانك
 فاذا قرأناه بالتمام والكمال بلسان جبريل عليك فاتبع قرآنه اي فاتبع قراءته وتكرره
 ولا تراعه وطا من نفسك حتى يرمح في ذمك ثم ان علينا بيانه اي بيان ما اشكل عليك شيء
 من معانيه وكانه كان مستعجلا في حفظ العبارة والمعنى جميعا كالحرص على العلم ونحو قوله
 لا تعجل بالقرآن من قبل ان يلقى اليك وحيه وقوله منقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله كلا اي
 لا ينهي للرسول العجلة بل تجبون العاجلة وتذرون الآخرة لا لكم طبعتم على العجلة هكذا في
 التفسير والمقصود ان قوله ثم ان علينا بيانه يدل على جواز تاخير البينات عن وقت الخطاب
 نص به القاضي وتوضيحه ان البينات على خمسة اوجه بيان تقريري بيان تعميمي بيان تعبيري بيان
 ضروري وبيان تبديلي والا لان يقعان موصولا ومفصولا والثالث موصولا فقط والرابع
 مفصولا فقط والرابع لا يكون بالكلام بل بالسكوت ونحوه وقد ذكر فخر الاسلام بعد بيان التعبير انه
 يصح موصولا ومفصولا اذ قال الله تعالى ثم ان علينا بيانه وثمرته ان لا ينطاب بالمجمل
 صحيح لعقد القلب على حقيقة المراد على انتظار البينات كاجاز ذلك في المتشابه مع عدم انتظار
 البينات وفي شروحه ان الله تعالى لما امر بالاتباع والاتباع للمجمل دون البينات علم ان
 التراخي راجع الى بيان التقرير والتبديلي دون التعبير ولا يصح ما ذكره الشيخ الا ان يقال
 الامر بالاتباع بصرفه الى ما لا يحتاج الى البينات فيصير المعنى فاذا قرأنا القرآن فاتبع ما يمكن
 اتباعه ثم ان علينا بيان ما لا يمكن اتباعه او يقال جاز ان يكون الامر بالاتباع مشروطا بشرط
 البينات وقبل ان الله تعالى الامر بالاتباع مطلقا امتقدا او معلا ثم بعد مطلق البينات فيكون في البعض
 بيان تقريري والبعض بيان تعبيري والتعميم فيصير اتم مفصولا ويعبريان التفسير ايضا وهذا

